

عاشية البحر المحي

على

شرح منج الطلاق

المسبأة

التجريد لنفع البعيد

الكتبة العربية

مكتبة الزمان

دار الكتب - بيروت





إهداء ٢٠٠٦

د.رحوم الدكتور / علي حسين كرار  
القاهرة



حَاشِيَةُ الْجَمْعِي

عَلَى

شَرْحِ مَنْهَجِ الطُّلَّابِ

المُسَمَّاة

التَّجْرِيدُ لِنَفْعِ الْعَبِيدِ

الجزء الثاني

و بهامشه مع الشرح نفائس ولطائف منتخبة من تقرير العالم العلامة  
الشيخ الكبير محمد الرضوي على هذا الكتاب نفع الله به آمين

المكتبة الإسلامية

محمد أزدمير

ديار بكر - تركيا

مطابق ٢٢٢٢

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الزكاة

أصلها زكاة مفتحة الواو قلبت ألفا لتحررها وانفتاح ما قبلها وفرضت في شعبان في السنة الثانية من الهجرة قديم زكاة الفطر وقيل قبل الهجرة والمشهور عند المحدثين أن زكاة الأموال فرضت في شوال من السنة الثالثة كورق زكاة الفطر قبل العيد بيومين بعد فرض رمضان قبل وهي من الشرائع القديمة بدليل قول عيسى عليه السلام وأوصاني بالصلاة والزكاة وقد يدفع بأن المراد بها غير الزكاة المعروفة كانتطهير كانه ليس المراد بالصلاة المعروفة عندنا وقد صرح الجلال السيوطي في خصائصه الصغرى أن الشيخ تاج الدين بن عطاء الله السكندري ذكر في كتابه التنوير أن الانبياء لا يجب عليهم الزكاة لانهم مالكة لمع الله إنما كانوا يشهدون أن ما في أيديهم من ودائع الله تعالى لم يملكونها في أيديهم وأن يذلوها بمنعوا منها في غير محلها وأن الزكاة إنما هي طهر قلنا نعم أن يكون ممن وجبت عليه والانبيا مبرؤون من الدنس لمصنعتهم قال العلامة المناوي في شرح انصاف الصالحين كورة وهذا كآثره مبنى على مذهب امامه مالك رضي الله عنه من أن الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعي رضي الله عنه خلافه وهن شيخنا عرش كشيخنا سئل عن الشهاب مر أنه أفنى بوجوب الزكاة عليهم وأقره شيخنا الشورى اه اطف وقدم الزكاة على الصوم والحج مع أنهما أفضل منهما مراعاة للحدث الناظر الى كثرة أفراد من تازمه بالنسبة اليهما قبل على التحرير وهي اما اسم الاخراج فتكون بمعنى الزكاة والمال المخرج فتكون بمعنى الزكاة الشورى (قوله التطهير) أي لانها تطهر المخرج عن الانم والمخرج عنه عن نفسه عن المستحقين وتصلحه وتجيده وتقيه من الآفات شرح مر قال تعالى فاعلم من زكاه أي طهرها (قوله وانما) بالله أي التسمية يقال زكاة الزرع اذا نما وزاد وزكت الثقة اذا بورك فيها وفلان زك أي كثير الخير أما النما القصر فهو اسم للنمل الصغير وماوى (قوله وغيرهما) كالاصلاح والملاح قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم أي لا تزدوها (قوله كقوله تعالى وأتوا الزكاة) الاصح أنها مجمة لتضع دلالة العلامة والمطلقة وكذا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الآية زي قال حج ويشكل عليه آية البيع فان الاظهر فيها من أقوال الأربعة أنها لعلة عضوية مع استواء كل من الآيتين انقطاع جميع عموم تلك واجبال هذه دقيق وقد يفرق بأن حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لاصل الحكم المطلقة أو بشرط أن فيه منفعة منه حصنة فاحرمه الشرع خارج عن الاصل ومالم يحرمه موافق له فصلنا به ومع هذين يشتمر القول بالاجبال لانه الذي لم يتضح دلالاته على شيء معين والحل قد

بسم الله الرحمن الرحيم

## كتاب الزكاة

هي اناسة التطهير والنفاء وغيرهما وشرعا اسم لما يخرج من مال أو بدن على وجه مخصوص والاصل في وجوبها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأتوا الزكاة وقوله خذ من أموالهم صدقة تطهيرهم وأقبل على

## كتاب الزكاة

(قوله هي لغة التطهير) أي فمى اسم مصدر زكى والموافق له التسمية لا النفاء فلذا أصله المحشى (قوله لاعامة) أي والعام لفظا يستغرق الصالح من غير حصر (قوله ولا مطابقة) أي بأن يكون المراد بها الناهية (قوله مع استواء كل من الآيتين لفظا) اذ كل مفرد مشتق ومقترب بالاه حبر بالمعنى (قوله وقد يفرق بأن حل البيع الخ) لا يخفى سقوط هذا الكلام لوضوح أن التردد في الاجبال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظهور معناه بل في نفس البيع والزكاة باعتبارها أو بأولى البأس اه سم على التحفة

علت ذلك لئلا تمن غير إلهام فوجب كونه من باب العام الممول به قبل ورود المخصص لانتاج دلالة على معناه وأما ما عجب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لئلا تضمنه أخذ مال الغير فغيرا عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله فقد قيل عليه عدم الجمل ويدل لذلك فيما أضافه البايين لأنه صلى الله عليه وسلم اعتنى بأحد البيوع الفاسدة الزاوية غير مفا كثر منها لأنه يحتاج إليها لكونها على خلاف الأصل لالبيان البيوعات الصحيحة اكتفاء بالعمل في الأصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لأنه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيانه لبيان ما لا يجب فيه اكتفاء بأصل عدم الوجوب ومن ثم طوب من ادعى الزكاة في نحو خيل وورق في الدليل اه وأتى بالأية الثانية لبيان أن الإمام مأمور بأخذ الزكاة من الواجبة عليهم (قوله بنى الإسلام على خمس) في بيان الخمس هي نفس الإسلام في بناء الشيء على نفسه وأوجب بأن بنى بمعنى اشتمل ولا شك أن الإسلام مشتمل على كل واحد من الخمس لأن الكل يشتمل على أجزائه أو يقال على معنى من وبني بمعنى تركب والتقدير تركب الإسلام من خمس أو ما يشبه الإسلام بقصر شديد على دعائهم خمس تشبهها مضرا في النفس وذكر شيئا من خواص المشبه به وهو بنى فيكون تخيلا وعلى ترشيع (قوله وهي أنواع) أي تتعاقب بأنواع ولوقال بأجناس لكان أولى وهذه الأنواع في الحقيقة ثلاثة حيوان ونبات وجوهر وترجع إلى ثمانية لأن الحيوان ثلاثة وكذا النبات حسب تقريزيب والجوهر اثنان ذهب وصفة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ من ثمانية وتدفع لثمانية ويدخل في النقد التجارة لأن المعتبر فيها القيمة وعندها بعضهم خمسة فجعل الحيوان ثلاثة إبل وبقروغنم والنبات والتعود بعضهم ستة النعم والغنرات أي ما فيه العشر أو نصفه والنقد والتجارة والمعدن والقطر وبعضهم سبعة فجعل الحيوان ثلاثة إبل وبقرا وغنم فجعل النبات ثلاثة حيوانا وغنما والنقد واحد أو بعضهم ثمانية فجعل النقد ذبها وقصة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ من ثمانية وتدفع لثمانية وكل واحد منها داخل في يوم جنس وهو حيوان واشتصبت بالنعم منه لكثرة نفعه ونبات واشتصبت بالنقدات منه لأن به قوام البدن وجوهر واشتصبت بالنقد منه لكثرة فوائده وغررا واشتصبت بالنخل والعنب منه للاغتناء بهما عن القوت ويدخل في النقد التجارة لأن المعتبر في قيمتها وانما وجبت فيها المنافع من الفوائد والمصدر والركاز لما فيها من النماء المحض

### باب زكاة الماشية

أي بعض الماشية وهي النعم منها أخذ إمام بعده أو المعنى باب الزكاة الثاني في الماشية وهذا لا يقتضي وجوبها في كل فرد منها فالاشافقة على معنى في لفظها مفرد وجهها ماض سميت بذلك لاشيائها وهي ترمي والنعم أغصن من الحيوان والماشية أغصن منها لأنها اسم للإبل والنعم كافة القاموس قال شيخنا لكن المعروف مساواتها للحيوان فظهر هذا المعنى قد هجر في العرف برماوى (قوله بدؤا) أي الأصحاب برماوى (قوله البداءة بالإبل الخ) هو تحليل للنعم الثانية وقوله لانها عالة لليلة وقيل انها علة للاولى وليس بظاهر لعدم الواو وأيضا كثر أمم والعرب انما هي الإبل فيكون ترك دليل الدعوى الاولى وقرر بعضهم أن العلة الاولى تنتج الدعوتين لأنه يلزم من البداءة بالإبل البداءة بالماشية لانها من (قوله) أحدها كونها نعمة في هذا التصريح من المؤلف بأن الماشية أهم من النعم ونقل حجج عن القاموس انها أغصن من النعم حيث قال الذي في القاموس ان الماشية للإبل والنعم وفي النهاية أنها الإبل والبقرو والنعم سميت بذلك لكثرة نعم الله فيها على خلقه من الفرو والنسل ونحوهما والنعم اسم جمع لا واحد له من لفظه يذكروا يؤتى وجهه أنعام وجمع أنعام أناعم حل مع زيادة

بنى الإسلام على خمس

وهي أنواع تأتي في أبواب

باب زكاة الماشية

بدؤا بها والإبل منها البداءة

بالإبل في خبر أنس الآتي

لانها كثر أموال العرب

(تجب) أي الزكاة (فيها)

أي في الماشية (بشرط)

أربعة أحدها (كونها

نعم) قال الفقهاء والقويون

قوله وعندها بعضهم الخمس

هنا إلى الباب ساقط من

بعض النسخ اه

**(قوله أي إبلا)** والابل اسم جمع لا واحد من لفظه ومدلوله جمع وكذا الغنم والخيول وسُميت بذلك لاختصاصها في مشيها **(قوله ويرقرا)** اسم جنس واحد بقررة وغناها من جنس لا واحد له من لفظه والصحيح أن الغنم اسم جمع لا واحد له من لفظه **ع ش (قوله كبريل)** خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه حيث أوجبها في الأثاث وحدها أو مع الله كوروا بدي بعضهم حكمه لعدم الوجوب فيها وهي كونها تستخذل لازمة للجهد والخيول مؤنث يطلق على الذكر والأنثى وقوله ويرقي يطلق على الواحد والجمع والله كذا لا شيء وعمل عدم وجوبها فيها إذا لم يكونا للتجارة فنسح **هر (قوله ومدلوله بين زكري وغيره)** كلنوله بين بقر أهله وبقر وحشي وبين غنم وغنم أي لأن الأصل عدم الوجوب ولبنائها على الرفق لكونها مواشاة وبه قارق ضبان المحرم لثمنه بكافي الشورى قال حل وعلا القاعدة أن الولد يتبع أخس أصله في عدم وجوب الزكاة كإبنته في أقلها قدره اه وخرج به المتولد بين زكريين كبقرة وغنم فتجب فيه الزكاة ولو يلحق بالأخف قال حج من حيث العدد لأن من فيجب فأربعين بين ضأن وبقرها مستان قل **(قوله وثانها)** كونها ناضجاً أي وثانها مضى حول في ملكه ورابعها سائمة على كل الحول كقفره شيخنا والنعاب بكسر التون قدر معلوم مما يجب فيه الزكاة قال الأزهري نصاب كل شيء أصله ومنه نصاب الزكاة لقدر المختار لوجوبها **(قوله في كل خمس العشرين شاة)** ويجب أن تكون سليمة وإن كانت إلهامية لأن محل الجزاء المبيع إذا كان من الجنس كقفره ح ف قال هر وهل الشاة تجزئة عن الأبل أصل أو بدل ظاهر كلام بعضهم الثاني والأول أصح ويظهر أثر ذلك في مسألة الساعي فقل الأصح بطلب الشاة فإن دفعها للمالك فذاك أو بغيره كبقته وكان بدلاً **(قوله ولود كرا)** غايته لرد قائمته فيم الواحدة **(قوله ويرقي عنها)** أي عن الحسن بغير زكاة ويقع كقفر ضالان كل ما لا يمكن بيعه كقفر ضال فباعاً يمكن تجزؤه كسح جميع الرأس واطل لافركوع فانه يقع قدر الواجب فزادوا البقرة ونفلا وقارها التعبير بالأجزاء أن الشاة أفضل منه وينبغي أن يقال بأفضليته لأنه من الجنس وقال شيخنا ح ف أنصاعها بالأجزاء لكون الشاة هي الأصل فربما يتوهم أن غيرها لا يجزئ وإنما جزأ غيره وفقاً للمالك وعمل بأفضليته على الشاة إن كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة فإن تساوى لم يكن وجب فعله بغير البقرة لأنه من الجنس أو الشاة لأنها المنصوص عليها أو يتخير بينهما كل محتمل والأقرب الثالث ع ش على هر ولو تكررت الستين وعنده حسن من الأبل ولم يفرج شيء فهل الواجب شاة واحدة أو كسرها وجوبان الصحيح منهما الأول لأن قيمتهما متعلقة بعين النصاب فتتقصص عين النصاب فإذا جاء الحول الثاني والثالث صدق عليه أنه ليس عنده تمام النصاب فوجب عليه زكاة الحول الأول فقط شيخنا بابلي لطيف وقرره ح ف **(قوله فعمادونها أولي)** وفي إيجاب عينها بجفاف بلئالك وفي إيجاب بعضه ضرر المشاركة فأوجب الشاة بدلاً رأس فصار الواجب أحدها لا بعينه وإن كان الأصل المنصوص عليه الشاة وقد حكي الأصل وجهين في أن الشاة أصل لظاهر الخبر أو بدل لأن الأصل وجوب جنس المال واقتضى كلامه ترجيح الأول زى واعتمده هر ويمكن الجمع بين القولين بأن القائل بالأصالة نظر لكونها متصوفاً عليها ومن قال بالبدل نظر إلى أن الأصل وجوبها خروج الزكاة عما تعلقت به فمما خرجها من غيره كانت بدلاً ع ش **(قوله اعتبار كونه أنثى)** أي إذا كان في إبله أنثى حل **(قوله فافرقها)** أي ولو لم يكن ليون ولو مع وجودها كجبري عليه الشيخ فمبقشوري **(قوله بنت غنم)** لها سنة أي كاملة ولا تتحقق إلا بالشروع في السنة الثانية لأن أسنان الزكاة متعددة بمعنى أنه لا يتغير النقص فيها إلا في ضأن أو جذع مقدم أسنانه فيجزئ قبل تمام السنة قل على الجلال

(قوله)

أي بالزبور وأغناذ كورا كات أو أتا فلان كاتني غيرها من الحيرانات تكحل وورقيق ومتوله بين زكري وغيره غير الشيخين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وغيرهما ما ذكر مثلهم مع أن الأصل عدم الوجوب **(و) ثانياً كونها (نصاباً) بقره** يدل على ما يأتي **(و) أنه في ذيل خمس في كل (خمس) منها (ل) عشرين شاة ولو ذكر (ال) صدق الشاة به (ويجزئ) عنها عما فوقها (بمعز) كاة) وإن لم يساو قيمة الشاة لاه يجزي عن خمس وعشرين فعمادونها أولي وأقادت اضافته إلى الزكاة اعتبار كونها أنثى بنت غنم فما فوقها كافي المجموع **(و) في (خمس) وعشرين بنت غنم** لها سنة **(و) في (ست) وثلاثين بنت لبون** لها هاستان**

قوله واحد بقررة) واسم الجنس وإن كان حقه أن يطلق على أقليل والكثير إلا أن هذا من الذي لم يستعمل إلا في الكثير فهو علم وضمان خاص استعمالاً بخلاف نحو المسلم فقام فيها اه

(د) (ست وأربعين حقة)

لثلاث (من السنين (د)

(ف) (احدى وستين بدعة

لأربع (من السنين (د)

(ف) (ست وسبعين بنتا لليون

(و) (ف) (احدى وتسعين

حقان (و) (مائة واحد

وعشرين ثلاث بنات

ليون وبتبع ثم كل عشر

بتغير الواجب في كل أربعين

بت لليون (و) (ف) (كل

خسين حقة) وذلك خبر

أبي بكر رضى الله عنه

بذلك في حكاية لانس

بالدعة التي فرضها رسول

الله صلى الله عليه وسلم على

المسلمين روى البخارى

عن أنس ومن لفظه فإذا

زادت على عشرين ومائة

ففي كل أربعين بنتا لليون

وفي كل خسين حقة والمراد

زادت واحدة لأقل كما صرح

بها رواية لابي داود بلفظ

فإذا كانت احدى

وعشرين ومائة ففيها

ثلاث بنات لليون فهي

مقيدة بخبر أنس وبها سمع

كون التبادر من الزيادة

فيه واحدة أخذنا ثنائى

عدم اعتبار بعض الكما

معارضة لعللنا على أن

الواحدة تتعلق بها الواجب

ودلالته على خلافه فالتجس

لصحتها في دفع المعارضة

حل قوله في كل أربعين

على أن معناه في صورة مائة

واحدى وعشرين

(قوله) (وست وأربعين حقة) ويجزئ عنها ابتالون حل (قوله) (وفي احدى وستين بدعة) ويجزئ عنها حقان وابتالون حل (قوله) (وبتبع) متعلق بتغير وكل عشر معطوف عليها أى يتغير الواجب أولاً بتسبع زيادة على المائة والاحدى والعشرين ثم بكل عشر بعد المائة والثلاثين يتغير الواجب بزيادة كل عشر تأخر بزيادة عشرة عشرة شيخنا (قوله) (ذلك) أى ما ذكر من قول المتن وأوله في ابل والقوله في كل خسين حقة شيخنا (قوله) (في كتابه لانس) لما وجهه عليه على الزكاة الى البحر بن لفظ التثنية اسم لأقليم مخصوص بالبحرين وصورة الكتاب مذكورة في شرح مر فرامجهان شئت (قوله) (وفي كل خسين حقة) أى أن كانت الزيادة عشرة فأكثر (قوله) (والمراد زادت واحدة) أى فأكثر لانس المراد في الأقل فقط كما أشار اليه بقوله لأقل وبدل على أن المراد واحدة فأكثر قوله في كل أربعين والمراد في الأقل فقط كما استنبطه المصنفين قوله في كل أربعين شيخنا وعبرة زى قوله والمراد زادت واحدة أى فأكثر بدليل قوله وفي كل خسين حقة لانس زادت واحدة فقط لا يكون فيها حقة ابل ثلاث بنات لليون كما صرح قوله في كل أربعين أى وثلاث فى زى يادة الواحدة وقوله في كل خسين أى فيما بعد وهو التسع ثم العشر (قوله) (فهي مقيدة بخبر أنس) أى الذى أطلق فيه الزيادة وقوله ودلالته على خلافه أى لأن قوله في كل أربعين الخ يفيد أنه لا يتعلق بالزادتين (قوله) (على أن الواحدة تتعلق بها الواجب) أى لأن لفظه فإذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لليون وصغير فيها عائد لقوله احدى وعشرين ومائة وإذا دخلت الواحدة في مرجع الضمير دل ذلك على تعلق الواجب بها وما دى (قوله) (تتعلق بها الواجب) أى الذى هو ثلاث بنات لليون ومعنى تعلقها بها أن يخصها بزم من كسبها في كلامه بخلاف الزائد عليها الى تسع لا يتعلق بها الواجب لانه وقص ومحل كونه وقصا ان اتحاد المالك فان تعدد كذا اشترك اثنان في عشر بن شاذل واحدهما ثلاثون فالثالثة بينهما إختصاص فيجب على مالك العشرة خصهما مع إختصاصه في التصاب فكذلك إذا كان لاحدهما أربعون ولا عشرة عشرة مشتركة فعلى صاحب العشرة خمس الشاة اه شيخنا عزى (قوله) (على خلافه) أى خلاف ان الواحدة تتعلق بها الواجب وذلك لانه قال فيه فان زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنتا لليون الخ وهذا يقتضى أن في صورة مائة واحد وعشرين تكون الثلاث بنات لليون واجب المائة والعشرين التي هي ثلاث أو عينات عمل بقوله ففي كل أربعين فإنه دل على أن الثلاث بنات لليون واجب الثلاث الأربعة بنات وان الواحدة خارجة عن ذلك فلا يتعلق بها بخلاف رواية لابي داود كما تقدم برماوى (قوله) (ولم يرفع المعارضة) أى بين الخبرين حيث دللتا بقاء لابي داود على التعلق بالواحدة ودل هو على عدم التعلق بها كفى البرماوى وهو من عطف المزموم على اللازم وحاصله أن رواية لابي داود تدل على أن الواحدة الزائدة على المائة والعشرين يتعلق بها الواجب أى يخصها فقط من الفرجح في الزكاة وهو الثلاث بنات لليون وخبر أنس يدل على أن هذه الواحدة لا تتعلق بها من الزكاة لانه قال في كل أربعين الخ وسكت عن الواحدة وحاصل الدفع أن زادت في كل أربعين فكما هو قال في خبر أنس في كل أربعين وثلاث والحاصل ثلاثة ثلاث وهي واحد فقط وهذا التأويل متعلق الواجب بهذه الواحدة وسأوت الرواية الأخرى شيخنا وعبرة الشورى على البحر بن قوله في كل أربعين أى وثلاث فإذا كانت عشرين ومائة وأربعين بنتا لثلاث فيها بعد ذلك ولم تكن زيادة الثلث معتبرة في غير الحالة الأولى لم يصرح به في الحديث وذكره الشارح بعد اه وقوله وحاصل الدفع أن زادت الخ لكن يشكل على هذا التقدير قوله في كل خسين حقة لانس فى المائة والاحدى والعشرين فلا بد أن يزداد التقدير فإذا زادت واحدة

ثم تعام كل عشرة ويكون في الحديث توزع فقوله ففي كل أربعين أي وثلاث أي في الصورة الأولى من الزيادة وهي الواحدة وقوله وفي كل خمسين أي فيها بعد ما هو التسع والعشر كافي زى (قوله ثلثا) أي كل أربعين من المائة والعشرين مع ماثل من الواحدة فالزيادة هذا التدرج بالنسبة للمائة والعشرين فقط لاجل محتمولية أن تسفلت زيادة الثلث على الأربعين في غير المائة والعشرين عرض (قوله وانما ترك ذلك) أي التعبير بالثلث وقوله بقية الصورة أي التي لا تملك فيها كالمائة وثلاثين وأربعين أي وانما ترك التعبير بالثلث مع الأربعين في خبر أن حيث لم يرد في كل أربعين وثلاث تعليقا بقية الصورة فبقية الصور التي لا تملك في الصورة التي فيها الثلث التي في خبر أن وسجلنا كأن جميع الصور فيها أربعون فقط حل مع زيادة توضيح (قوله كالمادة) أي من الأبل (قوله ففي مائة وثلاثين الخ) نفع على المتن (قوله والواحدة الزائدة الخ) هنا لو طمنا لما بعده والافتد عرف مما سبق وكان الأولى أن يقدمه على قوله ففي مائة الخ (قوله وما بين النسب عفو) أي لا يتعلق به الواجب أي لا وجود ولا اعتماد على أنه لا يرد الواجب بوجوده ولا ينقص بعدمه ولو لم يوجد وجوده وهو كونه عفو ان الحد المالك كالمادة كافي قل على الجلال وهل هو مقول للمعنى أو يندى الظاهر أنه يندى برماوى قال العلامة ابن حجر وغاية ما يتصور من الوصف أي العفو في الأبل تسعة وعشرون ما بين إحدى وتسعين ومائة وأحدى وعشرين وفي البرقع عشرة ما بين أربعين وستين وفي القسم مائة وخمسة وتسعون ما بين مائتين وواحدة وأربع مائة (قوله وقضا) يسكن القاف وفتحها كافي المختار (قوله فلو كان له تسع من الأبل) تفرع على قوله لا يتعلق به الواجب إذ لو كان الواجب يتعلق بالأربعة الزائدة على الخمسة لكان الواجب خمسة أشباع شاة كافي صورة المائة وأحدى وعشرين لأنه يسقط من الشاة أربعة أشباعها يتبقى الأربعة (قوله وقيل المتكسر) يتأمل مفهومه مع قوله ويسمى وقضا لا يتعلق به الواجب إلا أن يقال إذا وجدت قبل المتكسر فبعده أولى لأنه محل اتفاق شو برى وفي الجواب شي وقال شيخنا ح ف قيد بقوله قبل المتكسر لدرى الضعيف القائل بأن الشاة تعلق بالتسعة فتأمل (قوله أن لها) بمدا لزمة من الألوان أي الزمان أي جاء أوان ذلك لأنه المتبرر لا وجود الحل بالفعل اه (قوله من الخاض) أي الخواص وعليه فالحاض في قولهم بنت مخاض إما أن يراد به الجنس أو في الكلام حذف تقديره بنت ناق من الخاض والافتقار بنت مخاض أي حامل وفي المختار الخاض يفتح للمرجع الولاد وقد تحضت الحمل بالكرس مخاض أي مربها الطلق فهي مخاض والخاض أيضا الخواص من الدوق عرض على مر وهو قيد أن الخاض مشترك بين جميع الولاد وبين الخواص وعبارة الشو برى الخاض كأيكون مصدر وهو مرجع الولاد يطلق أيضا على الجمع وهي الخواص (قوله لأنها أجدت مقدم أسنتها) ظاهر كلامهم أنه لا عبرة هنا بالاجتماع قبل تمام الأربع وحينئذ فيشكل عما يأتي في جذعة الناق وقد يفرق بأن القصد ثم بلغها وهو محتمل بأحد الأمرين الإجماع أو ببلوغ السنة وهذا غاية كماله وهو لا يتم هنا لاجل الأربع بكامو القابل والمجذعة آخر أسنان زك الأبل يعني أسنان ابل الزكاة عرض على مر مع زيادة (قوله واعتبر في الجميع الأنوثة) أي إذا كان الجميع أنثا أو بعضه أنثا لم يهتد كورا أخذ ما يأتي في كلام المصنف عرض (قوله تبع له سنة) ولو أخرج تبعه أجزأت لأنه زاد خبرا بالأنوثة أي وان كانت أقل قيمة من التبع لرغبة الملتزمين في ذلك كلفر شاعق به كافي شرح مر وعرض عليه

بنتا ليون وحقة وفي مائة وأربعين حقتان وبنت ليون في مائة وخمسين ثلاث حقائق وهكذا والواحدة الزائدة على المائة والعشرين قسط من الواجب فيسقط مجوعها بين تمام الحول والمتكسر من الأخرج جزء من مائة وأحدى وعشرين جزء من ثلاث بنات ليون وما بين النسب عفو ويسمى وقضا لا يتعلق به الواجب على الأصح فلو كان له تسع من الأبل فلتب منها أربع بعد الحول وقيل المتكسر وجبت شاة وسميت الأولى من المخرجات من الأبل بنت مخاض لأن أمها أن لها أن تحمّل مرة ثانية فتكون من الخاض أي الخواص والثانية بنتا ليون لأن أمها أن لها أن تلد ثانية فتكون ذات لبن والثالثة حقة لأنها استحققت أن يطرّقها الفصل أو أن تركب ويعمل عليها والأربعة جذعة لأنها أجدت مقدم أسنانهم أي أسقطته واعتبر في الجميع الأنوثة لما فيها من رفق الدر والنسل وزدتو بتسع ثم كل عشر يتغير الواجب دفع ما اقتضته عبارة الأصل من أنه يتغير بما

(قوله)

فإنه ما ليس مراد (د) أولا في ثلثين وثلاثين في كل ثلاثين تبع له سنة (س) بذلك لأنه يتبع أمه في المرى (و) في كل أربعين مستنة

(قوله لهستان) أي تحمدوا ولا تتبعوا الابن الثاني أي بال دخول فيها قل على البحر (قوله بقرة) يتميز قوله لهستان بمفعول قوله لا أخذ (قوله والبقرة فقال الخ) نص على هذا دفعا لما يتوهم من أن التاء في البقرة في الخبر الثابت بقرة مشيخنا **عنه** خلق الله الضأن من مسك الجنة والعزم من زعفرانها والبقرة من غيرها والحليل من ربحها والابل من النور والجبر من الاجل وانظر بقية الحيوانات من أي شيء خلق برماوى وقرره ح ف اه (قوله والبقرة) سميت بذلك لانها تبقر الارض أي تنقبها بالحرث ويتبرر الواجب فيها بادة عشرة عشر مرة في سبعين تبع وسنة وفي غنائين ستان وفي تسعين ثمانية اه زى (قوله وفى أربعمائة ربيع) ويستقر الحساب بعد ذلك كما اشار الى ذلك قوله تمى كل مائة سنة (قوله والشاة الفرجة) أي أشنى ان تمضض يشاهد كورا بدليل ما يأتى وقوله الفرجة عماد كرى عن ابل والتم وقوله جنة ضأن استفيد من كلامه اشراط كونها أشنى لكثرة الفرجة عن الفتم يسيل دون الفرجة عن ابل لا تقدم من أنه يجرى الذر لكن عنده التوصل الى اشراط كونها أشنى في الفتم وحكم ابل بطل عامر وقوله فبأى فى فى الجبران لا يجرى فيه الذر كروا الاق (قوله أأذهت) أي أسقطت مقدم استأنها بعد ستة أشهر بخلاف نية الفرج فلا بد فيها من تمام ستين وإن أذهت قبلها ماضية الضأن عليه والسنين المذكورة فى هذا الاسنان تحديده ولتحقق ابله دخول فيها بعدا قل على البحر و ريادة شرح م وظاهر كلامهم هنا فى الاسنان المذكورة فى التم أنها تتحدد وتفرق مسائى فى السلم ان السن النصوص عليه يكون على التقرب بين الغالب فى السلم أي يكون فى غير وجود الكثرة العديدة المتسوية كالتجرب من استنبه وقوله استنبه أى تشج عنه فلهذا هو عرف لهستان لا يشق احباب ذلك عليه اه (قوله فى الاشجبة) جامع على كل شاة مطلبة شرعا (قوله ومن ذلك يؤخذ) وجه الاختلاف اذا شرعنا فى الاشى ان تكون نية أو جنة م طرفها فاذ كراوله شوى وهذا أى قوله ومن ذلك الخ انما يحتاج الى الماذا اجبالت التاء فى الشاة الثابت كما اشار اليه موقعه بالفرجة فان جعلت للولد فلا حاجة اليه لانها حينئذ تشمل الذر كروا الاق وبدل هذا قول الشارح فى سابق شاة لو ذكرنا عن بالنى (قوله وفبأى) أى فى الجبران (قوله ويتبرر فى الفرج عن ابل) بخلاف بغيره كالفرج عمادون جس وعشرين فيجزى ولومرضا ان كانت ابله أو أكثرها مرضا على المعتدشوى وبى وعبار تشر م وهذا بخلاف نظير من الفتم لان الواجب فى الناة وتم فى المال وجزم بان القرى وهو للمعتدال ع ش قوله بخلاف نظيره أى فانه يخرج من المرض مريض ومن الصغار صغيرة (قوله صححنا) أى لاصريه وقوله كاملا أى بلا عيب وان كان بعضها ميبساوى يرى (قوله والشاة الفرجة عماد كرى) أى عن ابل والفتم نظير ما تقدم (قوله من غنم البلد) أى بدمال ولا يتعين بالغنم بل يجرى أى غنم فيه (قوله فان عدم) أى عدمها بما عاينه القصر والمراد عدمها حال الاتراج على الامح لال لوجوب ع ش (قوله ولورشا) أى لو كان ثقلها بطنه على اقتضائه ماله من ع ش على م (قوله كان كانت مضوبة) أى وعجز عن تخليصها بان كان فى كفة متطاول وقع عرفها بطنه حرج وقوله أو مروهة أى يؤجل مطلقا أو بحال لا يقدر عليه مع زى (قوله وأوتيت) لا يقال لامحاة حيث سكان العدم ولورشا انما الملبس مدموم شرعا لا اهل مراده العدم الشرعى ان يقوم بالعين ما يمنع من التصرف فيها كغصب ورهن كاهو صرح كلامه شوى وقال حل ان قوله وأوتيت مطوف على مقدر كما اشار اليه الشارح بقوله كان كانت مضوبة لأنه أراد بالعدم ما يشمل الشرعى والمعيبة معصومة ز يادى (فان عدم بفتح خاض) ولورشا كان كانت مضوبة أو مروهة (أوتيت)

وان كان أقل قيمة منه ولا يكتف بحصيلة ان لم يكن عنده ابن لبون أو وحق بل يحصل ماشاء منها وكان لبون وللبون غنى أو حق غنى  
أما غير بنت الخاض كيف لبون عنده فلابد أن يخذ عنها ابن لبون ولا يزاد تالسن في ابن لبون بهذا كزوج  
اختصاصه بقوة ورود الماء والشجر والامتناع من صفار السباع بخلافها في الحق لا توجب اختصاصه عن بنت لبون هذه القوة بل هي  
موجودة فيها فلا يلزم من جبرها م (أ) جبرها وتاواصرهم بهذا كالحق في الحق من زيادتي (ولا يكتف) حيث كانت ابنة له مهازيل

أن يخرج بنت غناض  
(كزينة) قوله ملى الله  
عليه وسلم لما حزين منه  
علاما لك كرام أموا لم  
رواه الشيخان (لكن  
تتم) الكربة عنده (ابن  
لبون وحقا) وهو من  
زيادتي لوجود بنت غناض  
عنده (ولو اتفق) في ابل  
أو بشر (فرضان) في  
نصاب واحد (وجب)  
فيهما (الاغيط) منهما أي  
الانفع للتحقق في مائتي  
بعباً وأما وعشرين بقرة  
يجب فيهما الاغيط من أرع  
حقاق زخس بنات لبون  
أو ثلاث مسنات وأربعة  
أنيعة (ان وجد اجماله)  
بصفة الأجزاء لان كلاهما  
فرضها فإذا اجتمع ارجو  
ما فيه حظ المستحقين إذا  
مشقة في تحصيله (وأجزاء  
غيره) أي غير الاغيط (بالا  
تقصير) من المالك أو  
الساحي العنبر (وجب  
التفاوت) لنفس حق  
المستحقين (بتقد) البلد  
(أو جزء من الاغيط) لامن  
لأخوة فلا كانت قيمة الحقاق أو بمائة ترقية بنات لبون أو بمائة ترقية وقد أخذ الحقاق فليجبر بمحسين أو

تلق  
خمساً تساع بنت لبون لا ينفق مثلاً في التفاوت خسون وقبعة كل بنت لبون تسعون وجوز دفع التمتع كونه من غير الجنس الواجب  
وتكسمن شراً جزاً أو دفع ضرراً للمشارك أو قولي من الاغيط من زيادتي المانع التمسير من المالك بأن دلس أو من الساعي بأن يجتهد  
وان ظن أن الاغيط فلا يجزي (وان وجد أحدهما) بماله (أخذ) وان وجد شيئاً من الآخوذ انقص كالصدم (والأخ) وان لم يوجد أو  
أحدهما بماله بصفة الأجزاء بأن لم يوجد شيئاً منها أو وجد بعض كل منهما أو بعض أحدهما أو وجد أحدهما بصفة الأجزاء (فلا يحصل ماشاء)



منهما كلاه وبما عدا ما بشرأه وغيره ولو غيراً عبطاً إلى ثمان الاغبيط من المشتقة بحصوله كما يرد على أي أن يصعداً وينزل مع الجبران في الابل فله في الماتبي سبعة في الابل يوجد شئ من الحقائق بنات البون أن يجعل الحقائق أصلاً يصعد إلى أو يجعد فيضربها وبأخذ  
 أو يجعد بنات وأن يجعل بنات البون أصلاً ونزل إلى خمس بنات مخاض (٩) فيضربها مع خمس جبرانات

تلف فهو بل ضمن ضيان الصب كالقبوض بالبيع القاسد أو كالاستام فيضمن القيمة ولو ملئاً سور  
 شوى رى وظاهره أن رد البلسن مال السامى في الستين لأن مال الزكاة هو كذلك لأن مال كان  
 لتضمينها فظاهر أن كان لتدليس من المالك فهو ينسب إلى نوع قصير ع ش (قوله كلا) أى في  
 الصورة الأولى والرابعة والخامسة وقوله بضاً أى في الثانية والثالثة (قوله مضماً) بكسر الميم أى  
 حال كونه مضماً به عنده وقوله بشرأه وأغيره متعلق بتحصيل ويجوز فتح الميم على أنه مسفة لبعضها  
 (قوله وله كما يعلم الخ) عبارة تشرح مر وأشار بقوله فله الخ جواز تركها أو النزول والصعود الخ اه  
 وقوله بما يأتى أى من قول المتن ولن عدم وجاب من ابل الخ لأن من صادقة بقضى في ما فرضان وشامل  
 أضلن عدم الواجب كله أو بعضه (قوله أن يجعل الحقائق أصلاً) أى يختار كونها الواجب وكذا يقال  
 فيما بعد (قوله فيضربها مع خمس بنات) أى قد نزل إلى البال وجودها (قوله فيضربها مع حقة) أى قد  
 صعد إلى البال وجودها (قوله وله دفع حقة الخ) أشار به إلى أنه لا يجب عليه دفع جيع ما وجد في ماله بل  
 الاقتصار على مضاً وتركها بالكلية كما يعلم من قوله وله دفع خمس بنات مخاض (قوله ولن عدم) أى  
 وقت الاخراج والميب والكسر هنا كالمعدم نظير ما مر وحاصل ما ذكره مسعود ثلاث قيود عدم  
 الواجب وأن يكون من ابل وأن تكون الإسلامية لأن القيد الأخير قيد في الصود فقط كما يفهم من  
 كلامه يدل عليه تقديمه على النزول ويشترط في النزول القيدان لأن الأول فقط (قوله ولو وجدته) رد  
 به على القول الضعيف القائل بأنه لو وجب عليه جعد فوفقه لاجبوا له لأخرج نية عنها  
 وهي ما لها خمس سنين وطعت في السادس وأخذ جبراً بالافتاء كونها من أسنان الزكاة فاشبه  
 ما لو أخرج عن بنت المخاض فيلزم رد أن النية على منها يعام بخارجها عنها كالجدة مع ما لحق  
 كما شار إليه مر اطف ولا يجوز له أن يصعد لأعلى من النية مع أخذ الجبران لأن الشارع اعتبر النية  
 في الجهة بدليل أنه اعتبرها في الضحية كما يأتى ولم يستر ما فوقها بدأ ولا يجوز له النزول ليعرس الزكاة  
 أصلاً حرف (قوله وإله سليمة) الواو للحال (قوله كما جاء ذلك) أى الصعود والنزول (قوله  
 فلا يصح له نزول مطلقاً) أى دفع جبراً أو لم يدفعه اه ع ش (قوله وهو معلوم عما يأتى) لهما من قوله  
 ولا خيار إلا رضاً كما (قوله وبالابل غيرها) أى من البر والضم لأن السنة ترد إلى الابل والقياس  
 مختار حل (قوله وبالسليمة للبيعة) أى فلا يصعد لم يسمع أخذه الجبران بل أن يصعد أسلمه مع  
 أخذ الجبران خلافاً لظاهر المتن حل ففهمو للتن فيه تفصيل وقوله الجبران الباء بمعنى مع أى مع  
 الجبران أى مع أخذ الجبران (قوله فوق التفاوت بين المبيين) فيه أنه قد يكون التفاوت بين المبيين  
 أكثر من التفاوت بين السليين أو مساوياً له سم ولما تدر (قوله لتبرع بالزكاة) فيدان الجبران  
 حينئذ واجب عليه فلا تبرع الآن بقليلاً كان التفاوت بين المبيين أو قل من التفاوت بين السليين  
 كان الواجب عليه مع النزول أو قل من الجبران فله على جميع الجبران كان متبرعاً بلز يذعى الواجب  
 أى فهو متبرع بلز يذعى الواجب عليه وليس متبرعاً بأصل الجبران كالتبرع مشيخنا (قوله وهو شتان)

(٢ - مجرى) - ثانياً الجبران لأن واجبها معيب والجبران لتفاوت بين السليين وهو فوق التفاوت بين  
 المبيين بخلاف نزوله مع إعطاء الجبران بخلاف تبرعه بالزكاة (وهو) أى الجبران (شامان) بأصالة السابقة في الشاخر جوع خمس من  
 (قوله ربه الله وهو شتان) و يصر ف الامام الجبران من يت للمال لأنه مصلحة للمستحقين وهو ناظر عليهم فان تعذر فإن مال المسكين  
 اه شرح الزوض

الابل (وعشرون درهما) قرة خالصة (غيره الا فاع) ساعيا كان أو مالكا الظاهر غير أنى وعلى السامى راية مصلحة المستحقين فى الدفع والاخل (وصعود) درجتين (١٠) فأكثر (وزول درجتين) فأكثر (فقد الجبران) كان يعطى بدل بنت مخاض عدمها مع

بنت البون حقت وأخذ جبران إلى وسطى بدل حقة عدمها مع بنت البون بنت مخاض ودفع جبران هذا (عند عدم القرى فى جهة المخرجة) بخلاف ما إذا وجدها للاستثناء عن زيادة الجبران بدفع الواجب من القرى فإن كانت القرى فى غير جهة المخرجة كان زومه بنت لبون عدمها مع الحقة ووجد بنت مخاض لم يلزمها استخراج جبران بل يجوز له استخراج جنة مع اخذ جبران لأن بنت المخاض وإن كانت أقرب إلى بنت البون ليست فى جهة الجذعة وقول فأكثر مع التقييد بجهة المخرجة من زىادى (ولا يعض جبران) فلا تجزئ شاة وعشرون درهما لجبران واحد لأن الخبر يقتضى التعبير بين شاتين وعشرين درهما فلا يجوز خصلة ثالثة كفى الكفارة لا يجوز أن يعطى خسو وكسو حقة (الا للملك رضى) بذلك فيجزئ لأن الجبران مضمون فاسقاطه وهذا من زىادى أما الجبرانان فيجوز تبعضهما فتجزئ شاتان وعشرون درهما

الان الجبرانين كالكلارين درس (وبجزئ) فى استخراج الزكاة (نوع عن نوع) كضأن عن أو مع وعكس من التمر وأرضية عن مهر فوعكس من الابل وعراب عن جواميس وعكس من البقر (براية القيمة) كان تساوى قيمة الملقى القصة بذعة الضأن لا اتحاد الجلس سواء اتحد نوع ما تبعض ما خلت (ففى ثلاثين عن) برى أى المر (وعشر نهجت) من الضأن

أى ولود كرين (قوله درهما قرة) درهم النقرة يساوى نصف حقة وجددا كقوله بعضهم أو يساوى نصف فنة وثلاثا كقوله حل لتسبب القرامم الله كورة قيمة الشاتين لأن الكلام فى شاة العربوى تساوى نحو واحد عشر نصف حقة بل أقل وليس المراد به درهم المشهور ح فى النقرة القصة المضرورة عى لكن فى المختار النقرة السبكية اه والحكمة فى ذلك أن الزكاة تؤخذ عند المياه غالبا وليس هناك ما كولا مقوم فضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة والقطر ونحوهما اه زى (قوله لمة) فلو لم يجدها وغلبت المشوشة وجوز بالمعالم بها وهو الاصح فالظاهر كقوله لا ذرى أنه يجوز منتهما يكون فيمن النقرة قدر الواجب شرح مر (قوله وعلى السامى الخ) عبارة شرح مر نيم يلزم السامى راية الاصح المستحقين كالزوم باب الغائب بقرى المحجور عليه راية الانفع للزوم عنو يسن المالكة اذا كان دافعا اختيار الانفع لهم معنى لزومه راية الاصح لهم مع أن الأخيرة للمالك أنه يطلب منه ذلك فإن أجابه فذاك والا فله ما يدفعه اه (قوله فى الدرهم والاخذ) أى أخذ الاغبط لأخذ الجبران لأن ذلك ينشأ من غير المالك بينهما يمكن أن يراد أخذ الجبران بأن خبره للمالك بينهما أى ينأخذ الشاتين والعشرين درهما لثلاثين أو المراد بالأخذ بطاوع أو كان للمالك لاتزومه الموافقة شورى وقوله بأن خبره أى فرض الأخيرة إليه فيلزم حيث تقرر راية مصلحة المستحقين (قوله ولصعود الخ) فلو صعد من بنت المخاض ثلاثا إلى بنت البون فدل الزكشى هل تقع كلها زكاة أو بعضها الظاهر الثانى لأن زياته السن فيها قد أخذ الجبران فى مقابها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزأ من ستة وثلاثين جزأ وتكون الاحد عشر فى مقابلة الجبران شرح مر (قوله وزول درجتين) أى بشرط كون السن المنزول اليه من زكاة غنيس لمن زومه بنت مخاض الصول عند فقد هالى دونها يدفع جبرا مولا بشرط ذلك فى الصعود (قوله فأكثر) غلبة الكثرة فى الصعود أربع درجات بأن يصعد من بنت المخاض إلى التنية فى أخذها مع جبرانات وغلبة الكثرة فى النزول ثلاث درجات بأن ينزل من الجذعة إلى بنت المخاض يدفع ثلاث جبرانات تأمل (قوله وأخذ جبرانين) المراد بذلك الطلب حتى لو امتنع المالك من الاغبط لا يجبر عليه بدفع ما شاء شورى (قوله عند عدم القرى) أى فلا يصح لاحقة عن بنت المخاض الا اذا عدم بنت البون ولا ينزل بنت المخاض عن الحقة الا اذا عدم بنت البون بل يخرج بنت البون فى صورتين اذا وجدها مع أخذها واعطاء جبران واحد كقوله شيخنا (قوله فى جهة المخرجة) أى التى يراد بها اتجاه وجهها وهو ما بينها وبين الواجب الشرعى (قوله لم يلزمها استخراج) فيما أن الملق ليس فيه دعوى الزوم (قوله الا للمالك رضى) أى فإذا كان هو الذى أخذ الجبران (قوله فله اسقاطه) وإذا كان له اسقاطه فله تبعضه بالاولى (قوله كضأن عن معز) الضأن جمع ضأن لأنه كروسانة ثلاثى والمزجم ماعز لأنه كروماعة الاشى اه زى (قوله وأرضية) نسبة إلى أرضية حقة من همدان ولله به يكون الهاء كما يؤخذ من القاموس نسبة إلى مهرة بن حيدان أى قبيلة زى (قوله وعراب) هى السباعيا البقر الآن اه ح فى (قوله لا اتحاد الجنس) على قولهم وجزئ نوع عن آخر (قوله فى ثلاثين عن) مفرع على قولهم ما خلت ولم يفرع على مقابلة وهو الاتحاد وفرع عليه مر فقال فيجوز أخذ جنة عن ضأن عن أربعين من المعز

درهमान الجبرانين كالكلارين درس (وبجزئ) فى استخراج الزكاة (نوع عن نوع) كضأن عن أو مع وعكس من التمر وأرضية عن مهر فوعكس من الابل وعراب عن جواميس وعكس من البقر (براية القيمة) كان تساوى قيمة الملقى القصة بذعة الضأن لا اتحاد الجلس سواء اتحد نوع ما تبعض ما خلت (ففى ثلاثين عن) برى أى المر (وعشر نهجت) من الضأن

(عز أو نجمة قيمة ثلاثة أرباع عز و ربع نجمة) فلو كانت قيمة عز عزجزة تدنار أو نجمة عز تدنار من لز عز أو نجمة قيمة تدنار و ربع (عكسه) أى الواجب قالوا جب فيه نجمة أو عز قيمة ثلاثة أرباع نجمة و ربع عز والنصر يح هذا من زيادتي (ولا يؤخذ ناقص) من ذكر ومعيب وصغير (في غير ماسر) (١١) من جواز أخذ ابن البون أو

الحق أو الله ذكر من الشياه في الألبى والتبيع في البقر أو النوع الأدا من الأجود بشرطه (الامن منه) بأن عصفه ماشيته ذكر أو كانت ناقصة لعيب أو صغر فيؤخذ في ست وثلاثين من الألبى ابن لبوناً كقيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين منها ثلاث يسوى بين الصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فإذا كانت قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خسين درهما تكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين درهما بنسبة زيادة الجلة الثانية على الجلة الأولى وهي خسان وخمس خمس ويؤخذ في خمس وعشرين معية من الألبى معية متوسطة وفي ست وثلاثين فصيلاً فصيل فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فصيلاً فصيل فوق المأخوذ في ست وثلاثين

(قوله رحمه الله في خمس

أوثنية معز من أربعين من العنان باعتبار القيمة بأن تساوى قيمة المعز قيمة النجدة لاتفاق الجنس كالمهر بمقاربية أه ثم قال ولو كان من الألب خمس وعشرين وخمس عشرة أرحية وعشرين ماهرة أخذ منه على الأظهر بنت مخاض أرحية أو ماهرة قيمة ثلاثة أخماس أرحية وخمس ماهرة (قوله عز أو نجمة) والقيمة لذلك الساعى والنجدة خي من المعز فلا يجب عليه هذا نواج الكمال فهذا مستثنى من قوله الآتي فإن اختلف ماله فماله فحل وجوب الكمال عند الاختلاف إذا كان الاختلاف بغير رداء النوع أمابها كانهما فلا يجب الكمال كالمهر مشيتنا (قوله بقية) الباء للإبساى ملتبس ذلك العز أو النجدة بقية المأخوذ وقوله قيمة ثلاثة أرباع نجمة المأخوذ ذلك تدنار أن الأربا (قوله وصغير) المراد به الذى يلبس من الفرس يربى وعبارته تقتضى حصر أسباب النقص فى الكورة والعيب والصغر مع أن مقتضى قوله أو النوع الأربا عن الأجود بشرطه أن يرداه النوع من جلة أسباب النقص فتكون أو بقى سكت من المرض مع أنه من افتكون خنة كفى شرح هر وعبارته فى الدخول على المتن ثم شرع فى أسباب النقص فى الكثرة فى خنة المرض والعيب والكورة والصغر ورداه النوع اه ويمكن ادخال المرض فى العيب (قوله أو النوع الأربا) كالمز وقوله عن الأجود كافنان كالمقتضى فى قوله ويجزى نوع عن آخر (قوله بشرطه) وهو رعاية القيمة (قوله الامن منه) هذا يفيد أنه يجوز أخذ ابن مخاض عن خمس وعشرين كورا وكلامهم يفيد أن الواجب الآن بنت مخاض ولا يجوز استخراج ابن المخاض الأبداع عن الشاة لأن يقال ابن المخاض ليس من أسنان الزكاة فربما يجوز بحال وقد يعارضه قوله وصغير لأن يقال الصغير عهد أنول به وذلك عن الصغار حل وفي شرح ع ب صرح كثير من بأن واجب الحمة والعشرين الذى كورا بن مخاض (قوله أو كانت ناقصة) هل قال أو معيبة أو صغيرة أو عطف على ذكر وقع أنها خسر (قوله أو صغر) استشكل وجوب الزكاة فى الصغار مع أن السوم الذى هو شرط وجوب الزكاة فى الماشية لا يتصور رفعها وأجيب بفرص موت الأمهات فقبل آخر لحول يزن لا تشرب الصغار فيه لبناً ولو كازى أو يزن فتمش بدونه بالضر بين وعمل أجزاء الصغار إذا كان من الجنس فلو كان من غيره خمسة أبرص صغار وأخرج الشاة ليجزى إلا أجزاء الكبار شرح هر (قوله من الألب) أى الكور وقوله يؤخذ أى بدلا عن بنت مخاض (قوله تكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين) حاصلها أن الجلة الثانية تزيد على الأولى أضعافاً فإذا نسبت الاحصاء للجلة الأولى كانت خسين وخمس خمس والانثى وسبعون تزيد على الحسين بستين وعشرين ونسبتها للحسين خسان وخمس خمس (قوله بنسبة زيادة الجلة الثانية) أى التى هى الست والثلاثون على الجلة الأولى متعلق بلزادتهى الخمس والعشرون ومتعلق بالنسبة محذوف أى إلى الجلة الأولى أى يؤخذ بذلك النسبة من قيمة المأخوذ عن الأولى ويزاد هذا المأخوذ فى قيمة المأخوذ عن الثانية كالمهر مشيتنا (قوله معية متوسطة) أى فى السبب باعتبار عيب البقية شورى (قوله فوق المأخوذ في ست وثلاثين) أى تسعين ونصف تسع لاه هذا هو الاتفاق بين

وعشرين منها) فيدكون الخمس والعشرين منها أى الست والثلاثين لاجل إيراد التفاوت والوقوف على قدره لأن الجنس والعشرين لو كانت من غير الست والثلاثين ربما كانت قيمة المأخوذ فيها أكثر من قيمة المأخوذ فى الست والثلاثين لسانهم أو هزال الست والثلاثين كذا وأضح هذا القيد العلامة سم لم يشره تشيخه فى العباب

الستة والثلاثين والستة والأربعين **(قوله وعلى هذا القياس)** يرغم القياس على كونه مبتدأ وماتله خبره ويجزى به قبل من ذا وأعطى بيان علمياً وم واستمر شوري **(قوله فان اختلف ماله الخ)** هذا تقييد لقوله الامن منتهى فعل استخراج النقص اذا اتفق ماله نقصا فان اختلف وجب الكل **(قوله واتحدنوا)** بان انقسمت الماشية الى صحاح ومراض اولى سلسلة ومعيبة اولى ذكروا نالت فتؤخذ جميعه اوسلطة بالنقص وشمل كلامه ايضا ما لو اضممت الى صغار وكبار فتؤخذ كبيرة بالنقص في الجسد بعزى فان لم يتحدنوا فان كان الاختلاف بشير رداء النوع كان لا اختلاف باله كرو وتوالاوية والصغر والكبر اخرج الكل ايتوا ان كان رداء النوع كالنوع والضان والعرب والجواميس جاز استخراج الكل والنقص كاستخراج المعز عن الشان برعاية القصة كما تقدم وحيث يكون في المفهوم تفصيل وهذا اولى من قول من قال ان قوله واتحدنوا ليس بقيد اه شيخنا **(قوله)** فكل من رعاية القصة مثاله ست ثلاثون بغير نصفها صحاح قيمة كل واحد دينار ونصفها مراض قيمة كل واحد دينار فيخرج صحفة فتهاد دينار ونصف دينار وهكذا قل وسئل لكن في شرح البهجة ان القيمة بالنسبة التي ذكرها عن ع ب وذلك بان نسب الواجب الى الستة والثلاثين فيجدر بعم تسع فتكون الكلمة المخرجة قيمته بعم تسع قيمة الستة والثلاثين قيمة التصاب للمقدم ختوار بين ديناراً كانت قيمة هذه الكلمة ديناراً وريالاً الدينار والربع ربع تسع الحصة والاربعين اذ تسعها ختور بعم الحصة واحد وربع **(قوله وان لم يوف بعم ناقص)** كأن كان بك مائتين وناقص الاربعة كلمة فيخرجها وناقصة قاله المجهي شوري اعيها بة القيمة فبهما كماله حج أي بحيث تكون نسبة قيمة المأخوذ الى قيمة التصاب كنسبة المأخوذ الى التصاب سم **(قوله والمراد بالنقص الخ)** فيدان هذا في ماله قد سارح في بيان النقص حيث قال ولا يؤخذ ناقص من ذكر ومعيب وصغير فكل ماله ثم يقتضى أن النقص شامل للثلاثة وكلامه هنا يقتضى أنه خاص بالعيب وأوجب بأن المراد بالنقص هنا بعض افراده أي وهو العيب أي والمراد بالعيب الذي هو بعض افراد النقص هكذا بينهم والاقالة كروية نقص فيما تقدم وهي لا تثبت الرد وعبرة زى والمراد بالنقص أي العيب فتأمل **(قوله فالواجب الاغبط)** لا يقبل ثنائي وجوب الاغبط هنا ما يأتي من أنه لا يؤخذ الخيار لانا نقول بجمع بينهما يحمل هذا على ما اذا كانت جميعها خيار لكن تعدد وجه الخيار فأولها غير خيار بأن لم يوجد فيها وصف الخيار الا في وذلك على ما اذا انفر بعضها بوصفها خيار دون بقيةها فهو الذي لا يؤخذ شرح مر **(قوله ولا يؤخذ خيار)** ويظهر ضبطه بان زى بقيمة بعضها بوصف آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وأنه لا عبرة هنا بزيادة لاجل نحو طراح وأنه اذا وجد وصف من اوصاف الخيار التي ذكرها لا تعتبر معه زيادة قيمة ولا عدمه شرح مر **(قوله كمال)** أي ولو بغير ما كمال سم وظاهره ولو كان غير المأخوذ ليجسا كما لو تزاخر على برة حملت منه بوجه بأن في أخذه الاختصاص بمافي جوفها ع ش على مر وألحق الحامل في الكفاية عن الاصحاب التي طرقها الفعل لثانية جل البها من مرة واحدة بخلاف الأدميات وأعمال الخبز في الاضحية لان مقصودها اللحم والجهادى وهما مطلق الانتفاع وهو الحامل أكثر زيادة ثمنها غالباً والحمل انما يكون عيباً في الأدميات شرح مر وفي ما لو دفع جالا فبين جله اهل ثبت الخيار لم لا يفهم نظر الاقرب الاول فيسترد هاع ش على مر **(قوله وأكولة)** يفتح الممر فوضم الكلف مع التخفيف شرح مر **(قوله ورنى)** بضم الراء وتشديد الباء الموحدة المفتوحة والقصر ويطلق عليها هذا الاسم الى خمسة عشر يوماً من ولادتها قاله الأزهري وقال الجوهرى

وعلى هذا القياس **(فان اختلف ماله نقصا وكالا)** واتحدنوا **(فكل)** يخرجهم رعاية القيمة وان لم يوف بعم ناقص **(وقوله فان اختلف الخ من زيادى والمراد بالنقص ما يشترط المبيع وتخرج بماله واختلف ماله صفة فقط فالواجب الاغبط ولا يؤخذ خيار)** كمال وأكولة وهي المسنة لاكل ورنى وهي الحديثة العهد للنتاج بان يمضى لها من ولادتها نصف شهر كقوله الأزهري أشهران

كافة الجوهرى (الابرض مالكمها) باخذها من ان كانت كلها خياراً أخذنا خيارها الا الحوامل فلا تؤخذ منها حامل الابرض مالكمها  
كأخذه الامام واستحسنه (و) ثالثها (مضى حول في ملكه) خبر لا زكاة في مال (١٣) حتى يحول عليه الحول رواه

أبو داود وغيره هو وان  
كان ضعيفاً عجوزاً بآكل  
صحبة عن أنى بكر وعمر  
وعثمان وعلى وغيرهم  
(و) لكن (التناج  
نصاب) بقيد زده بول  
(ملكه ملكه) أى بسبب  
ملك النصاب (حول  
النصاب) وان ماتت  
الامهات وذلك بان باقت  
به نصاباً كائنه وعشرين  
من الغنم تنجز منها واحدة  
فنجب شاة فان لم تبلغ  
به نصاباً كانت تنجز منها  
عشرون فلا تزول والاصل  
في ذلك ما رواه مالك في  
الموطأ عن عمر رضي الله  
عنه أنه قال لاسعيه اعتمد  
عليهم بالسخنة وهي تقع  
على الذكر والانثى وأيضاً  
المعنى في اشتراط الحول  
أن يحصل النماء والتناج  
لنماء عظم فيتبع الاصول  
في الحول أماماتج من  
دون نصاب وبلغ به نصاباً  
فيتبدل حوله من حين  
بلوغه وعمل عماداً كما لو  
والملكه عن النصاب أو  
بضه ثم عدا بشراء أو غيره  
ولو مثله كابل استؤنف  
الحول بما فعله وان قصد  
به الفرار من الزكاة وهو

الى شهرين سميت بذلك لانها تاتي في ولدها تشرح مر وانما كانت خيار الكثرة لئلا وهي أظهر من  
عبارة الشارع لان الشباد منها أنتمسمى ربي بعد الخمسة عشر أو بعد الشهرين (قوله) كقوله  
الجوهرى قال حج بعد مثل ما ذكر والذي يظهر أن العبارة يكونها تسمى حديثه عر لأنه المناسبت  
لنظر الفقهاء ع (قوله) الابرض مالكمها) ينبنى أن معناه الر في اذا استغنى الولد عنها والا فلا حرمة  
التفرق حينئذ ع على مر (قوله) أخذنا خيار (أى ولو بغير ضمانها كما هو قضية الاستثناء  
(قوله) الا الحوامل فلا تؤخذ الخ) أى بغير ضمانها (قوله) ومضى حول) سمي بذلك لتحويله  
أى ذهابه وبغيره من حال اذا تحول ومضى (قوله) ولكن لتناج نصاب الخ) لا يقال شرط وجوب  
الزكاة السوم في كالمباح فكيف وجبت في التناج لانها قول ان التناج لما عطي حكماً مائة في الحول  
فأولى في السوم فحل اشتراطهما في غير ذلك التام الذي لا يتصور إسناده كافى حج وهو ويشترط  
اتحاد الجنس فلو حلت البقرة بالان وصورة فلا ضم حج وشورى ولا بد من تمام الاتصال قبل  
الحول كافى مر (قوله) ملكه ملكه) بخلاف ما اذا اختلف السبب كأن أوصى مالك الامهات بالتناج  
لآخر مات فقبل الموصى له الوصية ثم أوصى بالتناج للورث فلا ضم لاختلاف سبب ملكهما وأورنه  
الورث من الموصى له كذا في شرح الهجة شورى (قوله) وذلك) أى ككون التناج حول  
النصاب وقوله بان بلغت به نصاباً أى نصاباً آخر والأقوال فرض أنها نصاب وقوله فان لم تبلغ به نصاباً أى  
نصاباً آخر بغير نصاب الامهات (قوله) تنجز) بضم التوز وكسر التاء على قولنا لا يملكه فقول وقوله  
واحدة فاعل تنجز وقد يقال تنجز الناقة ولها بالبناء فاعل على معنى ولدت وأجلت (قوله) فان لم تبلغ  
به نصاباً) أى آخر (قوله) اعتمد) بفتح التاء الفوقية مثلاً أمر من الاعتماد وهو الحساب أى أحبا  
عليهم واجعلهم من الصدور ماى (قوله) بالسخنة) أى التي لم تبلغ ستة وجمعها سخل بوزن فليس وسخل  
بالكسر ع على مر (قوله) أماماتج من دون نصاب) هذا محتمز الاضافة في قوله ولتنتج نصاب  
وقوله الا أنى ولا يضم الى ما عنده محتمز التعير بالتناج شرح مر (قوله) وعمل عماداً) أى بقوله  
مضى حول في ملكه (قوله) ثم عدا بشراء أو غيره) كزديسب كالو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد  
عليه نسيباً وأقاله استأنفهم من حين رد المال سم ويستثنى من انقطاعه بالرد بالبيع ما اذا كان المردود  
مال تجارة وقوباعه بعرض تجارة فلا يتأخر حوله (قوله) ولو مثله) النامية لرد أى ولو زال ملكه  
بمثله أى في غير محذور فرض النقص كحروض التجارة فلا فرض نصاب بقدر الحول بل ينقطع حوله لان  
الملك لم يزل بالبيكبة لثبوت بدله في ذمة القترض والذين تجب فيه الزكاة كإثبات حج (قوله) وان قصد  
به الفرار) يؤخذ من أن السيرة في التاجر لازكاً عليه لا قطع حوله بالالتد بملكه ولهذا قال ابن  
سريج بشر الصياغة بأن لازكاً عليه زى (قوله) عند قصد الفرار من الزكاة) أى فقط بخلاف  
لحاجة أولها للفرار أو مطلقاً على ما فهمه كلامهم ولا ينافى ما قرأنا من عدم الكراهة حتى لا يقصد  
الفرار مع الحاجة مام من كراهة ضيقة صغيرة لحاجة زينة لان في الضيقة اتخاذاً فحوى للنع بخلاف  
الفرار شرح مر شورى (قوله) وأنه لا يضم الخ) هذا علم من قوله ولكن لتناج نصاب (قوله) وانما  
ضم الخ) أى ما ملكه بشراء أو غيره (قوله) في النصاب) أى في كل النصاب بان كان لا يبلغ نصاباً أوفى  
مطلق نصاب الشامل لنصاب آخر قوله بمقتل المواساة يؤيد الاول الآن يقال المعنى أصل المواساة

مكرهه عند قصد الفرار وأنه لا يضم الى ما عنده في الحول ما ملكه بشراء أو غيره كهيئة توارثه ووصية لانه ليس في معنى التناج المد كور وانما  
ضم اليه في النصاب لانها لكثرة فيه بلغ حد يحتمل اللواسة

أشهر ثم اشترى عشرة  
فعلية عند تمام الحول  
الاول ثلاثين تبع وكل  
حول بعده ثلاثة أو باع  
مسنة وعند تمام كل حول  
للعشر بيع مسنة وأنه لو  
انفصل النتاج بعد الحول  
لم يكن حول النصاب حوله  
لثقرر واجباً له ولا ن  
الحول الثاني أولى به (فلو  
ادعى المالك (النتاج بعده)  
أي بعد الحول (صدق) لأن  
الاصل عدم وجوده قبله  
(فان اتهم) أي اتهم  
السامى (سن تحليفه)  
والتصرع بسن تحليفه  
من زيادى (و) رابها  
(اسامة مالك لما كل  
الحول) لثقله في خبرائس  
وفي صدقة الغنم في سائتها  
إذا كانت أو بسعين دل  
عشرين ومائة شاة دل  
بمفهومه على عدم الزكاة في  
مصلوكة الغنم وقيس بها  
مصلوكة الابل والبقر  
واختصت بالسائمة بالزكاة  
لتوفر ممتلكاتها في كلا  
مباح أو مملوك فيتمه بيرة  
لا يعدم مثلاً كفتق مقابلة  
غناها

(قوله لا نه ليس في كلام  
المتن والناشر تصرع  
الح) دعوى عدم التصرع  
مسئلة ولكن توقف  
الاخراج على التصرع

غيره والفقهاء شاذل ما يفيد التبع بقوله حول النصاب فانه لو مضى الحول لم يظهر الحاق النتاج بها فيه

أوزيادتها تأمل والمراد بالواساة الزكاة والاحسان (قوله فلو ملك ثلاثين بقرة) مفرع على قوله وأما  
ضم الح) تأمل (قوله وعند تمام كل حول للعشر بيع مسنة) هذا يوم تأخير وصول العشرة مع انه مقدم  
كأيه حج وعبارته فإذا اشترى غرة لحم ثلاثين بقرة وعشرة تأخرى أو لوجب فعلية في الثلاثين  
تبيع عندهم وللعشر ربع مسنة عند رجب ثم عليه بعد ذلك في باقي الاحوال ثلاثة أو باع مسنة عند  
محرم دور بها عند رجب اهـ (قوله وأنه لو انفصل الح) انظر من أين علم انه ليس في كلام المتن ولا  
الناشر نصير مع بأن الانفصال قبل الحول حرف ويمكن أن يضر في الكلام قيد يخرج به والتقدير  
ولكن لنتاج نصاب انفصل قبل الحول كما صرح به مر (قوله بعد الحول) قال سم أومعه وقال مر  
أقوله ولم يتم انفصاله الا بعده (قوله سن تحليفه) أي احتياطاً لحاق المستحقين فإن نكل ترك ولا  
يجوز تحليف السامى لانه وكيل والمستحقين لعدم تعيينهم مر اطف وقضية قوله سن تحليفه أنه  
يصدق بينه ثلاثين فيها وادعى المالك أنها علفت القدر الذى يقطع السوم وأنكر السامى قياساً  
على ما قال كنت بمثل المال في أثناء الحول فما اشترته واتهمه السامى في ذلك من أنه يحلف ندياً  
عش على مر وقوله أنه يصدق بينه الح) خالف سم فقال لا بد من البينة (قوله واسامة مالك) أي  
علم بأنها ملكه أخذاً بما صدق أي يميز وإن لم يكن مكلفاً حل تبعاً لشيخه زى والذى قرر مشيخنا  
حرف أنه لا بد أن يكون مكلفاً ومثل المالك من يقوم مقدمه من وكيل أو ولي أو كما بان غيب معلوفة  
وردها عند غيبة المالك لها كم فاسماها قال العلامة الشورى ولم تعرضوا للمالكوفان فيها الماء فيه  
كففة كان كل عولكا وما الفرق بينه وبين العلف سور وقد يفرق بأن شأن الماء عدم المؤنة وفي قول  
على الجلال والماء الذى تسقط العشر وتوجب نصفه كالغلف هنا تسقط أيضاً كانه المشية وقارقت  
الزروع كما سيأتى بأن احتياج المشية الى العلف والسقى كثر غالباً ولجعلها مخرج الارض كالغلف  
لانه ليس بمخرج دخل في ثمة الزرع اهـ (قوله وفي صدقة الغنم الى قوله سنة) يلزم عليه طريقة الشيء  
في نفسه لان الشاة نفس صدقة الغنم الآن يقال في الكلام منافع مقدراً أى ذات صدقة الغنم شاة  
تأمل والاضافة من اضافة الصفة للموصوف أى في الغنم ذات الصدقة شاة وقيل المراد بصدقة الغنم نفس  
الغنم المزاكة وأطلق عليها صدقة لكونها جزءاً منها فهو من اطلاق الجزء على الكل اهـ (قوله في  
سائتها) بدل مما قبله (قوله دل بمفهومه الح) فإن قيل لم يخص القياس بالمفهوم ولم يصمه فيه وفى  
المنطوق قلت لان غير الغنم من الابل والبقر دل حديثاً نُس المتقدم على وجوب الزكاة فيها من غير  
قيود القصد مخرج المملوكة منها فتحتاج الى دليل وهو القياس على معلوفة الغنم على أن يراد هذا  
الحديث اتماعه بصدقة مخرج المعلوفة من الغنم ومن ثم جعله دليلاً على اشتراط السوم وأما صل الزكاة  
في الغنم فقدم على سبقي أي ما كان قلت جعل الحديث دليلاً بالمفهوم مشكل فإن شرط العمل بالمفهوم  
أن لا يكون للقيس معنى غير مكره ثم نال بالغالب وهو ما عاقب غنم العرب قلت أجب سم بأن ذلك محل حيل  
يظهر للقيس معنى غير مكره ثم نال بالغالب وهو ما عاقب غنم العرب قلت أجب سم بأن ذلك محل حيل  
على ذلك أي بنافها لم يفسد حكماً علماً ما هو فيعمل بمفهومه وان كان غالباً أو جواب سؤال اهـ عش  
(قوله بالرمى في كلامه) ولوجزوا طمسها اليه في الرعى أو في البلد معلوفة ولورعاها وقتارت فساته  
فلوجزوا وقدم لمفعلولة ويستثنى من ذلك ما إذا أخذ كلاً الحرم وعلفها به فلا يقطع السوم لان كلاً  
الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه للبيع وانما يثبت به نوع اختصاص مر وحج وقرره حرف  
والكل لا يلزم الاحتشيش مطلقاً طبيباً أو يابساً والحشيش هو اليابس والشب والخل بالقصير هو الرطب  
(قوله فيتمه بيرة) ليس بقيد وكذا لو كانت كثيرة كما يؤخذ من مر عش وشبهه سم وضعفه

(الكن) لوعلفه اقبر اعيش  
 بدونه بلا ضرر بين ولم  
 يقصد به قطع سوم لم يضر  
 أما الواسات بنفسها أو  
 أسامها غير مالها كغصاب  
 أو اعتلفت سائمة أو علفت  
 معظم الحول أو قدر الاعيش  
 بدونه أو تعيش اسكن  
 بضر بين أو بلا ضرر بين  
 لكن قصد به قطع سوم  
 أو درتها وتم حولا ولم يعلم  
 فلا زكاة لفقد اسامة  
 المالك المذكورة والمالنية  
 نصير عن الطب يوما  
 أو يومين لثلاثة وقد يرى  
 بإسامة المالك لها أولى من  
 قوله وكونها سائمة وقولى  
 ولم يقصد به قطع سوم من  
 زائد (ولا زكاة في  
 عوامل) في حرث أو نحوه  
 لانتهاها

(قوله رده اقول بدم) أى  
 بدمه أو بأنها نصاب أو  
 بكونها سائمة لعدم اسامة  
 المالك لاستحالة القصد  
 بهل مع علم العلم اه  
 شرح الهبة للشارح قال  
 سم يضمن هذا أن غير  
 الوارث إذا لم يعلم ما شئته  
 نصاب لاز كذا عليه وان  
 اسامها الا ان يرقى فرمها اه

شيخنا ح ف لانه اذا كانت قيمته كثيرة لا يقال لها سائمة حينئذ وأيضاً ينافية قول شارح لتوفر مؤتيها  
 الخ لانه لا توفر حينئذ وفيه يقال المدا على كون القيمة لا يسمونها كقصة في مقابلة غنائها كقصة الشارح  
 وان كانت كثيرة في نفسها فتأمل وعبارة تشرح هر ولو أسيتم في كلامك كأن ثبت في أرض  
 مملوكة لخص أو موقوفة عليه فهل هي سائمة أو مملوكة وجهان أحدهما كما تقي به الفتح ويزم به ابن  
 القري وأولها لأن قيمة السكك انما هي غالباً لا كقصة فيها يرجع السبكي انها سائمة ان لم يكن للسكك قيمة  
 أو كانت قيمته يسيرة لا يسمونها كقصة في مقابلة غنائها والا فلوقة والناسيب للمساكين في العشرات  
 من ان فها حتى يباع اشتراطاً وانهم نصف العشر كالوسى بالناسيب ويحرمه أن الماشية هنام موقوفة بجامع  
 كثيرة المؤنة قال الشيخ وهو الوجه والمتولد بين سائمة ومملوكة حكم الام فان كانت سائمة ضمن الهبات  
 الحول والأفلا ولو كان يسرها تها راو ياتي لها شيأ من الطب ليلام أنور قال ع ش عليو يقي الوكاوت  
 ترى في كلامه جميع السئلة لكن جوت عاقبة مالها بعلها ادا رجعت الى بيوت أهلها اقترار بادة  
 البناء أو دفع ضرر يسرها ليعتقل هل ذلك يقطع حكم السوم أو لا فيه نظرو وقد يؤخذ من قول الشارح  
 ولو كان يسرها تها راو اليها سائمة (قوله) لكن لوعلفه اقبر اعيش الخ استمدك على مفهوم  
 الشرط (قوله) لم يضر أى في وجوب الزكاة بل يجب (قوله) أما الواسات بنفسها الخ انظر عدم  
 وجوب الزكاة في هذا مع أن الملة موجودة فيها وهي توفر المؤنة بل هي في كلامه نأمل وحاصل ما ذكره  
 ثمان صور قوله أما الواسات هلمو ما بعد ما يعتز قوله اسامة مالك وقوله أو اعتلفت محترز كل الحول  
 (قوله) كغصاب أى وكثير غيره أقصد (قوله) معظم الحول راجع لكل من المسائلين (قوله)  
 لكن قصد به قطع السوم أو يشترط في الطب الذى قصد به قطع السوم أن يكون متمولاً كقوله هر  
 (قوله) أو درتها مفهومه فيملحوظ في المتن أى مع العلم بأنها مملوكة وعبارة تشرح هر لو رثت سائمة  
 ودامت كذلك سنة ثم لم يارثها لم يجبر كمالها من اشتراط اسامة المالك أو ثابته وهو معتقد هنا  
 فيهم منها ان صور الشارح أن سوم بنفسها أو يسموها غير الوارث الذى هو المالك لها حينئذ  
 تكون داخلية قوله اما الواسات بنفسها أو أسامها غير المالك أو أيضاً قوله لم يعلم بغيره قيد لانه حينئذ  
 لا فرق بين علمه وعدمه لان الفرض ان المالك لم يسمها ولا يصح تصو رها عا اذا كان الوارث يسميها  
 جاهلاً بأنها ملك حتى يكون عدم العلم قياماً معتبراً وتكون غير داخلية فيها قبله لانه يتناهى تردد الشورى  
 وغيره في هذه الصورة فلا يحمل كلامه عليها فكان الاولى للشارح أن يذ كر هامة مستقلة  
 كقفل هر ولا يصح لها محترز ما تقدمه وعبارة الشورى وانظر لو كان الوارث هو الراى أو غيره باوقد  
 اسامها غير عالٍ بأنها ملك فهل تعتبر هذه الاسامة لانتهاى نفس الامر اسامة المالك أو لانه ظاهراً  
 نائب عن غيره فكأن الزهر السالم بجرهاه واعتمد على شى هر الثانى لان الشرط قصد اسامة  
 المالك وهو لم يقصد اسامتها على انها ملك كقوله شيخنا ح ف وكتب على قوله ولا يصح تصو رها  
 الخ فيه شى بطيى محرر (قوله) لفقد اسامة المالك وانما اعتبر قصد دون قصد الاعتلاف لان السوم يؤثر  
 في وجوب الزكاة باعتباره قصد الاعتلاف يؤثر في سقوطها فلا يعتبر قصد لان الاصل عدم وجوبها  
 شرح هر (قوله) لا ثلاثة أى بالضرر بين فلا ينافى انها تعيش حينئذ لكن بضرر بين كقوله شيخنا  
 ح ف أى فيضر علفها لثلاثة أيام ولو متفرقة كما اقتضاء المطالع فهم يرى (قوله) ولاز كتنفى عوامل  
 كون الاستعمال عرياً كحمل مسك وقرق بين المستعملة في حره وبين الحلى المستعمل في هان  
 الاصل فيها الحلى والذهب والفضة الحرة الامارخ فاذا استعملت الماشية في الحرم رجعت الى  
 أصلها ولا نظر الى الفعل الجبى واذا استعمل الحلى في ذلك فقد استعمل في أصله زى (قوله) أو نحوه

فلا يكفهم الساعى ردها إلى البلد كالإيمان به يقع المرامى (والأى أى وإن ترد الماء بأن أكتفت بالكلاف وقت الربيع (قوله) يوتأهلها) وأقنتهم وذلك خبر السبق تؤخذ صدقات أهل البادية على مياههم وأقنتهم وهو منزل على ما قلنا (ويصدق خرجها) عددها إن كان ثقة والا فقد (والأسهل) عددها (عندمقيق) ثم بواحدة وأخذت يدك من المالك والساعى أو ثابتهما في شبران به إلى كل واحدة أو بصبيان به ظهرها لأن ذلك أبعد عن الخطأ فإن اختلفا بعد العدد وكان الواجب يختلف به أعاد العدد وتغير بالخرج أعم من تغييره المالك وقولى والأسهل من زيادتي (ولو اشترك اثنان) مثلا (من أهل زكافى صاب أوفى أقل) منه (ولاحدهما صاب) ولو في غير مائتين نقدا (وغير زكافى كواحد) لقوله خبر أنس ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة هى المالك عن التفرق وعن الجمع

كنصف وجعل ماء للشرب زى (لا استعمال) بأن يستعملها القدر الذى لو علقها فيه سقطت الزكاة كاعتق البند ينحى عن الشيخ فى حادثة (قوله) عندهم ودهاء) هذا إن لم يعد عددها قبل (قوله) والا فعند يوتأهلها) ويكفون ردها إليها قال فى الزكاة ومقتضاها يجوز تركها لهم إلى الأبد لا يفرق به صرح الحملى وغيره ولا وجه فى التردد ولا استقرار لأهلها الدوام اجتماعهم بتكليف الساعى النجدة لأن كفته أهون من كافة تكليفهم ردها إلى محل أتولو كانت متوحشة يصير أخفها وأسا كاهل ربه الماء تسليم السن الواجب للساعى ولو توعد ذلك على الغلظة أيضا وهو محل قول فى بركضى عنوا الله ولو منعوا عقلا لقائهم لانهما من تمام الغلظ اه وبتصرف فيه الساعى بما يتعلق بمال الزكافى جراً للمالك بتسليمه للساعى على الوجه المذكور ولا ضابط على الساعى أيضا إذا تلفت فى يده بلا تقصير كافى ع ش عليه وقوله وأقنتهم عطف ماردف (قوله) ويصدق خرجها) أى من مالك أو وكيل أو ولي محجور عليه وراوى (قوله) والاداة (قوله) أى وجوباً كافى شرح مر (قوله) ولو اشترك اثنان) أى شركة شيوخ لأن شركة الجوار ستانى فى كلامه مقيضة يكون الاستدلال على هذه أمما هو مفهوم الحديث ومنطوقه يدل لما يأتى من شركة الجوار فكان عليه تأخيرهم عن القسمين ليدهما بخلط قومه وموسى فى الشرح فى باب من تأخره كالمالك أنه قال وعدم ثبوت الخلطة فى السادسة لأنها لا تثبت مع أهل الخس إلا إذا زكافيه لأنه لم يبرهن اه ويستفاد منه أن شرط ثبوت الخلطة أن الشريك لا بد أن يكون معيناً حينئذ تكون عنه أربعون شاقولاً عليه القول لم يخرج عنهم حال عليها حول آخر أو كثر لم يترسبه الزكاة عام واحد نقصها عن الضابط فى العام الذى وما بعده ولا يقال هى مشتركة بين المالك والفقراء ما علمت أن هذه الخلطة لأثرها وبعبارة تشرح مر فى السؤل على هذه المسئلة ثم شرع فى الخلطة وهى نوعان خلطة شركه يعبر عنها خلطة الأعيان والشيوخ وخلطة جوار ونسب خلطة أوصاف وقد شرع فى الأول فقال ولو اشترك الخ لم قال وهذه الشركة قد تنفذ تخفيفاً كالاشتراك فى غنائين على السواء أو تنفذ كالاشتراك فى أر بعين أو تخفيفاً على أحدهما أو تنفذ على الآخر كأن ملكا سكين لأحدهما الماكها والآخر ثقلها وقد لا تنفذ شيئاً كائنين على السواء وقوله وهذه الشركة أى الشركة فى الماشية واحتزر عن الشركة فى غيرها فاتها لا تنفذ تخفيفاً أصلاً إلا فى حق غير الماشية بل تارة تنفذ التثقيل وتارة لا تنفذ تخفيفاً ولا تخفيفاً كما أشار إليه البرماوى (قوله) ولأحدهما صاب) أى ولو ضمنه لم يشترك فيه أخذاً بما يأتى (قوله) ولو فى غير ماشية) أى ولو كان الاشتراك فى غير ماشية (قوله) زكافى كواحد) أى كزكافى واحد أو كزكاة شخص واحد حى قال حج وقد يفرقهم من قول زكافى كواحد أنه ليس لأحدهما الانفراد بالأخراج بل إذا كان الآخر وليس بمزاد بل لذلك والانفراد بانية عنه على القول للمتمتع فخرج يبدل ما أخرجه عنه لأن الشارع له فى ذلك ولأن الخلطة تجعل للمالكين مالا واحداً فسلطه الشارع على الدفع المبرر الموجب الرجوع وهذا فأقرت نظراً وتقل الزكافى إن محل الرجوع حيث لم يأت أن الآخر أن أدى من المال المشترك وفيه نظر بل ظاهر كلامهم والخبر لا يفرق ثم رأيت ابن الأستاز خرج ذلك الطى (قوله) ولا يجمع بين متفرق) أى بكرة ذلك فهو نهى بكرة المالك والساعى رما فى فهو خبره ناهى الهى (قوله) خشية الصدقة) أى خشية توجوبها أو كثرتها أو خشية سقوطها أو قلتها أخذاً بما بعده وراوى وعلى هذا فيختلف تقدير المضاف باختلاف الأحوال الآية كافى

(قوله) فخرج يبدل ما أخرجه عن لادن الشارع الخ) بثلاثة كان مثلياً بنصف قيمته جميع الخرج الرشيد إن كان متقوماً بقيمة النصف لأن قيمة النصف أقل من نصف القيمة اه مر بالمضى وحمل المناصفة الاستواء عدداً فالص غيرة



خلطة الجوار الآتية ومثلها  
خلطة الشيوخ بل أولى وعلم  
من اعتبار النصاب اعتبار  
اتحاد الجنس وان اختلف نوعه  
ومن التقييد اعتبار الحول  
من سنة ودونها كما في ثمر  
والحب ويترتب ابتداء حول  
الخلطة منها أو غايتها زيلاني  
أولى أو قل ولا حد لها نصاب  
أن الشركة قد بدون نصاب  
توزر إذا ملك أحدهما نصابا  
كان اشتركا في عشرين  
شاة مضافة وانفرد أحدهما  
بثلاثين فيلزمه أو بسة  
أخماس شاة والأخر خمس  
شاة بخلاف ما إذا لم يكن  
لاحدهما نصاب وان بلغه  
مجوع المالكين كان انفرد  
كل منهما بضع عشرة شاة  
واشتركا في اثنين (كالم)  
حطاجوا (أو) بكسر الجيم  
أفصح من ضمها (واشتر)  
مشرّب) أي موضع شرب  
المشبة (ومسرح) أي  
الموضع الذي يجمع فيه ثم  
ناتق إلى المرحى (ومسرح)  
بضم الميم أي مأواه وإيلا  
(دراع) لما دخل نوع  
بغلاف غير أكثر من نوع  
فلا يضر اختلاف الضرورة  
ومعنى اتحاد أن يكون  
مسرلا في المشية وان كان  
ملك لاحدهما أو معاراه  
أو لم يوافق في اتحاد التحل  
بنوع من زيلاني (ومحب)

الرشيد على مر قائله لهذه الخلية بدل على أن الشركة تفرق وان الشرير يكتف بزبان كواحد  
(قوله) خشية وجوبها وكثرة تهاوي الساعي عنها خشية سقوطها والجمع فالحاصل أن بدم صو واحدة  
منها معطلة أي غير مصورة وهي مع أمثلتها هي المالك عن التفرق والجمع خشية الوجوب في حال الجمع  
كأربعين بين اثنين فان الواجب في الجمع دون التفرق هي المالك عن التفرق خشية الكثرة في  
حال الجمع كان كان لاحدهما واحدة ولا شاة فلو فرقا لوجب ان كان ولو استمر على الشركة  
وجب ثلاثة هي المالك عن الجمع خشية الوجوب في التفرق خشية الكثرة في الجمع خشية الكثرة في  
التفرق في لا في الجمع من أنه لا يمتثل لاه بازم من وجوبها في حال التفرق وجوبها في حال الجمع بالاولى  
هي المالك عن الجمع خشية الكثرة في التفرق كتمان بين اثنين لكل أو بدون فان الكثرة في  
التفرق فقط اه شيئا ح ف (قوله) خشية سقوطها أو قلة تهاوي الساعي عن التفرق والجمع  
أيضا فالحاصل أربع صوراً واحدة مضافة وأيضاً بها أمثلتها ان تقول هي الساعي عن التفرق  
خشية السقوط في الجمع ههنا معطلة هي الساعي عن التفرق خشية الكثرة في الجمع كتمان بين اثنين  
فان التفرق في الجمع فقط هي الساعي عن الجمع خشية السقوط في التفرق كأربعين بين اثنين بالسو فأن  
السقوط في التفرق فقط هي الساعي عن الجمع خشية الكثرة في التفرق كتمان بين اثنين  
لاحدهما واحدة ولا شاة فلو فرقا لوجب ان كان ولو استمر على الشركة خشية الكثرة في الجمع كتمان بين اثنين  
أولى أي لعدم تميز المالكين (قوله) ودونها في مساحتها لان هذا لا يقال حول وقوله في التفرق بالثاء  
المثلية (قوله) يعتبر ابتداء حول الخلطة منها أي من الخلطة وذلك إذا لم يكن ملكا النصاب لا حينئذ فلو  
خطا في أثناء العام ما ملكاه فلو كان كذا ذلك كاه العالم لو لم يخطا فيخرج كل واحد شاة لو كان لكل  
أربعين حل وعبارة تشرح مر عمل ما تقدم حيث لم تقدم للخلطين حالة انفردا فان انفردا حول  
على الانفرد ثم طرأت الخلطة فان اتفق حولها أن ملك كل واحد أربعين شاة ثم خطا في أثناء حول  
لم تثبت الخلطة في السنة الأولى فوجب على كل واحد عند تمامها شاة وان اختلف حولها بان ملك  
هناغرة الحرم وهناغرة صفر وخطا في شاة أربعين على كل واحد عند انقضاء حوله شاة واذ طرأ  
انفردا على الخلطة فن بلغ ماله نصاباً كاه والا فلا اه (قوله) وانفرد أحدهما بثلاثين من هذا تعلم  
أن قوله إذا ملك أحدهما نصاباً أراد به أعظم من أن يملك نصاباً خارجاً عما نال به ومن أن يملك نصاباً  
بما نال به برأوى (قوله) والأخر خمس شاة يقتضي ان الشاة واجبة في الخمسين تمامها إلى الأربعين  
منها وهو مشكل مع ما تقدم من أن ما بين النصب وقص لا يتعلق به الواجب الآن يخص ما تقدم يكون  
المالك واحداً كما قاله الشيخ العزري (قوله) واشتركا في اثنين أي ومنه عكسه كما لو اشتركا في  
ثمانية وثلاثين وانفرد كل منهما بأربعة عشر (قوله) كالخطا تطير لافيله لان مقابلة خاص  
بالشيوخ (قوله) واتخذ مشرب أي بئوان كان مال كل بمزاح ف (قوله) بفتح الميم أما بكسرها فهو  
الناؤه الذي يحلب فيه شوبري (قوله) وجوز بن صورته أن يكون الزرعان متجاورين وسقيا من ماء  
واحد واتخذ احداً دوا حوتا ووضع زرع كل بجوار الآخر وليس المراد باتحاد الجربن ان يوضع زرع كل  
على زرع الآخر في عمل واحد لانهما يصير كشيوخ وليست مرادة (قوله) ودكان بضم الدال  
المهمة وهو الحانوت وفي المصباح أنه يذكر ويؤت وأنه اختلف في نونه قيل أصلي وقيل زائدة فعلى  
الاول وزنه فدل وعلى الثاني فعلا (قوله) ومكان حفظاً صورته أن يكون لكل واحد منهما مخيل

(٣ - عبرى - ناي) بفتح الميم أي مكان الحلب بفتح اللام فبالين والمصدر وهو المراد هنا حوض سكوتها (واطوور)  
بضم الطاء وحكى انجاءه في حافظه الزرع والشجر (وجوز بن) أي موضع تحفيف الثمر تخفيض الحب (ودكان ومكان حفظ ونحوها) كرمي

وزع في حلقه أي بستان واحد أو كيس دراهم في صندوق واحد أو متعة تجارة في دكان واحد ولا  
يترجم في الآخر بشئ مناسب. برماوى وكذا إذا أودعه جاعق دراهم لكل منهم دون نصاب ووضع  
الخير في صندوق واحد مع غيرهم كل فاذ بلغ المجموع نصاباً كثر ومضى عليهم حول وهي في  
الصندوق وجب عليهم كذا وزعت على الدراهم ع ش **(قوله وليس المراد الخ)** فلو زرع أحد  
فدا والآخر فداين وخرج للاول رب مثلاً والثاني ثماناً فزكيا كراحد ولو كان الحرات والدراس  
والقرى متعدداً لان يختص بزرع أحدهما بالآخر لا عري **(قوله لان خفة المؤنة الخ)**  
قد يشكك عليه السوم فان هذا التعليل موجود فيه وان لم يتوهم ذلك قالوا لا بد من قصد الا ان  
يفرق بان الخلقة ليست موجبة للزكاة باطلاً فيها أي في جميع صورها بل الموجب التصانع المحل وغيره  
من الشروط بخلاف السوم فانه موجب على خلاف الاصل فوجب قصده حج بعض اصناف **(قوله)**  
زمانا وبلا وهو الزمان الذي لا تصير المنشية فيه على ترك العلق بالشرعين وهو ثلاثة ايام كثر  
ع ش **(قوله مطلقاً)** أي بقصد من المالكين لا **(قوله ضرر)** معنى ضرره في الخلقة قل أي  
ارتفعت الخلقة وان لم يؤثر ارتفاعها في المحل فن كان نصيبه نصيباً كاملاً فمحلهم يوم ملكه لا من  
يوم ارتفاعها سم على الغاية ا ط **(قوله كذا في مكاتب)** عبارة قشر حر فلو كان أحد المالكين  
كذا في مكاتب وأوليت المال لم تؤثر الخلقة شيئاً بل يعتبر نصيب من هو من أهل الزكاة ان بلغ نصابه كاه  
زكاة المفرو ولا فلا زكاة اه **(باب زكاة النابت)**

لما كان النبات يستعمل مصدر لوصف النابت وهو المراد هنا عدل عنه انصف الى النابت لان  
النابت قد يوهى المصدر الذي ليس مراداهنا وينقسم الى شجر وهو الملاك في النجم وهو المالك له  
كأربع قلاتى والنجم والشجر بسجدة ان وليد كرهنا الباب ليدلوا استدلاله على ما ينفقوا  
حقه يوم حصاده وآية انفقوا من طيبات ما كسبتم وما أنشأنا لكم من الارض فأوجب الاتفاق بما  
أنشأنا من الارض وهو الزكاة لانه لا حق فيها أخرجه غيرها اه **(قوله بقوت)** الباء داخلة على المتصور  
عليه والقوت بمعنى القنات وقوله اختياراً أي في حال الاختيار فهو منصوب بزرع الخافض قال حر في  
شرحه أي لان الاقتيات من الضرورى بل التي لا حياة بدونها فلذا أوجب الشارع منه شيئاً لباب  
الضرورات ويستثنى من المطلق المنصف المحل السيل فانجب الزكاة فيه من دار الحرب فثبت  
بأرضه فانه لا زكاة فيه كالنخل المباح بالمحراء وكذا غمار البستان وغلة القرية الموقوفين على  
للساجد والربط والقناطر والاقرام والمالكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح اذ ليس لها مال  
معين اه ومن الموقوف على غير معين مال ووقف على امام المسجد للاق أو الخليل أو الموزن لان  
غرضه ليس شخصاً بعينه وان كان معيناً بانوع اه ع ش قال ع ش أيضاً قوله فثبت بأرضه أي على  
ليس ملكاً لاهد كالقوات وقوله غلة القرية بل على الحالى والحال ان غلة القرية حصلت من جميعها أو بزره  
النظر من غلة الوقت مالواستأجر شخص الارض وبذر فيها بعلها كانه فزرك ملك لصاحب الحب  
وعليز كانه وقوله فانه لا زكاة فيه ظاهره ان من قصد ملكه ملك جميعه فليزر وجه ذلك ولا جعل  
غنيمة وأيضاً بل لا ينبغي الا أن يكون غنيمة وان وجد استيلاء عليه أو جبناً القصد استيلاء عليه وهو بعيد  
خصوصاً نبت في غير أرضه اه سم على حج أقول بشئ أن يقال ان كان هذا ما عير عن غنى ملكه من  
نبت بارضه بلا قصد ان يتجربوا ملكه من استولى عليه كالحطب ونحوه وان كان مما لا يعرض عنه لكن  
تركوه خوفاً من دخولهم بلاد نفوقه وان قصدوا مقتول فهو غنيمة لمن منهم اه ع ش على  
**(قاعدة)** خرجت حبة البر من الجنة على قدر بستانها وهي ايل من الزباد طيب رائحة من

وطريق ونهر يسقى منه  
وحراث وميزان ووزان  
وكيل ومكيل وليس المراد  
أن ما يتبرع اتحاده يعتبر  
كونه واحد بالاعتدال بل ان  
لا يختص بالواحد منها  
به فلا يضر التعدد حيث  
(لاحال) فلا يشترط اتحاد  
لجواز القسم (و) لا (انه)  
يجب فيه كالة الجز  
والصريح به من  
يؤدى (و) لا (لا تخلط)  
لان مختلفاً لثبات المراتى  
لاختلاف بالقصد وعنده  
وانما شرط الاتحاد فيما  
ليست مع المالك كالأل  
الواحد والاختلاف المؤقت  
الحسن بل كالة فلو اختلف  
للمالك فيها شرط الاتحاد  
فيهم من تلويحاً مطلقاً  
يسير بقصد من المالكين  
أو أحدهما أو يتقرر  
للتفرق ضرر يخرج بأهل  
الزكاة غيره كذا في مكاتب  
**(باب زكاة النابت)**

**(مختص بقوت اختيار من  
وطبوعه من (من حب  
كبر**

**(قوله وليد كرهنا الباب  
ليدل) اه ذكر أيضاً  
تقدم دليلاً من الكتاب  
فان نظير لمعوم الآيات  
للتقدمه شملت هذا أيضاً**

وأورث) بفتح الهمزة وضمة الراء وتشديد الراء في أشهر اللغات (وعدى) وذروهم وصي وبقلا لا صلى الله عليه وسلم أن يحرس النبى  
كأحضر النخل وتؤخذ كاهن يدعى كاهن فخذ النخل ثم رواه الترمذى (١٩) وإن جبان وغيرهم لولا صلى الله

المسك ثم صارت تزل عن هذا الهيئة الى وجود فرعون فصرفت وصارت كيفية الدجاجة ولم تزل  
على هذه الهيئة حتى دمج فيج فصرفت حتى صارت كيفية الحليمة ثم صرفت حتى صارت كالبيتية ثم  
صرفت حتى صارت كالخمة ثم صرفت حتى صارت على ما هي عليه الآن فقال الله تعالى ان لا تضمر فيه  
ذلك برأوى وقد **(قوله وأور)** فلتر السيوطي عن علي بن أبي طالب أن كلاً ما ثبت الأرض فيه  
دوامه والازلازله فانه دوام الاءافيه ونقل أبقان الارز كال جوهرة مودعها نور لنبي الله  
عليه وسلم فلما أخرج منها اشتت وصارت هكذا وبني ذلك أنه يسر الصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم عنداً كما قال سيدي علي الأجهوري

الروض (قوله مع تشديد اللام) ويكتب حينئذ نبأه كما قاله في شرح الروض





والأفربيا) يعتبر (و قطع باذن) من الامام ونخرج الزكاة منه (كأوضأصله) لانتصاحه ما لم يقطع فإنه يعتبر رطباً ويقطع بالأذن ويؤخذ الجواب رطباً وقولاً ويقطع (٢٢) إلى آخره مع التقييد بغير الردي من زيادتي (و) يعتبر فيما ذكر (الحب) حالة

وهو غير الحب بدليل مقابله بقوله والحب مصنى فيكون غير الحب بدلا من الضمير المستتر بدل بعض من كل (قوله والا) بان لم يحذف أصلاً وجفف ردياً ومثل ذلك ما لو قطع العنق أو كانت مدة جفافه طويلاً كسنة أشهر ويضم ما لا يحذف منها إلى ما يحذف في كل النصاب لالتحاق الجفنس واما وجوب الرطب لان جفنه مما يحذف فالحق نادره بنافه وهو نادا داخل في قول المصنف الآتي ويكمل نوع بأخر حل (قوله والأفربيا) قال مر في شرحه ونخرج الزكاة منه في الحال لان ذلك أكمل أحوالها قال ع ش قوله لان ذلك أكمل فقيته أنه لا يقدر فيه الجفاف والظاهرة غير مراد أن قوله لان ذلك أكمل أحوالها على أجزاء المخرج منها تلك الصفوة لا يلزم منه عدم اعتبار الجفاف وحاصله أنه اذا اعتذر الجفاف بالفضل لا يمتنع تقديره اه لا يقال حيث لم يكن له جفاف فكيف يمكن تقديره لا نقول يمكن اعتباره بالقياس على ما يتجفف من غيره لان غاية الأمر أن ما لا يتجفف قام به مانع من التجفيف وهو لا يمنع أن يجي منه مثل ما يجي من غيره بفرض زوال المانع اه بحرودة (قوله وقطع) أي الذي لا يتجفف أو يتجفف ردياً وقوله بالأذن أي من الامام أي أوأبيه وبجواب استئذان العامل في قطعه كافي الروضة فان قطع من غير استئذانه أثم وعذروا لا يفرم ما قص بالقطع وعلى الساعى أن يأذن له خلافاً لمصنف في الشرح الصغير من الاستحباب ثم ان اندفعت الحاجة بقطع البعض فبالواجب لقطعه لئلا يمتنع لغيره زيادة عليها شرح مر شوري (قوله من تبه) أي وقشره الذي لا يؤكل معه لئلا يناسب لغيره ما يؤكل الخ (قوله كثره) هو ظاهر في المصنى (قوله والوجه) جميعه المذلول الخ من جملة كلام الأذرى وهو المتمد ع ش (قوله فشرة أوسق) فأن يخرج الجواب عليه حال كونه في فشرة ولأن يخرج خالماً لا فشره ع ش على مر (قوله بالنصف) متعلق بقوله اعتباراً (قوله وقد يكون خالماً) أي العشر وقوله من ذلك أي عملاً فشره (قوله أول من قوله كثره أوزر) جوابه ان الكاف استعاضة كافي شرح مر (قوله ويكمل نوع بأخر) أي لا شراً كما في الاسم وان تباين في الجودة والرداءة وان اختلف مكانهما وهو شامل لتكميل ما يتقرر من الرطب بما يتقرر منه والمراد أنه يكمل النوع بأخر حيث كان في عام واحداً خلا من قوله بعد ويضم بعض كل الخ حل (قوله وهو قوت صنعاه العن) ويكون في الكمال واحد منه حبان أو ثلاثاً ولا تزل كلمة الإبراء الخفيفة أو المهراس وبقاؤه في أمحل براموى (قوله بسل) وهو الذي تسميه العلة بشعيرت التي صلى الله عليه وسلم (تنبيه) يقع كثيراً أن البري مختلط بالشعير والذي يظهر أن الشعير ان قل بحيث لو لم يمتد في نقص لم يعتبر فلا يجزئ إخراج شعير ولا يدخل في الحساب والام يكمل أحدهما بالآخر فما كمل نصابه أخرج عنه من غير مختلط صح ع ش على مر (قوله فله) كتب غرضه بهذا الرد على قولين ضعيفين حكاهما في المناهج قيل انه شعير فيضم له لشبهه في برودة الطيب وقيل حنطة فيضم لها لشبهه في طين اللون ولا يلا شرح مر (قوله وصفا) عبارة مر طبعوا هي أولى شوري (قوله ونخرج من كل بسط) أي لا تنفاه المشقة بخلاف المواشي فإنه يدفع نوعاً منها مع مراعاة قيمة الانواع ولا يجب بضمها من كل لفظة كمال حل وزى قال ع ش على مر ومفهوماً ولو أخرج من أحد النوعين منهما لا يكتفي وان كان ما أخرجه

كونه (مصنى) من تبه بخلاف ما يؤكل فشره كثره قيد دخل في الحساب وان أنزل تنعماً كما في شعر البرولا يدخل فشرة الألفا السفلى على مافي الروضة كأصلها عن المصنف استقر به في المجموع قال الأذرى وهو كماله الوجه ترجيع المذلول أو الجزم به (وما أذرى فشره) وله يؤكل معه (من ارز وعلى) يفتح السين واللام نوع من البر (فشرة أوسق غالباً) نصابه اعتباراً لقشره الذي اندخره فيه أصله واتي بالنصف وقد يكون خالفاً من ذلك دون حصة أوسق فلا زكاة فيها وأوالس مادونها حصة أوسق فهو نصاب وذلك ما احتزرت عنه زيادتي غالباً وتصيرى بمذاكر أوى من قوله كثره وعلى سلالته من إيلام انه بقي شئ من الجيوب يفسر في فشره وليس كذلك (ويكمل في نصاب) نوع بأخر كبر (بسل) لانه نوع منه كما هو وهو قوت صنعاه العن ونخرج بالتبع الجنس فذلك يكمل بأخر كبراً وشعير

بمثل بقصم العين وسكون اللام فهو جنس مستقل لا بر ولا شعير فإنه حب يشبه البري اللون والنوع موقوف للشعير في برودة الطيب فلهذا كتب من ترك الشعير وصفاً فشره وصار أصلاً بره (ويخرج من كل) من النوعين (يشبهه فان عس) إخراجاً كثره لا انواعاً وقد تقرر لكل نوع منها (قوسط) مهاب يخرج

وزرع على) ثم وزع علم  
(أن) إلى أكل النصاب  
وان أطلع ثم العام الثاني  
قبل جذاذ ثم الأول  
(ويضم بعض كل منهما  
إلى بعض) وان اختلف  
ادراكاً كالاختلاف أنواعه  
أو بلاده حوارة أو برودة  
كنسجود تهامة قتيبة حارة  
يسرع ادراك الثمر بها  
بخلاف نجد لبردها (ان)  
انحد في العام قطع للثمر  
والزرع وان لم يقع الاطلاعان  
في الثمر والزراعة في الزرع  
في عام لان القطع هو المقصود  
وعنده يستقر الوجوب  
ويستحق بما ذكره والواحد  
نخل مريم في عام فلا ضم  
بل هما كشمرة طعين  
وذكر اعتبار القطع في الثمر  
من زيادته وبه صرح في  
الحاوي الصغير وهو الموافق  
لاعتبار اتحاد حصاد الزرع  
في العام وان اعتبر ابن  
المقرى اتحاد الاطلاع لم يفرقه  
وماقرر من اعتبار اتحاد  
قطع الزرع فيه هو ماصححه  
الشيخان وقوله عن  
الاكثرين لكن قال  
الاسنوي انه لا يطل ولم  
أمرن محضه فضلاً عن  
عزوه الى الاكثرين بل  
صحح كثيرون اعتبار اتحاد  
الزرع في العام وبجواب أن  
ذلك لا يندرج في قتل

منه أعلى قيمة من الآخر وليس مراداً لا ضرر على الفقراء وليس بدلاً عن الواجب لاتحاد الجنس  
(قوله ولا أعلاها) أي فصلاً خارجاً عما خرج الاعلى أو زاد خيراً عن (قوله ولا أدناها)  
أي ولو رعاية القسمة (قوله رعاية الجانبين) أي الملك والمستحق فراعينا الملك في عدم إخراج  
الاعلى وراعينا المستحقين في عدم إخراج الأدنى (قوله ولو نكاح الخ) هو مفهوم قوله فان عسر  
الخ برماوى (قوله ولا يضم نزعاً) قال بر وذرعا العام يضمن وان اختلفت زراعتهما في الفصول  
و يتصور ذلك في القرعة فها زرع في الربيع والخريف والصف (قوله الى ثم وزرع علم) بأن قطع  
كل في عام على ما راء المؤلف وبأن أكل العلم في عام بالنسبة للثمر على الرجح حل (قوله وان أطلع ثم  
العام الثاني) أي ظهور برزخه (قوله قبل جذاذ) بفتح الجيم وكسر هاء احوال الدين واعمالهما  
أي قطعه (قوله ويضم بعض كل الخ) هذا مقابل قوله الى آخر فكأنه قال ويضم بعض كل لبعض  
ان اتحاد العام دل على ذلك قوله ان اتحد في العام قطع وعبارة أسهل هو يضم نزع العام الواحد بضته الى  
بعض وان اختلف ادراكاً اهـ (قوله وان اختلف ادراكاً) وعليه فلا أدرك بضته ولم يبلغ نصاباً جاز  
له التصرف فيه ثم أدركه وبه وكل به النصاب زكاً الجميع سواء كان الأول باقياً أو انقطعاً فان باعه  
تبين بطلانه في قدر الزا كترجيح على المسترى يرد ان كان باقياً وبه ان كان تالفاً عن (قوله ان)  
اتحد في العام قطع) ضيف بالنسبة للثمر ومعمد بالنسبة للزرع فيشترط وقوع حصاد الزراعتين في  
سنة بأن يكون بين حصادي الأول والثاني دون اثني عشر شهراً يستلزمه اعتباراً بابتداء الزرع لان  
الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب ويكنى عن الحصاد زمن امكانه على الوجه صحيح (قوله  
في العام) المراد بالعام هاتان اثنتي عشرة شهراً يمتدح به حين الحصاد ولو بالقوة في الزرع أو البروز  
الأول في الثمر وصورة اختلاف العام في الزرع مع اتحاد القطع في عام زرع أو في الحرث وقطع في  
ربيع ثم في العام الثاني زرع في صفر ويقطع في جدي فيبين الزراعتين أكثر من عام وبين القطعين  
دون عام فيقال اتحد القطع في العام بكثره وشيخنا وقوله قطع أي ولو بالقوة شو برى (قوله وان لم  
يقع الاطلاعان) وفي كلام شيخنا والعبرة في الضم هنا باطلاعهما في عام واحد على المعتمد لا بالقطع  
(قوله الاطلاعان) الاطلاع هو الظهور والبروز يذل أطلع أي ظهر وفي المختار أطلع النخل أخرج  
طلمه (قوله فيما ذكر) أي من قوله ويضم بعض كل الخ (قوله فلا ضم) وان لم يحد قطعهما في العام  
لاتهما يردان لتأنيدهما في كل حل كشمرة علم حل يوم ولان الثاني لما حدث بعد انصرام الأول شبه  
ذلك ثم طعن برماوى (قوله من اعتبار اتحاد قطع الزرع) أي في العام (قوله ما صححه الشيخان)  
معتمد والفرق بين الثمر حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاع وبين الزرع حيث اعتبر فيه اتحاد الحصادين  
أن الثمر بمجرد الاطلاع يصلح للاتقاء به سواء اختلف الزرع قاله لا يثبت به بمجرد الظهور  
وانما المقصود منه لا دمين الحب تمامة فاعتبر حصاده عن (قوله بل صحح كثيرون اعتبار اتحاد  
الزرع في العام) أي سواء وقع الحصاد في عام أو عامين (قوله بأن ذلك) أي عدم الرؤية وقوله لان  
من حفظ حجة لا روي لا لا التثبت مقدم على النافي (قوله وهو البعل) أي الزرع لسبب (قوله وان  
احتاجت الى مؤنة) الغالبه ودل ذلك بأنها إنما عفر لا سلاح القرعة فان نهيأت وصل الماسمن  
الثمار الى مرة بعد الاخرى بخلاف التي بالضح ومن التضع الاكل بالمرودة في الشاد وفي الناطلة كما في  
البرماوى قال مر ولا يجب في المشتريات زكاة لغير السنة الاولى بخلاف غيرها مما لا تأمنها تستكرر  
في الاموال النامية وهذه منقطعة الخفاء معرضة للفساد اهـ (قوله وفيما شرب بنضح) فان قلت لم

الشيخان لان من حفظ حجة على من لم يحفظ (وفيما شرب) من ثم وزرع (بروقه) لقرع من الماء وهو البعل (أو بنحوم طر) كثر  
وقناة حفرته منه وان احتاجت الى مؤنة (عشر وفيما شرب) منهما (بنضح) من نحو نحر

بحيوان ويسمى الذكر ناضجاً والاشي ناضجة ويسمى هذا الحيوان أيضاً سانية (أو نحوه) كدولاب بضم أوله وقيل فتح وهو باليدرة  
الحيوان وكنا عورة وهو باليدرة (٢٤) الماء وكما سلكه ولو بهمة لمظم انته فيها أو غصبه لوجب شبهه (نصفه) أى

وجبت الزكاه فباسمى بمؤنة ولم يجب في الملوقة قلت لأن من شأن العلف كثرة المؤنة بخلاف الماء من  
شأ به خفة المؤنة بل من شأنه الإباحة ولأن القوت ضرورى فوجب فيه الزكاه لا لولى الحاجات  
وان حصل بمؤنة ولا كذلك الحيوان شورى (قوله بحيوان) بأن يحمل الماء على ظهره بدل ليل  
قوله ويسمى هذا الحيوان أيضاً سانية أى كما يسمى ناضجاً (قوله سانية) أى ساقية يقال سفت  
النقة إذا سفت وفي التنازل والسانية الناضجة وهي الناقة التي يستقي عليها في المثل سير السواني سفر  
لا ينقطع (قوله وهو ما يدبره) أى أى نفسه وحيث كان الماء يدبره بانفسه فلا وجب فباسمى  
بها العشر لحقة المؤنة راجعه عش على مر وأجبب بأنه لما كان يحتاج لإصلاح الآلة إذا انكسرت  
كان فيهم مؤنة (قوله ولو بهمة) الناقة للرد (قوله والاصل فيها) أى العشر ونصفه (قوله ماسى  
بالسيل) أى المثل المجتمع (قوله الجارى إلى فى حفر) بأن تحفر حفرة يمر فيها الماء من السيل إلى  
أصول الشجر كما قاله الأزهري اطف (قوله أى بالتوعين) بمرعين النوعين بعبارة تناسبان كلا  
نهما له عبارتان بأن يقلل من الماء ويقتصر على ما فيمؤنة قال العلامة البرماوى والضابط أن يقلل حتى سقى  
بالاكتفية وجب فيه العشر والاقتصاف العشر (قوله ولو أنهما) عطف تفسير (قوله لا أكثرهما)  
متعاقباً محذوف أى لا يعتبر بأكثرهما وقوله ولا بعدد السقيات متعلق بمحذوف أى ولا يقسط بعدد  
السقيات كما صرح به فى المهاج وغرضه بهذا الرد على قول ابن ضيفين حكاهم فى المهاج وعبارته على  
شرح المحلى وواجب ماسقى هما أى بالتوعين كالنضح والمطر سواء ثلاثاً أو بأعده أى بالشرع على  
واجب النوعين فإن غلب أحدهما فى قول يعتبره وبأى القولين أن يقسط والغلبة والتقسيم  
الغالب المطر فالواجب العشر أو النضح فنصف العشر والغلبة أن يقسط والغلبة والتقسيم  
باعتبار عيش الزرع أو النحر ونحوه وقيل بعدد السقيات والمرا إذا نال النفع بقول أهل الخبرة بمرعين الأول  
باعتبار المدة فلو كانت المدة من يوم الزرع إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر واحتاج إلى ستة أشهر زمن  
الشتاء والربيع إلى سقيتين فسقى بماء السماء فى شهرين من زمن الصيف إلى ثلاث سقيات فسقى  
بالنضح فإن اعتبرنا السقيات فعلى قول التوزيع يجب نجسا لعشر وثلاثة أخماس نصف العشر وعلى  
قول اعتبار الأغلب يجب نصف العشر لأن عدد السقيات بالنضح أكثرناو اعتبرنا المدة فعلى قول  
التوزيع وهو الصحيح يجب ثلاثة أرباع العشر ربع نصف العشر وعلى قول اعتبار الأغلب يجب العشر  
لأن مدة السقى بماء السماء أطول انتهت (قوله من يوم الزرع مثلاً) أى أى يوم الإطلاع فى النخل أو  
ظهور العنب فى الكرم اطف (قوله وكذا الوجه فى التقدير) أى وكذا يجب ثلاثه أرباع العشر ولو جعلنا  
التقدير الخ بأن شك كناهل اتفق بقية الطر أربعة أشهر وأقل أو أكثر بسقيتين النضح أربعة  
أشهر وأقل أو أكثر فقاما تقسط باعتبار المدة بأن يجعل أربعة أشهر لسقية لطر وأربعة أشهر لسقيتين  
النضح كما أشار إليه بقوله أخذ بالاستواء وقوله من نفع كل منهما يقتضى أن النفع معتبر فى التقسيط مع  
أنه غير معتبر كما قررره شيخنا (قوله أخذ بالاستواء) أى للتلازم التحكمان الأصل عدم زيادة كل منهما  
كما فى شرح الروض وعبارته حل أخذ بالاستواء أى كأنهما ستوان (قوله ربع نصف العشر) أى بربع  
نجن العشر محظوظ على الاتيان بما تقتضيه نسبة ولو قسط باعتبار عدد السقيات وجب نجسا لعشر

نصف العشر والفرق ثقل  
المؤنة فى هذا وقتها فى الأول  
والاصل فيها خبر البخارى  
فما سقت السماء والعيون  
أو كان غريباً لعشر فباسمى  
بالنضح نصف العشر وخبر  
الحاكم السابق والعترى  
بفتح التثنية وقيل بأسكانها  
ماسى بالسيل الجارى إليه  
فى حفر وتسمى الحفرة  
عائوراء لعشر المار بها إذا لم  
يعلمها وتسمى ببحوفى  
للموضعين أعم مما عبره  
فيهما (وفى شرب هما)  
أى بالتوعين كطهر ونضح  
(يقسط باعتبار المدة) أى  
مدة عيش القر والزرع  
ونحوهما لا بأكثرهما ولا  
بعد السقيات فلو كانت  
المدة من يوم الزرع مثلاً إلى  
يوم الإدراك ثمانية أشهر  
واحتاج إلى أربعة مثالى  
سقية فسقى بالمطر وفى  
الأربعة الأخرى إلى سقيتين  
ففى النضح وجب ثلاثة  
أرباع العشر وكذا الوجه فى  
المقدار من نفع كل منهما  
باعتبار المدة أخذ بالاستواء  
أو احتاج إلى ستة مثالى  
سقيتين فسقى بماء السماء  
وفى شهرين إلى ثلاث سقيات

ولأنه

فسقى بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر ربع نصف العشر ولو اختلف ذلك والساعى فى أنه سقى بماذا

صدق المالك لأن الأصل عدم وجوب الزيادة عليه فإن اتهمه الساعى لحقه فذهب ولو كان لزرع أو نحر سقى بمطر وأخر سقى بنضح  
ولم يبلغ واحد منهما نصفاً بائناً أحدهما إلى الآخر فقام النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر فى الأول ونصفه فى الثانى



**(الرمح)** ولعلنا أن أحدهما أكثر جهلنا عنه قالوا يجب بنفس من الشرور يدخل نصف العشر فيؤخذ البقية إلى أن يصل الحال  
 قاله الماوردي بتعريضه بالذات مع من يصير بعيش الزرع ونحوه (ونج) الزكاة (٢٥) فإذا ذكر (ببوصلاح غير) لأنه

حينئذ نعرفه كالمدة وقيل  
 ذلك بطر حصره (واشتداد  
 حب) لأنه حينئذ طعام  
 وهو قيل ذلك بقل ولا  
 يشترط تمام الصلاح  
 والاشتداد ولا بد من صلاح  
 الجميع واشتداده كإزداده  
 بقول (أو بعضها)  
 وسيأتي في باب الأصول  
 والمطالع بيان ببوصلاح  
 المرويس المراد بوجوب  
 الزكاة فيها ذكر وجوب  
 إخراجها في الحال بل انقضاء  
 سبب وجوبه ولو أخرج  
 في الحال الرب والعيب  
 مما ينتمى أو يقرب غير  
 ردى لم يجز ولو أغندته  
 السامع لم يقع الموقع ومثله  
 جذأ الثمر ونحوه وحصاد  
 الحب ونصيفته من خالص  
 مال المالك لا يحسب ثمن  
 منهل من مال الزكاة (ومن  
 خرس) أي حزر (كل  
 ثمر) فيه زكاة إذا بدأ  
 صلاحه على ماله (ك  
 لأمر به في الحبر السابق  
 في أول الباب فيطوف  
 الخراس بكل شجرة  
 ويقدر ثمرها أو ثمرة  
 كل النوع رطباً ثم يابساً  
 (لتضمين) أي لنقل  
 الخ من المعين إلى الثمة

وثلاثة أخماس نصف العشر (قوله) أن أحدهما أكثر أي الذي سقى سماوة وقوله فيؤخذ البقية أي وهو  
 النصف ويبقى ملاذ عليه لأنه من شكوكه في مقدار ما أهمل وقوله وهو النصف ليس بظاهر بل هو  
 يزاد عليه مثلاً لأن سقى في حقه أشهر بأحدهما وفي شهرين الآخر وهل الحال فصل تقدير أن يكون  
 سقى في السنة أشهر بالمطروق الشهرين بالضح يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر ربع نصفه وعلى تقدير  
 عكس ذلك يكون الواجب نصف العشر ربع نصف العشر وهو ثمن العشر قالوا يجب على هذا التقدير هو  
 اليقين فيؤخذ بوقدر ربع العشر المشكوك فيه الذي نقص عن الواجب على التقدير الآخر يجوز  
 التصرف في هذا الوقت كما قررته شيخنا ح ف وقوله نصف العشر ربع نصفه يعني ثلاثة أرباع  
 نصف العشر ربع العشر قال ح على مدر والظاهر أن المراد باليقين ما يوجب على الظن أن الواجب  
 لا ينقص عنه وأن تصرف المالك فيما زاد على ما يوجب على ظنه أنه الواجب صحيح لأن الأصل عدم  
 الوجوب اه وفي الرشد يمانية قوله فيؤخذ البقية أي بوقدر الباقي كافي في شرح الرشد ومعنى أخذ  
 اليقين أن يتبين بكل من التقديرين ويؤخذ الأقل منهما هكذا ظهر فإلزام اه فلو علمنا أنه في سنة  
 أشهر بأحدهما وشهرين بالآخر وهل عينه لا أكثر فلو خرج ذلك الزرع ثمانين أردباً لفضل تقدير  
 أن الأ أكثر هو الذي بماء السماء يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر ربع نصف العشر وذلك حصة  
 أردب وعلى تقدير العكس يكون الواجب ثلاثة أرباع نصف العشر ربع العشر وذلك حصة أردب  
 قالين إخراج خمسة أردب وبوقدر أدب إلى علم الحال فإن أردباً لثمة أخرجها اه ح ف  
**(قوله)** إلى أن يصل متعلق بمحذوف أي بوقف الباقي إلى أن يصل **(قوله)** أعم من تعميم بعيش الزرع  
 أي لسببه التمر اه زى **(قوله)** ونج ببوصلاح التمر اه وحيث اشتد الحب فينبغي أن يتنع على  
 المالك الأكل والتصرف بوجوه فينبغي اجتناب الفرط ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة  
 في ذلك الزرع ويحرم على المالك إعطاء ما جاوز الحصاد منه وكذا يحرم عليه الصدقة منه قبل إعطاء  
 الزكاة بمرز أن علم الحرمة والأفلا ويحرم بدل ما تصرف فيه اتفاقاً ومع سومه بنصف تصرفه في  
 غيره قدر الزكاة قاله خضر على التحريم قال ح عن شرح ع قال ح في حق التحفة وإذا زادت المشقة  
 في التزائم لم ينفذ فلا يجب على المتخلص بتقليد مذهب آخر كقوله أجدقاه يجوز التصرف قبل الخرس  
 والتضمين وأن يأكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يهديه بمنه في أوله ويزكي  
 الفائض أن بلغ نصابه ح ف **(قوله)** ولو أخرج في الحال الخ الأولى ذكره بعد قوله ويتعبر بها قال الخ  
**(قوله)** ومن خرس أي أن كان مواسراً أو أفلا يجوز لما فيه من تسليط على حق المستحقين شرح  
 شيخنا اه شوري قال ط ف وحكمته أي الخرس الرقب بالمالك والمستحقين فإن تلفت الثمرة بعد  
 الخرس وقيل التمكن من الإدام غير تقصير له ضمن فإن بقي منه دون النصاب أخرج حصته  
 اه روض **(قوله)** أي إخراجاً هو تقدير الخرس وهو القول بتعريضه على الظن والخمر التضمين ومنه  
 قوله تعالى قتل الخراسون برماوى **(قوله)** عاله أي كون الخراس عللاً له ليحسن جعل هذا لغيره  
 للخرس فالدفع ما يقال أن هذا شرط للخراس لا للخرس **(قوله)** واحداً كان أو أكثر أي ولو  
 أحداً الشريكين أو وجد فيه الشروط الآتية برماوى **(قوله)** أهل الشهادات أي لوصف الشهادات  
 بدليل قوله من عبد الفالح لأن العدالة وما بعدها بيان لوصف الشهادات للشهادات كما قررته

(٤ - ع - مجرى) - ثاني (تمر أو زبيب) لا يخرج به بعد جفافه (وشد) في الخراس المذكور (عليه)  
 واحداً كان أو أكثر لأن الجاهل بالثمن ليس من أهل الاجتهاد فيه ومنه ما في زياد (أهل الشهادات) كلهم عدل وسر يؤخذ كورة

وغیرها مما یأتی لان الحرص ولا یغفل یصلح لمن لیس احلا للشهادة واكتفى بالواحد لان الحرص یشأهن اجتهاد فکان کالحاکم  
 وخطرائی داود وغیره یستاد حسن (٣٦) انه صلی الله علیه وسلم کان یبیت عبد الله بن رواحة عن ارماء اول ما یطیب الفمرة

(و) شرط (تضمن) من  
 الامم او تأتیه أى تضمن  
 الحق (لتخرج) من مالک  
 او تأتیه وخرج بغير الزرع  
 فلا حرص فيه لاستراحته  
 ولانه لا یؤکل غالباً ربما  
 بخلاف الفرو ویبدو الصلاح  
 ما قبله لان الحرص لا یشأ  
 فيه الاذن للمستحقین  
 فيه ولا یضبط المقدار  
 لكثرة المعاهدات قبل بدو  
 الصلاح واذا قدر کل آیه  
 لا یترك للمالک شیاً خلافاً  
 لقوله قدیم ایه یتقی لمتحله  
 او تخلت یا کلها ایه یخبر  
 وردیه وایجاب عند الشافعی  
 فی الجدید بحمله علی أنه  
 یترك له ذلك من الزکاة  
 لامن الخوص لفرقه  
 بنفسه علی قراء اقاربه  
 وجبرانه لهم علی ذلك  
 منقال الماوردی ولا دخل  
 للحرص فی تحویل البصره  
 لکثرتها ولا یباحه أهلها  
 الا کل منها لاجتناز وکلام  
 الاصحاب بخلافه (وقبول)  
 للتضمن کان یقول له  
 ضمانتک حتی المستحقین  
 من الربط بکذا فیقبل  
 (قوله) أى مالک حیث  
 (تصرف فی الجیم)  
 أى جیم ما حرص یشأ

شیخنا قال الشوری علی التحریر وایجاب جمیع الشهادات لا یخرج نحو المرأة فانها أهل للشهادة فی  
 الجیم اه (قوله) وغیرها مما یأتی من عدم ارتکابه لحکم صوابه وعدم عداوته یمتد بین المالک وأن  
 لا یكون بينهما أصلیه ولا فرعیه ولا سیاده کما قبل علیه قوله فلا یصلح الخ اطف ویشترط أيضاً أن  
 یكون ناطقاً بصوابه لیشترط فیہ البصاع والا ظاهر قوله أنه یشترط فیہ أهلیة الشهادات اشرطامه  
 فراجع به رماوی (قوله) وشرط تضمنین) ولیس هذا التضمن علی حقیقة الضمان لانه لو توفی جمیع  
 الثمن بالقبضه أو سرقتم الشجر أو الجرن قبل الجفاف من غیر شرط فلا یشترط علیه قطعاً  
 لغوات التمسک وأن تقبضها فان کان الباقی ناصلاً کما ودونه اخرج حقه بناعی أن التمسک  
 شرط للضمان لا للوجوب فان تقبضه یطوّر فی غیره من شرطه من مخرج (قوله) أى  
 تضمنین الحق) کان یقول الخ حرص ضمانتک حتی المستحقین من الربط والغلب بکذا تمراً اوز یشأ  
 شرح مر (قوله) لتخرج) أى حیث کان موسراً یصدق الفقراء فی دفع الیهم الدیون التي علیهم حتی  
 لوضمنه وتبین کونه محسراً حال التضمن لم یصح ولا ینقل الحق الی القیمه علی المقصد حل (قوله)  
 وخرج بالخر الخ) الاول تأخیره عن قوله یقول (قوله) ویبدو الصلاح ما قبله) نعم بدأ صلاح نوع  
 دون آخر فلا ینسب من الوجیهین کما قال ابن قاضی شبه جواز حرص الكل مر قال سم فی حوائی العفة  
 وانظر لوبد اصلاح حیث من نوع فهل یجوز حرصه أو لقیاس جواز الخرص حیث بدأ غلبه أو لوفیهما  
 لوبد اصلاح حیث فی بستان حیث یجوز ریح الكل بلا شرط قطع عرش (قوله) أى الخرص  
 لا یترك أى بلا حرص (قوله) یا کلها ایه) فیہ أنه بعد الخرص یجوز له ولأهله أکل  
 الجیم فلا تأخذ فی اجناس ذکر فالصواب ما ذکره فی قوله وایجاب عند الشافعی الخ (قوله) یخبر  
 وردیه) عبارته شرح مر وما صحت قوله صلی الله علیه وسلم اذا توسمتم فخذوا ودعو انما یتلک  
 لم تدعوا الثلث فدعوا الربع جله الشافعی رضی الله عنه وتبعه الأئمة علی ترکهم ذلك من الزکاة لیفرقه  
 بنفسه علی قراءه آثاره وجبرانه لهم علی ذلك منه ایه ترک بعض الاشجار من غیر حرص  
 ینه و بین الأدلة المطالبه لا یشترط کذا الخ وایزایب اذ فی قوله فخذوا ودعوا اشارة بکذا أى اذا توسمتم  
 الكل فخذوا وایجاب الخ وایزایب اذ فی قوله فخذوا ودعوا اشارة بکذا أى اذا توسمتم  
 یشترطه الفقراء لیفرقه هو (قوله) اکثرتم) أى كثرة المؤنة فی حرصها مر (قوله) ولا یباحه  
 أهلها الخ) انظر وجهه اناج هذا الدلیل لدعی وایزایب الاشارة لا یظهر الا فی حقهم لا فی حق المستحقین  
 فلا یباحه کورقهم بما یتخرج الخ حرص لا یصح من کان ضعیفاً اه (قوله) وقبول) أى فوراً ورشد  
 فکذا قول الشارح فیقبل حیث عبر بانه (قوله) کان یقول للمستحقین حتی المستحقین الخ) أو خذ  
 بکذا تمراً اوز یشأ وأقرضتک نصیب الفقراء من الربط بما یجیب منمنم الخ وکل کاف رماوی (قوله)  
 فیه تصرف فی الجیم) ومذهب الامام أحمد جواز التصرف قبل الخرص والتضمن وأن یا کل هو  
 وصیالیه علی الماد و لا یجیب علیه کذا ما یذهب فی أنه کذا کره صحیح (قوله) لم یفد تصرفه فی الجیم)  
 أى یمتی حتی الفقراء بحمله شرح مر (قوله) بل فی عدا الواجب شافعی) ثم ان اقتصر فی تصرفه  
 علیه بل یمان تصرف فی الجیم أم وکذا فی بعض معنی شوری یقول سم لا یمان یروایع لشافعی  
 شخص منه لا یری تلقی الزکاة بفعل لشافعی اخذ منه اعتباراً بعقیده الخالصاً ولس له

أخذه

وغیره لا یقطع التعلق عن المین فان اتی الخ حرصاً والتضمن أو القبول لم  
 یفد تصرفه فی الجیم بل فیأخذ الواجب شافعیاً بما لا فی المین لا میناً

فلا يجوز له أن كل شيء منه (ولو ادعى قلنا) له وأربعه (فك وديع) فان ادعى (٢٧) ثلثه مطلقاً وأربعه بغير كسر قلنا

ظاهر كبر ونهب عرف  
دون عمومه صدق يمينه  
عرف مع عمومه صدق  
ان انهم والاصدق بلايين  
فان لم يعرف الظاهر طوب  
يمينه لا كمالها ثم يصدق  
يمينه في التلف به ولو ادعى  
تلفه بغير في الجرم مثلاً  
وعلى انهم لم يقع في الجرم  
سوى لم يبال بكلامه (لكن  
اليمين) هنا (سنة) خلافها  
في الوديع فانها واجبة وهذا  
مع حكم الاطلاق والتقييد  
بالانهم من زيادتي (أو)  
ادعى (حيث خالص) فيها  
خوصه (أو غلظه) فيه (بما  
يعلم صدق اليمين) كما  
لو ادعى حيث حاكم أو  
كذب شاهد (ويحتمل في  
الثانية) القدر (المحتمل)  
بفتح الهم لاحتاله وهذا  
من زيادتي (أو) ادعى  
غلظه (ب) أي بالمحتمل  
(بعد تلف) للخص  
(صدق يمينه) نداء (ان)  
انهم والاصدق بلايين  
فان لم يتلف أعيد كيه  
وعلم به ولو ادعى غلظه لم  
يبين قسراً لم نسمع دعواه  
وقولي بعد تلف مع قولي  
يمينه ان انهم من زيادتي  
باب زكاة التلف درس  
ولو غير ضروري الاصل  
فبما علم ما يأتي آية والدين  
يكفون الذهب والفضة

أخذه اعتباراً بعينه نفسه التي نتجه ترجيح هو الثاني خلافاً لما لا الأول اه ع ش على مر  
قاذبا مع قسراً معناه بطل في قدر حق المستحقين منه شاملاً وصح في الباقي شاملاً بما رأى  
(قوله) فلا يجوز له أن كل شيء منه (لان الاكل انما يدعى معين بخلاف نحو البيع وقع شاملاً (قوله) ان  
انهم) بأن احتمل سلامتهم ذلك السبب وكيف هذا مع قوله وعرف مع عمومه (لان قال يمكن انه  
تلف قبل ذلك تأمل (قوله) طوب بينة) أي وجوباً كقوله العلامة زى مع ان العين مستحبة كقوله  
الشارح برماوى (قوله) لم يبال بكلامه (لان الحس يكتبه فلا نسمع دعواه بل لو أقام يمينه لم نسمع حرف  
(قوله) لكن العين هنا) أي في ابطال كاذب في جميع مسائلها اه (قوله) مع حكم الاطلاق) أي المأخوذ  
من التشبيه وقوله بالانهم أي المأخوذ من التشبيه أيضاً برماوى (قوله) وأغلظه بما يبعد وهو الذي  
تحيل المادة وقوع الغلط فيه حرف كان قال الخ لخص الثمر عشرين وسفاداً ادعى المالك غلظه بنسبة  
فان قلت يبعد غلظه فيها وقوله بما يبعد راجع لاثنتين قبله (قوله) ويحتمل في الثانية القدر المحتمل) أي  
لا يحجب وجوب الزكاة في القدر المحتمل هو الذي لو اقتصر عليه في دعوى الغلط قبل كونه من  
عشرين كما قبل به الرافى فانه يجعل أنه غلط فيه فيلحق هذا الواحد وقال بعضهم قوله ويحتمل في الثانية القدر  
المحتمل أي يسقط من الاوسق القدر الذي يحتمل ان الخ لخص غلط فيه كواحدي مائة وكسدر أو عشرين  
على مائة البندنجي واستبعد في السدس وقد نص له الرافى بنصف الفسدر اه حج (قوله) ولو ادعى  
غلظه (ب) أي وبين قسراً أعفاه بما يبعد (قوله) بعد تلف للخص (أي) بأكل أو بيع ولم يذكر  
هذا التقييد سابقاً فظاهر أنه شامل للتقصير لغيره مع أنه قد يقال اذا كان باقياً بما ذكره كانه لا حاجة  
لخط القدر المحتمل حينئذ في الثانية مع امكان كيه حورنم نقل عن شيخنا العزى أنه قد سبق  
بالتلف أيضاً فسوى بينهما (قوله) أعيد كيه يقتضى أنه كبل أو لامع أنه مخصص قطعاً لم يكن الا ان يقال  
انه كبل أو لا تدبر بالخص ويمكن أنه كبل أو لا يبدل الخ ادعى بعده المراد أعيد كيه وجوباً

#### باب زكاة النقد

هو مسمى معناه لغة الاعطاء لا ثم أطلق على النقود والمراد به هنا ما قابل العرض والدين وقد يطلق  
على المضروب وحدود لغير زكاة الذهب والفضة لكان أعظم ليشمل النقود والباقي والرافى وافق  
ذلك برماوى وقوله معناه الاعطاء يقال نقده الدراهم أي اعطاه إياها حالاً كذا في المختار (قوله) فسر  
بذلك) أي فسر الكثر فيها بلال الذي لم تؤذز كانه وهذا المربع معلوم من قوله ولا يفتقون في  
سبيل الله لا تنسبه لقوله يكفون وفيه أنها لا تدل على وجوب الزكاة فكأنه يمكن أن يقال انها تدل على  
وجوبها لا لزوم لان الوعيد الشديد على عدم ادائها يدل على وجوبها شيئاً عبارة ع ش على  
مر قوله بذلك أي علم تؤذز كانه وهو تفسير مرادوا لا كثر لفة المال المكسوز فكأنه شبه المال  
الذي لم تؤذز كانه بلال المدفون الذي لا ينتفع به حال دفعه بجماع عدم الانتفاع (قوله) يجب في عشرين  
مثقالاً والمثقال لم ينبر جاهلية ولا اسلاماً (قوله) مثقالاً) غير لشر من وذهباً غير التمييز بوزنهما  
غير لاثنتين وفتة تمييز ذلك التمييز وقوله فاق كثر اجمع لكل من عشرين واثنتين وأشار به  
الى انه لا فرق فيما (قوله) فاق كثر) أشار به الى أنه لا فرق فيها بخلاف ما تقدم برماوى  
(قوله) من ذلك) أي من العشرين والمائتين وقوله بوزن مكرراً جمع بكل منهما أيضاً والمراد  
عشرين شيئاً خاصة وكذا يقال في المائتين بدليل ما يأتي في المحتررات وسمى التهدي ذهابه  
بذهب ولا يبق وقدّم الذهب على الفضة نظر النظم الآية وألشر فعلمها وتقدم الاصل الفضة نظراً  
لكونها الغالب في التعامل بها كالحاف وسببت الفضة بذلك لانها تنفص ولا تبقي وسمى

فسرت بذلك (يجب في عشرين مثقالاً ذهاباً) في (مائتي درهم فاق كثر) من ذلك بوزن مكة

من عشرين ديناراً شئ  
وفي عشرين نصف دينار

وغير الشبيخين ليس فيها  
دون خمس أواق من الورق

صدقه وروي البخاري في  
خير أئمة السابق في زكاة

الحيوان وفي الرقيرع  
العشر والرقعة والورق الفضة

والهاء عوض من الواو  
والاوقية بضم الهززة

وتشديد الباء على الأشهر  
أربعون درهماً واعتبار

المولود من مكة ورواها  
أبو داود وغيره والمعنى في

ذلك أن الذهب والفضة  
معدان للباء كالماشي في

السائمة وعما ذكره علم أن  
نصاب الذهب عشرون

ديناراً ونصاب الفضة مائتان  
درهم فضة وأنه لا وصف في

ذلك كالمشترات لا مكان  
التجزئ بلا ضرر بخلاف

الماشي وأنه لا زكاة في أدون  
نصاب وإن تم في بعض

الموازين ولا في مشغوش  
حتى يبلغ خالصه نصاباً

فيخرج زكاته خالصاً أو  
مقشوشاً خالصه فقهرها

لكن يتعين على الولي  
إخراج الخالص حفاظاً

للنحاس  
(قوله رحمه الله ربيع عشر)  
ويكمل نوعاً آخر يخرج

من كل بقله فان عسر  
فوسطاً ولو أخرج جيداً عن ردي فهو أفضل قاله الشارح في شرح الهجعة

الضرر وبين الذهب ديناراً من الفضة درهماً لأن الدينار أخون ناراً والدرهم أخوهم وأشد بغيرهم  
في معنى ذلك فقال

التأخر ديناراً نطقت به • وألم آخر هذا الدرهم الجاري  
المرء بينهما ما لم يكن ورعاً • معذب القلب بين الأهم والنار

(قوله بعد حول) ثم لولا ملك نصابه ستة أشهر سلاماً أقرضه أنا ما لم يقطع الحلول لأنه لا كان باقي ذمة الغير  
كان كأنه لم يخرج عن ملكه كافي شرح مروءش عليه وأما تكرار الواجب هنا تكرار السنين بخلافه في التمر

والحب لا يجبر فيما كانا حيث لم ينو بهما تجارة لأن التقديرات بنفسه ومنه لا لا اتعاظ بالسرء به في أي  
وقت بخلاف ذنك أي قائمها منقطعاً عن النقصا ومصران الفداء اه حج روم (قوله ربيع عشر)

وهو نصف مثقال فيه فقراء مثقالاً كاملاً لا لم يوجد نصفه ويصير ربيعاً يكامل فيه ثم يبيعونه بالجنبي  
ويقسمون عنه أو يبيعهم المزدكي نصف الذي له أو يشتري نصفهم منهم من كره الشخص شراء صدقته

ولومندوبه بالضرورة وحسنه قبل ذلك أمانة معهم ولا يكتفي إعطائهم عن حصتهم ابتداء اه بر ماوى  
(قوله تخبرني داود) هذا دليل لوجوبهائي الذهب وما يند لوجوبهائي الفضة (قوله أواق) بالقصير

كجوار ومدة غلط اه ح (قوله من الورق) فيه خمس لفات تثليث الواو مع أسكان الزاء وفتح  
الواو مع كسر الزاء موقعتا شيننا (قوله ربيع عشر) هذا سبب في مفهوم ما قبله لأنه لم يفهم

من قوله ليس في أدون إلخ إن الواجب في الخمس ربيع العشر إلا أن يقال اه يصل ذلك بطريق المفهوم  
وفيه أن الرقعة مثقالاً في ثمن خمس أواق وأجيب بأنها قيدت بفهم الأول كقوله ربيع شيننا (قوله من

الواو) لأن أصاها ورق (قوله وتشديد الباء على الأشهر) ومقابل تخفيف الباء ع (قوله والمعنى  
في ذلك) أي الحكمة في وجوب الزكاة في التقديرات لكن في هذه الحكمة التي ذكرها الشارح نوع

خفا ومغيرة شرح حر والتعلمان من أشرف فهم إله تعالى على عبادته أيهم أقوام الدنيا ونظام أحوال  
الحق لأن حاجات الناس كثيرة وكما تقضى بهما اختلاف غيرهما من الأموال فمن كثرها فله أرباب

الحكمة التي خلفها كمن جالس قاضي البلد ومنع أن يقضى حوائج الناس (قوله معدان) أي  
مهيأ بحسب خلق الله لها (قوله كالماشي في السائمة) أي كونها معدة للباء وإن كان النقص

مختلفاً فمؤالماشي من جهة السمن والسر والنسل ونحو التقديرات جهته ربيع التجارة كقوله مشيننا  
قال الشوري وكان الأولى أن يقول كالسائمة في الماشية وأسقاط في كافي شرح الرض وكما أسقطها

في العامة في سبأني وقال بعضهم العبار متقلو بقوله وبما ذكره أي من الأحاديث لطف أو من  
المتن (قوله وأه لا وصف في ذلك) هذا علم من قوله فأكثر (قوله وأه لا زكاة في أدون نصاب) هنا

علم أن التقييد بالعشرين والمائتين وقيداً بمفهوم العدد لا يصلح به إلا على رأي ضيق في الأصول  
وهذا لا يرد إلا إذا قلنا انه علم من المتن فإن قلنا انه علم من قوله في الحديث ليس في أقل إلخ وليس فيها

دون إلخ لم يرد قوله وإن تم في بعض الموازين وجعله ذلك علم أن المبادر من العشرين والمائتين  
الذين (قوله ولا في مشغوش إلخ) عبارة شرح حر ولو ضرب مقشوشة على سكة الأمام وغشها أزيد

من غش ضرب بهرم فيها يظهر لم يقبض من التذليل بإيهام أنه مثل مضروبو بكره لغير الأمام ضرب  
الدرهم والدينار والبرون والتماليق من الأقنيات عليه (قوله وأوقفشوا) خاصة قدرها بكون

متعلقاً بالنحاس لأنه في الحقيقة حينئذ إنما أعلت الزكاة بالنحاس من أصل والنحاس وقع تعلقاً بشرح  
حر (قوله حفظاً للنحاس) أي لعدم جواز بيعه بغيره إلا بالسوى بما إذا كانت مؤنة السبك تنقص

الحول و درهم ستة و اوقى و الداني سدين درهم و هو ثمان حبات و خسا حبة فالدرهم خسون حبة و خسا حبة و تيزي يد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا و سخي نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما فشكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل و وزن نصاب الذهب بالاشرفي حبة و عشرون و سديان و تسع و قولي فأكثر من ز يادي (ولو اختلط اناه منها) بان سبعا ما وصغ منها الاناء (و جعل) أكثرهما (زكي كلاً) منهما بفرصه (الاكثر) ان احتلط فاذا كان وزنه انفا من أحدهما سبعة ثمن الآخر أربعة زكي سبعة ذهباً و سبعة فضة و لا يجوز فرض كله ذهبالا أحد الجنسین لا يجزئ عن الآخر و ان كان على منه كما صرت الاشارة اليه (أو بين) بينهما بالانوار و لواء كان يقع فيه انفا ذهباً و يعلم ارتفاعه ثم انفاضت و يعلم ثم يقع فيه المختلط

(قوله لا تشا كايهم للتأمل) أي ثلث شريفي و مراد الاطراف ربع مثقال و ربع المثقال هو ثلث الشريفي فلا تخلفه (قوله لكن البندق خالص من الفش)

عن قيمة الفش أي اذا كان تمسبك لان استخراج الخالص لا يلزم أن يكون بسبك مر قال سم على حج وعلمه أيضاً أن لا يوجد خالص من غير الفشوش والاعتين (قوله و لافي سائر الجواهر) هذا علم من قوله ذهباً و فضة و فیه ان كل من الذهب و الفضة قلب أي ليس بمسقى و القلب لانه قوله الا ان يقال هذا منسحب على قولهم قال ان له مقهوراً و اناه محقة تأمل شيخنا (قوله و الداني) الاول التفرع و قال الشوري هذا علم بمقوله فلا حاجة اليها و قد يقال في به لزب عليه ما يسهل (قوله و خسا حبة) أي شمعة معدلة لم تقشر و قطع من طرفيها فذا و طال مر (قوله و تيزي يد على الدرهم ثلاثة أسباعه) وهي إحدى و عشرون حبة و ثلاثة أخماس لان تسعة و أربعين ثلاثة أسباعها أحد و عشرون و بقي حبة و خمسين ثلاثة أسباعها ثلاثة أخماس يضاف ذلك الى الخمسين و خسي حبة يحصل اثنان و سبعون ثلاثة أعشاره أحد و عشرون و ثلاثة أخماس شوري (قوله كان مثقالاً) فالنقال اثنان و سبعون شمعة و لم يخفف جاهلية و اسلاماً قال السبكي و الدرهم كانت مختلفة ثم ضربت في زمن عمر و قيل عبد الملك على هذا القدر و أجمع المسلمون عليه و يجب أن يعتد بأن ذلك مراداً لا شرع صلى الله عليه وسلم اذ لا يجوز أن يجمعوا على خلاف مراد شوري (قوله فشكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل) لانك اذا بسطت العشرة دراهم حبات و بسطت السبعة مثاقيل حبات و جدت المقدارين متساويين بين بيان ذلك أن تضرب العشرة دراهم في عدد حبات الدرهم فتضرب العشرة في خمسين و خمسين في خمسة و تأربع حبات و تضرب السبعة مثاقيل في عدد حبات المثقال فتضرب السبعة في اثنين و سبعين و خمسة و تأربع حبات فظهرت المساواة اهـ (قوله بالاشرفي) و مراده بالاشرفي القابضين لانه الذي كان في زمن المؤلف قبل و بعد لم يصاب ما زاد على وزنه من المعاملة الحادثة لأن على انه حدث أيضاً تصغير المثقال لا يوافق شيئاً علمي فليتنبه لك ذلك شرح مر مع زيادة شوري قال شيخنا الباقلي و الشريفي الموجود الآن ثلاثة أرباع مثقال فشكل ثم يغيثن مثقال و نصف و عليه فشكل ثلاثة مثاقيل بأربعة شرائفة فجمله النصاب سابعة و عشرون الأرباع و قوله الأرباع الاولى الاثنا كما يعلم للتأمل و الظاهر أن المراد به الفندقي كما قال شيخنا العشماوي بحث عن العشر من مثقالاً من الصيرفة و قسم تمامهم بالدرهم و نحاسيت معهم فوجدناه سبعة و عشرون فندقياً الاثنا و كان في زمنه بمائة و خمسين نصفاً البندق مثل الفندقي في ان النصاب بمائة و كان وزن كل منهما ثمانية عشر قيراطاً لكن البندق خالص من الفش و كل واحد منهما ثلاثة أرباع مثقال لان المثقال أربعة و عشرون قيراطاً و القيراط ثلاث حبات و قال بعضهم المحبوب الموجود الآن ثلاثة عشر قيراطاً و نصف و النصاب به خمسة و ثلاثون محبو بونصف محبوب و ثلاثة أرباع قيراط لان فيه عشراً النصاب بالريالات ثمانية و عشرون ر بالونصف و نصف سبع على القول بأن في الر بالدرهم عساوا اذا كان فيه درهم محاس يكون النصاب خمسة و عشرون ر يالا (قوله و لو اختلط الخ) صورة المسئلة أن يكون عنده ما وزنه ألف مثقال مثلاً و يعلم أن فيه ستمائة من أحد الجنسين و أربع مائة من الآخر و يعلم أن الستة و الاربع مائة من أي الجنسين (قوله الاكثر) بالنسبة لمعمل المحذوف كقوله الشارح لانك كما يتوهم له يتنافى قوله كذا و يقع الزا على الواجب تطوعاً المراد بقوله زكي الاكثر أي ان زكي عن نفسه كان زكي عن غيره كحججورة بين التغير الاتي مر (قوله كما صرت الاشارة اليه) أي في زكاة الحيوان في قوله و يجزئ نوع عن نوع آخر أي بخلاف الجنس هذا مظهر بعد التوقف زى عش (قوله كان يضع فيه) أي في الماء الذي جعل في ماء آخر غير المختلط و قوله انا ذهباً أي ألب

أي و اما الفندقي ففشوش فيكون نصابه ما ذكر لو كان خالص من الفش لا مطلقاً و الا لان نافي عن النصاب بسبب الفش اهـ شيخنا

درهم ذهباً وقوله ثم ألفاضة أي الفضة وهم بالضرورة الماء يرتفع بالفضة أكثر لها كبرجوا هر  
 وقوله يمتنع فيه الخلو والقرض أن يؤخذ الفضة منهم بالضرورة يز يدارتع الماء به على علامة  
 الذهب وينقص عن علامة الفضة فيكون لاحدهما أقرب منه إلى الآخر فإذا ارتفع الماء بالذهب خسة  
 قرار يطرأ ارتفاع الفضة ثمانية قرار يطرأ إذا ارتفع الخلو ستة كان الاكثر منه الذهب وان كان  
 ارتفاعه سبعة كان الاكثر منه الفضة فتأمل الفضة الموازنة للذهب يكون مجتمعا مقدرا بمجمعة  
 ونصا لكن في كلام ابن الهيثم ان جوهر الذهب كجواهر الفضة وثلاثة أسباعه من ثم كالمقابل  
 درهمان وثلاثة أسباع درهم واحد درهم مائة عشر للمقابل كذا كره الرشيد على هر (قوله قال أيهما  
 الخ) قال في الهيمات وأسهل من هذا وأضبط أن يوضع في الماء مائة ذهباً وأربع مائة فضة ويعلم  
 ارتفاعه ثم يمسك ويعل عليه أيضاً موضع المشتبه يلحق بالذي وصل اليه زي ولو تغير الخيز وجب  
 الانحراج مع الاحتياط ولا يؤخر لو وجب الانحراج على الفور ويقتصر التأخير لوجود ألف السبك إذا  
 لم يتطرو مؤنة السبك ونحوه على المالك قل (قوله ويحصل ذلك) أي الخيز بالنار بسبك قدر  
 يسري من الأنية للخلوة بأن يكسر جزأ منها ويجزئ النار وقوله إذا تساوت أجزاءه أي من حيث  
 الذهب والفضة فيها لمن حيث النسخ والرقعة والحاصل أنه في الخيز ثلاث طرق كقوله شيخنا  
 (قوله وزكي محرم كائناً الخ) أي ولا نظر إلى ارتفاع قيمتها بالصنعة بل المعتبر الوزن فلو كان وزن  
 النابلاتين وقيمت ثلثا وزكي المائتين لأن الصنعة محرمه تجب الزالة بالكرس فلم تعتبر ومثل الآء  
 الخي الحرم فإنه تكفل الخلف ليس رجل فالعبرة فيه بالوزن لا بالقيمة بخلاف ما إذا كان محرماً فالعارض  
 كان صيغ لاسراً أو استعماله الرجل فالعبرة فيه بالقيمة شرح الرض وشو يرى ولو قيل يتبعه لا أكثر  
 بعد بلوغ الوزن فما كان متبجها سم ع ش (قوله كنبضة) عبارة سم على الهبة قوله وكذا  
 للمكروه الخ قوله الكلام تدل على كراهة استعمال الماء في شئ مكروه اه وهي نقيض الكراهة  
 في الجميع لافي محل الضية فقط ع ش على هر (قوله لاجل) بضم واو وكسر مع كسر اللام ونشد  
 الباء واحدة على بفتح الحاء واسكان اللام وقوله مباح يؤخذ من شرح هر أن الخي ليس بقيد وان  
 المدار على الإباحة ولو لا ما من عباره لمواشرا ماء ليتخذ حلياً بما عليه واضطر إلى استعماله  
 في طهره ولم يمكنه غير ذلك كلفه لولا فهل تجبز كانه الاقرب كقوله الاذرى لانه معد لاستعمال  
 مباح اه (قوله لاسراء) أي ليسها أي بالفعل أو بالقوة كان تعددت أنواعه من حيث أخذ  
 رجل ليؤجره مثلاً لاسراء قل على التحريم (قوله فلا يزكي لانز كافة الذهب والفضة تناط الخ)  
 عبارته في شرح التحريم فلا يزكي بناء على أن كافة الذهب والفضة تجب فيها بالاستغناء عن  
 الاتضاع بهما لا يجرهما اه وفيه رد على أبي حنيفة القائل بوجوب الزكاة الخي المباح بلوهره  
 أي ذاته (قوله عي الاتضاع) أي عدم الاتضاع مهما اقتضى وجوب الزكاة فيها أي لانه إذا  
 أمسك عشرين ديناراً من أول الخول إلى آخره صدق عليه أنه لم يمتنع بها في تلك المدة وألحق به  
 الاتضاع المحرم والمكروه كما مر والاتضاع المباح بهما أسقط وجوب الزكاة فيها كموامل المشاية  
 قل على التحريم وقال بعض المحققين قوله عن الاتضاع بهما أي عن الاتضاع المباح بأن لم يوجد  
 الاتضاع بهما أو وجد اتضاع غير مباح بأن كان محرماً ومكروها فلا حاجة للخلاف في كلام قل وقال  
 شيخنا الشمس ح ف عن الاتضاع بهما أي الاستعمال في البيع والشراء فلا يراد أن المحرم والمكروه  
 يزكي مع الاتضاع لانه اتضاع بغير البيع والشراء (قوله لا يجرهما) لاقتضاهما لوجوب الخي  
 المباح قل (قوله ان قصد اصلاحه) ولو لم يعلم بانكساره لا بد علم أو أكثر فقد قصد اصلاحه لا كذا

قال أيهما كان ارتفاعه  
 أقرب فلا أكثر منه قال في  
 البسيط ويحصل ذلك  
 بسبك قدر يسري إذا تساوت  
 أجزاءه (وزكي محرم كائناً  
 (محرم) كائناً (ومكروه)  
 كنبضة صغيرة لينة  
 حلياً كان أو غيره وذكر  
 المكروه من زبادي  
 (لاحلي مباح) لاسراء  
 بقيد زكيتها بقوله  
 (علمه) المالك (ولم يشر  
 كنفه) فلا يزكي لانز كافة  
 الذهب والفضة تناط  
 بالاستغناء عن الاتضاع  
 بهما لا يجرهما إذا غرض  
 في ذاتهما ولانه معد  
 لاستعمال مباح كموامل  
 للماشية (ولو انكسر ان قصد  
 اصلاحه) بقيد زكيتها بقوله  
 (أو يمكن بلا صوغ) له  
 بأن أمكن بالماء لبقاء  
 صورته وقصد اصلاحه فان  
 لم يقصد اصلاحه

أيضاً لان التصديقين أن كل من صدقه ولم يصرح في الوسيط فلو علم انك سكره ولم يصدق اصلاحه حتى  
مضى عليه حول وجبت كانه فان صدقه بعد اصلاحه فالظاهر عدم الجواب في المستقبل شرح م  
(قوله بل قصد جله تبرأ) التبر هو التنبؤ والفتنة بدون ضرب أي صوغ فغنى كونه بجمله تبرأ أن يزيل  
الصنعة التي فيقو بمقتضى قطع ذهاب أفضة (قوله أو كثره) أي بأن اتفقه ليدسه ولا يستعمله في  
محرّم ولا غيره كما لا يخبر ليبيعه عند الاحتياج إلى غنوه ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل والمرأة اه  
عش على مر (قوله أو لم قصد شيئاً) قد يشكك هذا بعلم الجواب في حلي اتفقه بل قصد كالمسياني  
فربما وجب بان الكسر هنا الثاني للاستعمال فربما من التبر وأعطاه حكمه اه سم على الهجعة  
عش على مر (قوله وخرج بقوله علمه الخ) المناسب تقدّمه (قوله وجبت كانه) وان كان الوارث  
من يحل له استعماله عش (قوله احتال وجه) وهو عدم م (قوله وبعدهم سوار) أي أي بعزم  
اتخاذ قوله ليس متعلق بتبر أي اعتد ليس الخ كما يؤخذ من كلامه اه ومن المحرم ما يتخذ  
المرأى من تصاور التنبؤ والفتنة فجب فيه الخ كأدوم محله اذا كان على صورة حيوان يعيش تلك  
الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلاً لا يحرم اتخاذ ما يستعمله ولو كان ينبت أن يكون  
مكرهاً فاحتجب كانه كالمس في الضمة للحاجة فشرح م وعش عليه مع زيادة (قوله وختني) أي  
ما لم يفسح إلا نوة فان انقضح ما فلا حرم ولا زك عليه من حين ملكه فبين أنه أنفى من حيث (قوله  
أو أجازتهما) أي ولو لم يصدق ليهما على الأرجح من وجهين وان قصد بالآلة التجارة زاد لا حرمه  
حينئذ فكل ان التصديقين من الحرمة لا لأداة وعكس وقوله ان له استعمالهما ولو قال بل لا زك عليه  
لكان أولى قيل (قوله أو لا قصد شيئاً) وجه عدم وجوب الخ كانه في هذا الزك كانه احتجب في مال نام  
والنفذ غير نام وإنما أفق بالناسي لهية لا للخروج بالصياغة بطل تهوؤ وهو قولوا وجبت الخ كانه في  
الاخيرة وذلك لأنه مصر فبهية الصياغة عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالقراهم المضربة شرح م  
(قوله في الأخيرة) أي مع الحل والصور الخسائي قبلها محل ولا زك بصورة ثالث تحرم مع الزكافة فكل  
(قوله وحرم عليها أصابع) ولو مقطوع وكذا الثمان منه وقضيتها المرأة لا يحرم عليها اتخاذ أصبع  
من ذهب أفضة وينبغي التحريم ز وحف وقيل وقال البراءة التقييد بالرجل والختني لاجل  
قوله وحلي ذهاب الخاخص بهما المجموع (قوله وحلي ذهب) وكذا حلي فضة وأما قيد بالذهب  
لاجل الضمير في قوله وسن خاتم من ذلك الخ به ذكر السوار والختان من ذكر العالم بهما الخاص  
فلا يقال أنه سكرهم مع ما هو عليه أمضى على أن المراد منهما واحد وليس كذلك بل المراد من الأولين أنه  
يحرم اتخاذهما ليس الرجل وختني وان لم يلبسوا ان كان المتخذ طما الرأتوان كان غيرهما من باقي  
الحلي مثلها من ذلك فلو عبر بذهبها الخ لكان أعوم المقصود من قوله وحلي ذهب استعمالها وان  
كان متخذها المرأة أو فتها لا يستفاد من الأول فن تم أعاد العالم في قوله وحرم عليه ما لا يدفع ما لا  
الاخير حذف العالم وعطف الاصب على قوله سوار والاولى حذف ذهب من قوله وحلي ذهب  
وذكره بعد قوله وسن خاتم بان بقوله وسن خاتم من ذهب القول بأنه أتى به لاجل الضمير في منه  
لا يظهر لان ذكر موهوم خلاف المراد فكرر مشيخنا (قوله وسن خاتم) ولا فرق في ذلك بين  
قليه وكثيره وبنافق ضبة الاناء الضمير على رأي الرافعي بأن الخاتم أديم استعماله من الاناء كافي  
شرح م والسن هو التسمية التي يستسكها الفص لانه التي التي تجعل في الاصب قائمها من قبيل  
الخاتم فحرم من الذهب ويجوز من الفضة وانما نص على السن بخصوصه لانه ليس من الحلي فله دخل

بل قصد جله تبرأ

أو كثره أو لم قصد شيئاً على

ما رجحه في الروض والشرح

الفتنة أو أخرج انك سكره

الى صوغ وجبت زكاته

وينتقد حوله من حين

انك سكره لانه غير مستعمل

ولا مصلح للاستعمال وخرج

بقوله علمه ما لو رث حلياً

مباحاً ولم يعلمه حتى مضى

علم وجبت زكاته لانه لم ينو

امساكه لاستعمال مباح

قاله الرواي و ذكر عن

واللهما احتال وجهه فيه فافادة

لنية موروثة مقام نية

وبقوله ولم ينو كثره

ما لو رثه فجب زكاته أيضاً

(ومما يحرم سوار) بكسر

السيناء أكثر من ضمها

(وخلخال) بفتح الخاء

(لبس رجل وختني) بأن

قصد ذلك باتخاذهما

عمران بالقصد بخلاف

اتخاذهما ليس غيرهما من

امرأة وصبي أو لا عزتهما

أو أجازتهما بل له استعمالهما

أولاً قصد شيء أو بقصد

كزعموا وان وجبت الخ كانه

في الأخيرة كما علم مما مر

(وحرم عليها أصبع) من

ذهب أفضة قاله بطريق

الأول (وحلي ذهب وسن

خاتم) أي من الذهب

قال صلى الله عليه وسلم

لا بات أمتي وسوم على  
ذكورها صحبه الترمذي  
وألقى بالذكور الخفي  
استحياء (الألف وأتمة)

بتنثيث الهرمز وتاليم (وسن)  
أى لا يجرم لتفذهما من  
ذهب على مقطوعا وان  
أمكن اتخاذهما من الفضة  
الجائزة لذلك بالاولى لانه  
يصد أغاليا ولا يفسد المنيث  
ولان عرجة بن أسعد قطع  
أنفه يوم الكلام بضم  
الكاف اسم الماء كانت  
الوقعة عنده في الجاهلية  
فاخذها من ورق فانث  
عليه فأمره النبي صلى الله  
عليه وسلم فاخذها من  
ذهب رواه الترمذي وحسنه  
وابن حبان وصححه وقبس  
بالا في السن وان تعددت  
والأتمه ولو اكل الصبيغ  
والفرق بينهما بين الأصبع  
واليدأ تعمل بخلافهما  
فلا يجوز اتخاذهما من  
ذهب ولا فضة كسائر  
(ونام فضة) لانه صلى الله  
عليه وسلم اتفق دائما من  
فضة رواه الشيخان وذكر  
حكم الكفني فيها ذكر من  
زياد (و) بل (لرجل)  
منها (أى من الفضة) حلية)  
أى تحلية (ألقوب بلا  
سرف) فيها (كيف  
ورسح) وخف

(قوله ولعل الاول والآخر)  
ويؤيده تعبيره في شرح  
الروض بالتوضي

فيه (قوله) أجل الذهب والحرير لاثباته (قوله) يرد عليه الأصبع لمرأى كذا الأنا من الذهب فانهما  
حرام الا ان قال هو عام مخصوص بالذهب الذي يتخذ من ثمانية اذاعة للجماع كالخلى ونحوه عما كان  
لزيادة قنائل (قوله) بتنثيث الهرمز وتاليم وقد نظم بعضهم هذه الأتمه والأصبع فقال  
باصبع ثلثهم مع أتمه \* وثلاث الهرمز أيضا واروا صوبا  
عش (قوله) على مقطوعا هل يخرج به من خاق بلا نحو أتمه كأشام لا ولا تقييد للعقاب كل عمل  
ولعل الاول أقرب فليحرجه شوى (قوله) والأتمه لانه الجنس فقتل ما عدا الاسفل لانها  
لا تعمل وبذلك يتنعم الكل في الأصبع الاشل قل على الجلال (قوله) والفرق بينهما أى الأتمه  
وبين الأصبع انها تعمل فانه يمكن تحريكها فلا تكون الزينة بخلاف الأصبع واليدأ الذين من الذهب  
فلا يمكن تحريكهما فيكونان مجردا لثينة فاداسما ويؤخذ منه عدم جواز أتمه سفلى كالاصبع ما  
ذكر وأخذنا لادعى منه ان ما عدا الأتمه لو كان أشل استعمل ويؤخذ منه ان الزائدة اذا عملت حلت  
والافلا شرح م شوى برى باصباح وقرور شيبخنا ما من قوله والفرق بينهما أى الأتمه حيث تجوز من  
الذهب والفضة للرجل وغيره وبين الأصبع واليدأ حيث يتنعمان مطلقا لانها أى الأتمه تعمل والعمل  
في السن باضغ عليه وفي الأتمه يخلو من الكلام وجذب الرجم ودفع الهواء وفي الأتمه لا يقبض على  
شيء بواسطة بقية الأصبع بخلافهما أى اليد والأصبع لا يعملان شيأ لتمام انهما مبال يكونان قطعة  
واقفة اه (قوله) كاسم) انظر رأى قائدة لعادته مع علمهم الملق (قوله) ونام فضة) فيجوز بل  
يسن لبسها وكوبه في خضر العين أفضل وله الختم به لو نقش عليه اسمها شيئا كراهة في نقشه بذكر  
الله تعالى وغيره يسن جعل فيه داخل الكسوة المبركة في قدر وسعدده وعلمه بعبادة أشاله في النقية  
الخضراء وحده وفي العاوى نحو الإمام به قال حل وفي كلام شيخنا لو اتخذ الرجل خواتمه كثيرة  
أو المرأة خلاخيل كثيرة لباسا الواحد منها بعدا أو احدا من الجميع في حكم الخلى المباح انتهى وشرح  
بالحتم في حرمه وكان نقش باسمه صلى الله عليه وسلم محسب سطر أسفل ورسول سطر أوسط والله سطر أعلى  
كأذكره قل وفي المواهب وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر وظاهره  
أنه كان على هذا الترتيب لكن لم تكن كتابته على الترتيب العادى فان ضرورة الاحتياج الى أن  
يختم به تقتضى أن تكون الاسوف المنقوشة مقبولة بالخارج الختم مستوي أو ما قول بعض  
الشيوخ ان كتابته كانت من أسفل الى فوق يعنى الجلالة أعلى الاسطر الثلاثة ومحمد أسفلها وأنه  
يقرأ من أسفلها ثم أرتصرج بذلك في شيء من الاحاديث لرواية الاسماعيلى يخالف ظاهرها ذلك  
فانه قال محمد سطر والثاني رسول والسطر الثالث الله لا تقبل دعوى الاسنوى خصوصا مع قوله في  
حفظي فلم ينقله فخلع كونه رواه وان تبعه ابن رجب حيث قال بطلان وردان أولا الأسطر ان الله  
ثم الثاني رسول ثم الثالث محمد اه فليبين قوله ويردوا تاييد ان جاء عندك ملك بأمره الايق بكال آديه  
ردان الايق اتباع التزبل وهو فيه محمد رسول الله وقبول التقديم القفى أقوى من الخطى اه وقوله  
ليخرج الختم مستويا قال بعضهم قد يقال هذا نمو على الباطن وأحواله الله عليه وسلم  
خارجة عن طورها بل ذكر بعضهم أن كتابته كانت مستقيمة وكانت تطلع مستقيمة اه بخروفه  
وكان نقش تام أبى بكر الصديق رضى الله عنه ثم القادراة وكان نقش تام سيدنا عمر رضى الله  
عنه كنى بالموت واعطيا عمر وكان نقش تام سيدنا عثمان رضى الله عنه أتت بالله فخلعوا كان نقش  
تام سيدنا علي رضى الله عنه الملك لله وكان نقش تام أبى عبيدة بن الجراح رضى الله عنه الجعدة  
كأذكره بعض الفضلاء (قوله) ولرجل منها حلية آلقوب) ومع ذلك نجب الرصانة فيها جعله



كسرج وجام وركاب  
لانه غير ملبوس له كالأنية  
وخرج القصة الذهب فلا  
يحل منه أن ذكره من  
ذلك لما فيه من زيادة  
الخلاء والرجل في الثانية  
المرأة أو الخشن فلا يصلح لها  
شي من ذلك لما فيه من  
التشبه بالرجال وهو حرام  
على المرأة فكذلك ما جاز  
لها المحاربة باله الحرب  
في الجلبة وألحق بها الخشن  
احتكاما وظاهرا من حل  
تحليلها ذكر أو غيره محل  
استعماله أو غيرها على  
اكتان تعينت الحرب على  
المرأة أو الخشن ولو غيرها  
حل استعماله (ولامرأة)  
في غير ذلك للحرب (لبس)  
أنواع (حليها) أي  
الذهب والفضة كلون  
وتأخر سوار ونعل وكفلادة  
من دراهم ودينارين معارة  
قطعا ومنقوبة على الأصح  
في المجموع فلهو على اسم  
الحلي ورد به نصحيح  
الزاني تحريمها وإن تبهر في  
الروضة وقد قبل بكرهاتها  
خروجها من الخلاف فقل  
والصريح والكراهة يجب  
زكاتها وعلى الإباحة لا  
يجب وإن زعم الأسوي  
أنها يجب (ومانسج بها)  
من الثياب كالحلي لأن  
ذلك من جنسه (لأن  
بالتف سرف) أي في شيء

حلية ألا يلبس من الحل عدم وجوب الزكاة كإقتسامها إذا اتخذ الرجل الحلي لكتن مشوري وظاهر  
كلامهم عدم الفرق في تحلية أو القرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك أذهب ببيع من أن يجاهد  
ووجه ما تسمى آلة حرب وإن كانت غنم من الجحار ولا ناظفة الكفار ولو ما بدار ناظفة  
مطلقا كما في شرح مـ والتحلية جعل عين النقد في محال منقوع الأحكام حتى تصير كالجزء منها  
ولا يمكن فصلها مع عدمها شيء من عيناها فارتفت القيمة السابقة أول الكتاب أنه حرام كافي حجج  
وأدخل الشارح فيها الخلف وكذا صرح مـ وأدخل فيها أيضا النطقة فلعل المراد باله الحرب ما يتفقد  
به المحارب في الحرب من ملبسات يبدنه (قوله) وأطراف سهام أي ودروع ومنطقة بكسر الميم  
ما يشبه الوسط وترس وسكن الحرب أما سكن المنة أو القلعة فيحرم على الرجل وغيره تحليتها كما  
يجرم عليها التحلية والموافق أو تشرح مـ وقوله وألغى أي وسكن القلعة وهي أقطار القلعة  
بكسر الميم وعاء الإقلام ع (قوله) نطقا يفتح أوله بألف مع قال تعالى ليقتطع بهم الكفار (قوله) وركاب  
وكذا اللب وأطراف سوار وورد به أيضا البغال والحرف فلا يجوز تحليتها حتى يبالاها إلا الصالح لقتال  
أمر ما في (قوله) لانه غير ملبوس (فيه) تحليل الشيء بنفسه كانه قال لا يحل غير الملبوس لانه لبوس واجب  
بأنه في هذا لو تعلق القياس الذي بعده وهو قوله كالأنية فهو جامع للقياس كقوله وشيئا الحنفى (قوله)  
وخرج القصة (أي) آلة كورة صر محافى قوله وخاتم فضة كناية في قوله ولرجل منها الخ وقوله لمن ذكر أي  
الرجل وألحقه وقوله من ذلك أي التخصم والتحلية وقوله وبالرجل في الثانية هي قوله ولرجل حلية آلة  
سرب الأولى قوله وخاتم فضة (قوله) وإن جاز لها المحاربة كالحرب أي المحللة لأجل قوله في الحلية  
وهي ما دامت كان دخل الكفار دارا أو اقتصر زكاتها المحاربة بغير المحللة أو أن لم تتعين تأمل (قوله)  
حل استعماله (وهل يجب فيه الزكاة) كأنه يظهر من كلامه أن أخذ الرجل آنية الذهب والفضة لما جاز في يجوز  
استعماله مع وجوب الزكاة ألا تنافي ثم رأيت في شرح شيئا ما يقتضى ذلك مشوري (قوله)  
وكفلادة (أي) الفلاحة كناية عن دينارين كثيرة أو فضة كثيرة تنظم في خيط وتوضع في رقبة المرأة والمرأة  
هي التي يجعل لها عيون يظلم فها سواء كانت العيون منها أو من غيرها ولو من حرير كالحلي وقيد  
بعضهم بكون العيون منها أو من نحو نحاس وهو المتمدن في حـ لضعيف (قوله) ومنقوبة على الأصح  
المتمدن أن المنقوبة يجب فيها الزكاة مع حرمتها ومنها ما يقع من أن المرأة تعلق على رأسها أو رقبها  
فضة أو ذهباً مشقوبين من غير حرمتها أو لم يجب فيه الزكاة كقوله وشيئا قال مـ في شرحه  
ولو تلبست دراهم أو دينارين منقوبة بأن جعلتها في قلادة زكاتها على بحر بما هو المتمدن وما في  
المجموع من حالها محمول على المرأة وهي التي يجعل لها عيون زكاتها كقوله لا تهابط الكفار بذلك عن  
جهة التقابل جهة أخرى بخلافها في غيرها اهـ (قوله) وورديه أي التمهيل (قوله) وإن زعم الأسوي  
الخ ظاهر أنه مبنى على الإباحة وسيند تفسيره بالزعم ظاهر (قوله) وما نسج بهما من الثياب  
خرج الفرش كالسجادة للتسوجة بهما فحرم أنهما لا يدعو لجماع كاللبوس مـ (قوله) لأن  
بالتف سرف) المتمدن أن أصل السرف محرم عليها كالباتة فيه كافي شرح مـ والسرف أن  
تفعله على مقدار أو لا بعد مثله زنة كالأشعر به قوله بل تنفر منه النفس وعليه فلا فرق بين الفقراء  
والأغنياء عـ على مـ (قوله) المحرك للشهوة (أي) تحريم هذا الإباحة ما استخدم النساء في زمانهم  
عصائب الذهب والحرير كيب وان كثرة ذهب النفس لا تنفر منها بل هي في نهاية الزينة والمراد  
بالترا كيب هي التي تفعل بالموغ وتعمل على العصائب وأما ما يقع لفساد الأرباب من النصف المنقوبة

زينة في مثل ذلك بل تنفر منه النفس لاشتياها فان أسرفت بلا ما تله لم يحرم لكنه يكره فتجب فيه الزكاة فتدبر في ماله في آله الحرب حيث لم تنفرفيه عدم المالية بان الاصل في الذهب والفضة حالها للرأه بخلافها فغيرها فغفرها فليس السرف وكلاءه الطفل في ذلك لكن لا يقيد بنبرأ لا غرب فيا يظهر وتخرج بالرأه الرجل واعتنى فيحرم عليها ليس على الذهب والفضة على ماله وكذا ما نصح بهما الا ان قاجا بهما الحرب ولم يجدوا غير وتثبت على التختي (ولكل) من الرأه غيرها (تحلية مصحف بفضة) اكرامه (ولها) دون غيرها تحليته (بذهب) لعموم خبر اهل الذهب والحرير ثالث أمثي وصوم على ذكوه وفي فتاوى الفرائ من كتب القرآن بالذهب فتدأ حسن ولا زكاة عليه **فتنبية** قال في المجموع فتدأ من جمع حديث حرمنا الذهب فالرأه اذا لم يبدأ فان صدق بحيث لا يبين لم يحرم **بابيز** كاتالمدن والركاز والتجارة **(من استخرج)** من اهل الزكاة

أوالذهب المحيطة على انماش خرام وان قل كادراهم المتقوية بالمجموع في القلادة كاس وقياس ذلك أيضا حرمه ما جرت به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على رأس الاولاد الصغار ع ش على **مر** (قوله) لم يحرم فتدأ من المتعمد التحريم (قوله) فتجب فيه) أي حبه فيما يظهر لافي القدر الزائد اه شرح **مر** شوري (قوله) وكلاءه الطفل) المراد به غير البالغ ومنه الخيون وقوله لكن لا يقيد بغير آله سرب أي كاتيدت الرأه في قوله ولا لرأه بغير آله حرم بل يجوز استعمال طليها ولو في آله الحرب انتهى (قوله) خروج الرأه أي في قوله ولا لرأه أن تلبس طليها وقوله على ماله أي في قوله وحل ذهب أي على الوسيلة الذي مر وهو أن المدار على القصد أي قصد اقتضاه إلى اليس وان لم يلبس فاليس ليس يقيد وقال بضمه قوله على ماله أي من أمه يستثنى الاث وبإيمده وهذا أولى من قول من قال ان الذي مر هو أن المدار على القصد لان الموجود دهن حرم اليس (قوله) تحلية مصحف) وعلاقته المفصلة عنه وألحق الزركشي الا وح التي يكتب فيه القرآن بالصنف وما حرمه وجهه من كتب التفسير كذلك حل وأما تحلية لكتب فلا يجوز على المشهور سواء في ذلك كتب الاحاديث وغيرها كالتي القناثر ولو على المسجد أو الكعبة وقاد لها بذهب أو فضة حرم ان حصل من التحلية شيء بالعرض على النار شرح **مر** **فتنبية** يؤخذ من تعبيرهم بالتحلية المار والفرق بينهما بين التقوية سورة القوم بها بذهب أو فضة متطافا ليا فيه من اضافة المال فان قلت المال اكرام وهو حاصل بكل قلت لكنه في التحلية لم يخلقه محذور بخلافه في القوم به ليا فيه من اضافة المال اكرام وهو حاصل بشي فان قلت يؤيد الاطلاق قول الفرائي من كتب القرآن بالذهب فتدأ حسن قلت يفرق بأنه يتفرق في اكرام حروف القرآن مالا يتفرق في تحويره وجده على لا يمكن اكرامه الا بذلك فكان متفرا البقية بخلافه في غيرها يمكن اكرامه في التحلية فلم يحج لثمنه بغيره رأسا حج شوري وحاصل ذلك كما أن تحلية المصحف بالفضة جائز مطلقا أي للرأه أو غيرها بالذهب جائز للرأه دون غيرها ونحوه بهما حوام مطلقا أي للرأه أو غيرها سواء حصل منه شيء بالعرض على النار أم لا وهذا باسنة إلى الأصل الفعل أما بالنظر للاستمرار فان حصل منه شيء بالعرض على النار حرام والا فلا وكتابه بهما جائز مطلقا فينا هذا ما نضر شيخنا ح (قوله) من كتب القرآن) أي من رجل أو امرأ أو لولولرجل فلا يحرم استعماله حل (قوله) فان صدق) به نيب (قوله) بحيث لا يبين) أي وكان الصديق يحصل منه شيء بالعرض على النار كافي شرح **مر** وبين بفتح الياء وكسر الباء وسكون الياء أي لا يظهر وهذا في اذا كان الصديق النحاس والا فالصديق الحاصل من مجرد الوسخ لا يحصل منه شيء بالعرض على النار ع ش (قوله) لم يحرم ولا زكاة فيه لانه صار معدا للاستعمال لمباح ع ش على **مر** والفقهاء علم **بابيز** كاتالمدن والركاز والتجارة

(نصاب ذهب أوقضة)

فأكثر (من معدن) أى

مكان خاتمة الله في سموات

أوملك له ويسمى به

المستخرج أيضا كما في

اترجة (لزمر بع عشرة)

تجرو في الرق زرع العشر

وتجر الخاك من محيجه

على اقل عليه وسر أغصن

المعادن القليلة السدقة

(حالا) فلا يتبرأ للحول

انما يتبرأ لتكن من تينة

المال والمستخرج من

معدن نفاذ في نفسه واعتبر

النصاب لان مادونه لا

يحتل المواصلة كالسائر

الاموال الزكوة (ويضم

بعض نيله لبعض ان محمد

معدن وآصل عمل أوقطه

بعض كرض وسفر

واصلاح آلة وان طال

الزمن عتق أزال الاول

عن ملكه وقول ان النصد

معدن من زيادى (والا)

بأن تصد المعدن أوقطع

العمل بلا عتق (فلا يضم

نيل اول ثان في اكل

(قوله وزم ملكه المعدن

زكاته) أى فإذا كان

السوقوف عليه معين

فان لم يكن معينا فلا

زكاة وهذا نظير ما قاله حج

ومر وعش في أول زكاة

الثابت في غلة القرية أو

البستان الموقوفين تأمل

أوردى التوبة قل (قوله نصاب ذهب) يعلم من كلامه الآتى أن كون المستخرج نصابا ليس قيما بل  
المار على كون المستخرج يبلغ نصابا بنفسه أو يضمنه إلى غيره من الذى ملكه من غير المعدن فان  
قوله الآتى يضمن تأنيلا للملك صريح في ذلك (قوله من معدن) أى من غير دار الحرب لان المأخوذ  
منها غنجة لأخذ قل (قوله موات أوملك له) كذا اقتصر وأعلى وقضيت أنه لو كان من أرض  
موقوفة عليها وعلى جهة علمنا ومن أرض نحو مسجد أو بلا لا تجوز كانه ولا يملكه الموقوف عليه ولا  
نحو المسجد والذى يظهر في ذلك أنه ما يمكن حدوثه في الأرض وقالنا أنه اعتبرناه حدث بعد الوقفية  
أو المسجد بملكه الموقوف عليه كربع الوقف ونحو المسجد وزم مالكه ما كان من زكاته أو قبلها فلا زكاة  
فيه لان من عين الوقف وعين الوقف كذلك حج وزى (قوله كفى الترجمة) ففي صيغه شبه  
استخدام وهو أن يذكر اللفظ أولا بمعنى ويدركه تأنيلا بمعنى آخر (قوله لزمر بع عشرة) ولا تجز عليه  
في الدالة الماضية ان وجد في ملكه لعدم تحقق كونه ملكه من حين ملك الأرض لاحتمال أن يكون  
الموجود ما يخلو شيئا أصليا أو الأصل عدم وجوبها شرح مر (قوله تجرو في الرق زرع العشر) نفسه  
على خبر الخاك لأنه أنص على بعض أفراد الدعي وهو الأفضة وان كان خبر الخاك كما انفجها وفي الذهب الا  
أن عموم المعادن يشمل ما لا يجز فيه الزكوة من الجوهر كقوله الألفيحي وأيضلا في قدر الواجب  
وقال بعضهم انه مقس على الفضة في ذلك وبعبارة مر بعد قوله زرع عشر لعموم الأدلة السابقة (قوله  
القلية) بناف وبامفتوحتين ناحية من الفرع والفرع يضمن الفاء واسكان الزكاة بين مكوك الدينة  
قريته من ساحل البحرات تخل وزرع على نحو أربع مراحل من المدينة زى وتقل عن المصباح  
أي انها بكسر القاف وسكون الباء (قوله لا يحتل المواصلة) أى الاحسان (قوله كفى سائر الاموال  
الزكوة) أى التي تعلقت ان كانت بعينها كالوثنى والنقد وليس المراد التي وجبت كالمال الفل بمر  
(قوله ويضم إل) الضمير المستوفى يعود على من في قوله من استخراج إل اه (قوله ان محمد معدن)  
عبارة شرح مر ان محمد معدن أى المخرج بأن كل جنس واحد كاذك الزكوة الشورى ثم قال مر  
ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه اه ومنه يعلم أن الاتحاد في كل من المستخرج والمستخرج منه  
شرط وان كان معنى الاتحاد في المستخرج غير معناه في المكان ويمكن أن يكون مراد المقتضى بقوله  
معدن ما يشملهما تأمل وكذا اشتراط هذه الشروط في الزكوة كفى الشورى (قوله وأصل عمل) ولا  
يشترط في الضم اتصال النيل على الجديد لان الغالب عدم حصوله متصلا (قوله أوقطه) أى أول  
ولكونه عازما على العود بسد زوال غير مشرح مر (قوله وأزال الاول عن ملكه) أى فلا يشترط  
لضم بعض نيله بعض بقا الاول في ملكه كان زكاته لعمركه عنه بقويع بل بالتلف فيضم الثاني والثالث  
لما قصو فخرج زكاته كالجاء في كل النصاب فان زال ملكه عن الاول واليالبيع أو اليه كائن كان كالم  
أخرج شيئا بآفة أو وجب على ان أخرج نصابا يملآن بطلان نحو البيع في قدر الزكوة يلزمه الاخراج عنه  
وان تلف وتقرر رد في المصاعى ما ذكره حج كذا في النصاب من أنه لو حصل لمن زرع دون نصاب  
حل له التصرف فيه ببيع أو نحو ما عاون على حصول تمام النصاب بمأزره أو سبزره ويتحصصه  
مع الاول في عام فإذا لم يصاحب بان يملآن نحو البيع في قدر الزكوة يلزمه الاخراج عنه وان تلف وتقرر  
رد له فان لم يلزم الزكوة فيه فاحتأوى على عرش على مر (قوله وأقطع العمل بلا عتق) هذا محتمل التقييد  
الثاني المرددين الامرين فيكون مفهومه شيئا واحدا اه شيخنا (قوله فلا يضم نيل اول ثان في اكل

نصاب) وان قصر الزمن لعدم الاتحاد في الاول ولا عراضه في الثاني (ويضم ثانياً للملكة) من جنس أو من عرض تجارة يقوم به ولو من غير المدين كارت في (٣١) ا كلاً فان كل به انصب على الثاني فلو استخرج تسعة عشر متقلاً

بالاول ومثقالاً بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر ونجب في المثقال كنجب في لو كان مالكا التسعة عشر من غير المعدن وتخرج بالذهب والفضة غيرهما كتحديد ونحاس وياقوت وكل فلا زكاة فيه ومثقالاً لثان غيره مما يملكه فيضم اليه نظير ما مر ووقت وجوب اخراج زكاة للمدين عقب تخليصه ونقته ومؤنة ذلك على المالك وتصير به ماله من أعين من تعير به بالاول (وفي ركاز) بمعنى مركز ككتاب بمعنى مكتوب (من ذلك) أي من نصاب ذهب أو فضة فأكثر ولو يشمه الى ماله كعماس (خمس) رواه الشيخان وطارق وجوب ربع العشر في المعدن بدم المؤنة أو خفتها (حالا) فلا يعتبر الحول لماس في المعدن (يصرف) أي انفس (كحسد) أي كركاه (مصرف الزكاة) لانه حق واجب في المستغنين الارض فاشبه الواجب في الثقل والزروع وقسول كمدن من زيادتي (وهو)

نصاب) أي لا جمل أن يزكي الجميع وان ضم اليه يزكي الثاني فقط كاصح به الاصل وبهم من قوله ويضم ثانياً للملكة لان ماله كشمائل التيل الاول اذا كان قيوماً معلوم أنه يترى من ضم الثاني الاول ضم الاول لثانيه اه اذ فز يذوق (قوله وان قصر الزمن) لا عراضه عنه ثم ضاع ما عليه الا استراحة فيه من مثل ذلك العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتبع بأكثر منه كقوله الحب الجبوري وهو مقتضى التعليل شرح مر (قوله يقوم به) أي بذلك المستخرج كأن اشترى عرض التجارة بفضة والقي استخرجه فبذلها عكس كأن اشترى عرض التجارة بفضة والمستخرج ذهب اه برماوى (قوله زكاة الثاني) أي فقط وينتقد حول الكل من حيث ذوقه فلا زكاة في التسعة عشر أي ما لم يكن مالكا بقية النصاب من غير الثاني وقوله كنجب في أي فقط وينتقد حول العشرين من حيث ذوقه غير ما تشرح مر وينتقد حول العشرين من وقت ثمنها اه (قوله ونجب في المثقال كنجب في ما) أي حالهما (قوله وغيره مما يملكه) فلو استخرج تسعة عشر مثقالاً بالاول وكان في ملكه مثقال وجب زكاة التسعة عشر فقط ويستأنف حول العشرين من حين الاستخراج اه شيخنا (قوله ووقت وجوب اخراج زكاة للمدين) عبارة ان يحرق وقت وجوبه وقت حضور التيل في يده وقت اخراج يده بالتخليص والتفتية فلو تلف بعضه قبل التفتية من الاخراج سقط قسطه وجوب قسط ما بقي (قوله أعم من تعير به بالاول) يرد على ادعاء العموم أن الاصل لم يقتصر على الاول بل قال كأيضه المالك بغير المعدن تأمل (قوله أي من نصاب ذهب أو فضة) أي وان لم يكن مضروباً شرح مر (قوله رواه الشيخان) أي رواه الخبر الدال على وجوب الحب في الركاز (قوله مصرف الزكاة) وقيل ان الركاز يصرّف لاهل الحب لان مال جاهلي حصل الظفر به من غير ان يحاف خيل ولا ركاب فكان كالي ومصرف بكسر الراء اسم لعل الصرف وهو المراد هنا وبالفتح مصدر اه برماوى (قوله لا يضمن قوله موجود) لانه لا بد أن يكون مدفوناً ابتداءً ولو أظهره فحوسل بخلاف ما لم يدفعه فانه لا يكون ركزاً كأي حل بل يكون لقطة لا حياً له ملك شخص ثم ضاع منه فحوسل بخلاف ما لم يظهره فحوسل والا فيكون ركزاً اه (قوله جاهلي) أي دفين الجاهلية وهم من قبل الاسلام أي بئنه صلى الله عليه وسلم اه حج ويترقى كونه ركزاً أن لا يعلم أن ماله بقتله الدعوة وعائد والا فهو في كافي المجموع عن جمع وأقر موقفه ان دفين من أدرك الاسلام ولم ينفع الدعوة ركاز شرح مر وشمل تعريف الجاهلية ما إذا دفن أحسن قوم موسى أو عيسى مثلاً قبل نسخ دينهم وفي كلام الاذمى انه ليس بركز وأمه لورثته ان علموا الا فهو مال حاتم فليخرج اه رشيدى (قوله فان وجدته) بناء للفاعل وبنى ما بعده لفعله ووجه ظاهر وهو ان حكم الارض من وجوب الزكاة متعلق بمن هو أهل لها يخص به بخلاف ما بعده وهو ظاهر فقدمه شوى (قوله زكاة) هذا جواب الشرط وظاهر أنه في هاتين ملكه وان علم ماله بدليل اطلاقهات وتفصيلها بعد مدحها وظانها بالفرق بين الموات والمسجد تأمل (قوله وفي معنى الموات القلاع الخ) وفي معناه أيضاً خرابات الجاهلية شرح مر (قوله أويجد بمسجد) أي وان خص بطلاقة محصورة فان توضع عرض على الواقف وهكذا الى الحي برماوى فان قلت لم أعاد لفظ وجدوه فلا كتنى السابق وعطفوا بمجد على عليه قلت لاننا لم نعلم

السايق أي الركاز (دفين) هو أدنى من قوله موجود (جاهلي فان وجدته) من هو أهل الزكاة (موات أو ملك أحياء كاه) وفي معنى الموات القلاع والقبور الجاهلية (أويجد بمسجداً وتخرج أويجد) دفين (اسلامى) بأن وجد عليه من منى القرآن أو لم يملك من ملوك الاسلام (وعلم ماله) في الثلاثة (فله) فيجب رد علمه من كونه في وجدانه بمسجد

أشاع من زيادى (أوجىل) أى الملك فى الثلاثة (فلقطة) يعرفه الواجد سنة ثم لاهن بملكه كان لم يظهر ماله (كما) يكون  
لقطة (لوجىل حاله ذيق) أى يعرفه أنه جاهل أو اسلاى بأن كان ما يشرى (٣٧) منه فى الجاهلية والاسلام أو بما

لا يتر عليه كالتبر والحقى  
(أو) وجد (ملك شخص  
فله) أى الشخص (ان)  
ادعاه) يأخذه بلايين  
كأقطة الجار (والا) أى  
وان لم يدعه (فلن ملك  
منه) وهكذا حتى يتسبى  
الامر (الى المحي) للارض  
فيكون له وان لم يدعه لانه  
بالاحياء ملك ما فى الارض  
وبالبيع لم يزل ملكه منه  
فانه مدفون منتول فان  
كان المحي أومن تلقى الملك  
عنه ميتا فورشته تأتون  
مقامه فان قال بعضهم هو  
لمورثا وأباه بعضهم سلم  
نصيب الدى اليه وملك  
الباقى ما ذكره فان أيس  
من ماله تصدق به الامام  
أومن هو فى يده (ولو ادعاه  
اثنتان) وقد وجد فى ملك  
غيرهما (فلن صدقه  
الملك) فيسله له وهذا  
من زيادى (أو) ادعاه  
بأتم ومشر أو مكر ومكر  
أوسر ومستير) وقال كل  
منهاولى وأدافنته (حلف  
ذواليد) من المدينين فى  
الثلاث فيصدق كلوتنازعا  
فى متاع الجار بقيد زونه  
بقولى (ان يكن صدقه  
ولو على بعد قائم يمكن

السابق كان كالتسلط فأعاد ما ذكره إشارة إلى ما قلنا فقلت ما بعده موافق له فى الحكم فلهما عطفه عليه  
بدون اعادته فقلت هو ما بين له فى الحقيقة وان يوافق فى الحكم لان الاول من افراد الجاهل وهذا اسلاى  
شورى (قوله واشاع) أى وطريق نافذ براموى (قوله فى الثلاثة) وجهه فى المجد والشرع  
ان اليد عليه للمدين وقد جعل ماله وان الظاهر أنه سلم وأدعى ولا يحل ذلك ماله ما يفسر بدل  
فهر اشرح مر (قوله أوجد ملك شخص) أى ولو باق طاع الامام أو موقوف بيده وان وجد فى ملك  
سوى فى دار الحرب فله حكم الحاكم لان دخل دارهم بأمانهم فبده على ماله وجوب وان أخذ فورا  
فوغنيمة له براموى (قوله ان ادعاه) أوسكت كالى الشورى وضعه موعبارة عن شى قوله ان ادعاه  
أى فلا يمكن الكوت مر وهو المتمد (قوله بلايين) ماله يدعه الواجد له والا فلا بد من الجين  
شورى ومر (قوله وان لم يدعه) بل وبقائه حل وزى خلافاً فى النقي والى ما قاله الحلى والزيادى  
يشير بتمليل الشارح بقوله لانه بالاحياء قال الشيخ قوله وان نفاذ فيه نظر والوجه خلافه اذ ليس  
وجوده عند الاحياء قطعياً وحينئذ فان شاء هو وأورثه حفظ فان أيس من ماله فليت المال  
شورى وقال عن شى مر الاقرب كلام الزيدى واعتمد شيخنا ح فى عبارة سم قوله وان لم  
يدعه ما بينه فالشرط فيما قبيل المحي أن يدعه وفى المحي أن لا ينفيه مر (قوله لم يزل ملكه عنه) أى  
فيخرج حقه الذى لزمه يوم ملكه وكان فيه للسنة الماضية ابن حجر ومر أى يزك فيه سنة السنين  
زكاة لتقضى ربع العشر بخلاف المعدن لا يزكيه الامر واحدة لاحتمال انه نبت فى هذا العام فقط  
والزكاة لا يتأتى فيه هذا الاحتمال لا مدفون شيخنا (قوله وأباه بعضهم) قضيته أنه لاحق لو بدل على  
أن المحي لو نفاذ لاشترى له وانظر لوعاد ادعاه شورى وقد يفرق بين المحي ووارثه فلا دله فيه على أن الذى  
يمنع كونه المحي (قوله ما ذكر) أى من أنه لن تلقى الملك منه وهكذا الى المحي وظاهر أن هذا اذا لم  
يكن وارث المحي والا فيكون له وان نفاذ على ما قاله حل وغيره فى المحي (قوله صدق) أى صرفه فى  
المصارف الشرعية بشورى فلا يشك بقول المجموع فان أيس من ماله كان لبيت المال كسائر  
الاموال الصائفة (قوله أومن هو فى يده) ظاهر التخيير بينهما ولو قيل اذا كان الامام جازراً يصرفه  
هو لن يستحقه لم يكن بعيداً ويمكن أن أوفى كلامه للتوزيع أى يصرفه من هو فى يده ان كان الامام  
جازراً فتفيد ذلك وبعبارة قول فله صرفه وجوه الصدقة من ماله كونه ثابت على ذلك خصوصاً ان علم  
ان دفعه للامام تضييع له لظلمته انتهى قال بعضهم ويجوز الواجد ان يكون منه نفسه ومن نازمه مؤتة  
حيث كان ممن يستحق فى بيت المال (قوله وأدافنته) انظر موضعه وهل ذكره متين والاحتمال به  
مضر شورى وقال بعضهم ليس بقيد (قوله حلف ذواليد) أى وهو المشتري أو المالك كرى أو  
السنة بدليل قول الشارح ولو وقع التنزع الخ (قوله من المدينين) أى فى كل صورة من الثلاث  
فهو مشى لاجع كالمكر وشيخنا (قوله فيصدق الخ) أشعر به الى أن قوله ان مكن في هذا المقصر (قوله  
سلم) أى ليد كور من المشتري أو المالك كرى أو الملتزم وكذا الضمير فيه وقوله حصول الكثر فى  
يد ما سلم أو موضع يده عليه يده متأخرة فتفسخ بذلك (قوله والواجب فيها ملك بمعاوضة الخ)  
بأنه ضمن للفق شرط الاول أن يملك بمعاوضة الثاني أن يكون بنية التجارة الثالث أن لا يكون

لكون مثل ذلك لا يمكن دفعه فى يده لم يصدق ولو وقع التنزع بعد صدق الملك الى البائع أو المكري أو للبائع فان كل منهم دفعته  
بعد صدق الملك الى مدعى عيته ان مكن ذلك وان قال دفعته قبل خروج من يده صدق المشتري أو المالك كرى أو الملتزم على الاصح لان  
للمالك سلم له حصول الكثر فى يده فيه فتفسخ اليد السابقة (د) الواجب (فيما ملك بمعاوضة) مقرنة

وهبة بلا ثوب واحتياط لاقتفاء للمواضة (راجع عشر قيمته) أمّا المبيع العشر فمكافئ للذهب والفضة لأنه يقوم بهما أو ما أمن القيمة فلا تنمقلقه فلا يجوز آخرجه من عين العرض (ما لم ينو تنقية) فان نوى لم يقطع الحول فيحتاج إلى تجديد النية مقرونة بتصرف والاصل في زكاة التجارة خبر الحاكم بأسانيد صحيحين على شرط الشيخين في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقة وهو قال لا تمتع البزاة والسلاح وليس فيه زكاة عن فصدقة زكاة التجارة وهي ثلث مال الدار بمواضة لفرض الربح وكلامهم يشمل ماله في اقتراض بنيّة التجارة فتكفي فيها لكن في التمتة أنها لا تنكفي لان الفرض ليس مقصوده التجارة بل الارفاق وانما تجزأ كالتجارة (بشرط حول ونصاب) كتبها (معتبرا) أي النصاب (بأسوة) أي بأثر الحول لا يبر فيه ولا بجميعه لان الاعتبار بالقيمة وتصر مراعيتها ككل وقت

القنية الرابع الحول الخامس أن يبلغ نصاب آخر الحول السادس أن لا ينضج بمأقومه وهو دون نصاب قرر شيخنا ح (قوله بنيّة التجارة) أي واقعة ولو في مجلس العقد فاذا اشترى عرضا للتجارة لا بد من ينهوا وهكذا أن يفرغ رأس مال التجارة أو ابتداء الحول من أول الشراء أو قبله وان لم يجدها في كل تصرف أي بشترائه بجميع رأس مال التجارة لا نصاب حكم التجارة عليه حل وبنين أن لا تشتتر مقارنتها بأبيع العقد بل يكفي وجوده قبل الفراغ منه وان لم توجد الامع لفظ الآخر وظاهر كلامهم أنه لا يكتفي تأخيرها عن العقد وان وجدت في مجلس العقد ليقبضها اه سمع رأي شيخنا قرر عن السبكي أن الواقع في المجلس كالواقع في العقد اط وزى وعش على مر (قوله واصداق) كان زوج أمته بعرض ونوى به التجارة حال العقد أم لو زوج غير السيد موليته كان كجبراً ثانية منه حال العقد وان كان غير مجبراً ثانية منها مقترنة لصدولها أو تركه في الثانية ع (قوله واكتراء) كان يستأجر الأعيان ويؤجرها بقصد التجارة وفيها الاستأجر أرضاً ليؤجرها بقصد التجارة فغنى حول يؤجرها يميزه كالتجارة فيقومها بأجرة للثلث حول يخرج زكاته كالتجارة الاجرة وان لم تحصل له لانه حال الحول على مال التجارة عنده والمال ينقسم إلى عين ومنفعة وما هاتين الثاني وان أجبرها فان كانت الاجرة قد أعيتاً أو ديناً حالاً ومؤجلاً يأتي فيه ما مرم من انه يزك ان بلغ نصاباً أو عرضاً فان استهلكه أو نوى قنيته فلا زكاة فيه وان نوى التجارة فيه استمرت زكاة التجارة وهكذا في كل علم إن عجز ومثل شيخنا الزري الأكتراء بما إذا استأجر وكالة مشتملة على حواصل وطباق ككثيرة بدراهم معلومة ومصار يؤجر الحواصل والبطاق إلى آخر الحول فيحسب جميع الأجرة التي حصلت وزكها ان بلغت نصاباً كثر (قوله لا كافلة) أي ولا كارت فلو كانت موزنة عن مال التجارة قطع حوله ولا ينقسمه حول حتى يتصرف فيه بنيّة التجارة ذكره الرافعي قبيل شرط السوم وتبعية المصنف خلافاً لأقني به البلقيني يرح مر وقوله حتى يتصرف فيه ظاهره انه لا ينقسم حول الا فيما يتصرف فيه بالفعل فلو تصرف في بعض العروض المورثة وحصل كساد في الباقي لا ينقسم حول الا فيما يتصرف فيه بالفعل وهو ظاهر فليراجع رشدي (قوله ورديب) أي حيث لم يكن المردود من أموال التجارة والا لحكمه باق ع وشبهه يقال في الاقالة (قوله لاقتفاء المواضة) بل الردالة كورفعه لما ولان التملك بما لا يصد بتجارة (قوله فلا تنمقلقه) فيه تعليل الشيء بالزمتة وبمبني ومتمقلقة ففتح اللام وضم القاف حل فكأنه قال انما كان الواجب من القيمة لتعلقها بها (قوله لقنية) بكسر القاف وضما ومعنى القنية أن ينوي حصة لا اقتفاء به قال مر في شرحه ما يربو لقنية وان نوى استعمالاً محرماً قطعه الطريق بالسيف الذي يتجر فيه وكلبه الحر الذي يتجر فيه (قوله فان نوى لما قطع الخ) أي ولو كثر جدا بحيث تغضى المادة بأن مثله لا يحبس لا اقتفاء به وصدق في دعواه القنية ولو دلت القنية على خلاف ما ادعى ع على مر (قوله خبر الحاكم) أي وقوله تعالى أغفول من طيبات ما كتبتم قال مجاهد نزلت في التجارة مر وقدم في الاستدلال الآية على الخبر اه ع (قوله وهو يقال لا تمتع البزاة) أي المدة للتجارة ع (قوله وليس فيه) أي في البز الشامل للسلاح (قوله لا تنكفي) أي لا تنكفي نيّة التجارة عند الاقتراض بل لا بد من اقتراضها بالتصرف فلو اشترى به شيئاً قصد به التجارة انفق حوله من وقت الشراء ع (قوله بشرط حول) ويظهر انقضاء الحول بأول متاع يشتري بقصد ما ينبي حول ما يشتري به ع عليه مشو يرى (قوله بأسوة) الباه

(فلور) مال التجارة (في أثناءه) أي الحول (الحد) كان بيع به وكان على (خوم به آخره) (٣٩) أي آخر الحول وهو (دون نصاب واشترى به عرض ابتدئ حوله) أي

العرض (من) حسين (شرائه) لتحقق هـص النصاب بالنقصان بخلافه فله فانه مظنون بأمواله بعرض أو بقده لا يقوم به آخر الحول كان بأه بدراهم والحال يقتضي التقويم بدنانير أو بقده يقوم به وهو نصاب حوله باق وقولي يقوم به آخره من زيا في (ولو تم) أي حول مال التجارة (وقبته دون نصاب) بقيد زده بقول (وليس معصا يكمل به) النصاب (ابتدئ حوله) فان كان معصا يكمل به فان ملكه من أول الحول كما هو آخره كما هو كان معصاة درهم فابتاع بخمسين منها عرضا لخسون وبلغ قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين فيضم المئنته ونجب زكاة الجميع وان ملكه في أثناءه كما هو كان اتباع للمائة ثم ملك خمسين زكي الجميع اذ انهم حول الخمسين (واذا ملكه) أي مال التجارة (بعين هـد نصاب أو دونه وفي ملكه بقده) كان اشتراه بعين عشرين مثقالا أو بعين عشرة وفي ملكه

في آخره بطريقه وبجميعه طريقه أي في آخره لاقى طريقه ولا في جميعه برماوى وقوله لا بطريقه ولا بجميعه أي بهما الراد وقوله ان الاعتبار بالقيمة لا في تطيل لقوله ولا بجميعه فقط لا لما قبله كابدل عليه بقية ما على الخ ف وبعبارة أصح لهم شرح مر وفي قول بطريقه أي في أول الحول وفي آخره ولا يستمر ما ينه ما تقوم العرض في كل لحظة ينشق ويحوج الى ملازمة السوق ومراقبة في تتدفق قول بجميعه كالواشي وعليه لو قصت قيمته عن النصاب في لحظة انقطع الحول فان كل بعد ذلك استأنف الحول من يومئذ هذا من غير أن يخصص الأول (قوله فلور مال التجارة) أي جميعه فان رد بعضه فقط خولا تجارة باقى حل ونفريع قوله فلور على ما قبله غير ظاهر وأجيب بأنه مفرغ على محض تقدير معتبر بأحوال ما دام أي النصاب مظنونا بأن لم تخرج عروض التجارة بقده تقوم به وهو دون نصاب يدل على هذا المقتضى قول الشارع بخلافه فانه مظنون اه شيخنا عز رضى وبعبارة عـش فلور البض لم ينقطع الحول لانه لم يتحقق هـص النصاب لا في كل هذا أعنى قوله فلور داخلى بنى عنه قوله بعد ان لبض ما يقوم به لا ناقول ذلك مفروض في ضم الزم للاصل في الحول وهذا مفروض في أصل المال (قوله وهو دون نصاب) أي ولم يكن يملكه مدم من جنس يكمل به فأخذ ما باقى في قوله ولو تم الحول وقبته مدم نصاب الخ لأن يفرق اه ابن حجر والاقرب عدم الفرق كما استقر بهم عـش (قوله من حين شرائه) أي لامن حين النضوض لان التجارة بما يتدأ موهما عند الملك بالمعاوضة وعنده تعتبر النية (قوله فانه مظنون) يؤمنه انه لو علم في أثناء الحول ان مال التجارة لا يساوى نصابا استأنف الحول من حينئذ حور اه شيخنا (قوله والحال يقتضي التقويم بدنانير) اما لكونه اشتراه بها أو لكونه غائب فقد البتد عـش على مر (قوله وهو نصاب) أي أو دون نصاب وعنده ما يكمل به نصابا اه برماوى (قوله حوله باقى) وكذا بقى حوله دارد بعضه الى النقد المذكور ولو كان البعض الباقي بلا رد قليلا جدا كأنه رد منها تسعة وتسعين وبقى واحد بلا رد كآقرره شيخنا (قوله ثم ملك خمسين) أي وبلغت قيمة العرض مائة وخمسين كالذى قبله اه رشيدى (قوله واذا ملكه) أشار به الى أن حول التجارة لا يجب أن يكون من حينها بل قد يكون مبنيا على حول رأس ماله كآقرره شيخنا قال مر والمراد بمال التجارة ما خصوص العرض بخلاف ما لو اشتري قد انقضى فانه ينقطع حول الذى اشترى به وان كان الشراء للتجارة وقصد به الفرار من الزكاة (قوله معين قد) بالتأخير أي سواء كان مضرو بألام لا كتبر وسبب بخلاف الخلى البياح اذا اشترى به فان الحول من الشراء برماوى (قوله كان انشراه بعين عشرين مثقالا) أي أو بعشرين في الذمة وقد هـا في المجلس كما ذكره الشهاب ابن حجر أي كان ما قبضه في المجلس من جنس ما اشترى به بخلاف ما لو قبضه عن الغضة ذهباً وعكسه فانه ينقطع الحول كما ذكره الشهاب وغيره بالرسلى رشيدى (قوله بنى على حوله) أي حول النقد لا لشراؤه النقد ولا لتجارته في قدر الواجب وجبه (قوله بأن اشتراه بقده في الذمة الخ) محله ما لم يعينه في المجلس فان عينه فهو كسراء بعينه شو برى (قوله وان قد هـ) أي قد الذى في ملكه في الثمن كالمال عليه عبارة ابن حجر وصورة كان اشتري أمثلة للتجارة بعشرين مثقالا فذموا الحال أن عنده عشرين مثقالا لمائة أشهر متلا فده بها عن الذى في ذمته بمسافرة المجلس فلا يبنى حول المائة على الستة أشهر بل يتأنف حولها من حين مكافاة للمصباح وقد تدرج الرجل الدراهم بمعنى أعطته لها فاعتدى الى المعقولين وقد نهها على الزيادة يضافا فقد هـا أي قبضها وبه (١) ضرب (قوله أو بعرض فنية) كالنصاب والخلى البياح كالذى شرح مر واحترز به عن عرض التجارة فانه

عشرة تأخرى (بنى على حوله) أي حول النقد (والا) بان اشتراه بقده في الذمة وان نقد في الثمن أو بعرض فنية (١) الصواب نصر





بغيره أعم من قوله بمرض  
(أو) ملكه (هما) أى  
ينقد وغيره (قوم) ما قابل  
التقدي به والباقي بالغالب  
من نقد البلد (فان غلب  
نقدان) على التسوى  
(وبلغ) أى مال التجارة  
(نصاباً أحدهما) دون الآخر  
(قوم) ما لها فى الثانية وما  
قابل غير النقد فى الثالثة  
(به) لتتقوى تمام النصاب  
بأحد التقدين وبهذا افارق  
ما مر من أنه لا زكاة فى اليوم  
النصاب في ميزان دون آخر  
أو ينقد لا يقوم به دون نقد  
يشوم به (أو) بلغ نصاب  
(هما) أى بكل منهما  
(خير) للمالك كمال شئ  
الخيران ودراهم وهذا ما  
صححه فى أصل الروضة ونقل  
الرافى تصحيحه عن  
العراقيين والرويانى وبه  
التقوى كفى للمهمات  
وخالف فى التهاج كاصله  
فصحح أنه يضمن الانفع  
للتحسين ونقل الرافى  
تصحيحه عن مقتضى إيراد  
الامام والبنوى وقولى فان  
غلب هذان الى آخره من  
زادنى فى الثالثة (وتجب  
فطرة وفسق تجارة مع  
زكاتها) لاختلاف  
سببهما (ولو كان) أى مال  
التجارة (عما تجب الزكاة  
فى عينه) كساعة وغيره  
(وكمل) بتبليث الميم (نصاب)

فهما قوم به أو ضعه يقوم به أو جب بأن مهر المثل اذ رجع اليه انما يكون بنقد البلد كقيم التلقات وان  
اتفق انما يسمى فى النقد غير التقدان كانت القيمة صحيحة وجوب المسمى أو فسد فقهر المثل من نقد  
البلد ع (قوله هذا البلد) أى بسلطان الحول أعان قوله فلو حال الحول الخ كقوله الماوردى  
وهو الأصح أى البلد الذى كان فيه المال وقت حولان الحول كلفى شرح م ر وقال الشورى قوله قد  
البدل أى بدل الأرباح (قوله والباقي) وهو ما قبله غير النقد ويرفع ما قبله بتقويمه وقت الشراء  
وجع قيمته مع التقوى نسبة من الجاه فلا كان اشتراه بغيره فتراهم وثوب قيمته خسة فقالبه لتسلم  
التجارة فيقوم بنقاب هذا البلد ولو اختار جنس النقد من المقوم همالم يكمل أحدهما لا آخر ولا  
يحبز كمال ما بلغ نصاباً مهماً أو أحدهما فتمامل قول على التحرر قال سم على الوجهة فلو جهلت  
النسبة فلا يبعد أن يحكم باستواءهما ولو علم أن أحدهما أكثر جهل عنه فلا يبعد أن يضمن فى براءة  
ذمتان يفرض الأكثر من كل منهما والأقرب أنه يخرج التيقن ويوقف المشكوك فيه وهله  
التأخير الى التذكران روى على ع (قوله لا يبعد أن لا يكتفى غلبة الظن انتهى) (قوله فان غلب  
نقدان) هذا راجع لثلاثين قبله (قوله وبلغ نصاباً) أى فى جميع الموازين وبهذا دفع ما روى على  
العادة كافر رميخنا (قوله فى الثانية) وهى ما لو ملكه بغيره والالتقوى هو ما لو ملكه بجهازى (قوله  
لتتحقق تمام النصاب) استشكل من وجهين الأول على ما لو بلغ النصاب بميزان دون آخر الثانى ان  
التحقق ممنوع لان القوم تخمين وقد يصيب وقد يخطئ وأجيب بأن الوزن شئ واحد فإذا لم يبلغ  
بأحدهما لم يتحقق ذلك والنقدان مختلفان فإذا لم يبلغ بأحدهما لا مانع أن يبلغ بالآخر ونظير الوزن  
القوم فان اختلف فيه اثنان فلا زكاة له شورى (قوله أو ينقد لا يقوم به الخ) هذه تقسمت  
قربان قوله فلو لم يبلغ به نصاباً لتجب الزكاة وان بلغ بغيره وهو معطوف على قوله فى ميزان (قوله وبه  
التقوى) الظاهر أن قوله وبه التقوى أظهر من قوله وعليه التقوى كما يقع فى بعض الصبارات  
ببر (قوله كفى للمهمات) هو المعتمد ورفق بين هذا وبين اجتماع الحقائق وبنات الجون حيث  
يضمن الانفع المستحقين بأن تلقى الزكاة العين أو شئ من ثمنها بالقيمة فوجب القوم بالانفع كما  
لا يجب على المالك الشراء بالانفع فيقوم به عند آخر الحول شرح م ر شورى (قوله وتجب فطرة  
رفق تجارة مع زكاتها) لو كان فى مال التجارة جارية بالمالك وطؤها قبل الحول وبه وان قلنا  
تلقى الزكاة تلقى شركة ويشكل بما يأتى فى القراض من أنه يحرم على كل من المالك والعامل وطه  
جارية القراض سواء كان فى المالد راجع لا والفرق ان التعلق هناك بنفس العين وان قدر المالك  
على إسقاطه فهو بضعة بخلاف مال التجارة فان الحق فيها متعلق بالقيمة متعلق بالقرينة وان قلنا  
تلقى شركة م ر شورى (قوله لا اختلاف بسببهما) وهو المال والبدن فلم يتدخل الاختلاف  
والجزاء فى الصيد كذا قال ابن حجر وفيه نظر تأمل شورى وبه النظر ان البدن ليس سبباً زكاة  
القطر وانما سببها ادراك جزم من رمضان وجزم من شوال وبسبب زكاة التجارة المالك بالعاوضة  
بنية التجارة كافر رميخنا وعبار شرح م ر لهما بيان بسببين مختلفين فلا يتدخلان  
كالقيمة والكفارة فى البعد للمتقوى القيمة والجزاء فى الصيد الملوكة اذا قبله الحرم فان عليه الفضة  
للمالك ومثله لما كين الحرم (قوله ولو كان) أى مال التجارة أى كانه أمالو كان بضعة تجب الزكاة  
فى عينه وبه ليس كذلك فى قول الشارع فلو كان مع ما قبله كذا عين الخ كافر رميخنا

(٦ - بحيرى - ثانى) إحدى الزكيات من عين وتجارة دون نصاب الا ترى كى بعين شاة لا تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول وأوسع  
وذلكين فأقل قيمتها نصاب (وجبت) زكاتها كل نصاب (أو) كل (نصاباً مافى كذا العين) تقسم فى الوجوب على زكاة التجارة لقونها

التجارة فصل أنه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كما في المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين مال الزكاة في عينه كان اشتري شجر التجارة فبدأ قبل حوله صلاح غيره وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عند تمام حوله وقولي ما يجب الزكاة في عينه أعم من قوله سائفة (فلو سبق حول زكاة التجارة) حول زكاة العين كان لاشتري بها ما يبدئته أشهر نصاب سائفة أو اشتري به معلوفة للتجارة ثم أساءها ببدئته أشهر (زكاة) أي التجارة أي ما لها ثلثم حولاً وثلاث يبتدل بعض حولاً (وافتح) من غنمه - حولاً زكاة العين أبداً فتجب في بقية الأحوال وزكاته مال قراض على مالكه وان ظهر فيه ربح لا يملكه اذ العامل إنما يملك حصته بالقسمة لا بالظهور وكان العامل في الجملة أنما يستحق الجمل بفرأغه من العمل (فان أخرجها) من غيره فذاك أو (من حبيت من الربح) كلون التي تلمز المال من أجرة الدلال والكيل وغيرها ﴿بليز زكاة الفطر﴾

**(قوله) للاتفاق عليها** أي لاها وجبت بالنسب والاجماع ولهذا يكرها جدها ولا نزكاة العين تتحقق بالرقبة وذلك بالقيمة فقدم ما يتعلق بالرقبة كاللهوون إذا جنى شرح مر **(قوله) بخلاف زكاة التجارة** قلنا قد بين أنها لا يجب كونها فلو عند الملكية وهذا لا يكرها جدها كقوله زكى شيخنا **(قوله) لا يجتمع الزكاتان** أي من جهة واحدة أو لا في عينه بمتعانة من جهتين مختلفتين كسبياتي قريباً أو كقدم من وجوب فطر رقيق التجارة مع زكاتها اطف **(قوله) فلا كان مع ما فيه** (الخ) هو قسم قوله أولاً لو كان ما يجب الزكاة في عينه الخ وماوى وهو تصيد قوله فزكاة العين بما لا ذكركم مع ما فيه زكاة العين مالاً زكاة في عينه **(قوله) فبدأ قبل حوله** صلاح غيره وهذا في زكاة العين وخرج به ما ذاك بريد صلاح ما ذكركم قبل الحول فيجب في آخر الحول أن يقوم الشجر والثمر ويخرج زكاة الفقية فان بدأ صلاح الثمر بعد استخراج الزكاة ولو بمدة قليلة وجبت كله أيضاً وهذا ما اجتمع فيه زكاته ان ولا ينافيه قول الشارح قبل وقد علم الخ لما تقدم من ان معناه لا يجتمعان من جهة واحدة والاجتماع هنا من جهتين مختلفتين أعني زكاة التجارة وزكاة العين كأشياء ساء فلهذا اختلف الوقت والجهة زكاته لانه لا يملكه ما كان على م. **(قوله) مع تقدم زكاة العين عن الثمر** أي أن بلغ نصاباً ولا يدخل في التقوم مع الشجر حيث تنظن لربحاً نصاباً دخل في التقوم بشئ يسرى واج على التهرير **(قوله) عن الثمر** ثم ان نوى به التجارة أيضاً يبدئ حوله لها من وقت الجنازة ثم عند تمام حوله يضم للشجر في التقوم لا في الحول لاختلافه في ابتدائه قل على التهرير وقوله في التقوم أي ولو كان الثمر وحده لا يساوى نصاباً يضم للشجر في التقوم يعرف قدر ما يخصه من الزكاة تأمل **(قوله) فلو سبق حول التجارة** (الخ) فتصيد قوله وأما ما جاز زكاة العين أي ما لم يسبق حوله للتجارة لكان التقييد بالنظر للعالم الأول فقط تأمل **(قوله) ولا يبطل بعض حوله** إثبات الواو هنا يفيدان اللام في قوله لم حوله الملة وهو قاسداً هي بمعنى عندنا صواب حذف الواو كافي للتخفة ولعلها المقتضى التامخ رشيدى **(قوله) وافتتح حوله** (الخ) أي وما مضى من السوق في بقية الحول الأول غير مبرجس أي قول السوق لا يدخل الا بعد تمام حوله التجارة حل **(قوله) على مالكه** أي هو المطلباب وحده أعم من أن يخرج جهان مال القراض وغيره بدليل كلامه بعد فليس المراد يكون عليه أنها لا تحسب عايها اذا أخرج جهانته كافي شرح مر **(قوله) فان أخرجها من غيره** فذاك ولا رجوع على العامل **(قوله) حبيت من الربح** أي عليها كقوله العنانى لانها بمنزلة الخسران وقال قل قوله حبيت من الربح ان لم يصرب بالنوزيع والعمل به

## ﴿بليز زكاة الفطر﴾

هي من اضافة الشيء الى أحد سببيه وحكمتها جبر قص الصوم كما يجبر سجود السهو نقصان الصلاة وفرض في رمضان في السنة الثانية من الهجرة قبل العيد يومين ح ف وهذا الباب يشتمل على خمسة أطراف وقت الوجوب ووقت الاداء أي جوازه وهو رمضان وصدة المأذون عنه وقدر المخرج وجنسه والاضافة بمعنى اللام وفي سادس وهو صفة المأذون ولها خمسة أوقات وقت جواز وقت وجوب وقت فضيلة وقت كراهة وقت حرمة فوق الجواز أول الشهر والوجوب اذا غربت الشمس والفضيلة قبل الخروج الى صلاة العيد والسكر أهة تأخيرها عن صلاته الا لمنزلة انتظار ريب أو أحوج والمحرمة تأخيرها عن يوم العيد اطف **(قوله) الاصل في وجوبها** قد الدليل على اللهي اشارة الى أن وجوبها معلوم لا يحتاج الى تنبيه عليه وأما ما يجب به فغير معلوم قد ذكره المصنف بقوله يجب بأول ليلة الخ ع ش ولا ينافي كاية الاجماع قول ابن البان بعدم وجوبها لانه غلط

العامل في الجملة أنما يستحق الجمل بفرأغه من العمل (فان أخرجها) من غيره فذاك أو (من حبيت من الربح) كلون التي تلمز المال من أجرة الدلال والكيل وغيرها ﴿بليز زكاة الفطر﴾

درس الاحل في وجوبها قبل الاجماع خبر ابن عمر

صريح كافى الرخصة لكن صريح كلام ابن عبد البر أن فيها خلافا للبراهين والبيان ويحجب عنه بأنه شاذ منكر فلا ينخرق به الإجماع أو يراد بالإجماع الواقع في غير تغير واحد عليه الأكثر ويؤيده قول ابن كيج لا يكتفى بإحداها وزكاة الفطر طهرا ليدن ويؤيده ما عثر الصحيح أنها طهرا لتصلهم من الغلو والرفث وإخبار الحسن الغريبي بصوم رمضان معاق بين السماء والأرض لا يرفع الزكاة الفطر والظاهر أن ذلك كناية عن توقف ترتيب ثوابه العظيم على إخراجها بالنسبة للقادر عليها الخاط بها عن نفسه فلا ينافي حصول أصل الثواب ويرد النظر في توقف الثواب على إخراجها كدعوى غيره والظاهر الحديث التوقف على إخراجها ووجوبها على الصغير ونحوها ما هو بطريق التبع على أنه لا يبعد أن فيه تطهيره أيضا ولا ينافي صوم المؤمن بالشيء كوراد الم تؤد عنه الفطرة إذا لا تقصر منه كذا ذكره الشوري و يرمي ويقرره حنف **(قوله فرض رسول الله)** أى أظهر فرضيتها وأقدها وأوجبها بأن فؤض الله سبحانه نعمها للجواب إليه وقوله على الناس أى ولو كفرا إذا ذهبا أو الفرج بكسر الراء وهو عام مخصوص بالموسر وقوله على كل سر بمعنى عن أذهابها أو الفرج عنه فلذلك قبله بقوله من المسلمين ولم يقيد سابقه بالعتق فرض على الناس أن يؤدوا عن كل سر الخ وهذا أولى من جعله بدلا لما يترتب عليه من القصور إذا لا يبعد وجوبها على الكافر **(قوله صاعا من تمر)** يجوز أن يكون بدلا أو حالا وإنما اقتصر على التمر والشعير لكونهما اللذين كان موجودين في زمنه آنذاك **(قوله على كل سر أو عید)** على هنا بمعنى عن كقول الشاعر \* أذار ضيت على بنو قشير \* أى عني ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرس صدقة لصدقة الفطر فأثبت صدقة الفطر على سيده أو عبده وأولى على أولى لينبذ أنها تصبى أو لا على الفرج عنه عنوان تحملها عنه غيره م على شرح الروض **(قوله وخبرنا عن سعيد)** أخوه عن الأثر مع م ومه للتمر وغيره لا يمس نصابا على الوجوب ولأن الأصل في العلم تأخره من الخاص لنتيمه بالعادة **(قوله كنا نخرج)** أى ذلك بمنزلة أمره صلى الله عليه وسلم فيستبدل به بالوجوب ع **(قوله إذا كان فينا)** أى وقت كان فينا **(قوله من طعام)** أى بران الطعام هو البراءة عرف أهل الحجاز اه يرمي **(قوله أو صاعا من أقط)** اعترض بأن الأقط موزون لا سكيل وأجيب بأن الحديث محمول ما إذا جدد الأقط وصار قطعاصفرا كالخمس مثلا فإنه حينئذ مكمل كغيره حنف **(قوله وأتوا مقيله)** هذان بيان لأقل ما يتحقق به السبب الأثري والافق في باب نجعل الزكاة أن السبب الأول رمضان الصادق بكلمة يصنع ع وش وقسم في المقارنة الجزء الأخير لأن الوجوب يتحقق به وقدم الشارح الجزء الأول نظر التقريب الخارجى **(قوله لاضافتها إلى الفطر)** دليل لقول المتن يجب بأول لينته ولا يكاد يتحقق أدراك الجزء الثاني الإدراك الجزء الأول فلا يقال ليس في تقبر ما يقتضى توقف الوجوب على أدراك الجزء الأخير من رمضان وأجيب أيضا بأن الفطر يستمر منقطر لثمنه وهو رمضان أى في الحديث نص على الجزأين قال ع ش بمقتضاه أن من أدى فطر عبده قبل الغروب نهمات الفرج فانتقل إلى ورثته وجوب الإخراج عليهم قال الأثرى وهو المنسب م والقياس استدراكا خرج للورث إن علم بالقاضى أهل كاتمة مكية تركه وموت العبد فقتلته **(قوله على سر أو بعض)** هذا بيان للخروج بكسر الراء فتجب عليه ولو كان كافرا كإسباني في كلامه وقوله بقسطه أى بالنظر لنفسه وأما فطره عنه فتجب بكاملها كالفقعة خلافا للخطيب حيث قال بوجوب القسط في عبده أيضا وقوله لا مأيا أى مأوا به **(قوله زمن وجوبها)** لو كانت المأياة بحيث وقع زمن رمضان في نوبة الأول أو أول جزء من شوال في نوبة الثاني قضية ذلك الاشتراك ويتمثل أن تجب على الثاني واعتد م هنا لاشتراكه لأن الأصل أن يصحكون

أى مقدرة صاع أو بدل منه لضعف بيان لاشتراط الموافقة في الترخيف والتكبير وهذا اختلافا به

فرض رسول الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل سر أو عید كزواى من المسلمين وخبرنا عن سعيد كنا نخرج زكاة الفطر إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط فلا يزال أخرجه كما كنت أخرجه ما عشت روائع الشيطان (تجب زكاة الفطر بأول ليلة وأخر ما قبله) أى بدارك آخر جزء من رمضان وهو من زيادته وأول جزء من شوال لاضافتها إلى الفطر في الخبرين السابقين (على سر وبعض بقسطه) من الحر به بقيد زده بقول (حيث لا مأياة) ينه وين مالك بعضه فإن كانت مأياة اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها في نوبته وشال ذلك

(قوله إذا لا يبعد وجوبها على الكافر) حيث كان الوجوب ابتداء على المؤدى عنه ثم جعله عنه المؤدى فهو يفيد وجوبها على الكافر بطريق التحمل فلا قصر تأمل (قوله لرحه الله صاعا من تمر) حال من زكاة الفطر

الوجوب بأعماله والخاص بأحدهما عند وجود الجزأين في نوبة أحدهما لاستقلاله بالتصرف واليد جميع الوقت فاختص به الوجوب لأنه بسبب ذلك كونه الملك وحده ومثل ذلك ما إذا وقع الجزء الآخر في نوبة أحدهما والجزء الثاني مشتركاً بين الاثنين الاشتراك وعدم اليقين أمراً أو سؤال سم والظاهر أن هذا يجري في الرفيق المشترك قال الشرح لمسلم في جوابات المفيض قبل السيد بعد الوجوب أما ما عاوشكنا في اليقين أو عدمها فهل يجب على السيد فطرة كاملة أو أن يفسق فقط فيه نظر والأقرب الثاني لأنه مقتضى وجوب الفسق وشكنا فيه فخطه وهو الانتقال من سيده إليه أو عكسه هنا كإدراك علم قدر الرق والحر بقاؤه في ذلك فالأقرب المناصفة لأنها الحقيقة براموى **(قوله)** الرفيق أي ولو مستواه توقوله ولا على سيده عنه لكن يستحب لسيده أن يؤدي عنه فطرته براموى **(قوله)** فطرته منزلة لا جنسي هذا إذا كانت الكتابة صحيحة كأي شخص من التمهيل أمال الكتابة الفاسدة فيجب على سيده فطرته فيها جزماً ونقته على نفسه نظراً إلى أنه كالمتفرق في الجلة براموى **(قوله)** عن مسلم عنه بيان المخرج عنه وقوله ولا على حو بيان المخرج والضرب المستقر في نوبة عائد على الله كرو من الحر والمفيض والبارز عائد على السيد فالصحة على غير من هو في مكان عليه الإبراز بأن يقول بوثاقه **(قوله)** ومن غيره لم يقل وغيره كإقدامه في التيمم لأجل قوله بعد من زوجة الخ وهل شاب المؤدى عنه أو لا فيه نظر والأقرب الثاني فلا يراجع كإيمانه في الاضحية من أن ثواب الاضحية للضحي ويسقط بفعله الطالب عن أهل البيت ولو أخرج المؤدى عنه أجزاً أو سقط الوجوب عن المؤدى وليس للزوجة مطالبته بزوجه بالزوج فطرتهما كإي الجمع وهو من كان غالباً فلها الاقتراض عليه لتفقد تادون فطرتهما لتضررها باقتطاع النفقة دون الفطرة لأن الزوج هو المخطب بالخروجها قاله في البحر وكذا الحكم في الأب العاصي كإي شرح حر وقوله وليس للزوجة مطالبته بزوجهما الخ وذلك لأنها إن كانت حرة أو المخلصة لا يطلبان كانت خاتماً فاضمون عنه لا يطلبان انتهى وقال الأسنوي إن أر بدع المطلبية بالبدار أو الفاعل والمطلوب أن أر بدع المطلبية بأصل الدفع عند الامتناع فمضوع أن أقل مراتبه أمر بمحروفاً ونهى عن مشترك انتهى وأقول ليس الكلام في ذلك ولا ينص بها هذا ولوقيل بأن لها المطلبية دفع صومها الذميت أنه معلق حتى تخرج الزكاة بعد اه ع ش على حر **(قوله)** من زوجة أو بآنا حاملاً وأم النازرة فلا تجب فطرتهما في النفقة فقط الفطرة كما يسقط النفقة وعبارت شرح حر أمامن لا تجب عليه نفقة كزوجته النازرة فلا تجب عليه فطرته إلا المكتاب كتابة فاسدة أو الأزوجة التي حبل بينها وبين زوجها كان وطئت بشبهة واعتدت لها فتجب عليه فطرتهما تادون نفقتها انتهى وتجب فطرته نادم الزوجة إن كان مملوكاً أو لهادون الحر المسافر بغيرهم وحدها أو مع المؤنة ومنهم من عدم بالنفقة القدرة فإن كان غير قادر فوجب فطرته إلا أن كانت امرأة مزوجة بنتى فتجب فطرتهما على ذلك الزوج كإدراك السلامه الخ وفيه لدون الحر للمستأجر أو لواجب فطرته ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصر وقرها من استجار شخص رعى دواً بمثل بنتى معين فله فطرته لكونه زوجاً ابناً له صحيحاً وفاسد بتخلف مال واستخفمه بالنفقة أو الكسوة غير القدرة فتجب فطرته تكاد الزوجة كإي ع ش على حر **(قوله)** وقريب المراد به الأصل وإن علا والفرع وإن سفل حرف **(قوله)** الرفيق فلو بيع مع القرب فلا زكاته عنه على أصوله وقع الجزآن في زمن خيارهما فاضل من ثم للملك أو في خيار أحدهما فاضل وإن لم يتم له الملك له براموى **(قوله)** وإن طرأ أي بعد الوجوب أي فلا يكون مانعاً أو فاسقاً فقط كتنشور الزوجة أو موت لها أو لنحوه فرباً أو طلاق لها أو عتق أو استغناء فربه اه ط ف **(قوله)** وأغنية أي

بالحر والمفيض الرفيق لأن غير المكتاب لا يملك شيئاً وفطرته على سيده كإي كإي والمكتاب ملكه ضعيف فلا فطرته عليه ولا على سيده عنه لقوله مع منزلة لا جنسي **(عن مسلم عنه)** من نفسه ومن غيره من زوجة وقر بمسوق (جند) أي حين وجوها وإن طرأ مسقط للنفقة وأغنية

**(قوله)** حر لله والمكتاب ملكه الخ فلو كان في ملكه بعض عبد بانيه مكتوبة له فقط ولان في بعضه الآخر وكيف تبعض الكتابة مع عدم عصمتها لبيض لانها إنما جوزت لضرورة تنوف الشارع لتخليص الرقة وصورة ذلك أنه أوصى بمكتابة عبد لم يخرج من الثلث إلا بصفه ولخرج الورقة الباقى أما لو كانت بعضه الرفيق إذا كان باقياً أو أوصى بمكتابة بعض عبده ولم يخرج من الثلث إلا ذلك البعض فاتها لاصح على للمتمدى الثانية خلافاً للقبليسي لأنه لبعض في الابتداء بخلاف ما قدم اه بهامش صحيح عن شرح البهجة **(قوله)** أمال الكتابة الفاسدة فيجب على سيده الخ

أوغصب سواها كان المخرج  
عن غيره مسلماً أم كفراً  
ورجوب فطرة زوجة  
الكافر عليه من زيادتي  
وصورته أن أسلم تحته  
وبدخل وقت الوجوب  
وهو متخلف فهي واجبة  
عليه عنها لأنها نجب ابتداء  
على المؤدي عنه ثم يصحها  
عنه المؤدي وبما شرع  
ان الفطرة لا تجب لمن  
حدث بعد الوجوب كونه  
ورقيق لعدم وجود وقت  
الوجوب وان الكافر لا  
يجب عليه فطرة نفسه لقوله  
في الخبر السابق من المسكين  
ولأنها طهارة والكفر ليس  
من أهله انتم وجوب فطرة  
المرتد ومن عليه مؤنته  
موقوف على عودته إلى  
الاسلام (لا عن حليته) أي  
فلا تزمه فطرته وان  
لزمته فقته للزوم الاعتاف  
الآتي في بابها ولأن النفقة  
لازمة للاب مع إعساره  
فيتحملها الولد بخلاف  
الفطرة وتعمير بمذكر

(قوله وقف بين) أي لانه  
لا يشيخ ان زكاة الفطر  
عليه أخرجها إلى البدع  
وأما قبله فيحتل مونه  
عليها فيدين زوال ملكه  
من أول الزدة فلا يكون  
عليه الأخراج لإعساره  
فلا وقوف على هذا بين  
وجوب الأخراج تأمل

لغيره كقوله شورى وقال حل وعش أي لاله وفيما أنه لا يناسب ما نحن فيه لان محلز كان لاله  
فتأمل ويمكن تصويره بنائبه لاله الذي يركب منه (قوله أوغصب) أي للزريق والمال وقوله سواء  
أمكن المخرج عن غيره إلخ الآية تذهب هناك قوله على حرم بعض أذهنا تصمم في المخرج  
والكلام هنا في المخرج عنه (قوله أم كفراً) أي فينخرج وينوي هو لا المخرج عنه لانه لينة الكافر  
للتمييز والنية التي لا تصح منه نية العبادة كقوله هر (قوله وهو متخلف) لوجوب النفقة عليه  
في مدة التخلف على الأصح ومحل ذلك ما يستمر على كفره إلى إقصاء أعمدة والأقربين فرقتها من  
حين الاسلام فلا زوجية ولا وجوب يظهر أن الفطرة عليها كقوله شورى (قوله لأنها نجب ابتداء  
على المؤدي عنه) أي لو غير مكلف ولا يقدح في ذلك عدم توجيهه عنها لخطاب إليه أذهو غير مستقر  
هنا هر أي لانه ينقل عنه أي فعل قولهم غير المكلف لا يخطب أي خطاب استقرار وأجاب سم  
بأن غير المكلف يخطب خطاب الزام لعمته لا خطاب تكليف أي فهو مخاطب هنا خطاب شغل القدة  
بديل وجوب الأخراج عليها إذ يخرج من تزمه مؤنته عرف وشورى (قوله ثم يتحملها عنه  
المؤدي) أي بطريق الحوالة لا بطريق الضمان ولا ينافي ذلك جواز أخراج التحمل عنه بغير إذن  
التحمل لا ما تهاجر ذلك نظراً لكونها طهارة له قاله شيخنا وينبغي على كونها بطريق الحوالة  
لا بطريق الضمان أن الزوج أو أعرس وزوجته موسرة فان قلنا بالاول لا تجب عليها وان قلنا بالثاني  
وجب عليها (قوله وبما تقرر) أي وهو ادراك الجزأين (قوله لعدم وجود وقت الوجوب)  
يؤخّر عن كلامه كغيره لانه خرج بعض الجنين قبل الثوب وباقية بعده لا تجب لانه جنين ما لم يتم  
انفصاله هر وقال سم وينبغي ان مثل البعثة الحية لانه لم يدرك الجزء الأول اه (قوله وان الكافر  
لا يجب عليه فطرة نفسه) أي أخرجها أي لا يطالب بها ولا يجوز أن أخرجها فكان المناسب أن يقول  
بالحسنى المتقدم في الصلاة كقوله ذلك في زكاة المال حل وعبارة هر والمراد به عدم مطالبته بها في  
الدنيا والافهم معاقب عليها في الآخرة اه فلونا لغيره أخرجها هل يضاف عليها في الآخرة لانه مخاطب  
بالفروع وكان متسكناً من محبة أخرجها بأن يأتي بكلمة الاسلام أو لاقية نظر والأقرب الأول للعلة  
المذكورة ونقل بالدرس عن حج في شرح الاربعين الثاني وفيه وقفة ولو أسلم ثم أراد أخرجها  
عمامتي له في الكفر قياس ما قبله التلخيص من عدم محبة قضاة لما فاته من الصلاة في زمن الكفر  
عدم محبة أدائه هنا لا يقع ما ذكره فرضاً لا نقلاً وقد يقال يقع تطوعاً لغيره بينه وبين الصلاة بأن  
الكافر ليس من أهل الصلاة لا فرضاً ولا تخالفاً لم يصح ما قبله بعد الاسلام عمافاته في زمن الكفر  
بخلاف الصدقة فانه من أهله في زمن الكفر في الجلالة يتعدى بصدقة التطوع عنه عرش على هر  
(قوله لم وجوب فطرته المرتد) من حر وأورقيق أزوجة ومن عليه مؤنته وهو غير حر قدم وقوف أي  
وجوب الأخراج عليه وقوف لا الوجوب قال الكافر الأصلي يجب عليه ولا يطالب بالأخراج وقاء بذمته  
وأما المرتد فيطالب بالأخراج لانه يطالب بالاسلام حل (قوله وقوف) أي وقف بين لا وقت وجوب  
ومجزئه الأخراج في هذه الحالة كجائز أول الباب الآتي عرش وفي قول على الجلال قوله موقوف  
فان عاد إلى الاسلام تبين بقامه كقوله فوجب عليه وعنه والأفلا وهو للمعتمد عند شيخنا ولو أخرجها هل  
ردته ثم أسلم تبين أجزاؤها والذين عدم أجزائها والكلام في الزكاة واجبة حال الزدة وأما التي وجبت  
قبل الزدة فيجب أخرجها مطلقاً لا تهاجر عن عليه (قوله لا عن حليته) هذا استثناء من طرد  
قاعدة فهمت عامر وهي كل من وجبت نفقته وجبت فطرته ويستثنى من عكسها المكاتب كتابة

قاسدة فتجب على اليد فطرته دون نفقته كافر مشركنا **(قوله أعم من قوله ولا ابن الخ)** أي  
 لشموله المستوفية وشمول الفرع للبنت وإن الابن ع **(قوله قبل صلاة عيد)** لو تعارض عليه  
 الإخراج وصلاة العيد في جماعة فهل يقدم الأول والثاني فيه فنظروا ليعاد الثاني ما لم تشد حاجة الفقراء  
 فيقدم الأول ع **(قوله بأن تخرج قبلها في يومه)** أي حوجه هذا التأويل إيهام المتن أنه بين  
 إخراجها من الغروب مع أنه خلاف السنة وكان القياس من إخراجها من الغروب لأن الأصل في كل  
 عبادة من المبادرة بها في أول وقتها إلا أن هذه خالفت نظراً لما نظر الحاكمها وهو الاستغناء بها يوم  
 العيد بأبلى لطف وألحق الخوازمي كشيخه البخوي بإيهام العيد يوم وجهه بأن الفقراء يهينونها  
 لهذا ثم فلا يتأخر أكلهم عن غيرهم كافي ع **(قوله في يومه)** وهو أفضل من إخراجها  
 ليلا لأن لوشهدوا بعد الغروب برؤية الهلال ليلة الماشية ففقدوا إيهام العيد بصل من الفداء فهل  
 يقال باستحباب تأخير الفطرة والمباخرات ولا الظاهر الثاني برامد **(قوله أمر بركاة الفطر)** لا حاجة  
 فيه لإيجاب الإخراج قبل الصلاة لأن صفة أمر عمته فلا مستحباب كاحتياطه للإيجاب وإليست  
 ظاهرة في أحدهما بخلاف صفة أفضل فاتها ظاهرة في الوجوب فصار بد بصيغة أمر أقصر ناعلى  
 الاستحباب أي استحباب إخراجها قبل صلاة العيد لأنه الأمر المتفق عليه وإن يادة مشكوك فيها  
 شوى **(قوله مع أنه غير مراد)** أي لأنه خلاف الأولى بعد الصلاة مكرهه حل **(قوله وحرم تأخيرها)**  
 أي الإخراج وجب القضاء على الفوران عصى بتأخيرها بخلاف التأخير ناسيا أو بس من الإعذار  
 التأخير لنحو قريب حل **(قوله كغيبه ماله)** أي في دون مسافة القصر لأن غيبته في مسافة  
 القصر تمنع وجوب الزكاة أي زكاة الفطر ورده ع **(قوله في يومه)** أي في يومه لا في يومه  
 الوجوب فراجعه وقوله والمستحقين يعني أن يكون المراد أيهم في محل يحرم نقل الزكاة إليه حل  
**(قوله لأن القصد اغناؤهم الخ)** أي لكونه يوم سرورين أي سرورها عنه أي تمضي وجوبها فوران  
 أغناها بلا عسر خلافا للزركشي كالأدعي حيث اعتمد وجوب النور بمطابق نظر الرائي في تهاقي الأدمى  
 بها وفارقت زكاة المال فاتها وإن أئوت عن وقت التمكن تكون أداءة كافي المجموع بأن هذه  
 مؤقنة بزمان محمول كالصلاة كافي شرح مر **(قوله وإن أسره بعد)** ولو باطحة لكن يسر  
 له إذا أسره قبل فوات يوم العيد الإخراج شرح مر من باب نصروهم فمختار **(قوله من لم يفضل)**  
 بضم الصاد وقعهما شرح مر **(قوله عن قوته وقوت ماله)** هلاقل عن قوته ماله أي من نفسه وغيره  
 على وزن ما تقدم ثم رأيت شيخنا مفتي الأمام قال لم يكتف بماله إلا بغيره كافي لاجل قوله بذلك  
 وعن دينه لأن الفضل عن دين نفسه لا عن دين غيره من المومن وأيضا لاجل احتينق قوله وما يليق  
 بهما لأن في الأفراد أبا ما هو عود التمسير على الخرج شوى **(قوله يومه بولته)** ظرف لقوته  
 وقوت ماله قال ع **(قوله في يومه)** من الفاضل ما جرت به العادة من تهية ما اعتيد للعيد من  
 الكسك والنقل ونحوه ما هو عود ما ذمته على يوم العيد لا يقتضي وجوه ما عليه فانه بعد وقت الغروب  
 غير واجد زكاة الفطر وإنما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات أن ما يجب على الزوج تهية ما يليق  
 بماله من ذلك زوجته في قول على الحال وكالتوت ما عتيد من نحو سمك وكما نقل وغيره ما لا  
 يتقيد ذلك بيوم وليلة فيقدم ذلك على الزكاة **(قوله وما يليق بهما)** أي به وجموعه وأورد هذا الإشكال  
 بناء على إتهامه ماله على الدين حاصله إتهامه ماله على الدين والدين مقدم على السكن والخدم فيجب  
 أن تقدم هي عليها لأن التقدم على المقدم مقدم أي يقدمه ماله عليها هذا خلف ما أقول فيجب  
 عنه باختلاف جهة التقدم لأن المراد بتقديمها على الدين أنها تخرج ويؤخر إخراجها إلى الضرر عليه

أعم من قوله ولا الابن  
 فطرة زوجة أبيه (ولا) عن  
 (رفيق بنت مالموسج  
 روفيق موقوف) ولوعلى  
 معين وهذا من زيادتي  
 (ومن إخراجها قبل صلاة  
 عيد) أن تخرج قبلها في  
 يومه لأنه صلى الله عليه  
 وسلم أمر بركاة الفطران  
 تؤدى قبل خروج الناس  
 إلى الصلاة وتعتبر في ذلك  
 أولى من قوله ومن أن لا  
 تؤخر عن صلته الصادق  
 بإخراجها مع الصلوة وأنه  
 غير مراد بتعديدهم بالصلاة  
 جرى على الغالب من فعلها  
 أول النهار فإن أخرت من  
 الأداء أول النهار لتوسعة  
 على المستحقين وأما إيهامها  
 قبل وقت وجوبها فبأنى  
 في الباب الاتي (وصوم)  
 تأخيرها عن يومه) أي يوم  
 العيد بلا عذر كغيبه ماله  
 أو المستحقين لأن القصد  
 اغناؤهم عن الطلب فيه  
 (ولا فطرة على مصر) وقت  
 الوجوب وإن أسره بعد  
 وهو من لم يفضل عن قوته  
 وقوت ماله يومه بولته  
 (د) عن (ما يليق بهما)

والمراد بقوله هاعلى المسكن والخادم لوقيل بأنهما لا يتركان بأن يباعا فهما يتبعان هـ بأن تترك وتخرج  
من تخمها فليتأمل والحاصل أن أحد التقديرين معنى تأخير أحد الأمرين على الآخر مع بقائه  
والتقديم الآخر بمعنى ترك أحد الأمرين بالكلية والتقديم على الدين بالمعنى الأول وتقدم الدين عليهما  
بالمعنى الثاني فلا يترتب من اعتباره أحدهما اعتباره الآخر مع عيش وحاصل الجواب عدم اتحاد أحد  
الوسط وفي قول وبرر الاشكال بأن بهما في الدين لتفريق ذمة مشغولة إذا الدين ثابت قبل وفي  
بعضهما هنا شغل ذمة فارتفع فهو كالزمام الكسب لوجوبها وهو باطل إذ تحصيل سبب الوجوب لا يجب  
كله معلوم اهـ (قوله من مسكن) ففتح الكاف وكسر هـ أى ولو استأجره مدة طويلة ثم الأجرة  
إن كان دفعها للأجير أو استأجره بميثاق فلا حق له فيها فهو معسر وإن كانت في ذمته فهي دين عليه وهو  
لا يمنع الوجوب على المعتد والمنفعة وإن كانت مستحقة بقية المدة لا يكف ههنا عن ملكه بموضع  
كالملكين لا احتياجه لما عـش على مر (قوله يحتاجها) صفة الثلاثة وهما فلا يحتاجها أى هو وعونه  
وقد يقال راعى الاختصاص وشورى قال شيخنا لو يكون في محتاج ضميم يشمله وعونه أى يحتاجها كل  
منه وعونه والمراد أنه يحتاجها مطلقا لا في خصوص اليوم واليلة كالقوت بل دليل أنه قيد بذلك في القوت  
وأطلق فيها بعده كإلى حل وانحط عليه كلام عـش على مر (قوله ابتداء) متعلق بالنسبة أى لم  
يفضل لكن من حيث تعلقه بالملك وما بعده والمعنى اتنى الفضل في الابتداء أى أول الوجوب أى  
اتنى زيادة ما يخرج عن الله كورات وقت الوجوب فيخرج به تمام الوجوب فلا يشترط فيه  
جميع ذلك بل بعضه وهو البس وأما من حيث تعلقه بالقوت فلا يتقدم بالابتداء بل يبقى له قوت اليوم  
واليلة مطلقا وبعبارة مر وبشرط فيها يؤديه في الفطرة كونه قاضيا لابتداء عما يليق الخ (قوله وعن  
دينه) ضميم والمعتد أنه لا يشترط كونها قاضية عن دينه مع وعش قوله بعد ولا يمنع دين وجوبها  
فكلام المصنف هنا ينافي بكلامه بعده الآن يخص ما يأتى بذكره (قوله وان رضى صاحبه  
بالتأخير) هذه غاية ثانية في أصل الدعوى تناسب الدين الحال أى ولورضى صاحب الدين  
الحال بتأخير قيمته فكان عليه أن يعبر ببلدان نصيره بأن يهرمها غاية في الغاية وليس كذلك قال  
بمعنى (قوله ما يخرجها) فاعل بفضل (قوله كذا كرهه الرافعي) معتد (قوله مسكنه ونادمه) ولو  
لا تقين وقوله لا ملية أى لا تتركه بخلاف غيرهما فانه تقدم أنه يباع أى في مفهوم قوله ابتداء تفصيل  
(قوله والمراد بحاجة الخادم) قافى المجموع ويرى في حاجة المسكن شرح مر أى يقال هل أن  
يحتاجه مسكنه أو مسكن من تلزمه مؤتة للحبس ودوابه وأخرون بين طلبة تلافيه عـش على مر (قوله  
أن يحتاجه خدمته) أى ما من له أوصافه شرح مر (قوله لا لعله في أرضه الخ) أى لأن المشية  
والمال الذى يتحصل من الأرض يباعان بركة فكيف يحتاجه الذى يعمل فيه عزى (قوله  
لا الحرة) أى لا يلزمها فطرته إن كان يسن لها إذا كانت موسرة أخراج فطرته عن نفسها كاف  
المجموع خروجها من الخلاف لتطهر بها كافى شرح مر قال عـش هنا كله حيث كانت موافقة لزواج  
في مذهبه فإن كانت مخالفة له في ذلك راعت مذهبها فلو كانت حنيفة والزواج شافعيًا وكان معسرا  
وجبت عليها وإن كان موسرا وجبت على كل منهما لأن مذهبها رأى الوجوب عليها وفق مذهب الزوج  
عليه فإذا أداها أحدهما كفى وإذا كانت شافعية والزواج حنفيًا فلا وجوب على كل منهما مراعاة  
لمذهب (قوله فلا تلزمها) مـضى وجوبها ابتداء على المؤدى عنه وجوبها على الآخر الآن يقال لما  
نحملهما عنها بطريق الحواطة سقطت عنها وإن كان معسرا (قوله والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف  
الامة) الزوجة لأن لسيدها أن يسافر بها ويستعملها ولأنه لا يجتمع فيها شيان الملك والزوجية ولا

(قوله وفى معهما مشغل ذمة  
قارعة) فيدأها بالاياعان

الآن فرضنا أنها دين عليه وحديث يكون هذا التفريق لا الشغل

ما سر أن الكلام في زوجة على زوجها مؤثرا فلا تشره أزما فطرة نفسها (ومن أنيسر بعض صاع لزمه) أخرجه عاقله على الواجب بقدر الامكان وتحالف الكفارة لانها لا تنقض ولا ن لها بدلا بخلاف الطرة فيها (أو) أنيسر ببعض (صيان قدم) وجوبا (نسه) لخبر سلم أبدا بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل شيء فادى قرابتك (فزوجته) لان بقعتها آكد لانها معاوضة لا تنسقط بمضى الزمان (فولده الصغير) لان نفقته ثابتة بالنسب والابجاع (فأباه) وان علاولوم قبل الام (فأده) كذلك عكس ما في النفقات لان النفقة الحاجة والام أحوج وأما الفارة فلا تظهر والشرف والاب أولى بهذا فانه منسوب إليه ويشرف يشرفه وفيه كلام ذكرته في شرح الررض (فولده الكبير)

(قوله رجه الله قدم وجوبا نفسه) الظاهر أن مثله في كل ما يأتي ما لو أنيسر بعيان فأخرج عن نفسه ثم قدم غيره يصدق التذمير تأمل (قوله قال ابن حجر الح)

ينقض ذلك بما عملها سيدها بالونهل أو الزوج موصح نجب الفطرة على الزوج قولوا واحدا لا يبعد اليسارغ ومما نقله عن السيد بل جعله الزوج عنه اه (قوله لاستخدام السيدها) ان قلت فرض المسئلة في أن نجب على الزوج تنقضا بأن لم يستخدمها السيد فنجب حينئذ فطرته على الزوج ان كان موسرا وعلى السيد ان كان مسرا أو أما إذا كان السيد يستخدمها فان النفقة والفطرة واجبتان عليه سواء كان الزوج موسرا أو مسرا أو قول الشارح لا يستلزم ان لا يقتضى أنه إذا كان السيد يستخدمها لا نجب عليه فطرته الا إذا كان الزوج مسرا مع أنها نجب مطلقا قلت معنى قوله لاستخدام الحان السيد ان يستخدمها ولا ينعمنه زوجها أى ولم يستخدمها بالفعل قررره شيخنا وعذرة شرح م لان السيد ان يسافر بها ويستخدمها (قوله وقيل نجب على الحره) هذا مبنى على ان التحمل يحمل ميان وأما على المعتد من أنه يحمل حواله فلا نجب وهو المعتد كما قررره شيخنا (قوله وتحالف الكفارة) هو ظاهر في الاتفاق لا في الطعام فإذا أنيسر بعض الامداد أخرجه وبقي الباقي في ذمته لكن لا يلزمه ذلك وهذا يلزمه (قوله لانها لا تنقض) فيه التعليل بين الدمى (قوله) ولان لها بدلا أى في الجملة والا فالتسلة الأخيرة لا بد لها أو هو خاص بالخبره قال عث والادلى الاقتصار على هذه المسئلة فان الاولى قد يقال انها من التعليل بصورة المسئلة لان الحاصل يرجع الى ان يقال تبعض الفطرة ولم تبعض الكفارة لانها لا تنقض اه ويجب ابان المعنى وتحالف الكفارة من جهة هذا أنيسر بعضها لا يلزمه لانها لا تنقض فلا يكون هناك معاداة اه (قوله قدم وجوبا) فانه فان أخرجه عن زوجته مثلا قال ابن حجر أساء وقد يشر بأه يقع عنوا ليس مراد العدم وجوبها عليه الزوجة حينئذ فيسترد مو يخرج عن نفسه مشورى وعمله كما هو فرض المسئلة ان لم يكن موسرا فطرة الكل والافوه غير بين تقدمز كانه نفعه زكاة غيره لكن تقدمز كانه نفسه أولى حرف (قوله فتصدق عليها) أى عنها قوله فلاهلك أى زوجتك (قوله فزوجته) أى ويجب عليه الاخراج عن زوجته الرجعة والباين الحامل دون الحائل مم على البهجة وقوله والباين الحامل دون الحائل أى لان النفقة واجبتا دونها اذ وجود الحمل المقتضى وجوب النفقة يقتضى وجوب الفطرة أيضا وقد يفرق بأن النفقة لم تدخل في ضمن الحمل وزادته ولا كذلك الفطرة الا أن يقال على ما يمدو لربح اخراج فطرته الحامل على النير لوجبت عليها فقد تخرج محتاج اليق اليوم الذى يلى يوم الفطرة ولا تجب ما تقتات به في ذلك اليوم فيحصل لها وهن في بدنها فيتمدى لجلها فأوجبنا الفطرة على النير خصوصاً من ذلك قاله عث ولا يبعد أن نادم الزوجة يلجأ فيقدم على سائر من ذكر بعدها لانها وجبت له بسبب الزوجة المقدمة على من بعدها كما في سم على حج (قوله لان نفقتها آكد) أى والفطرة تابعة للنفقة (قوله عكس ما في النفقات) حيث تقدم فيها الام على الاب حل (قوله وفيه) أى في هذا الفرق الذى فرقوا بين الاب والام وقوله كلام وهو ان الاستوى يطل هذا الفرق بالولد الصغير فانه مقدم على الابوين هنام كونهما أعرف منه فضل ذلك على اعتبار الحاجة في البابين اه قال م ورده الوالد بأنهم اما قسموا الولد الصغير على الابوين لانه كعض والد ومقسمه مقدمه عليهما اه أقول لكن ردع عليه تأخير الولد الكبير عن الابوين مع أنه بضه عث ويجب بأهنا استقل كان كانه غير بضه ويمكن أن يجاب أيضا عن الاثر بأن النظر للشرف اما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالاصل فلا يرد ما ذكره م اه (قوله فولده الكبير) أى الذى لا كسبه وهو زم أو مجنون فان



لم يكن كذلك لمحب تقفقه كاسياتي في بابه أي فلم يحب فطرته على القاعدة اه شرح مر (قوله ثم الرقيق) أي ثم بعد الودائع قسم الرقيق أي جنسهم عبارة حج ثم الارقاء قال سلم هذا يظهر أن الكبير ليس نهاية الراتب وبندهم ما قد يقال ذكر جميع المراتب لا يوافق أن القرض وجود بعض الصيغ لا جميعها لكن قد يشكك ذكر الشارح له ويجاب بأن المد كوزجلة الارقاء وقد لا يجد الا بعضهم فقامه قال ر ويبنى كما قد افاده الشيخ أن يبدأ منهم بأمر الولد ثم بالمرء الحائض عنه صفة (قوله) فان استوى جاعة في درجة تغبر (قوله) اهلا قرع هنا كالتفاتين يمكن الفرق بشدة الحاجة اليها فيقوى فيها التفرع فكانت القرعة لقطعته بخلافهنا قاله الشوري وعبارته شرح مر فان استوى اثنتان في درجة كائنين وزوجتين تغبر باستواءهما في الوجوب ان تميز بينهم بفضايا لها لا تظهر وبهم يستون فيه بل النقص أحوج اليه وأعمال بوزع بينهما نقص المخرج عن الواجب في حق كل منهما بالضرورة بخلاف ما ذكره الابيض الواجب (قوله أي فطرة الواحد) بالخاء المهملة وقيل بالجيم يرمأى (قوله) وخسة وثمانون درهما هذا على طريقة التنوير في رطل بغداد كذا ذكره الشارح وأما على طريقة الرافعي فيه فالصاع ستة درهم وثلاثون وثمانون درهما وتلت درهم كافي عبارة مر (قوله) للمصري زكاة البات الخ لا تلك اذا ضربت بمقدار الرطل المدكور في خسة وثلاثون مقدار الصاع بالأرطال بلغت ما ذكره فاضرب ما في عشرين في خسة تحصل ستة وثانين واخرب ثمانية في خسة ثمانية وعشرين اربعة أسابيع في خسة عشرين سبعاً اثنين كملين وستة أسابيع فضع الاثنين الى الاربعين واحفظ الستة أسابيع ثم اضرب المائة والعشرين في ثلث باربعين بحجة واضرب ثمانية وأربعة أسابيع في ثلثان تبسط الثمانية من جنس الاسابيع ستة وخسين سبعة وضم لها الاربعين اربعة أسابيع تبلغ ستين سبعة اضعافها في الثلث عشرين سبعة اضعاف الكسر في الكسر يحصل جوابه بخلاف في الماخلة على المضروب فيه واضافه المضروب ان تقول هناك الستين سبعة اضعاف ذلك عشرين سبعة اضعاف الكسر في الكسر تنقص لا تضعيف عكس ضرب الصحيح ضم لها ستة أسابيع لمخوفة يكون المجموع ثلاثة كوامل وخسة أسابيع فضع الثلاثة للاربعين يكون المجموع خمسة وضم الاربعين للاربعين يكون المجموع ستة وخسة وثمانين وخسة أسابيع (قوله) والعبرة فيه بالكيل) ويجب قييد هذا بما من شأنه الكيل أماما لا يكال أصلاً كالأقط والعجين اذا كان فضلاً كبيراً فغيره بالوزن لا غير كافي الرابا قبل ومن ذلك اللبن وفيه نظر بل الكيل له دخل فيه كما قلناه في الرأى شرح مر (قوله) وانما قدر بالوزن استطهارا) أي طالب الظهور واستيعاب الواجب وانظر مع قوله الآتي وعلى هذا التقدير بالوزن تقرب الآن يكون القرض منه حكاية كلام لداري شوري (قوله) وسياقي مقداره) لاجابة هذه الاحالة سواء كان المصري مقداره راجعاً للصاع أو لانه ذكره بمقدار كل منها فلا معنى للاشارة على ما يأتي وعبارته هناك وللثمانية وأحد وسبعون درهما وثلاثة أسابيع درهم اه (قوله) فالصاع بالوزن خسة أرطال وثلاث) وحكمة الصاع ان نحو الفقير لا يجد من يستعمله يوم العيد وثلاثة أيام بعده غالباً وهو يحمل نحو ثلاثة أرطال من الماء فيجوز منه نحو ثمانية أرطال كل يوم رطلان ان حجر وقوله نحو ثمانية أرطال لافعال نحو لوان المجموع ثمانية وثلاث تحت التارقال سم لما أن تقول هذه الحكمة لاتاني على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية أصنافاً وثلاث في صاع الاقط والعجين واللبان اللهم الآن يجب عن الاول بأنه بالنظر لما كان من شأن النبي صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول من جمع الزكوات وتقرتها وفيه أن الامام وان جمعها لا يلزمه أن يدفع لكل فقير صاعاً وعن الثاني بأنه بالنظر لما لب الواجب وهو الحب فليتأمل (قوله) وبالكيل المصري قدحان) ويزاد ان

ثم الرقيق لان الحر أشرف منه وعلاقته لازمة بخلاف الملك فان استوى جاعة في درجة تغبر (وهي) أي فطرة الواحد (صاع وهو ستة درهم وخسة وثمانون درهما وخسة أسابيع درهم) للمصري زكاة التاب من ان رطل بغداداً قدره ثمانية وعشرون درهما وأربعة أسابيع درهم والعبرة فيه بالكيل واء ان قدر بالوزن استطهارا كما مر فظهر ثم مع بيان أنه أربعة أمداد وان المد رطل وثلاث وسياقي مقداره بالدرهم في النفقات فالصاع بالوزن خسة أرطال وثلاث وبالكيل المصري قدحان

وقضية اعتبار الوزن مع الكيل انه محذور وهو المشهور لكن قال في الروضة انه قد يشكك في ذلك بالصاع بالارطال فانه يختلف مبروزنا باختلاف الجيوب والصواب ما قاله (٥٠) الذي من ان الاعتدال على الكيل بالصاع النبوي دون الوزن فان قدر

أخرج قدر ايقين انه لا ينقص عنه وعلى هذا فالتقدير بالوزن تحريز اه (وجنب) أي الصاع (قوت سليم) لا معيب (معشر) أي ما يجب فيه العشر أو نصفه (وأقط) يفتح الهمزة وكسر القاف على الاظهر لين يابس غير مغزوغ الزر بظلمة في سعيد السابق (ونحوه) أي الأقط من لين وجين لم ينزع زبدهما وهما من زيادتي ولا يجزئ لحم ومغض ومصل وسمن وجين مغزوغ الزر بدلتاه الاقيبات بها عاده وتولع من أقط علب كثرة الملح جوهره بخلاف ظاهر الملح فيجزئ ولكن لا يحسب للملح فيخرج قدرا يكون مغض الأقط منه صاعا (ويجب) الصاع (من قوت محل المؤدى عنه) كمنع المبيع وانثوف النفوس اليه وبخلافه ذلك باختلاف النواحي فأولى الخبيرين السابقين للتوزيع للتخفيف فالكل للمؤدى بمحل آخر اعتبر بقوت محل المؤدى عنه بناء على الاصح من ان القطر نجب أو لأعليه ثم شحمله عنه المؤدى فان لم يعرف محله كدرا بآني فيحتمل كفاؤه جماعة استثناءه وأخرج قطر من قوت آخر محل عهد موله لان الأصل انه في

نقاشيا يسير الاحمال اشتغالها على نين وأطين ويكنى عن الكيل بالقدح أربع حفنات بكفين منضمين معتلين كذا في شرح مردوخ وقل (قوله وقضيت) أي قضية منيع اللقن حيث قدرها بالصاع الذي هو كيل والوزن لكن هذه المناقشة من الشارح ليست عادلة لان بدلتاه لا يتناقصان لان لو قدر شرحه فياسبق وبين أن تقديرها بالوزن استظهارا وذهابا على ماني النسخة الصحيحة وفي نسخ مكنته وقضية اعتبار الوزن مع الكيل انه محذور اه وهي ظاهرة لا غبار عليها (قوله بالصاع النبوي) أي الذي أخرج به في زمن النبي صلى الله عليه وسلم شرح الرض وخبره في شرح الوجبة والصواب ما قاله الذي أن الاعتدال على الكيل بصاع معاير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يجد له زما أخرج قدر يتيقن انه لا ينقص عنه اه (قوله اه) أي كلام الروضة (قوله سلم) أي من عيب ياتي صلاحية الاقيبات والادخار كايكم من قواعد الباب وسيعمل ما يأتي أن العيب في كل باب معتبر ما ياتي في مقصود ذلك الباب فلا يجزئ من ميعود مسوس ومبول الا ان جسد واحد لصلاحية الادخار والاقبيات وقديم قد يرطعه أولونه أو غيره وان كان هو قوت بالشرح صحيح وعبرة البرماوي فلولم يكن قوتهم الا الحب المسوس فانه يجزئ ويعتبر بلوغه صاعا ويجزئ أيضا قديم قليل التسمية لم يتخللونه أو طعمه أو رجه اه (قوله على الاشهر) راجع للآتين ومثله سكون القاف مع تاليته الهمزة فقهيا أربع لثبات (قوله من لين) ولولا دى يأتي منه صاع أقط والعبرة في ذلك بالوزن ان لم يكن كله والا فبالكيل ككافه حل وهل يجزئ اقله المخلوط بالماء أولا فيه نظر والا قرب أن قال ان كان يحصل منه القدر الواجب جزءا والا فلا ومعروف ان ذلك محله من كان يقضاه عش وعبرة ان حجر ويجزئ لين بهز بدو الصاع معتبر بما يحل منه صاع أقط لانه الوارد اه ومثله مرد قال مع شامل للين نحو الآدي والارنب وقد يفرج على دخول الصورة النادرة في عموم وفيه خلاف الاصول والاصح منه الدخول حرف (قوله من قوت محل المؤدى عنه) ولولا تبديل ما يأتي في الآتي والمراد من غالب قوت الخ كابدل عليه قوله ان كان به أقوات لا غالب فيها خبر (قوله كمنع المبيع) أي فانه اعتبر من غالب بقدره بالمبيع والجامع بينهما أي بين الزكاهن والمبيع أن كلاهما واجب في مقابلة الشيء لان الثمن في مقابلة للمبيع والزكاه في مقابلة لتطهير البدن شيئا (قوله اعتبر بقوت محل المؤدى عنه) أي يدفع لفقراء ذلك المحل وان بدو وهل يجب عليه التوكيل في زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل مجيء وقت الوجوب أم لا فيه نظر والا قرب الثاني أخذ ما قام وفيه وحل ليقضى حقه في وقت كذا وتوقف تسليمه في ذلك الوقت على السفر قبل مجيء الوقت فانه لا يكف ذلك ع ش على مرد (قوله فان لم يعرف محله الخ) هذا مفهوم قوله من قوت محل المؤدى عنه وقوله استثناءه من قوت محل المؤدى عنه كمنع المبيع بقدره كذا أو معنى الواو وهو قيد في السائلين قبله جوابا عما يقال انها تدفع لفقراء محل المؤدى عنه ولم يعرف فليس صورة ثالثة كقائه قوتهم كما قل عن الشيخ عسيري به (قوله كبدد آني) أي لا يخرى محله ويلزم في استخراج الزكاهه اشكال من وجهين الاول الاخراج عن غير قوت محله والثاني اعطاه لغير أهل محله حل وأجاب الشارح عن الثاني حيث قال وأخرج للعا كجصل أو بمعنى الواو المختار أي العبد ياتي ويأتي كسر الباء وضماها أي هربا بكونها يضافوا لاستثناء هذه أي

أو نخرج الحاصل من ثل الزكاة فلم يكن قوت الحبل مجزئاً باعتد أقرب (٥١) الحال إليه وإن كان يفر به محلان

مساويان فربما يفر بينهما  
وتصير بالمثل أعسم من  
تصير بمالك (فإن كان به)  
أي بالمثل (أقوات لا غالب  
فيها خير) فيها (والأفضل  
أعلاها) أقتابا وإن كان  
فيها غالب معين والدبر يغالب  
قوت السنة لا وقت  
الوجوب (و يجزئ) قوت  
(أعلى عن) قوت (أدنى)  
لانفر بدفيه خير لاعتك  
لنقصه عن الحق (والعبرة)  
في الأعلى والادنى (بزيادة  
الاقتيات لا بالقيمة  
الغالب) لكونه أنفع إقاما  
(خير من الفرو والرز)  
والزبيب (والشعير)  
وذكرهم من زياتي (وهو  
خير من الفرو والفم) خير  
(من الزبيب) لذلك وظاهر  
أن الشعير خير من

الارزوان الارز خير من  
الفم (وله أن يخرج عن  
واحد من قوت) واجب  
(وعن آخر) من (أعلى)  
نه (كالبجوز أن يخرج لاحد  
جبارين شائين ولا تخر  
عشرين درهما (ولا يبيض  
الصاع) بقيد زدهما  
يقول (من جنتين عن  
واحد) وإن كان أحدهما  
أعلى كالجبجزي في  
كفارة اليمين أن يكسو  
خبتو يطمخه ويجوز

استئناها من كون الصاع من قوت محل المؤدى عنه لأن الصاع في هذه الصورة من قوت محل المؤدى  
وهو اليد ويصرف لفقراء محلهم شيئا يؤخذ من كلام الزياتي أنه على الاستئناء تجب من  
أشرف الأقوات اه (قوله) أو نخرج الحاصل أي بشرط أن يكون ما يخرج من أعلى الأقوات  
أومن آخر محل محصور له بالانحاض كما لنقل حيث كان حل وهذا يفيد أن أوقى قوله أو يخرج  
الحاصل لم يستعمل الوادفلية يكون صرف الصاع في الاحتمال الثاني أي في قوله أو يخرج فطرته الخ  
لفقراء ذلك المحل الذي يخرج منه وعلى كونها بمعنى الواو لا المر ظاهر والظاهر أن كونها بمعنى الواو أظهر  
(قوله) لا وقت الوجوب خلافاً لبعضهم حيث قال المبرق الفالب وقت الوجوب وأخذ من تغيير بعض  
المحققين بقوله من غالب قوت محل المؤدى عنه وقت الوجوب فتوهم أن وقت متعلق بغالب وليس  
كأنهم هو وقت متعلق بمحل في قوله محل المؤدى عنه حرف (قوله) ويجزئ (أعلى) رسمه باليه وهو  
الصواب لانه مما يمال كقوله ع ش وظرف عدم أجزاء الذهب عن الفضة يتعلق الزكاة بها المين فتمت  
المواستعنا والقطرة مطهرة للدين فطرته ما غداؤه وقوامه والأقوات متساوية في هذا النرض  
وتعين بعضها انها هو وقت فإذا عدل إلى الأعلى كان أدنى في غرض هذه الزكاة تشرح مر (قوله) لانه  
زديفه خير) أي فأشبهه بالودف بكونه من بنت مخاض شرح مر (قوله) والعبرة بزيادة  
الاقتيات) أي بزيادة نفع الاقتيات بدليل قوله لاني لكونه أنفع الخ كالفرو وشيئا (قوله) لا بالقيمة  
والأورد عليه الشعيرة أنه أعلى من الفرو والارز هانم أنه أنقص قيمة منهما فاده شيئا (قوله) فالخير  
من الفم (الخ) فصل أن الأعلى البرق الشعيرة فالارز فالفم فالزبيب وتردد النظر في بقية الجيوب كالقرفة  
والسحن والنول والحص والمسدس والماس وبظهور أن القرفة بسمها في مرتبة الشعيرة وأن بقية الجيوب  
الحص فالماس فالسدس فالقرفة فالقيمة بسم الارزوان الأقل فالين فالجبن بسم الجيوب كلها تشرح  
حجج ومراد ما قسم الثاني من القرفة الخ كما في سم قال حرف وترتيبها في الأعلى كترتيبها في الرفع  
في البيت المشهور على المصنف أعني قوله

بالقسط سل شيخ ذر من حكي مثلا ٥ عن فور ترك زكاة القسط لوجبه

قال سم قوله في مرتبة الشعير الوجه تقديم الشعير على القرفة والسحن وتقديم الارز على الفرو والزبيب  
خلافاً لما تشرح وتقدم البرق والسحن على الارز وقضية كون السحن قسما من القرفة أنها لا تقدم  
عليه كالأقدم بعض أنواع البرق على بعض نعم أن ثبت أنها أنفع منه في الاقتيات فينبغي تقديمها  
والقياس التزم ذلك في أنواع نحو البراذق أو تفت في الاقتيات لكن قضية اطلاعهم خلافه اه معروفة  
(قوله) ولا بعض الصاع من جنتين الخ) فلو كان وقت تون البرق المختلط بالشعيرة أن استويا فخير بينهما  
فيخرج صاعا من البراؤ من السحن ويرون غلب أحدهما أو خرج من ذلك الغالب ولا يخرج المختلط لأن  
فيه تبعض الصاع من جنتين حكاه الله حل وعبرة سجع ولا يخرج من المختلط إلا أن كان فيه قدر  
الصاع من الواجب اه (قوله) ولا صل) أي ويجوز لاصل أن يخرج الخ فالوصى أو القيم فلا يجوز  
له ذلك كالأول ولا يله على الواجب إلا أن استأذن الحاكم أن يقدمه على الذرعي فلكل من الوصى  
والقيم استخراجهما عنده ويجزئ إذا أذهما به من غير أن قاض يفرق بأنه لا يتوقف على نية  
مختلف الزكاة تنوقف عليها فاشترط كون المخرج يستقل بملك المخرج عنه لانه إذا استقل بملك قالبة  
أولى سجع وقوله الثاني أي الذي لا يجب فقته وقيل من ملك ما يخرج جزئ يلد على ما مر وهو بمعنى الأول

تبعضه من نوعين ومن جنتين عن اثنين كأن ذلك واحد نصفين من عبدين فيجوز أن يخرج نصف صاع عن حد النصفين من الواجب  
وصاف عن الثاني من جنس أعلى منه (ولاصل أن يخرج

من ماله زكاة موله الفنى  
لانه يستقل بملكه بخلاف  
غير موله كونه رشيد  
وأجنبي لا يجوز أخراجها  
عنه إلا بأذنه وتعييرى بما  
ذكر أعظم من تعييره بفسطه  
وله الصغير (ولو اشترك  
موسران أو موسر ومعر  
فريقين لم كل موسر قدر  
حصته) لأن واجبها  
وقع له فى الأصل وغيره من  
قوت عمل الفريق كاعلم  
مصر صرح به فى المجموع  
تبعه الرافى بناء على ما  
من أن الأصح أنها تجب  
ابتداء على المؤدى عنه ثم  
يتحملها عنه المؤدى  
وتعييرى بالفريق بقدر  
حصته أعظم من تعييره  
بالصغير ونصف صاع  
درس

باب من تزلمه زكاة  
المال وما تجب فيه  
عالم تصب بوصف كصوب  
وشال (تلم) زكاة المال  
(مسألة)

(قوله محله حيث لمها ياء)  
وتجوزى لها ياءاً أيضاً على  
المتد فى أصل اشترك  
فراء فى الاتفاق عليه  
فصلها معند علمها وعلى  
من وقع زمن الوجوب فى  
نوبته عندها اهـ شرح  
البيضة

أما موله الفقير فيجب على الأصل أخراجه زكاة كاعتد له به عليه فقته (قوله من ماله) أى  
الأصل يرجع عليه أن نوى الرجوع أو استأذن الحاكم ح (قوله رشيد) أى لا يجب فقته على  
أصله أما السفيه فكالصغير فلأن يخرج عنه أنه يستقل بملكه وأما وجبت فقته فلا يحتاج إلى  
أذنه لأنه مخاطب بها (قوله الإذنه) فإن لم يأذن لم يجز سواها لاعتد فقته فلاتسقط عن  
المسك بكون أذنه كاذ كرهه فى شرحه قال ع ش يؤخذ من قوله أنها لم تأملوا متنع أهل الزكاة  
من دفعها أو طفر بها المستحق لا يجوز لها أخذها ولا يجزئ إذا أخذها (قوله أو موسر ومعر) اهـ  
حيث لا مهابا بينهما أو الأجمعى على الموسر أن وقع زمن الوجوب فى نوبته وأن وقع فى نوبته المعسر  
فلا تجب عليه كالبعض المعسر مدر فى شرحه وقال قل لا تجب على واحد منهما (قوله لا من واجب)  
أى واجب كل موسر (قوله كالأقوى فى الأصل) فى شرح الإرشاد الأولى تأويل عبارته بحملها على  
ما قدمته من أن المؤدى عنه ماداً كان غير مكلف اعتبر قوت بلد المؤدى وحيدته فكلما هنافريق  
غير مكلف فيجوز تبعه صاع حينئذ اهـ وقوله بلد المؤدى أى لأن الوجوب فى هذه الحالة إنما  
يلاقى المؤدى ابتداء كما صرح به فى شرح الرضا أيضاً وادعى القطع فيه ويحتمل أن ينغض فى ذلك  
بأنه لا مانع من ملاقاته الوجوب لغير المكلف إذا كان لا يستقر ويخروا فهو ملاقاته ما يستقر ولا ينفى  
ما فيه سم على حج وعبارة شرح مدر وما ذكره الصنف حقه الله تعالى بحول على ما ذكره شوال  
على الصغرى وفى برقة نسبها فى القرب إلى بلد فى السيدين على السوا ففى هذا الحالة اعتبر قوت بلد  
السيدين وكذلك لو كان الصديق بلداً لا قوت فيها أو لم يحمل ليهامن بلدى السيدين من الأقوات  
ملا يجزى فى القطرة كالتقريب والخروج حيث يمكن تدبيل كلام الصنف على تصوير جميع لا يعدل  
إلى تطبيقهم وقد علم أنه لا منافاة بين ما صحبه هنا وما صحبه أولاً من كون الأصح اعتبار قوت بلد المكلف  
فقط ما قيل أن ماذ كره مفرغ على أنها تجب على السيد ابتداء وأن جوى عليه الشارح تبعاً للكثير  
من الشراح اهـ

باب من تزلمه زكاة المال وما تجب فيه

أى باب فى شروط من تجب عليه أى وما يتبع ذلك من قوله ولا ينعى دين وجوبها إلى آخر الباب وقد  
بالمال لأن زكاة لفطر تجب على الكافر فى قريته المسلم ونحوه (قوله عالم تصب بوصف الخ) المارود  
على قوله وما تجب فيه أن هذا كمر مع ما صرح به لأنه تقدم بيان الأنواع التى تجب فيها أجاب عنه الشارح  
بقوله عالم تصب أى قال الكلام هنا فيما تجب فيه من حيث يعرض لمن الصفات التى يتوهم  
مها عدم الوجوب وما تقدم من حيث ذاته فلا تكرر وفل حل وليس المراد بيان الأعيان من  
ما يشترط فيه غير ما لا نذكر ذلك علم من الأبواب السابقة قال شيخنا والأظهر أن يقول من حيث انصافه  
بوصف يتوهم منه عدم الوجوب (قوله تزلمه مسلماً) اهـ هنا شروع فى شروط من تزلمه زكاة المال  
وهى خمسة كرمها صرح بالاسلام والحرف قد كرمها نالوها ثلاثه شروط وصرح بها الرولى وهى  
قوة المال وتيقن وجود المالك وتعيين المالك فذكر الأول ثلثاً يحاكي مسألة المكاتب وذكر الثانى  
ثلثاً يحاكي مسألة الجنين حيث قال إذا لا وثوق بوجوده وحياً ثم ذكر الثالث ثلثاً يحاكي مسألة الغنمة  
بقوله لا لغير معين والمراد به ما غيرتني فلا تجب على الأنبياء وأما قوله تعالى وأوصالى بالصلاة والزكاة  
قال المراد بها زكاة الدين والمراد بها زكاة النفس عن الرذائل التى لا تليق بتقدمات الأنبياء وبذلك ما جل  
عليه بعضهم الآية من أن المراد بالزكاة فيها إلا كثر من التميز زكاة لفطر لا مقتضى جعله عدم  
الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والدين كقوله ع ش مدر وهى فى شرح الإعلام

لقوله في الخبر السابق في  
 زكاة المشية فرض على  
 المسلمين فلا تجب على كافر  
 أصلي بل على السابق في  
 الصلاة (رواه أحمد) ملك  
 يبعثه الحر ضابطا فلا تجب  
 على رقيق ولو ملكا لأنه  
 لا يملك شيئا أو يملك ملكا  
 ضعيفا بخلاف من ملك  
 يبعثه الحر ضابطا لأنه تام  
 الملك له (وتوقف من مرند)  
 لزمت في بدنه كملك كان عاد  
 إلى الاسلام زنه أداؤها  
 لتبين بقاء ملكه والافلا  
 (وتجب في مال المحجور)  
 عليه لشمول الخبر المشار  
 إليه فخلاله والمحاط  
 بالاخراج منه ولو لا تجب  
 في مال وقت جنس إن  
 لا ترقى بوجوده وحياته  
 وقول محجور أعظم من قوله  
 الصبي والمجنون

(قوله حيث سكن يرى  
 الوجوب) فلا بد من اعتقاد  
 المولى ولا ينعى لمولى أه  
 حجج (قوله لا ينعى لمولى  
 الحاكم) لم ينظر له عند  
 كون المولى شافيا لوجوبه  
 عليه فيعين عليه الأخراج  
 فيها لخروج من الأثم  
 وإن احتمل أن المولى يرفع  
 الأمر لحفي وبشره لكن  
 الأولى أن يرفع أمره لحاكم  
 شافيا ليزمه بالأخراج ولا  
 يمكن تفرعه أه شيخنا

تجيز كافة الفطر على النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف كاتمال كذا في الجهورى على التحرير  
 والذي ذكره النواوى في شرح المختصر للسيوطي أن مذهب الشافعي كذا وجوب الزكاة على  
 الانبياء واعتقاد البراءة عدم وجوبها على الانبياء موطن من الانام مالك أيضا فيكون له قولان (قوله)  
 لقوله في الخبر السابق (الح) هذه كناية عن الخبر السابق بالمعنى ولطفه فيما سبق تخبرا في بكرضى الله عنه  
 بذلك في كتابه لانس بالمدقة التي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخاري  
 (قوله ولو ملكا) أى كتابه جميعه تاما الملك كتابه قاسده فتجب الزكاة على سيده لأن ماله لم  
 يخرج عن ملكه كقوله ع ش على مر والناية لرد (قوله لأنه لا يملك شيئا) هذا بالنسبة للرقيق غير  
 المكاتب وقوله وأملك ملكا ضعيفا هذا بالنسبة للرقيق المكاتب قلت ويجوز أن ما أشاره إلى القولين في  
 ملك الرقيق فالاول بالنسبة للاظهار والثاني لمقابلته لا يقال هو لا يتعرض لضعيف لا ما قول يأتى قريبا  
 في قوله لعدم الملك وضعفه أنه على التوزيع بالنسبة للراجح ومقاله شورى (قوله أو يملك ملكا  
 ضعيفا) فإن عجز المكاتب صار ما به لسيده وأبداه حوله من حيث أنه وان عتق ابتداء حوله من حين  
 عتقه زى (قوله وتوقف من مرند) أى بوقض زوم أداها كما يملك بمابده (قوله لزمت في بدنه) أى  
 بان وجبت حال الرد بأن حال عليه الحول وهو مرند ما إذا وجبت عليه في الاسلام ثم ارتد فاتها تؤخذ  
 من ماله على المشهور سواء أسلم أم قبل كافى المجموع ويميزه الإخراج في هذه حال الرد ونصح يتنه  
 لاها لتميزه ويميز به أيضا في الأولى أن عاد للاسلام كاد كره مر في شرحه قال الرشيدى وقوله بأن حال  
 عليه الحول وهو مرند صادق بما إذا مضى عليه جميع الحول وهو مرند أو ارتد في أثنائه واستمر إلى  
 تمامه وقت قبل وبأصوبين صرح الأدرسي أه وقوله أن عاد للاسلام أى أن لم يعد للاسلام بعد عتبه  
 دفعه ويسترد من القابض وظرهما وعلم القابض بانه لا قال إن عجز وبقى منه وبين  
 المصلحة بأن يخرج هاليس له ولاية لاخراج بخلاف المصلحة فإن له ولاية لاخراج في الجلبه لخط لم يملك  
 القابض بانه مصلحة لاسترد منه أه بل على الأولى أن يقال في الفرقه حيث مات على الرد تبين أن  
 المال خرج عن ملكه من وقت الرد فخرج منه تصرف فيها لا يملكه فيضمنه أخذه من حين القبض  
 فيجب عليه رده إن بقي وبله أن يملكه بالقبض بالشراء الفاسد وأما في المصلحة فالخرج من أهل  
 الملك فتصرف في ملكه والظاهر منه حيث لم يذكر التحويل أنه صدقة تطوع أو زكاة غير مبرجة وعلى  
 التقديرين فتصرف نافذ ويحق ادعى القابض أه أن يأخذ المال من قبيل الرد فهل يقبل قوله في  
 ذلك أولا بدون شبهة نظر والأدب الثاني أن الأصل عدم الدفع قبل الرد فلو اخذ قبل الرد بقدر بالقرب  
 زمن كاد كره ع ش على مر (قوله كلكه) أى بوقض ملكه (قوله والمحاط بالأخراج منه ولو لا)  
 فإذا أسراخراج زكاة الصبي والمجنون عصى قال في التجربة قال الشيخ ويتبعه أه إذا أخر قتله المد  
 بتغير قصبره أه بضمن حصه المستحقين لأنه بتأخيرهم حتى تقبل المال صار مقصرا بالنسبة لحقهم ولا  
 يضمن الباقي إذا قصبره بوجبه ضابطه كخلفه شورى على قل دمر ومحل وجوب ذلك عليه حيث  
 كان يرى الوجوب كشافى وإن كان المحجور عليه ضابطا ليرى الوجوب إذا لم يبرع باعتقاد الولي فإن  
 كان الولي لا يرى وجوب ذلك كفى أى لم يبرع بما لا يخرج فلا احتياط لأن لا يخرج الزكاة وأن  
 يحبسها إلى أن يكمل المحجور عليه فإذا كمل غير بها ولا يخرجها للتلازمه لها الحاكم إذا رفسه إلى  
 حاكم حنفى (قوله ولا تجب في مال وقت جنس) أى لأجل جنس فيشمل جميع التركة وإن انصل حيا  
 أو أخبر بجماله معصوم إذا لا يز بدنى أنه ضابطا وقصر حوافها باسم الوجوب بعد انقضاء كقوله  
 ع ش والتمايل بقوله لا ترقى إلى الخرج على الغالب فلا مفهوم له حتى لو مكث في الرسم أربع سنين

ثم انضمل فلاز كاتوكذ الوانفصل ميتا لاز كات على الورثة كافة هر وعبارته فلوا انفصل الجنين ميتا  
قال الاستوى المتجه عدم لزومه باقية الورثة نصف الحكم اه قال عش قوله المجع عدم لزومه  
أى فى جميع المال الموقوف للالة الذ كورة لا فبايتخص بالجنين لو كان - يا ونداهو المعتمد اه فان بين  
أن لاجل لزمت الورثة كاتل عن زى قال عش على هر وقيا س ماذ كرفيا لو انفصل ميتا من أنه  
لاز كات على الورثة أنه لاز كات في ماذ اثنين عدم الحل لمتدد ببد موت من له المال عين من انتقل للمال  
له ولكن نقل عن الزيدى وجوب الز كات في اثنين أن لاجل حصول الملك للورثة بعوت للمورث اه  
وهذا أى قوله ولا يجب فى مال وقف الجنين مفرع على شرط ذكره هر بقوله وتيقن بدو المال كات قال  
فلاز كات فى مال وقف الجنين يارث أو وصية والحاصل ان له ثلاثة أحوال فان بين أن لاجل وجبت  
على الورثة ز كات فى الوقف وان انفصل ميتا فلاز كات على الورثة لا فى نصيبه ولا نصيبهم نصف ملكهم  
بمنعهم من التصرف وكذا لو انفصل حيالا ز كات فى مالى الوانفصل ختنى ووقف له مال هل يجب  
فيه الز كات عليه اذا اضم عاينة حتى استحقاقه أو على غيره اذا تبين عدم استحقاق الختنى وثبوته  
لغيره كالوكان الختنى اى أخ فيتقدر أثوته لا يرث و يتقدر كونه يرث فيه نظر والظاهر عدم  
الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحقين مدة الوقف ويؤ بدما لو عين القاضي لسلك من غرماء  
المفلس قسرا من ماله ومضى الخول قبل قبضه له فانه لاز كات عليهم بتقدير حصولهم بعد ولا على المفلس  
لوا خك الجبر ورجع المال اليه وعلموه بعدم تعيين المستحق مدة الوقف (قوله لشموله السفينة)  
ويشمل المفلس أيضا فانه سبب فى أنه يجب عليه اذاؤها بزال الجبر عنه كاقهره شيخنا (قوله و)  
منصوب) فاذا كان المنصوب أربعين شاملا فصورته ان يأذن الملك للغاصب فى اسماها والا ففى  
مره لما اذا أسماها المنصب لاز كات فيها أى لانه لا بد من لسانه الملك أو مآذنه عش على هر وقوله  
فصورته ان يأذن الملك الخ أى أو يفصها قبل آخر الخول بزمان يسير بحيث لو ترك فيه بلا كرم  
يضرها وسوم الضالة بان بقصد مالها اسماها وتشر ساقته وهى ضالة اى آخر الخول لانه لا يشترط  
قصد الاسامة فى كل مرة كاقاله العناى والمصوب المروق وكالفصل المذقون الذى نصبه وما وقع فى  
البحر اذا وجدته قال حيج وهر والقى يظهر من كلامهم أن الالة برة فى المنصوب وفى نحو الغائب  
بمستحق عمل الوجوب لا يمكن أى فيخرج الز كات لتستحقى بلد الغائب أو المنصوب أى بالبلد الذى كان  
فيها حال الوجوب الز كات أى حولان الخول (قوله من عين اودين) هذا التعميم فى المبحود فقط اذا  
انضوب والضال لا يكونان دينا وقوله وان تمترأ خناى الذى كور من المنصوب وما بعد فهو غايقة فى  
الار بة قال سم وهل يعتبر بالحرب الدين أو الدين المنتجة الثانية ثم رأيت هر اعتمادى باب قسم  
الصفتان البيرة ييا الحرب الدين وأنه لا يتعين صرفه فى بلده بل صرفه فى أى بلد أراداه مطلقا ذلك  
بأن التعلق بالقسمة ليس محسوسا حتى يكون له محل معتبرا مثل شوى برى (قوله وعلوك بمقتد قبل قبضته)  
حيث مضى عليه حول من وقت دخوله فى ملكه باقتضا ما لخير الار من الشراء فيجب الاخراج فى الحال  
ان لم يمنع من القبض مانع كادىن الحال على على مقرر شرح هر والعدايس فيقيد فيشمل ماله  
بارت قبل قبضته (قوله لانه ملكك) عقلة الخمسة وقوله ملكك اى الوانفصل اى فى النصف المثل  
بعدم صحته حل لكن ينفيه عذوق الملك من شروط وجوبه الا ان يرادها علم الملك تأمل  
(قوله وفى دين لازم) عطف عام على خاص لتقدم الدين المبحود وهذا أهم من المبحود وغيره شيخنا  
والا يلى الى لزوم حكمه محكم للارزم كشم من المبيع فز من الخيار غير البائع كذكره عش على هر  
(قوله من تنه الخ) قيدان بدليل الاخراج به ومن ذلك ما لو استحق عقد اقسامه لى بابى وظيفة بشرها

لشموله السفينة (د) فى  
(منصوب وضال ومبحود)  
من عين اودين (وغائب)  
وان تمترأ عنه (وعلوك)  
بمقد قبل قبضته لانها  
ملكك ملكك اى (د) فى  
(دين لازم من هـ)

(قوله كشم المبيع) انظره  
مع قوله فيما تقدم باقتضاء  
الخيار هل يخص أحدها  
بالآخر تأمل وجر اجتمعا  
كتبتناك تعلم أن انظره  
الخ لامعنى له والعذر  
عدم الاطلاع على ما تقدم  
(قوله اعتبار البائع) أما فلا  
دين لعدم ملكه الثمن  
حيث تنو هل يقال لما ذكر  
آل ولو قبل القبض مع  
نعرضه للقوط يثقب  
المبيع قبله لكن على ما  
أقاده عجر من أن حكمه  
كالا جرة لان مثل القبوض  
المقدور على قبضه يكون  
قوله للقوط لا يضر لعدم  
لزوم الاخراج الا بالتصديق  
كالا جرة

## وعرض تجارة) لمعوم

الادلة بخلاف غير اللازم  
كل كتابة لا يملك غير تمام  
فيه اذ له باسقاط لمعنى شاء  
وبخلاف اللازم من ماشية  
ومشترى لا شرط الزكافى  
الماشية السوم وباقى القيمة  
لا يملك وفي المشتري الزهو  
في ملكه لم يوجد (و) في  
غنيمة قبل قسمة ان  
تملكها الفانوم ثم مضى  
حول وهي نصف زكوى  
وبلغ بدون الجنس نصيبا  
او بلفه نصيب كل منهم  
قان لم يملكها الفانوم  
او لم يمس حصول او مضى  
والغنيمة اضاف او وصف  
غير زكوى أو زكوى ولم  
يبلغ نصيبا أو بلفه الجنس  
فلازكاة فيها للمالك أو  
ضعفه في الأولى لسقوطه  
بالاعراض وعدم الحول  
في الثانية وعدم علم كل  
منهم ماذا يصيبه ولم يصبه  
في الثالثة وعدم المال  
الزكوى في الرابعة وعدم  
بلوغه نصيبا في الخامسة  
وعدم ثبوت الخلطة في  
السادسة لانها لا تثبت مع  
أهل الجنس اذ لازكاة فيه  
لانه ليس معين (ولا ينع  
دين) ولو جبره (وجوبه)  
ولو في المال الباطن لا يطلق  
الادلة ثم لو عين الحاكم  
لكل من غرماء الناس  
شيئا من ماله ويكتفون  
أخذه حال الحول قبل أخذه فلازكاة عليه لضعفه لملكه

ومضى حول من استحقاقه ولم يقبض فهو من قبيل الدين على جهة الوقف فله حكم الدين حتى تنزله  
الزكاة ولا يلزمه الاخراج الا ان يقبضه كما اعتمد به وان تردد فيه سم على الهجعة (قوله) وعرض  
تجارة) كأن اقترض العروش لا تزكاتها بعد ينال في ذمة المقرض فإذا مضى حول وجبت الزكاة على  
المالك كغيره مشيختنا (قوله) كل كتابة) مثله دين معاملة السيد على المكاتب أيضا على المعتمد  
عند مر كواله خلافا للسيدى ومحل عدم وجوب ماله الكتابة ما لم يملك المكاتب السيد به فلو  
أحال المكاتب السيد بالنجوم لم السيد أن يزكها لانها صارت لازمة له وان عجز المكاتب نفسه فلا يعطى  
غاية الامر أنه سقط وصف كونها بمعوم كتابة مر سم شو يرى (قوله) من ماشية) كسلبت اليك  
كذا في خمس من الابل ومضى حول وهي في ذمة فلازكاة فيها وقوله ومشترى كأن قال أسلست اليك في  
خسبة أو سقى من تمر أو برغلازكاة فيها فأقدمه مشيختنا (قوله) الزهو) هو بدو الصلاح وهو بفتح  
الزاي وسكون الهمزة مخففا وصفهم مع تشديد الهمزة (قوله) ان تملكها الفانوم) أى يقولم  
تملكنا وجلهما ذكره من القبودسة (قوله) أو بلفه نصيب كل) لا يقال هذا العطف غير صحيح لانه  
يقضى أن التقدير أولم يبلغ نصيبا بدون الجنس ولكن بلغ نصيب كل واحد نصيبا وهو ظاهر الفساد  
لا يصح أن يكون الجزاء كثر من كله لا ناقول مثل هذا (يعترض بل هو صرح بعدم ارادته في كل واحد  
لان الاستحالة نافية من ارادتها ذكرها كالمعترض وأما المعنى أو بلفه نصيب كل واحد منهم من غير ملاحظة  
الجنس وجودا وعدما والتقدير أو بلفه مع الجنس نصيب كل واحد مر سم وقال الشيخ عبده به بالبرى  
قوله أو بلفه نصيب كل عطف على قوله قبل القسمة يصير المعنى أو بعد القسمة لكن بلفه نصيب كل منهم  
هكذا ينعين والابن عطف على ما قبله بلفه فأقدمه بعد قوله بلغ بدون الجنس نصيبا أى أى لانه  
يكون مفقودا بالاولى لها اذا وجبت فيها اذا بلغ الجميع نصيبا فوجب مضافا اذ بلفه نصيب كل على حدته  
بالاولى ولو قدم كآله قوله أو بلفه نصيب كل على ما قبله سلم معار وعلية من فهمهاته بالاولى وبعبارة  
أصله والغنيمة قبل القسمة ان اختار ان ينعون تملكها ومضى بعده حول والجميع نصف زكوى وبلغ  
نصيب كل شخص نصيبا وبلغه الجبوع على موضع ثبوت الخلطة وجبز كانتا اولافلا وهي ظاهرة  
(قوله) قان لم يملكها الفانوم الخ) سياتى في الغنيمة انها تملك باخذ الزكوة على المعتمد وقيل تملك  
بعبارة المال فقوله في التاميل عدم المالك أى على المعتمد من اشتراط التملك وقوله أو وضعه أى على  
الضعيف القائل بأنها تملك بمجرد الحيازة فهو وزع على القولين كما أقدمه مشيختنا (قوله) ومضى  
والغنيمة اضاف) هل المراد أن يمس قات الظاهر نعم وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن تكون تلك  
الاصناف كلها زكوية وكل واحد نصيب أو لا ينعين أن تكون صورة المسئلة أن فيها سمغا غير  
زكوى حل (قوله) ماذا يصيبه) أى من الانواع وقوله ولم يصبه أى من العدد أى كم قدره في الثالثة  
ظاهر كلامه عدم الفرق فيما بين أن يمس كل زيادة نصيبه على نصيب وأن لا يمس بعيد وان استبعد  
الاذرى اه شرح مر (قوله) وعدم ثبوت الخلطة) أى المؤثرة في وجوب الزكاة والا فلا خلطة  
موجودة (قوله) لانه لا ينعين) أى بشرط وجوب الزكاة كون المالك معينا كما شرح مر فلا  
زكاة في تمر بستان وقف على جهة عامة (قوله) ولو جبر به) الغاية فيه التعميم بخلافه في قوله ولو في المال  
الباطن فانها الرد (قوله) فلازكاة عليه) أى لا عليهم لعدم ملكهم أى ولو تزكوه به بعد الحول ولا  
نظر لثبوت استقرار ملكه حل وفيه أنه تقدم أن الدين يجب فيه الزكاة وهما متفكيران لا يجب عليهم  
وأوجب بأن المعنى لا يجب عليهم زكاة عين التي عينها الحاكم لكل اذا كان نصيبا فلا ينافى في أنها يجب

عليهم الزكاة من حيث كونه ديناً فيتوقف الاجراء على قبضه بخلاف ما اذا اقتلج عليهم الزكاة  
في الدين فوجب عليهم مالاً وان لم يقبضوا اقدم شيخنا وفيهما السبكي والاسنوي بما اذا كان ما عينه  
لكل من جسد دينه والافكليف يكتمن غير جنسه من غير بيع أو تقريض وهو متجه وان اعترضه  
الادري شرح حج وهر وشرح الروض **(قوله ولو اجتمع زكاة)** سواء كانت زكاة مال أو دين  
حدث الدين قبل وجوب الزكاة وبعده كما يشعر به املافة كثيره زى **(قوله قدمت)** ولو زكاة فطر  
هر وقوله على الدين وكان متعلقاً بالدين انتهى ولا يشكك عليه قولهم حقوق الله مبنية على المسامحة  
لانه في الحدود ونحوها أو يقال الزكاة فيها جهت حق الله تعالى الذي عرش والجواب الاول أولى لانه  
يرد على الجواب الثاني الحجج **(قوله كحج وكفارة)** انظر اذا كانت التركة لاني بأجرة الحاج هل  
تصرف الى الورثة ولم يتصرف فيها أو يؤخر احتمال أن يوجبه من رضى به ويخرج بالاعمال وكيف  
المال شورى وسكت عن صرفها بالدين مع انه مقدم على الارث **(قوله ومستويان)** ليس المراد  
التخفيف في البداءة بما يميل المراد انهما مستويان في التقسيط فيوزع الموجود عليهما وان كانت  
متفاوتة لان الغلب فيها معنى الاجرة فكما شهد آدمي قرره شيخنا **(قوله ان كان النصاب)** أى أو  
بعضه قال شيخنا ووه وما واستوى لى التعلق بالقدم قسم بينهما عند الامكان شرح مر شورى **(قوله)**  
**والاقيستون** أى فيقسط الموجود عليهم وليس مراده التخفيف في قبض الزكاة صرف المستحقين  
وما ينص الحجج به ان رضى به انسان أو تبرع بتعيينه والارقف **(قوله فانه ان كان محجوراً عليه)**  
**(الح)** ويجب تقييد هذا التفصيل بما اذا لم يتعلق الزكاة بالدين بان يمكن النصاب ولا بعضه موجودا والا  
بان تعلق بالدين كان النصاب أو بعضه موجودا قدمت مطلقاً أى لا فرق بين ان يكون محجوراً عليه  
أم لا شرح مر **(قوله قدم حتى الآدمي)** لعل صورته ان النصاب ثالث فان كان باقية قدمت كما يؤخذ  
من قوله السابق ولو حصر به سم عرش وقا الشورى بخلاف ما لو اجتمع مع حق الآدمي جزية فانه  
يسوى بينهما كما نص عليه في الام اه **(قوله والا قدمت)** قال شيخنا ويجب تقييد بما اذا لم يتعلق  
الزكاة بالدين والا بان كان النصاب موجودا قدمت مطلقاً شرح مر شورى أى سواء كان محجوراً  
عليه أم لا عرش واقفاً علم

### باب ادا زكاة المال

أى حكم الاداء من كونه فوراً ولا تأخر اداها تأخرها فائدة الباب في وجوب الاجراء والباب الذى  
قبله في ارضها وثبوتها في القيمة ولا يترتب ذلك وجوب الاجراء لانه لا يجب الا ان يمكن تأخر اداها  
الرفع للاداء بالمتى المصطلح عليه **(قوله هو اولى)** فذلك الغرض من بيان شروط من يجب عليه  
بيان وجوب اداها قال بالاحتمال عليه بهذا الاعتبار فقط الاعتراض على الاصل زى **(قوله)**  
لعدم اندراجها وأجاب مر عن الاصل بان الاداء هنا يترتب على الوجوب الذى عبر به فبقائه الا أنه  
لا يمنع الاولوية **(قوله سائر)** أى ما لم يكن المالك أو وكيله مسافراً معموالاً وجب الاجراء في الحال  
وعلى هذا يحمل قولهم في قسم الصدقات ان كان ببادية صرف الى الفقراء اقرب البلاد اليه اه صول  
**(قوله عسر الوصول اليه)** سنة لقار بخلاف ما اذا سهل الوصول اليه بان امن الطريق فانه يجب عليه  
اداء زكاة ما ادى من يمكن ان يحضره فيه وان لم يحضر بالفعل فالتأخر على القدرة كما سيأتى في قوله  
وبقدره على غائب فهو محترزه هذا **(قوله وأحال فقدر اخذته)** بان كان على مصر اولى ولم يفرم

لدين الله وفي خبير  
الصحيحين فدين أحق  
بالفناء موكلاً زكاة سائر  
حقوق الله تعالى كحج  
وكفارة ثم الجزية ودين  
الآدمي مستويان مع  
انها حق لله يخرج بدين  
الآدمي دين الله ككفارة  
وحج قالوجه كمال السبكي  
أن يقال ان كان النصاب  
موجودا قدمت الزكاة  
والاقيستون وبالتركة  
مالو اجتمع على حتى فانه  
ان كان محجوراً عليه  
قدم حتى الآدمي جزوا كما  
قاله الراعى في باب كفارة  
الحسين والا قدمت جزوا  
كقافة الراعى هنا

**باب ادا زكاة المال**  
هو اولى من تعبيرة بصل  
لعدم اندراجها في ترجة  
الباب قبله (يجب) أى  
أداؤها (فورا) لان حاجة  
المستحقين اليها عاجزة  
(اذا تمكن) من الاداء  
كسائر الواجبات ويحصل  
التمكن (بمضور مال)  
غائب سائر أو قار عسر  
الوصول اليه ومال مضور  
أو محجور أو دين مؤجل  
أحوال فتنها غنة (و)  
حضور (أخذ) التركة  
من امام أو ساع أو سقى  
فهو أعم من تعبيرة





كأمرت الإشارة إلى مختلف المسائل وقد لا يسقط موت الزوج قبل الفسخ ولو ان (تسلم النافع للزوج وتسطيرها إنما ثبت بتصرف الزوج بطلاق ونحوه ما رآه الفطر (٥٨) فوسمة بيلة الميود يومه كأمر في بلها (فان آخر) أداه ما بهد الحكم (وتلف

المال) كله أو بعضه (ضمن) بان يؤدي ما كان يؤديه قبل التلف لتقصيره بحسب الحق عن مستحقه وان تلف قبل التمكن فلا ضمان لتلفه تصيره بخلاف ما لو تلفه فانه يضمن لتقصيره بآلافه (وه) ولو بركيله (ادأوها) عن المال الباطن وهو نقد وعرض وركاز والظاهر وهو ماشية وزرع وغيره معدن (المستحقه) الا ان طلبها بالامان عن (مال) ظاهر فيجب ادأؤها وليس له طلبها عن الباطن الا اذا علم ان المال لا يركى فليعلم ان يقول له ادأها والا دأفها الى ذكر الاستثناء من ز يادى واغفروا بركة الباطن زكاة الفطر (د) له ادأوها بنفسه وبركيله (الامان) لانه ليس الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا يعثون السعة لا تحذف الزكوات (وهو) أي ادأوها (أفضل) من تقريرها بنفسه أو بركيله لانه أعرف بالمستحقين (ان كان عادلا) فيها والا فترقه بنفسه أو بركيله أفضل من الادأه وتفرقه بنفسه أفضل من دفعه بركيله (وتجب نية)

كأمرت الإشارة إلى (أى) في قوله لتصرفه لا زال يتصرف المين الخ شو برى (قوله بخلاف الصادق) أى فانه مستحق في مقابلة الجاهل الانتفاع فقط وذلك لحاصل بنفسه المقصود بزيادة معنى النحلة أى السطة لا ما يتعم به كالتعم هو بهما قال بعضه قوله بخلاف الصادق أى فانه ليس مستحقا في مقابلة النافع بل مستحق بالبعد بدليل تقرير دعوت الزوج قبل الدخول وهو أولى فأدأه ميتنا (قوله وتسطيره) جواب عما يقال انه قبل الدخول غير مقرر لاحتمال تسطيره بطلاق أو فسخ أى فلا بد من تقريره لكن الجواب ناقص وعبارته شرح م وتسطيره ما إنما ثبت بتصرف الزوج بطلاق ونحوه وليس من مقتضى عقد النكاح (قوله بطلاق ونحوه) كالفسخ (قوله أمانا زكاة الفطر) هذا محتمل في التقيد بركة المائى الترجة (قوله فان أخر الخ) من سب على قوله يجب فورا وعبارته شرح م فلو تلف قبل الحكم من غير تصفير فلا ضمان سواء كان تلفه بعد الحل أو لم قبله لتلفه تصفيره فان قصر كان وضعه في غير حوزته كان ضمانا في صورته ما اذا كان التلف بعد الحل (قوله ضمن) أى ولو كان التأخير بآراء كاسبق في قوله ثم لم لا تأخير الخ (قوله بأن يؤدي ما كان الخ) أشار بهذا الية ليس المراد بالضمان هنا ضمان قيمة التلف كضمان قيمة الشا من أر بعين مثلا أو المراد به ادأها ما كان يخرجها قبل التلف زى رسم (قوله بخلاف ما لو تلفه) أى وتمكن من دفع التلفت عنه ولو فضل شو برى (قوله) عن المال الباطن) سمي بالمال الباطن لعدم علم غيره به غالبا بخلاف الظاهر وقال اط الف الباطن هو الذى لا يضمن بنفسه والظاهر ما يضمن بنفسه كأية ذلك من الاشياء فمها اه (قوله فيجب ادأوها) أى وان قال الامام للمالك ما آتاه منك وأصرفه فى نفسى ولو علم من حاله ذلك فيجب الدفع لو يرا به نفاذ حكمه وعدم انصر المالك لوجه ان يقاتل المالك ان استنوا من تسليمه له ولو قالوا تسلمه للمستحقين لاختصاصهم على الامام شرح م بنوع تصريف (قوله وليس له طلبها عن الباطن) أى يحرم عليه اذا دفعها للمالك له حيث يدرأ وكذا اذا علم امره مصرفها بنفسه فالمستحقين فانه يرا عى على م (قوله والحقوقا زكاة المال الباطن الخ) أى فان الأفضل دفعها للامان ان طلبها شو برى وليس بظاهر والصواب أن يقول في انه ليس له طلبها الا اذا علم ان المال لا يركى الخ كآخروه شيخنا قال الشورى وجوبه الاخلاق ان واجبا اليسار وهو ما عني غالبا كالمال الباطن (قوله وهو أفضل) سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن عى على م (قوله بنفسه أو بركيله) أى السبل الماروف فيا يظهر اعاب (قوله ان كان عادلا) وان كان جائرا في غيرهما مخرجو زكاة المالى وغيره م ابل هو قيد في الباطن فقط لما قسم من أن الأفضل في الظاهر اسط والمالام ولو جازا عى ولعل الفرق بينهما ان الزكاة في المال الظاهر يطاع غالبا على دفعها للمستحقين فاذ لم يدفعها الجائر يمكن مطالبة بها بخلاف زكاة المال الباطن قد لا يطلع على دفعها المستحقين فاشترط فيها كونه عادلا اه اط (قوله وتجب نية) ما لم يعلم المالك بما حل له من ثمنه المستحقين فانهم يأخذون بقدر الزكاة مما عاينوا المورث باسم الزكاة وما بقى بلم الارث وسقطت النية م رسم ولو شك في نية الزكاة بعد دفعها هل يضرا ولا قدى يظهر الثانى ولا يشك بالصلابة لا بما عبادته بدنية بخلاف هذموا يما هذه توسع في نهما لجواز تقديمها وتفرق بينهما الى غير ذلك ونحو ذلك فيتم ابل ح ف وشو برى وقيل يضرا (قوله ما لى صلاة الظهر) هذا بناء على ان المادة لا تحجب غيابة الفرض وقد قدم م أن التمسد

خلافه

في الزكاة كذا زكاة فرض صدقة أو صدقة مالى المفروضة

وتتملى زكاة على من تخليه فرض زكاة مالى لان نية الفرض كالمال ليست بشرط لان الزكاة لاح الفرض ما فارق ما لى صلاة الظهر

(ولا يكتفى فرض مالي) لانه يكون كفارة فؤاد (ولا صدقة مالي) لانه تكون نافعة (ولا يجب) فالثانية (تعيين مال) منزكي عند  
الاخراج فلو ملك من الدراهم نصابا حاضرا وصاحبها فاجر خرج خمسة دراهم (٥٩)

العالم فله جسد الفرج  
عن الحاضر (فان عينه لم  
يقع) أي الفرج (عن غيره)  
فلو كان نوى الفرج في  
المثال عن العالم يمكن له  
صرفه قال الحاضر فان نوى  
مع ذلك انما بان للنوى  
تألفا من غيره فان تألفا  
وقع عن غيره والمراد العالم  
عن مجلسه لاعن البلد  
بناء على منع نقل الزكاة  
وهو العقد الا في كتاب  
قسم الزكاة (وتأزم) أي  
النية (الولي عن محجوره)  
فقد وقع بالنية لم تقع للوقع  
وعليه الضمان وظاهر ان  
لولى السفينة مع ذلك أن  
يقض النية له كغيره  
ونصيري بالمعجور أعمن  
تعبيره بالصبي والجنون  
(ونكتي) أي النية (عند  
عزلها عن المال) (وسدده)  
وهذا من زبادي (وعند  
دفعها لامام أو وكيل  
والأفضل) لها (أن ينوي)  
عند سفره (أي) على  
المستعين وذكر الاصلية  
في حق الامام من زبادي  
وكذا قول (ولها) يؤكل  
فيها أي في النية (ولا تكتفي  
بنيلها) عن الزكي (بلا  
اذن) منه كغيره (لا عن

خلافه اللهم الا أن يقال ان القرصبة في المادة وان وجبت ظاهرا ادبها بالصدق كان فرضا بالاصالة وعصوه  
والفرض المميز للاصلية عن المادة هو الحقيقي فلا تعرض ع (قوله ولا يكتفى فرض مالي) قيل  
هذا أي عدم كفاية فرض مالي ان كان عينه من ذلك غير الزكاة اه ورد بان القرآن الخارجية  
لا تخص النية فلا عبرة يكون ذلك عليه ولا نظر الصدق من بهلارد وغيره شرح حج مدر (قوله  
فان نوى مع ذلك) أي مع تعيين الفرج عن العالم (قوله والمراد العالم) (عنه) أي والمراد  
بالمال العالم في تحمله لذكور العالم عن مجلسه أي مجلس الفرج وغرضه من دفع ما يقدل كيف  
يسمح الاخراج عن العالم مع أنه يشترط الدفع لقراءة عمل المال ولو كان غائبا كيف يخرج المالك  
عنه لنزاعه (قوله لاعن البلد) أي وأنها في محل لاستحقاقه فيمو يلد المالك أقرب البلاد اليه  
حل (قوله لم تقع الموضع) ظاهره ان نوى السفينة لكن قال سم وبنيتي كما وافق عليه هر أنه تكتفي  
نية السفينة ان يقض النية اليه الولي ع (قوله وسدده) صادق بوقوع النية بين العزل والدفع وبه  
صرح مدر وان تقرر ان أحد ما هو مستقل المستحق قبضها اعتد به مدر (قوله وعند دفعها لامام)  
أي وان لم ينو الامام عند الدفع المستحقين لانه تأنيهم فالدفع الكال دفع لهم بدليل انها تولقت عنده  
الزكاة يجب على المالك شي والسام في ذلك كالامام شرح مدر ولو نوى الدفع الزكاة وأخذ غيرها  
كصدقة تطوع أو هدية أو غيرها فالقيمة بقصد الدفع ولا يصر صرف لأخذها عن الزكاة ان كان من  
المستحقين فان كان الامام أو نائب ضرر فمما اعتادوا لم تقع زكاته منه ما يؤخذ من المكوس والرياء  
والهشور وغيرها فلا يقع المالك نية الزكاة فيها وهذا هو المعتبر في بداهة ابن الراد شو يرى  
أي لان ما يأخذونه من ذلك لا يصر فونه مصرف الزكاة كغيره فشيخنا ح (قوله وله أن يؤكل  
فيها) أي اهلا في نية الزكاة لانية مطاقتا بان يكون مسلما بائنا فلا لا صبا ولو يميز ولا كافرا  
ورقيا حل قال ع (ولا تكتفي نية الوكيل بل من الموكل عند صرف الموكل لانه انما غفرت  
النيت من الوكيل اذا أذن في تفرقة الزكاة لانه وقت تبعا كصرح به حجر في شرح الاربعين عند  
قوله واعمال الكمال امرئ ما نوى والى صرح به ع (في حق) من جهة التوكيل في النية استقلالاً بان  
يؤكل واحداً فلو واحد في التفرقة (فرع) لو كذا في تفرقة كانه لم يكن توكيلا في نيتها على المحدث  
من نزاع في المسئلة شو يرى

### باب تجهيل الزكاة

أي باب بيان جواز دعوته وقدمت الامام مالك رضي الله عنه حجة التجهيل وتبعه ابن النضر وابن  
خزيمه من أتباعنا ولينا على صلى الله عليه وسلم أرخص العباس رضي الله عنه في تجهيل صدقته قبل  
أن يحل حين سأل في ذلك ولا نسق على حجر فقلنا جاز تقديمه على أجله كالدين وأيضاً لا نسق على  
وجب تعيين جاز تقديمه على أحدهما كتقديم الكفارة على الحث وقداوق التحالف عليها براموي  
(قوله وما يد كرمه) أي من حكم الاسترداد من حكم الاختلاف الواقع بينهما في مثبت الاسترداد  
ومن اهلا يصر غناه ما ومن قوله وان كانه تنطبق بالمال تنطبق شركة (قوله صح تجهيل العام الخ) محله  
في غير الولي أو ما هو فلا يجوز له التجهيل عن موليه سواء القطر أو غيرهما ان عمل من ما لا يجز فينا يظهر

متنع من ادائها تكتفي (وتأزم) اقامة مقام نية الزكي وقولي بلاذن من زبادي (باب تجهيل الزكاة) وما يد كرمه ما يؤكل من  
تعبيره بفصل المسمى بالباب قبله (صح تجهيلها) في مال حوله (امام فها

انفقد سوله) بان ملك نصاباً أو ابتاع عرض تجارة ولو بدون نصاب كأن ابتاع عرضاً لايابى ما تبين فجعل زكاتها وحال الحلو وهو يساو بها أو ابتاع عرضاً (٦٥) يساو بها من جعل زكاتها بعبارة وحال الحلو وهو يساو بها فيجزئها من الجبل وان

شرح هر شوری قال عرض ولا يرجع الى على المولى عليه وان نوى الرجوع لانه انما يرجع بما يصرف عنه عند الاحتياج ولا حاجة في هذا التسهيل انتهى وقوله الامام بمعنى عن أي من واجب علم وكذا يقال فيما بعده وهو قوله قطر تاخ (قوله انشد) أي وجد قوله سوله أي ابتداء سوله (قوله أو ابتاع) أي اشترى عرض تجارة (قوله فجعل زكاتها) أي المالكين وهما خالص بقيد بلو جعل زكاتها بعبارة جزا اذا كانت العروض ناسوا بها أو لمحل كالكافه ع ش فاشيخنا وقوله ان يقال في قوله فجعل زكاتها بعبارة أنه ليس بقيد بل لو جعل زكاتها كمنهاجاز (قوله وهو يساو بها) أي ولو بالقدر المخرج لانه كالباقى في ملكه اه برماوى (قوله فيجزئها من الجبل وان لم يساول المالك) وكأنهم اشغروا والرد الثانية اذ الاصل عدم الزيادة لضرورة التسهيل واللا يجوز تسهيل أصلاً لانه لا يدري حاله عند آخر الحلو بهذا يدفع مالم يكن هنا (قوله وان لم يساول المالك) هذه العبارة علمت من قوله أو لا ولو بدون نصاب لأن قال ذكرها نولت قوله بناء على ما مر الخ ولقوله وكلام الاصل الخ تأمل اطف (قوله يقتضى التمتع في هذه الصورة) أي حيث قادراً لا يجوز تسهيل الزكاة على ملك النصاب وقوله وليس مراداً أي لان كلام الاصل مفروض في زكاة العينية لا في زكاة التجارة لمناقسه من ان العبارة فيها تراخ الحلو قرر مشيخنا (قوله يجوز للارل فقط) أي يجوز منه ما مضى من الاول والباقي يترده ما بدمن هذا التأويل لصق ظاهر العبارة بان جميع ما جعل للعامة يجوز للارل فقط ولا يسترد منه شيء (قوله نصف) أي قسم أو تجل ح ف وقوله صدقة علي بن حمزة ثوبن صدقة واضافها الاول اقرب الجواب الله كور كافي البرماوى (قوله وصحح الاسنوى) ضعيف وقوله عليه أي على تصحيح الاسنوى (قوله تخرج بانفاد الحلو مالم يرجع) وهذا بخلاف مالم يرجع واحدة من أر بين لعام فانه يصح وان لم يرجع بعدا تخرجها نصاب لانفاد الحلو قبل استرجاعها شورى (قوله ولقطرة) أي عن قطرة أي زكاة قطرة وتأخيرها افضل خروجها من خلاف من منع التسهيل كافي ع ش على مر (قوله لاها تجب الفطر من رمضان) عبارة تشرح مر انفق الباب الاول اذ هي وجبت بسبب رمضان والفطر منه وقد وجدنا أحد ما جاز قد جمعها على الآخر لان التقديم يوم أو يومين جائز بانفاق الاصحاب فالحق الباقي به قياساً بجمع استرجاعها في جزءه (قوله فهو) أي رمضان سبب الوجه كما هو واضح أن الباب الاول رمضان كلا أو بعضاً أي القدر المشترك بين كلهم بعضه فصح قولهم له تجب الفطر من أول رمضان وقولهم هناك مع ادراك آخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور ولكنه قد يشتمع عدم التأمل سم أي لان قولهم ما ذكر يدل على ان الباب هو ادراك آخر جزء من رمضان لا كله اه فاذا علمنا في رمضان يقال له تجبها عن أحد البين وهو الفطر وأما السبب الآخر فقد علمنا فيه لانه واقسم من ان أحد البين ادراك آخر جزء من رمضان فهو بيان لأقل ما يتحقق به السبب الاول كما قسم عن ع ش على مر (قوله ما به مقيس) أي حيث كان الاخراج من غير التروا واللب الذين أرادوا الاخراج عنهم للتقدم أو لوان شرج من الربط والعب قبل جفاه لا يجوز وان جسر تحقق أن المخرج يساوى الواجب بعد جفاه أو يز بدليه ع ش على مر (قوله

لم يساول المال في صورة التجارة الاولى نصاباً عند الابتاع بناء على ما مر من ان اعتبار النصاب فيها تراخ الحلو وكلام الاصل يقتضى التمتع في هذه الصورة وليس مراداً أو خرج بالعام ما فوه فلا يصح تسهيلها لان زكاته لم يشق سولها والتسهيل قبل انفاد الحلو لا يجوز كالتسهيل قبل كمال النصاب في الزكاة العينية فاجل لعامة يجوز للارل فقط وأما خبر البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم تسلف من الباس صدقة علي بن فأصيب عنه بانقطاعه وباحتماله ان تسلف في علي بن وصحح الاسنوى وغيره صحة تسهيلها لما عجزوه لتسبب الاكثرين وعليه فهو مقيد ما اذا بقي بعد التسهيل نصاب كتسهيل شاتين من ثنتين وأربعين شاة وتخرج بانفاد الحلو مالم يرجع فيكون دون نصاب من غير عرض تجارة كأن ملكه شاة درهم فجعل خمسة دراهم فلا يصح تسهيلها لتدبير سبب وجوبها (و) وصح تسهيلها لقطرة في رمضان (ولو في زكاة التجب الفطر من رمضان فهو سبب آخر لما قبله

وشرط

في رمضان) ولو في زكاة التجب الفطر من رمضان فهو سبب آخر لما قبله

فلا يصح ما تقدم على البين (لا تسهيلها) (الثابت) من تجزؤ (قبل) وقت (وجوبها) وهو بدو الصلاح وانتهى الدخلك كما مر اذا لم يرد قدر تحقيقه أو لا تخميناً ما بعده فيصح قبل الجفاف والتصفية

(وشرط) لاجزاء المجهل  
 (كون المالك والمستحق  
 أهلاً) لوجوب تلك الزكاة  
 ولاخذها (وقت وجوبها)  
 هو أعم من تعبيرها نحو  
 الحول فلو كان أحد ماله من  
 أو المستحق مرئداً أو  
 المال نالفاً وقت الوجوب  
 أو بيع في الحول وليس مال  
 تجارة لم يجز المجهل ولا يضر  
 تلف المجهل ولا رد مال المجهل  
 بنت مخاض عن خمس  
 وعشرين فتواله تفصيل  
 الحول ولقت ستاً  
 وثلاثين حين لم يجز المجهلة  
 وإن صارت بنت لبون مع  
 وجود الشرط المذكور بل  
 يستردها ويبيدها أو  
 يدفع غيرها وذلك لأنه  
 لا يلزم من وجود الشرط  
 وجود الشروط (ولا يضر  
 غنابها) ولو لم غيرها لأنه  
 إنما أعطي ليستثنى فلا  
 يكون ما هو المقصود منها  
 من الأجزاء ويضر غناب  
 غيرها كزكاة وأجبه أو  
 مجة أخذها بعد أخرى  
 وقد استثنى بها

(قوله) فلو تفتت وكان  
 الرجوع (الخ) هكذا كتب  
 سمها والاولى كتابتها  
 التزم على قوله ولا يضر  
 غنابها تأمل

وشرط لاجزاء المجهل) للعدالة يعني في المستحق كونه بصفة الاستحقاق وقت الاخذ وقت  
 الوجوب وان خرج عن ذلك بينهما كأن اراد بعد الاخذ ثم أسلم قبل تمام الحول وكذا لو نال عند  
 الحول أو قبله ولم تعلم حياته وأحياها جزء المجهل كافي فتأوى الخطأ وهو أقرب الوجهين في  
 البحر وأما المالك فلا بد أن يكون بصفة الوجوب جميع الحول فشرح مر قوله بشرط في الآخذ أن  
 يكون أهلاً للاستحقاق وقت الوجوب أي شيئاً أو استصحاباً (قوله والمستحق) اعتمد مر أنه  
 لا يضر كون المال أو الاخذ في آخر الحول بل ياتى سم على حج وعش وعمل قوله لا بد من إخراج  
 الزكاة لغيره بل هو لان الحول في غير المجهلة حرف (قوله أهلاً) المراد أن يكون المالك متصفاً  
 بصفة الوجوب والاخذ بصفة الاستحقاق لان الأهلية تثبت بالسلام والحرية ولا يلزم من وصفها  
 بالأهلية وصفها بالوجوب والاستحقاق المراد هنا شرح مر زيادة قانده ماقبل ان التدبير بالأهلية  
 ليس بمحدد (قوله هو أعم من تعبيرها) نحو الحول أي لشموله زكاة القطر والنابت (قوله) والمستحق  
 مرئداً بخلاف المالك إذا رد لا يضر عن أهلية الوجوب ع ش (قوله) ولا يضر تلف المجهل أي  
 لا يضر في اجزائه (قوله) ولا رد مال المجهل (الخ) أي لا يرد على قوله وشرط الخ أي لا يضر في كون ماله  
 شرطاً لتعلق الشرط عنه أي لا مكان تخلف الشرط لتفقد سبب أو شرط آخر أو وجود مانع وهناك  
 فقد شرط آخر صرح به حج فقال نعم بشرط مع بقاء ذلك ان لا يتغير الواجب والا كان محل بنت  
 مخاض إلى أن قال هذه الصورة تغير فيها الواجب فلم ترد اه (قوله) مال المولود بنت مخاض عن خمس  
 وعشرين) انظر لو عمل عنها بنت لبون ولو لم الوجه عدم الاجر ا فليحرق كتابه شورى (قوله) وبلغت  
 ستاً وثلاثين أي باتى آخرها (قوله) مع وجود الشرط المذكور (وهو كون المالك أهلاً لوجوبها  
 والمستحق أهلاً لاخذها) وقت الوجوب والظرف متعلق بقوله لم يجز (قوله) بل يستردها ويبيدها  
 (الخ) محل ذلك ما لم يجد لها نية بأن ينوي اتماع الستة والثلاثين والا فلا يلزم استردادها ولا إخراج  
 غيرها شيئاً وفي ع ش ما ضمه يتجه أن محل عدم الاجزاء باعتبار دفع السابق والنية السابقة فلو  
 نوى بعد أن صارت بنت لبون دفعها عنها لوضعي زمن يمكن فيه القبض وهي بيد المستحق فينبغي أن  
 تقع حيثئذ عن الزكاة اه (قوله) لا يلزم (الخ) الاولى الجواب بأنه بشرط أيضاً ان لا يتغير المال  
 المجهل عنه إلى نصاب آخر كأنه قد شيعنا ح فو ذكره حج (قوله) وجود الشروط) وهو اجزاء  
 المجهل (قوله) ولا يضر غنابها) أي أن كاتلة المدة ا مال أكثرتها أو نوالها أو تجارته فيها وغير ذلك  
 شرح مر (قوله) ولو لم غيرها) فلو تفتت وكان الرجوع ليد لها يؤدى إلى خروجها عن الفسخ كان  
 كالعدم سم (قوله) لا ناعاً على استثنى أي ولا يأخذها بما يدفعها بالافتقر واحتجنا إلى ردّها  
 له فثبت الاسترجاع يؤدى إلى نفيه شرح مر (قوله) ولا يضر غنابها) كأن أخذ المجهلة وأخذ  
 أخرى غير مجة واستثنى بغير المجهلة فيسترد المجهلة حيث لا بد من قدر استثنى غيرها عند تمام الحول فاه  
 شيئاً قال حج وموصوفها أن تنف المجهلة ثم يحصل فمر كأن أخرى يسد مهابد المجهلة ثم ينبت  
 ما فيها أو يئتي ويكون حال قبضها محتاجاً لتمام تدبيره عند الحول بأن صار غنياً فصار يصكه  
 أيدها وهما في يد مورث السبي قبلها وفي قولهم يجب تبين ان الثانية أولى بالاسترجاع ان أخذها  
 مر بأن أخذها من يد مورثها ولو كانت ادها واجبة فالمرجع للمجهلة لان  
 الواجبة لا يضر عرض المالك عند قبضها شورى (قوله) كزكاة (الخ) أي غير مجة (قوله)  
 أخذها بعد أخرى) فتصل من الواجبة والمجهلة وأقر بالضمير لان الطباق وأقره بعد أخرى  
 أي بعد أخرى مجة وقوله وقد استثنى بها أي بالثانية وقد تفتت الاولى والماله لا يأن بقيت فلا يأخذ

(وإذا لم يجر المجل) لا تنضم شرط مما ذكر (استرده) أن ي (أو بدله) من مثل وأقيم أن تلف (والمعبر بغيره) تلف (أو تلف) لا تنضم ولا يرد ذلك (بلاز) يادتمنفسه) كائن ولا يخلط التلف

من الثانية الأما ينفيه اه حل والمراد بالتلف ما يمنع أخذ ذلك كانه كأن حصلت له كرات أو أموال  
تكتفي العمر غالب (قوله) وإذا لم يجر المجل الخ) وليس له الاسترداد قبل عروض المانع لتبرعه  
بالتجمل فاستنع عليه الرجوع فيه مكن عمل دينمو جلا حتى لو شرط الاسترداد بدون مانع لم يسترد  
والتبض حينئذ صحيح فيا يظهر إذا كان عالما بأشياء الشرط لتبرعه حينئذ بالبيع شرح مر (قوله  
استرده) ولا يحتاج الاسترداد إلى لفظ يدل عليه كسب بل ينقص بنفسه كافي المجموع و به علم أن  
ذلك المجل ينقل للذافع بمجرد وجود السبب من غير لفظ شوري ولا شيء عليه للتبض في مقابلة  
النفقة لما تفتي على نية أن لا يرجع قياسا على المشتري شراء قلندا ع ش (قوله من مثل) كأن  
عملز كانه الثمار بعلمها وألحوب بعد اشتدادها كأن خرج ثمر أو جبن عند مقبل جفاف  
الثمار وصفية الحبوب برماوى (قوله) أن تلف) وفي معنى التلف البيع ونحوه يقي ما وجدته مرهونا  
والأقرب فيه أخذ قيمته للحال ولو يسير بالفسا كانه أخذ ما عاى البيع ع ش (قوله) حصل في ملك  
القاض) يشعر بأن القاض لو كان غير مستحق حال التبض لزمه قيمته وقت التلف لعدم ملكه  
لأن يادته وهو نظير ما يأتى من استرداد يادته للتفصل وما يما في هذه الحيلة (قوله) بلاز يادتمنفسه) قال  
في شرح الررض حقيقة كونه والكسب أو حكا كاللبن يضرع الدابة والصوف بظهرها كافي  
المو هو ب الوارد للمبيع المنفاس بجمع حدوث ذلك يادته في ملك الآخذ اه وقوله والصوف بظهرها أى  
إذا بلغ أو أن جزء كلفه به الشهاب حج في شرح الباب وأما إذا لم يبلغ أو أن الجزء عده فهو من الزيادة  
التفصل ولا يشكل اللبن بالضرع والصوف بالظهر بالحل خصوصاً ما بلغ أو أن الوضع لأن كلا منهما لما  
كان مقدورا على فصله كان كالتفصل بخلاف الحل فليأتمل شوري (قوله) ذلك قال شيخنا بخلاف  
الحل فانه من التلف كما اعتمد شيخنا مر ونوزع فيه بأنهم لم يحملوه كالتفصل إلا في الفس وعلاوه  
بتعصير الفس فليراجع قل على التعر رأى فساها السبب من جهة مكننا البائع من الرجوع  
في الولد ع وقال البرماوى أن الحل من زيادة التفصل إلا في هذا الباب وباب الفس (قوله  
ولا أرش حص حقة) المراد بنقص الصقما لا يرد بقدر يشمل حص بزمته كرجل وليس المراد  
بالصقما قابل العين حقة (قوله) استرده) أى يادته والتبض والتعبر بالاسترداد فيمساحة  
بالنسبة للارش (قوله) حص العين) أى هو ما يرد بقدره أخذ ما عاى ع ش (قوله) وقيمة التالف  
وأرش النفس هنا قيمة التالف (قوله) فانه يستردها) ظاهره ما حدث النفس بالتعصير كانه  
سلاوة وهو ظاهر لأن العين في ضاها حتى يسلمها للمالك لا يفتقرها لفرض نفسه فليراجع رشيدى  
على مر (قوله) أن علم قاض) أى مع التبض وأ بعده على المتعذر زى والمراد بالبعدية ما قبل  
التصرف فيه حج (قوله) فانه لم يرجع شئ من ذلك) أى من الشرط والقولان كروكان أن الصر  
أن يقول فانه لم يعلم الخ (قوله) بل تقع فلا) هل مثل المجل في ذلك أو دفع عن ذلك المال في وقت  
الوجوب فتبين كونه تالفه فيقع نفلا نظره حل (قوله) في مثبت استرداد) بأن ادعى المالك وجوده  
والتبض عنه (قوله) وهو واحد مما ذكر) أى من الشرط والقولان كروكان تلف المال وكون  
المالك والآخذ غير أهل للوجوب والاستحقاق وغير ذلك شيخنا (قوله) تعلق شركة) وهي شركة  
غير محنة كابد عليه قوله وانما جاز الخ (قوله) وانما جاز خراجها) وارد على قوله تعلق شركة

كمن وكبر (ولا أرش  
نقص صفة) كمرض  
(ان حد أقبل مبالغه)  
لحدوثها في ملك القاض  
فلا يضمنه ما لم لو كان القاض  
غير مستحق حال التبض  
استرد او هو ظاهر وخرج  
بنقص الصقة نقص العين  
مكن عمل بعينين فلف  
أحد هاتاه يسترد الباقي  
وقيمة التالف ومحدث  
الامر من قبل السبب  
حدنا بعده أو معه فانه  
يسترد ما ووقلى منقلا  
آخو من زيادتي وانما  
يسترد (ان علم قاض  
التجمل) بشرط أن شرط  
استرداد المانع يمرض  
أو بدون كونه مكن كافي  
المدة للمال بالتجمل فيها  
وقد قبل ولا بشرط في  
الاول فانه لم يرجع شئ من  
ذلك لم يسترد بل تقع نفلا  
(وحقت قاض) أدوارته  
(في) اختلافهما في  
مثبت استرداد) وهو  
واحد مما ذكر فيصدق  
لأن الأصل عدمه  
(والز) كانه تعلق بالمال  
الذى يجب فيه (تعلق  
شركة) قدرها دليل أنه  
لواثمن من أخرجها أخذها  
الامام منه فها كما قسم  
المال المشتركة فها اذا امتنع بعض الشركاء من قسمتها وانما



كتب عليكم الصيام  
بنى الاسلام على خمس (يجب  
صوم رمضان بكل شعبين  
ثلاثين) يوما (أوروبة  
الحلال في حق من رأى أن  
كان فاسقا (أو ثوبها) في  
حق من لم يره (بعدل  
شهادة) غير البخاري

(قوله قال العلامة الاجموري

الح) ونواب التكامل  
والناقص سواء من جهة  
ما ترتب عليه من غير نظر  
لايه أيا ما ترتب على  
الثلاثين من ثواب واجبه  
ومندوبه عند سحوره  
وفظوره فهو زيادة نفوت  
سها ان ناقص وسكته عدم  
كالرمضان التي صلى الله  
عليه وسلم في غير نقواحدة  
زيادة تطهين نفوسهم على  
مساواة الناقص الكامل فيها  
قد سنا اه حجر

(قوله وهو شدة الحر  
لوجوده) أي في هذا الزمن  
المخصوص الذي هو الشهر  
(قوله لا تسلم الدين وضوا  
الجنة) لا يعني مرجوحية  
ان الفئات اصطلاحية أما  
على الأرجح من أن الواقع  
له الله وعليها جميعها آدم  
عند قول الملا تكة لاعم  
لثاني في ذلك اه حجر  
(قوله رجحه الله بكل  
شعبان) حتى لو كان كله

كأن كره الحافظ السيوطي ونسبه الحافظ ابن حجر عن الجمهور وحلوا التشبه الواقع في قوله تعالى كما  
كتب على الذين من قبلكم على مطابق الصوم دون قهر وموزنه وقيل ان ليس من المحسوسات يجعل  
التشبيه على حقيقة لا به قيل مامن أمة الا قد فرض عليهم رمضان انهم ضلوا عنه قال العلامة  
الاجموري المالكي

وفرض الصيام ثاني الهجرة فصله تسعا في الرحمة  
أربعة تسعا وعشرين وما • زاد على ذلك بالكمال انما  
كذا اليه شهر قال الطيحي • ما صام كاملا سوى شهر اعلى  
وللمعمرى أنه شهران • وناقص سواء خفف فياني

(قوله هولفة الاسماك) ولوعن نحو الكلام ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم في نذرت الرحمن صوما  
أي اسما كل سكونا (قوله اسماك عن القطر) لو أبدله بقوله من عين لكان أوضح لان لم نعلم حقيقة  
القطر لكنه لو عبر بالعين لورد عليه ما لوجاع أو قايأ أو لرد فاذ كره ما لغيته انه ليجل يعلم قصده  
عما يأتي ع ش على مر وعبارة شرح مر اسماك مسلم عجز عن القطر اتسلا من الحيف  
والولاد في جميعه ومن الاغناء والسكر في بضعه (قوله كتب عليكم الصيام) والاولى والمدنودات أيام  
شهر رمضان وجميعها جع فقا يجوزها مر (قوله يجب صوم رمضان) من الرض وهو شدة الحر وجوده  
عند وضع اسمه من العرب لانهم الدين وضوا الله وقد سموا كل شهر بصفتي ان زمنه حال وضعه كما  
سموا الربيعين لوجود زمن الربيع عندهما وعلم من كلام المصنف كثيرة انه لا كراهة في ذكره  
بدون لفظ شهر خلا فبعضه. قيل انه من أسماء الله تعالى ولم يثبت قيل (قوله ثلاثين) قال الامام  
أحمد رضي الله تعالى عنه يجب الصوم ليلة الثلاثين عند النعم وفهم من كلامه عدم وجوبه بقول المنجم  
بل لا يجوز زعم لأن يعمل بحسابه ويجز لمن فرضه على العتد وان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه  
والحاسب وهو من يمتد منازل القمر وتقدر سرعة معنى المجموع وهو من يرى أن أول الشهر طلوع  
النجم الفلاني شرح مر وقول مر ثم له الح قال الزايد بل يجب عليه وعلى الحاسب الاخذ بعلمه ما وكذا  
من اعتقد صدقهما ولا يتأقمن عبر بالجواز لان ما جاز بعد الا تناقض يصدق بالواجب ويجوز اعتقاد  
ما اعتقد من القناديل المعلقة بالنار ليلها ولرمضان قلما دعى حصول الاعتقاد الجازم فاذا عقلت  
القناديل ثم أزيلت فان حصل لم شك حيث لم يصح صومهم وان استمر يزعمهم صح صومهم واجزأهم  
(قوله أوروبة الحلال) أي لا بواسطة شخص امرأة ولا عبرة بقرينة تأمل على الله عليه وسلم فاعلان غدا  
من رمضان وأنحوه من سائر الرائي لان التأمل لا يضبط وان كانت الرأيا حقا اه زى واعلم انه ثبت  
رمضان بشهادة عدل وان دل الحساب القطعي على عدم إمكان رؤيته كما قلنا ان قاسم على للرجع عن  
مر وهو الله مدخلا فاقوله قيل على الخطيب عنه قائم ضعيف كما قد ذهبتنا للمداني (قوله أو  
ثوبها) أي عندكم ولا بد أن يقول لها كيف عندى هلال رمضان أو سكمت بنبوت هلال  
رمضان والالجب الصوم اه حج وقول بعضهم ليس هذا حكاية حقيقة لانه على غير معنى الحاجة اليه  
لان الحكم انما وقع بوجود الهلال وزوم الصوم ناشئ عنه وتابع له ولا يحكم قاضي الضرورة بعلمه بل  
يشهد عند غيره على اعتمد قيل على الجلال (قوله بصل شهادة) وان كان حديث البصر وبقرق  
ينمو بين حديث لسمع حيث لا تفرق بياعما لجمعاً حدائحي السامع بأن ما بدلا اه سم حج والاولى



والذي رأيت لاله لاله  
وأمر الناس بصله رواء  
أبو داود وصحبه ابن حبان  
والماروي الترمذي وغيره  
ان اعرابا يشهدون ان الله عليه وسلم يرى في نفسه  
الناس بصله والمعنى في  
ثبوته بواحد الاحتياط  
الصوم وخرج بعد الشهادة  
الصوم المدلول على الرواية فلا  
يكني فاسق وعبد امرأة  
وصح في المجموع انه لا  
تشتط المدالة الباطنة  
وهي التي يرجع فيها قول  
الزكي واستشكل بان  
الصحيح انها شهادة لا  
رواية وبجواب انه اغتر  
فيه ذلك كما اغتر فيه  
الاكتفاء بعد الاحتياط  
وهي شهادة حسنة قالت  
طائفة منهم البخاري ويجب  
الصوم أيضا على من أخبره  
موقوف به لإرواية اذا اعتقد  
صدقه وان لم يذكره عند  
القاضي ويكني في الشهادة  
أشبهه أن رأيت الهلال  
خلافاً لأن في الدم ومحل  
ثبوت رمضان بعد في  
الصوم وتوابعه كسلاة  
التراويح وغيرها كدين  
مؤجل به ووقع طلاق  
وعتق مطلقين به قال  
الاسنوي الا أن يعلق  
بالشاهد لاعترافه قال وما

الفرق بان الجمعة تنقطع بالظن وجوب السعي اليها اذا سمع النداء بعد السمع فيمسقة ليله المكان  
الذي يجمع منه فرق بين حديث السمع ومعتلوه لوجود المشتقة في السعي عند السمع حديث السمع  
ولا كذلك هنا فان المدلول فيه على رؤيته لاله لاله وقصر في خلافه بين حديث البصر وغيره عند رؤيته  
عش على غير ذلك ولورجح الشاهد بان كان بعد الشروع في الصوم ولو بدون حكم أو بعد الحكم ولو بدون  
كل واحد منكم اذ ارآه فلا يجب على غير الرائي الا ان صدقه فادفع ما يقال انه يلزم عليه وجوب صوم الجميع  
لرؤيته واحد منهم من غير حكم الحاكم وقوله وأظن والرؤيته الضمير راجع لاله لاله لا بقيد كونه من رمضان  
ثم قيد بكونه من شوال وقيل فيما استخلم (قوله فان غم عليكم) أي استبرأ بالتمام قال في النهاية  
في غم ضمير الهلال يجوز أن يكون غم شدة إلى النظر أي فان كنتم مغموماً عليكم كما كوا اه  
شوري (قوله فا كوا) ظاهره انه انقضاء ما بين الخلال بأن اليوم الذي غم فيه من رمضان وليس مراداً  
قل (قوله وقولوا إن عمر) الحديث الاول دليل لوجوبه بأحد الاولين وهذا دليل لوجوبه بالثالث  
(قوله وللماروي الترمذي) ساقع مقابلة للبين به أن المراد بالآخبار الشهادة اذا اخبار لا يجب به  
الصوم على العموم كما هو ظاهر شوري (قوله انه لا تشتط المدالة الباطنة) بل يكتفي بالمدلة الظاهرة  
وهو المراد بالمستور شرح مر وهو الذي يعرف لمفسق (قوله واستشكل) أي مافي المجموع  
(قوله انها) أي الشهادة بهلال رمضان وقوله شهادة أي فتحتاج إلى المدلة الباطنة وقوله لا رواية  
أي فيكتفي فيها بالمدلة الظاهرة (قوله فيه) أي في الهلال أي في ثبوته (قوله ذلك) أي عدم اشتراط  
المدلة الباطنة واكتفى بالمدلة الظاهرة (قوله شهادة حسنة) أي فلا تحتاج إلى دعوى وان اخشعت  
بان تكون عند قاض بنفس حكمه وقاض ضرورة ولا بد من لفظ الشهادة قبل وشرح مر (قوله  
من أخبره موقوف به) ليس قيدان مثله الفاسق اذا اعتقد صدقه قلما راعى أحد ما من كون الخبر  
موقوفاً به واعتقاد صدقه لكن قال البرماوي ان اعتقاد صدقه قيد لوجوب وهو المناسب للمساكن  
في صوم يوم الشك قلنا صل أن رمضان ثبت بأحد أمور ستة ذكر المصنف منها ثلاثة أوالا وسياق  
ذكر الاجتهاد في قوله يروى واشتبه الخ وأخبار الموقوف به وروى في التنازل المعلقة في البلاد للعمدة والمراد  
بالموقوف به الذي لم يجهد عليه كذب عند الخبر (قوله وان لم يذكره) أي وان لم يذكر الموقوف به  
الهلال أي وان لم يشهد به الخ والمراد موقوف به عند الخبر لا ضافته اليه كما في حل أي ولو فاسقاً كما يلزم من  
شرح قوله بعد الا ان علم انه منه بقول من يثق به (قوله خلافاً لأن في الدم) فانه يقول لا بد أن يقول  
أشهاد ان غدا من رمضان وأن الشهر هل اهدى يرى لان قوله أشهاد رأيت الهلال شهادة على فعل  
نفسه وهي لا تصح ولعل الجواب انه اغتر ذلك في قول الاحتياط للصوم ولان هذه الشهادة خارجة  
عن قواعد الشهادات بدليل الاكتفاء فيها بالمدلة الظاهرة على أنه عهت الشهادة على فعل النفس  
في الرخصة اذا لم يطلب أجرة (قوله مطلق الخ) ويكون هذا التعليق قبل الرؤية وأما اذا وقع التعليق  
بعد الرؤية ثم شهد من رأى اكنى بالواحد وعلمها أيضاً ان عاقب قوله ان جاء رمضان أو دخل رمضان  
بخلاف ما إذا قل ان ثبت رمضان فيحل الدين ويقع عليه المطلق والعتق بشهادة العدل اه ع  
(قوله كابدله كلامه) أي الشافي في مختصر الزكي أي حيث قال فيه ولو شهد برؤيته بعد رأيت



أثر افلوقيد) قبل سفره (ثم أدركه) بعده (أسك) معهم وإن ثم العدد (٦٧) ثلاثين لانه صار منهم (أو بسكه)

بان سافر من العيد الى  
عمل الرقة بعيد معهم سواء  
أصام ثمانية وعشرين  
بان كان رمضان عندهم  
نقصا فوقع عيد معهم  
تاسع عشرين من صومه  
ثم صام تسعة وعشرين  
بان كان رمضان تاما عندهم  
(دفعى يروان صام ثمانية  
وعشرين) يروان الشهر  
لا يكون كذلك فان صام  
تسعة وعشرين فلا قضاء  
لان الشهر يكون كذلك  
(ولا تترزوت) (أي الهلال  
نهارا) فلوروى فيه يوم  
الاثنين ولقبيل الزوال  
نظروا ان كان في ثلاثي  
رمضان ولا تسك ان كان  
في ثلاثي شعبان فعن  
شقيق بن مسعدة جاءه  
كتاب عمر بن الخطابين ان  
الاهة بسنها أكبر من  
بعضها فادركهم الهلال نهارا  
فلا تفطروا حتى يشهد  
شاهدان أنهم ساء رأياه  
بالاس رواء الهار فظنى  
والبيهق بسناد صحيح  
وخاتين بخامسهم فموتون  
ثم قاتل مسكوتين ببلدة  
بالمرق قرية من بغداد  
وقولى ان صام الى آخره  
من زيدي

عزل في أركان الصوم

(أركان) ثلاثة وعبر عنها الأمل بالشروط قسمين طاركا

كنظاره الآية في غير الحج والعمرة من زيدي أحدها

الى عمل الرقة فكان كانوا كذلك لزعم حكم الهلال وعمل التقييد قوله أو بسكه اه (قوله آخر) أنهم  
قوله آخر أنه لو وصل تلك البلد في يومه أي أول يوم من رمضان لم يفطر وهو وجيه حج شوري  
وبعبارة حل قوله آخر أي فينوي الصوم اذا وصل اليهم قبل الفجر فلواتقل في اليوم الأول اليهم  
لا يوافقه عند حج ووافقه عند شيوخنا ولو كان هو الرائي للهلال عليه يلتزم وقال انسان رأى  
الهلال بالليل وأصبح ففطر بلا عذر اه لا يوافقه في القطر فظنى هذا قوله آخر ليس قيد (قوله  
تاسع عشرين من صومه) أي للثأر ابتداءه عن ابتداء صومهم بيوم (قوله) ولا تترزوت  
نهارا) أي فلا يكون الثانية ففطر ولا للتقية فيثبت رمضان مثلا أي فلا يفتنى عن رؤيته بعد  
الغروب اه قل على الهلال (قوله) مسئ الرمى هل القمر في كل شهر هو الموجود في الشهر  
الآخر أم لا فاجاب بان في كل شهر قرا جدا ان قيل ما الحكمة في كون فرض الشمس لا يز بدولا  
ينقص وفرض القمر يز بدو ينقص أجيب بان الشمس تسجد لله تعالى تحت العرش كل ليلة والقمر  
لم يؤذن له في السجود الا ليلة أو بضع عشر ثم صدق ان ينقص ويصدق في آخر الشهر اه عيد البر  
الاجهوى على التبع هذه القادة تمامه غير ثابتة في نسخ وانما أدريها الكاتب من الهامش  
وسئل شيخ الاسلام الشيخ محمد الشوبري بما صوته به لاله رمضان أول ليلة هل تسن أو  
تجب واذا قدم السنة أو الوجب فهل يكون على الكفاية أو الاعيان وهل مثله تعهد هلال شوال  
لاجل القطر أم لا هل يكون هلال شعبان لاجل الاحتياط لرمضان مثل هلال رمضان أم لا فاجاب  
ترائي هلال شهر رمضان من فروض الكفاية وكذا في الأهل لما يترتب عليها من الاحكام الكثيرة  
والله أعلم (قوله) قال الشعبي سعة القمر ألف فرسخ مكتوب في وجهه لا اله الا الله محمد رسول الله خالق  
الخبر والشر يتلى بذلك من شاء من خلقه وفي باطنه لا اله الا الله محمد رسول الله طوى في ابن أجيرو الله  
الخبر على يديه والويل لمن أجرى الله الشر على يديه يقال ان سعة الشمس سبعة آلاف فرسخ  
وأربعائة فرسخ في مثلها مكتوب في وجهه لا اله الا الله محمد رسول الله خلق الشمس بقدرته وأجرها  
بأمره وفي باطنها مكتوب لا اله الا الله محمد رسول الله سبحانه من رضاء كلام وروحه كلام وعقابه كلام  
سبحان القادر والحكيم الخالق القدر قال بعض المحققين والحق أن الشمس قدر الارض ثمانية  
وستون مرة فبحسبنا من له القدرة الباهرة والحكمة الظاهرة وهو الله لا اله الا اله اله في  
الاول والاخرة كذا في شرح لامية ابن الوردي قال السيد على المصري في فتاويه لا يستقر القمر  
أكثر من ليلتين آخر الشهر ابدأ يستقر ليلتين ان كان كاملا وليان كان ناقصا والمراد بالاستقرار في  
اليلتين أن لا يظهر القمر فيما يظهر بمطالع العجرو في عبارة بعضهم واذا استقر ليلتين والهاء  
مصحفة فيما قاله الثالثة والهلال شهر بلزيم النطق لذلك ينبغي لكل مسلم فان من نطق به فينبه  
عن الظلم من رؤى للهلال رمضان ولم يفته صوم يوم ان كان كاملا وحديث صوم الرقة في الخ في حق  
من لم ينطق بذلك ولعلم الناس عظم منزلة رمضان عند الله وعنه الملائكة والانبيا لا حاطوا به يوم  
أول فيه حتى لا يفوتهم صوم يومه اه وهو كلام غيب فاحفظ

(فصل في أركان الصوم) أي ما يتركز منه من قوله وحمل افطاره بفتح (قوله) كنظاره الآية  
مقتضى هذا ان تسمية الامور الواجبة في كل باب أركانها من هنالى آخر الكتاب من يادته يقتضى أنه  
ليس للاصل التسمية الا اركان في باب من الابواب غير الحج والعمرة فليراجع (قوله من زيدي)

(نية لكل يوم) كثير من العبادات والتصرع باعتبارها كل يوم من زيادتي (ويجب لغيره) ولو نذر أو قضاء أو كفارة أو كان النذوي صيبا (بنيتهما) ولون أول الليل (٦٨) تخبر من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له ورواه الدارقطني وغيره ومحمود وهو محمول

فيه نظر لان هذا من الابدال لامن الزيادة فكان الاحسن أن يقول تعبيره بأركان أولى من نصيره بالشروط حل (قوله نية) أي قبل الفجر فلو قارها بالفجر لم تصح وكذا الوشك حال النية هل طلع الفجر أو لا بخلاف الوشك بعدها هل طلع الفجر أو لا فتصح ووشك بعد الفجر في نية الفجر قبله لم يؤثر وان لم يتذكر والفرق بينه وبين الصلاة في الوشك في النية بعد الفجر انهما لم يتذكر كحيث تفرقه الاعداء الضيق في نية الصلاة دليل على أنه لو نوى الخروج منها بطلت صلاته في الحال ولو شك هل كان قبل الفجر أو لا أو شك نهارا هل نوى ليلا ولا فان تذكر فقه ما ولو بعد زمن طويلا نهارا وقت ليلا جزأ والاقبال قبل على الجلال مع زيادة من شرحه ومن النية ما لا يصح ليوم أو شرب دفع العطش عنه نهارا أو امتنع من الاكل أو الشرب والجماع خوف طلوع الفجر ان خطر الصوم به يلبسه بغيره الشرعية تضمن كل منها قصد الصوم والمراد أن يحضر ذات الصوم في غنمته ثم قصده الانتيان بذلك وصفات الصوم كونه من رمضان أو غيره كالكفارة والنذر وذاته الاساءة جميع النهار (قوله لكل يوم) أي عندنا كالحلابة والخفيفون ان كثرة الخفيفية بالنية نهارا وهو وان كان تركه كالتحليل كمن قصد لقمع الشهوة فالتحق بالفضل وانما وجبت لكل يوم لان كل يوم عبادة مستقلة تدخل اليومين معا ينافى الصوم وهو الليل كالصلاة يتحقق السلام لكل شمس حر (قوله ولون أول الليل) الرد على القول الآخر القائل بأنها لا تنكح في النصف الاول بل يشترط ابتعا في النصف الاخير عليه قريب من العبادة (قوله وتبينه أي الفرض) كرمضان ونذرا أو كفارة أو استثنى من وجوب التبيين ما لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم كفارات من جهات مختلفة فتوى صوم غدا عن قضاء رمضان أو عن كفارة حيث يميز هو ان لم يبين قضاء أيهما ولا نوع الكفارة لانه جنس واحد وما لو كان عليه صوم لم يدر سببه حيث تنكح نية الصوم الواجب وان لم يبينه للضرورة وانما لم يكتفوا بالصلاة الواجبة فيمن نسي صلاته من الجنس لا يعرف عنها لانهم توسعوا في الصوم دون الصلاة كاتهم حل (قوله) وينبغي الخ) ضعيف (قوله في الصوم الراتب) أي الذي له سبب أو وقت فأنه السبب هو صوم الاستثناء اذا لم يضر به الامام ع ش على حر (قوله وأجب) التائب أن يقول ورد أي هذا الاشتراط كافضل مر لانه لم يتقدم اشكال حتى يوجب عنه الهمم الآن يقال مر امداء الجواب عن القياس في قوله كراتب الصلاة (قوله حلت أي) أي حمل صوما بمعنى سقوط الطلب عنه (قوله أو أن) يتناف (قوله الغالب الثلاث) الرد على الضعيف لكنه في الثالث في خصوص تمام قمار العادة لا في وفي تمام الاكثر كما يعلم من اجتهاد أصله وخروج بالتناقض للصوم المتنافي لثبته كذا في نهارا أو كذا في الفرض ايلا لانهارا ولا يحرم الفرض كقوله شيخنا ولا يضر قصد قلبه الى غيره قل (قوله زاتم) معطوف على اني يتناف وصرح به الرد على من يقول بضره ع ش (قوله أو قطع نحو حبيص) وصورة ذلك أن تنوى الصوم حاله الحبيص (قوله وتم فيما كثره) أي وقصدت ذلك لاجل أن تكون جائز مقابلة كقأده الخالي (قوله ولم تن على أصل) عطف سبب على سبب أو علة على معلول (قوله ونصح النية لتفعل الخ) مقابل قولهم يجب فرضه بتيبته أو قوله قبل زوال الظاهر أن ما قبل الزوال كبدته وتنكحه هذه النية ولو نذر انما له وحيثه يقال لتاصوم واجب لا يجب فيه تبييت النية حل (قوله ذات يوم) صفة لمحذوف أي ساعة ذات يوم أي من يوم والمراد قبل الزوال أعني من قوله في الرواية

(قوله حل نوى ليلا) أي أول نواصلا (قوله جهة) وكان النذوي صيبا) فلا نوى نهارا لم يقع عن رمضان لا خلافاً ليعمل بمحل الصوم نقل غير موصوف بصفة الرضا يتوجهان كلاهما فنية التبييت ترجيح المنع وهو الصحيح اه سم

الن

هل عندكم شيء قالت لا قال  
 قال اذن اومم قالت  
 ودخل على روماء اتعرف قال  
 اعنيكم شيء قلت نعم قال  
 اذن افطر وان كنت  
 فرضت الصوم روماء الدار فطنتي  
 واليهي وقال اسناده  
 صحيح وفي رواية لا دل  
 وقال اسناده صحيح هل  
 عندكم من غداء وهو يفتح  
 الفين اسم لا يؤكل قبل  
 الزوال والغداء اسم لما يؤكل  
 بعده هذا (ان لم يفتها  
 مناف) الصوم كما كل  
 وجاع وكفر وبعض  
 ونفاس وجنون والا فلا  
 يصح الصوم (وكيف) أي  
 النية في رمضان (ان ينوي  
 صوم غد عن أداء فرض  
 رمضان هذه السنة فقال)  
 بإضافة رمضان إلى هذه  
 وذلك لتبين عن استنادها  
 قال في الروضة كاسمها  
 ولطف التداشر في كلامهم  
 في تفسير التبيين وهو في  
 الحقيقة ليس من حد  
 التبيين وإنما وقع ذلك من  
 نظرهم إلى التبيين

التي بعدها هل عندكم من غداء فطنتي المدي (قوله هل عندكم) جمع ضميرها لانه نظم (قوله قال اذن  
 افطر) لم يؤكل فيه كاذب قبله لعدم الاحكام بالقطر فكتفي بدعية الطبع اليه بخلاف الصوم شوري  
 وافطر منصوب اذن لا ياتي مصدر الكلام بخلاف الصوم المتقدم فانه يرفع لوقوع اذن في حشر الكلام  
 قال ابن مالك • ونصير اذن المستقبلا • ان صدرت الخ وقال بعضهم افطر بالرفع لا ياتي  
 للجزاء (قوله وان كنت فرضت الصوم) أي كدته على نفسي وليس المراد به الفرض الشرعي  
 شيئا من حق وقال ع ش أي قدرته أي بان يوتيه (قوله هل عندكم) أي بالرواية الثانية وهي قوله  
 هل عندكم من غداء لانه يفهم منها ان النية لتفعل فصح قبل الزوال لان الغداء اسم لما يؤكل قبله أي  
 فهي نفس في المدي بخلاف الأولى فانه لا يؤكل فيه قال في اذن اومم شامل لما قبل الزوال ولما  
 بعدهم ان المقصود المدي أي النية فصح قبل الزوال فأما بالحدث الثاني أن المدي في الحديث  
 السابق كان قبل الزوال فتأمل (قوله من غداء) يفتح الفين والغداء بكسر التين وبذل المعجمة مجزوا  
 ما يتخذ به من الطعام والشرب مطقة أو ما بالفتح وهما الدال فطام الدعوة كذا في شرح لفظ  
 الجلال الصنف شوري (قوله ان يسيقها مناف) فلما أصبح ولم ينو ولم يمتخص ولم يبلغ فبق  
 ماء المضممة إلى جوفه ثم نوى صوم التلوق صبح اه شرح مر فأما بالحدث الثاني أن المدي  
 في الحديث السابق كان قبل الزوال فتأمل (قوله وكما أن ينوي الخ) أي لان أكلها علم وهو أن  
 ينوي الصوم عن رمضان ولا يحتاج ذكر الفدق الاقل لان ذكره انظر لتبين ولا يمكن نية صوم  
 النعمان غير ملا حظ رمضان وكذا الصوم الواجب والمفروض وأقرض الوقت أصوم الشهر قال في  
 الاثر ولا بد أن يحظر في هذه صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصدي ذلك للمعلوم فلا خطر بآله  
 الكلمات مع جهه بمناها لم يصح فانه قبل على الجلال (قوله أيضا وكما الخ) أي بالنظر للمجموع  
 والافرمضان لا بد منه لانه تبيين فان قلت الاداء يعني عن هذه السنة قلت لا يعني لان الاداء يطلق  
 على مطلق الفعل واداءة رمضان مع ان المراد لا ينافي لانه على جنس على الشهر الذي بين شعبان وشوال  
 في كل عام فانه انكرته في إطلاقه على متعدد (قوله بإضافة رمضان إلى هذه) فهو مكسورة لانه  
 محفوف وذلك لا خارج فهو صوم رمضان غير هذه السنة فيها أوله فم تعلق هذه بنيتها لا معنى  
 له قبل ومنه الشوري عن جرحه لا معنى له أي لان النية منها يسير وقوله لتبين رأي المذكور اتعن  
 الضموا بعده (قوله ولطف التداشر) جواب سؤال الوارد على منته قدره أن يقال ان ذكر لفظ  
 الضد في كلامه يقتضي أنه مندوب مع ما اشتهر في كلامهم في تفسير التبيين فيقتضي ان ذكره واجب  
 ح ف وحاصل الجواب ان التداشر وقع في تصور التبيين من غير قصد بل سرى لهم من تصور  
 التبيين فان قلت التبيين واجب وذكره ان الضد في صورته يقتضي أنه واجب قلت يلزم من التبيين ان  
 الصوم واقع في التبيين لم يذكر لفظه في التبيين لانه لا معنى له لان احدى صور التبيين  
 خالية عن لفظ التداشر (قوله في تفسير التبيين) أي تصوير رأي اشتهر في كلامهم تصور التبيين  
 بأن يقول نويت صوم غدا من رمضان مع ان صور التبيين ان يقول نويت الصوم عن رمضان فقط  
 لان هذه النية تكفي وقوله وانما وقع ذلك أي لفظ الضد في تفسير التبيين من نظرهم إلى التبيين لان  
 التبيين تصور بصورين أحدهما أن يقول لا يتصور صوم غدا من رمضان والثاني أن يقول لا  
 نويت الصوم عن رمضان كلفي التبيين فلما نظر في الصورة الأولى من التبيين اشتهر الخ فأما ميشنا  
 (قوله وانما وقع ذلك من نظرهم إلى التبيين) أي فلا يجب التعرض له بخصوصه بل يكفي دخوله  
 في صوم الشهر النوي لحصول التبيين كلفي نية الشهر جمعه فانه يحصل له به أول يوم مع أنه يمينه

قائد مثال التبيين ورمضان مثال التبعين حيث أنه زى **(قوله)** بما تقرر على أي من قوله يجب  
لفرضه تبيينها وتعيينه حيث اقتصر عليها **(قوله)** بخلاف الصلاة فاحتج لنية الفرضية فيها التبعين  
المادة وهذا الفرق على القول الضعيف القائل بعدم وجوب نية الفرضية في المادة أعلى الصحيح  
فلا يتأتى حذف **(قوله)** وفيه كلام وهو أنه برضى الفرق الله كوجوب نية الفرضية في المادة  
ويجب بأننا وجبت فيها نية الفرضية لها كاتمامها أولاً أي بالفرض فيها هو رضى الفرق الأصلية  
حقيق **(قوله)** ليلة ثلاثين أي من رمضان أو من شعبان كإدله كلامه بعد أنه زى **(قوله)** صح  
في آخره وذلك إذا كان ليلة الثلاثين من رمضان وقوله لا في أوله لأنه إذا كان ليلة الثلاثين من  
شعبان فإنه لا يصح ولا يقع عنه أي لا يقع فرضاً فلا ينافى ما يأتي في المجموع من أنه يقع فلا حل  
فان قلتما الفرق بين هذا حيث سمع التردد في قبول المنوى للصوم وبين عدم الصحة في قبولك  
حال التبع جعل طلع النجر أو لا قلت يمكن أن يفرق بأنه في الأول لما كانت النية في عملها فيقنع  
الاستصحاب كانت أقوى بخلاف الثاني فإنها ليست في عملها فيقنعنا وإن وجد الاستصحاب فليتام  
أه سم **(قوله)** ولا ترددي في الخ جواب عما يقال كيف صح في آخره أنه يكون متردداً في أنه  
من رمضان أو لا فلا يكون جازماً بأنه فاجب بقوله ولا ترددي في عدم حكم الخ أي أو بعد رؤيته  
أو أخبر موثق به ح ف وفيه ان الاستناد إلى حكم القاضي لينا في وجود التردد في الآخر وتأثيره لأنه  
يتمثل أن يكون الشهر تسعة وعشرين أه فخره شيخنا أول حيث قال ولا يخفى أن هذا  
الكلام لا عمل به تناوياً حتى الشارح أن يذكره عند رده وأثره في بدل شهادة أي يقول بعده  
ولا ترددي في كماله ابن حجر وشيخه في الثاني ويمكن توجيهه منبغ الشارح رحمه الله بأنه اعتد  
عن التردد المحاصل للتناوي خصوصاً في صورة التعليق التي ذكرها بقوله سواء قل أن كان منه أولاً  
وقوله بعدم حكم القاضي الخ أي بيقوت رمضان أوله فحكم القاضي في أول الشهر مستحب إلى تمام  
الثلاثين فلا تردداً للتناوي في ليلة الثلاثين لأن الأصل أنه من غير رمضان وقوله للاستناد إلى ظن  
معتد هو الاستصحاب بقاء الشهر الذي حكم به القاضي أولاً فتأمل **(قوله)** وفاسق) وأعلم أن خبر  
الفاسق مقبول في مواضع أحدها إذا كان مؤثراً فاتهم بكنفون بأدائه ثانياً المدة فيقبل أخباره في  
أعضاء المدة بالقرأ ووضع الجمل الآن يعني الطلاق على ولا ذهابها محتاج إلى البينة ثالثاً إذا لم يلقها  
ثلاثاً غابت مدة فوجاهت وأخبرت الزوج أنها استعملت جازله المصدق عليها لأنها مؤمنة سواء وقع في  
قلب صدقها أم لا ولا يخفى الورع رابعها إذا أخبر الفاسق بأنه قد كذب هذه البيعة حتى لو رآها بجمعة  
مقتضاه كاتوفي البلد سلمون ومجوس وأخبر فاسقاً أنه كذأها فلو أخبر صري فقلناه لأنه  
من أهل الله كاتولو أخبر الفاسق أو أوصي أن غيره كذأها فيقبل غاسها إذا أخبر الفاسق بإسلام ميت  
مجهول الحال فلا شبهة في قبول أخباره وجوب الصلاة على الميت سادسها إذا كان الفاسق أبواً أخبر  
عن نفسه بالتوقان إلى النكاح وجب على الابن اعفائه كذا الوارد على ما يأخذ من التنقل لا يشبهه  
لأنه لا يعرف الأمن نفسه سابعها الخفى إذا كان فاسقاً وأخبر بكونه رجلاً أو أختي أو كان الولد  
المشتبه طمأنياً وطمع رجلان امرأته بشبهة وأنت بولديك كونه من كل منسأ وأخبر ببل طبعه  
إلى أحد الوالدين فقلناه ورتبنا الأحكام عليه ثامنها إذا أقر على نفسه بالجناية أو أقر على قتلها  
لتسقطه فليتر تسلمها إذا أقر بالقتل أن كان محصناً جلد أن كان بكر أو أخبر الكافر مقبول في غالب  
هذه الصور ولو أخبر الكافر بأنه كذب هذه الشك فقلناه في الرخصة من التولي وعلمه بأنه من أهل  
الله كاتوكل من أخبر عن فعل نفسه قبل الأمن الفاسق حيث تتعاقب به شهادة كروية الحلال

وبما تقرر على أنه لا يجب نية  
الصوم إلا الأداء ولا إضافة  
إلى اللفظ تعالى ولا الفرضية ولا  
الاستدلال كذلك في غير  
نية الفرضية وفيها على  
ما صحه في المجموع تبعا  
للاكثرين لكن مقتضى  
كلام الأصل والرخصة  
كأصلها أنها يجب كافي الصلاة  
وفرق في المجموع بينهما  
بأن صوم رمضان سن  
البالغ لا يقع إلا بخلاف  
الصلاة فإن المادة تنقل  
وفيها كلام ذكره مع  
جوابه في شرح الروض  
(ولو نوى ليلة الثلاثين  
صوم غد من رمضان)  
سواء قل أن كان منه أم لا  
(فكان منه) وحمله  
(صح) ووقع عنه (في  
آخره) لأن الأصل بقاءه  
ولا ترددي في عدم حكم  
القاضي بشهادة عدل  
للاستناد إلى ظن معتد  
(لا) في (أوله) لاتقاء  
الأصل مع عدم جزمه بنية  
(الان) ظن أنه منه يقول  
من يشق به كيد امرأة  
ومرأته وفاسق فيصح

**(قوله)** وفيه ان الاستناد إلى  
حكم الخ لكن هذا التأثير  
ليس من ذات التردد بل  
من عدم قابلية لوقف بدليل  
أنه لو جزم فتبين خلافه  
لم يحم صوما

وشهادة المراجعة ونحوها كدعوى ولادة الولد المجهول واستلحاقه من المرأة أو تولد أخيراً للناسق  
 الصائم بأنه شاهد الشمس غير يتم فصل ولم ينظر ذلك الوكان في أعلى جبل يشاهد الكعبتين أخبر  
 من تحته بجهنم المسمى وأخبر شخصاً من يربد الصلاة خلفه بأنه لا يرى الفاتحة في كل الركعات لم يجز  
 له الاقتداء به إلا أن ينطبق على ظنه أنه يقصد بذلك عدم اقتدائه به فخص القدوة لتبليغته بكذبه  
 واقتدوه بمشهاداً ثم راعى غلب الظن ولو شك شخص أن يز يداني وحلف آخر بالطلاق أنه لم يزن  
 قال العبادي أن كان يعلم أي يذنه أي الحالف بصدقه وجب عليه إخباره لأن الاقضية على الحث  
 لا يجوز أن كان يعلم أنه لا يصدق لم يجب وبها قاله نظر وبني أن يجب إعلامه مطلقاً أنه أول بصدقه  
 لأنه دفع منكر وإعلامه برفع عقد فإذا أخبره إلا في الحلف بأنه زني وجب عليه قبول إخباره وإن  
 كان قالساً لأنه لا يعلم إلا من جهة وبقاى هذه المسائل ما شهداه كراهه العباد في القول التام  
 في المأموم والامام ومنه نقلت **(قوله)** ويقع عنه لحزمه بالنية انظر كيف يكون جازماً بالنية مع  
 الفرض أنه ظن أنه منه لم يفتن ذلك تأمل ويمكن أن يراد بالحزم الظن القوي **(قوله)** فلو نوى صوم  
 غد الخ كانه تقييداً لآخر لقوله في أوله بعد تقييده بقوله إلا أن ظن ع ش فكأنه قال إلا أن عني على  
 هذا التفصيل فيصح نقلاً **(قوله)** صومه نقلاً لأن الأصل بقاؤه أي أن كان يعتاده صومه والافتيوم  
 الشك يحرم صومه على ماسيئ حل **(قوله)** ولو واشتبه رمضان كان محبوساً بوجوه مظلم  
 أو أسير **(قوله)** يتحرر أي بعلامة تكرار أو بدان يعلم أن رمضان تلك السنة يكون في البرد مثلاً  
 ويدخل أيام البرد ولم يعلم عين رمضان قل **(قوله)** فإن وقع فيه فأداءه فإن لم يشبه له الحال أجزاء  
 ماضيه ولا يزمه شيء غيره شرح مر **(قوله)** أن نقص عنه ماضيه أي الشهر الذي ماضيه **(قوله)**  
 وأدركه أي علمه **(قوله)** ماضيه أي وقع ماضيه ولا ينافي مطلقاً إذ لم يكن عليه صوم فرض أخذنا  
 مما تقدمه الرمي عن البارز في الصلاة كان عليه فرض وقع عنه محل ذلك لم يفتيه بكونه من  
 هذه السنة والافتقار مع الفرض الآخر قياساً على ما تقدمه الرمي في الصلاة أيضاً ع ش على مر  
**(قوله)** فيها أي في صومه أداء وقضاء **(قوله)** وقع عنها أي لاعتق القضاء فهذا تقييد لقوله أو بعده  
 فقضاء أي لو عز أو ظن أن عليه صوم رمضان وفاته وقته وأراد قضاء ما تعلق وقوع قضاءه في رمضان  
 آخر أجزاء من الأجزاء لاعتق القضاء محل جزائه عن الأداء ما ينوب الصوم القضاء لأنه لا يبرهن من فصل  
 القضاء أن ينوب القضاء حل وقوله ما لم ينو الخ أي لا يفتي بجزائه لاعتق القضاء لأن رمضان لا يقبل  
 غيره ولا عن الأداء لا يصره فعن بالنية لله كورة ع ش **(قوله)** ترك هو مصدر مضارع لمضمومه  
 والفاعل محذوف أي أن ترك الصائم الجوع واستقاء ثم صامان مضارعان لمضارعهما هو غير  
 أي ترك أن يجوع وأن يستق غير الخ يصبح تنو هما رفع غير وقوله إذا كراه من غير حاصل  
 ما ذكر في هذا الركن ربه تركه هذان ترك وصول عين ترك استئمانه وجعل الترك ركناً  
 وإن كان عدياً والركن وجودي لأنه بمعنى كفا النفس عما ذكره وجودي فتأمل **(قوله)**  
 واستقاء من الاستقاء ما ألوح في ذهابه دخل إلى جوفه وماه لو نضر ببقائها أثر جهاوا فطر مر  
 سم وبني أنه لو شك هل واصلت في غوطه إلى الجوف لم لا فترجها علماً علماً يضر بل فديقال  
 بوجود الإخراج في هذا ذاتي زولها بالباطن كالنخامة لأية ع ش على مر **(قوله)** صوم من  
 جامع فقيته أنه لو ترك عليه ولم ينزل لم يصدق صومه بخلاف ما إذا أنزل فإنه يصدق صومه كالزوال  
 بالشرعية فإذن الفرج ولم أر من تعرض لذلك زى ولا كفاة عليه وإن أول كذا قوله وفيه وقفة  
 ونظر هي بدول الله كراهه عين قل على الحلال فهو داخل في قوله ترك وصول عين وقيل إن

بشعره  
 (درس)

**(قوله)** ربه الله **(بشعر)** فإن  
 لم يتحرر لم يجز وإن تيقن كونه  
 فيه فلو تغير لم يبرهن الصوم  
 حل **(قوله)** أي ترك أن  
 يجامع لا يعني أن حق  
 التفسير على ما قسم  
 الاعراب وترك الصائم  
 جوع واستقاء غير الخ  
 ولا ينبغي ما بينه من الركعة

الجماع في كلام المتن مأخوذ من جامع أوجوم فيشمل المرأة شيخنا **(قوله)** وأجاء لا غير معذور وليس من لازم ذلك عدم محبة نيته لمصوم نظرا إلى الجهل بحمرة الاكل يستلزم الجهل بحقيقة الصوم وما يجهل حقيقته لا يصح نيته لان الكلام فيمن جهل حرمته شئ خاص من المنظر ان النادرة ومن عمر بحر شئ وجهل كونه مفسر لا يصدق لانه كان من حقه اذا علم الحرمة أن يتنعم واهام الرخصة وأصاها عند غير مبرر مراد زى **(قوله)** للاجماع أي في الجموع لان بعض الأئمة كافي حنيفة لا يقول بالقطر والاول وأما ابن الهيثم فالمراد بقل على الجلال وقرره ح ف **(قوله)** ومن استقاء نم قيل باغتفار الاستقاء قلن شرب الخمر لا يجوز بها عليه وفي كلامهم خلافه فيفطر بها ق **(قوله)** في الثاني متعلق بقوله تكرر **(قوله)** لا مكرها ولو على الزاعلي المعتمد خلا قلن قال لا فاعراضا حيث لا الزنا لا يباح الا كراه شيخنا ح ف ومن دل على كفي في ع ش على م ر خلافه وعبارته لو أكره على الزنا فيبني أن يطر تنغيرا عنه قال سم وفي شرح الرضا ما يدل عليه لان الكراه على الزنا لا يبيحه بخلافه على الاكل ونحوه ثم رأيت في الشيخ عمدة **(قوله)** وان علم الغاية لرد كان قيا ما نكسوا **(قوله)** لعينها فهي كالنوم لغير المتكمن فانه ينقض وان يتنعم عدم خروج شئ من العبر لان الاستقاء مظنة لوصول شئ إلى الجوف **(قوله)** لا ترك قلع نخامة هذا مستثنى من الاستقاء كما قلنا حل والقلم استخراجهما من محلها الاصل والجمع استخراجهما من النعمان فالحل والمجموع والجمع وهو الفضلة النظيفة تغزل من البساق أو تصد من الباطن فلا تغسل ولا ينجس **(قوله)** وبجها عطف على قاع فلو كان يصلي فرضا لا قدر على بجها لا يظهر سوفين لم يطل صلاة بل يشين مراعاة لمصلحةها أي الصوم والصلاة كايستحب لثمنا القراءة الواجبة كما قلنا به والوجه ان الله تعالى شرح م **(قوله)** فلا يجب أي الترك وأما وجوب الجمع فيستفاد من قوله ولو زلت لم يزد فيهم منه أنهم موجود القود المدة كورد يجب الجمع ومع عدمها لا يجب **(قوله)** فلا يطرهما أي القلم والجمع **(قوله)** ولو زلت من دماغه أي أوصدت من صدره **(قوله)** وحصلت أي استقرت والابان لم تستقر قبل وصلت إلى الباطن من غير استقاراره فلا يطر كافر شيخنا **(قوله)** في حد الظاهر م وهو مخرج الحاء على المعتمد وقيل مخرج الحاء والباطن ما بعد ذلك وهو مخرج الحمزة والهاء وهذا هو انها لم تصل إلى حد الظاهر بل وصلت قبل أي من جهة الانسان لم يطر وليس كذلك الا أن يحصل الاضافة بيانية أي حد هو الظاهر فشملة ما اذا وصلت قبل حد الظاهر من جهة الانسان أي وان كان هذا المنوهم يفهم بالاول أنه يطر وقال حجج لاحاجة إلى ذكر حد وقال شيخنا ح ف وحد الظاهر هنا مخرج الحاء فافوق من جهة الانسان وعليه فلا شك في فافوق مخرج الحاء بقوله ظاهر بالنسبة للنخامة وبلبن بالنظر إلى في ولو وصلت النخامة إلى حد الظاهر والصائم يتبس بالصلاة ودار الامر بين ان يتلها فيبطل صومه وصلاؤه وبين قلعها ولا يمكن الاظهار سوفين فأكثر قومه أن يلقها وان ظهر مذكر ولا يطل صلاؤه ويتفر ذلك للضرورة وقافي ذلك بلج من شيوخنا ثم رأيت عمدة اعتمد ذلك أيضا وظاهره أنه يشترط أن لا تكون الحروف عرافيت لا يتفرق مثلها العنبر سم وشرح م رد قل **(قوله)** نفسها ليس قيدها بل هل اذا أسوأ هو وما يتقيد به رد على الخائف القائل بأنه لا يضر حينئذ أفاده شيخنا **(قوله)** وصول عين يكون من نحو ما فتوان قلت كعبه مسمم خلا لا لا حنيفة ولم يؤكل كتراب ومنها دان مع عين تنفصل كافي شرح شيخنا م ر والمرا دعين من متاع الدنيا ما لا يوجب له شئ من عمار الجنة وأكبر لم يطر كذا قال شيخنا عن شيخه الشوري ثم رأيت في الانحاف وعبارته قلاعن ابن التبران الذي يطر انبها هو الطعام المتأدى وأما الخافق للعادة كالخضر

أوجاه لا غير معذور لاجماع في الاول وتبران حيان وغيره معصوم من فروعنا أي غلبه وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقتض في الثاني فلا يبطل بذلك تاسيولا مكره ولا واجاه لا معذور بان قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء ولا ينافي التي والاستقاء مفسرة وان علم أنه لم يرجع شئ إلى جوفه بها فهي مفسرة لعينها لا لود شئ من التي والتغيب بغير الجاهل المنور في الجماع والاستقاء مع التقيد بالاحكام والخلاف في الاستقاء من زيادي لا ترك قلع نخامة وبجها فلا يجب فلا يطر بها لان الحاجة اليهما مما تكرر (ولو زلت) من دماغه وحصلت في حد الظاهر فمرت إلى الجوف (نفسها) وقد رد على عمدة أفضل لتقصير خلاف ما اذا عجز عنه (د) ترك (وصول عين) لا راجع وطعم من ظاهر

**(قوله)** رده دماغه وقد رد على مجها أي حال جوبها فان عجز حال جوبها وان قرر قبله لم يطر على الراجح من نزاع اه شوري



من الجنب فغلب غيرها المني وليس تطاييم جنس الطعام وأعمالهم من جنس التواب كأهل الجنة في  
 الجنترا الكرامة لا تطل الصلاة ع من يتأمل قوله كأهل الجنة في الجنة فإن أهل الجنة يتلذذون بذلك  
 مع انقطاع التكليف عنهم بالوت بهذا التكليف موجود ففرق بين المقيس والمقيس عليه والظاهر  
 ما ذكره بعد بقوله والكرامة لا تطل العبادة (قوله من ظاهر) أي ظاهر البدن فيشمل الثقب  
 في دماغه أو في صدره مثلا واحترز به عن الرقي من مدنه كسبائي فإنه موصل من الباطن فإن النعم  
 بقوله باطن هنادان كان بقوله ظاهر في باب النجاسة لفظا أمرها بدليل أنه يجب غسله إذا نتجس  
 شيئا (قوله في منفذ) أي من منفذ يتفتح الفاء شرح مر (قوله وان لم يكن في الجوف الخ) أي  
 به لرد (قوله كائن) هو باطن الاذن والاحليل غير محيطة والماغ والبطن والثامة محيطة وقوله  
 وباطن اذن قال في شرح البهجة لانه ينفذ الى داخل الرأس اه ع من على مر (قوله واحليل وهو  
 مخرج البول من الذكر والبن من الثدي وان لم يصل الى التانة ولم يجاوز الحشفة والحشفة يرى  
 (قوله او كحل) وان وجد لونه في نحو نخاعه وطعمه بحلقه اذا لم تنفذ من عينه لحلقه فهو اصل من  
 المسام شرح المني ومنه يعلم أن قول المني بشر به مسام متعلق بكل من المني والكحل ولا يكره  
 الا كتحال نهارة الى هو خلاف الاول وعند الامام مالك منظر (١) قل (قوله ليس من منفذ)  
 أي مفتوح والا فلا ساقم يقال لما ساقدا لكتها غير مفتوحة (قوله بتأليف السنين) أي مع تشديد  
 المني ويظهر المعنى عن ابتلي بدمه بحيث لا يتمكن التحرز عنه قياسا على مقعد البسور حج ومر  
 (قوله ولو بعد جمعه) الثاني لرد (قوله او اخراج لسانه) أي ولو بعد جمعه خلا ظاهر العنق وهو  
 ولو ساقدا بين اللسان حائل كنصف فضة غام لا حل واعتمد ح في الافطار حيث (قوله اذا  
 يمكن الخ) كان الاول أن يقول لامن الباطن لانه محترز قوله من ظاهر كما فاده حل وعبرة حج  
 لانه لم يتصل عن النعم اذا لسان كساد (قوله او بعد اخراجه لاسنائه) ولولي ظاهر الشفة  
 مر (قوله او وصول ذباب) عبارة تأمله وشرط الواصل كونه بقصد فلو وصل جوفه ذباب الخ يختلف  
 الا يصل بان يلعنه من حد الظاهر فليس المراد بالوصول هنا ما يشمل الا يصل حل قال زى ولود خلعت  
 ذبابة جوفه افطر باخرها مطلقا وراز له اخراجها ان ضر بهاؤها مع القضاء حج (قوله او غبار  
 طريق) ولو جمعا على المعتمد ع ش خلا فخر زى حيث قيداه بالظاهر وواقفهما سم وع ش على  
 مر ولا يلزم غسله بل يعنى عنه ان لم يتصدق فتحه والواجب التسليم وكذا لو كان كثيرا واممكنه  
 الاحتراز منه بنحو لما بقى فم مثلا ولو وضع في فم مائلا بلا غرض ثم ابتلعه ناسيا لم يضر أو سبقه ضر  
 أو وضعه لمرض كبد أو عطش فقل جوفه أو وصل الى دماغه فينفرضها وانما به ناسيا لم يضر كما قاله  
 شيخنا الربيع في شرحه ثم لو فتحه في الماء فدخل جوفه افطر قل (قوله او غر به دقيق) ولو  
 لغري معتاده وهي امالادار نحو الحبيب محو غر بال اخراج طيب من خيشه اه برماوى والمراد بها  
 هنا النخل بدليل انها قديمة الدقيق قل ع نحو دقيق لشملها بال والمراد بها ما يشمل النخلة (قوله  
 لمرض التحرز) أي فهو غير مختار وقوله ولدم فعمده أي فهو مقدور والتمهيد لان لا ربه وقيل الثاني  
 الاولين والاولا لا خير بن فقوله او وصول الخ خارج قوله من مر كما فاده شيخنا وعبرة حل قوله  
 لمرض التحرز عنه ولو قدر على جمعا اخراجه بعد وصوله الى حد الظاهر أي من شأنه ذلك فلا نظر  
 لتفتي الملة الثانية (قوله حتى دخل الفبار) أي مثلا ولو كثر ولولا جلد دخول ذلك وحيتنه يشكل  
 قوله السابق أو لدم فعمده الا ان يقال من شأنه ذلك وقوله لم يضر على الاصح أي نظر الملة الاولى

حل وكون حتى تطلية ليس بظاهر لان عدم الاطوار حيث بعد لتعمد عبارة قل حتى دخل  
 تطلية أي لاجل السؤل وأغنية ولم يجمع التيب لآفته لا يتقيد بواحد أو يعلم منه حكم البوض  
 الاول ولو عكس لم يرد ذلك لصغر البوض وفي الجلائين أن التيب اسم جنس واحد ذابة وان  
 البوض صغار البق اهـ (قوله وأغناه) ولو بدت لآسبغ معاه الى البطن ان اضطر الى ذلك والا  
 أضر لو صول الاصبع الى ذلك حل وعلى المساحة فهل يجب غسل ما عليه من القدر لانه يخرج  
 معها ما راجع إليها فيضر عود معها للبطن أولا كالأخروج لانه وعليه بقوله ما عليه لم يفرق  
 معناه كل عتدل والثاني أقرب الكلام كاهو ظاهر حيث لم يضر غسله ولا التمين الثاني كذا ذكره  
 حج (قوله بمره) أي بخلاف سبق ماء الفصل الواجب أو المستنوي حتى لو غسل أذنيه ولو  
 بالمس في الماء فسبق الماء الى الجوف منهما لم يضر ولا نظر لآمكان امالة الرأس بحيث لا يدخل شيء  
 لمره قال الاذرى لو عرف من عادته أنه يصل الماء الى جوفه من ذلك لو انفس ولا يمكن التحرز  
 عن ذلك حم عليه الانتقام وأضر بذلك وهو واضح ان يمكن غسله بغير هذا كما يفترح م  
 كالف لار بقى قال شيخنا وكان الاول ان يقول بغير ما يور به لبش المباح كغسل التبر والتفت  
 فان التبر منها مضر على التمس كذا ذكره حج (قوله ومراية) أي بقينا بخلاف ما لو شك هل  
 أتى بآتين أو ثلاث فزاد أخرى فالتجبه أنه لا يضر دخول ما همس على البهجة (قوله أو بالغ لغسل  
 نجاسة) هل ولو معة أو غنا لا يضر بغيرها ما يضر بالبراع بقه بعد المضمضة وان يمكنه جمه  
 لمر التحرز عنه وكذا دخول شيء في فة الى جوفه بنحو عطاس أو كل ما قلعه من بين أسنانه بخلاف  
 ان سببه بخلافه في أصبعه قل على الجلال ولو بقي طعام بين أسنانه بقرى به يقمن غير قدم لم يضر  
 ان يخرج من تحيزه وجه لمره بخلافه اذا لم يخرج ووصل الى جوفه فيضطر لتقصيره وهل يجب عليه  
 الخلل لالاذا علم أن بقا ما بين أسنانه يخرج به بقه نهرا ولا يمكنه التحيز والمج الاوجه كاهو ظاهر  
 كلامهم عدم الوجوب بوجه أنه لا يضر ما يضر بوجوب التحيز والمج عند القدرة على ما في حال الصوم  
 فلا يلزمه تقديم ذلك عليه لكن ينبغي أن يتأكد ذلك له لئلا كافي شرح م (قوله وترك استمناءه)  
 أي طلب استرجاعه من الذكر والحاصل أن نزول الماء بقصد الاستمناء بغير مطلقا محال ولا يبدأ  
 يبدؤا رجته ولا يشهوتم لا وزوله بلس ما لا يشتهي طبعاً كما أمر وعوضون ان لا يضر طلقا لاسمها  
 محال للشهوة ونزوله بلس محرم فطران كان يشهوتمو بلا حائل ولا فلا وزوله بلس أجنبية فطران  
 كان بلا حائل سواء كان يشهوتم لا كإقراره ح ف والفرض انه بقصد الاستمناء أي خروج الماء  
 فبايه الاول وتقييد المصنف بعدم الحائل فقط ظاهر بالنسبة لاجنية وقول ح ف وعوضون أي  
 غير الفرج الذي في اسمه لانه اذا سوازل أضر كاهو حل عن مر الحك بقره حرر واعتد  
 شيخنا عن زى أن نزوله الى بلس الامر لاجل بلا حائل بضر بشهوتم لا لتطبيقه كزوله بلس  
 المرأة الأجنبية ويمكن حل كلام شيخنا ح ف المتقدم على الامر دقيا لاجل فلا تخلفه بقره قال قل  
 ولا يضر استرجاعه الذي والودى خلافا لما أجد (قوله ولو بنحوس) الشامل لس إلى ما ينقض  
 له بخلاف نحو الحرم كالامر دان فعل ذلك ان نحو شفقة فله شيخنا وفيه ما لا يخفى والضمان وان  
 اتصل بمرارة الدم ولم يمش من ازالته محذور بغيره والاضرو لو حذ ذكره لما رضى لم يضر وان أزل  
 اذا علم من حاله انه اذا حذ ذكره ما نزل ولو لم يضر الفرج بعد انفعاله أو نزل ان بقى اسم الفرج وأضر والا  
 فلا قاله والمشيخنا حل (قوله كقبلة) وان أزل بعد استمناء حيث كانت الشهوة حاصلة والذكر  
 قائم والا فلا يضر وقوله بلا حائل قيد للمس كافي حل فهو راجع لما بعد الغاية لان الاستمناء مفطر

وأغناه (لا سبق ما إليه  
 بمر ومكبسة مضمضة أو  
 استنشق) ومرة واحدة  
 فيضطر لشيء عنه بخلافه اذا  
 لم يبلغ أو بالغ لغسل نجاسة  
 لا يتوهم من أمور بغير  
 اختياره وان قصر الأصل  
 على المبالغة فتصيرى بما  
 ذكره أعمر (و ترك استمناءه  
 أي من مـ ولو بنحوس) كقبلة (بلا حائل)

(قوله ولو بقي طعام بين  
 أسنانه بقرى به بقه لـ)  
 وهل المراد القدرة ولو قيل  
 الجريان أو المراد حال الجريان  
 فقط فيه نظر يدل لثاني  
 ما أشار إليه الاذرى من  
 أن يجب الخلل لالاذا  
 يتوجه عند القائل بالفطر  
 مما انفجر بغيره ومن  
 استغراه قول صاحب  
 التهييج يجب غسل الثم  
 ما كل لئلا لا أضطر على  
 هذا فقد يفرق بينه وبين  
 ما تقدم فيها لو طلع القمر  
 وفيه طعام بأن الطعام  
 بين الانسان لا يمكن  
 الاحتراز عنه بخلاف  
 حصول الطعام في الثم اهـ  
 سم على ع وهو نظير  
 ما عقده ح ف في القدرة  
 على ع النخاع من امحال  
 الجريان

لانه يضر بالابلاج لان الازال ينوع شهوة أولى بخلاف ما لو كان ذلك محال وتغيرى من مر المبرع عنه بالضمير مع التثنية بعدم  
الحال من زائد في (لا ينظر وفكر) ولو شهوة لانه ازال بغير مباشرة كالاتمام والابلاج من أحد فرجى الشكل (دوم)  
نحو (س) كقبلة وعليها اقتصر الاصل (ان سرك شهوة) خوف الازال (٧٥) (والافتكره أولى) اذ ينس

مطلقا كاقدم وعبارتهم قوله بلا حال قبل ان يقيد في نحو (س) لاق الاستمنا لانه يضر مطلقا  
وفيما للمعنى ولو كان الاستمنا بمحسوس قالوا لى أن يقول ترك استمنا ترك الازال (قوله لانه  
يضر بالابلاج) أى ولو فى هواء الفرج أو بمحسوس ولو تخينا أو بغير آدمى فى قبل أو دبر نعم لا يضر الخشنى  
بالبلاج ولا بالابلاج فيه الا بان وجب النسل على ما مر فى باب فرجه قل (قوله بخلاف ما لو كان ذلك)  
أى (س) أو القبلة بمحال وان رقى وهذا صريح فى أن ما اطلب استرجاعه للمنى بواسطة لس أو وس بمحال  
وظاهره ولو تكرر ذلك لا يضر بخلاف ما اذا كان الاستمنا بغير محال وتقل شيئا  
الزادى عن مره بحثان الاستمنا أى يبدأ أو يبرز وجهه يضر ولو مع وجود محال لانه يشبه  
الجماع وعلى هذا ينبغي أن يكون مثل الاستمنا باليه الاستمنا بإدامة القبلة والس بمحال له وهذا  
خلاف صريح كلام المصنف ولم يجد ما نقله عن شيئا فى شرحه وفى كلام والده والحق أن عبارة النواج  
أول من عبارة المصنف لانهما قيدان الاستمنا بطل الصوم مطلقا والازال أن كان بلس لان الس  
لا يكون الا حيث لا حال لخلق العبارة أن يقال ترك استمنا ترك الازال بلس حل ويمكن الجواب  
بأن السين والتا فى الاستمنا زائدان وأجيب أيضا بأن الضمير المستقر كان المقصود به لو عاين على  
الاستمنا بمعنى خروج النلى ليعنى طلب فيكون فيه استخدام (قوله لا ينظر وفكر) ما لم يكن من  
عادته الازال هموا أو أظفر كافر ومسيحنا ف والنظر والفكر المحرك كان الشهوة كالقبلة فيضمر  
وان لم يضر كفى قل على الجلال (قوله دوم نحو (س) أى أن كان الصوم فرضا لجواز قطع النسل  
(قوله ان سرك شهوة) ضابطه تحريك الشهوة كما اشار اليه الشارح خوف الازال أى فلا يضر  
اتصافه كروان سرك منه أى عى الاول أن يراد بغير كهاهيجها تها وتفسيرها بخوف الازال  
يلزم عليه مصادر تدعى هذا خذ بعض المعوى فى الجليل وهو قوله خوف الازال (قوله ولو بشك)  
شامل لما اذا غلب على ظنه عدم البقاء وفيه نظر شو برى وفيه أن هذا ليس شكافريد (قوله بذلك)  
أى بالشك أى ممة قاله بمعنى مع وهو متعلق بالاكل (قوله ان لم ين غلط) وحل يجب عليه السؤال عما  
يبين غلطه أو علمه لانه لا فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل محتمومه عى (قوله فان بان) عجز  
قول لم ين الحال (قوله صح صومه) أى الاضطرار والتسحر أى الصوم فيها لا شاقة على معنى فى  
والفرق بينه وبين القبلة اذا أصابها عند ترك الاجتهاد ان الشك هناك فى شرط اعتقاد العبادة وهنا  
فى فساده بسا اعتقادها برماوى (قوله وان سبق الى جوفه) ولو بعد التمكن من طرحه اه برماوى  
(قوله فى الاولى) بخلاف الثانية فيضرب بسبق شئ الى جوفه فتصير ملبسا كبقية سج (قوله أما  
اذا بلغ) بكسر اللام من باب علم وسمع كقفره ح ف وذ كرى الصباح آمن باب نفع أيضا (قوله  
أو كان طلع الفجر أى وقت طلوع الفجر وهو مطوف على طلع أو على قوله فى شئ برى (قوله  
فزع حالا) أى بقدرتك الجماع فلا طلاق يضر كايضر صدا للذة ح فلو استمر محمدا بطل صومه  
مطلقا أما الكسفة فارة على علم الفجر حال طلوعه فليبه الكسفة وتوان لم ينقد صومه لانه انقضاء بالقوة  
فكانه انقضاء وقدمه وان لم يضر فلا كفارة على أى وان علم به بعد طلوعه كفى حج (قوله فان مكنت)

جهه فى فيه ناله لا يضر فى الاولى اذا جعله فيلا أما اذا بلغ شيئا منه فيضطر وقولى فليبلغ شيئا من قوله فليظفر فرجه اجاهم ناله  
أسسه بغيره يضر وليس كذلك (أو كان) طلوع الفجر (محتمل فزع حالا صح صومه) وان أنزل تواتره من مباشرة قباحة فان  
مكنت لم يصح صومه

وان لم يعلم بطويعه الا بعد ذلك فترع حين علم ولو لم يبق من الليل الا ما يسع الاصلاح لا الفزع فمن ابن خيران منع الاصلاح وعن غيره جواز  
(و) ثالثا (صام) والتصرع به تبعا لما تضمنه زياتي (وشرطه سلام وعقل وقاه) عن نحو حنبل (كل اليوم) فلا يصح صوم من  
اتصف بضدتي منها في بعضه كالصلاة (٧٦) ولا يصح نومه أي نوم كل اليوم (و) الا (اغشاء أو سكر بصفة) بخلاف

أي بعد طوع الفجر وقوله يصح أي لم ينقد (قوله وان لم يعلم الخ) والفرق بينهما ما لو جامع في  
الليل ناسيا بين الصوم هنا طرأ على الجماع ففزع انقضاء لقوته بتقصه والجماع ثم تنازع انقضاء الصوم  
فلم يطله لقوته بتقصه فألقى الجماع عز بزي وهذا يجاب عن قول بعضهم انظر وجه عدم صحة صومه  
حينئذ مع غيره بعدم علمه (قوله وعقل) أي يتميز فلا يصح صوم غير المميز كمن زال عقله شرح بر  
والخاص أن الكفر والجنون والحض ولو في لحظة يضرران الاغشاء والسكر لا يضران الا ان استقرقا  
جميع النهار وان النوم لا يضر ولو استقرقه كقوله شيخنا (قوله عن نحو حنبل) وكذا نحو ولادة  
من انقضاء علقته ومنه قوله بل لا يل على التمسك قل على الجلال ومنه شرح حر (قوله كل اليوم) راجع  
الثلاثة (قوله ولا غشاء أو سكر بصفة) يتعدا غيره مر قال ع ش عليه ظاهره ولو كان الاغشاء  
بفعل هو حج تنبيه عدم الضرر بما اذا لم يكن بفعله كان بغيره بطل صومه (قوله عن أحلية  
الخطاب) ان أراد الخطاب التكليف قالنا كذا فكأن مخالفته وان أراد خطاب الوضع فهما  
غاطيان به كأننا لم نلتأمل ضرورة وقد يقال المراد الاول لكن التعلق بهما يتميز بمد زوال عثرهما  
وبالتامه منوى حصلت المقابلة تأمل شوي وانظر هذه المناقاة بين قوله يتميز وبين قوله بعد زوال  
عثرهما فاعني التميز لا نهما سوى على كلامهم فالتميز متبوعا عن الثلاثة والمساوي ثابت  
لما هو الاول الجواب بأن التامه لا كان يتبته بأدنى تنبيه جعل كالخطاب خطأ لا تنجز يا (قوله في الجلة)  
يحتصل أنه ما اشارت الى ان السكر والاغشاء فحجبهما قضاء الصلاة اذا كان تصديرا بمقتضى أنه اذا لم  
يستقرقا الوقت ع ش (قوله الايام) وهو القى عبرته في الانوار بالركن الرابع وهو جوابية الوقت للصوم  
حل (قوله لتتم) أي عدم الهدى وهذا على الجديد وفي القديم له مساهمة عن الثلاثة الواجبة في  
الحج كما في شرح حر قالنا في كلام الشارح لرد (قوله ونذر) كان نذر صوم يوم فوافق يوم  
الشك أما نذر صوم يوم الشك فلا ينفق حج قال قل على الجلال ولا كراهة في صومه لشي من ذلك  
نم ان نحري صومه فذلك لم يصح كافي الصلاة في الاوقات المكرهه له ومثله حر (قوله وورد) أي  
عادة وثبت مرة قبل وزي (قوله كنظير من الصلاة) أي فان الصلاة لفي السبب لا تحرم فيها (قوله  
ويوم شك) وقد عمت البلوى كثيرا بشيوت تحلل في يوم الجمعة فلا تشهدت الناس بروية  
لبه الخيس ويظن صدقهم لم يثبت فهل ينسب الصوم اليه لكونه يوم عرفة على تقدير كذا في القعدة  
أو يحرم لا احتمال كونه يوم العيد وقد أقي الوالد بالثاني لان دفعه مقدسة الحرام مقدم على تحصيل  
مصلحة فلا تنسب شرح حر ويؤمن تعليله حمة يوم اليوم الذي كور ولو سلمه بما قبله أو وافق عادة  
له فليس هذا كيوم الشك من كل وجه لان الزمان في يوم الشك قابل للصوم فلان كان من شعبان  
وفرضان كان من رمضان بخلاف هذا فانه صوم لا يتقدر كونه يوم عيد فهو غير قابل للصوم فبينا اه  
ح فو أقول لقاتل أن يقول كيف هذا مع القاعدة الشهيرة وهي عدم التحريم بالشك خصوصا وقد ثبت  
أن أوله الجلة فليطلب صومه ثم أيا الشك بخبرة جرى على عدم التحريم وعدم كراهته وما جرى  
عليه الشيخ من تحريم صومه جرى عليه في الخادم فارجع شوي (قوله أو شهد بهاعد) أي  
أخبارا لا يشترط ذكر ذلك عندنا كم كذا حج قال قل على الجلال المراد بالهدى ما فوق الواحد

اغشاء أو سكر كره لان الاغشاء  
والسكر يجربان الشخص  
عن أهليته لطلب بخلاف  
النوم إذ يجب قضاء الصلاة  
القائمة به دون القائمة  
بالاغشاء والسكر في الجلة  
وذكر السكر من زياتي  
فمن شرب مسكرا بالوهم  
في بعض النهار يصح صومه  
(وشرط الصوم) أي صوته  
(الايلم) أي وقوعه فيها  
(غير) يوم (عيد) أي عيد  
فطر وعيد أضحي القبي  
عن صياهما في خبر  
الصحيحين (و) أيام  
(تثريق) ولو كان صومها  
للمتعة وهي ثلاثة بعد  
الأضحي القبي عن صومها  
في خبره في دارود اسناد  
صحيح (و) يوم (شك) القول  
عمارين بغير من صام يوم  
الشك فقد عصى أيا القام  
على أهله وسلم رواه  
الترمذي وغيره وهو محمول  
وقال الاسوي الموصوف  
الحروف القبي عليه  
الاكثر من الكراهة  
الحرم (بالسبب) يفتني  
صومه أما بسبب يقتضيه  
كفثاه ونذر ووردي فصح  
صومه كنظير من الصلاة

في الاوقات المكرهه ونظير الصحيحين لا تقسم رمضان بصوم يوم أو يومين الا لرجل كان يصوم صوما فليصمه كان اعتاد قوله  
صوم الشهر أو صوم يوم واحد يوم وقيل بالورد الباقي بجماع السبب (وهو) أي يوم الشك (يوم الاثنين من شعبان) اذا تحدث الناس  
بزيوتهم ولم يتهدأ أحد (أو شهد به بعد يرد) في شهادة كميان أو ساء وعيد لوفقة

منصومه بل يجب عليه  
وتقدم في الكلام على النية  
مقتضى ظان ذلك وقوع  
الصوم عن رمضان اذا بين  
كونه منته واعتبروا هنا  
العقد فيمن رأى بخلافه  
فيما امر احتياطاً للعبادة  
فيهما ما اذا لم يثبت الناس  
برقته وما يشهد بها احاداً و  
شهادتها واحد من ذكر  
فليس اليوم يوم شك بل  
هو من شعبان وان اطبق  
القيم خبر فان غم عليك  
﴿فرع﴾ اذا انتصف  
شعبان صوم الصوم بلاجب  
ان لم يسهل بما قبله على  
الصحيح في الجموع وغيره  
(وسن تسحر وتأخيره  
ونجبل فطر) تسخير  
الصحيين تسحرها فان  
في السحور بركة ولا تزال  
الناس يغير ما جعلوا الفطر  
زاد ادمام أحد وأخروا  
السحور (ان يتيم بقاء  
الليل) في الاولين  
ودخوله في الثالثة والا  
قالفضل ترك ذلك بل  
يجرم التجليل ان لم يترك  
علم عامي وجعل التسحر  
سنة مستقلة مع عقيدته  
التيقن من زيادتي (د)  
سن (فطر برفاء) خبر  
اذا كان أحدكم صائماً

**(قوله)** وطن صدقهم أي احتمل صدقهم أي لم يقطع بطلان خبرهم بان احتمل خبرهم الصدق  
والكتب على السواء بخلاف ما اذا كان مقطوعاً بكذبهم أو مقنون الصدق فإنه لا يكون يوم شك كما شار  
اليفي الروض فتأمل وكتباً يضاف له حيث ظن صدقهم ليس بشاك حال التيقن بل ينه بصحة لاحتها  
مبنية على ظن حل قالوا في حذف قوله وطن الخ وقوله لانه لم يبدى كونه منه أي حال التيقن أي وصحة  
النية واجزاءه مخصوص بما اذا بين كونه من رمضان وقد سم ان محنة صوم من ظن صدق من أخبره بجزئه  
اذا لم يبين خلافه أي لانه لم يبدى كونه من رمضان وقد سم ان محنة صوم من ظن صدق من أخبره بجزئه  
قوله وجب الصوم على من أخبره موثق به الخ وقتتم محولاً ووقوعه عن رمضان ثلثة أو وقوعه على غيرهم  
قوله اذا ظن ان منه بولس من يثق به وقتتم محولاً ووقوعه عن رمضان ثلثة أو وقوعه على غيرهم  
يصح صومه هنا في أعمال ثلاثة منها ناف أي الوجوب والجزاء مع عدم الإجزاء  
فأشار الشارح الى دفع التناقض بقوله وانما يصح الخ وحاصله ان الوجوب مخصوص بما اذا اعتقد صدق  
الخبر والجزاء اذا ظن صدق الخبر وتبين كونه من رمضان والجزاء اذا لم يظن حال  
النية كونه من رمضان كقوله روي شيخنا **(قوله)** بل يجب عليه أي كاتدم في قوله يجب الصوم على من  
أخبره موثق به بالبرقة اذا اعتقد صدقه حل **(قوله)** وتقدم في السلام أي في قوله الا ان ظن ان منه  
يقول من يثق به **(قوله)** بخلافه فياس أي في ثبوت الصوم بعدل شهادة قوله احتياطاً لظروجه  
الاحتياط هنا فان احتياطاً للتحريم للعبادة وعبارة غير ما احتياطاً للعبادة ونحو غيرها كذا قاله  
شيخنا ويمكن ان يقال للمنى احتياطاً للعبادة فضلاً وتركاً لأخبار واحد وصحوا بأخبار عدد  
**(قوله)** وان اطبق التيم هي الرد **(قوله)** وسن تسحر وقتنه نصف الليل وحمل استحبابه اذا  
رجاه منفعة ولم يخش ضرراً ولهذا قال الطيبي اذا كان شعبان فني أن لا يسحر لانه فوق السحور  
كما في شرح م قال قبل ويسن على ما تقدم في الفطر من تسحره لانه فان قلت حكمه مشروعية  
الصوم خلوا الجوف لادلال النفس وكنها عن شهواتها والسحور ينال ذلك قلت لا ينافيه  
بل فيه القامته بالنية بحول قليل ما كحل أو مشروب والمنافاة ما هو ما ينافيه الترفه من أنواع ذلك  
وتحسينه والامتناع كذا كره الملقى **(قوله)** وتأخيره ما لم يعارضه تجليل الفطر **(قوله)** وتجييل  
فطر انظر هل يحصل بغيره بل هو الصالح من كل مفطر ولو جاعاً ونش واذن ويكون للمنى تسهيله  
قطع آثار الصوم في غير زمنه ولا يحصل الا بما يحصل به التقوى أي ما من شأنه واصل الاول اولى فليحرم  
كانه وانظر حكمته أي التجليل ولعله التبايع من التلبس بالصوم في غير زمنه شوري وعبرة قول على  
الجلال قوله تجييل فطر أي بغير جاع ولو على الماء ان رجاءه ويكره تأخير مو ان اعتدله فضيلة كان  
الام **(قوله)** فان في السحور بركة قيل المراد بها الاجزاء التوابط المناسبة بقر السحور بالضم  
لا بمصدر بمعنى التسحر وقيل البركة في ما يتقوى على الصوم ونشطه وقيل ما يضمنه من الاحتياط  
والد كرواءة في ذلك الوقت كزمانى على البخارى شوري وقى خبره سنه حسن أحب عبادة  
الى أعجلهم فطر حجج السحور بالضم الفعل وبالقسم اسم لما كحل **(قوله)** وسن فطر بجر ما لم  
يعارضه من التجليل بان كان يترجم من الفطر بالفر التأخير والاروى التجليل حلف والا فضل كونه  
وترك كونه ثلاثاً كثر خدم عليه الربط بالسر قاله جوتو بسده ما من زم من غيرهم ثم الحلو ثم الحلو  
بالسحور لا روي ويضمن اللين على السحور لانه افضل وروى أنه صلى الله عليه وسلم كان يسطر قبل ان

فليطهر على الثغر فان لم يجد الثغر فملى الماء فانه طهره وروى الترمذي وغيره وهو صحيح وان كان يطرط قسم على التمر لا يتابع ورواه الترمذي  
وسن وجعل الفطر بماء كرسه مستقمن زيادتي (د) سن

يصل على طبقات فان لم يكن فعلى ثمرات فان لم يكن حاسحات من ماموقضيته تثليث ما يغفر عليه من  
 وطير غيره وهو كذلك كالتقاء نص حوله وتصريح ابن عبد السلام به في الماموقضيه المنصف وغيره  
 بمراد هو اسم جنس حي وتغير جمع جمرة محمول على أنه يحصل لها أصل السنة فان قلت الحكمة في  
 استحباب الفم قلت ان في الخلود تقوية البصر الذي يصفقه الصوم وهو ليس من غيره ومن ثم استحب  
 بعض التابعين أن يطر على الخلود مطلقا كالصل والحكمة في جملة ذواته صلى الله عليه وسلم كان  
 يوتر في جميع أموره استقار الواحد انتمون آداب الصائم عند افطاره اذا وضع الماء في فم أن لا يجمعه  
 ولكن يشربه ثلاثا يذهب بخلاف فيه قوله يتألف في الصائم الخ (قوله من حيث الصوم) أي حفظ  
 نوايه وان ترك تلك الفحش واجبا مطلقا شو يري (قوله قول الزور والعمل به) أي يقتضاهما للصل  
 المراد به كل غير مطلوب في الصوم وان لم يحرم قال الحليمي ينبغي للصائم أن يحفظ جوارحه فلا يمشي برجله  
 الى باطل ولا يبطش يده في غير طاعة ولا يدهن ولا يطلع الزن بالاشعار والحكايات التي لا طائل  
 تحتها ونحو ذلك قل (قوله فليس شهوة حاجته أن يدع الخ) قال في شرح المشكاة كتابه أوجاز عن  
 عدم نظره تعالى له نظر العانية والرجوة والقبول والفضل بالثوب فيقوم من بابي المزوم والسبب جواردة  
 اللازم أو السبب ويصح كونه من باب الاستعارة التخييلية وكتب أيضا فليس شهوة حاجته أن يترك هلا  
 قال فليس شهوة حاجته في صياحه قلت لما كان قول الزور ونحوه مبطلا لثواب الصوم فكيف لم يكن في  
 صوم فأنشأ الى ذلك في الحديث كاتبه شو يري قال شيخنا ح ف وانما جعله كتابا واجازا لان مفهومه  
 اذا ترك قول الزور فله حاجته الخ وهو باطل فله أوله اه (قوله ان يدع) أي من قوله من لم يدع  
 الخ أي فليس شهوة حاجته تركه طعامه وشربه أي في صياحه فلف الجار والفدور في أن يدع الخ (قوله  
 وشهوة) الشهوة اشتقاق النفس الى الشيء والجمع شهوات واشتهت فهو مشتبه اه مصباح والمراد  
 ترك تعاطي ما يشتهه النفس ترك الشرع في أسباب الشهوة في الأسباب الشهوة نفسها التي هي ميل  
 النفس الى المطلوب لا يمكن التفرع عنها ع ش على مر وعبار تشرح مر وشهوة من المسوعات  
 والبصائر والمتمومات والملايس اذ ذلك سر الصوم ومقصوده الاعظم لتنسك نفسه عن الهوى  
 وتقوى على التقوى يكف جوارحه عن تعاطي ما يشتهيه اه فعلم من هذا كمال المراد بالشهوة التي هي  
 بدليل التمثيل بسم لراحين وغيرها والمراد بالراحين ما خارج طيب كالمسك (قوله الحكمة  
 الصوم) وهي الكف عن الشهوات (قوله وترك نحوهم) أي من الحاجم والمجوع كافي البرماوى  
 لكن المسئلة ظاهرة في الثاني (قوله ترك ذوق الطعام) نعم ان احتاج لمخنع نحو خبز لفلان لا يكره  
 مر (قوله ترك عاك) لا يحتل منه جرم ومنه البان وقوله يفتح العين وهو الفعل أي للمنع  
 وقوله فطر في وجهه والصحيح خلافه وان تروح ذلك الرقيق برحمة أو وجد فيه طعمه كما ذكره جل  
 وأما الملك بالكسر فهو الملعوك أي المصنوع الذي كالمخنع قوى وصلب واجتمع ومنه اللوميا كافي  
 قل (قوله وسن أن يفتل) ولومن الاحتلام أخذ من العلة فان يفتل غسل ما يغتاف من  
 وصول الماء اليه كالآذن والبرقان قلت ما وجه العدول عن المصدر الصريح وهذا في وجه ما  
 بعده مما در صرح قلت سكتة العدول دفع تروهم أي من مدخول الترك والفرض أنه وما به مطلوب  
 الفعل لا يقال التروهم موجود اذ يجوز أن يراد وسن ترك أن يفتل لنا تقول هذا بعيد جدا  
 فالعدول دفع تروهم البعيد فليأمل كاتبه شو يري (قوله لا) أي ليؤدى العادة على طهارته وخشية  
 وصول الماء الى باطن الاذن والبرق وغيرهما شرح مر قال حج وقضيته أن وصوله تلك مفطر  
 وليس عموم مراد كما هو ظاهر أخذنا من سبق نحو ما للفتنة والسرعة وأغسل القم النجس

من حيث الصوم (ترك)  
 غش ككذب وغيبة  
 وعليها انقصر الاصل غير  
 البخاري من لم يدع قول  
 الزور والعمل به فليس لله  
 حجة أن يدع طعامه وشربه  
 (د) ترك (شهوة) لا تبطل  
 الصوم كشم الرياحين  
 والنظر الباطن فيها من  
 الترفه الذي لا يناسب سكرة  
 الصوم (د) ترك (نحو)  
 حجب كقصد لان ذلك  
 يضمنه ونحو من زيادتي  
 (د) ترك (ذوق) لطعام  
 أو غيره خوف وصوله  
 حلقه وتقييد الاصل بذوق  
 الطعام جرى على القالب  
 (د) ترك (عاك) يفتح  
 العين لانه يجمع الرق فان  
 بلعه فطر في وجهه وان ألقاه  
 عطسه وهو مكروه كافي  
 المجموع (د) سن (أن)  
 يفضل عن حدثا كبر  
 ليلا ليكون على طهر من  
 أول الصوم وتغير بذلك  
 أعينهم تغيير بالجنابة (د)  
 أن يقول

لا يضر لعمره فليحمل جناحاً على ماله حتى ياتى بها **(قوله عفيطره)** أى عفيطه يصل به  
 العطر وان لم ينسب كجاء أو أدخال نحو عودى إذ نه كآله بعض مشايخنا بل أنه يكتفى بدخول وقت  
 الاضطرار لكن ربما ينفى لفظ وعلى رزقك أفطر تختامه قل على الجلال **(قوله هو أول من قوله)**  
 عنه) لا يصدق بالقبلة شيئاً **(قوله)** كان يقول ذلك) ويرد أيضاً أنه كان يقول ذهب الطعام وأتت  
 العروق وبنت الأجران شاء الله ولكن هتار بما يفهم منه أنه في خصوص من أفطر على الماء فراجع  
 قل **(قوله)** وأن يكتفى بمكان) صرح بهنا لطلبه الامور ليلانها راقية والا ففى مطلوبه بمطابقا  
 وقوله صدقة لان الفقراء فيه يصفون عن الكسب وليحصل أسوة الصائم ولان الحسنات فيه  
 تضاعف له حمرة ومنها لتوسعة على عباده والاحسان الى ذوي الارحام واقطار الصائمين بهتاء أو ما  
 قدر عليه ونحو ذلك كافي قل **(قوله)** وتلاوة لقرآن) ولو في حمام أو طريق لا يحوش وهي في المصحف  
 والى القبلة وجهها أفضل الا خوف رياء أو تنوش ولو على نائم قل **(قوله)** لاسباب) بالتشديد  
 والتخفيف وهي تدل على أن ما يبدىها أو بالحكم بمقابلها ولا يستحق جاعل الاصح والسبب الكسر  
 فتشديد الهمال والمامل واموسوفاً وذلك وذا يجوز رفع ما يبدىها على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على  
 التشبيه بالفعول به وهو على الاضافة وهو أرفع وزاد ما به امداد شري ورهنا الاحتمالات في  
 غير غير ان المصنف نحو لاسباب يرد ما فيها فحينئذ أن تكون ما موصولة وفي المشرشر ابتداء محذوف  
 والجمله متساوي اسم لانصبوب لاضافته الى ما خبرها محذوف والتقدير لا مثل الصدقة والتلاوة  
 والاعتكاف الا انى هي في العشر الاخير موجود

**(قوله)** في وجوب صوم رمضان أى وما ينبغ ذلك من وجوب الامساك على من أفطر ع **(قوله)**  
 ولو في ماضى أى يدخل المراد فيه ان اطلاق الاسلام عليه يجازيحتاج الى قرينة يمكن أن تكون  
 القرينة قوله فايدل بكفر أصلي فيكون لفظ الاسلام في كلامه مستمعاً الى حقيقة ومجازه كقوله  
 شيئاً وكأنه انتقل نظر من عبارته في الصلاة الى ما هنا وفرق بينهما بأنه هناك عبر بالمشقة وهنا  
 بالمصدر وهو حقيقة في الازمنة الثلاثة فكان عليه أن يقول قرينة التعميم ولا يقول قرينة المجاز  
 الخ **(قوله)** وصحة) فيقال تعالى الاطاعة عنها لان المراد الاطاعة حساً وشرعاً كما يفهم من كلامه بعد  
 وذلك لا يكون الا اذا لم تلحقه مشقة تبيح التيمم ثم رأيت هاشم قوله والاطاعة أى ولو في المستقبل  
 فدخل المريض الذي يرى برؤءه لانه مطبق في المستقبل فأخوجه بقوله وصحة كابدل عليه كلامه في  
 المحترقات الآية واهمما بضابن المراد طاعة ولو بمشقة فيدخل المريض اذا صام وتحمل المشقة  
 فأخرجه بقوله وصحة تأمل **(قوله)** والاطاعة) أى ولو حكمائشمل الماضى باسفر والماسفر سفر اقصر  
 فاشتمل على حكم القيم وقوله اخذنا مما بأتى أى حال كون الصحة والاطاعة ما عودين مما بأتى أى من قوله  
 ويباح تركه لشر الخ وانما تركب للثقل ذلك ولم يعبر بالصحة والاطاعة لاحتياج الى التفصيل في  
 مفهومهما فحينئذ ذكر الصحة والاطاعة عن ذكر مفهومهما بخلاف ذكر القهوم على وجه التفصيل  
 فيتنى عن ذكر المطروق **(قوله)** ويحتمل ظاهره ولو متحليهم رأيت عن شيخ مشايخنا شبيهه بغير  
 التمدى شوي **(قوله)** وسكران) سواء كان كل من الثلاثة متعمداً لا اذا كان الكلام في نفي وجوب  
 الاداء وهو لا يجب على كل من ثلاثة مطلقاً أو ما وجوب القضاء في نفي التقييد الشوي بغير التمدى  
 لا ينسب اذا التقييد انما هو في نفي وجوب القضاء فتأمل **(قوله)** لأكبر أو مرض) راجعان للحصى  
**(قوله)** وأيضاً ونحوه) راجعان للشرعي **(قوله)** ولا على مريض) يرى برؤءه ولا **(قوله)** يعلم ما  
 بأتى) وهو أن المريض لا بد أن يخاف محذورهم والمساخر لا بد أن يكون سفره مسفر قصر حل **(قوله)**

عقب) هو أول من قوله  
 عند) قطر ما همم است  
 وعلى رزقك أفطرت) لانه  
 صلى الله عليه وسلم كان  
 يقول ذلك رواءاً برادود  
 بانسان حسن لكنه مرسل  
 (وأن) يكثر في رضاء  
 صدقة وتلاوة) لقرآن  
 (راعتكافاً لاسباب) في  
 العشر الاخر منه  
 للارتجاع في ذلك رواء النيهان  
 وروى مسلم أنه صلى الله  
 عليه وسلم كان يجتهد في  
 العشر الاخر ما لا يجتهد في  
 غيره

فصل في شروط وجوب  
 صوم رمضان وما يبيح  
 ترك صومه

شرط وجوبه اسلام) ولو  
 فإمضى وهو من زائد في  
 (تركيب) كما في الصلاة  
 فيها (والطاعة) له وصحة  
 واقامة اخذنا مما بأتى فلا يجب  
 على كافر بالمضى السابق في  
 الملاوة على حصى ويجنون  
 ومنهم على سكران ولا  
 على من لا يطيقه حساً ولا  
 شرعاً لأكبر أو مرض لا  
 يرى برؤءه أو حصى أو  
 نحوه ولا على مريض  
 ومساخر يقيد يعلم ما بأتى

تقرر ذلك في الأصول  
لوجوب القضاء عليهم كما  
سبأني ومن ألقى بهم  
المرء في ذلك نفسه فان  
وجوبه عليه وجوب  
تخليص كسرت الإشارة  
اليه (وبياح تركه) بنية  
الترخص (المرض يضر  
معه صوم) ضرر يبيح  
التيمم وان طرأ على الصوم  
لآية ومن كان مريضاً  
المرض ان كان مطلقاً فله  
ترك النية أو متقطعاً فان  
كان يوجد وقت الشروع  
فله تركها والا فلا فاعاد  
واستاح الى الاضطرار  
(وسفر قصر) فان قصر  
به فالفطر أفضل والا فالصوم  
أفضل كما في صلاة  
المسافر (لان طرأ السفر  
على الصوم) (أو زلأ) أى  
المرض والسفر من صائم  
فلا يباح تركه تخليص الحكم  
المحصر في الأولى وفوال  
العذر في غيرها (ويجب  
كفارة ما فات ولو بسدر)  
كرض وسفر لآية السابقة  
لذئذ يرها فافطر فصدت  
من أيام أو وكفى ونحوه  
كأمر في بابه وردت سكر  
وانحاء تركه فيقولون سبأنا  
بغلاف ما فات من الصلاة  
بالاعمال كفى في بابها لشقة  
نكرهوا بخلاف الأكل

ووجوبه عليه ما على الكركان) قد عرج بالتمسك شوري والقضى عليه يجب عليه القضاء مطلقاً  
بتصلاً وغيره لان الاعشاء مرض وهو وجوب القضاء قرم شيخنا (قوله وجوب انعقاد سبب) وهو  
دخول الوقت والمراد بانقضاء وجوده واضاف وجوب من إضافة السبب السبب أو ياتيه تعذراً على أن  
القضاء بالامر الأول لا بأس به يد (قوله ومن ألقى بهم المرء) إشارة الى رماء الجلال الخلق قال قل  
عليه والحاض بهم في كونه انعقاد سبب لا ينافي كونه مخاطباً بطلب تكليف فلا هو اه ومثله في شرح  
مر (قوله وبياح تركه) أى يجب لانه جواز بعلم متاع فصدقه وجوب بان حجر ونحوه اذى  
فقال المرض الذى يبيح التيمم بوجوب الفطر وما دونه حيث لا يعتمد عادة يجوز اه واعتمد ان  
المرض الذى يبيح التيمم يجوز الفطر ولا يوجبه عند مر واعتمد شيخنا ح ف وقتله قل على  
الحليب وعزاه لشيخه مر نعم ان خاف الملاك أو فوات صفة عن وجوب الفطر على مر (قوله بنية  
الترخص) أى بان ينوي ان الشارع رخص له في الفطر أى بأجله ح (قوله مطلقاً) أى يستمر الا  
وتنهار او منقطعاً فان نحو الحادي يجب عليهم تيمم كل ليلة واذا حصل لهم من الصوم مائة تسبيح  
التيمم اضروا حل وسواء كان بمحمد لنفسه أو بأجرة أو تبرعاً ان لم يبحصر الامر فيه كفى عرش  
(قوله فان كان يوجد وقت الشروع) أى وقت محتملة قل وعبارة شرح الروض قبيل الفجر اه  
(قوله والافلا) وان علم من عادته عدم المرض أثناء النهار مر (قوله وسفر قصر) أى ياتي هنا جميع ما  
في الشرح جاز الفطر وحيث لا فلاتم سيعلم من كلامنا شرط الفطر في أول أيام سفره ان يغارق  
ما يستمر بجواز نه قصر قبل طلوع الفجر شيئاً فلو نوى ليلا ثم سافر وشك أسافر قبل الفجر أو بعده  
لم يضر ذلك اليوم الشك في مسيحه ابن حجر وزى وحمل جواز فطره ان لم يكن مديماً السفر والا لم يجزه  
الفطر لانه لم يرج زمان يقضى فيه مر وزى (قوله لان طرأ السفر) ولو كونه باختياره فطر في المرض  
(قوله كرض) أى يرمى برؤه اذ لا لى يرمى برؤه موجب لفطر فقط مر (قوله وسكر أو غاء) ولو  
بغير تمييزهما والجنون اذا نسي يجب عليه القضاء والافلا كفى عرش فكان على الشارح ان يذكره  
بان يقول وجنون بعد والظاهر ان الكركان لا يجب عليه القضاء اذا كان متعدياً به صرح حج  
وشيخنا تنازع به في التشديد بالتمسك ثم قال والحاصل ان كلام الاعشاء والكرك بعد أو دونه ان  
استغرق النهار وجب القضاء والا فقدر نوى للأجزاء كاعلم مما تقدم (قوله وانغشاء) لانه نوع من  
المرض فادرج تحت قوله تعالى فن كان منكم مريضاً فخرج مر (قوله ولونسيان) فهو يضر عن  
وفي شرح الهندى ان قضاء تركه التية ولو عهدا على التراضي بلا خلاف والراجح أنه على التعريف  
العمدوى في غيره على التراضي ولا ينظر والى أن ترك التية ينشئ برك الاهتمام بالعبادة حل (قوله  
بغلاف ما فات من الصلاة الاعشاء) أى حيث لم يتعد حل (قوله وبغلافه لاكل ناسيا) انظر الى  
موقف هذا اهتمام ان الكلام في القضاء وهذا لا يفطر وأوجب بأنه أى به لاجل الفرق بينه وبين نسيان  
التية (قوله اعما يورثى الثاني) أى يصير كأنه لم يكن أى كان اكل مثلاً لتسليمه الى يومئذى كفى  
أى يؤثر في عدم اعتباره كقوله شيخنا (قوله أى لا يجب قضاء ما فات) ولا يسن ولا يتعد كفاً  
به والله شيخنا حل أى لا يجب ولا يسن وقد يشك على ما تقدم من من قضاء الصلاة الفائتة  
فزين الصب الا أن يفرق بأن الصوم من شأنه المشقة بخلاف الصلاة تأمل شوري وحمل عدم  
قضاء الكافر اذا أسلم في غير اليوم الذى أفطر فيه ما هو فيفسن قضاءه كقوله شيخنا (قوله ولا صبا)

قال

ناسب لان التيمم من باب المأمورات والا كل من باب التهات والنسيان اعما يؤثر في الثاني

وتعيرى بما ذكر أعظم عليه به لا بكفر أصلى أى لا يجب قضاء ما فات به بعد الاسلام ترغيباً به (لا صبا) (لا جنون) بقدره نقول



(في غير رقتوسكر) لعدم موجب القضاء بأمانات به في زمن الردة والسكر فيقتضيه وتخدم في الصلاة نظير ذلك مع زيادة (كالبطلان) الصبي بنهار (ماتاً) فإنه لا قضاء عليه (ويجب اتعلمه) لأنه صار من أهل (٨١) الوجوب (أو) بلغ فيه (مفطراً

أو فأفلق) فيه الجنون (أو) أسلم) فيه الكافر فإنه لا قضاء عليهم لأن ما أدركوه منه لا يمكنهم صومه فصار كمن أدرك من أول وقت الصلاة فدركه ثم طرأ المانع (وسن لهم ولريض ومفسر زال عنهما) حالة كونهما (مفطرين) كأن تركا تلبية (الاساك) لبقية النهار (في رمضان) خروجاً من خلاف وأعلم يلزمهم الاساك لعدم الزامهم الصوم والاساك تبع ولأن غير الكافر أهل لصرد ذكر التنية من زياتي (وبلزم) أي الاساك في رمضان (من) أسخطا بقطره) كأن أضر بلا عذر أو نسي التنية أو ظن بقائه الليل فإن خلافه أو أضر يوم شك بربانته من رمضان حرمة الوقت ولأن نسيان التنية يشتر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير ولأن صوم يوم الشك كان واجباً على من أضر في الآلة جهله به فارق المسافر فإنه

قال الزمياوي سن له قضاء ما قلنا من التميز في ساعلي الصلاة وقوله لا جنون أي بشر بعد سم (قوله) في غير رقتوسكر أي بعد حل وصوم والمتمتع عدم التقيد بالتمتع لأن الكرا يجب عليه القضاء مطلقاً كالتقدم عن سم (قوله) لعدم موجب القضاء أي لعدم مقتضيه وهو البلوغ والعقل (قوله) فيقتضيه بأن يتناول مسكراً يستغرق أسكرته لما تهاجم عليه عاله ثم جن في أثناء اليوم فيلزم قضاء ما انتهى إليه السكر من زمن الجنون دون ما زاد عليه أخذاً من تشبيعه ذلك الصلاة زى (قوله) بمراسماً أي فيه وذلك بأن نوى ليلا هـ مر (قوله) لأنه صار من أهل الوجوب حتى لو جامع زمته الكفارة بشره إلا أني كقائه لا يدي قال حل ولا جعل هذا من الشبهة وهل يثبت على جميعه ثواب الواجب أو يثبت على ما فعله في زمن الصياوات المنسوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه نظر والأقرب الثاني لأن الصوم وإن كان خصة واحدة لا يفيض لكن الثواب المقرب عليها يمكن تبعه ونظيره ما سرق في الجماعة من أنه إذا قرأ في بعض الأفعال فالتبعية فيه دون غيره عـش (قوله) ومن لم يمسس وكذا يقال في الحائض والنفساء إن زال عنهما فبستحبهما الاساك زى (قوله) كأن تركا تلبية) أشار به إلى أن ترك التنية يقال له مفطر شرعاً وإن تناول مفطراً هـ شوى رى (قوله) تبع أي المائتين (قوله) من أسخطا بقطره) بخلاف من لم يخطئ به فلو طهرت نحو حائض في أثناء النهار بلزمه الاساك بشرح مر (قوله) أو نسي التنية) فديشر بأنه ليس مفطر لأنه قضيت العطف إلا أن يقال المراد بالمطوف عليه المقطر بالفضل بأن يتعاطى المقطر فلا يخالف ما تقدم شوى رى (قوله) أو أضر يوم الشك) وهو هنا يوم ثلاثي شعبان وإن لم يتحدث فيه برؤية كاهو واضعاً بن حجر و مر (قوله) كان واجباً عليه) أي لو تبين أنه من رمضان والاضوم يوم الشك حرام (قوله) إلا أنه جهه) أي جهل كونه من رمضان وقوله مع علمه أي مع العلم بأنه من رمضان كاعبر به مر ومع هذا قلتم وجوب قضاءه فوراً عقب يوم العيد فليس الجهل عذراً مقتضياً لوجوب على التراخي وفي كلام بعضهم لتعبدية قات يسنو ويجب قضاءها على الفور وذلك يوم الشك إذا تبين كونه من رمضان حل ومثله مر وهو مشكل لغيره وهل عن حرف أنه على التراخي فليحذر (قوله) به فارق المسافر) أي إذا قدم بعد الإفطار مر (قوله) ثم المسك) بخلاف فاقده الطهورين فإنه في صلاة شرعية والفرق أن المقفود هنا ركن وهناك شرط مر شوى رى (قوله) ليس في صوم شرعى) ومع ذلك فالظاهر أنه ثبت لها حكم المائتين فيكرهه ثم الياطين ونحوها ويؤيده كراهة السواك في حقه بعد الزوال على المعتد عـش على مر والله أعلم

(١١) - (بميرى) - ثاني) في رمضان بطريق الاصالة وهذا لا يقبل غيره بخلاف أيام غيره ثم المسك ليس في صوم شرعى وإن أتى عليه فإلزامه تركه فيه عطلور لم يلزمه سوى الاسم (فضل في فدية فوت الصوم الواجب) (من فاته) من الاحواز (صوم واجب) ولو نذرنا

الظاهر أن قول بولو سندرأى بسبب نذر لان النذر ليس الصوم الواجب وإنما هو موجب وأوجب بأنه منصوب بترجع الخافض أو أن النذر يعني النذور عرش (قوله أو كفارة) لقتل أو ميم أو يظهر حال ومهر (قوله فلا تدارك (لما أتى) قال مر بقيد ولا قضاء قال عرش عليه هذا بخلاف ما يأتي من أن من أضرطهم أو عجز عن صوم زماته أو مرض لا يرى برؤه وجب عليه مد لكل يوم وقبيل بأن ما يأتي فيمن لا يرجو البرء وما هنا في خلافه ثم رأيت في سم مانعه لا يشك على ما قرر الشيخ المهرم اذا مات قبل التحك لان واجبه اصاله القد به بخلاف هذا كذا الفرق القاضي اهـ (قوله إن فات بسندر) قيد في عدم التدارك وعدم الأثم في فات بغير عرش تدارك مع الأثم وان لم يتمكن من القضاء ويصوم عنه وليه ويجب الأثر من تركته عنه والمراد بالتحك أن يدرك زماناً لا للصوم قبل موته بقدر ما عليه وليس به نحو مرض أو سفر خلافاً لابي هريرة قال على الجلال (قوله عيسى) أي بالقدية أو الصوم (قوله أو مات) أي من فاته من رمضان بسندر التحك لا يقيد كونه مسنوراً فافصح التحميم بسندر قول (قوله سواء فات بسندر) وبأن في الصورتين (قوله أخرج من تركته) والأثر أفضل من الصوم عرش فان لم يكن له تركه لم يزم قربه الطعام ولا الصوم بل من ذلك كذا روي شيخنا (قوله لكل يوم مد) أي من غلب قوت بدله قال ابن حجر ويؤخذ عما مر في الفقرة أن المراد هنا بالبدل التي يعتبر غالب قوتها المثل التي هو فيه عند أول مخالطته بالقضاء عرش على مر (قوله فليعلم) معنى للفقول وثاني الناعل الطرف وهو عنه وهو من على مذهب الكوفيين من إقامة الطرف مع وجود المفعول به وتقيد به بالحديث بالشهر لعله لكونه كان جواباً سائل والأفلاك لا تقيد بالشهر كافة عرش (قوله مسكينا) قال العراقي الرواية بالنسب وكان وجهه إقامة الطرف مقام المفعول كإتمام الجار والمجرور ورواهه وقد قرئ ليحزى قوماً كانوا يكسبون وفي رواية ابن ماجه وابن عدى مسكين بالرفع على الواجب سيطر والمراد بالصواب المشهور لأنه خطأ لما قدمه من توجيهه التنب شوري (قوله من جنس فطره) قال الفقهاء يعتبر فضله عما يتبر بفضله ثم حجج وزي (وأقول) يتأمل مذموم كون الفرض انما مات وان الواجب تعلق بالترك وبعد التعلق بالترك فأي شيء عليه بعد موته يحتاج في اسراج الكفارة الى زيل فمما يغريه عنه بل القياس أن يقال يعتبر لوجوب الاثر اخرج فضل ما يغريه عن مؤنة تجهيزه ويقدم ذلك على دين الآدمي أن فرض أن على الميت ديناً ثم ماذا كره الحشى ظاهره أو أضرطه كبر أو مرض لا يرى برؤه عرش (قوله حلال على الغالب) يعني أن الفطرة هي الغالبة والقدية نافذة ففيس النادر على الغالب بما عرش الخ هذا ما ظهر بعد التوقف في السؤال عنه زي (قوله أو صام عنه قربه) بشرط بلوغه زي وعبارته المثل كل قربه قال قول عليه أي بالغ عقل ولو رفيقاً بعيداً بلاذن كالحج الواجب وإنما يصح نيابة الرقيق في الحج لأنه ليس من أهل حجة الاسلام ولو لم يصم عنه قريب وزعت الركة بحسب الارث ومن خصه شيء من أهله أو صام عليه الصوم بدله بقدره ولا يصح يوم صوماً ولا طعاماً بل بحسب التمسك ولو اختص الأقارب في الصوم والأطعام أوجب من طلب الطعام ولا يقل هذا التخييراً قول المصنف أو صام الخ لا يأتي في الكفارة المرتبة لأنه لا يجوز الانتقال الى خصلته حتى يعجز عما قبلها وفي الكفارة الاعتقاد مقدم ثم الصوم ثم الطعام لا نأقول فرض المسئلة أعمات وهو عاجز عن الاعتاق لأنه لا يجب عليه الصوم الاحتياطاً للطعام الذي يخرج به وليه غير الذي كان يخرج به ولأن الذي يخرج به قدية عن الصوم لأنه ما أحسن حال الكفارة فالتى على الميت لا ملوكان كذلك لا تعتبر تقدم الصوم عليه ولما صح التخيير وصرف امداد الواحدة تأمل (قوله أو أجنى)

استمر الى الموت فان فات بلا عرش أو وجب تدارك بما سبقت (أو) مات بعده سواء فات بغيرهم بغيره (أخرج من تركته لكل يوم) فات صومه (مد) وهو مثل ذلك كما مر وبالحكيل المصري نصف قدح والاصل في ذلك خبر من مات وعليه صيام شهر فليعلم عنه مكان كل يوم مسكيناً واه الترمذى وصح وقعه على ابن عمر (من جنس فطره) حلال على الغالب بما عرش أن كلا منهما طعام واجب شرعاً فلا يجزئ نحو دقيق وسويق (أو صام عنه قربه) وإن لم يكن عاصياً ولا وارثاً (مطلقاً) عن التقيد بلاذن (أو أجنى باذن) من أهل أوصيه أو من قربه بأجر أو دونها

(قوله يخرج عنه قربه الخ) أي جوازاً اهـ شيخنا وإن أوجهم تواتر القول بخلافه قوله وجه الله كرض استمر) أي من قبيل بحر ثاقب السند إلا أن طراً حيف أثناء النهار مثلاً فيبين عدم التحك في ذلك اليوم اهـ حجر عياب (قوله حلال استمر) أي استمررا لا يصح ترك النية في الليل في الأول وتقدم أو

ينعم الصحة كأنه استغرق اليوم وكان أفاق كل الليل تدبره مكيفه العباب وشرحه لابن حجر

من مات وعليه صيام صام  
عن يولي وخبر مسلم أنه صلى  
الله عليه وسلم قال لأمرأة  
قالت إني أني مات وعليها  
صوم نذر أقصوم منها  
صوي عن بك بخلافه  
بلاذن لأنه ليس في معنى  
ماورد به الخبر وظاهره  
لو مات من قبله صم عنه  
وقولي بلاذن أعم من قوله  
بلاذن الولي (لأن مات  
وعليه صلاة وأعتكف)  
فلا يعمل عنه ولا يفعله  
لعدم ورودهما ولو نذر  
يكتف سائما أعتكف  
عن يولي سائما قال في  
التهذيب (ويجب الله)  
لكل يوم (بإقضاء على  
من أظفر فيه) (المر  
لا يبري زاله) ككبر  
ومرض لا يبري برؤه لأية  
وعلى القرن يطيقونه المراد  
لا يطيقونه أو يطيقونه في  
الشباب ثم يهزون عنه في  
الكبر والشيخ البخاري أن  
ابن عباس وعائشة كانا  
يقران على الدين يطيقونه  
ومعناه يكفون الصوم فلا  
يطيقونه وقولي لعنوا  
آخراً أعم من قوله لكبر  
(وخفاء على غير متعبدية  
أظفر) (أما الإقضاء آدمي)  
مصوم (مشرف على  
هلاك) (يترك وأغيره ولم  
يكن تخليه الا بظفر) (أو

بالخولوق يقاد إلى الجموع عنده الحسن البصري أنه لو صام عنه ثلاثون بالاذن في يوم واحد جزأ  
وهو الظاهر الذي اعتمدته حل وزي سواء كان قد وجب فيه انتساب أو لا لأن التتابع في حق الميت  
بمعنى لا يوجد في حق القريب وهو التخليط عليه لانه العزم صفة زائدة على أصل الصوم فقطعت  
بموته شرح حر (قوله الحج) أي قياساً على الحج في مطلق الصحة لأن الحج الواجب لا يتوقف قطعه  
عن القربى على اذن أو يقال المراد الحج المتدب وهو يتوقف على اذن كقوله شيخنا (قوله) وخبر  
الصحيحين من مات وعليه صيام الحج وجهه أنه لا على محض الصوم الاجنبي بالاذن ان من ملك شيئاً جزأه  
التياب فيه كالولي بكل في تزويج بنته كافر وشيخنا عز قال للناوي والمراد بالولي كل قريب (قوله)  
وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لأمرأة) أي هذا الحديث يدل على الأول لانه يدل على أن المراد  
بالولي الذي في الأول مطلق القريب حيث لم يستفصل الساقط هل هي وصية أم لا ح (قوله) لانه  
ليس في معنى ماورد) وأما صوم الاجنبي بالاذن فهو بمعنى ماورد لانه لما صام بالاذن بالولي كان كاته  
الصائم فيؤخذ من كلامه دليل محتمل صوم الاجنبي القياس على القريب (قوله) صم عنه) لانه  
ليس من أهل العبادات الآن ع و يتعين الاطعام ويجب اخراج ذلك من تركته أي لانه يتبناه  
قضاء دينه فلا ينافي كون ما له من ماله فيأف كان التائب عدم اخراج ذلك حل (قوله) لأن  
مات وعليه صلاة وأعتكف) وهذا قول يجوز فعل الصلاة عنه وقصد في السبكي عن قريب  
مات وهذا يدل على انه يجوز تقليد القول الضعيف في حق نفسه كائن عليه ع ولا يجوز أن يفتي  
به كافر وشيخنا ح وبعبارة قول علي الجلال قوله وفي الاعتكاف قول وفي الصلاة قولاً أيضاً  
وفيها وجه انه يعلم عنه لكل صلاة وصوم عليه كغيره من حج قال بعض شافعيين وهذا من عمل الشخص  
لنفسه فيجوز تقليده لانه من مقابل الاصح ثم صلى أمير الحج ركعتي الطواف **في تنبيه** علم  
ذكر أنه لا يصام عن حي وان عجز بهرم أو غيره وتزومه القندية وهل يصدق عنه أو يعتق راجعه (قوله)  
اعتكف عنه واه) أي جازله ذلك ومثل الولي الاجنبي بالاذن كما قاله الشو برى (قوله) ويجب الله  
ابتداء الصلاة لأن الصوم فلا يجب القضاء لوزال عذره قبل القندية كما في حل وزي قال الثوري  
وهو دونه على الفور كبده ولا كل محتمل ثم رأيت في الاصل الجزم بالذني اه ظاهراً مخاطب  
بالابتداء فلو نكف وصام لم يجب عليه البداء اعتراض بأنه حيث كان مخاطباً بالابتداء كان القياس  
أنه لا يجوز له الصوم وأجيب بأنه مخاطب بالابتداء حيث لم يرد الصوم ولو أخرج الدائم ثم بعد  
القطر على الصوم لم يزمه قضاء فان قيل ما الفرق بينه وبين المصوب حيث يزمه الحج بالذني عليه  
بعد الايتان به أجيب بأن المصوب هنا مخاطب بالابتداء كما عرفت فأزاعته والمصوب مخاطب بالحج  
وإنما جازله لأنه لا ضرورة وقد انعدمها حل (قوله) على من أفطر فيه) أي في رمضان وليس له  
والاحمال والمرع تعجيل فدية يومين فأكثر ولم تعجل فدية يوم فيه أو في ليلة حر (قوله) المراد  
لا يطيقونه) فان قلت أي فدية على أن المراد ذلك قلت يمكن أن تكون قد رجعت عند النزول  
قر بنحالة فهم منها ذلك ولا يضر عدم بقائه فليأتمم على الوجه ع على حر (قوله)  
ثم يهزون) يفتح الجيم وكسرها (قوله) آدمي) ومثله الحيوان المحترم حل (قوله) مشرف) وان  
تعدد فلا تعدد بغيره (قوله) على هلاك) ليس قيداً بل المراد على أن يخاف عليه من حصول مبيح  
للتيم كقتل عضو أو بطلان منفعة ح (قوله) أو خوف ذاتك) أي خوفاً يبيع التيم ولو كان  
كبيرا أي فيجب به الفطر عند ذلك ويجوز عند غيره بأن يحصل عند عدم الفطر مشقة لا تختل  
عادة (قوله) ولو كان في المرض من غيرهما) أي ولو كان في صورة المرض من غير المرضة بأجرة

خوف ذاتك) (عالم أو مرضع) (عليه) فقط ولو كان في المرض من غيرهما لانه فطر

لرتفق به شخصان وأخذنا  
في الثانية بسميها من الآية  
السابقة قال ابن عباس إنها  
لم تنسخ في حقهما رواه  
البيهقي عنه بخلاف ما لو  
خافنا على أنفسهما  
وحدما أو مع واحد منهما  
وبخلاف من أظفر متعدياً  
أولاً فادعوا ما لم يشرف  
على هلاك وبخلاف  
المتحيرة إذا أظفر لكئ  
عما ذكره فلابج الفدية  
لكن في الأخيرة وقياساً  
على المرض المرجو برؤه  
في الأولين لأن ذلك  
ليس في معنى فطر ارتفق به  
شخصان في الثالثة ولأن  
معنى الأولى في الرابعة  
والثقبية بالأدوية بغير  
المتحيرة من زليقة  
(كن آخر قضاء رمضان  
مع تمكنه منه حتى  
دخل) رمضان (آخر)  
فان عليه مع القضاء المأد  
لأن سنة من الصحابة  
أقروا بذلك ولا يخالفهم  
(ويذكر الله) شكر  
السنين لأن الحقوق  
المالية لا تدخل بخلافه  
في الكبير ونحوه لعدم  
التصبير (فالآخر القضاء  
المذكور) أي قضاء  
رمضان مع تمكنه

(١) قوله بقوله تعالى فن  
تلوع الخ العواب بقوله  
تعالى فن شهدنا الخ

أولاً بأن كانت مستمرة ولوم وجود غيرها وكان الولد غير آدمي ولو كذا ومن زنا جازاً لم يطرع الفدية  
وهذا الخ كما لا يخفى في الفدية في ذمتها إلى أن تمتق ولصوم عنها قال شيخ شيوخنا حمزة  
والمتأخر للارضاع الحيار إذا امتنع عن الفطر قبل (قوله ارتفق به شخصان) أي حصل به  
رفق وانتفاع لشخصين وهما التقدر والشرف على الهلاك فلما انغم بالفطر شخصان وجب الأمران  
القضاء والفدية كما قرر مشيخنا ح ف وهذا التعليل للأولى بدليل قوله وأخذنا في الثانية أدوتعليل  
لما لا يكون تعليل الثاني خاصاً بالثانية (قوله من الآية السابقة) وهي قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه  
فدية فأولها بضمهم على تقدير لا وقال ابن عباس إنها لمنسوخة إلا حق المرضع والحامل اه أي  
ولم تنسخ في حقهما إلا أنهز يد عليهما القضاء عما كان في صدر الإسلام لأن الإنسان القادر على  
الصوم في صدر الإسلام كان غيراً بين الصوم وبين الفطر بالقضاء وعليه الفدية والتقدير في الآية  
وعلى الذين يطيقونه فدية وأصوم بكافه بعض المفسرين (قوله قال ابن عباس) دليل لوجه الأخذ (قوله)  
لم تنسخ في حقهما) أي ونسخ في حق غيرها (١) بقوله تعالى فن تلوع غير أن ذلك يدل على  
عدم الوجوب على من سواهما فان قلنا لا كان ذلك تخصيصاً لا إخراج بعض أفراد العام  
فالجواب أن الأفراد مرادة وإذا كانت الأفراد مرادة كان الإخراج نسخاً لا إخراجاً ولا يشترط  
في التخصيص تمام جمع قريب من مدلول العام وهو هابلس كذلك شو ربان قلت قول ابن  
عباس بعدم نسخها في حقهما ونسخها في حق غيرها إنما يفقر أنه بطوقه بتشديد الواو واجب  
بأنه يمكن أن يكون له فيها تفسيران فان قلت بقاؤه في حقهما مشكل لأن الواجب أولاً في حق  
غيرهما الفدية والصوم بدليل قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والواجب في حقهما الفدية والقضاء  
أوجب عنه بأن القضاء مأخوذ من السنة (قوله أو مع واحد منهما) أن قلت هو في معنى فطر ارتفق به  
شخصان قلت نعم لكن وجه ما نعت وجوب الفدية فهو خوف فتنها على نفسه ما يقتض لوجوبها  
وهو خوفهما على الولد فغلب المانع كما هو القاعدة حجج بالحق قول الشارع بقائه ما لانه فطر ارتفق  
به شخصان أي مع عدم المانع من وجوب الفدية فلا رد هذه الصورة لوجود المانع فيها وقد يقال  
خوفهما على نفسها غير مقتض للفدية لمانع الخوف على الولد مقتض فغلب فيكون من اجتماع  
المقتضى وغيرا مقتضى فينبط المقتضى فليحرم اه (قوله) ولا تأخذوا أموال أي غير حيوان محترم  
على المتصد سواء كان المال له أو لغيره (قوله وبخلاف المتحيرة) ومحلها إذا أظفر ستعشر يوماً  
فاقل فان أظفر أو يذمن ذلك وجبت الفدية لما زاد لها (قوله) كما يمتثل فسادها بلبعض حتى  
لواظرت كل رمضان لزمنها مع القضاء فدية أو بعشرة يوماً به عليه البتة أي مر (قوله) كن  
آخر) أي عليه الله (قوله مع تمكنه) بأن خلاص المرض والسفر (قوله حتى دخل رمضان)  
فلا بد في الوجوب من دخوله وان أيس من القضاء كن عليه عشرة أيام فأقر حتى بقى رمضان خمسة  
أي مثلاً فلا تأخذ الفدية عن الخمسة اليوس منها أي قبل دخول رمضان فان دخل رمضان وجبت اه قل  
على الخطيب (قوله ولا تخالفهم) أي نصراً جامعاً لكونها (قوله بخلافه) أي التكرير في الكبير فإذا  
أظفر الكبير مثلاً أو الفدية إلى محي رمضان آخر فإنه لا يتكرر له وقوله ونحوه كالرض الذي  
الذي لا يرى برؤوه وقوله لعدم التصبير يؤخذ منه أنه أخيراً أو جهلاً لعدم التأخير بخلاف ما لو علم  
سوءه أو غيره وجعل وجوب الفدية اه حل هذا غير ظاهر لأن الآية لا تكرر مطلقاً ولا وجوبه  
على التأخير عليه بمرته تأخير الفدية مع جهل وجوبها عليه لا يعقل قوله لعدم التصبير أي لعدم  
تمكن من الصوم وهذا أعني قوله بخلافه في الكبير خرج بقوله كن آخر قضاء رمضان وهذا وجبت

الافراد فكذا عند

الاجماع هذا (ان لم يصم

عنه) والاوجب مد واحد

للتأخير وهذا من زيادتي

(والصرف) أي مصرف

(الامداد فقير وسكين)

لان السكين ذكر في الآية

والعبر والفقير اسوأ حالا

منه لوجب الجمع بينهما

(وله صرف امداد واحد)

لان كل يوم عبادة مستقلة

فالامداد بمنزلة الكفارات

بخلاف صرف مدلتين

لا يجوز (ويجب مع قضاء

كفارة) يأتي بانهما في بابها

(على والطي بافصاد صومه

يوما من رمضان) وان

انقر بالزنية (بوذا نه

الصوم) أي لاجله (ولا

شبهة) خبر الصحيحين

عن أبي هريرة جاء رجل

الى النبي صلى الله عليه وسلم

فقال هلكت قال وما

أهلكك قال واقتض امرأتي

في رمضان قال هل تجد

ما تقى ربة قال لا قال فهل

تستطيع أن تصوم شهرين

متتابعين قال لا قال فهل

تجد ما تطعم ستين مسكينا

قال لا قال فأتى النبي صلى

الله عليه وسلم بعرق في ثمر

فقال تصدق بهذا فقال على

أفترنا يا رسول الله فوافقه

ما بين لاتبها أهل بيت

(درس)

عليه الفدية ابتداء كنعن مر (قوله حتى دخل آخر) ليس بقيد ولم يقيد به في التهاج وقال مر وعلم منه انه متى تحقق القنوت وجبت الفدية ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فأتى بالياخي خمس من شعبان أربعة خمسة عشر مد عشرة قلاجل الصوم وخسة قلاخي لا يؤمن لا يمكنه القضاء خمسة وفنية ذلك لزم الفدية حالما لا يصوم وهو ما صوبه الزركشي وفرق بين صورة الميت والحي بأن الأزمنة المستقبلية يقدر حضورها بالوقت كالحال لاجل بوهذا فيفقود في الحالى اذا ضرورة الى تعجيل الزمن المستقبل في حقه اه (قوله والمصرف فقير) ولا يحرم نقلها للبلد آخر ع ش (قوله ولا يجب الجمع بينهما) أي ولو في فدية يوم كما بوهمة كلام المتن قالوا بمعنى أو (قوله بمنزلة الكفارات) أي ويجوز صرف امداد من كفارات لشخص واحد ولو كانت الامداد بمنزلة كفارات واحد قلاجل صرف مد من منها واحد وانما جاز صرف المد الواحد مع كونه بمنزلة الكفارة لعدم تعدد وتعدد ما يصرفه قال تعالى فدية طعام مسكين (قوله كفارة) أي ونفى زير فهو مسكين من مفهوم قوله يعزق في كل معصية لاحديها ولا كفارة حل (قوله بافصاد صومه) حقيقة أو حكما بدليل قوله الآتي عن أدرك العبر بحامها فاستدام تلزيم الكفارة فان هذا لم يفسد صوما حقيقة الا أنه في حكم افساد الصوم تزيلا لتعني الانقاص مرة افساد كافله حج و ر (قوله يوما من رمضان) أي يقينا فاذا الشق بم رمضان بشيرة فاجتهد صام فاذا وطى ولو في جميع أيامه كفارة عليه شرح مر ومنها المنجم والحساب اذا صام بجماعها ما جاعلا كفارة كافله ع ش على مر لان الحساب لا يفيد اليقين خلافا للجلبي وكذا لو وطى يوم الشك وكان صام بحاقبه حيث يأتى بان صام من قضاء أو بفرقان من رمضان مر (قوله وان انقر بالزنية) وان ردت شهادة فلا نهك حرمه يومه عند موته في ذلك من صدقه شرح مر (قوله بوذا) ولو في العبر لاشي أو ذكر ولو بيهمة أو ميت وان لم ينزل حل أو فرج بيان حيث في اسمه كافى قل على الجلال والذى في ع ش أن الوطى في الفرج المبان لا يفسد الصوم ولا كفارتو يفرق بينه وبين الاحتجاب الفصل بالايجاج فيه بان المدار هنا على مسمى الجماع وهو متصف به بخلاف الفصل فان الحكم فيه منوط بمسمى الفرج اه وفره ح ف المراد بقوله بوذا - عدم تخرج به ما لو قارن الوطى مع غيره كمنه والاكل فلا كفارة عليه لاجتماع المانع والمقتضى فغلب المانع ولان اسناد الافساد الى الجماع ليس أولى من اسناده الى القطر الآخر ثم على حج (قوله ولا شبهة) قاله بدو عشرة وز بدعيها اثنان هما قايدين لقوله بوذا وقوله آثم به الصوم والتقدير بوذا وحده موأثم به الصوم وحده فتكون الجلة اثني عشر بل ثلاثة عشر لان قوله من رمضان أي يقينا فلا صامه باجتهاد ووطى فلا كفارة عليه كاجتهاد من مر (قوله جاء رجل) اسم مسلمة بن صخر البياضي كذا بهامش صحيح فابراجم ع ش (قوله فقال هلكت) أي وقتت في سبب هلاك (قوله ما تائق) ما موصول حرق وتجد بمعنى تستطيع أي هل تستطيع اعتناق ربة قال وكذا يقال في قوله الآتي فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا وانما جعلت ما موصولا حرقا ولو لم يجعل موصولا لاسميان لجلها موصولا اسميا يزم عليه حذف العائد الجرو بدون شرطه وجعلها بضمه نكر موصوفه لانه محذوف أي هل تجد شيئا تائق به الحج (قوله ثم جلس) يفهم منه أنه سأل وهو واقف (قوله فأتى) يحتمل أنه هدى إلى به اتفاقا أو أنه أمر به واحدا (قوله تصدق بهذا) أي كثر به قال مر ولو شرع في الصوم لم يوجد الرقة تدب عليه فتناولوا شرع في الاطعم ثم قدر على الصوم تدب له (قوله ما بين لاتبها) وهما الحران أي الجبلان المحيطان بالمدينة في رواية والذى نفس به ما بين طنب المدينة وهونثنية غلب بضم الطاء الهامة والنون أحد أطباء الخيمه واستعاره الطرف وقوله

(قوله رجه الله) يجب مع قضاء كفارة) قال مالك وأبو حنيفة تجب الكفارة في كل مفطر عهدا في الفرض أما الفل فيجب فيه عهدها الامساك والقضاء لا كفارة اه قويس

أحوج اليما فضعك صلى الله عليه وسلم حتى بدت أتيه ثم قال اذهب فاطممة أهلك وفرواية البخاري فأعترفت رقية فقص  
 شهرين فاطممة ستين مكينا (٨٦) بالامر وفي رواية لا تبي بصرق قد قرعته عشر ساعا والعرق يفتح

أهل مبتدا خبرا أحوج وبين لا ينهاه ولا يجوز كون ما عجزه أو تميمه فطيل الأول أحوج منصوب  
 وعلى الثاني مرفوع ويجوز أن يكون بين خبر ما عجزا وأهل مبتدا أحوج صفة لاهل ويجوز نصبه  
 على حاله وتستوي على هذا الجواز بقوله التميمية لسبق الخبر عن عى مر (قوله فضعك التي) أى  
 تبسم (قوله اذهب فاطممة أهلك) يحتمل أنه صدق به عليه وأملكه بإيالكفر به فلهذا أخبره  
 بقدره أن في صرفها لاهل اعلاما بان الكفارة بما تصيب بالفاضل عن الكفاية وأنه انطوى بالكفر  
 عن موصوعه لصرافها لاهل اعلاما بان المكفر انطوى بجوزها صرفها لمون المكفر عنه وهذا  
 أخذ أصحابنا شرح حج قل على الجلال وهذا أولى من غيره من الأجوبة لاهل كذا استبين  
 آدميهم صلى الله عليه وسلم بذلك له بالحرف فأدفع اعتراض بعضهم هذا الجواب بأنه يتوقف على  
 كون أهله ستين وهو بعيد (قوله وفي رواية) أى بدل قال هل تجلسنا حتى رقية بلغ (قوله نصم  
 شهرين) أى قلنا نستعمل اعتناق رقية فقصم وقوله فاطم على أى قلنا نستعمل صوم شهرين فاطم الخ  
 كاجل عليه القاموس في هذه الرواية لأن فيها الامر وانظر هل كان السائل يجيبه في كل مرة كأي الرواية  
 السابقة فكان بقوله لا يستطيع أم لأراجع الظاهر من (قوله وفي رواية لا تبي بصرق) أى وفي رواية  
 داود لا وفيه تقدير القر (قوله مكمل) بكسر الميم وفتح التاء التثنية والرواية شرح مسلم للثوري عن عى  
 (قوله وتبسمي بالواطي أعم) لشموه لقراني والواطي بالشبه والسيد في حق الامة كاتل عن عى  
 (قوله فن أدرك) كان الأولى أن يقولوا بما وجبت الكفارة على من أدرك الفجر مجامعا فاستدام  
 الخ أو يدخله في عموم قول الملقن بإفساد صومه بأن يقول بعده حقيقة أو حكما والافترايع بقوله  
 فن أدرك الخ شكل لعدم انعقاده أما على ما اختاره السبكي فلا إشكال كذا كره عى على مر  
 وبعبارة شرح مر وأورد على عكس هذا الضابط ما إذا ظلم الفجر وهو مجامع فاستدام فان الأصح  
 في الجموع عدم انعقاد صومه وتجب عليه الكفارة مع أهله لم يفسد صوما يجاب بعدم وروده بان  
 فسر الافساد بما يمنع الانقضاء فيجوز إختلاف تفسيره بما رقمه على أنه وان لم يفسد فهو بمعنى  
 ما يفسده (قوله على ان السبكي اختار) انظر هذا الاختيار مع قيام المانع تأمل (قوله لان  
 القاطب بها في الخبر هو الفاعل المذكور) وقضية التعبير الواطي انها لو علت عليه ولم يزل  
 لا كفارة عليه ولا يفسد لانه لم يجمع بخلافه اذا أزل فانه يفسد كالزائل بالباشرة ومع ذلك  
 لا كفارة أيضا لعدم الفصل زى (قوله وجادل) أى تخبر به الوطه اذا قرب عهده بالاسلام وأنتا بعيدا  
 عن العلماء بخلاف من علم تخبر به وجعل وجوب الكفارة فتجب عليه قطعا كما في شرح مر وعى  
 عليه (قوله ثم جن) هل يغير مبتدا ومطلقا حل ويؤخذ من كلام سم انه يغير تعدية عبارة عى على  
 مر وفي ما لو تعدى بالجنون نهارا بعد الجلع هل تسقط الكفارة أولا والا قرب سقوطها لانه وان  
 تعدى به لم يصدق عليه أنه فسد صوم يوم لانه يجنبونه خرج عن أهلية الصوم وان لم يسيبه فهو  
 صريح في الاطلاق وكان الأولى تأخير لانه محتمل يوملاطر لم يذ كر الملقن فاقبل (قوله كان وطى  
 مسافر) أو عودا كرى أى وكان كل من المسافر ونحو مسافر قبل الوطه حتى يقال انه أفسد صوم غيره  
 لاصور نفسه (قوله لا يشركه) في الاختيار شركه في البيع والميراث يشركه كمثل علمه بعلمه شركه وعبارة  
 البرماوى قوله لا يشركه بضم الباء من أشرك وفي بعض النسخ لا يشركه (قوله وقت الوطه) الظاهر

العين والراى مكمل ينسج  
 من خوص النخل  
 وتبسمي بالواطي أعم من  
 تبسمه بالزوج وإضافة  
 الصوم اليه مع قول  
 ولا شتمين زديك فن  
 أدرك الفجر مجامعا  
 فاستدام علما فخره  
 الكفارة لان جماعة  
 لم يفسد صومه هو معنى  
 ما يفسده فكانه انعقدهم  
 فلهذا على أن السبكي اختار  
 انه انعقدهم فسد فلا يجب  
 على موطوء لان الخطاب  
 بها في الخبر لانه كرو هو  
 الفاعل (ولا) على (نحو)  
 ناس من مكره وبجاهل  
 وبما مور بالاسك لان  
 وطاء لا يفسد صوما لا على  
 من وطى بلا عذر ثم جن  
 أومات في اليوم لانه بان  
 أهله يفسد صوم يوم (د)  
 لاهل (مفسد غير صوم)  
 كسالة (أوصوم غيره)  
 ولو في رمضان كان وطى  
 مسافر أو نحوه امرأته  
 ففسد صومها (أوصوم)  
 في غير رمضان (كفتر  
 وقضاء لأن النص يرد في  
 صوم رمضان كما هو  
 مخصوص بفنائل لا يشركه  
 فيها غيره (أو) مفسده  
 ولو في رمضان (ينبروطه)

ان هذا هو المفعول الثاني وللاهل والاول بوصح الاخبار بواسطة المضاف الذي قدره والتقدير ولا من ظن بقاء الليل أو دخوله كانتا قوطه ولا يصح أن يكون ليلا هو الثاني لانه لا يصح الاخبار مع تقدير المضاف الذي قدره وان صح بدونه تأمل **(قوله أوشك فيه)** أي في قاته أو دخوله **(قوله أكل ناسيا وطن أمه أنظر به)** أما إذا علم أنه لا يقطر به ثم جامع في يومه فيقصر وتجب الكفارة شرح مر **(قوله ثم وطئ علما)** فإنه يبطل صومه بذلك الوطء كغيره من المفطرات إذا أتى بشئ سها حل **(قوله بالشيء في الجلب)** أي جميع الصور وهي ستة والشيء عدم تحقق الموجب اه وقال بعضهم قوله في الجلب أي جميع صور الملق قطع النظر عن العبي الزيد الشارح إذا السقوط فيها الدم الاثم فقط **(قوله وطئ زنا)** أي يروى ترخصا إذا عدا ما بعده **(قوله أوطئ لم ينو ترخصا)** أي أوطئ غيرة زنا لكن لم ينو ترخصا **(قوله للصوم)** أي وحده هو في هذه أم به بسبب الصوم وعدم نية الترخيص وفيه انه لم يأثم به لعدم النية فقط لا للصوم أيضا إذا افتر من حيث هو جاز للمافر والرخص كالمافر **(قوله وحديث سفر)** ما لم يصل الى بلد وجد أهلها معبد من ومطلها مختلفا لمطلع بسلامة الافلا كفارة لانه صار منهم كآثم وهو في عكسه لا كفارة أيضا لعدم الاثم حل ولا قعود بعده للبدن على الحتمه وان كان التعليل للذكور بخلافه كذا قرئ على الجلال وفي عرش على مر خلاص من سم وهذا أعني ما ذكره من عدم سقوطها بحديث السفر بخلاف سقوطها بعد وث الجنون والموت يفرق بأنه يبين بهما زوال أهلية الوجوب من أول اليوم فلم يكن من أهل الوجوب حالة الجوع شرح مر وحج نعم قال العلامة لسببها لا يستطاع تأنيدها ونعمالي ما يجتنبه نراجه قول **(قوله لانه هناك صومه)** أي مع قناه أهلية التكليف بخلاف حدوث الجنون والموت

### باب صوم التطوع

**(قوله في سبيل الله)** أي طاعته بخلاف أي من غير يأما أو الجهاد وهو محمول على من لم يتحمل بصومه قتاله ونحوه من مهمات الفروع وحل وعبارة عرش يمكن جعل سبيل الله على الطريق الموصل اليه ان يختص في صومه وان لم يكن في جهاد وهذا المعنى يطابق عليه سبيل الله كثيرا وان كان خلاف الغالب **(قوله وجهه)** أي ذاته وقوله ترينا أي علما فأطلق الجزء على الشكل وخص الخبر بما ذكره لانه أعدل أيام السنة والمراد أنه بعد عن الزا مسافة لوقعت لبغ زمن سيرها سبعين سنة اه وفي الحديث كل عمل ابن آدم له الا الصوم فإنه لنا أجره وبه واختلفوا في معنى تخصيصه بكونه له على أقوال تزيد على تسعين منها كقوله مر كونه أبعد عن الرياء من غيره ومنها ما نقل عن سفيان بن عيينة ان يوم القيامة تتلقى خصاص المرء بجميع أعماله الا الصوم فإنه لا سبيل لهم عليه فإنه ادلم بق الا الصوم يتحمل الله تعالى ما يتق من المظالم ويدخله بالصوم الجنة اه ثم قال مر وهذا مردود والصحيح تعلق الثرما به كإزالة العمل لخير الصالحين فالحق أنه أضافه لانه خفي لا يطام عليه الا الله تعالى وأجد عن الرياء **(قوله من صوم يوم عرفه)** وفي بعض الأحاديث ان الوحوش في البادية تصومه حتى ان بعضهم أخذوا ولما ذهب الى البادية ورماه لنحو الوحوش فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت تنظر الى الشمس وتنتظر الى المحم حتى غربت الشمس أقبلت اليه من كل ناحية عرش **(قوله بخلاف المسافر)** أي ولو سافر أقصر اقل **(قوله فإنه يسئل فطره)** أي ان ضره الصوم فلا يخالف ما قرره من ان الصوم للمسافر أفضل ان لم يتضرر سم على حج وقضيته انه لا فرق بين طول السفر وقصره وهو محتمل

ان هذا هو المفعول الثاني وللاهل والاول بوصح الاخبار بواسطة المضاف الذي قدره والتقدير ولا من ظن بقاء الليل أو دخوله كانتا قوطه ولا يصح أن يكون ليلا هو الثاني لانه لا يصح الاخبار مع تقدير المضاف الذي قدره وان صح بدونه تأمل **(قوله أوشك فيه)** أي في قاته أو دخوله **(قوله أكل ناسيا وطن أمه أنظر به)** أما إذا علم أنه لا يقطر به ثم جامع في يومه فيقصر وتجب الكفارة شرح مر **(قوله ثم وطئ علما)** فإنه يبطل صومه بذلك الوطء كغيره من المفطرات إذا أتى بشئ سها حل **(قوله بالشيء في الجلب)** أي جميع الصور وهي ستة والشيء عدم تحقق الموجب اه وقال بعضهم قوله في الجلب أي جميع صور الملق قطع النظر عن العبي الزيد الشارح إذا السقوط فيها الدم الاثم فقط **(قوله وطئ زنا)** أي يروى ترخصا إذا عدا ما بعده **(قوله أوطئ لم ينو ترخصا)** أي أوطئ غيرة زنا لكن لم ينو ترخصا **(قوله للصوم)** أي وحده هو في هذه أم به بسبب الصوم وعدم نية الترخيص وفيه انه لم يأثم به لعدم النية فقط لا للصوم أيضا إذا افتر من حيث هو جاز للمافر والرخص كالمافر **(قوله وحديث سفر)** ما لم يصل الى بلد وجد أهلها معبد من ومطلها مختلفا لمطلع بسلامة الافلا كفارة لانه صار منهم كآثم وهو في عكسه لا كفارة أيضا لعدم الاثم حل ولا قعود بعده للبدن على الحتمه وان كان التعليل للذكور بخلافه كذا قرئ على الجلال وفي عرش على مر خلاص من سم وهذا أعني ما ذكره من عدم سقوطها بحديث السفر بخلاف سقوطها بعد وث الجنون والموت يفرق بأنه يبين بهما زوال أهلية الوجوب من أول اليوم فلم يكن من أهل الوجوب حالة الجوع شرح مر وحج نعم قال العلامة لسببها لا يستطاع تأنيدها ونعمالي ما يجتنبه نراجه قول **(قوله لانه هناك صومه)** أي مع قناه أهلية التكليف بخلاف حدوث الجنون والموت

كجنتين وطئ وفيها بخلاف من وطئ مرتين في يوم ليس عليه الا كفارة للوطء الاول لان الثاني لم يفسد صوما **(وحديث سفر)** أمرضا وأورد **(بصدوه لا يستطاع)** أي الكفارة لانه هناك صومه الصوم

فصل

### باب صوم التطوع

الاصل فيه خير الصحاب من صا يوما في سبيل الله باعاده الله وجهه عن النار سبعين شهرا **(من صوم)** يوم **(عرفة)** وهو واسع ذي الحجة فيقبل زنه بقولي **(تبر مسافر وراج)** بخلاف المسافر فإنه يسئل فطره وهو محتمل

المسافر فإنه يسئل فطره وهو محتمل **(قوله رحمه الله من صوم يوم)** وأما الخاتمة قبله عرفه نكتا كدالحاج وغيره اه زى

ويحتمل التقيد بالويل كنظار مردوا لوجه الاول اقامة للمظنة مقام المنة أى اقامة لعل الظن مقام محل  
 اليقين ع ش ومثله قل وظاهر كلامهم حيث خصوا هذا الحكم بمعرفة ما يفي ما يطلب صومه لا فرق  
 فيه بين المسافر وغيره وانظر ما وجهه وما المني الذي اقتضى تخصيص صوم عرفة بهذا التعميل اه وأجاب  
 بعضهم بأن هذا التعميل يجري في غير عرفة بالاولى لانه دونها في التأكد فقل **(قوله ان يصل عرفة**  
**ليلة)** المعنى أنه ان كان مقبلاً بمكة وغيرها وقصد أن يحضر عرفة ليلة أى ليلة العيدان سار بعد القرب  
 فتقوله بالاسن فطره صادق ع إذا كان مقبلاً وقصد حضور عرفة في النهار يوم التاسع فيسن له الفطر  
 اه ع ش على مر **(قوله وعشوراء)** ولكون أجر ناضف أجر أهل الكتاب كان ثواب ما خصنا  
 به وهو عرفة خضع مشاركتهم فيه وهو هذا أى صوم عشوراء حج أى لانهم كانوا يوم يوم  
 عشوراء وورد في بعض الأحاديث أن الوحوش في البادية تصوم حتى أن بعضهم أخذ لها وذهب إلى  
 البادية ورماه لنحو الوحوش فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت تنظر الشمس وتنظر إلى اللحم حتى  
 غربت الشمس فأقبلت اليه من كل ناحية ع ش **(قوله وتساوعاء)** والحكمة في صومه مع عشوراء  
 الاحتياط له خوفاً من الغلط في أول الشهر كافي مر قال الشوري يكفر سنة أيضاً **(قوله)** احتسب على  
 الله أى أدخر عند الله تكفيره السنة التي قبلها والتي بعد من صامه فعلى معنى عند أو أرجو من الله  
 أن يكفر فعلى معنى وبعبارة المصباح احتسب الاجر على الله أدخره عنده لاجراء ثواب الدنيا ع ش  
 على مر والمناصب المتخدم من أن النذر بالمجمل في الآخرة بالله مقابلة الدنيا أن يكون ما هنا  
 أدخر بالمجتمعة عبارة قل على الجلال قوله احتسب هو بلفظ المنار ع وضربه عائداً إلى النبي صلى  
 الله عليه وسلم وقال بعضهم بلفظ الماضي وضربه عائداً للصوم وفيه بعد والسنة الماضية آخرها شهر  
 الحجة المستقبلية وأولها الحرم والتكفير للذنوب الصغائر التي لا تفتقر إلى الأذى اذ الكبر لا يكفرها الا  
 التوبة الصحيحة وحقوق الأديمين متروكة على رضاهم قال النووي فإن لم يكن صغائر فربما أن  
 يعتد من الكبار وعمره ابن المنذر في الكبار أيضاً ومضى عليه صاحب التذكار وقال التخصيص  
 بالصغار تحمك ومال إليه شيخنا الرملي في شرحه فإن لم يكن ذنوب بغير إرادة في الحسنات وقال الماوردي  
 التكفير يطلق بمعنى العفوان وبمعنى العصمة فيحمل الاول على السنة الماضية والثاني على المستقبلية  
 وقيل معناه انه ان وقع كان مغفورا **(قائدة)** قال بعضهم يؤخذ من تكفير السنة المستقبلية أنه لا  
 يموت فيها لأن التكفير لا يكون بعد الموت فراجع اه **(قوله السنة التي قبله)** المراد بالسنة التي قبل  
 يوم عرفة السنة التي تم بفرغ شهره وبالسنة التي بعد السنة التي أولها الحرم الذي يلي الشهر المذكور  
 اذا غلب الشريع يحول على عرف الشريعة وعرفه فيما ذكرناه ولكون السنة التي قبله لم تتم  
 اذ بعضها مستقبل كائني بعد ما أتى مع المنار ع بان المصدر في التخلص للاستقبال والافلوت  
 الاول كان المناسب للتعبير بلفظ الماضي شوري ومثله مر قال الرشدي يبارض هذا أنه صلى الله  
 عليه وسلم عبر بمثل هذا التعبير في خبر يوم عشوراء مع أن السنة فيه قمض جميعها بل بزيادة  
 والوجه أن حكمة التعبير بذلك فيها كون التكفير مطلقاً متقبلاً بالنسبة لوقت رغبته صلى  
 الله عليه وسلم على أن الماضي هنا غير صحيح فالمنار ع هو المتعين لاداء المعنى المراد فقل اه **(قوله)**  
 واثنين وخمسين سبباً لذلك لأنه تاني أيام إيجاد مخلوقات غير الارض والسموات فمما قبله لأنه  
 تاني الاسبوع مبني على مرجوح وهو أن أوله الاحد وانما أوله السبت على العهد كافي باب النذر  
 وصوم الاثنين أفضل من الخميس كافي به الشهاب الرملي وكان وجهه ان فيه بنته صلى الله عليه وسلم

انه يصل عرفة لئلا كان  
 مقبلاً من صوم الاسن  
 فطره وان لم يصفه  
 الصوم من العدة وأعمال  
 الحج والاحوط صوم  
 الثامن مع عرفة (د) يوم  
 (عاشوراء) وهو عشر  
 المحرم (وناسوء) وهو  
 ناسه قال صلى الله عليه  
 وسلم صيام يوم عرفة  
 أحسب على الله أن يكفر  
 السنة التي قبله والسنة التي  
 بعده وصيام يوم عاشوراء  
 أحسب على الله أن يكفر  
 السنتين قبله وقال ابن  
 بقيت إلى قابل لأصومن  
 التاسع فأتى قوله رواهما  
 مسلم وبن صومعهما  
 صوم الحادي عشر كائن  
 عليه (واثنين وخمسين)  
 لأنه صلى الله عليه وسلم كان  
 يحرى صومهما وقال  
**(قوله قال الشوري يكفر**  
**سنة أيضاً)** وانما يطلب  
 الاحتياط له بصوم الثامن  
 لكونه كالوسيلة للعامة فلم  
 ينأ كذا مره حتى يطلب له  
 احتياط بخصوصه اه مر  
 وقال الشارح في شرح  
 الروض لو قيل بأنه يجب  
 صوم الثلثين احتياطاً  
 كنظيره فيما مر كان حسناً





وعقد تسعين رواد البهيقي ومعنى ضبط عليه أي عنه قبل دخله ألا يكون له فيها موضع (والأ) بأن خاف بذلك (كره) وعليه حل خير مسلم لاسلام من صام الابد (كفرد) صوم يوم (جعة) وسبب أو أحد بالصوم فانه يكره (بلا بيب) خبر الشيخين لايصم أحد كرم الجمعة لأن يومه موافقه لروما (٩٠) بعده وخبر لاصوموا يوم السبت الا بما اقتضى عليكم رواد الترمذي وحسنه والحاكم

ولم يمتدوا كذا قال العلامة الرمي كحج ومقتضاها الكراهة فمتى لم يمتدوا فالحق الواجب قال شيخنا والشيخنا فيجوز في هذه حرمته فتدبر على الواجب على التدوير لأن يجعل على مجرد الخوف وأما عند العلم والظن فيحرم راجعه برماوي (قوله) وعقد تسعين لعن المني أشار بتسعين وهي أن رفع الاجسام ويجعل السبابة داخله محتمة بطريق جديد حل وعش وانفسخين كناية عن الثلاثة اصابع المدسوفة لأن كل اصبع فيه ثلاث عقد وكل عقدة عشرة فتضرب في تسعة بتسعين وهذا اصطلاح للكتاب قرر شيخنا ح ف وقيل ان التسعين كناية عن عقد السبابة لأن كل عقدة ثلاثين وهو ظاهر قوله عقد (قوله) والا كره ظاهره وان كان الضرر مبيحا للتميم وفيه نظر لانهم صوم رمضان مع ذلك قلل المراد بالضرر ما دون ذلك فراجعه قل (قوله) لاسلام دعاء أو خبر يعني النسي (قوله) كافرا ادخل خرج نفس الصوم فهو مندوب برماوي بدليل صحة نذر ح ف (قوله) فبا اقتضى عايكم أي من قضاء ونذرا وكفارة قل (قوله) لان المجموع حل هو برماوي زعمه الاستثنوي من أنه لا وجه لانتفاء الكراهة غلبة الجمع انهم مكرهوا لمكره حل و برأ أيضا بأن المكره الافراد ومع انهم زول قيل ولا نظير لهذا في أنه اذا ضم مكرهوا لمكره آخر فثبوت الكراهة شرح حج اه (قوله) كان اعتاد صوم يوم الح والظاهر كمالهم أن من فعله موافق فطره يوم ايسن صومه كالسنتين والتيسر يكون فطره مقيما أفضل ليم صوم يوم وفطر يوم لكن بحث بعضهم أن صومه افضل لشرح حج وبالذات قال قل على الحلال لكن التمسد ما يمنعه بعضهم كإقراره شيخنا ح ف (قوله) ولا يطلوا أعمالكم فتكون الاعمال خاصة بالندو بقول النبي لتز به على كلامه ولو حلت الاعمال على الاعم من الواجب والتسدد بقوله الهي على الاعم الشامل للتحريم والتز به لكان ظاهرا راجع (قوله) كساعة ضيف أي مسلم شو برى (قوله) اذاع أي شق (قوله) امبر بالراء الملهة دروي أمين بالثون شوري (قوله) وان شاء فطر واذا اضطر لم يشعلى ماضى ان خرج بغير عذر والا تأيب مر (قوله) امانا للفسك الخ فيمن ان الشروع فيه شروع في فرض الكفاية لأن يقال يتصور الشروع في فعله ما اذا كان الفاعل مبيلا أو ذنوبه وأبعدا أو اذن له سيده حل لكن الحرمه خاصة بالغريق (قوله) في لزوم الاعمال الخ أي قاسية الفرض (قوله) ولا يجب قضاءه خلافا للامة الثلاثة لكنه يستحب خروجهم من الخلاف برماوي قوله خلافا للامة الثلاثة أي لو جوب اتهمه عندهم ويرد عليهم قوله عليه الصلاة والسلام العائم المتطوع الخ وتؤا بهم الصائم بر بالصوم وقولهم ان شاء صام أي ان شاء الصوم ويمد لان اسم الفاعل حقيقة في التماس بالفعل (قوله) هاني بكسر النون وبلحز أو جمع التثنية واسمه ما فاخته برماوي (قوله) وحرم قطع فرض عيني وهو من الكبار كما ذكره علماء الاصول برماوي (قوله) وسلافة الجائزة قال في الامداد لفي الاعراض عنهم هناك حرمه ليمتدوخن ذلك ان غير الصلاة بما يلقى به كعمله وقد يجب بالشروع فيه وهو ظاهر فيمتدح الاعراض عن ذلك بعد الشروع ثم يشهد أن محل المنع من الاعراض ان كان لفير

ومعناه على شرط الشيخين ولان اليهود تعظم يوم السبت والشعاري يوم الاحد فلو جعلها أو اثنين منها لم يكره لان المجموع لم يعظمه أحد اما اذا صامه بسبب كان اعتاد صوم يوم وفطر يوم موافق صومه يومها منها فلا كراهة كما في صوم يوم الشك وغيره لم يلزم انتصا يوم الجمعة يصام من بين الايام الآن يكون في صوم يصومه أحدكم وليس بالجمعة الباقي وقول أو أحد بلا سبب من زيادتي (وكقطع نقل غير ذلك) حيا أو عذرة (بالعذر) فانه يكره قوله تعالى ولا يطلوا أعمالكم أما بعد كساعة ضيف في الاكل اذا عز عليه امتناع مضيق منه أو عكسه فلا يكره له غير الصائم المتطوع أو برقسه ان شاء صام وان شاء فطر رواد الحاكم وقال صحيح الاستاذ وقس بالصوم غيره من التفصيل امانا النفس فيحرم قطعها كإبائي في بابه لمخالفته غيره في لزوم الاعمال والكفارة

بإفاد بجماع (ولا يجب قضاءه) ان فعله لان أم هاني كانت صائمة صوم تطوع غيرها التي صلى الله عليه وسلم عن ابن أن تظفر بلصاومين أن تتم صومها وأما براد وقس بالصوم غيره وذكر كراهة القطع مع قول غيركسك بلا عذر من يادق والاصل اقتصر على جواز قطع الصوم والصلاة (وحرم قطع فرض عيني) ولو غير فوري كأن لم يتعد بقره كاتليه بفرض وخرج العيني فرض الكفاية فلا يصح وقال الترمذي وغيره انه لا يحرم قطعه الا الجهاد وسلافة الجائزة والحد والحد والحد وقيل يحرم كالعيني

غيرها ولا قطع صلاة الجمعة  
على قولنا نفرض كفاية  
لأنه وقع في صفة لأصل  
والصفة ينتشر فيها مالا  
يفتقر في الأصل ولا يغني  
بمعناها القول وإن صححه  
إنتاج السبكي تبعاً لمصحه  
ابن الرضا في الطلب باب  
الوديعة وأشار في باب  
القبض أن أصل عدم حرمته  
بحث لإمام جرى عليه  
الغزالي والحارثي ومن  
تبعهما وما يقرر عبد أن  
تدبري يفرض عيني أول  
من تبيعه قضاء **﴿فرع﴾**  
لأصوم المرأة تطوعاً وزوجها  
حاضر إلا بإذنه **﴿غير﴾**  
الصحيحين لا يحل للمرأة  
أن تصوم وزوجها شاهداً  
بأنه

**﴿كتاب الاعتكاف﴾**  
هو لغة البث وشرعاً البث  
بمسجد من شخص  
مخصوص بينه والأصل فيه  
قبول لأجاء آية ولا  
تباينوهن وأتم ما يكون  
في المساجد وقوله تعالى  
وعهدنا إلى إبراهيم  
واسماعيل أن طمروا بي  
للتأففين والما كفيين  
والأبواب رواه الشيخان  
(سنن الاعتكاف) كل  
وقت لا تطلق الأدلة  
قوله ثابت بن أبي الليث

عذر بخلاف ما إذا نصب الحامل فترك الحبل لتبرؤاً والما فترك الحبل لتبرؤاً وترك الحامل الحبل لمن  
قصد له برك بالحبل أو كرمه بالحبل أو نحو ذلك من القصد المخرجة لتركه عن أن يكون فيه محتلة الحرمه  
فتأمل شورى **﴿قوله﴾** وإنما يحرم **﴿قوله﴾** وقيل يحرم وكذا قوله ولا قطع صلاة الجمعة لكن  
إيراد الأثر لا ينظر لتسليم العلم الكفائي وبالنظر للعنى منه يراد على الأقل فلا حسن جعل الإيراد وأرد على  
الليل والمثل لكن رد الشارح القليل بعد الإيراد المذكور يدل على أنه وارد عليه فقط فتأمل **﴿قوله﴾**  
على من (آتس) بالمدى علم قال تعالى فإن آتستم منهم رشداً أي علمتم **﴿قوله﴾** لأن كل مسألة **﴿قوله﴾** حصل  
الجواب أنه لا قطع فيه لأن القطع إنما يكون في شيء متصل به بعضه ببعض كإفروه شيخنا **﴿قوله﴾** عن  
غيرها) منه يعلم صوم قطع المثلثة الواحدة برماوى وقيل وقال ع ش فبينه صوم قطع المسئلة الواحدة  
وليس مراداً لأن الكلام في العلم الكفائي وهو لا يلزم بالشروع فيه نعم يحرم قطعها على هذا القليل  
**﴿قوله﴾** بعد هذا القول أي القائل بحرمه قطع فرض الكفاية أي القائل لما بعته الإمام وجرى عليه  
الغزالي إلا يزعم عليه أن كثر فرض الكفايات كالحرف والصنائع والمقدومتين بالشروع فيها ولا  
وجه له برماوى **﴿قوله﴾** لا تصوم أي يحرم عليها فعل غير الروايتين لصوم ومثل الصوم الصلاة كما  
يفيده كلام المصنف في كتاب الفقات وفي شرح شيخنا كحج ولا يلحق بالصوم صلاة تطوع أو قصر  
زمنها فيحرج حل **﴿قوله﴾** المرأة) ومثله الأمة التي يباح له المجتمع بها الكلام في أمتعة للاستمتاع  
وأما الأمة المعدة للخدمة غالباً فظاهر جواز صومها **﴿قوله﴾** شيخنا ع ش برماوى **﴿قوله﴾** تطوعاً أي  
مما يكرر كصوم الاثنين والخميس أماماً لا يكرر كصوم عرفة وعاشوراء فلها صومه بلا إذن إلا أن  
منها وكالتطوع القضاء للصوم برماوى **﴿قوله﴾** حاضر أي في البلوغ بوجوبه فإنه يأن فيجب عنهما  
أول الثبارة إلى آخره لا احتساباً بل نظر إلى قضاء وطرفه في بعض الأوقات على خلاف عادته ع ش **﴿قوله﴾**  
الإبذنه) فإن صامت بغير إذنه صح وان كان خروا كالمصلاة في دار منصوص بقوله عليها برضاء كاذنها  
برماوى وإنما يحرمه كون قطع النفل جائزاً لأنه يجب قطع العبادته وان كانت تشارك في المأوردى ولو  
وقع زفاف في أيام صوم تطوع معتاد بغير طهرها قال حل قوله الإبذنه أي الإفا لا يكرر في العام  
كحرفه وعاشوراء وصومته من شوال فلا يحتاج إلى إذنه فيها نعم إن منهما من ذلك لم تنص

**﴿كتاب الاعتكاف﴾**

وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم الخليل أن يترك الحبل لتبرؤاً والما فترك الحبل لتبرؤاً وترك الحامل الحبل لمن  
قصد له برك بالحبل أو كرمه بالحبل أو نحو ذلك من القصد المخرجة لتركه عن أن يكون فيه محتلة الحرمه  
فتأمل شورى **﴿قوله﴾** وإنما يحرم **﴿قوله﴾** وقيل يحرم وكذا قوله ولا قطع صلاة الجمعة لكن  
إيراد الأثر لا ينظر لتسليم العلم الكفائي وبالنظر للعنى منه يراد على الأقل فلا حسن جعل الإيراد وأرد على  
الليل والمثل لكن رد الشارح القليل بعد الإيراد المذكور يدل على أنه وارد عليه فقط فتأمل **﴿قوله﴾**  
على من (آتس) بالمدى علم قال تعالى فإن آتستم منهم رشداً أي علمتم **﴿قوله﴾** لأن كل مسألة **﴿قوله﴾** حصل  
الجواب أنه لا قطع فيه لأن القطع إنما يكون في شيء متصل به بعضه ببعض كإفروه شيخنا **﴿قوله﴾** عن  
غيرها) منه يعلم صوم قطع المثلثة الواحدة برماوى وقيل وقال ع ش فبينه صوم قطع المسئلة الواحدة  
وليس مراداً لأن الكلام في العلم الكفائي وهو لا يلزم بالشروع فيه نعم يحرم قطعها على هذا القليل  
**﴿قوله﴾** بعد هذا القول أي القائل بحرمه قطع فرض الكفاية أي القائل لما بعته الإمام وجرى عليه  
الغزالي إلا يزعم عليه أن كثر فرض الكفايات كالحرف والصنائع والمقدومتين بالشروع فيها ولا  
وجه له برماوى **﴿قوله﴾** لا تصوم أي يحرم عليها فعل غير الروايتين لصوم ومثل الصوم الصلاة كما  
يفيده كلام المصنف في كتاب الفقات وفي شرح شيخنا كحج ولا يلحق بالصوم صلاة تطوع أو قصر  
زمنها فيحرج حل **﴿قوله﴾** المرأة) ومثله الأمة التي يباح له المجتمع بها الكلام في أمتعة للاستمتاع  
وأما الأمة المعدة للخدمة غالباً فظاهر جواز صومها **﴿قوله﴾** شيخنا ع ش برماوى **﴿قوله﴾** تطوعاً أي  
مما يكرر كصوم الاثنين والخميس أماماً لا يكرر كصوم عرفة وعاشوراء فلها صومه بلا إذن إلا أن  
منها وكالتطوع القضاء للصوم برماوى **﴿قوله﴾** حاضر أي في البلوغ بوجوبه فإنه يأن فيجب عنهما  
أول الثبارة إلى آخره لا احتساباً بل نظر إلى قضاء وطرفه في بعض الأوقات على خلاف عادته ع ش **﴿قوله﴾**  
الإبذنه) فإن صامت بغير إذنه صح وان كان خروا كالمصلاة في دار منصوص بقوله عليها برضاء كاذنها  
برماوى وإنما يحرمه كون قطع النفل جائزاً لأنه يجب قطع العبادته وان كانت تشارك في المأوردى ولو  
وقع زفاف في أيام صوم تطوع معتاد بغير طهرها قال حل قوله الإبذنه أي الإفا لا يكرر في العام  
كحرفه وعاشوراء وصومته من شوال فلا يحتاج إلى إذنه فيها نعم إن منهما من ذلك لم تنص

عليه وسلم الخ) وكذا قوله امرأوف بن ذر وكان بذرية له اسم **﴿قوله﴾** وقد يقال الحكمة في كونه (الخ) وعلى هذا الوجه لا تجري  
فتأمل **﴿قوله﴾** (ألم يكن العلم عليها) هو قديم كل فعله إلا أن أصل كون العمل فيها نهي عن العمل في أشبهه كأرضه قوله وهو محمول الخ

حتى أوقات الكراهة وان تحراها ولو بلا صوم أو ليل وحده كجسائي خلافاً للإمامين مالك وأبي حنيفة  
 فان شرطه الصوم عند هراو بردهما ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأول من شوال  
 وفيه يوم العيد قطعاً وهو لا قبل الصوم اتفاقاً قبل على الجلال **(قوله)** وفي عشر رمضان الأخير ليس  
 هنا مكرراً مع ما مر أي قوله لا سابقاً في العشر الأخير اذ ذلك في استحبابه في رمضان وما هنا في الحكم  
 عليه بكونه أفضل من غيره مر وقال البرماوي أعانته البليان لمطلب ليلة القدر فلا يتكرر مع ذكره  
 في الصوم له **(قوله)** أفضل منه أي من نفسه **(قوله)** كاسر أي قبيل قول المصنف فصل شرط وجوبه  
 اسلام عن **(قوله)** وقالوا في حكمته أشار بذلك أعني التبري إلى أن ما ذكره ليس بظاهر لانه صلى  
 الله عليه وسلم كان اذا قبل فضل رواب عليه فيعمل ان مواظبة كانت لاجل كونه عمل بر فقام  
 وقبيل الحكمه المذكورة لاختيار العشر لا الواظبة على اعتكافه وهذا أنسب مما قبله شوري  
 وهذا بحسب ما فهمه المحقق من أن الضمير في حكمته تراجع إلى الواظبة وهو بعد بط الشرح بالحق  
 لان المتبادر أنه حكمه للأفضلية لكن ظاهر المتن أن قوله ليلة القدر علة للأفضلية فإشار الشرح إلى أن  
 هذه حكمته كون الملة هي المواظبة وقال شيخ شيخنا الشيخ عبيد بن وهب التبري أنه يقتضى أنه اذا  
 رآه في أول ليلة من العشر لا يس له قيام فيتمه وليس كذلك بل يس قيام إلى البالي الذي كوراً سطفاً وان  
 رآه في أول ليلة شكره تعالى وقيل وجه التبري أن هذه الحكمه اجتتات في على مختار الامام أن ليلة  
 القدر منحصره في العشر الاخر **(قوله)** في حكمته أي حكمه كون الاعتكاف في العشر الأخير  
 أفضل **(قوله)** أي العمل فيها ولو قليلاً أي لمن اطاع عليها حل وهو مجمل على التواب الكامل **(قوله)** في  
 ألف شهر وهي ثلاث وثمانون سنة وثلاث مائة وثلث مائة وثلث مائة وثلث مائة وثلث مائة  
 أفضل من ليلة القدر وأبد ذلك بأمر فليحرر شو برى ورد ذلك بأن ليلة القدر تكرر تكس حيثما  
 من خصائص هذه الامة فكيف التفضيل بين موجود ومعدوم لأن المراد ليلة القدر لا تظهر لمن كل  
 علم ويمكن أن يجاب بأن المراد تفضيلها على ليلة القدر لو كانت موجودة اذ ذلك وقوله ليس فيها ليلة القدر  
 والا لزم تفضيل الشيء على نفسه وغيره بما رتب قال قبل ظاهر كلامهم أن الالف كاملة وانها تبدأ ليلة القدر  
 ليلة غيرها ويحتمل قصصاً منها والظاهر أن المراد بالشيء والرمية لانها المنصرف إليها الاسم شرعا  
**(قوله)** من قام الخ قال قلت لفظ قام ليلة القدر هل يقتضى قيام تمام الليلة أو يكفي أقل ما ينطلق  
 عليه اسم القيام فيها قلت يكفي الأقل وعليه بعض الأصحاحين قيل بكفاية أداء فرض العشاء في جماعة  
 عن أقيام فيها لكن الظاهر منه عرفاً أنه لا يقال قام الليلة الا اذا قام كلها أو أكثرها فان قلت ما معنى القيام  
 فيها اذا ظهر غير مراد قطعاً قلت القيام الطاعة فانه معهود من قوله تعالى وقوموا لله شاكين وهو حقيقة  
 شريعة فيه كرماني على البخاري في باب الإيمان شوري **(قوله)** أعاناً أي تصديقاً بأنها حق  
 وطاعة **(قوله)** واحتمالاً أي طلبة لرضا الله تعالى وتوابعه وهما نصو على المعقول لاجله أو على  
 التيقن أو الحال بتأويل المصدر باسم الفاعل وعليه فها كان متداخلاً وسنردان برماوي وفيه  
 أن الطب يتبع كونه متداخلاً **(قوله)** من ذنبه أي من صغائر ذنبه بقرينة التقييد في بعض الاحاديث  
 بما اجتناب الكبار والنسكة في وقوع الجزاء ما ضلوع أنه في المستقبل يتقن الوقوع فخلان الله  
 تعالى على عباده برماوي وهذا الحديث دليل على فضلها لاعتق ما قبله من أن العمل فيها خير لان  
 وارداً بالقرآن فلامعنى للاستدلال عليه وأيضاً لا يتجده وقال بعضهم كان الأنسب في الحديث الصلح  
 لانه سوق المسئلة الآية فتأمل **(قوله)** وميل الشافعي هو مبتدأ خبره إلى انه ليلة خالداً **(قوله)**  
 فذهب للناسب ومنهجه بدون تقرير لعدم تفرعه على ما قبله وقوله انها تكرر ليلة بيته أي من ليالي

**(وفي عشر رمضان الأخير)**  
 أفضل منه في غيره ولو اجتنبه  
 صلى الله عليه وسلم على  
 الاعتكاف فيه كما مر في  
 خبر الشيخين وقالوا في  
 حكمته (ليلة) أي لطلب  
 ليلة (القدر) التي هي كما قال  
 تعالى غيره من ألف شهر أي  
 العمل فيها خير من العمل  
 في ألف شهر ليس فيها ليلة  
 القدر وقال صلى الله عليه  
 وسلم من قام ليلة القدر أتمها  
 واحتمل ما غفر له ما تقدم من  
 ذنبه وراه الشيخان وهي  
 في العشر المذكور (وميل  
 الشافعي رحمه الله إلى أنها  
 ليلة حاد أو ثالث وعشرين)  
 منه دلل الاول خبر الشيخين  
 والثاني خبر مسلم فكل ليلة  
 منه عند الشافعي حتملة  
 لما كان أرجحاً إلى الوتر  
 وأرجحاً من ليالي الوتر ما  
 نقلناه عنه فذهب إمامنا  
 ليلة بيته وقال الترمذي وابن  
 خزيمة وغيرهما انها تنقل

كل سنة الى الله ج ابن

الاخبار قال في الرضه وهو قوي واختاره في المجموع والفتاوى وكلام الشافعي في الجمع بين الاحاديث يقتضيه وعلامته طلوع الشمس صبيحتها يضاء ليس فيها كثير شعاع (وأركله) أربعة أحدها (نية) كغيره من العبادات (ونجب نية فرضية في فطره) ليس بغير النفل والتصریح بوجودها من زيادتي (وان أطلقته) أي الاعتكاف بأن لم يقدره مدته (كفته نيته) وان طالع مكانه (لكن لو خرج) من المسجد بقيت زونه بقوله (بلا عزم عود عاد) هذا هو ما سواه أخرجه لتبريزه لم يقدره لان ما هي عبادة فأن عزم على العود كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية

(قوله) ويجعل ذلك لافل الاعتكاف) ان قيل قد جعل لافله قدره وهو فوق الطمانينة الا ان زيادتي قوله لافل الركوع أي أو كله وأما الاعتكاف فهو وان جعله أقل لم يقدره لكل اه شيخنا بزيادة (قوله) بخلاف الصلاة) لا حاجة اليه في تمام الجواب (قوله) بخلاف من خرج لافلا يقطع التتابع) أي وقد قيد عدة متتابعة

المعشر منها أهاذا كانت في الواقع لحدى وعشرين مثلاً تكون كل عام كذلك لا تنتقل عن هذه الليلة وهذا هو الراجح من عرفاني ستعرفها فيما بعدها وان لم يسميت بذلك لمحو قدرها أو دلشرفها أو لفصل الاعتكاف فيها كاقيل ورتى حقيقة ونسب لربنا كما كتبها ونسب احياؤها كما في العبد وبتاً كذا كنهانك عوفكر بحب العفو واغف عنا (قوله كل سنة) لو ترك هذا التبدل كان أولى ليدخل توافق سنتين أو أكثر في ليلة واحدة نعم ان التوافق فيها عتق بكثرة الاعوام اما مع التوالى أو التفرق قل (قوله الى الله) أي من العشر لانه كور مطلقاً ومن مفر دانه كاختاره الفري وغيره وقالوا انما تم فيه اليوم الاول من الشهر فان كان أوله يوم الاحد والأربعاء فهي ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين فهي ليلة احدى وعشرين أو يوم الثلاثاء أو الجمعة فهي ليلة سبع وعشرين أو يوم الخميس فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ أبو الحسن ومبذل من الرجال ما قاتني ليلة القدر بهذه القاعدة المذكورة برماوى وقيل (قوله) وعلاها طلوع الشمس ويستمر ذلك الى أن ترتفع كرم كافله المتأخر بعبارة قل على الجلال وعلامته عدم اخر والبريد فيها ونسب صوم يومها بناء على أنها غير محصورة في رمضان وكثرة العبادة فيه وعلامته طلوع شمس من كسرة الشعاع لم يقل من كثرة تردد الملائكة فيمو يستأذنها بعلامتها أي مع فواها مفرقاً في باقي الاعوام بناء على أنها لا تنتقل التي هو الاصح وعبارة ع ش وقائد معرفة علامتها بعد فواتها طلوع الفجر أي من أن يكون اجتهد في يومها كاجتهاده فيها مر وعليه فعمل العمل في يومها غير من العمل في نفس شهر ليس فيها صبيحة يوم قدر قياساً على الميلة ظاهر التنبيه به كذلك الا انه يتوقف على تقل صريح فليراجع (قوله وان أطلقته) أي في لرادتها ونذره بأن أراد اعتكافاً وأطلق أو نذر فهو شامل للفرض والنفل فقوله كفته نيته أي عن تجديدها بدليل قوله لكن اخرج فلا يناق أي يجب التمسك بالفرضية في النذور زيادة على أصل التمسك به أن المراب ثلاثة اماكن يطاق أو يقيد بمدة غير متباعدة أو متباعدة وعلى كل ما أن يكون سننورا أو لا وإذا كان سننورا خرج من العبادة بقدر لحظة فلو زاد عليها خرج قدر لحظة منه فزاد الباقي منه بوقاساً على الركوع اذا طوله كذا قيل واعتمد ع ش وقوع الكل واجبا هنا وفي بنه بين الركوع بأن الشارع جعل لافل الركوع قدر معلوماً ولم يجعل ذلك لافل الاعتكاف كقوله ح ف (قوله بلا عزم عود) أي للاعتكاف (قوله لزوماً) أي بزمه ذلك لصحة اعتكافه ان اراده (قوله فان عزم على العود) استشكله الشيخان من حيث ان هذا العزم السابق لم يقترن بأول العبادة لكن النووي خالف ذلك في شرح المهذب فقال ان الاكتفاء هو الصواب لان نية الزيادة وجدت قبل الخروج صار كن نوى ركعتين ثم نوى قبل السلام زيادة اه أقول قد يفرق بالصل الزيادة بلز بعد على مسألة الصلاة الا ان يقال الخروج لا ينافي الاعتكاف بخلاف الصلاة سم وقوله نية الزيادة عبارة حج لان نية الزيادة وجدت قبل الخروج فكانت كنية المدين معلول دخل بعد عزمه ونوى جعله جدياً اتصل بمسكنه فيه فلو أراد الخروج منه كان عزمه على العود كنى عزمه من النية بعد عود ولا انقطع اعتكافه ولا بد من تجديد النية ان أرادوا كذا بشي وقوله فان عزم على العود أي النية على الاعتكاف واذا جامع بعد خروجهم يجب تجديد النية اذا علم انه غير مناف لنية قياساً على الماهم اذا نوى لئلا يجمع ليلاته لا يجب عليه تجديد النية بخلاف من خرج لعذر لا يقطع التسامح انه اذا جامع خارج المسجد بطل اعتكافه لانه متسكف بخلاف من خرج عازماً على العود فان زعم الخروج للاعتكاف فيه أملاً له هذا بحث اه زى والباحث في ذلك الشيخ المولى وقوله لانه غير مناف لنية قياساً على الماهم الخ فيه نظر



الرجال الا الى ثلاثة مساجد

مسجدى هذا والمسجد

الحرام والمسجد الأقصى

رواه الشيخان (ويقوم

الاول) وهو مسجد مكة

(مقام الاخيرين) لزيد

فضله عليهم وعلقوا الشك

به (د) يقوم (الثاني) وهو

مسجد المدينة (مقام

الثالث) لزيد فضله عليه

قال صلى الله عليه وسلم

صلاة في مسجدى هذا

أفضل من ألف صلاة في

سواه الا المسجد الحرام

وصلاة في المسجد الحرام

أفضل من مائة صلاة في

مسجدى ورواه الامام أحمد

ومعه ابن ماجه فم أنة لا

يقوم الاخيران مقام الاول

ولا الثالث مقام الثاني وأنة

لوعين مسجدا غير الثلاثة

لمرتعين ولوعين زمن

الاعتكاف في نثره تعين

(د) ثالثا (ب) قصر يسمى

عكوفاً أى إقامة ولو بلا

سكون بحيث يكون زمناً

فوق زمن الطائفة في

الركوع ونحوه فيبقى التردد

فيه لا للزور بل باليتوبون

اعتكافاً مطلقاً كعاد لحظة

(د) رابعها (ب) عتكف

وشروطه اسلام وعقل

وخلق عن حدث (كبر)

فلا يصح اعتكاف من

انصف بضد شئ من المذموم

افصح بضد شئ من المذموم

فوه والنفاه من الحيز والجناية (د) ينقطع (الاعتكاف) كتنابه ردة

لان المرأة عورة بخلافها شيخنا وعلى القول القديم جعل لحنى كل رأة عملاً بأسوط في حقه  
**(قوله)** مسجد مكة والمراد بمسجد مكة المسجد الحرام الكعبة وما حوط لمن جميع المسجد الحرام الحظاف  
 خاصة خلافاً للجمهور يسمونه كبقوله حوطاً قالوا لا يمكن له فائدة حتى لو نذر الاعتكاف في الكعبة  
 أجزاء المسجد حوطاً وان اتسع والمراد بمسجد المدينة كما كان موجوداً في زمنه صلى الله عليه وسلم  
 ويتحاشى للفرق بينه وبين المسجد الحرام حيث لم يتقيد بالوجود في زمنه صلى الله عليه وسلم حل  
 والفرق أنه في اعتبار إشارة ال صلافة في مسجدى هذا فلم يتناول ما حدث بعده وفي الاول عبر بالمسجد  
 الحرام والى زيادة تسمى بذلك فتأمل شو يرى **(قوله)** قال صلى الله عليه وسلم دليل على من يذنبها  
**(قوله)** لا تشد الرجال هذا خبر يعنى الهى والمراد لا تشد للصلاة كما قال بعضهم أى فهو وارد في  
 المساجد بالنسبة لثلاثة لان المساجد بعد المساجد الثلاثة مائة في الفضل بالنسبة لها فلا معنى للرحيل  
 الى مسجد آخر ليعلم فيه أنه من ذناب الملك فلا ينأى أنه ينأى شدة الرجال لغيره من الثلاثة لاجل  
 الزيادة كشدها في رتبة سيدى أحد البدوي لان الشدة في المكان لا للكان خلافاً لبعض الخوارج  
 حيث تمسكوا بظاهر الحديث على عدم سريان الزيادة الاولى بعدموتهم شيخنا ح ف ومثل الصلاة  
 الاعتكاف **(قوله)** الا المسجد الحرام أى الأقصى فإنه ليس أفضل من الأقصى الاصلان فقط  
 وصلافة في المسجد الأقصى أفضل من خمسين في سواهما غير المسجد الحرام ومسجد المدينة في صلافة  
 مسجد المدينة كصلافة في الأقصى وصلافة في المسجد الحرام أفضل من مسجد المدينة بمائة  
 وفي الأقصى بمائتين حل ويؤخذ من الحديث أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف  
 صلاة في غيره للمنى والأقصى مر وقال حج الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ثلاثاً  
 في غير المسجدين اهـ مرادى والمراد بالمسجد الكعبة وما حوط لمن أطراف المسجد لا يتعين جزء  
 من المسجد للتعين وان كان أفضل من بقية الأجزاء فلو نذر اعتكافاً في الكعبة أجزاء في أطراف  
 المسجد على المعتد اهـ مخرج مر ماخصاً **(قوله)** وليت قدر يسمى عكوفاً فلو دخل المسجد قاصداً  
 الجلوس في محل منه اشترط لصحة الاعتكاف تأخير النية الى موضع جلوسه وأوليه عقب دخوله قدرا  
 يسمى عكوفاً تكون النية فائزاً لاعتكاف بخلاف ما لو نوى حال دخوله وهو ما أثره من مقارنة  
 النية لاعتكاف كذا بحث فليراجع (أقول) وينبى الصحة مطلقاً أى سواء كان ما كذا أو سائراً  
 مع التردد لغيرهم ذلك على الجانب حيث جعلوه مكاناً ويترنزه عن على مر بخلافه من المرور  
 بأن يدخل من باب ويخرج من آخر وهو المسمى بالعبور فلا يصح النية حيث لا يه لا يسمى اعتكافاً  
 شيخنا **(قوله)** فيكنى الترددية ان قلت كيف هذا لم يثبت قدمه أن التردد لا يثبت فيه فكان  
 المناسب عطف التردد على الالبث كاهو عبارة المحلى ونصه وكيف قصر يسمى عكوفاً وترددية فتأمل  
 شيخنا واصل الشارح أطلق الالبث على ما يمشى التردد بداية قوله ولو بلا سكون فتأمل **(قوله)** ومن لا  
 عقل له (و) محل عدم الصحة في الدعوى عليه في الابتداء فإن طرأ على الاعتكاف ليطير ويحسب زمنه من  
 الاعتكاف كحسابى شى شرح مر **(قوله)** وحرم مكنت الخ أى من حيث المكث فلا حرمه لحرمة الالبث  
 بالمسجد توجب بمسجد وقف على غير مومن حرم عليه دخول المسجدين لم يفرو ح حرمه ثلاثاً للمسجد مع  
 صحة الاعتكاف لان حرمه ذلك ليس من حيث المكث بل لوصح حرمه به لا من حيث اعتكافه من مفروح  
 سيالة وقضية كلام الشارح رحمه الله اهل لجزالة المكث لضرورة اقتضت صحة الاعتكاف ولو قيل  
 بعدم الصحة لم يكن بعيداً لعدم أهليته لك كافه عن **(قوله)** وينقطع الاعتكاف أى لا يكون

وسكر ونحو حيش مخلوطة اعتكاف عنه غلبا

(٩٦)

بظهره وان طرأ شيء من ذلك

مقطرة ان يادر بظهره

بغلاف لم يادر

جنون وانغم

وقولي لا غير مقطرة

من قوله ولو جامع ناسيا

فك جماع العائم وقولي

نحو مع ان يادر من زبادي

ويجب خروج من به

حدث أكبر من مسجد

لان مكثه به محصية ان

تضرطه وفيه بالمكن

والا فلا يجب خروجه بل

يجوز زيارته ان يادر به

كيلا يبطل تاديب اعتكافه

وتعبري بماء كراعم من

تعبير به الحيش والجنابة

والفعل وقولي بلا مكث

من زبادي

ومن الاعتكاف

اعماله كالنوم فقط أي

دون غيره مع صوم ان لم

يقطع الاعتكاف كجنون

ونحو حيش لا تخالفة

عنه غلبا لمناقضه

لا يضرب من بطيب وليس

ثياب وترجيل شعر وفطر

بل يصح اعتكاف الليل

وحده بناء على أنه لا يشترط

فيه الصوم وهو مانص عليه

الشافعي في الجديد خبر

ليس على المتكف صيام

الآن يجعله على نفسه رواء

الحاكم وقال صحح على شرط

مسلم (ولو نذر اعتكاف

زمنه محسوبا ل أي فيكون المعنى وينقطع استمراره أي فإذا نذر شهر مثلا مبهما ثم انصد

منه واحد من هذه الأشياء أي الردة وما بعدها فان زمنه لا يحجب من الشهر فإذا زال أي على ما مضى

وقوله ككتاب أي إذا نذر شهر مثلا متبهما ثم انصد من واحد من الأشياء المذكورة انقطع تتابع

الاعتكاف فإذا زال استأنف الشهر ومعلوم أنه يلزم من انقطاع التتابع انقطاع أصل الاعتكاف ولا

يلزم من انقطاع أصل الاعتكاف انقطاع التتابع كقوله شيخنا كرم الجنون فإنه يقطع الاعتكاف

بمعنى أنه لا يحجب زمنه ولا خطم تتابعه كما أتى (قوله وسكر) أي بعد ما غلب الحسد في شربه

الاذري أنه كالنوم عليه اه شرح مر (قوله بخلاف ما لا تخلو عنه غلبا) ضبط جمع المدة التي لا تخلو عنه

غلبا أي أكثر من خمسة عشر يوما تبعهم المصنف ونظر فيه أن كون السلافة والعشرين والرابعة

والعشرين تخلو عنه غلبا ذهني غالب الظاهر فكان ينبغي أن يغلبها وما دونها الحيش ولا يقطع ما فوقها

مع أن الضابط المذكور يقتضي أنه لا يقطع ولو جاب عنه ما لم يرد بالثبات هنا أن لا يصح زمن أقل الظاهر

الاعتكاف لا لله إلا القهوم مما سر في باب الحيش بوجهه يأتي تراو من الاعتكاف على أقل الظاهر

كانت مرسوة لظروق الحيش فضررت لاجل ذلك وان كانت تحيض وتطهر غلب الحيش والظاهر لان

ذلك الغالب قد ينخرم ألا ترى أن من تحيض أقل الحيش لا يقطع اعتكافها إذا زادت مائة اعتكافها

على أربعين وعشرين مع أنه يكتمها بقا في زمن طهرها فكذلك هذه لا يلزمها بقا في زمن طهرها

وان وسع شرح مر (قوله كشر) هذا واضح في الحيش دون النفس حل (قوله انقاة كل منها

العبادة) فيه أن هذا التعليل يأتي في الجنابة التي يتوابعها بعد ما حل بها لا يقطع التتابع ويجب أنه عارضه

وجود الطهر فيها تأمل قاله ناقصة ظلم ادنا نقاة كل منها البدر المقدم عدم الطهر كما أشار إلى ذلك بقوله

به الطهر (قوله ولا جنون) لم يتمد بسبب فلا يقطع الاعتكاف ولا يتابعه أي مجموع ذلك فلا ينافي

أنه يقطع الاعتكاف المعلوم ذلك من قوله الآتي أنه لا يحجب زمنه حل (قوله ان نضر طهره فيه بلا

مكث) بأن لم يمكن أصلا أو أمكن مع المكث لان نضر بمعنى لم يمكن فيصير بصورتين في التقيد مع

التقيد ونفي التحديد وحده (قوله والا) بأن لم يتعذر بأن أمكن بلامكث كان غطس بركة فيه وهو ما

أوعا ثم أعجز عن الخروج زى مع زيادة (قوله ويحجب من اغما) أي ما دام ما كثره للسجد ومعلوم

أنه لا يقطع التتابع حل (قوله وان لم يقطع الاعتكاف) أي تتابعه والا فالجنون يقطع الاعتكاف

بمعنى أنه لا يحجب زمنه كقوله شيخنا (قوله جنون) أي وجنابة غير مقطرة ان يادر بظهره (قوله

ليس على المتكف) ولان الأصل عدم الاشتراط برأوى (قوله يوم صومه) أي غنامه (قوله

أم غيره) ولو نذر لكان بشرط أن ينوي قبل الفجر أو مع حل ومشق قل ووجه ذلك تحقيق كونه

صائما من أول النهار أو نذرناه في أثناء النهار لم يصدق عليه أنه صائم حقيقة جميع نهاره المتكف

فيه كالإتي (قوله وليس له افرا أحدهما) الانسب وليس له افراده أي الاعتكاف عن الصوم

لانه المقتدر وشيخي فالمراد بالاحدا الاعتكاف فقط (قوله انما وجعها) هلا قلة زمنه جميعها ولا

حاجة للعطف وقد يقال لائق بذلك لا يستفاد منه ومنه معا وانما استفادته لزوم الجمع فقط فتأمل

(قوله أي الاعتكاف) ولو لحظة حل (قوله لان الحال) غرض الفرق بين الصورة الأولى وهي

قوله ولو نذر الخ كان يقول لله على اعتكاف يوم أمانيه صائما بين الصورة الثانية وهي قوله أو أن

يتكف الخ كان يقول لله على اعتكاف يوم صائما من حيث أنه في الأولى يلزم الاعتكاف في يوم

يوم هو فيه صائما بزمه الاعتكاف يوم وممساواة كان صائما عن رمضان وغيره وليس هو

افراد أحدهما عن الآخر (أو أن يتكف صائما وعكسه) أي أو أن يصوم متكفا (زناه) أي الاعتكاف والصوم لانه الزمهما



لأن الحال قيد في علمها  
ومبينة طبعها مع اختلاف  
الصفة فانها محضمة  
لوصفها (و) لزومه  
(جمعها) لأنه قرينة فلزم  
بالنكر كالنذر أن يصل كذا  
بصورة كذا ولما ذكرنا ما لو نذر  
بشكك مصليا أو عكسه  
حيث لا يلزم جمعها بان  
الصوم يناسب الاعتكاف  
لاشتراكهما في الكف  
والصلاة أقوال مباشرة لا  
تناسب الاعتكاف ولو نذر  
القرآن بين حج وعمره فله  
تفريقهما وهو أفضل  
**فصل في الاعتكاف**  
التنويه (أو التنويه) ولو  
غير معينة (وشرط تابعها)  
كله على اعتكاف شهر أو  
شهر كذا متابعا (لزمه)  
تابعها (أداء) مطلقا  
(وقضاء) في العينة لا لزومه  
أي لفظا فإن لم يشترط علم  
يلزمه إلا أداء العينة  
وإن نواه لا يلزمه كالنذر  
أصل الاعتكاف بقليل أو شرط  
التفريق خرج عن المهددة  
بالتابع لا ما أفضل (أو) نذر  
(يوما بجزء تفرقه) لأن  
المفهوم من لفظ اليوم  
التصلب لم يدخل في أثناء  
يوم واستمر العمل به من  
اليوم الثاني فمن الأكثرين  
الإجزاء وعن أبي إسحق  
خلافه قال الشيخان

هو في صام دون الصوم فلا يلزمه في الثانية يلزمه مع افتراق الشارع بينهما قوله لأن الحال قيد في  
علمها أي في الصورة الثانية وقوله بخلاف الصفة أي في الصورة الأولى ولكن قد يتأمل قوله ومبينة  
طبعها مع اختلاف الصفة كذلك مبينة طبعية موصوفا كذا قرر شيخنا عثماوي الأنا قال العلة  
مجرد الأمرين والقصد منهما التحصيل قال العلامة الشوكراني قلا عن ابن قاسم قد يقال هذا لا  
يقتضي لزوم الصوم حتى لا يكتفى صوم نحو رمضان اه وكان الأولى تأخير التعليل عن قوله وجمعها كما  
قاله الرشيد على مر لأنه لا ينتج لزومهما وإنما يتبع وجوب جمعهما فتأمل لكن مع ضم قيد التفرق  
في العينة بان المقام كون الحال مناسبة له إما لاهل الفارق فله على أن أعنيك مصليا حيث لا يلزم جمعها  
لأن الصلاة غير مناسبة للاعتكاف لأن شأنه المكث **(قوله)** أيضا لأن الحال قيد أي مع كونهما من  
فصل الأمور فلا يقال لا يلزم من الأمر بالشيء الأمر بقرينه لأن محلهما لم يكن من فعل الأمور ولأن  
نوع الأمور به كما تقدم في مسح الخطين وما هنا من فعل الأمور **(قوله)** بخلاف الصفة والضابط أنه  
إذا نذر عبادة وجعل عبادة أخرى وصفها فان كان بينهما مناسبة كالاعتكاف والصوم فإن كلا  
منهما كف وجب جمعهما وإلا كالاعتكاف والصلاة فلا لأن الصلاة فعل والاعتكاف كف فليجب  
جمعهما شوكراني **(قوله)** وجمعها) وبحت الاستثنى إلا كفاء باعتكاف لحظة من اليوم فيأخذ  
ونحوه وهو كالمثل وإن كان كلامهم قد يوجب خلافه لأن اللفظ يصدق على القليل والكثير كما قاله  
وكرماوي **(قوله)** لأنه قرينة) أي مع المناسبة بينهما فلا رد ما لو نذر أن يعتكف مصليا حيث لا يلزمه  
جمعهما إذا دفع ما يقال إن التعليل لا ينتج لزوم الجمع **(قوله)** لا يلزمه جمعها) كيف هذا مع أن الحال  
تفيد المعارنة **(قوله)** ولو نذر القرآن ذكره إذا فعل ما يتوهم من وجوب الجمع بين الاعتكاف والصوم  
أوجب الجمع بين الحج والعمره إذا نذر القرآن بينهما لا اشتراكهما في أن كلامهما ناسك ع **(قوله)**  
فله تفرقهما) أي ولا يلزمه دم ع

**فصل في الاعتكاف المنذور** **(قوله)** ولو غير معينة) المراد بالعين ما قابل المبهمة حل **(قوله)** وشرط  
تابعها) أي لفظا وهذا الاحتجاج في العينة الإبالنية لقضاء كابدل عليه كلامه بعد **(قوله)** مطلقا  
أي في العينة وغيرها **(قوله)** في العينة) إنما قيد بالعينة لأن غيرها يستحيل تصور قضائها بينهم  
من كلامه إن اشتراط التابع في العينة لا فائدة إلا في قضائها **(قوله)** وإن نواه) أي به لذوله ككل  
نذر الخ حل وفيه نظر وقال اللطفي أنه مفهوم قوله وشرط تابعها أي باللفظ وبعبارة حج  
وإن نواه لا مطلق الزمن كما سبوع أو عشرة أيام صادق للفرق أيضا وأما عين التوالى في لأ  
شهر إلا أن القصد من العين المحرور ولا يحقق بدون التابع اه قال شيخنا الشمس الحنفى وفارق  
ما لو نذر اعتكاف أيام ثلاثة مثلا حيث تدخل إلى أن نواه أو كذا العكس بأن نذر اعتكاف  
ثلاث ليال مثلا حيث تدخل إلى أن نواه إن التوى من جنس النذور بخلاف ما عني فيه فإن  
التابع ليس من جنس المدة اه ومنه في زى **(قوله)** خرج عن المهددة بالتابع) لأنه أفضل وفارق  
ما لو نذر صوما متفرقا حيث لا يخرج عن المهددة بالتوالى فكذلك بان الشارع اعتبر في الصوم التفرق  
مرة والتابع أي بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفريق أصلا مر **(قوله)** لأن المفهوم من  
لفظ اليوم) يشعر بأن الكلام حيث أطلق أمال أو أدقرا اليوم قائم بكيفية قدره ولو من أيام  
لأن غاية ما استعمل اليوم في ساعة تقاو به مجازا أو قدر مضائق الكلام وكلاهما لا مانع منه  
عش على مر ملخصا **(قوله)** الإجزاء) لحصول التابع باليقونة في المسجد فإذا لم يستل بكف لا تغا



(لتبرزو لو بدار له لم يفحش بعنه) عن المسجد (ولاه) دار (أخرى أقرب) منها (أو خش ولم يجد بطريقه) مكانا (لا يتباه) فلا ينقطع التتابع به فلا يجب تبرز من غير داره كناية المسجد وداره صفة (٩٩) الجارية له لاشقة في الأول والثاني الثاني

أما إذا كان لأخرى أقرب منها وأخش بعدها ووجد بطريقه مكانا لا يتباه به فينقطع التتابع بذلك لاغتنامه بالأقرب في الأول واستحال أن يأتيه البول في رجوعه في الثانية فيبقى طول يومه في الصحاب والرجوع ولا يكتف في خروجه تلك الأسرع بل يمشي على سبيل المعودة وإذا فرغ منه واستحب فله أن يتوضأ خارج المسجد لأنه يقع تأبعا له بخلاف ما لو خرج له مع مكانه في المسجد فلا يجوز وسط البوي القحش بأن ذهب أكثر الوقت في التردد إلى الماروقول ولأخرى أقرب ولم يجد بطريقه لاقا من زياتي (أوعاد مرينا) أو زار قادما (طريق) لتبرز (مالم يصل) عن طريقه (د) لم (يعال وقوفه) فان طال أو عدل انقطع بذلك تابعه (ولا) يخرج (لمرض) ولوجنونا أو انما (يخرج) بأن يشق معه القام في المسجد كناية فرس ونام وردد طبيب أو بان يخاف منه تلوث

فيهما مر (قوله لتبرز) أي قضاء حاجته ولا يشترط شدةها وكان الأول أن يقول كروجه لتبرز يكون مثالا للمراشي أو يحذف قوله ولا بلا عذر لأن قوله لا يخرج منه مع كناية العذر تأمل ومثل البول والفاطر الرع فيا يظهر إذا لم يمتنه وإن كان خروجه تلك العارض نظر إلى جسده ولا يشترط أن يصل الحسد الضرورة شورى (قوله كناية المسجد) أي المكان الملائم قضاء الحاجة شورى وهو الذي عند الميتة بكسر الميم وسكون الياء وفتح الصاد والمهزبة بعدها هذا اصطلاح الفقهاء ما عدا القويين فالقاضي المدة للشرب اهـ (قوله لاشقة) أي من حيث عدم اليقظة به الذي هو فرض المسئلة كناية عليه الملقن جوهرا لم يجد بطريقه لاقا ويؤخذ منه أن من لا يتخذ مرادته بالقاية ولا تشق عليه كفافها كانت أقرب من داره بصرح القاضي والتولي شرح مر (قوله المعودة) فان تأتى كثر من ذلك بطل تابعه كافي زيادة الروضة مر (قوله بخلاف ما لو خرج له) أي لو صوء (قوله كثر الوقت) أي المذكور ولكن مع اعتبار كل يوم على حده حل أي يعتبر كثر كل يوم بيومه كان بعض ثلثه والذي قاله ابن حجر وعش وزى واج واعتمده شيخنا ح أن المعتبر أكثر الوقت المذكور بأن يزبدل نصفه غير نظر لكل يوم بيومه لا يعرف إلا بعض المدة بتمامها فإذا كانت المدة المذكورة مشهرا وكان يخرج كل يوم لتبرز في داره فله لمصمت المتوجت الزمنة التي كان يخرج فيها كل يوم لتبرز فوجدت ست عشرة فأكثر كان هذا خشاوان كانت خمسة عشر فأقل كان هذا غير شى فلا يضر قائم (قوله أو عاد مرينا) عطف على مسخول الغاية في قوله ولو بدار ما ولو عاد مرينا في خروجه لتبرز شيئا أو العيادة أفضل كاعتاده مر ومثله صلاة الجنابة ح فوضيع الشارح رجاءه فتنهى أن الخروج ابتداء لعبادة المرض ينقطع التتابع ومثله الخروج للصلاة الجنابة قال ابن شرف على التحرير اهـ ولو صلى في طريقه على جنازة كان لم ينظرها ولم يسل عن طريقه جازوا فلا تخرج . ر . وحل له تكرره منه على موافقهم كالعبادة على مرضى في طريقه بالشراطين الله كور بن أخذ من جعلهم قدر صلاة الجنابة معفو عنه كل غرض فيمن خرج لقضاء الحاجة أولا بفعل الواحدة منهم علوا فله لنحو صلاة الجنابة بأنه يسير ووقع تابعا لمقصودا كل محتمل وكذا يقال في الجاع بين نحو العيادة وقدر صلاة الجنابة فزيرة القام والذي يتبعه أن ذلك ومعنى التعليل الله كور أن كلاله حنه تأميم وزمنه يسير فلا نظر لاضمه إلى غير ما يقتضى لطول الزمن شرح حج بمحروقه وقرره شيخنا ح (قوله فان طال) أي بوقوفه عرفا بأن زاد على صلاة الجنابة تأتى على أقل ما يجزى منها فبما يظهر أن محروقه ح لأن أقل جزئ فيها محتمل لجميع الأغراض حل والمراد بالوقوف المكثول كان قاعدا (قوله أو عدل) بأن يدخل منطلقا غير نافذ لا احتياجه إلى العود منه إلى طريقه فان كان نافذا لم يضر قل (قوله ولوجنونا) فيه تصريح بأن الجنون من المرض (قوله كساهل) أي في كالم شيئا أنه لا يصح اعتكاف من به أسهل أو أدرار بول وعقب فتعين الكاف للتظهير كقائه ح أو يقال أراد أسهل وأدرار قليل ولا حاجة له لأن الفرض أن الاسهل طرا بعد الاعتكاف (قوله وأذا نواب) أي لا يخرج وجهه أي المتكف لا إذا ن مؤذن مع أن المعتكف هو المؤذن فلا مضي لخروج المؤذن إذا ن المؤذن وان كان المعتكف غير للمؤذن انتهى كلامه ن خروج

المسجد كساهل وأدرار بول بخلاف مرض لا يخرج إلى الخروج كسدا وحى خفيفة فينقطع التتابع بالخروج له معنى المرض الخوف من لص أو سارق (أو) يخرج (لنسيان) اعتكافه وان طال زمنه (أو إذا ن) مؤذن

(راتب إلى منارة المسجد منفصلة) عنه (قريبة) منه لانهما من المسجد ومن توافيقه قد ألف صوته للذان والقب الناس صوته بخلاف خروج غير الراتب وخروج الراتب لغير ما له لكن في منارة ليست المسجد وله لكن يبعد عنه ما التصلة به بان يكون بابها فيه فلا يضر صوته فيها ولو ليس الراتب لانه لا يسمى خارجا سواء أخرجت عن سميت المسجد أم لا فهي وإن خرجت عن سمته في حكمه وقولي للمسجد مع قريبين زيادي (أو) لشوفا من الأعداء كأكل وشهادة تعينت وإكرام يفرق وحديث بينة وهذا من زيادي (وجب) في اعتكاف مندور متتابع (فمنه من خروج من المسجد لمنه) لا يقطع المتتابع كزمن حيص وقاض وجنابة غير مفطرة بشرطه السابق لانه غير معتكف فيه (الزمن نحو تبرز) مما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كأكل وغسل جنابة وأذان مؤذن راتب فلا يجب فضاؤه لاستثنى الأذان منه

العتكاف لاذن المؤذن لا يقطع المتتابع وليس كذلك فاصل الأولى أن يقول ولاذنه راتباً وبعبارة التهاج وبخروج المؤذن الراتب إلى منارة خارج فلا حذف الشارح لفظ مؤذن وتوذن أذان لكان الأول ولو كان الراتب متبرعا بالأذان ويلحق بالأذان ما اعتد الأذن من التسبيح أو آخر الليل ومن طلوع الأولى والثانية لانه لا اعتد ذلك خصوصاً مع الفهم صوته نزل لغيره بالأذان ع ش وأعلم أن القيود خمسة ومفهوم الحصة لا يكون الخروج فيها عن الأذان الرابع فيكون عن الأذان بالأذان كما يأتي لأنه لم يخرج من المسجد قول المن منفصلة ليس يفيد في الحكم وقيد به ليتحقق الخروج من المسجد ودول عليه قول الشارح أما التصلة بالخ قال مر وضابط التصلة أن لا يكون بابها فيه ولا في رحبته التصلة به بدليل قول الشارح أما التصلة به (قوله راتب) ومثله نائبه بالأذان ولو لغيره عن خلافه أذان الراتب كالأصل فيها طلب منه ع ش (قوله إلى منارة) بفتح الميم جمعها مناور وهو القياس لانها من التور ويجوز منائر بالهمزة تشبيهاً للأصل بالأذان شوري وقوله المسجد إضافة للمندور للمسجد لا اختصاص وان لم يكن له كان خروج مسجد بوقت منارة بقدمه جبر بغيرها عتد بالأذان له عليها خلفها حكم للبناء له فن صورها بكونها مبنية له جوى على الغالب فلا مفهوم له شرح مر فيكون قول الشارح في التعليل لانهما منارة له جوى على الغالب وكان الأولى أن يقول إلى نحو منارة لبشمل المحل العالي اه (قوله وقد ألف صوته هو الراتب الناس) ظاهره انها من أن من العلة حيث شرطها عمداً قبلها وبجملها غيره قيد في المؤذن وبعبارة مر لانه صوته هو الراتب الناس صوته اه والمراد بالقول الناس صوته أنهم اعتدوا وان لم توجد فيه حقيقة النفس المعروف الحظ (قوله تعينت) أي تحيلاً وأداء كافي مر وحج وبعبارة الرض وشرحه ولو خرج لادعاء شهادة تعين عليها وأذا قال يقطع اه لا يضر الراتب الخروج والسبب هو التحمل بخلاف ما إذا لم يتعين عليه أحداهما وتعين أحدهما دون الآخر لانه ان لم يتعين عليه الأداء فهو مستغن عن الخروج والاعتكاف لها إنما يكون لاداء فهو باختياره وظاهره ان عمل هذا ان يحمل بعد الشرع في الاعتكاف والا فلا يقطع المتتابع كقولنا رسوم المهر فتونه صوم كقوله تنزهته قبل التنزل لانه القضاء أي قضاء قدر أيام الكفار وتأخر هذا مع أن القضاء لا يتأتى منه مع الفهر لك كور اللهم الآن قال يبنى على نفي وجوب القضاء له لا يفعل عنه بصدومه (قوله واكرام يفرق) نعم ان وجد مسجد قريباً بأمن فيه تعين دخوله على الاوجاف أن كرهه حتى كثره لاداء حتى مما لم يطل به علماً لا يقطع تنافيه لتقصيره (قوله ثبت بينة) بخلاف الثابت بقراره فيقطع المتتابع ولا يقطع خروج لاجل عدة لا يسبها زى (قوله ويجب قضاء الخ) الانب ذ كره بعد قوله سابقاً لجنابة غير مفطرة ولا جنون والظاهر أن قولنا سابقاً يفتى عن هذا لأن مفهومه ما أن زمن غير الانعام أعاد كرهه لا يجب بل قضى ويجب بانه ذ كر لاجل قوله لازم نحو تبرز لموضعه لقوله ويجب من انعامه بان يقول ويجب زمن انعامه نحو تبرز فقط لاستغنى عن هذا أي قوله ويجب قضاء الخ (قوله بشرطها) وهو المبادرة للهر ع ش (قوله لانه غير معتكف) أي حقيقة (قوله كأكل) ولو للمجاور فيه لان شأه أن يستحي منه ح ف وبعبارة يراوى كأكل أي ان لم يبق به في المسجد أو ختم ذلك أن المهور الذي ينشر طارقه أو اه (قوله وغسل جنابة) انظر مع قوله في قوله وجنابة شوري وأنت خير بأه لانما قالان معنى قوله ولا وجنابة أه يجب قضاء منها لعدم حسابه وأما غسلها فلا يجب قضاءه زمنه ظلك كورانياً غسلها لاهي وفي أن الجنابة لا ترتفع إلا بخروج من الفصل فيلزم على هذا ان الجنابة بعض منها يقضى دون الآخر (قوله

ولا يعتكف فيه) أى حكاية أنه يضرب فيما يضرب في الاعتكاف أى يبطلها يبطله والأفلا ثواب له حل وحرف (قوله لا يجب تداركه) مراد أن هذا يقع في المستثنى في عدم وجوب القضاء وإلا أعلم

### كتاب الحج

هو من الشرائع القديمة لما صح أن جبريل قال لأدم لما حج لفتن طافت الملائكة: البيت فقلك سبعة آلاف سنة كذا قيل وفيه نظر إذا الطواف ليس حجا ولقول إبراهيم صلى الله عليه وسلم: يا أيها الناس كتب عليكم الحج الحلة لا بردانه بهذه الهيئة المخصوصة من الخصوصيات فالخصوص بهذه الامة معاهد الطواف منه أو كونه بهذه الكيفية وينبغي أن يقال في العمرة كذلك ونزل آية في السنة الخامسة وفرض في السنة السادسة وهذا يجمع بين التنافض قول على الجلال وقد جاء ما من نبي الاوجع واستثناءه هو دوماً خلاف العتد والصلاة أفضل من الحج خلافاً لقاضي وهو بكفر الكبار والصغار حتى التباعد على المحدثان مات في حجه وبعده وقبل تمكن من أدائها زى (قوله فصد الكعبة) أى مع فعل أعمال الحج عمن فأنقدم بما قال من كراهة يقتضى أن الحج الشرعى قصد الكعبة للنسك الآتى بآيه وان لم يأت القاصد بالنسك أى الأركان فاذا قصد أى الكعبة للنسك يقال له حج وإن كان ما كفى في يتبعه ما ليس كذلك والموافق لغيره من العبادات كالصلاة وقولهم أركان الحج وستة الحج أن يكون الحج شرعاً عبارة عن الأعمال المخصوصة كقوله ابن الرفعة سم وأجاب مر بأن هذه أركان التقصود منه وهو فعل الأعمال لا التقصيد أى هو الحج فتسميها أركان الحج على سبيل المجاز ومعاً لأن الموافق للغالب من أن المعنى الشرعى يشمل على القوى وزيادة الترخيصة الأولى (قوله للنسك الآتى) وهو نفس الأفعال فإن قلت كلامه يقتضى اتحاد الحج والعمرة قلت لا إذ قوله في غير هذا الحج الآتى بآيه يخرج العمر توفيقه في تعريف العمرة الآتى بآيه يخرج الحج فلا اتحاد برأى أى فلو صدق بآيه أنه في كل فريد يخرج لا شورشى (قوله والعمرة) سميت عمرة لأنها تفعل في العمر كعمرة مر (قوله يجب كل منهما) أى الحج والعمرة ولا يفتى عنها الحج وإن اشتمل عليها أليهما أصلاً ولو كان الموضوع بدلاً عن النسل أغنى عنه لأن النسل كان واجباً لكل صلاة فقط بالنسبة لمحدث الأصغر تخفيفاً فصار الموضوع بدلاً عنه فمستقط الموضوع لكل صلاة وبقي التيمم على الأصل (قوله أنه) ان قلت ان العبادة كإياهه جل جلاله فم أضافهما إليه دون غيرها من بقية العبادات كالأصلا وغيرها قلت حكمة ذلك الإشارة الى أنه يطلب فيها اخلاص النيوة ذلك لان الغالب فيها إليه والسمة (قوله أى اتوا جميعاً) انما قال ذلك ليتم بها الاستدلال فان ظاهره وجوب الاتمام اذا شرع فيها وذلك لا يستلزم وجوب الشرع فان المعنى يصير عليه ان شرعهم فاجتمعوا عن (قوله خطبتا) أى خطبتا نوعاً بعداءه بنفسه لأنه ضمن معنى وعظنا (قوله حتى قلنا) أى قال هذا الرجل هذه القلة تسكوتها ما لا كان ينظر الوصى ولأنه كان مشغولاً عن الجواب بأمرهم كقوله عن ش لكن انتظاره الوصى لا يحسن مع قوله لو قلت نعم لوجبت ان يقتضى أن كان عالماً بالحكم (قوله لوجبت) أى الحجة كل علم أو الرخصة وهذه الكلمة أى لوجبت نعم لوجبت أن كان عالماً بالحكم أن يكون الوجوب محققاً قوله ذلك أى ثم فلا يقال أنه صلى الله عليه وسلم مشرع لا موجب وعبارة الثورى فهو صلى الله عليه وسلم كان مقوضاً الفرض كل علم وعمه فهو خير فيه أى ان الله خير في ذلك وانظر هل كان انتخير عند السؤال وقبله حرور وقع السؤال عن قول بعض الناس لمن لم يحج يا حاج فلان تعطيه أهل هو حرام أم لا والجواب عندنا أن الظاهر الحرمة لأنه كذب قال معنى يا حاج يمين أى بالنسك على الوجه المخصوص ثم ان أراد به المعنى القوي وقصد معنى صحيحاً كان أراد بالقصد

ولأنه يعتكف فيه بخلاف

ما يطول زمنه كرض وعدة

وحجض وقناس وتقدم

أن الزمن المصروف

الى ما شرط من عرض في

مدة معينة لا يجب تداركه

وتحوم زياتى

### كتاب الحج

#### (درس)

هولة القصد وشرعاً قصد

الكعبة للنسك الآتى بآيه

(والعمرة) هى لفة الزياره

وشرعاً قصد الكعبة للنسك

الآتى بآيه وذكرها في

الترجمة من زياتى (يجب

كل) منهما لقوله والله على

الناس حج البيت من

استطاع إليه سبيل وقوله

تعالى وأتوا الحج والعمرة

فله أى اتوا بهما تيمناً في

العمر (مرة) واحدة

بأصل الشرع خبر مسلم عن

أبي هريرة خطبنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقال

يا أيها الناس قد فرض الله

عليكم الحج فحجوا فقال

رجل يابى الله كل علم

فكث حتى قالها ثم قال

النبي صلى الله عليه وسلم لو

قلت نعم لوجبت

للأبد (تبرأخ بشرطه) وهو أن يعزم على الفعل بعد أن لا يتحقق بذراؤه خوف عصباً وقضاء نكاح وقولي مرة إلى آخره من زيادتي (وشرط اسلام) فقط (الصحة) مطلقة أى صحة كل منهما فلا يصح من كافر أصلي أو من تعدلهم أهليته للعبادة ولا يشترط فيه تكليف (فلو لم يال) ولو يأخذ ولو كان لم يؤد نكاحه أو أحرم به (احرام عن صغير) ولو يميزا وإن قيد الأصل بغيره فغير مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لقي ركباً بالرواح ففرغت امرأة فأخذت بضد صبي صغير فأخرجته من محبتها فالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا حرج قال نعم ذلك أبو (و) عن (مجنون) قياساً على الصغير ونوح زيادتي مال غير ولي المال كالأخ والم فلا يحرم عن ذكر وصفه أحرامه عنه أن ينوي جملته محرماً فيصير من أحرم عنه محرماً

(قوله ويجزى عن حجة الاسلام وعن نذره) ولو أقعد الحرج البالغ بحجة قبل الوقوف ثم فاته أجزائه بحجة واحدة عن حجة الاسلام والفوتوا القضاء وعليه فديتان أحدهما للفساد والآخرى لقواته اسم على ع

الوجه إلى كذا كالجماعة وغيرها فلا حجة ع ش على مر (قوله ولما استلطم) فيه أن عدم الاستطاعة بسقط الوجوب من أصله لأن قال المراد بعدم الاستطاعة الثقة التي ولقي عليكم كما قررته شيخنا وانظر وجه ترتب قوله ولما استلطم على لشرطه أعني قوله لقلت نعم وأجيب بأن التقدير ولو وجبت الاستلطم (قوله وقال لا بل للأبد) انظر ما السكتي أنه عليه السلام أتى في الجواب بالنفي والاضراب مع أنه لو اقتصر على قوله لا بل لكان نكاحاً (قوله تبرأخ) لا يصح تعلقه يجب لا بهوجب على المستطيع حالاً والرافعي في الفعل بل متعلق بمحذوف أى يفعل تبرأخ وقيل أنه حال من الفاعل أى كل والياء للمصاحبة أى محذوفاً بتبرأخ والتأويل بغيره فرض سنقتل بل يجب عليه السلام الاشتهاء عشر ومعه ميسرة لا عندهم وقيل به العمرة مر وحج النبي قبل النبوة وبعد هاقول الحجره عجباً لا يدري عدد هاتر تسمية هذه عجباً إنما هو باعتبار الصور تأمل نكاح على قوانين الشرع ع ش (قوله بعد) أى الآن وبعد الوقت الذى هو فيه ع ش وهو متعلق بيزعم على الاول وبالفعل على الثاني (قوله وأن لا يتحقق ينذر) كان كان عليه بحجة الاسلام ثم نذر الحج في ستمعينة فيصح ويجعل منه على التمهيل فقدمه على نفسه بتعيين السنة لذلك كونه في نذره ويجزى عن حجة الاسلام وعن نذره قال في الهجة وأجزأت فريضة الاسلام ع عن ندر حرج واعتبار العام أما ذالم سبعين سنة فيجب عليه أن يحج عن النذر بعد حجة الاسلام ع ش (قوله وأخوف عصب) يقول عدلين كأمصرح به في العباب تبعاً للمجموع في نظره من طوق المشقة إلى أكب أو معرفة نفسه وفرق بينه وبين التيمم حيث يكفي عدل واحد بعمام الحجاج بخلاف التيمم شورى (قوله له عهدة مطلقة) أى عن المباشرة وعن الوقوع عن فرض الاسلام وعن الوجوب (قوله ولا يشترط فيه) أى في حجة مثل منهما وإنما ذكر الضمير لان حجة اكسبت التثنية كبر بضعاً منها إلى كل كقوله زى إلى كمال قوله تعالى إن رجسة الله قريب من المحسنين ويصح عوده المسلم للمؤمن من الاسلام أو لكل فأنتم (قوله فلولى مال) بل يندب ذلك لأن فيه اعانة على حصول الثواب للصبى ع ش واحتز به عن ولي النكاح إذا ذاك يشمل الموأشى قال مر وأفهم كلامه عدم حجة احرام غير الولي كالجميع وجود الأب الذى لم يقم به مانع وهو كذلك قال البرماوى وقيل ومنه السيد ليحرم عن فقه الصغير دون البالغ العاقل ويشترط احرام السيد من معاق المشترك أو أذن أحدهما الآخر ولا تدخل فيهما أخته إلا ما لا تدخل فى الآخر ولا كذا يقال فيمن بضمير مرقى يعنى أنه لا بد من احرام السيد والولى أو أذن أحدهما الآخر (قوله احرام) أى بعد تنجيس بدمه ثياباً المحبقة به (قوله بالرواح) بفتح الراء المهملة واللام وادمشهور على نحو أربعين ميلان المدينة وقيل خمس وثلاثين وقيل ست وثلاثين وفزعت بكسر الزاى أى امرعت (قوله بضد صبي) أى غير مميز كقوله الغالب فيمن يؤخذ بضده كافى حل قال قل أى ذكرك لانه الواقع ولا ينقيد الحكم به انشدته المصيبة (قوله لمحميتها) بكسر الميم وفتح الحاء المهملة مر كبس مر اكب النساء مصباح (قوله قالنم) فيكتب للصبى ثواب ما عمل عنه وليه كقائل مر وحج (قوله ولا كاجر) أى على ترتبه وأعلى الاعانة على ذلك فلا ينال أن الأم لا ولاية لها أو يقال يجوز أنها كانت وصية ع ش وبعبارة صحيح وأيا برامها عمر من اعتبار ولاية المال والأم ليست كذلك باحتيال أنها وصية وأن وليه ذن طان عمر عنه وأن الحاصل لها جزأ من المال والنفقة لا الاحرام إذ ليس في الخبر أنها امرت عنه اه أى وإن كان بوجه ذلك (قوله وصفة احرامه عنه) أى عماد كمن الصغير والمجنون (قوله أن ينوى) أى يقول نويت الاحرام عن هذا وفلان وأجعله محرماً

بكذا ولا يصير الولي عمر ما بذلك ثم إن جعله قارأ أو شتمنا قائم على الولي وإذا ترك محظورا بنفسه فلا ضيان مطلقا إن لم يكن غير المأول الأصلي ولية ولو اتلفا وبغيره فعل ذلك التبر أو أجنبيا أو بقصد حجب الجاه بشرط كونه عالما بخياره وقضيه وولي في حالة الصابغة قبل وبما تفر من عدم صيرورة الولي عمر ما علم إن قوله أحرم بضم الميم تركس الزاكن في حل خلافا لما روي عنه ع ش فراجع **(قوله بذلك)** أي الثانية **(قوله ولا يشترط حضوره)** أي حال الاحرام أخذنا بما سنده وقوله ومواجهة أي مواجهة الولي لجمال الاحرام **(قوله ويطوف الولي بغير المميز)** بشرط طهارتهما أي الولي وغير المميز وهل يشترط فيه مشروط الطواف كجمل البيت عن يسار المي قلت الفقهاء نعم حل وفي قبل على الجلال ويطوف الولي به أي بغير المميز ولا يكتفي فعل أحدهما حتى لو أركبه دابة اعتبر كونه قائدا لها أو استاقا بشرط طهارتهما من حدث ونجس وسرعن وتبر ما تم لا يشترط جعل البيت عن يسار الولي لأن المعتبر أصالة هو الولي انتهى ويصير أن يصلي بقية ليطوف به ويأبى بقية العمل وإنما يفعل الولي الطواف والسي عنه بعد أن يصلها مع نفسه كالذي شرح مر **(قوله ويصلي عن ركعتي الطواف)** أي والاحرام **(قوله ويسى به)** إن كان سي عن نفسه وكذا الطواف لا بد أن يكون كذلك وكذا الذي حل **(قوله ويحضره المواقف)** أي وجوبا في الواجب ونهيا في المندوب حل **(قوله ولا يكتفي بحضوره)** أي الولي بدونه أي غير المميز **(قوله وبناوله)** أي غير المميز لا يجوز فيه ما يظهر كلامه أنه لا يشترط في مناوله الولي الاحرام أن يكون رمي عن نفسه وبما تفر من المارة ولا يجوز أن يأخذ الاحرام من الأرض حل واعتمده ح ف واعتمده أيضا ما بحثه ابن حجر **(قوله إن قصر)** ويكون هذا مستثني من أن شرط محلة الباشرة التميز اطف وفي قبل على الجلال وبناوله أي بناول الولي غير المميز تدا الاحرام ليرميها إن قصر فخالفه كرميه عنه فليس مستثني كاقيل **(قوله والارمى عنه من لارمى عليه)** والادفع عن نفسه وإن نوى الصي **(قوله من لارمى عليه)** أي من الولي وما أدونه فقط كان حج **(قوله والمميز يطفو الخ)** أي به هذا من مقابل قوله ويطوف الولي بغير المميز والافضل بدقوله واسلام مع تميز لباشرة تأمل **(قوله بنفسه)** راجع للأفعال الخمسة **(قوله وبرؤ مرجو)** يؤخذ منه أنه لو لم يرج رؤى على القرب فانه يحرم عنه غيره ويكون كالجنون وهو كذلك وذلك بأن أيس منأ وزاد على ثلاثة أيام أه ع ش **(قوله وشرط اسلام مع تميز)** لم يقل وسع اذن لان الاذن شرط في الاحرام فقط لا مطلقا شوى روى **(قوله لباشرة)** أي لا تصح مباشرة كل منهما الا لمن المسلم المميز والظاهر أن المراد الاستقلال بما لا تقدم أي الصي والمجنون فيأذا أحرم عنهما الولي بباشران لكن مع الولي للاستقلال حتى في صورة الرمي اذا بد من مناولته لهذا الاحرام تأمل **(قوله باذن ولية)** اعما احتاج لاذن في هذا الاحتياج لعل في فاس عبادة بدنية محضة لي فيها شائبة مال بخلاف الصلاة وغيرها لا تعوق على الاذن لكونها بدنية محضة خالصة من المضاف في ولية المهد والمهد وهو الولي المالك كائنه بقوله من أب الخ **(قوله لا كافر)** انظر هو معطوف على ماذا والظاهر أنه معطوف على مقدر تقدم برده فقدم بضم الميم الخ **(قوله ان كلاً)** بتثنية الميم والفتح أفصح كافي المختار وسكت الرافعي عن اضافة المجنون بعد الاحرام عنه وقال ابن أبي الدرداء يبنى أن يكون كالصبي في حكمه وهو كمال أه شرح مر **(قوله قبل الوقوف)** أي قبل خروج نفسه وعبارة مر فان كلاً قبل خروج وقت الوقوف بابلوغ والعتق وهما في الموقف وأدركتا بعدت به في الوقوف أو بعده ثم عاد له قبل خروج وقته جزأهما **(قوله أو في شأه)** أي

أخرى رواه البيهقي بإسناد جيد كافي المجموع وانقص حالهما فان كلاً قبل الوقوف وطواف العمر تأوى أثناءه

ما ذكر من الوقوف وطواف العمرة ع (قوله جزأهما) وبعبارة ما مضى قبل كلهما اه مر  
(قوله أو أعاد السي) أي أن كاسيا بعد طواف القدوم لوقوعه في حال النقصان وطارق عدم إعادة  
الأحرام بعد الكمال لا مستدام بعد الكمال اه ف (قوله ولا على من فيرق) أورد عليه أنه يدخل  
فيه الميض وقد يكون بينه وبين سيمه ما ينافي فله منافع مستحقه الخ أي لأن  
السبيل يستحق مناضيه في بقا طرية كذا ما مضى من شيخنا اه حل (أقول) وقد يجب بأن  
للمهايا لا تلزم بل لأحد الماهيتين الرجوع ولو به باستيفاء الآخر وبقره حكمة ما استوفاه من المنفعة  
وعليه فجدد لها ما لا يفوت استحقاق المنفعة بل يجوز رجوع السيد بعد استيفاء حصته ومذم  
الميض من استيفاء الكسب في حصته ع ش مر (قوله أربع) وفي خامسة وهي النذر  
وشرطه الإسلام والتكليف فيصحب نذر الرقيق لما يكونان في ذمته (قوله استطاعة ينقسه) وبعبارة  
في استطاعة امتدادها من وقت خروج أهل بلد الحج إلى هجرته الخ أي عسر في جزء من ذلك  
لم يزمه مع في تلك السفوة لا عبرة يساره قبل ذلك ولا بعده قل على الجلال وقرره ح ف (قوله  
وشرطها) أي الأمور التي لا توجد إلا بما فليس المراد ما شرط ما كان خارج الماهية لأن حقيقة  
الاستطاعة لا توجد إلا بما ذكره فتأمل وظاهره بل صريحه كسائر كلامهم أنه لا عبرة بقصره وإلى على  
الوصول إلى مكعبه وقت لحظة كرامة أو العبرة بالمر الظاهر الحادي فلا تخاطب ذلك إلى الوجوب  
الإلزامي كعادة مراً يتمايز صرح بذلك حج (قوله وجود مؤتة) أي ولو كان من الحرم كقائه  
البر ما وى أي وجود ما يعرف في المؤتة بأن يكون قادراً عليها وأنها (قوله وعبية) ومنها السفر  
إذا احتاج إليها برأوى (قوله خفارة) أي حواسة وهي بضم الحاء وكسر حافظ وأما الخفارة التي  
هي اسم الجوف في مثة ح ف واختار وفي الصباح خفرت جيت من طليبه فأخبر بالاسم الخفارة  
بضم الخاء وكسرها والخفارة ثمانية ألقاء بصل الخفير اه (قوله ذهابها وإليها) وكذا القامة بمكة وغيرها  
قل (قوله وإن لم يكن الخ) راجع لقوله وإليها لرد على القول الآخر القائل بأنهم لم يكن له أهل  
وع: يرغب في البلد لا بشرط وجود المؤتة إليها إذا حال في حقه سواء كان مقره شيخنا وعبارة حج مصرحة  
بذلك ونصها ومحل اشتراط مؤتة الألب عند عدم الأهل والشيرة على المعتمد إذا كان له وطن ونوى  
الرجوع له ولم ينو شيئا في لا وطن له ولها ما يجزأ ما يجتبه لا يشتر في حقه مؤتة الألب قطعاً لاستواء مسائر  
البلاد إليه وكذا من نوى الاستيطان بمكة وقررها (قوله وكان يكسب) أي بحسب عادته وأوطنه في يوم  
أي في اليوم الأول من أيام سفره على المعتمد ولا نظر لبدء الكسب في الحضر قل على الجلال  
ولا بدع فقرته على الكسب الذي كسر أن يتيسر له في اليوم الذي كور بالفعل والام بزمانك ولا بد  
أن يكون لائقاه جرع ش (قوله كفاية أيام) أي أيام الحج الآتية أخذاً بما به (قوله والسابع  
الخ) فهي ستة ووجه اعتبار ما بعد السابع والسادع أخذاً بما به (قوله والسابع) أي أسباب توجه من الد إلى  
والثالث عشر أهـ بقدره بالأفضل وهو قاتنه جنى زى ومقدار العمرة نصف يوم شوري (قوله  
حق من لم ينفر النفر الأول) أمهوا فأننا في عشر فتكون خمسة في حقه والنفر الثاني من إلى مكة  
وقوله ينفر بكسر الفاء بيه ضرب يضرب (قوله مثقفة شديدة) بأن لا يجتمع مثلها في جانب النسك  
وان لم ترجع التيمم كقائه لشوري وعبارة قل على الجلال هي ما لا يجتمع عادة عند شيخنا كابن حج  
واعند شيخنا مـ ما يبيع التيمم وينصرف في الشريك أي العادل لأن تلقى بحالته وليس به نحو

مطالبة به في الدنيا فإن أسلم  
وهو معسر بعد استطاعته  
في الكفر فلا يلزمه اختلاف  
للمرتد فإن النسك يستقر  
في ذمته باستطاعته في الزدة  
ولا على غير محيز كسائر  
العبادات ولا على صبي محيز  
لعدم بلوغه ولا على من فيه  
رق لأن منافع مستحقة  
لسيده فليس مستطاعاً ولا  
فرض على غير المستطيع  
لنقصه الآلة فالمراتب  
للمذكورة أربع الصحة  
لإطلاقه وصحة المبشرة  
والوقوع عن فرض  
الإسلام والوجوب (وهي)  
أي استطاعة (يوغان)  
أحدهما استطاعة بنفسه  
وشرطها) سبعة أحدها  
(وجود مؤتة سفرها)  
كزاد وأعبية وأجر خفارة  
دهنيا وإليها وإن لم يكن له  
بلد أهـ أهل وعشرة (الان)  
فصبر سفره وكان يكسب في  
يوم كفاية أيام) فلا يشترط  
وجود ذلك بل بزمانه بالنسك  
لقلة المشقة حيث يختلف  
ما زاد المال سفره أو قصر  
وكان يكسب في اليوم ما لا  
يقضي أيام الحج لأنه قد  
ينقطع فيما عن كسبه  
أعارضه ويتقديراً أن لا  
ينقطع في الأول فالجزم بين  
نفس السفر والكسب

تعلق فيه المشتق في المجموع أيام الحج بما بين ز والسادس ذي الحجة وز والثالث عشر وهو في حق من لم ينفر  
النفر الأول (د) ثانياً (وجود من بين مكسبي حلتان أو) دونهما (وضع عن مشي) بأن يجزئه أو ينفاه مثقفة شديدة  
يرص



(راحة مع شق محمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية وقيل عكس في حق رجل اشتد ضرره بالراحه في حق امرأته فشق وان لم يشغرها  
بها لانه أستر وأحوط (لاي) حق (رجل لم يشتد ضرره بها) فلا يشترط وجود الشق والملاحق اشتراطه في المرافقة فحقني أول من تقيده  
للملشقة (د) مع (عديل يجلس) في الشق الآخر لتغير ركوب شق (١٠٥)

انفسك قال جماعة الا ان  
تكون العادة جارية في  
مشله للعادة بالاقبال  
واستطاع ذلك فلا يبعد  
لزومه ولو لم يثبت في شدة  
في ركوب الحمل اعتبر في  
حقه الكيفية وهي أعود  
منفعة من جواب الحمل  
عليها ستر يدفع الحوا ويرد  
أمان قصر سفره وقوى  
على الشيء فلا يفتقر في  
الراحة وما يتعلق بها وما  
التقار عليه في سفر القصر  
فيسل لذلك وان لم يرضه  
(وشرط كونه) أي ما ذكر  
من مؤنة وغيرها (فأضلا  
عن مؤنة عياله) أي ما يرضه  
(وغيرها بما) ذكر (في  
الطرفة) من دين وما يليق  
بمن ملبس ومسكن  
وخادم يحتاجها لزمانته  
ومنصبه لان ذلك ناجز  
والنسك على التراخي وعن  
كتب الفقيه الا ان يكون  
له من تصنيف واحد  
نسخان فيبيع احدهما  
وعن شيل الجندی وسلاحه  
لحاجت الهماهون بحريان  
في الطرفة وما زده ثم غير  
الدين من زيادتها (لا

برص ولا يدين قدرته على مؤنته أيضا ان لم يرض الا بها انتهى (قوله راحة) يليق به ركو بها على  
المتعمد كاقدم في الجملة لكن جرى مجز على ان المراد بالراحه هنا ما يركب وان يليق به ولعل الفرق بينه  
وبين الجملة في الجملة لا بد لولا كذلك المحج شوي وعش على مر والمراد بوجوده القسرة عليها  
بشرائه واستجاره كقوله لكان بن أبي شريف بمن أو جوت مثل لا يزال قادر على ما تشرحه  
مر (قوله مع شق) أي نصف محمل وهو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه كما جعل في  
السيد البعير يرضى تعالى عنه (قوله في حق رجل) أشار به الا ان قوله لا في حق رجل الخ  
مطوف على مقدر وهذا المقدر مفهوما مقدم عليه لا لجل العطف (قوله اشتد ضرره بالراحه) أي  
ركبها من غير عمل بأن يبيع التيمم كقوله مر خلافا لحج (قوله واستطاع ذلك) أي بحيث لم  
يغش ميلاد أو يمن عسكه لولم لا عند زوله لنحوه فاعلم حاجته مر (قوله ولو لم يثبت في شدة) وهي في هذا  
الباب ما يبيع التيمم أو يحصل به ضرر لا يحتمل عاقبة في يظهر حج شوي (قوله ستر) بكسر  
السين القوي ستر به ويسمى الآن الجماره براموي ويسمى في عرف العامة بالجمفة (قوله وما يتعلق بها)  
أي من الشق والعديل (قوله وغيرها) وهي الراحة وما يتعلق بها (قوله عن مؤنة عياله) شمل  
المؤنة أعان الأبواب بركة الطبيب وعن الأدب في الحاجة فهو بمن نفسه وقر يده وما يملكه والحاجة غيره  
إذا تعين عليه الصرف لانه لا يصح شوي (قوله من دين) ولو لم يرضه أو أمهله به به سواء كان  
لأدنى أوقية كنشرو وكفارتشرح مر وقال عني على الشارح هو ضعيف وليس بظاهر واجب بان  
مراد ما به ضعيف بالنسبة لفطره لا بالنسبة لاهلها (قوله من ملبس) أي قوله وسلاحه والاحتياج  
الى من شيء عاذر كالاحتياج اليه فلا ضرر فيه ولا يجب عليه النسك حينئذ تشرح مر (قوله  
وسكن وخادم) أي ان لا يهاجر الا فانياً يمكن مع بعضهما والأول لا يتبدل عنهما بلاتق وكذا التفات  
مؤن الحج تعين وان ألهم قطعاهن الا في الكفارة لان لم يلد لأى عجز ثانی الجملة فلا يفتقر بلربية  
الاخيرة سهل شرح حج دوم (قوله يحتاجها) أي الثلاثة لقوله لزمانته منصبه واجهان الخادم  
فقط كما شرح مر ويمكن رجوع الثلاثة للنسب أيضا والمراد يحتاجها في الحال فيخرج جوا لو كان  
غير محتاج اليها في الحال كما مره لها مسكن وخادم وهي مكفية بسلطان الزوج واخذامه وكالساكن  
بالمارس والربط اذا كان له مسكن ملكه فكيف يكفيم المسكن والخادم انفسك لانه غير محتاج اليه في  
الحال وهذا هو القمدم شرح مر (قوله ومنصبه) الواو بمعنى أو (قوله والنسك على التراخي)  
أي أصالة فلا يفتقر الحكم لتضييق في ظاهره ارباب شوي (قوله من تصنيف) أي كتاب (قوله وعن  
شيل الجندی) وعن آلاخره للتحرف حل (قوله وما زده ثم غير الدين الخ) لان الاصل ذكرهنا  
واشتراط الفصل عن الدين هنا خلافاً في كقوله مم فتضعف عن كلام الشارح ليس بظاهر والمراد  
بقوله وما زده ثم أي من الامور الخمسة المذكورة في كلامه هنا كوصوفى وما يليق به لم يذكر الملبس  
والتقييد بالحاجة في المسكن وذكر الا لادامه الدين من زيادتها (قوله بل يرضه صرفه) وان لم يكن له  
كسب مر (قوله انما يتخذ خيرة) أي الحج لا ينظر فيه للاستقبالات به ودعى من نظر لها فقال (لا

(١٤ - عبيدي) - (تاني)  
عن مال تجارته) بل يرضه صرفه في مؤنته نسك كما يرضه صرفه في دينه  
وفارق المسكن والخادم لانهما يحتاج الهماه في الحال وهو انما يتخذ خيرة للمستقبل بما قرره علم الحاجة للشكاح لا تمنع  
اليوم بل كن الافضل حاله الضمت

يلزمه صرفه اذ لم يكن له كسب بحال لاسبابها والحج على الترخي شرح حج والدية بل الجمعة واحدة  
 الشتر وفهذه ذنوبه فلو كانت في ماذر الباطن حتمت على من فيه ان يكون له الجمعة في نفسه فلو لم  
 بالجمعة لكان في انه نياو بالجمعة لاني الاخره (قوله قديم النكاح) فلو قسمه على حج ومات استقر  
 الحج عليه فيقسم من تركته ولا ثم عليه خلافتي حل (قوله به) أي السفر حل (قوله ولا  
 الخ) عبارة صحيح وما يحتاج لاستصحابه لا على ما منه من مال تجزئه ونحوه ان أمن عليه بيده ولا على  
 مال غيره الا اذا لم يحفظوا الهنر به فبما يظهر ويشترط ايضا وجوب دفعه فخرج مع مفهوم العادة ان  
 خاف وحده ولا روال وحشة هذا لانه لا بد له من ماله في طريقه فلو ان أمن حيث انه يطلب الماله لم يحصل  
 له وحشة في الذهاب (قوله فلو خاف) وان اختص الخوف به على الممتنع (قوله لا يلزمه  
 نك) حتى لو ادفع المدي بماله لم يلزمه نك وان قل المالك ان كان البازل له لا ثم او تابه  
 وجوب كذا ان كان احد الزوجين وبه عن الجميع هر سم (قوله ولا يكره بذل المال) أي قبل  
 الاوامر اما به فلا يكره حف (قوله حسن لهم ان يجروا) كيف هذا نعم ان الحج فرض  
 ويحب بان السكاة يفرض فيمن حج أو ان السنن من حيث الجميع بين النكاح والجهاد شوي  
 وح (قوله كوي بجر) خرج به لانها العظيمة كيجكون والتيل في جبر كوي ما قطعنا للمقام  
 فيها لا يولد الخوف لا يظلم فلو لا الذري وعمله ان كان يقطعها عرضا لا يفهم في كثير من  
 الاوقات كالبحر وأخطر مردود بان البر فيها قرب غالياتر حج وهر (قوله وغلبت سلامة)  
 فان غلب الهلاك أو استوى الامر ان وجهل الحلف فلا يلزمه بل يحرم كذا في كلام شيخنا كحج اه  
 حل (قوله وجود ما هو اذ الخ) لا يفي عنه فلو ما جازوا جرمو تسفر الان ما قدم هوها ما مقي  
 وجد الما يفتقره وان علمت في الحال التي يتبادر جهلها منها فهذا كالتبعية لما تقدم حف لان  
 ما قدم يصدق بوجوده في المؤنة (قوله وهو التقدير الا في) أي عاذ كرم الما والازاد (قوله فان  
 كانا لا يوجدان بها) أي أو بعضها (قوله بأكثر من ثلث) ظاهره ولو يسيرا وصيرة هر هنا  
 نعم فتفتقر الزيادة اليه بوقدم في الراحة عدم اعتقار الزيادة وان قلت قلت واصل الفرق بينهما ان  
 الما والازاد لكونهما لا تقوم البنية بهوئها ولا يستفي عنها ما حرا ولا حضر الما عند الزيادة اليسيرة  
 خسرانا بخلاف الراحة اه عى على (قوله لظلم عمل المؤنة) عبارة صحيح لانه لم يعمل ذلك  
 معه خاف على نفسه وان حله عظمت المؤنة (قوله كل مرحلة) مرجوح رماوى وقوله يبنى الخ  
 مستند (قوله زوج) ولولا فاسد الا مع فسقه يضر عليها من مواقع الرب وبه يسل من علم منه انه  
 لا غيره لا يكتفى به شرح حج قال عى وبأني هذا التفصيل في عبدها والمسوح ويشترط  
 كون الزوج في قلقتها وان لم يكن معها لكن يشترط قرب بحيث تمنع الزينة بوجوده وأخفى به جمع  
 عبدها لفتاوى اذا كانت هي فتقأ يناول الاجنبي المسوح اذا كانتا قاتلتين أيضا لحل نظرها في  
 وخلوها بها كما يأتي شرح حج وهر (قوله ومسوح) ولو كان أحدهما مراهقا أو أمي له رباحة  
 وفطنة بحيث تأمن على نفسها هر (قوله وأنوسة) بكسر التون وضمانى ولو اوما على الازجه  
 شو يرى والمراد نسوة الفات كقوله حج وقال هر يتجه لا اكتشاف بالمرافقات عنه حصول الامن  
 بهن (قوله فتات) أي في غير المحارم لما فيه فلا يشترط قياسا على التق كورن من ان غلب على الظن  
 حللن لها على ما هي عليه اعتبر فيمن الثقة هر (قوله ولو لا يحرم) الثمانية لرد (قوله الاومها  
 زوج) محمول على سفرها الغير الواجب كسبها أي التنبيه عليه اط ف (قوله وفي رواية) أي على المدم

للسافر المرأة الامع ذى محرم وبكى في الجواز لقرضه امرأته واستوسفرها وحدها (١٠٧) فمنه مجموع من زيادى (ولو) كان خروج

من ذكر (بأجرة) فانه يشترط  
في زوم النسك طاعتها على  
أجرته فيلزمها أجرته اذا خرج  
الاجل لانها من أهيقسرها  
ونصيرى، كما ذكر أعمن  
قوله وبينها أجرة الحرم  
(كشاهد أعمى) فانه يشترط  
خروجهم ولو بأجرة (د)  
سادسها (ثبوت على  
مر كوب) ولو في محل (بلا  
ضرر شديد) فمن ثبت  
عليه أصلاً وثبت بضرر  
شديد لمرض أو غيره  
لا يلزمه نسك نفسه  
ونصيرى، بمر كوب أعمن  
تصريحاً (و) (سابعها  
وهو من زيادى (زمن  
يسع سراً موهود النسك)  
كأقوله (لأفنى من الأئمة  
وان اعترض ابن الصلاح  
بأنه يشترط لاستقراره  
لأنه يوجب فقد صوب  
النوى ما قاله الزاوى وقال  
السبكي ان نص الشافى  
أيضا يشهد (و) (لادفع  
للمحجور) عليه (بفء)  
لتبذره (بل يصحولى)  
بنفسه أو أوائته لينفق عليه  
بالمعروف والظاهر أن أجرته  
كسوة من يخرج مع المرأة  
(د) النوع الثانى (الاستطاعة  
بفسره فتجب أئامه عن  
ميت) غير مرند (عليه  
نسك من تركت) كقضى

التقييد فيها يومين فأكثر بها إلتامها ليل يقيد (قوله) لا تسافر المرأة الامع ذى محرم) أى لا يجب  
عليها أن تسافر لقرض الامع من ذكر فلا ينافى أنها يجوز لها أن تسافر وحدها ان أمنت كما يأتى  
ولامية وهو مع ما قبله ليس من ذكر المطلق مع التقييد حتى يعمل المطلق على التقييد هو من قبيل  
العام والخاص وذكره من أفراد العام بحكم العام لا يتخصصه بما سوى وحرف لان الفعل فى معنى  
التكرره وهو بعد الذى تم فقوله يومين ليس يقيد (قوله مع ذى محرم) أى ذى محرمية أى قرابة  
والأفلا يظهر لقوله صاحب محرم معنى ع ش (قوله) وبكى في الجواز لقرضه (ولو نذر أو ألتامه) لقرضه  
فلا يجوز لها الخروج مع محض النساء وان كثرت حل حتى يحرم على الملكية التطوع للصمر من  
التنميم مع النساء خلافاً لنزعه فيه من لومات الحرم وهو في طوع فلها أن تعلم حج ودر ويحرم  
خروجهن لزيارة القبور بالتحريم حيث كانت خارج السور أو ألتامه معناه ولو باذن الزوج ع ش  
(قوله ان أمنت) والمراد بالامن هنا أمنها من الخديعة والاستغالى القواش ايعابش يرى وأما  
الامن على المال والنفس فقد تقدم حرف (قوله) وسادسها (ل) كان الانسب ذكره عقب الثانى  
(قوله) بلا ضرر شديد أى لا يتحمل عادة حل (قوله) وان اعترض ابن الصلاح) فمليه بوصف  
بالإيجاب ويجوز الاستتجار عنه بسوءه قطعاً وعلى الاول لا بوصفها بالإيجاب ويجوز الاستتجار عنه  
على الأصح لأنه نفل حل وقوله فمليه بوصفها بالإيجاب يبنى أنه اذا لم يدرك زمان يسع السير فلنسك  
بموجود الاستطاعة بأن لم يتطعم الا بعد ذهاب الحاج فابن الصلاح يقول في هذه الحاله انه واجب  
عليه لكن لم يستتر وجوبه عليه بمعنى أنه اذا مات في هذه السنة لا يجب قضاءه من تركه وان كان  
يوصف بالإيجاب ويجوز الاستتجار عنه قطعاً وعلى كلام غير ابن الصلاح في هذه الحاله ليرحب المحج من  
أصله كقوله شيعنا قل سم وظاهر كلام ابن الصلاح أنه لا فرق في الوجوب اذ لم يق زمن يمكن  
فيه السفر بين أن يتقطع بسهم الوصول فيه أو لا لكن قال السبكي وأوهت عبارة ابن الصلاح أن من  
استطاع الحج قبل عرفتي يوم وينمو بين مكنته وروايت تلك السنة وجب عليه الحج ثم سقط ولا يقوله  
أحد ورد بأن السرخسى وغيره قالوه اه (قوله) لا لوجوبه) فيما أن المنصف لم يجعله شرطاً لوجوبه  
بل جعله شرطاً للاستطاعة وأوجب بأن الاستطاعة شرط لوجوبه وشرط الشرط شرط (قوله)  
ولا يدفع مال المحجور (ل) الاخصر أن يقول ويخرج نحو لى المحجور عليه يسفهمه ليكون شرطاً  
(قوله) أن أجرته) أى لولى أو نائبه أى فلا بد من القدرة عليها حل (قوله) غير مرند) اما المرند  
فلا يجوز الأئامه لأنه لا بد من أهل المباده سم وهو معلوم من تغييره تركه اذا المرند لا تركه  
لتبذره زال الملك بالردة ولأنه عبادة بدنية يلزم من محبتها وقوعها للمستتاب عنه وهو مستحيل به  
فارق اخرج الزكامل من تركه متخرج (د) (قوله) عليه نسك) لو أخر عن المنسوب ليرجع اليها المكان  
أولى (قوله) كقضى منها يومه) ويفرق بينه وبين الصوم حيث لا يصح الإباذن من الترتيب بأنه  
هنا وظيفة الصمر وأيضاً ذلك الواجب شيان الندبة والصوم فأبطل بالقرب ليختار أيماشو يرى  
(قوله) بغداد) من الضبط وهو القطع لأنه قطع عن كل الحر كقوله يقال بصادمه أنه كأنه قطع عبه  
شرح (د) (قوله) أى عاجل) أى لا ملاماً لا شرح (د) فيقيد للرض بان لا يرى رؤه (قوله) حج  
(قوله) مرسلتان) أى ما كان دون مرسلتين أو كان بمكته والحج بنفسه لقله التقطاً لان أهمل الضمى  
الحاله لا يتحمل الحر كمنعها بالفتور زانها يشهد (د) ملخصاً فيكون في مفهوم القيد تفصيل

منها يومه فلا يمكن تركه كمن لورته أن يفعله عنه فلو فعله عنه اجتنى جزأه ولو باذن كقضى ديونه بلاذن ذكره في المجموع  
(د) (من) (منسوب) بصادمه أى عاجل عن النسك بنفسه ككبار وغيره كشقه بغيره يشيرونه ككسر حلتان) فأكتفاما

(بأرجئت فقلت غلام) في النوع (١٠٨) الأول (غير مؤثقة) لغيره لانه اذا لم يفارهم يمكنه تحصيل مؤتمنه فلو امتنع من الانابة

(قوله بأرجئت) متعلق بانابة الراجعة للبيت والمضروب لكن قوله فقلت غلاما انما يظهر بالنسبة للمضروب قال قل ويشترط معرفة الماخذ من أعمال الحج فرضا وتغلقا لوترك مندو باسقاط من الاجرة ما يجالجه ولو افسد الاجر الحج فلا شيء على المستأجر وجه بعده قضاء عن الفاسد ولو يزعم رد ما أخذه من المستأجر لم يبق عليه الحج كان في الذمة اهـ (قوله غلاما) كالسكن والمبلس والخدام وشغل الجندی وسلاح وكتبة القيمة فيشترط هنا فصل الاجرة عن هذا المور (قوله غير مؤثمة عليه) أي غير مؤثمة هو ولو استأجر من يحج عنه فحج عنه ثم شغل برجزه لم يقع عنه فلا يستحق الاجرة أجرة كجار جهادنا وهو المتمدن شرح حر أي يقع قتلا لا جبر ولو حضر مكة وعرفه في سنة حج الاجر لم يقع عنه تامين مباشرته نفسه ولو زعم الاجر الاجرة تفرق بينهما بين ما اذا شغل به مسجحا الجبر بأنه لا تقصير منه حتى الاجر في اليوم والشقاء بخلاف الحضور فبعد أن ورط الاجر بقصر به أي بالحضور في حقه فيلزمه أجره سم على حج تقلا عن العباب وشرحه وقوله ولو حضر مكة وعرفه في سنة الاجر لا أي يحمل المنقوص وحضر والفرض أنه لم يشغف أغضمان الفرق فامل (قوله فلو امتنع من الانابة) أي الآتية في قوله لم يطع بنسك حل وقوله أو الاستنجار أي المذكور هنا قوله بأرجئت اذا علمت هذا علمت أنه كان الأول للشارح حرجه حاله تعالى تأخير هذه العبارة عن قوله أو لم يطع بنسك كإشعاره إلى صانع حج والاول أيضا أن يقول فلو امتنع من الانابة بضمها وهاو واما ما جرحه لان ظاهره أن الاستنجار ليس بالامتع به انابة واجب بأن مراده الانابة بنسك استنجار وقوله لم يجبره إلخ كما هذا ظاهر في المضروب واما وارث البيت فيجبره إلخ لانه صار فور يا اثنين عصيانا للبيت من آخرتي الامكان بخلاف المضروب فانه في حقه على التراضي كافة الشارح (قوله مؤثمة يوم الاستنجار) أي مؤثمة عليه يوم الاستنجار وكذا مؤثمة هو أيضا يومه فيجبره فصل الاجرة عنها أيضا كما يستفاد من حر (قوله فيعتبر كونها) أي مؤثمة يوم الاستنجار فاشارة غلاما أي عن أجرة الاجر والظاهر أن العبارة متقولة بنوعها هكذا فيعتبر كون الاجرة فاضلة عنها وبعبارة شرح حر ندم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مؤثمة ومؤتمنه يوم الاستنجار (قوله أو وجود مطيع) أي متطوع (قوله فيجب سؤله) مفرع على قوله أم لا وقوله اذا نوسم أي ترضى أو طعن قال حل وفي هذا تحصيل سبب الوجوب (قوله بشرطه) الظاهر أن الضمير راجع للاتباع مطلقا المفهوم من ابادة لكن الثلاثة الاول عطفي في الجبر والمطيع اذ يشترط في الاجر أن يكون أدى فرضه ولو ففيرا فلونوا ما أدى لم يؤد فرضه عن غيره وقع عن غلبه لطلان الاجارة كمال التحرير والقليو في علب وأما الشرطان الاخيران فخاصا بالمطيع كما هو ضمن شرح حر (قوله مؤثمة) أي عملا (قوله أدى فرضه) ولونذرا (قوله ولو كون بسنة) شرط لوجوب اثباته بخاتا وبعبارة شرح حر وبني كان الاصل وان علاو الفرع وان سفل ما شيا ومعو على الكسب والسؤال والورا كبا لم يزعمه قوله في ذلك المسئلة من ذكر بخلاف معنى الاجني والكسب قد ينقطع والسائل قد يمنع انتهى باختصار (قوله الآن يكسب في يوم) راجع لقوله ولا لمعو على الكسب فكان عليه ذكره عقبه كما نحن حج (قوله لا لمطيع بحال) ولولاه أو ادعاه على المتمدن كمال شرح حر (قوله يستكشف) أي يتتبع

باب الواقيت

جمع ميقات مأخوذة من الوقت وهو الزمان ثم أطلق على المكان توسما وهذا بالنظر لاصل اللغة والاصد

صارت

درس باب الواقيت

والاستنجار لم يجبره إلخ كما عليه ولا ينبغي ولا يستاجر عنه لان معنى النسك على التراضي ولا لاحق فيه للغير بخلاف الزكاة وشترج بغير مؤثمة يوم الاستنجار فيعتبر كونها فاضلة غلاما وقول بأرجئت مثل أي ولو أجرة ماش فيلزمه ذلك بقدرته عليها الا لا مشقة عليه في معنى الاجر بخلاف معنى نفسه (أو) بوجود (مطيع بنسك) بصحا كان من أصل أو فرع أو أجنبي باده بذلك أم لا فيجب سؤله اذا نوسم فيه الطاعة (بشرطه) من كونه غير مضروب مؤثمة بأدى فرضه وكون بسنة غير ماش ولا لمعو على الكسب أو السؤال الآن يكسب في يوم كفاية لم يسفره دون مرحلتين (لا) بوجوه (مطيع بحال) للاجرة فتوجب الانابة به لعظم المنفعة بخلاف المنفعة بذل الطاعة بنسك دليل ان الانسان يستكشف عن الاستماعه بحال غيره ولا يستكشف عن الاستماعه بيده في الاشتغال وقول بينه وبين مكة مرحلتان مع قول بشرطه من ز يادى وتسمى بما ذكر أعلاه من نصير بعد ذكره

صارت المواقيت حقيقة شرعية في كل من الزمان والمكان كقترره شيخنا حاف وبعبارة مر وهو لغة الحد والمراد به هنا زمان العبادة ومكانها وظاهره أن إطلاقه على المكان من غير توسع أطاف وفي المختار الميقات الوقت المصروب الفعل والميقات أيضا الوضع يقال هذا ميقات أهل الشام الوضع الذي يحرمون منه **(قوله زما وماوكا)** أي من جهة الزمان والمكان فهما تميزان هو لأن عن الغنائف والتقدير باب زما في المواقيت وماوكا وقوله الاحرام الخ لا عمل إلا ان تصح في هذا الزمن كل به طأ وأوقات مخصوصة فالوقوف في تاسع ذي الحجة وبعبه الطواف والسعي بل يجوز قطعها ببهذا الزمن لأنه لا آخر لوقتها كما يأتي وهذا مستثنى من قولهم في تعريف النية قصدا للشيء مقربا بعبه لعدم الاقتران هنا كالصوم **(قوله من أول شوال)** أي من غروب شمس أول ليلة من أول ليلة من شوال الاحرام به عمر توسع إلى بلسم الله مخالفا لم ير المالح فيه على الوجه الوجه وقوله أي نمان شوال أي في الواقع وإن لم يكن في ظن الناري بأن أحرم مع عدم جزمه بدخول شوال وهذا مستثنى من أن العبادة في العبادة بما في نفس الامر وتلن المكسب وذلك لأن الحج شديد التعلق اه عز يري **(قوله إلى جري عديع)** يؤخذ منه أنه يصح إحرامه بالحج إذا ضاق زمن الوقوف عن إحرامه وصرح في البحر وهو المقتضى إذا كان متكنا من إيقاع بعضه في الوقت فلا يمكن كأن كان بمصر وأحرم بالحج ليلة لتحل لمصاحمه به يكون عمرة وهذا بخلاف نظيره في الجمعة إذا رواها والاسام في التشديد لبقاء الحج بعبه الوقوف بخلاف الجمعة إذا خرج وقتها الاتي جعة بل تغلب ظهرا برماوي يري وقوله إذا كان متكنا من إيقاع بعضه أي بعض أعمال الحج كالسعي لأنه يصح تقديمه على الوقوف حيث كان بعد طواف القدوم فحينئذ ينقدحوا يتحل بعمل عمرة **(قوله شديد التعلق)** بدليل أن الحرم لا يقدر على الخروج منه حتى لو أقدمه لا يخرج منه بالقصد بخلاف بقية العبادات وهذا جواب عما يقال كان القياس البطلان لأن العبادة لا تعتقد في غير وقتها **(قوله والزوم)** عطف تفسير **(قوله فإذا لم يقبل الخ)** هذا يظهر في الالوهة الأولى وهي قوله فلو أحرم به الخ **(قوله وهو العمرة)** تفسيرها فالعلة جارية على غير من هي لأن القابل هو الوقت المقبول هو العمرة فكان عليه البراز **(قوله وسواء العالم بالحال الخ)** ويظهر أنه لا حكمة على العالم لأنه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة بوجه حج وقد يقال فبعد قصد عبادة لا تحصل لا يتجه إلا أن يكون متعلا لأنه إن لم يكن تلاعبا بعبادة كان شيئا به سم وفيه نظر شري **(قوله وزمانيا)** أي الزمان منها أي المواقيت فالاشارة على معنى من وقصة هذه العبارة ما لو أحرم بها في عام ثم أجازها في عام آخر جازي طرحة الشارح والمتعمد أنه يمتنع عليه إذا أحرم بها في عام ثم أجازها في عام آخر جازي طرحة الشارح **(قوله لا يجوز)** أي الاحرام بالعمرة **(قوله لا الحاج قبل نحر)** معطوف على مقدر تقديره لكل أحد الحاج الخ ويجوز بعد النفر الأول إذا تحلل التحليل لأن ميته الليلة الثالثة وري بعبه باستيطان عنه حل أي في أمن البيت والري وهذا ظاهر أن تحلل التحليلين والاقتران في حكمه لأن عليه الطواف والحلق إن لم يتصل أو صلافة هذه العبارة خاصة بنحل والنحل والي بعدها على شيخنا وقوله أن تحلل التحليلين كيف هذا مع قوله قبل نحر فيسأل من الطواف التفرغ من أي قال التفرغ خاص بألم مني والطواف في يوم النحر **(قوله كفته)** أي الاحرام يؤخذ من التعليل عدم الفرق بين من وجب عليه الري والبيت ومن سقط عنه إذ لم يتحلل ويؤخذ منه أيضا ما لو لم يحل رى جرة العقبه يوم النحر وقت أيام التفرغ امتنع الاحرام بالعمرة قبل الايمان بعبه بناء على ما يأتي من توقف التحلل الثاني على

زما وماوكا (زمانيا)  
الحج أي الاحرام به  
(من) أول (شوال الخ)  
(نحر) عيد (نحر فلو أحرم)  
بما وطلقا (حلالا في غيره)  
انقضى أي احرامه بذلك  
(عمرة) لأن الاحرام  
شديد التعلق والزوم فإذا  
لم يقبل الوقت ما أحرم به  
انصرف إلى ما قبله وهو  
العمرة ويسقط بعملها  
عمرة الاسلام وسواء العالم  
بالحال والجاهل وبخروج  
يزيد في حلال ما لو أحرم  
بذلك حرم بعمرة في غيره  
فإن احرامه يلغوا ولا ينقضي  
حجاني غير أشهر ولا عمرة  
لأن العمرة لا تدخل على  
العمرة (و) زمانيا (لها)  
أي للعمرة أي الاحرام بها  
(الابد) لوروده في أوقات  
مختلفة في الصحيحين (لحاج)  
قبل نحر لأن قضاء حكم  
الاحرام كفته وامتنع  
ادخال العمرة على الحج  
ان كان

الأتان بيده ولو صوما وذلك لبقاء نفس الاحوام حيث انه سلطان (قوله قبل عمله) أي الاول والثاني (قوله ولجزءه) لان عليه الميت حتى والى وهنهم غمام الاول فهي في المني تحليل لها كانت قال وانما كان بقاها اثر الاحوام كذا في الجزء الشرعي عن التشاغل بعملها وعبارة الثاني قوله ولجزءه عن التشاغل الخ قد يتوقف فيه لانه يمكن ان يحرم بالعمرة مذهبها مكو يولف ويوسي ويحلق ثم يعود الى متى لم يزل والميت الآن في المراد بالجزء الجزء الشرعي لان بقاها حكم الاحوام كبقاها (قوله لمن يحرم) سواء كان في مكة وفي غيرها (قوله فيخرج اليه) ولو برجل فقط ان اعتمد عليها قول (قوله بعد قضاء الحج) أي اذا نهى بالمتى الفتوى (قوله أي بقاها) فسر الخفاف لمحة مضافة افضل التفصيل اذ لا يضاف الا الى متعدد (قوله بالجمرة) أي بالنسبة لمن بالحرم وأما بالنسبة للقدام فسيأتي تفصيل يفيقه في قوله ونسلك لتوجهم من الدنيا فخرجت بالجمرة انهم امرأ كانت تسكنها ونسغيا من الحلو ونسغها من الحرم قبل اعتمرهما ثلثا تدين عليهم الصلاة والسلام قول مع زيادة (قوله على الاضمح) ومقابلته كسر العين وتشديد الراء (قوله للابراع) أي فإنا ان النبي صلى الله عليه وسلم حين أومر بالجمرة لم يكن بالحرم بل كان آتيا من غزوة عين في السنة الثامنة (قوله بالتعميم) سمي بذلك لانه في واد يقال له نعمان وعن يمينه جبل اسمه نعيم وعن يساره جبل اسمه ناعم وهو على آخر الحرم قول على التحريم وقال البراءي هو خارج الحرم (قوله بالاعتار منه) أي بالاحوام بالعمرة (قوله بمسجد عائشة) نسبت اليها حين أومر من العمرة بأمره صلى الله عليه وسلم فان قلت لم أمرها بالاعتار من التعميم ولم بأمرها بالاحوام من الجمرة مع أنها فضل قلت يمكن أن يجاب بأنه إنما أمرها بذلك لتبقى الوقت وليبين المواز كذا ذكره زى (قوله بشر) فيمتحور وزعمنا التبرقي قول وقال البراءي أنه كان مشتمل على ثمره فأطاق الجزاء على السك (قوله حدة) بكسر الحاء للهامة بقرية عس (قوله على ستة فراسخ من مكة) فالجمرة والحدبية مسافتها الى مكة واحدة حل (قوله عالم الحدبية) أي علم خنن والشهور انما سميت (قوله بالمشغول منها) لك أن تقول مجرد ذلك لا يدل على طلب الاحوام منها ولا يخصها بذلك فان الله خولعنا ليس فيه الا المرو عليها والامكنة التي قبلها قد مر عليها أيضا والامكنة التي بعدهم بالحرم عليها اللهم الا أن يقال قد نزل بها نزلا خاصا على وجه الاستعداد للدخول والتي له مع امكان ذلك بغيرها فدل على مزيتها واناسبة خاصة بانسلك فليأتمل سم أقول قوله اللهم لا يخلص الا يلزم عدا كرم من المزية الخاصة أن ذلك الاحوام بها قبل يكون ذلك لا لخصوص الاحوام ادلو كان كذلك لأخر الاحوام اليها فضلا عن غيرها لا يقتضي جعلها ميقاتا فليأتمل وجه ذلك شو برى (قوله فقدم الشافعي الخ) فان قلت يتألف ذلك قاعدة الشافعي في الاصول في تمارض القول والفعل وعلم التلويح أن السابق منسوخ الابدليل وقد يعجز ما به وهو التكتيس في الاستسقاء قلت أمره بالاعتار من التعميم وان كان متأخرا عن فعله الا أنه تصور يضيق الوقت فلم يكن معارضاته حتى يقال انه نسخ له وهو بالتكتيس في تمارضه فعل سابق حتى يقدم عليه بخلافها شو برى (قوله مردود) لانه انما علم بالدخول منها ولم يسم بالاحوام بها قال مردود وجاب بامكان الجمع بينهما ما به أولا بالاعتار من الحدبية ثم بعدهم من ذي الحليفة ثم بالدخول منها فقوله الشارح ثم ما به أي ما به بالاعتار منه ولا حتى يكون دليلا وليس المراد ثم ما به بالدخول منه فاندفع ما يقال كيف يجعل همه دليلا على الاحرام من الحدبية مع انه اعلم بالدخول منها بالاحوام منها تأمل وقوله مردود لانه كان محرما من ذي الحليفة لانه ميقاتا لتوجهم من المدينة ولكن برديان النبي صلى الله

أي العمرة (لن يحرم حل) أي طرفه يخرج اليه من أي جهة شاء ويحرم بها الخابر المحبين انه صلى الله عليه وسلم أرسل عائشة بعد قضاء الحج الى التعميم فاجعرت منعت التعميم أقرب اطراف الحبل المكة فلم يكن الخروج واجبا لها أمرها به بضيق الوقت برجل الحاج (وافظه) أي الحلق أي بقاها بالاحوام بالعمرة (الجمرة) باسكان العين وتخفيف الراء على الاضمح لا لتابع رواه الشافعي وهي فطريق الطائف على ستة فراسخ من مكة (لنتعميم) لاسم صلى الله عليه وسلم عائشة بالاعتار منه وهو المكان الذي عند الماسجد المعروف بمسجد عائشة بينه وبين مكة فرسخ (فالحديبية) بتخفيف الياء على الاضمح بربيع طريق حيدة والمدينة في منقطع بين جبليين على ستفراسخ من مكة وذلك لانه صلى الله عليه وسلم بعد احواله بالعمرة بنى الحليفة عام الحديبية هم بالدخول الى مكة من الحديبية قصد المشركون منها فقدم الشافعي ما قبله ثم ما به ثم ما به يقول

انزال انهم بالاحوام من الحديبية مردود (فان يخرج الى الحلة (وأي بها) أي بالعمرة (أبوابه) عن عمره عليه



وقال هن لمن ولن أني علمن من غير اهلن من أراد الحج والعمره ومن كان دون ذلك من حيث أتى حتى اهل مكمن مكرور الشافعي  
في الامع عن عشرين اية عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل الميتة اهل الشام ومصر والمغرب والحجاز وقوري  
أوردوا وغيره باستدراج كافي المجموع (١١٢) عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق هذا

زيد على الاول بذكر مصر والمغرب قل (قوله وقال هن) أي هذا على اوقاتهن أي هذه الواحش أي  
لاهلن على تقدير المضاف الاول عليه بقوله وقت لاهل الميتة برامى أو المصطفى لمن لاهل وأنت  
لما كتبه ما قبله وأما كسب التائين من المضاف المبرور واية أو داود هن لم قال السيوطي وهي  
الوجه (قوله حتى اهل مكمن مكة) أي يحرمون من مكمنه على الاحرام بالحج أخذاً بما تقدم من مكانها  
للمعمره لمن يحرم حل حاف (قوله هذا اذا لم ينس من ذكر عن غيره) وعليه فليس اذا استحب  
الحج أو العمره عن آفاق فأحرم من مكمنه ترك الاحرام من ميقات من تابعت له من دم وان عينه  
التي بمكمنه وقت الانابة حل وبما عمن التيسير الاجرة فقدر التفويت بين أحرمن من أحرمن الحرم  
ومن أحرمن من ميقات التيسير باعتبار التوزيم كما شاراه به مع ع (قوله ميقات تنبيه) أي وكان  
مثله مسافة وقوله أو ما قبله فان جاز به غير احرام فهل يلزم عدم أولاهيه ونظر الاقرب أنه ان أحرمن من  
مثله فقدم عليه والافضل دم ع (قوله والافضل لمن فوق ميقات احرام منه) قال ابن الرضفة فسلطت  
أن تقدم الاحرام على الميقات للمكان سائق ولا كذلك الزمان والفرق أن المكان مبني على  
الاختلاف في حق الناس ولا كذلك الزمان اه اقول ولان تعلق العبادة بالزمان أشد من تعلقها  
بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الاوقات المكروهة دون الاماكن المكروهة عمدة زى (قوله لا من  
دور رطله) أي لا من بلد ما فدا أحرمن من بلد حرم عليه جميع محرمات الاحرام من حين احرامه الى  
فراق حجه كما قرره شيخنا ودورة تصديره دار قال ابن مارك

واختتم بتا التائين لمصر من \* مؤث هل ثلاثي كمن

(قوله لم يستثنى) أي من قوله ومن أوله وكذا كل ميقات وجده بمسجد الافضل أن يحرم من ذلك  
المسجد حل (قوله لمن لا ميقات بطريقه) لا يقال الواقيت مستمرة فقلها مكف فكيف يتصور  
عدم محاذات للميقات فينبغي أن المراد عدم المحاذاة في ظن عدم نفس الامر لا ما يقول به مؤثر بالحي  
من سوا كن الى جدم من غير أن يمر براغ ولا يعلم لاتهم ما حينئذ امامه فيصل جده قبل محاذاتهم ما وهي  
على مرتبتين من مكمنه تكون هي ميقاته شرح حج وقوله لانها امامه أو يتقدم أن كون الميقات  
لامه لا يعتبر وانما الاعتبار بكونه عن يمينه أو يساره (قوله محاذاته) أي مكان محاذاته لمصالح الجبل لان  
المحاذاة ليست مكاناً حاف (قوله فان أشكل عليه ذلك) أي المحاذاة وقوله تحرى أي أن لا يجد من  
غيره عن علم (قوله محاذاته أقر بهما اليه) انظر اذا كان بينهما كيف يتحقق انفراد الاحرام  
بأحدهما وما معاه تأمل وقد يقال معناه يظهر فيها لوجوه امر بدنا كما يحرم ثم أراد العود للاحرام  
هل يجب سلوك طريقه لا بدولان قلنا تبين الاحرام منه ملك طريقه فليأتمل شو روى واجب  
بأنه محاذ بهما واحداً بعدوا احداً لمعاني أن واحد (قوله أقر بهما اليه) بأن كان بين طريقه وبينه  
مير ويشتوي بين الأنوي لان حج (قوله وان حاذى ميقاته) غايه (قوله وان استوى بالي القرب)  
كان كان ينمو بين كل منهما فاستخف لا طاف (قوله وان حاذى الاقرب اليها) لا كان كان

ان لم ينس من ذكر عن  
غيره والافضل من ميقات  
منه أو ما قبله من بعد  
كايه من كتاب الوصية  
(والافضل لمن فوق ميقات  
احرام منه) لا من دور  
أهله (ومن أوله) وهو  
الطرف الا بعدلان وسطه  
أو آخره ليقطع الباقي  
محرمات يستثنى منه ذو  
الحليفة فالافضل كمال  
السبي أن يحرم من  
المسجد الذي أحرمنه  
النبي صلى الله عليه وسلم  
والتصريح بالتيسير بين  
فوق من ز يدي (د)  
مكانه الشك (لن لا ميقات  
بطريقه ان حاذاه) يذال  
معجبة أي سامته يمينه أو  
يساره (محاذاته) في  
بركان أو بحر فان أشكل  
عليه ذلك تحرى (أو)  
حاذى (ميقاتين) كان  
كان طريقه بينهما محاذاته  
أقر بهما اليه) وان كان  
الأخرى بعدلى مكانه لو كان  
امامه ميقات فانه ميقاته  
وان حاذى ميقا أبعد  
فكذلك ما هو بقربه فان  
استوى في القرب اليه

أحرمن من محاذاته أبعد ما من يكون حاذى الاقرب اليها ولا تصيرى بأقر بهما اليه الأولى من  
تصير ما أبعد ما أي المركبة لا حياجه الى التفتيد بما إذا استوت مسافتها الى لاهلها اذا تفاوتت أحرمن من محاذاته بأقر بهما اليه وان كان  
أقرب الى مكة في الاصح (والا) أي وان لم يحاذ ميقاته (ف) كائنا لك (مرحلتان من مكة) لا ميقات أقل مسافة من هذا القدر (د)  
مكانه الشك (لن دون ميقاته بجازه) حالة كونهم (مرحلتان من مكة) بأن لم يجاوزوه من مسكنه بين مكمنه والميقات أو لجوزه غير مر بدنا



الخبر السابق ومن كان  
دون ذلك في حيث أنشأ  
وظاهر عماران عمل ذلك  
في مرهدة العمرة اذ لم يكن  
بحرم (ومن يجاوز ميقاته)  
سواء كان ممن دون  
ميقاته أم من غيرهم أو ممن  
من قوله وان بلغه (مرهدة  
نسك بلا اسوام لزمنه عود)  
اليه والى ميقاته تنسك مسافة

عمرها أو ليحرم منه  
(الانحر) كقضى وقت  
عن العود اليه أو خوف  
طريق أو انقطاع عن  
رفقة أو مرض شاق فلا  
يلزمه الودوت يبري بذلك  
أعمن قوله لزمه العود  
منه الا اذا ضاق  
الوقت وكان الطريق غموا  
(فان لم يجد الى ذلك لعمر  
أو غيره وقفا حرم بصره  
مطلقا ويصح في تلك السنة  
(أوعاد) اليه بعد تنسكه  
بعمل نسك) ركنا كان  
كالوقوف أو سنة كلوف  
(الزمنه) (الزمنه) (الزمنه)  
لجاءزة (دم) لسانه في  
الاولى بترك الاحرام من  
الميقات وتلاؤى النسك في  
الثانية بأجر ناقص ولا

فرق في زوم الهم للجاءزة  
بين كونه على الجاءزة كرا  
له كونه ناسيا أو جاهلا ولا  
ان على الناسي والجاهل  
أن اعادة اليه قبل تنسكه بما  
ذكر فلام عليه مطلقا ولا

أنهم المجاوزان نوى العود درس (باب الاحرام) أى الدخول في النسك بنيت

الابعد منصرفا وعرضا مر ع ش وقوله وان حاذى الاقرب اليها ولا كلام لأروها هذا كيف  
يحاذى ميقاته ولا يفيو غرك الاحرام من محاذاته حتى يصل الى ميقاته آخر لاجل بعده من  
مكة هاتين لا يسمح به مدرن الاصحاب فيما ظن على ان فيه تنكلا وذلك أن القسم محاذات المقياتين  
فكيف يكون من اقسام محاذاتهما وذلك ان يستدعي هذا الاخير بأن المراد محاذاتهما  
ولو بما يؤهل الحال ولما لا اعتدال بأنه محاذ به بصره فلا يجوز لاول المراد هنا ع وش ويرة تكصرح  
هو بذلك فيما رافعا علم فغنى جوابه بأنه محاذها واحدا به واحدا معا ع وش وانظر هل  
يمكن حل قوله وان حاذى الاقرب اليها ولا على ما اذا جاوز ذلك غير مرهدة النسك انتهى شوى (قوله  
ثم اراده) عطف على التاني بالنظر للصورة الثانية في كلام الشارح فكأنه قال لو لم يكن دون ميقاته جاوزه  
غير مرهدة بالنسك ثم اراده ومفهوم قوله لم يجاوزه مرهدة نسك ما اذا جاوزه مرهدة النسك أى قبضته  
هو الذى جاوزه في حال الارادة تو يصل تفصيل حكمه من قوله ومن جاوز ميقاته الخ فهو في المحسني بيان  
لفهم القيد الذى قبله تأمل (قوله عمله) أى ان لم يكن ينسك بين مكي ميقاته آخر ولا كاهل بدر  
والصراة ما بعد الحليفة وقبل الحليفة في مقامه الذى وهو الخلفه زى وشرح مر وقوله عمل هو  
مسكنه في الاول وهو عمل ارادته في الثانية حرف (قوله عمار) أى من قوله ومكانه لمن يحرم حل (قوله  
ان محاذ ذلك) أى قوله ومكانه للنسك ان دون ميقاته الخ حل (قوله ومن جاوز ميقاته الخ) ولا فرق  
في المجاوزة بين العود السهول والهم والجهل اذا لم يفرق فيها الحال بين العود وغيره كنية  
الصلاة لكن لانهم على الجاهل والناسي ولا يقدح في جاز كرفى الساهي اياه لسهو عن الاحرام يستحيل  
كونه في تلك الحالة مرهدة بالنسك اذ يمكن تصويره بمن أنشأ سفره من عمله قاصدا له وقصده شرفها  
عنه حين المجاوزة تشرح مر (قوله أم من غيره) النبر هو من فوق الميقات (قوله أو انقطع عن رفقته)  
والاصح ان مجرد الوحشة هنا لا تبرح وقوله أو مرض شاق أى لا يحتمل عادة وان لم يجد الطريق غموا  
ع ش على مر (قوله أعمن من قوله لزمه العود الخ) أى أعمن جهات ثلاثة فقوله لا يحرم  
منه ليس قيد بل مثله العود عمره وقوله ليس يقيد بل مثله العود ان شرطه مسافة وقوله  
الا اذا ضاق الوقت الخ ليس قيدا أيضا بل مثلها المرض الشاق وخوف الانقطاع (قوله وقه) احرام  
بصير مطلقا) أى في تلك السنة أو غير ما عمنه ما اذ لم يحرم بما ذكر لادم عليه وانهم بالمجاوزة  
لان لزوم الهم انما هو ناقص لنسك كآثار اليه الشارح بقوله وتلاؤى النسك الخ و به ينضح  
أن المجاوزة وحدها غير موجبة للسقوط اعمال الوجهة لنقص شوى (قوله مع الهم الجاءزة)  
أى ولو في صورة التردد وان العذر انما يسقط وجوب العود لانهم بالمجاوزة كآثار اليه الشارح بقوله  
للمجاوزة (قوله لسانه في الاولى) أى وتلاؤى النسك بأجر ناقص (قوله وتلاؤى النسك)  
أى مع الاساءة فيه احتباك (قوله علما بالحكم) لم يقل أيضا على الميقات واجابته لان المقسم  
بأنى ذلك اذ هو فيمن جاوز الميقات مرهدة بالنسك فلا يتصور فيه الجاهل بالميقات ببر (قوله مطلقا)  
نوى العود ولا

#### (باب الاحرام)

أى الدخول لان هذا هو الذى يفسده الجميع وينطه الرد فذا قالوا فسد أو بطل الاحرام كان مرادهم  
هذا المعنى والمراد بالدخول التلبس ومن هذا المعنى قول فى شجاع الاحرام مع التنية وسمى احراما  
لانه يقتضى دخول الحرم أولا ولا يتعمد الانواع الآتية يطلق الاحرام على نية الدخول في النسك  
وهذا المعنى يصير ركنا كجائى في قوله أو أكار الحج احرام أى نية حل بزيادة والمراد هنا الاول  
وهو المعنى بقوله نية الاحرام بالنسبة لانه لو كان المراد به النية لكان المعنى تنقذ النية بانية حرف



كاهلال التي صلى الله عليه وسلم قال قد أحسن ظف باليتوب إليه ما قال الرودة (١١٥) وأحل (فينقذه) أحرامه (مطلقاً)

أصبح أحراماً زيد (بأن  
يكن محرماً أو كان محرماً  
أحراماً فأسد وألف  
الإضافة اليه وان علم عدم  
أحرامه بخلاف ما لو قال أن  
كان زيد محرماً فأسد حوت  
لا ينقذ ما فيه من تعليق  
أصل الأحرام (والأب  
صح أحراماً زيد (١) فينقذ  
أحرامه (كأحرامه)  
معناه ومطلقاً يخبر في  
الطلق كما يخبر زيد  
ولا يترجمه الصرف إلى  
ما يصرف إليه زيد وان  
عين زيد بقل أحرامه  
انقذ أحرامه مطلقاً  
وتعبري بالصحة وعدمها  
أولى بما عبر به (فان تعذر  
معرفة أحرامه) بموت أو  
جنون أو غيره فتعبري  
بذلك أعسم من قوله فان  
تعذر معرفة أحرامه بموته  
(نوى قرأنا) ككلاشك  
في أحرام نفسه هل قرأ أو  
أحرم بأحد التفسيرين (ثم  
أتى بعمله) أي القرآن  
ليتحقق الخروج عما  
شرع فيه ولا يبرأ من  
العمرة لاحتلاله أحرام  
بالجوع ويمنع ادخاله عليه  
ويمنع عن نية القرآن نية  
الحج كما في الروضة كاصلاها  
(وسننطق بنية تخليصه)

فيقول غلبه لولاه نوى الحج وأحرمته بنية تخليصك  
الله ليك إلى أخوه تجرهم إذا وجههم إلى نبي قاتلوا بالحج

أي أحرمت بأهلال أي بأحرام كاحرام التي صلى الله عليه وسلم (قوله كاهلال التي) لم يقل كاهلاك  
لأنه قد ثبت كما ذكرنا التي صلى الله عليه وسلم (قوله طه باليتوب) أمر بالتحلل للعمرة وهو واضح  
بناء على أنه صلى الله عليه وسلم كان أحرامه مطلقاً وأما على أنه كان محرماً بالحج وهو الرجوع عندنا  
فيكون أمره لا في موسى بأعمال العمرة من فسح الحج إلى العمرة خصوصيته في ذلك العام ٨١  
حل (قوله وبالصفا) أي وأوح بالصفا أي بتأسيه به ٨١ ح (قوله وأحل) أي بعد الحل (قوله)  
فينقذ أحرامه (الح) قال ابن العمد وغيره ملوا خبره بذلك ثم ذكر خلافه فان قصد لم يعمل بخبره الثاني  
لعدم الثقة بقوله ولا فيعمل به فان كان بعد الفوات وجب القضاء شو برى (قوله بأن لم يكن محرماً)  
لان السالبة تصدق بنفي الموضع (قوله) أو كان محرماً أو ما قد أسد (ومرورهم أن يحرم بمرة  
ويفسدها ثم يدخل عليه الحج فيكون أحرامه بالحج في هذه الحالة فأسدوا يلزمه الغنى فيه وأما إذا  
أحرم وهو جامع أو وهو كافر فهو أحرام باطل ولا يلزمه المضي فيمولا يتصور أن يأتي بأحرام فأسد من  
أول أمره ولعل هذا هو الحامل لم على قوله أي أتى بصورة أحرام فأسد حش وليس لنا صورة  
تصور فيها الأحرام بالحج أو ما قد أسد الأهد هنا وانظروا وجهه انه قد أسد حش أي حين إذا حرم  
بالعمرة وفسدها ثم أدخل عليها الحج تأمل مع ان ادخاله عليها جائز (قوله ولت الاضافة) أي  
لفت النسبة إلى زيد والتشبيه به لا نه في أحرامه حقيقة فاذا تنفت في أصل الأحرام ولان أصل الأحرام  
محرز به حر (قوله وان علم عدم أحرامه) غابة في قوله فينقذه وهي الرد على من قال لا ينقذ في هذه  
الحالة وتمسك بالقياس على ما علق فقال ان كان زيد محرماً فأسد حوت فقول الشارح بخلاف ما لو قال  
الحج شرع في ابداء قارق في القياس التي تمسك به الضعيف وعبرة حر وفرق الأول بأن في المقيس  
عليه تعليق أصل الأحرام فليس جائز ما به بخلاف المقيس فانه جائز بالأحرام فيه (قوله لا ينقذنا  
في (الح) ظاهر موليئين أن زيد محرماً وليس كذلك بل ينقذه هذا التعليل بالنسبة لان مع كان  
أما غيرهم من بقية الأدوات فلا ينقذه مطلقاً وان كان زيد محرماً في الواقع زى وعبرة حل فان قال  
ان أو إذا أوتى أحرم زيداً محرماً لا ينقذه وان كان زيد محرماً وفرق بأن ذلك تعليق على ماض وهذا  
تعلق على مستقبل والثاني أكثر غرر لان الشك فيه أقوى ٨١ وقوله فان قال (الح) لعل وجهه في ان  
مع كان ان أدوات الشرط لا تأتي لم تأتي قطبها في الاستقبال لتوغلها في المضي فيصح معها الأحرام ان  
ينين كون زيد محرماً (قوله فينقذ أحرامه كاحرامه) وبنى أخيراً بذكر كفيته أحرامه لزمه الاخذ بقوله  
ولوفاقاً فيظهر وان علق خلافه لاداء لعل الامن جهنم شرح حر (قوله قبل أحرامه) أي المشبه (قوله)  
انقذ أحرامه) أي المشبه مطلقاً أي ما لم يشبهه حال حل (قوله فان تعذر معرفة أحرامه) مراده  
بالتعذر التمسك بالخطأ والي هو الجواز لان التفسير استعمله مرة الواقع وهو ليس مراده احرامه حش (قوله)  
أو غيره) أي لاسد كشيته ونسبته ما أحرم به (قوله نوى قرأنا) أي بأن يقول نوى الحج والعمرة  
ولا يلزم عدم القرآن لان الأصل براءة القامة منه حل قال العلامة الشو برى يظهر أنه لو ثبت له أحرام  
زيد بعد ذلك تعين عليه العمل به ان كان معناه على ما تقدم (قوله ثم في عمله) أي القرآن بأن يأتي  
بأعمال الحج لان عمرة القارن مغمورة في منسحق في حرم يخرج بذلك عن العهدة بقين شرح حج  
دمر (قوله ولا يبرأ من العمرة) ويرأى من الحج عابش ويرى (قوله فيقول بقله) والقول بالقلب  
نفسى وقوله وأعوذ به بعقب مرادف القصص التوكيد لانه لو قال حوت بالحج كنى (قوله فأهلاً)

والاحلال رفع الصوت بالتلبية ولا يسد ذكر ما أحرم به في غير التلبية الأولى لان اخفاء العبادة أفضل وتصيرى بماد كراؤى من قوله المحرم بنوى ويلى (لا فى طواف) (١١٦) ولو طواف قدوم (وسى) بدمعأى لا يسد فيها تلبية لان فيها مذكارا خاصة

بالحج) في دلالة على المدعى شئ فهو غير مناسب حاله فيبدل طريف رفع الصوت بالتلبية في المرة الأولى وهو غير مطلوب فيها بل المطلوب فيها السركائى في شرح قوله ويرى قول من يهاتى قدام احرامه ويجاب بان المراد بالاحلال هنا الثاني بالتلبية من غير رفعه وتقول فاعلوا بالحج أى فاعلوا بالتلبية أى حال كونكم محرمين بالحج (قوله والاحلال) أى حقيقته الأصلية فلا ينافى أن المراد منه الاحرام فيكون المبنى أحرم وأولى الا يكون المبنى ارفعوا أو أنكى بالتلبية محرمين بالحج وما يدل على أن المراد الاحرام أن رفع الصوت بالتلبية غير مطلوب أول احرامه كجائى قالوا في تفسيره فاعلوا بالمحرمين بالحج وان تفسيره ما حره وانجر جمع من كونه لا يدل على تلبية (قوله لان اخفاء العبادة) أفضل ولا ينافى ما يأتى من من رفع الصوت بالتلبية في دوام احرامه لان المراد بالعبادة التبرع بالصوت بالتلبية في دوام الاحرام كالحائى طوارى من احرامه لان احرامه لا ينافى مع عدم كونه ما أحرم به لعدم السن ادى دعاء فتأمل (قوله أولى من قوله المحرم الخ) لان الواو في كونه لا يقتضى ترتيبا سوى كلامه يورهم أن التلبية واجبة وأيضا قوله المحرم بنوى غير مناسب فانه محرم ولا يقتضى ترتيبا سوى بنوى الاحرام وان أول المحرم بالمراد الاحرام (قوله لا فى طواف) معطوف على مقدمه قوله فتدبره فتدبره فكل حال لا فى طواف (قوله) أو تميم بشرطه وهو العجز عن الماء حسا أو نرجا (قوله وله دخول مكة) أى وله دخول البيت أيضا لا يفوت الا بالاستقرار به الدخول (قوله وله دخولا) قال السبكي وحيد لا يكون هذا من غسل الحج الا من جهة أنه يقع فيه أى في زمن مخرج من وعش (قوله وبنى طوى) أى والطهر بذي طوى فالتبته أعنوف والباء بمعنى في سميت بذلك لاشتمالها على بنى بطى وبها لاجرة بمعنى مدينة اذ اطلق البناء ويجوز فيها لصرف وعدمه على ارادة المكان أو البقعة شرح مر (قوله فلا يسد) أى حيلتم تخبر ربه عند الدخول والاسن الفصل عنده (قوله لتقرب عهده) انظر واغسل للعيد يوم الجمعة كان اغسله قبل الفجر وانظر طلب الفصل أيضا لا يكتفى بفصل العيد نظرا لقول يوسف فلا يكتفى بمقدمه ولو وقع قبل وقته بخلاف ما هنا لا وقت تأمل شورى (قوله) ويظهر مثله في الحج) أى في الجواز للبيات غير مبد لك ثم ارادة في مكان قريب أو كان مسكنه قربا من الحرم حل (قوله عشية) أى بعد الزوال فهو ظرف للوقوف والافوق الفصل من الفجر ويجوز أن يكون عشية نظر الفصل أى لوقته الافضل لانه مطلوب تقربه تأمل شورى وادافقت هذه الاعمال لا تقتضى على التمسك لانه ذات سبب وقد زاد شرح مر (قوله وبزلفة) أى عند المنشر الحرم وقوله غداة ظرف للوقوف الفصل ويدخل وقته بنصف الليل وأما الفصل البيت لها فلا يسد اكتفاء بما قبله حل (قوله ولزى) أى ويسن في كل يوم من أيام التشريق بعد الزوال للبراءات الثلاث شرح مر ويدخل وقته بالفجر لكل يوم حل (قوله والتقربة) معطوف على قوله قطعا للروائح وبعبارة مر لان الفصل براد للتقربة: النظافة فادانها من الآثر لول التيمم في شوب عن الفصل الواجب فمن الندوب أولى (قوله فلا يسد الطهر له اكتفاء الخ) أى ولا يبيت بزلفة لتقربه من غسل عرفة ولا طواف القدوم لقربه من غسل الدخول مر (قوله يتأهب) أى يستعد (قوله) بجائى عانة) أى في غير عشرين لاجلها بدالتضحية برموى (قوله على الطهر) أى تمام يكن جنبافاه يسد له تأخرا عن غسل برموى (قوله كفى البيت) أى على القول به وهو المرجوح فأنفس عليه

واعتا قيد الأصل بطواف القدم لذكره الخلف فيه وذكر السبي من زيادى (د) سن (طهر) أى غسل أو تيمم بشرطه ولو فى حيز أو نحوه (لاحرام) للاتباع في الفصل رواء الترمذى وحسنه وقبس بالفصل التيمم هنا وفي ياتى (و ادخول مكة) ولو خلا (وبنى طوى) بفتح الطاء أفصح من ضمها وكسرهما (المزجها أفضل) من طهره بغيرها للاتباع رواء الشيخان فان لم يهر بها سن طهره من مثل مسافتها واستثنى الماوردى من خرج من مكة فحرم بمسرة من مكان قريب كالتميم واغسل الاحرام فلا يسد له الفصل لقرب عهده به قال ابن الرفعة ويظهر مثله في الحج وسن الطهر أيضا لدخول المدينة والحرم (ولو قوف بعرفة) عشية (وبزلفة عداة تحرولى) أيام (تشرى) لان هذه مواطن يجتمع لها الناس فيسن الطهر لها قطعا للروائح الكريهة بالفصل للمحقق به التيمم وللقرينة وخرج يرى التشرى يرى يوم النحر

فلا يسد الطهر له اكتفاء بطهر الصدوس ان يتأهب للاحرام بجائى عانة وتغساها وفس شارب وتقليم ظفرو بنفى قد يجهل على الطهر كفى الميت وذكر التيمم في غير الاحرام من زيادى

ضميف

(د) سن (تطبيب بدن ولو بماله يوم) ولو امرأه بعد الطهر (لا حرام) لانبا عروا ما الشيوخان عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حرام قبل ان يحرم وعله قيل ان يطوف بالبيت (وحل) تطبيب الاحرام (في نوب واستدامته) أي الطيب في بدن أو نوب بعد الاحرام لما روى الشيخان عن عائشة قالت كان في

(١١٧)

في مفرق رسول الله صلى

الله عليه وسلم وهو حرم

وخرج بلبسته ما يمل

عما يأتي في باب ما حرم

بالاحرام من أنه لو أخذ

الطيب من بدنه أو نوبه ثم

رده إليه أوزع نوبه

الطيب لم يسه زنته فدية

فلو لم يكن انقضت موجودة

في نوبه فان كان بحيث لو

ألقى عليه ما ظهرت رائحته

امتنع لسه والا فلا ذكر

حل تطيب ثوب هوما

صححه في الروضة كما صلبا

ونقل في المجموع الاخاق

عليه ووقع في الاصل

تصحيح ابن عسك كالدن

(وسن غصب بداهة

له) أي الاحرام الى الكوعين

بالحناء لانها قد ينكثان

ومسح وجهها بشئ منه

لها تؤمر بكتفه

فلتقولن البشرية بكون

الحناء أما بعد الاحرام

فيكره ذلك لان الزينة

لحرم والقصد ان يكون

أشعث أغبر فان فعلته فلا

فدية وخرج المرأة الرجل

واختفى فلا يسن لها

الحضب بل يحرم (ويجب

ضعيف والمقبس معتمد وهو الجذب والقدم الكراهة كقوله لا يذى ويجوز أن يكون المريض يتعمده بنفسه بخلاف تركه يكون طهره على الوجه الأكمل فلا يكون على المروج وحيد يمكن فيه مجاز الاول لان المراد بالبيت المريض مرض الموت شورى مع زيادة (قوله) وتطبيب بدن) أي لفرد صام وغير محدة في الصدق (قوله) ولو امرأه أي غير محدثت ويرى ولو شابة خلية أم لا وبارق ماسر في غسل الجمعة من عدم سن التطيب في ذهاب الاتقي لها بان زمان الجمعة مكاتها ضيق ولا ينهى الحضب الرجال بخلاف الاحرام شرح حر وقضى من التطيب لتحلل الثاني حرش ويرى وقال شيخنا الزمري حرش ولو حله أي بعد التحلل الاول لان كان أشعث براسه الاحرام وعبره حل ولو حله أي لتحلله الثاني لان الاول يحل به جميع الحرمات الا الجلبج كباقي ومنه زى (قوله) وحل تطيب في نوب) أي مع الكراهة حل وصل (قوله) واستدامته) وبني كقوله لا تدرى ان يستثنى من جوار الاستدامه ما ذلها من الاحداد بعد الاحرام فتزاهي ان التشرع حر (قوله) لا تدرى (خ) دليل على جوار الاستدامه قوله كما في كان هناك تحقيق أي التحقق النظر لانها تأتي به (قوله) برقة) أي لانه وقوله في مفرق بفتح الميم وكسر الراء مفتحة وسط الرأس لانه غير فرق التشرع حر (قوله) زمت فدية أي الطيب مع فدية البس ان كان ملبوسه مخيطه (قوله) فلو لم يكن رائحته موجودة) مفرع على مخوف قد يره زمت فدية ان كان رائحته موجودة (قوله) وسن غصب بدى امرأه أي غير محدثت يسن الحضب للمرأة مضافا ان كانت حالية لا كزواجين لها قش ولسو بدو قش ولسو محمودة بوجه بل يحرم كل واحد من هذه الامور على خلية تومن بل بأذن ملزومها زى (قوله) بشئ منه) أي من المذكور وهو الحناء وقوله فلتقولن البشرية اذا فاعت ذلك لا يجوز النظر ليد بها تحضو بين والحرمه باقية وانما قد اخذ بنوع سترها الجلبج سم (قوله) وخرج المرأة لرجل) شامل للامرء الجليل (قوله) بل يحرم) أي لفرد عذركا نص عليه الامام الشافعي وعمل الحرمه في الدين فلا ينافي من غصب لحته بالحناء وكذا البسود في الجهاد ليطهر الكفار شبهة وقوله (قوله) ويجب تحجر درجل) أي ولو مجنونا وصيبا قلراد به هنا ما قابل المرأة حل وبرماوى (قوله) واعتزوا الاول) أي القول بالوجوب (قوله) ولا يصح) لانه أت بواجب (قوله) بشئ ذك كزمت الخ) حاصلا منهم سر حوايا لو كان معه صيفيل الاحرام لا يجب عليه ارساله كالا يجب تحجره قبل الاحرام وبان من حلقها بالطلاق لا طأزوت لا يحرم عليه الوطء ابتداء فكذلكها لا يجب عليه التجرء ابتداء أي وانما يجب التزغ عقبه لانه يقع به الملاقاة والجواب عن الاول ان الصبد يزول ملكه عنه بمجرد الدارحرام من غير احتياج الى اذاته بخلاف مسنة التجرء لان التجرء لا يحصل به أي الاحرام فوجب قبله وعن الثاني بان لو طء الصصة ووجب التزغ بعد ذلك تحرم زوجها عن الصصة لا لاجل التعلق وعبارته تشرع لروض وأجب بان الوطء يقع في انكساح فلا يحرم وانما يجب التزغ عقبه لانه خروج عن المعصية ولا نوجه ليس لو طء بل الطلاق المعلق عليه فلا يصح الحاق الاحرام بالوطء اه وفيه ان هذين الشيئين يؤد به ان عدم الوجوب لا السن التقى هو الله (قوله)

تجرء درجل) أي لا حرام (عن عطا) بضم الميم ومجاءه لعله يفتي عنه اب في الاحرام التي هو حرم عليه كالبس والالتصرع بالوجوب من زائدني وصرح الرافي والنووي في مجموعهم لكن صرح في مناسكه بسنة واستحسنه السبكي وغيره بما لعب الباطني واعتزوا الاول بان سبب الوجوب هو الاحرام لا يحصل ولا يصح التزغ بعد الاحرام وأيد الثاني بشئ ذك كزمت الخ في شرح الروض مع الجواب عنهما وأما الاعتراض بخوابه ان التجرء في الاحرام واجب ولا يتم الا بالتجرء فيه فوجب كالبس الى الجمعة قبل وفاته على بيده التجرء وقول عيط

أعم من قوله غلط اشيا بسلموه الخفوا اليه المنسوج (ومن لم يداور رداءه أينين) جديد بن والافضل بن (ونظير) خبر  
ليحرم أحدهم في الزاوية ورواه ولفظين رواه أبو عوانة في صحيحه وخرج بالرجل المرأوا غشني أذلا نزاع علماني غير الوجه (و) سن (مسألة)  
ركعتين في غير وقت الكراهة (١١٨) كلهم من عمله (لا حرام) لكل من الرجل وغيره إلا بدع رداء الشيخان مع خبر

البسول من ثيابكم البياض  
وفني عن الركعتين  
فرسنتوا خلفاً غيري وسن  
ان بقرأي الركعة الأولى  
سورة الكافرون وفي  
الثانية سورة الاخلاص  
وقولي لا حرام من زيادتي  
(والافضل ان يحرم)  
الشخص (إذا توجهه  
لطرفه) راكبا كان أو  
مشيا لا بدع في الأول  
رواه الشيخان وباريس  
عن جابر أمرنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لما  
أهلنا ان نحرم اذا توجهنا  
فيه وفي الثاني لم نخطب  
امام، كما به يوم السابع  
قالوا لفضل ان يخطب محرم  
في تقدم احواله بيده يوم  
قاله الموردي (وسن  
اكثرنا بديعة روافع رجل)  
صونه (بها) بحيث لا يضر  
بنفسه (في دوام احواله)  
فهي ما لا بدع في الأول  
رواه مسلم والاصم في  
الثاني رواه الترمذي وقال  
حسن صحيح (و) ذلك  
(عند تقارب احوال) كركوب  
ونزول وهبوط واختلاط  
وقفه وفراغ صلاة واقبال  
ليل أو نهار وقت سحر

ومن لبسه أي قبل الاحرام (قوله أينين) ويكني التجسس الجاف والمصوغ سن (قوله ونظير)  
أي حيث لم يكونا يميلان بان ظهر منهما الاصابع شو برى كس أو سواسمة وهي كناية عن جلود  
ملصوقة برس أو غيره وطالبير كالتي تقبب كمثل الكارثة كافر وشيخنا بدعارة حج والمراد بالتعل  
هنا ما يجوز لبسه المحرم من غير المحيط كالمس العرف اليوم والناسومة والقباب بشرط أن لا يستر  
جميع أصابع الرجلين اه (قوله ركعتين) ويسر فيها مطلقا لا بدع وانظر وجه مخالفة نظائرها  
من ركعتي الطواف فانه يحرم فيها ما لا يسر بهما هار أو برى (قوله في غير وقت الكراهة) أي  
إذا كان في غير حرم مكة مر (قوله لا حرام) أي قبل الاحرام لا بدع في البيت لا يطول الفصل بينهما عرفا  
حل (قوله مع خبر البسول من ثيابكم البياض) لا بدع في كراهة فالصواب ذكره عقب قوله خبر  
ليحرم أحدكم في الزاوية ردا ما لم يكون دليله قوله أينين تأمل (قوله اذا توجهه) أي اذا توجه  
من الميقات (قوله لنا هلنا) أي اذا نال الاحلال أي الاحرام لاجل قوله ان يحرم وكان بعض من شاة  
وبعضا ركبا حل بزيادة (قوله تم) استدراك على قوله والافضل ان يحرم اذا توجه لطرفه  
(قوله وروى رجل) أي ذكر باها كان أو مديانا في مقالة امرأة تم بكم رفع يوش على غوام  
أومل زى ولا فرق في رفع الصوت بين المساجد وغيرها كافي و (قوله لا يضر بنفسه) بضم أوله  
من أضر وهكذمتي وجدت الباء فان لم توجد كان ثلاثيا قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا لا يضركم  
من مثل اه عني (قوله وذلك) أي الاكثر عند تقارب الاحوال أكد لا يقال قد يفيد ان غير  
الاكثر عند التقارب ليس آكد منه عند غيره لا تقول هذا عمل من الافضل من الاكثر الاول  
حرف وى (قوله وفراغ صلاة) ولو فلا يقدمها أي التلبية على اد كل صلاة لانهما وظيفة لوقت  
حرف وى (قوله فلا ين الركن) سكت عن الاكثر حيث لم يقل فلا ين الركن والاكثر  
فقتضاه أنه يسر مطقا (قوله وقفه في الجموع) لعل الاول حذف الواو (فأهه) ورد في خبر ان الله  
وعندها اليه بان يحبه كل مستسما تألف فان هووا كلهم اقم من الملائكة وان الكعبة تحشر  
كلهم وس المرفوعة فكل من محبها ملقى بأستارها ويسمعون خلفها حتى يدخلون الجنة معها شيخنا  
حرف غلا عن الاجمورى (قوله بان يسم الخ) أي ان كانت بحضرة لا جانب فان كانت بحضرة فبحضرة  
أو خلتين فلا كراهة على مر وقوله بالاصنام الى الاذان أي بالامر بالاصنام اليه مر (قوله)  
ان اجد بكسر المضمزة على الافصح على الاستئناف وعلى اختيار الفتح عن الناقص والكسر أولى  
لان الاستئناف لا يروى به هم التعليل من التقيد لا على الفتح وهم ان تلبية انما هي لاجل  
الجد وقوله والنعمة بالفتح عطف على الحمد ويجوز الرفع على الابتداء قال القاضي عياض وانجر  
محرف زى ويندب وقعة لطيفة على الملك دفعا لتوهم انهم لا تسمى لادع لهما التني وعدم قص أول تلبية بها  
فوزاد لم يكره نحو وسعدك والحق كرمك يدك ولعل اليك للورود ودم يكره الكلام في اثباتها  
والسلام عليه ينديه لرهه وأخبره في فرغها أحب اه بحرفه (قوله والملك) قال الحافظ حج

(أكد) وخرج بدوام احواله ابتداء لاسن الركن بل يسمع نفسه فقط وقوله في الجموع عن الجويني وأقره  
والتيه بالرجل من زيادتي فلا ين الرداء واغشني رفع صوتها بان يسماع غيرها لم يكره لمارفقه وفرق بينه وبين اذنا محبت حرم  
فيه ذلك بالاصنام الى الاذان ولا يشغل كل حد تلبيته عن سماع تلبية غيره وظاهر التلبية كغيره لان كارتكره في مواضع  
التجاسة بقرآنه كراهة تعالى (ولفظه اليك اللهم ليك الى آخره) أي ليك لا شريك ليك ان اجد والنعمة لك والملك لا يسمع

لأنه لا يتابع رواد الشيعة وسنكرهم بالاثبات حتى ليكن أناسهم على طاعتك من إذا لازمه رأي أقامه بعد اقتضاها به بما هو هو مشق  
أرد به الكثير وسقطت نونه للاضافة (و) سن (لن رأى ما يجبه (١١٩)

أو يكرهه أن يقول (ليكن

أن العيش عيش الآخرة)

قال صلى الله عليه وسلم حين

وقب برفق رأى جمع

المسلمين رواد الشافعي

وغيره عن مجاهد مرسل

وقال صلى الله عليه وسلم في

أشدأحواله في حفر الخندق

رواه الشافعي أيضاً ومعه

أن الحياة المطلوبة العلية

البدائية هي حياة الدار

الآخرة وقول أو يكرهه

من زياتي (تم) بهد فرغته من

تأنيته (صلى) (و) (صلى) على

النبي صلى الله عليه وسلم

وإسأل الله تعالى الجنة

ورضوانه واستعين به

(من النار) للاتباع رواد

الشافعي وغيره قال في

المجموع وضعمه الجمهور

ويكون صوته بذلك

أخفض من صوت التلبية

بحيث يميزان

﴿باب صفة السك﴾

(الافضل) لحرم مجع ولو

قارنا (دخول مكة قبل

وقوف) بصفة اقتداء به

صلى الله عليه وسلم وأصحابه

والكثر ما يحصل لمن

السكن الآتية (و) الافضل

دخولاً (من ثنية كداء)

وان لم تكن بطريقة خلافا

لأنه الرافعي عن اصحاب

هو بالنصب على المشهور ويجوز فيه الرفع وقد يروى والمالك كذلك قال قلت لفرق الجرد والتمعة  
وأفرد المالك قلت لأن الجملة على النعمة ولو أنها يقال الجملة على نعمه فجمع بينهما كأنه قال لا جد إلا  
على النعمة لاك وأما المالك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لتحقيق أن النعمة كلها لله تعالى لأنه  
صاحب الملك برأوى (قوله وسنكر بهاتلانا) انظر أي حاجته لمع قول المالك وسنكر أكنار  
تلبية يمكن أن يقال إلا أن كثر سنة في اليوم كقوله به وهذا مستطافاً وأن هذا بيان لأقل ما  
يجعل به إلا كثر (قوله وهو مشق) أي ملحق بالثني لأنه ليس له مفر من لفظه وقوله وسقطت نونه  
أي نون التنية للاضافة وهو منصوب بفعل مضمر وجوابه أي لين أي أي جيباً جيباً بين  
التي حيث دعوتنا للحج عند قوله تعالى ثم ارجع اليك من حيث شئت فخذت النون من التي للاضافة  
واللام التخفيف (قوله ما يجبه) بضم الياء التحتية (قوله أن يقول ليكن الخ) أي أن كان  
عمرها أو قال اللهم ان العيش الخ كجاءه عن صلى الله عليه وسلم في الخندق كجاء في الشارح ولا يقول  
ليكن قال فالحال يكره أولاً (قوله ورأى جمع المسلمين) وكانوا ثمانين ألفاً طاف (قوله  
وقام صلى الله عليه وسلم) ولكن غير محرم انذاك ح (قوله في أشدأحواله) ظاهره كشرح مر  
أنه قال هذا اللفظ وعباراً قال يداي ويظهر تقييد الاتيان بليكن بالحرم فبه يقول اللهم ان العيش  
عيش الآخرة كجاءه عن صلى الله عليه وسلم في الخندق حج وعش (قوله بهد فرغته) أي بعد  
نكر بهاتلانا قول (قوله ويصلى على النبي) هو بالنصب عطف على كثر على حده وليس عبادة  
وتقرعني فيفيد من ذلك كوراء يندب أن يكون صوت أخفض من صوت التلبية بحيث يميزان  
قل (قوله وضعمه) أي هذا الحديث الذي فيه السؤال وليس التضعيف راجعاً لفظة على النبي صلى الله  
عليه وسلم خلافاً لما هو كلام الشارح قل وبرأوى وقال ح (قوله وضعمه) أي الحديث الدال على  
ذلك لا الحكم لأنه يجمع عليه ما قل

﴿باب صفة النسك﴾  
أي كنيته المطلوبة فيمن حين الاحرام إلى حين التحلل بل وبعد التحلل يدخل طواف الوداع  
قل وبرأوى قال قلت قد سمع أن النسك قصد الكعبة مع الأركان مع أنه ليس في هذا الباب بركن  
من أركانه أعجب بأنهم يكرهون الصفة ويريدون بها الحقيقة كما تقدم وتارة يريدون بها الكمال  
كأن هذا الباب فراد بالصفة الصفة الكاملة كذا فرم شيخنا الزبيدي في مشقته لأنه ذكر فيه فصل  
الأركان إذ هذا الباب ينهي الباب محرمات الاحرام وقد ذكر فيه خمسة فصول الاول فصل واجبات  
الطواف والثاني فصل من الزام أن يتخطى مكة الثالث فصل في الميت بزدلفة الرابع فصل في الميت  
بجنى الخمس فصل في أركان الحج اه فراده بقوله صفة النسك أي ما أكتوا جيباً ومنه به كاعلم  
عما تقدم فأمل (قوله لحرم) التقييد به يحتاج إلى ما نسبته للسنة الاولى وهي قوله قبل وقوف وغير  
محتاج إليه بل لا ينبغي ما نطز للسنة الآتية وهي قوله من ثنية كداء وقوله أن يقول الخ وبذلك السجد  
الخ وقوله ويبدأ بطواف قدوم فهذا السنن الاربع لا تتقبل لحرم (قوله مكة) هي بالميم وبالوحدة  
لأن اسم البلد وقيل بالميم الياء والياء واليت وحداً وليت والطاف وقيل باسم الحرم والياء  
للمسجد وهي بالميم من المك بمعنى المن قال مالك الجير ما في ضرع أمه إذ أمسه تقطعاً ما سابقاً بالياء

واقترناه كلام الأصل للاتباع ورواه لفظه كان يدخل مكمن الثانية العليا ويخرج من السفلى والياء تسمى ثنية كداء بالفتح والياء  
والتنوين والسفلى ثنية كدى بالضم والقصر والتنوين وهي عند جبل قبيصان والثنية الطريق إلى الضيق بين الجبلين واختصت العليا  
بالدخول والسفلى بالخروج لأن الله أدخله مكة على المقدار والخارج عكس

وفتيته أنه: وفي ذلك من الحرم غيره (وأن غو، عند لقاء الكعبة رافعا يديه واقفا لهم زمعدا ليت) أي الكعبة (تشرىفا  
 إلى آتوه) أي وتطاولوا تشرىفا بملابها وزمن تشرىفهم كونه من حجاء واعتمره تشرىفا وتكرار تطاولوا بالارتباغ رواء الشافعي  
 والبيهقي وقال أنه منقطع (الحرم) (١٢٠) أنت السلام إلى آتوه) أي يومك السلام لخيار بنا بالسلام

من اليك أي الأخرج لأخراجهما الجارية وقيل من اليك وهو الدفع لأن الناس يتدافعون فيها في  
 الطواف لهم. وهي أفضل بلاد الله الأليمة التي ضمت أعضاءه على أعلى مرسى فهي أفضل حتى من  
 العرش والعكرى وأفضل بقاعها الكعبة ثم المسجد حولها ثم بيت خديجة رضي الله عنها وتندب  
 الجارية بها الأخوف الخطاط ويتأخرون من نحو جمعية (قوله وفتيته النسوة) مستعد فان قلت  
 حيث كان فتيته ذلك فم قصر المكنن فيها هم على الحرم قلت له لكونه كلام أصحابه ادع عن (قوله  
 وأن يقول الخ) ولبعضهم

بني شريب العرش عشر نغم • ملائكة الله الكرام وآدم  
 وشيث وإبراهيم ثم عماري • فقي قرش قبل هذين جوه  
 وعبد الله ابن الزبير بن كذا • بناء لجراج وهذا منتم

(قوله وتطاولوا تشرىفا) وكان حكمة قسم التعظيم على التكرير في البيت وعكس في قاصدها أن  
 القصود بالثاني البيت أظهر أعظمه في أغوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام  
 زائر بماعتلهم ما يطلبونه وإعجازهم ما ملوه وزائر موجود كرامته عند الله تعالى بالسباغ ورضاه عليه  
 وعده وحماجنه ما أقره ثم عظمته في بناء جنسه بظهور وقوامه ليتبرر شدة الله خاتمه  
 البيت لها بما لا تشايعن تلك العظمة الذي التوقير والإحلال ودعاء الزائر بالبر النائي عن ذلك  
 التكرير أذهو الانعاس في الاحسان له شرح حج (قوله غنبا) أي كرمنا (قوله ومعنى السلام  
 الاول والسلام) عبارة حج أنت السلام أي السلام من كل مالا يليق بحلال الروية وكلال الوهية  
 أو الملبس لبيدك من الآلات اه فاذا ذكره التنازع من التفرقة لانيين (قوله فيدخل) بالنصب  
 عطف على دخول فيفيد مستكين فور به الدخول كونه من باب في شدة الغيرة به صرح بها ابن حجر  
 (قوله على باب بني شيبه) وهو المسمى الآن بباب السلام اه حج (قوله من جهة باب الكعبة)  
 وهي أشرف جهاتها اه حج ومبر وأيضاً قاصداً أن تؤتي البيوت من أبوابها اه (قوله بطواف  
 قدوم) الا انه يرتضى تأخير الطواف وجئته يصلي تحية المسجد وكذا ان أراد عدم الطواف شوى  
 (قوله تحية المسجد) أي الكعبة لان الطواف تحية فقط ح و أما بقية المسجد فتحية الصلاة  
 كغيره وعبارة جميع قوله تحية المسجد قال ابن حجر في حاشية الايضاح أي الكعبة كجميع حوايه  
 وأما تحية المسجد فتدريج في ركعتي الطواف يعني أنه اذا نوى به مامع الطواف التحية أي عليه السلام  
 سقط عنه الطلب بهطما (قوله كاقامة جماعة) ولو في مندوب وقوله وصديق وقت صلاة ولو أفاة  
 مؤكدة أو رائية وقوله يركع كقائمة أي مكتوبة بشوى (قوله في أثناءه) أي الطواف  
 فيتركه باقي بها (قوله لانه) أي المذكور يغتفر هو ظاهر في الأذنين لافي الثالث لان الفائتة لا  
 تخوت إلا أن يراد لان المجموع ضوت والاولى التعليل بأن الصلاة أفضل منه قدمت (قوله فلا  
 يطلب) أي مسنة فلا ينافي كونه بمحصل طواف الركن وقوله من الداخل بعده أي بعد نصف  
 الليل أم قبله فيطلب منه لانه لم يدخل وقت طواف الركن كآثار اليه الشارح بالتبليغ شوى

قاله عمر رضي الله عنه رواه  
 عنه البيهقي قال في المجموع  
 وأسناده ليس بشوى ومعنى  
 السلام الاول ذوالسلامة  
 من القاصص والثاني  
 وثالث السلامة من  
 الآفات وقول عند لقاء  
 أعمن قوله اذا أبصر  
 وقول رافعا يديه واقفا  
 من بني ياقق (فيدخل) هو  
 أول من قوله ثم يدخل  
 (المسجد) الحرام (من)  
 باب بني شيبه وان لم يكن  
 بطريقه للاتباع رواه  
 البيهقي باسناد صحيح ولان  
 باب بني شيبه من جهة باب  
 الكعبة والآخر الاسودان  
 يخرج من باب بني سهم اذا  
 خرج إلى بده ويحصى اليوم  
 بباب العمرة (وأن) بيأ  
 بطواف قدوم للاتباع  
 رواه الشيخان والمعن فيه  
 ان الطواف تحية المسجد  
 فيمن أن يبدأ به بقيد  
 زده بقول (الامسار)  
 كاقامة جماعة وصديق وقت  
 صلاة يركع قائمة فيقدم  
 على الطواف ولو كان في  
 أثناءه لانه يغتفر الطواف  
 لا يغتفر ولا يغتفر  
 بالجلوس ولا بالتأخير ثم

يغتفر الوقوف بعرفة كما يصح عما يأتي وكما يصح طواف القدوم يعني  
 طواف القادوم وطواف الورد وطواف الوارد وطواف تحية (ويختص به) أي بطواف القدوم (حلال) هو من زيادتي (وحاج دخل  
 مكعب وقوف) فلا يطلب من الداخل بعد ولان المضمحل لشول وقت الطواف المقرض عليه فلا يصح قبل أدائه



أن يتلو بالطواف في أصل النكاح (ومن قصد الحرم) هو أهم من قوله (١٢١) مكة (الاسك) بل نحو زيارة

أو بحجرة (من) له اسوام  
به) أي بنفسك كتحية  
للمسجد لادخاله سواء  
أكثر ودخوله ككتاب أم  
لا رسول قال في المجموع  
وبكره تركه

درس

فصل فيما يطلب في

الطواف من واجبات

وسنن

(واجبات لطواف)

بأوعاء من ماء واحدة أو اثنتين

(ستر) المورة (وطهر)

عن حديث أصغر وأكبر

وعن نجس كافي الصلاة

وتجبر الطواف بالبيت صلاة

(فلو زال) بأن عرى أو

أحدث أو تنسد بده أو

نوباً ومطافه نجس غير

مفقونه (فيه) أي في

طوافه (جسد) السر

والطهر (وثن) على طوافه

وان قصد ذلك بخلاف

الصلاة اذ يحتمل فيه مالا

يحتمل قبل ككثير الفعل

والكلام سواء أطل

الفصل أم قصر لعدم اشتراط

الولاء فيه كالوضوء لأن كلا

منهما عبادة يجوز أن

يتخللها ما ليس منها بخلاف

الصلاة لكن بسن

الاستئناف خروجاً من

خلاف من أوجبها وعمل

اشتراط السر والظاهر مع

القعدة أمام الجهر في

الاهتمام بتجديد الطواف بينهما إلا طواف الركن

(قوله أن يتلو) أي الذي داخل بعده والاشتمار (قوله قياساً على أصل النكاح) قد يفرق بأن يتلو  
في أصل النكاح يقرأ بالكتاب بخلافه فلا يحصل به الفوات شوري (قوله على أصل النكاح)  
أي فلا يصح التلوة مع قضاءه فمصلحة

(فصل فيما يطلب في الطواف) كان الأولى ذكر الأركان قبل هذا الفصل ثم يذكر شرطها كما  
صنع في البوع وقد علم واجبات الطواف على واجبات الوقوف لأن الطواف أفضل لأن الشارع به  
بالعلاء وقيل أن الوقوف أفضل غير الجهر عرفة (قوله واجبات الطواف) فلا قال شرط الطواف

(قوله بأوعاء) أي الستمن قد ورد ركن ووداع وما يتصل به في الفوات وطواف نذر وتطوع  
(قوله أحد هاتين) جمع بينهما في الحكم قوله كافي الصلاة وتجر الطواف بالبيت صلاة ع ش وقد علم  
القياس على الحديث لكن به ليس ضافي للدمي (قوله فلو زال) بخلاف الأعمام الجنون فيستأنف

تجر وجهه من أهلية العبادة حل (قوله بأن عرى) بأنه تمب ح ف (قوله وطافه) وغلبتها عما عمت  
به البوي في المطاف وقد اختار جماعة من أصحابنا التأخير بن المعقونه ويتبين أن يقال في عماد شق  
الاحتراز عنه من ذلك أي بشرط أن لا تكون رطبة ولا يتعمد المشي عليها كما مر وقد علمه ابن عبد

السلام من البدع غسل بعض الناس المطاف شرح مر (قوله وثن) ومعنى البناء على الماضي أنه  
يبنى من الموضع الذي وصل إليه ولو أناء الطواف على الأصح شوري (قوله لأن كلا منهما) بيان  
لجامع ح ف (قوله أمام الجبل) حاصل هذا المسألة أنه ان كان قائداً للستر جاز الطواف مطلقاً

وان كان به نجاسة أو كان قائداً للهورين لم يجز مطلقاً وان كان قائداً للماء جاز الطواف مطلقاً بالتيمم  
ولا يجب إعادة طواف الركن إذا كان يجعل يذنب فيه وجود الماء كقصره شيخنا السجني  
وقرر شيخنا المزي بن ماضه حاصل المسألة العاشر أنه ان كان قائداً للهورين أو به نجاسة

غير معقونه يتيمم عليه الطواف مطلقاً مع استقرار طواف الركن في ذمته دون ووداع وحكمه حكم  
الحصر كالحائض فيخرج جم الركب إلى محل لا يمكن فيه الرجوع إلى مكروه يتحلل بذبح خلق مع النية  
أي نية التحلل فإذا رجع إلى مكروه الطواف فقط على ما قاله ع ش وقال سم يحرم بأصل النكاح

ويأتي بتمامه وان كان عاجزاً عن السرة فقط أو تيممها على يذنب فيه الفقد أو يستوى الأمران أو  
لاستمر لا يوجب إعادة طواف مطلقاً وان كان يجعل يذنب فيه وجود الماء أو كان يضرر بوجوب إعادة  
يفعل الطواف بأنواعه مع أداء طواف الركن أما هو فلا يفعله إلا إذا شق عليه المأثر فيقفه ومعنى قدر

عليه منظره بالماء أو التراب يجعل يذنب فيه الفقد أو يستوى الأمران أي به وهو قيل الاتيان به  
عمره حكماً فلا يجب للاتيان به تأنيب الاسوام وان كان يباح له المحطورات لمصلحة التحرز عنها إلى الاتيان

به تأنيباً فرميشين العز يرى أخذ من مرد ع ش وبه يعلم ما في كلام الشارع من القصور وإذا مات  
حج عن سنن ماله ولا يكفي الطواف عنه مدم بمحة بناء فعل غيره على فقه (قوله الاطواف الركن)

وسياق ان من حاضرت قبل ماوف الركن ولم يتمكنها لأقامة حتى تظهر لها أن تتحلل فإذا وصلت إلى محل  
يتقدر عليه الرجوع منه إلى مكة جاز ما حذرت أن تتحلل بالحصر وتحمل من اسوامها ويبقى الطواف

في ذمته إلى أن تعود والأقرب بأنه على التراخي وإنها تخرج عند فعله إلى اسوام تخرجها من نكحها  
بالتحلل بخلاف من طاف بنية تمجيد مع إعادة أي إعادة الطواف فلا يحتاج إلى إعادة الاسوام  
لعدم تحمله حقيقة شرح مر وقوله كالحصر أي بأن يذبح وتحلق أو تقصر فيه التحلل وقوله وأما  
تحتاج عنده إلى اسوام أي للاتيان بالطواف فقط دون ماضه تفهله كالوقوف ع ش وقال سم على



أول طوافه ريف على  
جانب الحجر الذي جهة  
الركن الميمني بحيث يصير  
كل الحجر عن يمينه ومنسكب  
الأيمن عند طرف الحجر ثم  
يمر متوجها له فإذا جازوه  
انقل وجعل البيت عن  
يساره وهذا مستثنى من  
وجوب جعل البيت عن  
يساره (فلو بدأ بنفسه)  
كان بدأ بالبالب (لم يحسب)  
ما طافه فإذا انتهى إلى البدء  
منه ولو أزيل الحجر والعبادة  
بأنه وجب محاذة محله  
وبين حيث انتقل محله  
وقبيله والسجود عليه  
وقوله وأجزئه من زيادتي  
(و) سادسها (كوه سبعا)  
ولوى الاوقات المتوحي عن  
اصالة فيها مشيا أو راكبا  
أوزا حفا بصرا أو غيره فلو  
ترك من السبع شيئا وان  
قل لم يجزه (و) سادسها  
كونه (في المسجد) وان  
وسع وكان الطواف على  
السطح ولو مرتفعا عن  
البيت أو حال مائل بين  
الطائف والبيت كالخاية  
والسورى (و) سابعها  
(بنته) أى الطواف (ان)  
استقل بأن لم يمشه نك  
كسائر العبادات (و) ثامنها  
(عمد صرفه) لغيره كلب  
غيره كفى الصلاة من صرفه  
انقطع لان تام فيه على  
هبة

المحاذي للصدر وهو المنكف فلا يصرف عنه بهذا وأحذاه بما تحته من الشق الايسر بكف (قوله)  
أول طوافه) لافى غيره مر (قوله) ويقف على جانب الحجر) أى الاسود ويسمى الركن الاسود وهو  
فكرن الكعبة الذي يلى الباب من جانب المشرق وارتفاعه من الارض الآن ذراعان وثلاثا ذراعا كما  
قاله الزرق في تلخيصه بين القام ثمانية وعشرون ذراعا في حديث ابن عباس مرفوعا  
صححه الترمذى نزل الحجر الاسود من الجنة وهو أشد يسان من اللبن فسودته خطايي آدم وفي هذا  
الحديث التخوف لانه اذا كان خطيا لا يؤثر في الحجر فانك بتأثيرها في القلوب ويبنى أن يتأمل  
كيفاً فبأنه تعالى على صفته السواد بدافع ماس من أيدي الانبياء والمرسلين القضى لتبينه  
ليكون ذلك عبرة لأولى الابصار وواعظا لكل من وافهم ذوى الافكار ليكون ذلك باعثا على  
مباينة الزلات ومجانبة الغيوب الموبقات وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا أن الحجر  
والقام يفوتان من بواقي الجنة طمس العقورهما ولولا ذلك لاضا ما بين المشرق والمغرب رواه  
أحمد والترمذى وأما ذهبه لانه نورها ليكون إيمان الناس بكونها حقاً بما تابى البوب لم يطمس  
لكان الإيذان بهما بما بالمشاهدة والايان الموجب الثواب هو الايمان بالتب وببعض الحجر يوم  
القيامة وله عينان راسان وشفتان يشهد لمن وافاه بالوفاة كاذك كذا في التمهيد على البخارى  
(قوله الذى) صفة جانب (قوله فإذا جازوه) أى قارب أن يجاوزه اه ابن حجر لكن في شرح مر  
أن لمراد إذا جازوه بالفعل وعبره نومة قضاء كلام المجموع من اجزاء الانتقال بعد مفارقة ججع  
الحجر والمعتدوان بحث الزكشى وابن رافعة خلافة واه لادبته قبل مفارقة جيعها فقول الشراح  
وهذا أى استقبال الحجر فى أول طوافه مستثنى أى استثناء حقيقيا وبعبارة الشورى قوله وهذا أى  
قوله ثم يمر متوجها وقوله مستثنى الاستثناء صوري فى الحقيقة لا استثناء كإلى اليعاب اه أى لى  
زمن التوجه لا يحسب من الطواف بل أوله من حين الانتقال وهو حيث جعل البيت عن يساره ح  
وهذا بحسب ما فهمه العلامة الشورى من قوله جازوه وعلى كلام مر يصحكون الاستثناء  
حقيقيا كما تقدم وقوله افضل أى لتفوق جعل البيت عن يساره قال الشيخ الزيايدى واذا استقبل  
الطائف لم يحد دعاء فليحذر من أن يمر من أدنى جزء قبل عود مالى جعل البيت عن يساره (قوله فلو  
بدأ) ولوساها شورى (قوله والبيت باقته) أى من اراك هذا الزمن والافوه ينقل ولا بد كاهو  
ظاهر رقال ع ش قوله والعبادة بأى من ادراك ذلك الزمن وليست الاستعادة من ازالته لانها واقعة  
قطعا (قوله محاذة محله) البصرة بمحله وان استقل محل آخر حل (قوله سبعا) أى بقينا (قوله ولوى  
الاقوات انتهى الخ) كما عبر مر وهذا لفظة التعميم لكن لا موضع لها اذا لا علاقة بينها وبين  
العدد حتى يصح مفادى وان مجرد مر كذا الحكم مستغلا على سبيل القافية تأمل (قوله وان رفع) فلو  
بلغ الحل فصارت حاشيته فى الحل وطوافه لم يصح فلا بد من الحرم مع المسجد حل وزى أى فيشترط  
أن لا يخرج ما توسع من الحرم لا توسع مر ارفوعه النبى صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان وابن الزبير  
ثم عبد الملك ثم ابنه الوليد ثم المنصور كفى ع ش وفى الشورى ان الموسى فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم  
عمر (قوله على السطح) أى سطح المسجد لا سطح الكعبة لانه يشترط أن يكون خارجا عنها (قوله)  
عدم صرفه لغيره) أى فقط فلو قصد الطواف بالقرى فينبى المصحة سم فان قلت سبأى فى الوقوف  
بمرة أنه يبنى المروى مرة ولومار فى طلب أبى أو غريم أو جاه لانه معرفة فالفرق بين الطواف  
والوقوف واجب بأن الطواف من جنس لثنى فاحتاج لعدم الصرف لانه بر الطواف بخلاف الوقوف

لانتقض الوضوء وهذا الذي قبله من زائد في (ومنه أن يمشي في مكة) ولو أمارة العذر كرض الذبايح ورواه مسلم ولأن الشئ أشبه بالتمام والادب ويكره بلا عذر الزحف لال كونه خلاف الأولى كما خفي في المجموع عن الجمهور في غيره عن الأصحاب ومعه وضوءه في العمل على الكراهة يحمل على الكراهة غير الشبهة التي عبر عنها المتقدمون بخلاف الأولى (و) أن (يستلم الحجر) الأسود بيده (أول طوافه) أن (يقبله ويسجد (١٢٤) عليه) للذبايح ورواه الأولين الشيخان وفي الثالث البيهقي وأما سنن الثلاثة

لهمراء إذا خلا للطاق  
للباوتها رواه ابن خزيمة  
أروفة بالليل والحنث كالرأفة  
(فان عجز) عن الأخيرين  
أوالأخير (استلم) بلا  
تقبيل في الأولى وبه في  
الثانية (بيده) أي يمشي فان  
عجز في اليسرى على الأقرب  
كما قاله الزركشي (و) أن  
عجز عن استلامه بيده  
استلمه (ينحوا عود)  
كشبهه وتسمى بذلك  
أول من اقتصر على استلم  
(ثم قبل) ما استلمه به  
وهذا من زائد في (و) أن  
عجز عن استلامه بيده  
وبغيرها (أشار) إليه  
(بيده) أي (فبا فيها)  
من زائد ثم قبل ما أشار  
به نحو البخاري أنه صلى  
الله عليه وسلم طاف على  
بصير كما أتى الركن أشار  
إليه بشئ عندهم ويكره ولا  
يشير بالتم إلى التقبيل  
ويسن تليث ما ذكر من  
الاستلام وما بعدهم كل  
طوافه وتخفيفه التقبيل بحيث  
لا يظهر لها صوت (و) أن  
(يستلم الركن البجاني)

ويقبل به بعد استلامه بالانحياز رواه الشيخان فان عجز عن استلامه أشار إليه فبأنه لا يسن استلامه  
غير ما ذكر ولا تقبيل غير الحجر من الأركان فان خالفهم يكره بل نص الشافعي على أن التقبيل حسن (و) أن (يقول) عند استلامه (أول طوافه بسم الله) كبر اللهم (أطوف) (بإيمانك إلى آخره) أي قصد بقا بكتبا بكونه بيهديك وابتاعا لنفيتك محمد صلى الله عليه وسلم أتباعا لغيره وأخلف (و) أن قول (يقبل الباب اللهم ليت ينك إلى آخره) أي وألحرم حرمك والامن أنك

وهذا مقام المائدة من التور يشترى مقام ابراهيم (وبين الممانين ربنا آتاني الدنيا حنة لآية) للاتباع رواه أبو داود ورفع  
 التراج كالرخصة اللهم بدل ربنا (د) أن (بعد عيشاء وماتوره) أي الدعاء فيه أي من قوله (أفضل قراءة) فيه (فغير ما توره) ورسن  
 له الاسرار بذلك لأنه أجمع للشيوع (د) أن (براعى ذلك) أي الاستلام وما بعده (كل طوفة) اغتنما التواب لكنه في الأولى  
 آكد وشمول ذلك لاستلام الجناني وما بعده من زياتي (د) أن (يرمل) (١٢٥) ذكر في الطوفات (الثلاث الأولى

بجرو وموقوله يقول أي الدعاء المتقدم في قوله وإن يقول عند استلامه الخ (قوله وهذا مقام المائدة) أي  
 وهذا مقام الذي استعمل ذلك من التراقي قول ولا تخزني يوم يعثون وهو سيدنا ابراهيم عليه الصلاة  
 والسلام (قوله ويشترى مقام ابراهيم) أي قبله لا نحو بعده شوى (قوله وبين الممانين) أي  
 الركن الجناني وركن الجبروتية تغليب شيخنا (قوله قراءة فيه) قال جواهر العلماء ان قراءة  
 القرآن في الطواف مستحبة وقال مالك بكراهتها ووجه الأول أن القرآن أفضل الأذكار فقراءته في  
 حضرة تارة أولى كافي الصلاة لجمع ان الطواف بمنزلة الصلاة كأورد فنجاء الخ تعالى فيه بكلامه  
 القديم أعظم ووجه الثاني أن الذكر مخصوص بمحل يرجع فعله على الذكر الذي لم يخصه وإن كان  
 أفضل قياسا على ما قالوه في ذكر الصلاة بل ورد البس عن قراءة القرآن في الركوع فافهم ذكره القطب  
 الشرنافى في الميزان (قوله وشمول ذلك) أي لفظ ذلك المذكور في المتن (قوله وان يرمل) من باب  
 نصر بنصر قال الاسدي فان تركه كرموا الوجه فياذا رملت الاشي انما ان قصدت التنب بارجال  
 حرم والا فلا ميم والسبب في مشروعية الرمل ما ذكره العلامة الحلبي في البرهان كذا قرش قالوا  
 ان المهاجر من أوثنتهم أي أضيقهم حتى يرب فأطاع الله تعالى على ما قالوه من قالهم الله امرأ ابراهيم  
 من نفسه قوة فأمر أصحابه أن يرموا الاشواط الثلاثة أي يبروا المشركين ان لهم قوة فندد ذلك قال  
 للمشركون أي قال بعضهم لبعض هؤلاء الذين زعم ان الهى قد أوثنتهم هؤلاء اجلسن كذا انهم  
 لينفرون أي يثبون نفر الظنى أي الغزال وانما لم يأمرهم بالرمل في الاشواط كلها رقامه واضطبع صلى  
 الله عليه وسلم برأيه وكشف عضده ليعني ففعلت الصعابة كذلك وهو ترك الرمل واضطباع في السلام  
 وكان ذلك في عمره القضاء اه (قوله مقل باطاه) بالضم جمع خطرة بالضم ما بين قدمين وجمع  
 الخطلوا ففتح خطاه بالكسر والمذكر كوزة وكراهى نفس القسم او محي آخره والمراد هنا عن (قوله  
 مبرورا) الحج المبرور هو المقبول وقيل المبرور الذي لم يخاطبه ذنب والى المشكور العمل المتقبل اه  
 وقال الحسن البصري الحج المبرور أن يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة وقال صلى الله عليه وسلم  
 اذا حج الرجل لبلال الحرم فقال ليك اللهم لييك قال الله تعالى لاييك ولا سعديك حتى ترد ما في  
 يدك وفي رواية لاييك ولا سعديك بحجك مبرور عليك (قوله وذنبنا مغفورا) لعل التقدير وارجل  
 ذنبي ذنبنا مغفورا وكذا يقال في قوله وسعياى وارجل سعيي مشكورا أي مقبولا (قوله ربنا  
 آتاني الدنيا حسنة) وهي كل خير يقصد تحصيله فيها وما أعان عليه وقيل الزوجة الصالحة وقوله وفي  
 الآخرة حسنتي كل ما قبل من الراحة والنعيم انقيم والشهوداى للمساعدة لوجه الكرم شوى  
 بزيادة (قوله فيرمل) أي يشرع فيه الرمل وان لم يقع الفعل حل (قوله كدأب أهل النطارة)  
 النطار الذي أعياهم له خبنا اه مختار أي أنعمهم من خبته لكن المراد هنا من عنده نشاط (قوله  
 وهو الضمد) أي لا يدل على القوة كان الضم فيه القوة (قوله بل يكره) أي فيه بل عند ادائها

مبرور ويحتمل الاطلاق مراعاة الحديث ويقصد الجنى القوى وهو الضمد (د) أن (يضطج) أي الدكر (في طواف فيرمل)  
 للاتباع رواه أبو داود باسناد صحيح كافي المجموع (وفي معنى) قياسا على الطواف بجمع قطع مسافة مأثور بشكرها سبعا وذلك  
 (بأن يجعل وسط رداءه تحت منكبه الايمن وطرفه على) منكبه (الايسر) كدأب أهل النطارة والاضطباع مأخوذ من الضبع يكون  
 للوحدة وهو الضد وخرج بالطواف والى ركة الطواف فلا يسر فيها الاضطباع بل يكره (د) أن (يترقب) الذي كرف طواف (من البيت)

نبرك لولاه أسير في الاستلام والتبديل ثم إن تأذى أو أذى غيره بنحو زوجة فليده أولى (ولو قاتل من قرب) لنحو زوجة (وإن لم  
 تساهل ولم يرح فرجة) برول فيها لو اتظر (بعد) الرمل لأنه يتعلق بنفس العباد والقرب يتعلق بمقام فان خاف لمس السقاء بالقرب بلا  
 رمل أولى من البعد عن الرمل نحو راع من ملاس من المؤدية إلى انتقاض الطهر ولو خاف مع القرب أو ملاس من فرك الرمل أولى وإذا تركه  
 سن أن يتحرك في مشيه يرى أهواؤه لمكنه رمل وكذا في العدو في السبي الآتي بابه وإن رجا القربة المذكورة سن لما نظرها ونزع  
 بالذكر لآتي والخشي لا يسر (١٢٦) طمأنينة من الثلاثة المذكورة بل يسر لها في الأخيرة حاشية

ويعيده عند إرادة السبي شرح حر (قوله والقرب يتعلق بكاتها) أي وما يتعلق بذات العباد أفضل  
 مما يتعلق بمحلها كالجامعة بغير المسجد الحرام أفضل من الانفراد به شرح حج وكيف هذا من الصلاة  
 بالمسجد الحرام بمائة ألف صلاة في غيره بل أكثر عند ابن حجر الآن قد دل على ذلك الجامعة عظيمة تأمل  
 (قوله من الثلاثة) أي الرمل والاضطباع والقرب حل (قوله في الأخيرة) أي بدل الأخيرة (قوله  
 خلف النمام) المراد به كون المقام يتنوع بين الكعبة لأن وجهه كان من جهته فغيره برأى وقوله  
 المقام أي الذي أنزل من الجنة ليقوم عليه إبراهيم صلى الله عليه وسلم عند بناء الكعبة لما مر به وأرى  
 عليها بسجادة على قدرها لأن محلها كان العوس فكان يقصر به إلى أن يتناول الأقمع اسمعيل صلى  
 الله عليه وسلم يطول إلى أن يضعها ثم يقي مع طول الزمان فيحجب باب الكعبة حتى وضعه صلى الله عليه  
 وسلم بعدها لأن على الأصح والمراد بعلمه كل ما يدعى عليه ذلك فارتفع حجر فضله من هذا التسمي  
 مقام إبراهيم لكونه كان يقوم عليه عند بناء الكعبة وليس معناه ما مدفون فيه كانوا هم لأنه  
 مدفون في الشام (قوله لا اتباع) ومنه يؤخذ أن فعلها خلفه أفضل منه في جوف الكعبة  
 ويوجه بأن فضيلة اتباعه تزيد على فضيلة البيت كان ما دعا من الوافل فيكون فعله في بيت  
 الإنسان أفضل منه في الكعبة لذلك كثر شرح حر (قوله ولا يؤت) هل المراد ما رأيت بعد الطواف  
 بغير رتبة أو نافذة أخرى يدل قوله الآتي ويجزى عن الركنين الخ أو أعم فيكون قوله الآتي ويجزى  
 الخ المراد به أن ذلك يسقط أصل الطلب فلا يتأني خصوصه ركني الطواف سم وعبرة عش على حر  
 قوله ولا يؤت أن الجوهرة كانت كيف هذا مع أنه ينبغي عنهم فرجة ونافذة قلت لا يضر هذا لاحتمال أنه  
 لم يصل بعد الطواف أصلاً أو صلى لكنه في سنة الطواف (قوله وان يجهر الخ) بخلاف ركني الاحرام  
 فإن السنة لا سرار فيها ولو لا خلافاً كان لفرق الانبعاث لأن الباب باب انبعاث زى  
 (قوله ولو لوجل شخص الخ) هو مرتبط بمختلف صرح به مر فقال ولا تعين على الحرم أن يطوف  
 بنفسه ولهذا لوجل الخ رشح الولى إذا جاز غير المعز وخروج بقوله جل ما لوجه في شئ موضوع على  
 الأرض أو سفيته وجذب فيقع للداخل والمحمول مطلقاً إذا لاقى لطواف كل منهما بطواف الآخر  
 لا تنافه عنه كافي شرح حر والخاص أن الحامل والمحمول ما لم يكونا خالطين أو محرمين أو لا أول  
 حالاً ولا الثاني محرم أو بالعكس فهذه أربعة وعلى كل ما أن يكون الحامل طاف عن نفسه أو لم يطف  
 دخل وقت طوافه أو لا، ونه المحمول والحاصل من ضرب أربعة الحامل في أربعة المحمول ستة عشر  
 فحضر في الأربعة الأولى بأربعة وستين وعلى كل ما أن ينوي الحامل الطواف عن نفسه فقط أو عن  
 المحمول أو عن نفسه أو يطلق ومثلها في المحمول فحضر أربعة في أربعة ستة عشر وهي صور التوبة

المطاف بحيث لا تغفلان  
 بالرجاء لا عند دخول المطاف  
 فبسن طمأنينة بالقرب وذكر  
 حكم الخشي مع قول ولم  
 يرح فرجة من زيادتي  
 (و) أن (يوان كل) من  
 الذكر وغيره (طوفة)  
 نحو جامن الخلاف في  
 وجوبه (و) أن (يصل يده  
 ركنين) و قوله  
 (خلف المقام أولى) لا اتباع  
 رواه الشيخان وذكر  
 الأولوية من زيادتي وكذا  
 قول (فإن لم يطفها  
 خلف المقام فعلها في الخ)  
 ففي المسجد في الحرم  
 حيث شاء) متى شاء ولا  
 يغتوان أن الجوهرة ويقرأ  
 فيها (بصورة الكافر) و  
 والاختصاص لا اتباع رواه  
 مسلم ولما قرأ اهتمام  
 الاختصاص التماساً لها  
 لأن المشركين كانوا  
 يعبدون الأصنام ثم (و)  
 أن (يجهر) بهما (ليلا)  
 مع ما الخ في من الغير  
 إلى طلوع الشمس ويسر

فيأخذ ذلك كالكافو فيجزى عن الركنين فرجة ونافذة أخرى

نفسر

(ولو لوجل شخص حلال أو حرم) طاف عن نفسه أو لم يطف (محرم) بقيد زنة بقوله (لم يطع عن نفسه ودخل وقت طوافه طواف  
 به) بقيد زنة في الآتين بقوله (وإن نواه له) أو أطلق (وقم) الطواف (للحول) لأنه كراك دابة وعلما  
 بنية الحامل والمحمل يقع الحامل الحرم إذا دخل وقت طوافه ونوى المحمول لا نصره فمع نفسه (الان أطلق وكان للمحمول) في كونه  
 محرم لم يطع عن نفسه ودخل وقت طوافه (فإنه) لأنه الطاهر لم يصرفه عن نفسه فان

طاف المحمول عن نفسه ولم يدخل وقت طوافه لم يقع له أن يذبحه وانفسه والافكا ولم يطف ودخل وقت طوافه وان نواه الحلال لنفسه وأطما وقعه وان نواه محمله لنفسه ولم يطف وعمل بنية في الجمع ولا به الطاب ولم يصرفه عن نفسه فإذا لم يطف ودخل وقت طوافه وأقادة حكم الاطلاق فيمن لم يطف من زياتي (وسن) لكل بشرطه في الاشي (١٢٧) والخشي (أن يستلم الحجر بعد طوافه وصلا ثم يخرج من باب الصفا) وهو الباب الذي بين الركنين الجانبيين (لبي) بين الصفا والمروة للاتباع رواه مسلم (وشرطه أن يبدأ بالصفا) بالقصر طرف جبل أبي قبيس (ويجتمعا بالمروة) واتصرا بمجمع به من زياتي فلو عكس لم تحب المروة الاولى (و) ان (يبدأ سبعا ذاهبا من كل منهما) لا لا تحرف في المسمى مرة للاتباع وقابضى الله عليه وسلم بدأ بما بدأ الله به رواه مسلم (و) بدأ بالساق بلطف قابضا بما بدأ الله به (و) أن يمشى (بسطوا) ركن أو قدم أى السى وطواف القدوم (الوقوف) برفقة إن يمشى قبله للاتباع مع خبر خنواى مناسككم فان تخالفا الوقوف امتنع السى الى بعد طواف

نضرب في الاربعين تبلغ الثمانون وبمئة وعشرين صورة فتأمل حرف (قوله طاف عن نفسه) راجع لكل لان الطواف يصدق بطواف اليوم طاف عن نفسه أو لم يطف فلهذا رجع بمقتضى احوال في الحامل وعلى كل حال اما أن نوى المحمول ونفسه أو كما يجرى أو يطلق الحاصل من ضرب أو يعنى أو بمئة بمئة عشر نوى المحمول أو أطلق وقع للمحمول في هذين المضروبين في الاربعين احوال ثمانية يستثنى منها صورة واحدة تقع فيها للحاصل وهي قول المصنف لان اطلاق الخ وأما اذا نوى الحامل نفسه أو كما يجرى مع احوال الاربعة المتقدمة فيقع فيها الطواف مع الصورة المتقدمة المستثناة فيقع له الطواف في سبع صور يتبع للحمول في سبع (قوله محرم) سواء كان له عنف أو لا مر (قوله وطاف به) معطوف على حمل (قوله في الاذنين) أى الحلال والحرم الذى طاف عن نفسه (قوله أطما) أى ولطما (قوله وعلا بنية الحامل) أى فيها ذنواه للمحمول (قوله فيقع له أى الحامل) قوله ان (بنوه) أى المحمول زى وعش وقوله لا بأن نواه الحمله ولأنه نفسه وقوله فمكا لو لم يطف أى فيقع للمحمول كما تقدم اطاف (قوله ان نواه الحامل) محترز قوله ولم ينو لنفسه (قوله) وسن لكل بشرطه وهو خلو لطاف عن الرجال غير المحارم (قوله أن يستلم الحجر) ويقبله راجد عليه (قوله لم يطف بوطافه وصلا) أى بعد فراغ طوافه بعد صلاته ركعتين سنة الطواف (قوله) والمروة) وهي أفضل من الصفا كما مر لانها أقصد والطواف أفضل أركان الحج حتى من الوقوف لان الشارع شبهه بالصلاة كقوله مشيخنا حرف وان دفع بقوله لانه القصد ما يقال بشرائطهم البداية بالفاؤ ذكرا لله أولا بدلان على كونه أفضل اه (قوله المروة) وهي طرف جبل فينقاع وقدر السافة بين الصفا والمروة بذراع الأدمي سبع مائة وتسعون فرعا وكان عرض السى خمسة وثلاثين ذراعا قاذخوا بعضه في المسجد برماوى (قوله بدأ بما بدأ الله الخ) هو بلطف المضارع مع وعش لانه جواب لقولهم يا رسول الله إذا نبأ وقوله قابضا بلطف الامر لانه جواب لقولهم يا رسول الله إذا نبأ قال شيخنا وامل السؤال تعدد برماوى (قوله وان يمشى بعد طواف ركن) وهل الأفضل السى بعد طواف القدوم أو بعد طواف الاقاسة ظاهر كلام النووي في مناسكه الكبرى الاول والاعتماد أنفى به شيخنا مر استحباب التأخير زى أى فالفضل فيه بعد طواف ركن (قوله ولان من العدة سى) أى لو بعد طواف الاقاسة أى ان كان سى بعد طواف القدوم كما شرح مر وجرى ما عدا بعد لم يجرى بل خلاف الاول على ظاهر كلام الشيخين ويكرهه على ما قاله أبو محمد شوى وبعبارة حل ولا تسن عادته سى بل هو كرمه ويبنى القارئ فله يسن لأن يلو طوافين ويضى سبعين خروجا من خلاف أى خيفة وهل له أن يولى بين الطوافين والسبعين قلت مقتضى كلامهم الامتناع فيطوف ويضى ثم يلو طوف يضى اه (قوله ان يرقى) بفتح الفاء مضارع رقى بكسرهما في الاصح أى في المحوسات وأما في المعاني فيالمتح ومنه خبر الدافع الذى رقا الصعداى أو شوى (قوله قائم) هذا بالنظر لما كان وأما الآن فقد فعلت الارض حتى غطت درجات كثيرة فليتأتى رقى ما ذكر (قوله عقبه)

مما ذكره (وسن) للذكر أن يرقى على الصفا والمروة قائم أى يقبدها لانه على الله عليه وسلم رقى على كل من ماحتى رأى البيت ورواه مسلم وخروج بر بادى الذكر الاى واخشي فلا يسن لهما الرقى الا ان خلا المجلع من الرجال غير المحارم فيأبطه كاتبه عليه وعلى الخشي الاسنوى وأوجب على من لم يرق ان يلقى عقبه بأصل ما يذهب منه وروى صاحب جليل ما يذهب اليه من الماء المروة (و) أن يقول من الذكر والرقى غيرهما (انما) كبر لا توفقه الجلى آخره) أى انما كبر على ما هو الجلى عليه على ما لا يالا الله وحده لا شريك له

له الملك وله الحمد يحيي ويميت يده الخير هو على كل شيء قدير (تميد موبنا ناه ونداودنا) (و) أن (يشك الله كروا دعاء) ذنباع في ذلك رواه مسلم يزيد بعض الفاظ ونص بعضها وتغير بكل إلى آخره ثم من قوله فإذا رقى إلى آخره (و) أن (يعشى) على هيئة (أول السجدة وآخرها) (أن) (يعود الذكر) أي يسى سبعا (١٢٨) شديدا في الوسط للأنبا عرواه مسل (وعلمها) أي التي العود (معروف)

أن كان ماشيا أو حافداً به أن كان راكبا حل (قوله يسى ما خير) أي قدرته وإرادته (قوله وهو على كل شيء قدير) أن رأينا في ما هو أهم من الموجودات الخيرية فالمستغاثات خارجة عنه استثناء عقليا ولا يترك مقتضى المدعى أدهى صفة تؤخر في المقدور عليه وهي ليست بمتضرورة فالمتصان من عدم قابليتها للوجود وإن رأينا به الوجود الخارجي كما هو مذهب المتكاملين إذ المعلوم عندهم ليس بشئ فلا حاجة إلى الاستثناء لكنه لا يشمل المعلوم الممكن شوري وقال شيخنا حاف المرأ بالشيخ هنا الممكن موجودا كان أو معدوما (قوله أي يسى سبعا شديدا) وينبغي أن يفهم بذلك السنة للآل باب ومسابقة بجمعه بالركب يحرك دأبه بحيث لا يؤذي في المناقشة حر (قوله في الوسط) والمراد بالوسط هنا الأمر التقريبي إذ جعل المدعى أقرب إلى الصفات من المردة بكثير شرح حج (قوله وبين المبل) هو عبارة عن عود صفر (قوله الذين أحدهما) في ركن المسجد في هذا التفسير مسانعة لأن الذي يسى لا يبر الأعل ركن واحد من أركان المسجد قبل أن يصل باب السلام كما يبر في ذلك من رآه وهو الذي ذكره ولا بقوله الملقى بركن المسجد أو الثاني المقابل له دار العباس فليس في ركن المسجد بذلك عبران يحرف فقال أحدهما بجدار المسجد وكذلك عبر الشارح في شرح الروض (قوله دار العباس) وهي الآن رباط منسوب إليه حج وعلى كل منه ما قد تبدل معلق برماوى (قوله روى في محل) أي سبعا شديدا والمعبر عنه سابقا للعود (قوله ولا يشترط فيه طهر ولا ستر) أي بل يتدب فيه كل ما طلب في الطواف من شرط أو منسوب برماوى

(فصل في الوقوف برفة) خطبة مقصود بالترجمة لكونه ركنا أو أنه في الذكر لتقديم غيره عليه في الفعل عن (قوله مع ما يد كرمه) أي من قوله لنس الامام ان بخطبة الخ (قوله من الامام) أي السلطان ان حضرة أوثان به لقائمة الحج ونصب ما يجب على الامام (قوله أن خطب) وبذلك فيها أركان خطبة الجمعة الخمسة (قوله بمكة) وكون الخطبة عند الكعبة أو ببيتها حيث لا منبر أو فضل حج (قوله أو معة) ولا يكتفي عنها خطبة الجمعة لأن السنة فيها التأخير عن الصلاة لأن وقتها بعد الصلاة كقوله الشارح ولأن المقصود من تعليم الناسك لا الوظ والتخويف بل تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف وين أن يكون محرما أو مفتوحا بالتلبية والحلال أي وقتتها حلالا بالنكسير شرح حر (قوله خطبة مفردة) انظر الخطبة التي يؤتى بها مفردة هل يقتصر فيها على الأركان المشتركة كالجد والصلاة أو يأتي فيها جميع الأركان للعتبة في الخطبتين كل محتمل ولعل الأقرب وجوب جميع ما يسهل من الأركان في الخطبتين لانهما قائمة مقام التين فليتل شوري (قوله بأمره فيها) وإذا أمرهم الامام بذلك وجب الخروج اه حل (قوله يتروون) أي يشتهون الماء فيه لفته اذ ذاك من التروى وهو التمشي وقال البرماوى لاسهم يتروون فيه للماء أي يجب بلونه معهم من مكة ليست موقوف عرفة شربا لغيره لفته اذ ذاك تلك الاما كن وهذا يصح ما كان وأما اليوم ففيها الماء كثر (قوله ويعلمهم المناسك إلى الخطبة الآتية) ان لم يرد الا كل والا فالفضل والاولى أن يعلمهم جميع المناسك في كل خطبة ليرسخ ذلك في أذهانهم حج وحاف (قوله التمتع) بخلاف المفرد

ثم فيمضي حتى يبق بينه وبين الببل الأخضر اه في ركن الماء جعل على يساره قدر ستة أذرع فيعدو حتى يتوسط بين الميادين الأخضرين الذين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بجدار العباس رضى الله عنه فيمضي حتى يمشي إلى المردة فإذا علمتها إلى الصفا مشى في محل مشية وسوى في محل سبعا أو لا يخرج بزاد في الذكر الأشي والخني فلا يمد وان وبين أن يقول كل منهم في سبعية وب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الاكرم وأن يوالى بين مرات السبى وينتوب بين الطواف ولا يشترط فيه طهر ولا ستر ويجوز فله را كبا ويكره للسبى أن يقف في سبعية حديث أو غيره (فصل في الوقوف برفة (١) مع ما يد كرمه مع (سن الامام ان خطب) ولو نأبته (بمكة سابع) ذي (الحجة) بكسر الحاء أقصم من فتحها لمسمى بيوم الزينة لتزيين فيه هوادجهم (بعد) صلاة

(طهر أو معة) ان كان يومها (خطبة) مفردة (بأمر) هم (فيما) والقدوم يوم الاثنين المسمى بيوم التروى لاسهم يتروون فيه الماء (الذي) ويسمى التاسع يوم عرفة والعاشر يوم النحر والحادي عشر يوم القرفة لاسهم فيه في الثاني عشر يوم النفر الاول والثالث عشر يوم الفراق الثاني (ويعلمهم) فيها (المناسك) إلى الخطبة الآتية فمجدد ابراهيم بأمره فيها أيضا التمتع بين المكين بطواف الوداع (١) درس



والقارن الآتين لا يؤمران بطواف وداع لهما لم يتحلا من مناسكهما وليست مكمل لقائهما  
 من خلاف المتعمد فانه يتحلل من المعروض بخلاف المكمل فان مكمل القامة قد قداس لم يطوف  
 الوداع برفاقها أو بالقرود والقارن المرفوع من المقاتل لا يطوف الوداع لم يمتد  
 ميتون في أعمال الحج لا يطالبونهم طواف الوداع (قوله قبل خروجهم) أي من مكة إلى عرفة  
 (قوله وهذا الطواف مستبرن) عبارة عن جملته مندوب لهم لتوهمهم لابتداء التمسك دون المقرين  
 والقارنين في توجهم لتمامه لا فطواف الوداع هنا غير طواف الوداع الواجب الآتي لأن ذلك بعد  
 تمام الحج وهذا قبل الشروع في عمله (قوله ان زمتهم الجمعة) كالمكثين والمقيمين إقامة مؤثراتى  
 قطع السفر فان لم يقموا كذلك فلهم الخروج بعد الفجر زى (قوله ولم يكنهم اجتماع الخ) فان  
 أمكمهم بأن أهدت ثم قرأه واستوطنها أو رمون كالمولودين جاز خروجهم بعد الفجر ليصل معهودان  
 حرم البناء ثم لم يعمل للفسك شرح مر و قد ضمن قوله حرم البناء صحة صلاة الجمعة في السانية  
 الكاتبة بيولان كان في حرم البحر لانه لا تلازم بين الحرمة ومحملة الجمعة فهو ظاهر ع  
 على مر (قوله إلى متى) وهي بكسر الميم تصرف أى مراعاة المكان وانصرف مراعاة لليقظة قد  
 وهو الأغلب وقد نوت وتخفيف نوتها شهر من تشد بهداسيت بذلك لكثرة ما يجرى فيها أى يراقبها  
 من السماء بم زى (قوله وأن بيتوا) أى وسلم لهم أن بيتوا فيقدر هناما يناسبه وكذا يقدر قوله  
 وأن يقفوا الخ لا تقتضي سبانه أن يكون التقدير وسلم لهم أن بيتوا ولا وجه تأمل وطلب هذا  
 لاجل الاستراحة لاجل السبر من القدالى عرفات من غير تعب شرح مر (قوله هو أول من قوله طلعت)  
 وجهه الأولو لأن الاشتراك هو الاضاعة وهو لا يحصل بعد الطواف ع ش (قوله على ثبير) بفتح المثناة  
 ع ش (قوله بطريق شب) وهو جبل مطلى على مزدلفة يراموى (قوله بقرها) أى عرفة (قوله  
 بقر) بفتح النون وكسر الميم ويحجر اسكان الميم م فتح النون وكسر هاراموى (قوله إلى المسجد  
 إبراهيم) أى الخليل عليه صلاة والسلام (قوله من عرفة الخ) فكل من عرفة وغرة ليس من عرفة  
 كافي شرح مر و لا من الحرم يراموى (قوله ويبرز بينهما) أى عرفة وعرفة (قوله فرشت هناك) أى  
 في المسجد كقوله في الاضاح لانه لم يلبث ظاهره لأن مل اخذها القربا لمحدث في المسجد من  
 العمارة المتكررة (قوله ما أمهم من الناسك) ككيفية الوقوف وشروطه والدفع الى مزدلفة  
 والمبيت بها والدفع الى متى والرجوع به ما يتاح بذلك نخرج مر (قوله يأخذ المؤذن في الاذان)  
 أى حقيقة لا قامة عليه يؤخر الاذان عن الزوال والى الفراغ من الخطبة الأولى حل قالادان للعصرين  
 قد بدا والظهر فقط ان لا يجمع (قوله بحيث يفرغ الخ) ولم ينظر لتسببها لان القصد بها مجرد  
 الدعاء والمبادرة الى اتساع وقت الوقوف شرح حج والحاصل أن خطب الحج أربع خطبة  
 السابع وخطبة يوم عرفة يوم النحر ويوم الفريادى وكلها فرادى بعد صلاة الظهر الا يوم عرفة  
 فثنتان وقبل صلاة الظهر ا ه شرح البهجة (قوله لجمع السفر) أى فيختص بسفر القصر الى خلافا  
 لما صححه النووي في مناسكهم من كونه للناسك (قوله خلاف المكمل) كانه لا يصغر ولا يجمع ومن لم يمسك  
 من نوى إقامة قطع السفر بمكة بعد التزم من متى كاهوشان أ كثر الحجاج سبها المصرين وفيه نظر  
 ظاهر لان سفرهم ذكر لا ينقطع الا بعد دخول مكة حل كقديم في قوله يشتهى سفره بلوغه مبدأ  
 سفرهم وطنه أو موضع آخر نوى قبل وهو مستقل إقامة الخ (قوله وان يقول بعرفة) قيل في تركه

(١٧ - بجمري - ثاني) مع فراغ المؤذن من الاذان (ثم يجمعهم) بعد الخطبتين (الذين تقدموا) للاتباع واما مسلم  
 والتصریح بأنه جمع تقدم من زيادتي والجمع للسفر لانه مكمل ويصغرهما أيضا بالسفر بخلاف المكمل (د) أن (يقفوا بعرفة) الى الشروب

(و) أن (يكنز) والله (كر) من تهليل وغيره (والدعاء إلى الغروب) روى الترمذي خبر أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي إلا الله إلا تعوجه لأشرك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير وزاد النبي اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري وذكراً لكاتر في الدعاء والله خير التهليل من زيادي (ثم) بعد الغروب (يقصدوا مزدلفة) ويجمعونها للغروب والعشاء تأخيراً للتابع رده الشيخان ثم إن شئ فوت وقت الاختيار للعشاء جمع بهي الطرفين والجمع للسر لا للنسك كما مر نظيره وبذهبون بسكنية وقار فن وجد فرجنا أسرع (وواجب الوقوف) برفة (حضوره) أي المحرم (وهو أهل العبادة) ولو كانوا أوامراً طلب آتني أو نحوهم (بعرفة) أي يجزئ منها (بين زول وجبر) يوم (نحر) للتابع رده مسلم وفي خبره وعرفة كلها موقوفة على الحج برفة من جاء إليه جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج وأبو داود وغيره جاسدين صححه كالأجموع

فلذا تقدّر يستحب للإمام أن يقفوا أولاً فرد فقالوا يقف بالصعب لطفه على خطب وكذا ما بعده لكان أولى اه ويرد بأنه خص الإمام بما يختص به بنحو خطب ونحو جمه وغيره بما يختص به بنحو بيتوا ويقصدوا بأن يقدر ومن لم أن بيتوا أن يقفوا كاتم وذلك التقدير بدفعه ما خرو المعلوم من منفيه فلا اعتراض عليه شرح حج وهـ الاعتراض بجري إيضاح قوله السابق وبيتوا سم وبعبارة الزيادة قوله وأن يقفوا برفة اعتراض قوله يقفوا بأنه ممنسوب عطفاً على خطب فيقتضى استحباب الوقوف مع أهواج ودفع بأن المصنف قيد الوقوف بالاستمرار إلى الغروب لأنه راجع لأمرين وهو مستحب على الصحيح أي فالمستحب كون الوقوف إلى الغروب وأيضاً فوجب أصل الوقوف مع العلم اه مم زى (قوله قال في الروضة الخ) الأولى تدبر من دعا على قوله وأن يقفوا برفة عند قوله إلى مسجد إبراهيم (قوله دعاء يوم عرفة) أي إذا كان أفضل فينبغي ألاكثر منه فبيد دليل لا كثار الدعاء الذي هو الدعوى ولم يذكر دليل كثار الدليل كرو حج بقوله روى المنذرى خبر من قرأ قل هو الله أحد أتم مرة يوم عرفة أعلى ما سأل وقوله لم يذكر دليل كثار الدليل كراى صريحاً لا فهو يفهم من قوله وأفضل ما قلته الخ وأفضلية تقتضى ألاكثر منه خصوصاً يوم عرفة فضله على زيادة قال ابن حجر وبين الحرم وعرفة نحو ألف ذراع (قوله بصرى) بقوله ذلك ولو أعجى عش على مر (قوله) ثم قصدوا مزدلفة) اعلم أن المساق من مكة إلى المي فرسخ ومن مزدلفة إلى كل من عرفة ومنى فرسخ ذكره في الروضة شرح مر ومن مزدلفة بين عرفة ومنى من الإزدلفة وهو التقرب (قوله وواجب الوقوف الخ) الأولى ذكره عقب قوله وأن يقفوا برفة الخ (قوله أوامراً) طلب آتني أو نحوهم) أشار بهذا إلى أن صرفه الوقوف لا يضر سم وقار ماس في الطواف بأنه قرب مستقلة أشبه الصلاة بخلاف الوقوف وأخى السى والى الطواف لأنه عهد الطوع بنظرهما كالسى للمساجد ورمى العذبة بالأحجار ولا كذلك الوقوف شرح حج وبدل إقتصار علمهما على إن الحاق كالوقوف فأراجع سم على حج (قوله يحز منها) عبارة أصلمن جزء بأرض عرفة قال الرشيدى ظاهر التقيد بالأرض أنه لا يكتفى الهواء كأن مر بها طائراً وكان الفرق بين الاعتكاف أن للمسجد ثبت حكمه إلى السماء الدنيا كما صرحوا به بخلاف عرفة كان القصد نكس القبة ولم تصرح بما بأن طوائفها حكمها ثم رأيت سم قل عن التارح عدم الصحة (قوله وعرفة كلها موقف) صدره وقت ههنا وعرفة إلى آخر ما مر ع ش (قوله الحج عرفة) أي معظم الحج عرفة (فروع) شجرة أصلها برفة خرجت أغصانها لتبرها هل يصح أوقوف على الأغصان كالصح الاعتكاف على أغصان شجرة خرجت من المسجد في نظر وتجه عدم الصحة فليأتم ولو انعكس الحال فكأن أصل الشجرة خارجاً وأغصانها داخلية في نظر أيضاً ونسج الصحة أن شوي رى قياساً على الاعتكاف لكن في قل على التبرع بعدم الصحة وبعبارة وقوف بأي جزء منها بالرضا وعلى متصل بها في هو أنها فلا يكتفى كونه طائراً أو على غصن شجرة أصلها فيها دون الصن أو عكسه وأعلى قطعة قلت منها إلى غيرها اه وصرح الزيدى وإن شرف بأنه يكتفى الوقوف على القطعة التي تنقلها إلى غيرها اج مداني فليحذر وقال ع ش لا يكتفى الوقوف على الصن مطلقاً ولا على القطعة المنقولة واعتمد ح ف كلام ع ش وقيل (قوله من جاء إليه جم) هذا تعميم في الزمان ودليل عليه والتى قبله تعميم في المكان ودليل عليه ولا يخفى أن الحديث الثاني اعتقادها بمنزلة الوقوف وأما بدونه فأنقاده الاتباع أي من جاء عرفة فليج جمع كابدل له أول الحديث سميت بذلك لاجتماع الناس لها مر وفيه

وليلة جمع هي ليلة المزدلفة  
وتخرج بالأهل غير مكتمل  
عليه وسكران ومجنون فلا  
يجزئهم لأهم لبسوا أهلا  
العبادة لكن يقع بهم  
فلا كاصرح به الشيخان  
في الجنون كجج الصبي غير  
المميز ولا ينافيه قول  
الشافعي في الغمى عليه فإنه  
الحج لصحة حله على فوات  
الحج الواجب (ولو فارقه)  
أي عرفة (قبل غروب  
بدر) البها (سن له) (دم)  
خروجه من خلاف من  
أوجبه لأن عاد البها لوليل  
لأنه إنما يسن له وهو  
الجمع بين الليل والهاق  
الموقف (ولو وقفوا) اليوم  
(العائش غلظا ولم يقفوا) على  
خلاف العادة في الحج  
لظنهم أنه التاسع بأن غم  
عليهم هلال ذي الحجة  
فأكلوا إذا التفتة ثلاثين  
ثمان لم أن الحلال أهل  
ليلة الثلاثين (أجزأهم)  
وقرهم سوا ما بان لهم ذلك  
في العائش ما بعده فلا قضاء  
عليهم ذلك وكانوا به لما بانوا  
وقوع مشرك في ولا  
فيه مشقة علمت خلاف  
ما ذاقوا وليس من القاطن

لأنه انما بها ليلة جمع رد لما قيل انها تسمى ليلة عرفة وأن هذا مستثنى من كون الليل يسبق النهار  
وكان قائله نومه من اعطائها حكم يوم عرفة في ادراك الوقوف وهو قاسد كما هو ظاهر شرح حج  
وأجيب بأنه لما كان حكم الليلة كحكم ليلتها في أجزاء الوقوف أضيفت الليلة لعرفة لأن الاضفة تأتي  
لادنى ملابسة وقول ابن حجر لأنه انما بها ليلة علة مقدمة على المأول أي وفيه رد على الأماخ وليلة  
مزدلفة هي ليلة الحرو وأضيفت لمزدلفة وجوب المكث فيها لحققتن في النصف الثاني منها كما يأتي في  
الفصل الآتي فتأمل (قوله كتمى عليه) الاعتماد أن الجنون يقع حجه فلا يخلاف التمسى عليه  
والسكران فإن حجهما لا يقع فعلا ولا فرضا بفرق بأن المجنون له ولي يحرم عنه ولا كذلك الغمى  
عليه والسكران فإنه لا ولي له فلهما فمما وان أحرمها من قبل الاغناء والسكر لكن ليس لهما  
من ينوب عنهما بأعمال الحج زى عرش وفي كلامه مضطربة النسبة للسكران وقوله يحرم عنه عني أنه  
الفرض أن الجنون طرأ بعد الاحرام فكيف يقول يحرم عنه (وأجيب) بأن معنى يحرم أي يجوز له  
الاحرام ابتداء لو كان الجنون مغفرا لا الاحرام وإذا كان كذلك في الابتداء فيجوز له إتمام أعمال  
الحج عند اذاجن في الانتهاء وعبارة الشيخ من الاعتماد أن الجنون يقع حجه فعلا ولا وليا أن يبنى على  
أعماله كان له أن يحرم عنه الغمى عليه لا يقع حجه فرضا ولا نقلا لم يراس من اقتصار الاوقع فعلا  
كالمجنون والسكران ان زوال عقله وقع حجه فعلا والواقع فرضا وقوله وسكران أي مستعدا من (قوله  
لكن يقع بهم فعلا) فقالوا أن يبنى بقية الأعمال على احرام الجنون دون الغمى عليه والسكران  
فيعتبران على احرامهما لا يقتضيان أنه لا يحرم عنهما (قوله سن له) أي كدم المجتمع وهو دم ترتيب  
وتقدير ابن حجر (قوله خروج من خلاف من أوجبه) وهو الامام مالك (قوله لأن عاد البها لوليل)  
غاية الرد على من قال عدمه في الليل لا يسقط وجوب الدم لأن الوارد الجمع بين أتوا النهار وأول الليل  
وقد فوته شرح مدر (قوله ولو وقفوا العائش) ولو بعد أن تبين لهم أنه اليوم العائش آخر الليل أي ليلة  
العيد بحيث لا يسع ذلك الوقت الوقوف فيقفوا بعد الزوال فعلا لمفعول لاجله لا حال تأويله بنالطين  
حل لأن عاربه لا يروهم أنه لا بد أن يكون الوقوف وقت القاطن حتى يجزى لأن الحال قيد في علمها  
فيخرج ماذا تبين لهم أنه العائش قبل الزوال ثم وقفوا بعد الزوال عليلين أن وقوفهم كان في العائش مع  
أنه يجزئهم كقروهم شيئا حاف وعبارة الزيادة في قوله ولو وقفوا الحج يقتضى أنه لا يصح الوقوف ليلة  
الحادى عشر وهو ما شئ عليه القاضي وخالف في ذلك ابن القرى من أن ارشاده فصرح بصحة  
الوقوف ليلة الحادى عشر فيكون العائش كالتسليم وعبارته بين زوال يومه أو ثانيه لفظ الجسيم  
وغيره مدوم اعتمده وعليه فعلا يجزى قبل الزوال وهو الاعتماد يكون أداء ولا يصح محو رى الا  
بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح الا بعد طلوع شمس الحادى عشر ومضى قدر ركعتين وخطين  
خفيفتين ويتأمل التشريق على حساب وقوفهم وهذا هو الاعتماد (قوله ولم يقفوا) عبارة تشرح  
جميع المتن الآن بقا على خلاف العادة في الحج فيقضون حجهم هذا في الاصح لعدم المشقة العامة  
(قوله لظنهم أنه التاسع) علة لقوله غلظا فهو علة لعله (قوله أجزأهم) ويكون أداء الاضفاء لأنه  
لا يدخله القضاء أصلا تشرح مدر بمعنى أنه لا يصح في غير يومه الخصوص في غير القاطن والافواه قضى  
بالفادش ويرى وعبارة قل على الجلال قوله أجزأهم وقوفهم أي بعد زوال العائش لا قبله وان تبين أنه  
العائش ويكسر ليلة العيد هي التي بعد يوم يجزى الوقوف فيها ولا تدخل أعمال الحج الا بعد نصفها ويجب  
ميت مزدلفة فيها واليوم الذي بعده هو يوم العيد فلا تجزى الاضحية قبل طلوع شمس يوم يحرم  
صوم من يكون أيام التشريق ثلاثة بعده تجزى الاضحية فيها ويحرم صومها وهذا كله بالنسبة

للمراد لهم ما اذا وقع ذلك بسبب حساب كاذب كره الرافعي ونزج بالعاشر مالم يوقفوا الحادي عشر أو الثامن غلطاً فلا يجوز بهم لتعدد التعليل  
فيحوالان تأخير العبادة عن (١٣٢) وقتها قرب الى الاحتساب من تقديمها عليه في الثاني فصل في الميت بمزدلفة

والدفع منها وفيما يذكر  
للعجاجة دون غيرها فيما يظهر نعم من رأى أو أخرجه من رأى وصفه يجب عليه العمل به وحده كافي  
الصوم (قوله المراد لهم) أي الأصحاب (قوله بسبب حساب) أي فلا يجوز لتقصيرهم في الحساب  
أه ويشدني (قوله) ولان تأخير العبادة يتأمل قوله فترقبه لا يتجعد عدم الاجزاء التي هو  
للمدى ولو قال ولانه عهد تأخير العبادة عن وقتها كان أظهر ومراده بقوله ولان تأخير العبادة خارج  
الجواب عما يقال للفرق بين ثلثين والعاشر مع أن كلامهم متصل بالسبع (قوله الى الاحتساب)  
أي لا اعتداد بها

فصل في الميت بمزدلفة (قوله والدفع) أي الى متى (قوله وما يذ كرههما) الذي يذ كرمع  
الميت لزوم الدم على من تركه بغير عذر وسن أخذ حصصه في يوم النحر منها والدفع منها قوله ثم  
يسير واقيدها لومي بطلوع الشمس والذي يذ كرمعه هو قوله فيرى كل إلى آخر الفصل (قوله أي  
مكت) ليس بقيد بل مثله وأما نحن من قوله فالتعريف المحصول فيها الخ وانظر ما الحكمه في تفسير  
الصفحة بالميت مع انه غير مراد أو أجاب شيخنا ح ف بأنه عبره ما أشاء كذا البيت جني (قوله فالتعريف  
المحصول) وأما لم يعرفه قياساً على عرقه بل هي أدنى ح ف (قوله من الليل) أي ليلة العيد (قوله  
لا يكونه يسمى ميتاً) انظر ما يذ لك لا يعتبر معاه ومكت الليل أي معظمه حل وانظر ما الدليل  
على كون هذه اللحظة من النصف الثاني فان هذا التعليل الذي ذكره لا بد له من تأمل وأجيب بأن قوله  
ويجوز بالدفع منها الخ من بقية التعليل وقوله ببقية التناك الخ في معنى التعليل لقوله ويجوز أه (قوله  
لم يرد هنا) أي حتى يتمتبر معاه وهو مكت غالب الليل حل (قوله كثيرة شاقة) أي ويدخل وقتها  
بنصف الليل شرح مر (قوله في التخفيف) أي بعدم الميت وقوله لاجلها أي بقية التناك (قوله  
واشتغل بالوقوف) أي لا اشتغالها بالاهم وفيد ما ذكر في معاذ ما يمكنه الدم في مزدلفة لا لا واجب  
جما بين الواجبين شرح مر وقوله وأفاض الخ مثله مر ثم قال ونظر فيما لا أم في عدم لزوم ما به  
غير منظر لما واف الآن لانه لا أثر لوقفه بخلاف الوقوف في أي فية فامر عن الزكشي من التقيد  
وان رد ذلك بأن كثرة العمل عليه في تلك الليلة وبومها اقتضت مساحته بذلك لم يلزم ذلك في  
الاولى ايضا قال الزكشي وظاهر ذلك انه لا فرق بين ان يمر بطريقه بمزدلفة أم لا أي قبل النصف والا  
فمروره ما بعده يحصل الميت شرح مر وقوله وان يرد ذلك أي ما قاله الزكشي أه عش وبعبارة  
الرشيدى وان يرد ذلك أي النظر والراهل لشهاب حج في امدها وهذا من الشارح قصر حجها لرضا  
بالنظر والرضا بالنظر بقضى وجوب الدم وفي حاشية اعتقاد عدم الوجوب تأمل وبعبارة ان حجر  
ومن لعنه هذا اشتغاله بالوقوف أو بطواف الاقضية أن وقت تمذهب اليه قبل النصف أو بعده ولم  
يمر بمزدلفة وان لم يطر اليه ووجهه بأن قصده تحصيل الركن ينفي تقصيره بغير ما في تعمد المأموم  
ترك الجلوس مع الامام لقننه الاول فعميتني انه لو فرغ منه أو مكثه العود بمزدلفة قبل الفجر لزمه  
ذلك (قوله لم يذ من الخ) عله ان لم يمكنه الميت بها أو اذا أمكنه تركه لم يذ من الخ على كل حال لا حاشية  
عليه في الاقضية الى الطواف ح ف (قوله أن يأخذوا منها حصصه) أي يوم النحر (قوله أي ما حصصه) غير يوم النحر  
فالاولى أخذ منه وادى حصصاً من متى غير الرمي وما احتمل اختلافه به حج ومر وشوياً ما أخذ

والدفع منها وفيما يذكر  
معها (يجب) بعد  
الدم من عرقه (ميت)  
أي مكت (لحظه) ولو بلا  
نوم (بمزدلفة) للأنواع  
المعلوم من الاخبار  
الصحيحة والتصريح  
بالوجوب وبالاكتفاء  
بلحظة من زياق فالتعريف  
المحصول فيها لحظة (من)  
نصف ثان من الليل  
لا يكونه يسمى ميتاً إذ  
الامر بالميت لم يرد هنا بل  
لأنه لا يصح أن يذ من عرقه  
نحو ربع الليل ويجوز  
الدفع منها بعد نصفه ببقية  
التناك كثيرة شاقة  
فسوح في التخفيف  
لاجلها (فن لم يكن بها)  
فيه أي في النصف الثاني  
بأن لم يذ بها (أو) بات  
لكن (تفرقه) أي  
النصف (ولم يعد) اليها  
(فيه لزمه دم) كائن عليه  
في الامور صحيحة في الروضة  
كأنها لترك الواجب  
وان اقتضى كلام الاصل  
عدم لزومه من تركه لعنه  
كان خاف أو انتهى الى  
عرقه ليلة النحر واشتغل  
بالوقوف عن الميت أو  
أفاض من عرقه الى مكة

وطاف الركن ففاته الميت لم يذ من شئ (وسن أن يأخذوا منها حصصه)

الحصى

يوم (نحر) قال الجوزي ولا وقال البغوي بمسألة الصبح روى البيهقي وغيره بإسناد صحيح على شرط مسلم كافي المجموع عن الفضل بن  
عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال له بعد ان يوم نحر النقط الى حصى قال فانقطت له حيايات مثل حصى الخذف والتصرع: من اخذها مع القيد يري يوم النحر من زيادتي قالوا خذ سبع حيايات لاسبعون (د) أن (يخدم نساء وضعة بعد نصف) من الليل (الى نى) ابرو اقبل الزحمة ولما نى المحبين عن عاتنة ن سودة فاستق الصف الاخير من مزدقة باذن النى على الله عليه وسلم ولم يأمر هالكم ولا النفر الذين كانوا معه او فيه ما عني ان عباس قال ائمن قدم النى على الله عليه وسلم ليلته لرد لمة في ضفة أهله (د) أن (يقى غيرهم حتى يصادوا الصبح بناس) به الا تباع رواد الشيخان ويتا كد طلب التغايس هنا على قبيلة الایلم (١٣٣) خيرا الشيخين وليسع الوقت لما بين أيديهم من أعمال يوم النحر (ثم يقصدوا منى) وشعارهم مع من تقدم من النساء والضعة التلبية قال الفقل مع التكبير (فاذا بلغوا الشجر الحرام) وهو جبل فى آخر مزدقة قبل له قرح (استقبلوا القبلة لاهلأشرف الجهات وهذا من زيادتي (ودعوا) عند (وهو) أى وقوفهم به (أفضل) من وقوفهم بغيره من مزدقة ومن مرورهم به بلا وقوف وهذا من زيادتي (وذكروا) الله تعالى (ودعوا الى اسفار) للاتباع رواد مثل وقول ذكروا من زيادتي كأن يقول الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله اكبر الله اكبر (ثم يسرورا) بكيتة فاذا وجدوا فرجة أسرعوا واذا باقوا وادى عسر أسرع لما نى روحك

الحصى من الرمي فیکره لان قضاءه قبلها يدل على عدم قوله لا يورد أن القبول منها رفع ح ف ويكره أيضا خذها من المسجد ا لم يكن من آخر ثم ويكره اخذها من الخ ل أيضا زى (قوله قال له عداة يوم نحر) وكان اذا ذاك بمزدقة وهذا الدليل يدل على أصل المدعى وهو اخذ حصى يوم النحر من مزدقة ولا يدل على كون الاخذ ليلتا فامل (قوله حصى الخذف) بالغاء وسكون القال المهملة وهو الذى يذف به اداة تاء يري به وهو ندر الالعة ح (قوله سبع حيايات) لرى يوم النحر لاسبعون لرى يوم النحر وأيام التشريق قال كل يوم من أيام التشريق فيه رى الجار الثلاث كل جرة تسعة ففى كل يوم احدى وعشرين فى ثلاثة بثلاثة وستين وزاد على ذلك رى يوم النحر فهذه سبعون كما قرر مشيخنا (قوله قبل الزحمة) أى ان أرادوا تعجيل الرى والاقالة سنة ثم تأخيرها الى طلوع الشمس كغيرهم من حجر (قوله ولا النفر) النفر بفحتين عدة رجل من ثلاثة الى عشرة اه مختار والظاهر أن الذين كانوا مع سودة يزبدون على هذا فاطلاق النفر عليهم مجاز اه عى (قوله بناس) أى فى أول وقتها لان النافس بالعين ثمة الظلمة كقوله مشيخنا قال به معنى فى عبارة عى بأن يحاول عقب الفجر فوراً اه (قوله بها) أى بمزدقة وهو متعلق بيسألوا (قوله النحر الحرام) بفتح السين على المشهور ومعنى الحرام الذى يحرم الصيد وغيره قاله من الحرم ويجوز أن يكون معناه هذا الحرم الذى التعظيم شرح المذهب وسمى مشعر الماشية من المشاعر أى معالم الدين زى (قوله وهو جبل) أى عند الفقهاء وأما عند المتأخرين والمفسرين فهو جميع مزدقة برماوى قال ابن حجر وهو الذى عليه الآن البناء والمارة خلا قالن انكسر (قوله قرح) بوزن عرء وع من لصف والعلوية والعدل بجشم شيخنا (قوله وادى عسر) بكسر السين سعى بذلك لان القيل الذى سعى به هذه الكعبة عسر وامتنع فريامنه عن التوجه اليها لأنه عسر فيه لان وادى عسر من الحرم والقيل لم يدخل الحرم وأما أسرع عنده لم يقبل ان الناصري كانت تحف به أى فأمر بالجلب لى فى مخالفتهم وقيل ان رجلا صادف ابيه فزلت عليه نار فأحرقته كقوله ح ف عبارة ابن حجر وسكته أن أصحاب القيل أهلوا ثم على قول والاصح أنهم لم يدخلوا الحرم وأعماله كواقرب بأهل أو نرجلا اصطاد ثم فزلت نار فأحرقته ومن ثم تسمية اهكل وادى النار فهو لكونه محل نزول عذاب كد يارغو ادنى صح أمره صلى الله عليه وسلم لار بن بها ن يسره والتلاصيح ما أصاب أهلها ومن ثم يعنى الاسراع فيه لغير الحاج أيضا (قوله وذلك قدر رمية) أى ومساقة ذلك (قوله رمية حجر) بكسر الراء برماوى أى هتيرهم من انتهاء بعده قيل والفتح لا يناسب هنا (قوله عماله دخل) أى من طوافوا حتى قالنا فسلم

لرا كبدته وذلك قدر رمية حجر حتى يقطعوا عرض الوادى (و يدخلون منى بعد طلوع شمس فرى كل منهم حيشة سبع حيايات الى جرة العتبة) للاتباع رواد مسلم (ويقطع التلبية عند ابتداء تحورى) عماله دخل فى التحلل لاخذة فى أسباب التحلل كان الضمر بفعل ذلك عند ابتداء طوافه ويصوم من زيادتي (ويكره) بدلا تلبية (مع كل رمية) للاتباع رواد مسلم وهذا الرى تحميتى فلا يبدأ فيها بغيره ويأمر بالرى كما فادنه الفاء عن ابن السنة لا را كبد أن لا يبدل الرى والسنة لا رى الى الجرة أن يستقبلها (د) مع (حلق وعقبه) لفعل السلف وهذا من زيادتي (وذبح من معه عدى) تقربا (وعلى) لآية الآية وللاتباع رواد مسلم

الطواف والحلق على الرمي قطع التلبية عندهم زى (قوله أو يقصر) وهو أخذ الشعر بنحو مقص  
 حل (قوله إذا ضربت بال) والقرآن نزل على أنفسهم بدأ فيه بالحلق ع (قوله) إنما على النساء  
 التقصير لم يقل إنما عليهن التقصير لأن محل الأضمار إذا كان الضمير ومرجه في جهة واحدة كما  
 صرح به بعضهم بخلاف ما هنا قال الضمير ومرجه في جلتين فاحفظه فإنه بنفس ع (قوله بكرة  
 المرأة) إلا إذا كانت أمومة مع سببها فإنه ينتفع عليها وكذا المرأة إذا منعه زوجها وكان الحلق ينقص  
 الاستمتاع شو برى زى (قوله إزالة الشعر) ولو تمتد أو نورة وقوله في وقته أى الحلق وسياق  
 أن وقته بدأ دخل نصف ليلة النحر (قوله روى) الضمير راجع لإزالة الشعر وقوله نسك أى عبادة  
 يشاء عليها الاستباحة أمر كان ممنوعا عنه ومن أن يجلس المحلق رأسه محرما كان أو لا مستقبلا  
 القبلة يبدأ الحلق بالشق الأيمن فيستوي عنه مشقة اليسر كذلك كفى المجموع زى (قوله كاعلم  
 من الأفضلية) أى لأن الأفضلية لا تكون إلا في العبادات لا في الأبحاث قال ع (قوله) فإذ اطاف  
 أورى حصل التحلل الأول فبإباحة ما يباح به من التطيب ويصرح بذلك عبارة النجاشي حيث قال وإذا  
 قننا الحلق ليس بنسك حصل التحلل الأول برأى من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر ومثله شرح  
 مدره (قوله في ثياب عليه) أى على ما ذكر من الإزالة فوهة انفرج على قوله وهو نسك الخ (قوله لو حلق  
 فيه) أى العمرة وقوله فالتقصير له أفضل أى يحلق يوم النحر للحج وقيل هلا قيل الأفضل أن  
 يحلق ببعض رأسه للمعروث يبقى البعض الآخر ليحلقه للحج لأن الواجب إزالة ثلاث شرات فقط  
 فتأمل (قوله ثلاث شرات) كالأمر بعضا كفى ع على مدر وهم كلام الشارح رحمه الله تعالى  
 أنه لا يجزئ أقل من الثلاث والذى يظهر أنه لو كانت برأسه شرعتا وشعرتان كان الركن في حقه  
 إزالة ذلك كفى شرح مدر فقوله ثلاث شرات أى أن كان برأسه ثلاث فأكثر (قوله أى إزالتهما)  
 احتاج لهذا لصحة لا يخبر لأن كلام من الحلق والتقصير فعل والثلاث ليست فعلا قال القوت وهذا  
 فيمن لم يندثر الحلق في وقته فإن نذر في وقته لم يجز الحلق شعر الرأس جبهه أى إذا نذر الاستيعاب  
 والأفلا يلزمه ولا يكفي عن نذره ما اتصل به القصر ولا امر الرموسى عليه بالاستئصال اه وحمل حصة  
 نذره بالنسبة المذكور أما غيره فلا يصح نذره لأنه مذكور وفي حقه المكر وه لا يصح نذره ونذر المرأة  
 التقصير كقصر الذكر الحلق ولو نذر الرجل التقصير لم يصح نذره وهو مشكل لأن الله تعالى للتقصيرين  
 يقتضى أنه مطلوب منه فهو كقصر الذي في الحج وقد يجب بآه انضم لكونه مفضولا كونه شامرا  
 للنساء عرفا بخلاف نحو الماشى حج (قوله من شعر رأس) ثم لو كان له رأسان حلق واحدة في العمرة  
 وأخر الأخرى إلى الحج فالحلق أفضل قاله الشيخ شو برى (قوله أو اكتفاء بمعنى الجمع) فيه أن الذى  
 في الآية جمع الرأس لاجمع الشعر والمخالف الذى قدره بقوله أى شعرها اسم جنس جى فهو محل  
 الاستدلال بعبارة مدر وتحرير الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أمر الصحابة أن يحلقوا أو يقصروا  
 وإحلاقه يقتضى الاكتفاء بمحصل أقل مسمى اسم الجنس الجمي المقدر في حلقين رؤسكم أى شعر  
 رؤسكم أذهي لاختلاف أقل مساهة ثلاثة أفراد الشارح عسمى الجمع أى التقصير كذا كره بعضو تسميته جعا  
 نظر المعنى والأفوا اصطلاح اسم جنس جى يفرق بينه وبين واحد إياه (قوله وسن لن لاشعر  
 برأسه امر رموسى) وكذلك من ير بد لتقصير يسن لهما رأته لتقصير علمه شورى وحف وعبارة  
 شرح مدر ومن لاشعر برأسه لآثنى عليه نعم يسحب لهما الرأخ اه فم لن عدمه أركان الحج فيها

قال تعالى حلقين رؤسكم  
 ومقصرين إذا ضربت بال  
 بالاهم والأفضل روى  
 الشيخان خبر اللهم ارحم  
 الجمع فقلوا يا رسول الله  
 والمقصرين فقال اللهم ارحم  
 الحلقين قال في الرابعة  
 والمقصرين وروى أبو  
 داود بسند حسن كفى  
 المجموع ليس على النساء  
 حلق إنما على النساء  
 التقصير وفى المجموع عن  
 جماعة بكرة للمرأة الحلق  
 ومثله الخلدو ذكر حكمه  
 من زيادى والمراد من  
 الحلق والتقصير إزالة الشعر  
 فى وقته وهى نسك  
 لاستباحة محظور كاعلم  
 من الأفضلية هنا ومن عده  
 ركنا فيها باقى وبدل له  
 الدعاء لفاعله بالرحمة في الخبر  
 السابق في ثياب عليه  
 (تنبيه) يستثنى من  
 أفضلية الحلق ما لو اعتصر  
 قبل الحج في وقت لوطى  
 فيه جاء يوم الرمي لم يسود  
 رأسه من الشعر فالتقصير له  
 أفضل (واقفه) أى كل من  
 الحلق والتقصير (ثلاث  
 شرات) أى إزالتهما (من)  
 شعر (رأس) ولو مسه تسلة  
 هنه أو متفرقة لوجوب  
 الغسلة بإزالتهما المحرمة

(و يدخل مكة ويحلف للركن) الا بانه وادامه وكما يسمى طواف الركن يسمى طواف الاقاصه وطواف الزياره وطواف الغرض وطواف الصدر بفتح الدال (فبسي ان لم يكن سمي) بعد طواف القدم كما هو سياتي ان السرى ركن وتعبيره بالغاء أولى من تعبيره بالواو (فيعود الى النبي) لبيت بها (وسن ترتيب العمل) يوم (نحر) بيلتصن روى وذهب وحلى أو تقصير وطواف (كاذر) ولا يجب روى سلم أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى حلفت قبل أن

(١٣٥)

أرى فقال ارم ولا حرج وأما من قال انى أفضت الى البيت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم سائل عن شيء يومئذ قدم ولا حرج قال اعمل ولا حرج (و يدخل وقتها) لا الذبح (لهدى) تقرا (بنصف ليلة نحر) بقيد زده بقول (من) وقف (قبله) روى أبو داود وساند صحيح على شرط مسلم كما في المجموع أنه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فمرت قبل الفجر ثم أقضت وقبضت بذلك الباقي منها (وبقي وقت الرمي لا يختار الى آخر يومه) أى النحر روى البخارى أن رجلا قال لى صلى الله عليه وسلم انى ربيت بعد ما أصبحت قال لا حرج والمساء من بعد الزوال وخرج بزادنى الاختيارى وقت الجواز قيمة ما لى آخر أيام التشريق كما يعلما

سيأتي ستة مخصوص من رأسه شعر أثنى غيره ففى حقه خمسة اهـ (قوله و يدخل) معطوف على قوله يذبح الخ (قوله طواف الاقاصه) لوقوعه بعد الاقاصه من عرفات أى اخرج منها وقوله وطواف الزياره لانه يأتون من منى الى بكة البيت ورجعون حالا يرامى (قوله وطواف الصدر بفتح الدال) لانه يصعدون له من منى الى مكة شرح الرض (قوله يعود الى منى) أى يرجو يا عيش (قوله ولا يجب) ذكره طوطه لقوله روى مسلم وادفهوه ما هو من قوله وسن الخ لان الحديث انما يدل على عدم الوجوب لآلى السن (قوله سائل عن شيء) أى من هذه الاعمال الاربعة كما يدل عليه قوله يومئذ حل بز يادة (قوله بنصف ليلة نحر) أى ثبقة أو حكا كائى لفظ يرامى (قوله غرت قبل الفجر) أى بأمره صلى الله عليه وسلم ع ش على مر وقوله غرت قبل الفجر فيه ان المدعى دخول الوقت بنصف ليلة النحر وقوله قبل الفجر لا يدل عليه عبارة شرح مدر وجه الدلالة من الخبر أنه صلى الله عليه وسلم على الرى يعاقب النحر وهو صالح ليلع الليل ولا ضابط له فعمل النصف ضابط لانه أقرب الى الحقيقة مما يحال ولا وقت للدفع من مزدلفة ولأذان الصبح فكان وقت الرمي كما بعد العجرا فيه شئ (قوله بنسب الزوال) و يدخل بنصف الليل ح (قوله لان الأصل) أى الأصل فيها أمرنا به الشارع أن يكون غير مؤقت فما كان وقتناه على خلاف الأصل كقصره مثبنا (قوله عدم التوقيت) أى عدم انتهاء الوقت والافتهه دخل وقتها بنصف ليلة النحر اهـ شـ بخا وبقي من عليه ذلك محرمان حتى يأتى به كائى المجموع ثم الأفضل فعلها في يوم النحر وبكره تأخيرها عن يومه وعن أيام التشريق أشد حكره وعن خروجها من مكة أشد وهو صريح فى واز تأخيرها عن أيام التشريق لا يغال بقاءه على احواله بشكل بقوله لم يس صاحب القوات أى قوات عرقه مصابة الاحرام الى قال اذا استدامة الاحرام كانت ابدأ غير جائز لانه يصير محرما بالحج في غير أشهره لانا نقول هو غير متفدي شيئا في تلك بقائه على احواله فأمره بالتحلل وأما هنا فوق ما أخره باقى فلا يحرم بقاءه على احواله ولا يؤمر بالتحلل وهو بمثابة من أحرم بالصلاة وقتها ثم هذا لقراءة الى خروج وقتها شرح مدر وفرق أيضا بان وقوف عرقه معظم الحج وما بعده متبع لمع تمكنه من كل وقت فكانه غير محرر بخلاف من قاما وقوفان معظم حجه بقرى بلزم من بقاءه على احواله بقاءه حيا في غير أشهر الحج ويؤيد ما هنا لأحضر بعد الوقوف لا يلزمه التحلل شرح حج وأجيب أيضا بأن محل امتناع الاحرام بالحج في غير أشهره ما علموا في ابتداء هذه في الدوام ح (قوله وحل باتين) قال لم يكن رأسه شعر حل بواحد من الباقين شرح حج (قوله لم يس الخ) بيان للنحر (قوله وحلى أو تقصير) أى ان لم فعله لان لم يحمله ذلك شرح مدر فادفع ما قاله ان الاثنين في قوله وحل باتين الخ صادق بالمعنى مع غيره فمصر المعنى وحل بالمعنى مع غيره وحلى الخ وقال الشورى وحلى أو تقصير أى فى البدن غير الرأس والخلق أو تقصيرها لا يتوقف على التحلل الا لانه يحل بالتحلل ما تصاف

سيأتي وقد صرح الرافى بان وقت الضحية لى يوم النحر يعنى بالزوال فيكون له ثلثة اوقات وقت فضيلة وقت استيار وقت جواز (ولا استأق وقت الحاق) أو تقصير (وطواف) المنوع بالسرى ان لم يفعل لان الأصل عدم التوقيت (وسياتي وقت الذبح) لهدى تقربا وغيره فى باقى ما حرم بالاحرام (وحل باتين من روى يوم نحر) (وحلى) أو تقصير (وطواف) متبوع بنسب ان لم يفعل من محرمات الاحرام (غير نكاح ووطء ومقدماه) من ليس وحلى أو تقصير وقم وسيد وطيب ودهن وسر رأس الذر ووجهه غير مكاسبى بخلاف اثنائه تجر

ولا ينكح تعدى بذلك  
 أهم من قوله وحل به البس  
 والحلق والقلم وكذا الصيد  
 (و) حل (بالتالي الباقي)  
 من المحرمات وهو الثلاثة  
 المذكورة ومن قاته الزمى  
 وزميه بدله من دم أو صوم  
 توقف الصل على الاتيان  
 بيده وهذا محل المحلج  
 وأما العمرة فله محل واحد  
 والحكمة في ذلك أن

الحلج يطول زمناه وتكثر  
 أفعاله بخلاف العمرة  
 فأبج بعض عمره مائة  
 وقت وبعضها في آخر

فصل في الميت حتى  
 ليالي أيام التشريق الثلاثة  
 وهي التي عقب يوم العيد  
 وفيها ذكر معه (يجب  
 ميت يمسى ليالي) أيام  
 (تشرى) للاتباع المعلوم  
 من الاخبار الصحيحة  
 مع خبر خفاء عى

مناسككم (معظم ليل)  
 كالو حلق لا يجب بكان  
 لا بحث الا بميت معظم الليل  
 واعا كتنى بالمحظة في  
 نصفه الثاني بمزدلفة كالمراد  
 تقدم ثم التصريح بلوجوب  
 مع قول معظم ليل من زيادتي  
 (و) يجب (على كل يوم)  
 من أيام التشريق (بعد  
 زوال ال الجات الثلاث)

الليل تأمل وقال ح ف أى غير باحصل به التحلل وهو ثلاث شمرات وغيره حلق ما زاد اه (قوله  
 الا انشاء) أى أمره عقدانغما سم (قوله وحل بالتالي الباقي) وحيد تنجب عليه الاتيان بماقى  
 من أعمال الحج وهو الزمى والميت سم أى غير محرم كايخرج اصل التسليمه الاول وتقلب من الثانية  
 وان كان المطلوب هنا وجباوهم مندوبو بس هنا خبر الواء عن باقي أيام البزل عنه أثر الاحرام  
 شرح مر (قوله وزميه بدله) الاول الاحال (قوله وهذا) أى ما قدم من أنه يعمل باتين غير وطه فليشد  
 الحج مثل الحصى والعمر قمشل الجنابة والحجض تحللان الاول الانقطاع ويجل به الصوم والطلاق  
 والطهر والثاني الفصل والجنابة تحلل واحد هو الواء حل (قوله فلهما تحلل واحد) وهو جميع أعمالها  
 من الطواف والسعى والحلق أو لتقصير اه عزى (قوله فأبج بعض عمره مائة) أى تخفيفا  
 للمحظة حج

فصل في الميت حتى  
 سميت بذلك لاشترق نهارها بنور الشمس ولياها  
 بنور القمر وحكمة التسمية لا يلزم اطرافها حج أى فلا مردان الحكمه موجوده في هذه الأيام من  
 كل شهر أو لأن الناس يشرفون فيها لحوم الهدايا والضحايا أى ينشرونها في الشمس و يتقودنها اه  
 ايضاح قال العلامة الربلى وهي المدودات في قوله تعالى في أيام معدودات والمعلومات المذكورة في قوله  
 تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معدودات هي العشر الاول من ذي الحجة (قوله وفيها يذكرمعه) من  
 زرو الدم فبايأتى ومن حكم طواف الوداع ومن سن زياره قبر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ليالي  
 أيام) في تقدير الأيام إشارة الى ان الليالي لا تسمى ليالي تشرى في الاوسعه وهو المناسب لما في الصحيح  
 من أن وجه تسميتها بذلك تقيد الحكم فيها بالشرقة أى الشمس اذ ذلك خاص النهار كما لا يخفى فقامل  
 (قوله معظم ليل) بدل من ليل بدل بعض من كل وهذا يتحقق بما زاد على النصف ولو بلحظة  
 ويجتهد ان المراد ما يسمى معظمه في العرب فلا يكتفى ذلك عى (قوله لا تقدر) من أنه لم يرد فيها  
 أمر بالميت أى لفظه بخلافه هنا ورد بلفظه حل (قوله والتصریح بميت الليلة الثالثة الخ) أى مع  
 الوجوب مع معظم وفى نسخة والتصریح بلوجوب مع الخ والاوى أولى لما عاوه عنه عن التنبيه على  
 زيادة الليلة الثالثة عى وعبارته المحلى قوله والتصریح بميت الليلة الثالثة فيه نظر لان مييت الليلة  
 الثالثة صرح به الاصل حيث قال فان لم ينفر حتى غربت الشمس وجب مييتها ومن ثم سقط هذا في  
 بعض الفسخ اه بحرفه (قوله وروى كل يوم) اعزوا الى الجرات حقيقة الجمرة مجمع الحصى القدر  
 بثلاثة ذرع من كل جانب الاجرة له تبة فانه ليس لها الجانب واحد وهو أسفل الاودى فى كثير  
 من أعلاها باطن كاذ كرها لاجه وروى على النحر يروى شله حج لكن كلام مر في قدره صرح في  
 محبة الزمى من الأعلى وعبارته ويسن أن يرى جرة العقبة من بطن الوادى أى أسفله اه (قوله فان  
 نفر) أى سار بعد التحميل أصبح قوله ولو انفصل من منى بعد الطواف وبو لغير بت الشمس وهو في شغل  
 الرحيل أى قبل انغراى السير امتنع النفر حل وشرح مر وعبارة حج فان غراى تحرك للذهاب  
 اذ حقيقة النفر الازعاج فيشغل من أخذ في شغل الارتحال ووافق الاصح في أصل الرخصة أن  
 غرو به وهو في شغل الارتحال لا يلزمه الميت وان اغترضه كثير من اه وفي شرح مر امتناع ان نفر  
 في هذه الحالة واعتمده عى وزى وعبارة مر ولو نفر قبل الغروب ثم عاد الى منى لحاجة كز باره  
 ففربا وغربا فماد كلفهم بالاولى فله النفر وسقط عنه الميت والزمى بل لو بات ههنا لم يبرأ سقط



عنه الرى لحصول الرخصة لها ونحو لو عاد الميت ورمى فوجهاً أحدهما بترمه لا يجزئنا عوده ذلك  
بجمله من لم يجر من منى ورائى لا يترمه لا يجزئنا عوده ذلك مستند من الفرق ويجعل وجود عوده كعدمه فلا يجب  
عليه الرى ولا لا يترمه منى وراى لا يترمه لا يجزئنا عوده ذلك مستند من الفرق ويجعل وجود عوده كعدمه فلا يجب  
قول مدر أو غير متعلق على نفر (قوله) وأعاد الشغل ولو بعد الغروب (قوله) بدمريه (قوله) فلو لم  
يبرم يسقط عنه ما ذكره ويحرم عليه الذكر لأن الرى يستقر عليه وكذا لو لم يتأخر عن الشغل قبله وبات  
أحدهما كالذى شرح مدر (قوله) فن جعل (قوله) أى استعمل بالنف من منى في يومين أى في ثلثي أيام  
التشريق بدمري جازة كالذى لا يترمه في يومين أى في ثلثي يومين لأن التكليف في ما هو ما يصدق  
عليه أنه متجه في بعض الأحيان معافى عنه. وفلان التكليف في ما هو ما يصدق عليه أنه متجه في بعض الأحيان معافى عنه.  
الامام حتى (الخ) وعلم ما قرره المصنف من قولهم للامام أن يتخطب بمسجد أبيهم والذى لا يترمه في يومين لأن التكليف في ما هو ما يصدق عليه أنه متجه في بعض الأحيان معافى عنه.  
الحج أربع أيام الأولى يوم السابع من ذى الحجة والثانية يوم التاسع من ذى الحجة والذى لا يترمه في يومين لأن التكليف في ما هو ما يصدق عليه أنه متجه في بعض الأحيان معافى عنه.  
بمنى واربعة في ثلثي أيام التشريق وكذا أفرادى وبعد صلاة الظهر الالتي يوم التاسع فاتها. فثلاثان وقبل  
الظهر رى (قوله) بأن يرى والذى لا يترمه في يومين لأن التكليف في ما هو ما يصدق عليه أنه متجه في بعض الأحيان معافى عنه.  
عملها بعد الامان الاول فيكملها ثم يعيد الاخيرين مرتين شرح حج (قوله) سبعاً من المرات  
حتى لو رى حصة السبع سبع مرات أو كلام الامام فيهم خلافه حيث قالوا واحدة واحدة بنصهما  
رى (قوله) من المرات) أى مرات الرى أى لامن الحصى فلا يشترط كونها سبعاً لانه يكتفى بحصة  
واحدة (قوله) فلورى سبع حبات مرة واحدة أو حباتين كذلك (قوله) كفى) بل لورى جميع  
الجرات بحصة واحدة كفى مدر (قوله) لم يحسب الواحدة) وان وقع الترتيب في لوفوق كافى حج  
أو ماضى مرتين فوقهما أو مرتين فثلاثان اعتبار بالرى وكذا ان وقعت الثانية قبل الاولى اجماع  
على التحريم (قوله) يبد) فلو جاز عنه يبدى قدم القوس ثم الرجل ثم القوس والاستتاب حج شورى  
(قوله) فلا يكتفى الرى بغيرها) الا أن يكون مقطوع اليد بن أو يفسد الرى بهما فيظهر الاجزاء قطعاً  
وعدم جواز الاستتابة اهـ شيعنا في شرح الايضاح شورى قال ع ش على مدر وهل يجزى الرى  
باليد الزائدة فيظهر سم على حج أقول والاقرب عدم الاجزاء اقدرته على اليد الأصلية فلا يعدل إلى  
غيرها يحتمل الاجزاء أو هو مسمى اليد اهـ (قوله) ولو عاد ما يتخذ منه الفصوص) وهذا بالنسبة  
للأجزاء أما بالنسبة للحوار فان ترسب على الرى بالياقوت ونحوه كسراً وأضاعة مال حرم وأنجزاً  
مدر (قوله) لا غيره) أى غير الحجر (قوله) وجس) أى بصد الطبخ لانه لا يسمى حينئذ حجر بل نورة أما  
قبله فيجزي شرح مدر (قوله) منطبع) أشار به دون تفسير الحلى ينطبع إلى أنه لا بد من انطباعه  
بالفعل لانه لا يخرج عن الحجرية الا بذلك فان لم ينطبع كفى برموى بخلاف الشمس فإنه لا يشترط  
فيه الفعل بل لو شمس بنفسه كرموجود العلة ثم طلقا شورى وقال ح ف ولا يجزى غير المطيع  
لانه منطبع بالقوة فإذا كانت قطعة ذهب بمحجرها أجزاء بخلاف قطعة ذهب خالص فلا يجزى ولو  
قبل الطبع (قوله) وقصد المرمى) وهو المكان الذى يجتمع فيه الحصى المحوط عليه الذى العرفى  
وسطه دون مسائل ليهودون العالم للنصب واعتد مشيخنا الاجزاء اذا وقع في المرمى وهو مشكل  
وفى كلام حج أن الشخص ليس من المرمى فلو أن بل لا يجوز أن يرى على حله ما قاله حل والوجه  
الوجه بخلافه قطع بمحسوس الشخص وأنه لا يمكن في زمنه عليه العلة والسلام ومن المأمور أن الظاهر  
تظهور لما أنه عليه العلة والسلام والناس في زمنه لم يكونوا يرمون حوالى محلهم وتركوا محلهم ولو

رى في الهواء فقط في الرى بحسب (وتحقق اصابتة) بالجر وان لم يبق فيه كان تدحرج من منه فلو شك في اصابتة لم يحسب (ومن أن يرى بقدر حصى الخذف) (١٣٨) : هجعتين غير مسلم عليك بحصى الخذف وهو دون الاغلة طولا

وقع ذلك لقل قاه غريب سم على حج واعتمده شيخنا الشمس الحنفى وعبارة تشرح مر ويشترب قصد الجرة يارى اه وهو يدل على أن الرى هو الجرة (قوله لم يحسب) وان غلب على ظنه اصابتة لان الاصل عدم الوقوع فيمو بقاء الرى عليه كذا في الاصابا شورى (قوله وتحقق اصابتة) أى غلب على ظنه ذلك بدليل مقابله بالشك حل ورده شيخنا ح ف وقال المراد بالتحقيق حقيقته وحل الشك على مطلق التردد الشامل للظن فتأمل (قوله حصى الخذف) باعمال الدال السا كنه أى بقدر الحصى الذى يغدق به وهيته الخذف أن يضع الحصى على يبلن اياه وهو ريمه برأس السبابة كما في شرح مر فهو خذف بهينة مخصوصة وفي المختار الخذف بالحصى الرى به الاصابع (قوله ومن عجز) أى لطله تسقط عنه القيام في الصلاة حل (قوله قبل فوات) متعلق بزوال وقوله وقت الرى أى وقت الجواز وهو آخر الازم مر (قوله ولا يصح ريمه) أى التاب عن غيره (قوله الا يصح ريمه عن نفسه) أى الجرات الثلاث وهو أحدا حتمالين الهما وتايها أنه لا توجب على رى جميع بل لورى الجرة الاولى صح أن يرى عقيبها عن المستنيب قبل أن يرى الجرتين البقيتين عن نفسه وفي عبارته إشارة الى ترجيح هذا الثاني وفي الخادم أنه الظاهر قاله سم ويجوز عليه أن يادى تبع الرى (قوله وهذا أهم) لشو له ترك حاصواحدة ع ش وزى (قوله أداء) لان أيام التشرى في اليوم الواحد (قوله بالنسب في الرعاء) قال حج بكسر الراء والمد وقال الشورى بنم الزاء اه ورد بان الضم في الرعاء بقاء وكل منها جمع راع ابن شرف وقال (قوله لا يدخله التدارك) أى والازم باطل لان الفرض أن تداركه واجب هذا مادموع ذلك في الملازم متشئ لاهم تنتقض بالصلاة واليوم الفاتين قاهما يقتضيان ويدخلهما التدارك اللهم الا أن يخص كلامه بأعمال الحج فتأمل (قوله ويدخل رى التشرى) أى كل يوم اه (قوله لا زعمدم بترك ثلاث ريميات) ولو بعد رى المتمد خلافا لبعضهم زى بخلاف الميت قاه يسقط بالضرر كما يأتى (قوله ولو في الأيام الاربعه) راجع للاكثر لانه شامل لترك ريمتين اليوم الاول مع جميع ما بعده ما ورى جميع الأيام الاربعه قبله يتصور أين تترك ثلاثين اليوم الاخير أو أكثر من الثلاثة بترك جميع الاخير وعلى هذا يحصل كلام الملق والغاية والاقتلاصح لانه يجب الترتيب كقوله الشارح لانه بترك الاول مشلا يقع ما بعده عنه تأمل وعبارة ع ش قوله ولو في الأيام الاربعه يقتضى هذا أنه يمكن تصور ترك أربع ريميات من الأيام الاربعه بان يترك في كل يوم واحدة ويتناله بما رماه ويكون اليوم في مقابلة التروك لكنه غير مراما احدا اخر من وجوب الترتيب حتى لو ترك ريمتين في اليوم الاول من أيام التشرى من الاولى مثلا لم يحسب ما بعدهما وتغيير بواسطتهم الاولى في اليوم الثاني وهكذا افضل المراد أن اليوم يتحقق وجوب بترك ثلاثة وان لم يتركها كثير من الرى فلا يجب زيادة على اليوم بل يكون في جميع التروك سواء ماركه بالقدم وما فعله لم يحسب وكذلك لانه لو ترك الرى ليس عليه ادم واحد اه واجب عن الشارح بأن وله ولو في الأيام الاربعه غاية في قوله فأكثر فيكون المراد بمرى جميع الأيام وقول ع ش وتغيير واحدة من الاولى أى يلفو باقيا وهو الستة ورى الجرة الثانية والثالثة تقع عن ريمها في اليوم الاول يقع رى اليوم الثالث عن الثاني ويبقى عليه رى يوم نيامه فان لم يفعل في اليوم الثالث وجب عليه دم (قوله وفي الرمية الاخيرة) فبدهالاه لا يتصور ترك غيرهما لانه لو ترك غير الاخيرة وقع رى ما بعدهما عنادان لم يقصد له وجوب الترتيب قبل

وعرضنا بقدر الاقلا ومن عجز عن الرى لطله لا يرى زوطا قبل فوات وقت الرى (أب) من يرى عنه ولا يمنع زوطا ليهده من الاعتدال به ولا يصح ريمه عنه الا بدمرهم عن نفسه والواقع عنها وظاهر أن ما ذكر من اشتراط كونه سباعا هنا يأتى في رى يوم التدحرج (ولو ترك ريمان رى يوم التدحرج أيام التشرى عمدا أو سهوا وهذا أهم من قوله وإذا ترك رى يوم (تدارك) في باقى تشرى) أى أيامه ولياليه فهو أهم من تغييره بباقى الأيام (أداء) بالنسب في الرعاء وأهل السقابة والقباس في غيره وقول أداء من زبدي وانما وقع أداء لانه لو وقع قضاء لما دخله التدارك كالوقوف بعده فوته ويجب الترتيب بينه وبين رى ما بعده فان خالف في رى الأيام وقع عن المتروك ويجوز رى المتروك قبل الزوال ولا يكامل فقول الاصل أول الفصل ويدخل رى التشرى بزوال الشمس ويخرج بمرورها اقتصر على وقت الاختيار (والا)

(قوله)

أى وان لم يشاركه (لا زعمدم) ترك رى (ثلاث ريميات) فأكثر ولو في الأيام الاربعه لان الرى فيها كالنهي الواحد وان كان رى كل يوم عبادة برأسها وفي رمية الاخير من اليوم الاخير

مد طعام وفي الاخيرين  
منه مدان وفي ترك ميت  
ليالي التشريق كلها دم  
واحد وفي ليلة مد وفي  
ليلتين مدان لم ينقر قبل  
الثالثة والاوجب دم تركه  
جنس الميت هذا كله في  
غير المذنبين أماهم  
كأهل السقاية ورعاء الابل  
أو غيرهما فلم يترك الميت  
ليالي متى يلام (ويجب  
على غيرهم نحو حاض)  
كفشاء (طواف وداع)  
ويسمى بالدرم أيضا  
(بفراق مكة) ولو مكيا  
أو غيرهما وجب وعمره أو  
فارقها لسفر فبكره  
المجموع للاتباع وراه  
البخارى وغيره مسلم  
لا ينفرد أحد حتى يكون  
آخر عهده بالبيت أي  
الطواف بالبيت كله وأبو  
داود وما ذكره من وجوب  
طواف الوداع على غير  
الحاج والمعتزم هو ما رجمه  
في الروضة وأصله بناء على  
أنه ليس من الناسك  
والعتبة أينما في شرح  
الروضة أنه منها فلا يجب  
على من ذكره • وأعلم  
أنه لا وداع على من خرج  
لغيره بقدر الرجوع كان  
سفره قصيرا لكن خرج  
لغيره ولا على من خرج  
إلى منى

**(قوله مد طعام)** فإن عجز وجب عليه صوم ثلث العشرة أيام الواجبة بدلا عن الدم لأن نسبة الرمية  
الواحدة لثلاثة ثلث وثلاث العشرة ثلاثة وثلاث فيكمل المنكر لأن الصوم لا ينقض بغيره أصرا بعة  
فتبسط أعشارها أربعين عشر ثم تعرف نسبة الثلاثة التي في الحج والسبعة ثلث ثلاثة أعشارها وهو اثنا  
عشر عشر أي يوم وخمس فيكمل المنكر يوما كاملا فيصوم يومين في الحج يبقى ثمانية وعشرون  
عشرًا ثلاثة أيام لأجساد فيكمل المنكر فتكون ثلاثة كوامل فيصومها إذا رجع إلى أهلها والقاتل  
بأنه يصوم عن ترك الرمية الواحدة أربعين يومًا بوجه بأن ثلث العشرة الواجبة بدلا عن الدم ثلاثة  
وثلاث فتبسط الثلاثة من جنس الثلث فتصير تسعة يضم الثلث إليها فتصير عشرة أثلاث ثلاثة أعشارها  
ثلاثة أثلاث يوم فيصومها في الحج وسبعة أعشارها سبعة أثلاث يومين وثلاث فيكمل المنكر  
فتصير ثلاثة أيام كوامل فيصومها إذا رجع اه سم بإيضاحه والاذل بجبر المنكر قبل القسمة لانه  
لم يبعد ما يجب صوم بعض يوم والثاني بجبر المنكر بعد القسمة ويجوز الزيادة على الاقل لمر  
واعتمده مشيخنا ح **(قوله ان ينفر)** من باب ضرب كافي المختار ع ش لكن في شرح حج  
ومر ينفر يضم فائه وهو كسره وعبارته على مر بعد نقل عبارة المختار به تصل ما في كلام الشارح  
كجاء الآن مثله ما ذكره طريقة أخرى فليراجع اه وعبارة المختار فترت الدابة تنفر بالكر  
نفاوا وتنفر بالضم نفروا ونفرا الحاج من منى من باب ضرب اه فيفهم من كلامه أن الضم والكسر  
خاصان بنفر المتعد للعبادة تأمل وقوله ان لم ينفر وذلك بان بات الثالثة والابان لم يثبت التلويح دم  
والفرض أنه ترك الميت فيها قبلها **(قوله هنا)** أي قوله يجب ميتة الاقل وذكروا هناك **(قوله)**  
كأهل السقاية ولو كانت محدثة أو غير العباسي من هو من أهل السقاية في معناه وان لم يكن عباسيا  
شرح مر **(قوله ورعاء الابل)** يشترط في رعاء الابل أن يكون النقر قبل غروب الشمس فإن كان  
بعد غروب الشمس وجب للميت مر وخط ع ش بخلاف أهل السقاية فلا يشترط فيهم ما ذكر  
لأن عملهم وهو السقاية بالليل والنهار بخلاف الرعاء فإن عملهم بالنهار ولا بالليل فإذا غربت عليهم الشمس  
امتنع عليهم النفر ذ هذا الفرق مر **(قوله أو غيرهما)** حكاهما على نفس أو مال وفوت مطلوب  
كأن يترك أوضاعا مريض ترك تعهدا وموت نحو فريه في غيبه فيما يظهر لانه ذو عذر فأشبهه الرعاء  
وأهل السقاية شرح مر **(قوله فلم يترك الميت الخ)** ولم يترك الرعي يومين فأكثر وتداركه في  
أنواع التشريق كإكمال ما تقدم وقوفه يسمى بالصدرا أيضا أي كإسب طواف الاضحية بذلك حل  
وقوله بفراق أي بزيادة فراق **(قوله آخر عهده)** يضم الرعاء فيها وقوله أي الطواف بيان يتعلق  
الجلد والمجرور هو ما سمي يكون أو غيرهما وماوى وكان المناسب ذكر طواف الوداع أنوار **(قوله بناء)**  
على أنه ليس من الناسك ولا ينافيه لزوم الدم تاركه ولو لتبرجاج ومعتزل لانه تابع ومشا به لمصلحة  
قال قال حج على أن من قال أنه من أرا دانه من توابعها كالنسيئة الثانية من توابع الصلاة ليست  
منها ومن ثم لم يجز فعلها وانما هي حيث وقع أثر نسكها لم يجب نية نظر التبعية والواجب لا يتأخرها  
ولا يلزم من طلبة في النسك عدم طلبة في غيرها لا ترى أن السواك سنة في نحو الوضوء وهو سنة مطلقا  
اه بحر وفصاحة الشارح يرى ومع القول بأنه ليس من الناسك يجب على الاجبر الاتيان به ويستط  
من الاجرة فسله بتركه لان الاجارة تنقطع على ما كان يفعلها للجزر لا بشر خلافتين جعل هذان  
فوائد الخلاف مر ابن شو برى الذي في شرح مر أنه لا يجب على الاجبر الاتيان به ولا يقطع  
من الاجرة فتنبى ما على أنه ليس من الناسك وهذا هو المعتد كقوله ح **(قوله واعلم الخ)** هذا  
تقييد للمتن **(قوله لغيره)** أي محل وطنه والحاصل أن من فارق مكة لغيره قصر زمه طواف الوداع

وأن الحاج إذا أراد الاعتصاف من (١٤٠) منى فليهد الوعاء كافي المجموع أما نحو الخاضع فلامطواف عليها طر الشيعين

مطلقاً أي سواء قصد الإقامة أم لا بخلاف من طارقه بالهدون مسافة قصر فإن قصد الإقامة فباخرح لزمه طواف الوعاء والا فلا وهذا مستفاد من كلام الشارح حيث أطلق في مسافة القصر ومثل في أدائها حيث قال واعلم أنه لا وداع الخ برماوى (قوله إذا أراد الاعتصاف) أي إلى بلد ما أي إذا نوى يصرف إلى بلد من منى ولا يرجع إلى مكة فليهد طواف الوعاء بأن يذهب إلى مكة لأجله كافي شرح م (قوله) وقس به النساء قال في المجموع فلو رجعت الحاجة بعد ما طهرت أتجه وجوب الطواف (قوله) فلو طهرت قبل بمقارفة مكة أي قبل أن تصل إلى محل تقصير فيه الصلاة فيما يظهر إيجاب شورى (قوله) ويجزى تركه الخ وفي ترك طوفته منه أو بعضها دم كامل وغلط من قاله ترك ميت ليلة أو حصة وعلى الأول يفرق بأن الطواف لما شبه الصلاة أكثر أحكامه كان كالحلقة الواحدة فأطلق تركه بمضه بترك كهلولا كذلك ذاك شرح الارشاد لحج (قوله) لتركه كنسكا هذا واضح على طريقة الشارح في شرح لروض وهو أنه من ناسك وأما على ما نقل فلا تحسن هذه الملة حل فكان الأولى أن يقول تركه واجبا ويحذف نسكا (قوله) فلامد محله إذا لم يكن لغ منزله الذي هو دون من حلتين ولا يستقر بياوغة الدم ولا يسقط بالعود كما يجتبه السيد السهمودي خلافاً لما أشار إليه الشارح تأمل ابن شو برى (قوله) لأنه في حكم القيم) لأن في التعليل كونه في حكم القيم نسو بين السفر الطويل والقصر في وجوب الوعاء اذ سفره من غير أن يعمد لعوده بخلافه هناك شرح م (قوله) وكلوا جواز الميقات) التثنية في وجوب أصل المود لا في صفته والا فلا تقتيد بالعود قبل مسافة القصر ينافية مسافة في الأحرار من قوله أما إذا عاد البعل تلبسه بنفسك فلامد عليه مطلقا ولازم بالمجازة أن نوى العود ع ش (قوله) وقول فلامد أولى) لإتمام ما في الأصل أنه واجب ثم سقط ع ش (قوله) لا صلاة أي صلاة جماعة كافي شرح حج وبهم من قوله أقيمت (قوله) ومن شرب ماء من زمزم لم يشر به لسنه صحيح حج فان تخلف ذلك يكون لعدم إخلاص نية الشارب كقوله مشيخنا ح ف (قوله) وأن يتخلع أي يتلى ويكره نفسه عليه حل (قوله) وإن أهدم كلام الأصل في عوقها قبله خلافاً حيث قيد بعد الفراغ من الحج وهو يفيد أنه خاص بالحج كونه بمسفرغ الحج حر حل (قوله) فيه) أي في قوله زيرة قبر الخ وقوله لم يقبله هو قوله وشرب ماء من زمزم وقوله خلافاً في خلاف قوله ولوليس راجح الخ لأن الأصل قيد بعد فراغ الحج فيقتضى أنها لا يسن أن يهدر الحاج والعمر (قوله) تخبر ما بين قبري الخ) انظر وجه ذلك عند المحققين على المدعى وهو سن زيرة قبره على الله عليه وسلم واستدل الرلى عليه بقوله صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي وبأدائه آخر اه وقد يقال ما ذكره الشارح فيه أنه لا يقبل في الزعم إلا العنى ما بين قبري ومنه زيرة روضة الخ وما كان كذلك تس زيرته بقبري تسن زيرته (قوله) روضة من يريض الجنة) المراد بسمية ذلك الموضع روضة أن تلك البقعة تنقل الجنة فتكون من رياضها وأنه على الجواز لكون العبادة فيه تؤهل إلى دخول المعبدين روضة الجنة وهذا فيه نظر إذا اختلفنا لتلك تلك البقعة والخبر سبق لنا بدشرفها على غيرها وقيل فيه تنبيه بخلاف الأداتى روضة لأن من يقصد فيها من الملائكة قوم مني الأنس والجن يحسنون الله كرساً وأرواح العبادة فتح الباري شو برى قال العلامة الحلبي في السيرة قال ابن خزم ليس على ما ينه أهل المجل من أن تلك الروضة قطعة مقطوعة من الجنة ثم قال في موضع آخر خص صلى الله عليه وسلم أن في كل يوم يزل على قبره

عن ابن عباس أنه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض وقس بها لنساء فلو طهرت قبل بمقارفة مكة لزمها العود والطواف أو بعدها فلا ونحو من زيادى (ويجبر تركه) ممن وجب عليه (بدم) لتركه كسكا واجبا واستثنى منه الباقى تبعاً للروايات التحيرية (فان عاد) بعد مقارفة بلاطواف (قبل مسافة قصر وطواف فلامد) عليه لأنه في حكم القيم وكلوا جواز الميقات وهو غير محرم ثم عاد إليه وقول وطواف من ز يادى وقول فلامد أولى من قوله سقط الدم (وان مكك بعده) أي بعد الطواف ولوناسيا أوجاهلاً بقتن زده بقول (لا الصلاة أقيمت أو شغل سفر) كثر امراره وشده حل (أعاد) الطواف بخلاف ما إذا مكك لثمن من ذلك (ومن شرب ماء من زمزم) ولوليس راجح ومضمر لا يتابع واما التثنية فأن وأن يتخلع منه وأن يستقبل القبلة عند شربه (وز يارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) ولوليس راجح ومضمر وإن أهدم كلام الأصل فيه وقابله خلافاً

ومنبه على حوض وخبر لاند الرجال الا ان ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا وهما الشيطان وسن لن  
 قصد المدينة الشريفة بغيره ان يكثر في طريقه من الصلوات والسلام عليه صلى الله عليه وسلم فاذرا في حرم المدينة وأشجارها زاد في ذلك  
 وسألته تعالى أن ينفعهم هذه الزيارات وتقبلها امنمو يقبل قبل دخوله (١٤١) وباس انظف ثيابا فادخل للمسجد

فصد الروضة وهي بين قبره  
 ومنبره كالمسجد وصلى تحية  
 للمسجد بجانب المنبر وشكر  
 الله بعد فراغها على هذه  
 النعمة ثم وقف يستدبر  
 القبلة مستقبلا رأس القبر  
 الشريف وبعد منه نحو  
 أو بعد أذرع ناظر الأسفل  
 ما يستقبله فارغ القلب من  
 علق الدنيا ويطلب بارتفاع  
 صوت وأهل السلام عليك  
 يا رسول الله صلى الله عليك  
 وسلم ثم تأخر صوب يمينه  
 فصد راء فيسلم على أبي  
 بكر ثم تأخر فصد راء  
 فيسلم على عمر رضي الله  
 عنهم ثم يرجع إلى موقفه  
 الأول قبلة وجهه النبي صلى  
 الله عليه وسلم ويتوسل به  
 في حق نفسه ويستغفر به  
 إليه ثم يستقبل القبلة  
 ويدعو بمشاة نفسه  
 والسلمين وإذا أراد السفر  
 ودع المسجد ركعتين  
 وأتى القبر الشريف وأعاد  
 نحو السلام الأول

**فصل في أركان الحج**  
 والعمرق بيان أوجبه  
 أدائها مع ما ينطبق بذلك  
 (أركان الحج) ستة

الشرف صلى الله عليه وسلم سبعون ألفه ذلك يضربونه بأجنتهم ويحجون به ويستغفرون له  
 ويصلون عليه إلى أن يمروا جوا حط سبعون ألفه ذلك حتى يصبحوا لا يعودون إلى  
 أن تقوم الساعة أو بحرقه **(قوله ومنبري على حوضي)** الاصح أن المراد منبره الذي كان في الدنيا  
 بعينه وقيل أنه هناك منبر أو قبل منبره إيمان قصد منبره لاجل الجلوس عند ملازمة الأعمال الصالحة  
 بورد صاحبه الحوض ويقتضي أثر منعه اه شوي **(قوله لاند الرجال)** في الاستدلال به على  
 سن الزيارة نظرا لما قدم أن المولى لاند الرجال أي للصلوات والاعتكاف الا لهذه الثلاثة اه حرف  
**(قوله وليس أنقلب ثيابه)** وهل الأولى هنا الأعلى قيمة كالميد أو الأبيض كالجعة كل محتمل  
 والاقرب الثاني اذ هو ألبني التواضع المطلوب شوي

**فصل في أركان الحج** **(قوله أركان الحج ايج)** وأفضلها الطواف ثم الوقوف ثم لسي ثم الحلق أما  
 التلبية فيسبيلها العبادة وان كانت ركنا ايج وهلا قدم المصنف لما علف على الوقوف لانه أفضل  
 ويحجب بأنه راعى الترتيب الحاربي وانظر إلى آخر الأركان هنا مع أنه كان المناسب تقديمها أول الباب  
**(قوله أي نية الدخول فيه)** فسر فيها سبق بالدخول في النسك وعدل هنا إلى نية الدخول لانه الملائم  
 للركنية **قاله** عرش على در **رفع** أي في أعمال الحج وتوابعه ثم شك في أصل التيهل كان  
 أي بها أولا قياس عدم ايج وهو نظرا لصلواته وغيرها وأما ما نقل عن بعض الناس من الإجزاء فاقا  
 ينمو بين الصلاة بأن قضاءه يثنى فظاهر أنه غير صحيح سم على حج قال عرش على در  
 الاقرب الأجزاء ميا ساعلى مالوشك في التية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة أنهم توسعوا  
 في نية الحج ما لم توسعوا في نية الصلاة **(قوله أفعال بالنيات)** أي مع عدم بيرها بالهم والأفلا حلت  
 وحده لا يدل على كونها ركنا بل على وجوبها **(قوله ووقوف برفة)** فان قلت فلم كان الوقوف  
 برفة ولا أركان الحج بعد الأركان لأن من طريق مصر ومن الطواف أو السعى مثلا فاجواب أن ما  
 كان أول الأركان الوقوف اقتداء بأبي آدم عليه الصلاة والسلام لانه لما جاء من بلاد الهند بعد هبوطه  
 من الجنة إلى مكة كان أول ما أقام من مناسك الحج الوقوف برفة لانها كالباب الأول للذلة ونة  
 المشل الأعلى ويليه من ذلته وهي كالباب الثاني لازدلا فاقترعها من مكة فان قلت فلم سوع الحاج  
 المصري وغيره بالدخول إلى مكة قبل الوقوف فاجواب أن ما ساعهم الحق تعالى بالدخول رحمة  
 بإتلقى لمخاضهم من شدة الشوق إلى رؤيته يستر بهم الخاص فكان حكمهم حكم من هاجر إلى دار  
 سيده فكث بين يديه يتماز ما يرميه به السيد من الأعمال فلف قاله: هب إلى عرفات إلى ابتداء  
 منها آدم عليه الصلاة والسلام ما وسعة الامتثال مرر به ذكره الاستدلال في الميزان ولا يجب  
 أيضا بأن المصري لم يبتدئ بالطواف الذي هو ركنا اقتداء بأبي آدم لانه يلزم على ابتداءه بالطواف  
 اختلاف الترتيب في الأركان **(قوله لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت)** فيه أنها لا تدل على كونها ركنا أو ما  
 يفهم منها الوجوب وهو يصدق بغير الركنية وكذا يقال في دليل السعى تأمل ويحجب بأنه يضم للدليل  
 قولنا مع عدم جبر كل بدم كأيوا نحن من كلامه بعد **(قوله وحاق)** فان قلت لم جعل ركنا وكان له دخل

(أركان) به أي نية الدخول فيه غير أنما لأعمال بالنيات (ووقوف) برفة تحجرا الحج عرفة (وطواف) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت  
 العتيق (وسعى) لما روى أنه رافطني وغيره بإسناد حسن كافي الجموع أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعى وقال يا أيها الناس اسعوا  
 فان السعى قد كتب عليكم (وحاق أو تقصير)

لنوقف التحلل عليه عند جبره بدم كالطواف والارادة الشعر كالمسح (وترتيب العظم) بأن يقدم الاحرام على الجميع والوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير والطواف (١٤٢) على السبيل ان لم يصل بعد طواف القدوم ودليله الانبعاث عن خبرنا

في التحلل الاول فقلت اما الاول فلان فيه موضع يتقاه تعالى فاشبه الطواف من حيث افعال النفس في المشي لله تعالى واما الثاني فلان التحلل من العبادات مابداً لاعتبارها فاشبهت بالسلام من الصلاة المعلم بالسلامة من الآفات للمصلي واما مبتعاهي فاشبهت كتماطي المفطر في الصوم ودخول وقته والحلق من جهة ما فيه من الترفه في الاحرام الموجب لكون المحرم أشعثاً غير فكله لدخول في تحلله من محرمات الاحرام اشرح حج وقوله فلان فيه موضع يتقاه هذا لا يتجسس خصوص الركنية وايضا فهو معارض بالتحلل من المحلطة فان فيه موضع يتقاه تعالى مع انه واجب لا ركن **(قوله)** لنوقف التحلل عليه مع عدم جبره بدم) أخر جبره بدم بجملة العقيقة فان التحلل متوقف عليه لكن يجبر بدم فتأمل شوري زري **(قوله)** وترتيب العظم) أقول له هنا شبهة وهي ان شأن ركن الشيء ان يكون بحيث اذا انعدم انعدم ذلك الشيء ولا شبهة في انه اذا حلق قبل الوقوف ثم وقف وقضى بيقية الاعمال حصل الحج وكان الحلق ساقط لعدم امكانه أي لانه لا شعر برأسه وان لم يقطع في غير محله وبغيت مع انتهاء الترتيب فلي تأمل سموي يكن اندفاعه بأن يقال الحلق انما سقط لعدم شعر برأسه لا لتقصيه على الوقوف لان حلقه قبله لم يقع ركنه وانما هو لترفه بل لا الشعر قبل الوقوف وهذا كما واوهمتم وخلق العمرة ثم احرم بالحج عقبه ولم يكن برأسه شعر بعد دخول وقت الحلق فان الحلق ساقط عنه وليس ذلك اكفاهما على العمرة بل لعدم شعر بزيه اه عني على مر **(قوله)** بأن يقدم الحلق) استفيد من كلامه ان الحلق لا ترتيب بينه وبين السبي ولا بينه وبين الطواف وهذا الذي خرج بالعلم فلاراد بالعلم ما عدا الحلق والطواف كما يعلم من كلامه **(قوله)** ان لم يفعل الحلق) أشار بهذا الى ان محل كون الترتيب في العظم اذا أخر السبي عن طواف الفاقعة كالطواف فان سعى بعد طواف القدوم فلا يكون الترتيب في العظم **(قوله)** وقد عده أي الترتيب **(قوله)** أي لا يدخل الجبر فيها أي لا تعدم الماهية بانعدامها حج فلو جبرت بالدم مع عدم فعلها لزم عليه وجود الماهية بدون اركانها وهو محل **(قوله)** وتقدم ما عجز بدم) وهي الواجبات المتقسمة كالاحرام من الميقات والميقات بجني الميقات بزدلفة والري وطواف الوداع زى **(قوله)** لشمول الادلة) أي الماهية على وجوب النية والطواف والسبي والحلق وقوله لما في العمر فأي لوجوبها فيها **(قوله)** فان الترتيب فيها مطابق) أي في كل أو كائنها لا يفتقد بالعلم **(قوله)** وبؤديان أي الحج والعمرة على ثلاثة أوجه) يراد على الحصر ما لو أحرمت مطلقا فغير خارج عن الامور الثلاثة لانه لا بد لصرفه لواحد منها فالاحرام مطلقا مع الصرف لواحد منها أي معنى الاحرام ابتداء بذلك الواحد سم **(قوله)** قالت عائشة) استدلال على اوجه الثلاثة التي ذكرها في الحصر وكان المناسب تأخير هذا الدليل عن كلام المتن عن علته **(قوله)** من أهل) أي أحرام **(قوله)** أحدها أن يؤدى الحلق) قال كلام عليا حينئذ من ثلاثة أوجه بيان الجواز وبيان الافضل ووجوب الدم وقد تكلم عليها الصنف **(قوله)** بافراد) أي يمتد بغير اداء الوفاء مع **(قوله)** بأن يحرم بدمد فراغه) أي بأن يخرج الى أدنى الحد ويحرمها زى **(قوله)** وان أهرم كلام الاصل) أي حيث قال بأن يحرم بالعمرة من ميقات بدمد بغير غنيتها بمنى يحتمل مكانه لا يبعد للاحرام الحج الى الميقات أي الذي أحرم بالعمرة سم اه زى ويحجب عن الاصل بأن قولهم من مكة في قوله ثم

عني مناسككم وقد عده في الرضوة كأشهار كنا وفي المجموع شرط الاول أنسب بما في الصلوة وقول أو تقصير الى آخره من زبادي (ولا غير) أي الركن ان لا يدخل الجبر فيها ولو تقدم ما عجز بدم ويصح بمضاويعها يسمى هيئة (وغیر) الوقوف) من الستة أو ركن (العمرة) لشمول الادلة لما ظاهر ان الحلق أو التقصير يجب تأخيره عن سعيها فان الترتيب فيها مطلق (وبؤديان) أي الحج والعمرة على ثلاثة أوجه لا مانع ان يحرم بها معا أو يبسأ بحج أو بعمرة قالت عائشة عرضي الله عنها جناح رسول الله صلى الله عليه وسلم علم حجة الوداع فنام من أهل بجمع ومنهم من أهل بعمرة ومنهم من أهل بجمع وجمرة وروا الترخا أن أحدها أن يؤدى بافراد بأن يجمع من يمتس) بأن يحرم بعد فراغه من الحج بالعمرة وبأن يسلمها (و) فانها (يجمع بأن يكس) بأن يمتس ولو من غير ميقات

بدم يجمع وسواء من الحج من مكان من ميقات أحرم بالعمرة يمتس من مثل مسافته من ميقات أقرب منه وان أهرم كلام الاصل اشتراط كونه من مكان ومن ميقات عمرته ولو كان العمر من ميقات بدمد يسمى الآتي بذلك متمنا

تتمتع بمحظورات الاحرام بين السكنى وتتمتع بمحظورات المواليقات عنه (و) ثالثا (ب) ان بان يحرم بهما معا) في شهر حج (او بعمرة) واول قبل أشهر (ثم حج) في أشهره (قبل شروع في طواف ثم يعمل عملة) أي الحج فيه ما يحصلان الاموال فلخير مماثلة السابق وأما الثاني فمما روي مسلم أن عائشة أوصت بعمرة فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدتها في بيت فقال ما أتتك قالت حدث وقد دخل الناس ولم أحل ولم تطف بالبيت فقال لما رسول الله

(١٤٣)

صلى الله عليه وسلم أهل الحج

فقلت ووقفت بالمواقف

حتى اذا ظهرت طافت

بالبيت وبالصفا والمروة

فقال لما رسول الله صلى الله

عليه وسلم قد حلت من

حجته وعمرتك جميعا

وخرج يزيد في قبل الشروع

ما اذا شرع في الطواف فلا

يصح احواله بالحج لانصال

احرام العمرة بمقصوده

وهو اعظم افضاله فيقع

عنها ولا ينصرف بعده ذلك

الى غيرها وتقيده بالاصل

الاحرام بهما بكونه من

اليقات والاحرام بالعمرة

يكونه في أشهر الحج

اقتصار على الافضل

(ويجتمع عكسه) بان يحرم

بجميع ولو في أشهر بعمرة

قبل طواف لانه لا يستفيد

بشيء يتخلل ادخال الحج

على العمرة فانه يستفيد به

الوقوف والزى والمبيت

(وافضلها) أي هذه

الأوجه (افراد) فيزيد زنده

بقولي (ان اعتمر عليه)

فلما خرجت عنه العمرة كان

ينشئ حجاً من مكشوط لوجوب الدم لانتسبته نعماً كما قاله حج وكذا قوله وأن لا يعود الخ (قوله) نعمته بمحظورات الاحرام أي بفعله اوفياً من هذا يأتي في الافراد واجب بأن وجه التسمية بالوجوب التسمية حرف (قوله) بمحظورات المواليقات عنه أي عن المنع أي لانه أن يحرم بالحج من مكة كاحل مكة (قوله) ثم يعمل عملة أي الحج فيه اشارة الى انعادية قيامتها في المسكن في الصورة الاولى وان الغالب حكم الحج فيجزى به الاحرام بهما من مكة لا للعمرة فلا يلزمه الخروج الى أدنى الحبل شرح حج وعبرة زى قوله ثم يعمل عملة وكفى عمده طواف واحد سوى واحد وهل هما الحج والعمرة نعماً أو للحج فقط والعمرة لا حكم لا لتمامها أي لا ندراجها فيه لم يصح احواله بذلك والاقرب (قوله) بعضهم الثاني م زى (قوله) فيحصلان اندراج الاملاذ غفر لا كبر الخبر احيى حج من أحرم بالحج والعمرة جزءاً طواف واحد وفيه ما حتى يحل منهما جميعا شرح حج وفي العبايا ينسب للقرآن أن يطوف طوافين ويسعى سعيين خروجا من خلاف أبي حنيفة (قوله) ما أتتك أي أي شئت أنك فهو مبتدأ وخبر كقوله ع عن (قوله) له لا حلل) يضم اللام الاولى وحكي كسرهما كقوله البراءى وقوله ولا تطف تغير قولهما حلل كافي الشورى لانه اذا طافت تحلت من العمرة الاولى أن يكون عطف على ملول لانه لا بد من الخلق مع الطواف في الصل (قوله) حتى اذا ظهرت طافت) فقد أوصت بالحج قبل الشروع في الطواف وهي الصورة الثانية من صورتي القرآن (قوله) وبالصفا أي وست ملتبسة بالصفا والمروة أي بينهما حرف (قوله) بمقصوده أي الاحرام أي بآل مقصوده وهو الطواف وقد يقال الطواف هو المقصود الأعظم لانه أفضل أركاها فلا حاجة الى تقدير المضاف وهو اول (قوله) ولو في أشهره أي لانه ان كان في غير أشهره انقضى عمرة والعمرة لا تدخل على العمرة وان كان في أشهره انقضى عبادته وهي صورة العكس قاله الزيدى قال ع ش وانما أخذناه لهدم نوهه لانه اذا أحرم به في أشهره ثم أدخل العمرة عليه صح لانه لم يغير شيئا من أعماله المطلوبة بقاها وما أو الواو لاجل احواله عبارة حل قوله ولو في أشهره لان الادنى اسقاط هذه الغاية لان الاحرام بالحج في غير أشهره يقع عمرة كاتضم (قوله) عامه وهو شيعة حجة شوى (قوله) مقضولا أي عن التمتع والقرآن فهما أفضل منه لتعديل المذكور حل (قوله) أفضل من القرآن لان التمتع يأتي بعملين كاملين غيرا به لا يسلك لهما ميقاتين والقرآن يأتي بعمل واحد من ميقات واحد شرح مر (قوله) على خلاف في افضلية ما ذكر أي الافراد والتمتع فيضم فضل الافراد على التمتع وبضم عكس أعداهما بعده كقوله شيخنا ح ف فهو متعلق بقوله أو افضلها فردا تمتع (قوله) بان رواته) ينتج التاء لان الالف الفية لا تشلها معن اولى كقصة (قوله) وأما ترجيح مقابل لخوف تقديره وأما ترجيح أحدهما أي الافراد والتمتع على الآخر فقد تقدم وأما الخ تأمل (قوله) دم وهو دم ترتب وتقدير (قوله) فن تمع) أي استمتع بالعمرة

الافراد مقضولا لان تأخيرها عنه مكره (ثم تمتع) أفضل من القرآن على خلاف في افضلية ما ذكره من الخلاف اختلاف الروايات احواله صلى الله عليه وسلم روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج وروى أيضا أنه أوصت بمشروع الحج الاول بان رواته أكثر وبان جابر منهم أقدم محبة وأشد غناية بفضيلة التماسك وبأنه صلى الله عليه وسلم اختار ما ولا كان تتمع فواته في شرح الروض وأما ترجيح التمتع على القرآن فلان افضال السكينة فيه كل منها في القرآن (وعلى) كل من (التمتع والقرآن) قوله تعالى في تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى وروى الشيخان عن عائشة رض الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نساءه البقر يوم النحر فالتزك فترات

أى : بب فراغه منها بحظورات الاحرام الى الحج أى الاحرام به اه جلا بن أى واستمر تمتعه  
 بالخطوات الى الحج وقوله فالتيسر السين را مدعى يسير وما لم يوصل مبتداً وأخباره عن ذوق أى  
 قائله يسير كان عليه ومن الهدى بيان كفاي الحلالين (قوله ذلك) أى الهدى أو الصوم عند الجز  
 وقوله لن لم يكن أى على من لم يكن فاللام بمعنى على شرح صحيح (قوله المسجد الحرام) المراد به جمع  
 الحرم من اطلاق الجزء على الكل فطابق الدليل المدعى (قوله وقيل من القارن) عبارة تشرح الرض  
 لان دم القارن فرع دم التمتع لانه يجب بقياس عليه ودم التمتع لا يجب على الحاضر ففرعه أولى اه  
 محروقه (قوله دون من حلتين منه) فلو كان له مكانا بميدوقرب اعترفى كونه من الحاضرين أو  
 غيرهم كثره أقامته بأحدهما فان استوت أقامته بهما اعتبر بالأهل والمال فان كان أهله بأحدهما وماله  
 بالأخر اعتبر مكان الأهل ذكره الحب الطبرى قال والمراد بالأهل الزوجة والأولاد الذين تحت حجره  
 دون الآباء والأخوة فان استوت فى ذلك اعتبر بزم الرجوع الى أحدهما للاقامة فيه فان لم يكن له زم  
 فبأخرجه منه قال فى الذنا وقان لم يكن له عز واستوت على كل شئ اعتبر بموضع احرامه اه شرح  
 مر (قوله لم يحوى ميقانا) أى طلاله ولان مربه فلا يشك بل بينهما وبين مكة أو الحرم دون مسافة  
 القصر اذا عن له انفسك فانه وان يجمع ميقانا معهما لم يكن ميقانا معهما فانه لا يرد على القارن  
 اذا احرم بهما من مسكنه فانه يجمع ميقانا ما هو الخارج للاحرام بالعرص من أدنى المدخل وينع كونه  
 طلاله خاص بمن فى الحرم كفى قوله ولن يجرى محل وقال شيخنا الفريزى قوله لم يحوى ميقانا أى لم  
 يستفيد وان ترك ميقات أى لم يسقط عنهم ميقات عام كان بزمهم الاحرام منه بخلاف الآفاق فانه يجمع  
 ميقات أى اكتسب راحة بقوط الاحرام من الميقات واكتفى منه الاحرام من مكته فخرج الميقات  
 رجع الراسة بترك الاحرام منه والاكتفاء بالاحرام من مكة أى بالنسبة للتمتع والقارن فى الصورة  
 الثانية للقارن فاهما بمرمان الحج من مكة لانهما صار فى حكم أهلها وان تقدم ان ميقات الحج لن  
 بمكة نفس مكة وأما القرن فى الصورة الأولى فانه يجمع ميقات العمرة لانه احرم ممل من ميقات ولا يحتاج  
 الى الخروج لادنى الحبل لاجل الاحرام بالعمرة اه (قوله فغن جاوز) تفريع على التنى فى قوله ان لم يكونا  
 من حاضري الحرم ولما كان يشوهم ان هذان من حاضري الحرم لانه كان فيه حال النيابة على أنه ليس من  
 حاضر بهذا كان كلام الروضة مخالفاً لآنى وهو حمله على المستوطن وقوله لزمه دم التمتع ويزم دم الجائزة  
 أيضا اذا جاوزه مبدى النفسك حل (قوله وقول الروضة) واراد على الصورة المطبوعة فى القاموس أى قوله ولو  
 غير مبدى نفسك أى سواء كان مبدى النفسك أو غير مبدى وقوله فى دون المرتحلين أى فى شأن من دون  
 المرتحلين (قوله على من استوطن) أى استوطن بعد مجاوزته وقبل احرامه كالمعتمد عبارة لاختفة  
 وبه يعلم المأهامة فى الحاشية تشورى (قوله ولا يضر التقييد) أى فى كلام الروضة (قوله بالوافقة)  
 أى موافقة المذهب والمنطق فى الحكم وهو قياس أولولى لانه اذا تبنى الوجوب عن مبدى النفسك عند  
 المجاوزة فمن غير ماؤلى تأمل (قوله ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم) وكذا كل وضع  
 ذكر فيه المسجد الحرام فالمراد به جميع الحرم الا قوله فوجهك شطر المسجد الحرام فالمراد به الكعبة  
 وزاد بعضهم موضعا آخر وهو قوله سبحانه الذى أسرى بیده ليلا من المسجد الحرام فالمراد بالمسجد  
 فيه حقيقة ففره شيخنا ح (قوله والفتوى على ما فيه) ضعیف عن ماؤلى (قوله اعتبار ذلك)  
 أى دون المرتحلين (قوله لى ادخال البعيد عن مكة) أى ادخاله فى حاضري الحرم (قوله عن مكة)  
 أى القرب من الحرم كان كان ينسب بين الحرم ستة وأربعين ميلا بين طرف الحرم الذى يليه

وقيل به القارن فلا دم  
 على حاضريه (وهو من)  
 مساكنهم (دون من حلتين  
 منه) أى من الحرم فترسيم  
 منه والقرب من التنى  
 يقال انه حاضره قال تعالى  
 واستسلم عن القربانى  
 كانت حاضرة البحر رأى  
 قريبتيه والخنى فى ذلك  
 انهم لم يحوى ميقانا كما  
 أوضحته فى شرح الرض  
 فن جاوز الميقات من  
 الآفيتين ولو غير مريد  
 نفسك بدله فاحرم بالعمرة  
 قبل دخول مكة أو عقب  
 دخوله لم يدم التمتع لانه  
 ليس من الحاضرين لعدم  
 الابتعاد وقول الروضة  
 كالميقان دون المرتحلين  
 من جاوز الميقات مريدا  
 لنفسك أحرم بعمرة لا  
 يلزمه دم التمتع بحول على  
 من استوطن ولا يضر  
 التقييد بالمراد لان غيره  
 مفهوم بالموافقة ومن  
 اطلاق المسجد الحرام  
 على جميع الحرم كما هنا  
 قوله تعالى فلا يقربوا  
 المسجد الحرام بعد علمهم  
 هذا وغيره فى المحرر يدل  
 الحرم بمكة قال الاستوى  
 والفتوى على ما فيه فقد  
 نقل صاحب التقریب عن  
 نص الاملاء قالوا بیده  
 الشافعى بان اعتبار ذلك

من الحرم يؤدى الى اد : لى البعيد عن مكة



وأخرج القريب لاختلاف الراقيت وعظمت على مدغولان قول (واعتمر التمتع في أشهر حج حله) فلوقفت العمرة قبل أشهر وأقبلوا بالحج في علم قائل فلامد وكذا أوأحرم بها في غير أشهر موافق (١٤٥) بجميع أقوالها في أشهر ثم

حج (لام بعد الاحرام الحج الى ميقات) ولو أقرب المكنة من ميقات عمرته أولى مثل مسافة ميقاتها فلو عاد اليه وأحرم بالحج فلامد عليه لا تنفاه عنه وزفره وكذا أوأحرم به من مكة أو دخلها القارن قبل يوم عرفة ثم دخل منها الى ميقات (ورقت وجوب الميم عليه) أي على التمتع (أحرامه بالحج) لانه حيث لا يصير متمتعاً للعمرة الى الحج ووقت جواز به بعد الفراغ من العمرة وقبل الاحرام بالحج ولا يأتى ذبحه كسائر دماء الجسرات بوقت (و) لكن (الافضل ذبحه يوم نحر) لا اتباع ونحوها من خلاف من أوجب فيه (فان عجز عنه) حساً أو شرعاً (بحرم صام) به وجوباً (قبل) يوم (نحر) من زيادته (ثلاثة أيام تسن قبل) يوم (عرفة) لانه ليس للحاج فطره ولا يجوز صوم شيء منها في يوم النحر ولا في أيام التشرع كاسم ذلك في باب ولا يجوز تقديمها على الاحرام بالحج لانه عبادة بدنية فلا تقدم على وقتها (و) وسبق في وطنه قال تعالى فمن لم يجد فصيام

وبين مكة عشرة أميال فيوم من حاضري الحرم مع أن ينو بين مكنتين وخين ميلا وقوله وأخرج القريب أي من مكة كما يكون ينو بين الحرم ثمانيه وأربعين ميلا بين طرف الحرم الذي يليه وبين مسكة ثلاثة أميال فجاء ما ينو بين مكة وأحد وخون ميلا سول وأوجب بان مكة والحرم كالشي الواحد قاله ريب عنه كالقريب منها (قوله وأخرج القريب) أي من حاضري الحرم (قوله الراقيت) أي حدود الحرم لا المقدمة كافي شرح الروض آفاده شيخنا ونظم بعضهم حدود الحرم بقوله

والحرم التحد بدين أرض طيبة • ثلاثة أميال اذارت انتافه  
وسبعة أميال عراق وطائف • وجمعة عشر ثم تسع جعرانه

(قوله فلوقفت الحج) عجزت قوله في أشهر حج وقوله أوأقبل الحج عجزت الاضافة في قوله حله وقوله وكذا فصله لانه زاد على مفهوم المتن على ان المراد بقوله واعتمر أي بأعمال العمرة كابدل عليه قوله فلوقفت الحج فأولاً بدنه أما أحرم وأقرب بالحج في أشهر حج حله كان قوله وكذا الحج عجزته (قوله ليرد) أي كل من القارن والتمتع على ما يأتي عمن فلامد في تقديمه على قوله واعتمر التمتع عقب قوله ان لم يكن الحج لان كلاهما عام وعبارته في شرح التحرير ولم يعد من ذكر من التمتع والقارن اه وقسمه على قوله واعتمر التمتع وهو ظاهر في لصوره الثاني من القرن دون الاولى لانه لا يتصور فيها عود ولا نه يحرم بهما ما فلا يأتى عوده الاحرام بالحج مع انه لو عاد الى مكانه قبل الاشتغال بالاحرام لم يجب عليه الميم كما ذكره بعد بقوله أو دخلها القارن الحج فيقطع من قول الشارح بعد أوأحرم به من مكة أو دخلها القارن ان قوله الاحرام بالحج ليس قيد بل المقدر في عدم وجوب الميم على العود الى الميقات سواء كان محرماً بالحج أو ليرحم منه به وعبرة قل على التحريم بقوله الاحرام الحج الى الميقات الاولى أن يقول لم يعد الى ميقاته يسقط قوله الاحرام بالحج ليشمل من أحرم بهما ما ثم عد ومن أحرم بالحج بعد العمرة ثم عاد أو أدخله عليه الميم (قوله لا تنفاه عنه) أي تنعمه بسبب عدم مرجزك ميقات (قوله أو دخلها القارن) أي الذي أحرم بهما ما لو عاد قيد بقوله ليكون العود الى ميقات قبل الشروع في الاعمال تأمل (قوله أو شرعاً) بان وجد بها كثر من ممن مثله ولو بما يتغابن به نظير ما مر في التيمم أي وهو محتاج الى التيمم ويظهر ان باقي هذا ذكر وفي الكفار من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة أو الأمر القالب بوقت الاداء لا الوجوب حج وقوله بما يتغابن به خالف عمن فقال بوجوده بزيادة يتغابن بها اه ولو عدم الميم في الحال وعلم بوجوده قبل فراغ الصوم فله الصوم في الاظهر مع أنه لم يجر عتق موضعه شرح مر (قوله بحرم) أي بان قدر عليه يديه مر (قوله وسبق في وطنه) لوقصد التوطن بمكة وصام بعض السبعة فيها ثم أعرض عن توطنه أو سافر قبل فراغها الى وطنه فهل يستدعي بصله ويكمل علمه ولو في السفر أو لا يتعدى به يومه بصوم السبعة اذا وصل وطنه فيه نظر سم على حج الظاهر الثاني (قوله فان توطن) أي بخلاف ما اذا أقام غازي ما الى الرحيل فانه لا يصوم السبعة الا اذا رجع الى وطنه سم (قوله بدفعه الى الحج) أي من الحج كافي بعض النسخ فهو منصوب بنزع الخافض (قوله صام بها) أي ويفرق بين الثلاثة والسبعة اربعا أيام عمن فاذا أقام في مكته فخطبها بربعة أيام فقط أي يوم العيد وأيام التشرع عمن وقل على التحرير (قوله

(١٩ - (بجبري) - ثاني) ثلاثة أيام الى الحج وسبعة اذا رجعتم وأحرص الله على ما يوسع ذلك كما رواه الشيخان فلا يجوز صومها في الطريق فان توطن مكته فلا يلزم بدفعه الى الحج ما بها كاشته كلاً من دون كلامه (ولو فاته الثلاثة) في الحج (زمنان يفرق

في فضاها أي الثلاثة لأن السبعة لا يتصور فيها قضاء قبل والقضاء فوري إن قامت بفرضه رسم على حج وفي حاشية الايضاح أما السبعة فتراموسع إلى آخر العمر فلا تصير بالتأخير قضاء ولا يأمم بتأخيرها خلافا لما وردى سم على حج (قوله مع) بدت مكان سبعة على العادة أقول من ذلك إقانة الحاج بسد أعمال الحج لقضاء حوائجهم فإذا أقام بمكة فرق بقدر ذلك وقدر السير المتأخر إلى أهله لأنه لا يمكن التوجه إليهم بدون خروج الحاج فهي ضرورة بالنسبة كالإقانة التي تفصل في الطريق ومن ذلك عشر تأجيل الورع المعروفة في فرق بجميع ذلك فيما يطهر عرش على مر (قوله يتعلق بالفعل) أي فلا يشكل عليه عدم وجوب التفرق في قضاء الصلوات بقدر أوقاتها كما يجب في أداؤها لتعلقه بالزم لأن كل صلاة طوقت بمحذور (قوله وقضاء) أي بالنسبة الثلاثة وأما السبعة فلا يتصور قضاؤها لأن وقتها المعمر حل وعبارة الثوري قوله أداؤه وقضاء أي بالنسبة للمجدوع لا لكل فرد قان دفع ما عترض به عليه من أن السبعة لا يتصور فيها القوات الإلزامية على أنه يمكن تصور كونها قضاء بما لو مات من هي عليه فأرادوا قضاءه هاتعة فينبهه صومعه متتابعة له وذهب في زي

### باب ما حرم بالأحرام

أشار به المترجم إلى أن الإضافة في كلام الأصل من إضافة السبيل إلى السبب كما قاله الثوري قال شيخنا ح في حاصل ما ذكر من الحرمات عشر متناهية إلى الرجل والمرأة كذلك وستة لها ولا يخفى أنها من الصغار ما عدا الوطء وقتل الحيوان المحترمة (قوله ما يلبس الحرم) بفتح المشقة تحتية والوحدة منار لم يس كسر للوحدة وقوله عليه الصلاة والسلام لا يلبس يجوز فيه ضم السين على أن لا تافيه كسر هاء على أنها نهاية وقوله البرانس بفتح الموحدة توكسر التون فان قلت السؤال قد وقع مما يلبس فكيف أجابه عليه السلام بما لا يلبس أجب بأن هذا من بديع كلامه عليه الصلاة والسلام وفصاحتنا لأن المتروك محصر بخلاف الملبوس لأن الإباحة هي الأصل فخصر ما يترك لبيان أن ما سواه مباح ففيه إشارة إلى أنه ينبغي السؤال عما لا يلبسه المحرم لأنه محصور في هذا الحديث السؤال عن حالة الاختيار فأجابه عليه السلام عنها زادة الأضرار في قوله لا أحد لا يجد التعمين وليست أجنبية عن السؤال لأن حالة السفر تقتضي ذلك وعلم من هذا الحديث أنه لا يلزم مطابقة الجواب للسؤال بل إذا كان السؤال خاصا والجواب عاما جاز وأما ما وقع في كلام كثير من أهل الأصول أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال فلا يس المراد بلطافة عدم الزيادة بل المراد أن الجواب يكون مفيد الحكم المسؤول عنه قطلا على البخاري بتقديمنا غير وقد يقال هو مطابق لأن قوله لا يلبس الخ فظهر أنه يلبس ما سوى ذلك اه (قوله ولا السراويلات) جمع السراويل بالسين المهملة والسين الموحدة وهو مفرد قال ابن مالك

ولسراويل بهذا الجمع • شبه اقتضى عموم المفع

وهو قاسم معرب والسراويل بالنون لفتوه وغيره منصرف قيل لأنه منقول عن الجمع بصيغة مفعول وقيل إن واحد مسرولة وحكي الحاجب أن من العرب من يصرفه قطلا على البخاري مع زيادة (قوله فلبس الخفين) أي بعد القطع الله كورلان والواو لا تفيد ترتيبا كما في قوله تعالى في متفكيره ورافعا أي فقيهه تقدم وتأخير ومحل جواز لبسه ما بعد القطع عند فقد غيرها وعند الحاجة إليها بدل عليه قوله لا أحد لا يجد تملين وهذا هو المتمد كما في ر ح ف (قوله وليقطعها) بان

في فضاها بينها وبين السبعة) فيدونه بقوله (بغير تفرق الأداء) وهو أربعة أيام مع مدة مكان سيره إلى وقتته على العادة الغالبة إن رجع إليه وذلك لأنه تفرق واجب في الأداء يتعلق بالفعل وهو النسك والرجوع فلا يقطا بالفوت كترتيب أفعال الصلاة (ومن تابع) كل من الثلاثة والسبعة أداء وقضاء مبادرة للعبادة (درس)

باب ما حرم بالأحرام  
الأصل في مع ما أتى أخير  
تذكر الصديقين عن ابن  
عمر أن رجلا سأل النبي  
صلى الله عليه وسلم ما لبس  
المحرم من الثياب فقال لا  
يلبس القمص ولا العمام  
ولا السراويلات ولا البرانس  
ولا الخفاف إلا أحد لا يجد  
تملين فلبس الخفين  
وليقطعها أسفل من  
الكعبين ولا يلبس من  
الثياب شيئا منه زعفران

يحملها كالبايج قال جمع وظاهر اطلاق الاكتفاء بقطعه اختفأ أسفل من الكعبين أنه لا يحرم وان  
 بقى منه ما يحيط بالعقب والأصابع وظهر القدمين وعليه فلا ينافيه تحريم السرموزة لأنه موجود  
 غيرها والغير مفقود منها وهذا بخلاف السراويل فإنه اذا لم يجد غيره باليه ولا يكف بقطعه من الخيطة  
 والازنار به لأنه لما بقيت شيئا حرق والسرى تحريم المحيط وغيره مما ذكره خلافة العادة والخروج  
 عن المألوف لا شعار النفس بأمر من الخروج عن الدنيا والتذكير ليس إلا كفان عند نزاع المحيط  
 وتنبيهه على التلبس بهذه العادة الطيبة بالخروج عن متناه ذلك موجب للإقبال عليها والمحافظة  
 على قوانينها وأركانها وشراطينها وأدائها اه فسطاطي معروفه **(قوله أورس)** بفتح الواو وكرن  
 الراء بعدها سين مهملة نبت أصغر مثل نبت السمس طيب الرائحة يصنع به بين المرأة والصفرة أشهر  
 طيب في بلاد اليمن لكن قال ابن العربي الورس وإن لم يكن طيبا فهو معتقطة فأراد النبي صلى الله عليه  
 وسلم أن ينبهه على اجتناب الطيب وما يشبهه اه فسطاطي **(قوله ولا تنقب)** أي لا تفتح ستر اعل  
 وجهها **(قوله وتكبر اليق)** أشار بهذا الحديث إلى أن الجمع فيها قبله ليس مرادا **(قوله التهورى)**  
 قاله شيخنا ح وأيضاً الأول ليس فيه نص على التحريم بخلاف الثاني وعبرة ع ش غيره بالمفرد  
 وفي قبله بالجمع إشارة إلى ما لا فرق بين أس الواحد والجمع فاللام فيها بالجنس اه **(قوله الطين)**  
 والمراد بالنيل هنا مجازاً ليس له لحرم من غير المحيط كالدهان المعروف اليوم والتاسوة والقباب  
 بشرط أن لا يسترجع أصابع الرجل والاحوا كالعلم بالأولى من تحريمهم كس الأصابع بخلاف  
 السرموزة فإنها عقيقة الرجل جميعها فزول المصرى وإن لم يكن له كعب لاحتطامه بالأصابع  
 فانتع بسهمهم وجود ما إذا احتطبه حج وهر والسرموزة هي السرموزة والزول البابو ج  
 الذي لا كعب له كونه ظاهر **(قوله ستر بعض رأسه)** أو ستر في حده بخلاف الخراج عنه على المتمد  
 وستره بطريق الأولى قال ولو تعدد الرأس اعتبر بما في الوضوء كافي قل **(قوله وجهه فقه)**  
 ونحوه بخلاف الاستقلال بالحمل ووضع يده أو يده غيره على رأسه وإن قصده الستر بذلك وفارق  
 نحوه الفقه بأن ذلك يقصد الستر بهاءه بخلاف عدمه ونحوها **(قوله)** مر في شرحه والتي في شرح حج  
 أن وضع اليد يكمل الفقه في قصده الستر بوضعها مع القدم واستوجه ع ش شيئا حرق  
**(قوله أو عدلا)** بكسر العين واسكان الدال وهو القراءاة والجل كقوله شيئا **(قوله فمها)** ولو  
 كدرا **(قوله الزايد)** وأما نحو الماء الكدر سترافي الصلاة لأن المداغم على ما من ادراك لون  
 البشرة وهما على الساتر العرق وإن لم يتعد ادراكهما من ثم كان الستر لازما هنا كقوله شرح مر  
 ومعلوم أن نحوه الفقه لو استرق على رأسه بحيث صار كالقنفوس ولم يكن فيه شيء يعمل بحرم وتجب  
 القدية فيه وإن لم يقصد ستر شرح مر **(قوله على ما يستاد)** فلو أرى بقميص أو أزر بسر أو ريل  
 فلا يدري **(قوله كلبته)** قائم باليمن منه والظاهر أن الكاف استقصائية **(قوله لاسر)**  
 أي من الأخبار فتلخص أن ما يجب ما يحرم أن يكون فيه إحاطة بالدين أو لبعض الأعضاء زى **(قوله)**  
 أن يقتضاه أن بأن يعقد طرفه بطرفة الآخر **(قوله ويشد خطه)** بأن يجعل خطا في وسطه فوق  
 الإبرار ليت **(قوله مثل الحزمة)** بجاء مهملة ضموه جميع ما كنتوا زى مجمعة وهي بأيات الجليم  
 كاهنا ونحوها كافي المذهب لثان مشهور أن ذكرهما صاحب الجمل والصعاح وهي التي يجعل فيها  
 التكة بكسر التاء ع ش على مر وقال شيخنا قوله مثل الحزمة تان يثنى طرفه ويخطه بحيث يصير  
 كوضع التكمين لباس وهذا الخطاة لا تفسر لأنه ليس محيط بالدين بيبها بل هي في نفس الأزار

أورس زاد البخلوى ولا  
 تنقب المرأة ولا تلبس  
 التفازير وتكبر اليق  
 باسناد صحيح نهى النبي  
 صلى الله عليه وسلم عن لبس  
 القمص والقميص  
 والسراويل والتواخين الا  
 أن لا يجدوا التلبس (حرم به)  
 أي بالاحوا (على رجل ستر)  
 بعض رأسه بما يستترا  
 من محيط وغيره كقنفوس  
 وستره وعصابة وطبن مخين  
 بخلاف ما لا يعد سترا  
 كاستنلاحه يحمل وإن سه  
 وجهه فقه وعدلا وانتهى  
 فمها وقضية رأسه كفه أو  
 يكف غيره من أن قصده جعل  
 الفقه ونحوها الستر حرم  
 عليه كإقتضاء كلام  
 الفوارق وغيره (وليس  
 محيط) بضم المهملة  
 أي لابس على ما يستد فيه  
 ولو بضم (بخياطة)  
 كقميص (أو نسج) كرد  
 (أو عقد) كجبة ليد (في)  
 باقى يده ونحوه) كلبته  
 بأن جعلها في شيء لاسر  
 بخلاف غير المحيط المذكور  
 كآزار ورداءه يجوز أن  
 يعقد أزاره ويشد خطه  
 عليه لينبت وأن يجعل مثل  
 الحزمة ويدخل فيها التكة  
 اسكاهما

والأزار باقى حاله على عدم الاحاطة **(قوله وان يترط)** أى مع الكراهة خلافاً لما وجد والمراد بالرداء ما يرتدى به أى على البدن **(قوله لا خلدائه بنحو مسلة)** بأن يجعل المسلة جامعة لطرفيه بأن تكون بينهما فلا يجوز لانه يشبه المحيط من حيث استمسك به نفسه بخلاف ربطها في الأزار ان تباعدت أى العراو قارق الأزار الرداء فيأذ كر بأن الأزار للاتباعه تشبه للعقد وهو فى أى الرداء متنتج لعدم احتياجه اليه غالباً بخلاف الأزار فان القدح يجوز فيه احتياجه اليه في ستر العورة شرح مر وعبرة ع ش ولا ربط شرح الشرح هي الأزار ككل كان خلفه أزار ر وعراوى اه وفيه ما به يتنافى ما تقدم في المختص أن الشرح هو المرأ فلهه مشترك لا وقتاً المراد بالشرح هنا المرأ يكون الكلام متناقضاً لانه يصير اعنى ولا ربط عرا برافعين جل الشرح هنا على الأزار **(قوله وعلى الحرة أن ستر)** أى فى الصلاة بخلاف الأمانة لأن رأسها ليس بمورق الصلاة فقوله بالان ستر جميع رأسها الأمانة اذا وجب عليها ستر ذلك وذلك فى الصلاة حل وهذا الحكم دخيل هذا ان الكلام فى حالة الاحرام والامانة فيه كالمرة **(فرع)** اذ البس المحرم ثوباً يوافق آخره من اختلاف الزمان فان ستر الثاني مالم يسترد الاول تمتدت القدية والا فلا وهذا هو للمتمد فيها خلافاً لمن فرق بينهما مر سم وقيل **(قوله)** ما يمس اليد أى الكف ع ش **(قوله ويحشى بطن)** قيد للتسمية بالاحرمية **(قوله على الساعد)** أى على طرف من جهة الكف قال العلامة ز يدي ومنه لم أن لم أن تسدل كيماء على يديها وغير ذلك من أنواع الستر بغير التفاز كما أشار اليه الشارح وقوله تسدل عليه نصر **(قوله وليس الخنثى)** عمل فدام قوله الآتى ولا كشفهما يجب عليه ستر رأسه وكشف وجهه مر وحاصل مسلة الخنثى انهما أن يستر رأسه وجهه ويكشفهما أو يستر الوجه ويكشف الرأس أو يعكس فى الصورة الاولى بأتم وتجب عليه القدية فى الثانية والثالثة بأتم ولا بد فى الأولى الرابعة لأنهم لا قدية كافر ره شيخنا ح ف وهو ما خوذ من كلام الشارح رحمه الله تعالى وقال العلامة ابن عبدالحق على المحلى حاصل ما سر فى مسلة الخنثى أنه بالنسبة للاحرام لا يجب عليه الا كشف وجهه وان استحب لمع ذلك ترك لبس المحيط فلو ستر وجهه لمزته القدية ان ستره مع الرأس والا فلا وان لبس المحيط وبالنسبة للأجانب يجب عليه ستر رأسه وستر بدنه ولو لم يحيط ومن لم يلم يكن هناك أجنبي جاز له كشفه فى الخلوة اه **(قوله لمزته القدية)** لانها كان أثنى فقد ستر وجهه وان كان رجلاً فقد ستر رأسه **(قوله)** وان أتم فيها أى لا قدية عليه فيما للشك ولو اتضح لك كورة ع ش واعتزضت فيها اذا كشفها لانها كان رجلاً فقد كشف رأسه الواجب عليه وان كان امرأة فقد كشف وجهه الواجب عليها **(قوله وعلى الولي منع المني)** اه اذا كان المني عيزاً أما غيره فلا بد بطلاناً في شوري فيكون تقييده بالمعز بالنسبة لوجوب القدية فقط وأما المنع فهو علم لليز وغيره كقفره ح ف **(قوله فهو على الولي)** أى فاذا طوى المني الميز فسد حجه ووجبت اليه نغى الولي وقيل انه يلزمه القضاء من حال نفسه لانه الذى يورطه فى الاحرام ع ش **(قوله فليس)** أى الاجنبى ع ش **(قوله الاجابة)** ويظهر ضبطها فى هذا الباب بما لا يطاق الصبر عليه عند ان لم تنع التيمم حج ومن الحاجة ما لو تدبر ستر وجهه المرأ تطرقتا ف دفع النظر اليها المحرم فيجوز حيث تدوجب القدية مر **(قوله ويجب عدا كرى)** راجع

بما روى وقيل ونحوه من زيدي **(و)** حرره **(على)** امرأة حرة أو غيرها **(ستر بعض وجهها)** بما يسترها وعلى الحرة أن تسترته ما لا يتبقى ستر جميع رأسها لانه لا يضل لم لا عكس ذلك بأن تكشف من رأسها ما لا يتبقى كشف وجهها لانه لا نقول السرا حرام من الكشف **(وليس قنار)** وهو ما يمس اليد ويحشى بطن وير على الساعد ليحبها البرد فله ليس المحيط فى الرأس وغيره وأن تسدل على وجهها ثوباً متاحفاً عنه خشية أو نحوها فان وقت فاصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعت حالاً فلا قدية أو هذا أو استدلت به وبيت وليس لخنثى ستر الوجه مع الرأس أو بدنه ولا كشفهما فلو ستر هاترته القدية فستره ليس بستر لان ستر الوجه وكشفهما وان أتم فهو موقوف بطلت الكلام على ذلك فى شرح الروض وعلى الولي منع المني من محرمان الاحرام واذا وجبت قدية فهو على الولي نعم ان طيبه أجنبي فليس **(الاجابة)** فلا يحرم على من ذكر ستره وليس ما منع من تعليمه وبيان غير ما أوردناه

قوله

على من ذكر ستره وليس ما منع من تعليمه وبيان غير ما أوردناه

أو سراً أو برأ أو نحوها ثم لا بدس القميص لتفقد الرداء على يرتدى به ويجب عدا كرى القدية كحجبه بلا حاجة

ثم لا يجب فماذا ليس الرجل من المحيط لعدم وجدان غيره كسر اويل لا يتأني الانتظار به أو خفي فلعلم أن أسفل الكعبين وقولي الحاجة  
أعمن قوله الا اذا لم يجد غيره في غير القفار ومن زياتني في بلبه (د) (١٤٩) حرم به (على كل) من الرجل وغيره

(تطيب) منه (لبسته)  
ولو بلطنا نحواً كل (أو)  
ملبوسه) ولو لملا وهو أعمن  
من قوله ونوبه (بما قصد  
راحت) الطبية ولومع  
غيرها كمسك وعود  
وكافور ولحمي أول الباب  
ففيه القدية وقولي بالماء  
آخره من زياتني وخرج  
بتطيبه تطيب غيره به غير  
أذنه وقدرته على دفعه وما  
لوقت عليه الریح طيباً  
وشم ماء الورد وحمل  
الطيب في كيس مربوط  
وبما بهد مالا يقصد راحته  
وان كانت طيبة كقرنفل  
وأترج وشيح وعصفر فلا  
يحرع عليه من ذلك فلا  
فدية فيه لكن تلزمه  
المبادأة الى ازالته في  
صورتي تطيب غيره  
والقاء الریح عند زوال  
عشره فان أخو وجبت  
القدية ويعتبر مع ما ذكر  
عقل الانسكان واختيار  
وعم بالحریم الاحرام كما  
تعتبر الثلاثة في سائر  
عمرات الاحرام ويعتبر مع  
العلم بالحریم الاحرام  
هذا العلم بان المسوس  
طيب يملئ (ولا يكره  
غسله) أي كل من يده أو

لثوبه فلا يحرم الا فيله من الاستسراك (قوله ثم لا يجب الخ) أشار بهذا الى أن الحاجة ان كان سهياً  
الفقد لا فدية فهي تجوز مطلقاً وموجباً لفسد بئان كانت بغیر النقد تأمل شوري (قوله لا يتأني  
الانتظار به) ولو توقص الانتظار على فتن السراويل وشياطة ازارته بركب ذلك واستشكل بوجوب  
قطع الخمين زى وأوجب بأن قطعها أسهل من هذا (قوله قطعاً من أسفل الكعبين) ولا يضر  
سترهما الا اصابع حيث لا تنالها غيره ضرورة فسوح فيها بما يساعده في تحويقاب أو تسومة يستر  
سيرة ما يجب الاصابه على أنه يتعذر أو تعمّر المشي في الخلف لو قطع حتى صار كالنأسومة كذا في  
شرح الايضاح لشيخنا شوري (قوله أعمن من قوله الخ) وجه العموم أن الحاجة تشمل ما لو وجد  
غيره واحتاج إليه دفع سر أو رد أو غير ذلك ع (قوله لسراويل الباب) من قوله لله الله عليه  
وسلم لا يلبس من الثياب شيئاً مسخره فان أدورس حل وزى (قوله وخرج تطيبه) أي لذي  
أشار إليه بقوله منه والافسكامل من اللحن لا يخرج ذلك (قوله وقدرته على دفعه) معطوف على قوله  
اذنه أي وبغير قدرته كما يعلم ذلك من قوله لا ي و بزمه المبادأة الى ازالته في صورة تطيب غيره (قوله  
كقرنفل) فان المقصود منه غالب الدواء كما في شرح البهجة فقوله لا ينبغي ما قصد راحته أي ما يعظم  
الفرح منه وراحتته واستعمله على الوجه المتقدم فخرج أكل العود وما معظم الغرض منه أكله  
كالنفاخ والسفرجل والآنرج والتارنج والليمون ونحوها وما معظم الغرض منه التداوي كقرنفل  
والترقيش والمطسكى والبنزل وب الحب ونحوها وما معظم الغرض منه لونه كالعصفر والحناء كما  
في قل على الجلال (قوله فلا يحرم عليه من ذلك) أي بهل فرد على القائل بالحرمة حل (قوله  
فان أخو وجبت) أي لو قيل لا حل ع (قوله ويعتبر مع ما ذكر) أي من عدم الحاجة إلى قوله  
الاجابة أو في عدم المنع حل بزيادة والأولى أن يقال لاجد ما ذكر كون التطيب منه وكوبه بما  
تقصده راحته فهنا قيدان يضمان الثلاثة المذكورة في الشرح (قوله كاعتبر الثلاثة) لا يقال  
هنا يرد عليه الخاق والقلم والصيد والنبات لا ما قول كلامه في التحريم لا في القدية ع على مر  
شوري وقال ح ف قوله كاعتبر الثلاثة أي بالنسبة للأثم وأما بالنسبة لوجوب القدية فتجب فيها كل  
من الاتلاف وقتل الصيد ولومع انتفاء الثلاثة والحاصل ان ما كان من الاتلاف من هذه المحرمات  
كقتل الصيد وأخذ طرف من الاتلاف وطرف من الترفه كالزلة الشعر والظفر فإنه يضمن مطلقاً لافرق  
فيه بين الناسي والجاهل وغيرهما ما كان من الترفه المحض كالنطيط فإنه يعتبر في ضاها العقل والاختيار  
والعلم كما في شرح الروض (قوله مع العلم بالتحريم) ولو لم يعلم وبالفدية أن علم التحريم وجعل  
القدية وكذا الوقتة نوعان من الطيب فكان منه فتلزمه القدية فيهما قل على الجلال (قوله  
طيب يعاقب) من باب تعب كما في المختار ع (قوله دهن) فتشع الدمال مصر معنى التدخين وضما  
اسم الماده به زى (قوله أي شأنه المأمور به ذلك) اعتقال ذلك لاجل صدق الخبر لا لتجديد كثيراً  
من المحرمين ليسوا شغوا لا غيراً كالاسراء عز زى وبما يغفل عنه كثيراً تلوث الثياب والعنفقة  
بالدهن عنقاً كل الحكم فانه مع العلم والتمدح مع العلم بالقدية (قوله في ذلك القدية) ولو بهدن  
شعر واحدة أو بعضها لمحصول الترفه بذلك بخلاف الازالة للشعر أو الظفر فلا يجب الا في ثلاثة قل  
وقله حج في شرح العباب عن الحب الطبري وغيره وقال خلافاً لابن عجيل في اشتراط دهن ثلاث

ملبوسه (بشحو خطمي) كسدر قلاصير وأعماسين تركه لانه لا زلة الاوضاع لا للزينة ونحو من زياتني (د) حرم به على كل  
(دهن شعر رأسه أو لحيته) بهدن ولو غير مطيب كزيت ومن وز بهوده لو زلفا لمعين التزين للناسي غير المحرم أشعثاً غير أي  
شأنه المأمور به ذلك ففي ذلك القدية وبما يظهر كقول الحب الطبري التحريم في شية

شمرات اج على التحريم **(قوله شعور الوجه)** الا شعر الجفنة والجبته على الاوجه **ا** حج شوري  
اذ لا قصد تزينها **(قوله وأصلع)** أي اذا دهن محل الصلع فقط والاين معها وجبت القدبة **مر**  
**(قوله وذفن أمرد)** لاني أو ان نباتها الانها حيتند كالرأس المحلق قاله بعضهم واعتد به شغنا ابن  
الرمي **ا** شوري **(قوله ازالة شعره)** ولومن الناس والمجاهل ولو بسطة كحجم وحك بنحو ظفر  
كتحريك وجعل راكب على رذعة أو قسبو امتشاط فيحرم ذلك ان عازا لشغيب القدبة  
والا فليس مولادة بمنع الحنفية والمالكية الامتناع مطلقا **قل** **(قوله من رأسه)** ولو كسط المحرم  
جلدة الرأس فلا قدبة عليه لان الشعر تابع قال الرازي وشبهوه بما لو ارضع أم الزوج زوجته يصح المهر  
عليها ولو قتلها لم يجز بشوري **(قوله وفيه)** من سائر البدن ولو ما يطلب ازالته كشمير العانة  
وداخل الاذن **قل** **(قوله والمراد من ذلك)** أي الشعر في البدن والازالة حل وقوله الجنس  
فيه انه تقدم ان الشعر المقدس في رؤسكم اسم جنس جوي وأوجب بأصله على الجنس  
احتياطا وقوله الصادق بالواحدة الخ خلافا لثمة الثلاثة **قل** **(قوله بنت بعينه)** وعما جبر لازاته  
دهنه بعد تنقيته بالزبد أو بدم الصدغ برماوي **(قوله بل ولا تنزله القدبة الخ)** فيه ان هذا ينافي بما ياتي  
قريبا أي قوله وفي ازالة الثلاث ولا مولو بسطر قدبة ويحاطا أيضا قوله تعالى فمن كان منكم مريضا  
أو به أذى من رأسه ففد بقر أو بغيره دفع التناقض والخالفه بأن يعمل الذي في الآية على الذي ليس  
بضرورة كالنأذي بكثرة القمل أو بدل عليه قوله تعالى أو به أذى من رأسه لان الآية زلت فيه كجروي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لصب بن عجرة يؤذيك هوام رأسك الخ وكأنت دوى وكذا العذر  
الذي يعمل على ما ذكر وأما ما لا ضرورة كالنأذي بالشعر المذكور وكسر الطفر فلا قدبة فيه لانه  
غير محل الآية كما يؤخذ بجميع ذلك من صريح عبارة **مر** ومن ثم قال حل والحاصل ان ما كان  
لضرورة لا قدبة فيه وما كان لحاجة فيه القدبة وان جاز العمل فيها مشيئا بدل عليه قول الشارح  
بالتأذي بماء ذكر **(قوله بماء ذكر)** أي بالشعر الذي نبت في العين أو غطاها لان الضرر حاصل بنفس  
الزال أو بكسر ظفر بخلاف ما لو قفر ظفرا احتاج اليه قنطرة القدبة فيها مسلتان قال سم فليتبته  
لتحيزا أحدهما عن الاخرى **مر** **(قوله كالاتزم المني عليه)** لان احكامهم ناقص فلا يقال الاتلاف  
من باب خطاب الوضع يستوي فيه المميز وغيره هذا وقد يقال ان ذلك في حق الأدنى وأما في حق الله  
تعالى فيختص بالميزر حل لانه مبني على المسامحة وهذا أولى حرف والفرق بين هؤلاء وبين  
الجاهل والناسي انهما يفتلان فكلهما فيسببان الى تعصير بخلاف هؤلاء على ان الجاري على قاعدة  
الاتلاف وجوبهما عليهم أيضا لو تلم في ذلك التام **مر** **(قوله ان اختار دما)** أي لو ازال ثلاث شمرات  
فانه يخير بين الدم وثلاثة أجمع وصوم ثلاثة أيام هكذا قرره صاحب البيان وهو يؤيد التخيير بين  
الصوم والصاع والمدان قيل كيف يخير بين الشيء وبينه فان المدبض الصاع ظالم بان ذلك معهود  
كالتخيير بين القصر والاتبام بين المصنوع والظفر أي في حق من لا تنزله لمجتمعا للتعبد أنه لا فرق بين  
اختيار الدم وغيره كما في مشيئا **مر** واقتضاء إطلاق الشيخين في عبارة حل قوله ان اختار  
دما أي لوه ض ذلك في ازال ثلاث شمرات هذا هو التعبد وجوبه بالدمين مطلقا أي سواء اختار  
الطعام أو الصوم أو الدم فالخير عن الماء والدمين استقر ذلك في ذمته كالكفارة لا يصوم عن ذلك  
**ا** ومله في **مر** **(قوله وفي ازالة ثلاثة فأكثر)** وكذا ثلاثة أو بعض من ثلاث شمرات فان كانت من

دهنها على ما لا يطيب فيه لانه لا يقصد به تزينها بخلاف الرأس المحلق بحرم دهنه بذلك لتأثيره في تحصيل شعره الذي نبت بعده **(د حرم على كل ازالة شعره)** من رأسه وغيره **(أو ظفره)** من يدا ورجل قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله وقيل يحاق في الآية الباقي بجمع الترقه والمراد من ذلك الجنس الصادق بالواحدة فأكثر ويصنها **(الانظر)** بكثرة قل أو يتناولوا جراحا أو تآذ كأن تأذي بشعر نبت بعينه أو غطاها أو بكسر ظفره فلا تحرم الازالة بل ولا تنزله القدبة في التأذي بماء ذكر كالاتزم المني عليه والجنون والصبي غير المميز **(وفي ازالة شعره)** واحدة **(أو ظفره)** واحدا وبعض شيء منهما **(مد)** من طعام **(د في اثنين)** من كل منهما **(مد)** من نبيض الدم فعدل الى الطعام لان الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعر الواحد على بل يصنها في النهاية القلة والدم أقسلا ما وجب في الكفارات فقولت به

شعره

وذكر حكم الطفر في همنوف المنوم من زيد في هذا (ان اختار دما) فان اختار الطعام ففي واحد منهما صاع

وفي اثنين صاعين أو الصوم في واحد صوم يوم وفي اثنين صوم يومين والتعبد بهما من زيد في (د في ازالة ثلاثة)

فأكثر من كل منهما ولو بعد (ولاه) من زيدني بأن شهد الزمان والمكان عرفاً (قضية) (١٥١) أماني الحق بغير فلاية فن كان

منكم مريضاً أو به أذى من  
رأسه أي خلق شر رأسه  
قضية وأما غيره فبالاول  
وقيس بالحق غير ميساني  
ان ههنا القضية غيرية  
والشر يصدق بالثلاثة  
وقيس بها الاثنا عشر ولا يعتبر  
جميعه بالاجماع ولو داني  
شر رأسه ولو مع شر باقي  
بدون لانه فبقضية واحدة  
لانه يصدق فضلاً واحداً  
والقضية على المخلوق ولو  
بلاذن منه ان اطاق  
الامتناع منه لشره بطبعها  
عليه حفظه ولاضافة  
الفصل اليه فيها اذا اذن  
للحائقي أو سكت بدليل  
الحشبه ولا يمتنع وان  
انتر كافي الحزمه في هذه  
قد انشرد المخلوق بالترفعه  
ولا يشكك هذا بقولهم  
المباشر مقدم على الامر  
لان ذاك محله اذا لم يعد  
نفعه على الامر بخلاف  
ما اذا جاد كالمغصب شاة  
وأمره ان يذهب بمشتمها  
الاغصاب (د) حرم به  
على كل (وطه) بشرطه  
التي اشترت اليها فبقا مرقال  
نعالى فلا رقت ولا ضوق  
ولا جسدال في الحج أي  
فلا رقت ولا تحسنتوا  
والرقت مفسر بالبيع  
(ومقدساته بشهوة) كافي

شرعوا واحدة فبما مدان اتحاد الزمان والمكان والا فكل بعض مد كذا قاله شيخنا والظفر كالشرعي  
جميع ما ذكر فيه اتحاداً وانفراداً وبضاداً قول على الجلال وعبارة عرض لو أنزل شرعاً واحدة  
في ثلاث مرات فان اختلف الزمان والمكان وجبت ثلاثة أمداد لادم مثلاً له معق بل بالثلاث  
شرعات ولو توجب اه (قوله) فأكثر أي ولو جميع شر رأسه (قوله) ولو بعد أي غير التأذي  
بشر ثبت بينه وأعطاه غيره بالتأذي كسر الظفر أخذاً بما تقدم أعني قوله بل ولا تزعم القضية في  
التأذي بما ذكره الفخر هنا على قول غير ما ذكر كوسخ وكثرة نقل حرف (قوله) بأن شهدنا (الخ)  
فان اختلف محل الازالة ومكانها عرفاً وجب في كل شرعاً أو بعضها أو ظفر أو بضمه مد والراء ابداع  
الزمان وقوع الفعل على الارل للشد والاقا لاتحاد الحقيق مع الاتحاد في الفعل عالا يتصور حل  
ويمكن تصويره بأن يزبل شرعاً في معنى زمن واحد (قوله) والمكان أي محل الازالة أي المكان  
الذي أزال فيه عن وليس المراد به محل الزمان كاله : وكما قاله شيخنا وهو المتعمد لا يقال يلزم من  
تعدد المكان تعدد الزمان فهنا : كتنفي به لا نقول انهم قد عرفوا وقد يتعد المكان عرفاً ولا يتعد  
الزمان عرفاً لعدم طول الفصل قاله ابداع الزمان عدم طول الفصل عرفاً وباتحاد المكان أن لا يتعد  
المكان الذي أزال فيه كقوله في شيخنا المزبلى (قوله) أي خلق شر (الخ) انما يفسر بذلك لكونه  
منصوصاً عليه ولا الحكم شامل لجميع أنواع الازالة عرض (قوله) والشعر يصدق بالثلاث اعترض  
بأنه في الأمتنا فيه م واجب بان الاجماع مد عن الاستيعاب أو بقدر الشعر منكراً مقطوعاً  
عن الاضافة زى وحل (قوله) لتفر يطبق عليه حفظه عبارة صح لان الشرع في هذا الحرم كقضية  
فيلازم دفع متلفاته (قوله) بدليل الحنت أي على رأي ضعيف واتعمد عدم الحنت لان العين انما  
تناول فعله زى وقال أي فيها اذا قالوا لا اطاق رأسي وقد يقال الايمان مبنية على العرف والاعرف  
يصدق على الغيرة حلها واجب بان محل بناء الايمان على العرف ان لم تنضبط الفقه والابنيت عليها  
كاهنا (قوله) في هذه أي السكوت والاذن (قوله) لم يضمنها الا الغاصب بمعنى انه يستقر عليه الضمان  
فقد مر ح في كتاب النصب بان قرار الضمان عليه فيؤخذ منه مطالبة كل منهما بقرار الضمان على  
الغاصب عند جعل الغاصب بأنه غصباً زى والافد في النصاب (قوله) وطه أي في قبل أو بدم من  
ذكر أي أو تزوجة أو علواً كذا أو اجنبية على جهة الزنا والاولاد أو كان الجماع في هيمه ولو مع لفسرة  
على ذكره اه زى (قوله) بشرطه أي العقل والاختيار والعلم بالتحريم والاحرام عرض (قوله)  
أي فلا رقتوا فهو خبر بمعنى التمس ولو كان خبراً على بابه لاستعمال تخلفه لان خبر الله لا يتخلف زى  
وقوله ولا تنفروا عطفت علم على خاص (قوله) بالجماع والفسوق بالمعاصي والجدال بالخصام اج (قوله)  
ومقدساته بشهوة ليس منها النظر بشهوة والتبلة بمعامل حل وحاصل ما فيها انها تحرم على العابد  
العالم المكتبة بشهوة بل بالحق ولو بعد التحلل الاول وان لم يزل وتزعم فيها القضية حيثئذان كانت  
قبل التحلل الاول مطلقاً متى اتنى شرط من ذلك فلا حرمه ولا قضية وان لا يفسدها التسك مطلقاً  
وان أنزل والاستثناء كذلك فلا حرمه ولا قضية في الفكر والنظر مطلقاً قال المالكية والحنايفه يفسد  
بالانزال في جميع ذلك (فتفيه) كلامهم هنا في البشارة شامل لا ينقض الوضوء كلامه وصرح  
به النووي وهو يخالف ما سمي بطلان الصوم فراجع له ولوقعت بالمقدمتين نوع أو أنواع فان  
اتصل الزمان والمكان فقضية واحدة لا تعددت قبل على الجلال (قوله) وعليه دم أي شاة فان  
لم يزل الى النظر بشهوة القبة بماتل وان أنزل أي فلا دم حل وعبرة اج ووجب في القبة

الاعتكاف وهذا من زيدني وعليه دم لك بسقطه

ان جامع عقبه له شوق في فدية الجماع كالقدمات الاستعانة بهضوه كيد لكن انما يلزم به الممان ازل (و يفسده) أي بالوطء المذكور  
من غير الخنثى (حج) انتهى عنه في الآية والاصل في الهوى اقتضاء الفساد (قبل التحللين) لانها كما كثر المحرمات (د) نفسه  
(عمره) بقيد زنه بقوله (مفردة) (١٥٢) كالجماع وغيره لقرنة واحدة للجماع محتمل فاد (ويجب به) أي بالوطء المتسد (بدنة)

أو المباشرة شاء تذهب ولو كرر القبله وجبت شاة فقط ان اعيد الزمان والمكان والا تعددت اه ح ف  
(قوله ان جامع عقبه) قال مر في شرحه وكذا التواخي عنه وبعبارة وسواء طال الزمن بين المقدمات  
والجماع أم قصر وهو معاً دم المباشرة بهدا للجماع لا يندرج في بدنته الطاهر أنه غير مراد ونقل  
بالمهر عن معمل على الغاية التصريح بالانجاء اه ع ش وحاصل ما هنا ان قوله ان جامع عقبه ليس  
قيداً بل مثله التواخي عنه عبارة حج ثم ان جامع بعده وان طال الفصل دخلت في واجب الجماع ومثله  
في مر وقيدته حل بحيث يستدقمة لوطء فواجب المقدمات يندرج في واجب الجماع مطلقاً أي  
سواء كانت قبله أو بعده كافر مشيخنا ح ف (قوله لانها كما كثر المحرمات) فانها لا تقسده  
واذا تكرر الجماع حيث تلوجب فباعداً الاول في كل جاع شاة في كل جاع شاة وتوجبها الزدة هذا من الحال  
التي يفرق فيها بين الباطل والفاسد حل وقوله في كل جاع شاة أي ان لم يتجدد الزمان والمكان والواجب  
شاة فقط فباعداً الاول وان تكرر كقوله قل على التحريم (قوله بدنة) أي لما خلس سنين  
(قوله ثم يقوم) أي ثم ان يجز يقوم الخ وهلا قال كان يجز يقوم الخ فان جزمه تأمل والا قرب في قيمة  
الطعام الذي يوصم به ا اعتبره سريرة في غالب الاحوال كاعتبر في قيمة البدنة ع ش (قوله  
و يتصدق بقيمتها) ضمن يتصدق معنى يعطي فبهاه بنفسه موالا فهو يتصدق بالبا موالا بمعنى بدل  
وقيل ان طعاماً يتميزوا الرادطاماً مجزاً في لفظة (قوله ثم يقوم) ويسمى هذا الدم ثم ترتيب  
وتعديله زى (قوله ويجب به) أي بالوطء أي مع الطاهر أنه لا حاجة لقوله به (قوله معنى في  
فاسدها) بأن يأتي بجميع ما يتبر فيها ولا يجزئها من ثمنها لان النسك تشديد التناق والازوم  
الط (قوله وتواخي) لا شاة لم تفسد منهنهما (قوله ان العبادات) استثنى الصوم فانه يجب فيه  
الاسماك وقد يمنع بأن ذاك خرج من الصوم لانه ليس في صوم بخلاف النسك حل (قوله وان  
كان نسكه تفلاً) عبارة مر ولو كان نسكه تطوعاً لم يوجب ان اوقن لان احوام الصبي صحيح وتطوعه كنطوع  
البالغ يجب بالشروع قال ابن الصلاح واجبا به عليه يس يجب تكليف بل معناه ترتبه في ذمته كرامة  
ما تنفعوا كان ما أقصد الجماع قضاء وجب قضاء المقضى لا القضاء فلو اوجم القضاء عشر مرات  
وأقصد الجميع لزمه قضاء واحد من الاول وكفاة لكل واحد من العشرة اه بالحرف (قوله أي واجب  
الاعمام) فيجب على الرقيتي انهما وكذا على ولي الصبي ح ف (قوله فيتحلل) أو يتحلل المرض  
بشرط التحلل لم يشترط اه ف (قوله والوقت باق) بأن كان يمكنه ادراك الوقوف برفة فيحرم  
ثانياً بأن لا يعمل (قوله فان لم يحصر أعاد من قابل) لانه حيث يجب عليه المضي في فاسد ولا يجوز له  
التحلل فاذا أتم عمله مات وقته فلا يمكن اعادته فوراً (قوله وفيما يأتي) أي في الاحصار بالقضاء  
(قوله على معناه الغوى) وهو فصل العبادات ثانياً ولو قوتها وهو يرجع الى ان معناه لغة الاداء يقال  
قضيت الدين أي أدته (قوله أقصدها) أي الاعادة بمعنى العاد تقول قال ع ش أي الجملة الثانية (قوله  
فان كان جازوا) الطاهر انه تنبيه لقوله يلزمه ان يحرم في الاعادة اذا تجاوز الميقات الخ تأمل لان

بصفة الاضحية وان كان  
النسك تفلاً (على الرجل)  
روى ذلك مالك عن جهم  
من الصحابة ولا يخالفهم  
والبدنة لمرادة الواحد من  
الابل ذكرها كان أو أنثى  
فان عجز فقرة فان عجز  
فقيم شيء ثم يقوم البدنة  
و يتصدق بقيمتها طعاماً  
ثم يصوم عن كل مديوناً  
وتخرج زباني على الرجل  
المرأة ثلاثاً عليها غير الاثم  
(د) يجب به (مضى في  
فاسدها) أي الجماع والممرة  
لقوله تعالى وأمرنا الحج  
والعمره فتعبر النسك  
من العبادات لا يتم فاسده  
بالخروج منها فاسد (د)  
يجب عليه (اعادة فوراً)  
وان كان نسكه تفلاً لاه  
وان كان وقتها مسعاً فتنقضي  
عليه بالشروع فيه والتفلاً  
من ذلك يصح بالشروع فيه  
فرضاً أي واجب الاعمام  
كالغرض بخلاف غيره من  
التفلاً فان كان الاسد عمره  
فأعادته فوراً ظاهر وأجبا  
فيصير سنة الفساد بان  
يحصر بعد الجماع أو قبله  
ويتنظر المضي فيتحلل ثم  
يزول الحصر والوقت باق فان لم يحصر أعاد من قابل وغيره هنا وفيما يأتي بالقضاء وهو محمول على معناه

تقر به

الغوى لانه وقع في وقت كماله اذا فسدت أعيدت في وقتها وتقع الاعادة عن الفاسد يتأدى بهما كان يتأدى بالاداء لولا الفساد من  
فرض الاسلام أو غير ذلك فاسدها بوطء مرة بعدة أيضاً لا اعادتها بل عن الاصل يلزمه ان يحرم في الاعادة معاً الصوم منه في الاداء من  
ميقات أو قبله فان كان جازوا الميقات وغيره يفسد كزومه الاعادة في الاصل منه من ان سلك فيها غير طريق الاداء أحرم من قسرساقه



الاحرام في الاداء ان لم يكن جاوز فيه الميقات غير محرم والا حرم من قصره الميقات ولا يلزمه ان يحرم في مثل الزمان اقله احوماً  
فيما الاداء (و) حرم به (تعرض) ولو بوضع يده بشراه أو ودعيه أو غيرهما (١) كل صيد (ما كوله بري وحشي) قال تعالى وحرم  
عليكم صيد البهائم نعم حرم ما أي اغنوه مستأنسا كان أو لا مملوكا كان أو لا (١٥٣) بخلاف غير ما كوله وان

قرب على ما قبله لا يظهر **(قوله)** ولا يلزم أن يجره إلخ حتى لو حرم في الأداء في سؤال جاره في القضاء  
تقديمه على سؤال متأخره عنه زى وتقديم الاحرام على سؤال في المحسب مشكل لان اولاً منه مشمول  
ويجاب بان هذا يتصور في العرة **(قوله)** وحرم به تعرض التماس ان يقول حرم به على كل كاذب  
في جميع نظائر السابقة حرف **(قوله)** ما كره اي يقبحان حرف **(قوله)** وحسن اي اصاب وان تأنس  
بغلاف الانسى وان نوحش نظر لاجله كجلباني **(قوله)** وحرم على كسيد لرب الربا باصيد الهيد  
كاجل عليه تقدير الضاف اعني قوله اخذه **(قوله)** علو كاولا لكن يجب في المالك شيان قيمته  
للمالك ومثله حتى ان الله تعالى يصر فدا كين الحرم وان اخذه من مالك براض ككراهة وقد افترضا  
الوردى في ذلك فقال عتدى سؤال حسن مستطرف • فرع على اصلين قد تفرعا  
قاضي شئ رضا مالكه • ويضمن القيمة والتل مع

شرح حر والاصلان هناك المتقوم بقتنه واصل بثلوه القوم الذي تفرع عليه ما هو المبدأ المذكور  
إذا أتاه الحرم اه (قوله فيكرهه) لعدم الحرمة حل وعبرة من كالتحريم (قوله كابرى)  
أى فيحرم التعرض له ان كان بما يؤكل (قوله ويصدق غيره) أى غير الماء كقولنا كور وقوله  
تقلاقيه لان بعض الاقسام المذكورة وجوده في الخارج كالتوهم من الضدع والضبع أو من  
الضدع والحوت شورى ووجهه لما ذكره الشارع من حره من الضدع بحر وان كان بعض في  
البرق البحر (قوله من ضبع) هو وحشى ما كور والقنوب وحشى غير ما كور (قوله كالأخ)  
راجع للجميع (قوله أو بضاع) أى ان اعتمد عليه وحده أو على ما في الحل وأما اعتمده على  
ما في الحل فان أصاب ما في الحرم حرم والا فلا يحل حرمه وقدره من حق وفرضها الزيادة في الصيد كما تكون  
رأسه في الحرم وقوله في الحل وعبارته بالعبرة والقوام ولو واحد من الرأس من ان لم يتمده على قائمه  
التي في الحرم فقياس نظارتها لاضاب اه ولولا اعتمده عليهما فهل يضمن أولاً نظر والمعتد  
الضمان لتعليب الحرام وعلى عدم اعتبار الرأس شرطه ان يصب الى الرأى الجزء الذي من الصيد في الحل  
فأصاب رأسه متلا في الحرم ضمنه وان كانت قوته كالمكان في الحل وهما متعين ذكره الاذرى وقالان  
كلام القاضي يقتضيه تبعه عليه الركن اه شرح لزوم وتوكل هل اعتمد على ما في الحل أو الحرم  
ففيه نظر ويظهر عدم الضمان لانه الاصل شورى (قوله ان هذا البلد) ومثله بقية الحرم حرف (قوله)  
بحر مائة) أى بحكمه الا لا في القدم والى يتجرع لعل خله السموات والارض لان مكة خلقت  
قبلها حرف (قوله انه لا يحرم عليه) أى الحلال الخ كان اصطلاحاً لحدود خارج الحرم وابع  
مثلاً للحلال في الحرم (قوله الله ضصيد) أى بوضع يده عليه بشراً وهباً ودبابة وليس معناه  
أه يصطاد فقرر شيخنا حرف (قوله غير البحر) أى القاصد للبحر لا في غيره (قوله الا ان يكون يفيض)  
فنام) أى ان فطره متقوم قال سلم يبنى ان يرجع الحكمين فيها على علم حرمها التعرض له وعدم  
الضمان اذ ليس ضابطه حرمها التعرض له يجوز التعرض له مع وجود الضمان بعيداً فليتأمل (قوله فان  
تلف ما تعرض له الخ) ويكون ميتة الا ان حال عليه وذبحه الذبح الشرعى قائلاً لا يكون ميتة حرف

( ٢٠ ) - ( عيجري ) - ( ثاني ) صلى الله عليه وسلم برم قح مكان هذا الدوام بحرفة اذ تعالى لايضد شجره ولا يفر صيده  
وقدس مكانا في الحرم ليعلم عليه ان شجره صيد حلال وانه يرى بالعرض في الشلل للعرض لجزءه كثره ويضعه  
غير المنزله وباتة غير ما عمن شجره اصطياده ما لا يفر فلا يحرم العرض ولا يضمن الا ان يكون يرضى تمام ( فان تلف ) ما فرض له

من ذلك (سنة) بما يأتي قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فاعلموا مثل ما قتل من الدم وقبس بالحرم الحلال  
 المذكور بجماع حرمه التعرض وتبذيره بالتلف أعسم من تبذيره بالانلاف فيضمن كل من الحرم والحلال في غير ما استثنى فيه ما تلف في  
 يد مولود ودية كالغاصب حرمة ما سوا كولو أو حرم من في ملكه صيد زال ملكه عنه مولود لم يسله وإن تحلل ولا يملك الحرم صيد ولا وزنه  
 إرساله وما أخذ من الصيد بشره لا يملكه له مدحة عشراته ولا يزمه ردّه إلى مالكه يقاس بالحرم الحلال المذكور في عدم ملكه ما يصيده  
 ثم لا فرق في الضمان بين العمد والخطي والجاهل والناسي الإحرام والتعمد في الآخرة خرج الفاعل فلا يفهم أنه لو مال لصاد عليه صيد  
 فقتله دفعا ومن قتل صيدا أو (١٥٤) عم الجراد الطريق ولم يجد بد من وطنه فوطئه فأتى وأكسر بيضة فيها فرخ

(قوله من ذلك) أي من المأكل البري الوحشي التوله حل (قوله في غير ما استثنى) والذي استثنى  
 في كل من الحلال والحرم هو قوله الآتي قربان لم يصاد عليه صيد فقتله لا ع (قوله فيه) أي في كل  
 (قوله ولو أحر من في ملكه صيد) أي مأكول بري وحشي ولو كان في يده ومنه لا وزان أو صله بري  
 وحشي ودجاج الحبش والحمام أو صهو حتى أو لا انظره حل أو قول قول المصنف يصفو في حمام شاة صريح  
 في أنه وحشي ومثل الصيد نحو بيته فبما يظهر إعطاء القابع حكم كتير حج (قوله زال ملكه عنه)  
 وبصير مباحا لا خذ فلا غرم له إذا قتله أو أرسله من أخذه ولو قبل إرسال ملكه وليس الأخذ  
 عمرا ملكه لأنه لا يراد له دواء فتعزم استدامته بحرام ما ملكه كشرح حر فلا غرم بإرسال غيره له وقتله  
 اه ع وحمل زوال الملك عنه أن لم يتعلق به حق لازم كحره وقوله وزنه إرساله ولو بعد الفصل ألا يعود  
 به الملك شرح حج (قوله ولا يملك الحرم صيد) أي صيد نفسه بأن اصطاده في حال حرامه (قوله  
 والخطي) القياس الخطي وفي التنزيل أنك كنت من الخطئين وفيه ان الخطي معناه ما لم يخطئ  
 الخطي (قوله أوجب) فإن قيل هذا انلاف المجنون فيه كالمقتل أوجب بأنه وإن كان انلافه فوق  
 الله تعالى فيفرق فيه بين من هو من أهل القين وغيره من تقدم مثل ذلك في حلق الشعر وباتى أيضا ما تقدم  
 هناك شوري (قوله ولو بعد ما أي طريقا ومخلصا وغنى (قوله أو كسر بيضة) شامل أيضا النعام  
 شوري (قوله ما فيه نخل) أي من الشاة أيضا كالحمام كما يدل عليه قول الشارح أن إربكان فيه نخل  
 لكن انحصر على الأول لكون النخل فيه أكثر والمحصن أن السيل ما مثل أو غير مثل وكل منهما ما فيه  
 نخل أولا وقوله بضعة عن النبي كالجراد (قوله مزمع صير) أي بشرط أن يجاوز أربعة أشهر حل (قوله  
 عناق) هنا يقتضي اتحاد ما يضمن به الفزال والارنب لكنه اعترض بتفسيره عناق في الارنب أي التي  
 قوم ما تبلغ سنة فيجوز أن يقيد العناق الواجب في الفزال بما لم يفرق ع ع (قوله ما تبلغ  
 سنة) أي وقد بلغت فوق أربعة أشهر اه عناق (قوله ووبر) يقال للذكر والاشي وحيد  
 كان ينبغي أن يقول وفي وبرة (قوله أي في كل منهما) أي بذلك دفعا لما يهضم أن فهمما  
 معا جفرة (قوله إذا لارنب غير) أي فيكون واجبة أكثر من واجب البر بوع (قوله وهو جمع  
 وبرة) أي اسم جنس جعي لانه يفرق بيته وبين واحد الباء كتمرة وبرة (قوله وفي حمام شاة)  
 وهو من الضرب الذي لا مثل له كإبائي في الشارح (قوله وهو ما عاب) أي شرب من غير صبر  
 وقوله وهدر أي صوت شوري وزى (قوله شاة) أي من شأن أو معزوان لم يحز في الاضحية

له روح ضار ولم أدخل  
 صيد من قسم سبع مثلا  
 وأخذ له يدا به أو يبعده  
 غات في يده فلا ضمان ثم  
 الصيد بربان ما مثل في  
 الصورة تقر بيضيه به  
 وما لا يخطئ فيضمن بالقبعة  
 أن لم يكن فيه نخل ومن  
 الأول ما فيه نخل بضعة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبضعة عن السبك  
 بيته في شرح الروض  
 فتبع (في نعمة) ذكر  
 أو أتى (بدنه) كذلك  
 لا برة ولا شاة (د) في  
 واحد من بقر وحش  
 وجارده بقر (د) في  
 تيس هذا من زيادتي  
 (د) في (طبيعة عنق) وهي  
 أثني المزال التي تم لمسة  
 (د) في (فزال مع صير)  
 في الذكر كجدي وفي الإناث  
 عناق وقول وطبيعة إلى  
 آخره أولى من قوله وفي  
 الفزال عزلان الفزال ولد

الطبيعة إلى طالع قرينه فهو بعد ذلك على وطبيعة (د) في (أرنب) ذكر  
 أو أثني (عناق) وهي أثني المزال أو ثبت ما تبلغ سنة كره التودى في عمره وغيره (د) في (بر بوع) كوسياتي تفسيره مؤخر  
 الارنب في الاطعمة (ووبر) باسكان الباء أي في كل منهما (وجفرة) وهي أثني المزال أو باشت أربعة أشهر وفصلت عن أمهات الذك  
 جفر سمى به لأنه جفر جنبه أي عظم الك عجب كقائل الشيخان أن يكون المراد بالجفرة هنا ما دون العناق الذي انرب غير من البر بوع  
 وذكره البر من زيادتي وهو جمع وبرة وهي دوية أصغر من السنور وكلاء اللون لا ذنب لها ذكره الجوهري (د) في (حمام) وهو  
 ما عاب وهدر كإبائي (شاة) عجمك الصحافي هو هذا من زيادتي

(وبالاهل فيه) من الصيد (يحكم بخله) من النعم (عدلان) قال تعالى يحكم به ذو اعدل عنكم ويستبرك في الروضة كما عليها كونها  
 فتيهين فتيهين واعتبر ذلك على سبيل الوجوب لكن الفقه محمول على الفقه (١٥٥) الخاص بما يحكم بها وما في

المجموع من أن الفقه  
 مستحب محمول على زيارته  
 ويجزئ فساد الله كـ  
 بالاشي وتكس والمعيب  
 بالبيع ان اتعد جنس  
 الصيب (كفيمه بالمثل  
 لئنه) أي مماثل فيه  
 كبراد عاصير فاته يحكم  
 به عدلان عملا بالاصل في  
 التفتحات وقد حكمت  
 الصحابة بها في الجسراد  
 وكلام الاصل لا يفيد هذا  
 الاصابة وخرج زياد في  
 منه ما لا مثل له بما فيه مثل  
 كالحمام فيبيع فيه النفل  
 كاسم (وخر) ولو علم  
 حلال (عرض) قطع أو  
 قطع (لنات سوي عمالا  
 يستنب) بالناء للقول  
 أي لا يستنبه الناس بان  
 يفت بنفسه (ومن  
 شجر) وان استنبت قوله  
 في الخبر السابق لا يصدق  
 شجره أي لا يقطع ولا  
 يحن في خلاصه هو بالقصر  
 الحشيش الرب أي لا  
 يترع قطع ولا قطع وقبس  
 بما في الخبر غيره مما ذكر  
 وخرج بالنات اليابس  
 فيجوز التعرض له ثم  
 الحشيش من يحرم قلعه ان  
 لم يتم لا يقطعه وبالحرى  
 نابت الحلق فيجوز التعرض

حج في شرح الارشاد زى لكن ظاهر كلام شرح م و حج أنه يشترط اجزاؤها في الاضحية  
 واعتمد هنا شيخنا ح (قوله) وبالأهل فيه) أي عن النص أو عن الصحابة أو عدلين من  
 السلف سوى ولو حكم اتان بمنزل وآثران بنفيه كان مثليا لان الحبسة عدم ولأن معز يذاع  
 بمعرفة دقيق الشبه أو بمنزل آخر غير يبين الاعمال حج وم (قوله) عدلان) ينبغي أن يكتفي  
 بالعدالة الظاهر من غير استراسته حل وم (قوله) وقد سكمت الصحابة بها) أي القيمة (قوله)  
 الابنية) أي بتأويل أو معونة (قوله) ولو على حلال) ولهذا لم يقل وسرم به وأعد العامل لان هذا  
 ليس خاصا بالحرم ولطول الفصل (قوله) مما لا يستنبت) أي من غير الشجر بدليل ما يأتي في محتمره  
 وبدليل عطف الشجر عليه سوى فلو استنبت ما يفت بنفسه غالبا أو عكسه فالعبرة بالأصل زى  
 فالعبرة بما من شأنه ذلك (قوله) ومن شجر) اقتضى كلامه كغيره أنه لا يجوز للإنسان أن يقطع  
 جري يدمقن فخل الحرم ولو كانت ملكا أو مالا للسف فيجوز للحاجة سم فتم يجوز زيارته به العادة  
 من التقليم المعروف ولا فدية لان تركه يؤذي شيخنا زى (قوله) ولا يحن على خلاف) الأول أن يزيد  
 هذا في الحديث السابق لأجل صحة الاحالة عليه هنا (قوله) الحشيش) والواجب فيه القيمة لانه  
 القياس ولم يرد نص يدفعه والمطابق الحشيش على الرب مجاز فانه حقيقة في اليابس وانما يدل للرب  
 كلاً وعش ب شرح م (قوله) وخرج بالنات اليابس) أي المات اه شورى لكن نافية ما يأتي  
 من الاستدراك ولعل الحمل للشورى على ذلك أنه لا يخرج بالابت الالميت بخلاف اليابس فان  
 أصله نابت فكيف يكون خارجا بالنات مع أنه ثابت أيضا والظاهر أن المراد بالنات في قوله نابت  
 سوى الربوب يكون اليابس خرج به ويكون المراد به غير المات ليوافق كلامه الآتي فالمراد بالنات  
 النابت بالفعل فافهم وبعبارة ع و خرج بالنات أي وصفه النابت وهو الرب وله لم يذكره  
 لان النابت إذا أطلق فمات يصرف لما يقبل الفناء واليابس لا يقبله فليس نابت اه (قوله) ثم  
 الحشيش) فصل فيه والخاص في الشجر فقتضاه أن اليابس منه لا يحرم التعرض له وان لم يتم حل  
 وقوله منه أي من اليابس (قوله) لا يقطع) أي لانه يستنبت بقر وللماء عليه (قوله) ولو بعد غرسه)  
 أي ولو كان التعرض له بعد اتقاه وغرسه في الحر (قوله) عكس) أي نابت اليابس ولو بعد غرسه  
 في الحقل فيحرم (قوله) عملا بالأصل فيها) لو كان الأصل في الحرم والاغصان في الحلق حرم قطعها  
 نظرا للأصل لا رمي صيدها ولو كان الأصل بالعكس بأن كان الأصل في الحلق والاغصان في الحر  
 حل قطعها نظرا للأصل لا رمي صيدها زى (قوله) ما يستنبت) ظاهره وان نبت بنفسه حل (قوله)  
 أولى من قوله والمستنبت كغيره) لان قوله والمستنبت يشمل المستنبت من الشجر وغيره فكانه  
 قال والمستنبت من الشجر وغيره كغير المستنبت في حرمة التعرض وفي الضمان مع أن المستنبت  
 من غير الشجر لا حرمه فيه ولاننا ونقيس تراج الأصل المستنبت بكونه من الشجر فالقول م لكن  
 الشارح نظر لظاهر العبارة (قوله) لعقبها ثم) أي عنده وان ادخلها حل بل يجوز زرعها بها ثم  
 سواء كان حشيشا أو شجرا كما نص عليه في الام (قوله) ولا لهواه) كالسكنى رمادى (قوله) للحاجة  
 اليه) ولولا كذا لزم فلان يضرها بها ثم والغرض وان لم يكن موجودا م (قوله) كالأذن الآتي) أي  
 قياسا على الأذن الذي استنتجنا الشارح في قياس عليه أخذ غيره للعطف والهواء بجمع الحاجة كذا

له ولو بعد غرسه في الحر بخلاف عكس عملا بالأصل فيها مما لا يستنبت من غير الشجر ما يستنبت من غيره فغيره فالحال التعرض له  
 وقول ومن شجر أولى من قوله والمستنبت كغيره (لأخذه) أي النابت له كور قطعها أو قلما (لما يصبها ثم) (د) لا لهواه) فلا يحرم  
 للحاجة اليه كالأذن الآتي يانه وفي معنى الهوام ينفذ به كزجة



لايتها لا يقطع شجرها  
زاهد ولا يصاد صيدها  
وفي خبر أبي داود لم يستند  
صحح لا يخلخل خلاها ولا  
ينفر صيدها ويرى أبو  
داود والترمذي خبرا لان  
صيدوج وعصاه حرام  
محرم واللاتان الحرثان  
ثنية لاه وهي ارض ذات  
شجرة سودوها شرق  
المدينة وغر بها غرمها  
بينهما عرضا وما بين  
جبلها عرو نور طول (فقط)  
أى دون ضاهما لان  
معلمها ليس محل للنسك  
وفيري بما ذكرنا من  
قوله وصيد المدينة حرام  
ولا يضمن (وفي) جزاء  
صيد (مثل ذبح مثله  
وتصدق به على ما كان  
الحرم) الشاملين لقراه  
لان كلاهما يشمل الآخر  
عند الافراد وذلك بان  
يفرق له وما يتبعه عليهم  
أو يحكمهم جلته مذبحا  
(أو أعطاهم بقيته) أى  
أى بقدر قيمته (طعاما  
يجزى) في الفطرة وهذا  
أعبد قوله يقوم التل  
دراهمو يشترى بها طعاما  
لم (أو درهم) حيث كان  
(لكل درهم) قال تعالى  
هذا بالغ الكعبة أو كفارة  
طعام ما كان أو عدل  
ذلك صياما ولم يترى وفى

الشيخى (قوله في حرمه التمرض لصيدها) ولودعه الحلال لا يصير ميتة وقيل عن شيخنا  
الزمى أهمية حل ومثله ع ش على مر (قوله ان ابراهيم حرم مكة) أى أظهر نحرها لا مقدم قبل  
(قوله وان حرم المدينة) أى ابتداء نحرها فهو حادث قبل وشورى (قوله ما بين لانيها)  
بدل اشتغال من المدينة لان ما بين الاثنين مشتمل على المدينة (قوله وفي خبر أبي داود) ذكره بعد  
الاول لموله الخنثى وتغير لصيده دون عطائه ع ش (قوله وعصاه) أى شجره وهو بضم  
العين وكسرها كالى ع ش (قوله عرو نور) اعترض بأن ذكر نور هذا هو يمكن غلط الرواة وان  
الرواية الصحيحة أحد دفع بأن وراءه جبلا صغيرا يقال له نور وهو غير نور الذى يكثر (قوله وفي  
جزاء صيد) شرع في بيان أنواع المصايد وهى أربعة لان المصايد أربعة أصناف وكل منها ما جعل  
أو مقدر بدأ بغيره للعدل فقال وفي جزاء الخ لان الشارع أمر فليس بالتقويم والدول الى الاطعام  
زى وأشار المصنف بقوله وفي مثل الخ الى التسم الثالث في نظم ان المقرى وذكر كرمه نولو في  
نوع وهو الواجب في قطع التابت وذكره التاشرح فليسبق بقوله ثم ان شاء ذبح وقد جمعها ابن  
المقرى بقوله

والثالث التخيير والتعديل في • صيد وشجار بالنسك

ان شئت فادع وفصل مثل ما • عدلت في قيمة ما قطعنا

اه (قوله على ما كان الحرم) ويكنى منهم ثلاثة (قوله بان يفرق له) فلو أنشأ الصرف حتى صار  
قد بداهل يجزى عمل نظر اه شهاب عمرة (قوله وما يتبعه) كالجلد والكروش والشعر ولا يجوز أن كل  
شيئ منه حر ولو ناقة ل صرفه بنحو غصب وسرقه ولو من فقراء الحرم لا يجزى لكن إن شاء الله عليه  
وفرقه كقوله قل على الجلال وعلى عدم الإجزاء فإذا أخذ مضر ادم الحرم اذا كان قبل التية والا  
أجزأ (قوله أو يحكمهم جلته مذبحا) ولو قل له لم يمتد أو يمتدنا حج فيفيد جواز تعليقهم  
جلته متفادنا سم على حج كان يقول لثلاثه ما كنتكم هذه الناة على ان واحد منكم صفها  
وأثرت لها وأتوسدسها (قوله أو أعطاهم بقيته طعاما) وحيث وجب صرف الطعام اليهم في غير دم  
التخيير والتقدير لا يتعين لكل أحد منهم بدل يجوز دونه وفوقه اه حج قال الرشيدى والحاصل ان دم  
التعديل يجوز النقص فيعين الدوا لا يذبح عليه سواء كان مريبا أم غير وأن دم التقدير ان كان غيرا  
فلا يذبح على الميتة بالنسب لانه يسلى لكل مسكين نصف صاع وان كان مريبا فلا طعام فيه على  
الاصح اه (قوله بقيته) الضمير ابراهيم لثلى الذى يذبح والكلام على حذف متناف كقوله التاشرح  
بقوله أى بقدر قيمته مثله فقوله مثله تغير الضمير (قوله قيمة مثله) أى لا لصيده خلا لاه رضى الله  
عنه ويصير في التوقيم عدلان عرقا وان كان أحدهم قاتله بحيث لم يبق في نظيره ما من حج أى  
بأن قتله غير عايد فان قتله عدافسى لان قتله كبيرة كاحرم به فبا تقدم وصرح به مر  
أيضا (قوله) وهذا أعين قوله يقوم الخ لان قوله ويشترى ليس بقيد اذ مثله ان يكون الطعام  
عند موكده أو قوله يقوم التل درهم ليس قيلا لان المار على التقاديب كاقدره شيخنا (قوله يقوم  
الخ) هذان القلان في عبارة الاصل لم يروا به وهو بين أى وغير بين أى يقوم التل درهم  
ويشترى الخ (قوله درهم) نصب على نزع الخافض شبهة وإذا حج (قوله طعاما لم) أى لاجلهم  
ابن حجر (قوله هدا) حال من جزاءه قوله جزاء مسئل ما قتل من التيم أى حال كون الجزاء هدا والوارد  
بالكعبة جميع الحرم من اطلاق اسم الجزء على الكل ومعنى بالغ الكعبة أى يبلغ به الى الحرم ويذبح فيه

الصوم كونه في الحرم لانه لا غرض اليه لانه في الحرم اول لشرفه (و) في جزاءه مبدأ (غير مثلى)

لا خارجة اهل جلال يا صناع **(قوله مما لا تقل فيه)** كالجداد والصاير كما تقدم في التشرع **(قوله طعماما)** تيميزاً وأنه ضمن قد سبق معنى أعطى فعداه بنفسه كما هل عليه التعبير بالأعطاء في محل آخر **(قوله كالثلثي)** أي قياساً عليه في هاتين الحصلتين لأنه منصوص عليه فيهما **(قوله أما ما فيه تهل)** كالطعام فان فيه اشارة وقوله فظاهر أنه كالثلثي أي في خبره بين الأمور الثلاثة **(قوله كان الثلثي فثبكون كثير المثلثي)** أي في خبره بين الحاصلتين الأخيرتين فقط أي الامعاء والعموم ولا بد من وقوعه كالحاصل اذا قل بقرينة حاشية حاشية من بابها بقرينة حاشية حامل **(قوله في القسمين)** أي جزاء السيد المثلثي وغير المثلثي **(قوله زمن ارادة تقوى)** ما ذكر في قيمة السيد مظاهر ولربما في الوقت الذي تعتبر فيه قيمة الطعام الذي أراد الصوم عنه وقد قدم الرمي في تقويم هذه الجماع اعتباراً بسعر مكة في غالب الأحوال وعن السبكي اعتباراً بوقت الوجوب فينبغي أن يأتي مثله هنا ع ش **(قوله منهما الثاني)** معتمد اه ع ش وهو اعتبار سعره بمكة ويظهر أن المراد بما جيع الحرم وأنها لو اختلفت باختلاف بقاعه جاز له اعتبار أهلها لأنه لو دمج بذلك المحل أجزاء اه ابن حجر **(قوله ويضمن)** انظر وجهه الاتيان به بعد اضافة الفدية لما بعدها فانه يلزم من الاضافة لحد كونه أن يكون ما يحرم المضاف اليها مضموناً ويمكن أن نلاحظ الحرمة غير مضافة الى الفدية ويكون قوله يضمن محتاجاً الى تأمل **(قوله أي ما من شأنه ذلك)** انظر مرجع الاشارة هل هو التبرع فقط أو مع ما يبدى حورثو يرى الظاهر أنه راجع للحرمة ع ش خلافاً للحلي من أنه راجع للحرمة والضيان لأنه لا فائدة لقولنا ما من شأنه الضيان بعد قولنا ويضمن بل لا معنى له فتأمل وانما قل ذلك ليدخل فيه ما لا يفي عنه الحرمة مع ثبوت الضيان كالخفي نسياناً أو أكرهاً وجهه لا يدخل فيه ما لا يفي عنه الأسران كزلة الشرع التائب في العين لأنه لا يصح ادخاله في قولنا المثلث وفي فدية ما يحرم الخ لان ذلك لا يفي فيه وبالجملة فكان الأولى للتشرع اسقاط قوله ويضمن لان قولنا المثلث وفي فدية ما يحرم الخ ينفي عنه ولا نه ليس انفاذية في شيء يحرم ولا يضمن حتى يفتقر عنه بهذا السيد الذي زاد على المثلث فتأمل **(قوله كحلي)** أشار بالكاف الى أنه يفي من هذا النوع اللبس والدين ومقدمات الجماع لقيمة هذا النوع ثمانية اه وهذا هو القسم الرابع في نظم ابن المقرئ والحاصل ان جملة دماء الحج كاسياني في النظم أحد وعشرون دماً وهي أربعة أقدام أحداهم رب أي لا يقتل لخصه الاداء بحزم قبلها مقدر بشئ معين لا يزول بقتل شخص وهو خمسة دماء ثمانية رب معمل وهو دمان ثلثها غير معمل وهو دمان أيضاً رابعا غير مقدر كاهو وهو ثمانية دماء وقد نقلها ابن المقرئ بقوله

أربعة دماء حج محصر • أو طائر المرتب القدير  
تخمس فوت وحج قرنا • وترك رمي والبيت بمنى  
وترك للبيات والمزدلفه • أو لم يودع أو كثر أخلفه  
نذره يصوم ان دمافقد • ثلاثة فيه وسباً في اليد  
والثان ترتيب وتعديل ورد • في محصر ووطء حج ان فسد  
ان لم يجد قومه ثم اشترى • به طعماً طعمة للفقرا  
ثم لجوز غسل ذاك صوما • أعني به عن كل مدبروما  
والتالث الضير والتعديل في • سيدوا أشجار بلانكف  
ان شئت فاذبح أو فصل مثلاً • عدلت في قيمة ما حشما  
وخبراً وقد مر في الرابع • ان شئت فاذبح أو غباً مع

مما لا تقل فيه (قد سبق) عليهم (شبهة) أي قدرها (طعماما أو صوم) لكل مدبروما كالثلثي أما ما فيه تهل فظاهر أنه كالثلثي كان المثلثي فثبكون كثير المثلثي كالحاصل فانه ضمن معمل ولا بد من بل تقوى (فان انكسر مد) في القسمين (صام يوماً) لان الصوم لا يمتنع وهذا من زيادتي والبرية في قيمة غير المثلثي يحصل الانسلاف وزمانه قياساً على كل شئ من تقوى وفي قيمة مثل المثلثي كما ذكر ارادة تقوى به لانها على وجهه لو أورد بدقالي الروضة كما ملها هو هل يعتبر في العدول الى الطعام سعره يحصل الانسلاف أو بمكة احب ان الانسلاف والظاهر منهما الثاني (د) في (فدية) ارتكاب (ما يحرم ويضمن) أي ما من شأنه ذلك (غير مقدر وصيد ونابت) كحلي وقد رتب تطبيق وجاع ثانياً وبين الضمان (قوله أو كثر أخلفه) أما لو نذر الخفي فليس يمين فلا تنب عليه ومثل المثلثي الركوب اه مع على أبي شعاع

صاع (لسته مساكن)  
اسكن مسكن نصف صاع  
وأصل أصم أصوع أو بدل  
من واوه حمزة مضمومة  
وقعت على مائه وهزلت  
ضمنتها الياء وقلت هي ألفا  
(أصوم ثلاثة أيام) قال  
تعالى فمن كان منكم مريضا  
أو به أذى من رأسه أي  
لحقى ففدية من صيام أو  
صدقة أو نسك وروى  
الشيخان أنه لم يلقه عليه  
وسلم قال لكتب بن حجر  
يؤذيك هوام وأمسك قال نعم  
قال انسك ثمانية أو دم  
أيام أو أطعم فرقا من الطعام  
على مستمسكين والفرق  
بفتح الفاء والراء ثلاثة أصم  
وقس بالحق والبلعذور  
غيرهما وتعبيرى بالبحرم  
أعم من تعبيرة بالحق  
وتخرج زيادة غير معد  
وصيدونات الثلاثة وتقدم  
حكمها والحاصل أن دم  
المسكدم الاحرام دم  
ترتيب وتعدى بمعنى أن  
الشارع أمر فيه بالتقويم  
والعدل فيه إلى غيره بحسب  
القيمة وأن دم الصيد  
والنابت دم تخيير وتعدى  
وأن دم ما نحن فيه تغيير  
وتقدير بمعنى أن الشارع  
قد مر ما يدل إلى بالايزيد  
ولا ينقص (ودم ترك  
مأمور) كالأحرام من الميقات

لشخص نصفه أو قسم ثلاثا \* تحت ما جثته اجثنا  
في الحلق والقلم وليس دهن \* طيب وتقبل ووطئ  
أو نيل تحليل ذوى السرام \* هنى دماء الحج بالقسام  
وقوله ثلاثة فدى في الحج أي في أيامه وذلك في ترك الاحرام بالحج من الميقات وفي التمتع والقارن أما  
إذا ترك الميقات جازى ومنه لفظاً والرى فقد فرغ الحج إذا كان طواف طواف الأضحية فكيف يتأني له  
صوم الثلاثة في الحج وكذا إذا ترك الاحرام بالعمر من الميقات فلا حج وكذلك إذا ترك طواف  
الوداع لأنه واجب مستقل ولا أقل بهضم  
والصوم في الحج لبعض الصور \* تمتع كالصوم للمعتز  
وصوم ترك الميقاتين معا هو الرى وأصوم الذى ماودعا  
فيجب صوم الثلاثة بعد أيام التشريق في إذا ترك الرى والميقات فله وقت إمكان الصوم بعد الوجوب  
وقال البقعي في فواته بان صومها في طواف الوداع يكون بعد وصوله إلى حيث يقرر عليه الصيام فان  
فعلها كذلك فأداة والافاضة أي أفاضها بعد وصوله لحل مكانه فيه لرجوع لطواف الوداع  
وأما القادر على الصيام فيسأله الحرم للذبح فيه في تأمل أه مديني على الخطيب (قوله حج) لا يقال  
فيه ظرفية للشيء في نفسه لا تأخر للاحج ليس نفس الفدية للاحج بل هو واقع فيها  
أي عليها أه وقد صدق ليس نفس الفدية بل هي التصديق به لكن يرد عليه الصوم فانه نفس  
القدية ويجب بانه من ظرفية الخاص في العام لان القدية علمت بمراد بالاوين أثرهما وهو الاندراج  
والتصدق به (قوله أولى من تقييده بشاة) قال هر ويقوم مقامه بدنة أو بقرة أو سبع أحدها  
وأوجب بأن المصنف انصرف على الواجب (قوله لكل مسكين نصف صاع) ولا يجزى أقل منه وليس  
في الكفارات محل زيادته للمسكين على مدغيره منه هر وقوله على مديني من كفارة واحدة فلا يرد  
دفع أم دادا أيام المسكين لانهما من كفارات (قوله أو بدله من واوه الحج) فقيماً أربع قصرات الاول قلب  
الواو همزة ثالثة قل كنه الالصاد الثالث تقدمها على الرابع قلبها ألفا فقل التذم كان وزنه  
أفعل فالصاداء لكسرة والواو عينها والعين لامها والآن صار وزنه عفل بتقدم العين على الفاء تأمل  
(قوله وتقلت ضمنها) أي قبل فعلها (قوله أو صوم ثلاثة أيام) ولو متفرقة (قوله انسك) أي اذبح  
(قوله وتقدم حكمها) أمّا حكم الاول فقد تقدم في قوله ويجب بدنة على الرجل إلى أن قال الشارح فان  
عجز فقيرة الحوا أمّا حكم الثاني فقد مر في باب قوله في مشى ذبح مشى له أو ما دمك الثالث فقد مر في  
قوله في شجرة كبيرة فترأى أن قال ثم ان شاء ذبح ذلك الحج وقد تقدم التنبيه على أن في صنيعة ذكر  
حكم المهور قبل المنطق بمسافة طويلة تأمل (قوله بالتزويم والعدل الحج) علم منان التعديل عبارة  
عن التزويم والعدل إلى غيره وهذا غير موجود في التقدير لان فيه العدل فقط (قوله بحسب  
القيمة) أي قوله تعالى أو عدل ذلك ضياما فعدل البقرة مثلاً بالطعام وعدل الطعام بالصوم (قوله  
وان دما نحن فيه) وهو دم غير المقدس نحو الحلق (قوله ما يدل اليه) وهو الصوم (قوله  
بالايزيد) أي بزيادة الزيادة لانه ميقتة تعاطى عبادة مقدسة فيحرم حيث تعمدهم والواقع مثلاً (قوله  
ودم ترك مأمور) أي أمر بإيجاب أو نهي كالمسألي (قوله في ترك مأمور) فيه ان ترك المأمور  
هو الموجب لفضل الاولى أنه ولا لا اشتراكهما في أن موجب ترك مأمور تأمل وقيل ان المعنى  
لاشتراك السبب الذي أوجب ما في ترك مأمور به أي في هذا المفهوم الكلي الشامل لترك الميقات تأمل

وسيتجزأ لفة التحريم (كدم تمتع) في أنه إذا جاز عنه صام ثلاثة أيام في الحج وسببه نذر رجوع لاشتراك موجب ما في ترك مأمور

اذلوجب لهم التمتع ترك الاحرام من الميقات كهم وهذا هو الاصح في الروضة كصلها وغيره انه لا كثير في فودم ترتيب وتقدر وما في  
 الاصر من انما انجز تصدق بقيمة الشاة على ما كان يحرم صام لكل يدبر ما منيف بهم عليه دم ترتيب وتعديل (وكذا) أي وكدم التمتع  
 (دم فوات) للحج وسبأني (١٦٠) في الباب الآتي ويوجب مع الاعادة (ويذهب في جملة الاعادة) لاني عام الفوات كهم

**(قوله لهم التمتع)** فودم ترتيب وتقدر وهو واجب في ثمانية بل عشرة بل أكثر التمتع والقران  
 والقوات وترك ميت من دفنة أو نهي والرمي وطواف الوداع والاحرام من الميقات والركوب للتقوى  
 والتمنى للتقوى ومعنى كونه متقدرا انما اذا عجز عن الحج عام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع شوري  
**(قوله تصدق بقيمة الشاة)** ضمنه معنى أعطي فدها بنفسه **(قوله وكذا)** أي وكدم التمتع دم الفوات  
 لان دم التمتع ترك الاحرام من الميقات والوقوف المترك في الفوات أعظم منه شرح مر **(قوله ودم)**  
 الجبران) وهو ما يجبر الخلل الواقع في الحج كترك الميت والرمي الاحرام من الميقات سواء كان الخلل  
 فعل منهى عنه أو ترك مأمو به فيشمل سائر أنواع الدماء لا ما يخرج عن هذه القسمين **(قوله)**  
 وينبغي هذا عملة الاستدراك على ما قبله عبارة حج نعم ان عصى بسببه لزمه الفورة كاعلم من  
 كلامه في الكفارات مبادرة للخروج من المحبة **(قوله)** فيجعل ما أطلقوه أي من قولهم لا تخشع  
 بزم **(قوله)** فأحلوهم على ما قررده في الكفارات) في فصل بين كونه عصى بسببه ولا فيجب الفورة  
 في الاول دون الثاني كالوحاشي انشر **(قوله دم التمتع والقران)** وهو لا حرم فيه **(قوله)** ترك الجلع  
 بين الجبل والتهار) المتعلما به بنديب أن يجتمع بين الليل والتهار ع ش فكلما على القول باستحبابه  
 فإذا تركه قد جبره بدم فيكون داخل في دم الجبران فيدخل في كلام المصنف وأما على القول بوجوبه  
 فيكون كلام الاصل شاملا فلا يكون واردا عليه مني لمخصا **(قوله)** حيث لا حصر) وأما في الحصر  
 فجعل التبع المكان الذي أحصر فيه ولا يجوز قتله لغيره لا الاحرام فيجوز قتله لان موضع احصائه  
 صار في حقه كالحرم شرح مر **(قوله)** هديا بالغ الكعبة) اعترض بأن الدليل أخص من المدي لان  
 الكعبة بعض الحرم الا ان يقال أطلق الجزء على الكل أو يقال قياس غير الكعبة من بقية أجزاء الحرم  
 عليها حاف **(قوله)** فلودج خارج لم يمتد به) أي وان قل لحله وفرقه في الحرم قبل تقريه زى **(قوله)**  
 والصرف الى القاطنين أفضل) ما لم يكن غيرهم أحوج اليه بمرور **(قوله)** أعمن قوله وصرف  
 له) لانه لا يشمل الجبل وسبقنا أن ذكرنا من شره وغيره مع أن الكل مختص صرفه بما كينه وأجلب  
 مر بأن اقتصره على الحرم لانه الاصل فيما عده منه فهو مشا لا قيد تأمل **(قوله)** وتجب نية عند  
 الصرف) أو عند التبع وعند منزلهما قل **(قوله)** بأنه كان مفردا) بأن قدما الحج على العمرة  
 ثم أحرم بالمرقة فهو مشر لا دام قاعل وهو حقيقة في الخلل والوقوف ومن يمتنع بأن أحرم بالمرقة ولا  
 وقعدان يأتي بالحج بعد فراغه من العمرة فهو مشر الا ان حقيقة زى لبراقته في حرمته بالمرقة اذا لم يمتنع نفسه  
 بالحج بعد العمرة وقوله وأمر يمتنع أي فريج الهاء التي روت في عمرته بالمرقة اذا لم يمتنع نفسه  
 فلا فضل ذبحه أي كسأني له سم **(قوله)** بأن كان مريدا فإد) بأن أحرم بالحج أولا وقعدان يأتي  
 بالمرقة بعد ذلك أو قاربا بأن أحرم به ما عدا قوله أو يمتنع بأن أحرم بالحج بعد فراغه من العمرة زى  
**(قوله لا)** أي الموقوفين وقوله محل تحمله أي المتمتر للذكر والحاج **(قوله)** في الاختصاص) أي  
 يختص بالحرم وقوله والافضلية أي المروقة المتمتر غير الفان روي الحاج **(قوله)** سام بين غيره) فان عين

بذلك عمر رضى الله عنه  
 رواه مالك وسبأني بطوله  
 في الباب الآتي (ودم الجبران  
 لا يختص) ذبحه (بزم)  
 لان الاصل عدم التخصيص  
 ولم يرد ما نقله لكنه يسن  
 أيام التضحية وينبغي كما  
 قال السبكي وغيره وجوب  
 المبادرة اليه اذا حرم السب  
 كما في الكفارة فيجعل  
 ما أطلقوه هنا على الأجزاء  
 أما الجواز فأحلوهم على  
 ما قررده في الكفارات  
 وتعبيري بما ذكرنا أعمن  
 قوله والهم الواجب بفعل  
 حرام أو ترك واجب بشموله  
 دم التمتع والقران وغيرهما  
 كالخلق بعذر وترك الجلع  
 بين الجبل والتهار في الموقف  
 (ويختص) ذبحه (الحرم)  
 حيث لا حصر قال تعالى  
 هديا بالغ الكعبة فلودج  
 خارج لم يمتد به (و)  
 يختص (صرفه كبدله) من  
 طعام (بما كينه) أي  
 الحرم القاطنين والطارئين  
 والصرف الى القاطنين  
 أفضل وقوله وصرفه أي  
 من قوله وصرفه لوجه وقوله  
 كبده من زيانك وتجب النية

عند الصرف ذكره في الروضة عن الروابي (وأقتل شقة) من  
 الحرم (لذبح مته) بغيره بقوله (غير قارن) بأن كان مفردا أو مريدا بتمتع (المرقة) ذبح (حاج) بأن كان مريدا فإد أو قلنا  
 أو متمترا لو عين ذبحه (متي) لانها محل تحمله (وكذا الهدى) أي حكم الهدى الذي ساقه للمتمر للذكر والحاج تقربا (مكانا)  
 في الاختصاص والافضلية (ورقة) أي ذبح هذا الهدى (وقضاضة) ما لم يغيره



لحم ومعلوم ان الواجب  
يجب صرفه الى المسكين  
الحرم وأنه لا بد في وقوع  
النقل موقعه من صرفه  
اليهم أمأهني الجيران فلا  
يختص بزمن كسره وكذا  
ان عين لدى التقرب غير  
وقت الاضحية

### باب الاحصار

يقال حصره وأحصره  
لكن الاشهر الاول في  
حصر الصدق والثاني في  
حصر المرض ونحوه  
(والقنوت) فالحج وما  
يذكره مما وفوات الحج  
بفوات وقوف عرفة  
(لحصر) عن انعام أركان  
الحج أو العمرة بأن منه  
عنه عتوسل وأكافر من  
جميع الطرق (تحلل) بما  
يأتي قال تعالى فإن أحصرتم  
أى وأودتم التحلل فما  
استيسر من الهدى وفي  
الصحيحين انه صلى الله  
عليه وسلم تحلل بالجدبية  
لمصده المشركون وكان  
عمره بالعمرة فحرم  
حلق وقال لأصحابه قوموا  
فاتحروا ثم اسلقوا وسواء  
أحصر الكل أم البعض  
منع من الرجوع أيضا م لا  
ثم ان كان الوقت واسعا  
قالوا في تأخير التحلل والا

لدى ما تقرب غير زمن الاضحية فربما تعين في تعيين لوقت قرب به كما أتى به في الالاء شرح  
هر ويدل عليه قول الشارح الآتي وكذا اذا عني الخ (قوله قياسا عليها) دليل لقوله وقت اضحية  
كامل مر (قوله فان كان واجبا) أى ينصرف آثار به الى أن هدى التقرب يشمل الواجب بالنذر اه  
ح ف (قوله موقته) بأن تحصل به السنة ش (قوله أمأهني الجيران) مقابل قوله أى ذبح هذا  
الهدى فهو محترز الاشارة واستفيد من صريح الشارح أن الهدى كما طاق على ماساقه الحاج أو العتمر  
تقر بإطلاق على ما وجب عليه بسبب ترك مأموره به أو فعل منتهى عنه به صرح مر وقوله ومعلوم  
الخا في به نوطه لما بعده

### باب الاحصار والقنوت

أى ياتى ما حكمه وما ياتى به عليه ما والاحصار لغة المنع من أحصره وحصره وشرا على منع من النسك  
ابتداء أو دوما كالأد وبضار القنوت لغة عدم ادراك الشئ وشرا عا نعدم ادراك الوقوف برفة  
وأسياب الحصر ستة العزق والمرض والسيادة والزوجية رد كرها المصنف والاصلية والدينية فيندب  
للقرع وان سفل استئذان جميع أهوله ولو كفرا أو أرقاة في أداء النسك ولو فرضا ولكل منهم منه  
منه أو ما وسفر أو تحلل بعد ما حرمه ان كان تعلق الا ان كان مسافرا معه وكان سفره دون مره تين  
ويجب عليه التحلل بأمره بما يأتي ويجب على مدين استئذان دائنه أو قل الدين ويحرم عليه  
السفر بدون عراض أو قضاءه أى الدين ومنعه من الخروج ولو بعد الاحرام وان قاله النسك ان  
كان الدين حال وهو موسر وامتنع من أدائه بهنط عليه ليس له نائب في قضاءه لتدبيره والافليس له منه كما  
لا يتمتع من الاحرام مطقا واذافه الحج لم يحز له التحلل الا تيان مكة وأعمال العمرة تقيظا عليه  
تدبيره وعليه القضاء فان لم يوجد منه تعد كان حيس ظلمما تحلل بغيره كما يأتي ولا قضاء عليه قل على  
الجلال (قوله ويحرمه) كترافغ النفقة واصل الطريق (قوله والقنوت فالحج) قيده لان فوات  
العمرة تمتنع (قوله وما يذكره مما) وهو الا بعد قدوم القنوت وقول ع ش وهو قوله ولو أحصرهم فربق  
الخ غير ظاهر لان هذا احصا خاص فهو داخل في الاحصار والتحلل من أحكام الاحصار فليس نما  
يذكره خلافا لبعضهم (قوله عن انعام أركان الحج) خرج بالذكار ان ما أحصر عن الواجبات  
كزى الجار والميت فيجبرهم بأمره بالنسبة لمرى أبايا نسبة لليت فلا يه يسقط بالعذر كاتقدم  
والحصر من الاعذار وتحلل بالمطواف والحلق ويجزئ عن حجة الاسلام ومن صد عن عرفة دون  
مكة تحلل بعمل عمرة أو عكسه وقتهم تحلل ولا قضاء فيه ما على الاظهر من صحيح ابن قاضي عجولون  
زى والذى في شرح مر وسج أن للبيت لا يسقط بالاحصار فيه دم حيثئذ (قوله أو العمرة)  
ويشور فوات العمرة بماله الحج في حق الفارن زى (قوله تحلل) أى خرج من الحج بنية التحلل  
لانه اذا فعل ما يأتي خرج من الحج وصار حلالا وان قات احياء الكعبة في ذلك العام (قوله فاستيسر)  
أى فليكن ما استيسر أو فاعذوا ما استيسر أى ما تيسر (قوله وكان عمره بالعمرة) من ذى الحليفة  
ميقات المدينة الشريفة خلافا لفرزالي ومن تبعه قل قال العلامة لا يذرى فيه رد على الامام مالك  
رحمه الله حيث قال بعدم التحلل في العمرة لسهة وقتها (قوله أم البعض) لرد على من قال اذا  
حصر طائفة قليلة فليس له التحلل (قوله ثم) استدراك على المتن في قوله تحلل وقول حل انه  
استدراك على قول الشارح والافضل تأخير التحلل غير ظهري لقول الشارح بعده امتنع التحلل

(قوله وان قل) ظاهره ولو قل جدوا عليه فيفرق بينهما بان ما لو وجد الزاد من الاملايح يزادة يتفان بها حيث يجب شرأفهم تلك الزادة بان ما يدفعه هنا مجرد دخله غلظه ثم قاته في مقابلة ما يشتر به وهو جارئ عن (قوله بسبه) أي نحو المرض (قوله ضباغة) بضم الصاد للمحبة بنت الزبير بن قتيبة الزبي وكسر الاء كأميرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الخصائص السفري عدجواز نظره عليه الصلاة والسلام للاجنبية والخلوة بها وجل بعضهم الحديث على أن الخلوة كانت مستغنية وقال لم يكن يتناول بالاجنبيات وهو كثير في التحريم كذا كره السلامة الشوري (قوله ما أبعدني الا رجعة) أي متوقفة لحصول بيع في المستقبل بدليل ما بعده وهو مقولتان لا بد حج (قوله حجي واشترطى) أي أنوى الحج واشترطى التحلل بالمرض اذا حصل قل (قوله وقول اللهم) عطف نصير لا شرطى وعمل كون قولها هذا شرطاً اذا توث به الاشتراط وقوله على فتح الحاء وهو القياس أي محل تحلل ويجوز كسرهما وقوله حبيتي بفتح الحروف الثلاثة الاول وسكون التاء أي العلة هنا هو الرواية ويجوز اسكان السين وفتح التاء أي حبيتي يا فتوتعل بصبر الشخص بذلك حالاً ولا بد من التحلل بأب شيخنا به ان يوى به الشرط صار حالاً حل (قوله وقال اذا مرست) أي مثلاً وهذا محترز الضمير في قوله شرطه فكان عليه تأخير عمله بده كاهل ان يحرقان ما بعده محترز ضم الاشتراط وهذا محترز الضمير وعبرة حج وخرج بشرطه أي التحلل بشرط صبرونه حالاً بنفس المرض الخ (قوله لا يفيد زوالاً حذر) لان غيره وهو المرض ونحوه باق وعبرة شرح المرض لان التحلل لا يفيد زوال المرض ونحوه (قوله لانا التحلل بالاحسن) أي ما به يفيد زوال العسر الذي هو المنع من مكة لاستغناؤه عن دخوله اذا تحلل فكان ان احسار زوال (قوله ولم يمكنه عمل عمره) فان أكنتم ذلك بان منع من الوقوف فقط دون مكة تحلل بعمل عمره من غير بيع حج (قوله بذيح) ويفرق المذبح على مساكين محل الحصر فان فقدت المساكين منه فرقه على مساكين أقرب محل اليه حج قال سم عليه وسلم قال رفع قلته إلى أقرب محل وأوجب حفظه الى أن يوجدوا وحينئذ قلن خيف لقله قبل وجودهم بيع وحفظه منه بل وقدوا قبل البيع منع البيع الى أن يوجدوا اذا فاقده فيه حينئذ توجهوا لهم اذا فقدوا قبل البيع أو بعده تحلل في الحال ولم يوقف التحلل على وجودهم على أن لنا قولاً ان التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف اليهم بل يكفي فيه البيع فاذا فقدوا قبل البيع فلا شك في حصول التحلل قبل الصرف وبيع مما قرأ أن فقدهم مع القدرة على الهدى قبل البيع أو بعده لا يلوغ الانتقال إلى بلد الهدى كما هو بعض الطلبة ادهجروقه (قوله حيث عسر) أفهم أنه لو أحصر في موضع من الحرم وأراد أن يذبح في موضع آخر منه لم يجز وهو كذلك لان موضع الاحصار قد صار في حقه كغير الحرم اده شرح مر وكذا لو انتقل من الحرم الى الحرم الاول فلا ينتقل من الحرم الى الحرم او من الحرم الى عمل أتوفى بغيره فالصواب ان اثنين يتنوع فيهما النقل واثنين يجوز بل لا يتنقل من الحرم الى الحرم أو فضل كما يؤخذ جميع ذلك من شرح مر (قوله) أصبحت عسراً أي في المكان الذي عنده وهو متعلق بذيح على سبيل التنازع فاجعل الثاني وأضمر في الاول والتقدير تحلل فيه وحذف لكونه مفضلة (قوله وأن نحو مرض) ضابطه أن يشق معه معاصراً لا حرام وان لم يبيع التيمم كغيره من شيئا صرح به ان شرف على التحريم وضبطه حج بما يبيع ترك الجمعة وقال مر والاوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا احتمال عادة في اتنام التمسك وقوله لما سر أي في قوله تعالى فان أحصرتم الخ وهو دليل للذبح وقوله ولا تحلقوا رؤسكم الخ دليل للذبح بالنظر لانه هو الغاية لان مفهوما اذا بلغ الهدى محله فالحق واد الراد يجعله المكان الذي يذبح فيه وهو

وان قل الا يجب احتيال الظلم في أداء التمسك (كنحو مرض) من فائدة نفقة ومال طريق ونحوهما ان (شرطه) أي التحلل بالعسر في أحراماً فإنه يتحلل اذا عسر مثلاً في التحلل بسببه لما روى الشيخان عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباغة بنت الزبير فقال لها أردت الحج فقالت نعم أجبتني الا رجعة فقال حجي واشترطى وقول اللهم على حيث حبستني وقيس بالحج العمرة ولو قال اذا مرست فانا حلال صار حالاً بنفس المرض من غير تحلل فان لم يشترطه قيس له تحلل بسبب ذلك لانه لا يفيد زوال العسر بخلاف التحلل بالاحصار بل بصبر حتى يزول عنه فان كان محرماً بمصره أجمعاً وهو صحيح وقاته تحلل بعمل عمره ونحوه من زيادة ويجعل التحلل بل ذكر ولم يمكنه عمل عمره (بذيح) لما يجزى أضحية (حيث عسر) بالاحصار ونحو مرض (خاف) لما مرع ابتولا تحلقوا رؤسكم

(بنية) أي التحلل (فيهما) لاحتمالهما التحلل (و بشرط ذبح من محرم يض) فإن لم يشترط تحلل بالنية والخلق فقد كان اكنته الوقوف تأتي به قبل التحلل بذلك ذكر الترتيب بين الذبح والخلق مع قرن النية بهما ذكر ما يتحلل به نحو المرمى وعمل تحمله من يذبح وأطلاق الذبح أولى من تقييده به بشأنه والمعدور من المأما وأما من الهدا المذبح حيث عندنا (فان عجز) عن الدم (فطعام) يجب حيث عند (بقية) لدم مع الخلق والنية (ف) ان عجز جب (موم) (١٦٣) حيث شاء (لكل مدبر) مع ذكرك

كأن الدم الواجب بالافساد (وله) اذا اتحل الدم الموم (تحلل حال) بخلق بنية التحلل فيه فلا يتوقف التحلل على الموم كما يتوقف على الطعام لطلول زمنه فمقتضى المقتضى في الصبر على الاسرار الى فراغه ولو أحرم رفيق (ولو مكانها) (أو زوجة بلاذن) فيها أحرمه (ففساك أمره) من زوج أو سيد (مطلبه) بان يصبر بالتحلل لان تقريرها على احرامها يعطل عليه منعهما التي يستحقها فلها التحلل حيث يشق لخلق الرفيق وينوي التحلل وتحلل الزوجة لحرمة ما يتحلل به المحصر فلم أن احرامها بشيرازنه صحيح فان لم يتحلل

مكان الاحرام عند الشافعي ويكون عمله كناية عن ذبحه في مكان الاحرام كالجلالين (قوله بنية) أي مع نية طهارة بمعنى (قوله) بشرط ذبح (مطلوف على قوله بنية) أي يحصل التحلل بذبح خلق مع نية التحلل ومع شرط ذبح من محرم يض أي زيادة على النية أي لا يلزمه الا اذا شرطه كافر ومشيئنا (قوله) وان أمكنه أي نحو المرمى أو المذخور ومن حيث هو الشامل للمحصر وهذا اقتيد لقوله بذبح أي عملان لم يمكنه الوقوف ان أمكنه أي بالوقوف بالتحلل المذكور (قوله) أي به قبل التحلل (أي ولا حكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن نحو حجة الاسلام في وقت آخر شديد (قوله بذلك) أي الخلق والنية والذبح ان شرطه (قوله بنية لدم) أي بالتد الغالب ثم كان لم يكن به ذلك فاقرب البلاد الصحيح والياء معنى بدل ومتعاقبة من ذبح أي يشتري بقيمة (قوله ولو أحرم رفيق الخ) لما فرغ من المحصر العالم شرع في الخاص فقل ولو أحرم الخ (قوله ففساك أمره) أي أحد هالان العقب بارد (قوله صحيح) أي مع الحرمة في الرفيق دون الزوجة في الفرض بخلاف التفريز (قوله فله تحليها) أطول الزمن وقوله بخلاف عكسه أي لئلا (قوله بل لهما) أي منعهما الخروج للصح بعد الاحرام وبعبارة الرفض وشرحه فروع له جسد المعتدة عن الخروج اذا أحوت وهي معتدة وان خشي الفوت أو أحوت ما به سبق وجوب الدم وتولاها الا ان راجعها فله تحليها اذا أحوت بشيرازنه فاذا اقتضت صحتها ولم راجعها مضت في الحج فان أدركته فذلك والافلا حاكم في فاته الحج (قوله) يقع نسكه في نية (قوله) بان تكون نية تسع جميع فكشعر حر (قوله على الغالب) أي الغالب لا لها بنية (قوله ولا تاجد على محصر) أي سواء كان المحصر علما أو ناعما كالرض والزوجية والشرذمة زى قل فالتحليل واجب القضاء قبلها على الفوات قلت لان المحصر أذن له الشارع في الخروج من العبادة فكان عليه غير واجب الامام فلا يجب تداركه بخلاف الفوات شورى والمراد بالمحصر المطوع كقوله ع ش أخذنا ما به وهو قوله فان كان نسكه الخ والظاهر أن المراد لاعادة عليه مطلقا بالنسبة لحجة الاحرام بنظر خلافه قبل الاحرام كما اشار اليه بقوله فان كان نسكه الخ كما يؤخذ من قل على الجلال (قوله لعدم وروده) أي ما ذكر من الاعادة (قوله نية الخ) في الاستمرار نظرا لانه في الاولى لا يقال له محصر لان الاحرام المنع من جميع الطرق وعبدة وجوب الاعادة في الاولى انه في الحقيقة لم يحصر وعليه في الثانية انه نوب الى قصير (قوله مساويا) سيأتي محترزه وعجز قوله غيرة يتوقف في قوله فان نشأ عن الخ فكان الاظهر جمعها في محل واحد كافر ومشيئنا (قوله الاول) أي الذي حصريه (قوله ففاته الحج) راجع الاثنين (قوله فله الاعادة) عل في شرح البهجة الاولى بأنه فوات محصر والثانية بشدة فقر يطشو برى قوله محض أي غير ناشئ عن احرامه فانه لم يحصر (قوله فان كان نسكه) أي الذي احصر عن تحمله (قوله من سنى المصكبان) ياء ساكنة مخففة والنون مخفوفة للاضافة (قوله والنذر) أي

لتحليل رجعية ولا يشأن بل له سبحانه المد تولى من كل امرئ في الآن تكون مهيا ليقع نسكه في نية بغيره ليدخله فاطلوقهم انه كافر في جري على الغالب (ولا تاجد على محصر) تحلل لعدم وروده لان الفوات نشأ عن الاحرام الذي لا ضلع فيه من امساك طريقا آخر مساويا للاول أو مساويا لمغيره وقع زوال الاحرام ففاته الوقوف عليه الاعادة (فان كان) نسكه (فرضا في نية ان استقر) عليه كعبه الاسلام بعد السنة الاولى من سنى المصكبان ولا تاجد على النذر كالشرع في صلاته فرض ولم يمتنع في ذنمه (والا) أي وان لم يستقر

حكمة الاسلام في السنة الاولى من سني الاسكان (التي استلظت بعد) أي بمنزوال الحصران وجدست وجبوا الافلا (وعلى من قاته وقوف) بقرعة (تخل) لان استدانة (١٦٤) الاحرام كانت له ابتداءه حيث لا يجوز زوجه وجوب التحلل من زيادته

وبحصل (بعمل عمرة)

بأن يطوف ويحرم على من لم يكن سعى بعد طواف قدوم ويحلق فان لم يكنه عمل عمرة تحلل بمسرى الحصر (د) عليه (دم) وتقدم أنه حكم الفتح (واعادة) فوراً للحج التي قاته بقوات الوقوف فلو كان أو فرضاً كآتي الاقداد والاصل في ذلك مارواه مالك في موطنه بإسناد صحيح أن هبار بن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه فقال يا أيها المؤمنون أخطأنا الصلوات كأننا أن هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب إلى مكه فحلق باليت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديان كان معكم ثم اسلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فإذا كان عام قابل فحجوا أو أهملوا فليحج فصيلاً ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم واشتبه ذلك في الصعابة ولم ينكروه وإنما يجب الاعادة في فوات لم يشأ عن حصر فان نشأ عنه بأن حصر فلك طريقاً آخر أطول أو أصعب من

حيث استقر في ذمته بأن فطره في سنة معينة وقوته فيها مع الاسكان أو طلق ومضى زمن يمكن فيه النكاح والافلاحي عليه ع ش على در (قوله حكمة الاسلام في السنة الاولى) ويذكر غيرهم من سم (قوله أي بمنزوال الحصر) قال شيخنا وهذا في بيان الاستدانة في زمن الاحرام ولو خاصا غير معتبر برأيه ببر (قوله أو ابتداءه) أي من هذا الحرم أو ابتداءه حيا سول ويحتد فتوله لا يجوز أي لما فيه من ادخال حج على حج أو لما فيه من التعلاب فادفع بكلام سول الاعتراض على قول السارح لا يجوز لأنه تقدم أي يجوز الاحرام بالحج في غير أشهره وتقدم عمرة وحاصل الجواب أن المعنى أن ابتداءه حيث لا يجوز لهذا الحرم أو ابتداءه حيا فلا ينافي أنه يجوز لشخص آخر أن يحرم بالحج في هذا الوقت وتقدم عمرة كحجره مشيخنا (قوله لا يجوز) أي لبقاء بعض الاعمال عليه حل (قوله بعمل عمرة) ولومن غير يتم لكن ينال التحلل على الوجه اه زى ولا يجوز عن عمرة الاسلام ولو كان قارنا حل (قوله ان لم يكن سعى) فان كان سعى لم يسهل شرح در (قوله وعليه دم) أي أن كان سوا كان رفيقاً فواجبه الصوم أي صوم العشرة يدخل وقت وجوبه بالسؤال في حجة لقضاء وجوزاه دخول وقت الاحرام به من قابل وان لم يحرم على العتمة وان مشى بضمه على أنه لا يجوز ثم ذهبه الى البدل الاحرام بالقضاء مشيخنا (قوله في ذلك) أي في قوله ومن قاته وقوف ثم اخرج (قوله أخطأنا الصلوات) بفتح العين اللهم لا تشد به الدال أي امدد في أيام الشهر وصبر المتكلم المطالب بتسليمه نفسه وأهله ولا يحمله وهذا أظهر وهو جازي تشديد الموحدة قل فوجوب القضاء عليهم عظمهم في الحساب فهم مقصرون فلا يردها يقال به تقدم أنهم سول وقوفوا العتمة غلظاً أجزأهم لانه محمول على غير هذا أو وجوب القضاء لقتلهم كما يدل عليه سؤال الحمر (قوله واسعوا بين الصفا والمروة) لعل عمر علم أنهم لم يكونوا ساءوا بعد طواف القدوم أو أنهم من لم يطلب منهم طواف القدوم لكونهم من أهل مكه مثلاً ببر (قوله وانحروا هدياً) أي ولا ينحركل منكم هدياً للتعبد بكونه معهم لا مفهوماً (قوله ان كان معكم) أي حقيقة أو حكماً بأن كان معهم ما يشربوه به وقوله ثم اسلقوا أو قصروا أي من شاة منكم الحلق فليحلقوا ومن شاة منكم تقصير فيقصروا قل (قوله لحجوا) في إعادة القنورة في القضاء حيث شعر بالقاء في الحجوا وقيد العام بالقابل ببر (قوله وأهدوا) بقطع الهزئة يقال أهدى له وأهدى مختار (قوله فصيام ثلاثة أيام في الحج) أي حج القضاء أي بعد الاحرام حج فليصحب تقدم صومها عليه سم على حج (قوله ولا ينكروه) أي فكان اجاعا عسكوتها. قوله ان حصر فلك الخ) هذا مفهوماً الاستدراك الذي ذكره لا يقر به لمن سلك طريقاً سواها الخ وعليه فكان الاولى أن يذكره عقب فعله من الاستدراك استقدم وما ذكره أن الفوات اذا نشأ من حصر فيه تفصيل ثارة تعجب معه الاعادة وأشار إليه بالاستدراك المتقدم وتارة لا تعجب معه وهو ما أشار إليه هنا ع ش (قوله أطول أو أصعب) أي وقد ألتأهوا العدول إلى سواك اه حج (قوله مطلقاً) أي حصره غير مقيد بمحاربة وغيرها ع ش وقيل في تفسيره المطلق أي من جميع الطرق واقعاً لم

(درس)

كتاب البيوع

أفرد له لان المراد به نوع من أنواع البيوع وهو بيع الاعيان لأنها فرد السلب كدابة أيضاً وحيث يطابق

اللفظ

الاولى وصار الاحرام متوقفاً على الحصر فانه وحل بعمل عمرة فلا عاقبة له

كتاب البيوع

كأن لا يرضى كاشفها لانه بذل ساق في وسع مكن أحصر مطلقاً لوقته لم

يلقى البيع على قسم  
الشراء وهو عليك بمن على  
وجه مخصوص والشراء  
عليك بذلك وعلى العقد  
المركب بينهما وهو المراد  
بالترجة وهو لثمنه بثلثي  
بشئ وشراء بثلث مال بمال  
على وجه مخصوص والاصل  
فيه قبل الاجماع آيات  
كقوله تعالى وأحل الله  
البيع وأخبر بكبرئيل  
التي صل الله عليه وسلم أى  
الكسب أطيب فقال

(قوله) واحدة لى  
وخصة شرعية (قوله) رجه  
الله بذلك أى الثمن بوصفه  
وهو على وجه مخصوص  
أذن الباء بمعنى مع أى  
تلك مع ذلك لئلا يكو  
فقط ما قبل الاول لأن  
يزيد بذلك كذلك أى  
على وجه مخصوص اه  
(قوله) برده عليه  
أن هذا التيداع ولا يرد  
هذا الاعلى كون المراد  
بالتكسب حصول الملك فى  
بداية المشتري  
(قوله) رجاءه وأحل الله  
البيع هنا عام مخصوص  
فيستثنى منه البيوع المتبى  
منها الله على (قوله) فالكسب  
الحل ليس تقر بما على  
الاعتراض

اللفظ المعنى المراد قيل انما افرد لانه مسمى فى الاصل انتهى حلي وقوله فى الاصل أى وان كان الآن  
مستعلا فى المقدار المركب وفيه انه مصدر ايضا (قوله) يطلق البيع أى البيع الصادق قسم الشراء  
وبالعقد المركب لا المركب فقط وهذه محكمة الاظهار فى مقام الاخبار كقوله عن وعبرة ع ش يطلق  
البيع أى شراؤه عاد الاصل الظاهر من كون القام يقتضى الاخبار لئنه على أن المراد بمالى الترجة  
غير المقدم الى ما يأتى من أنه يطلق على قسم الشراء وعلى العقد المركب وذلك لان المراد به الترجة  
هو العقد المركب من الاعجاب والقبول دون المعنى الاعام (قوله) على قسم الشراء (قسم الشئ) ما كان  
مبايناً له واندرج معه تحت أصل كل وعليه فالمراد بالاصل هنا تصرف له دخل فى ثلث الملك بالثمن على  
الوجه الآتى وهو شامل لكل من الشراء وقسمه اذ يقال للشراء تصرف له دخل فى حصول الملك وكذا  
البيع ذكره ع ش وعبارته على مر وقد يطق على الانفة دأ والمالك الناشئ عن العقد كقوله  
فسخت البيع اذ العقد الواجب لا يمكن فسخه وما المراد فسخ ما ترتب عليه حج سم ويستفاد من  
كلام الشارع اطلاقات ثلاثة على التملك وعلى العقد وعلى مطلق مقابلته بشئ ويطلق أيضا على  
الشراء الذى هو التملك كقوله فى المختار وعبارته مع الشئ اشتراؤه ومن الاخذ كقوله الشراء يطلق على  
البيع قال تعالى وشروه بمن أى باعوه فيكون له على هذا اطلاقات ستة (قوله) عليك بمن التملك  
دخول الملك فى بداية المشتري وهو لا يحصل بمجرد الاعجاب من البائع بل بقبول المشتري فعمل المراد  
بالتملك ما يحصل به النقل من جانب البائع كقوله ع ش وقرره شيخنا ح ف مانته قوله عليك  
بمن كقوله باع فلان فرس من بدأى ملكه له واعترض بأن التملك فيه تملك الثمن والتملك فيه تملك  
الثمن بكل منهما مستعمل على التملك والتملك فذكر التملك فى الاول والتملك فى الثانى واجب  
بأن المقصود انما هو الايمان بالبيع والثمن وسيلة فهو ينظر اليه (قوله) على وجه مخصوص يرد عليه  
أن هذا التيد لا مفهوم له اذ التملك بالثمن لا يكون الا بتمام الجواب به لبيان الواقع لا الاحتراز وأنه  
استعمل الثمن فى مطلق العوض فيكون احتراز عن غيره من نحو الاجارة ع ش على مر (قوله  
والشراء) بالبدل والتصرف كقوله المختار ويطلق الشراء على البيع كقوله تعالى وشروه بمن وقال مر لفظ  
كل يطلق على الآخر وتقدم ذلك (قوله) وعلى المقدار المركب منهما أى التملك والتملك حل والمراد  
من دالهما انهما من المعاني (قوله) وهو لفة أى البيع بمعنى العقد المركب بينهما ما لمعنى قسم  
الشراء فليس لمعنى فى الانفة ضرورة حل والظاهر انما راجع لطلق البيع (قوله) مقابلته بشئ أى بما  
يقعده التبادل لا عوضا بسلام وبسلام بقيام بقيام وبكيفية البقاء وان جرى ندر يه على الاطلاق  
قوله الشيخ تنهى شوى وهذا أى قوله بما يقصده لتبادل هو معنى قول بعضهم عن وجه المعاوضة  
وقال بعضهم الاول قائل المعنى القوي على اطلاقه لان الفقهاء لا دخل لهم فى تقييد كلام القوي بين (قوله  
وشراء مقابلته) فيه مسامحة لضعف القليس نفس المقابلة لكنه يستلزمها وذلك عبر مر بقوله  
وشراء عاقد يتضمن الخ يمكن ان يجاب بأن التقدير ذو مقابلته على حذف مضاف شيخنا وهذا فى المعنى  
مكررم قوله وعلى العقد لا يبعد اشتراط الصيغة فى ثلث اليد فى الاختصاص كأن يقول رقت  
يدى عن هذا الاختصاص ولا يبعد جواز اخذ العوض على ثلث اليد كقوله المزول عن الوضاعة انتهى  
مر (قوله) والاصل فيه أى فى حكمه الا على وهو الاباحة كثر المقود (قوله) أى لكسب أطيب  
أى أى أنواع الكسب أطيب أى أحسن وأفضل لان الحرف من فروض الكفاية لا تقتضى التفاضل انما  
هوى فروض الكفاية لا فى المباحات كما هو به بينهم حيث اعترض بأن التفاضل لا يكون فى  
المباحات فالكسب المعنى المسمى بدليل قوله على الرجل الح وانما قدر الحانف لان الألفاظ لفرد

معرف الاذاتكرت أونويت الازاء قال ابن مالك

ولا تنصف للمعرف • أباوان كرتما فاضف

أوتوا الازاء • والانواع المقدرة هنا كالازاء وقال شيخنا أي طرق الكسب أطيب أي أحسن  
 واعتاد للشافع لاجل قوله عمل الرجل بيده والكسب بمعنى المكسب (قوله عمل الرجل بيده)  
 وهو الصناعة وقيل يشمل الزراعة وحيث لا يوجد مفضل عليه فالأولى فمزدك على الصناعة  
 ويستفاد فلهما من التقديم على التجارة حل (قوله بيده) جري على القالب فلهما فهو له (قوله وكل  
 بيع مبرور) وهو التجارة وهذا يفيد أن كلام من الصناعة والتجارة أفضل من الزراعة وأنه لا خاضل  
 بين الصناعة والتجارة إلا أن المصلحة تقدم الصناعة على التجارة والحاصل أن كلامهما أي الثلاثة  
 ذهب جميع إلى فضيلته على باقيها وذكر المالوردي أن تفضيل لتجارة تشبه مذهب الشافعي واختار  
 التزمي القول بأفضلية الزراعة لمعوم نفعها وينبغي أن يكون ممن يكتبب التجارة ممن له من شجر  
 له ومن يكتبب الصناعة ممن له صناعات تحت يده وهو لا يباشره وعن يكتبب الزراعة أي بعدا خفية ثم لصناعة ثم  
 وهو لا يباشر فليحرج حل وبعبارة عرض أفضل الكسب الزراعة أي بعدا خفية ثم لصناعة ثم  
 التجارة أي لما في الزراعة ممن مزبذ التوكل ونفع الطيور وغيرها وهذا الترتيب هو المصنف كقوله  
 شيخنا ح (قوله أي لا غش الخ) الغش تدليس يرجع الذئب للمبيع كأن يجمعه شرع الجارية  
 ويحمر وجهها والخيانة أعم لها تدليس في ذاته أو في صفاته وفي أمر خارج كأن يصفه بصفات كاذبا  
 وكان يذكره ثمة كاذب فهو ممن عطف المالك على الخاص وقيل تفسيره بكفر وشيخنا وقوله فيه  
 أي في البيع بمعنى المبيع أو الثمن لأن الثمن يكون فيه غش أي غشافي كلامه مستخدم حيث كذب البيع  
 بمعنى العقد وأعاد عليه الضمير بمعنى المبيع أو الثمن فتأمل شيخنا (قوله أركانه) أي الأمور التي  
 لا بد منها ليتحقق العقد في الخارج وتسمية العقد ركنا أمر اصطلاحى والأفليس جزأ من مابهية  
 البيع التي توجد في الخارج التي هي العقد وأما جزأؤه المصفة واللفظ الهال على المقود عليه فهذا  
 الاعتبار أن المقود عليه ركنا حقيقيا أي جزأ من المابهية الخارجية التي هي العقد فكان ركنا  
 باعتبار أنه يذكر في العقد تأمل (قوله كافي المجموع) راجع لقوله أركانه أي أركانها أركانها  
 وتألف كلامه هنا حيث سهاها شرطا وأتباع المصنف في المجموع فلا يتوهم هرجوعه لقوله ثلاثة إذ  
 لا خلاف في ذلك (قوله وهي في الحقيقة ستة) وأما ردها لثلاثة فاختصارا وهكذا يفعل في كل موضع  
 اشترك فيه الموجب والمقابل في الشروط المتبرعة فيهما كجها بخلاف ما واختلف الشرط وكافي  
 القرض قائم يشترط في القرض أهلية التبرع فلا يصح من المحجور عليه بئس وفي القرض أهلية  
 المعاملة فيصح اقراض النفس فيحصل الأركان ولا يجعلها ككافلتها ركانه مقرر ومقتضى الخ ع  
 (قوله ولو كناية) أي ثمة كافية في حصول الصيغة وأق بذلك لاختلاف في الكناية أي ولومن  
 سكران متعذر أنقر بالنية خلافا لابن الرفعة كافي البرماوى (قوله وسهاها) أي الأركان (قوله  
 وكلام الأصل يميل إليه) يجب أن مراده بالشرط ما لا يهتد فيحصل الركن شرع مد (قوله قائم  
 صرح بشرطية الصيغة) عبارة عن شرطه لا يجب القبول وقوله وسكت عن الآخرين أي عن تسميتهما  
 شرطين أو ركنتين أي بولا قال بالفرق حل وقد يفرق بأن الماطعة بيع عند مالك ولا يفتيها  
 (قوله التي هي الأصل) وجه الأصالة توفيق وصفه البائع بكونه تاما والمشتري بكونه مشتريا على  
 وجوده حل (قوله وسكت عن الآخرين) أي فتقهم شرطية ما لا بد لانه إذا كان الأصل شرطا  
 وليس ركن كان غيره كذلك بالاولى ويمكن أن يكون مراد بالشرط ما لا يهتد فيحصل الركن شرع

عمل الرجل بيده وكل بيع  
 مبرور أي لا غش فيه ولا  
 خيانت وأما ما كموصحه  
 (أركانه) كافي في المجموع  
 ثلاثة وهي في الحقيقة ستة  
 (عقد) بالغ وسكر  
 (ومقود عليه) ممن ومنمن  
 (وصيغة ولو كناية) وسهاها  
 الرافعي شرطا وكلام  
 الأصل يميل إليه فاه صرح  
 بشرطية الصيغة التي هي  
 الأصل وسكت عن  
 الآخرين

(قوله فهذا الاعتبار  
 الخ) هذا يأتي في العقد  
 أيضا لانه لا بد من لفظ  
 يدل عليه كسب يرسته  
 واشترت فعل هذا يكون  
 المصدق كناه حقيقيا فيأتي  
 أول كلامه ثم ظاهر لكلام  
 المحشى وجه تخصيص وهو  
 أن العقد لا يشترط لفظ  
 يدل عليه لأن من جله صيغ  
 البيع التي ذكرها الرملى  
 هذا لم يبع منك (قوله أنقر  
 بالنية) أي ولو سكره  
 (قوله ولا يفتيها) أي  
 وأما الآخرين فلا يهتد  
 عند الجميع أي فرعا كانا  
 وكنين والصيغة شرط

هر (قوله والصيغة) لم يضر ثلاثتهم أن الصغير راجع للكتابة ومن الصيغ التي أشار إليها بالكاف  
 لفظ التوضيح والممارسة أي في التقديم فتوصل فصار كذلك وكذا والتولية والامتناع كسباني في هر  
 وفي شرح الرض وأشار بكاف الخطاب في صيغ الإيجاب إلى اعتبار الخطاب فيه واستناد جملة  
 الخطاب فلا يكتفي بمثل ذلك انتهى أي ولو أراد التعبير به عن الجملة بجزأ كافئ عن الاستوى ومثل  
 ضمير الخطاب لإشارة التوضيح ولولا قال بمثل ذلك وأشار القائل صرح بالإصحاف لجزءه ولو كان  
 لا يكتفي بدونه والمعتمد أنه يصح إضافته لجزءه إذا أراد به الكل ولو كان يعين بدونه (فرع) لو  
 قال ببتك هذا بكذا فقال المشتري نعم وقال المشتري اشترى منك هذا بكذا فقال البايع نعم صرح  
 ذكره في الروضة في كتاب النكاح خلافا للشرح في شرح البهجة حل وقوله فالصرح بكتك  
 وكذا وهنك صرح به تمام ذكر الثمن وعمل مراحتة في الهبة عند عدم ذكر الثمن هر ويستثنى  
 من اعتبار الخطاب بيع متولى الطرفين وكذا قوله نعم (قوله دلالة ظاهرة) أي ولو بواسطة ذكر  
 العوض في الكتابة غاية الأمر أن دلالة الصريح أقوى حل بخلاف ما لا يدل دلالة ظاهرة بملكك  
 وجهك لأن غير ذلك كعوض فلا يكتفي بل لا بد من ذكر العوض كأشاره الشارح بقوله كذا بكذا  
 قيل لا حاجة لقوله دلالة ظاهرة مع قوله السابق لأن السابق هو الذي يكون ثمنه ودلالة ظاهره موجب  
 بأنه ذكر لإيضاح (قوله بكتك) يشترط أن يشرط في الصيغة وهو الخطاب ووقعه على جملة  
 الخطاب وأشار الشارح إلى ثالث وهو أن المبدئ لا بد أن يذكر الثمن وللمن بقوله كذا بكذا وفي  
 رابع وهو قصد اللفظ لثناء كأي فغير من الطلاق فلو سبق لسانه إلى ما وقصد للثناء كتلفظ أعجمي  
 به من غير معرفة قوله لم يتعد ويجري ذلك في حائر العقود فهذه الشروط الأربعة تضم القصة  
 الآتية في الثمن والشرع أنه بوجه الشروط ثلاثة عشر قال حج وظاهر أنه يتفرع من العمى فتح  
 الثاني النكاح وضع في الخطاب لأنه لا يفرق بينهما ومثل ذلك إبدال الكاف ألفا ونحوه سم  
 وظاهره ولو لم يقدّر على الكاف من العمى ومفهوما أنه لا يكتفي بهما من غير العمى وظاهر أن عمله  
 حيث قدر على لفظ الكاف ع ش على هر (قوله وملكك) أي وهنك كذا بكذا وكونهما  
 صريحين في الهبة أم هو عند عدم ذكر الثمن (فرع) لو أتى بالمضارع في الإيجاب كبيعك أوفى  
 القبول كأقبل صح لكنه كتابة سم وقوله صح لكنه كتابة في العباب من عدم صحة البيع بصيغة  
 الاستقبال محمول على نفي الصراحة كما يشترط به تعليمه بأحواله الوعدوا إنشاء ويدل على كونه كتابة  
 قول البايعي وقال لأمراً لم يلق بفسك على كذا فقال أطلق عليه كان كتابة انتهى فيمكن هذا  
 كذلك أقاده بعض الفضلاء (قوله واشترى) هو استقبال أي طلب القبول قائم مقام الإيجاب حل  
 (قوله كذا بكذا) صوابه: كذا بكذا إذا لعل للكاف (قوله ولو لم يثبت) أي بشرط أربعة  
 فإن تخلف واحد منها بطل المقصود أي أن يذكرها المبدئ وأن يجاب بهام فرداً وأن يفتح الشاء إذا  
 كان نحو يواوياً وأن يؤخرها عن صيغته سواء كانت إيجاباً وقبولاً حل (قوله وان تقدم على الإيجاب) المعتمد  
 عدم الصحة حينئذ والفرق بينهما أن تأخرها عن تقديم الشئنة تعليق أصل البيع وفي تأخيرها فليطبق  
 تمامه فافتقر زى ويجب عن الشارح بأن قوله وان تقدم عن الإيجاب أي والحال أن القبول تقدم  
 بأن قال المشتري اشترى منك أن شئت فقال ببتك وسيتصدق عليك أنه تقدم على الإيجاب شيخنا  
 عز رزى (قوله وكجست) أي بالكاف إشارة إلى الفرق بين الصريح والكتابة ويرى من الكتابة  
 خذنا أو تسلمه أو أدركنا أو قلنا فيمصرح هر (قوله ناو يا البيع) وان قارنته جزأ من الصيغة على  
 المعتمد عند هر خلافاً ليدى القائل بأنه لا بد أن تقتصر بجميع اللفظ وتبع بعض نسخ هر التعبير

والصيغة (إيجاب) وهو  
 ما يدل على التملك السابق  
 دلالة ظاهرة (كجستك  
 وملكك واشترى)  
 كذا بكذا ولو لم يثبت  
 وان تقدم على الإيجاب  
 (وكجستك بكذا) ناو يا  
 البيع (وقبول) وهو ما يدل  
 على التملك السابق

(قوله والممارسة) ولوقال  
 ملكك هذا المهره بتمه  
 فهل بعد هذا وقرضا كان  
 خذنه بتمه محل نظر غيره  
 سم (قوله فلا يكتفي  
 بكتك) وكذا بعت موالك  
 وانما عين استناد النكاح  
 لكل لسفارة الوكيل (قوله  
 بكتك هذا بكذا) فلا بد  
 من ربطها بالمشتري  
 فرج وقال بتم هذا  
 بكذا وأجاب به فقال  
 اشترى فلا يصح لعدم ربط  
 بتم به أم هر فلو نوى به  
 المشتري فهل يصح فيه نظر  
 (قوله فقال المشتري نعم)  
 ولفظ نعم من الصريح أم  
 قويني أي أن في التوسط  
 بصرح وكذا لو كانت  
 من أحدهما أن في الآخر  
 بصرح والا فكتابة أم  
 هر سم

كذلك (كانت قربت

وخلصت وقيل وان  
تقدم على الإيجاب كعني  
يكذا) لان البيع منوط  
بالرضا لغير ابن حبان في محله  
انما البيع عن تراض والرضا  
حتى فاعترفا بابل عليه  
من اللفظ فلا يصح معاملة  
ورذلك لم يأخذ بها وادله  
ان تلف وقيل ينقذها  
في كل ما يندفع بها كتجبر  
ولم يخلف غيره كالأواب  
والفقار واختاره النووي  
والصريح لم يشتر من  
زيداني ويستثنى من محته  
بالكتابة بيع الوكيل  
المشروط عليه الشهادة  
فلا يصح بها لان الشهود  
لا يطمعون على التبعة فان  
توفرت الرأى عليه قال  
الفسزلي فظاهر انعقاده  
(فوله رحمه الله وقيل)  
أي وان لم يخل البيع  
بغلاف السكاح لإبدان  
يقول في قبيلتنا كما  
سبأني احتياط للاضام  
اه شرح الهبة أما اذا  
تأخر القبول فلا يبعد  
لشروط قصد الجواب من  
المشتري وعن الزباني  
البيحر لو قال لم أقصد  
بشترت جوابك فظاهر  
القبول كافي للخلع ومجمل  
خلافا للفرق انه لا ينفرد  
بالبيع وينفرد بالطلاق  
شرح الهبة

المعتمدة ح ف (قوله كذلك) أي لانه غير خلاف غير الظاهرة كأن قال تملك فقط فانه محتمل  
الشراء والمال وغيرهما (قوله وقيل) لم يخل كذا بكذا فمما شارنا أن كلام المتن والبيع يمكن  
بذكره في جانب البادئ فالقول كاسم له بأنما يصح كافي حل وبعبارة حج وليد كرايتي المتن  
اه والمراد بالتمن ما يملك الثمن قال سم فان لم يذكر لم يصح إلا أن يذكره الآخر (قوله كعني) هذا  
استيجاب أي طلب الإيجاب قائم مقام القبول وصح جعله من أفراد صدق تصرفه عليه أي مع  
صفة الأمر بخلاف صيغة الاستفهام للمقو به أو القدر نحو أتيهني أديتهني حل (قوله لان  
البيع) على نحو قوله قد مره وأما اعتبر الصيغة في البيع لان البيع الخ كاشا ربه ع (قوله  
انما البيع عن تراض) أي صادر عن تراض (قوله من اللفظ) أو ما في معناه من الكتابة وإشارة  
الآخر حل (قوله لاني) الحاشية تفرع على الصيغة وقرع علمه لأن غيره لا يخلف فيها والمطاة  
أن يتراضيا بتم ولومع السلوت منها حج وهي من الصغار على الرابع لجر بيان الخلاف فيها وكذا  
كل بيع قاسد ولو وقع بيع الهامة بين شافعي ومالكى حرم على المالكى لاختلاف الشافعي على معصية  
كأن عرش وجب على شافعي الرد دون المالكى فإذا دار الشافعي أي فيه الظفر ولم يفرجنس حقه  
أو رفع الأمر لما حكم كرايه شيخنا ح ف (قوله وردك) ظاهره وان لم يطلب به ولا مطالبة به  
في الآخرة أطلب بنفس واختلاف العلماء ومنقضى كونه ضمنوا أي ضمان النصب أن ضمن  
بأقصى القيم لا بالبدل الآن قال المراد بالبدل المثل في المثل وأقصى القيم في الشقوق حل والقي في  
عرش على مر خلاص سم أنه يضمن ضمان النصب ومثله كل بيع قاسد وبعبارة شرح حر وعلى  
الاصح لا مطالبتها في الآخرة من حيث المال بخلاف المطالبة العقد لفسادها لو وجد لم يفسد وصرح  
هر في فمير المناهي بعد قول الحاج ولو اشترى زرعاً بشرط أن يحمده البائت الخ بأن البيع معاقدا  
له الاجرة لا به مخاطب برده في كل لحظة (قوله وفيه ينقذها) عبارة شرح حر واختار المحقق  
كجمع انعقاده بها في كل ما يفسد الناس بها وأخرون في كل محتر كغيبه أما الاستعجار من مباح  
فيما لم اتفاق أي من الشافعية أي حيث لم يفسد الفلن كل مرة على أن أخراي ساع فيه أي في  
الاستعجار أيضا بناء على جواز المعاملة انتهى وقوله حيث لم يفسد الفلن أي لم يكن مقداره معلوما  
للمتعاقدين باعتبار العادة في بيع مثله فيما يظهر وقوله من صيغة عقد كان من المعاملة التي تختلف فيها  
كأن عرش على مر (قوله واختاره النووي) أي من حيث المليل وأما من حيث المذهب فمخاره  
عه م الانعقاد كقره شيخنا (قوله ويستثنى من محته) أي لبيع بالكتابة بيع الوكيل وكذا اشترؤه  
(قوله المشروط عليه الشهادة) أي صريحاً بأن يصرح به بشرط ذلك أي يبيح له به لوصريح  
في الانعقاد أن قبله مع شرط أن تشهد أو على أن تشهد فان قبله وتشهد لم يكن مشترطاً حل  
(قوله لان الشهود) الأولى التعليل بالاحتياط لان ذكر العوض قرينة على التبعة فقطع الشهود عليها  
حل بزيادة (قوله فان توفرت) أي اجتمعت وأدلت وقوله عليه أي على البيع أي على إرادته حل  
(قوله القرآن) كذا كرايتي وأوصاف المبيع والاقباط والمراد جنسه الصادق واحدة أي قامت  
قرينة على إماراد بلفظ الكتابة لله كور البيع والمراد زيادة على ذكر العوض ان قلنا ان ذكر  
العوض ليس من مسمى صيغة الكتابة وهو الواجب حل وعرش وهذا أي قوله فان توفرت الخ مقابل  
لمخدوف قد مره هذا ان لم تقرر قرينة على إرادته وقوله قال انما يخل تخفيف الزاي وتشددها  
كفي شرح الشفاء فالاول نسبة أي غير لغز من قرى طوس بالجمجمة في أي التشدد لان أباه  
كان يفرز الوصف وبه ففرق من قرى طوس فنسب إلى أبيه بصيغة المبالغة لانه كان كثير النزل

(قوله)



مجلسه ما دام في مجلس  
القبول ويختار خيار  
الكتاب الى اقطاع خيار  
المكتوب اليه فلو كتب  
الى حاضر فوجوه ان المختار  
منهما تبعاً للسبكي الصفة  
واعتبار الصفة جارحى  
في بيع متولى الطرفين  
كبيع ماله طفله وفي البيع  
الضحي لكن تقديره  
كان قال أعتق عبدي  
عني بكذا افضل فانه يمتنع  
عن الطالب ويترجمه العوض  
كحسيناتي في الكفارة  
فكانه قال وبنيه وأعتقه  
عني وقد أجابه (وقوله)  
فبيعا أى في الإيجاب  
والقبول ولو بكتابة أو  
إشارة أو نحو كحسيناتي  
حكمها في كتاب الطلاق  
(ان لا يخطه) هما

(قوله) رحمه الله كبيع ماله  
من طفله أو بيع ماله طفله  
من نفسه أو باع من طفله  
لطفله وكالفضل الجنون  
ومن بلغ سنهها والا قوليه  
الحاكم اه شرح البهجة  
أى فلا يتولى الاب الطرفين  
ولو أقاله الحاكم قبالا  
الحاكم الطرفين الا ان  
كان أباً وجدا اه شوري  
(قوله) رحمه الله كان قال  
أعتق (الح) وكذا لو تدم  
لفظ الباع كان قال أعتقت

(قوله) ولو كتب الي نائب (أى عن مجلس العقد وعبارته تشرح مر والكتابة لاعلى ماء وهوا كتابة  
فينتقد هاجس التنية ولو حاضر كما يحل لبيكي وغيره فليقبل فوراً عند علمه و يمتد خيارها لاقضاء  
مجلس قبوله (قوله) بيع أو غيره ذكر القبر استطرادى لان الكلا في البيع ع ش (قوله) قبول  
المكتوب اليه) أى فوراً فانظروا بكم بسلام أجنبي شرح (قوله) على الكتاب) أى على صيغة البيع  
التي في الكتاب لانها المعتبرة وان لم يقف على باقي الكتاب كقوله شيعنا (قوله) و يمتد خيار مجلسه  
أى المكتوب اليه ما دام في مجلس القبول أى مالم يخرجه زومه والا قطع خياره ادخيار المجلس ينقطع  
بالفارق أو الإلزام كحسيناتي وقوله الى اقطاع الح تقتضى هذه العبارة شيئين الاول أن الكاتب  
فارق مجلسه الذى كان فيه عند قبول المكتوب ليعاد أو لم يمتد خياره وليس كذلك بل ينقطع  
والثاني أن المكتوب اليه أو لم يمتد خياره فارق مجلسه والكاتب باقى في مجلسه الذى كان فيه عند قبول  
المكتوب ليعاد قطع خيار الكتاب والمعتد بهما عدم الاقطاع بل لا ينقطع خيار كل منهما الا بالزوم  
العقد وانفارقه مجلس نفسه ومجلس المكتوب اليه هو الذى قبل فيه ومجلس الكتاب هو الذى كان  
فيه عند قبول المكتوب اليه أو لم يمتد حين قبول المكتوب اليه لان البيع لا يوجد الا حينئذ شيعنا  
وسم ويعم ذلك بالاختيار (قوله) و يمتد خيار الكتاب (الح) مثله في مر وحج ولكن نقل بعض  
مشائخنا عن الشيخ البري ما يعتمد ان خيار كل ينقطع بمقارعة مجلسه الذى وجب في القبول وقال زى  
المعتد عدم امتداده مع حج قال الشيخ بانه (قوله) فلو كتب الي حاضر) أى في المجلس (قوله) حتى  
في بيع متولى الطرفين (الح) منه اذا كان توصية فتقول بتمته بكذا وقيل له فالصفة في حقيقة  
لكن لا خطاب فيها فهذه الصور متقدمة فمن اشترط الخطاب كحسيناتي منه بيع التوسط كقول  
شخص البائع بعت هذا بكذا يقول نعم أو بعتى يقول لا أو شرايت يقول نعم واشتريت لا انعقاد  
البيع بوجود الصيغة فلو كان الخطاب من أحد ههنا لا خر لم يصح كما عتمده الوالد رحمه الله شرح  
مر (قوله) من طفله) أى لطفله وهو مناب لا يقال كان الاول لمجبر ومو الطفل الولد الصغير من الانسان  
والدواب مصباح ع ش (قوله) أعتقت) وهل مثل التعتى الوقت والصدقة كان قال تصديق عني شوبك  
مثلاً أو أرقعت عني عبدي مثلاً المعتد عند شيعنا لا تشوف الشارع الى التعتى وهل يأتى البيع  
الضحي فيمن يمتنع على المشتري أو لالان التقدير فرع لا مكان ومن يعتق عليه لا يمكنه الاتيان  
بصفة التعتى حل بل يمتنع بمجرد ملكه والمعتد لا يأتى (قوله) ففعل) في الاتيان  
بالفداء اشارة الى أنه بضرط طول الفصل ومنه الكلام الاجنبى وهو ظاهر شوري (قوله) فكانه قال  
بنيه) فان صرح بهنالك صح البيع ولا يمتنع العبد كالحى ع ش لاختلال الصيغة وعبارته ع ش بى  
ما لو قال وبنيه وأعتقته عني بكذا افعال اعتقته عنك هل يعتق اولافيه نظر والاقرم الثاني لعدم مطابقة  
القبول للإيجاب (قوله) ولو بكتابة) منية يقتضى أن هذه الشروط معتبرة في الغائب أيضاً وهو كذلك  
بأن لا يتخلل بين المرشترى وبين قبول كلام أجنبي (الح) فادفع قول بعضهم ان الشرطين الاولين  
معتبران في الحاضر لافى الغائب وهو باطل لاؤل كتابته ببيع فافهم وحاصل ما انطوت عليه العبارة  
أعني قوله ولو بكتابة تسع صور لان الإيجاب ما بافط أو كتابة وإشارة ومثله القبول وثلاثة في مائها  
بسة (قوله) كحسيناتي) الكاتب يعنى على أى هذا الاشتراط جار ومضى على مسياتى من حكم  
الإشارة وهو أنه ان فهمها كل أحد فصرح بتمته أو ألطن وحده فكانت عبارة المصنف هناك و بعد  
إشارة أخرى لافى ملائمتها وتوحيث كان فهمها كل أحد فصرح بتمته أو لافى فكانت (قوله) أن لا يخطه

كلام أجنبي عن العقد) بأن لم يكن من مقتضياته قبض ورد بسبب ولا من مصالحه كشرط خيار  
 وشاهد ورهن ولا من مستحباته كتبطل فاقول المشتري بد تقدم الايجاب باسم افتوا لخدمته الصلاة  
 والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل تصحيح وهذا انما يأتي على طريقه الزاوي اما على ما  
 صححه المصنف في باب النكاح فهو غير مستحب لكنه غير مضر كافي النكاح وقد يفرق بأن النكاح  
 يحتل له كثر فلا يلزم من عدم استحبابه ثم هو جاز من خلاف من ابطال به عدم استحبابه هنا  
 شرح مر قال شيخنا الراديات لخل بالنسب بعد تمام العقد فيسمل المقارن لاحد ما فلا تنكح  
 المشتري بكلام أجنبي معارف لايجاب البائع أو عكسه بطل العقد قال ع ش ومعلوم ان ذلك في الحاضر  
 أما لقاب فلا يضر تغل الكلام من الكتاب ولا من المكتوب اليه قبل عليه بالكتاب وعبارة تشرح  
 مر والمرة في التخل في القالب باق مع عقب عمله وأظنه بوقوع البيع له اه وأما الحاضر فلا يضر  
 تنكحه قبل علم القالب ع ش على مر (قوله كلام) وألحق به الإشارة من الاخرين وليس من الاجنبى  
 ذكر حدود البيع وما يرضى به في العقد وان طال وان كانا عاقلين بهاقول العقد شوى (قوله من  
 ير بدان يتم العقد) اعتمد مر أنه لا فرق بين من ير بدان يتم العقد وغيره (قوله ولو يسيرا) انظر  
 ولو سها وكتب يسا ولو سها أو احدا هو محتمل ان فهم قياسا على الصلاة وان أكن الفرق ومنه  
 أى القياس يؤخذ أنه لا يضر هنا تغل اليسر سها أو وجه لان عنده هو متجه نم لا يضر تغل قد  
 لانها لتعقبت فليست باجنبية تشرح مر شوى وبعبارة صحح لاحد قد اه قال بعضهم عوها أنا  
 كان يقال أو أقيمت كايتم كثيرا فيهرول لكن قال ق ول وعبد الله يرضأ أو اراد بالعسر في قول  
 مر أن يكون من معنى عليه ذلك وان لم يكن قرب عهد بالاسلام ولا نأبى بعدا عن العسله لان  
 هذان السائق التي تحق (قوله ان فيه اعراضا) هذا التحليل قاصر على ما اذا كان المتأخر هو القابل  
 فهو مناسب لقوله من ير يبالغ (قوله بأن فيه من جانب الزوج) أى اذا كان بذاتا وكذا قوله ومن  
 جانب الزوجة فتقوله من جانب الزوج حال أى حالة كونه من جانب الزوج أى صادر منه أو لا ومبتدئا  
 بهو كذا ذلك يقال فيما بعده ونس عبارة في باب الخلع متناوشتراوذا بدأ الزوج صيغة معاوضة  
 كالتفكك بأب لمعاوضة لا خذ عوضا في مقابلته ما يخرج به عن ملكه بنسب تعليق لنوقف وقوع الطلاق  
 فيه على ان قبول الخلع رجوع قبل قبوط انظر الجبهة لمعاوضة إلى أن قال وبدأت أى الزوجة بطلب طلاق  
 كلفني بكذا أو ان طقتني فلك على كذا فأجابها الزوج بمعاوضة من جانبها للملكها للبضع بعوض  
 بنسب جملة لان مقابل ما بذته وهو الطلاق يستقل به الزوج كالعامل في الجملة فلها رجوع قبله  
 أى بل جوابه لان ذلك حكم للمعاوضات والجمالات (قوله محتمل للجملة) أى جهة العوض وان  
 كان كذلك فيتم فيه التخل بكلام يسير (قوله وهذا) أى قوله كلام أجنبي ووجه جعل هذه  
 الصورة أى الكلام اليسير من زيد نتمع عدم ذكرها في المتن ان اطلاق الكلام يشملها ع ش  
 (قوله خلاف اليسير) شامل للموقف بد القطع وجزءه زى وعلمه فيفرق بنوعين مالوسكت  
 يسير في الناحية بقصد القطع بأن القراءة عبادة محضة فضيق فيها ما لم يضيق في غيرها وفي مر خلاف  
 ما قاله زى ع ش (قوله وأن لا يتغير الاول) أى اللفظ الاول فان تغير كان قال بتلك هذا بجماعة  
 بل بأصله يصح سالم بأن ثانيا بتمام الصيغة فان أتى غايها كأن قال بتلك بجماعة بتلك بالأسف قبل  
 صح بالالف وقال شيخنا قوله وأن لا يتغير الاول أى اللفظ المبدئى من المعاديين وان كان هو القابل  
 فان تغيرا انما بأن قال بتلك ذا العبد ثم أضر به عنه وقال بل هذه الامة وأوصفه كأن قال بتلك هذا  
 بكذا لا بل مؤجلا أو بنى هذا بكذا حال بل مؤجلا يصح وعبارة تشرح مر وأن لا يتغير ما لم يلفظ

(كلام أجنبي) عن العقد من  
 ير بدان يتم العقد ولو يسيرا  
 لان فيه اعراضا عن القبول  
 بخلاف اليسير في الخلع  
 ويفرق بأن فيه من جانب  
 الزوج شاذة تعليق ومن  
 جانب الزوجة شاذة جملة  
 وكل منهما محتمل للجملة  
 بخلاف البيع وهذا بالنسبة  
 اليسير من ياتى (و) أن  
 (لا) يتخلها (سكوت)  
 طوبى (وهو ما أشعر  
 باعراضه عن القبول بخلاف  
 اليسير وأن لا يتغير الاول  
 قبل الثاني وأن يتلفظ

(قوله رجه الله بخلاف  
 اليسير) أى ما لم يقصد به  
 القلع وقيل بعضهم وان قصد  
 به القلع والاول هو للمتمدد  
 فهو كافي للناحية

بحيث يسمعه من بقر به وان لم يسمعه صاحب بقاء الاهلية في وجود الشئ الآخر وان يكون القبول عن صدره مع الخطاب فلو  
قبل غيره في حياته أو بعد موته قبل قبوله لم يتقدم لو قبل وكيفية حياته (١٧٧)

بناء على الاصح من وقوع  
الملك ابتداء لموكل فلت  
والا بقر خلافه كما ينبغي  
شرح الوجه وغيره وتعيير  
بما ذكرنا وله من قوله وان  
لا يطول الفصل بين  
لتظيما (وان يتوافقا) أي  
الاجاب والقبول (معنى)  
فلا واجب بالفسخ

(قوله في هذا التعبير  
قبور) يمكن منع القصور  
عما قاله ع في بعضها أيضا  
واقع عن صدره مع الخطاب  
ثم بعد ذلك برأى قال اذا  
أم غير الباع كموكله أو  
وكيله فتدفع القبول عن  
صدره مع الخطاب تأمل  
وتدبر لا يلزم في التفريع  
استيفاء جميع الصور  
وعندهم معنى الفعل لكن  
يقال انه بعد الامام واقع  
عن صدره مع الخطاب تأمل  
(قوله وان الكلام المقارن  
الخ) يمكن تأويل كلام  
التودي فيوافق المتن في  
هذه بان تقول البيهقي  
ليس بعد التمام كاقصمه  
وهذا ان قول المحشي بعد  
موه الخ (قوله في السكة  
دون القيمة) انما خرج  
القيمة لتقديمه في كلامه  
اه بر والا بطلان فيها

بالي تمام الشئ الآخر أو فلا واجب عقول أو بشرط الخيار ثم سقط الاجل والخيار ثم قبل الآخر  
لم يصح بيع نصف الاجاب ونهض موطر أثر بترادف الشارح على المتن وحاصلها ان الشروط تسعة  
منها المتن خمسة والباقي في الشرح وكان المناسب تأخير هذه الشروط عن بقية شروط المتن وتقدم  
أربعة شروط أن يذكر المبتدئ الخ وان يأتي بكاف الخطاب وان يضيف البيع للتمتع فلا يلتزم  
بذلك الا ان أراد التجوز عن الجاهل وان قصد اللفظ لهناه كقوله امر فتكون شروط الصيغة  
ثلاثة عشر (قوله بحيث يسمعه من بقر به) فلو لم يسمعه من بقر به لم يصح البيع وان سمعه صاحبه  
لجده سمعه لان لفظه لا لفظ وان توقف فيه بعضهم اه ع في الحذف (قوله وان لم يسمعه صاحبه)  
بان جملته الخ البيع قبل قبضه بقر به مع زى أو قبل اتفاقا أو بغيره قبل فورا وان كان أصم سم  
(قوله وان يكون القبول الخ) في هذا التمييز قصور وعبارة تشرح مر وان يتم الخطاب لا ركبها أو  
موكبه أو أدائه اه قال ع في عليه قوله وان يتم الخطاب الخ هذا أعم من قول من قال وان يكون  
القبول عن صدره مع الخطاب لشمول هذا الموصوف الاستيجاب القائم مقام القبول كخ (قوله قبل  
قبوله) نثره فلو لم يتقدم لو قبله لان قول الغير بعد قبول الخطاب لا يترتب عنه  
وهذا أول من قول من قال يجب استقامته (قوله نعم لو قبل وكيفية الخ) استمررك على الشئ الأول  
أعني قوله فلو قبل غيره في حياته وقوله في حياته متعلق قبل وذلك لان بحث ابن الرقعة اعلمه فإذا  
قبل الوكيل في حياة الموكل أو ما إذا قبل بصدور الموكل فلا يصح لان زاله بموت الموكل (قوله وكيفية)  
أي المطلق أو في خصوص القبول كقوله حل والحاصل ان المشتري خاطب بالملك فقيل وكيفية  
القبول أو ما إذا خاطب الوكيل بأمر وكيفية في أصل البيع فصحة ظاهرة (قوله يظهر مته) ضيف (قوله  
بناء على الاصح الخ) فحسب هذا يكون الموكل كالمه هو الذي قبل فيكون الجواب عن صدره  
الخطاب بالتقوينا على مقابلة الضعيف من وقوع الملك ابتداء ولو قيل ثم يتقبل الموكل فلا يكون  
الموكل كالمه الذي قبل حتى يكون الجواب عن صدره مع الخطاب بالقوة شيخنا (قوله وتعيير بما  
ذكر) أي الشرطين المذكورين فهو وان كان أخصر فيه قصور لانه لا يشمل الكتابة والاشارة  
وبهم أن الكلام الاجنبي اليسر لا يضروا وأن الكلام انقارن لاحد اللغتين لا يضرب (قوله أول من  
قوله وان لا يطول الفصل بين لفظيها) قصور هذا لا يشمل الكتابة والاشارة وحيث كان على  
مقتضى اصطلاح في هذا الكتاب ان يقول اعم على أنه كان الأولى على مقتضى ذلك ان يقول اعم  
وأولى لان تعبير الأصل بما ذكره موه لا مقتضيان السكون لو طرأ في أثناء اللفظ قبل تكملة لا يضرب  
لانه خارج بالبنية بخلاف التخلل فانه صادق بذلك وعبارة ع في وجهه الاولى به أن ما ذكره  
في الأصل بوجه انه لا يضرب تخلل الملوك بين الكتاتين أو نحوهما وبقولنا بهم ادفع ما يقال كان  
الانطباق بطل يقتضيان يقول اعم بوجه الاندفاع الاصل فيما يبرر في الامع ان يكون لا دخل ما سكت  
عنه المتأخر من غير ان يكون في عبارة تعامد على خلافه (قوله وان يتوافقا معني) سواء توافقا لفظا  
أم لا كان قال بكتش بقرش فقال قبلت بثلاثين نصف فضة بقرش عر مر وان يتوافقا معني بان  
يتفق الجنس والنوع والصفة والعدد والحال والاجل وان اختلف لفظها ماصريها وكتابة اه  
قال ع في عليه قوله معني أي لا لفظا معني لوقال بوجهه بكتش بقرش المشتري اشتريت أو عكس صح  
مع اختلاف صيغتهما لفظا (قوله فلا واجب) نخرج على مفهوم الشرط وكذا قوله وعكس وقوله  
أو قبل نصفه وقوله لم يصح وجهه المور الثلاث كافي شرح مر أنه قبل مال مع الخطاب هو ما قبله

أيضا واضح (قوله رجه الله نصفه خمس مائة) مثله لوجهه بمائتين وخمسين وثلاثة أربعا بالاقسام وما زاد لفظ اشتري ثانية أولا  
أما لو قال قبلت بثلثه خمس مائة أو بثلثه مائة فلا يصح لانها لا ارادة غير النصف البعض اه سم

صح عند التولي إذا خلافة  
بذكر مقتضى الإطلاق  
ونظريه الرافى بأنه عدد  
الصفة قالى لمجموع  
والامرى كقول الرافى لكن  
الظاهر الصحة وقضية  
كلامهم البطان فبالاويل  
: أوصحها وهو ما يجوز  
به الرافى في باب الوكالة  
والخلق ولى المجموع انه  
الظاهر واستقر ما نقلاه  
عن فتاوى الفقهاء من  
الصحة (وعدم تعليق)  
لا يقتضيه العقد بخلاف  
ما يقتضيه كاسم (د) علم  
(تأنيث) أو علم زبدي  
فلا قال ان مات في قند  
بنتك هذا بكذا أو بنتك  
بصكنا شهرام يصح  
٣ (د) شرط (في المائد)

### مدرس

(قوله على أن التولي  
كشيخه الفقلال الخ) على  
هذا لا رد عليه نظر الرافى  
(قوله وهذا جاعل بين  
ا قولين) لكن حيث كان  
مذهب الفقلال عدم التعدد  
كيف يجمع مع غيره أو  
ينظر فيه ما تقدم (قوله  
رحم الله موعداً لم تعلق)  
وصيغة البيع انشاء  
فعليلها باعتبار ما تضمنته  
من الخبر لان كل انشاء  
تضمن خبراً هذا ما نقلاه

وأوقبل نفعه بخمسائة فترحم على منطوق الشرط كالقوله شيخنا العلامة وحمل عدم الصحة على أنساو  
فبيعة الصحاح قبل المسكرة أما إذا نساو بإقائه يصح كذا قبل لكن في البراموى وحمل وإن نساوت  
فيتمها واعتمد كلامهما شيخنا ح (قوله قبل صحيحة) ومثلهما وأوجب بألف قبل بألف من  
تقدما في خلاف للأولى في السكة دون القيمة فإنه لا يصح رماوى (قوله أو عكسها) بالنصب أى وكان  
عكسها أو بالرفع فاعل الفعل محذوف والتقدير أو حصل عكسها بالجهة على التقديرين معطوفة على  
أوجب شيخنا (قوله المقهور بالأولى) وجه الأول بقاءه في الأولى في بضر البائع وزاد خبر الكون  
الصحيحة ورغب فيها أكثر من المكسر فومع ذلك لا يصح كذا بألف غلام غرضه وهو صورة  
العكس لم يصح بالأولى شيخنا (قوله لم يصح) أى لقبوله ما يتخاطب به كقوله غش قال حل وظاهره  
وان نساو بألفه فهو واجب ولا ينافيه ما أتى في قوله ولو باع بقدا لا حل على ذلك إذا أطلق (قوله أو نصفه  
بخمسائة) أشعر التفصيل بالأولى أنه بضر لو كان بالفاة أو ثمه هو كذلك فالعطف بالأولى قبل الصحة  
شورى (قوله لم يصح) أى بخلاف عكسها وهو قوله بنتك نصف بخمسائة ونصفه الآخر بخمسائة فقال  
قلت بألف فإنه لا يصح والفرق بينهما أنه عند التفصيل بعد الأجل لا الأجل بعد التفصيل زى  
(قوله بذكر مقتضى الإطلاق) لان الألف مطلق وهو ذكر مقتضى الإطلاق وهو التفصيل وتصنيفه  
نصين فلا مخالفة بين الموجب والقابل انتهى (قوله ونظر الرافى بأنه عدد الصفة) قد قبل حمل  
تمامها بتفصيل الفتن اذ لم يكن في جواب كلام سابق مجزأ أى لخازن يقال في هذا بعدم الضرر  
ولو قلنا ان الصفة تعدد بتفصيل الفتن وهو ما مال إليه النووي وحمل الصحة ما لم يحدد تعدد الصفة  
حل على أن التولي كشيخه الفقلال لا يرى أن الصفة تعدد بتفصيل الفتن حل (قوله والامرى  
كقائل) أى من توجيه الاشكال وان كان الحكم مسلماً (قوله لكن اظاهر الصحة) أى اذا قصد  
فصيل ما لجهة البائع أو أطلق بخلاف ما اذا قصد التمديد لعقد فاعمل على حل وهو وهذا جمع بين  
القولين (قوله وقضية كلامهم البطان) والحال ما أوجب بألف (قوله واستقر بما اقتلعه عن  
فتاوى الفقهاء من الصحة) عبارة لالروض وفي فتاوى الفقهاء أنه لو قال بنتك بألف درهم فقال اشترى  
بألف وخمسائة صح البيع وهو غير مبني انتهى وعليها أى الصحة فلا يلزم الا لا الف درهم حيث قد قال  
لا استغراب ويرق بين هذه الصور قوسور فاللحن دوى قوله فهو أوجب بألف مسكرة فقبل بصحيحة لم  
يصح بان الزيادة في تلك زيادة صفة غير متميزة قبل العقد بخلاف الزيادة في هذه فانها متميزة مستقلة  
فلنجد بسببها العقد غلبة الامر انما لا يثبت ولم تقدم انتهى حل (قوله بخلاف ما يقتضيه) كقوله  
ان كان ملكى فقد يمتك أو بنتك ان شئت اه حل (قوله كاسم) أى من قوله ولو باع شئت  
بأن قال بنتك ان شئت بخلاف ان شئت بنتك فلا يصح لان ما أخذنا الصفة ان المطلق تمام الصفة  
لا أصلها والفرق بين هذا وبين قوله ان كان ملكى فقد يمتك ان الشرط في هذه أى قوله ان كان  
ملكى ان ثبت الله في أصل البيع فيكون اشترطه كتحصيل الحاصل اذ لا يقع عقد البيع له الا في  
ملكه وهذا بخلاف بنتك ان شئت فانها يظهر لان ذلك تعليق محض أى فلا يصح شرح مر باختصار  
(قوله وعدم تأنيث) ولو بنحو حياتك أو ألفت سنة على الاوجه ويرق بينه وبين النكاح على  
ما فيه بأن البيع لا ينتهى بالموت لا انتقاله للوارث بخلاف النكاح صح زى (قوله فلا قال) راجع  
قوله وعدم تعليق (قوله وشرط في المائد) لم يقل أر بيشروط كقائل في المقود عليه خمسة شروط  
وعدها قبله الأولى بقوله الثاني الخ لان هذا لا ر بصلية على سن واحد من حيث ان الأولى

منها

السبله الذى اختاره المحدثان الكلام هو الجزاء او الشرط فله فقط بجهة الطرف متعلق بالشئ

ف قوله ان جاز به عقد يمتك كما ماني بنتك أو أن ألتص بك في هذا الوقت لكن أرمو هو الملك مقيد بالحل وهكذا اه شيخنا

نهنا عايدان للبائع والمشتري والآخر بيننا من المشتري فذلك أظهر في محل الاضمار في قوله واسلام  
من يشتري الخ لا يخل واسلامه في القيد والاراد بالمشتري من وقع له الشراء أخذ بمبايعة في قوله  
واسلام من يشتري الخ وجرح العاقل المتوسط كالدلال فلا يشترط فيمنع بمالك كرهه ما بالشرط  
فيه التقييد فقط ع ش **(قوله)** يا باع ومشتري اقتصر عليه مالكون الكلام في البيع فلا يشترط  
عدم الحجر متبرق سائر العقود عبارة على وشروط العاقل البائع أو غيره اه لا يقال كان الاولى لشارح  
حذف الاصل من أو في قوله أو مشتري بالانه جعل العاقل في بيان لا ركان شاملا للبائع والمشتري لانا  
نقول نبيه به على ما مر من أنه وان كان واحدا في اللفظ هو في الحقيقة اثنان وأراد بالعاقل ههنا من له  
دخل في تحصيل التملك بالحق على الوجه المتقدم وهو صادق بكل من البائع والمشتري ع ش **(قوله)**  
الطلاق (نصرف) كولا واحدا لافيه من لم يعلم نصرف غيره عنه بعد البلوغ من الاجرار املن عمره  
فلا بد من العلم والاذن على ما أتى في باب المراد بالطلاق التصرف من اذنه لشارع في التصرف  
في دخل الولي في مال مولييه وكونه لا يتصرف الا بالصلحة قدر اقله على اطلاق التصرف وقوله من  
أذن له الشارع الخ لكن فيه أنه لا حاجة حينئذ لقوله واعاصح بيع العبد من نفسه الخ كما ورد ذلك  
على ما قاله الشوري من أن المراد بالطلاق التصرف بمحتوم قررته شيخنا وشروط أيضا إصاير العوض  
وهو شرط خامس متبرق في كل مهمواسين شره اليقين بقوله وتعتبر في ع ش مع زيادة عبارة  
الشوري اطلاق نصرف أي محبة نصرف ولو البيع وحيث لا يراد عليه شيء **(قوله)** (نصفه) مطلقا  
وأفلس بالنسبة لبيع عين ماله شرح مر ما نشره في حق الله فيصيح **(قوله)** وتعتبر بالطلاق نصرف  
الخ لا يرد على مفهومه السفيه الملهل وهو ممن يرفع مصلحته بغير ماله بشرط ولا يحجر عليه فاه  
مطلق التصرف وليس رشيديا وأورد على مفهوم اطلاق التصرف المكاتب والعبد المذون في  
التجارة والوكيل فان كلا غير مطلق التصرف لأن كلا ليس له أن يصدق ويصحب به محل  
وأجاب المحلل ومرد عن الاذن بأن المراد بالرد عدم الحجر وأجاب الشوري عن الثاني بأن المراد  
بالطلاق التصرف بمحتوم لكن يرد عليه أنه حينئذ لا حاجة لقوله واعاصح بيع لبيد الخ لا ماذا كان  
المراد بالطلاق التصرف بمحتوم كان هذا خلافا لبرد **(قوله)** واعاصح بيع العبد من نفسه أي مع أنه  
غير مطلق التصرف فهو وارد على مفهوم اطلاق التصرف أيضا حل والمراد بالبيع الشراء ومن معني  
اللام قوله بعتك نفسك بكذا كقوله اعتقتك بجاهم ازالة الفرق فيهما وظهر ما أنه يصح بيعه من نفسه  
ولو سنها وهو متجه بل لا يظهر الايراد عليه فان العبد اذا أذن لسيده وهو رعيه لا يرد على  
المصنف وقول السيد بعتك نفسك يتضمن الاذن في القبول لكن الذي صرح به حجج أمه لا بمن  
اشتراط الرد فيه لانه عقد عتاق بوض وهو لا يصح التزامه للعوض الا اذا كان رشيديا ع ش على  
مر **(قوله)** لا من مقصوده أي البيع أي المقصود منه العتق فهو مستثنى من اطلاق التصرف وقدره  
ما ذكرناه بيع حقيقي ولكن ليس المقصود منه الملك وانما المقصود به العتق الذي يرتب عليه وليس  
مراد ابل هو بيع انفا حصل به العتق قوله بعتك نفسك بكذا بجملة والوقالة اعتقتك بكذا ظاهر  
الطلاق الشارح كشرح مر ولو كان العبد سفيها لكن كونه عقد عتاق يقتضي اشتراط الرشد وهو  
الظاهر ثم رأيت حجج صريح في مسألة الرقيق ع ش وفيه على مر قوله لا من مقصوده العتق هذا  
اذا اشترى نفسه لنفسه أو لوالقه أو لغيره اشترى نفسه عن سيده بكذا افاشترى كذلك كان فيما  
حقيقة ولا يضر كون العبد محجورا عليه لأن بيع السيد بغيره ذممه كإلزام الرهن الرهن فترهن  
بلاذن اه وشله برماوى **(قوله)** وعدم اكره بغير حق أي في ماله فكان الاولى لشارح أن يقيد

بالأ أو مشتريا (الطلاق  
نصرف) فلا يصح عقد  
صبي ومجنون ومن حجر  
عليه بنفسه وتعيير بالطلاق  
النصرف أولى من تعييره  
بالرشد واعاصح بيع العبد  
من نفسه لأن مقصوده  
العتق (وعدم اكره بغير  
حق)

(قوله والمراد بالبيع الشراء)  
هذا ليس بضروري  
(قوله) هذا اذا اشترى نفسه  
الخ قال شيخنا القويضي  
الوجه تقييد المسألة  
بالرشد أي وهما لو اشترى  
نفسه لنفسه واشترى  
آخر  
(قوله) ولا يضر كون العبد  
محجورا عليه أي بالرق  
لانه الذي يدفعه التعليل به

المنع بليصع التفرع قوله فلا يصح الخ والافلاحة في المتن وتفرع في الشرع صورة التقيد بقوله  
 في ماله ليس على ما ينبغي لان الكراه بغير حق ففردان أن يكون في مال المكره ما يفتح وأن يكون في  
 مال المكره بالكسر والاول بل للثاني صحيح كذا كره لشارح تأمل حل **(قوله)** فلا يصح عقد  
 مكره **(أي)** أن لم توجد فرصة تمل على الاختيار فان رجعت فيه تصح أخذها بما يأتي في الطلاق  
 زى عش وعبارته على مر قوله فلا يصح عقد مكره قال في شرح العباب وعمله ان لم يقصد إيقاع  
 البيع والاصح كجعله الزكشي أخذنا من قوله لو أكره على إيقاع الطلاق قصد ما يقاوم مع قصد  
 سم على صحيح قال صريح في حق المكره كناية كذا كره في الطلاق **(قوله)** في ماله واعلم أن  
 تقيد التارخ بماله واخرجه محترز ماله غيره لأن لا فرق بينة في المتن يدل عليه بل عمومته يشمل البطلان  
 في المحترز الآتي ويمكن ان يجاب بأن التقيد بماله مأخوذ من قوله الآتي ورا بهما ولاية وبالا كراه  
 تنقضي الولاية وبأن المحترز الآتي مستثنى من الشرط فليتأمل الح ف **(قوله)** لعدم رضاه **(أي)** والرضا  
 شرط لقوله تعالى إلا أن تكون الخ عش **(قوله)** وبيع **(أي)** عقد المكره بمقتضى ومن الا كراه بمقتضى  
 أن يكون عنده طعام يحتاج الناس اليه فيكرهه الحاكم على بيع الزائد على كفايته تسته قال شيخنا  
 وهذا خاص بطعام فليراجع رماوى **(قوله)** فأكراه الحاكم **(عليه)** أفهم أنه لا يصح لبايعه وأشتره  
 با كراه غير الحاكم ولو كان با كراه مستحق الدين وهو ظاهر لأنه لا ولاية له ثم ان فتنر الحاكم فتنجه  
 الصحتا كراه المستحق أو غيره ممن له فقرة كن لشو كمثل شاذ البك ومن في معناه لان المراد  
 اصال الحق لاستحقاقه أو بتعاطيه البيع بنفسه هذا وأصل الحق ان بايخا له أو بصرف فيه بالبيع  
 ان لم يكن من جنس محققه ويحصل حقه به وان غلبه كان من جنس حقه لا بما قار ومنه ما يقع في  
 مصر من ان بعض المزمين في البلد يأخذ غلال الفلاحين لامتناعهم من أداء المال أى الواجب  
 فيصح البيع عش على مر **(قوله)** وبيع ماله غيره البيع ليس قيد بل مثله الشراء بأن يكره  
 على شراء شيء بماله المنكره بكسر الراء عش وهذا محترز لقوله في ماله ومنه لو كره على بيع ما وكل  
 في بيعه وعبد كرهه سيده على بيع ماله شو برى **(قوله)** واسلام من يشتري لمصنف **(أي)** وحل من  
 يشتري له مديدا كولي برى وحشى كليسلم من شرح مر **(قوله)** ولو يكره **(قوله)** فلا يشتري الكافر  
 ما ذكره كليسلم صح وان لم يصرح بالسفارة أى وقد نوى الموكل لاتمام الحضور فبارق منع اناة المسلم  
 كافرا في قبول نكاح مسلفة باختصاص النكاح بالتعدي لمع الا باضعه بأن الكافر لا يتصور نكاحه  
 لمسلفة بخلاف ملكه كليسلم كجسائي في شرح مر وعبارته البرماوى اما انراء الكافر بو كاتمه من المسلم  
 فيصح ان صرح بالوكل أو نواه لكن لا يقبض بنفسه بل يقبضه الموكل ان كان حاضرا في البلد فان كان  
 غائبا فهل له ان يوكل مسلما في قبضه من المسلم أو يقيم القاضي من يقبضه فيه نظر والأقرب الثاني **(قوله)**  
 مصنف **(أي)** ما يفرق قرآن ولو سرقا ان قصد أمن القرآن حل ولو في ضمن علم التلوا وفي ضمن تجمة  
 لا في التلوا والمناوي وسوق البيوت قال شيخنا لا يقبضه لقرآنيته وما يوجد نظمه في غير القرآن  
 لا يحرم بيعه كالكفر الا ان قصد به القرآن تبة بخلاف ما لا يوجد نظمه لا في القرآن لا يحتاج الى قصد حل  
 ونحوه بالمصنف جلده المتفصل عنه لأنه وان حرم منه الحديث يصح بيعه كالكفر ولو اشترى مسلم وكافر  
 مصحفا فاعتمد صحته كليسلم في نصفه مر سم على صحيح وعش على مر وهذه المودة يشترط قول  
 التارخ الآتي وشراء البعض من ذلك كشراء الكل **(قوله)** ككتب حديث ولو ضعيفا عش **(قوله)**  
 آثار السلف **(أي)** الحكايات والأخبار عن الصالحين فان خاتمتها بازأى صحيح البيع ولو كتب الحلال  
 والحرام التي هي التقه ومثل آثار السلف اسم من أسبأ الانبياء أو الملائكة وظاهره ولو غير مشهور

فلا يصح عقد مكره في ماله  
 بغير حق لعدم رضاه قال  
 تعالى إلا أن تكون تجارعتن  
 راض منك مكره يصح بمقتضى  
 كان توجه عليه بيع ماله  
 لوقاه دين أو شراء ماله سلم  
 اليه فيه فأكراه الحاكم  
 عليه ولو باع ماله غيره  
 با كراهه له عليه صح  
 كمنظرة في الطلاق لأن ما بلغ  
 في الاذن واسلام من  
 يشتري له ولو يكره  
 مصنف أو ربحوه ككتب  
 حديث أو ككتب علم فيها آثار  
 السلف

**(قوله)** نعم ان فتنر الحاكم  
 الخ وكذا لو وجد ولم يكن  
 له شوك **(قوله)** باختصاص  
 النكاح الخ **(أي)** وان كان  
 فيه سقرا أعضا بخلاف  
 وكل البيع على قول  
**(قوله)** لا في الدرهم الخ  
 يؤخذ من تعليله مع ما بهد  
 ان عمله فيما يوجد نظمه في  
 القرآن وغيره **(قوله)**  
 الجلة قال عش لا داخل  
 المعنى غير المعنى

(أوسل أوسمد لايتق عليه) لما ملك الكافر  
للمصنف نحو من الأمانة  
ولسلم من الأذلال وقد قال  
تعالى وإن يجعل الله  
للكافرين على المؤمنين  
سبيلا ولربما علقه بالاسلام  
في المريد بخلاف من يعتق  
عليه كأيما وأبنة فيصيح  
لا تشاء أذلاله بعدم استقرار  
ملكه وقول أو نحوه مع  
حكم المريد من زيادتي  
وصرح في المجموع بمسألة  
المريد (وعدم مراقبته  
يشترى له عدة حرب)  
كيف دور وعشاب وروس  
ودرع وخيل فلا يصح  
شراؤه مربي لأنه يستعين  
به على قتالنا بخلاف الذي  
أى في دارنا فإنه في قبضتنا  
وبخلاف غيرة الحرب  
ولو عينا من كالحديد  
اذ لا يتعين جعله عدة حرب  
ونعيرى بها  
(قوله رجه الله كأيما أو  
ابنماح) وكذا من قال  
لما لك اعتقه عصى وان  
لم يذكر عوصا ذهبا كالبيع  
هر في الشرح  
(قوله وعبد شعاع) أى  
كافر (قوله الآن علم  
مقاتلتنا به) فان ظن أو  
توهم حرم مع الصحة على  
قياس ما يأتي  
(قوله وليست الحراة متأسلة  
فيه) لاخراج المؤمن  
(قوله فان ظن بغير سلاح  
حرم) أى مع الصحة وكذا  
لنؤمن ذلك اه مر سم

لا يعرفه الاخواص من أهل الاطلاع وللمراد انبياء الذين لا يظلمونهم بخلاف انبياء اسرائيل  
بالنسبة لجهود قلة حل والذي اعتمده الشو يرى أنه لا يصح بيع كتب الفقه لانه لا يتقاع أى  
لا تنقص عن آثار السلف وهو الرأى على الله عليه وسلم بخلاف آفة الفقه لمرجعة عن الآثار وعن  
القرآن يصح بيعها شيخنا وقول حل بخلاف انبياء بني اسرائيل قال ع ش على م ر وفيه وقفه وبنى  
الاخذ بالواقع انتهى فيسئل جميع الانبياء لان دخول الاسماء العظيمة تحت أيهاة لها (قوله)  
أوسل أوسمد أى ولو بشرط العتق بخلاف النشئل من دين الى آتوى وان كان لا يطلب منه الا  
الاسلام كافى حل لا تنفاه العلة وهي بقاء علة الاسلام شيخنا (قوله لما في ملك الكافر) تحليل  
لمحذوف أى فلا يصح بيع ذلك لكافر يؤخذ منه بالاولى أنه يحرم على المسلم اذا استغناه ذمى أن يكتب  
له في لسؤال والجواب بانظ الجلالة فتنبه له بأنه يرق فيه الخطأ كثيرا ع ش على م ر وقال شيخنا ح ف  
بالجواز لانهم يظلمون الله تعالى قال تعالى ما نسبهم الا ليرى نونالى الله زانى وقالوا لن سالمهم من  
خلق السموات والارض ليقول الله (قوله وللمسلم من الأذلال) عبر بالاذلال في جانب المسلم وبالأمانة  
في جانب المصحف لانه يمتد في حقيقة الأذلال أن يكون للذليل شعور يميزه بين الحسن والقبيح في  
الجملة ع ش (قوله ولربما علقه بالاسلام) أى في تمكين الكافر منه زالة لما شرح ح ج وفسرنا العلة  
بالطالبة بالاسلام ولم يظهر وجه الزاها تمكين الكافر منه اذ لا مانع من مطالبته بالاسلام وهو تحت يد  
الكافر شيخنا واجب بأمره انصف حديثا وتقدم لتقوى به الكافر مع بعده عن اوقال البراموى المراد  
بملقة الاسلام مطالبته ببعضى في سال الدمن الصلاة والصوم وبحو ذلك والاولى أن يقال في ايضاح  
هذه العلة اذا كان يطلب بالاسلام مريم ليس اذا طوب به فيبيع مسلمناحت بدالكافر شيخنا (قوله)  
كأيما وأبنة) ومنه من أفرأ وشهد به (قوله بعدم استقرار ملكه) الباء لسيبة (قوله بمسألة  
المريد) أى في من زيادته على الحاج الاعلى النوى في جميع كتبه ع ش (قوله وعص حراة) خرج  
قطاع الطريق قال لسيبة يصح بيع عدة حرب لمسلم ولكن اذ غلب على الظن أنهم يتخلون لها ذلك  
سوم مع الصحة (قوله عدة حرب) يضم العين وكسر هاشو يرى (قوله ودور) ادفع الحدي بمسألة  
وقال أبو عبيدة قد كرت وثق ودور المرافقة هو وذكر مختار ع ش (قوله وخيل) أى وان لم تصلح  
لأر كوبر سادو كركنا ما ليس لها كسرج ولجام وبنى أن يكون مثل الخيل السفن اذا كانوا يقاتلون  
عليها في البحر وخرج به نحو سكين صغير ومقسطا وعبد شعاع ولو كثيرا الا ان علم مقاتلتنا به (قوله فلا  
يصح شرائه) أى المذكور مربي ولو كان مؤمننا أصل الحراة فيفلا نظر لكونه في قبضتنا (قوله لانه  
يستعين به على قتالنا) فالتع منة لا ملام له اذ هو الاستمانة على قتالنا أى قلنا فالحق بالذاني في  
اقتناء المنة فيأى سببه الفساد ح ج زيادة (قوله بخلاف الذى) وبخلاف الباغي وقاطع الطريق  
لسهولة تدارك أمرهما شرح م ر وهذا مفهوم قوله حراة أو مفهوم قوله لم مربي (قوله أى في دارنا)  
أى طائفة في قبضتنا وليست الحراة متأسلة فيه ما لم يعلم أنه يدسه لاهل الحرب والام يصح الشراء خلا فالحج  
حيث قال بحرمه الشراء مع الصحة وخرج به دارنا لما لو ذهب الى دار الحرب مع بقاء عقد التمس ودفع  
الجزء فلا يصح اذ ليس في قبضتنا وقد قال هر في قبضتنا مادام ملتزم بالهدانوس ثم بقيد الجلال  
بدارنا حل ومن قال بعضهم الاولى حذف قوله في دارنا (قوله اذ لا يتعين جعله عدة حرب) فان ظن  
بجعله سلاحا حرم وصح بيده لا بغ وقاطع طريق شرح م ر قال ع ش فضيته أن لو أخبر معصوم بجعلهم  
له عدة حرب عدم صحة بيعهم وهو محتمل ويترك بينه وبين المولى غير متمكن وأخبر معصوم  
بعدم خروج شيء منه حيث قيل فيه بالنقض بأن الشارع جعل النوم نفسه ناقضا لقائمة

للتعظيم اليقين **(قوله)** أعمن تصير بالصلاح أجاب عنه من يتوجه هو هنا كل بافع في الحرب  
 ولودعوت وساجلخه في صلواته تتخوف لاختلاف ملحظهما اه أي ظار ادبه فيها ما يدفع لاما  
 ينفع **(قوله)** وشراء البعض من ذلك أي المحصف ويأبده والمراد البعض السامع انتهى ع ش على  
 من **(قوله)** على عمل يصله بنفسه وان لم يكن به عمله كالاعمال المتنزهة وهو شرط في قومه وظاهره  
 ولو خدمت مسجداً وعلم من المسلمين وهو كذلك ويصليها الحرام كما ناذ كره هذه المسئلة هنا لتاسيتها  
 لعدم صحة بيع المسلم لشيء وخرج بقوله يصليها بنفسه ما لا كثره على عمل في ذمته فانه لا كراهة فيه  
 لم تكن من تحصيل العمل بغيره فهو وان كان كالكتاتفة أيضاً لأن الأمر فيه أشخص من إجارة العبد  
 كإفائه حل فلو أراد أن يفعل ذلك بنفسه ممكن من العمل ولا يمتنع عليه ذلك لعدم التعيين وأما كثره  
 المحصف فيكره ولو في القيمة بأن استأجره محصفاً موصوفاً ثم عين والكراهة متعلقة بكل من المسلم  
 والقي كذا كراهه البراءة وسئل **(قوله)** لكنه يؤمر بالانكاح من منافعه أن يؤجره لسلطان  
 قاله من قال ع ش عليه ومفهومه أن لا يمكن أن يؤجره لكافر ثم يأمر ذلك الكافر بإيجاره وحكما  
 وهو متجه ولعله حيث فهم من حاله أن الفرض من ذلك التلاصق بالمسلم وانه وفي سلطنة الكافر  
 والأفلامان من إيجاره إلى كافر وهو يؤجره إلى كافر آخر لأن ذلك وسيلة إلى إيجاره لمسلم ولا يمكن  
 من استخدامه في العارية وحفظ في الوديعة بل تعين أن يشتري بمسلماني حفظه وأن يدفعه لمسلم  
 يخدمه كما في ع ش على من **(قوله)** وبلا كراهة أي لا حق للكافر إلا أن يمن ولا في حق المسلم  
 الزاين ولا يسله بل يوضع عند عدل من وشيخنا **(قوله)** ويكره للمسلم بيع المحصف أي ما يسمى  
 عزوان كعبي على هيئة القيمة لأن في ذلك نوع استئجار حيث جعل المحصف كالسلع التي تعرض  
 للبيع والشراء انتهى حل وقال ع ش المراد بالمحصف هنا السامع بخلافه في قوله وأسلام  
 يشتري للمحصف على ما سبق عن من خرج به المشتري على تفسير بظاهره وان كان التفسير أول  
 من القرآن أو أكثره وكتب العلم والحديث ولو سبباً فلا يكرهه **(قوله)** وشراؤه قيل ونفسه  
 مقال لدفنيه وقيل بدل أجرة نسخه وقيل كره البيع دون الشراء وهو لمتعلما في الأول من  
 الإعراض وإزالة الملك ولما في الثاني من الرغبة لتحصيل شئ من مآين القصد وبعبارة شرح من  
 كرهه بيع المحصف بلا حاجة لأشراؤه **(قوله)** وشرط في المعقود عليه الخ ظاهره اعتبار الشرط قبل  
 المبيعة فلا تنافي في مقارنتها ولا مضاهة في متناولها عليه فلو قال كخص بملك هذا العبد متلا فراه المخاطب  
 بالبيع حينئذ وقال قبل أن يمتدحوه ببيع فليحرو شو رى ثم يأتي في ع ش على من في الشرط  
 انك نس وهو إله مانعه قوله وعلى بهل يمكن علم المشتري به حال القول فقط دون حال الانجاب والوجه  
 لا سم وقد نازع في علمه صرحوا به في التولية من أنه لو قال لجاهل بأمن ولينك مقتدوع المولى به قبل  
 القول صح فان قياسه هنا الصحة إلا أن يفرق بأن تولية ما سبق تعاق العلم بها كانت كالمعلم بخلافه  
 هنا **(قوله)** مثمناً أو ثمناً وانظر هل يصح كون الثمن غصنة ولا ثمراً في أرض وشرحه في كتاب  
 الصادق مانعه فصل كل عمل يستأجر عليه كعلم القرآن وخياطة وخضعة وبناء عيوز جعله صدقاً كما  
 يجوز جعله ثمناً **(قوله)** خسة أمور أي فقط في غير الزبوي وأما لزبوي فسيأتي له شرطاً لا بدقلى الخسة  
 وذكر السبكي أن الخسة ترجع إلى شرطين فقها وهما كونه مملوكاً كونه متعباً بلان القدرة على التسليم والعلم  
 به وكون الملاكين له المقدرة في العاقبة وشرط الطهارة مستثنى عنه الملاك لأن النجس غير مملوك  
 وأجيب عن ذلك بأن هذه أمور اعتبارية تارة تعتبر بمقتضى العاقبة وتارة تعتبر بمقتضى العاقبة وعليه مزي وأما  
 تعرض لعهدها دون ما سبق لطول الفصل بينها بالترجيح على كل واحد فربما نسي ارتباطها بالتأخر باتباعه

أعمن من تصير بالصلاح  
 وشراء البعض من ذلك  
 ككثرة الكل وسائر  
 التملكات كالشراء ويصح  
 بكراهة أكثره الذي  
 مسلحاً على عمل يصله  
 بنفسه لكنه يؤمر بإزالة  
 الملك عن منافعه وبلا  
 كراهة ارتبائه ويكره للمسلم  
 بيع المحصف وشراؤه ذكر  
 ذلك في المجموع (د) بشرط  
 في المعقود عليه مثمناً  
 أو ثمناً خسة أمورها

(قوله) والمراد البعض السامع  
 له قيد به لأن المسلمين  
 ينقص منه فيه باطل  
 لذاته  
 (قوله) وظاهره ولو خدمته  
 مسجداً الخ لكنه لا يظهر  
 فيه قول الشرح لكنه  
 يؤمر بإزالة الملك عن منافعه  
 لكن لا يشيخانه يظهر  
 فيه أيضاً يجبر على إيجاره  
 لمسلم يأمره بالمعقود بنيه



له (بفضل فلا يصح بيع نجس) ككلب وخسر وغيرهما هو نجس العين وإن لم يكن طهره بالاستحالة بملكه ميتة لا على الله عليه وسلم نهى عن نجس الكلب وقال إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والبرص والشيءان والميتى في الذكورات بحماة عينها فأخى بها في نجس العين وتعييرى بالعدو عليه أعم من تعييره بالبيع وقولى بفسل من زباني (ولا) بيع (متنجس لا يمكن طهره ولو دهن) تنجس لأنه في معنى نجس العين ولا أثر لما كان طهر الماء القليل بالكاثرة لأنه كالمجرى يمكن طهره بالخل (د) تانها (ضع) به شرعا

(قوله في الصحيح السابقة)

إن النجاسة ترجع إلى الخ

الذي يرجع إنما هو شرط

المعقود عليه بالنجاسة لعدم

انفصالها في الاثنين تأمل

وعبارتهم وحصر السبكي

الشرط في الملك والنجاسة

(قوله في الصحيح السابقة)

وكون الملك لمن له

العقد هذان في الولاية

(قوله ولو اعتقد البائع

النجاسة الخ) هو مجرد مثال

فالحكم شامل للعكس كما

يدل عليه بقية كلامه وإن

له قويسني

(قوله طهر) ولو غلبت النجاسة في طهره ولو كان الطهر بالأجنه دفر بم أحد المنتهين من الماء وغيره قبل التغير غير صحيح كقائل حل وفي عش على مر قوله طهر ولو حكا يدخل نحو أو أتى الخنزير للمجنونة بالسرجين فإنه يصح معها المغو عنها فهي طاهرة حكما وقول حل ولو كان بالأجنه مثله في سم ثم لم تكن يعلم المشتري بالحل انتهى أى ومع ذلك فهل يجوز له استعماله اعتاده على اجتهد إليه أو لافيه نظر والأقرب الثاني لأن المجتهد لا يتقدم بجدها كذا نقل عن عش فراجع هذا وقد قيل الملك ينفي عن الطهارة لأن نجس العين لا يملكه ويرد بان اغناء عنها لا يستدعى عدم ذكرها لافاده نحر بر محل الخلاف والوقاف مع الإشارة زدا عليه المتألم من عدم اشتراطهما من أصلها شرح حج وشرح مر ومحل الخلاف هو الطهارة ومحل الوقاف هو الملك ويدخل في الطاهر المانع إذا وقعت فيه ميتة لنفس لها ساقلة ولم تغيروه بنفى ثبوت الخيار عند الجهل وهو المقتد ولو اعتقد البائع النجاسة دون المشتري فهل يجوز له الشراء ويصح نظرا لعقيدته وألا نظرا لعقيدته البائع الذي ينفي أن يعتقد النجاسة إذا قصد حقيقة البيع لا يصح وإذا قصد نقل الاختصاص صح وكذا أن أطلق كافي البراوى (قوله أماكن له طهره) أى فالشرط الواحد الدائر وقوله فلا يصح الخ تفرع على مفهوم الاحكام (قوله بفسل) أى كشوب تنجس بما لا يستر شيئا منه على عش ظاهره ولو كان بسر أو عونة طاهر وهو كذلك برماوى (قوله أيضا بفسل) هو قديم معتبر فخرج أماكن طهر الماء القليل المتنجس بالمكثرة أو ما كان طهر الخمر بالخل وجملة الميتة بالبيع (قوله نهى عن نجس الكلب) أى والنهى عن غنه بدل على فساد بيعه عش (قوله في الله كورات) أى في الحديثين أى والخمصة التى عن بيها عش (قوله نجاسة عينها) لعدم النفع به أو وجوده فيها حل ووجه ذلك أن هذه الاشياء على ما نفعها ظاهر بفسلها والروى به الطين والميتة قطع للجوارح ويطلق بشدها السقن ويرجع به والكلب يصيد ففعلنا من هذا النهى نجاسة العين برماوى (قوله أعم من تعييره بالبيع) أى لشحوله للتمتع وهذه عيب الظاهر المتبادر من لفظ البيع والأقرب النظر للحقيقة فمن أن البيع يطلق على كل من التمنع والتمتع فلا جموع كاحصرح بذلك النووي في نحر بر التنييه وغيره شوى برى (قوله ولا بيع متنجس) أى بيعه استعتلا لا لئبعلها هو كالجزء منه أو لا يبيع أرض بنيت بطين وأبو محمد بر سرجين صحيح حل ومثله مر قل على عخل قال شيخنا مر والبيع واقع على الجبه وقال سم الجوان البيع واقع على الطاهر وإنما دخل غيره تبعات نقل اليد فراجع (تنبيه) علم من هذا أن بيع الخنزير بالخلوط بالبراد التجس أو بالسرجين صحيح كالزبار والبرروا والوبر والقتل وغيرها وتقدم في الطهارة أنه يفتى عما يوضع فيها من المائات فلا يتنجس (فرع) هل عن شيخنا مر صحيح دارميتة بر سرجين فقط وفيه ما تقدم من سم (قوله ولو دهن) غاية للرد على من قال بصحة بيعه كقافيه مر من عبارة الأصل والرد على من قال بإمكان طهره كقافيه المحلى من عبارة الأصل فهو غاية في قوله لا يمكن طهره أى وقوله ولا بيع متنجس والحاصل أن فيه قولين ضعيفين القول بإمكان طهره والقول صحة بيعه والثاني مبيتى على الأول (قوله ولا أثر لما كان طهر الخ) عبار تشرح مر وأماكن طهر قليله بالمكثرة كونه برزال التغير كمال كان طهر الخمر بالخل وجملة الميتة بالبيع أظهر ذلك من باب الأحالة لأن باب الطهارة رأى فلو كنى طهره هنا بالمكثرة لكننى طهر الخمر بالخل وقد قل هذا فاقسم من الفارق لأن الماء من جنس الطاهر بخلاف الخمر وكان الأولى للشارح التفرع فتأمل (فرع) لو نهى دقا أو دهب أو دوى من التجس كالمجنون والكلب ونحوهما صح على معنى نقل الابدال التحليل سم عش (قوله ونهى به) أى بوقوفه عليه الشرافى حد ذاته فلا يصح بيع ما لا يتبع

به مجرد وان تأتى النفع به يضمنه الى غيره كسبائي في نحو حتى خنعة اذ عدم النفع اما لقلته كحشي روماما  
 للحنه كالخشرات وبه يعلم ما في تحليل شيخنا في الحاشية بصحة بيع السنان المعروف بالاتفاق به بنحو  
 تسخين ما اذا ما يشتري بهو نصفاً ونصفين لا يمكن التسخين بقلته كالأغني فيزمن أن يكون يبيع ما قد  
 والحق في التحليل أنه منتفع به في الوجه الذي يشتري له وهو شر به اذ هو من المباح لمسلم فبايد على دليل  
 حرمته فتعاطيه انتفاع به في وجهه مباح ولعل ما في حاشية الشيخ سيدي على حرمته وعليه في فرق بين القليل  
 والكثير كما علم ما ذكرناه فليراجع سيدي على مروية عبارة عن ثناء قد وقع السؤال في المرس عن السنان  
 المعروف في زماننا هل يصح بيعه لا والجواب عنه الصحة لانه ظاهر منتفع به لتسخين الماء ونحوه  
 كالنظير به (قوله ولواء وتراباً) وهذا الفاية لا رد قوله بجملة ما في كنهها التي أعدها لمع من الماء  
 البصر ومعدن التراب التل مثلاً لكن يشترط أن يجوز للماء في فرقته مثلاً ويكوم التراب كفايد بذلك الجلي  
 ومروجه في شروجهم فسورة المسئلة انما عقرية ما عسلا على شط البحر شيخنا ح (قوله  
 ولا يندح فيه) غرضه من هذا الدعي الضيف ويصح بيع نصفه شائع مثله لا تخوم فوائده  
 من رجوع الوالد بالبيع الفليس شرح حج (قوله أم مالا) أي فيها لا يتأني منه النفع حال فلا  
 يرد عدم بيعه دارون بمرهاذا كان يمكن اخذ غير ما شوري (قوله كجش صغير) أي اذا  
 لم يقرب عليه طريق محرم بأن مات ما أو استغنى عنها براموي (قوله حشرات) جمع حشرة  
 بفتحين مختار عن ش (قوله كجش) وعما يوجب السهم شرب ما الكادي (قوله وعقرب) وعما يوجب  
 السهم شرب ماء الرحلة ح و براموي (قوله وفارة) بالهمزة لا غير في الحيوان مفردا وجمعاً  
 فزان واما فارة فالكسب فليطمز وتر كهمردا وجمعاً شيخنا (قوله وخفساء) في المختار اخفساء بفتح  
 الفاء معدودا والاتي خفساء واخفسى لفغيه والاشي خفساء (قوله لا انتفاع فيها يقابل بمال) أي  
 لا نفع يستبرؤ به قصد شرع بحيث يقابل بمال لانه المراد ان لا دار على أن يكون فيه منتفع مقصود فمقتد  
 بها شرعاً بحيث يقابل بالمال وان لم يكن من الوجه الذي يردا الانتفاع بمنته فلا يخاف كسبائي في  
 الأصول والفرار من بيع الجزأ فالظاهر في المرقاة الظاهر تقبل بدو العلاج بشرط القطع حل (قوله في  
 الخواص) وهي التي تدعى كرفي الطب (قوله لنتفعة أكله) الاضافه فيه وفيها بعد يمانية (قوله ودرج)  
 أي كبر لا يقبل التعليم السيد بخلاف المصلح أو ما يقبل التعليم فإنه يصح بيعه مع بين التناقص في كلامهم  
 شوري (قوله وما في اقتناء المالك الخ) أي واقتناؤهم لها حرام شوري (قوله من الهبة) أي  
 هبة الخلق لم بسبب اقتنائهم لها (قوله السياسة) وهي اصلاح أمور الرعية وتدير أمورهم باستئطام  
 لم بسبب اقتنائهم ذلك فهو عطف لازم على ما لزوم أو عطف مسبب على مسبب وقال عن عطف  
 تضرير قال في المختار يقال ساس الناس أصليهم أمورهم (قوله ما ينفق) لان في كل من هذه الثلاثة لنتفعة  
 معتد بها شرعاً في فردا لحر استوهرة تدفع الفأرو عومو عتديلب وهو البليل اللانس بسوته وطاوس  
 اللانس بلونه حل (قوله كجش) جلهم من السباع وجعل الضيف من الحشرات لانه كونه صغيراً يشبهها  
 (قوله وفهد) ولو قبل تعليمه شوري (قوله حشيري) ولا أثر لوضعهما في فخذ الاصطيد (قوله لان  
 ذلك لا ينعما) أي لقلته وخسته كافي فلو لم فلا نفع ليس من الرجال وهو رجل فلا ينافي أنه مال شيخنا  
 وقال الا ينفق قوله لان ذلك لا ينعما مالا أي لانه لا ينفق به مكان الأولى التحليل بعدم النفع  
 شوري أي لان الحديث عنه ككون البيع منتفعاً به إلا أن يقال لا كان نحو حشيري البر ينتفع بها  
 لتحو اصطيداً بفتح يعلل بعدم النفع وبعبارة من لا تنفع النفع بذلك لقلته انتهى وقال بعضهم أي  
 لا ينعما لانتفاعه فطابق الدليل المدعي (قوله وألفوا) لم يضر بعد الماتلف لفظه لا ينعما

ولا يندح فيه امکان  
 تحصيل مثلها بلا تعب  
 ولا مؤنة وسواء كان النفع  
 حالاً أم لا كما جش صغير  
 (فلا يصح بيع حشرات)  
 لا نفع وهي سفار دواب  
 الارض كحبة وعقرب وفارة  
 وخفساء اذ لا نفع فيها  
 يقابل بالمال وان ذكرها  
 منافع في الخواص بخلاف  
 ما ينعف كجش لنتفعة أكله  
 وعلى لنتفعة امتصاص  
 الدم (د) لا ينع (سباع)  
 لا نفع) كاسود ذئب وغر  
 وما في اقتناء المالك لهما من  
 الهبة والسياسة ليس من  
 المنافع المعتبرة بخلاف  
 ما ينعف منها كجش لا كل  
 وفهد السيد وقيل القتال  
 (د) لا ينع (نحو حشيري)  
 (ر) كحشي شعير لان ذلك  
 لا ينعما لان عبد يضمنه  
 الى غيره بنحو من زيادتي  
 (وألفوا)

(قوله رجه الله كجش)  
 صغير) ويصح بيع رفيق  
 زمن لانه يقرب بعتقه  
 بخلاف حمار زمن ولا أثر  
 لنتفعه بجملة يضمنه اه  
 شرح هر  
 (قوله وفرد الحرامنة)  
 وكذا القرادين اه فويضي  
 (قوله اللانس بلونه) وان  
 زيادتي تضمن من أجل ذلك  
 اه مر  
 (قوله ولو قبل تعليمه) أي حشيري تعليمه اه مر

كأبقتهم للمطولات ولعلته اقرب هذا من الملوغ قبله لكن تشكل اعادته في قوله ولا يبيع  
 جان مع قرب هذه السابقة فليتأمل شو برى ويحاج عنه بأنه إذا عداها في قوله ولا يبيع جان لأنه مقيد  
 بقيد في قولهم هالتوه رجوع القيد من لمرهوناً بضاًوان كان يبيعه قوله على ما يأتي **(قوله حرمة)**  
 خرج غيرها كالغير والبطول غير المر بكتشيتنا **(قوله وان تمول رضاضها)** غاية لرد وقوله ولا  
 يقدح ردنا تمسك به النصيب وعبراً عنه لمع شرح مر وقيل يصح ان عذر رضاضها ما لان فيها نعم  
 شرفها كالجنس الصغر وورد بأنها ما دامت على هيئتها لا تصد منها سوى المصيبة به فارت محبة بيع اناه  
 التقدير قبل كسر المراد يبقاها على هيئتها أن تكون على حالة بحيث اذا أريد منها ما هي للاحتجاج الى  
 صنعة وقب كما يؤخذ من باب القصب فتصير بعضهم هاجل بيع المركبة اذا فك تركها محمول على فك  
 لا تعود به بدلتها لا بما ذكرناه **(قوله وبيع بيع اناه ذهب وقصة)** لا شفاء العلة الذي كور تو يحل  
 خلافاً في فتاوى الجلال السيوطي حل واستشكل ذلك على منع الله الهو والاصنام واجب بأن  
 الغلب قصد المصنوع وهو الذهب والقصة اللذان هما قيم الأشياء وأما اللهو والغلب فيها اعتبار قصد  
 الصنعة المحرمة التي لا يما قصد الآلة لاجله وكذا الاصنام غلب فيها النظر الى المحن ورائته عسيرة  
 سم **(قوله وقصة تسلمه)** أي يقينا حاسوا وشروا المراد القدرة حالة القيد بلا مؤنة أخذ من قوله بعد  
 لهجه عن تسلمه حالاً وكذا مفهوم القدرة حاصلة فلا يصح بيع نحو حال الموهوم القدرة  
 شرعاً وقوله لا يؤزمعين الى آخر الأمثلة **(قوله في بيع غير ضنى)** أما هو فيصح لمن لا يقدح على  
 الاتزاع لقوة العتق مع كونه يفتقر في الضنى ما لا يفتقر في غيره وبيع أي يبيع الأبق والمصوب  
 والمائل ينعت عليمه كون كل جازع انزاعه عى على مر **(قوله ليونق بمحصل العوض)** أي  
 من الجانب الآخر فكما قال بشرط قدره المشتري على تسلم المبيع لينق البائع بمحصل الثمن لان  
 المشتري لو لم يقدر على التسلم يرجع في غمده فلا يظفر به البائع **(قوله أولى ما عير به)** وهو تصير ما بالتسليم  
 لان القدرة على التسليم ليست شرطاً لكن يحاج عن الاصل بأنه اقتصر على القدرة على التسليم لانها  
 محل وفاء لا نهى كان البائع قادر على التسلم والمشتري على التسلم صلب البيع جزاً وان كان عاجزاً  
 عنه وكان المشتري قادراً على التسلم صلب على الصحيح كالمى الترح مر وحج وشرح الروض وقرره  
 ح **(قوله فلا يصح بيع نحو حال)** أي ولو لمصلحة العتق وان عرف محله واستشكل الاسوى منع  
 بيع النمل والأبق والمصوب بأن اعتناهم جائز وقد صرحوا بأن العبد اذا لم يكن في شره منفعة  
 الاصول والتواب بالعتق كالمبيد من صحب مع اعتاق المبيع قبل القبض صحيح ويكون قبضاً فلم  
 لا يصح بيع هؤلاء اذا كانوا زنى بل مطلقاً لوجود منفعة من المتافع التي يصح الشراء لها وأوجب  
 بأنه ما وجب حاصل ينهاو بين الاتضاع ما بخلاف الزمن ليس فيه منفعة تبيل بين المشتري وبينها حتى  
 لو فرض أن لا منفعة فبأذ كرسى العتق لا يصح أيضاً كما قاده والى الهاتى ملخصاً من شرح مر  
 والبرادوى ومنه زى **(قوله كآبى)** بيان للنحو وهذا ظاهر فى الفرق بين الآبى والعنا وصفية  
 مافى المختار حيث قال في باب الآدم والعتق ما ضل أي ضاع من البيمة لذكر والآبى وفى القاف  
 أبى البديع يبيع بكسر الباء وضماً أي يحرب اختصاص والآبى بالرفيق والناقة بغيره من الحيوانات  
**(قوله وبغيره)** فى المختار ندال بغيره بكسر نـ والفتح ونداد بالكسر وندودا بالضم نـ  
 وذهب على وجهه شاردا **(قوله لقاند)** أي يقينا فقد قال المتولى لو احتمل قدرته وعدمه لم يميز  
 حل ومثل القادر العاجز اذا كان يصدق عليه أو كان البيع ضمناً شورى ولو اختلفا في الجهز حلف  
 المشتري ولو قال كنت أظن القدرة فبان عدمها حلف أو لم يكن قادراً على الاتزاع وبن عدم انقاد

حرمة كتمبور ومزمار  
 (وان غول رضاضها) أى  
 مكسرها اذا قطع بهامرها  
 ولا يقدح فيه تقع متوقع  
 رضاضها لانها يبيتها  
 لا يصد منها غير المصبة  
 وبيع بيع اناه ذهب  
 وقصة (د) ثالثا (قصة)  
 تسلمه في بيع غير ضنى  
 ليونق بمحصل العوض  
 وتصير يبيد كزولى ما  
 عبره (فلا يصح بيع نحو  
 حال) كآبى ومصوب  
 وبغيره (من لا يقدح على  
 رده) لهجه عن تسلمه  
 حالاً بخلاف بيعه لقادر على  
 ذلك ثم ان احتاج فيه  
 (قوله والاصنام) وكذا  
 لا يصح بيع صورة حيوان  
 وصليان أريد به ماهو  
 شعارهم المخصوص بتظيمهم  
 ولومن قد كتب على حرهم  
 اذا تقع مر شارهم يصح  
 بيع جارية مثنية غناه  
 عمرها وكش نطاق وان  
 زيد في ثمنها فك لا  
 المقصود بالحيوان له  
 مر (قوله وهو نصيره  
 بالتسليم الخ) أي يصير يبدل  
 القصة بالامكان فاعتزله  
 الاسوى بأن داراً لا يمكن  
 العقل واسعة اه

(جزء معين ينقص فضله)  
قيمته أو قيمة الباقي  
كجزء أثناء وثوب قبض  
ينقص فضله ما ذكره الجوزي  
عن تسلم ذلك شرعاً لأن  
التسليم فيه لا يمكن إلا بالكسر  
والقطع وفيه نقص وتنصيص  
مال بخلاف ما لا ينقص  
فضله ما ذكره الجوزي غلط  
كراس وذراع معين من  
أرض لا تشاء المحذور  
ووجهه في الثانية حصول  
التمييز في الأرض بين  
النبيين بالعلامة من غير  
ضرر قال الرافعي ولك أن  
تقول قد تنصيص مرافق  
الأرض بالعلامة وتنقص  
القيمة فليكن الحكم في  
الأرض على التخصيص في  
الثوب وأوجب أن ينقص  
فيها يمكن تداركه بخلافه  
في الثوب وبه يجب عما  
اعترض به من جهة بيع  
أحد زوجي خفي مع قص  
القيمة بالتفرق وتغيير  
بجزء معين تغييره ينقص  
قال في المجموع وطريق  
من أراد شراء ذراع من  
ثوب حيث قلنا بمنه أن  
يراطى صاحبه على شرائه  
ثم يقطعه قبل الشراء ثم  
يشتره فيصح بلا خلاف  
أما بيع الجزء الشائع من  
ذلك فيصح ويصير مشتركاً

البيع كما في شرح مر (قوله في المؤنة) أي لما لقم ولتعملها الباقي المتفاوتة إما بالمال أو أتعاب  
البدن (قوله يذنب النعم) أي يمنع هذه البيع (قوله كجزء أثناء) أي وكجزء من حيوان حتى يختلف  
الملك بالفعل شرح مر ويتجه أن يستثنى أثناء التقديس في بيع جزء معين من طرفة عين أو ثوب  
كسره فالتقص الحاصل فيه موافق المطلوب فيه فلا يفسد (قوله نفيس) ليرقى بغيره لا الألف  
لا يشترط فيه التفاضل لأن كسره ينقص قيمته مطلقاً فبينا (قوله إلا بالكسر والقطع) أي لأنه  
مبيع معين وقبضه بالنقل وهو يستلزم فضله ولا يكتفي في تسليمه بتسليم الجلة حل (قوله وفيه)  
أي في كل من الكسر والقطع ومن ثم لم يتنع بيع أحد خفين مع قص قيمة الباقي لا تشاء كل من  
الكسر والقطع وهذا غير جواب الشرح الآتي حرف (قوله كراس) هو القطن أي الثوب من  
القطن كإذ كره صاحب القاموس لكن المراد هنا لا اعمنه ع ش وفي الرماية الكراس في القنة  
اسم لقطن الأبيض الخشن وليس هو مراد الفقهاء (قوله وذراع معين) كأن قال بتلك هذا الذراع  
من هذه الأرض شيئاً قلنا لا بد للمدين الشخص فيه مع جميع سواء علمت ذرعان الأرض ولا يختلف  
للمهم فيصح بيعه ما كانت معلومة القرعان لأنه معلوم بالجزئية وينزل على الإشاعة فإن كانت بمجولة  
الذراع فلا يصح بيعه كما يعلم مما يأتي في آخر باب الاختلاف تأمل سم (قوله لا تشاء المحذور) أي  
النقص وتخصيص المال (قوله ووجهه) أي تشاء المحذور (قوله وتنقص القيمة) أي يربب ذلك  
حل (قوله على التخصيص في الثوب) أي بين كون فضله ينقص قيمته أو قيمة الباقي أو لا (قوله يمكن  
تداركه) أي بإزالة العلامة أو بشراء قطعة أرض بجانبه رشدي (قوله زوجي خفي) أي فرد في  
خفي فكل منهما يقبل للزوج لأنها زوجية لصاحبها وفي المختار الزوج ضد الفرد وكل واحد منهما  
يسمى زوجاً أي يتأبى قال لاثنين هما زوجان قال تعالى من كل زوجين اثنين وقال ثمانية أزواج  
وفسرها ثمانية أفراد (قوله مع قص القيمة بالتفرق) لأن النقص يمكن تداركه بشراء أمثلها  
(قوله وطريق من أراد البيع) أنت خير بأن هذه الحيلة أنما هي طريق لصحة البيع لا لا تشاء  
حرمة القطع الذي فيه اشاعت مال وقد يجب بالنسبة له في القطع حيث يشاء له لفرض الشراء  
وظاهر كلامهم في غير هذا الحمل أن اشاعة المال إنما تحرم إن قصدت عبثاً وهذه ليست كذلك  
لأنها لفرض ثم لو زبد على قيمة القطع ما يؤول النقص الحاصل في الباقي فالظاهر صحة البيع  
ولا حرمة حينئذ في القطع إذا اشاعت مال حيث لا يحتاج إلى حيلة شوري (قوله وذراع من ثوب)  
وهل مثل الثوب في ذلك لا بأعو السيفاً ويرقى بأن الثوب يسج ليقطع بخلاف الأناول والسيف انظره  
حل الظاهر لا (قوله حيث قلنا بمنه) بأن كان فضله ينقص قيمته أو قيمة الباقي (قوله أن يراعى  
صاحبه إلخ) أي ثم إن كان المشتري غير مريد الشراء لم يلزم عليه والمطلوب أن لا يفرجه وهو أطا من  
كان مريداً ثم عرض له عدم الشراء بعد تحريم الملوأمة والعدم الشراء ولا شيء عليه في النقص الحاصل  
بالقطع فيما يصدق في ذلك لأنه لا يلزم إلا أنه ع ش على مر (قوله فيصح بلا خلاف) واعتراض بأن  
الطعة في امتناع البيع موجود في ذلك وأوجب بأن هذا تصرف في ملك من غير الزام شرعي بخلاف  
ذلك ولم ينظروا إلى الحال الرجوع من واقع على الشراء عنه لما أن الأصل عنه حل ولا ضمان عليه  
لورجع ع ش على مر (قوله أما يبيع الجزء الشائع) محترقاً له معين وقوله من ذلك أي مما ينقص  
فصل الجزء منه قيمته (قوله ولا يبيع موهون) أي أنسب المرهن ع ش (قوله بعد القبض) أما

أولى من قوله بفراذن مرتبه (ولا) بيع (جان تلقى رقبته مال) خيد (١٨١) زده بقول (قبل اختياره)

تلقى حق الجني عليه كما  
في المروء وأولى لان  
الجنابة تقدم على الرهن  
بخلاف ما إذا تلقى برأى  
بجزئها قود لانه يرى  
سلامته بالغو وبخلاف  
ما إذا تلقى المال بذمة  
كأن اشترى شيئاً بغير  
اذن سيده وأتلفه أو تلقى  
بكسبه كأن تزوج  
ونقلت نفقة زوجته  
وكسوها بكسبه لان  
البيع انما يرد على الرقبة  
ولا تلقى لرب الدين بها  
وبخلاف ما يبدد اختيار  
النفاء فيصنع ولا يشكل  
بصحة الرجوع عن  
الاختيار لان مانع الصحة  
زال بالتعلق بالحق لثمة  
السيد وان لم يزل ما دام  
الجاني في ملكه واذا صح  
البيع بعد اختياره لبقاء  
لزمه للمال الذي يقدسه به  
فيجبر على أدائه فان أداه  
فذلك والافسخ البيع  
وصح في الجنابة (د)  
راعيه (ولابة)

(قوله فآلى اقتضاه الخ)  
فتية كلامه من الرافعي  
نص فيها بخصوصها على  
الطلاق وبعت بضمه أنه  
لواثمة المشتري فذلك التعلق  
وتنصر بطلان البيع لكن  
هل يقيد بالنسبة للسر أو  
مطلقاً قياساً على اعتاق

قوله فيصح بفراذن المرتبه (قوله أولى) لان عبارة الأصل تقتضى أنه لو باع المروء قبل قبضه بلا  
اذن من المرتبه ليصح وليس مراداً انتهى ع (قوله ولا يبيع جان) لغير الجني عليه وبفراذنه  
حل ولا فيصح وانظر هل يسقط حقه أو يوق متعلقاً بالرقبة ومانعاً من تلقه بها إذا كان البيع تاملاً  
(قوله أنه في رقبته) أي إذا مال لكون الجنابة خطأ وشبهه عمد أو عمد أو عني على مال أو أتمف مالا  
بفراذن الجني عليه أو أتمف بأسره انتهى شرح برقان حصلت البراءة عن بعض الواجب اشك منه  
بقتله وفارق المروء بان الرهن مخرج على نفسه فيخرج حر (قوله لان الجنابة تقدم على الرهن)  
لان الحق فيها متعلق بالرقبة فقط وفي الرقبة والقيمة معا شيئاً حر (قوله بخلاف ما إذا تلقى  
بها أو بجزئها) مفهوم قوله مال فلو قتل فاصاب بعد البيع في المشتري فيه تفصيل ذكر في الروض  
كأنه حاصله أثمان كان جاهلاً فافسخ البيع ورجع بمجيب المثل ونحوه على البايع وان كان علماً  
عند العقد أو بعده وبفسخ الرجوع بشئ سم (قوله ما إذا تلقى الخ) كأن قتل حراً أو عبداً عمداً  
عدواناً وقوله أو بجزئها كأن قطع مامشلاً (قوله لانه يرى سلامته بالغو) أي بما كان غافياً  
بعد البيع المستحق على مال فآلى اقتضاه كلام الرافعي في نظيره من الرهن ترجيح بطلان البيع  
فليكن هذا منه وظاهره ولو كان البايع مومراً يرى قال حل فان قيل هذا موجود فيها إذا تلقى  
برقبته مال أوجب بان النفوس لا تسمح بالغو من المالك ونصح بالغو عن القتل والقطع وفيه أن  
قاطع الطر يقى أتمت قتله ببيع يسه ولا نظر لاجمال ان مستحق الفصاح قد ينفق على مال وهو ضار  
لان الأصل عدم ذلك فلو باع ثم غفا المستحق على مال تبين بطلان البيع وهذا الإراد الثاني لا يظهر  
(قوله وبخلاف ما إذا تلقى المال بذمة) هو مفهوم قوله برقبته (قوله كأن اشترى شيئاً بغير) وهذا  
الشراء فاسد فذلك فيه بقوله وأتلفه لاجل أن يتعلق المال بذمة لان العقد لفساده لا يلزم ذمته  
وعبارته فيما يأتي الرقيق لا يبيع تصرفه في ماله بفراذن سيده وان سكت عليه فيه مال كانه  
في يده ضمنه في ذمته وبخوف من كلام المتن فيما يأتي ان قوله ألقه ليس بقيد بل مثله ما إذا تلقى بنفسه  
(قوله أو تلقى بكسبه كأن تزوج) أي إذا بذن سيده وعبارته فيما يأتي فصل لا ضمن سيده لأنه في  
نكاح عبده مهوراً لا مؤقرهما في كسب العبد بعد وجوب دفعهما اهـ وحيث باع سيده لآذن  
له في النكاح فصل يجبر المشتري على كونه يصرف كسبه في مؤنفة زوجته وألا يظهر أنه ان كان علماً  
بأنه تزوج لزمه جعل مؤنفة كسبه وان كان جاهلاً فله الخيار قال شيخنا وفيه أن هذا أي قوله ألقه  
أو تعلق بكسبه مع ما قبله نارج عن الموضوع الذي هو جان وأوجب بأنه لا يضر كون الأقسام أعم من  
القسم الأول والأول فيجب بان الضمير في ذمته وكسبه راجع لعبد لا بقيد كونه جانياً لا ما ذكر كبرت  
أقسامه وان كانت تؤول إليها أيضاً كون الأقسام أعم من القسم رده بسم كقولنا الحيوان أيضاً  
أو غيره أيضاً ولا يضر المورق أو عني أو غيرها (قوله فيصح) أي إذا كان السيد مومراً عاب  
سم (قوله ولا يشكل) أي الحكم بالصحة (قوله لان مانع لصحة) وهو التعلق بالرقبة (قوله وان  
لم يزلها) أي وان لم يزل مانع ذمة السيد الخ (قوله لزمه الدل) أي ان الرجوع عن اختياره لبقاء  
(قوله فيجبر على أنه) يبادر منه امتناع الرجوع عن النفاء بعد البيع قال ابن قاسم وينبغي  
أن يجوز له حيث كان له فسخ البيع بان كان اختياره بخلاف ما إذا لزم من جهة فتيحه المثل ويحتمل  
الجواز ويصح بيع انتهى وهذا الأخير هو ظاهر كلامهم ثوري (قوله والافسخ البيع) أي  
فخذه الحاكم أو الجني عليه وقوله يبيع في الجنابة أي باع الحاكم ع (قوله ولابة) أي ذلك

السيد الثاني أقرب ويحتدل ثمين على السيد الفداء أو الواجب عليه ما أخذ من المشتري اهـ سم

أوردك أنه إذا نذر الشارع كولاية الأب الجسد والوصى والقاضي والظاهر بغير جنس حقه والمتعلق لما يخاف خضاده زى والمراد ولاية تامة ليخرج المبيع قبل قبضه وفي نفس الأمر كما يدل عليه قوله الآخر ويصح بيع مال غيره الخ (قوله للعاهد) بأشياء وشترى وقوله عليه أي المعقود عليه هنا أو متناول كل منهما ولا يلة على عوضه (قوله فلا يصح عقد فضولي) لو عير بالتصرف كان أعم ليشمل الخ أيضا كأن طلق أو أعتق لكن لما فرض الكلام في البيع حيث فسر العاهد بالبيع والمشتري بالمعقود عليه باليمن واليمن كان مراداه بالعاهد خصوص البائع والمشتري ولو عير بالتصرف حل على البيع والشراء بقرينة المقام كقوله ع وش وغيره والمراد لا يصح عقد فضولي لغيره أما وقوعه ففيه تفصيل وهو أنه ان اشتري بعين مال لغيره أو في ذمته أو قال في القصة أو طلق لغيره بلاذن فان العقد يقع للفضولي وتلقو التسمية فان فعل ذلك باذنه صح للغير ويكون المدفوع قرضا أو الفضولي من ليس مالكا ولا وكلا ولا وليا (قوله وان أجاز له المالك) هي الردوعبار وتشرح هر وفي القدم وحكي عن الجدي أنه أن عقده موقوف على رضا المالك أن أجازته فغروا الألفا والعين عبارة عن ملك التصرف عند العقد فلو باع مارا الطفل فبلغ أو أجاز لم ينفذ وحل الخلاف سالم بحضر المالك فلو باع مال غيره بحضره وهو سائر لم يصح قطعا كافي المجموع (قوله ظاهرا) متعلق بملك غيره وليس متعلقا ببيع الظاهر أنه عير عليه تعاطيه نظر الظاهر ويكون صغيرة لأنه فاسد في ذاته كافي البرمولى زى (قوله أنه ه) أي أن له عليه ولاية وان لم يكن ملكه كان بان بدال البيع أنه وكيل فيه أو وصى شيخنا أو باع مال غيره على غن أنه لم يذن له في أن يذنه لغيره حل وقوله أنه في كلامه حضانة واسمه أهمل يجوز قياسا على كان أولا (قوله غاسبا عنه) ليس قيما بل منه أن لم يظن شيئا أو ظنه ميتا بالأولى حل وقوله فبان ميتا يسكن الباء في الأوضح هر لان ما كان ميتا بالفعل فيه الكون والتشديد وما سميت فيه التشديد لا غير كقوله تعالى انك ميت (قوله لتبين أنه ملكه) أي قولاً بانه ثابتة عليه وعبرة حج لان العبرة في العقود لعدم احتياجها لنية بما في نفس الأمر غيب أي فقط فلا تلعب وبقرضه لا يضر لصحة بيع نحو الهازل (قوله وغاسمها علم للعاهد بن الخ) ولو حكاك ليشمل بيع ماع من صبرة حل وفيه أن الكلام في شروط المعقود عليه والعلم وصف للعاهد بن وأجيب بأن المراد بالعلم كونه معلوما للعاهد بن شيئا فهو مأخوذ من علم البني المجهول لا للبنى للفاعل والمراد بالعلم ما يشمل الظن وان لم يطابق الواقع بدليل مثله الزبانية التي عليها جهره بل يقتضى زى وشه وان لم يعلم أو يظن من أي الأجناس هو كافي حل وزى وع وش وقد لا يشترط العلم بالضرورة أو المسامحة كإبائي في بيع التفاع وفي اختلاط حمام البربعين فإنه يجوز لأحد المالكين بيع حمامه لآخر وان لم يعلمه وكذا ما كان فشره مساو له كإبائي انتهى سرل وكذا ما السقاء في الكوز نرح هر فلو انكسر ذلك الكوز من بد المشتري بلا تشير كان ضمننا لغيره كناية بحايه لا يعرض ضمنه لانه الفاسدون ما زاد عليها ودون الكوز لكونه مائة مائة في يده فان أخذ ضمنه غير عوض ضمنه لانه عار يقدون مائة لانه غير مقابل بشئ فهو بمعنى الإباحة شرح هر ويجري هذا التفصيل في فتايجين القهوة حقا فخر في هذا كذا إذا انكسر الفنجان مثلا من بد الشراب فان انكسر من بد غيره بأن دفعه لآخر ليشير غير فسخطين بد هاتهما يضمنان أي المدفع والمدفوع هر يشد وقدا طال المرشد في الكلام عليه فراجه (قوله للعاهد بن) تنى العاهد في جانب العلم وأقرده في جانب الولاية لانه يشترط علم كل من العاهد بن باليمن واليمن بخلاف الولاية فاتها لا تكون الا صاحب اللصة فقط أي

للعاهد عليه (فلا يصح عقد فضولي) وان أجاز له المالك لعدم ولا يتعلل للمعقود عليه (و يصح بيع مال غيره) ظاهرا (ان بان) بدال البيع (درس)

أنه (ه) كان باع مال مورثه غاسبا عنه فبان ميتا لتبين أنه ملكه وتصري بما ذكر أولى مما عير به (و غاسمها علم) للعاهد بن

(قوله روحه حادثة وعمل) ولابد من علم المراد فلو باع أرضا محفوفة بملكه من كل الجوانب بشرط لا تشتري حق المرور إليها من جانب مبيع لم يصح لتفاوت الأغراض باختلاف الجوانب فيفضي الى المنزعة ليجل إجماله كإجماع للبيع بخلاف ما إذا عينه أو أئنه فمن كل الجوانب أو أطلق أو قال بتسكتها بحقوقها فيصح البيع وتبين في الأولى ما عينه وله البقية المروء من كل جانب فان كانت الأرض في صورة الأطلاق ملاصقة للشارع أو ملك المشتري لم يستحق المرور في ملكه البائع بل يمر من الشارع أو ملكه القديم له شرح الهبة

أى فالشرط ولاية البائع على المبيع وولاية المشتري على الثمن شيخنا **(قوله به)** أى بالمعقود عليه **(قوله عينا)** فى المعين الذى لم يتخلط بشره كمبروقه وقدره أى به العين فى العين المتخلط كصاع من صبرة قلاو بجنى أوفيه وفا بعد موقوفه وصفه أى مع القدر فيها فى القمشورى وقد أشار إليه بقوله على ما يأتى **(قوله على ما يأتى)** أى هنا فى المعين بصورته فى قوله يصبح بيع صاع من صبرة وقوله فيما يأتى وتكنى معانية عوض ورؤ به بعض مبيع وفى باب السلم أنه يشترط العلم بالقدر والصفة **(قوله من الفر)** وهو ما انطوت أى خفيت عنا عقبة وأما زرددين أمر من أغلبهما أخوفهما أى شأنه ذلك فلا يعترض بمخالفة لقضية كلامهم من عدم صحة بيع نحو المصوب وإن لم يكن الأغلب عدم العود شرح الإرشاد لحج **(قوله لاروى الخ)** دليل لمخوف تقدره الفر منتهى عنوه بباطل لاروى الخ وأعله للملح وقوله عن بيع الفر رأى البيع المشتمل على الفر **(قوله)** يصبح بيع صاع من صبرة إلى قوله إن خرجت مائة هذه الثلاثة فى المعنى مفرعة على منطوق الشرط وقوله لا يبيع لاحد من بين إلى قوله أو بالتدراهم ودان بهذه الصور المستقر على مفهوم الشرط وأد قوله ولو باع بقدر إلى قوله لا يشترط تعيين هاتان صورتان متفرعتان على المنطوق كالثلاث الأولى وقوله ولا يبيع غالب متفرع على المفهوم كالحصة التى قبله لأنه معطوف على قوله لا يبيع لاحد من بين فكان الأولى تقديمه وقوله وتكنى معانية عوض وقوله ورؤ به قبل عقد الخ وقوله ورؤ به بعض مبيع هذه الثلاثة متفرعة على المنطوق أيضا فالجواب أنه فرع على المنطوق غان صور وعلى المفهوم مستلكنه جعل بعض كل فى خلال الآخر فكان الأنسب أن يذكر صور المنطوق على حدة ثم صور المفهوم كذلك وبهذا كله فكان المناسب التفرع بأن يقول فيصبح بيع الخ **(قوله من صبرة)** أى من برأ ونحوه مما تكتفى رؤ به ظاهرة الصبرة هي الكم من الطعام والملاقاة على الجملة من الدراهم مثلا يجوز وجهها مبر كفرة وغرف ع ش وخرج بصيرة الأرض والمار والتوب فيه تفصيل فان عن ذرعان ذلك صح بيع ذراع مثلا شتم من كل وان جهلا وأحد هما لم يصح لأن أجزاء الصبرة لا تتفاوت بخلاف أجزاء ما ذكرى **(قوله وان جهات)** الغاية لرد **(قوله)** لعلهما بقدر المبيع أى فهذه من قبيل قوله سابقا وقصر الكنى تقدم أن القدر لابد وأن ينضم إلى علم العين والصفة وهذا قد انضم إلى علم العين حكما كاذ كره بقوله لم تساوى الأجزاء أى فكانت على جميعها تأمل **(قوله)** مع تساوى الأجزاء خرج به ما يباعه ذراع عليهما من أرض وأشياء متهم من قطع غنم فان الأجزاء لم تتساوى شيخنا **(قوله)** على الأشاعة أى على صاع شائع فتكون شركة كشوع وعلى الجبل شركة جوار **(قوله)** بقدر من المبيع فينقط عن المشتري قطع من الثمن لأن من ضاى البائع لكونه قبل القبض **(قوله)** والبائع تسليمه هذا إنما يأتى فى مسألة الجبل أى فيجبر المشتري على ذلك بخلافه فى مسألة العلم فإنه لا يجبر على الأخذ من أسفله لأن كل من سئل فيه حق وانما يفرع بينهما ويجبر الممتنع على قسمته عرض **(قوله)** وان لم يكن مريا أى حقيقة والأفهوم فى حكم **(قوله)** لا رؤ به بظاهرها أى المحتمل لأن يكون مبيعا كروية كلها أى كأنه مرقى فهو مرقى حكما ومن لم يكف برؤ به ذلك الظاهر إذا لم يحتمل كونه مبيعا وذلك إذا قال بعك صاعا من بلطن هذه الصبرة حل **(قوله)** كائى الذى يأتى أن رؤ به بعض المبيع تكتفى عن رؤ به بابقه والمراد فى هنا هو ظاهر الصبر تليس من المبيع إذا سلم من أسفله الأهم الآن يقال لما كانت أجزاءها لا تختلف جعل المرقى وإن لم يكن من خصوص المبيع كأنه متعاقه عرض وعبرة حل قوله كائى أى قوله تكتفى رؤ به بعض مبيع أن دل على بابقه بظاهر صبرة وقيل أن الصبرة هنا غير مبيعة ثم مبيعة فلم توجد هنا رؤ به بعض المبيع الحال على بابقه الآن يقال ما ذكره هنا رنة

به عينا وقدره وصفة على ما يأتى يأنه حسرا من الفر لاروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفر **(ويصح)** بيع صاع من صبرة **(وان جهات)** صحتها لعلهما بقدر المبيع مع تساوى الأجزاء فلا غرر ويزيل المبيع مع العلم بصيحاته على الأشاعة فإذا علم أنها عشرة أصع فالمبيع عشرةا ولو تلف بعضها تلف بقدره من المبيع ومع الجهل به على صاع منها والبائع تسليمه من أسفله وإن لم يكن مريا لأن رؤ به بظاهرها كروية كلها كائى ولو لم يبق منها غيره تعين

(د) بيع (حبة: كذلك أي: إن جهات بيعاتها) كل صاع درهم) ينصب كل ولا يضر في مجعولة الصعان الجبل بمجعة الثمن لانه معلوم بالتفصيل وكذلك قال بتك هذا الارض (١٨٤) أو اذ ارأ وهذا الثوب كل ذراع درهم (و) بيع صبرة (مجمولة الصعان

بائة درهم كل صاع درهم من خرج مائة) والا فلا يصح لتسفر الجع بين جعة الثمن وتقصيه (لا يرم لاحد نوعين مثلا ميمها) (ولا) بيع (بالجم) وان تساوت قيمتهما (أو) بلة ذا البيت برا أو زنة ذى الحصة ذهبا) وملء البيت وزنة الحصة بمجولان (أو) بأف درهم ودنانير) للجهل بعين المبيع في الاولى وبعين الثمن في الثانية وهي من زيادتي

(قوله) رجه الله لانه معلوم (الح) أي لان الثمن نفسه معلوم لانه يعلم ان كل صاع درهم وان جهل الجع ولا يقبل رد على العلة بطلان بتك كل صاع بدرهم لجعله بمجعة المبيع وقال شيخنا معنى معلوم صحيح

على أن قوله لا يضر كظا هر صرة أي المبيعة كلها أو بعضها على الاشاعة أو الإيهام حيث تعرض لبعض هنا وجعلهم من أفراد ذلك (قوله) وبيع صبرة كذلك بخلافه وقال بتك من هذه الصبرة كل صاع درهم مثلاً أو كل صاع من هذه الصبرة بدرهم مثلاً فلا يصح لانه لا يبيع الجع بل بعضها المحتمل للقليل والكثير فلا يعلم قدر المبيع تحقوا ولا تخميناً انتهى من الروض وشربه (قوله) ينصب (كل) على الحالية من صبرة أي يصح بيع الصبرة حال كونها كل صاع بدرهم أي مرة كل الحار وأما رقه فيوهم الاستثناء فيكون ليس من الصيغة مع أن المقصود أنه مبرهنها وجوه غداً للغي لا يصح برة بدلا من صبرة فيصير البيع واقعا على الصاع لا على الصبرة لأن المبدل منه في نية الطرح وبهذا الوجه من نصه على البداية على المحل أي يحل الصبرة لانه لا يفعل المفسر فعملها ينصب لان التقدير ان بيع المبيع صبرة حل مع زيادته وجوز الشورى النصب على البداية لان المبدل منه ملاحظ وان كان في نية الطرح (قوله) ولا يضر في مجعولة الصعان الجبل بمجعة الثمن) فربما نحن لان الجبل بمجعة المبيع لا يحتاج الى الاعتراض عنه لانه مبيع غير مختلط ولا يضر فيه الجبل بالقدر (قوله) لانه معلوم (بالتفصيل) وبه يدفع الفرر كإلحاقه عن معين جوا فلو وجدت الصبرة دون صاع والثوب دون ذراع أو نبي دون صاع ودون ذراع صحيح بقطعه من درهم حل ودرم وحج الانهما يذكرا الثوب ثم قال حج وقار بيع القطع كل شاة بدرهم ففي بعض شاة بأن خرج باقيها بغيره فان البيع ببيع فيه بأنه يتسامح في التوزيع على التمثيل لعدم الظرفية الى القيمة بما يتسامح به في التوزيع على التوزيع قال مر وما جرت به العادة من طرح شيء عند الخوازن من الثمن أو المبيع لا يعمل به ان شرط ذلك في العقد بطل البيع وعليه يعمل كلام المجموع والافلا اه ومنه ما جرت به العادة لان من طرح قفص متعادده الوزن ومختلف ذلك بائة الافلا انواع كجملهم لكل ما تفرط خمسة مثلاً من السن والأجبن وهل يكون حكمه حكم الامانة عند المشتري وحكم نصب فيه نظرو الاقرب الثاني اه ع ش والظاهر انه محمول على غير الجاهل بذلك قال ع ش وطريق الصفة في ذلك أن يقول البائع بتك المائة والجمعة مثلاً بكذا اه وقيل بان هذا القدر الماروح صار معلوما عند غالب الناس فهو ما يتسامح به لهم به مع اقرارهم القابى على ذلك وهذا يخرجهم عن حكم القصب فليحجر (قوله) كل صاع بدرهم ان خرج مائة) لم يقيد هذا بالنصب كباقيته لانه لا يشترط ذكره في محبة البيع لاستنفاده عن التفصيل بالا جال قبله بخلاف الصورة السابقة لا يصح البيع بها بدون التفصيل لعدم الاجال هناك فقدور الشرح (قوله) لا يبيع محترزوله عينا وهو معطوف على بيع في قوله يصح بيع الح وقوله أو بلة هذا البيت محترزوله قدر (قوله) برا أي موصوفاً بعينه أخذ من قوله وملء البيت لانه اذا كان غير موصوف لم يصح وان كان ملء البيت معلوما (قوله) وملء البيت) الجعة الحالية (قوله) مجعولان) فان عن ذلك قبل القدح المبيع ان وصف البر بصفات لسل شيخنا (قوله) أو بأف درهم ودنانير) الا اذا اتفق الذهب والفضة عليه جوا وقيمة وطرفت العادة بتسليم النفس لئلا من كل منهما حل (قوله) للجهل بعين المبيع أي مع ان المبيع في الاولى معين والثمن في الثانية كذلك ولا بد من علم عينا وقوله بقدره في الثاني لان الثمن في الجدة في القيمة لانه ذكره

وذكر عليه لا كنهنا به من المضاف اليه (قوله) رجه الله أو بلة هذا البيت (الح) ومضى مثله ما لو قال بتك بمائة فلا يفسر فلو كان معلوما لم يصح ان لم يقصد عينا يكون مثله فان كان ملك المشتري انصفه ولو نوى مثله لا يفسر فلو كان معلوما لم يكن الحقيقة اه مدر سم



ومنى كان في القيمة فلا بد من علم قدموصتتمشينا (قوله و قدره في الباقي) أى في قوله أو علم  
 ذا البيت برا والصورتين اللتين بعدهن هو المراد بالجهل بقدر الثمن في قوله أو بأق دراهم ودنا بـ  
 الجهل بقدر الدراهم وبقدر ما يبرهن من كل منهما نصف الألف أو ثلثها أو شلوا أو القالم بحسب قدر  
 الثمن معلوم لأنه ألف (قوله فان عين الراج) قد يشترط قوله مل هذا البيت من ذا البرأه لو كان البيت  
 أو البرأه غائباً عنه لم يصح وليس مراد إلا أن المدار على التعين حاضراً كان أو غائباً عن البدن حتى لو قال  
 بعتك مل الكوز الفلاني من البرأه فلائق وكانا غائبين عاقبة بعينه تصح العقد كما يفهم من قوله فان  
 عين الراج فإنه جعل مجرد التعين كافياً لكن يرد عليه أنه يحتمل نق الكوز أو البر قبل الوصول إلى  
 محلها لأن غياب بآن الفر في العين دون الفر في باقي القيمة عرض على مر (قوله كان قال بعتك  
 مل هذا البيت من ذا البر) الفرق بين هذه الصور والصور التي تقدمت الباطلة أن البائع هنا عين البر وأهمه  
 لأنه يمكن أن يحيط بجميع أواب البيت ويصرف ما تخميناً به يأخذ كذا أو يلاء البيت من البر المبرأ حال قبل  
 نق البيت فقل الجهل هنا بخلافه ثم لأن البر درهم ويمكن نق البيت قبل الاتيان بالبر فكثرة الجهل  
 ولو نقف البيت هنا فظاهر انفساح البيع شيخنا وعبارة تشرح مر وخرج بنحو خطه وذهب  
 منكر المشير إلى أن محل ذلك حيث كان في القيمة المعين كبتك مل أو عن ذالك الكوز من هذه الخطه أو  
 الذهب فيصح وإن جهل قدره لاحاطة التخمين برؤ يتعمد كان لاخذ قبل نقه بلا غرضه والتمسب  
 لكلام الثمن أن يقول بعتك مل هذا البيت لأن الثمن جعل المثل ثمنا للشرح جميعه مثلنا الآية لا  
 لافرق بين الثمن والتمسب في الحكم ومثل البر الذهب إذا عينه شيخنا (قوله لا مكان الاخذ قبل نقه)  
 أى البيت حينئذى لأن المبيع معين والمعين لا يشترط فيه مرقه القدر بتحقيقا بل يكفي فيه التخمين  
 بر ماوى فانه قد استشكل بعضهم بالجهل بقدر العوض (قوله ولو باع بقدر مثلاً) مثل البيع الشراء  
 ومثل النقد العرض كالبرقش لأرجع لكل من باع وقد (قوله بقدر) كذا يذرقه يشمل المحبوب  
 والمجزر ورافضته (قوله وتم غلب) أى في مكان البيع قال في التحفة سواء كان كل منهما من أهلهما  
 أى بلد البيع ويمل نقودها ولا على ما اقتضاه اطلاقهم وفيه وقفه لنا نقه للتليل الآتي ولأنه لا جهل كل  
 منهما نقه البالد كان الثمن مجهولاً لما قالوجه عدم العمل بهذا وقوله لان الظاهر ارادتهما أى شأنه أن يرد حـ ف  
 مافي التحفة وهو أنه يتعين ولو مع جهلهم به وقوله لان الظاهر ارادتهما أى شأنه أن يرد حـ ف  
 (قوله وتم نقه) أى نوع من النقد (قوله تعين) ثم ان تفاوتت قيمة أنواعه أى الغالب أو رواجه واجب  
 التعيين وذكر النقد للغالب أو المراد طلق العوض شرح حج وعبارة عرض مفهومه أنه  
 لا يجوز إبداله بغيره وإن ساءه في القيمة وهو ظاهر ووافق ما في سم عند قول المصنف فقبل  
 بصحيحة لم يصح ما منه مثلهما وأجاب بأنفس نقه آخر مخالف لا قول في السكودون القيمة فانه لا يصح  
 (قوله لان الظاهر ارادتهما) انظر لو أراد اغيروه يؤخذ بما يأتي أنه لا ترجيح لاراد قبل لا بد  
 مر (قوله تعين) أى نوع من النقد (قوله تعين) ثم ان تفاوتت قيمة أنواعه أى الغالب أو رواجه واجب  
 وتفاوتت قيمة أنواعه) كذاذا غلب ال بر الماكسر وكان أضافاً وأرباعاً أو كانت قيمة الار باع  
 أكثر فانه يتعين بناء على أن المراد بالمكسر ما قبل ال بال الكامل شيخنا حـ فلو تابنا ما عارفي  
 بادن شيئاً بقدره اختلاف نقه بالبدن فهل يعتبر نقه بـه الايجاب أو القبول أو يجب التعين قال  
 الشيخ الوجه انقطع بهذا الثالث كما ذكره الشورى (قوله اشترط تعين لفظاً) أى لانية بخلاف  
 نظيره من الخلق لأنه يفتقر فيه ما لا يفتقره هنا ولا يرد عليه الا كشف بنية زوجة في النكاح كما يأتى  
 لان المعقود عليه ثم ضرب من المنفعة وهذا ذات العوض فاعتقر ثم لم يفتقره وان كان الشـ كاح مبناه

وبقدره في الباقي فان عين  
 البر كان قال بعتك مل هذا  
 البيت من ذا البر صح  
 لا مكان الاخذ قبل نقه  
 فلا غرض وقد بسط  
 الكلام عليه في غير هذا  
 الكتاب (ولو باع بقدر  
 مثلاً) وتم غلب تعين  
 لان الظاهر ارادتهما ثم  
 لو غلب المكسر وتفاوتت  
 قيمته اشترط التعين نقه  
 الشيخان عن البيان  
 وأقراء (أو قدان) مثلاً  
 ولو صححها ومكسراً (ولا  
 غالب اشترط تعين) لفظاً  
 لاحدهما ليل بقيمته  
 بقول (ان اختلفت  
 قيمتهما) فان استوت لم  
 يشترط تعين ويسلم  
 اشترى ماشاء منهما

على الاحتياط والتعبد أكثر من غيره شرح مر ولو أطل السلطان ما بيع به وأقرضه لم يكن له غيره بحال نقص سعره أو زاد أم عز وجوده فإن فقد له مثل وجب والا فقيمة وقت المطالبة شرح مر  
**(قوله ولا يبيع غالب)** أي غائب عن رؤية العاقدين أو أحدهما كان كالجلس أخذ من قوله بأن لم يرد الخ ح ف ولا مخالفة بين هذا وبين قولهم لو قلنا اشتريت منك ثوبا بصفة كذا بهذه البراهم فقال بعتك نقد بعلابه يبيع موصوف في القيمة وهذا يبيع عين منه بنقد موصوف وهذا واضح ويستنبه على الضعفة كذا يخطأ مر شوري وبعبارة الأصل مع شرح مر والأظهر أنه لا يبيع بيع الغائب والثاني وبه قال الأئمة الثلاث يبيع البيع إن ذكره جنما أي أو نوعا وان لم يره وبه ثبت اختيار الشري عند الرؤية وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الأجرة ويمتد اختيار امتداد مجلس الرؤية بقوله وإن وصف لرد على القديم وعلى الأئمة الثلاثة **(قوله ولان الخبر)** ليس هذا حديثا بهذا القطع بل لمط الحديث ليس لما بين كالتبرور أو أنه يرى ليس الخبر كالعائنة شيخنا ح ف وفي شرح مر ليس الخبر كالعليان **(قوله وتكني معاينة عوض)** علمه عدم اشتراط التمس والوقوف في التسليم والمذوق شوري **(قوله عوض)** تذاوقه وقوله عن العلم بقهر ما يوزن أو عدا أو كذا أو ذرعا **(قوله المصوب بها)** أي بالعائنة **(قوله صح البيع)** فلو وجدها على موضع فيه ارتفاع وانخفاض وقد قلن استواء استصحابا مع وثبتة لاختيار وان علم ذلك لم يصح لان علم ذلك يمنع الرؤية من إعادة التخييل حل **(قوله بخلاف المذوق)** أي لانه لا تراكم فيه شرح مر قال ح لوني في أن يكون مثله الوزن والمذوق **(قوله وتكني رؤى بقيل عقد)** فإن وجد ما اشترى متغيرا عما رآه عليه تخير فلو اختلف في تغيره قال قول الشري يمينه غير لان لما تم دعوى علمه أنه رآه بهذه الصفة الموجبة لآلآن. فني به والاصل عدم ذلك وانما صدق البائع فيقالوا اختلفا في عيب يمكن حدوثه لانهما قد اتفقا على وجوده في بدلتشترى والاصل عدم وجوده في بدلتشترى شرح مر وفرره ح ف **(قوله إلى الوقت)** أي من حين رؤى إلى الوقت **(قوله بأن يشاب عدم تغيره)** أي وان تغير بالفعل لكنه يتغير فور الانهيار فيصع ع ش و قل **(قوله الحيوان)** وأمن يومين أو ثلاثة مثلا لأن كان مراده التخييل لما يحتمل التغير وعدمه سواء ففيه نظر لانه يأتي أن الحيوان الغالب عليه التغير لانه يتقذى في الصحة والسقم فقلنا بيفك عن عيب ولهذا عطفه المحل عليه فالحق به حكمه كان مراده التظهير فظاهر أي نظيره في الحكم وملحق به وإن كان يطلب تغيره لكنه يفرقة التخييل لما يحتمل التغير وعدمه سواء تأمل وبعبارة الجواهر وان مضت مدة يحتمل أن يتغير فيها وأن لا يتغير أو كان المبيع حيوانا فوجهان أحدهما أنه يصح شوري واختار شيخنا ح ف كونه للتخييل وقال لا يلزم من تنفذه في الصحة والسقم أن يكون الغالب تغيره تأمل **(قوله بخلاف ما يفتل تغيره)** أي وان لم يتغير حل **(قوله كطعمة يسرع فسادها)** أي هو أخطر من يومين أو ثلاثة مثلا وان فرض أنها لا تتغير على خلاف الغالب حل **(قوله رؤى بعض مبيع)** **(فرع)** سئل الشهاب مر عن بيع السكر في قدره هل يصح وتكني رؤية أعلم من رؤى القدر أو فأجاب بأنه كان بقاؤه في القدر من مصالحه صحيح ولعل وجه ذلك أن رؤى بأعلاء لا تدل على بقاءه لكنها كتنى به إذا كان يناوذه في القدر من مصالحه للضرورة سم على حج **(قوله ان دل على بقاءه)** أي على أن الباقى مثله **(قوله كظاهر صيرة)** مبيعة كالألبس بها على الانشاعة أي الإجماع حل **(قوله ونحوه)** أي ببيع الكاف لاجل قوله مما يختلف غالب من ذلك البقيق وينبغي أن يكون مثله اللبن وسائر الماتة في الظروف حل **(قوله ومثل)** هو البائع عطف على كظاهر الواقع خبر البتة اعذوف والتقدير وذلك كظاهر ومثل وقوم

معاينة عوض) عن العلم بقهرها كغناء بالتخمين للمصوب بها فلو قال بعتك بهذه الصبرة وهي بمجولة صح البيع لكنه يكره لانه قد يوقع في التسليم ولا يكره شراء مجهول الدرع كافي التمسو يفرق بأن الصبرة لا تصرف فحينما غالبا لئلا كرمها على بعض بخلاف المذوق (د) تكني رؤى بقيل عقد فيها لا يفتل تغيره الى وقتها أي العقد وذلك بأن يطلب عدم تغيره كعارض وانما وحديد أو يحتمل التغير وعدمه سواء كحيوان نظرا الغالب في الأول والاصل بقاء المرئى بحاله في الثانية بخلاف ما يفتل تغيره كطعمة يسرع فسادها نظرا للغالب ويشترط كونه ذا كرا للوصاف عند العقد كما قاله المارودي وغيره وتسميه يما ذكر أولى ما عبر به (د) تكني رؤية بعض مبيع) ان (دل على بقاءه كظاهر صيرة نحو كرسى) كسيرة ونحوه مما يختلف آخره غالبا بخلاف صيرة بطيخ وريمان وسفرجل ونحوها

بعضهم فقرأ ما بالجر قال الشورى وقصد بذلك كرم مثل بيان معنى الكاف في قوله كظاهر صبرة الخ وإعمال  
يقدر الكاف فيقول ولا يجوز لأن الكاف حرف لا يستقل فيكرمان يكون الجار والجر ورومتان  
من مقن وشرح بخلاف مثل فانه مستقل وليس مقصوداً من مثل مقدرة في الكلام كما قد يتوهم **(قوله)**  
بضم المعزة والهم أي مع سكون النون وهذا هو الشائع على ألسنة الفقهاء وهو صحيح وقميرد على  
القاموس يجعل هذان اللحن وأن الصواب كونه بفتح المعزة والنون وتشديد اللام أو بلام زوال النون  
هو المسمى عندهم بالعين بأن يأخذ بالفتح رامن البر وير به لا شئرى **(قوله لتأكل)** اللام بمعنى من  
**(قوله)** ولا بد الخ أي بصيغة تشمل الجميع بأن يقول بفتح البر التي عندى مع النون ج فلو أعطى له  
النون ج من غير بيع وباع ما عنده لم يصح لأنه صدق عليه أنه لم يرم من المبيع شيئاً وكذا إذا عطف عليه  
مستقلاً وعلى ما عنده عندما مستقلاً لا يصح بيع ما عنده لما تقدم شيئاً **(قوله ليقاته)** أي لأجل يقاته  
فوهة لغوية صواباً فاختلاف المنطقان لأن الأول التعدية والثاني العطف وقوله ليقاته بحيث إذا طرأ ذلك  
الصواب لا يتأذى إداره حل **(قوله كقشر رمان الخ)** وكقشر قصب السكر الأعلى وطلع النخل  
شرح مرق فيه تصرح بأن قشر القصب صوان أبيض **(قوله وخشكان)** هو اسم لقطعة عنب يوضع  
فيها ثمن السكر والوزن الجوز والسق وقطيرة رقيقة ويجعل المجموع في هذه القطعة عنب يسوى  
بالنار فالقطيرة الرقيقة هي القشرة فتكفى رؤيتها عن رؤى بقاياها لصوان خشبنا وقال شيخنا  
حرف خشك معناه يابس وإن معناه مجين **(قوله بخلاف جوز القطن)** أي فلا يكتفى برؤيته عن  
القطن قبل نفضحه وقد يقال عدم هذا ذلك لكونه لم يبد صلحه حل **(قوله ويجاء)** الكتاب أي  
فلا يكتفى برؤيته عن الكتاب حل **(قوله ونحوها)** أي من كل ما ليس صوام الماشية كالصنف  
لبره والنفار تسكهها بالحاف والفرش ما يلبسوا كان قياس ذلك أن تكون الحبيبة المحشوة كذلك مع  
انهم اكتفوا برؤيتها عن رؤى بقاياها من القطن وفرقوا بأن نحو القطن في الحنف والفرش مقصود  
بخلافه في الحبيبة المحشوة فسأعوا فيها حل **(قوله أول من قوله خلقة)** أي لانه يرد عليه الخشكان  
فانه مصنوع وليس بخلقى ويرد عليه جوز القطن لانه يقال أيضاً صوان أي مطلق صوان لا صوان  
ليقاته حل مع زيادة وعبارة زى قوله أول من قوله خلقة أي لانه يرد على طرده القطن في جوز والبر  
في صدق والملك في فأرته وعلى عكسه الخشكان ونحوه والقاع في كوزه والحبيبة المحشوة بالقطن لبطان  
بيع الأول مع أن صوانها خلقي دون الآخر من صوانها غير خلقي ومثل الحبيبة المحشوة بالفرش والحاف  
كما كتبه الميرى وخالف في ذلك ابن قاضي شهبة فرجع عدم الاكتفاء برؤيه الظاهر بل لا بد من رؤيه  
بعض الباطن انتهى **(قوله لا الجح ما كول)** ذكر شيخنا في باب الأصول والتمار أن ظاهر كلامهم  
بخلاف هذا ولا يخفى أن المول عليه هتان يكون قشره صوام الماشية وقشر القصب الأعلى ليس كذلك  
على أن هذه المادة التي ذكرها الشارح موجودة في البفلا فان قشرها الأسفل قد يؤكل معها ولا  
يصح بيعها في قشرها الأعلى فالأولى أن يصل بأن قشره الأعلى لا يسترجعه ورؤيه بعضه نكح على  
رؤيه بآفيه فهو من القسم الأول حل قال شيخنا وهذا بخلاف الوبياء الخضره فانه يصح بيعها في  
قشرها **(قوله)** ويتباع في فضاء أي في شراء ماء الكوز التي فيه مع عدم رؤيته وهو بعض ماء  
معروف يباع في أيام العيد في فضاء الفزاز ويسد فيها خواف من حوضه كبديل عليه قول الشارح  
لأن بقائه فيه من مصالحه وسى بذلك لأن الرغوة التي تخرج من فم الكوز تسمى فقاها لم يتقيد  
الحكم بذلك كما قاله البراءى وفي قلموس القناع كزمان هو الذي يشرب سمي بذلك لما يرتفع في  
رأسه من الزبد انتهى وهو ما يتخفن الزبيب فيكون من تسمية الكل باسم جزءه شيخنا فحمله

بضم المعزة والميم وقص  
المهجة (لتأكل) أي  
متساوى الأجزاء كالجوز  
ولا بد من إدخال النون ج  
في البيع وإن لم يخلطه بالباقي  
كما أوضحته في شرح  
الروض (أو) لم يدل على  
بقية بل (كان صواباً)  
بكر الصاد وضه (الباقي  
ليقته كقشر رمان ويض)  
وخشكان (وقشرة سفلى  
لجوز أو لوز) فتكفى  
رؤيته لأن صلاح بلطنه في  
إبقائه فيه وإن لم يدل هو  
عليه بخلاف جوز القطن  
وبطل الكتاب ونحوها  
فقول ليقاته أولى من قوله  
خلقة وخرج السفلى وهي  
التي تنكسر حالة الأكل  
الطرية لأنها ليست من  
مصلحتها بل طرية ثم إن لم  
تعتقد السفلى كفت رؤيه  
العليان لا الجميع ما كول  
ويجوز بيع قصب السكر  
في قشره الأعلى كما نقله  
الموردى ويترجم به ابن  
الرفعة لأن قشره الأسفل  
كباطنه لانه قد يصد مع  
قصاراً في قشر واحد  
ويتباع في فضاء الكوز

محمده في الروضة وغيرها  
 لان بقاءه فيه من مصلحته  
 (ونعتبر رؤيته لغير ماص  
 تليق) به فيعتبر في الدار  
 رؤيته في البيوت والقنوق  
 والسلوح والجدران  
 والمستحم والبالوعة وفي  
 البستان رؤيته في الاشجار  
 والجدران وسابيل الماء  
 وفي الصبوا لا يقرؤ به ما  
 عدا المورة وفي الدابة  
 رؤيته كلها الرؤيه لساوم  
 ولا استناهم وفي التوب نشره  
 ليري الجميع ورؤيته في  
 ما يختلف منه كديباج  
 منقش وبساط غلاف مالا  
 يختلف بكم في كفي  
 رؤيته في حداد وفي الكتب  
 والورق البيضاء والمصحف  
 رؤيته في جميع الاوراق (وصح  
 سلم اعني) وان عني قبل  
 تمييز ما في سلم أو سلم  
 اليه بقيد زده بقولي  
 (بوض في ذمتي) يعني في  
 المجلس وبكل من يقض  
 عنه أو يقض له رأس مال  
 السلم والسلم فيه لان السلم  
 بمقد الوصف لا الرؤيه ما  
 غيره بما يقدر رؤيه كبيع  
 واجارة ورهن فلا يصح  
 وان قلنا يصح بيع الغائب  
 وسبيله أن يوكل فيه أو أن  
 يشترى نفسه ويؤجرها  
 لانه لا يجملها ولو كان رأى  
 قبل الصبي شيئا ما لا يشترط قبل عقد صح عقد عليه كالبيع

عش ثم قال عني وذلك ان يبب يسمى بالقناع (قوله فلا يشترط رؤيته من) فهو مستثنى من  
 عدم صحته مع الغائب (قوله) ونعتبر رؤيته تليق كان الظاهر جعل قولهم رؤيته بعض مع أفراد  
 هذه القاعدة فقول الشارع لغير ماص احترازاً عن هذا خوفاً من التكرار والادغال في هذا التليق به  
 شيخنا (قوله ومساكن الماء) وفي السقيفة رؤيته جميع ما حني مافي الماء منها لان بقاءه فيه ليس من  
 مصالحها وهذه المسئلة ما هم بها لولي فتيان السقيفة بعضها مستور بالماء (قوله رؤيته ما عدا  
 المورة) أفني الشهاب مر بدمه رؤيته قد مرها وقال ولده ان الدابة كذلك الا ان يختلف العرض  
 وقولهم رؤيته كلها أي حتى شعرها فيجبر رفع السرج والا كاف والجبل شرح الروض شو يرى  
 (قوله لا رؤيه لساوم) عبر بضمير جمع المذكر تليق بالعاقل عني (قوله وبساط) بكسر الباء (قوله  
 ككراس) المراد به ما لا يختلف وجهه ولو كانت أفنت رقيقة (قوله والورق البيضاء) أي ذى  
 البياض فهو صفة للورق والمراد بالبياض الذي لم يكتب فيه فيشمل الاصفر وغيره وقوله والمصحف  
 معطوف على قوله وفي الكتب (قوله وصح سلم اعني) مصدره صاف للعاقل والمقول كما اشار له  
 الشارع بقوله أي ان يسلم الخ (قوله وان عني قبل تمييزه) وهذه الدابة بالدر وعبار تشرح مر وقيل  
 ان عني قبل تمييزه بين الاشياء أو خلق اعني فلا يصح سلمها انتهى وأشار بقوله بين الاشياء الى ان  
 المراد بالتمييز هنا غير التمييز الشرعي رشيدى (قوله عوض في ذمتي) أي في ذمته ان كان مسلماً وفي  
 ذمة المسلم ان كان الاعني مسلماً اليه فلا يصح عقد السلم معه بموضع معين سواء كان هو السلم أو السلم  
 اليه عني على مر (قوله يعين في المجلس) هل يكفي أن يعينه بنفسه أو لابد أن يوكل فيه يقضي  
 الأول حيث صرح باشتراط التوكيل في القبض والا قبض وسكت عن التعيين حل (قوله وبكل  
 من يقض عنه رأس مال السلم) أي اذا كان مسلماً بكسر اللام وقوله أو يقض له رأس مال السلم أي  
 اذا كان مسلماً اليه فقوله رأس مال السلم راجع لكل منهما وقوله أي يوكل من يقض عنه  
 السلم فيه ان كان هو مسلماً اليه ومن يقض له السلم فيه اذا كان هو مسلماً في ذمتي وقوله السلم فيه  
 لتوضيح شوش بالنظر لاقوله كالا عني فتأمل (قوله بما يعتمد الرؤيه) يستثنى منه البيع الضمني  
 وشراء من يعتق عليه أي يحكم بعقده عليه من أصل أو فرع أو من أقر بحر يتأشهد بها وردت  
 شهادته فيه يصح منه ذلك لتسوق الشارع لعنتي كافي الزركشي عني (قوله كبيع) وكذا اقالة  
 برماوى (قوله فلا يصح) أي لغير (قوله وان قلنا يصح بيع الغائب) أي لان الغائب يمكن رؤيته  
 بخلاف الاعني فلا يمكن أن يرى شيخنا (قوله وسبيله) أي وطريقه يقضي بتغيير السلم من الاعني  
 كالبيع وغيره بما يعتمد الرؤيه بأن يوكل فيه الخ شيخنا (قوله ولأن يشترى نفسه) أي ولو اشتره  
 بطريق الوكالة عن الغير بما يظهر أخذاً من الملة (قوله كالبيع) تشبيهه بالبيع يفيد اعتبار تذكر  
 الاوصاف حال العقد قبل

### باب الربا

بالقصر مع كسر الراء امامع فتحها فبالقصر وبذل الباء امامع فتح الراء وكسر هاء القصر والمد فقيهه  
 ست لغات خلافتان نازع فيه شيخنا ح ف وقيل فيه ثمان لغات كسر الراء وفتحها مع القصر والراء  
 وعلى كل امامع الباء أو الميم أي باب بيان حكم الربا وحكم بيع الربوي مع بضعه قال حل وظاهر كثير  
 من الاخبار بما يفيد أن الربا أعظم محاسن الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن أفني والشيخنا بخلافه  
 قال شيخنا ونحوه تصدى وما بدى له انما يصلح كمنة لاعة وفيه علم الحكم بربا ما يخرجها



التي يكتب الوثيقة بين المراهبين ومروى **(قوله وشاهده)** بالافراد أي حاشره ولو غير شاهد وق  
 شرح الروح كشر مسلم وشاهده بالتثنية هما اللذان يشهدان على المقعد اذا علم ذلك أي بأه  
 راد به بلل ومع ذلك فقام الكاتب والشاهد اثنان لهم الأكل والموكل لان الحاصل من كل منهما  
 الاقرار فقط على المصيبة وحل اثمها لا فرضا به وأقرا عليه ولم يرضيا لم ينهيهما قدرتهما على التوى  
 ع ش مع زيادة **(قوله وهو ثلاثة أنواع)** وكما يجمع على بلانها عن ع على مر **(قوله وبالتفضل)**  
 ومتر بالتعرض بأن يشترط فيه ما فيه تقع القرض غير نحو الرهن شرح م راد ما يحل ر بالتعرض  
 من ر بالتفضل مع انه ليس من هذا الباب لانه لا يشترط فيه القرض كان غزاة له انع ما فرضه بما يرد  
 عليه ع ش على مر **(قوله مع زيادة أحد المومنين)** ولو احتمل اومنه ماسيا في من مسئلة دعوة  
 ودرهم في بعض صور هاشيخنا **(قوله ور باليد)** انما نسب اليها لعدم القبض بها حالا برموى **(قوله)**  
 أوقض أحدهما أي بلا تأجيل **(قوله ور بالنساء)** غشع النون ذلك أي الاجل والما للقبض فهو  
 اسم للعرض الخصوص الذي يقال فيه عرف الاثني وعاسر فان يأخذ الوزغ الصغير يوضع في غالة  
 بوص ويسد فها تربط على الموضع فيبرأ برموى وقل **(قوله وهو البيع لاجل)** وان حصل  
 القبض في المجلس **(قوله والتصدية هذا الباب)** فيها شعار بان توبى المصنف أولى من جعل  
 غيره فعلا لا كغير وقوله بيع الربوى أي بيان يمه أي بيان ما يصح منه من الحل وما يفسد بالحرمه  
 فاذا وجدت الشروط الاثني بيانتها كان القصد صحيحا حالا وان اختل منها واحد كان قاسدا حراما  
 فتأمل **(قوله ز يدعى ماسر)** أي من الشروط المتقدمة في بيع غير الربوى من كونه طاهرا الخ  
**(قوله)** انما يحرم الربا في شيء أي انما يوجد بتحقيق بالحرمان فادفع ما قيل مقتضى هذا التعبير  
 أنه اذا لم يوجد المحصور فيه يتحقق بالادون الحر متوليس كذلك وقوله الحرام صفة لازمة وأتى المصنف  
 بأه لا رد على الخنفية القائلة بان الربا يوجد في كل مكيل كالجلب لان غلة الر باعنه هم الكيل لا العلم  
 ولو قال انما يوجد في هذا الخ لكان أولى وعبارة ع ش قوله انما يحرم الربا أي انما يوجد ويتحقق  
 الربا بالحرام في هذا الخ وانما وصفه بذلك مع ان العقود الفاسدة كلها حرام لا اختصاص بز بالام  
 عن بقية العقود أو المراد بالالتوى هو مطلق الز ياد قوله فيكون في الكلام استخدام لانه  
 ذكره في الترجمة بمعنى وهو الربا بالشرعي وأعاد التضمير عليه بمعنى أترو وهو الربا بالتوى وهذا سقط ما يقال  
 عبارته تقتضي ان الربا قسمان قسم حرام وهو ما كان في العقود والمطومات والآج جاز وهو ما كان  
 في غيرها وليس مراد وقوله وهو مطلق الز ياد فيه شيء لانه يقتضي ان الحرم اعمها الز ياد مع ان  
 الحرم العقد فتأمل وأيضا يكون قاصرا على ر بالتفضل **(قوله بخلاف العروض)** أي فلا ر فيها  
 فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا ع ش **(قوله وذلك)** أي اختصاص الربا بالتفضل حل **(قوله لمة)**  
 الخنفية الاضاعة يانيتها أي يوفى بيع بعض النقد ببعضه تضيق للامتحان بخلاف ما اذا جعل كله تخافه  
 والملة منها الحكمه فلا ينافي كون حرمه الربا من الامور التبعيدية فيشبهها من حل **(قوله بجوهريه)**  
 الامتحان أي أعلاها **(قوله غالب)** احتز به عن القلاس اذا راجت طاهلا ر بانها خط **(قوله وما)**  
 قصد لطم أي قصد الله تعالى ولم ذلك بان يخلق الله تعالى علماء مروا ببعض أصفاته كما دم بأن  
 هذا لا دمين وهذا لها ثم خرج به الزايتا فلا ر باه لا قصد الاستباحه به زى **(قوله بضم)**  
 الطاء) وما يشتقها فهو ما يدرك بالقوى وليس مراد برموى **(قوله مصدر لطم)** أي مصدر سمي  
 والقباس النسخ قال ابن مالك

فصل قياس مصدر لطم • من ذي ثلاثة كدردا

وشاهده وهو ثلاثة أنواع  
 ر بالتفضل وهو البيع مع  
 زيادة أحد المومنين على  
 الآخرو ر باليد وهو البيع  
 مع تأخير قبضهما أو قبض  
 أحدهما ور بالتداء وهو  
 البيع لاجل والتصدية هذا  
 الباب بيع الربوى وما يعتبر  
 فيه من زيادة على ماسر (اعا)  
 يحرم الربا في شيء أي خبز  
 وقشة ولو غير مضروبين  
 ككل ودر بخلاف العروض  
 كفلاس وان راجت  
 وذلك لمة الخنفية الغالبة  
 ويعبر عنها أيضا بجوهريه  
 الامتحان غالبا وهي منتفية  
 عن العروض (د) في (ما)  
 قصد لطم بضم الطاء  
 مصدر لطم بكسر الميم  
**(قوله أولى من جعل غيره)**  
 فصلا لان الفصل غالبا  
 يشرح في الباب لاني  
 الكتاب والمقدم كتاب  
 فينرجح فيه مباشرة الباب  
 اه شيخنا  
**(قوله أو المراد بالالتوى)**  
 الخ) ويعتبر بطل ماسر من  
 زيادة اتمعي النوعين وبه  
 يتعطف ما يأتي للحش من  
 الاعتراضين

اللائحة من الخير التي قاله  
نصفه على البر والشعر  
والشود منهما التوت  
فالخى بهما ما معناهما  
كالقول والارز والقررة  
وعلى الخمر والمقصود منه  
التفكه والتأدم فالخى  
به ما في معناه كالزبيب  
والتين وعلى الخمر والمقصود  
منه الإصلاح فالخى به  
ما في معناه من الأنداء  
كالقمونيا والزعفران  
وخرج بقصد ما لا يقصد  
تناوله بما يؤكل كالجلود  
والعظم والخوفلار فيه  
والعلم ظاهر في ارادة  
مطعم الأدميين وان  
شاركهم فيه البهائم كثيرا  
خرج ما يخص به الجن  
كالعلم

(قوله رجاءه بأن يكون  
أظهر مقاصده) أي العلم  
أظهر مقاصده ومن باب  
أول ما ذاقه به الأدميون  
خاصة في خسة التناول  
وهي ما يخص بتناوله  
الأدميون وأغلبوا ومنها  
في البهائم أو استوا فقهه  
عشرة وبوبة مطلقا اه  
تحرر  
(قوله لانه يقصد به  
الإصلاح) لانه العلم عند  
عدم وضع العلم على ولا  
كان غشا به قلم أبعد  
(قوله مقصودا) الذي في

(قوله أي أكل) نصير العلم المذكور في كلام المصنف فهو يفتح المهر فتسكون الكاف وتوصف فرأه  
يفتح الكاف أيضا واللام ويكون نصيرا لقوله علم ع (قوله أظهر) اسم يكون العلم خبرا و  
بالعكس وهو أكل (قوله وان لم يؤكل الأنداء) أي فلا كل لا يشترط فيه غلبوا على الذي يشترط فيه  
الغلبة قصد العلم فما كان أظهر مقاصده العلم هو بويوان لم يؤكل الأنداء كالأرض صريح فان  
القول ربوي لأن قصد العلم الأدمي غلب ان كان تناول البهائم له أغلب ولا ينافي ذلك ما يأتي من  
الموردى من أن ما كان تناول البهائم له أغلب يكون غير ربوي لأن كلامه مفروض في علم قصد العلم  
الأدمي غالبا بدليل تخليه بالحشيش والتبن والتي يباع باقتصاد شوري (قوله كالبلوط) أي  
كشمره يفتح الباء بالوحدة وقسم اللام المتددة كتنور وبشما كصفور شجرة حل يؤكل  
ويدبح بقشره وقيل شجرة له ثمره يبلع في الصورة يرض الشام كانوا يقتاتون ثمره وما وهو  
المعروف الآن بجر الفؤاد (قوله قوتنا) منصوب على المفعول لاجله وأعلى التميز تحول عن نائب  
الفاعل أي قصد قوتهم شوري (قوله أو تداوى) المناسب لقوله الآتي والمقصود منه الإصلاح أن  
يقول أو إصلاحا بل قوله أو تداوى لأن المتن نص على الجمع بين التقيس والتقيس عليه في كل والجمع  
بين الملح وما الخى به هو الإصلاح والتداوى لأن يقال المراد بالتداوى لازمه وهو الإصلاح فأصل  
شيخنا (قوله كالتؤخذ الثلاثة) الكاف بمعنى لام التعديل ومصدرية والتقدير لاخذ الثلاثة الخ  
أي أخذ بعض أفرادها بالنص والبعض الآخر بالتقيس (قوله فالخى بهما) ان قيل فقد تقرر عندهم  
أن تحرر اليا بتعدي والامور التبدية لا بد منها القياس أوجب بأن الحكم بأنه تعدي حكم على  
المجموع بحيث لا يزداد عن ثالث على التقدير المطعوم فلا ينافي القياس في بعض أفرادها قليل في نوافض  
الوضوء شرح الروض (قوله كالقوله) أي وألخص مر والترس والماء الضرب عند أهل عمل  
العقداد البيرة يكونه يسمى عندنا عند عمل أهل الضموم بعضهم قال ينظر لغير العلم كقوله  
مر وعش عليه قال بعضهم الماء الضرب مصلح ليدن فهو داخل في التداوى وفي شرح الروض  
ما وافقه وفي كلامه اجماعه لقلوب حل وفي شرح مر انه داخل في المطعوم لقوله تعالى ومن لم  
يطعمه فانه مني أشقى وابن ربوي لانه ما التفكه أو لتداوى وكل منهما داخل في المطعوم برماوى  
(قوله وعلى الملح) ومثله الطرون لانه يقصد به الإصلاح كما قيل عن الشرف الحناوى قال  
عش وقد يتوقف فيه قالنا نصلى أي إصلاح براد منه معلوم من جزئيات المطعومات من الاقتيات  
والتفكه والتداوى والتأدم الذي يستعمل فيه أفعال على سبيل التفش في الضاعة التي يضاف إليها  
(قوله كالقمونيا) يفتح السين المهملة والقاف وضوم الميم وكسر التون مقصورا وهي السناسكي  
أو شبيه رمادى والحلبة اليابسة ربوية وكذلك الكيزان لانه لا تشبهها بخلاف الخضراء (قوله  
كالجلود) اذا غلظت وشخت والافهى ربوية مر وقيل (قوله والعظم رخو) تليث الراء رمادى  
(قوله والعظم) أي في قوله قصد العلم ظاهر في ارادة الخى المراد منه مطعوم الأدميين أي مقصد  
بالأدميون وان شاركهم فيه البهائم كغالب وان غلب تناوله كثيرا كالقوله والشعر كغلبه ذكر  
خرج ما يخص به الجن ولا ينبغي أن دليل الاختصاص ليس الامتصاص تناول من ذكر  
له دون غيره حل (قوله وان شاركهم فيه البهائم) أي قصد كاهه مقتضى السياق والاشتراك  
يصدق بثلاث صور بأن كان قصد الأدميين له أغلب أو البهائم أوهما على سواء والطوى قبل  
الثانية قصد الأدميين قط فقهه ربوية في قصد تفش في التناول بعشرين بيان الخمسة التي

المصباح بلده وقوله السالم الخى التذ كرتو برهان قاطم انها المجمودة (قوله لانه لا تشبهها) أي مع بقائه جافا فلا تداخله

في تناولها لما أن يختص بتناوله الآدميون أو يغلّب تناولهم هو تناولها في البهائم أو يتناولها على السواء فيقتضى كلامه أن هذه العشرين كلها ربوبة اذ لم يفسد في تناولها وأخرج ما يختص به البهائم فقط أي قصداً إذا الكلام فيه هذا ما نصيبه العبارة وقرر شيخنا حرف صور المقام أخذاً من الرشيدى فقال وللحاصل أن العلم لما أن يكون أظهر مقاصده الآدمى أو اختص به الآدمى قصداً ومثلها ما في البهائم واستوى الأمر إن قصد هذه خمسة وفي تناولها خمسة ما يختص بتناولها الآدمى غلب تناول الآدمى ومثلها في البهائم استوى في تناولها وخسة في تناولها بخسة وعشرين فنصير الربوبية صوراً في هذا إذا قصد البهائم فقط أو كان أظهر مقاصده البهائم وقصد ما لم يكن في الثلاثة اختص بتناوله البهائم أو غلب تناول البهائم له وبقية الصور وهي تسع عشرة فيها لا يفاضل وهذا بخلاف حاصل الثوري واعتمد شيخنا عبيد بن الدبوي أن مقصد ثلاثين أو كانوا أظهر مقاصدهم ربوبياً مطلقاً أي في جميع خمسة تناول وان مقاصد البهائم أو كانت أظهر مقاصده غير ربوبية مطلقاً أو مقصد لها أن يختص بتناولها الآدميون أو غلب فيها مع البهائم مع البهائم فيه فربوي وان اختص بتناولها البهائم أو غلب فيها فغير ربوي فيكون الربوبية ثلاثة عشر وغيره اثني عشر (قوله أو البهائم) أي قصداً إذا الكلام فيه لكن هذا ينبغي تشييده بما إذا لم يختص بتناوله لآدميون أو غلب تناولهم له أخذاً من كلام الماوردي ومن تسليم أن الحكم لا يغلّب شيخنا أو المماثل كلام شيخ شيخنا الشيخ عبيد بن عدم التقيد بما ذكر (قوله وقصيته) أي قوله والطلم الخ قائماً ضعيفة (قوله أن ما اشترك فيه الآدميون الخ) أي قصداً وقوله بالنسبة لهذه أي لصورة تناولها من حيث هي لا يشد كونه مقصداً وان كان هو التبادر لا ينافي الجدل على ما اختص به البهائم معني قصداً شيخنا (قوله وان كان أكل البهائم له أغلب) أي وان اختص بأكله هذا كله ما نصيبه العبارة وأما مخرج رتبة المسئلة على المقصد فقد علمته مما تقدم عن الرشيدى وعن الشيخ الهروي (قوله بقول الماوردي بالنسبة لهذه) أي مقاصده الآدميون والبهائم الحكم فيها اشتركا في أي قصداً به لا غلباً بخلاف ما قلنا فإنه يقتضى أنه غير ربوي وحيث يقال أنه محمول على ما قصد به البهائم أي فقط ووافقنا شارحاً على هذا شيخنا أنه حل فلكلام الماوردي معتمد والجل ضعيف لانه يقتضى أنه إذا قصد لها وكان تناول البهائم له أغلب يكون ربوبياً مع أنه ليس كذلك عرض بزيادة عبارة تشرح مراداً من قصد للوعين فربوي لأن غلب تناول البهائم له فيها يظهر وبعبارة الثوري واعتمد شيخنا كلام الماوردي وقال الطومونات خمسة أقسام ما يختص بالآدميين وما غلب فيها مع البهائم وما يستوي فيه الآدميون وغيرهم وما يختص بغيرهم وما يغلّب في غيرهم فالثلاثة الأولى فيها الربا والباقيان لا ربا فيهما انتهى وهل هذه الأقسام بالنسبة للقصد أو بالنسبة للتناول استوجه شيخنا حرف الثالث لانه الظاهر لنا والقصد لا ملاع لتناوله لكن كلام الشارح وكثير من الحواشي ظاهر في أن المراد على القصد (قوله فيها اشتركا فيه) ظاهر العبارة قبل الجدل أن الاشتراك في القصد في ما سبق من أن ما إذا قصد به الآدميون ولو مع البهائم ربوي مطلقاً من غير تفصيل في تناولها فحينئذ ينبغي حله على ما إذا قصد به البهائم فقط وحينئذ يفصل في تناول قوله لا أغلب أي فإذا غلب تناول الآدميين له بالاولى ما إذا اختص به فهو ربوي وإذا غلب تناول البهائم له أو اختص به فهو غير ربوي وأما صورتنا للاشتراك على السواء يعني في تناولها والجل أنه قصد به البهائم فقط فلم تؤخذ من كلامه شيخنا (قوله محمول على مقاصد الخ) انظر كيف يتأتى هذا الجدل مع قوله بالذمة لانه أي مقاصده الآدميون والبهائم كما قلنا حل اللهم الآن يكون معنى قوله أن ما اشترك فيه الآدميون والبهائم أي تناولها خلافاً للجل وفي حيث يفتقر الظاهر إلى حصر

أو البهائم كالخيش والثين والنوى فلا ربا في شيء من ذلك هذا ما دلت عليه خصوص الشافعي وأصحابه وبه صرح جمع وقصيته أن ما اشترك فيه الآدميون والبهائم ربوي وان كان أكل البهائم له أغلب فقول الماوردي بالنسبة لهذه الحكم فيها اشتركا في مقاصد لا أغلب محمول على مقاصد اعلم البهائم كلف مطلب قدنا كله الآدميون لحاجة كل من هو به والتفك

(قوله رجه الله وان كان أكل البهائم الخ) هذه العبارة ضعيفة بل أن كان أكل البهائم له أغلب أو اختصوا بأكله فهو غير ربوي لأن الاشتراك في القصد مع عدم غلبة قصد الآدمي



قَالَ دُولِي أَنْ يَقَالَ إِنْ الْإِشَارَةَ رَاجِعَةً إِلَى الشَّرْكَاءِ لَا يَلْبِقُ الْقَصْدَ (قَوْلُهُ يَشْمَلُ التَّأْمِدَ) أَيُّ ظَاهِرِهِ  
 مَا يُؤَيِّدُ كُلَّ التَّائِيْدِ بِهَذَا كُلِّ الْفَا كَيْفَ قَطُّ شُورِي (قَوْلُهُ بَحَلَاو) لِلْمَدِّ وَالْقَصْرِ وَعِبَارَةُ الْمَصْبَاحِ الْحَاوِ  
 الَّتِي تَوْكُلُ نَعْدَ وَتَقْصُرُ وَجَمْعُ الْمَدِّ وَحَلَاوِي بِمِثْلِ مَحْرَاءَ وَبَحَارِي بِالسَّكْرِ وَجَمْعُ الْقَصْرِ وَحَلَاوِي  
 بِشَحْشَحَ لَوْ أَوَّلَ الْإِشْرَارِ يَحْلُو الْحَاوِ اسْمُ مَا يُؤَيِّدُ كُلَّ مِنَ الطَّعَامِ إِذَا كَانَ مَعَالِجَ لِحَاوَةٍ عَشَى عَلَى هَرٍ (قَوْلُهُ  
 ثَلَاثَةً مُوَرِّ) لَكِنْ الْأَوَّلُ وَالثَّلَاثُ شَرْطَانِ لِلصَّحَةِ ابْتِدَاءُ وَالثَّانِي شَرْطُ لَهَاوِ مَا كَانِي فَيُشْرَحُ هَرٍ  
 (قَوْلُهُ حَاوِلُ) أَيُّ بَانَ لَا يَشْتَرُطُ فِي الْعَمَاءِ جَلِ رَمَاوِي أَيُّ غَنِي أَقْتَرَنَ بِأَحَدِ الْوَضْعَيْنِ تَاجِيلُ وَإِنْ قَلَّ  
 زَمْنُهُ كَدَّرَ حَتَّى وَجَلَّ قَلَّ فَيُرْفَعُ مَا يَصِحُّ شَرْحُ هَرٍ (قَوْلُهُ وَتَقَابُضُ قَبْلُ تَرْقُ) يَعْنِي الْقَبْضُ الْحَقِيقِيُّ  
 فَلَا يَكُونِي نَحْوُ حَالِ الْوَتَانِ حَصَلَ مَعَهَا الْقَبْضُ فِي الْجُلُوسِ كَافِي شَرْحُ هَرٍ وَقَوْلُهُ فَلَا يَكُونِي نَحْوُ حَالِ الْوَتَانِ  
 الْإِبْرَاءُ وَالضَّهَانِ أَلَكِنْ يَبْطُلُ الْعَقْدُ بِالْحَالِ وَالْإِبْرَاءُ تَضَمُّنُهُمَا الْإِجَازَةُ وَهِيَ قَبْلُ التَّقَابُضِ بِمِثْلَةِ الْعَقْدِ  
 وَأَمَّا الضَّهَانُ فَلَا يَبْطُلُ الْعَقْدُ بِمُجَرَّدِهِ بَلْ إِنْ حَصَلَ التَّقَابُضُ مِنَ الْعَاقِدِينَ فِي الْجُلُوسِ فَذَاكَ وَالْإِبْرَاءُ  
 بِالتَّرْقُوعِ عَشَى عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَلَوْ بِمِثْلَةِ الْقَعْدِ) ضَعِيفُ أَيُّ وَإِنْ حَصَلَ الْقَبْضُ بِمِثْلِهِ فِي الْجُلُوسِ  
 فَلَا يَكُونِي عَلَى الْعَقْدِ هَرٍ لَانَ الْإِجَازَةُ كَالْتَرَقُّوعِ (قَوْلُهُ وَبَعَالِيَّةٌ بَيْنَا) أَيُّ حَالَةِ الْعَقْدِ شَخْصًا مِنْ قَوْلِهِ  
 الْجَهْلُ بِالْمَالَةِ حَالَةُ الْبَيْعِ وَالْمَرَادُ أَنْ يَلْعَمَهَا كُلُّ مِنَ الْعَاقِدِينَ (قَوْلُهُ خَرَجَ) أَيُّ الْبَقِيَّةِ (قَوْلُهُ  
 جَزَافًا) بِتَضَامُنِ الْجَمْعِ وَالْفَقْدِ الْبَيْعُ الْكَسْرُ لَا مَعْدَرَةَ جَزَافًا قَلْبًا مَالِكًا • لِفَاعِلِ الْفَعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ •  
 وَالْأَخْرَافُ مَعْدَرَةُ سَبْعِينَ وَضَافَةُ الْجَزَافِ هُوَ مَا يَقْدَرُ بِكَيْلٍ وَلَا وَزْنٍ وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا كَيْلًا أَوْ وَزْنًا  
 شَيْخَنَا (قَوْلُهُ نَعْمَ لَوْ بِأَعْبَرَةٍ بِمِثْلِ بَاخَرِي الْخ) هَذَا سَتَنِي مِنْ عَدَمِ بَيْعِ الْجَزَافِ لِأَنَّ فِي الْمَسْئَلَةِ  
 الثَّانِيَةِ عَدَمَ الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَمَا بَدَلَ عَلَى ذَلِكَ وَأَمَّا الْأَوَّلِيُّ فَهِيَ وَإِنْ كَانَ فِيهَا عَدَمُ ذَلِكَ أَلَا فِيهَا  
 مَا بَدَلَ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُهُ بِمِثْلَةِ الْوِزْنِ وَهَذَا الْإِخْرَاجُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَوْنِهِ جَزَافًا حَلَّ قَالِ شَيْخَنَا  
 وَبِحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ الْأَوَّلِيُّ اسْتِدْرَاكَ عَلَى مَفْهُومِ قَوْلِهِ وَبَعَالِيَّةٌ بَيْنَا لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَالَةِ حَالَةُ الْعَقْدِ  
 وَالثَّانِيَةِ عَلَى عَدَمِ حَقِّقَةِ الْبَيْعِ جَزَافًا وَلَهُ أَوَّلِي فَتَأْمَلُ (قَوْلُهُ أَوْ عَلِمَا الْخ) وَلَوْ بِإِخْبَارِ كُلِّ مَنْهُمَا مَا حَبَّ  
 حَيْثُ حَقَّقَ قَانِ بَيْنَ خِلَافِيَّانِ الْإِبْرَاءُ عَشَى وَفِيمَا هَذَا الْإِخْبَارُ يَفِيدُ الظَّنَّ مَعَ أَنَّ الشَّرْطَ الْمَانِئَةَ  
 يَقِينًا لِأَنَّ قَالِ أَيْقَمَ هَذَا الظَّنَّ مَقَامَ الْيَقِينِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ تَبَايَعَالِ الْمَرَادُ بِعَدَمِ زَمْنٍ يَعْذِفُ أَحْيَالُ النِّقَاصِ  
 حَلَّ مَعَ زِيَادَةِ (قَوْلُهُ وَلَا يَحْتَاجُ فِي قَبْضِهِمَا) أَيُّ الَّتِي هُوَ شَرْطُ لِحَاوَةٍ مَعْدَنِي حَقِّقَةِ الْقَبْضِ فِي  
 الْجُلُوسِ وَلَوْ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ اسْتَمَرَّتْ حَقِّقَةُ الْعَقْدِ وَلَا يَضُرُّ تَرْقُعُهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ وَهَذَا ظَاهِرُ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ  
 الْفَحْشَاءَ فَيُعْلَمُ قَبْلُ وَأَمَّا الْأَوَّلِيُّ فَفِيهَا غَضَاءُ لَا انْقِطَاعَ لِلْقَبْضِ عَلَى الْكَيْلِ أَوْ الْوَزْنِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَيْهِ  
 الْمَسَائِدُ الْمُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الصَّحَّةُ وَأُجِيبَ بِأَنْ مَدَارَ الْقَبْضِ الَّتِي هُوَ شَرْطُ لِحَاوَةٍ فِي الرُّبُوعِ يَتَلَوَّقُ  
 الْقَبْضُ النَّاقِلَ لِقَبْضَانِ وَهِيَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى كَيْلٍ وَلَا وَزْنٍ وَدَامَ الصَّحَّةُ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْكَيْلِ أَوْ الْوَزْنِ  
 فَذَا حَصَلَ الْكَيْلُ أَوْ الْوَزْنُ وَتَرَجَّسَ جَوَاءُ اسْتَمَرَّتْ الصَّحَّةُ وَالْإِتْيَانُ عَدَمُ انْقِدَادِ الْبَيْعِ تَخْلَافُ الْقَبْضِ  
 الْمُتَوَقَّفِ عَلَيْهِ حَقِّقَةُ تَصَرُّفِ الْبَاقِي فِي الْفَنِّ وَالْمَشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ فَانَّهُ لَا يَتَّقِي مِنَ الْكَيْلِ أَوْ الْوَزْنِ وَهُوَ  
 مَحَلُّ كَلَامِ الْمَنْ الْأَقَى فِي الْفُرُوعِ حَيْثُ قَالِ وَشَرْطُ فِي قَبْضِ مَا يَبِيعُ بِمَقْدَرِ مَا يَمْرُوحُ ذَرَعَ عَشَى  
 عَلَى هَرٍ مَخْلُوصًا وَعِبَارَةُ حَلِّ قَوْلِهِ وَلَا يَحْتَاجُ فِي قَبْضِهِمَا الْخَ لَانَ قَوْلُهُ بِمِثْلَةِ الْوِزْنِ وَبَعَالِيَّةٌ الْكَيْلِ  
 وَالْوَزْنِ بِأَنْ فَعَلَ أَيُّ الْقَبْضِ الْأَقْلَ الضَّهَانُ لَا الْمَقْدَرُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَبْضِ الْمَقْدَرُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى  
 فِيمَنْ الْكَيْلِ الْكَيْلُ أَوَّلِي وَالْوَزْنُ فِي الْمَوْزُونِ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ قَوْلُهُ وَلَا يَحْتَاجُ رَاجِعٌ إِلَى الْمَسْئَلَةِ الْأَوَّلِيِّ مَعَ  
 أَنَّ الظَّاهِرَ رَجُوعُهُ لِلثَّانِيَةِ وَعِبَارَةُ الضَّهَانِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَوَّلِيِّ تَضَمُّنُهُمَا فِي الْأَخِيرَةِ (قَوْلُهُ وَالْمَرَادُ  
 بِالْتَّقَابُضِ مَا يَمِ الْقَبْضِ) قَبْلُ لِمَا لِي بِإِشْرَارِهِ التَّقَابُضُ لِلْإِبْرَاءِ هَرٍ التَّعْيِيرُ بِالْقَبْضِ لَا كِتْفَاءُ بِهِ مِنْ أَحَدٍ

يشمل التأمد والتحلي  
 بحالوا وانما لم يذكر  
 الدواة في ابتداءه الطام في  
 الأيمان لانه لا يشاؤه في  
 العرف المنيته هي عليه  
 (فادابير نوي بحسنه)  
 كبر بر وذهب بذهب  
 (شروط) في حصة البيع ثلاثة  
 أمور (حلول وتقاض قبل  
 تفرق) ولو بمساواة العقد  
 (ومائة يقينا) خرج به  
 مالي باع ربويا بحسنه  
 جزافا فلا يصح وان خرجا  
 سواء للجهل بالمائة  
 البيع والجهل بالمائة  
 كحقيقة المفاضلة نعم لو باع  
 صبرة بر مثلا بأخرى كالمائة  
 أو صبرة دراهم بأخرى  
 موازنة صح ان تساويا  
 والا فلا واعلم انما له ما تم  
 تباعا جزافا فصح ولا يحتاج  
 في قبضهما الى ككيل  
 ولا وزن والمراد بالتقاض  
 ما يميم القبض حتى لو كان  
 الموضع مينا

الجانبين اه و يرد بان من يبر بالقبض يزمه ان يقول منهما فوجه ان ايشاره لكونه الغالب اه  
اي عايشو يرى (قوله كفى الاستقلال بالقبض) أى بان كان للقبض حق المجلس لان الكلام فى القبض  
النافل للملك لا القيد لتصرف حل (قوله ويكنى قبض مأذون القاعد) كأنه قال والمراد  
بالتقاضى ما يكون من القاعد أو مأذونه أو أحد ورثته شيعنا قال سم على حج وحاصل هذا  
الكلام كارى أنه يشترط قبض المأذون قبل مفارقة الأذن ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة  
المورثين الميتين ولعل الفرق بينهما أن المورث بالموت يخرج من أمة صاحب القبض وعلمه  
والتحقق بالجدات بخلاف الأذن ع ش على هر (قوله مأذون القاعد) ولو سيداً ووكيله وهو  
ظاهر بخلاف ما لو كان القاعد قريماً أو ذوله فقبض سيداً ووكيله فقبض هو كذا فى المجلس ولم ياذن  
لحق القبض لا يكتفى حل (قوله وكذا قبض وارنه) قل ان شبهة عن الشيخ فى على نحو ذلك  
بما إذا كان الوارث فى المجلس وذهب اليه بعض المتأخرين لكنه يجبه أنه إذا كان الوارث فى غير  
المجلس ويلفه الخبر كان المتبرع مجلس بلوغ الخبر فلا يذن قبض فيه قبل مفارقة الوارث المقدفلة الشيخ  
سم وأقر شيعنا بن هر ومثل ذلك ما لو قارق أحد مكرهات زوال الإكراه فان المتبرع مجلس  
زوال الإكراه فيحتاج ان يوكيل من قبض عنه أو قبض من وكيل الآخر وهذا حاصل ما ظهر  
شورى وقول الحنفى فلا يذن قبض فيه قبل مفارقتة أى بان يوكيل كل منهما فى القبض لا شورى  
لائمه إلا بكنهه التقاضى بأفضهما اه سم (قوله بيسموه المجلس) أى مجلس القعدان كان قبضه  
أو مجلس بلوغ الخبران كان تابغاهن هر ع ش لانه أى الوارث فى معنى المكرهو يكون محل بلوغ  
الخبر بخلاف مجلس المقدفان أن يحضر للمبيع فقيماً أو يوكيل من يقبضه قبل مفارقتة فشرح هر وقوله  
بالمجلس متعلق بقبضه مواد أقصد الوارث اعتبر مفارقة آخره ولا اعتبر مفارقة بعضهم فقيام الجملة مقام  
المورث ففارقة بعضهم كفارقة بعض أعضاء المورث جملة ولا بمن حصول القبض من السكك  
ولو بائهم لو اذ قبض عنهم فلو قبض البعض دون البعض بنفى البطالن فى حق من لم يقبض  
كالواقبض المورث بعض عونه وتفرق قبل قبض الباقي ع ش عليه (قوله بكيل) وان لم يمتد  
الكيل به كقصة وقوله بورن ولو بالقبض فشرح هر أى ففى كان الشئ يكفى فى عهد الشئ  
على القاعد وسئل فان ميعار معتد بالكيل ولو بغير الآلة التى كيل بها فى عهد على القاعد وسئل وبغير  
الآلة المعروفة فى الكيل الآن وكذا يقال فى الوزن (قوله عدا طاجاز) المراد بالجابز مكة والمدينة  
والجبلعة وقرها أى الثلاثة كلها تصيد أو غير وليبع (قوله فلو أحدث الناس خلافه) أى بان  
وزنوا المكيل فى غالب العادة أو كالوا للوزن فيه (قوله وأستعمل الكيل والوزن فيه سواء)  
لا يشك على ما سأرأه واستوى قدان فى القلة تغير بينهما الاختلاف ما غلبا بين كايظهر بأدى  
تأمل فزعم الزكشى استواءهما يعايشو يرى وقفاً أيضاً هلا قيل فى هذا التغيير لو ردد كل من  
الشارع (قوله سواء) خرج بقوله غالب شورى (قوله أو لم يستعمل) بان كان يباع بجزء من غير  
كيل ولا وزن ففى خمس صور ح (قوله بان كان أكبر من) أى فمقابل برماوى (قوله  
وهذا) أى فلهو فى غير ذلك من ز يادنى (قوله كالوزن) فى الاسنوى امكيل كذا كره حل  
واعتمده ع ش والتمثيل به لا ينافى كون مكيل لان الفرض مجرد التمثيل بالحكم وكذا ما يقع فى  
التمثيل بخلاف ذلك وأجاب شيعنا بن قوله كالوزن تنطيرى كونه كالميزان فى الحكم لان الحكمان  
الوزن كماله ع ش وغيره (قوله وأدونه) كالبن والبندى (قوله بلبا البيع) فان اختلفت

البعض مع فيه فقط  
واعتبر الماتة (بكيل  
مكيل غالب عدا طاجاز  
عهد النبي صلى الله عليه  
وسلم ووزن فى مؤزونه)  
أى مؤزونه غالباً لظهور  
أنه صلى الله عليه وسلم الملع  
على ذلك وأقره فلو أحدث  
الناس خلافه فلا اعتبار به  
(وقى غير ذلك) بان جعل  
حاله أولم يكن فى عهد ما  
كان ولم يصكن بالجابز  
أو استعمل الكيل والوزن  
فيه سواء أو لم يستعمل فيه  
يعتبر (وزن ان كان)  
المبيع (أكبر) جوام (من)  
نمر) يجوز ويض اذ  
لم يسهل الكيل بالجابز فيها  
هو أكبر جوامه وهذا  
من ز يادنى (والان بان كان  
مثله كالوزن أو دونه) فعبادة  
بلد البيع حالة لبيع

(قوله وجهه افقو يكنى  
قبض مأذون القاعد)  
حاصل هذا الكلام كما  
ترى انه يشترط قبض  
المأذون قبل مفارقة الأذن  
ولا يشترط قبض الوارثين  
فبسل مفارقة المورثين  
الميتين اه سم على حج  
(قوله ولو سيداً ووكيله  
المع) لكن فيه أنه قبض  
لا عن جهة الأذن بل عن  
جهة الملك تأمل  
(قوله وذهب إلى بعض

للتأخرين) وانظر لو كان الميت أحد من مجلس المحلى هل هو مجلس بلوغ الخبر الوارث كما هو فى مسألة الكتابة بالبيع ففى

بعضه بعض كيلو لا يضر  
مع الاستواء في الكيل  
التفاوت وزنا ولا مع  
الاستواء في الوزن التفاوت  
كيلوا الاصل في الشروط  
السابقة بغير مسلم القبح  
بالذهب والفضة بالفضة  
والبر بالبر والشعر بالشعر  
والنمر بالنمر والملح بالملح  
مثلا مثل سواء بسواء بدا  
بسد فاذا اختلفت هذه  
الاجناس فيصالح كيف  
شئت اذا كان بيدك اي  
مقايضة قال الرازي ومن  
لازما الجلول اي غالب (د)  
اذ بيع روى (ب) روى  
غير جنسه وانما عدا  
كبر بشير وذهب بفضة  
(شرط حلول وتماضي)  
قبيل التبرق لاي عدا  
(كادقة أصول مختلفة)  
الجنس وخولها وادعائها  
وطومها وألباتها ويوضها  
فيجوز فيها التفاضل  
ويشترط فيها الحلول  
والتفاضل لهما الجناس  
كأصولها فيجوز بيع  
دقيق البر بدقيق الشعر  
وغسل النمر بغسل العنب  
متفاضلين وتخرج بمختلفة  
الجنس متعده كادقة  
انواع البر فهي جنس واحد  
وجا نهر صم له ان يبيع  
طعام بغيره كنفذاتوبواو  
(درس)

غير طعام بغير طعام ولا سده في بشرط شي من الثلاثة (وتعتبر للماتة) في النمر والحلج والجم (في غير الرازي) لاني يسهل في باب الاصول

فانظر يظهر اعتبار الاغلب فيه فان فقد الاغلب اخفى بالاكثر شيئا فان لم يوجد جاز فيه الكيل  
والوزن و يظهر في متباينين في طرف بلدين مختلفي الاماكن التخيير أيضا نحو شوري وعبارة البرمادي  
ولتوباعها شيئا كذلك فيقسم اختلاف هذا البدين فهل يشترط له الاعجاب أو القول ولا يجب  
التعيين القياسي التعيين (قوله وهذا) أي قوله لا يخفى نعم لانه لا يشمل بقية الصور الخمسة المتقدمة  
في قوله وفي غير ذلك (قوله فممن ان المكيل الخ) أي وان كان الوزن أضبط لان الغالب على هذا الباب  
التعبد به بطرق ماسية في السلم من جواز السلم في المكيل وزنا وفي الوزن كيلان عددا المكيل  
فيه ضابطا دون مالا يندف به ضابطا كفتات الملك والعنبر حل (قوله بالذهب) أي ببيع الذهب  
وكذا الباقي (قوله سواء بسواء) هنا كيد الترض منه الاشارة الى المساواة في القدر حقيقة لان الماتة  
تصدق بها في الباقية بحسب الخرز والتعدين حل ويحتمل رجوع الماتة الى المكيل والتوبة الى  
الوزن ونسب ذلك كعمله في الحال وتأويله بمشتق أي متباينين مستويين متباينين في المجلس قاله  
الشارح في شرح الاحكام شوري (قوله فاذا اختلفت هذه الاجناس) أي الروبة وأردتم بيع شي  
منها بآخر أي من غير الماتة وقد اعتد على حل وقيل (قوله ومن لازمه) أي القبض بالقبول (قوله وندولها)  
أي فان كل خليل لا مافيهما واحد جسمه ما يشترط فيه الماتة وكل خليل فيهما ماء لا يباع أحدهما بالآخر  
مطلقا اتحاد الجنس أو اختلف لانهما من قاعدة مدحوق ودرهم وكل خليل في أحدهما ماء اتحاد  
الجنس لا يبيع أحدهما بالآخر لئلا يمتنع الماء للماتة ولا يبيع حتى حج وفي قول على الجلال حاصل  
صور الحلول المذكورة هناس عشرة صورة من ضرب أربعة في مثلها لهما ما من عنب أو زبيب  
أو رطب أو تمر وكل منها ادمع نفسا ومم واحد منها يسقط منه ستة مكررو يبق عشرون خمسة  
صحيفة وخمسة باطله لانه لا يمكن في الخليلين ماء أو كان الماء في أحدهما واختلف الجنس فهو صحيح  
والا فيأبطل سواء كان الماء عنباً أو غير عنب خلافاً لابن شبة في اعتاده الصفة في غير العنب قاعدة  
مدحوق ودرهم والتليل بالليل بالصبور دان عليه بل مقتضى هذا التليل البطلان في مختلفي  
الجنس فتأمله (قوله ولخومها) يجوز بيع لحم البقر بلحم الضأن ولين البقر بلين الضأن ويض  
دجاج بيض أو زرع ففاضل ولحم الضأن والمزجنس وكذا البهائم لان القسم يشمل اللحم ولحم البقر  
والجواميس جنس وكذا البهائم لانول اسم البقر طمو يبيض البيض وصفه جنس حل وقرره  
حرف (قوله فهي جنس واحد) أي فلا يباع بعضه بابيض البهائم بالماتة في تفاوتها في الصوة كما  
سيأتي في قوله ولا تنكح للماتة فبايتخمن سبالخ (قوله وبما نمر) أي قوله وانما عدا (قوله  
وتعتبر للماتة) أي لا يندف منهي عن التبرقة لانه قد فلا رد ان الرأيا فيها عدا لكان مقدرة تاي  
بتقدير الجفاف حتى لو ظهر فيها تفاوت لومضين بعد الجفاف بين بطلان العقد لوجوده حل  
العقد فتكون أي الغيبة لهد أي الماتة المذكورة في اتحاد الجنس (قوله في النمر) بالثقة بالاثاء  
لان الرأيا ليس فيبيع قوله بجفاف بالنسبة اليه عش على مر والاول تأخير النمر من اللحم  
ليتنصل بقوله في غير الرأيا لانها خاصة ببعض رطباً وعنب على الشجر خرما تمر أو زبيب  
كإفادها دون خمسة أرسق وأخذ الشارح التقييد بالثلاثين قول المتن بجفاف لانه انما يكون في  
هذه الثلاثة لولا يكون في غيرهم لروبو يتوهم قولنا ما نال الآتي ولا يكتفي فيها بتخمن سبالخ  
ومن قوله وتعتبر بلين الخ ولوعر المصنف بالكمال لشملا لغيره من الماصات كالخر وقوله  
بجفاف اليابسية أو بمعنى مع أو ظرفية بمعنى وقت دليل قول الشارح بعد الجفاف بالماتة

وقت الجفاف أى تعتبر ذلك الوقت أو متى عند كابدل عليه قول الشارح الآتى فيما شارة إلى أن  
 الماتة تعتبر عند الجفاف وقوله من المذ كورات حال من التبرأى حالة كون غيرها أى غير المراب من جهة  
 للذ كورات أى الأمور الثلاثة وقوله وان لم يكن لها أى الثلاثة أى سواء كان لها جفاف أو لا وهذا  
 التعميم إنما بأتى فى القر لا فى الحب ولا فى اللحم اذ كل منهما يتأتى تحجفه وهذه الغاية لرد على الضيف  
 القائل بأن الشئ اذا لم يكن له حالة جفاف يباع بعينه بعض ولوربوا وتكنى الماتة حينئذ كما فى شرح  
 م ر وعبارتها صلح مع شرح م ر وما لا جفاف له كذا مع غلب لا يتزبب لا يباع أصلا وقول مخرج  
 تكنى مماثلة رطباً بفتح الراء لان معظم منافعه حال رطوبته فكأن كالبين فباع وزنا وان سكن كيه  
 ورد بوضوح الفرق انتهى والفرق هو ان ما فى من الرطوبة يمنع العلم بالماتة بخلاف الابن ع ش  
 عليه وقوله لجعل الآن أى حال الرطوبة وقوله وقت الجفاف ظرف للماتة شيخنا (قوله) بجفاف  
 لها أى وان كان نادرا كالتقاء فانه اذا جفت صبح بيع بعينها بعض وهذا هو المتمد م ر شيخنا  
 ويشترط مع ذلك عدم نزوع نوى القر لانه يبرمه فساد بشرط فى اللحم انتفاء عظم وصلاح يؤثر فى  
 وزن وتناسل جفافه لا يميز وزن وقيل الرطوبة يؤثر فيه بخلاف القر شرح م ر وسبأى فى التشرح  
**(قوله) اذ يعمل الكمال** أى لان الماتة لا تتحقق الا فى كملين وضابط الكمال أن يكون الشئ  
 بحيث يصلح للاذخار كمن أو يتبألا كثيرا لا تتفاعل به كالبين شرح م ر أى مع امكان العلم بالماتة  
 ليخرج نحو التقاء والبطيخ فاهلته لا تتفاعل لكن لا تعلم بالماتة فلا يصح بيع بعض بعض  
 ع ش وكتب يضاف الحاشية قوله اذ يعمل اى الحصر المستفاد من تقديم المصطلح اضاف أى بالنسبة  
 للتمرد والحبو اللحم بدليل قوله بجفاف فاعلم ان فى حصول الكمال بغير الجفاف فى غير المذ كورات  
 كالبين **(قوله) فلا يباع فى غيرها** أى غير المرابا **(قوله) وان لم يكن لها** أى لمذ كورات التى هى  
 الحب والقمم والقرأى تجودتها بعض افراد القر حل ب زيدة وبعبارة ع ش وان لم يكن لها  
 لذ كورات والمراد ما تعلق به البيع منها ولو ذكر الضمير لم يحتج لهذا التأويل لانه يصير المعنى وان لم  
 يكن له صرح يحاذى ذلك لعود التعمير على الرطب الذى تعلق به البيع اه **(قوله) كفتاه** بكسر الكاف  
 مع اللام أقص من مضمونها واحدة فتاه قبلها أيضا هو تشمل الخيل والحيور والفقوس كفى المسباح  
**(قوله) لجعل الآن بالماتة** المراد بالجهل بالماتة عدم العلم بها لتشمل حال تحقق الفاضلة  
 وقت الجفاف أى فيها جفاف وكتب يضاعى تقدير أن يكون له جفاف فلا تكون المة قاصرة  
 كما قاله حل وهو متعلق بمحطوف أى المعتبرة وقت الجفاف كابدل عليه قوله تعتبر عند الجفاف الخ  
**(قوله) والأصل فى ذلك** أى فى اعتبار الماتة بالجفاف وفى قوله فلا يباع فى غيرها الخ **(قوله) سئل**  
 عن بيع الرطب بالقر أى بغير من القر أو أثر بفسنه كما قاله حل والاولى قصر الحديث على  
 الصورة الاولى أى قولها بى بقدره لانها التوجه كالحصر بى بقولها خرى يدل عليه قوله أن ينقص  
 الرطب **(قوله) أن ينقص الرطب** استفهام تقريرى لينبه على علة الحكم لاستفهام حقيقى لان  
 ذلك لا يتحقق على أحد شورى **(قوله) فنهى عن ذلك** أى قال فلا ذن شورى **(قوله) فيه**  
 أى فى قوله ينقص الخ اشارة قال الرشيدى الاولى أن يقول فيه بما عاهدنا من دلالة الائمة لامن  
 دلالة الاشارة وفى البرموى ما نصه وجه الاشارة أن تضمن الرطب بالجفاف أو وضعه أن يستل عنه  
 فكان النرض من الدوال الاشارة الى هذا ومن ثم تعلم أن استماع بيع الرطب بالجفاف تتحقق  
 انقضاء وانتاع بيع الرطب بالجهل بالماتة والشارح اقتصر فى الشكل على جهل للماتة  
 وهو صحيح أيضا **(قوله) وأخلق بالرطب فيما ذكر** أى فى الحديث نظرا للمضى ولم يقل

الكمال (فلا يباع فى غيرها)  
 من المذ كورات (رطب)  
 بفتح الراء بن  
 (ولا بجاف) وان لم يكن  
 لها جفاف كفتاه وعنب  
 لا يتزبب لجعل الآن  
 بالماتة وقت الجفاف  
 والأصل فى ذلك أن يصلى  
 الله عليه وسلم سئل عن بيع  
 الرطب بالقر فقال أن ينقص  
 الرطب اذا نيس فقاوا نم  
 فنهى عن ذلك رواء  
 الترمذى وغيره ومعه  
 وفيما شارة الى أن الماتة  
 تعتبر عند الجفاف وأخلق  
 بالرطب فاذا كى طسرى  
 اللحم فلا يباع بطر به ولا  
 بقدره من جنه

**(قوله) واحدة فتاه**  
 فنهى عن انقضاء  
 فتاه ليست للتأنيث والاما  
 جمع ينالون فى التاء فى فتاه  
 اه شيخنا

**(قوله) يدل عليه قوله**  
 أن ينقص الرطب) أى على  
 أن المسراد أن ينقص عن  
 القر للبيع به فان كان المراد  
 أن ينقص عن حاله وقت  
 البيع كان شاملا للمورتين  
**(قوله) اذ هذا من دلالة**  
 الائمة لامن دلالة الاشارة  
 والتفريق بين الائمة  
 والاشارة إنما هو عند  
 البيانين لا الأصوليين اه  
 ترميز

والحق به أيضا يرى باقي التفرع والجواب لان الالتحاق في ذلك واضح أى لانها كلها ارب بخلاف  
 الاحم حل (قوله ويبيع قديده بقديده) أى اذا قد بشرنا اربا خشنا من قوله يبدلوا بكني فيما أشرت  
 فيه لم ينحط به كقوله شيخنا (قوله لا عظم) أى عظماء كثيرا وقل لان قوله يؤثر في الوزن ككتبه  
 ومن العظم ما يؤخذ كل منه مع احم كطراف الرقاق وقوله يظهر في الوزن فيد في الملح فظ لا في العظم لانه  
 يمكن خلوه من العظم فلم ينتشر معنى بخلاف الملح قائل كل من مصالحه اغتفر القليل منه ع ش على  
 مر (قوله يظهر في الوزن) ظاهر مران لم تكن عين الملح موجودة كأن شر به اللحم والظاهر ان المراد  
 ظهوره وقوعه وهل المراد ان له وقعا في نفسه أو بالنسبة له هو فيمن احم فيختلف بقلته وكثرته ح  
 حل (قوله ولا يشتري في الحب والتمر الخ) منيع ع ش على مر يقتضى امة اباء ثلثة فوق لانه قال  
 بخلاف نحو التمر بماء ياره الكيل فلا يتبرفه تناهى جفافه ويشير لهذا الضبط قول الشارح بخلاف  
 احم لانه موزون فهذا كله يقتضى ان التمر باء لانه الذى يكال وأما التمر باء الثلثة فغالبه موزون  
 اه لكن يكون قاصر على التمر فلا يشمل باقي التمر بخلاف قراءته باء الثلثة يكون شاملا لم  
 (قوله تناهى جفافهما) المراد بتناهى الجفاف وصوله الى حافة يتأق فيها ادخاره عادة ع ش وقال سم  
 يبنى ان ضابط جفافهما ان لا يظهر بزوال الرطوبة الباقية تأثر في المكيال (قوله لانه موزون) يؤخذ  
 منها ان تناهى الجفاف شرط في الموزون لا في المكيال (قوله يظهر اثره) أى احم أى اثره يبقى رطوبته  
 كابدل لقلته عبارته في شرح الروض فهو على حنف مضافين (قوله ويستثنى مما ذكرنا الزتون)  
 عبرة تشرح مر ويبيع الزتون بضمه بعض حال سوداده ونسجه لانه كامل ولا يستثنى لانه جاف  
 وتلك الروب باء التالى فيه انما هى الزيتون لانه لا يتغير ولو كان فيه مائة لجفاته حتى قال زى وفيه نظر  
 اه وجهه انه اذا وضع عليه لم يخرج منه ماء صرف يشاهد حتى ع ش على مر وقال بضمهم انه نوعان  
 نوع لامة فيه ونوع فيمائية (قوله ويجوز بيع بضمه بعض) أى حال سوداده ونسجه لانه  
 كامل مر وش ومبياره الكيل ويقسم الى الزتون البيض فيجوز بيع بضمه بعض في قشره وزنا  
 برماوى (قوله تميز عن نوى التمر الخ) يشير بهذا الى شرط آخر اشد على اشتراط الجفاف وعبرة  
 شرح مر ويشترط مع ذلك أى الجفاف عدم نزوع نوى التمر الخ اهو هل من التمر الهوى المتزوعة النوى  
 فلا يجوز بيع بضمه بعض أم لا لانه على هذه الهيئة قد عودت ولا يسرع اليها الفساد في نظر والاقرب  
 الاول لان نزوع نواها مرضها الفساد أى شأنه ذلك مع امها لا يخرج عن ان تكون رطوبتها نواه  
 أو غير ان كانت من التمر ضم الصفه في استفاد مما ذكرنا ان كانت من الرب فالفساد فيها استفاد  
 من قولهم لا يباع رطب ورطب ولا يجاف والرطوبة فيها متافوتة مثلها بالاولى التي بنواها لان النوى  
 فيها غير كامل ع ش على مر وفي قول خلافة فراجعه (قوله يبدلوا كلبا) أى الذى كان حاسلا  
 لانها يسرع اليها الفساد بنزع النوى لولا يلدحان الادخار ح ف أى فلا يصح حينئذ بيعها بثلثها  
 وعلم منها انه لو فرض تمرود غير لانه بان خلق كذلك صح بيعه بثلثه كاله شورى في قلان مر  
 (قوله مفلق الشمس) بكسر الميم انقص من فتحها فيصع البيع وفوهو يحسب كالحوخ  
 والكسرى لان الغالب ان تجفيفه من نوى التمر حل (قوله يرمي بول) أى كل منهما مر أو أحدهما  
 ع ش (قوله وان جف) أى تفاوتت ان كانته عنه الجفاف ومثله التريك بالربك أى في حال  
 رطوبته فان جفف الشمس أو في النار الينة فانه لا يضر بيع بضمه بعض كذا اعط شيخنا ح ف  
 وكالبول القلى والقشور برماوى (قوله فبا) أى في روى حل نخرج الزيت الحار والزيت المتخذ  
 من القرم ولو قال الشارح ولا يباع روى يمسح تخرج منه فيبيع اللبن باليمن والمسم بالتبرج

وبيع قديده بقديده بلا  
 عظم ولا مظهر في الوزن  
 ولا يشتري في الحب والتمر  
 تناهى جفافهما بخلاف  
 احم لانه موزون يظهر  
 اثره ويستثنى مما ذكر  
 الزتون فانه لا يجفاف له  
 ويجوز بيع بضمه بعض كما  
 جزم به القزالي وغضبه  
 (قوله تميز) نزوع نوى التمر  
 والزيب يبدل كلبا  
 بخلاف مفلق الشمس  
 ونحوه ويمنع بيع بربر  
 ببول وان جف (ولا تقي)  
 أى المائلة (فبا) يتخذ  
 من حب

(قوله ارب بالنسبة لما هو فيه)  
 استظهر شيخنا التالى قال  
 لانه من مصالحه فاعتبرت  
 النسبة  
 (قوله يكون شاملا لمثل)  
 لكن يخص بالمكيال من  
 التمر  
 (قوله المراد بتناهى الجفاف  
 وصول الخ) قد جعل هذا  
 فيا تقدم معنى الجفاف  
 والمكيال تأمل فالاولى  
 ما قلنا سم اه شيخنا  
 (قوله أثر في المكيال)  
 وتناهى عدم الرطوبة  
 أصلا اه تقرير

بعضه بعض ولا به  
 لا جهل بالماتة بتفاوت  
 الدقيق في النوعين والخبز  
 في تأخير النار ويجوز بيع  
 ذلك بالتخلة لأنها ليست  
 ربوة (الافيد من وكب  
 صرف) أي خاص من  
 دهنه كدهن سمس  
 وكب فتكني الماتة فيها  
 (وتكني أي الماتة في)  
 العنب والرب عميرا أو  
 خلا (لا ما ذكر حالات  
 كالفم أفيد يكون لثني  
 حاتا كالفم كثير فيجوز  
 بيع كل من دهن السمس  
 وكبه يعضو بيع كل من  
 عصير أو خيل العنب أو  
 الرب بيعه كخبز بيع  
 كل من السمس والرب  
 والخر بيعه بخلاف خل  
 الزبيب والخر لا يبيعهما  
 فيمتنع لعدم العلم بالماتة  
 وكعصير العنب والرب  
 عصير أو الفواكه كعصير  
 الرمان وقصب السكر والمخير  
 في الدهن والخل والعصير  
 الكليل وتصير بما يتخذ  
 من حب أعم من تصيره  
 بالدقيق والسويق والخبز  
 وذكر الكسب وعصير  
 الرب وخسله من زباني

(قوله سره) من رأى كلام  
 الشرع في ما عجز وتودهم  
 علم عدم التصور لأن عدم  
 محبتها لأدائها لا يفسد

الماتة العلوية

والكسب الجبل لكان أولى برأوى (قوله كدقيق) ومنه جريش القول والعدس والكتافة والسميرة  
 وقوله وخمير أي ان تصدغه فان اختلف تخيزر بخمير شعير جازو مثل الخبز الجبين والتبايق التون  
 مع التصور ويجوز فيه المدايا برأوى (قوله فلابيع بعضه بعض ولا به) وأما البند فيجوز بيعه  
 ولو كان مخلوطا بالنخلة لان النخلة تصد أيضا للدواب ونحوها ويمكن غير هاتين الدقيق بخلاف  
 البين المخلوط بالماء فان ما فيه من الماء يتصد به الانتفاع وحده البينة لتعريضه عن على مر (قوله  
 ولا به) لم يقل ولا به لانه يقتضى شمول للثني طولى جملته من افراد الثني على التسليم قصر  
 الاستثناء الآتي في قوله الا في دهن على ان يبيع بعض كل بيعه الآخر دون بيع كل بجه كأشار اليه  
 الشارح بقوله فتكني الماتة فيها حل ملخصا أي لانه لا يباع الشيء بما اعتد به زى وقوله لانه  
 يقتضى شمول للثني أي مع أنه لا يتحملها قبل ويمكن تحمله لانه قوله فيما يتخذ شامل لما إذا  
 يبيع المتخذ بعضه بعض أو يبيع به تأمل (قوله لا جهل بالماتة) تعليل قاصر عن بيع ذلك الشيء  
 بجمعه وقلة ذلك انه لا يباع الشيء بما اعتد به اذا كان مستملا عليه لانه يضمن قاعدة متهمجة ودرهم  
 سره حل اه (قوله لا تها لستو ربوة) لانها لا تصد لال كل وبه اتفاق الكسب ومثل النخلة  
 الحب السوس اذا لم يبق فيه لب أصلا ويصح بيع الخمر بطلم القه كوردون طلع الاناث شورى  
 (قوله وكب) ولو من لوز أو جوز بخلاف مالايا كدغالب الا الهام ككسب القرطم قانه ليس ربوا  
 سم وكذا كسب الكتان اه سلطان وقوله صرف راجع الكسب كمنع الشارح لكن الحكم من  
 خارج انه لا يبدأ باني الدهن من كونه نالا فان اشتعل على الكسب يبيع كقول الشارح أي  
 خالص من دهنه وكبه لكان أولى ليكون راجعا لثني شيئا (قوله عصيرا أو خلا) أي وحالة  
 كون كل منهما صائرا لعصيرا أو خلا وهما يمتزجان لا خلا فاما ما هو صفة فيجوز بيع أحدهما بالآخر  
 متفاضلين حل (قوله لا ما ذكر) أي من الدهن والكسب وعصير العنب والخل والاقبال حالنا  
 كحل حل (قوله فم) أي من هاتين قولوه وتعتبر الماتة بخلاف وقوله كذا أي كالمسم يكون حيا  
 ودهن كسب أو العنب يكون زيبا وعصير أو خلا ولا يكون حليا وانما أو خضرا وسما وجبنا  
 ودهن السمس هو الشيرج والى له حالتان فقط كعنبو رب لا يزبوا بول يتمر له العصير والخل  
 شيئا (قوله فيجوز بيع كل من دهن السمس الخ) حاصل مسألة السمس والماتة من أن  
 السمس والشيرج والكسب الخالص يباع كل منها بمثله وكذا الشيرج بالكسب الخالص من  
 الدهن ولوم التفاضل في الاخير فو يمتنع بيع السمس بالشيرج وبالطبعة بالكسب لان الشيء  
 لا يباع بما اعتد به كأشار اليه الشارح بقوله ولا به وبأن يمكن فيه دهنية ولا يبيع بيع الطينة  
 بتخلوها لا كسب وان لم يكن فيه دهنية ولا بالشيرج لا شأنا لها عليها كما يؤخذ من قول المتن ولا تكتفي فيها  
 يتخفن حب الخ ضروره عشرة أربعة صحيحة وستة بليلة كما يؤخذ من التراجيح اه سم على حجج  
 والشيرج ينتج لثني بوزن يسفر كاتل ع على مر عن الحساب وعبرة من مر وليس  
 للطينة المروقة قبل استخراج دهنها كمال فلابيع بعضها ببعض ولا يباع سمس بشيرج  
 اذهوق معنى يبيع كسب ودهن يدهن وهو من قاعدة تجوز درهم والكسب الخالص والشيرج  
 جنبان وحاصل ما في بيع الكسب بالكسب أن ان كان مائا كدهن أو رب فقط ككسب الكدن  
 جاز متفاضلا ومساويان كان مائا كدهن أو رب فقط ككسب السمس والوزن كان فيه خلط يمتنع  
 التبادل لمعز ولا فيجوز (قوله أو خيل العنب) قاعدة كل خيل لانه ما فيها اعتد الجنبس  
 أو اختلافاً أو أحد هما ما واختلافاً الجنس جاز يبيع أحد هما بالآخر ولا يخل فيهما ما ما والجنس

البن ببعض كيلا سواء فيه  
الحليب ونحوه بالمثل النار  
كأكلهم بما يأتى ولا يأتى  
بكون ما يحويه المكسب  
من أكثر أو أقل وزنا  
وبجوز بيع بعض السم  
بعض وزنان كان جامدا  
أو كيان كان مائدا وهذا  
ما جزم به بقوى واستسته  
في الشرح الصغير قال  
الشيخان وهو توسط بين  
وجهين أحدهما الرافيون  
للتصوص منهما الوزن وبه  
جزء ابن القري في الروض  
لكنه صحح في تحفته  
بالتوسط وبيع بعض  
الغض الصنف ببعض  
أما الشوب بماء أو نحو فلا  
يجوز بيعه بثمنه ولا بخصا  
لجول بالمائدة (فلا  
تكن) أي المائدة (في باقي  
أحواله كحجر) وأقلا  
ومصل وزيد لا يتأخرو  
عن مخالطة شئ فالبن  
يخالط الاقطة والاقط  
يخالط الملح والمصل

(قوله) فإن كان فيه زيد

(الح) هذين عبارة صح  
عن السيكي وبعد أن  
ذكرها اعترضها بان  
الغض اسم لما زع ز يده  
فلا جامدا كزعمه أن  
كون الزيد في البن بالبن  
لا يعتبر ككون التبرج  
في السم بالسم اه

واختلف أوفى أحدهما أو اعتد الحسن لم يجز بيع بعضهما ببعض فلا يباع خل الثمر بخل الزبيب لان  
الماء فيه ما هو ويرى فيصير من قاعته عذوة ودرهم فلا بد أن يكون الماء عذبا حل (قوله) وتعتبر  
في (البن) أي في هذا المائدة الكسائية ما سبقه بصدلنا أو سمنا (قوله) لبنا هو ما بهما أو حوال  
تعد على أن يدل في كل فالنسبة الأولى تعدير بمقاييسه لم يتغير وبالنسبة الأخيرة تعديره صافرا  
سمنا ونحو شيخنا (قائمة) سمن البقر إذا شرب مع الصل نفع من شرب السم القاتل ومن  
لذغ الحيات والمغرب انتهى عبد البر وقرره ح (قوله) أو مخضرا هذ من عطف الخاص على العام  
فليس قسما للبن فيباع بثمنه بالسمن ولا يزبد فإن كان فيمنع بدم بيع بثمنه ولا يزبد ولا بسمن لانه  
يصير من قاعته عذوة ودرهم زى وكو من عطف الخاص فيمنع بل هو مضاف لان قوله لبنا عالة أي  
ليس سمنا ولا مخضرا فيكون انقيض قسما للبن الثاني وقسمين الأول وعبره شرح مر ثم جعل  
للمصنف التحض قسما للبن مع انه قسم منه أراد بذلك انه باعتبار ما حدث من التحض حتى صار كانه  
قسما له وان كان في الحقيقة قسما فها قد وقع اعتراض كثير اه ولعل هذا مع قطع النظر عن قول الشارح  
هذا عالة (قوله) صفا راجع لكل من الثلاثة قوله فان كلام من الثلاثة إذا اختلط بغيره لا يصح بيع  
بعضه ببعض بل ولا بالتدقيق فها قد وقع اعتراض كثير اه ولعل هذا مع قطع النظر عن قول الشارح  
الراجع للثلاثة وان كان في قوله وبيع بعض الغض الصنف ببعض أيهم أي القيد راجع للأخير فقط  
لكن لا نظرا لهذا الإيهام لان رجوعه لثلاثة فيبقى آخر كلامه ما يشير إلى اشتراط كون السم  
صفا حيث قال ما قبل التمييز فلا يجوز ذلك للجهل بالمائدة وفي شرح مر ويشترط أن يكون كل منها  
صافيا من الماء مثلا (قوله) يبيع بعض (البن) عبارة مر أنواع البن أي فيجوز بيع الرائب بالحليب  
(قوله) ولا يأتى بكون ما يحويه المكسب (الح) أي للسمن قوله ولا يضر من الاستواء في الكيل التفاوت  
وزالك فيدان اختارا أكثر كيلا يضمن غير ما أي ما يحويه المكسب المنأكثر ما يحويه يضمن  
غيره بل يظهر وجه عدم المبالاة هنا تأمل (قوله) من أكثر (قوله) بالثلاثة قالوا الرابطة ما بين الحليب  
والرائب وفيه نظر إذا ذاك لا يراكم على المكسب لكونه مائعا فلا حسن حول المختار هنا على الرائب إذا هو  
بلوذه بمرأكم على المكسب شيخنا قال في المصباح غرض البن من باب قصد أي تحقن (قوله) أطلقهما  
الرافيون) أي عن التفصيل بين المائع والجامد (قوله) للتصوص منهما الوزن) أي المرجع لمانص  
عليه الامام فلا يقال كيف أطلق الرافيون الوجهين مع وجود النص وأجاب ع ش بأن المراد أنهم  
أطلقوا الوجهين قبل اطلاعهم على النص وعلى هذا فالمراد بالنص حقيقته شيخنا (قوله) التوسط  
وهو التفصيل للمقدم بين المائع والجامد (قوله) وبيع بعض الغض الصنف ببعض) وكذا بالسمن  
والزبد متفلاذلا بيمعز بدسكي الامام الاتفاق عليه حل (قوله) أما الشوب بماء أو نحو) عهلهما  
كان الماء كثيرا يظهر في الكيل أماله يرادى لا يظهر فيه فلا يضر شرح مر قال ع ش عليهم عهلهما  
نحو الماء ادا لم يكن من مصالحة كالتدقيق قصد به حوته اه وبدخل في الشوب ما لو خلط بالسمن غيره  
علا يقصد بالبيع مع السمن كالحقيق فلا يصح بيع المخلوط بالمثل ولا بدراهم لان الخلط يمتنع من العلم  
بالمقصد ع ش على مر (قوله) كحجر) باسكان الاعم تخفيف التوزن بضمهم مع تشديد التوزن وتركه  
شرح مر (قوله) ومصل) هو المبرعته بمش الحصر وعبارة تزي الحل والمعالجة ما سال من ماء الاقطا اذا  
طبخ ثم عصره امح وفوهي ترجع للماء ثم الاقطا كناية عن الاذن اوضع في النار وجد موضع فيه  
ثمن من الملح شيخنا (قوله) الاقطة) بكسر الهمزة وقح القاعو يقال منقعة بكسر الميم مع فتح الفاء

كلام صح و يمكن الجواب عن الثاني بان هذا ليس كالكمون البن الاصل الباقي به لقان الكمون هنا بعد تحقن بالغض





أو من أحدهما بأن اشتمل  
أحدهما على جنسين أو  
نوعين أو صفتين اشتمل  
الآخر عليهما أو على أحدهما  
فقط (كـ عبوة ودرهم  
بثلمها

درس

أو يدين أو درهمين) وكـ  
عبوة ونوب بثلمها أو يدين  
(وكـ عبوة ردي) (مقبزين  
بثلمها أو بأحدهما)  
وقيمة الردي دون قيمة  
الجيد كما هو الغالب  
(فيما لم يجرس)

(قولهم الله وكـ عبوة)

يتمثل أنه يتمثل للنوع  
والصفة معاً وذلك لأنه ذكر  
قيدين وهما متميزين  
وقيمة الردي بالغ فوز  
أحد التقدين بالاعتبار  
لأنه لو اعتبرته مثلاً للصفة

فقط لكان متميزين

مستدركاً ولو اعتبرته مثلاً

لنوع فقط لكان قوله وقيمة

الردي الخ مستدركاً كالإولى

والأنسب للشرح أن قوله

وكـ عبوة الخ صالح للنوع

والصفة ذكر قيتين كل قيد

مثالاً فالتميز للنوع والقيمة

للصفة وهي التقوى وبالملة

فكان الأولى حذف أحد

التقدين ويكون مثلاً

لنوع أو للصفة اه تقرير

شواقي مع زيادة وحذف

وبعض تغيير

ما يمتثل للن (قوله جنساً) تميز حول عن الفاعل شيخنا (قوله كـ عبوة) هو اسم لنوع من أنواع  
تمر المدينة النبوية يقال لشجرة ثلثة بكسر الهمزة وسكون التحتية قال تعالى ما قطعتم من لينة أو بدل  
على ذلك إضافة للمدالية لأن الحيوة المرفوعة لا تسكال وسبب عبوة لأنه يؤهلها وأنها هامة اصطلاحية  
والصحيحة نوع منه وسبب تسميته بذلك ما نه السيد السهمودي في تاريخ المدينة أن ابن المؤيد  
الهمودي ذكر في كتابه فضل أهل البيت جابر أنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض  
بساتين المدينة وقد علي يده فمررتنا بخل فصاح ذلك النخل وقال هذا بحملى الله عليه وسلم سيد  
الانبياء وهذا علي سيد الأولياء والأئمة الطاهرين ثم مررتنا بخل أتوا فصح وقال هذا محمد رسول  
الله وهذا علي سيف الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي سمع الصبياني فسياء بذلك قال سمي له  
حقيقة هو النبي صلى الله عليه وسلم لم قال شيخنا وقد وصل بعضهم أنواع تمر المدينة إلى المائة وثيف  
وثلاثين نوبار ما روى وما ذكر ثلاث صور وعلى كل ما أن تكون قيمة للمساواة بقيمة الدرهم أو  
أكثر أو أقل فقيمة تسع في اختلاف الجنس ومثلاً في اختلاف النوع كـ برقي ومغلي بثلمها أو  
برنين أو مغطيين وعلى كل ما أن تكون قيمة البرقي مساو بقيمة المغلي أو أخص وأز بـ فـ فـ  
تسع ومثلاً في اختلاف الصفة كـ دينار صحيح ومكسر بثلمها أو بصحيحين أو مكسرين وعلى كل  
ما أن تكون قيمة الصحيح مساو بقيمة المكسر أو أخص وأز بـ فـ فـ تسع فالجموع سبع  
وعشرون مائة مائة وعشرون بالملة وثلاثة مائة محتوي صوراً تساوي في اختلاف الصفة ولعل الفرق  
بين صور التساوي في اختلاف النوع وبينها في اختلاف الصفة أن الصالح والمكسر قلنا كانت من  
صفات النقد كانت المساواة فيه حقيقة فصح في حال التساوي وتقل سم عن شيخه حمزة أن المراد  
بالمكسر القراضة التي تفرض من الدينار والصفة اه وتقل ع ش وماعدا ذلك وإن كان نصف برقي  
أور بر يار يار الله صحيح شيخنا ح (قوله أو يدين) لم يزل أو يثنى لأنه حينئذ ليس من  
القاعدة (قوله وكـ عبوة) قال بعضهم يصلح لأن يكون مثلاً لاختلاف النوع ولاختلاف الصفة بحسب  
اعتبار المعبر وقوله وقيمة الخ قيد في الصفة فقط اه شيخنا لكن يؤخذ من الردي أنه مثلاً لاختلاف  
الصفة فقط (قوله متميزين) وانظر لم يزل مثل ذلك في الجنين مع أنه قيد معبراً أيضاً بدليل قوله  
الآتي ولا أحد الجنسين بجهات من الآخر الخ غاية الأمر أن في مفهوم هذا القيد النسبة إلى الجنس  
تفصيلاً بل من كلامه لآتي وخرج به غير المتميزين فيبيهما بثلمها صحيح سواء ظهر الردي في المكمل  
أولاً لعدم إخراج جليلو كل وجهه على المعتمد أولاً أما تقدير الجنس به ففي مفهومه تفصيل بأن يقال إن  
كـ الخ لا يخلو بحيث يقصد إخراج جليلو كل وجهه لم يصح والاصح ما دعلت ذلك فلا يفتي أن التقيد به  
إنما يظهر في جعل قوله وكـ عبوة مثلاً لنوع كـ برقي يبيض برأسه ود عليه فلا يظهر قوله وقيمة ردي  
الخ لصور النوع التسع بالملة وإن كان ما ذكر مثلاً للصفة وقيد بالنقد لا يظهر التقيد بقوله  
متميزين لأن التفصيل بين المتميز وغيره إنما هو في غير النقود فتدبر شيخنا ح وقال شيخنا  
التمهيلي قوله متميزين بظاهر كلام الشارح أعني في كل من النوعين والعقدين وليس كذلك بل هو  
قيد في النوعين فقط (قوله وقيمة الردي الخ) فإن قلتما الفرق بين الجنس والنوع حيث لم ينظر  
فيهما إلى اختلاف القيمة وبين الصفتين نظر فيها إلى الفرق بين الجنس والنوع مئة الاختلاف  
كثير وإن وقع عدم اختلاف فهو نادراً كـ فيهما بالملة والصفة ليست كذلك قاله زى وهذا يدل  
على أن الردي والجيد يمثل لاختلاف الصفة وقوله متميزين يقتضي أنه يمثل لاختلاف النوع  
لأن التميز ليس شرطاً في اختلاف الصفة فتأمل (قوله دون قيمة الجيد) أي وأز بد ومفهومه

التي صلى الله عليه وسلم  
بشهادة فيها خروجه ذهب  
تابع بشهادة نائير قال النبي  
صلى الله عليه وسلم بالذهب  
الذي في القلادة فخرج  
وحده ثم قال بالذهب بالذهب  
وزناوزن وفي رواية لا تابع  
حتى تفصل ولان قضية  
اشتغال أحد طرفي المصطفى  
ما بين مختلفين توزع ماني  
الأخر عليها اعتبارا بالقيمة  
كأن يبيع شخص مشفوع  
وسيف بألف وقيمة  
النقص مائة والسيف  
خسرون فان الشفع أخذ  
الشفع بثاني الثمن  
والتوزيع هنا يؤدي الى  
الفاضلة وأجل بالمالئة  
ففي بيع مدودهم يمين  
ان كانت قيمة المذهب  
المرهم أكثر أو أقل منه  
زمت المفاضلة أو نهلهزم  
الجهل بالمالئة فلو كانت  
قيمتة درهمين فله ثلثا  
طرفة فيقال ثلث الدين أو  
نصف درهم فله ثلث طرفة  
فيقال ثلث الدين فقلتم  
للمفاضلة أو نهله فله ثلث  
مجهولة لانها تعتمد التقويم  
وهو تخمين فيصطحق ونصد  
الصدق هنا بعد البيع أو  
المشتري كاختلاف بخلاف  
نصدده بتفصيل الضعيفان  
جعل في بيع مدودهم  
بمثلهما في مسألة للده  
أوالدهم والمرهم فحقا لمرهم وأله

ولم يشتمل أحد بائي

العقد على شيء مما شتمل

عليه الآخر كييع دينار

ودرهم صاع بر وصاع

شعرا وصاع برا وشعر

ويصع دينار صحيح وآخ

مكسر صاع غر برقي

وصاع مقفلى أو بصاعين

برقي أو مقفلى جاز فلهذا

زوت جنسا للثلا برذلك

وعبرت بالبيع بدل تعيره

بالجنس الظاهر تقديره

بجنس الروى للثلا برديع محو

درهم وثوب بثلثا قانه

بتمتع مع خروج عن الضابط

لان جنس الروى لم

يختلف بخلاف جنس البيع

وقوله بر يمين الجانبين

أى ولو كان الروى ضمنا

من جانب واحد كييع

مسمم بدهنه فيبطل

لوجود المهن في جانب

خفية وفي آخو ضمنا

بخلاف ما لو كان ضمنا

من الجانبين كييع مسمم

بسمم فيصح أمالو كان

الروى بائيا بالإضافة إلى

المقود كييع دارفيا بئر

ماء عذب بثلثا فيصح كما

أوضحت في شرح الروض

وغيره واعلم أنه

(قوله بخلاف ما إذا كان

من جانب) لا معنى له

فان أراد أنه مدخل له

ففى قصره بالشرح

فلا حاجة لتأمل

أنه لو كان قدان مختلفان لم تكف نية أحدهما ولا بتأنيدهما من جهة البيع بالكتابة لا لغتافرى  
الصيغة ما يشترط المقود عليه (قوله ولو لم يشتمل الخ) هنا محتمز قوله جاز بر يمين الجانبين  
وفى الأعياب الصحيح جواز بيع خبر البر بغير الشعير وان اشتمل كل منهما على ما مولى لا يستلها كهما  
فليس من القاعدة تالقير حل (قوله برقي) بفتح الباء الواحدة وسكون الراء المهملة نسبة لشخص  
يق له رأس البرنية نسب له لأنه أول من غرس ذلك لشجر (قوله أو مقفلى) بفتح الميم وسكون العين  
المهملة وكسر القاف نسبة لعقل بن يسار المعافى برضى الله تعالى عنه برماوى (قوله فلهذا) أى لجواز  
البيع فيها ذكر زوت جنسا أى على عبارة الأصل ونصها وإذا جعت الصفقة بر يمين الجانبين أه  
وظاهر ضمني الشارع ان الاحتراز عما ذكر لا يحصل بعبارة الأصل وسدها هو كذلك أذ يصدق  
على ما ذكر أن العقد جرح بر يمين الجانبين وهو التقد في جانب والطعوم فى آخ وظاهر أيضا  
يقضى ان الاحتراز عما ذكر حصل بافظاف الجنس التيزادها فقط والظاهر أنه غير صحيح اذ لو صح  
الاحتراز عما ذكر بهما وحدهما كان معظم مسائل القاعدة خارجا بها كبيع مدعوقود درهم بثلثا  
لان المقدج جمع جنسين فى كل جانب فلهذا الصورة كدورة دينار ودرهم صاع بر وصاع شعير فى كل  
قد صاع المقدج جنسين لا جنسا واحدا فالحق ان الاحتراز عما ذكر حصل بمجموع المزود والزبد  
عليه فالتد الفرج لما ذكره حجة بجنس بر يمين الجانبين ووجه الاحتراز ان العقد ياذ كر يجمع  
جنسا كاتنا فى الجانبين بل الجنس الذى فى أحدهما غير الجنس الذى فى الآخر تأمل شيخنا (قوله لثلا  
برذلك) أى دخولها ووجه المعلوم عنه هو قوله ولهذا لا تنه على زوت (قوله للثلا برديع أى الخ)  
خروجا أى ليتنى خروج مقوله مع خروج عن الضابط أى على كلام الأصل (قوله أى ولو كان الروى  
ضمنا من جانب واحد) أى سواء كان الضمن غير منتهى الاتصال والبروز كاتنا الذى ذكر ما لو كان  
منتهيا كييع لمن يشاء فيها لمن جنسه شيخنا (قوله لوجود المهن) عبارة تشرح مر ولو ضمنا  
كسمم بدهنه اذ برز مثل الكامن فيه يقتضى اعتبار ذلك الكامن بخلافه بثلثا قانه مسمم بدهنه مافلا  
مقتضى تقدير بروزم (قوله بخلاف ما لو كان ضمنا) أى ولو برز بالبروز ليخرج بيع بقر ذاتين  
بثلثا فهو باطل من أن الروى ضمنى من الجانبين أه ح (قوله كييع مسمم بسمم) هذا يفرج  
بقوله واختلف المبيع لأنه لم يتحقق الاختلاف فهو مدخل ويخرج بخلاف ما إذا كان من جانب  
تأمل (فرع) لو باع فتمتقوشة بثلثا أو بخالصقان كان النش قدرا يظهر فى الوزن استتم والا جاز  
كذا بطل شيخنا بهماش الحلى سم (قوله كييع دارفيا بئر ما الخ) قال هر فى شرحه ويجوز بيع  
دارفيا بمعدن ذهب مثلا جهلا بذهب لان المعدن مع الجهل به تابع بالإضافة المقصود الدار فالتعاقبة  
بين الدار والذهب الذى هو الثمن خاصة فصح قومه لا أثر للجهل بالمعدن بل بالذهب فى غير التابع  
أما التابع فيتعلق بجهله والمعدن من توابع الأرض كالخيل يتبع أسقى البيع وغيره ولا يتأنيه عدم  
صحته بيع ذات العين بثلثا لان الشرع جعل العين فى الضرع كقوى الاء بخلاف المعدن ولان ذات العين  
المقصود منها العين والأرض ليس المقصود منها المعدن فلا يطلان أمالو على المعدن أو أحدهما أو كان  
فهما هو به ذهب يتحمل منه بالعرض على النار لم يصح لان المقصود بالتعاقبة بقرت فيه القاعدة أه  
بالرف (قوله كما أوضحت في شرح الروض) لان للاء وان اعتبر علم العقدين به تابع بالإضافة إلى  
الدار لعدم التمسك بالذهب غالبا بخلاف المعدن ولا ينافى كونه تابعا بالإضافة كونه مقصودا فى نفسه حتى  
يشترط التعرض لى البيع ليدخل فيه والمعامل انمن حيث أنه تابع بالإضافة اغتفر من جهة  
الرايون حيث أنه مقصود فى نفسه اعتبر التعرض لى البيع ليدخل فيه زى (قوله واعلم أنه

الجدين عجبات من الآخر  
بحيث لا يقصد استرجاعها  
(كبيع نحو علم حيوان)  
ولو غير جنسه وأغبر ما كور  
كان يبيع نحو علم بقر بغير  
أوابل أو جراح فانه باطل  
لتمهي عن ذلك رواه  
الترمذي سنداً أو داود  
مرسلان ولتمهي عن بيع  
الشاة بالعم رواه الحاكم  
والبيهقي وصححه اسناده  
وزدته نحو إدخال الآلية  
والطحال والقلب والكلى  
والرئة والكبد والشحم  
والسنام والجذء المأكول  
قبل دهنه ان كان مما يؤكل  
غالباً

(درس)

باب فباي شيء منه من  
البیوع وغيرها  
كالجنش

(قوله أي عمله تلقى)  
بالبیوع هذا معلوم من  
استرجاع هذا الباب تحت  
كتاب البيع  
(قوله ولكن عبارة  
الشرح في هذه الترجمة  
لا تصدق الخ) أي بسبب  
عطف الضمير على البیوع  
تفسيراً لما نهى زيادة  
المصنفين على الترجمة غير  
معية لكن يمكن دفع  
القصور بالطرف على ما في  
قوله ما نهى عنه لان  
معناه بایوع فيصدق التبر  
بالتي لم تمنع من بيعها من غير البیوع عمله تلقى بها تأمل

لا يضر مفهوم قوله متميزين (قوله يسيرة) ليس بقيد (قوله لم يظهر في الكيال) أي لم ينقص  
الكيال بسببه وهذا ضعيف والتمتع عدم الضرر مطلقاً ظهرت في ظاهر انتهى ع ش بزيانة (قوله  
عجبات من الآخر) أي يسيرة كما صرح به مر فقوله بحيث لا يميز عن الآخر أي ع ش بزيانة (قوله  
أردب قبح فان القدر لا يقصد استرجاعه من الأردب لقلته للتمتع ان اختلاط أحد النوعين بالآخر لا يضر  
مطلقاً واختلاط أحد الجنسين لا يضر الا ان كثر بحيث يقصد استرجاعه للاستعمال وحده وان أثنى  
الكيل كافي شرح مر وعبارته وتظاهر كلامهم الصحة هنا وان كثرت حبات الآخر وان خالف في ذلك  
بعض المتأخرين اذ اختلف بين الجنس والنوع أن الحبات اذا كثرت في الجنس لم تتحقق الماتلة  
خلاف النوع وقوله والتمتع داخ عليه ولفظه يقال لتأنيان يجوز بيعها معه الاختلاط لا عند  
الاختلاف وهو النوع وان يجوز بيع ر شعير وفيها أوفى أحد ما حبات من الآخر يسيرة بحيث لا يقصد  
تمييزها لتعمل وحدها وان أثنى في الكيل كافي شرح مر (قوله كبيع نحو علم) ولو علم سمك وجراد  
بحيون ع ش نخرج السمك والجراد المليات وهو تنظير في الحكم كليس من القاعدة بخلاف بيع اللبن  
بالحيون وبيع البيض بالحيون فانه صحيح فيه وبيع لبن بقره شاة ولو في ضره باين لا يقصد الحلب  
وبيع بيض بدهاجة لا يضر طاولان في جنسهما ولا يضر بيع ذات لبن بذات لبن ولا ذات بيض  
بذات بيض ان اتحد جنسهما الا في الأديات ح لوالاستئثار راجع لقوات اللبن وعبارة مر أو باع ذات  
لبن ما كور بذات لبن كذلك من جنسهما ليس اذ اللبن في الضرع بأخذ قطران من اللبن بخلاف الأدمية  
ذات اللبن وقرق بأن لبن الشاة مثلاً في الضرع لحكم العين وطناً امتنع عقد الإجارة عليه بخلاف لبن  
الأدمية فله حكم النعقة ولهذا جاز عقد الإجارة عليه انتهى ولو باع شاة ذات لبن بقره ذات لبن صح  
لاختلاف جنس الحيوانين وجنس اللبنين لان الإلبان أجناس والبقر والغنم والجواميس جنس  
وكذا الغنم والمز (قوله وأبو داود مرسل) وأرسله مجبوراً بسناد الترمذي له قال الماوردي  
المرسل عند الامام الشافعي مقبول ان اعتضد بأحد أمور سبعة القياس أو قول الصحابي  
أو فعله أو قول لا كثيرين أو انتشار من غير دافع أو عمل بأهل العمر أو يوجد دليل سواء  
وهذا هو القول الجديد وضم إليها غيره الاعتناء بمرسل آخر أو بسند اه براموي (قوله  
ولتمهي عن بيع الشاة بالعم) جعل العم في الدليل تماديه في المتن مشتملاً على ما في الدليل  
المدعي ويجب بآه أشار بالدليل الى انه لا فرق بين جعل العم تماديه في المتن مشتملاً على ما في الدليل  
نحو علم حيوان وعكس (قوله الآية) يقتض الحزمة والكلى بضم الكاف ح (قوله ان كان مما  
يؤكل) كالسبط لا ما شئت

باب فباي شيء منه من البیوع وغيرها

أي عمله تلقى بالبیوع كالجنش والسوم على السوم وكتبت الركان فانه سوام وان لم يحصل  
بيع ح ل والا فلا فترشامل الصلاة والحج وغيرها ولم يتعرض لشيئ منها ع ش ولكن عبارة الشارح  
في هذه الترجمة لا تصدق بقوله فباي شيء وصح بشرط خيار الخ لا تصدق أيضاً بفصل تفریق  
الصفتة الآتي مع ان المتن جعله مندرجاً تحت هذا الباب حيث عبر فيه بفصل وعبارة مر وحج في  
تفریر الترجمة بما صدق به حيث قال في باب البیوع التي عهدوا ببيعها ادهم والفرق بينهما بين عبارة  
الشارح ظاهر المتأمل هذا وقد ترجم لتفریق الصفتة صاحب الرض باب فافضل المتن لانه لكان  
أحسن تأمل وانما ذكر المصنف هذه التهيأت مع علمها من أركان البيع وشروطه لمن الشارح

عاجل راعى المحاجة الذين كانوا يفعلونها **(قوله والنهي عنها قد يقتضى بطلانها)** بأن كانت  
المقدولة لازمة بأن قد بعض أركانها وشروطه زى وقوله بأنه كبيع جبل الحبة فإن المبيع معصوم وقوله  
أولاً زمة كبيع اللامة فتقوله بأن قد فالجواب ونسب **(قوله نهى النبي صلى الله عليه وسلم)** قال  
قول وهذه الهبات صغار وقال حج أن التفرق من الكبار وقرر شيئا حاف أن الكل من  
الكبار **(قوله عن عبد الفحل)** لم يقل عن يوم عيب الفحل لأن المراد أعم من ذلك كيدل  
عليه قوله فتحرم أجونه **(قوله وهو ضرابه)** بكسر الصاد قال في المصباح وضرب الفحل الناقصة ضرابا  
بالكسر زاعلم انتهى وهو ظاهر فإن الضراب مصدر ضرب وعليه فهو مصدر سماعي والألفاضراب  
وزنه فقال بالكسر وهو مصدر لرفع لقياسه أن يكون مصدر الضارب بالضرب عى وقدم هذا  
القول لأنه الأشهر ومن ثم حكى مقابله يقال **(قوله وقال ماؤه)** أى الذى فى صلبه أخف من قوله  
الآتى للمنى فيه ألع قال فى معنى التهاج ويقال أجرة ضرابه ولعل سبب إسقاط الشيخ له رجوعه فى  
المنى إلى الأول عى **(قوله مضاف)** أى جنس المضاف لأن فيه مضافين أى بذل بدل عيب الفحل  
وأخذه كباقي وأخذ البذل كبيرة لأن من أكل أموال الناس بالباطل يراموى **(قوله لم يصح الهوى)**  
لأن الأحكام الشرعية إنما تتعلق بأفعال المكدين والضراب فعل غير المكلف والماء عى لآيته فى ما  
حكم زى **(قوله من أجرة ضرابه)** على التفسير الأول ونحن ماؤه على التفسير الثانى وهذا النعم  
هو الحامل على أن الشرح لم يدر بيع عيب الفحل كإفعل فيما بعده حل **(قوله فتحرم أجونه)**  
أى دفعها وأخذها وتفرق جوار الاستحجار لتفقيح النحل بأن الاجير قادر على التفقيح ولأعين  
عليه لأذ شرطت عليه فسد العنقشوى يرى والمراد من قوله فتحرم أجونه أى إجماره كأؤنخلن  
قول الشرح للضراب كنفقيل ولكن الانسب لقوله ونحن ماؤه بقاء الاجرة على ظاهرها فتكون  
الام لتعطيل وعلى الثانى لتعديبه وهل يتحق أجونه لثقل كفى الاجارة الفاسدة وقد يقتضى التعليل  
عدم الاستحبة قبل ما مل شوى برى واستوجه عى الاستحقاق وعليه قلنا أجرونه لستعمل فما  
يقابل بأجوة كالمترد موقوف بده عليه الاتفا على كور **(قوله والنهى فيه)** أى فى النهى من حيث  
ما يقتضيه من الفساد فإنه قال والحكمة فى الف ادخاله وعبارة قشر حر أوضح من هذه موضعها  
فيحرم عن ماؤه بطل بعه لأنه غير متقوم إلا ولا يصح رجوع الضمير لحرمة لأن هذه الحكمة  
لا تمتنعها وقوله أن ماء الفحل الخ راجع لقوله ونحن ماؤه وقوله وضرابه راجع لقوله أجونه فقوله وضرابه  
مطوق على ماء على سبيل القبول للتلوش كفى حل **(قوله ليس يتقوم)** أى ليس له قيمة  
وليس المرأ بالتقوم ما قبل التلى وقوله ولا مقدور على تسليمه اناسب لغيره سابقا القدرة على  
التسأل أن يقول ولا مقدور على تسليمه شيئا حاف **(قوله)** لتعلقه باختياره والازاء الضراب وأهو  
عينه وما قبل من محبة استجار الازاء أعول على ما ذ استأجر مودة لما يشاء فله حيثما أراد وهو هذه  
الطريقة واجبة على مالكه حيث اضطر إلى ما أهل نأحية وتعلها حل قول بعضهم أن منه كبيرة قال  
عى على مر فان قلت لا يلزم للمالك أن يئبل ما له بما توافقه من نعم البيع والاجارة قلت طريق ذلك  
أن يؤجره من منعه من البيع من شأنه بخلاف ما لو استأجره من منعه من البيع كالمترد فليس له الازاء وأدفع  
الفحل فى حال ضرابه قلت أو أن كسر ضمنه صاحب الآتى إذا كان مستعبره لا تعقب فى حال  
الاستعمال المأذون فيه بغيره لانه كقوة العبيمة فى بيت الدقيق حال طهها أما إذا كان مستأجرا له  
فلا ضمان **(قوله ولما لا الآتى)** عبارة حج ويجوز لأهله صاحب الفحل بل لوقيل بده لم يبعد  
**(قوله وأعطى الضراب محبة)** أى مستحبة كفى حر وعمل ذلك حيث لم يتعين والأوجب وكان

والنهي عنها قد يقتضى  
بطلانها وهو المراد هنا وقد  
لا يقتضيه وسأى **(نهي)**  
النهى صلى الله عليه وسلم عن  
عيب الفحل) رواه  
البخارى (وهو ضرابه)  
أى طروقه الآتى (ويقال  
ماؤه) وعليها يعرف  
المترد مضاف ليصح الحوى  
أى عن بدل عيب الفحل  
من أجرة ضرابه ونحن ماؤه  
أى بذل ذلك وأخذه  
(فتحرم أجونه) للضراب  
(و نحن ماؤه) عملا بالأصل  
فى النهى من التحريم  
والمنى فيه أن ماء الفحل  
ليس يتقوم ولا معلوم ولا  
مقدور على تسليمه وضرابه  
لتعلقه باختياره غير مقدور  
عليه للمالك ولما لا الآتى  
أن يبطى مالك الفحل شيئا  
هدية وأعطى للضراب  
محبة (وعن) حج (حل)  
الحبة) بفتح المهملة  
والموحدة رواه الشيخان

الاستمتاع منها كبر حيث لا ضرر على ذلك ونجى الاطراف بما هو يفرق بين المصاحبين  
 لا نجى اطر بها انوار من لقراء الفاتحة بأن يمكن في الباغيه بأن المصاحف بدل بأن يلقنه  
 غير اختلاف هذا اه وثالث الامام أحد في الاستحباب ويصح وقفه للضراب وإذا أنقش شيئاً  
 لا يضمنه الواقع بخلاف ما لو وقف عبد افضان متلفاه عليه والفرق بينهما ان المصاحف متعلقة  
 برقيته وقد فوتها الملك بل وقف الفعل لا يتلقى برقيته متلفاه فالضمان في متلفاهه على من دون  
 يده ولو جنى شخص على الفعل الموقوف أخذت من القيمة واشترى بها غيره وقفه مكانه يراوى  
**(قوله وهو تاج التاج)** قيل الملاق حبل الجبله على تاج التاج فيه مجزاً الاول لان الحبل خاص  
 بمافي البطن والتاج خاص بالتفصيل ورد ذلك بأن زى يدى وغير من الحوائى صرحوا بان هذا  
 الملاق لشيء الا أن يكون مراده من مجاز شرعى وبعبارة حل قوله وهو تاج التاج الخ أى الضمان  
 بقوله منك ولما قلتم هذا بيع حبل الجبله حقيقة وقوله أو يبيع شيئاً من اليهود بيع حبل الجبله  
 على التسامح أى البيع التامى به بالإضافة لادنى ملائمتين ضمان النصب م ر زى **(قوله أى)**  
 الى تاج التاج وهذا هو المسمى في الرضا لما روى بيع الدواب يؤجل الثمن الى أن يؤخذ  
 من أولادها بالهبة ولا يتم على فاعله لان هذا يلغى فيفسد كذا م ر ع وقوله أو يبيع شيئاً  
 تفسير ابن عمر روى الحديث به قال مالك والثانى يراوى **(قوله وهو بكسر النون)** أى يوقفها  
 حل وشر م ر **(قوله بمعنى المفعول)** مأخوذة من تسبب الناقه بالباء المفعول لا غير م ر أى  
 في صورة المني المفعول لكنه في الحقيقة ممتنع في الفعل فتسبب الناقه بمعنى ولدت قائناة فاعل م ر ع  
**(قوله ولا يخل حبل لغيره الاذى اعجازاً)** فني مجوز ومن وجهين الاول الملاق الحبل على الهائم  
 وهو محض بالإدنيات والثاني الملاق المصدر على اسم المفعول وهو المحلول اه زى وعلاقة  
 وفي غيرها وعلاقة الثاني التامى **(قوله على التفسير الاول)** هو ان يبيع تاج التاج والثاني أن  
 يبيع من الخ م ر ع **(قوله ملقوغة)** أى ملقوح بها فيه حذف وإصالة بقوله تسبب الناقه من باب  
 تسبب فهي لافعى أى حلت فهي حامل يراوى **(قوله وهو لفعتين الناقه خاتمة)** يرد عليه ان المعنى  
 القنوى أى من الشرع م ر أن المشهور العكس الآن يقال هذا المشهور أعظم ولا يقدح بكون  
 متساو بين ما يضافه بكون القنوى أى من كذا شياشيننا **(قوله من الاجنة)** شمل الله كروالاشي  
 اطر م ر قوله جمع ملقوغة م ر ع يمكن أن التامى ملقوغة بالباء أولو حد حديثنا **(قوله)**  
 رعن من الضامنين سميت بذلك لأن أعمادها في ظهورها فكأنها ضامنتها قلله الاخرى عمرة  
 من السبعين حرف سببت بذلك لانها في ضمن الفصول **(قوله من الخاص)** أى قلت يمتنع من  
 هذا بما تقدم في السبب فالوجه كره قلت وجهه ورود الهمي عن خصوص الصيغتين م ر ع ما  
 توهم مخالفة للتردد ككلامه كورفع ان لكل منهما معنى آخر به تفرق الاخرى شو برى وأجيب بأن  
 راجع في عيب الفعل أنه اسم للضراب بعض الناس خص الاول بأن يشتري ماله لاشي مثلاً  
 هنا يشتري به مطلقاً ولا ينظر ما سئل ذلك حل ورم بما يدل على ذلك كلام الشارح وكتبه يضافه  
 للفعل الذى في عليه يسمى باسمين يسمى عباوى يسمى مضروباً ومضاباً جامع بينهما للورد الهمي  
 من خصوص الصيغتين وعلى تفسير العباوى بالهاء يكون أعم ما هنا لانه شامل لما إذا كان في غير  
 أصل ولا يظهر من كلامه المعنى الثاني الضامنين فالمراد من عيب الفعل وقال الاستوى الاول أن  
 يشتري ماء مطلقاً والثاني أن يشتري ما يصل به الاشى من ضرابه في عام وعلمين وعليه فهم لغنيان

(وهو تاج التاج بان  
يبيع) أى تاج التاج  
(أو) بيع شأ (بمن اليه)  
أى إلى تاج التاج أى إلى  
أن تملك هذه المادى بملكه  
ولها فوق ولها تاج  
التاج وهو بكسر النون  
مصدر بمعنى المفعول كان  
حول فى جبل الحبة كذلك  
والحبة جمع حابل كغاسق  
وفقة ولا يقال جبل لغير  
الآدمى إلا بجر أو دعم  
البيع فى ذلك على التفسير  
الأول لأنه يبيع ما ليس  
بملكه ولا معلوم ولا  
مقدور على تسليمه وعلى  
الثانى لأنه لا أجل مجهول  
(د) عن بيع (اللائق)  
جمع ملقحة وهى لغة  
بنين الناقة تامة وشرعا  
أعمن ذلك كايوسف  
قولى (وهى مائى البطون)  
من اللينة) عن بيع  
(الضابن) جمع ضمون  
كجانبين جمع غنزون  
مضابن كضابض ومضاب  
(وهى مائى الاصلاب)  
لفحول من الماء روى  
البيهقى عن يعقوب ماله

(أن يمس) بضم الميم  
وكسر هاء (توبل بره) لكنونه  
مطوي أو في ظلمة فهو أعسم  
من قوله مطوي بالفتح شره  
على أن لا خيار له إذا راعه  
اكتفاء بلسه عن رؤيته  
(أو يقول إذا لمسته فقد  
بتمك) ككفاه بلسه عن  
الصيغة وأوجه شي على  
انتمى لسه زعم البيع  
واقطع خيار المجلس وغيره  
(د) عن بيع (الناذبة)  
بالمجعة رواه الشيخان  
(أن يجعل) بالتحذير  
اكتفاء به عن الصيغة  
فيقول أحدهما ابتداء لك  
توب بعشرة فيأخذ الآخر  
أو يقول بتمك هذا بكذا  
على أني أذا نذبتك هذا لزم  
البيع واقطع اختيار وعدم  
الصحة فيه وفيما قبله لعدم  
الرؤى بعدم الصيغة أو  
للشرط القاسد (د) عن  
بيع (الحصة) أو لمسلم  
(أن يقول بتمك من هذه  
الأرواب ما تمك) هذه  
الحصة (عليه أو) يقول  
(بتمك ذلك) مثلاً اختيار  
الربها أو يجعل (أي  
اتخاذها) (الربى) بيعاً  
وعدم الصحة فيه للجهل  
بالمبيع أو بزم الخيار أو  
لعدم الصيغة (د) عن بيع  
(الربون) أو ما يوردود  
وغيره وهو بفتح العين

مختلفان كما في ع ش على مر (قوله مرسلا) وهو ما سقط منه الصحاحي قال الناطم  
• ورسلا منه الصحاحي سق • (قوله الماعل عامس) أي من أنه ليس بمألوب ولا مقدور على تسلمه  
ع ش (قوله وعن بيع اللاصة) أي عن بيع متعلق باللاصة وكذا يقال فيما بعده (قوله بلس)  
ما فيه أس بنق نليم حل (قوله لم يشر به) أي بما يجوز قبول حل (قوله عن رؤيته) فبطل  
هذا قطعاً وان قلنا بامتناع بيع الغائب لوجود الشرط القاسد والاس لا يقوم مقام النظر شرعاً وإعادة  
قل وزى (قوله أو يقول إذا لمسته) قل عبرة يصح قراءته بضم التاء وفتحها وكذا في كل مواضعها  
أي التاء وعلى الأمام بطلانها بالتطبيق والعدول عن الصيغة الشرعية وبه الاستئوى بأنه إن جعل  
الاس شرطاً فإطلاعه بالتطبيق وإن جعل ذلك يما فقد الصيغة فتشوبه بزيادة (قوله فقد بتمك)  
أي فيقبل الآخر فهو وان وجد الإيجاب: تقبول لكم مع الشرط القاسد وهو اللس حل (قوله  
خيار المجلس وغيره) الواجبني أو شوري (قوله ابتداء لك) بكسر الباء وبه ضرب كافي المختار  
(قوله) واقطع خيار (عطف لازم على ما زعم (قوله) وعدم الصحة فيه) أي في بيع الناذبة بصورة  
وفيما قبله وهو بيع اللاصة بصورة الثلاث وقوله لعدم الرؤى في الصورة الأولى من صور اللاصة  
وقوله أو لعدم الصيغة أي الصيغة الصحيحة وهذا في الصورة الأولى من الناذبة والثانية من اللاصة  
يرد على أن قوله في اللاصة فقد بتمك صيغة فكان الوجه أن يقال إن البطان في هذه لتعلق  
لعدم الصيغة وأجاب الشيخ بغيره بأنه يعلم من هذا الكلام أن قوله فقد بتمك خيار لإنشاء وأنه  
جعل الصيغة مقدومة لا تنفذ شرطها وهو عدم التعليق ع ش على مر (قوله أو للشرط القاسد)  
لان خيار المجلس مثلاً لا ينقطع بالافتراق أو الزام المقدور قطعاً باللس أو بالتبضع كونهما في محلها  
لم يزل العقد فكانه نفي خيار المجلس ونفيه مقصد للبيع ويزم عليه أيضاً نفي خيار العيب باللس  
والنذابة كورين مع أنه لا يفتي بذلك اهـ قل على المحل (قوله ذلك مثلاً) أي وأولنا أولى مر ح ف  
(قوله) أو يجعل الربى بيعاً أي اكتفاء به عن الصيغة فيقول إذا ربيت هذه الحصة فهذا الثوب مبيع  
منك فإذا رماها أخذته الآخرون غير صيغة فتقوله لئلا كوراً بما يكون قاصداً به الأخبار لا الإنشاء فإن  
قصده الإنشاء صح لا يمتد إذ يكون اعتراض قوله إذا ربيت هذه الحصة قد قبل مع البيع حل  
لان قصد الإنشاء يفتي بالتطبيق قاصداً فما قال كيف يصح مع التعليق وقال ع ش أو يجعل الربى بيعاً  
بأن يتوافق على نوب ثوب ولو معينا وعلى أن الربى نفسه يكون يما فيقبل المشتري ذلك ثم يري الربى  
الحصة فوافقته الحصة عليه يكون مبيعا وهذا افتراضها (قوله للجهل بالمبيع) أي في الأولى أو  
بزم الخيار في الثانية ولعدم الصيغة في الثالثة (قوله) وقال (الربان) وقد قبل عينه حرة في الثلاث  
شوري (قوله سامة) بالفتح وأما لكسر فهي السامة تأتي تسمى الحيوان وتطلق به أيضاً في المتاع  
شوري وبعبارة الصالح السعة من الخراج كهيئة السعة ثم قال والسعة البعاعة والجمع فيها مثل سيرة  
وسدرة والسعة أيضاً الشجوة والجمع سلمات مثل سجة وسعدات اهـ وهي تفيد أنها لكسر مشتركة  
فيهما وبالفتح خاصة بالجمعة وفي القاموس السعة بالكسر المتاع جمعها لم والندة في الجسد وقد فتح  
أو خراج في العنق وأما أي صار ناسلة فهو مسلووع وبالفتح الشجرة ع ش وقول ع ش خراج بوزن  
وسلعة المتاع سعة الجسد • كل بكسر السين هكذا ورد  
أما التي بالفتح فهي الشجرة • عبارة الصالح فلك تهبه

والزمو بضم العين واسكان الزامو يقال المر بان بضم الدين واسكان الزام (بان يشتري سلعة





الشديد في ع ش وأما المقدّم من الصفات على التمسّد خلافاً لـ أن حجر حيث قاله من الكبار كافر الشيخ عبد (قوله) فرق الله بينه وبين أحبته (قوله) التفرق بينه وبين أحبته ان كان في الجنة فهو تعذيب واجبة لا تعذيب فيها وان كان في الموقف فكل أحد مشغول بنفسه فلا يضره التفرق وأوجب اختيار الثاني لان الناس ليسوا مشغولين في جميع أزمنة الموقف بل فيها أحوال يجتمع بعضهم بعضاً في بعض التفرق في تلك الأحوال تعذيباً وأنه محمول على الزجر ويمكن اختيار الأول وينسب الله تعالى أحبته فلا تعذيب ع ش وحرف (قوله) والاب كالام أي في عدم التفرق بينه وبين فرعه كالبحر بينه وبين الأم فإذا كان الأب وجداً في بيعه مع جده لا يدفع ضرره ببقائه مع كل منهما ع ش (قوله) والجدية أي لأم أولاب وقوله في هذا أي في الاجتماع مع الأم (قوله) والجدية لأم) وكذا الداب شورى (قوله) فهما سواء أي فإذا باعها مدونه أو عكس بطل ولو اجتمع الأب والجدية لم يجرم التفرق بينه وبين أحدهما أو يستأب في قدره في ذلك سم واستقر ع ش اعتبار الأب برأى وهذا يخالف ماس (قوله) وأما لك أحدهما غير مالك الآخر) كان ورثاها أو أرضاً لأحدهما بالأم والأثر بالر ع وهذا مفهوم قيد ملحوظ أي أن أحد المالك فإن قلت إذا كان مالك أحدهما غير مالك الآخر لا تفرق حاصل البتة فكيف هذا مع قوله لم يجرم التفرق لانه يقتضي انهما مجتمعان قلت يمكن الاجتماع بأن يكون اخوان في منزل واحد وأحداهما مالك الأم والثاني مالك الولد لا يجرم على أحدهما أن يبيع ماله منهما ع ش على م (قوله) لكنه يكره أي ولو بدل البويع للغيرين التتويش (قوله) أما سائر المحارم) مفهوم الضمير الذي في فرعها (قوله) والجدية لأم) الظاهر قد سمع جد الأب عليه لا مشرف منه بدليل الحاقه به وأما الجدية لأم فبيني تعذيبها إذا اجتمعت مع الجدية لأب حل (قوله) بالجدية لأم) معتمد ع ش (قوله) بنحو بيع) لأحدهما كذا وبه كافي حل والأوجه صحته يعني لا يقتضي عدمه بشرط عتقه كالتفاهة لأم لا يعلم بتحقيقه ويؤيد ماس من عدم محبة بيع المسلم الكافر بشرط عتقه اه م و يجوز بيع جزء منهما لو احداً من الجملة كذا لهما لاتفاهة التفرق في بعض الآراء بخلاف ما لو اختلف كذا م و ع م (قوله) وقسمه أي قسمه قد أو تعديل بخلاف قسمه الأفرز فلاتأني هنا كافر وهما شيخنا لكن قال ع ش ولو افرازا اه وفي الرشدي على م و معلوم أنها بين القسم لا تكون إلا بيعاً به يعلم ما في حاشية الشيخ ويكون قوله ولو افرازا ضعيفاً وصورتها أن تكون قيمة ولهاها تساوي قيمتها وصورة التعديل أن يكون لها ولدان وكانت قيمتهما تساوي قيمتها (قوله) للجزع عن التسليم) أي قاله عن اللازمه فقتضى التسليم والتناهي أن يقول عن أمه لان الشرط القدرة على التسليم كاقسم (قوله) ويختين) بكسر الهمزة على معنى الحية ويجوز الفتح كافي فتح الباري وقوله في بيعه بفتح الباء فقط ع ش على م قال شيخنا في تسمية هذا بيعتين تسمح لهما ببيعة واحدة وإنهما بيعتين باعتبار الترتيب في اثنين ومثله في حج (قوله) أو الفقين) بخلاف ما لو قالوا الفقين والواو فيصح ويكون بعض الفقين حالا وهو التمسد بضمه مؤيداً وهو اللذان م و شورى ومجمله إذا حذف قوله تخذ بأيهما شئت والإيضاح حل (قوله) وعن بيع وشرط) الحاصل من كلامهم أن كل شرط منافق لقضي العقداء لا يبطئها إذا وقع في صلبه أو بعده وقبل لزومه بخلاف ما لو تقدم عليه ولو في مجلسه شرح م وقوله وقبل لزومه شامل لتأخير الشرط وهو كذلك كافي شرح حج (قوله) على أن يبيئن) فإذا باعوا اشتريه منه فإن بيع العبد بطل وأما بيع الدار فإن نبيائها معتقد من محبة العلة الأولى بطل وإن اعتدرا فساد صح

ذا العبد بالف على أن يبيئن دارك بكذا (أو فرض)

زى وشرح مر وحج لا محض ليس مبيعا على الاول **(قوله)** كعتك عبدى بألف قال هنا عبدى  
 وفيما قبله هذا الصبر قال هنا أيضا بشرط الخ وقال ولا على أن تبينى وقال أيضا هنا بآلة وقال ولا بآلة  
 كذلك لتفخ ح **(قوله)** وفق العقد (فى) أى اتفاعة به وقوله بعض الفخ وهو اتفاعة بالعقد  
 الثانى **(قوله)** وكيمه زرعاً أى شرته فالشرط المشتري والبايع بواقعة كالمسرح به الاصل وعبارته  
 ولو اشترى زرعاً بشرط أن يحمده البائع أو نوباً يحطه فالاصح بطلانه اهـ وينبى أن يكون مثله إذا  
 شرط البائع ذلك والمشتري واقفة لان ذلك فى معنى شرطه واما على عمل كلام المصنف على الثانى الذى  
 عن التأويل لان المذكور فى كلامهم الاول لكن المناسب لقول المتن وعن بيع بشرط بقائه. فنحن بحاله  
 الآن براد البائع الاول ما يشمل الشراء حل مع ما يذهب هذا كلفاً با جعل الحصاد أو الخياطة على  
 البائع أو اجنى فان جعل على المشتري فانه يصح وفى قبل على الجلال فان شرط الحصاد على المشتري  
 لم يضر وان كان كان الشارط البائع خلافاً لظاهر ما فى العباب **(قوله)** بشرط أن يحمده البائع  
 أو اجنى أو قال ويحمده بخلاف واحد بصيغة الامر فانه لا يكون شرطاً لان صيغة الامر متبداً  
 غير مقيد لقبله فلم تكن فى معنى الشرط بخلاف صيغة المبرع فاما مقيدة لما قبلها فكانت بمعنى الشرط  
 حل قال الشورى من هذا التعليل اشترى منك هذا الحطب بشرط أن تحمله الى البيت سواء كان  
 البيت محرراً أم لا وكذا الوشرط عليه حل البطيخة المشتراة نحو ذلك **(قوله)** لاشئال البيع على شرط  
 عمل فتيبه انه لو تضمن الزامه بالعمل فيما يملكه أى المشتري كان اشترى نوباً بشرط ان يبنى حائطه  
 صح وهو غير مراد بل الوجه البطلان قطعاً كما علم من قوله بشرط بيع أو قرض أو هدايا لان بيع  
 بشرط تجارة أو اعادة لا يخلو لانه سواء قدم ذكر الفخ عن الشرط أم أنه ضمنه شرح مر **(قوله)**  
 فيما أى فى شئ وقوله لم يملكه أى ذلك الشئ وهو البيع **(قوله)** بعد أى الآن مع أنه أى الى الملك  
 فكانه شرط على غيره ان يعمل له فى ملكه فلا يخلو بخلاف هذا التعليل انه لو شرط على البائع  
 أو غيره ان يعمل له فى ملكه المستحق حل وعبارته قبل على الجلال قوله فيما لم يملكه أى الآن  
 لان المشتري لا يحصل له الملك الا بعد تمام الصيغة ويحتمل أن يقال ان المشتري شرط على البائع عملاً  
 فيما لم يملكه البائع بعد تمام الصيغة ولذلك لو شرط عليه المشتري عملاً فيما لم يملكه البائع غير المبيع على العقد  
 قطعاً لاذنبه **(قوله)** وصح بشرط خيار الباء بمعنى مع فيموجبها بعد هذا كالاتدراك على قوله بيع  
 وشرط فهو مستثنى منه وعبارته الاصل ويستثنى منه صور كبيع بشرط خيار الخ وعبارته الشيخ ٤ مرة  
 هذه الامور فى العاملات كالرخص فى المبادات ببيع فيها توقف الشارع ولا تنطدى لكل ما فيه  
 معاودة اهـ وجملة ما ذكره من عشرة صورة **(قوله)** وسبأى الكلام عليها فى محالها اى بسوفا  
 وانما ذكرها هنا لبيان انها من المستثنيات برماوى **(قوله)** وبشرط أجل أى فى غير ابلوى وأعاد  
 الشارح العامل للاشارة الى أن قوله لموض راجع لثلاثة الاخيرة فقط ولم يعمد للمصنف لعله **(قوله)**  
 وكفىل أى كفة لة كفىل للمشتري فمن فى ذمتها والبايع لبيع فى ذمته والواو بمعنى أو والكفىل  
 يشمل الضامن ولو أسقط شرط الاجل لم يسقط بخلاف شرط الرهن أو الكفىل فانه يسقط لان  
 الاجل مقتضىه فهو غير مستقل بخلاف كل من الرهن والكفىل حل **(قوله)** معلومين أى بالعاقدين  
 الا الاجل فى كنى علم عدلين غير العاقدين كما يأتى فى السلم فى قوله لا يعمل برفاهه أو عدلان غيرهما  
 بمعنى كون الرهن معلوماً انه اسم العقدان متلفعه معلوم وهو المار هو ن شينا وقوله لموض راجع  
 لثلاثة الاولام فيه بالنظر لاجل لام التقوى أى أجل عوضه بالنظر الى الرهن والكفىل لام التعليل  
 أى لاجل تحصيل العوض ففيه استعمال المشتري وهو الاصل فى معنيهما التقوى والتعليل

كعتك عبدى بألف  
 بشرط أن ترضى ماته  
 والمعنى فى ذلك انه جعل  
 الاصل ووفق العقد الثانى  
 غنا واشترط العقد الثانى  
 فاسد فيقبل بعض الفخ  
 وليس له قيمة معلومة حتى  
 يفرض التوزيع عليه وعلى  
 الباقي فبطل البيع (وكيمه  
 زرعاً أو نوباً بشرط أن  
 يحمده) يضم الماد وكسرها  
 (أو يحطه) لاشئال البيع  
 على شرط عمل فيما لم يملكه  
 المشتري بملوك فاسد  
 (وصح بشرط خير أو  
 براد من عيباً وقطع تر)  
 وسبأى الكلام عليها فى  
 محالها (د) بشرط (أجل  
 ورهن وكفىل معلومين  
 لموض) من مبيع أو فخن  
 (فى ذمة)

**(قوله)** فهو غير مستقل فلا  
 يغوث بالاسقاط كالجودة  
 والرداء اهـ برماوى  
**(قوله)** في كنى علم عدلين الخ  
 ولا بد من كونه محدداً  
 كالى صنف لالى الحصاد  
 ونحوه اهـ مر  
**(قوله)** معنى كون الرهن  
 معلوماً مع العلم الخ لكن  
 المناسبة لتناسق كونهما  
 للمعين وتقدر مضاعفاً أو  
 بقول تأجيل وكفاة تأمل

ليرضى إليها وقال تعالى  
إذا دنايتهم يدن إلى أجل  
مسمى أي معين فكتبوه  
ولا بد من كون الرهن غير  
المبيع

## (درس)

فإن شرط رهنه بأن يطل  
المبيع لأشغله على شرط  
رهن مالم يملك بصلوالم  
في الرهن بالمشاهدة أو  
الوصف بصفات الباطن  
الكفيل بالمشاهدة وبالاسم  
والنسب ولا يمكن الوصف  
كوسرقتو بحث الرافعي  
أن الاكتفاء به أولى من  
الاكتفاء بمشاهدة من  
لا يعرف حاله وسكت عليه  
التدوين وتعيرى بالعوض  
أعم من تغييره وأن يخرج  
بقيد خذ العين كما قال  
بذلك بهذه الأهرام على أن  
نسلها وقت كذا أو  
ترهن بها كذا أو يمتك  
بها فلان فإن العقد بهذا  
الشرط باطل لأنه رفق  
شرع لتحصيل الحق  
والمعين حاصل فشرط كل  
من التلازمه وأقبح في غير  
ما شرعه وأما صحة ضمان  
العوض العين فشرط  
بقبضه كما سيأتي في محله

(قوله رجه ألتأع من  
تصيرها بمن) يشمل الرهن  
والكفالة والأجل على  
المبيع في القصة ولا يقال أنه  
سلم وسياتي تأهول العقد

شيخنا ح ف (قوله الحاجة إليها) أي إلى هذه الثلاثة كحواظر كلام مر وانظر هل يجوز عود  
الضحية على الثلاثة التي قبل أضافيكون راجعا للمستأهل الظاهر من (قوله وقال تعالى إذا دنايتهم)  
دليل على أن أجل وقدم الهديل الضحية على الآلة لمعومه وخصوصها بالأجل فلذا قال وقال تعالى ولم  
يقبل وقوله نه لولا أن كانت وادف السل فالعبرة بمعوم لفظها (قوله غير المبيع) الأرفق بكلامه  
السابق أن يقولوا بدين كون الرهن غير العوض شو يرى وقد يجاب عن الشارح بأن ذكر المبيع  
لمجرد التكيل كالمع من قوله وأد العوض وأعماله بالن لان التأجيل يغلب في الأمان دون المبيع والغالب  
في المبيع أن يكون معينا ع (قوله فإن شرط رهنه) أي المبيع المعين ولو بعد قبضه وقبل تمام الصيغة  
ومنه الفن فإن شرط رهن الفن المعين والمبيع في القصة بطل وكلامه أولا شامل لذلك فإذا كرهنا  
مجرد تصويره ولان الكلام انتهى في بيع الأعيان حل (قوله على شرط رهن مالم يملك) أي  
المستري وأل باع بعدئ لأن لانه اعلم بملكه بعد ليم أي تمام الصيغة فهو بمنزلة استثناء منفعة من  
المبيع حل ولا بد أن يكون الشرط من المتبدى من المتبايعين حتى يبطل المبيع فلورهنه بعد قبضه لا  
شرط مفيد صح مر وظاهره ولو في المجلس وهو ظاهر والشرط المقصود هنا أن يكون في صلب العقد  
قبل تمامه ع زيادة (قوله والعلم في الرهن) أي في متعلقه (قوله والوصف بصفات الباطن) ولا  
ينافيه ما رقى بيع الغائب من أن الوصف لا يجرى عن الرؤى لانه في معنى ما موصوف في القصة وما هنا  
في وصف لمرد على عين معينة شرح مر ملخصا (قوله وفي الكفيل بالمشاهدة) ولا نظر إلى أنها  
لا تصلح بحاله لان ترك البحث معها تنصير ولان الظاهر عنوان الباطن شرح مر (قوله وبالاسم  
والنسب) أي وهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب والكان من قبيل الغائب سم (قوله ولا يكتفى  
الوصف) ولا يصح البيع حينئذ (قوله كوسرقتة) لان الاحرار لا يمكن التزامهم في القصة لانتفاء  
القدرة عليهم بخلاف الموهون فانه لا يكون الا موكا والمالوك يثبت في القصة حل ومثله مر ثم قال  
بعد ذلك وهذا جرى على الغالب لا يقتضي يكون الضامن رقيقا مع القصة الزاه في القصة ومثله باذن  
سيده وأيضاف كوسرقتة يكون محلا لالتزامه في الإبقاء وان اختلفوا بإسار وعدالة  
فاندفع بحث الرافعي أن الوصف هذين أولى من مشاهدته لا يعرف حاله اه شرح مر والرفيق  
لا يرد لعدم دخوله في الموسر لانه لا يملك شيئا (قوله من لا يعرف حاله) وأجيب عنه بأن الاحرار  
لا يمكن التزامهم في القصة لعدم القدرة عليهم قال في شرح الرضو بأن الثقات يتفاوتون اه شوري  
فبحث الرافعي ضعف وأجاب الحلبي بأنه مشاهدة ظاهر الشخص بطل حاله وما هو عليه من الصعوبة  
أو السهولة غالباً والظاهر عنوان الباطن (قوله وسكت عليه) أي رضى وأقره بخلاف فسكت عنه فاه  
بمعنى لم يرض برأوى (قوله لانه رفق) الضمير راجع لشرط كل من الأجل والرهن والكفيل حل  
وعبارة مر في شرحه لان تلك التامش عرت لتحصيل ما في القصة (قوله فشرط كل من الثلاثة) أي  
الأجل والرهن والكفيل وقوله معنى الميعن (قوله وأما صحة ضمان الخ) جواب ما عذرف والذكور  
لا يملك الشرط في صلب العقد وإذا اقتضى ما ذكره من خروج مقابله مستحق فانه يضمن بده ان تصرف سواء  
أ كان المثلحق الفن أو المبيع فهو في قوته ضمان دين شيخنا هذا وادع في مفهوم قول الحق أموض في  
قصة بالنظر للكفيل وهو جواب عما قبل لا يستقيم في مثله الكفيل اعتبار كون الفن في القصة لان  
الاصح صحة ضمان المبيع الميعن والفن للميعن فلم نكلامه أن الكفالة شاهد للضمان وقد يقال هذا السؤال  
لا يرد لان الكلام هنا في شرط ذلك في العقد وما سيأتي بعد العقد أدنى في يقول بوضع ضمان درك بعد

انتقاد بيع ما بيع في القصة بلفظ

قبض ما يضمن و فرق بينهما و امل هذا هو جواب الشرح بقوله فشرط بقبضه أى قبض واقعا في صلب  
العقد بل بعد بخلاف ما هنا و عبارة شرح م ركابن عجز ولا يراد على ذلك محتضبان العين العينات والعن  
العين بعد القبض فيهما وكذا أسائر الاعيان المضمونة للعقل بمن كلامه لا في باب الضمان أى فيكون  
ذلك مستثنى من عدم محتضبان العين وقال شيخنا ح ذ، قوله فشرط بقبضه أى فهو في قوة ما في القصة  
فألقى به و منه ع ش **(قوله)** و بشرط في الاجل أن لا يبدل **(الح)** أى بالنسبة لمن المؤلف وقوله بقاء الدنيا  
وان بعد بقاء الله اقدمين أو أحدهما إليه لقيام وارتباطهما معا سم ع ش **(قوله)** بنحو الفسنة  
للمحل العقد بسقوط بعضه هو يؤدي إلى الجهل به المستلزم للجهل بالثمن لان الاجل يقابله قسط من  
الثمن حل ودر وعلم من قوله مع ما يضمن أن البيع يبطل بالاجل الجهول لعللة كورة كاصح ح به  
در كلى الحساد **(قوله)** فهو أرلى من تنكسك لشرف العاقل لكن الاصل لاحاط كون الرهن غير عاقل  
وقد صرحوا بأن ما يجمع قياسا لمطر دال الف و لانه وصف المذكور الذي لا يعقل ولو بالتبني حل  
**(قوله)** معينات عجاب عن الاصل بأنه غلب الاكثر ع ش و عبارة حج غلب غير العاقل لانه  
أكثر اذا لاكثر في الرهن أن يكون غير عاقل وأنت نظرا في الاجل إلى أنه متدوني زهن إلى أنه عين  
وفي الكفيل إلى أنه نسخة قاذفة قول الاسنوي ووايه العينين على أن ما جمع بأب و ما قد يكون  
مفردا كذا اقتضويه ليس في محله **(قوله)** و بشرط اشهاد أى على العقد قاطن أو الجود أى سواء  
كان الموضع في القصة أو معينا ع ش قال بعضهم من المعلوم أن المراد الشرط في صلب العقد فيثبت اذا  
كان الشرط من البائع على المشتري يكون اشهاد المشتري على اقرارهما بالعقد بأن يأتى بعد العقد  
بالشهود و فيقره و البائع لهم بأنهما يابعا كذا وكذا و يهدون على اقرارهما هدايا بما يمكن وأما  
الاشهاد على أصل صدور العقد و حضوره فلا يتصور في هذه الصورة أى في هذا الشرط الاشهاد في صلب  
العقد و امل فيها كتبه على قل الحلال اشارة إلى ما قلنا حيث قال قوله بشرط الاشهاد أى على جريان  
العقد و فعله عما قبله لان ما قبله خاص بالمؤمنين و هنا عام كالأشارة بالفاة و شامل أيضا لاشهاد على  
العقد على الموضع **(قوله)** و أشهدوا ذاتيائهم و زوولها في السلم كقوله ابن عباس لا يمنع الاستدلال  
بما في غيره لان البرية يوم القفط فان قلت أى يوم هتافت الفعل كالشكره و هي في حيز الشرط للعموم  
فكذا الفعل لا يباحشو رى ولان الضمير في قوله أشهدوا راجع إلى الأشخاص و العموم في الأشخاص  
يستلزم العموم في الأحوال شيخنا باطى الح ف و صرف الامر في الآية عن اجوب الاجماع وهو  
أمر لا يراد لانا في الامن قصده بالاستدلال كذا قيل على راجع قل على الجمل **(قوله)** وان لم يثبت  
الشهود أى أولم يكن الموضع في القصة ع ش **(قوله)** لان الحق ثبت و لذلك لو عينهم لم يثبتوا  
كسما في في الشرح ولا تزل تفاوت الاغراض يتفاوتون و جملة نحوها وهذا بما يشيد جواز  
ابدالهم بدوهم وهو كذلك ع ش على م ر والذي في شرح الرض جواز ابدالهم بتلهم أو فوفهم فقط  
**(قوله)** وكتابه أى ولو قاسدة أو تدبره و منه الملقى عقد بصفة ان كان لا يصح رهنه حل **(قوله)**  
أو امتناع من رهنه أى عقد الرهن عليه عقد مستقل وقوله وكفوت عدم اقباضه أى امتناع من  
اقباضه بعد عقد الرهن فلا تكرار اه ع ش بالثمن فالمراد بالرهن في قوله وفوت رهن ما يشمل  
الرهن والعقد و عبارة شرح م رأ و امتناع من رهنه أى امتناع المشتري من رهن مائثر عليه رهنه وان  
أتى برهن غير العين ولو على قيمته كاشه اطلاقهم لان الاعيان لا قبل لابدال تفاوت الاغراض  
بدونها **(قوله)** أو نحوها كان تلقى أرش جنايته برقبته وان غفاه عنه بما لان ذلك ينقص ثبته  
وكان وقتها أو رهنه وأقبضه حل **(قوله)** وكفوت عدم اقباضه بعد رهنه و هنا يبيد ان اشتراط

و يشترط في الاجل ان لا  
يبعد بقاء الدنيا إليه فلا  
يصح التأجيل بنحو آف  
سنة وفي تفسيره بمعلومين  
تقليب الاله قل على غيره فهو  
أولى من عكسه الذى عبر  
فيه بقوله معينات (و)  
بشرط (اشهاد) لقوله تعالى  
وأشهدوا اذا تبايعتم (وان  
لم يبين الشهود) اذلا  
يتفاوت الترض فيهم لان  
الحق ثبت بأى مدلول  
كانوا بخلاف الرهن  
والكفيل (و يشوت  
رهن) يموت الشرط  
رهنه و باعتاقه أو كتابته أو  
امتناع من رهنه أو نحوها  
وكفوت عدم اقباضه  
وتعقيب قبضه وظهور  
عيب تقديمه ولو بعد قبضه

(وأشهاد) وهو من زيادتي (أو كذا الخ) من شرط لذلك لقول الشرط ثم لو عين في الأشهاد فهو أو ما أو أو انعموا فلا خيار لان غيرهم يقوم مقامهم وتعيير بالقول أعم مما عبر به (كشترط

(٢١٣)

الهداية) من أدى وغيره (حالا أو ذاتا) (ين) في صحة البيع والشرط

(قوله فلا خيار في الجسيم)

أي المشتري إذا كان الكلام فيه

وأما لبايع فوقع فيه تردد

لبعض المشايخ وقسروا

شيئا من الألفاظ لا يثبت له الخيار

أذا شرط كونه خلا، مثلا

فإن عموما ومن ذلك ما

يقع أن الشخص يشتري

بقرة مثلا ويبيعه البائع

على أن يحاقل ثم تظهر حاملا

فلا خيار لاحد لا مفسر في

عدم تنقيصه على حمله أو

أخبره جاس مثلباتها

حائل كذبيبات حاملا فلا

خيار له لتقصيره في علم

التفتيش بغيرها المنبر اه

قوله في

قوله ولو اختلف في الجمل

قبل الخ وكل ذلك عند

فقد أهل الخبرة فان وجدوا

فالقول عليهم تأمل وعلى

مر الأولى بأن الأصل عدم

تسليم المشتري عليه بالرد

وأشأنه بأن الأصل عدمه

ثم انظر الفرق بين المستلثين

لما اختلف الأصل فيهما

وعبرة حج ولومات المبيع

قبل اختياره صدق

المشتري يمينه في فقد الشرط

الرجح يدخل فيه شرط اقتباسه وبقري ينمو بين الاقرار حيث لم يجعلوا الاقرار بل من اقراره بقاينه  
 بأن معنى الاقرار على البين حل (قوله) وأشهاد أي بأن امتنع من شرط الاشهاد عليه أي وأما  
 قبله قوله وكذا أي وقوف كذا فإنه لم يكفل ذلك للدين بأن مات امتنع وإن في كفايا أحسن منه  
 حل (قوله) من شرط ذلك أي ولا يجبر الآخر على القيام بذلك لان الشرط لمنهوح حتى يغلما  
 بسبب التخيير سمع ع وش والمراد خبره فور الاله خبرا يقتص حل (قوله) ثم لو عين (قوله) هذا استمره  
 على ما قد يشمله قوله وأشهاد لانه يجوز أن يكون المراد به أصلا وصفه ومنها تعيين الشهود حل (قوله)  
 كشترط وصف يصدق أي عرفا وان لم قصد العاقد أن لا يفسد كذا في التوبة فاتها لا قصد عرفا  
 ويكتفي أن يوجد من الوصف للشرط ما ينطلق عليه الاسم الان شرط الحسن في شيء فانه لا بد أن يكون  
 مستغنى عن الشرط لعلها فبان بكذا وأشرطه مسلمة بان كذا أو شرطه خلا فبان عموما فلا خيار  
 في الجميع خلافا وسواء فالو البكر والمسدوح وروية الفرقتين في لكافر كفي قل على الجلال ولا  
 نظرا إلى غرض لضعف ما تعمن إزالة البكارة لان المعركة الأغلى وضد ما عرف كفي حل وانظر  
 وجع غيبة الفرقتين أي المسلمين والكفار في الكفار مع انها لا تظهر بالذبة المسلمين وقد يقال رغبة  
 المسلمين فيمن جهته يجوز لهم بيع السلم والكافر خلافا لما إذا شرط كونه كافرا فبان مسلما فله  
 الخيار لعدم جواز بيعه للكافر فيه تضيق على المشية ثم رأيت في شرح الروض نبوت الخيار إذا  
 شرط اسلامه فبان كافرا وهذا أي قوله كشترط وصف يصدق تنازع فيه صح وخبر كذا عليه قوله  
 في صحة البيع الخ (قوله) والهداية حاملا ويرجع في حل البهية لاهل الخبرة ويكتفي برجلين أو رجل  
 واصرأين أو أربع نسوة ولو اختلفا في الحل قبل موتها صدق البائع أو يصدق المشتري ولو عين  
 في الحل كونه ذكرا أو أنثى بطل العقد حل مع زيادتين قل وقوله أو أربع نسوة ظاهر في حل الاله  
 أما البهية فقد يقال لا يثبت حلها بالانفاد الخ لصل لاهم ما يطلع عليه الرجال غالبا ع (قوله) ثم أدى  
 أو غيره (قوله) بالهداية مستحالة في معناها لغوي حل ويثبت وجود الحل عند العقد بانفسه لهدون ستة  
 أشهر من العقد مطلقا وهدون أربع سنين منه بشرط ان لا توطأ وطأ يمكن أن يكون منه (قوله)  
 أو ذاتا (ين) خلافا لما شرط أنها تضر أو تحجب كل يوم كذا لا يصح البيع كل يوم كون العبد يكتب  
 كل يوم كذا لانه لا يضبط اه زى أي وان علم قدرته عليه وكذا يقال فإن حل قال قل على  
 الجلال ويكتفي ما يقع عليه اسم الكتابة عرفا فان شرط جهته العبر ولا يحتاج الى وصف لكتابة  
 يكونها بالبرية والجميمة مثلا ان لم يتعلق بها غرض والاوجب ذكره ولو قال كتب كل يوم كذا بطل  
 العقد وان تحقق منه ذلك واختلاف في الكتابة فكذلك الحل فيصدق المشتري بعد موته والبائع في حياته  
 كذا قالوا وفيه بحث لما كان اختياره في حياته لسهولة الكتابة بخلاف الحل فتأمل قل (قوله) في  
 صحة البيع) ظاهر أن هذا وجه التنبيه فيكون المنسب به أي الذي تب هذا الشرط قوله السابق  
 وصح بشرط خيار الخ لن يصدق هذا قوله ونبوت اختيارا هذا لا يستفاد من ذلك بل هو مستقل  
 فالأولى أن يكون المنسب به قوله بقبول رهن الى قوله خير وتستند الادلة الصالحة تأمل شوري  
 وقوله أيضا في صحة البيع الخ متعلق كاف التنبيه أي بما دل عليه فكاه قال المشاهدة الله كورت في

لان اصل عدمه بخلاف ما لو ادعى عيبا قد جال ان الاصل السلامة ومنها ردائه بضمهم بأن البائع يصدق يمينه في كونه لاهل الاشرط اه  
 وأنكره المشتري لا يتأني فيه غيرهم فياذكر بالوت لانه محض تصوير رواه اللاداع على تدمير معرفة بالشرط بنحو ينه فيصدق المشتري في  
 فيما اخر ان الاصل عدمه انتهت حرمانه بضمهم والله مر

الأمر الثلاثة **(قوله وثبت الخيار بالقوت)** ومثله إذا شرط كونها حلالاً من ستة أشهر مثلاً فإن  
 إباحة حلال من أربعة أشهر مثلاً فإن الخيار لأن لا غرض في هذا الشرط ع ش على مر **(قوله)** يتعلق  
 بمصلحة العقد وهي العلم بصفتها للمبيع التي يختلف بها الترض حل **(قوله)** فلا خيار بقوته لأنه  
 من البائع إعلام بذلك المبيع ومن المشتري رضاه حل وهذا من الشارح نص في أن البيع صحيح  
 مع هذا الشرط فالتقييد في المقي يكون الوصف بقصد إباحته بالنسبة إلى ثبوت الخيار بالقوت لا بالنسبة  
 لصحة البيع **(قوله)** بشرط مقتضاه أي ما يقتضيه البيع وهو ما رتب به الشارع عليه شيئاً حاف  
 وحاصلاً له المشروط في العقد خمسة أحوال لأنه لما لصحته كشرط قطع الثمرة أو من مقتضياته  
 كالقبض والرد بالعيب أو من ماله كالكتابة والخاطئة أو ما لا غرض فيه كإكمال الحريرة أو مخالف  
 لمقتضاه كعدم القبض فهذا الأخير مفسد للعقد دون ما قبله وهو معه وله في الأولونا كيد في الثاني  
 وثبت الخيار في الثالث ولا غ في الرابع اه **(مخرج)** اختلف جمع فيمن اشترى حيا بشرط أن  
 يثبت والقرى يتجه فيه أنما ن شهد قبل بخره بعدم إتيانه خبيراً من غيره في رده ولا نظر لما كان علم عدم  
 إتيانه يترك قليل منه لا يمكن العلم بدونه وليس كالأشترى بطريقه فزارة في واحدة منه فوجدتها  
 معيبة حيث برد الجميع لأنه لم يترك من عين المبيع شيء وكما لو حلف المشتري أنه لا يثبت لاعتقاده أنه يصدق  
 عينه لفقد الشرط فإن اتقى ذلك كله بأن يذره كله ولم يثبت شيء مع صلاحية الأرض وتعلق أراحه  
 منها وصار غير متقوم أو حدث به عيب فله الأرض وهو ما بين قيمته حياً بتأويل باعير ثابت كالأشترى  
 بقر بشرط أنها البون فانت في يده ولم يعلم أنها البون وسطاً أنها غير بون ولا الأرض والمبيع إذا تلف من  
 ضمان المشتري وأما إطلاق بعضهم أنه إذا لم يثبت يلزم البائع جميع ما مضى للمشتري عليه كاجرة الباذر  
 ونحوه أحرأش وبعضهم أجرة الباذر فقط فيعيد جده إذا لم يجعل الصواب أنه لا يلزم من ذلك إذا  
 ليس بمجرد إنبات تقرر له وجباً لذلك ثم رأيت شيئاً آخر في سبع فذر على أنه يذره فذره فوعده المشتري  
 فأورق ولم يشر به لأنه لا يبرون أورق غير ورق فذره فله الأرض اه سحر بحروفه **(قوله)** ورد بعيب  
 عهداً إذا أمكن الوفاء به والاكتان كان للمشتري رهن أو له ينفذ بإلحاحه ثم أراد شراء  
 الرهن بعد بيعه في الدين بشرط الرد بالعيب فإنه لا يصح لتغير الوفاء لنفوذ إبلاده بمجرد ملكه  
 شورى **(قوله)** ما لا غرض فيه أي عرقاً فلا عبرة بقرض العائد من أو أحدهما مر **(قوله)** والشرط  
 في الأولى صحيح أي شرط مقتضاه والثانية هي شرط ما لا غرض فيه الخ ع ش **(قوله)** لا يورث تنازعا  
 أي بين المشتري والبائع ع ش **(قوله)** بشرط اعتاقه أي العيب كالأداء وبعضه المعين فلو اشترى بضعة بشرط  
 اعتاق ما اشتراها أو بعض ما اشتراها مع ما نصح وإن لم يكن باقيه سواي الرجوع أو بمبها لم يصح خلافاً  
 لابن حجر وعبارة زوي بشرط اعتاقه أي الرقيق أمالو بأعلى البعض بشرط اعتاق ذلك البعض فإنه يصح  
 ولو باع الكل بشرط اعتاق بعضه قال الاستوى المتجه للصحة لكن بشرط تعيين المقدار المشروط  
 فالصور ثلاثة إما أن يبيع الكل بشرط اعتاق الكل أو يبيع الكل بشرط اعتاق البعض أو يبيع  
 البعض بشرط اعتاق ذلك البعض اه بمجرد فزاد صوراً من زيادة وهي يبيع البعض بشرط اعتاق  
 بعض ذلك البعض وكان معينا ع ش على مر ولا فرق في صحة المقسم ما ذكر وزعم النقل للمشتري  
 بين كون المبتدئ بالشرط هو البائع وبواقفه عليه المشتري أو عكسه على المتتمه هذا حاصل  
 ما ذكره سم على التحفة **(قوله)** بقيد زنه بقول الخ أي قاله بد مجموع قوله مطلقاً أو مشترطاً وهو  
 قيد ثالث مردد وثق رابع يؤخذ من كلام الشارع بعد ذكره مر بقوله حيث كان المشروط عليه

وثبت الخيار بالشرط  
 ووجه الصحة أن هذا  
 الشرط يتعلق بمصلحة  
 العقد مخرج بيبه موصوف  
 لا يقصد كإبصاره فلا خيار  
 بقوته **(د)** صح **(بشرط)**  
 مقتضاه كقبض يورده بعيب  
**(أد)** بشرط ما لا غرض فيه  
 كشرط **(أن لا يأكل الا**  
 كذا) كهريرة والشرط  
 في الأولى صحيح لأنه ما كيد  
 وتنبه على ما اعتبره الشارع  
 وفي الثانية تعلل لأنه لا يورث  
 تنازعا غالباً **(أد)** بشرط  
 اعتاقه أي الرقيق للمبيع  
 (منجزاً) بقيد زنه بقول  
 (مطلعه) وعن (مشتري)

قوله مجرد الإنبات الظاهر  
 أن يقول بعدم الإنبات اه  
 صحيح  
**(قوله)** رجه الله ما لا غرض  
 فيه أي وكان يلزم السيد  
 في الجاهة إذا كان من نوع  
 ما يلزم فدخل تعيين  
 ما كولي في ثقة لريق مثلاً  
 كهريرة لأنه من جملة  
 الثغابة اللازمة أمالو بشرط  
 عليه خصوصاً نقل أو بايع  
 بين آدمين للريق فاعتد  
 باطل هذا ما فهم من شرح  
 الرض الشاوخ فراجع

يمكن من الوفاء بشرط قول المصنف اعتاقه أي تبعية من يتفق عليه معنى الإطلاق أن لا يضيغ إلى  
 أحد من بائع أو مشتري وغيرهما بدليل المقابلة بقوله أو عن مشتري (قوله) فيصح البيع) ومثل البيع  
 الحقة والقرض بشرط العتق برامى (قوله) وبائع مطالبة به) ظاهره ولو قبل لزوم البيع وهو الذي  
 يظهر فليحذر شو برى لكن الأقرب أنه لا يطالبه إلا بعد لزوم البيع لأن المشتري في له متمكن من  
 التصريح ع ش على مر ومثل البائع وارته والحاكم وكذا الرقيق المبيع لا غيرهم من الأحاد خلافا  
 لما يوجه كلام الشارع وبالباطل يلزمه العتق فوراً ويعزم تأخير عهده قبل الاعتاق ولو بعد  
 الطلب استخداه ولو بأوطء وكسبه وأغارته ولا رهنه ولا يبيعه ولا وقعه ولا جالته ويلزمه فداءه لو جنى  
 كأم الولد ولو قبل فله قيمته ولا يلزمه شراء غيره بها لأن مصلحة الحرية له وقد فاقته بخلاف مصلحة  
 الأضحية المذكورة فأنها الفقراء فقدا وجب بشرائها مثلها بقيمتها إذا نكحت وكون كسب العبد للمشتري  
 قبل الاعتاق يشكل بملاو صي باعتاقه رقيق فتأخر عتقه عن موت الموصى حتى حصل منه كتاب  
 قائم له الأوراث وقد يفرق بأن الوصية بالعتق بعد الموت أئز من البيع بشرط العتق إذ لا يمكن بعد  
 الموت رفعه بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكن رفعه بالاختيار بالتقابل وفتحها لغير العتق  
 ونحوهما فليأتمل ع ش على مر رسم على حج ولا يجوز عتقه عن كفارته فيعتق عنه الشرط  
 لا عنها قبل وبعبارة مر والأصح أن البائع وظهر الحق وارته به مطالبة المشتري بالاعتاق لانه وان  
 كان حقة تعالى لكن لغرض في تحصيله لاتباعه على شرطه ومطابق الآحاد ولو مات المشتري قبل  
 اعتاقه فالقياس أن وارته يقوم مقامه ويحرم القاضي المشتري على الاعتاق إن امتنع منه ولا يشترط اختيار  
 البائع بناء على أن الحق فيه تعالى فإن أصر على الامتناع صار كلولي فيعتق عليه القاضي كقوله  
 القاضي والمتولي وقوله في المجموع اه زى (قوله) كغيره) مرجوح ولا رجح أنه ليس بالقصر مطالبة  
 الآن بحمل كلامه على ما إذا كان قاضياً ونحوه كوارث البائع دون الآحاد برامى فالتمتع بالعتق  
 خاص بوارث البائع والحاكم والعبد المبيع ع ش ومقتضى كون الحق تعالى أن لكل أحد أن يطالب  
 وهذا إذا لشرح بقوله في باظهار (قوله) ون قلنا) الأولى إسقاط الواو ليناسب التعميم الذي ذكره  
 بقوله وبائع كغيره لما قلنا الحق فيه للبائع لأنه تعالى كان المطلب هو البائع فقط كقوله سل وأجاب  
 شيخنا بعمل الواو للحال (قوله) كالتمتع بالنشر) أي كعتق العبد الملتزم بالنشر في كون الحق في العتق  
 لله لا لعبد شيخنا وقال ع ش أي فإن لكل أحد المطالبة اه أي كاهو مقتضى قوله كغيره وهو مسلم  
 في القيس عليه وغيره مسلم في القيس فتأمل (قوله) لانه) أي الاعتاق، وبشرطه قضيتة ملاو لزوم  
 بأشراط المشتري لم يكن الحكم كذلك شو برى وانظر مع ما تقدم عن سم من قوله لا فرق في حق  
 القصد ما ذكرنا فتأمل وهذا أغنى قوله لانه ع ش لعله قوله وبائع مطالبة بالعتق لكنه لا يتناسب قوله  
 كغيره لانه لا يتبع المطالبة بالبائع فتأمل (قوله) ولو مع العتق) أي الاعتاق وقوله لغير المشتري متعلق  
 بقوله بشرط شيخنا (قوله) عن غير مشتري) وشروح إيتاموا باع أحد عشر يكون حصة من شريكه  
 بشرط أن يعتق الشريك الكل فلا يصح لاشتهاله على شرط عتق غير المبيع ع ش (قوله) أما في  
 الأولى) هي بيمه بشرط الولاء لغير المشتري والآخرتهى قوله أو منجزا عن غير مشتري ع ش والبقية هي  
 ما لشرط تدبره أو كتابته أو اتعاقه مطلقا ع ش (قوله) فلا نه (الح) لان ما ورد به اعتبار الحق المطاق  
 وفي معناها العتق عن المشتري فقط (قوله) ما ورد به خبر برع المشهور) وهو كافى شرح النحر بر أن  
 عاشة اشتترقت أي ريرة بشرط العتق والولاء أي لم يدر بشكر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا انشراط  
 الولاء لم قوله ما بال أقوال (الح) اه أي لأن البائعين كانوا اشتراطوا الولاء لا تسهم وكانت بريرة جارية

### فصح البيع والشرط

لتشوف الشارع إلى العتق

(وبائع) كغيره في باظهار

(مطالبة) للمشتري (هـ)

وان قلنا الحق فيه ليس له

بل لله تعالى وهو الأصح

كالتمتع بالعتق لانه لا زوم

بشرطه وخرج بما ذكر

يبعه بشرط الولاء ولو مع

اعتق لغير المشتري أو بشرط

تدبره أو كتابته أو اتعاقه

معلقا أو منجزا عن غير

مشتري من بائع أو أجنبي فلا

يصح أمافي الأولى فلمخالفة

ما قرر في الشرع من أن

الولاء لمن أعتق وأمافي

الآخره فلا نه ليس في معنى

ما ورد به خبر برع المشهور

(قوله) لان المشتري قبله

(الح) هذا لا يتبع أخير

المطالبة (قوله) فيعتق عنه

بشرط لا عنها) وان أذن

له البائع اه شرح الروض

وأما في البنية فلا بد من حصول في واحد منها ما ينشأ من التقى الناجز ولا يصح بيعه لمن يفتقر عليه بشرط اعتاقه لتعذر الوفاء به فإنه يفتقر قبلا باعتاقه كذلك (٢١٦) الرضى عن اتمامه وأما قال في المجموع وفيه نظر ويحتمل أن يصح ويكون

تقوم من التصار كايوهاعلى تسعة اواق من الذهب تسعة اواق من كل عام واقية والاوقية على  
الاصح اربعون درهما فسكنك لثانسة نقل الجيوم فقات لقاو لولم ان ثاشنة تشترى بالثقة  
اواق تسداف نجبوا غيرهم بذلك فقالوا بشرط ان يكون النواله فرجعت برورة واخبرنا بذلك  
فسالت عائشة التي على افعلي وسلم فقالوا بالشرط ما اشتري لولم افاشترنا على ذلك كافي  
البحارى وهو مشكل من وجهين الاول انها كما يقول الكاتب لا يصح بيعه الا على شرط النواله بايع  
فقد اوجب عن الاول بانها عجزت ففسا بديل سيقا الحديث وعن الثاني بجوابين الاول ان ذلك  
خصوصا بل روى عنها انها صحت ببيعهم اشراف الاوله اربعين لولم والى ان الامم بمعنى على  
اشرافى عليهم ان النواله كقولها تعالى وان اسأمت فلها اى عليها كافي فالحق على البحارى  
والجواب الثاني هو الشهور الاول هو المناسب للبايعين ويذهب لم يقوله مال اوقام الجمع  
ان يكون موسى نسخ لصحة اشراف النواله لم **قوله** واغنى البقية فلا نه اى الشرط على البقية  
**قوله** كذا دخل الخ) مقيد **قوله** وفيه نظر) ائفى عدم الصحة **قوله** ويكون ذلك توكيذا  
الغنى لان الفرض من شرط المتق حصوله وهو حاصل في ذلك ومن ثم قال بعضهم ايرادا لاعتاق  
المتق الى الان لان البيع المنفوع وبه يجمع بين الكلامين ويكون كالشرط مقتضى القدر س  
وح **قوله** رجلا) مفقوله ولا يصح العطف لثلاثة كرمع قوله او احداهما شيخنا **قوله**  
لجميع المال الخ) فيازمن ذكروا نعم التبع عليه ما هو مجموعا ولا عاوضا ومك الموم انا هو عند  
كونه ناجا لا نصردا كما ذكره مر قال زى وهذا بخلاف بيع الجوز شوا او الجاروا وانه لدول  
المشوق سسمى الجبة ولا ينسمى الجار بخلاف المال **قوله** ووصفا تابا) اخذتم بعضهم عدم  
الصحة وقال بعضهم كان كانت حاملا فربما جاءه قبل على الجلال **قوله** او ادساها) اى دون الاخر  
اى صرح بذلك فى لحد وقال الشارح اما يهود جلالها **قوله** اما يهودا يهود (جلها)  
ويفارق تحفة بيع الشجرة بدون ثمرها يفتقن وجود الثمر فلو لم يصفه بخلاف الجبل والبايع كالولو  
زى **قوله** كاشعاء الحيوان) وقد فرق بأن الجبل الى الال اخصال قالوا لى يقال هو استثناء  
مجهول من معلوم فيه يراد بيع مجهول او هذا فارق تحفة استثناء متعة الدار المؤثر قبل البيع اذا عاها  
مسلا بقلته فغيره فالشجرة ولو غير مؤثره ردموا واستثنى المتعة في بيعها غير مؤثره فانه لا يصح الا  
اثره لا يصح اذا قدر متعة راجعه وقد قالان هذا مخالف للفتوى العمة مسئلة فيطيله مسطاعا اجمع  
على الجلال **قوله** في بيع الانذبح) اى ان انه ليس معلو او لا يتقوا ما لا مقدور على تسلمه عن **قوله**  
كبيع حامل بحر) اى كان اشتمت امة على شخص وزوجه الحر فان الولد سوى هذه لصورة عن  
وقال زى ورفق انصر مالها ولو بيعت مالك (رفق) **قوله** فكأ ما يستثنى) عبارة در الحاقا  
لاستثناء الشرعى بالحسى **قوله** واستشكل) اى عدم الصحة **قوله** فصح استثناء هانر عاونه)  
لا نوالان المتعة اشده لامن الجبل لا يمتنبي لالاقلال ولا كذلك هي والاولى ما اناج به  
الشرف لثاوى من انا استثناء مجهوله معلوم فيه يراد بيع مجهول بخلاف انا نفعه فاما استثناء  
معلوم من معلوم زى وتقدم عن قول **قوله** وادخل الخ) الاول تقده على قوله كبيع حامل  
بحر لثايب اه **قوله** (مطلقة) اى بيعا مطلقا حل **قوله** فان لم يكن ملكا لثايبا) اى ان كان

كانت جاسدة في جوفها ولا يقال  
وأيت في كلام حبيب ما خالض



موصى به وقوله ليصح البيع ولولا ذلك الجمل (منه) حذف المقد في مدته اختيار لا يصح البيع  
الفساد لان ما وقع فسد انقلب صحيحا والحاق للفسد فيها يفسده لان الواقع في مدته اختيار كواضع في  
التقدير على الجلال

**فصل** فيما هي عن من البيع **الخ** أي في أنواع نهى عنها فذلك بين ما قول من البيع وقد كبر  
الضمير في نهى عن بيعه لفظا ما أتى فيه في بطلانها باعتبار مضاهي في هذا الترجمة سمعة وذلك لانه لم يذكر  
في هذا الفصل بيما صحيحا منه عند المثال لاخير وهو قوله بيع محو رطب لثمنه مسكرا فكان  
للتائب تحديده وأما غير هذا المثال من بقية أمثلة الفصل فالتى عنه فيها ليس يعاوانها في أمور  
تعلق بالبيع في الحقيقة قوله ولا يذكر معها شامل لجميع أمثلة المثال الاخير من الأمثلة (قوله وما  
يذكر معها) كالنجس والسوم على السوم فهو معلوف على قوله البيوع (قوله من النهى) أي من  
البيوع التى نهى عنها نوع لا يبطل الخ قال موصول ولا يخفى قصور هذه العبارة لانها لا تشمل السوم  
على السوم والنجس من كل ما ليس يعامد ذكره لأن قال التقدير من النهى عنه نوع لا يبطل  
بالهى نوع آخر غير ذلك وهو السوم على السوم والنجس فقوله وسوم على سوما رطب عطف على  
مالا يبطل كالسنة عليه حل قال الاطفيحي أقول وقد يمنع إيراد السوم والنجس قولنا شارح وما  
يذكر معها بان يجعل مثاله ويكون بالمر على هذا (قوله لا يبطل بالنهى عنه) أي نوع مغاير  
للاول والنهى عن في بطلان عاقله على البيع لانه لا يسبق عليه نوع تكون ما واقعة على البيع  
فقال على ذلك كروا بالقوة لانه لا يضره من زى وقال شيخنا حنف ان كانت ما واقعة على نوع فيكون  
المعنى من النهى نوع لا يبطل بيما هى البيوع منه فيكون الضمير راجعا لبعض أفرادها ويكون التثنية  
بقوله كبيع الخ مع تقدير المضاف صحيحا لان النوع شامل للبيوع وغيره وان كانت واقعة على بيع يكون  
التثنية مشكلا لان بيع الحاضر متاع لبادى ليس متاعا نهى عنه انما هو سببه والبيع ليس  
من البيوع وأيضا السوم على السوم والشراء على الشراء ليسا بيعا فيعين الاول (قوله لانه أو  
لازم) أي بان كان النهى لانه خارج عن النهى ان رجع فثبت العقد كان ففدرك من أن ركانه أو لازمه  
كان ففد شرط من شروطه انقضى الفساد وان لم يرجع الى ما ذكر بأن كان لانه خارج غير لازم لم  
يقض الفساد كبيع الحاضر للبادى لان بيع الحاضر للبادى قد يؤدى للتضييق فنهى عنه لذلك (قوله  
كبيع حاضر لباد) أي كبيع بيع حاضر لباد وهو قوله انه لا يبيعه بغير ما باغى لان قول الله كور  
منهى عنه وأما البيع فجارح ش قال ابن قاضي شبهة في نكته قد يقال لنهى عنه في الحاضر للبادى  
والنجس والسوم ليس بيعا فكيف يبيعه من البيوع التى نهى عنها بحاجب لانه لم تلقت هذه الأمور  
بالبيع أطلق عليها ذلك شوى برأى جاب ع ش أنها لما كانت بالبيع مهاها بيعا من تسمية السبب  
بالمسبب اده أقول وقد يمنع إيراد هذا ونحو السوم قولنا شارح وما يذكر معها اده الفتحى  
(قوله لباد) متعلق بمحذوف أي متاعا كالتالباد وغيره ليهجو بيع حاضر متاع لباد (قوله بان  
قدم البادى الخ) ويظهر أن بعض أهل البلد لو كان عنه متاع غزون فخرجه لبيعه حالا فعرض  
لمن يبيعه بغير ما باغى حرم للغة الآية حجج لكن كتب الشورى بهماش حج للمتمنع عنه  
شيخنا عدم الحرمة لان التفوس لم يتوقف لاقصمه به بخلاف الحاضر ع ش على مر وقولنا شارح  
بعد والتصير للبادى والحاضر الخ بوافى الاول (قوله عامم) أي نكته أي شأنه ذلك كافي شرح  
مر وأشار لذلك شارح بقوله وان لم يظهر بيعه الخ (قوله أي حاجة أهل البلد) أي مثلا مر ونه  
بقوله مثلا على أن البلد ليس بجيد أيضا وان جمع أهل البلد ليس بقيد وسواء احتاجوا له لاقتسم أم

(فصل) فيما هي عن من  
البيوع نهيا لا يقتضى  
بطلانها وما يذكر معها  
(من النهى) عنه (مالا  
يبطل بالنهى) عنه لعنى  
اقتصر به لانه أو لازمه  
(كبيع حاضر لباد) بان  
(قسم) البادى (عامم)  
حاجة أي حاجة أهل البلد  
(إليه) كالطعام وان لم  
يظهر بيعه يبيعه لابلد  
لثمنه أو له موصو وجوده  
ورخص السعر أو لكبر  
البد

(قوله بان يجعل لاثالة  
الخ) لكن كون المثل ينزل  
لشارح بعيد  
(قوله بوافى الاول) يمكن  
أن يقال انه أتى القدم  
بحال فلا موافقة

دواهم حالا وما لا وفقهم منه انه لو احتاجت اليه طاعتهم البلد لا اعتبارهم بالاتفاق بدون غيرهم  
 كان الحكم فيهم منه في احتياج طاعة أهل البلد وهو ظاهر لما قيل من التضييق عليهم ثم لافرق في  
 ذلك بين كون الطاعت من المسلمين وغيرهم ع (قوله لا يبيعه مالا) يظهر أنه تصوير لقول قدم  
 لي بعه ماله أن لم يمثلا فقال له تركه لا يبيعه بعد أن يبعه بأم مثلا حرم عليه ذلك لئلا يفتي فيه  
 ويحتمل التقييد بعامل عليه ظاهر كلامهم أنه يرديه بعهس الوقت الحاضر فساءل أخيره عنه يومه  
 بأنه لا يتحقق التضييق الاحتشاد لان النفوس إنما تتشوق اثنين في أول أمره اه حجج والاقراب الاول  
 الظهور القاطع فيه ومثل لبيع الأجرة فلو أراد شخص أن يؤجر عمالا فإرشده شخص إلى تأخير  
 الأجرة وقت كذا كزمن النيل مثلا حرم ذلك لما قيل من ابتداء المستأجر ع على روى في قول على  
 الجلال قوله لا يبيعه مالا ومثله ليشترى به شيئا (قوله فيقول الحاضر) ولو استشاره البدوي في بقاءه حظه  
 وجب عليه إرشاد مالا فيمن النصيحة على وجه الوجهين وقال الأذرى أنه لا شبه وكلام الاصل  
 يميل إليه وثانها لا أي لا يعبر إرشاده توسيعا على الناس بمعنى عدم وجوب إرشاده أنه يكتف لا نه  
 بخبره بخلاف نصيحتة كذا أشار إليه مروقضية عدم وجوب الإرشاد بالإباحة وقديهم من كلام  
 ع ش حيث قالوا لا يركب الوكيل لا يركبه توسيعا على الناس امتناع الإرشاد وهو الظاهر انتهى ع ش  
 وفي قول على المحل ولو استشاره صاحب المتاع في التأخير وجب عليه الإشارة بالنصيحة ولو فيه  
 التضييق قد عطل على المقتد اه ولو تعذر القاتلون معا أوصرتنا أموا كلامهم كما هو ظاهر برامد  
 (قوله تركه) أي عندي أعنيك أو عنده فلان ولم يصرح شئ من ذلك فيحرم للعلامة كورة  
 وهي التضييق بتقييد الاصل يندى حوى على الغالب ولو قال الحاضر من غير استشارة يملكه على  
 التدرج أعظم حرم أيضا لطف (قوله لا يبيعه) أي وأبيعه فلا يفلن بل ولو قاله لبيعه أتت به يوم  
 لوجود المعنى حل وبعبارة لطف قوله لا يبيعه وأبيعه فلا يفلن أو يبيعه فلا يفلن فقط وذكر  
 البيع قيد مع بطلان قوله تركه من غير ذكر البيع ليحرم وإن وافقه صاحب المتاع على الترك ع ش  
 (قوله تدريج) أي وأدفعوا واحدة بعد يوم حل وهو أي التدرج مأخوذ من الفرج كأنه يبع شيئا  
 فشيئا (قوله بأغلى) ليس بقبول أو تقييد أو ليكسور آدمي لا جابة البادي حل والظاهر أنه قيد  
 لأنه إذا سألته الحضرى أن يفرض له يبيعه بمر يومه على التدرج لم يحمله ذلك على موافقة فلا يكون  
 سببا للتضييق بخلاف ما إذا سألته أنه يبيعه بأغلى قال يدرج بما جازته على الموافقة فيؤدي لتضييق  
 ع ش على بر (قوله فيجيبه) ليس قيديا في الحرمة فالقول حرام وإن لم يجبه بل وإن خالفه بعد إسنائه  
 بالبيع حالا (قوله تلك) أي لترك (قوله لا يبيع) يصح رفع الجزم بل قال بعضهم الرواية بالجزم و يدل  
 عليه حذف الياء الثانية ع ش أي لا يبيع حاضر في بيع متاع لباد بالقبول كورة في المتن قاله  
 عنه سبب البيع لا يبيع والحديث حقيق بالقبول كورة في المتن (قوله زاد مسلم الخ) أي بالزيادة  
 التي ذكرها مسلم لعمومها ووقع الشارح أن يزداد فيه في غفلتهم ونسبه لمسلم وهو غلط إذ لا وجود لهذه  
 الزيادة في مسلم بل روى في كتب الحديث كقضى به سبب ما بأيدي الناس منها اه حج زى وقيل وحل  
 وقوله بسبب ما بأيدي الناس أي نتيج وتفتيش ما بأيديهم (قوله دعوا الناس) فانكم أن تركتموهما  
 باع ذوالمتاع أهل السوق يعامر بما وحينئذ تسلمون من اللغو يرضق الله بعضهم من بعض وقوله  
 يرضق الله قال أي دعوا الناس في حال يرضق الله بعضهم من بعض وعليه في روى مرفوع لا إعلان شرط  
 جزمه في جواب الطلب قصد الجزاء وهذا قصد مفسد المعنى هنا لأن الرزق من الله لا ينسب عن ترك  
 الناس اه شوى وإذا ثبت أن الرواية بالجزم فيؤول بالسبب الظاهري ويكون معناه أن تدعوهما

(لبيعه مالا فيقول الحاضر  
 تركه لأبيعه تدريجيا) أي  
 شيئا فشيئا (بأغلى) من  
 يبعه مالا فيجيبه ذلك  
 خبر الصحيحين لا يبيع  
 حاضر لاد زادمسلم دعوا  
 الناس يرضق الله بعضهم  
 من بعض والمعنى في النهي

يرزق الله بعضهم بعضاً من هذا الجنة فلا ينافي أن يرزقه غيره ملق على شيء شيئاً حاف وعبرة  
 ع ش قوله يرزق هو يارزق على الاستئناف وينع الجزم فساد المنى لأن التقدير أن يدعوهم يرزق الله  
 ومفهومه أن لم يدعوهم لا يرزق وكل غير صحيح لأن رزق الله الناس غير متوقف على أمر وهذا كما  
 حيث لم تمل الرواية وأما دعوتهم فتبين ويكون معناها على الجزم أن يدعوهم يرزقهم الله من تلك الجنة  
 وأن من يدعوهم جزأ أن يرزقهم من تلك الجنة وأن يرزقهم من غيرها (قوله عن ذلك) أي عن بيع  
 الحاضر بالبادي أي عن سببه (قوله ما يؤدى) أي تنسيق يؤدى بيع الحاضر بالبادي إلى ماى أن ذلك  
 التنسيق فهو من التنسيق بيان لنا وكان عليه براز غا على يؤدى لأن الناس غير مأمون لأنه  
 يتوهم أنه عائد على الشيء وأجيب بأن البراز لا يجب إلا في الوصف كقوله حاف لكن الشيخ بس على  
 على الفا كسبى أو يجب إلا رار في الفعل أيضاً تأمل وقوله من التنسيق على الناس فهو معقول المعنى ع ش  
 (قوله بخلاف ما لو جاء بالبادي) محترز قوله فيقول له الحاضر (قوله أتركه عندك) بفتح الهمزة  
 استعظام برماوى ولا يتعين هذا بل يصح أن تكون الهمزة لتكلم التي تدخل على المضارع وقوله  
 عندك ليس بقيد كاتصم (قوله أو اتنى عموم الحاجة) محترز قوله تم الحاجة إليه ويذهب أن يلحق  
 بتمام الحاجة إليه الاختصاصات فغير يظهر لوجود العطف (قوله إلا نادراً) انظر ما معنى الندور هل هو  
 باعتبار أقراد الناس أو باعتبار الأوقات كان تم الحاجة إليه في وقت دون وقت فيه نظر والاقرب الثاني  
 فانه لو كان في البلدة ثمة يحتاجون إليه أى كثر الأوقات كثيراً هلها في غنيته عنه كان معامم الحاجة  
 إليه وانظر صورتهما لا يحتاج إليه إلا نادراً وأما له نحو البلوط اه (قوله أو عمت الخ) محترز قوله ليعيه  
 لا وقوله لا يعيه كذلك أى لا محترز قوله تقدير بما حل وله أخذ محترز البقية إشارة إلى أنها ليست  
 قيود في الحرمة كعدم التنبيه عليه (قوله أن يؤذنه إليه) أى على الوجه الذى طلبه البائع ومفهومه  
 أنه لو طلب منه أن يبيعه في زمن أو كثر من الزمن الذى طلبه الحرمة موعى أحد وجهين في حج وميله إلى  
 عدم الحرمة وقد يقال الأقرب الوجه الاول وهو الحرمة لظهور العطف فيه ع ش وعبرته بزملاوى ولو  
 أراد صاحب الملتاح التأخير إلى شهر مثلاً فله الحاضر آخره إلى شهرين لم يحرم اه (قوله لا يحرم)  
 راجع للصواب لا يعفو قوله لأنه لم يضر بالناس راجع للصورة الثانية ولو رابطة وقوله لا يلبس أى لا يربى  
 إلى منع الخ راجع للادوى والثالثة وقوله لا يبيع من المنع من الأضرار به أى المالك (قوله لأنه) أى  
 الحاضر يضر بالناس ويضر بضم أوله (قوله إلى منع المالك منه) أى من الأضرار بالناس وقوله  
 لما فيه أى المنع من الأضرار به أى المالك أى لا يلبس الضرر بالضرر (قوله واليهى في ذلك) أى  
 في البيع (قوله فيتم بارتكابه) أى التهيى بمعنى التهيى عنه فيها هنا وفيما سياتى في (قوله المالك به) ومنه  
 الجاهل المقصود ولو في ما يتنق غالباً قال شيخنا ولو لمحاكم أن يميزه في ارتكابه لا يتنق غالباً وإن ادعى  
 جهه والحاصل أن الحرمة مقيدة بالمع والالتصير وأن التحريم مقيد بعدم الخفاء قل و يرمادى  
 (قوله لما لم) من أن التهيى في ذلك لمعنى اقترن به لاقائه ولا لازمه ومقتضى كون البيع منهيًا عنه  
 أمهوام وإن كان بحيثاً وفي كلام الاسنوى ولا يحرم البيع للحصول التوسعة به أى ولا يحرم سببه  
 على القول حاف ونوزع في ذلك بأنه المقصود في حرم كالوسيلة برماوى والاعتماد الأول (قوله ولا يتم  
 على البلدى) وهو من الصفات ثم وعده حج في الزاوس من الكبار وكذا البقية أى ثم هذا القول  
 (قوله دون البلدى) أى لأن غرض الرابطة في الآثم عنه ولا اعانة على العصية غير محققة لاقتضاها  
 باقتضاء الكلام الصادر لا يحرم عليه ذلك وإن لم يجبه خلافه نحو لم شافى الشرط نعم حتى إذا  
 يتأتى الأمن اجتباها عليه برماوى وفارق حصة تحكيم زوجها المحرم من الوطء وهو غير محرمة

من ذلك ما يؤدى اليمن  
 اتنسيق على الناس بخلاف  
 ما لو بدأه البادى بذلك  
 بأن قاله أتركه عندك  
 لتبيعه بدمياً وأتسنى  
 عموم الحاجة إليه كان لم  
 يحتاج إليه إلا نادراً أو عمت  
 وفصل البادى يبيع بدمياً  
 فله الحاضر أن يؤذنه  
 إليه أو قصد يبيعه لا لاقبال  
 له أتركه عندى لا يبيع كذلك  
 فلا يحرم لأنه لم يضر بالناس  
 ولا سبيل لمنع المالك  
 من ملكه من الأضرار به  
 والتهيى في ذلك وفيما يأتى  
 في بقية الفصل لا يحرم  
 فيتم بارتكابه المالك به  
 ويصح البيع للمساكين  
 الروضة قاله الفاضل والأمام  
 على البلدى دون البلدى

بأنه لا غرض لما في عدم تمكنه من إجماعه قال حجة ولا يقال هذا بائنه من على نصية لأن شرطه  
أي شرط كون نصية على النصية أن لا توجد النصية لانها مكسب الشافعي الشرط مع من يحرمه  
وبما يضمن لانهم لا يجتمع مع من يقره بعد دعائه وهذا النصية تمت قبل أن يجيبه الملك سلطان **(قوله)**  
ولا خيار للشرى أي ولا نظر لكونه لو اشتراه عند التقدم باشرائه بارخص حة ولو قدم البادى  
يريد الشراء بمن تم الحاجة اليه فغرضه حاضر يرى بأن يشترى له رخصا وهو المسمى بالمسار  
فهل يحرم عليه كما في البيع ترد فيه في الطالب واختار البخاري التحريم وقال الاخرى ينبغي الجزم  
به قال وهو المضمحل قال سم فان النفس القادم من ذلك الشخص أن يشترى له لم يحرم كذا النفس القادم  
لبيع من غير أن يبيع له على التمرع اطف **(قوله والبادى ساكن البادية)** عبارة التحفة في باب  
القيط البادية خلاف الحاضرة وهي العمارة فان قلت فقريفا وكبرت قليلا وعظمت فدينة أو كانت  
ذات زرع وخصب فريضا يرى ظاهره أن كلامه البادية لا يسمى رخيلا بل الرضا الارض  
الخالية من السكنى المشعة على زرع وخصب وهو خلاف ما اشترى عرف الناس أن الرضا ما عدا  
المدن والبادية على كلام حجة أرض فقراء لا عمارة فيها ولا زرع ولا ثم **(قوله وخصب)** بكسر  
الخاء المجمة وهي كثرة الثمر ونحوها وقال في الصباح الخصب وزن حل النماء والركة وهو خلاف  
البدب وهو اسم من أخصب المكان بالالف وهو خصب وفي لغة خصب يتخصب باب تصف فهو خصب  
وأخصبه الموضع اذا أخصبه فيه المشب الكلاء ع ش **(قوله وذلك)** أي الذي كور من المدن  
والقرى والريف ع ش على مر **(قوله بدوى)** أي على غير قرياس والقياس بدوى حاضر لا فعل  
مطرف فيه **له قال ابن مالك** • وفعل في فعية فتم • أي فعية متفتحة هنا فيكون فعل على  
غير قرياس **(قوله جرى على غير الغالب)** فلو قال حاضر لا ضرأ أو بابدالاد أو بالحاضر أو بالعكس حرم  
على القائل لا القول له بمرامى **(قوله ولا يكون المتاع عند الحاضر)** معنى هذه العبارة ولا يكون  
الحاضر يطلب كون المتاع عنده **(قوله وتاتي ركان)** أي الشراء منهم وهو موقوف على قوله لا  
يطلب أي ومن المتى عنه في الخ أو يجوز موقوف على بيع في قوله كبيع الخ أي وكبيع متبعب عن  
تاتي ركان أو أنه أطلق على الثاني فيما لا سبب فيه شيئا حة والتاقي ليس قيلا فلو كان للشرى  
منهم فالحكم كذلك حل وفي السؤال في الفرس عما يقع كثيرا أن بعض الرمن يهدم المصمر  
و يرى بشره شيء من القصة فيجنهم حكام مصر من الدخول والشراء فلو كان التصديق على الناس  
وارتفاع الاسعار فعمل يجوز الخرج لهم والبيع لهم وهل يجوز لهم أيضا الشراء من المارين عليهم قبل  
قدومهم إلى مصر أم لا لانهم لا يعرفون سعر مصر والظاهر الجواز فيه الاتقاء الصلة فيهم الغالب  
على من يهدم أنه يعرف سعر البلد وان لعرب اذا أرادوا الشراء بأخذون بأكثر من سعره في  
البلاد احتياجا بهم إليه ثم ان منهم الحاكم من البيع لهم حرم مخالفة الحاكم وليس ذلك من الثاني لئلا  
الكلام فيه ع ش على مر **(قوله بان اشترى شخص منهم)** أي دلوى يصوروا استفهام منه فمعنى  
بالشراء فوضعتهم لم يجيبوا ببيع لم يحرم عليه وهو ظاهر ع ش ولو تقدم بيع عليهم كان كالشراء  
منهم في أصح الوجهين خلافا لآخرى شرح مرزوى وحسنه معاذ كذا إذا بيعهم بأكثر من سعر  
الملك والا فلا حرمة كما هو ظاهر اطف ومعلم أن المواضع التي جرت عادتها في الحجاج بالقرن فيها  
كالعقبة مثلا تعد بلد القاد من فحرم مجاوزتها وتاتي الحجاج فبيع عليهم والشراء منهم قبل وصولهم

والبادى ساكن البادية  
والحاضر ساكن الحاضرة  
وهي المدن والقرى والريف  
وهو أرض فيها زرع وخصب  
وذلك خلاف البادية  
والنسبة اليها بدوى والى  
الحاضرة حضرى والتعبير  
بالحاضر والبادى جرى على  
الغالب والمراد أي شخص  
كان ولا يتقدم ذلك يكون  
القادم غريبا ولا يكون  
المتاع عند الحاضر وان  
قيدهما الاصل (وتاتي  
ركبان) بان (اشترى)  
شخص (منهم بغير طمهم)  
وهو من ياتي

**(قوله بأنه لا غرض لما)**  
الخ لم يظهر الفرق بهذا  
والاولى جمعها في الفروق  
التقدم لصلابته لطلالان  
الوطه لا يتأتى الا من  
اجتماعهما ما لو حرام هنا هو  
الادلة الخ وهو غير موقوفة  
على الاجابة فتأمل  
**(قوله ولو يجوز به عطف)**  
على بيع الخ الاول في هذا  
الوجه أن يقال انه عطف  
على قوله حاضر أي وكبيع  
تاتي أي متبعب عن الثاني  
**(قوله رجه ان اشترى)**  
شخص منهم الخ ومن  
الركبان بان اشترى بعضهم  
من بعض له اطف  
**(قوله أي ولو صورة)**  
استفهام أي طلب الشراء ولو الخ

(شأن قبل صدورهم)

البلد مثلا (ومعهم)

بالسر) المشرذك بأنه

اشترى بدون السر

القضى ذلك الثمن وان لم

يقصد التقي كان خرج

لنحو صيد فرأهم واشترى

منهم وما عت به أولى بما

عبر به (وخير وأقوى ان

عرفو الثمن) خسر

الصحيح لانقوا الزكبان

البيع وفي رواية للبخاري

لانقوا السلخ حتى يبط

بها إلى الاسواق فنلقاها

فصاحب السلخ بالخير

وأما كونه على الفور

فقياسا على خيار العيب

والعنى في ذلك احتمال

غبنهم سواء أئبر المشتري

كأنه لم يغيره ان اشتراه

منهم بطلبهم أو بغير طلبهم

لكن بعد صدورهم أو قبله

وبعد معرفتهم بالسر أو

قبلها واشترائه أو بأكثر

فلا يخفى من لاتقاء التفرير

والخيار لاتقاء المعنى

السابق ولو لم يعرفوا الثمن

حتى رخص السر وادالي

لملغوا به فهل يستمر

الخيار وجهان منشأهما

اعتبار الابتداء أو الانتهاء

وكلام الشافعى يقتضى عدم

استمراره

(قوله أى اكما) فكان

الناسب أن يقتصر على

المعرفة

(قوله متنا) وان ندرت الحاجة إليه عش (قوله قبل صدورهم)

صادق بما اذا لم يردوا دخول البلد بل اجازوا ما فيه حرم الشراء منهم في حال مرورهم وهو أحد

الاحتمالين اعتمدته در (قوله ومعهم) أى اكما حل (قوله للمشرذك) أى الثاني المذكور

مع الشراء المذكور أى لا بد أن يشتري بدون السر البده وهل ينقو أن يعلم انه دون سر البلد

أو يكفي في الاسم شرأه بدون سر البلد حيث علم أن تلقى الزكبان حوله حل والمشر بالجرصة

للتقي أو بالصبصة لظفر (قوله بدون السر) بان اشترى منهم بدون ثمن السوق حال شرائه على

الوجه وان صدق في اخباره لم بالسر بأن أخبرهم بما هو الواقع فزاد بعد اخباره وقبل شرائه ولو

اختلفت القيم في الاسواق وباعوا على طبق أحداهما فهل العبرة بما عليه أكثر الناس أو لافرق محل

نظر ولوقيل الاعتبار بما عليه الاكثر لانهم لا يعدون مقفول بين الاذبا عاود له ولم يبد شو يرى

(قوله المقضى ذلك) أى الدون (قوله وخير وأقوى ان عرفوا الثمن) أى وان لم يدخلوا البلد وقيل

يجوز ان يدخلوا البلد قال في الامام به هو أوجه بما قبله ومنى فسخوا قبل العلم به على الاول أو قيل

دخول البلد على الثاني لمنفسخ فقيس على ما قبله مع ما لو شره الا أن يجاب بان الشروط والاركان

وجدت ثم تعامى بخلافه فان شرط الفسخ العلم على الاول ودخول البلد على الثاني والمنفسخ وقع قبل

شرطه قلنا وأيضاً فإن ليس مقتضى المنفسخ وحده وانما المقضى عدم الرضا به بسد لا فلاح عليه

ولا يتصور عدم الرضا على الجهل بالثمن ومن ثم اجبه أخذ اعماقره انه لو فسخ بسبب جاهل بوجوده فإن

موجود لم ينفذ فسخه لصدق بشرطه بل بان الامر كذا هو ما عاب شو يرى ولو ادعى جهله بالخيار

أو كونه على الفور وهو ممن عني عليه صدق وعذر كافى در (قوله لانقوا الزكبان) بفتح القافى

تلقوهم وكننا يقال في نظاره الآتي شو يرى (قوله البيع) أى أو لشرأه (قوله حتى يبط) أى حتى

تعليلنا أى ليعبط بها (قوله والمعنى في ذلك) أى الهى القيد لتحريم التخيير احتمال غبنهم أى السابق

عن شرائه بدون السر وهذا مع قوله السابق المشرذك يقتضى حصول اللام وان اشترى منهم بسر

البلد أو أكثر منهم مع انه ليس كذلك لانه وان لم يحصل لم غبن الا أن احتمال الثمن والاشغال بأنه اشتراه

بدون السر حاصل فكان ينبغي إسقاط نظر احتمال حل أى لان المدار في الخيار على الثمن بالفضل

والمدار في ثبوت الحرمة على احتمال الثمن حل لكن قول التارح بسدول خيار لاتقاء المعنى يدل على

ان اسم الاختار تراجع للتخيير وقال البرماوى لفظه احتمال مع متعويةارة لمحل والمعنى في ذلك غبنهم

قال قل عليه أى بالفعل في ثبوت الخيار والحرمة على التمسد فقول التويع احتمال غبنهم يراد به هذا

ولفظه احتمال المعصمة (قوله لكن بعد صدورهم) أى ومعهم فتم ولوقيل دخولهم السوق وان احتمل

غبنهم ووجهه قصرهم حينئذ فما اختاره جم منهم ابن المنذر من الحرمة في هذه الحالة يمكن حله على ما

قبل تمكنهم من معرفة السر شرح در لعدم قصرهم وثبت لهم الخيار حينئذ على التمسد عش

(قوله) وبمعهم فتم بالسر) أى ولو أخبره ان صدقوه شرح در (قوله فلا يخفى) فبقيل كان

الناسب أن يقول فلا يخفى لا غير لاتقاء الثمن لئلا يفسد والمراد انتفاء ذلك بالفعل وليس هو المعنى

السابق الذى علله به اه حل (قوله لاتقاء المعنى السابق) وهو الثمن كالتفسر عن بدر (قوله حتى

رخص السر) فالمصباح رخص الذى رخصا فهو رخص من باب قرب وهو ضد الغلاء ويسمى

بالهزلة فية أن رخص الله السر وتعديته بالضعف غير مرفة والرخص مثل فعل اسم منه اه (قوله

اعتبار الابتداء) فان غير الابتداء قلنا بالخيار وان اعتبره الا انها قلنا بعدمه شيئا (قوله يقتضى

عدم استمراره) هذا هو التمسد كافى شرح در حيث قال وأوجه ما علمه كافى زوال عيب البيع

وان قيل بالرق بينهما لعل الفرق بينهما أن ضرر المشتري يدفع بزوال عيب المبيع وانضررنا باق  
 بفواته المالية فله منموحة هاني استمرار ثبوت الخيار بأن يفسح ويدخر الى عود عمره فتأمل  
 ا ط ف (قوله والوجه استمراره) ضعيف (قوله ظاهر الخيار) اظنه ثبوت الخيار له وان اشتراه  
 بسعر البلد حل (قوله جع راكب) وهو لغة خاص راكب الابل لكن المراد هنا الاعم ع (قوله  
 وسوم على سوم) بالرفع عطفت على قوله لا يطل لان المراد به البوع أى ومن التمس عنه سوم الخ فهو  
 بيان لقوله السابق وما يذكر معها أى البيوع حل والظاهر أنه يجوز الجع عطفا على بيع أى بيع  
 نائض عن سوم الخ وماوى بناء على أن موافقة على نوع وهو يشمل البيع وغيره والرفع مبنى على  
 كونها واقعة على بيع والخ هو الظاهر والمراد بالسوم ما يشمل الاسمين صاحب السعة والمراد بها  
 هنا طلب بينهما كالامر للبايع بالاسترداد والمشتري بازاء حقيقته لان حقيقة السوم أن يأخذ  
 السعة ليتأمل فيها فيجبه فيشترها ثم لا يرد لها والاسامة كون المالك يطعم له ليل وجهه فقول الشارع  
 بأن قوله تدرع عازي لانه سبب الاسامة على التصور والاذر للسوم على الثاني لانه يسومها قبل أن  
 يشترها وعلى الحرمة ان كان السوم الاول جائزا والا كسوم نحو عينه من عاصراته فلا يحرم السوم  
 على سومه بل قال العلامة المبكرى يستحب الشراء بعده قال بعض متأخريه يظهر أن مجرد ذلك في  
 البيع على البيع والشراء على الشراء وهو بدو جواز تخليطه على الخطيئة ذا كانت الاولى محرمة وتول  
 أخذ متاعا غير متميز بالاجزاء لا يأخذ بعضه من ذلك لبعض فقط وابقا مائة وذلك كقطع قش  
 سامه ليأخذ منه عشرة أذرع فلو كان متميزا لاجزاء كقطع لبن اذ يأخذ احداهما فقط ولا يترتب  
 قانه ضمن الكل لان كل واحد منهما مأخوذ بالسوم اه براموى معز يا تفسيد ولا جهورى على  
 التحريم ولكن قال ع ش على هر مانصه لو كان المأخوذ بالسوم ثوبا من متاع في القيمة وقدر اذ  
 شرا أحدهما لم يفسد فقط ولتفاضل يضمن أكثرهما قيمة أو أقلهما قيمة بلوزانه كان يجب الاقل  
 قيمة والاصل براءة التامة من الزيادة فيه ونظر لعل الثاني أقرب سم على حج وهو يفيد أنه لا فرق  
 في عدم ضمان الكل بين كون ما يسومه متميزا لاجزاء كسوبر يدره بعضه وكونه غير متصل  
 كالثوبين الذي يريده أحد واحد منهما لا يقال كل من الثوبين مأخوذ بالسوم لانه كما يحتمل أن يشتري  
 هنا يحتمل أن يشتري الآخر لا مأخوذ هنا بيمينه ووجود الثوب واحد لانه كما يحتمل أن يأخذ  
 هذا النصف من الطرف الأعلى يجوز أن يأخذ من الأسفل (قوله وهو غير مبنى التمس) أى لانه  
 لو كان غيرا عما ألزم الخلف في خبر الصادق لما هو مشاهد من أن الشخص يسوم على سوم غيره (قوله  
 والمبنى فيه الأبداء) قال هر في شرعه أى وان كان المشتري والبايع متبوعا والصيغة الواجبة بحمل  
 بالتمس يضمن غير بيع (قوله فغيرهما) قاله والى والمصدر المتأخر من مثل المسلم ونحو جحر في  
 والمراد فلا يحرم وشلهما الزاني المحسن بعد ثبوت ذلك عليه وتارك الصلاة بعد أمر الامام يحتمل أن  
 يقال بالحرمة لان لهما استراعى الجلة ع ش على هر (قوله وانما يحرم ذلك) ولا بد من اتفاقهما  
 على صريحهما المواعيد على ايقاع العقد به وقت كذا فلو اتفقا عليه ثم اختلفا عن غير مواعيد لم يحرم  
 السوم حينئذ كقوله الامام عن الأصحاب شورى وح ف (قوله صريحا) في الكسوت لا يحرم  
 كقائه الجلال اه (قوله بأن قول) شلهما أو أشاره بما عمله على ذلك لوجود الله وكذا بقدر في جميع  
 ما يأتي قالنا تارة ولومن الناطق كالقط ولا يشك ذلك بتصریحهم بأن اشارة الناطق لنواظفها  
 استثنى لان ذلك بالاشارة بالعقد بمعنى أنه لا يصح ما يصح ولا شره ولا يقع به مطلق ولا عتق وما هنا  
 ليس من ذلك وعبرة قول على الجلال ومثل القول أن يخرج من جنس ما يرد شره وهو

والأوجه استمراره وهو  
 ظاهر الخيار وما لى به  
 الاسوى في شرح المنهاج  
 والركبان جمع راكب  
 والتعبير به جرى على  
 القلب والمراد القادح ولو  
 واحدا أو ما شيا (وسوم  
 على سوم) أى سوم غيره  
 خبر المصححين لا يسوم  
 الرجل على سوم أخيه وهو  
 خبر بمعنى التمس والمبنى فيه  
 الأبداء وذكر الرجل والاخ  
 ليس لتقييد بل الاول لانه  
 الغالب والثاني للرقعة  
 والصف عليه وسرعة  
 امتناعه فغيرهما شلهما أو  
 يحرم ذلك (عنه تقرر من)  
 بالتراضى به صريحا بأن  
 يقول لمن أخشى أن يشتره  
 بكذاره

(قوله رحمه الله وسوم على  
 سوم) ولأخذ بالسوم  
 مضمون ولو بغير نص  
 فان كان يريده أحد  
 فظاهر أو بعضه متميز  
 كقطع لبن أخذهما يشتري  
 منهما واحدا أو غير متميز  
 كقطع يريده أحد بعضه  
 ضمن ما كان يريده أحد  
 وهو الاقل قيمة ان كان  
 والا فاحدهما اه ع ش  
 على هر اه قويسى

أرخص منه وقامت قرينة على إرادة التقييد بالأقل لا المفهوم له قال شيخنا ح ف والقول المذكور حرم وإن لم يوجد رد ولا بيع إلا بذا وصرح في الزاوي فيه وأجابه بأنه من الكبار **(قوله)** حتى أبيعك الخ فان سكت عن هذا وأقصر على قوله رد قال شيخنا م فلاحونه لأنه قد يكون لتأول أو عيب أو علامة به أو أن كان له رد كافي ذكر الماوي في التساكن وفيه بعضهم إذا كان من البائع تدليس والافلاحيون لا يعلمون إلا زوال الضرر بالضرر قل **(قوله)** أو مثله بأقل ليس قيداً بل ذكره ليكون أدعى للإجابة لأن الماوي على حصول الإبداء وهو حاصل ولو بثلث الثمن وكذا قوله فيما سيأتي أو بأكثر شيخنا قال حل وحيد ثم معنى كونهما معاً على سوء غير ما عرّض بضاعته للسم الواقع للعة غيره ومثل القول المذكور عرّض سامته التي مثل المبيع أنهض أو أوجد منها نحن المثل قال شيخنا والأوجه أن محل هذه إذا كانت السلعة تقوم مقام المبيع في الفرض المقصود لإجله **حل (قوله)** وخرج بالثمة رابطاً به على من يز بدفيه أي والحال أنه بر البتراء والاحتمال الزيادة لها من النجش التي لا يحرم على من لم ير البتراء أخذ انتفاع الذي يطاق به لمجرد التفرج عليه لصاحبه عما يأن عادة في قلبه من بر البتراء أو يدخل في ضلّاه مجرد ذلك حتى لو تفتق بدغيره كان طر يقا الضمان لانه غالب بوضع بدعه عليه فليتبّه فإنه يقع كثيراً عرّض على م **(قوله)** وبيع على بيع بالبر عطا في بيع في قوله كبيع حاضر حل ومثل البيع غيره من بقية العقود كالاجارة والمارة يوفون نعم عليه بكتنا بطاع في م عرّض على غيره أن يبد لصاحبه فيه لمصفيه من الإبداء اه رماوي فقوله أن يسأل فيه أي أن يطلبه صاحبه ليطاع فيه وهو أيضاً **(قوله)** كان يأمر المشتري أن يفسخ أي أن كان مقبلاً أو التمسح أو الواجبة تحصل بالتبرع ضمن غير بيع م وصحى هذا ما ياله قد يؤدي بهد الفسخ إليه عرّض فهو من إطلاق اسم المبيع على السبب والامر ليس بشرط بل الذي عليه لا كثر من شأنه أن يعرض عليه سعة مثله بأرخص أو أوجد منها بثلث من الأولى بل قال الماوي يجرم عليه مطاب السلعة من المشتري بيا فمع حضور البائع لانه يؤدي إلى التدمر أو الفسخ والامر حرم وإن لم يفسخ **(قوله)** أي رماوي مع زيادة **(قوله)** وشراء على شراء هو بالبر أيضاً عطفًا على بيع الأول وماد كره المصنف في تفسير البيع على البيع والشراء على الشراء ليس ببيعاً وشراء حقيقين بل هو سبب لمطابق حرم ذلك زي **(قوله)** نعم لانه لا يشمل خيار العيب **(قوله)** قبل لزومه إما بعد لزومه فلامتنع أو أن تمكن من الإقالة بنحو يفسد أو محالة فيظهر خلافاً للوجوب في شرح م شورى **(قوله)** كن يأمر البائع بالفسخ و تصور ذلك في خيار العيب مع أن الرد به فوري بماذا وجد عند كان يكون في البطل ح ف وع و تصور فسخ البائع للعيب بماذا وجد عيب الثمن العين **(قوله)** حتى يتابع حتى تطليقة أي لا ج أن يتابع الخ لكن لا يناسب قوله وبذر فالأولى أن تكون تطليقة بالنظر ليتابع وغاية بالنظر ليدبر فهو من استعمال المشتري في معضيه واستكمل رجوع التبعير في يتابع إلى البعض بأن البعض يتابع لا مشتر فاحسن أن يقال حتى يشترى البائع وأوجب بأن يبيع مصرفه مضاف للقول وهو المشتري أي على بيع أحد البعض والصغير راجع له حيث أن يقال من مرجع الصغير معلوم من المقام كقوله سل وهذا على كون يتابع بمعنى يشترى فإذا قلنا معناه ثم البيع فلا إشكال وعبارة الرماوي قوله حتى يتابع لعل المراد حتى ينظر ما يؤول إليه الامر بأن يتابع أي يترجم البيع فيترك أو يذري يفسخ البيع فيبيع غيره فهو غاية لمصلحة البيع الأولى وأن لفظة يتابع مقحمة **(قوله)** والمعنى في ذلك أي في النهي عن الانتين **(قوله)** وقد في المستثنين هما قوله وبيع على بيع وشراء على شراء ولا فرق في موتهما ذكرين أن يكون للمبيع

حتى أبيعك خيراً منه بهذا

الأن أو بأقل منه أو مثله

بأقل أو يقول لما كان

أسدده لا شتره منك بأكثر

وخرج بالتفرع رابطاً به

على من يز بدفيه فلا يحرم

ذلك (وبيع على بيع) أي

غيره فزمن خيار بيع فيه

أذنه له كان يأمر المشتري

بالفسخ عليه مثل المبيع

بأقل من ثمنه أو شتره منه

بثلث ثمنه أو أقل (وشراء

على شراء) أي شتره غيره

(ضمن خيار) أي خيار

مجلس أو شرط أو عيب فهو

أعزم من قوله قبل لزومه

(ببذر) أي من ذلك الغير

كان أمر البائع بالفسخ

لا شتره بأكثر من ثمنه لم

الصحيحين لا يبيع بعضكم

على بيع بعض زائد للثاني

حتى يتابع أو يذري معناه

الشراء على الشراء والمعنى

في ذلك الإبداء فقول

ضمن خيار الخ قوله قيد

المستثنين وخرج بزم

الخيار وهو هو وبأقل في

أشأنه

بلغ قيمته أو هضم عنها ولا بين كونه لقيم أو غيره ثم قرأ في الثبوت بقرينة لا يحسن فيه لأنه من  
الصيغة الواجبة يظهر أن محقق غيب نشأ عن غش لتقصير البائع في بيان إضراره بالنسخ بخلاف  
ما لو نشأ الثبوت عن قصير للثبوت لعدم جنة النسخ حيث شذرت عليه أي البائع والشر لا يزال  
بالضرر المألف **(قوله ما لو وقع ذلك)** أي الأمر بالنسخ وقوله في غيره أي فلا يحرم لأنه لا يفيد شيئاً  
**(قوله ما لو أذن البيع)** أي إن كان البائع مالكاً كان أو ذليلاً أو وصياً أو وكلاً ونحوه فلا عبرة بذكره إن  
كان فيه ضرر على المالك ومعه أيضاً أن يأذن لأن ضرره ونحوه لا فلا عبرة بذكره مـ **(قوله)**  
**(وغيث)** بالرفع عطف على ما لا يبطل وهو لغة الأثرية بالثبوت لما فيه من إثارة الرغبة في حال غش الطرف  
أو كرمه مكانه من باب ضرب قلب ورمادى وجه أظهر عطفه على بيع حاضر **(قوله بأن يز يدافع)**  
لا بعد أن ذكر أن الزيادة له المالك والافلاد دفع فيها ابتداء لا رغبة فيها فينتي امتناعه ثم ينسحب أن  
يسبتي ما يسمى في العرف قسح الباب من طرف يرغب في فتحه لا لمصلحة بيع السلعة لا يبيعها  
في العدة يحتاج فيه إلى ذلك شو يروى مدح السلعة لم يرغب فيها بالكذب كالغش شرح مـ قال  
عش وقضية ما به لو كان صادقا في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر لا المدح بمجرد لا لعمل المالك على  
الامتناع من لبيع ما دفع فيها ولا بخلاف الزيادة لأن المالك إذا علم بها امتنع في العادة من البيع  
بما دفع لها أو لا **(قوله لا رغبة)** أي أو لرغبة لكن قصد إضرار غيره عش **(قوله لا يرغب)** أي لا يغار  
يقتره بالضم غروا دخمه والتفرير رجل النفس على الفرار اختار وقوله لا يرغب لغيره ليس قبله لأنه  
لو أراد دفع البائع ولم يقصد تفرير غيره كان الحكم كذلك شرح مـ **(قوله ولا خيار للمشتري)**  
لتفريره أي يعدم مراجعة أهل الخبرة تأمله وقيل لا خيار للثبوت ليس كالتصريح بعمل الخلاف  
عند مواماة البائع كإجاش والأفلاخيل يز ما يجري الوجهان في قولنا البائع أعطيت في هذه  
السلعة كذا فإن سلافة ذلك أو أخبر برف بأن هذا عقيق أو غير ذلك عموماً البائع فاسترقبان  
خلافه ويقارق التصريح بأنها تفرير في ذات البيع وهذا ما جرحه اهـ مـ في شرحه وقوله فإن  
خلافه بصورة للسوق قول ببتك هذا مقصودا عليه ما أو قال ببتك هذا العقيق أو لغيره فإن  
خلافه ليصح المقد لا نه حيث سمي بصفافان خلافه مد بخلاف ما يسمى نوعاً من من غير صفافان  
البيع صحيح وشب الخيل وشل مـ عما يبيع ردة على إن حواشيه ووفات غير مـ بطل البيع  
أولاً في نظر فأجاب بصدح البيع وقال لأن الذي بان هنامن غير الجنس بعض البيع عش عليه أي  
وشب الخيل وللمشتري **(قوله وبيع نحو رطب)** ادع كونه زائفاً فهو صحيح ولا يقاد هو في هذه الصورة  
وما أشبهها عاجز عن التسليم شرعاً لم يصح البيع لأننا من ذلك بأن الهجعة ليس لو صف لازم للبيع  
بل في البائع خارج عما يتعلق بالبيع وشروطه به طار في الإعلان الآتي في التفرير لأنه لا وصف في ذات  
البيع موجود حاله لقد شرح مـ وما عدا من المصنف هذا هنا ولو قدمه عند البيوع لأنه لم يرد فيه منى  
بخصوصه فقد قال السبكي لأعلى على نهى فيه خصوص من النحو يبيع الأمر دل على عرف وأن يجوز  
والجارية لمن يتخذها لقتل الحرم واختص بل يتخذها لطلب الطعام مسلم مكف كافراً كالمكافى بهار  
ومضان وكذا يبيع طعاماً على وطنياً كالمهمل كافتى بهار الشيخنا ومن النحو التزول عن  
وظيفة لغير أهل البيت علم أنه يفرقها ومن ذلك الفراغ عن نظار علن علم أنه يتبدل بعضاً ما كن  
الوقت من غير استيفاء شروط الإبدال اهـ حل وقرره حـ **(قوله لا تخدع مسكراً)** أي ولو كافراً  
لحرمة ذلك عليه وإن كنا لا نعرض بشرطه وهو عدم إظهاره وحل يحرم بيع الزب لمن يتخذ به  
مسكراً كاهو قضية العلة ولأنه لا يتقدم حل النبيذ بشرطه وهو عدم الإسكار فيه ونظر وتجه الأول

ما لو وقع ذلك في غيره  
وزيد في غير أذن ما لو  
أذن البائع في البيع على  
بيعه والمشتري في الشراء  
على شراؤه فلا تحريم  
(وغيث) تهيى عنده  
التيبان (بأن يز يدافع  
عن السلعة المروضة  
للبيع لا رغبة في شرائها بل  
لغيره) غير فشتريها ولو  
مككان التفرير بالزيادة  
ليساوى الثمن القيمة والمضى  
في تحريم الإبداء (ولا خيار)  
للمشتري لتفريره (وبيع  
نحو رطب) كنب (للمضد  
مسكراً) بأن يعلم ذلك  
أو يظنه فإن شك فيه أو  
توهمه فالبيع لمسكروه  
وإنما حرماً أو كره لأنه سبب  
لمصلحة محقة أو مظنونة أو  
لمصلحة مشكوك فيها أو  
متوهمه وتعتبر بهما ذكر



نظرا لاعتقاد البائع مع على حج عن **(قوله أعم وأولى)** وجه الأول أنه ليس فيه إطلاق الحرج على صير الرب بخلاف عبارة الأصل فإنه أطلق عليه وهو أن يطلق للتعلي على صير الرب وأيضا الحرج لا يصير وأن يجب عنه بأن المعنى لما صير الرب الذي يؤلى إلى كونه حرام في غير القصة يطلق على كل صير وأما صير الرب والزيب فيقال له في القصة تحييد العموم في قوله نحو رطب لأنه يشمل الزبيب والقرشيخا **(تنبيه)** اعلم أن البيع معتبر به الأحكام التي يجب في نحو اضطرار ومال مفلس محجور عليه ويذهب في نحو زمن الغلاء وفي الحاجة للعالم بها أو بكرة في نحو بيع مضمود ومكة وفي سوق اختلط فيه الحرام بغيره ممن أكثر ما هو حرام خلافا لغيره في خروج من حرام بحيلة كتحسين رباو حرم في بيع نحو الحب مأمور ويجوز ذبا عد ذلك وما يجب بيع ما زاد على قوته سنة إذا احتاج الناس إليه ويحرم الحرام عليه ولا يكره ما إذا كان مع عدم الحاجة أو ما يحرم التسعير على الحالك ولو في غير المعلومات غير لاسمها وإن الله هو السعير ولا يحرم البيع بخلافه لكن الحكم أن يميز من خالص إذا بلغ لشيء الصداى اختلا النظام فهو من التميز يرعى الجائر وقيل يحرم وما يحرم الاحتكار وهو أن يشتري قوتا لا غيره في زمن الغلاء بقرصان ببيع ما يغلى فخرج بأشراء ما لو أسك غلته قيمته ليبيعهما في زمن الغلاء بألفند ما لو اشترا لنفسه أو مطلقا ثم طرأ ما أسا كذا ذلك ويزن الملا من الرخص وكان الغلاء كأن اشتراه مع رابطة إلى مكيله ما يغلى ومن أسطر في البداية إلى طرفها الآخر فذلك فلا حرم في شيء من ذلك على المعتد عنه شيئا **أمر** خلافا لابن حجر في بعض ذلك قل على الجلال

**فصل في تفرق الصفقة** أي العقد بمعنى العقود عليه والألف المقدر لا يفرق لأنه يثنى واحد يسمى بذلك لأن الله كانوا يتصافون عند العقد قالوا في الجوارق والمراد بالتفرق في أثره وقوله في تفرق الصفقة أي في بيان ما يقتضى تفرقها وبيان ما يقتضى تعددها ومعنى التفرق في اختلافها بحسب النسبة لشيء وفساد النسبة لا آخر ابتداء ودوام التفرق في اختلاف الأحكام معناه أن يعطى كل عقد من العقود حكميا بنفسه ولا يوجد في الآخر شيئا **(قوله ونزيرها ثلاثة أقسام)** وكذا تعددها لأنها ما يتفصيل الخن مع الثمن أو بتعد البائع أو بتعد المشتري برماوى **(قوله لأنه لما في الابتداء)** وضابطه أن يجمع بين عينين يصح البيع في أحداهما دون الأخرى وقوله وفي الدوام وضابطه أن يجمع بين عينين تفرد كل منهما بالعقد وتلف أحدهما مقبل القبض وقوله وفي اختلاف الأحكام وضابطه أن يجمع بين عقدين لأزمن وإثباتين واختلاف العقدين من جهة اشتغال كل منهما على ما لا يشمل عليه الآخر من الأحكام وإن كان كل منهما بارماوى وقيل وقال شيخنا القائل غلب الفرق في اختلاف الأحكام على التفرق في اتفاقها فلا يثنى ما يثنى في قوله ولو جمع عقد الجلاء يشمل متفق الحكم وإنما نص على اختلاف الأحكام حفاظا لأنه محل خلاف فلا يثب عليه **(قوله ولو باع)** المراد بالبيع هنا الإيجاب فقط ويكون حينئذ من طرفية الجزء في الكل لأن الصفقة العقد المركب من الإيجاب والقبول ولا يصح أن يراد بالبيع المقدر لأنه يلزم حينئذ طرفية الشيء في نفسه وعبارة ع ش لو باع أى ملك اه واء أخس البيع الكون بموضع البحث والألفاجرة والتزويج وغيرها كلهم كذلك قاله ابن مابص وما لا يصح صح فإيصح وبطل في غيره وذا لزوج تنمو بنت غيره من غير وكالة صح في بنته **(قوله واحدة)** أتى به بمصنفه من أن التاء الواحدة ففهم فهم أرادوا الجلس كتمرة غير من جرادة **(قوله حلاوسما)** أى قصد معلوما كالأبى وهما التثان في الحلال والحرام ومن ثم قرئ وحرم على قرية وأراد بالحل الذي يحل العقد عليه وبالحرم الذي يحرم العقد عليه لأن الأحكام

أعم وأولى من قوله وبيع  
الربط والنبع لما صير الحرج  
(درس)

(فصل في تفرق الصفقة)

وتعددها •

وتفرقها ثلاثة أقسام لأنه

أما في الابتداء وفي الدوام

أولى اختلاف الأحكام

وقد يثنى بهذا الترتيب

فقلت (باع) في صفقة

واحدة (حلاوسما) نكل

وخرأوعبد وحراوعبد

وعبد غير مأشرك

انما يتعلق بأفعال المكلفين وذات الثالث لا توصف لا بحبل ولا بجمرة شيخنا (قوله بغير اذن الغير والشريك) مفهوم القيد مختلف في المشترك يصح في الجميع وفي عبد الغير يبطل في الجميع كذا كر بعد شيخنا (قوله صح البيع في الحبل) سواء قال بتك هذين أم هذين الخليلين أم القئين أم الخلو والخلو أم القرن والخلو أم روتني بما يقتضيه التعميم بتك هذين الخلوين أم الخلوين أو أشار إلى الخلو وعبر عنه بالخلو وأولى الخلو وعبر عنه بالخلو وكذا في مسألة الخلو والعبد فهل يصح في هذه الصورة أم لا وظاهر قول زكي في حاشيته أو دونه بغير صفة وسواء قدم الحلال على الحر أم أنخره عنه والحق لكن يزعم عليه ما سمر عن سم في الشرط الخامس من أنه لو سمي المبيع بغير اسم جنسه كأن سمي الفطن حر أو بالعكس لم يصح إلا أن يجاب بأنه لما كان ما هنا كالجنس الواحد أو اعتل بصفة الجمرة وبالحلية أو الحرية وإرفقة مع اتحاد الأصل وهو الإنسان والعصير لا يمتثل لاختلاف النوعين فلم يضر ذلك أو يقال إنه لاسمي الخلو والعبد بما لا يرد ببيع على مساهة أصلا جعل لغير اختلاف القطن مثلاً إذا ساء بغير اسمه كالحربى خر ج إلى ما يصلح أن يكون، ورد البيع ولم يوجد ذلك المسمى فيه أو الخارج فبطل العقد لعدم وجود ما يتعلق به مع إمكانه ع ش اطف (قوله من الخلو وعبد الخ) وعمل الصفة في الخلو قال بتك الخلو والخلو أم القرن والخلو أم عاكس كما قال بتك الخلو والخلو أم الخلو والعبد فبطل في السكك قاله الزكري لأن الطبع على الممتنع يمنع كقول نساء العالمين طوائق وأنت يزوجني لم تطلق لطفها على ما لم تطلق ورد الشهاب مر هذا القياس بأن قياس ما هنا أن يقول طلقت نساء العالمين وتزوجني وفي هذا تطلق زوجته لأن العامل في الأول هو العامل في الثاني ويحتج ببيع الخلو بقياس ما تقول نساء العالمين طوائق وأنت يزوجني أن يقال هنا هذا الخلو مبيع منك وهذا الخلو وفي هذه لا يصح البيع في الخلو لأنه من عطف الجمل ولم يتم الجلسة الثانية ولا عبرة بنية تمامها وهو طائفي في الأولى ومبيع في الثانية حل وعش ملخصاً (قوله) وقيل يبطل فيها) إنما قال ذلك لقوله خلاف والأفليس هذا طريقتي براموي (قوله قال الربيع واليه الخ) عبارة شرح حر وقال الربيع واليه رجح الشافعي آخره ورد بإحتيال كونه آخرهما في الذكرك لافي الفتوى وإنما يكون التنازع منهب الشافعي إذا أفتى بما إذا ذكره في مقام الاحتياط والترجيح ولم يصرح بالرجوع عن الأول فلا والربيع إذا أطلق انصرف للمراد لا لا يجزي (قوله فانه لا يصح بيع العبدن) أي أن يفصل الثمن كما هو موضوع المسئلة من كون الصفة واحدة ويؤخذ من العلة أيضاً ما لو فصله فانه يصح فيها كقولنا بتك عبيدي بدينار وعبد زيد بوبوب ويكون من قبيل قوله الآتي وتعدد بتفصيل ثمن إلى آخره شرح حر بتصرف (قوله الجهل) هذا المعنى بعينه موجود فيما إذا لم يأت مع أنه صحت في أحدهما لأن يفرق بشدة الجهل إذا أذن لأنه حينئذ يتعين وذلك في ثمن سم والأولى أن يفرق بالتنازع لآل غاية فيما إذا أذن بخلافه إذا لم يأت بالتنازع بين الباقي والمشتري مدفوع بتخيير المشتري والتنازع فيما إذا أذن بين المالكين كأن يقول أحدهما لعبيدي يساوي كذا أو ينكر الآخر حر بالحق وقال قد الجهل أي مع التنازع في قدر القيمة الموزع عليها الثمن من المالكين لآل غاية فيشكل فيه بأن الرجوع في القيم لاهل الخبرة (قوله بحسنه من المسمى) أي أن كان الحر المرقصود أو أثار كان غير مقصود كسم فصح في الخلو بجميع الثمن المسمى ولشتر الخيارات على المتمدن لا يقرر مر ع (قوله واعتبار قيمتها) أي في غير المشترك والمثلين المتفق القيمة لانه لا حاجة إلى النظر لقيمة في هذين النوعين إذ

لكل منهما حكمه وقيل يبطل فيها قال الربيع واليه رجح الشافعي آخره إذا أذن لشريك في البيع صح بيع الجميع بخلاف ما لو أذن مالك العبد فانه لا يصح بيع العبدن للجهل بما يخص كلاهما عند العقد (بحسنه من المسمى باعتبار قيمتهما) سواء أعلم الخلو أم جهل وأجاز البيع

(قوله وكذا في مسئلة الخ) قدية لا إشارة لرفيق بوصف الحرية إقرارها ويمكن الجواب بإذنا كان وكذا مثلاً لأن إقراره لاغ

اه شيخنا (قوله رد حافة خلافه) أذن مالك العبد بالخلو أو أذنه ليه هـ صفة أو بيع وكليهما كذا لو أباع عبده لآل من لكل واحد واحدا فانه يفسد في جميع المبيع شرح الروض (قوله لرجح أنه فانه لا يصح بيع العبدن) وعمله كما هو ظاهر أن يكون لكل عبد والاصح على حسب الحقة اه شرح الروض

(قوله مدفوع بتخيير المشتري) فيه أنه لا تخيير مع العلم بالأولى مدفوع بالتعاقب والقسم اه سم (قوله وقد يشكل فيه بأن الرجوع في القيم لاهل الخبرة)

المن

قال شيخنا فلا يوجد أو يؤخذ فوا (قوله رجح الله سواء أعلم الخ) أرجع ع ش الضمير العاقد بالآل ومشتريا ودفعه فوله وأجاز فانه قرينة على مرجع الضمير وهو المشتري



أي أثير المرتين - ويرى ومفهوماً به أو أجرة المرتين الصلحة في الجيع ولعل وجه الصلحة أنه لما كانت  
الاجارة معه كأمراضى بنقص الوثيقة على نفسه لأنه إذا بيع عند حلول الدين ببيع ما سواب التسعة  
ولا احتمال صبره بالدين إلى انتهاء مدة الاجارة لأن الحق له كتابه الخلف (قوله فيبطل في الجيع) لأنه  
لما زاد على المأذون فيه خرج عن ولاية التقديراً بطرف الزيادة على عقد المدة على  
أو بقاء شهر أو عشرين لتبطل الحق السماء سل (قوله ويستثنى) غايرو يميز ما قبله حيث عبر  
فيه بخرج لشمولة قول المصنف باع هذه فلم يصح جعلها تارة بلفظ البيع (قوله أوزاد في خيار الشرط)  
انظر وجه استثناءه من كلامه للمنفذ أن القسم باع حلالاً وحراماً ويرى قاصداً جعله ما تخرج  
بيع (قوله على القدر الجائز) وهو في الخيار ثلاثة أيام وفي الرأيا دون خمسة أسواق عشرين على مد  
(قوله إذا كان الحرام معاولاً) أي حالاً أو لا بأن يمكن عمله بعد العقد بخلاف الحل فلا بد أن يكون  
معاولاً عند العقد بشرى والحاصل كأشاره إليه سم أن الحرام أن كان مجهولاً لمعاقباً بأن يمكن  
معرفة حال العقد ولا بعده لم يصح العقد فيها كان قاله بعتك عدي هذا وعدي آخر تلاوان كان  
مجهولاً حال العقد لكن كانت تمكن معرفة بعده كان قاله بعتك عدي هذا وعدي آخر تلاوان كان  
مؤلحاً العقد في الحل بمحض من المسمى وبطل في غيره كالتقصير ولا يضرك الجهل به حال العقد لا مكان  
المرقة به ع (قوله وغيره فوراً الخ) أي لكونه خياراً نفس وقوله التبويض الصفقة عليه أي مع  
كونه معذوراً بمجهله فهو كبيع ظهر وعمل الخيار أن كان الحرام مقصوداً فإن كان غير مقصود كسم فظاهر  
أنه لا خيار له لأنه غير قابل بشئ من الثمن كقوله الشارح في شرح البهجة والأوجه بقاء الخيار للشرى  
حيث كان جاهلاً برماوى وصرح به مراراً في الحقوق الضرر لوقوعه عشرين على مد (قوله جهل الحال)  
ويصدق الشرى في دعواه ذلك لأنه لا يملك الأصل لعدم العلم على مد ما علم فيه الفساد ع (قوله جهل الحال)  
على مد (قوله وان لم يجز) الواو الحال أي الحال به لا تجزى إلا الحصة ع (قوله شينغاهم العاقبة)  
صحيحة وليست الواو الحال خلافاً لمضمونها لأنه قد تجزى له الحصة فقط بأن كان الحرام مقصوداً وقد لا تجزى  
له الحصة فقط بل يجزى جميع الثمن بأن كان الحرام غير مقصود (قوله لتعدي به) وعنده الجهل نادراً وهو  
مقصر في الوطن أنهم ما ملكوه هذا إنما أتى إذا كان علماً فلو قال لتعدي به لكان أولى حل وقال قل قوله  
لتعدي به أي ولو حكاكاً لشرط الجاهل ولو عبر بالشرط كعابه لشمها ما (قوله حيث باع ما لا يملكه)  
ولا يقال إن التبويض حل البائع لأن التفرق في الثمن غير منظور إليه أصالة فاعتبر بقرعة وإماله  
يفتقر في الروام ما لا يفتقر في الابتداء بخلاف الثمن فإنه المقصود بالعقد فأثر فقرته وما لو حجب مثله في  
شرح مر قال ع (قوله عليه وقوله غير منظور إليه) أصالة يتأمل معنى الاتفاق في الثمن سباً إذا كان الثمن  
والثمن هذين وأعرشين فإن الثمن ما دخلت عليه الباء شملها والثمن مقابلة فمعنى كونه غير منظور  
إليه فيما قال بعتك هذه البينار بما لا يبنار وهذا الثوب بما لا الثوب اللهم إلا أن يقل من إدمه لأصالة  
ما هو الثوب البسم كونه الثمن ههنا والثمن عراً إذا قصد غالباً تحصيل المرض بالثمن لا كقائه  
بذواتها كلبس الثوب أو كل الطعام والتقدير بالتعدي به أنه لا قضاء الخواشي به (قوله أو باع نحو عبده)  
وضابط هذا القسم أن يتقبل القبض بعض من المبيع قبل الإفراد بالتقدير أو إفراد العقد عليه وحده  
ومن ذلك ما لو كان المبيع عبداً اقتصر ببيعاً وكان داراً اقتبضت فقبل قبضه فينسخ العقد فيه  
وتستمر محتمة في الباقي بفسطه من المسمى إذا وزع على قيمته وقيمة التالف مخرج بقولنا قبل الإفراد  
بالعقد سقوط يد المبيع وعي عينه واضطرر بفسطه الدار ونحوها ما لا يفرد بالعقد لا يسقط فيه بعض  
الثمن بل لا خيار ليرضى المبيع بكل الثمن أو بفسطه ويسترد الثمن شرح مر (قوله ولو جع عقد) هذا

فيبطل في الجيع ويستثنى  
من الصلحة ما لو فاضل في  
البروى أوزاد في خيار  
الشرط أوفى الرأيا على  
القدر الجائز فيبطل في  
الجيع وتظهر أن محل  
الصلحة إذا كان الحرام  
معاولاً يأتى التقييد  
(وغيره) فوراً (مسترجع)  
الحالين بالنسخ والاجازة  
لتبعض الصفقة عليه فإن  
عند الحال فلا خيار له كولو  
اشترى معبياً لم يملكه أما  
البائع فلا خيار له وان لم تجز  
له إلا الحصة لتعدي به حيث  
باع ما لا يملكه وطعم في ثمنه  
(أو) باع نحو عبده  
فتضمن أحد معاقباً قبضه  
انفسخ البيع فيه كولو  
معلوم (أو) ينفسخ في  
الآخر وان قبضه (أو)  
يشترى مشتر بين الفسخ  
والاجازة (أو) أجاز  
فيالحصة من المسمى  
باعتبار قيمتها لأن الثمن  
قد توزع عليها في الابتداء  
وتكون زيادى (ولو جع  
عقد) عقدين (لازمين  
أوباً زرين)

وان اختلف حكمهما  
(كأبارقو بيع أو) اجارة  
(وسلم أو شركة وقراض  
معا ووزع للمسي على  
قيمتما) أي قيمة الموزع  
من حيث الاجرة وقيمة  
المبيع أو السلم فيه ولا يؤثر  
ما قد يعرض لاختلاف  
حكمهما باختلاف أسباب  
الفسخ والانقضاء المحوجين  
الى التوزيع المتنازع

وقوله وفي ان هذا يتوقف  
على الخ) يؤيد من قول  
الشارح باختلاف أسباب  
الخ ان مدار الاختلاف  
والانفاق على أسباب  
الفسخ والاشاخ وزاد  
بعضهم عليهما شروط  
الانقضاء صرح بذلك  
عن الامام وحج دهر  
وعلى هذا الاشكال على  
القال

(قوله وسكت عن مثال  
متفق الحكم الخ) وقد  
نقدم بمثله في قولنا  
للمتفقين من الازمين  
ومثال مختلني الحكم من  
الجائزين لقرض والقراض  
كأبارقو أو ألفا وقراضه  
على انفاقه في القراض  
بوزع الربح بخلاف القرض

شروع في تفريق الصفقة في اختلاف الاحكام ومعنى تفريق الصفقة في الاحكام ان لكل من العبدین  
حكمًا يخصه لا يهتبط بأحدهما وبطل الآخر وهذا ظاهر في مختلني الحكم وانظر ما معني تفريق الصفقة  
متفق الحكم (قوله وان اختلف حكمهما) تعميم في كل من القسمين فيحتاج كل منهما الى مثالين  
فقوله كأبارقو أي سواء كانت اورد على العين والقيمة بالنسبة لقوله وسلم وكأبارقو أو سلم قالوا  
بما اورد على العين شرح مر ولا ج أن تخالف السلم فإنه يقتضى المجلس بخلافه لا يتصل  
للمتفقين من الازمين بالسلم ولا اجارة والارادة على القيمة المقدرة بعمل العمل فهي لا تختص في الثابت  
كالسلم وتقتضى قبض الاجرة في المجلس كالسلم وقوله وان اورد على العين والقيمة بالنسبة لقوله وسلم قالوا  
وقد يمتثل له الخ وانظر ما مثال المختلفين من الجائزين (قوله كأبارقو بيع) كأن قال يمتثل له الخ  
وأجرتك داري شهرا بكذا وقوله أو اجارة وسلم كيتك كذا في ذمتي سلم أو أجرتك داري شهرا بكذا  
قال الاخفش أي المصنف بمثلين للازمين لعله اشارة الى أنه لا فرق في المبيع بين كونه مينا أو في القيمة  
(قوله أو شركة وقراض) من هذا اذ اختلف حكمهما كأن خطأ ألفين له بألف ثميره وشاركه على  
أحدهما وقاضه على الآخر فيه ان هذا يتوقف على أن سائر ما يعتبر في القراض يعتبر في الشركة وليس  
كذلك حره وسكت عن مثل متفق الحكم من الازمين ومختلني الحكم من الجائزين وقد يقال مراده  
على فرض أن يوجد اتفاق واختلاف الاحكام في شي من ذلك الازمين والجائزين حل (قوله  
ووزع المسي على قيمتهما) هذه العبارة في غاية الاشكال بالنسبة للقراض وأشركة لانه ليس فيهما  
مسي وانما فهم بيع فكأن الأولى أن يقول ووزع المسي في غير الشركة والقراض باعتبار القيمة أما  
فيهما فيوزع الربح عليهما باعتبار المقدار قاله الشرنبلالي وبجواب أن التوزيع مخصوص بغير الشركة  
واقراض كجاء عليه يقول الشارح أي قيمة الموزع (قوله أو سلم ووزع المسي على قيمتهما الخ) أي  
ان احتيج الى التوزيع بأن حصل فسخ أو افساخ أو اجارة أو السلم بأن تلت العين  
الموجبة أو تعينت واستمر معها جميعا أو تلف المبيع قبل قبضه أو قطع السلم فيعند حلول الاجل  
وبقيت الاجارة على الصفة فيحتاج الى التوزيع حينئذ فإذا كانت قيمة المبيع عشرة وأجرة العين  
الموجبة تلك المدة خمسة فاذا باع العبد مثلا وأجر الدار سنتين عشر دينار فيخص العبد السبعة عشر  
ونعش الدار أربعة فيكون كلانا كالتقبة (قوله من حيث الاجرة) أي لامن حيث قيمة العين  
وغرضه من هذا أن الاجرة تسمى قيمة انتهى قيمة المنفعة ع ش الأولى أن يقول من حيث المنفعة  
لان الاجرة هي القيمة فيفسر المعنى أي قيمة الموجرة من حيث القيمة (قوله ولا يؤثر ما قد يعرض  
لاختلاف حكمهما) أي الازمين والجائزين أي ولا يؤثر ما قد يعرض للجائزين والازمين  
اختلاف الاحكام الثاني ذلك من أسباب الفسخ والانقضاء أي على فرض أن يوجد ذلك فقد يوجد  
اختلاف الاحكام في البيع لعين والاجر متعين وقد لا يوجد ذلك فيهما كالبيع في القيمة والاجارة على  
عمل حل قال شيخنا قوامه بذلك أعني قوله ولا يؤثر رد دعائه المقابل المصنف وبعبارة شرح مر ومقابل  
الظاهر البطلان لانه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانقضاء ما يقتضى فسخ  
أحدهما فيحتاج الى التوزيع ويزعم الجهل عند القدر بانخص كلاهما من الموضع وذلك محذور  
وأجاب الأول بما عسى من قولنا ولا يؤثر ما قد يعرض للجائزين (قوله ما قد يعرض لاختلاف حكمهما)  
ما لو اختلف على الفسخ والانقضاء المحالين من المقام رشدي فبطل هذا قوله من أسباب الفسخ  
والانقضاء من وضع الظاهر موضع المفسر إذ كان يقول من أسبابه أي أسباب ما يعرض لكن  
أظهر للاسناد ان الاثر فيه مخفوا قال شيخنا العزيزي قوله ما قد يعرض أي تنازع وتوزيع قد

الجهل عند المقدّم بما يخص كلاً

يمرض الخ واللام في الاختلاف بحسب عند وقال الرشدي أن اللام تعليلة لقوله يمرض والباءة باختلاف سببية فلا يتأتى هذا الكلام في متفق الحكم لأن القالب فيها أن أسباب فسخها وانفاسها من متعلق ولا أن المقصود به الرد على المخالف وهو أن ساقه في المخالفين تهـ لا يلا بطلان وأسباب الفسخ كتسبب الدابة وقاطع للسيف والناخ كوت الهـ بالموجب ولعلته وانهم أدام الأمر المجرى شيخنا **(قوله الجعل عند العقد)** قد يقال الجعل موجود عند العقد قطعاً وان لم يمرض ما ذكره الأنا قال هو وان كان موجوداً عند العقد لكن لا ينظر إليه إلا حين بقاها ما هو سقوط الآخر أما إذا بقياً فان المقصود بالمجوع فلا حاجة إلى التوزيع الرب عليه الجعل بل **(قوله الأثرى لا يجوز بيع ثوباً على أي فهدا اعتقوا واحد في جهل بالتوزيع مع وجود دولي يطل فأولى أن لا يضر مشاغل التعدين وقرقر عدم العقد في عبده** وبعد غير ما مر من النزاع عن رموى وقل **(قوله لا تليس بيقيد)** ان قلت اذا كان كذلك كان المناسبات بعدم منه يقول فيا فقهه وان أغنى حكمهما كما هو عليه وانهم نفس القيد بقوله وان اختلفا على قلت انما فصل ذلك لان القيد على الخلاف فغالب ان يفي به بل رد على المخالف به بحاجب عن قبيح الاصل لان متفق الحكم يصح جهما مؤناً شيخنا **(قوله كبيع وجعاً)** أي وكبارة وجعاً والمراد بيع وإجارة يقتضيان القبض في المجلس كالرورى السليم وإجارة التامة كأن يقول بملك هذه الدراهم واجعلتك على رد عدي بدنا روكاً ان يقول شتر بملكك صاعبر صفته كذا وكذا في ذلك لسما واجعلتك على رد عدي بكذا الهـ اسم وكأنت بملكك حتى لك واجعلتك على رد عدي بكذا وعبارة ع ش قوله كبيع أي الذي يلزم فيه قبض الموضوعين أو أحدهما في المجلس كالصرف أي بيع النقد كبيع الدراهم بدنا في المثال السابق أما بيع العين وإجارة العين فيصح جمعها مع الجملة فيتمسك بالصفة على إمكان الجمع ومدار القصاد على علمه وليس المدار على الاتفاق في الجواز والازم والاختلاف فيها **(قوله لأنه لا يمكن الجمع بينهما)** لأن العوض في الجملة لا يلزم تسليمه إلا فراغ العمل وفي البيع لا يورج تسليمه في المجلس تنافى الجواز لم يقتضى تنافى الميزات وتوفيق هذا فيفيد أن اختلافهما في الزم والجواز بمجردة بفسخ قبض البطلان حل **(قوله أن الاجارة تقتضى التاتيت)** أي وانها تفسخ بالتلف بعد القبض ولا يفسخ البيع والشرع حر **(قوله لا يتعدى)** أي المقصود كانه قد عيب أو غيره كما عليه هذا عموم بقوله وتيسير ما فاتنا في هذا وهو القسم الثاني لأنه قال في تفرق في العقوق كونهما والناسب ان يقول لا يتعدى أي الصفة لا الهـ السابقة ومن فوائد التعدد جواز إفراكل حصة بالرد كذا ذكره شارح قوله وفرد أحد هـ المذهب **(قوله بتفصيل بن)** أي مع التمن كأيؤن ضمن تسليمه خرج من القبول فليس فقط أو لذنه فقط كالقول بملك هذا العبد بدنا روكاً وبملك هذا العبد وهذه الجار بغير قيد فلا يتعدى في هذا والمراد بتفصيله عن ابتداء العقد لتب كلام الآخر عليه والحاصل أن تعدداً ما يكون إذا فصل البادى من الباتم والمشتري دون القابل فأذا فصل الموجب وأجل القابل من القصد متعدد أجال لا لاجل على التوصل ولو أجل الموجب وأصل التابل لا يتعدد العقد جلا تفصيل على الأجل هـ هو المفهوم من كلام الأصحاب ويؤى عليه شيخنا كإن حجر اهـ حل ولا ركر كتر التفصيل وان طلب لها الفصل بين الإيجاب والقبول لان هذا فصل مما يتعلق بالعقد وهو كالمقود عليه شرح حر **(قوله كبعتك ذا بكذا)** وليس من التعدد بملك ذا أو باعشر من درهم وعشر من الدنانير أو منها ولا بملك باعشر من درهم وعشر من الدنانير اهـ **(قوله**

دارق صفقه وان اختلاف  
الشقة واحتيج الى  
التوزيع المستقيم لما  
ذكر وحذف قوله عتاني  
الحكمه لان ليس بقيد لان  
غيرها كذلك في الحكم  
وقسمت من من زائد  
بالشركو الفراض وخرج  
يزيده لابين ما جازين  
ما كان احدهما لازما  
والآخر جاز كعين وجعله  
قاه لا يصح لانه لا يمكن  
الجمع بينهما وان اختلاف  
الاحكام فيها اختلفت  
احكامهما ذكر ان  
الاجاره تسلف التامية  
والبيع والقبض قضيتان  
عندهم ليس بقضيتي قبض  
رأس المال بل المجلس بخلاف  
غيره (ويشبه) اى العقد  
(تفصيلين) كمنكذا  
كفلوا وكذا

(قوله أما يسع المعين  
واجلة المعين الخ) فيه انه  
لا بد فيها من التأقبت أو  
التقدير بمحل عمل دون  
الجماعة

(قوله دون القابل)

### المتاسب دون الم

(قوله كان المقدم متعديا

(الح) ولايشكل هذا بقول

فَقِيلَ

تفصيل فان العقد يبطل لان عمل ما هنا في المبيع الذي هو عينان وما هنا في المبيع عين واحدة اه قويني

فيقبل فيهما أحدهما

بالبيب (وتتعدد عقده)

موجباً وقابل كعقدك ذا

بكذا فيقبل منهما وله رد

نصيب أحدهما بالبيب

وكيف كان كذا فيقبلان

ولاحد همدانصيبه بالبيب

(ولو كان العاقد (وكلاً

بقيد زده بقولي (لا في

رهن وشفعة) فالعبرة في

اتحاد الصفقة وتعدد هادق

غيرها بلو كليل تتعلق

أحكام العقد به كزوجة

المبيع وثبوت خيار المجلس

ولو خرج ما اشتراه من

وكيل اثنين أو من وكلي

واحد معبياً فله رد نصيب

أحدهما في الصورة الثانية

دون الأولى ولو خرج

ما اشتراه من اثنين أو

وكلاً واحد معبياً فله رد نصيب

أحدهما

وليس لأحد الموكلين رد

نصيبه ما في الرهن والشفعة

والعبرة بالموكل لا بالوكيل

اعتباراً بفتحاً والذين والمالك

وعنده فلو وكل اثنين

واحد أو رهن عبدهما

عند زده بما عليه ما من

الدين ثم قضى أحدهما

دنه انكف نصيبه وتبهرى

بالبع والمشتري

درس

باب الخيار

هو شامل لخيار المجلس

(ثبتت خيار المجلس كل بيع

فيقبل فيهما) فلو قبل في أحدهما لم يصح على الأوجه لعدم مطابقة لقبول الإيجاب وكذا يقال في قوله  
فيقبل منهما برأوى (قوله موجب وقابل) فلو أنلوا بيع اثنين من اثنين كان بمنزلة أو به فتعقد  
شرح مر (قوله كعقدك ذا بكفا) سواء كان معاً أو متباعداً في الترتيب أو قال أحدهما بفتحك  
نصفه بكذا وقال الآخر كذلك برأوى (قوله فيقبلان) فلو قبل أحدهما دون الآخر لم يصح شرح  
مر (قوله ولو كلاً) سكتوا عما لو كان المالك أو الوصي أو القيم على المحجورين شيئاً من شفعة  
واحد أو الظاهر أنه لا كوكيل فيعتبر العاقد لا المبيع عليه شرح مر (قوله وشفعة) فيه إجماع أن الشفعة  
لا تعدد بتعدد المشتري وليس مراد أنامل شو برى (قوله ولو خرج ما اشتراه من وكيل اثنين)  
للتناسب التفرع (قوله فله رد نصيب) أي في الصورة الثانية (قوله بفتح الدين) أي في الرهن  
والمالك أي في الشفعة فلو وكل واحد اثنين في شراء فليس يشفع إن يأخذ بعض  
المشتري نظر الوكيلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل ولو وكل واحد اثنين في بيع فليس يشفع  
من دار فليس للشر يك أن يأخذ بعض المبيع نظر الوكيلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل حل  
(قوله فلو وكل اثنين واحداً) هذا التمثيل باعتبار تعدد الدين وشمله باعتبار اتحاد مالو وكل واحد  
اثنين ليرهن عبده عن زده بما عليه من الدين ثم قضى ذلك الموكل بعض الدين لم يترك بعض الدين  
نظر الاتحاد الدين ولا ينظر لتعدد عقد الرهن ولم يترك الشرع الشفعة ومثلها باعتبار تعدد المالك مالو  
وكل اثنين واحداً في بيع نصيبهم من الدار المشتركة بينهما وبين ثالث فثالث أخذ نصيب أحد  
المالكين دون الآخر نظر لتعدد المالك ولا عبرة باتحاد البائع ومثاله باعتبار اتحاد مالو وكل  
واحد اثنين في بيع نصيبهم من الدار المشتركة فليس للشر يك أخذ بعض الحصة دون بعض نظر لاتحاد  
المالك ولا ينظر لتعدد العاقد بل يترك جميع الحصة المبيعة وأخذ جميعها فمثل (قوله وتبهرى بالعقد  
أعم) أي لشموله الموجز والمستأنس بأمل

### باب الخيار

هو اسم من الاختيار الذي هو طلب خير أو شر من الأضواء والفتن أي اسم مصدر أي اسم مدلوله  
لفظ المصدر لأن فعله أن كان اختار فصدره اختياراً وكان خبراً بالشد بد صدره تغيير (قوله خيار  
المجلس وخيار الشرط وخيار العيب) هو من إضافة المصيب للسبب واقتصاره في الترجمة على هذا الثلاثة  
بهم لأنه لم يرد غير هاهنا أنه كوفيته النصرية وبفتحها والوجه غير هاهنا كل شر فله فعل ذلك  
كان الأولى أن يقول وما بد كرمه إلا أن يجاب بأن قوله هو شامل الخ لا ينافي أنه كوفي في الباب غير  
الثلاثة أو يرد بخيار العيب خيار القيمة فيشمل التفرع الفعلي فإن قلت أن قيمة هو العيب فليس  
كذلك لأن العيب ما غش العين أو القيمة وهذا لا يشمل التفرع عن شر وفيه أن التفرع  
ينقض القيمة فإن عرف عن قيمة بغير ضابط من التفرع (قوله وستأني الثلاثة) كان الأولى أن  
يقول وستأني فيتها فقلت لأن خيار المجلس متصل بالترجمة ولبه الضمان الآخر إلا أن يجاب  
بأنه لما كان المجموع منها هو الثاني والاخير لا يتحقق إلا بالانباتين بغير مجاز كرم عن أول الراد أنها  
ستأني بعد الترجمة أو المراد مجموعها (قوله ثبتت خيار المجلس) خلافاً لإمام مالك ولو حكم بنفيه حاكم  
نقض حكمه لأنه لو كان رخصة فقد نزل منزلة العزيمة وانعاش فيه الخيار مع أن وضعه لزوم أي  
اللاشقي بما قصده الزوم فقاملته قد نزل وهو ما دفع الضر وهو خيار النقص وأما ما تروى أي  
التشهي ولهيان المجلس والشرط وقسم الكلام على خيار المجلس له أنه يتبونه من غير شرط ولو نفي  
بطل البيع أنه ينافي مقتضاه واعتراضه بأعرض لأن الأصل في البيع الزوم كما عرفت فكيف ينافي

وخيار الشرط وخيار العيب وستأني الثلاثة

مقتضاها وجب أن الشارع صرح بهذا المارضى كالتقضي وحاصل ما أشار اليه ان خيار المجلس يثبت في كل معارضة عقد واقعة على عين لازم من الجانبين ليس فيها تلك فيزيولاجية بحري الرخص حل وقوله واقعة على عين أي وعلى منفعة مؤبدة بلفظ البيع كبيع حق الوضع والمراد بالمتنهي التي تصد بفساد العوض كالبيع فإنه لو باع بدم أو ملك غيره فسد بخلاف النكاح والخلع فإنه لو نكحها بدم أو ملك غيره لم يطل عقد النكاح ويجب مهر النكاح وفي الخيار المجلس مكر الزام موضع المجلس ويستحقها المهر اهـ (قوله وان استعقب عقداً) أي طلب البيع أن يعقبه عقد يشبه البيع بما قبل تشبهه من ألف الف واثبات الطلب بتخييل فالسبب والتألف لطلب فاقدم ما هو مظهر الباعرة من ان البيع يعقب المتق لان هذا الاجرام يبنى على انهما ما زادتان والثابت بالرد (قوله كشرائه بعضه) من أصل وأفرع وانما كان الأصل بضائع فروع لان تسميتهما صلاتيب عنه وقوله بضائه حقيقة أو حكماً قال الشوري وقار شرائه القريب شراء من أقرب ربه أو شربه بحريته فإنه لا يثبت له الخيار بأنه اقتصد من جهة تقدم المتق بالنسبة لا قراره على الشراء فلم يقع عقديع ضمن ملك المشتري بالطلو لاظهار ان نسبة لا قراره بخلاف شراء القريب فإنه عقد صحيح بالملحوظ اهـ فترتب عليه الملك ثم المتق ومن لازم ترتب الملك ثبوت الخيار (قوله بناءً) متعلق بمحطوف أي واثبات خيار المجلس في مورد البيع المستعقب المتق لكل من الماقدن بناء على الاصح وهو موقوف لاجله أو حال أي حالة كونه منبذواً أو لظهر وقوله موقوف وهو الاصح وكذا ثبت الخيار لهما فنبناء على أنه لا يتم وحده لعدم ملك المشتري وأما لو بينا على أنه للمشتري وحده فالخيار للبايع فقط ولا يحكم بالمتق مراعاة لحققة الملك في زمن خياره ما في أفعال ثلاثة فليس موقوف وقيل للبايع وقيل للمشتري وانما يحكم بوجوب أي الخيار للمشتري أيضاً لان مقتضى ملكه أنه لا يمكن من ازيائه وان يحكم بعقده لكن لما امتنع اناني مراعاة حق البايع في الاول وحينئذ لا معنى لثبوت الخيار له فعلى هذا ثبت خيار المجلس ابتداءً للبايع وكذا لو اشترى منه شخص عبداً أو محرراً فلا يثبت الخيار للمشتري لان اشتراء اقتداء منه وانما يثبت للبايع لان معتقده أنه بيع حقيق وفيه تبويض خيار المجلس ابتداءً بخلاف ما لو باع العبد لمن نفسه كعلي أي لأنه موقوفه على أنه اقتداءً بشخصه لا بعبادة الأصل مع شرح مر ولو اشترى من يعتق عليه كأمه وفروعه فإنه نافذ اذا كان اختيارهما الملك في زمن الخيار للبايع وهو مرجوح أو موقوف وهو الاصح فلهما الخيار لوجود التقضي وهو مجلس العقد وان قلنا الملك للمشتري على الضعيف فغير البايع اذا لم يمنع أيضاها بالنسبة اليه دون المشتري اذا قضية ملكه لعدم تمكنه من ازيائه وأن يقرب عليه المتق حالا قلنا ان هذا الثاني حق البايع تعين الاول وبالزوم من جهة البايع تبين عتقه عليه ولا يحكم بعقده على كل قول حتى يلزم العقد فتبين أنه عتق من حين الشراء (قوله من ان الملك) أي في غيره هذه الصورة أي صورة استعقاب المتق فاختلاف في غيرها لا فيها وقوله في زمن خيار للتباين أي خيار الشرط فاختلاف هنا مبني على الماخذ البني على الخيار في الشرط لهما وقوله فلا يحكم بعقده أي وأن كان الفسخ حالا وسلمه للمشتري اهـ قل (قوله حتى يلزم العقد) أي من جهة البايع وان يلزم من جهة المشتري فيمجرد الزوم من جهة البايع تبين عتق من حين العقد وان كان البايع حق الحبس بأن لم يوف المشتري في الفسخ الحال فلا يكون حق الحبس ما نضمن نفوذ المتق ومع لوم أنه حيث عتق امتنع على البايع حجه وعليه فيكون هذا مستثنى عما يثبت في حق الحبس البايع وقد بوجه بأن يضمن يعتق عليه فريته

وان استعقب عقداً  
كشراء بعضه بناء على  
الاصح من أن الملك في  
زمن خيار التباين  
موقوف فلا يحكم بعقده  
حتى يلزم العقد وذلك

(قوله حجه العقول وان استعقب

عقداً) ومنه ما قال له

ان يعتق فانت حريته

الخيار لاجل حصول المتق

اه خط وسم وعش

(قوله فتبين أنه عتق من

حين الشراء) ولا يقال على

جعل الملك للبايع انما يثبت

الملك عنده من حين الاجازة

فتعنه من حين الشراء

يستلزم عتق ملك الغير حال

ملكه لانا نقول لتزول

ملك البايع وتشتوف

الشارع متق لم ينظر الى

ملكه وعتقه من أول

العقد اه سم وعش

بصرف

(قوله أي خيار الشرط) أو

مجلس لصير هذه الصورة

أعني استعقاب المتق كما

قد عتقه نفسه



(كربى و سلم) وتولية

وتشريك وصلح معاوضة  
على غيره منفعة آدم عمد  
وهبة وشواب خلافا لظاهر  
ما فى الامل قال صلى الله  
عليه وسلم اليمان بالخيار  
مام يترقا أو يقول أحدهما  
لا تخرقا رواه الشيخان  
ويقول قال فى المجموع  
منسوب بأو بتقدير لأن  
أولى أن ولو كان مطلقا  
لجزمه فقال أو وقل (لا) فى  
(بيع عيسى) لا يبيع  
ضمنى لأن مقصودهما  
العتق (و) لافى (قسمة  
غير رد) لافى (حوالة)  
وان جعلها

(قوله رجحه ولو كان  
مطلقا لجزمه) أى والعطف  
مفسد للفتى لأن يقتضى  
المباينة يقتضى ثبوت  
الخيار لعدم أحدهما  
وان وجد الآخر وهذا قد  
لانه متى وجد أحدهما  
انقطع الخيار بقى الآخر  
أولا ما إذا قلنا انتهى حيز  
الذى يكون التى مسلطا  
عليها معا فتكون بمعنى  
الوافى فكون التى صحبا  
كفى قوله تعالى لا جناح  
عليكم ان تلقن النساء ما  
تموهن الآية (هـ) تقرير  
(قوله والعقد فيها انها  
غير بيع الخ) اعتمده  
بجراة الشارح فى بها والا  
فالحق ما هنا لا يبيع فى ما  
بها ولا فى ما بها (هـ)  
شيخنا

على الرضا بخرق فض الثمن كالبيع مؤجل (قوله كربى) أى كبيع ربوى عى أى كبيع طعام  
بطعام (قوله وصلح معاوضة على غيره منفعة) خرج ما لو كان عليها فاجرة كصالحك من الرام  
التي ادعيا عليك على منفعة دارك سنة ولا خيار فيها كسبائى وقوله آدم عمد أى موجب عدم  
مطوف على منفعة فهو منقضى فغيره صلح عليه والمراد بغيره موجب عدم المعدل فيه فى الخطأ وشبهه المعد  
فهى غير موجب عدم المعدل وهو القود فى المبرأة الصلح على الدية فى الخطأ وشبهه المعد صحيح  
ويثبت فيه خيار المجلس وهو كذلك بناء على معتمد الشارح الآتى فى كتاب الديت من أن ابل الدية  
معلوم بالبيع والصفة وقول بضمهم ان الصلح عليها لامل مبنى على جهالة الصلح بصورة الصلح عليها  
أن يدعى بدلى عمرو دارا مثلا والخال ان عمرو استحق على زيد بقتل الخطأ وشبهه المعدل كونه  
أى يز بقتل مورث عمرو وقال زيد لعمرو وصالحك من الدار التى ادعيا عليك على الدية التى  
تستحقها على أى تركت لك الدار فى نظير الدية أى سقوطها عنى قاله مآخوذة حكما وخرج الصلح  
عن دم الهم فانه صحيح لكن لا يثبت فيه خيار المجلس لانه فى المعنى عموم عن القود فهو معاوضة غير  
محتمة وصورة أن يدعى بدلى عمرو دارا مثلا والخال أن يز بقتل مورث عمرو عدا فقال زيد  
لعمرو وصالحك من الدار التى ادعيا عليك على القود التى تستحقه على أى تركت لك الدار وأخذت  
القود وإذا لم يسقط عنه فالحال أن الصلح عن دم المعدل صحيح ولا خيار فيه وهذا مفهوم العبارة  
وان الخطأ وشبهه المعدل يصح الصلح فها وفيه خيار وهذا منطوق الذى يترقا تأمل ولا تترقا بل موقع فى  
بعض الحواشى وهذا: التصور لا يتعين بل مثله ما إذا صلح من الدية والقود على غيرها فليس كونه  
متر وكين شيئا من غيرى (قوله اليمان) تنبيه على المراد بهما البائع والمشتري فهو من اطلاق  
البيع على الشراء اعنى المختار يقال البائع والمشتري يمان بشد بديلاء وقوله خيار أى لمبتلى به  
وقوله مام يترقا فاما مصدر يترقا وقوله يترقا أى سواء كان التفرق منهما أو من أحدهما وقوله  
أو يقول الخ أى فإذا قل ذلك الاخذ من ذلك بطل خياره متى خيرا الآخر كسبائى فى قوله ولو قل  
أحدهما لا تخرقا وأخيرتك الخ تأمل (قوله منسوب بأو) أى مع أو فلان فى ان النامى أن دليل  
قوله بتقدير الأولان (قوله ولو كان مطلقا لجزمه) عبارة تشرح م لا بالعطف والافعال بل بالجزم  
وهو لا يصح لأن القصد استثناء القول من عدم التفرق أو جعله غاية لا مفر منه له الصادقة بعدم وجود  
القول مع التفرق وبعبارة حل قوله ولو كان مطلقا لجزمه على أن القصد من جهة الغنى صحيح أيضا  
اذ يصير التقدير اليمان بالخيار عدم أحدا من ذلك يقتضى ثبوت الخيار لهما عند عدم  
أحدهما ولو لم يوجد الآخر وهو قادر على بناء على ما هو أصل القصد من أن العطف بأو بعد الذى يكون  
قبلا أحدهما لا على ما قررته الرضى من أنه بحسب الاستعمال يكون قبلا لكل منهما (قوله لا يبيع عبد  
منه) استثناء معنى من معنى اللام أى له وقوله ولا يبيع معنى هذا مستثنى أيضا فانه يبيع حقيقة بتدبره  
لكن لا خيار فيه لان البيع فانه حاصل ضمن صيغة العتق له (هـ) عى (قوله لان مقصودهما  
العتق) أى لان المقصود منها دحل م البيع ضمنى بقوله لانه لا يبيع من بتدبر دخوله فى ملك  
المشتري قبل العتق وذلك زمن لطيف لا يتأتى معه بتدبر أى زمن آخر فاختار فيه غير يمكن قاله  
الزركشى عى ورد على تعليل الشارح شراء بعضه فان المقصود منه العتق مع أن فيه الخيار وبجواب  
بأن قصد العتق هنا لكل من العاقدين فكان أقوى وفى شراء بعضه قصد العتق من المشتري حل  
(قوله ولا فى حوالة) تخرج قولنا ولا جارية بجرى الرخص (قوله وان جعلها) أى القسمة  
بصورتها والحالة وهذا ضيف قسمة لا فرق والمتمم فيها انها غير ميم ومعتمد فى قسمة التعديل

وفي الحوالة شيخنا **(قوله لعدم تبادلهما فيه)** أي في البيع لان الحوالة ليست على قوانين المعاملات والابطال لانها بيع درين وقوله فيما يمتنع والعبارة مقولة بالاصل لعدم تبادلها فيها **(قوله)** وخرج بمذاكر أي قوله في كل بيع **(قوله وصلح حطينة)** وهو المصالح من الشيء على بعضه مدنا كان أو عيناً فهو في الاثر لبراء وفي الثاني حبة بلا ثواب وهذا خرج بقوله معاوضة **(قوله ونكاح)** هذا يخرج بقوله نكحة حل **(قوله وحبة بلا ثواب)** المتناسب بينهما على النكاح وذكر المساقاة عند الاجارة كالإيجي **(قوله وشغفة)** هذا يخرج بقوله ليس فيها نكح فغيري لانها تملك بالقبول والاجارة لا معنى لثبوت اختيار فيها وقوله وساقاة لانها كالاجارة فهي واردة على الشفعة لالعين وقوله وشركة وقراض خرج بقوله لازم من الجانبين لان الشركة والقراض كل منهما جائز من الجانبين والرهن والكتابة من جانب واحد ولا معنى لثبوت اختيار فيها هو جائز ولومن جانب حل وتالف الرافعي في الشفعة فصحيح في بابها ثبوته لمشغف وإذا قلنا فيه فاعل معناه أنه يتخير في المجلس بعد الاختذير بد الملك وإسما كراهية يتخير قبل الاختذير لا الاختذير كوجهان أحدهما كما في المجموع الأول اه شرح البهجة **(قوله وصدق)** لان النكاح والصدق عقدان مختلفان وإن سملحق شرح هر وهذا لا يعني عنه قوله سابقاً ونكاح لان النكاح والصدق عقدان مختلفان وإن سملحق عقد واحد ففرض ثبوت اختيار فيها يكون اختيار بين إبقاء الزوج قودها بفسخ النكاح وبين إبقاء المسمى ورده بفسخ التسمية لرجوع المهر لثل وقيل في الصدق لان العقد قد يكون النكاح كما يؤخذ من من النكاح فأنزل **(قوله واجارة)** أي سائر أنواعها على المضمحل شرح هر أي سواء كانت اجارة عيناً أو ممتدة بوقت بمحل عمل **(قوله ولو في القصة)** غايته رد على ما أثاره بقوله وخالف القفال اه وقوله لانها أي الذكور انتم قوله كراهية الخ لا تسمى بيما أي عرفاً وهذا التعديل للصور الخارجيات كلها هو بالنسبة للاجارة تجري في سائر أنواعها ثم عليها لتعليل خاص بها بل بعض أنواعها وهو المقدرة بمدة قاله القفال الأول لانه كوراة الاثني عشر وسائر أقسام الاجارة والتعليل الثاني خاص ببعض أقسام الاجارة عش وقوله لثلاثين جزء من العقود عليه يمكن التخصيص منه بأحد أمرين إما بان يصدق في غير وقت العمل بأن يقول ليلا استأجرتك لتخيط لي غداً أو بأن يعقد في أول وقت العمل ويشترع الاجير في العمل وهما في المجلس وثبوت اختيار لا ينافي شرعه في العمل فبمجرد العقد يظالمه المكثري بالشرع في العمل فان عمل فذلك والافسخ الضمناً **(قوله ثلاثين جزء من العقود عليه)** أي بولائها لكونها على معدوم وهو المصلحة عقد غرر واختيار غرر فلا يجتمعان شرح هر **(قوله كالمسلم)** فرق بينهما بانها لا تسمى ببيعاً بخلاف السلم وبان العقود عليه في السلم تصور وجوده في خارج غير قائم منه شيء في الزمان بخلافه فكان أقوى وأدفع للفرق من اجارة التامة حل **(قوله ووقع للتوري)** لم يقل وخالف للتوري كما قاله خوفاً للفعل لان التوري انفراد بهما فكانه نسب فيه الى سبق قلم لانهم انما يعبرون غالباً بقولهم ووقع في عبارة التي نسب فيها الى سبق قلم برما في ملخصا **(قوله في المقطرة بمدة)** قال في مهمات المهمات حيث يستفعل منه الثبوت في غيرها بطريق الأولى شو برى أي لانها تفوت فيها الشفعة بعض الزمان ومع ذلك فيها الخيار فثبوته في التي لا تفوت أولى وهذا كله على الضعيف **(قوله من اختار لزمه)** أي صريحاً كما في الامثلة التي ذكرها الشارع أو ضمنياً بان يتبناها الموضي بعد قبضهما في المجلس اذ ذلك منضم للارضا لزم الاول فلا ردها الصورة على مفهوم كلام المصنف شرح هر وقوله بان يتبناها الموضي فضيته أنه لا ينقطع قباض حال الموضي كأن أخذ البائع المبيع من المشتري بغير الخلف قبضه منه وقدم ان

لعدم تبادلهما فيه وقوله لا بيع الى آخره من زائد في وخرج بمذاكر غير البيع كبراء واصلح حطينة ونكاح وحبة بلا ثواب وشغفة وساقاة وصدق وشركة وقراض ورهن وكتابة واجارة تولو في القصة فلا خيار فيها لانها لا تسمى بيعاً والخبر انما اورد في البيع ولان الشفعة في الاجارة تفوت بعض الزمان فالزمن العقد لثلاثين جزء من العقود عليه لا في مقابلة العوض وخالف القفال وطائفة فقالوا بثبوت اختيار في الواردة على القصة كالمسلم ووقع للتوري في صحيحه فصحيح ثبوته في المقطرة بمدة (وسط) خيار من اختار لزمه أي البيع

منهما كان يقول اختر الزومه وامتنعنا وأما الزنهاء أو أجزأه فيسقط خيارهما ومن أحدهما كان يقول اخترت الزومه فيسقط خياره  
ويبقى خيار الآخر ولو شتر بآدم لو كان المبيع من يتيق عليه سقط خياره (٢٣٥)

حينئذ يفسد الحكم بعق المبيع

ولو قال أحدهما لا أشر

اختار وأخيرت فسقط خياره

تضمنه الزا بالزوم وبقي

خيار الآخر ولو اختار

أحدهما زوم البيع والآخر

فسخه قدم الفسخ وان

تأخر عن الإجازة لان إثبات

الخيار إنما يقده التحكم

من الفسخ دون الإجازة

لاصاتها (د) سقط خيار

(كل) منهما (فرقة

بدن) منهما ومن أحدهما

عن مجلس العقد لاخير

السابق (عراق) فأيده

الناس فرقة بآدم النقد

ومالا فلا فان كان في دار

صغيرة فالفرقة

(قوله فرع) اجتمع خيار

الجلس (الح) لعل من فوائد

ذلك ما يأتي عن مر وقيل

في فتح بعض الورق فيليب

تدبره

(قوله ولو قال أجزأتني

نصفه (الح) ولو قال أجزأت

وفسخ وأعكسه اعتبر

المتقدم من اللفظين فان

قال أجزأت وفسخت بالتردد

أو عكس عمل الأول وشرح

عاب سم وبقي ما لو قال

أجزأت في النصف أو قال

فسخت في النصف وسكت

عن النصف الآخر والذي

يظهر في الثانية أنه بنفسه

نصرفاً لحالهما قد بين مع الآخر أجازة تترك مقتضى عدم الخيار بما ذكره فمل قوله العوضين مجرد  
تصوير ع على مر وقول من اختار أو طوعاً كإثباتي والردا اختار ولو ضمن كإثباتي في قوله ولو  
قال أحدهما لا أشر اختاراً فهو تعميم في المتن (قوله منهما) بيان لمن في قول من اختار أو طوعاً الذي هو  
هما أحدهما (قوله كان يقول لا أشر الزومه) أي العقد وظاهر كلامهم أن هذه الصيغة صالحة أي  
مع ذكر العقد فان اختار على خيار نافه وعمل حينئذ فيصدق من ادعى أنه أراد تخار بنفسه فسخه  
لاحتله سواء تفرق أم لا فان قال أحدهما لا أشر أوردت بقاء العقد وقال الآخر بل الفسخ والعكس  
صدق الآخر فيمنع لان ذلك لا يعرف إلا منه إيجاب (فرع) اجتمع خيار المجلس والشرط والعيب  
فسخ العقد وأطلق انفسخ بالنسبة لجميع قاله الفارسي قال الزركشي وعمل انفسار العقد مان  
ترتب والوجه الأول له شوري (قوله وأجزأه) أو أبطنا الخيار أو أفسدنا الخيار اختياراً  
لا كرها (قوله ولو شتر) انما ذكره غايته في قوله وبقي خيار الآخر لو شترت فلو لم يكن  
الح برادي (قوله سقط خياره حينئذ) أي حين اختار البائع وقوله أيضاً أي كالبائع (قوله الحكم  
بعق المبيع) أي مع عدم المعارض لسقوط خيار البائع بخلاف ما احتج عنه سابقاً بقوله بناء الخ  
من انقولنا الملك للشتر وحده لا يحكم بعق المبيع لوجود المعارض وهو مراعاة حق البائع شيخنا  
(قوله ولو قال أحدهما لا أشر آخر) أي ما يريكم من الفسخ والإجازة وقوله وأخيرت أي بينهما  
(قوله قدم الفسخ) بتقديم الفسخ على الإجازة هو باعتبار الظاهر والافي الحقيقة لا تقدم لان  
الفسخ والإجازة شتر ادعى عمل واحد فان من اختار الزوم انما اختاره من حق نفسه فيسقط خياره  
وبقي خيار الآخر ومعنى بقاءه أنه ان شاء ففسخ وان شاء أجازة فافسخ لم يكن فسخه معارضا لإجازة  
الآخر فانها انما أثرت في حقه دون صاحبه ع وش قوله لم يتواردا الخ فيه نظر فانها تواردا على المبيع  
وكأنه نذكر العاقدين ولو قال أجزأت في نصفه وفسخت في نصفه انفسخ في الكل وبعبارة قد  
وقوله قدم الفسخ وان تأخر أي أو كان في البيض فينفسخ الكل فهو اعليه وكذا في خيار الشرط  
والعيب فعمل أنه يسرى فسخه على صاحبه دون إجازته (قوله بفرقة بدن) ولو ناسيا أو جاهلا وخرج  
بفرقة البدن فرقة الروح والعقل فانه لا يسقط الخيار بهما بل يخلف العاقد وليه أو وارثه كإثباتي  
في قوله لو مات العاقد الخ وخرج بذلك بناء على بينهما ولو بذنهما أو فلهما فلا يبطل الخيار به وقال  
ع ش قوله بفرقة بدن أي فلا يخص انقطاع الخيار في هـ سيل الفارق بخلافه فيا قبلها ومن لم يكن  
الخيار في يده قد ينقطع وقد يتيق قدمه على هذه نظرا لصور بقاء الخيار وهذا يدفع ما يقال كان المطابق  
للحديث السابق ان يقدم المصنف قوله وكل بفرقة بدن على قوله وسقط خيار الخ اه ولو كان العاقد  
متولى الطرفين انقطع الخيار بفرقة مجلس المتقصر ع مر ولو توافقت بحد بيع ثبت الخيار لهما  
وامتناع فارق أحدهما كانه فان فارق ووصل الى الموضوع لو كان الآخر مع مجلس المقدم تفرقا  
بطل خيارهما ولو بقصد كل منهما جهة متعصبه خلا لا بين الفرقة شرح مر (قوله عراق) لانه لا نص  
لشارع ولا لأهل التفقيه سم ع ش (قوله فأيده الناس الخ) أشار بهذا الى أن قوله عراق راجع  
لثانية وأشار بقوله من اختار الخ أو فارق فكره الخ الى أن قوله لو فارق راجع للستين لكن كان  
مقتضى عادة أن يقول فأيدهما سبق عند قول من اختار زومه طوعاً او (قوله فان كان في دار الخ) شروع

في الكل لانه لا خلاف أن يراد في النصف الآخر أو أجزأه وقد تقدم أنه بنفسه في الكل فهما أو أفي الأول فيعمل أن راجع فان قال  
أوردت الإجازة في الباقي أيضا فثبت الإجازة فان نصرت مر اجسته لفي ما قاله المعارض الامر من في حقوق في الخيار فلا يلاصل اه ع ش

فيايده الناس فرقة أو في سفينة كبيرة فبان ينتقل من مقسمها إلى مؤخرها أو بالعكس بخلاف الصغيرة لا بد من الخروج منها أو في صلبها أو السفينة الصغيرة تأن تنجر بحجر مولوجم غيره عاذة في برأ وبحر والسفينة الكبيرة كالدار الكبيرة حل مع زيد من قبل **(قوله بان يخرج أحد هما منها)** ظاهره ولو كان قري يمان الباب وهو مافي الأنوار عن الأمام والفرز الو يظهر أن مثل ذلك ما لو كانت إحدى رجله داخل الدار معتمدا عليها وأخر جهل قوله أو يصعد سطحها أي أو شيئا من تماثيلها كنخلة مثلا ومثل ذلك ما لو كان فيها بئر فلهما فبا يظهر عن **(قوله من مضيا)** كناية عن قعر الدار والصفة كناية عن مسطحة عالية فيها **(قوله فبان بولي أحد هما ظهروا)** وكذا الوشئ القهقري أو إلى جهة صاحبه ع ش و قل فقوله بولي ظهره ليس بقيد **(قوله وبشئ قليلا)** منقطع في الأنوار حيث قال المشي القليل بأن يكون بمابين الصقن في الصلاة وهو ثلاثة أذرع حل وأصل العبارة في شرح هر قال الرشيدى قوله والمشي القليل قدر ما يكون بين الصقن الخ انظر إلى عمله هنا على المادة نظير ما مر في مثله طوق الحارب انتهى والشيء مرأى إلى قوله وان هرب أحد هما إلى أن قال وعند عذوقه لا بد أن يلحقه قبل انتهاءه إلى مسافة يحصل مثله الفارقة عادتوا الاسطخ خياره لم يجعل عليه ما يهلل الكفاية عن القاضي من خطه بنوق ما بين الصقن في قل على الحلال فقوله وبشئ قليلا أي زيادة على ثلاثة أذرع على الراجح واعتمده هر **(قوله وأفرق مكرها)** أي يخرج من مختلف ما لو كان بحق كان عقدا في ملك شخص وأكرها على الخروج منه وأحد هما فانه ينقطع به اختيار أي أي بغير جمعا والادام اختيار ولو زال الأكره كان موضع زواله مجلس العقد فانه انتقل منه إلى غيره بحيث يصطفاق له انقطع خياره وعلمه حيث زال الأكره أو عمل بكنه المكث فيه عادة أو زال لمحل لا يكتنه فيه المكث عدة كجعله ينقطع خياره بفارقه لانه في حكم الكمر على الانتقال منه لعدم صلاحية مجلسه للجلوس ع ش على هر **(قوله وان لم يسدقه)** وهذه العبارة قد رد على من قال انه يفسق خياره حينئذ فكفتم عن الفسخ بالقول **(قوله الا لا تمنع من الخروج معه)** انظر لزوال الأكره بعد هل يكف الخروج عند زوال الأكره ليقع صاحبه ولا يقتصر في الهولم لا يقتصر في الابتداء فيه نظرا لأقرب الأول ع ش على هر لان غير المكره بالأكراه غايته انه يصير كالباقى المجلس والعقدان اذا كانا بمجلس وافرقت أحد هما مجلسه انقطع خيارهما حل **(قوله ولو هرب أحد هما)** أي مختارا اما لو هرب خوفا ممن سمع أو نارا أو قاصده بغيره مثلا فظاهر أنه كالمكره فيبقى خياره وان لم يكن في ذلك أكره على خصوص الفرقه سم و يثنى أن مثل ذلك إجابة التي صلى الله عليه وسلم فلا ينقطع بها اختيار إذا فرقت مجلسها ع ش على هر وكان المناسب تقديم قوله ولو هرب إلى قوله من اختار أو فرقت لأن من صور التطوق واجب بأنه ذكر في صور المفهوم لأجل الفرق بينه وبين ما قبله كما يؤخذ من قوله سم كون الحارب فارق مختارا **(قوله ولم يسدقه الآخر)** فاذنبه لا بد أن يلحقه قبل انتهاءه إلى مسافة يحصل مثله الفارقة عادتوا الاسطخ خياره لم يحصل الفرق شرح هر **(قوله فكفتم عن الفسخ بالقول)** منه يؤخذ أنه لو كان تأملا فلا يبطل خياره مظاهره وان لم يكن هناك من يشهده على الفسخ وسيأتي في الرد بالصياغة لا يفسخ الا اذا كان بحضور من يشهده لانه لا معنى له حيث لا سامع ور بما يقتصر عليه نبوته بحضور البائع حل **(قوله مع كون الحارب الخ)** بخلاف التي قبلها فانه وان تمكن فهما من الفسخ بالقول الا ان الفارق فارق مكرها حل أي وفضل المكره كالمسلم فكشاه لم يفارقه بالكلية **(قوله واذ ثبت خيار المجلس)** أشار به إلى أن قوله فيبقى مفرغ على قوله يثبت الخ فكان الأول تقديمه على قوله وسط خيار الخ فتأمل **(قوله وأغنى عليه)** يثنى أن محل

بأن يخرج أحد هما منها أو يصعد سطحها أو كبيرة فبان ينتقل إلى سفنها أو بيت هما إلى سفنها أو بيت من يوتها أو في هجره أو سوق فبان بولي أحد هما ظهره وبشئ قليلا (طوعا) من زياتي فمن اختار أو فارق مكرها لم ينقطع خياره وان لم يسدقه في الثانية فان لم يخرج معه الآخر فيها بطل خياره الا ان منع من الخروج معه ولو هرب أحد هما لم يبقه الآخر بطل خياره كالحارب وان لم يمكن من أن يتبعه فكفتم عن الفسخ بالقول مع كون الحارب فارق مختارا واذ ثبت خيار المجلس (فيبقى) ولو طال مكتبته أو تخاشيا منازل وان زادت المدة على ثلاثة أيام لم يعتبر السابق (ولو مات) الصادق (أو جن) أو أغنى عليه في المجلس

(انتقل) الخيار (وارثه اوليه) من حاكم وغيره كخيار الشرط والعيب وفي معنى من ذكر موكل المالك وسيدوه ينفذ الولي مافيه  
المصلحة من الفسخ والاجارة فان كان في المجلس فظاهر أو غائبين عنه ولتبعهما (٣٣٧) الخبر المتداولهما امتداد مجلس

بلوغ الخبر (وحلف ثلثي فرقة  
أوفسخ قبلها) أي قبل  
الفرقة بأن جأ أعداؤه  
أحدهم فرقة وأنكرها  
الأخر ليفسخ أو اتفاقا عليها  
وإدعى أحدهم فسخا قبلها  
وأنكر الآخر فيصدق  
الثاني لموافقة للأصل  
وذكر التكليف من زيادتي  
درس

«(فصل في خيار الشرط  
طحا) أي للعاصدين

(قوله فلو أقرق الوارث  
الخ) ولو أجاز الوارث أو  
فسخ قبل علمه بموته مورنه  
فأوجه نفوذ فسخه دون  
إجازته لأنها رضا وانما  
يتحقق مع العلم اه شرح  
الروض ويصح مر الاجارة  
أيضا اه سم

(قوله ولو اتفقا على الفسخ  
والترفق الخ) ولو اتفقا على  
عدم التفرق واختلفا  
وجود الفسخ كان هذا  
فسخا من مذهبنا شرح  
الروض

(قوله بأن يتلف هو الخ)  
لأنه موقع لكتابتك ذلك هنا  
تصوير الكلام شيخ  
الاسلام وإن كان قصده  
اصلاح عبارة النووي  
(قوله ما إذا شرطه المتأخر  
قبوله الخ) أي متصلا بما

ذلك إذا أيس من افاقت وأطالت للمدة والانتظر حل (قوله انتقل الخيار لوارثه) أي ولو علم أن كان  
الوارث أهلا فان كان غير أهله نصاب الحاكم عنه من ينفذ الأصل من فسخ أو اجارة ولو بلغ العصب  
ورشيده وهو بالمجلس لا ينتقل اليه الخيار ووجه بعدم أهليته حين البيع وبقى الولي برأى قال حل  
ولو أفاق المجنون أو القمى عليه في أثناء المجلس عدلهما الخيار إذا كانا عاقلين وأما الوعد الولي لمجنون أو  
لعمى عليه ما فاق في خيار المجلس لا ينتقل اليه من الولي بل يبقى الولي (قوله كخيار الشرط) أي في  
كون الخيار فيه ما ثبت للوارث والولي (قوله وفي معنى من ذكر) أي الوارث والولي وقوله موكل  
العائد كأن مات الوكيل العائد في مجلس العقد فينتقل لموكله وهو المالك وكذلك إذا مات العبد  
المأذون له في العقد فينتقل لسيده وغرض الشارح هنا تعيد قول المتن ولو مات الخ بما إذا  
كان الميت والمجنون متصرفا عن نفسه والانتقال من هوانا عنه لا لولي المجنون ولا لوارث الميت قول  
على الجلال (قوله فان كانا) أي الوارث والولي في المجلس (قوله فظاهر) ولو ورثه جماعة حضور في  
مجلس العقد لم ينقطع خياره بفرق بينهم له بل يتدلى مفارقة جميعهم لانهم كورثهم وهو لا  
ينقطع خياره إلا بفراق جميعهم منه أو غائبين عنه ثبت لم الخيار وإن لم يجتمعوا في مجلس واحد  
وينسخ العقد ينسخ خياره في نصيبه وفي الجميع وإن أجاز الباقيون كإفسخ المورث في البعض وأجاز  
في البعض ولا ينقض الفسخ للأضرار بالحي ولا برؤسها لمات مورثهم وأطلعوا على عيب المبيع  
فسخ بعضهم لا ينسخ أي في الجميع لأن الفسخ مبرأ وهو الأثر ولا جبر له هنا شرح مر دقل  
(قوله امتداد الخيار طحا الخ) وينقطع خيار الآخر بمفارقة جملة على المتمتع من خلافا لمن قال  
يتدلى انقضاء خيار الغائب (قوله امتداد مجلس بلوغ الخبر) فلو أقرق الوارث المجلس لجهل بموته  
مورنه فهل يبقى خياره ويصرف له أو لا يتحلى أن أقر بهما الثاني لأن هذا لمن باب خطاب الوضع  
وهو لا يؤثر فيه المجلس إيجاب شوري وفي قول وأما الخ فالعبرة في حقه بمجلسه فحق فسخه  
انقطع خياره ولا يضره هل الميت من المجلس لا يتقال الخيار عنه وكذلك الحق به (قوله بأن جأ أعداؤه)  
أي إلى مجلس الحكم وقوله وإدعى أحدهم فرقة أي قبل جميعها (قوله فيصدق الثاني) وقاعدة  
تصدق في الأولى بقاء الخياره وليس له في الفرقة الفسخ ولو اتفقا على الفسخ والتفرق واختلفا في  
السابق منهما فكل الرجة أي فيصدق مدعى التأخير قبل وعبرة عن فواتفا على الفسخ  
والتفرق واختلفا في السابق قدس من سبق بدعى الفسخ وإن سبق بدعى التفرق أو تساويا في  
دعوى الفسخ والتفرق صدق الثاني فيفسخ اه (قوله لموافقة للأصل) ولا نظر لظاهر إذا طالت  
المدة «فخرج» إدعى أحدهم التفرق بدعى الفسخ الربوي وأنكر الآخر التفرق صدق الأول بالنسبة  
للمصحة والثاني بالنسبة لعدم لزوم حل

«(فصل في خيار الشرط) أي التزوي الثاني عن الشرط فهو مضاف إلى سببه أي في الخيار القريب  
عن الشرط أي وما يتعلق به من قوله والمالك الخ وأخوه عن خيار المجلس لأن خيار المجلس أشد لزوما  
بدليل بطلان العقد باتفاه (قوله لما شرط خيار) بأن يتلف كل منهما لشرط ولا حدما بأن  
يتلف هو به إذا كان هو المبتدئ بالإيجاب أو القبول ووافقه الآخر من غير تلفظ به بحيث فلا  
اعتراض على قوله ولا حدما بل ولا يستغنى عنه وخلافا لمن زعم ما إذا شرطه المتأخر قبوله أو إيجابه  
فلا خلاف في أن طما شرطه لمدة الخيار إن وافقه عليه لفظا كاتفق ثم رأيت حجج قلة مثل عبارة مر ومنها يعلم من أن له ما ولا حدما  
إن وافقه الآخر في زمن جواز العقد كخيار مجلس أو شرط الحلق شرط صحيح لا يحد كذا في حلق العقد

فيبطل العقد لعدم المطابقة شرح مر وعبرة قل على الجلال قوله ولا حد هما هو بيان لمن يقع منه الشرط فلا يصح وقوعه من أجنبي لهما ولا حد هما معنى وقوعه منهما أن تلفظ به كأن يقول المبتدئ منه ما يبتك كذا بكذا بشرط الخيار لي ثلاثة أليم فيقول اشتريت بذلك بشرط الخيار لك ثلاثة أليم ومعنى وقوعه من أحدهما أن تلفظ به المبتدئ منهما ولا بمن موافقة الآخر عليه ولو بالسكوت كأن يقول يبتك كذا بكذا بشرط الخيار لي ثلاثة أليم فيقول اشتريت به ذلك فلا اعتراض ولا إشكال وأما الشروط ففيه جريان يكونهما أو أحدهما مبنياً وأجنبياً كذلك فلا بد من تعيين الشرط له الخيار ليخرج ما لو قال بشرط الخيار لأحدنا مثلاً فلا يكفي ويفسد العقد كما لو سكت عنه الأول وشرطه الثاني أو شرطه الأول وقضاه الثاني ولو قال بشرط الخيار يوماً ولم يقل لنا ولا مثلاً فهو لها وقيل للقاتل فقط والحاصل أن الخيار إما أن يكون لهما أو للبائع أو المشتري في موضع الاتزام أن يكون كل منهما أو البائع أو المشتري أو الأجنبي فهي أربعة تصرفات في ثلاثة نيل انتفى عشرة صورة كقوله الشر ليالي وإذا بدع على ذلك الأجنبي في الأول كأنشأ بعته ضرره بقدره بعته والحاصل من كلام الأصحاب وقروه مر وغيره أن القى بشرط الخيار هو الذي يقع الاتزام كان البائع أو المشتري أوهما والأجنبي وهو المقتد وما ذكره الشارح من شرط الخيار الواحد وإيقاع الأثر لا شرط بقية لو ليس في شرح مر ولا في شرح ابن حجر وأصله أن الجار والمجرور أفعلى قوله لهما خبر مقدم وقوله شرط خيار مبتدأ مؤخر وقول الشارح لهما متعلق بخيار لا بشرط وهو تعميم فيمن يشترط له الخيار وقوله وسواء بشرط ذلك تعميم في قوله أم من أجنبي وقوله ولو على أن يوقع أحدهما تعميم في قوله أم من اثنين ففي الشارح أربع تعميمات فتأمل **(قوله وهذا أولى من قوله أليم)** لأنه يقتضي أن لا حد هما شرط الخيار وإن لم يوافقه الآخر وليس كذلك كما سيذكره بقوله وبكل حال لا بد من اجتماعهما عليه وهذا بناء على أن لهما ولا حد هما خبر عن شرط وأما جعل خبره في أنواع البيع ولهما متعلق بخيار والتقدير بشرط الخيار لك اثنين لهما ولا حد هما ثابت في أنواع البيع كما قال مر سادى تغيير الشيخ فيكون بيان أن شرط الخيار وليس قوله لهما متعلقاً بشرط كما قال حل لوجود المنفرد المذكور عليه لأنه حينئذ يكون يناهز للباطل ولكن يلزم على أعراب مر تقديم معمول المنضاف إليه على المنضاف لأن عبارة التهاج لهما ولا حد هما شرط الخيار في أنواع البيع واجب أيضاً بأن قول التهاج ولا حد هما أي إذا وافقه الآخر عليه **(قوله إيقاع أثره)** أي الخيار وأثره هو الفسخ أو الإجازة وظاهر كلامه أن الخيار ثابت لهما وإن الآخر هو الثابت للأجنبي والامتنع ثبوت الخيار لا ثبوت أثره ولعلها كان الاثر لا يمكن أن يوجد بدون الخيار وكان المقصود من الخيار بالحقيقة هو الأثر غير بما هو المقصود اللازم لثبوت الخيار وبذلك على هذا قوله وليس لشارطه يعني الآخر للأجنبي خيار هذا ما ظهر شورى وهذا يدل على أن المتن الخيار لا أثره فلا حاجة لتقديمه ومضاف ويصح شرط الخيار ابتداء للأجنبي كافي مر وعبرة ع ش سواء أشرطاً إيقاع أثره هو صادق بأن بشرط الآخر من الاثنين مع كون الشرط لأحدهما فقط أو بأن يحصل الإيقاع للأثنين لكن كل واحد عن واحد وبشرط الآخر الاثنين وهما معاً من الاثنين وعلى ذلك لو كان أحدهما من البائع والآخر من المشتري فكل الإجازة والفسخ وإذا اختلفا فسخاً وإجازة تقدم الفسخ وإن كانا معاً من أحد الما قد ينحل يجب على كل موافقة الآخر في الإجازة والفسخ أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن كلامه لا إيقاع الأثر لا يركل فيه فلا تجب الموافقة ومع ذلك لم يظهر وجه لكونه شرط لهما وإيقاع الأثر من غيرهما فلهذا لا بد من ثبوت الخيار الإيقاع الأثر الآن يقال إن الخيار المشروط لهما ولا حد هما واستعنى في الشرط له الفسخ والإجازة والأثر هو

وهذا أولى من قوله لهما ولا حد هما بشرط خيار لهما أو لأحدهما سواء أشرطاً إيقاع أثره منهما أم من أحدهما

**(قوله هذا ما ظهر شورى)**

هذه منافع لكلام الشارح كما يظهر للتأمل لأن الشارح جعل للخيار تعميماً غير تعميم الإجازة شيخنا

**(قوله لأن كلامه أي)** ملكاً مشوباً بركاب لا بدليل عدم شرط الوصف مثلاً له

حج

الشفقة بنفسه خفا وأبى تزويج في هذا قوله بعد وليس لشارطه إلا جنبي خيار فانه يقتضي أنه اذا شرط البيع  
 الاثر لغيره لا يكون له خيار إلا أن يقال أراد اختيارهنا باقاع الاثر اجمعه **(قوله أم من أجنبي)**  
 والاوجه كما قلناه ان الزكشي اشتراط تنكييف الاجنبي لا رده وانه لا يلزمه فعل الاط بناء على ان  
 شرط الخيار تحريك لا توكيل وهو الاقرب مد ع **(قوله وسواء أشرط ذلك)** أي باقاع الاثر من  
 واحد أي من أجنبي واحد ع ش فهو قسم في الاجنبي **(قوله وليس لشارطه)** أي وقوع الاثر لانه  
 يخهم من صميمه ان الاجنبي لا يشترط له خيار بل وقوع الاثر وجملة رجوع الصبر للخيار وكون  
 في ذلك اشارة الى انعاده الخيار والترحل وقوله خيار أي أثر خيار **(قوله إلا أن يموت)** أي وبين  
 أو يمتنع عليه كما يفهمه قوله في قبيل الفصل تكييف الشرط من أنه اذا مات أو جن من شرط له الخيار من  
 العاقد بن انتقال لوارثه أو وليه ثم قال في معنى من ذكر موكل بالعقد وسيدته ولا شك ان من له الخيار هنا  
 بمنزلة الموكل ثم يبين عودهما اذا أفا ع ش قال في حاشيته على مد ولو كان الوارث غائبا حينئذ  
 جعل لايصل الخبر اليه إلا بعد انتهاء المدة هل يقول بل زوم العقد بفرأغ المدة ولا يعتد بالخيار الى بلوغ  
 الخيرة هل ضرورية في نظر الاقرب ان يقال بل بلغه خبر قبل فراغ المدة ثبت ما بقي منها والا لزم العقد  
 لانهم يمهذون بزيادة المدة على ثلاثة أيام **(قوله وليس لو كمل أحدهما)** أي المال كين أي في العقد وهذا  
 تشبيه لقوله لم شرط خيارهما أولا حددهم فهو قيد في المستلزم ع ش أي محل شرط الخيار لا أثر  
 أولا لاجنبي اذا كان الشرط غير كويل وقوله فلا تزويج يوقع نفسه فان شرط ذلك بغير إذن بطل العقد  
 اه قل **(قوله ولم شرطه لموكة)** أي ما يمينه عن ذلك ع ش **(قوله أي بيع)** خرج بالبيع ما عاده  
 فلا يثبت فيه خيار الشرط قطعا وان جرى خلاف في ثبوت خيار المجلس فيه ع ش **(قوله فيه خيار)**  
 المجلس يؤخذ من المتن والشارح ان كل ما يثبت فيه خيار المجلس ثبت فيه خيار الشرط الا في أمور  
 خيرة ثلاثة في المتن واثنين في الشرح أعني قوله واستثنى الخ **(قوله إلا ما يمتنع الخ)** لا يمتنع في هذا  
 الاستثناء متعين لانه لو اقصر على قوله لم شرط خيارهما أولا حددهما في كل ما فيه خيار مجلس لم  
 يصح لان من جعل ما عاده ما عاده ما اشترى بضمه فان لكل منهما فيه خيار المجلس فيقتضي أن لهما ان  
 يشترطاه أي خيار الشرط للشترى وليس كذلك حل وقال بعضهم لا وجه لاستثناء هذه لان خيار  
 المجلس لم يتقدم انه يثبت للشترى وحده حتى تستثنى هذه بل تقسم في الشرح انه متى أجاز البائع البيع  
 سقط خيار الشرط في قوله لم لو كان الخ **(قوله فلا يجوز شرطه لشرط)** أي وحدهم ولا نقاة أي  
 بين الخيار والعق لا بشرطه للشترى يستلزم للملك والمالك يستلزم النقص والتقص مانع من الخيار وما  
 أدى ثبوته لعدم غير صحيح من أصله بخلاف ما لو شرط له ما عاده أي لكونه موقوفا أو بائعا فقط  
 اذ الملك له حل وشرح مد وأشار بقوله فلا يجوز الى أن قوله لشرطه متعلق بمحذوف **(قوله أو يروي)**  
 وسلم الفرق بين خيار الشرط وخيار المجلس حيث استثنى من الاول هذا والثاني بدمه في  
 الشرح خصوص ما عان ان المعنى الامتناع متأني في خيار المجلس أن خيار المجلس ثبت قهرا وليس له حد  
 محدود بخلاف خيار الشرط اه حل **(قوله فلا يجوز شرطه فيها)** وبفسد به البيع حل **(قوله)**  
 لشمه أي الخيار للمالك أي ان كان الخيار للبائع أو لمها وزومه ان كان الخيار للشترى ع ش **(قوله)**  
 ما يخاف فساد مدة خيار أي المتداني تشرط ولو أقل من الثلاث بخلاف ما لا يخاف فساد كعمن  
 ه ربة بيع بشرط الخيار ساعة فاصبح شيخنا وقضية الاستثناء ثبوت خيار المجلس فيه وان لم تلق  
 المبيع وقد يفرق بثبوت خيار المجلس قهرا شو يروي وعبارة تشرح مد ويمتنع شرط الخيار فيما يفسد

أم من أجنبي كالمد المبيع  
 وسواء أشرط ذلك من  
 واحداً من اثنين مثلاً ولو  
 على أن يوفى أحدهما أحد  
 الشرطتين ولا أثر لآخر  
 وليس لشارطه إلا جنبي  
 خيار إلا أن يموت الاجنبي  
 في زمن الخيار وليس  
 لو كمل أحدهما شرطه لا أثر  
 ولا لاجنبي بغير إذن موكة  
 ولم شرطه لموكة ولنفسه  
 (في كل ما) أي بيع (فيه)  
 خيار مجلس الأقبا يقتضي  
 في المبيع فلا يجوز شرطه  
 (لشرط) لئلا يفتقر هذا من  
 زائد (أو) (أو) يروي  
 (وسلم) فلا يجوز شرطه فيها  
 لاجد لاستعانة القبض  
 فيها في المجلس وما شرط  
 فيه ذلك لا يمتنع الاجل  
 فأولى أن لا يمتنع الخيار  
 لانه أعظم غرراً منه  
 الملك أو زومه واستثنى  
 النووي مع ذلك ما يخاف  
 فساد مدة خيار فلا يجوز  
 شرطه لاجد هو ظاهر

**(قوله تنكييف الاجنبي)**  
 استوفى مطلق تصرف  
 عليه اه ع ش  
**(قوله لا توكيل)** أي محض  
 فلا ينافي ما كتبه قريبا لما  
 قاله ع ش من أنه يشترط بالعرض

اليه الفساد في المدة المشروطة وهذا يفهم جواز شرط مدة لا يحصل فيها الفساد **(قوله الجوري)** هو بالراء المهمة وضم الجيم وبما ضبطه حج في بعض المجلات من انه انزاع له شخص آخر وعبارته الشورى رأيت طبقات الشافعية للاستوى ماضيه أو الحسن على الجوري بضم الجيم وبالراء المهمة قلبا بين الصلاح كان من أكارب الشافعية كتاب الرشد في عشر مجلدات فاقصص ان مقاله حج ومافي الايجاب وهم وأن الصواب ما اشتهر به معروف **(قوله البائع)** ولو منع المشتري فقد قال شيخنا والاوجه ان شرطه فيها كما كذبه وان مثل الثلاث ما قال بها ما شاءه الاضرار بها فان قيل كيف يطمع المشتري بتصره نها حتى يمنع عليه شرط الخيار البائع أجب بأمر أحسنه على ما فيه أنه من ذلك ولا يتحققه حل وشرطه في شرح هر وقوله ما عمن ذلك أي غنا ساد بالعرف لا أنزاعه وجوبا فان كان راجحا فلا لأنه كاليقين عس عليه **(قوله)** لأنه يمنع الحلب) أي لأنه يحافظ على ترك الحلب ليقب الابن على ما أشرحت به التصرف فلا يفتقر غرضه أي من تزويجها فالدفع ما يقال كيف يمنع البائع من حلبها والمالك والابن في زمن الخيارات له الملك كالباقى ويمنع قياس الحلب على المصراة في ذلك اه حل وجاب أيضا بأنه يمنع عليه حلبها لان الابن الموجود له البيع المشتري وأما الذي يمنع البائع الموجود بعده فاذن البائع اصطلاحا هر ويمنع الحلب على المشتري أيضا لان الملك ليس له فيكون المانع على الجواب الثاني شرعا وعلى الاول غير شرعي **(قوله)** مدقعة (قوله) مدقعة فيه انه يفتي من هذه اقله ثلاثة فأقل فها اقتصر عليها بالنسب الاختصار لأن قالوا في الاجال ثم التفصيل ولو شرط الخيار لغيرها فهل يشترط علمه أيضا بالمدة أو لا لان الحق متعلق به ما دونه كل عتقل والثاني أقرب حج شوري **(قوله)** متوالية قد يفتي عنقه فمتصلة اذ يلزم من اتصال المدة المشروطة وتواليها والاتصال لبعضها ولعل الغرض من ذكره دفع توهم أن المراد بالاتصال ما يشمل اتصال بعضها ولعل هذا هو الحكمة في عدم بيان عتق شوري وعبارة حل قوله متصلة بالشرط أي ابتداء اولها ومن ثم احتجنا الى قوله متوالية **(قوله)** من الايام) ويدخل في الايام المشروطة ما اشتملت عليه من الليالي الضرورية ومتقناه أنه لو عقد وقت الفجر لا يثبت الخيار في الليلة الثالثة بخلاف نظير من مسح الحق وفارق في الخادم بأن الخلف ورفيع النص على الايام والليالي بخلاف الخيار سرل وعبارة قل على الجلال قوله للضرورة هو أي دخول الليالي حيث حكمت الليالي داخل في المدة والا فلا وشرطا وقت الفجر الخيار يوم لم يدخل الليلة التي بعده أو يومين لم تدخله الليلة الثانية أو ثلاثة لم تدخل الليلة الثالثة فان شرط دخول واحد فمتنا بطل العقد وفارق دخولها في مسح الخلف **(قوله)** بخلاف ما لو أطلق) أي بأن قال بشرط الخيار لا يقابل هلاجل ذلك على المقتلعه ودفعه شرعا الى هي ثلاثة لا نقول اشتراط الخيار على خلاف الاصل فخصص بالحدود لما في غيره من الايام حل فلوزاد الخيار على الثلاثة بطل العقد اه زى وسر وهذا شروع في عتق القيود الثلاثة التي في الملق ولا يذكر هنا عتق القيدين الذين ذكرهما في الشرح لان مسمى كعتق الاول منها بعد قول الملق من الشرط ولا يذكر عتق الثاني لاستغناء عنه بالتعليل الذي سيذكره بقوله والاولى الى جواز بعده لزومه شيخنا **(قوله)** وذلك خبر لمصحين) استدلال على قوله لمع شرط خيار ثلاثة أيام كانه مهم فيه. في شرح الروض **(قوله)** يضرع أي يفتي بمعنى انه اذا اشترى سلمة بشرطها كمنعها واذا باع سلمة باعها بأرض من ثمنها **(قوله)** من يابست) أي يابست أي اشترت منه بديل قوله لا يتبعها لان الرجل كان يشتري ويقول قوله لا يغلبني فأشترط الخيار ثلاثة أيام ولو جهه العبرة ان عرقها معاها والا بطل العقد عن عن الباب بأن يقول المشتري اشترت منك لا خلابا كانه قالوا خيار لي ثلاثة أيام وقوله

واستثنى الجوري المصراة فقال لا يجوز اشتراط خيار الثلاثة فيه البائع لانه يمنع الحلب وتركمه ضرر بالبيعة يحكمه عنه في المطلب وانما يجوز شرطه (مدقعة) متصلة بالشرط متوالية (ثلاثة) من الايام (فأقل) بخلاف ما لو أطلق أو قدر بمدة مجعولة أو زاعمة على الثلاثة وذلك خبر الصحيحين عن ابن عمر قال ذكر رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يضرع في البيوع فقال لمن يابست فقل لا خلافة ورواه البيهقي بإسناد حسن بلفظ اذا يابست فقل لا خلافة

**(قوله)** لأنه يحافظ على ترك الخ) ههنا هو وقع البيع زمنه الجالب واشترط الخيار ثلاثة أيام ولم يذكر الليالي فيظهر تقدير الليالي فاصلة بينها للضرورة تقدير ذلك في كثير من الاحكام ويحتمل أن يقال ان صادف وقوع العقد قاربا للفجر الذي قبله ورواه أوقات الصلاة لم تدخل الليلة الاخيرة بالشرط كقارئة العقد الفجر المحقق وان صادف وقوعه في أثناء يوم تقديره ادخلت الليلة الاخيرة اه عس على هر بتصرف



ابتنها ثلاث ليل وفي رواية  
لقد رقتني عن عمر فجعل  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عهدة ثلاثة أيام  
وخلاصة بكسر المجهدة  
وبلوحدة الفين والخديعة  
قال في الروضة كاصلها  
اشتري في الشرع أن قول  
لا خلاصة عبارة عن اشتراط  
الخيار ثلاثة أيام الواقعة في  
التجرا لا اشتراط من المشتري  
وقيس به الاشتراط من  
البائع ويصدق ذلك  
بالاشتراط منهما معا وبكل  
حال لا بد من اجتماعهما  
عليه ككفر عامر ونحسب  
المقتضى لروضة (من حين  
(الشرط) الخيار سواء  
أُشرط في العقد أم في مجلسه  
فهذا أعم من قوله من  
العقد ولو شرط في العقد  
الخيار من العقد بطل العقد  
واللاذلي إلى جواز بعده  
لزومه ولو شرط لأحد  
العاقدين يوم الآخر يومان  
أو ثلاثة جاز (والملك)

### في البيع

(قوله رجعه الله والآذلي  
إلى جوازه بعده لزومه) له  
نظر للثان ولا فقد  
يدومان بالمجلس حتى  
تدخل المدة تأمل أو يراد  
بعده لزومه من جهة خيار  
الشرط وفيه عش على  
هر بعد توقف سم بنظر

ورواه البيهقي الخ أي به الرواية لاجل التفسير الذي فيها وهو قوله ثم أنت بالخيار إجماعا تفسيره قوله  
لا خلاصة بقوله لا ينتهي أي اشترتها (قوله ثم أنت بالخيار الخ) هذا كالتفسير من صلى الله عليه وسلم  
لا خلاصة له حل وقوله ثلاث ليل لا كان المدار هنا على الأيام وإن لم يتم الليالي ثلاثا بخلاف مسح الخ  
أي بالرواية الأخرى لتصرح فيها بالأيام شيخنا قال البرماوي وإنما عبر في هذه الرواية بالليالي وإن كان  
المدار هنا على الأيام لأن العرب كانوا يعيرون التواريخ بالليالي (قوله عهدة) بالتزوين وعهدة  
بإبدال ما بعدها منها بدل شيئا لوضايفه الباع على معنى في وسطها عهدة والتبعا أي جعل له عهدة  
أي تعاقبا ببيع من جهة انفسخ أو لا بجزء في ثلاثة أيام وأما على الإبدال فالحق أن الثلاثة مشتملة على  
هذا التعلق وفي اللاموس أن العهدة الرجعة تقول لا عهدة أي لا رجعة شيئا (قوله الفين) أي  
في الأصل وعطف الخديعة على ما قبله عطف سبب على سبب (قوله والواقعة) أي الحاصلة  
الواقعة وهي الاشتراط وقول من للمشتري أي رجعه وكذا يقال في البائع (قوله ويصدق  
ذلك) أي الاشتراط من المشتري والاشتراط من البائع وحديثه يكون المراد بالصدق الاتفاق  
أي ويصدق ذلك وكان ينبغي أن يجعله مقبولا كقوله في التمسك حل (قوله ككفر عامر) أي  
من قوله له شرط خيار (قوله سواء أشرط في العقد الخ) فإذا شرط ثلاثة أيام وكان معنى من حين  
العقد يومان ومهما لم يجس صرح الشرط أنه ذكر فلو كانت تلك الثلاثة وهو المجلس ليس هنا اشتراط  
ثلاثة أخرى وأما لو شرطه أي الخيار في خيار الشرط فلا بد أن لا يزج مجموع المدة للشرط مع المدة  
الماضية على ثلاثة أيام حل (قوله أعم) أي وأولى لأنه يوجب ما إذا شرط في مجلسه بصدقي مدة  
تجب المدة من العقد (قوله ولو شرط في العقد) هذا محترز قوله متصل وقوله والآذلي من هذا  
التعليل يصلح بالان عدم التولية ومن ثم لم يذكر محترزه وسكتوا عن اشتراط تعيين من يشترطه  
الخيار وظاهر كلامه عدم اشتراط ذلك وعليه فلو قال البائع والمشتري بشرط الخيار كان لهما في كلام  
شيخنا في شرح الأصل ما يغيد اشتراط تعيين من شرط له الخيار حل وعبارته ولا بد من تعيين المشتري  
له بأن يتلفظ هو بماذا كان هو المبتدئ بالإيجاب والقبول وبواقفه الآخر ولوم غير تلفظ أه قال  
عش فثبت البطلان فيه ولو قال بعتك بشرط الخيار من غير ذكرى أو لك أو لنا ويرجعه بإحتمال أن يكون  
المشروط له أحدهما وهو مبهم أه وكان المناسب للشرح التفريع وقوله في العقد ليس بقيد (قوله  
واللاذلي إلى جوازه بعده لزومه) أي جوازه من جهة العاقدين بصدقي لزومه من جهةهما فلا يراد بما  
حدث عيب بعد العقد وقبل القبض وإطاع عليه المشتري بصدقي ثاقه يثبت بالخيار وهو يرى أي  
لأن الجواز من جهة العيب لا من جهةهما وحيث تنصراجا إلى لزومه (قوله ولو شرط لأحد  
يوم ولاخر يومان أو ثلاثة جاز) لأن المني أن اليوم الأول مشترك بينهما يثبت اختياره فيما  
لا يمتنع خياره من شرط له اليومان أو الثلاثة لأن ذلك يبطل العقد كما تقدم وإن اليوم الثاني مختص  
بمن شرط له اليومان وأن اليوم الثاني والثالث مختص بمن شرط له ثلاثة فليس في المدة المشروطة  
زيادة على ثلاثة أيام خلافا لن يوم ذلك من ضعة الطلوع وغيرهم أه قل على الجلال فقوله ولاخر  
يومان أي منهما اليوم الأول فيكون اليوم مشترك بينهما وما بعده مختص بمن شرط له يومان  
وعليه فلو شرط البائع يوم ومشتري يومان بعده بطل العقد وكذا لو شرط البائع يوم والمشتري  
يوم بعده وبالبائع اليوم الثالث بخلاف ما لو شرط اليوم الأول لهما ولأحدهما يعني الثاني والثالث  
قانه يصح والحاصل أنه متى اشتمل العقد على شرط يؤدي لجواز العقد بعد لزومه بطل والا فلا  
ومنه فلو شرط اليوم الأول للبائع مثلا والثاني والثالث للأجنبي عنه فيصح على الراجح من وجهين

ما سطرنا من أهم ما يقتضيه شرطان في العقد بدأ المدة بالشرط

لأن الأجنبي لكونه نائباً عن شرطه اليوم الأول يؤد ذلك إلى جواز العقد بدونه بل الجواز مستمر بالنسبة للبائع ع ش على م ر (قوله مع نوابه) إدخال النوعين هنا يقتضي دخولاً في قوله والاقفوف وفيه نظر لأن حل الوطء في زمن خيارهما ليس موقوفاً بل هو حرام كما يصلح ما يأتي وعق البائع في زمن خيارهما ليس موقوفاً بل نافذ كما سيأتي وكذا يعم وغيره مما يأتي فقوله الذي تعصير الخ فيه نظر سم أي لما ذكر من اقتضائه وقف حل الوطء والعق مع أنه ليس مراداً ع ش (قوله مع نوابه) متصلة أو منفصلة كاللبن: والمراد الحل الحادث في زمن الخيار بخلاف الموجود حال البيع فإنه مبيع كالأم لبقائه بقسط من الثمن شورى والظاهر أن التفصيل يجري في غير هذا أيضاً كما يؤخذ من م ر وقتبته أن الحل الحادث في زمن الخيار بالشروط لا حدماً يكون له وان لم يزم البيع حيث كان الخيار للبائع أو في خيار المشتري ع ش على م ر ولو نهى المبيع بأقصة ماوية في زمن الخيار قبل القبض انفسخ البيع فإن كان الثقب بعد القبض فإن كان الخيار للبائع انفسخ أيضاً والمشتري الثمن ورجع البائع عليه بالقيمة فإن كان الخيار لهماً أو للمشتري في الخيار فإن تم العقد بأن أجاز المشتري البيع زنه الثمن لا حدماً فهل يقبل الأول فيكون الملك موقوفاً والثاني فيكون للملك أحد الظاهر كما قلناه الشيخ الأول لأن خيار المجلس أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط وقول الزكي الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالأجاء بعيد م ر (قوله من يبيع) أي من يبيع له المبيع ومشتري أي من يبيع له الشراء فالعبارة وإن كانت غامضة المراد بها خاص بهذه العبارة التي في المتن وقت في الرض واعترضها الشارح بقوله ولا ينبغي ما في قوله الملك لمن انفرده بالخيار من الإجماع لأن من ينفرده قد يكون أحد العاقدين وقد يصحكون غيرهما وإذا كان أحدهما فقد ينفذ نفسه وقد يعقد لغيره وليس المراد الكل كما لا يخفى حل والنفقة على من له الخيار وعليهما في حالة الوقف ورجع من لم يمت له العقد على الآخر أن نفق بإذنه أو باذن الحاكم عند نفقته أو امتناعه أو باشاءه عند نفقته الحاكم وامتناعه والافلا يرجع على المعتمد عند شيخنا وقال بعض مشايخنا يرجع أن نوى الرجوع عند نفق الحاكم أو الأشهاد وهو بعيد والزوائد في مدة الوقف تابعة للمبيع وهي أمانة في يد الآخر ويقال مثل ذلك في الثمن وزوائده له قبل (قوله والاقفوف) فيه أن حل الوطء في زمن خيارهما ليس موقوفاً بل هو حرام كما يصلح ما يأتي وعق المبيع في زمن خيارهما أيضاً ليس موقوفاً بل نفذ من المشتري إذا اذن له البائع كما يأتي وكذا يعم وغيره مما يأتي ودعاء البرماوى قوله فوقوف ومنه الوطء فهو موقوف أي حله موقوف بمعنى أنه يتمتع عليه الوطء (قوله فإذا كر) أي في البيع ونوابه (قوله وكأنه لم يخرج) عن ملكه أي القوي السابق على العقد فلذلك عبر بـ كر لأنه بعد العقد ليس قويا كقوته قبله شيخنا (قوله ولا فرق فيه) أي التفصيل المذكور (قوله وكونه) أي خيار المجلس لا حدماً الخ أي قوله ودما هو جواب عن سؤال: قد رتب بدرك كيف يتصور خيار المجلس لا حدماً وحده وتقديمه ثبت لا حدماً ابتداءً في زمن اشتري من أقر بحرته فإنه ثبت للبائع فقط حل (قوله لشموله ملك المبيع ونوابه) أي بخلاف عبادة الأصل فأنها توهم إخراج نوابه وأن الملك فيها ليس لمن انفرده بالخيار ع ش (قوله ويحصل الفسخ) أي بالقول وسبباً بالفعل ورجع ما ذكره من صرائح الفسخ والاجازة قال شيخنا لعل من كتابته ما نحو لا بيع أولاً اشتري لا يكفناً أولاً أجمع في بي أو في شرائي فراجع قبل (قوله كرهت) أي رقت حكمه أي الثاني عنه وهو جواز التصرف فيه لا غش العقد لأن الواقع لا يرتفع شورى (قوله والتصرف

مع نوابه من فوائد كنفوذ عقد وحل الوطء فيها) أي في مدة الخيار (لن انفرده بخيار) من يبيع ومشتري (والأ) بأن كان الخيار لهماً (فوقوف) فإن تم البيع بأن أمه أي الملك فيما ذكر (لمشتري من) حين العقد والا فلا يبيع) وكأنه لم يخرج عن ملكه ولا فرق فيه بين خيار الشرط وخيار المجلس وكونه لا حدماً بأن يختار الآخر لزوم العقد وحيث حكمه ملك المبيع لا حدماً حكمه ملك الثمن لا آخر وحيث وقف وقف ملك الثمن وتعصير الملك لشموله ملك المبيع ونوابه أولى من تعصير ملك المبيع (ويحصل الفسخ) للعقد في مدة الخيار (ينحو) فسخ البيع كرهت واسترجعت المبيع والاجازة فيها ينحو أجزت البيع ككراهيته وأزمته (والتصرف)

(قوله لا يكفناً الخ) أي

نحو زيادة

(قوله لشموله) أطلق ابن

حجر في التالين الأولين

الفسخ وقيد ما بعد

موافقة الآخر كما نظر هل

هو قيد

فيها كوطء الخ) الحاصل أن في تصرف البائع ثلاث جهات وهي حصول الفسخ بوفوذه وحله  
 وظاهره في تصرف المشتري وقد استوفاهما الشارح بإتمامه بشار بقوله وصح ذلك من اتصال الجهة الثانية  
 والأولى في المنع بقوله لكن لا يجوز وطؤه إلى الثالثة وهذا في قوته قوله وكل تصرفه حلال الالوطه  
 فيه تفصيل وأشار إلى الجهة الثانية من تصرف المشتري بقوله والاعتاق نافذ منم قوله والبقية صحيحة  
 الخ وأشار إلى الثالثة منه بقوله وطؤه حلال الخ فكأنه قال كإيجازة مطلقا الالوطه فيه تفصيل  
 لكن ذكر بيان هذه الجهة في خلال بيان الجهة الثانية وقوله كوطء أي بخلاف مقدمات الوطء فلا  
 تكون فسخا ولا إجازة ولما رد وطء الله كرقبتنا للمبيع الاتي قبتنا في قبلها مع علمه بأنها البقية ولم  
 يقصد الزناهي بحل له وان لم يحل أو حرم عليه الوطء لكون الخيار لها كإشار لبعض ذلك بصد قوله  
 وظاهر أن الوطء إنما يكون فسخا الخ ويمر مثل ذلك في وطء المشتري الخ فمن أه قول بأن كان جارية  
 (قوله واعتاق) أي اعتاق البائع الرقيق المبيع أو اعتاق بضمه ولو معلقا ويسرى لبقية ومثل ما ذكر  
 ما لو اعتاق الحامل دون حملها ووطءها وكذا لو اعتق جملها دونها وهو كذلك أن علم وجود الحمل حاله  
 العتيق بأن ولدته دون ستة أشهر منه أو الاعتاق والفسخ والاعتاق بالاستدخال متى كالعتيق من البائع  
 أو المشتري في الفسخ والإجازة نوالصحة قول (قوله ويبيع) أي بتأويل شرط الخيار للمشتري فإن كان  
 للبائع أو لم يكن فسخا ولا إجازة كما صرح به في الباب مر وبطل البيع الثاني اه أج (قوله  
 وتزوج) أي لامة أو العبد برأوى (قوله وصح ذلك منه أيضا) أي مطلقا سواء أذن له المشتري أم لا  
 فإذا كان الخيار لها معلوم أن الصعة تأخر عن المنة فيقدر الله فيخيل العقد زى ولعل الفرق  
 بين تصرف البائع حيث لم توقف نفوذه على إذن المشتري كإقتضاء المعلق وبين تصرف المشتري حيث  
 توقف نفوذه على إذن البائع كإفصله بقوله والاعتاق نافذ منم وقوله والبقية صحيحة الخ أن تسلط  
 البائع على المبيع أقوى بدليل سبق ملكه بخلاف تسلط المشتري فانه ضعيف الطرفين ملكه شرع  
 مر وعش عليه وقوله أيضا أي كإفصله بفسخ البيع (قوله لكن لا يجوز وطؤه) أي فلا لازم بين حصول  
 الفسخ وحل الوطء فلو طء لا يعمل ويحصل به الفسخ حل (قوله إلا أن كان الخيار له) فإن كان لها لم  
 يحل ولو أذن له المشتري وهو ظاهر عش (قوله وأذن له البائع) أي وأركان لها وأذن له البائع لأن  
 القسم كما علمت أن الخيار له ولها حل ومثله الشورى ولا يصح شموله لما إذا كان الخيار للبائع  
 لأنه يناقض بقوله وغير نافذ أن كان للبائع (قوله وغير نافذ أن كان للبائع) أي وحده وأن أذن  
 له بدليل ما يأتي في مسألة الوطء أن مجرد الإذن من البائع ليس إجازة حيث كان الخيار له وحده  
 حل وأتى الشارح بهذه التلاقسام والافتقار وهو كون الخيار له أو لها غير صادق عليها شيئا  
 (قوله وموقوف إن كان لها) فإن قيل الفرض أن التصرف لله كورالتي من جعله الاعتاق  
 تحصل به إجازة العقد من المشتري فلمعنى وقف الاعتاق حينئذ أوجب بأنه إذا حصلت الإجازة  
 من طرف المشتري بقي خيار البائع فيوقف العتيق لأجل حل حق البائع فإن أجاز وأختصت الخيارتين  
 نفوذ العتيق وإن فسخ تبين عدم نفوذه تأمل (قوله ووطؤه حلال) مراده محل وطء المشتري  
 مع عدم حساب الاستبراء فهو كحرم من حيث نحو اسرام أو حيض شرح مر (قوله ولا إخراج)  
 أي بأن كان الخيار للبائع أو لها زى أي بأن أذن له البائع أخذها بما يأتي ولاحد لشبهة والوله  
 حرمه سبولا ينفذ استبداده حل وعليه المهر اه برأوى (قوله وقوله الاستوى أنه حلال أن أذن له  
 البائع الخ) ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون الخيار له وحده أو لها وهو واضح في الأول دون الثاني لما

فيها ( كوطء واعتاق  
 وصح وإجازة وتزوج  
 ووقف) للبيع (من البائع)  
 والخيار له ولها (فسخ)  
 البيع لأعطره بضم البقاء  
 عليه وصح ذلك منه أيضا  
 لكن لا يجوز وطؤه إلا أن  
 كان الخيار له (ومن مشتري)  
 والخيار له ولها (إجازة)  
 للشراء لأشعاره البقاء  
 عليه والاعتاق نافذ منم  
 كان الخيار له وأذن له البائع  
 وغير نافذ أن كان للبائع  
 وموقوف إن كان لها لم  
 يأذن له البائع ووطؤه  
 حلال إن كان الخيار له ولا  
 غرام وقول الاستوى أنه  
 حلال أن أذن له البائع  
 مبنى على أن مجرد الإذن

في التصرف لجاز تو هو محقق في النقل خلافاً للبيعة محيطة أن كان الخيار لها وأذن له البائع والا فلا يظهر أن الوطء إنما يكون  
فسخاً وإجازة إذا كان الموطوء أثنى (٢٤٤) لا ذكر ولا غنى فإن كانت أوتته ولو باختياره تعلق الحكم بذلك الوطء وتعيير

بالتصرف مع تخيل له بما  
ذكر أهم مما عبر به  
(لا عرض) المبيع على  
(بيع وأذن فيه) في عدة  
الخيار فليس فسخاً ولا إجازة  
المبيع لعدم إظهاره من  
البائع بعدم البقاء عليه  
ومن المشتري بالبقاء عليه  
لاحتكامه لا يندفع في الفسخ  
والإجازة وتعيير بالاذن  
لشموه لا ذن للمشتري  
ليبيع عن نفسه أهم من  
تعيير بالتوكيل

**فصل** في خيار العيب  
• وما يدعى كرمه (المشتري)  
بقيده زنه بقوله (جاهل)  
بما يأتي (خيار) بتفري  
لفعل وهو سوام للتدليس  
والضرر

(قوله منه التفرير بالفضل)  
ينافي ما قسمه

(قوله أي بتفريه فعل)  
لكن بـ ما يصير التقدير  
لمشتري جاهل بتفريه فعل  
خيار بظهور عيب الخوا  
قائد فيه

(قوله لو رتب العيب للمشتري في  
عدم معرفته بالخ) هل هو شرط  
أخراً أو أنه ملحق به سببه  
تأمل (قوله كل علة تنقذ  
لتبوت الخ) لكن السابق  
خير وروية فإن ادعى

تقسم في الاعتناق سره حل (قوله في التصرف) أي في شيء ما عاقد وفيه أن من جهة ما عاقد الاذن  
في الاعتناق حل (قوله والبيعة صحيحة) مطوف على قوله الاعتناق نافقتين والمراد بالبيعة ما عدا  
الوطء والاعتناق من التصرفات التي تقدمت (قوله وأذن له البائع) شامل لما إذا كان الخيار للبائع  
وأولها وهو كذلك برماوى (قوله أن كان الموطوء أثنى) أي ما عاقدته لولا البيع بل إن تكن عمره  
ولا في معنى الحرم كالمجوسين وكان الوطء في القبل وكوطء الحرم ووطء الاسر بكافة حج ع ش على مر  
(قوله لا عرض) تجوز فراهه بالمر عطف على ووطءه بالرفع عطف على التصرف اه ع ش والجر  
غير ظاهر لاقتضاؤه أن العرض والاذن من جهة التصرف (قوله وأذن) الواو بمعنى أو (قوله لا احتياطها  
التردد) أي ولا نه يقصد أن يعرف ما يدفع فيه ليعلم أرفع أم خسر شرح مر

**فصل** في خيار العيب وهو حاصل بقوات مقصود مطنون نشا الظن فيمن تفرير فعل أو قضاء  
عرفوا والقرام شرطى لأن كلامه يدل على أن التفرير الفعل من العيب وقدره في الأول لخالل المشتري  
الخوف الثاني بقوله بظهور عيب الخ وقد تقدم الكلام على الثالث في قوله وبفوت رهن أو إظهاره أو  
كفالة غير كسرط وصف يقصد الخ (قوله وما يدعى كرمه) منه التفرير والفعل وقسمه المصنف لقلة الكلام  
عليه أو أنه أراد بخيار العيب خيراً النقصية فيكون التفرير والفعل من العيب ع ش وقوله وقسمه  
للمصنف أي على خيار العيب خلاف ما صنع أمه حيث أشر التفرير والفعل عن العيب وأحكامه قد كره  
فضلاً مستقلاً قبيل بالمبيع قبل قبضه فقال التصرف هو ما الخ وقال حل قوله وما يدعى كرمه أي  
من الكلام على الأرض والرد وغيرهما وكلامه يقتضي أن التفرير من العيب (قوله لمشتري جاهل الخ)  
وكذا البائع بظهور عيب قد يفتقر في الثمن وآثروا الأول لأن الثاني في الثمن لا تضابط فيقبل بظهور العيب  
فيه وأيضا لا يبيع مقصود للمشتري وأما الثمن فليس مقصوداً للبائع ع ش (قوله بما يأتي) أي قوله بتفري  
فعل وأشار إلى أن قول المصنف بتفريه متعلق بخياره متعلق بجاهل مخدوف كالمذهب الجاهل يرين في  
أعمال الثاني عند التنازع وقيل إن قوله بتفريه فعل متعلق بخياره فقط لا لجل عطف قوله بظهور عيب  
باق عليه ولو جعل متعلقاً بكل من جاهل وخيار لا يقتضي أن المخطوف كذلك فيصير المعنى لمشتري جاهل  
بظهور عيب باق الخ وهذا لا يصح لأن الظهور بشر بالجهل فلا فائدة لتقييده به في جانيه يكون متعلق  
قوله لجل مخدوف أي بتفريه فعل وقوله الشارح بما يأتي بوجه أن كلامه قوله بتفريه ع ش وقوله بظهور  
عيب متعلق بجاهل وقد علمت حاقه ويمكن أن يخص ما يأتي بالتفريه تأمل قال ع ش فقيته أن كل  
تفرير فعل ثبت الخيار وليس كذلك لما صرح به مر من أن تورم الضرع لا يثبت الخيار اللهم إلا أن  
يقال إن ذلك يثبت الخيار غالباً أو يقال هو عبارة عن فصل من البائع يضر المشتري ولا يظهر لقال  
الناس ولم ينسب المشتري في عدم معرفته الخ قصير اه وكذا يثبت الخيار بتفريه بقرولى كجاسأى في  
مفهوم قوله لو باع بشرط برأه من العيوب الخ فمن أنه لو باع بشرط برأه من المبيع من العيوب فانه لا يبرأ  
من شيء منها بل للمشتري الخيار في بيعها وهو تفرير بقرولى من البائع (قوله لا تدليس) أي على المشتري  
والضرر كل علة مستتقة لتبوت الخيار كإبراءه إليه قوله له التدليس وقوله لوصول الضرر به هنا  
سقط ما وقع في بعض الأوهام هذا القام اه شورى وهذا يقتضي أنه علة لتبوت الخيار مع

فصرح على الخيار كان التمسك به معاملة وهو سوام لكن الشارح سلك التوزيع واتكلم  
(قوله وهذا يقتضي أنه علة الخ) كون التدليس علة لحرمة مظاهره أو ما كون التفرير علة لحرمة مظاهره دليل على أن العمل بمسئلة التصرف لا  
من قصد نسيان متلائم تأمل مظهر أنه لا يرد على المثنى شيء من هاتين لأنه لا يمسك التوزيع دليل قوة لتبوت الخيار والضرر في أنه لا يمسك

الحرمة

(كسرية) حيوان

ولو غيرها كول وهي أن

يترك حليه فله صدقيل

يبيع له يوم المشتري كثرة

اللين - الأصل في نحر بها

خبر الصبحين لا تصروا

الابل والغنم فن ابتاعها بعد

ذلك أي بعد التي فهو

غير النظرين بعد أن

يجلبها إن رضىها أسكها

وان سخطها ردها ساعا

من يرقب من الابل والغنم

غيرها

(قوله لان اللين بقائه قط

من الجن فهو بعض العقود

عليه وقد تلف) فيدان

حليه تلف خفياني ما يأتي

الشرح عند قوله يرد من

قوله سوا انقلب الجنان خص

التعليل بالتلف فانه جعل

الاعتراض على كل أفراد

المصرأة الآن يراد بالتلف

اختلافهما بالمشتري على

ما فيه تأمل فهو جسد في

الشرح في الرض قال

ولا كاف ردالين لان ما

حدثت به البيع ملكه

وقد اختلط بالبيع وتضر

تمييزه فإذا أسكها كان

كأنه اقضوا له ليرده على

البائع فها وان لم ينقص

لتعذب طرأوه اه وهي

تفيد ما أجنبناه على ما فيه

من انه قد يصحكون علم

النصرة في صدقة خيار

البائع أو خيارهما وأما صدقة

يكون عليه بغير الخلف

الحرمة والمراد بالضرر ضرر المشتري لا بهو الذي يطر في جميع أمته التضرر بخلاف ضرر البائع فانه  
انه لا يضره في بعضها كالتسرية (قوله كسرية) لا تظهر لغال الناس فان كانت كذلك فلا خيار  
والتسرية من الكبار لقوله صلى الله عليه وسلم من غشنا ليس منا اه حجج في الزوال وان ظاهره في  
الاسلام يمنع كونه لوزن مفت أصا وكون اللائكة تمنع لكن تبقى في الروضة أما من يترقب فيه  
نظر لما ذكر من الوعيد الذي ينفذ عرش على من مخلصا (قوله ولو غيرها كول) الظاهر أن الغاية  
لله وكان عليهما قول يوليوس غير النظم لان الخلاف انما هو في غير النظم ما كولا وغيره لافي غير  
الآن كول فقط (قوله وهي أن يترك) أي شرعا ما ألف تفهيم أن شرط حلقة الضرر لم يجمع بين  
برماوى (قوله لو هوم المشتري كثرة اللين) نعم لو رد اللين على الحد الذي أشعرت به التصرف فلا خيار  
كأهل الأوجه اه شرح من قوله نعم لو رد اللين أي ودام مدة يقاض فيها على الظن ان كثرة اللين  
صارت طبيعة لها ما ودر نحو يمين ثم انقطع لم يسقط الخيار لظهور أن اللين في ذنبك لعارض فلا  
اخبار به عرش (قوله والاصل في نحر بها) أي نبوت اختيار فيها وكان الأولى أن يأتي به حل وقال  
عش عند اليمين قوله في ذلك لعدم محترجوعه لما في التفرير الفعل باعتباره ما دل عليه الحديث  
ولعله انما قبل في نحر بها ونبوت اختيار في ذنبه مع أن الحديث شامل لما لا ان نبوت الخيار ففهم قوله  
للتدليس ولضرر الدالين والآن نبوت اختيار في ذنبه كمرجع على التمهيد لان الحديث لم يفسد اه اذ  
كثيرا ما يحسبون الاحاديث على معان قاصرة عن مدلولاتها اعتقادا على ظاهر السياق (قوله  
لا تصروا) بضم الصاد وفتح الصاد ونصب الابل من التصرف في الجماع أي لا تجمعوا اللين في ضررها  
عند ارادة بيعها حتى يعظم ضررها فيظن أن كثرة اللين عادة تستمر وتورد لا تصروا وفتح الصاد وضم  
الصاد من الضرر وورد لا تصروا الابل بضم الصاد من غير واول بعد الزوال الابل نائب الفاعل من الضرر  
أيضا وهو شرط اختلافها مع خف وهو رأس الذي اه سيوطي شوزي قال النووي في شرح مسلم  
والاولى هي الصواب والمشهور (قوله فن ابتاعها أي اشتراها (قوله أي بعد التي) مفهومه أنه لو  
وقع قبل قبل التي للمصرأة لم علم تصريفها المشتري بعد وود التي أنه لا خيار له ولعله غير مراد  
وأنا نعتقد بعد التي اشارت إلى ما ورد من ذلك قبل التي لان فيه عرش (قوله بعد ان يجلبها)  
بضم اللام كافي المختار وبكسرهما كافي القاموس من باب ضرب وطلب وفي المختار أنه من باب نصر  
فعليه يكون المصدر بالسكون وهي لغة قبلية لان المشهور فيه الفتح كالمضطه الشارح في باب نصر كانه لا خلاف  
فان شئنا وقيد به لان التصريف غالبا لا يظهر الا بعد الحلب والافعال بما قبل الحلب فلما لم يكن ذلك  
وقوله ان رضىها الحيان لا نظرين (قوله وان سخطها) باب طرب مختار يدل عليه قوله تعالى ان سخط  
الله عليهم وقوله يستحقون الآن خرق بين اللازم والتلذذ قال حل وكان القياس عدم الرد لان  
اللين بقائه قط من الجن فهو بعض العقود عليه وقد تلمسوا في أنه لا يرددها ليعيب بعض ما يعيب  
صدقة ولو تلف البعش الآخر الآن يقال ذلك مسطور بما إذا كان كل يردده بقصد اللين لا يردده لانه  
تابع غير من اه ثم رأيت عرش على من مانعه وقياس امتناع رد للصرأة قال الرافعي لكن  
جوزنا ما ابتاعنا بخيار (قوله وما علم نحر) الواو عطفه للاماع على الضم في ردها ويجوز أن تكون  
مفعولا معه يمكن عليه قول جمهور النحاة ان شرط المفعول معه أن يكون فعلا ورواياه ليس بشرط  
بدلي سر والتيل فان قيل التعبير بالرد في المصرأة واضح فامتنع التعبير بالرد في الصاع فاجوب انه  
مثل قول الشاعر علفتها انتا وما يردا مجاز عن فصل شامل للامر ين أي تأويلها فيحمل الرد في  
الحديث على نحو هذا التأويل اه شوزي بن يؤول رد دفع قال الباقى فان قلنا انه مفعول مع موجب

رد الصاع فوراً وان قلنا انه معطوف لا يجب رده فوراً عبارة ع ش على مر يصح أن يكون مقمولا  
 معه وان يكون مقمولا بفعل عتوف والتقدير يرد دفع صاعا على الاول يجب رد الصاع فوراً بخلافه على  
 الثاني وله وجهان اذ اجعل معطوفاً معه اقتضى أن رد الصاع مباح لرد المصراة ودها فوري  
 فيكون رد الصاع فوراً يلزم أن للمقراة ليس بفوري قال الثاني أولى وأتمعين بناء على ما ذكر من أن  
 الاول يقتضي وجوب الفور بغير رد الصاع ع ش على مر مخلصا لو اشترى أو بتمصراة فهل يجب  
 على الجميع صاع أو على كل أحد صاع فيه رد ودوا لاجع أنه يجب على كل واحد صاع لانه يصدق على  
 كل واحد ما شاراه بايلي قال راجع أنه يتعد بتعدد المشتري وكذا يتعد البائع ع ش على مر **(قوله)**  
**بجامع التديس** حلالا والضرور فيقال لهيات به ليحسن تفريع ما ذل بمقتضى التصرة حل  
**(قوله)** وتصروا بوزن زكوا أي فاصله نصر بوا من زكوا فاعل بمذ في الباء الساكنين بعد  
 حذف سكونها لتقل شوى **(قوله)** من صر الماء أي صر إلى أي صر إلى أي كاهن في الحلق لان صله ضروري  
 فيكون بعد الزاء القاء رسم باء فكان الاول للشرح أن يقول من صر في بابيات الاصل الا أن يقال  
 حذفها لاتقاء الساكنين لكنها وجدت في بعض النسخ **(قوله)** لنسيان أو نحوه كما دخلت البيهة  
 مدة حلت فيها التصرة ثم إيهام من غير حاجب بعد ان آها **(قوله)** وأجمعا عند القاضي الخ مقدم  
 وعليه يكون قوله فاقدم قد قيد في الحرمة فقط لاني ثبتوا الخيار **(قوله)** لحصول الضرر أي  
 ضرر المشتري فاقدم وقياس ذلك ثبوت الخيار في الوعد بالشعر بنفسه وأجمعا غير البائع وأجرت  
 الجارية بوجهها وقوله لحصول الضرر أي وان اتسبى التديس لكن ضرر المشتري حاصل فأقدم  
 الامر من كاف في حصول الخيار حل **(قوله)** ونعمه بوجه وتورم موضع نحو القطن في شدتها بخلاف  
 تورم ضرع الحيوان فإنه لا خيار به أن التديس في تورم الضرع يسهل الإطعام عليه  
 يثبت به الخيار وتورم الضرع حيث لا خيار به أن التديس في تورم الضرع يسهل الإطعام عليه  
 بجله لاداة فيعلم منه كثرة البين وقلة ولا كذلك تورم الوجه والفرق بين وضع نحو القطن في  
 شدتها حيث يثبت به الخيار وتورم الضرع حيث لا يثبت به أن التورم لما كان في ظاهر البدن بحيث  
 يطلع عليه بالمشي عند تنسب المشتري فيدلى بتصريح بخلاف وضع نحو القطن فإنه لا يستتار به  
 الإطعام عليه ولو وقع ذلك من البيع لم يحرم على السيد موله بحرم على المبيع ذلك الفعل أم لافيه نظر  
 والا قرب أن يقال ان كان مراده التورم ليبيع حرم عليه ولا خيار المشتري لاتقاء الضرر بمن  
 البائع والا فلا والفرق بين تحمير الجارية بوجهها حيث قيل فيه بعدم ثبوت الخيار وما نصرت لاداة  
 بنفسها ان البائع لاداة نسب في عدم تعهد الدابة بالتصريح في الجارية في كل يوم بخلاف الجارية فإنه  
 لم يعد تعهد بوجهها ولا ما هي عليه من الاحوال العارضة لها ع ش على مر **(قوله)** وتسويد شعر  
 وتحميده يشمل الحلقا الذي كروا شي وهو كذلك كما قاله الاخرى وبلحق بذلك الغنم فيها ظهر  
 والاربع تحريم ذلك للمهر من التديس ولا بد في ثبوت الخيار من أن يكون ذلك بحيث لا يظهر  
 ان البائع انما صنع حتى لا ينسب المشتري الى تعصير ع ش وخرج بتجديد ما سوسطى على حله  
 مسترسلان جدها فلا خيار لان المجموع دأ حسن شرح الرض **(قوله)** وهو أي الحميد المهور من  
 تجديد ما فيه التواءم اقباض أي تنق أي عدم ارسال شيئا **(قوله)** لا مغفل السودان عبارته شرح  
 مر لا كغفل السودان اه أي فان جعل الشعر على هيئة أي المغفل لا يثبت الخيار لعدم  
 دلالة على قامة البيع المتعقبات ياداة فمن فيعلم منه أن قول الشارح لا مغفل السودان معناه لا يطلع  
 كغفل السودان أي على هيئة والمراد كغفل السودان مفرقه يقال تغفل اليوم اذا تفرقوا وهو

بجامع التديس وتصروا  
 بوزن زكوا من صر الماء  
 في الحوض جمعه فلو لم يصد  
 التصرة لنسيان أو نحوه  
 ففي ثبوت الخيار وجهان  
 في الشرحين والروضة  
 أحدهما للتع وبه جزم  
 الفزالي والحاوي الصغير  
 لعدم التديس وأجمعا  
 عند القاضي والبغوي  
 ثبوته لحصول الضرر  
 الاذرى وقاله قضية نص  
 الام **(قوله)** ونعمه بوجه وسويد  
 شعر وتحميده اذ الباع على  
 قوة البدن وهو ما فيه  
 التواءم اقباض لا مغفل  
 السودان

(روحى أرسل) أى ماء كل منهما (عند البيع) وتسمى بالتغير برائع العمل بتغييره بمذاكر أو عام معبر به (اللائق) أى به (أى الرقيق) (بمدا) تخيلاً لكاتبته خائف فلا يخافه إذ ليس فيه كبر فغير لتغيير المشتري بعدم امتحانه والسؤال عنه (ويظهر عب) قيد زده بقول (باق) بأن لمزل قبل (الفسخ) (يقص) بفتح الياء وضم القاف أفصح من ضم الياء وكسر القاف (للمتد) (العين) هما

(قوله) قد يقال هذا بأن (الح) فيه ان الكسبة شأنها الظهور بخلاف اللين فالسؤال يسهل عن الكتابة ولا يسهل عن اللين تأمل

(قوله) والمراد ظهور عب ولوعته البائع (الح) المتضمن ان العيب الذى يظهر فى المبيع عند المشتري لا يبان بيبته كان موجوداً عند البائع أم لا وبأنه لا يثبت ان شيئاً لم ينصوا عليه عيب الإشهاد عدلى شهادة فان فقد فى مسافة الصدى صدق البائع أقاده مروجع فيما يأتى ومع ذلك المشتري الفسخ بائناً إذا كان عقاراً يأتى فيه الظفر رئيس له الظفر بارش مع عدم الفسخ تدبره ع

على مر

بالرفع عطف على (قوله) وحسب ماء فتاة) انظر لوائحى بنفسه هل ثبت فيه خياراً لا فيه نظر والاقرب الاول قياساً على التصريف ووجهه بان (العيب) المتعلق بذلك من الماء لا ارتفاع به ما بنفسه أو باتباعه عى على مر (قوله) (أورسا) هى الطاحون وهى : وتقتصر على المختار الراسم وتوهى مؤنثة وتثبتها رحيان ومن مقدار راسم وما أن وأرجحة مثل غطاء وغطاً أن وأعطية وثلاث أرح والكثير راء (قوله) (أرسل عند البيع) أى مع البستان والفتاة والراحم فتاتها وبيع الفتاة فقط فى الاول فى الثانى (قوله) (لا تلخ) أى عطف على كسره بفتح الخاء فيه ومع ذلك يحرم على البائع فعل ذلك لأنه يضره ببيع الدلم بل هذا أولى بالتحريم مما يتخلف فيه لان التذليل ثم الرفع وهو الخيار وهذا الرفع له موثله نور بضره نحو الشاة ليوم كثره اللبن وتكثير بطن الهامة بالمفليوهم السمن أو كونها ملامداً لا خياراً هنا بين فاحش كل من مشترى نحو زاجت جوهر متابع فيها لمن حل وزى (قوله) (تصير للمشتري بعدم امتحانه) ر بما يؤخذ من التعليل أنهم لو كان يحل لائى فيه مما يمتحن به ثبوت الخيار وليس مراد الا ان ذلك نادر فلا نظر اليه عى على مر (قوله) (بعدم امتحانه) أى مع سهولة ذلك والافهنا يأتى فى تحميم الوجه وما بعد موقوله والسؤال عنه قد يقال هذا بأن فى التصريف وما بعده الا أن يقال هو جزء حل (قوله) (ويظهر عب) معطوف على قوله بتفرير فبلى وأما عاد العمل إشارة لاختلاف النوع وأطول الفصل أوله ففتح هو أنه معطوف على التنى وهو لا تلخ واما الفقيود بعده والمراد ظهور عب ولوعته البائع وذلك فى الاوصاف الجلية لان الظاهر اعتياداً بخلاف غير الجلية لا بد أن توجد عند المشتري مع وجودها عند البائع كاسية يأتى ويدل عليه قوله و يظهر عب لا يمتحن به كان موجوداً حل مرز ياد قوسياً له أنه يجعل الأمثلة التى بعد انقضاء كلها جلية الا بالولى فى الفرائى فانه يجعله غير جلي فلا بد أن يحصل عند المشتري ثم يأتى عى على مر قوله (والخ) أى لم يوجد عند المشتري وحده بل عند البائع فقط أو وجد عندهما أو لم يوجد عند المشتري ولم يثبت وجوده عند البائع فوعب حدث عند المشتري فلا ربه يوماً توهه بعضهم من أنه يرد بما ذكر لان وجوده بيد المشتري مارة على وجوده قبل فى يد البائع لما جرت به العادة الاطمين أنه تعالى لا يكشف السر عن عبه فأول مرة فصرح كلامهم بخالفه لان الاحكام انما تنطبق بالامور الظاهرة فلا تنافى له وقصده الرد على زى وحل القائلين بان وجوده عند المشتري عيب لا يمتحن آثار الموجود عند البائع وفيه انشاد يظهر عبى أى فى المبيع المعين وغيره لكن يشترط فى المعين الفور بخلاف غيره كما يأتى له بعد قول المصنف الآتى والرد فورى وشمل هذا غيرى فى الجنى لكن ان كان الجنى ميتاً ورد منفسخ القيد وان كان فى القصة لا ينفسخ القيد وله ولا يشترط الرد الفورى بخلاف هذا كما عرفت فى القصة ان كان القبض بعدم الفسخ المجلس أمال وقع القبض فى المجلس ثم اطعم على عيب فيه ورد فهل ينفسخ فيه أم لا ولا كونه وقع على ما فى القصة فيه نظر ومقتضى قولهم الواقع فى المجلس القاطع فى العقد الاول عى على مر (قوله) (لواشترى فلو سا فاطم) السلطان التماسها قبل القبض فليس يعيب خلافاً لى حنيفة ٤٠٠ مرة (قوله) (بان لمزل قبل الفسخ) أى ولو قد مر من غيرى ازالته مشرح مر قال عى عليه أى بمسقة أخذنا من قوله الآتى لانه لا ممتحن فيه فلو كان يقد على ازالته من غير مسقة كزالة اعوجاج السيف تلاضر به فلا خيار له وهذا ظاهر ان كان يعرف ذلك بنفسه فان كان لا يحسنه فهل يكسره سؤال غير مأى لالتمته فيه نظر والاقرب الثانى (قوله) (يفسخ البائع) وضم القاف وعلى هذا يكون متميزاً لا زاماً ما قوله أفصح من ضم الياء وكسر القاف المشددة فلى هذا لا يكون الامتناع بالغة الاولى هى الفصيحة قال تعالى ثم

يغوث به غرض صحيح (أو)  
 ينقص (فيمنه غوث غلب في)  
 جنبها) أي العين (عنده)  
 إذ الغالب في الاعيان  
 السلامة ونحو القيد  
 الاول ما زال اليه قبل  
 التسخير وبالتالي قطع اصبع  
 زائدة وقلقه برب من نقد  
 أوساق لا يورث شيئا ولا  
 يغوث غرضه فالاخبار بها  
 والثالث ما لا ينقلب فيها  
 ذكر كقطع من في الكبير  
 وثبوته في أوتاه في الامة  
 فلا خيار به وان قصت  
 القيمة بعد ذلك (ككساء)  
 بالملحوظ ان نقصه للموت  
 لغرض من الفعل قاته  
 يصلح لالاصلاح له نصي  
 وان زادت قيمته باعتبار  
 أتورقها كان الحيوان  
 أو هبة فتقول ككساء عم  
 من قوله ككساء رقيق  
 (وجاح) منه بالكسر أي  
 امتناعه على راكمه  
 (دعش) وربع نقص  
 القيمة بذلك (وزن اسورة)  
 قوله رجحانة فلا خيار  
 بها) حيث لم ينصواعي  
 انه عيب ولا فائدة بنص  
 التقديمين ولا اعتبار  
 بمرئياته اه حجج  
 (قوله رجحانة وعش)  
 ولا خيار بكثرة أكلها  
 ولا بقلة شربها ولا بكثرة  
 أكل القرن وقلة اه ع

لم ينقص كم والثانية ضعيفة في لغة ضعيفة أيضا وهي ضم الياء مكون التون وكسر القاف كما في  
 المساجد ذكر قبل الكلمات الثلاث (قوله يغوث به غرض صحيح) هل المراد غرض العاقدين  
 أو غلب الناس في محل العقد كل حجج له الاخير والاو لا يؤخر قوله فصالح عن قوله وقيمتها  
 ليكون قيفا فبما أي في نفس العين ونقص القيمة كمنع في الماهج ويرجعه على رجوعه القيمة  
 نفس يسير لا يتفان به مر (قوله أو ينقص قيمتها) أي فصالحا بجمع بجمع حل (قوله وغاب)  
 مقتضى هذا الضابط أملاً آخر في قفا فوجد لم يصل أنه لا خيار له لأنه يناف في جنس البيع فالعقد  
 عدم ثبوت الخيار بر لأن القلب في الأرقام ترك الملاحة ع ش (قوله إذا الغالب) على ثبوت الخيار  
 بظهور العيب قال قل والقلبة قال شيخنا معتبرتا بالقيم كله لا ييل منقول قال شيخنا مر بجمع  
 الاقليم وفيه نظر ظاهر (قوله ونحو القيد الاول) أي باقي والثاني هو قوله بنقص العين وقيمتها  
 والثالث هو قوله غلب في جنبها عه (قوله من نقد) بمثلها من أن شدة شأن ذلك يمنع الأجزاء في  
 الاضحية فيكون عيباً كسبائي اه شوري (قوله لا يانقلب فيما ذكر) بان غلب الوجود  
 كقطع من قبل السنين وأستوى وجوده وعدمه كقطع من من ذكر به الدار بين هكذا بحث  
 حجج فيما في شرح العاقد شوري (قوله كقطع من في الكبير) مثال لما ينقلب وجوده في نقص  
 العين وقد يكون معها نقص القيمة أيضا وقوله وثبوته بمثل الغالب وجوده في نقص النية وفيه أن  
 هذا فيه نقص العين أيضا حل أي لان الثبوت بالكون الا زوال الكاروهي جلدته وهي عني وقال  
 بعضهم الجدة لا تزول ونعائس المحل وليس فيه نقص عن شيخنا (قوله وثبوته في أوتاه) وهي  
 سبع أو مائة ما شوري الاولى تسم لاهامطة لحض (قوله وذلك ككساء) أي النقص مطلقاً أي  
 نفس العين أو القيمة فقوله ككساء أي هو عاقد ينقلب في جنس البيع عدمه ككاهو الغرض ما لو كان  
 اعدامه ما كقول ينقلب وجوده فيه أو نحو بقاء وبراذين فلا يكون عيباً فليت فيه مر وعبرة  
 ابن قاسم أخذ شيخنا من مر ضابط العيب انه كز أن الحشاء في الهائم في هذا الزمان ليس عيباً  
 فليت فيه فها الحشاء حرام الا في ما كقول صغير طيب له في زمن معتدل وهو عيب في الأدنى مطلقاً أي  
 غيره فلا يكون عيباً الا ان غلب في جنس البيع عدمه شرح مر وانظر هل هو من الكسائر أو الصغار  
 قال سم الظاهر أن من الكسائر وفيه تهديد الجواز بكونه في صغيراً كقول أن ما كبر من غول الهائم  
 يحرم خصاله وان نقصه لا ارتفاع به أو عسر مادام خلاؤه ينفى خلافه حيث من هلا كه بان غلبت  
 السلامة كما يجوز قطع النقد من المبدع مثلاً لا للثمن حيث لم يكن في القطع خطر ع ش على مر  
 (قوله ورجح) أي نفس وليس المراد به الجري بعبارة مر وكونه موصافه تقييد كقوله ككساء  
 والا فلا يكون عيباً لو كانت برام من شيء رما أو تشرى ليهان أو لم يكن ما كولا أو لغيرها أو عاقد  
 را كها سقوطه عنها خشونة قسيتها أو كونه داء أي ساقطة الا انسان لا لكبر أو قلة لا كل  
 أو مقطوعة الاذن قد مر ما يمنع التضحية ولو كانت غيراً كولة شرح مر وقوله أو قلة الا كل  
 بخلاف كثره أكلها وكثرة كل القرن فليس واحدهما عيباً بخلاف قلة شربها فبها يظهر لانه  
 لا يورث مضطرباً بخلاف قلته كل القرن ع ش على مر (قوله وزنا) وألحق به القواط وآتيان الهائم  
 وتكنيه من نفسهما لاسحقوا ثبتت زنا لريق بقرار البائع أو يبينه يكتفي فيها رجحان لانه ليس في  
 معرض التمييز حتى يشترط له أو بغيره بالو كافي اقرار العبد بالان في مضره أو غيره فلا يقبل منه  
 أي ما نسبته لكونه عيباً به وان كان بهذا الاقرار (قوله وسرة) نم لا ضرر مرتفع من دار  
 الحرب لانه غنية ولا سرقته لسيده المنسوب (رد ما ليسا محاسنة نظر الصورة اه ع) ولا فرق



واباق) من رقيق أى بكل

منها وان لم يسكر رتب عنه

أول رتبة لك ذكر كان

أوأشى صغيراً وكثيراً خلافاً

للهرى فى الصغير (وبغير)

منه وهو الناشئ من تبر

المعدة لما مر ذكر كان

أوأشى أما تقير القطع

الاسنان فلا زواله بالنظيف

(وصنان) من شأن خالف

العادة بأن يكون مسطحاً

لما مر ذكر كان وأشى

أما الصنان لما رضى عرق

أو حركة عنيفة أو اجتماع

الوسخ فلا (بول) منه

(بفراش) ان خالف العادة

بان اعتاده فى غير أوأشى

مر ذكر كان أو أشى

فقول من زيادى (ان

للمشتين سواء أحدث

العيب (قبل القبض)

لمبيع بأن قارن المقام

حدث بعده قبل القبض

لان المبيع حينئذ من ضمان

البائع (أو) حدث (بعده)

أى القبض (واستدلب

مقدم) على القبض

(قطعه) أى المبيع

البد أو الامة (بجناية

ساجدة على القبض جهلاً

المشتى لانه تقدم سببه

كالتقدم

(قوله رجاءه: بول) ان

وجد عند المشتى أيضاً والا

فلا يبين ان العيب زال وليس

هومن الاوصاف الجلية

التي يرجع اليها البائع بخلاف

ما قبله وشمل ما لو لم يعلم به الابد كبره وان حصل

بسبب ذلك نقص فى القيمة اه شرح مر

فى السرقة بين الاختصاص وغيرها ع ش على مر (قوله واباق) حتى لو أبق عند المشتى ثبت له  
الرد لانه من آثار الاباق الاول الذى كان عند البائع فلا يملك له عيب حادث فيمنع الرد لانه من آثار  
الاول اه زى قوله لا من آثار الاول والبعض انه علم بوجود ذلك العيب عند البائع فلو لم يعلم بوجوده  
عنده فلا رد لانه عيب حادث عند المشتى كما يؤخذ من ع ش على مر وفى المختار بين العيبين  
وأبقى بكرة الباطن منه أى حرب (قوله وان لم يسكر) عبرت شرح مر وسواء فى هذا ثلاثة وما  
الحق بهامن الواط تكرر ما لا وجدت فى المشتى أيضاً لا ولو تاب فاعلمها وحسن حاله لا قد  
بأنها وان تهتمت أى التفتت لما حاص به لا نزول لهذا لا يهود احسان الزانى شو به وهذا هو العمد  
وان رده بعض المتأخرين والفرق بين السرقة والابق وبين شرب الخمر ظاهر وهو أن تهتمت  
لا نزول بخلاف شرب الخمر لكن هل بشرط لصحة بتو من شرب الخمر ونحو معنى ردقة الاستبراء  
وهى سنة ولا فيه نظر والاقرب الثانى شرح مر وع ش عليه (قوله تاب أول رتب) وشملها فى ذلك  
الجناية عدا والقتل والردة فهذه الستة يرد بها وان لم تكرر وأو تلب منها كقوله الشارح وما عداها انتفع  
فيه التوبة مشورى وقد نظمها بعضهم فقال

ثمانية يعتادها العبد ليرتب • بواحدة منها يرد لياثق

زنا واباق سرقة ولواط • وتمكينه من نفسه لمناج

وردنه اتياه لهيبه • جانبته عدا الجاني لملاوح

(قوله تلك) أى لنقصه القيمة (قوله وبغير) هو بالياء الموصدة ومثله التبر بالنون وهو تبر راحة  
الفرج ذكره الرواى (قوله من تبر المصدة) سواء أخرج من القفا والفرج وهو المستحكم وعلم أنها  
ومثله وسخ الانسان المترا كما اذا تضرز زواله قبل (قوله لاس) أى لنقصه القيمة (قوله وصنان)  
ضبطه فى القاموس بالقلم بضم الصاد ع ش (قوله بان اعتاده) أى عرفاً لا نكفى مرة واحدة يظهر لانه  
كثيراً ما يصر مرة بل ومرتين ومرتاً ثم زول وشمل الفراش غيره كما كان يسيل بولاً وهو ما شانه  
يثبت به الخيل بالرى فى الاول لانه يدل على ضعف الشانه وشمل ذك خروج دود الفرج المعروف اه  
ع ش على مر (قوله غير أوانه) بان بلغ سبع سنين فله الرد به ولو لم يعلم به الابد كبره وان حصل بسبب  
الكبر نقص القيمة بخلاف حاله حيث قال لا يرد ويرجع الارض لان كبره كعيب حدث حل وشرح  
مر وقوله الابد كبره أى العبد أى بان استمر بيول الى الكبر ولم يصل به ع ش (قوله راجع  
للمشتين) أى الصنان والبول والوردى رجوعه للثلاثة أى هذين والبر وذاك لانه جعل مخالفة  
الصنان عادَةً ان يكون مستحكماً لا لزوماً وقد يمد فى شرحه البخر بالاستحكام الذى هو مخالفة العادة  
ونس عبرت به بخر المستحكم بان علم كونه من المعدة لتضرز الوصنه المستحكم الخالف العادة  
دون ما يكون لما رضى عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع وسخ من ضمان لو يكن غوفاً لم يكن غوفاً لو كان خفيفاً  
كعدمه يبرق لارده بخلافه لا يبرق لارده (قوله أو به) واستدلب مقدم) فلو حدث به دول لم يند  
لسبب مقدم فلا خيار للمشتى لانه باق قبض صامرن ضمه فكذلك يؤزده وصفته ومحل ذلك به لازم  
القفا ما قبله فان كان اختيار للمشتى وحده وألفه فكذلك وان كان البائع وحده ثبت الخيار للمشتى  
شرح مر بتصرف (قوله بجناية سابقة) أى سواء كان القطع قوداً أو سرقة وانظر لم تكن الجناية  
مشتة للخيار دون القطع ولم اطالوا الحكم فيها بالقطم دونها شو برى مر زيادة (قوله لانه تقدم سببه)  
وستكون بيان حكم القارن للقبض والوجه ان الحكم ما قبل القبض لان يدا البائع عليه حاشا  
يرتفع ضمه لانه لا يثبت ارتعاه وهو لا يحصل الاجماع قبض المشتى لاسلام مر ع ش قوله قبل

القبض أى قبل ثمنه فيشمل المقارن فيه الخيار كغيره في حاشيته على مر (قوله فان كان علمه) أى بالسبب وفي نسخة بها وهي الا نسب بقوله جهلها أى الجناية (قوله بجميع الغن) أى فيجب عليه ردة المشتري وقوله في مسئلة الأرض فلا يضمنه البائع أى لا يجب عليه ردة ما دام الغن المشتري شرح مر أى فهو ضمان عقد حل (قوله ردة) أوترك صلاتا أو قتل بحربة أو قتل في قود وكون القتل في تارك الصلاتا ما هو على التصميم على علم القضاء وهو موجود عند المشتري لا يضر لان الموجب هو الترك والتصميم انما هو شرط للاستيفاء شرح حج (قوله مثلا) يجهلها على الضابط الا يصح هو أن يقتل بموجب سابق كقتل أو حرفة أو ترك صلاة كأن تقدم (قوله وهو ما بين) أى قدر نسبة ما بين قيمة المبيع ومحيطا برضا فهو على حذفه ضايفين فقوله من الغن أى حالة كون هذا القدر محسوبا من الغن لانه يستقر عليه نفس ما بين القيمتين لانه قد يكون قدر الغن أو أكثر مثلا اذا كانت قيمة المبيع محسوبا من رضى ما بين القيمتين وكان الغن مستقلا فتفاوت بين القيمتين ستون فلو كان المشتري بأغنى ما بين القيمتين وهو الستون لجمع اذا ذلك بين العوض وهو الغن والموض وهو المبيع فينبى أن يأخذ من الغن بنسبة التفاوت بين القيمتين وهو ثلثا القيمة فبأخذ ثلثي الغن وهو أر بعون شيئا وان اعتبر أقل القيمتين يوم العقد الى القبض لان ما بعد القبض من ضمان المشتري فلا يقوم على البائع قبل و برماوى (قوله من الغن) أى فيكون جزأ منه نستد إليه كنسبة ما مضى للمرض من القيمة على ما يأتى في قوله وهو ما بين قيمته ومحيطا برضا مساعدة ع ش ام (قوله ففى على البائع) أى لئيبين أو البيع فسخ قبل قبضه في ذلك أى في مسئلة الردت على ليست للوجوب لان الرد لا يجب تجهيزه ويجوز اغراء الكلاب على جيفته ويقال هى الوجوب والمراد بتجهيزه تنظيف الجمل منه ان تأذى الناس براعته ع ش (قوله ولو باع بشرط براءة) أى البائع وأما بشرط براءة المبيع بان قال بشرط أو مسلم أو لا عيب فيهما الظاهر أنه لا يبرأ عن العيب المذكور حل وبعبارة قول على الجمل قوله براءة أى البائع على ما ملكه الشارع ويصح رجوعه للمبيع كان يقول بشرط أن يرى ممن كل عيب فيه أو أن المبيع يرى ماى سالهن كل عيب ومثله لوقاله كل عيب أو كل شرع تحتها عيب أو لا يرد على بيب أو هو لم يفتق أو بشك كثر أو جلا أو يقرم ليل أو نحو ذلك وقال ع ش على مر بنى تقيده بالشرط المتصرف عن نفسه لانه انما يصرف بالمصلحة وليس في ذلك مصلحة فلا يصح العقد أغنى ما تقدم أن الوكيل لا يجوز له أن يشتري المبيع ولا أن يشتري الخيار للبائع أو طما فلو شرط المشتري البراءة من العيوب في المبيع أو البائع البراءة من العيوب في الغن وكلاهما يصرف عن غيره لم يصح لشفاء الحظ لن يرد العقلة (قوله من العيوب) وقوله برى عن عيب يستفاد منه أن برى يعمد بمن وعن لكن في المختار الاقتصار على تعدية بمن وعليه فقوله برى عن عيب يضمن معنى التباعد مثلا ع ش على مر (قوله برى عن عيب باطن) ومنه الزنا والسرقة والكفر والمراد به ما يصير الاطلاع عليه والظاهر بخلافه ومنه ثقل الجمللة لانه يهمل فيه ذلك وهذا ما قاله حج وتبسم شيئا زى وشيئا مر وقيل الباطن ما يوجد في محل الخجب رؤى عن المبيع لا جليل صحة البيع والظاهر بخلافه يوصى عليه سم ولا يصدق المشتري عند رده بعيب ظاهر قبل والحاصل أن الصور التى في هذا المقام ستعشر وذلك لان العيب اظاهر أو باطن في حيوان أو غيره فلهذه أريدت على كل اما أن يكون ذلك العيب حاد تابعه المبيع وقيل القبض أو موجودا عند العقد هذه ثمانية وعلى كل اما أن يعلمه البائع أو لا فلهذه ستة عشر ويراد في صورة واحدة متوهم ما استكملت القيود الاربعة ولا يرد في البقية وأشار اليها الشارح في المتهوم اجالا بقوله بخلاف غير العيب

الذكور ثم تفصيل بقوله فلا يرأى عن المبيع في غير الحيوان فهذه ثمان صور لانه ما ظهر أو باطن موجود حالة العقد أو حدث بعده وقبل القبض وعلى كل علمه البائع أم لا وقوله ولا فيمكن الخ فيه أربع صور لا نه ما ظهر أو باطن علمه أم لا كما يفهم جميع ذلك من قوله مطلقا وقوله لا عن عيب ظاهر فيه صور ثان وقوله لا عن عيب باطن في مصور تواجد فيه خمس عشر تصور وذلك لأن قوله مطلقا راجع للقهيومين لكن عسرفي الاول ما ظهر أو باطن علمه البائع أو لا موجودا عند العقد أو لا وفي الثاني بأن يقال سواء كان غيبا أو ظاهرا أو سواء علمه البائع أو جهله والفرق أنه في الحيوان وأنه موجود عند العقد وانما عقيد نافي هذا والذى قبله بما ذكر لتلا محصل التكرار مع بعض الصور اما اخذه تحت قوله ولا فيه لكن حدث الخ نأمل (قوله موجود حال العقد) ولواختلفا في وجوده عند العقد وعنده فوجهان يرجع حجج منهما تصديق المشتري وشيخنا كونه كراهه تصديق البائع ولواختلفا في اشتراط البراءة بيان ادعاء البائع وأنكر المشتري محال فالان هنا اختلاف في صفة العقد كما هو ظاهر شورى برى مع زيادة (قوله وقبل القبض مطلقا) أى ظاهر أو باطن حل (قوله ولا عن عيب ظاهر في الحيوان) ومنه الكفر على التعمد وعليه فواشترى رقيقا بشرط براءة ثمن الميوب فوجه المشتري كافرا فانه ثبت له الرد ومنه الجنون وان كان متقطعا فانه ثبت به الرد ع ش على م (قوله والاصل في ذلك) أى فإذا كنت مطلوقا ومنه ما من الصور الستة عشر وقوله ما رواه البيهقي الخ أى مع نسبية كلام الشافعي أى ومع النسبية التي زادها الشارح بقوله أى فيحتاج الخ زاد شيخنا قال حل فان الواقعة في حيوان وان ذلك العيب كان موجودا عند العقد وان ابن عمر لم يأت على العيب ولو كان ظاهرا لاطلع عليه ولو اطلع عليه لم يغف (قوله بالبراءة) الباء بمعنى أى مع شرط البراءة أى براءة دعوى البائع (قوله فقال له المشتري) وفي النامول وغيره ان المشتري زيد بن ثابت وان ابن عمر كان يقول تركت بيعنا فمضى عنى الله عنها خبرا اهر وقوله به داهم نسمة أى وهو غنى ليوافق الاستدلال به اهر رشيدى (قوله دل قضاء عثمان) أى المشهور بين الصحابة قمار من الاجماع الكونى واذا نظر للاجماع لا يحتاج الى قوله وقد وافق الخ بل كان الاول تركه وذكر ذلك حتى يكون دليلا أى ذكر قوله المشهور بين الصحابة حل مع زيادة وجه الدلالة أن قضاءه على ابن عمر بأن يحلف على نفي العلم بالمبيع والاكتفاء بذلك مرتب على شرط البراءة في البيع اذ لو بشرطها البائع لم يكتف منه بالخلف على نفي العلم بل لا بد من حلفه على البت كسبائى في شرح قوله ولواختلفا في عدم عيب حلق بائع كجوابه من قوله لا يكتفى في الخلف والجواب ما علمت بهذا العيب عندى لان ما علم فيه وان لم يكن مثل ما سبائى من كل وجه لان حاصله الاختلاف في وجود العيب وعدمه ومسائى في الاختلاف في عدم المبيع وحده لكن متمثلة في الحكم وهو الخلف على البت (قوله وقد وافق اجتهد الخ) جواب عما يقال ان الامام الشافعي رضى الله عنه عهده كالمصاحبة والمجتهد لا يقلد مجتهدا فاجاب بأنه من باب التوافق في الاجتهاد لان باب التقليد وقال الماوردى ان القصة اشتهرت بين الصحابة فصار اجما سكونا شيخنا ومنه قد (قوله يفتنى في الصحت والسقم) قال ابن الصاد مناه يتنقل من الصحة الى السقم كثيرا وقال حج انما كل غداء موعشاء في حال محتمة وسقمه فلا مارة ظاهرة على سقمه حتى يعرف بها شوى برى (قوله والسقم) قال في المصباح سقم سقمان باب تعيب طالع مرض وسقم سقمان باب قرب فهو سقم وجهه سقمه مثل كرم وكروم ويتنقذ بالمرض والتضعيف ع ش على م (قوله وتقول) هو ينقض التاء التناقض والاول المشددة مجرور وعطف تفسيره على ما قبله أى بضم التاء ونقض الاول مضارع مرفوع وطباعه نائب قاعلى أى تنقذ أسواله فهو عطف علم قد (قوله لينق يزدوم

موجود) فيه (حال العقد

جهله) بخلاف غير العيب

الذكور فلا يرأى عن عيب

في غير الحيوان ولا فيه لكن

حدث بعد البيع وقبل

القبض مطلقا لا تصرف

الشرط الى ما كان موجودا

عند العقد ولا عن عيب

ظاهر في الحيوان علمه

البائع أولا ولا عن عيب

باطن في الحيوان علمه

والاصل في ذلك ما رواه

البيهقي وصححه ابن عمر

بأن عبد الله بن ثابتاً قد رهم

بالبراءة فقال له المشتري به

داهم نسمة أى فاختصم الى

عثمان ففضى على ابن عمر

أن يحلف لقد باعته المبد

وباه داهم به فأبان

بحلف وارتمع المبد فباعه

بأنف وخسامة دل قضاء

عثمان على البراءة في صورة

الحيوان المذخور وقد

وافق اجتهد فيها لاجتماع

الشافعي رضى الله عنه

وقال الحيوان يفتنى في

الصحة والسقم ومحول

طباعه فقلنا ينكح عن

عيب غشنى أو ظاهر أى

فيحتاج البائع فيه الى

شرط البراءة لينق يزدوم



كان اعتقه أو أوقفه أو استوفاه لانه لم يعلم عيابه فله ارش) لتسار الزد بغوات المبيع وسعى المأخوذ ارشاً لملكه بالارش وهو المحصنة فلا ارش ارش من يتفق عليه أو غيره بشرط التقى واعتقه ثم علم بالبيع استحق الارش كارجحه السكنى من وجهين لا ترجيح فيما في الروضة كالمعلم بالارش المذكور كحلي ذهب ببيع بوزنه ذهبا فبان ميبعا بعد تلفه فلا ارش فيه والانتقص الثمن فيعبر الباقي منه بمقابل بأكثر منه وذلك ربا (دهو) أي الارش (جزء من ثمنه) أي المبيع (نسبه اليه) أي نسبة الجزء الى الثمن (كفسيه) ماقص العيب من القيمة لو كان المبيع (اليا) اليها فلو كانت قيمته بلا عيب ماته به نسبه من نسبة النقص الى القيمة عشر فالارش عشر الثمن وانما سكان الرجوع بجزء من الثمن لان المبيع مضمون على البائع بالثمن فيكون جزء مضمونا عليه بجزء من الثمن فان كان قبضه جزء والا سقط عن المشتري بطله (ولورده) المشتري يعيب (وقد تلف

البض لميب فيمنع من انبائه فأنكر البائع (الجواب) ان بذرا الحبل المذكور على الوجه المذكور بعد انقلاؤه فان أثبت المشتري عيب المبيع استحق ارشه والا فقول قول البائع بعدم العيب فان سلف على نفي العلم به فذاك والارث لليمين على المشتري فيحصل ان به عيبا يمنع من انبائه بقضيه بالارش وعلى كل الاستحقاق المشتري على البائع شيئا مما صرفه على سون الارض أو جزئها وغير ذلك مما يصرف بسبب الزرع لانه لم يطلع على ما فيه بل ذلك ناشئ عن مجرد تصرف المشتري في ملكه اه عش على مر (قوله بعد قبضه) أي الشرعي أي بان كان عن جهة البيع فان قبضه لاجل جهة البيع كان قبضه من جهة البيع فيفسخ لانه في هذه الحلقه من ضمان البائع عش مع زيادة (قوله كان اعتقه) ولو كان المتيقن والتعيق كافرين أو علقه بصفة وجوبت ولا نظر لقول الاستنوي في الكافر اه قد يلتحق بدله الحرب ثم يرق فلم يحصل اليأس من رده قل (قوله لم يعلم عيبا) أي عيبا ينقص القيمة بخلاف ما ينقص المين كالحصا وهذا يفهم من قول المصنف وهو بجزء من ثمنه حيث دل على ان القيمة قد حصل فيها قص (قوله فله ارش) في المختار الارش بوزن العرض في الجراحات اه فصل اطلاقه على المحصنة من الاصل ثم نقل منه الى دي الجراحات ثم توسع فيه فاستعمل في التفاوت بين قيم الاشياء عش على مر (قوله فلو ارش) تفريع على قول المصنف ولو تلف ببيع لم يضر الشارح كعج ودر لم لو اقرح بربا أو شهد به يورث شهادة ثم اشتراوا المظلم على عيب هل يتحق الارش أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانه جعل ما لفتدي به في مقابلة السلم وقد بين خلافه في عدم أخذه الارش اضرار عليه عش (قوله من يتفق عليه) أي بقرابة لا بتحقيق اقراره وشهادته بمرته بخلاف ما لو ارش المشتري المبدف ثم اطلع على عيب فان الوجه عدم رجوعه بالارش لانه ليس عقد بيع بل عقد عتاقه والارش فرع ثبوت اختيار والوجع ان الخيار هنا لا يثبت لما تقدم شو بوي (قوله واعتقه) مفهوماً انه قبل عتقه لا يستحق الارش وفيه انه لا يمكن من اسقاط الشرط لازومه باعتاقه شرعا عليه فالتقياس انه يستحق الارش بمجرد اطلاعه على العيب لياأس من الرد عش فقله واعتقه ليس فيه وانما قيده ليكون مثالا لكتلف الذي كلامنا فيه (قوله فلا ارش) سواء كان الارش من الجنس وهو واضح اذ من غير انه حيث ثمنه قاعده مدعيه وقودهم والتفاضل في ذلك محقق حل ومع هذا فاختيار راب المشتري فانما يقا فذلك أو فسح استردا الثمن وغرم بدل التنازع شرح مر (قوله وذلك ربا) بل طر يقا نفي فسح القدوي استردا الثمن ويغرم بدل اتنافع على الاصح مر (قوله كسبنا قص) أي كسبنا الجزء الذي قصه العيب وقوله لو كان حيا لم يتعلق بالقيمة أي من القيمة باعتبار حال السلامة وقوله اليها متعلق بنسبة الجبرورة بالكاف أي كسبنا الذي قصه العيب من القيمة اليها أي الى تلك القيمة شيخنا (قوله فلو كانت قيمته) أي أقل قيمه بلا عيب بالغ عش (قوله بطله) أي طلب المشتري بالارش فيسقط الارش عن المشتري ان كان الثمن في القيمة وان لم يرض البائع باعطاء الارش شيخنا (قوله وقد تمته الثمن) ولو ادا ما صل عن مجبور مرجع بالنسخ للحجور لقتصره على تخليكه بقوله لا أو بنى رجح للوذي لان القصد اسقاط الدين مع عدم القدرة على التملك وانما قصر الملك لضرورة السقوط عن اللوذي عنه اه شرح حج والي ربحه مر اه بربح المشتري أيضا (قوله وشفعه) كان اشترى عبدا بنقص مشفوع وأخذ الشريك بالشفعة ثم رد العبد بسبب فيرد البائع قيمة الثمن وهو النقص (قوله أخذ به) هل ولو أبرأ البائع من بعض الثمن أو كرهه قال شيخنا الا وجه كاهو فليس ما يأتي في الصادق انه لا يرجع في الارام من جميع الثمن بشئ وفي الاراء من بعضه الا

الثمن حسبا أو شرعا كان اعتقه أو تلف به حتى لازم كرهن وشفعه (أخذ به) من مثل أو قيمة

(وليعتبر أقل قيمتهما) أي المبيع والغنم التقومين (من) وقت (بيع ال) وقت (قبض) لان قيمتهما ان كانت وقت البيع أقل فالزيادة في المبيع حدثت في ملك المشتري (٢٥٤) وفي الغنم حدثت في ملك البائع أو كانت وقت القبض أو بين الوقتين أقل

بالباقى بخلاف ما لو وهب البائع المشتري جميع الغنم فان المشتري أخذ بدل الغنم حل (قوله ويسترجع راجع الستين قبله وهو محمول على تخصيص غير بوي وقوله ولورد ما ع) (قوله حدثت في ملك المشتري) أي يشيخ أن المشتري ملكها وان كان الخيار البائع وحده حل (قوله وفي الغنم) حدثت في ملك البائع أي فلا تدخل تلك الزيادة في التقوم مر (قوله فلا يدخل) أي الذي كور من الزيادة والتقص كما يؤخذ من مر فهو راجع لجميع ما قبله شوي رى (قوله ولو ملك كأي البائع) أي وان (قوله فلم هو) أي الملك المفهوم من قوله ولو ملكه وأبرز الضمير لثلاثتهم عوده على الغير شريخنا (قوله لانه قد يموله) فان تضرع عوده تلف حاسا وأشرع عرجم المشتري الثاني على البائع الذي هو البائع وهو على بانه والمشتري الاول يرجع ولو قبل غرمه للمشتري الثاني على بانه وان أرا المشتري الذي كور من ذلك الارش حل (قوله فان عاد فهدر) أي على القاعدة المطلوبة في قوله وعائه كزائل لم يهدر • فيفس مع هبة لورد في البيع والقرض وفي الصادق • بمسك ذلك الحكم بانفسق

والحكم مبتدأ وخبره بمسك ذلك وقوله فهدر أي ولو طالت المدته جدد المبيع لم يحصل للمبيع ضعف يوجب نقص القيمة عش على مر (قوله ونحوها) كايافه وكتابتها الصحيحة اه حل (قوله والرد بالعيب فوري) والمراد أنه على الفور من حيث العيب وان كان في زمن خيال مجلس بشرط أو قبل القبض ولا يضمن التلف فلا تسكني ارادته واحتراز بالنظر في الاشارة من الناطق ما لا يتأمنه فهي كناية وانما كان الرد فوري بالان وضع العقود للزوم بالترك أي ترك الفورتي على أصلها كافي نية القصر في الصلاة فان تركها في الصلاة على أصلها من النقص واعلم اني فسخ البائع بعيبا وغيره كانه مؤثر في البيع به الى محل قبضه على المشتري بل كل بدنه من حيث يجب رها أي اليه المؤثر لرد بخلاف يد الامانة قل مع زياد من شرح مر ولو بعد ما أخذ منه حنا عن محل الأخذ وانتهى المشتري الى محل القبض فلم يجد البائع فيه ما يحتاج اليه القهاب اليه المؤثر في البيع به الى محل قبضه على المشتري بالانفسق البائع كان البائع في بدنه ثم يرجع به على البائع أو يسل المبيع للمعاكم ثم ان وجدته ولا يضمنه برفع الامر الى الحاكم ان وجدته فيستأنه في الصرف والا توى الرجوع وأشهد على ذلك ولا فنيش المشتري البائع كان البائع في بدنه مضمون عليه لانه أخذ على حكم الضمان عش على مر بخلاف موهوب الاصل لرفع بعد الرجوع فيماته انما عند الفرع قبل اخذ من الفرع (قوله ولو بصرة) لرد على القاتل بان الخيار في المصرا يتخذ ثلاثا لم واستدل بالخيار الآد والاول تأخير بعد قوله فوري لانه يهرم أن الرد بالتصريفه خلاف وليس كذلك بل الخلاف انه اهرق أن الرد بها فوري أولا (قوله بلاعة) راجع من المفسرين الحكم والبيع ونحوهما رأيت قتلا عن عش عند قول الشارع يفسق تأخير عهده لانه ان قرب عهده الاسلام ماضى خرج بجعل الرد والفور ما لو علم الحكم ونسب فلا يفسق بل بتعديده (قوله تحمل على الغالب) أي قاله ارجع عليه بالتصريف ولو بعد أكثر من ثلاثة أيام على التعمد في علم بآنها مصرا قد رافقوا رسواه كان عليه بذلك في الثلاثة وبعد ما تم (قوله لا تظهر الإثباته) أي من العقد لان القاتل بان الخيار يتخذ ثلاثا لم تحسب للدة عند من العقد علم بآنها مصرا أولا

فالتقص في المبيع من ضمان البائع وفي الغنم من ضمان المشتري فلا يدخل في التقوم وذكر ذلك في الغنم من زبدي (ولو ملكه) أي البائع (غيره) بهوض أو بدونه (ففسل) هو عيبا فلا رشح لانه قد يموله (فان عاد له) برديع وبغيره كاتلة وجهه وشراء (فهدر) انزال درس

الماتع وكتمليكك رهنه وغصب ونحوهما (والرد) بالعيب ولو بصرة (فوري) فيقبل بالتأخير بلاعتر وأما خبر مسلم من المشتري مصرا فهو باختيار ثلاثة أيام لحل على الغالب من أن التصرف لا يظهر الإثباته أيام لانه حالة نقص الدين قبل تلها على اختلاف المؤلف والمادى وغير ذلك

(قوله رجع القول بالرد بالعيب فوري) فليس له التأخير جلب لبن أو جز صوف حدث عنه كأي الصبي الذي صبغه به ليردهم لجلب أو يجز أو يزوج الصبي هكذا يصرح به عش على مر وبه تصد توقف سم على حج فراجع (قوله

أضاف فوري) ويضمن بعض مدة الاجارة قبل علم العيب ان لم يرض به البائع مسلوب المنفعة وكذا باشتتاه بالرد بعيب فيجزع انما وانقل لتبرير كذا في ثلاثة ايام لانه البائع أو يزل عنك العيب فيها وكذا بتظار عودتي اه حج (قوله رجع لانه بلاعتر) ومنه الباقى المتواظف مشترضا فصله برفع الشفع الحاضر أو لا وانزل المبيع لانه العيب في مدة لا تقابل بأجرة اه ابن حجر

فأدبهم بأنهم صرنا إلى بعد مضي الثلاث سقط خيار عند هذا القاتل ولا يقال برد على القور كما  
يفيه كلام المحلى حل لأنه لا يرد عنه الأقل غلام الثلاث واليه بقوله بتصرفه لا يبين أن كان  
الصبي قبله إلا أن على خلاف ما ظنه المشتري وزاد أن كان التصريح نفس الصبي كما يعلم من قول  
المحقق سابقا كنعصره **(قوله ويعتبر القور)** لعل غرضه من الاشتراك أن قوله عادة متعلق بالقور  
لأنه لا بد منه ويؤيده ما يحمل خلافه شوري قال ع ش قمره لأنه ما ظهر في البيان والأفم كن جعله  
معمولا للقوري **(قوله عادة)** المراد عادة عامة الناس ع ش على مر وفي قول على الجلال قوله  
عادة أي عادة مريدم أي الرد كما يدل عليه ما قبله اذ للمعتبر كل شخص يحمله كقوله النقال وهو المتمد  
**(قوله نحو صلاة)** أي فرضا أو غلاما أو قاتلا كن لا يز يدفعه على ركعتين وإن نوى عددان  
علم قبل فراغهما أو الأتم الركعة التي هو فيها فإن زاد على ذلك أو زاد في الفرض أو غيره على ما يطلب  
لامام غير المحصورين من نحو قمار المفضل مثلاً أو شرع في النفل المطلق بعد عمله بطل رده اه خط  
وقال شيخنا الزيادة والكروغ والتطويل ما لم يصدق صراعا وقال شيخنا مر أنه يصدر عنها بما  
يرخص في ترك الجماعة قال شيخنا ويشت عذري فيجب عليه الأشهاد كالأعداد الآتية وفيه نظر وعلى  
ما ذكره لو أشهد سقط الاتهام إلى الباع والحكم فراجع قول وعبرة الشوري وشمل كلامه النافذة  
مؤقته وذات سبب لا مطلق إلا أن كان شرع قيم ما نواه والاقتصار على ركعتين انتهى وقت رده  
في الصلاة تطويلاً أو غيره اه سم **(قوله وأكل)** ولو تفكها مر قال ع ش عليه قوله ولو تفكها أي  
دخل وقتها بن حشر بالفضل وقياس ما في الجماعة أن قرب حضوره كحضوره **(قوله دخل وقتها)** وهذا  
يشيد أن شرع في صلاة النفل مسقط لحقه وانظر وقت الأكل ما إذا هل هو تقديم الطعام أو قرب حضوره  
حل والظاهر أن كلاً منهما يقال له وقت الأكل وكذا لو كان غسه إليه وقت شيخنا **(قوله وتكسبل)**  
**(قلت)** أي الصلاة أو الأكل أو فضاء الحاجة وقوله لا يلل عطف على ذلك أي أو تكسبل الليل إلى الفجر  
والاحسن أن ضوء النهار كاصبح مر الهروي في الانشراح حل والاقرب اعتبار عادة أهل البلد في  
وقت السب **(قوله ولا بأس بليس ثوبه)** ولو تفكحل ويصرف التأخير لنحو مطر أو وصل بسقط طلب  
الجماعة ولو سلم على الباع لم يؤثر بخلاف محادثة حل بز يادة **(قوله وظاهر الخ)** عبارة حج ورد  
على التوراجا وعمله بالمبيع المعين فإن قبض شيأ عما في القيمة بنحو بيع أو سلم فوجده معيباً لم يزمه  
فوراً **(قوله في بيع الأعيان)** مراد بالأعيان المعينات لأن الأعيان ما قابل للنافع وليس مراد تأمل  
**(قوله لأن القبض عنده لا يكال إلا براضا)** أي ببسبب قولهم يعلم بالصيب وقاله وضبت به ثم تبين أنه معيب  
فه أن يرد ولو على التراضي لأن رضاه لم يصادف علما برماوى وقتية هذا التعليل أن الفوا والمخالصة  
منعقل العلم بالصيب ملك الباع فيجب ردها وإن رضى المشتري بمعيها وإن تصرف فيه ببيع أو نحوه  
قبل العلم بطل والظاهر خلاف هذه القضية في التيقن وإن المراد لا يملكه ملكا مستقرا إلا بالرضا  
ع ش على مر وقتها أنه يملكه ملكا غير مستقر لكن بغيره قوله ولا غير معقود عليه تأمل  
**(قوله ولا غير معقود عليه)** قد يقال الأولى إقاط الواو حل أي لأنه على العمل اللهم إلا أن قال  
أنه من عطف الملة على المعلوم دور مثل الشارح **(قوله ويعتري تأخير بجهه)** أي يجهل أن  
الصبي يشتد الزاد من قرب السلامة ولم يكن من خالفه من أهل القيمة والأفلا من يمينه حل **(قوله)**  
أن قرب عهده وقوله إن خبي قضيت الاختلاف حكم الجهلين وليس مراد من كل وجه خلافا لبيع  
أنفقوا فأنفقهم ما لا يحل الأول أبداً ندر منه في الثاني فالقربة للصداقة الأولى لبدان تكون  
أقوى من القربة للصداقة الثاني شوري **(قوله وأتأ بعدا)** المراد بالبعد هنا خفا من كلام الشيخين

وقوله رجعني في البيع المعين  
أي في العقد لا بعده وإن  
كان في المجلس كما أفاده ابن  
عبد الحفوان اقتضى  
المعين بالمجلس كالعقد  
خلافه ع ش تصرف  
**(قوله لكن ينفيه قوله)**  
**(الخ)** انظر للنافذة فها غير  
ظاهرة فإن مضاه عدم  
العقد على عينه وعدم  
العقد عليها لا ينافي الملك  
بالقبض وإنما الرضا شرط  
وعدم قبوله لا زال فقرا  
لتقرر الملك والاملا ملك  
مبيع في القيمة تأمل

أن ينشأ بمحل يجهل أهله الأحكام والغالب أن يكون بيده لمن بلاد العلماء وهل محل من يعرف الأحكام الظاهر فالتالي لا تكف العامة ببل ما عداها ولو فرض أن أهل عمل يجهلون ذلك وهم قريبون من يعرف ذلك كان حكمهم كذلك فيناظره فالتصريح بالبدليس للاشتراط بل لانه الغالب في مثل ذلك ويجري مثل ذلك في نظائره اه حج عش والمراد العلماء بهذا الحكم وان لم يعلموا غيره اه سلطان **(قوله ان خفي عليه)** مقتضى قول الشارح ان خفي عليهم من غير تعقيد كالتى قبله انه يفتقر في هذه الصورة ولو كان غافلا لاهل العلم ان هذا ما يخفى على كثير من الناس شيخنا **(قوله فبرده)** ولو بوكيله أو وليه أو وارثه أو موكله فبرده خسة ترد على الحق. فذلك كوروهى البائع أو موكله أو على المحاكم فتضرب خسة في ستة قصير المجموع ثلاثين صورة وشورى بالحق وكلام الصنف انما يشمل عشرة وأتت عشرة ان نظر المحاكم بان زهد السيد على الخمسة وعلى الستة كانت الصور اثنتين وأربعين من ضرب ستة في خمسة اه شيخنا قل عش ويلزم ساوئك أقرب الطريق حيث لا عن **(قوله على البائع)** أى باع ماله بنفسه **(قوله أو موكله)** أى كان البائع وكلاء عن غيره في البيع **(قوله أو وكيله)** أى باع ماله بنفسه أو وكل في قبول الرد أو كان بوكيله في البيع شورى **(قوله أو وليه)** أى بان جن بعد المقد ولو كان بوكيله المحاكم كان مات المالك وخلفه طفلا أو ولدها لم يحكم له الرد كوروهى حيث لورده على المحاكم خفي على المال منه فينبى أنه لا يجوز له الرد حيث أنه كاهن حواه وأنه يفتقر إلى الأخير إلى كمال الأطفال وزواله المبيع وفوالده المشتري وضائه عليه كالمعلوم عش على مر **(قوله أو يرفع الاسم)** أى الشأن وهو الفسخ لما كأم أو يفسخ مع عزمى لا يشاهد عند من له واجب حيث الفوري الرد ولا يسطح حق ان تراعى حيث أنه أى فهو عند الاطلاع على العيب يتغير بين الرد أو الرفع للمحاكم أو الفسخ مع الاشارة فوراً مر بالحق **(قوله من يرد عليه)** أى إذا كان من يرد عليه بالبدلتير المشتري بين الرد على المحاكم بين الرد على غيره موقضى التخيير لا يفتقر إلى أحدهما وعدل عنه إلى الآخر لا يضر لكن مقتضى كون المحاكم كاهن لا يفتقر إلى البائع مثلاً وعدل عنه إلى المحاكم لا يضر بخلاف عكسه حل ومثله مر وفي قول على الجلال يولت ترك المشتري الرد على البائع أو وكيله أو نحو ما يتبادر أو بعد ملاقاته على التعمد عند شيخنا مر ليرضا إذا حصل ما عتمده أنه لا يبطئ حقه بدوله عن نحو البائع إلى المحاكم أو عكسه ولو بعد الملاقاة فيها إلا أن مر مجلس المحاكم وعدل عنه إلى ما كأم ترنم يفتقر إلى عدم سقوط حقه بمروره بان لم يرد على نفسه غرامة لموقع وعدل عن وكيل البائع إليه أو عكسه قبل الملاقاة يضر والاضرو ويجهن أن يلحق بذلك عدله عن أحد ورثته أو أحد وليه أو أسلموكيله إلى الآخر فراسمه **(قوله وواجب في غائب)** معنى كونه واجبا أنه إذا رآه عن الرفع للمحاكم سقط حقه من الرد لأنه يأن بترك كشيخنا **(قوله بأن يرفع الاسم)** أيهم أنه إذا كان حاضر الأيدي بل يفسخ من غير دعوى والاصل انه إذا كان كل من الخصم والمحاكم بالبدل واجب الذهاب إلى أحدهما فأن أسقط حقه وان فسخ إلا أن أشهد على الفسخ فلا يسقط ولا يلزم الذهاب بعد ذلك وأنه إذا ذهب للمحاكم كان البائع حاضر أي بالفسخ محضرة المحاكم ثم استحضرت المحاكم البائع ليرد عليه فان أسقط حقه محضرة تسقط حقه كما يفسخ من كلامهم وان كان غائبا يفتقر إلى الفسخ ما ذكره الشارح وأعلم ان الرفع إلى المحاكم كلفسخ عنده تكتفى فيه التفتيش عن البدل وان قلت شرح الروض قالوا ما التفتيش بوقول الأمر فلا بد من شروط القضاء على الغائب فلا يفتقر عليه بمقرب المسافة بل لا بد أن يكون فوق مسافة العدوى ولا يباع ماله إلا بالتزاور أو توافدا الحق في التنازل الحاضر بالبدل إذا أخيفه به بالتائب عنها سم ومثله مر **(قوله فبرده)** أى أن كان قبضه وقوله وأنه فسخ

ان خفي عليه **(فبرده)** أى المشتري **(ولو بوكيله)** على البائع أو موكله أو وكيله أو وليه أو وارثه أو غيره يتغير بما ذكر أعظم مما عبه به **(أو يرفع الاسم)** أى كلفسخه **(وهو أكد في الرد في)** حاضر البائع من رد عليه لانه بما حوجه إلى الرفع **(وواجب في غائب)** عنها بأن يرفع الاسم شراء ذلك الشيء من فلان الغائب بغير معلوم قبضه ثم يظهر العيب وأنه فسخ البيع ويشتم البينة

**(قوله رجعته أو واجب في غائب)** فلو لم يكن بالبدل أحد من يرد عليه ولا شاهد فهل يلزمه السفر إلى من يرد عليه إذا لم تكن بلا مشقة لا تحتمل وقد يفتقر من المقام الزم فليراجع سم على حج **(قوله فان أسقط حقه وان فسخ الخ)** قد يقال مثبت الردعية مجرد فلا قيل له الفسخ بمجرد الاطلاع ولا يفتقر عليه بعده ثم تدعى معه فليراجع غائب منه الجين على عدم علمه بالفسخ فينتقم أو يرد عليه الجين فيثبت الفسخ وغائبا عما يجهل به شيخنا بعد السؤال انهم لم يردوه



ذلك ويحلف أن الأمر جرى كذلك ويحكم بآراء على الغائب بيني وبين (٢٥٧) ديناً عليه وأخذ البيوع ويضمنه عند عدل

وبقضى الدين من مال الغائب فإن لم يجد له سوى البيوع بأعفيه ولا يثني ذلك ما ذكره الشافعي في باب البيوع قبل قبضه من صاحب التهمة وأقره أن يشتري بعد دفعه بالخيب جس من المبيع إلى استرجاع منه من البائع لأن القاضي ليس بضمم فيؤنن بخلاف البائع (وعليه) أي المشتري (الشاهد) لعدله أو عدل (بفتح في طريقه) إلى المردود عليه أو إلحاقه

درس

(أو) حال (أو) كيه أو علم كرض وغيبة عن بلد المردود عليه وخوف من عدو وقد تجز عن التوكيل في الثلاث وعن المضي للمردود عليه والرفع إلى الحاكم أي في الغيبة احتياطاً ولأن الترك يؤذن بالاعراض وقول أو توكيله وأعد من زائد في (فان تجز) عن الأشهاد بالفتح (لأنه لم يلفظ به) أي بالفتح إذ هذا لزومه من غير ما مضى فيؤنن إلى أن يأتي به عنه المردود عليه أو إلحاقه

(قوله لا يجب عليه) تجز بهم) بل لا يشتغل بالفتيش عليهم بطل حقه له سم على حج

لبيع المراد به الإخبار عن وجد الفسخ والأشياء الفسخ شو برى (قوله بذلك) أي بأنه اشتري الخ ما عدا الفسخ إن لم يفسخ في طريقه لا يفسخ حينئذ عدل (قوله ويجعله إن الأمر جرى كذلك) لا قضاء على غائب أي والدعوى على غائب تحتاج إلى عين بعد البينة فتشترطه بأن يكون غائباً مسافة لا يرجع منها مبكر يومه وهذا هو المقتضى ويكون متوارياً حل مع زيادة (قوله) ويحكم بالرد على الغائب) أي أن كان فوق مسافة الدعوى ولا يثني أن الدعوى لا تنقض على كون البائع غائباً في مسافة الدعوى بخلاف الحكم عليه شرح الروض حل (قوله عند عدل) ولو للمشتري (قوله) بأعفيه) ظاهر هذه العبارة أنه لا يبيعه إلا إذا لم يجد غيره وامله غير مراد بل الظاهر أنه يفعل القاضي ما فيه المصلحة من بيع المبيع أو غيره ع ش وعبارة البرامى قوله فإن لم يجد مصرح في أنه يجب عليه أن يقدم غير المبيع عليه في البيع فيحافظ على إبقائه لاحتياطاً لأن الغائب يحتمل ظهوره إذا حضر اه وفي ع ش على مر والأعماى حيث تعين المصلحة في بيعه والاخير يشوب بين غيره كمن كانت المصلحة فيه وفي غيره سواء (قوله ولا يثني ذلك) أي أخذ المبيع من المشتري قبل أن يسترجع الثمن اذهنا تصرح بأنه ليس المشتري جسه حتى يسترجع الثمن حل (قوله لأن القاضي ليس بضمم) أي لأنه يحفظه راعى مصلحة كل منهما ولا يتصرف فيه سم (قوله فيؤنن) بالرفع أي فهو يؤنن وليس منصو على جواب التثنية لفساد المعنى لأنه يصير المعنى فلا يؤنن (قوله وعليه) لعدله أي ان صادف الشهود في الأولين إذا لا يجب عليه فيما عدا هو أو إلحاقه لثلاثة قلل إذا أن عليه تجري الأشهاد لا يجب عليه فيها التفتيش على الشهود شيخنا وإذا فسح بحضرة الشهود سقطت عنه القوية لعدم المبيع إلى ملكه البائع بالفسخ فلا يحتاج إلى أن يستمر حتى ينبيه إلى البائع أو إلحاقه الفصل الاسر خاصة وميت لا يطل برده بتأخير ولا يستعمله ثم يصير به متاعاً ويحتمل فسخي إيجاب الأشهاد في حال وجود العذر وقد أنه عند وجوده يفسق الانتهاء ويجب تجري الأشهاد أن تمكن منه وعند فقدته يتخير يشوب بين الانتهاء حيث يفسق الأشهاد أي تجري به فلا يثني في وجوبه بل وصادفه شاهدون هذا بحسب ما ظهر في هذا المقام شرح مر (قوله لعدلين) أي باللام عمادة على تنوين الثمن وقوله أو عدلين أي لا يحتمل سمه قل (قوله أو حال توكيله) أي في الردان وجد العدلين أو العدل وليس المراد أنه يجب عليه تجري أشهاد من ذكر وإلحاقه قبل أن وجد من ذكر أشهاد والاقتلا حل وقرره شيخنا قوله أو حال توكيله أي إذا كان الوكيل لا يصلح للأشهاد كالفاقد والكافر والافريقي في الشهادته (قوله أو غيره) أي وعليه الأشهاد في حال عذره ولو لم تجري ذلك فالأشهاد في كلامه أراد به الأعم من الاتيان به وتجر به حل فالتجري في الصدوق فقط وعدم التجري في غيره فإذا سار في طريقه لبرد البيوع ورأى شهوداً في الطريق أشهدهم على الفسخ وإن لم يجدهم في طريقه لا يجب عليه تجريهم والتفتيش عليهم للأشهاد مر وحج (قوله وقد تجز) أشار به إلى تنقيح العذر بذلك والاعتراض ما قبله لأن التوكيل يجب للأشهاد ولو كان لصنوا مل شو برى (قوله في الثلاث) هي الخوف والغيبة والمرض شو برى (قوله وعن المضي الخ) أي وتجز عن المضي والرفع أي لم يرددهما فإن أرادهما لا يجب عليه تجري الأشهاد فذاً فتنبيهه لوجوب تجز به في صورة الغيبة (قوله احتياطاً) تطيل قوله وعليه أشهاد (قوله فان تجز عن الأشهاد) أي في الأقسام الثلاثة التي في المتن ولا يثني أن التعبير بالجزء في الأقسام الثلاثة يعني تجز به إلا أن يقال هو ما استعمل فيه اللفظ في حقيقته ومجازاً ومجازاً ترك الأشهاد لعدم وجود الشهود في طريقه

(قوله لعدم وجود الشهود) لعل الأنسب جعل العلم هو المضي الجزائي تأمل

(٢٣ - بجري - ثاني)

حل فيكون الجيز على حقيقته بالنسبة للغير وبجنى ترك الاشهاد بالنسبة لغيره (قوله وعليه) أى  
بعد الاطلاع على العيب حل (قوله ترك استعمال) هو طلب العمل فاوضحه وهو ما كنت لمض  
ولو طلب منه مض وان لم يفعل على المتمدن ويرى (قوله لا ترك ركوب الخيل) أى أو ركو به لغير  
بمن اغترأ ونهب حل قال ع ش على مر وانظر حيث جوزناه استعمال المبيع في هذه المسائل هل  
شرطه عدم الفسخ والاحرم مخرجه عن ملكه وان كان له غير أو يباح مطلقا للغير وان خرج عن  
ملكه اه سم أقول وقد قال الغير يصح ذلك مع الاجرة (قوله فكأيداته) أى فيها التفصيل  
وهو أنه اذا برسر السوق والقود سقط الرد والافلا (قوله وتعين تصويره) أى عدم الزرع وهو  
ضعيف (قوله ومثله انزل عن الهابة) وكذا لو ركب غير الجرح لثلاثة الشئ عليه ردها فالتعمد  
أن المداير في ذلك على حصوله لا على حصوله كعادتنا سواء كان من ذوي الهيا تأمل حل وسم وع ش  
ونس عبارته المتمدن كل من الهابة والثوب أنه ان حصل له مشقة بالزرع عن الهابة أو زرع الثوب  
له يسقط خياره والاسقط من غير تفرقة بين ذوي الهيات وغيرهم (قوله فلو استختم رقيقا) أى  
طلب منه أن يخطمه بضم الهال وان لم يخطم ومثله استعماله خدمته كأن أعطى العبد السيد كوزا  
من غير طلب فأخذ منه رده بخلاف ما اذا لم يرد له لان مجرد أخذ السيد لا يبعد استعمالا لان وضعه  
في يد السيد كوضعه في الارض شرح مر وهل مثل الاستعمال الاشارة الى الخدمة أولا لان اشارة  
الناسخ فلو قال البرماوى ان الاشارة ولو من الناسخ مثل القول قل شيخنا والمراد استعماله قبل  
الفسخ وبعد الاطلاع على العيب فلو استختم بعد الفسخ فلا يمنع الردوان كان يحرم عليه من حيث  
الصرف في ملك الغير ولا بد أن يكون على الحكم فان كان جاهلا ولو غلط المصلحة غير قل  
ومثله قوله لو استختم العبد مالوا احتاج الى ذلك لسلانه كأن كان لا يمكنه الاستناد اليه ومن مثله  
ما لو مال شخص على المشتري فطلب منه المداير في دفعه عنه فيسقط خياره لانه يحفظ نفسه بخلاف  
ما لو مال على العبد فطلب منه ذلك فلا يسقط رده فياس على مالو ركب الهابة لغير بها خوفا عليها من  
اغترأ ونهب ع ش على مر (قوله كقولنا استقى) بمنزلة الوصول ان كان من سقى وبمنزلة القطع ان  
كان من استقى على القاعدة من أن الحمزتان كانت في الماضي فهي في الاخرى منقطع والافهمز فوصل  
شيخنا (قوله أو تاولي) ومنه ما أثار اليه كما هو ظاهر وأما الكتابة فيجوز أن يكون دللت رفته على  
الطلب منه أو نواه بطل خياره والافلا كالتنية ع ش على مر (قوله أو أغلق الباب) بفتح الحمزة  
من أغلق قال في المختار أغلق الباب فهو مغلق والاسم الملق وغلظه لفرد يستمر تركه ع ش (قوله أو  
ترك) أى من لا يضر بهجته ذلك بخلاف من يعسر بهجه ولو غلظنا لانه من الغلق التي تخفى شيخنا  
(قوله سر جفوا) كأنه ولو ملك البائع أو اشتراها منه ما حبت لم يضرها ز ع ذلك والابان عرق وشى  
من ازالة ذلك عنها تعييبا لم يضر ومثله مالو ترك ما ذكره كقصة حله أو لكونه لا يليق به حله حل  
وقول حل أو اشتراها منه ما يف وقفة لانه يردع على الحالتين اشتراها عليها وخرج مما ذكر الحجام  
والفارس والقود ونحو القيد سواء ترك ذلك فيها أو ليس له لخطا لضره لا لحفظها ولو حله أو جز صوفها  
وأعطاه أو سقاها أو رعاها في الطريق واقفتم إمكان ذلك وهي سائرة بطل حقه لانه لغيره غير أنوعها  
كذلك بخلاف خلع نطه ان لم يبيعها خلع (قوله لبرذعة) بفتح اللوحدة وسكون الراء وفتح الدال  
للحجة والمهمة ع ش (قوله وقيل نفسها) والمراد هنا واحد كركبها يظهر والله السبب في حكاية  
الشارح لما شوى (قوله ولو حدث عنه عيب) لم يتقدم سببه ولو قبل قبل عليه القيد لم يتوقف  
عليه معرفة القديم أخذ من كلامه بعد ولو كان يفضل البائع والمراد به كل ما يثبت به الرد ابتداء ومنه  
نسيان القرآن والحرفة برماوى وقوله سقط الرداي العيب القديم فلا ينافي أن لو كان الخيار له وحده

(د) عليه ترك استعمال  
(لا) ترك ركوب معاصر  
سوفه وقوده فلو علم العيب  
وهو راكب فاستدله  
فكأنه تائه بخلاف ما لو علم  
عيب الثوب في الطريق  
وهو لا يسه لا يضره زعه  
لانه غير معهود قال  
الاسنوى بتعين تصويره  
في ذوي الهيات ومثله  
الغزلون عن الهابة انتهى  
(فلو استختم رقيقا)  
كقوله استقى أو تاولي  
الثوب وأغلق الباب (أو)  
ترك على دابة سرجا أو  
اكافا بكسر الهمزة أشهر  
من ضمها وهو ما حبت  
البرذعة وقيل نفسها وقيل  
ما فوقها (فلا رد ولا أرض)  
لا شعار ذلك بالرضا بالعيب  
بخلاف ترك نحو لحام (ولو)  
حدث عنه عيب  
واطلع على عيب قديم  
(سقط الرد القهري)

(قوله والافلا كالتنية) أى  
نية الاستختم فلا يطل  
الخيار اه شيخنا

أرض القديم (والأى وان لم يرض به البائع فان اتفاقا) بقيدنه بقوله (في غير البوي) السابق (على فسخ أو اجازة مع أرض) للحادث أو القديم بأن يرض المشتري للبائع أرض الحادث وفسخ أو يرض البائع للمشتري أرض القديم ولا يفسخ فذلك ظاهر (والا) بأن يطلب أحدهما الفسخ مع أرض الحادث والأخر الاجازة مع أرض القديم (أجب طالبا) سواء كان الطالب المشتري أم البائع لما فيه من تقرير العقد بالار بوي فحينئذ فيه الفسخ مع أرض الحادث (وعليه) أي المشتري (اعلام بائع فورا) بالحادث مع القديم ليختار ما تقدم من أخذ المبيع أو تركه وإعطاء الأرض (فان أضر) اعلامه (بلاعتر فلا رده) (ولا أرض) عنه لاشعار بالتأخير بالرضا به نم لو كان الحادث قريب الزوال غالبا كرمه وحى عن رضى أحد قولين في انتظار زوال لرد المبيع سالما من الحادث وهذا ما جزمه في الانوار وقد يؤخذ من كلام الشرح الصغير ترجيح التبع ولو زال الحادث قبل علم

أدوم البائع كان له الرضى حيث التزى أي التمشي فلورده عليه مع جهل البائع بالحادث ثم علم به كان لفسخ هذا الفسخ حل وبصورة قول قوله لو حدث عنه عيب وهو ما ثبت بالدأءه من التوبة في أوثانها لا يثبت الرد وحسبها بمنع موكدا عدم معرفة البعد منعة لا يثبت الرد ونسبها بمنع قوله لا ضراره البائع هذا لا يفي فيقال كان العيب بفعل البائع فالأولى التعليل بانه أخذ عيب فلا يرد به بيبين حل (قوله) (من رضيه) به البائع أي وهو من يتصرف براضاء لا نحو وكيل أو ولي وقوله وأوقعه به عطف على رده عليه قول والمحصل أن المراتب ثلاثة الأولى رضا البائع بالفسخ بلا أرض والثانية اتفقا على الفسخ والأخرى مع الأرض والثالثة عدم الاتفاق أصلا (قوله) (في غير البوي) السابق أي الذي يبيع بمنع حل قال المصنف الذي (قوله) (أجازة مع أرض) وحيث أوجبنا أرض الحادث لأن نسبة إلى البائع بل إلى فيمنع المبيع معيبا بالعيب القديم بقيت معيبا به والحادث بخلاف أرض القديم فأنسب إلى الثمن مروح فاذ كانت قيمته بالمقدّمات وبالعيبين تسعين كان الأرض عشرة (قوله) بأن طلب أحدهما الفسخ أي سواء كان الطالب البائع أو المشتري وكذا في قوله والأخر الاجازة (قوله) (مع أرض) أي مع أخذها كان الطالب الفسخ البائع أو دفعه ان كان الطالب المشتري وقوله مع أرض القديم أي دفعه ان كان الطالب الاجازة البائع أو أخذها ان كان الطالب الاجازة المشتري وقوله أجب طالبا ظاهره ان كان الآخر متصرفا عن غيره بشعولا لا كانت المصلحة في الرد وينبغي أن يقال ان كانت المصلحة في الرد وطلب الولي الاسك لم يجز لئلا أن الولي إنما يتصرف بالمصلحة فان طلبه غير الولي فيجانب لان البائع لا يلزمه مراعاة مصلحة الطفل ووليّه لأن غير متمكن من الرد ع على م وبصورة قول على الجلال قوله أجب طالبا لئلا يوجب الفسخ ببيع لا يمكن فصله وطلب البائع رد مروح قيمة المبيع أجب لان ما يفرقه في مقابلة المبيع فكان له لم يفرم شيئا بخلاف غيره من موكلا غير لا يفسخه مع علم عيبه فان شاء البائع تركه وغرم أرض القديم أو أخذه وغرم أرض الفسخ (قوله) (فيمنع فيه الفسخ) أي أن أراد ذلك فان أراد الاجازة من غير أرض أو القديم صح ولا راي ونعم إما كعم أرض القديم لانه يؤدي إلى الرضا بشيئا (قوله) (عليه اعلام بائع فورا) أي على المادة نظير ما في فور في الرد في تفصيله فيما يظهر إيجاب بوي نعم قيل دعوا المبلع بوجوب فور بذلك لانه لا يعرفه الا الخواص فلو عرف القوي بتم نسبها فينبغي سقوط الرد لعدم بيان مثل هذه موكلتهم ببيان الحكم بعد ما عرف شرح مروح على (قوله) (من أخذ المبيع) أي مع أرض الحادث (قوله) (فلا رده) انظر ما المراد بقوله فلا رده ان كان المراد به أنه لا يرد فخره اقل يصح لانه لا يرد فخره وان كان المراد لا يرد وان تراضياعليه فكذلك أيضا لا يثبت لئلا تراضياعلى الرضى غير سبب بل فقط اقله بانه الأول وجب بان التخيير لجموع الرد والارض فلا ينافي أنهم لو تراضياعلى الرد من غير أرض جاز اه حج مع زيادة (قوله) (نم لو كان الحادث) استدراك على قوله وعليه اعلام بائع فورا ولو جعل الشارع هذا الاستدراك مفهوم قوله بلا عن رلى كحسن (قوله) (قريب الزوال) يظهر ضبط القرب بلفظ تأجيل فاقول كذا في شيخنا كحج وظاهر كلامهم انظار المصنف المذكور وان طالعو يمتثل أن المراد انظار المالك الثاني القابل زواله فيلزمه التقيد وهذا الوجه فليصر مشورى (قوله) (وحى) بكسر الحاء ومضاهى (قوله) (عشر) أي في تأخير الاعلام (قوله) (وهذا ما جزم به في الانوار) معتمد على (قوله) (ولو زال الحادث) تنقيح لقوله سقط الرد التهرى فقول فله الرضى التهرى وقوله ولو تراضياعلى أي ولو زال الحادث بعد أن تراضياعلى أرض القديم بغير رضاه فله الرضى التهرى

بالقدّم فله الرضى أو بعد أخذ أرض القديم وقبله بعد القضاء بالارض فلا رده ولو تراضياعلى بغير رضاه فله الرضى ولو زال القديم قبل أن يخطر علمه بالخفاء



الموجود عند البيع مختلط بالحدث ويتعذر تميزه فين الشارع له لا قطعاً للخصومة كالثمرة وأرض  
 الموضحة اهـ سم (قوله) بدل اللين المحلوب ليس بقيد بل المدار على اتصال اللين منها ولو بنفسه أو  
 رضمها ولاه وأرضعت هي نفسها أو نزل على الأرض شيئاً حل والمراد بدل اللين الذي كان موجوداً  
 عند البيع لتعذر رده بسبب اختلاطه بما حدث به من ذلك المشتري فلما تعذر تميزه وجب رد بدله  
 من الثمر وذلك لأن اللين الموجود وقت البيع جزء من البع فيجب رد مضمواً وجوب الثمر المذكور  
 تعبدى إذا القياس الضمان بمثل اللين المحلوب (قوله) وإن قل اللين) لكن لا بد أن يكون متمولاً إذا لا  
 يضمن إلا ما هو كذلك ويتعدد الصاع بتعدد البائع وتعدد المشتري وبتفصيل الثمن قاله ابن الملقن  
 واج على التحريم وقال قل لا بتفصيل الثمن فخر فإذا اشترى عشرة تمصراً من عشرة رد كل من  
 المشتري عشرة أصع لكل بائع صاع فيكون الرد دوماً تمصراً والظاهر وجوبه وإن كان كالمخص  
 كل واحد من الشركاء غير متمول (قوله) أردوها ببيع آخر) أي أو لا ببيعاً أصلاً كأن ردها في زمن  
 الخيار كقوله مشيخنا (قوله) هذا إن لم يتفق على رد غير الصاع) أي أو على عدم رد شيء آخر فإنه جائز  
 ولو أوسط الشارح لفظه رد لشم ذلك وفي بعض النسخ تأخير لفظ رد عن لفظ غير وهي واضحة حل  
 (قوله) سواء أثلب اللين) تعميم في قوله ويرد مع المصراة (قوله) بخلاف ما ذلح محلباً) أي أو لم يشرب  
 ولم ينزل على الأرض (قوله) أو اتفقا على الرد) أي أو اللين حل أي أو على ردها من غير شيء كافى  
 شرح مدر (قوله) والعبرة في الثمن بالتوسط من ثمر البلد) أي وإن لم يكن من نوع ثمر البلز ع ش  
 (قوله) من ثمر البلد) هل المراد بالبيع أو الإطلاع على العيب أو الفسخ يجرش ويرى واعتمد  
 مشيخنا الأول (قوله) بالتوسط من ثمر البلد) كذا عبر به جمع ولا ينافيه تعبيرهم بالغالب كالقسط أما  
 لأن المراد بالتوسط هذا أو أن الوسط يعتبر بالنسبة لأنواع الغالب زى (قوله) فإن فقد) أي بأن تعذر  
 عليه تحصيله بمن مثله في بلد مودون مسافة القصر إليها فإنه يظهر أخذاً بما ياتي في فقد بل البدني وحل  
 (قوله) وقيل بالبدنية) معتمد ع ش (قوله) والماوردي لم يرجع شيئاً) لا ينافي ما تقدم من قوله وعلى  
 فله الخ لأنه اقتصر على نقل أحد الوجهين عنه وإن كان لم يرجع (قوله) بقيمة وقت الرد) انظر هل  
 المراد به الفسخ أو رد العين بدمه ولا كان المراد بالقيمة وقت تعذره كافى فظاهر مشورى (قوله)  
 وأن) بمنزلة فوقية وهي الاق من الجر الأهلية وجمعها في القلة آ تن همزتين وابدال الثانية ألفاً على  
 وزن أقلس وفي المكثره أن يضم الهزنة والتاء واسكانها يضار ماوى (قوله) لا يعتاض عنه غالباً  
 أي لا يؤخذ في مقابلته عوض (قوله) فكالمصرة) أي فالمصرة في كلامه ليست بقيد وإنما قيد بها  
 لأنها محل اتفاق وكان المناسب أن يقول و رد غير المصرة بعد الحلب كالمصرة لأن قوله أمأيت مر بأن  
 حكم غير المصرة بخلاف حكمها (قوله) على كلام ذكرته في شرح الروض) عبارته هناك مثلاً  
 وشراف ع لورد غير المصرة بعد الحلب ببيع فهل يرد بدل اللين وجهان أحدهما هو به جزء البدوي  
 ومحمد بن أبي هريرة وابن الأربعة نعم كالمصرة أفرد ع مر وقال الماوردي بل قيمة اللين لأن الصاع  
 عوض لئن المصرة هذا بل غيرها فإن اختلاف في قدرهما صدق المشتري لأنه غرم وتنبه لا لأنه قليل  
 غير معتنى بجمعه بخلافه في المصرة وقتها السبكي كثيراً من نص الامام الشافعي ثم قال وتحققه أنه  
 إن لم يكن له اللين وقت الشراء أو كان يسيراً كشره ردها ولا شيء معها لأن اللين حدث على ملكه  
 والألفباء وجهاً صحيحاً يقول البدوي أنه يرد مع الصاع كالمصرة بما جماع اللين بقائه قسط من الثمن  
 اهـ (قوله) فروع) أي خمسة يجعل قسمي الزيادة فرعين ويجعلهما فرعاً واحداً تكون أربعة  
 (قوله) لا يرد قهر ربيع) أي لا يفسخ في البعض والعيب ليس بقيد بل مثله الفسخ بخيار المجلس

بعض ما يبيع صفقة) وان  
درس

لم ينقص البعض برده فلو  
اشترى عدين مبيعين أو  
سلعا ومعيها صفقة فليس  
له رد أحدهما فغير المأني  
من تفريق الصفقة وله  
ردهما لا تنفاد ذلك فمن  
له رد البعض في هذا تعددت  
الصفقة بتعدد البائع أو  
المشتري أو تفصيل الثمن  
وأما لرد ان لم يتعدد فها  
لا ينقص بالتبعض كالجواب  
وهو ما اقتضاه كلام ابن  
المقري وغيره من وجهين  
أطلقهما في الأرض كالمسألة  
وأما في الام والبولي  
على جواز ذلك فحمل  
على تراضى العاقدين به  
وتصيرى بما ذكر أولي من  
تصير مبيعين (ولو اختلفا  
في قدم مبيع) يمكن حدوثه  
(حلف بائع) فيصدق  
لوافقته فلا يصل من  
استمرار العقد وأما  
حلف لا خيال صدق  
المشتري نعم لو ادعى قدم  
عيبين فأقر البائع بقدم  
أحدهما لو ادعى حدوث  
الآخر فالصدق للمشتري  
جيمه لان الرد ثبت باقرار  
البائع بأحدهما فلا يطل  
بالشك ويحسم (كجوابه)  
على القاعدة الآتية في  
كتاب الدعوى والينات

والشرط سواء توقف نفسه على البعض الآخر كأحد خفيين أو لا كما أشار إليه بقوله وان لم ينقص البعض  
أي المردود حل (قوله بعض ما يبيع صفقة) ظاهر سواء كان مينا أو عفا أو عفا الغنة كان باعه عدين  
مختلفتهما كذلك وأحضرهما بالصفقة ثم طلع في أحدهما على عيب فليس له فسخ العقد في  
أحدهما لتفريق الصفقة عن (قوله وان لم ينقص) الثانية لرد وقوله البعض أي المردود (قوله  
فلو اشترى عدين) أي باعها بالحل حل (قوله فليس له رد أحدهما) أي وان خرج الآخر عن  
ملكه يبيع أو هبة ولو البائع أو من يقوم مقامه من وارثه ونحوه لأنه لم رد كمالك فلو قال وردت المبيع  
منهما فهل يكون رد المالا لصح لاردها مستثنى من قولهم لا يقبل التبعض يكون اختيار بعضه  
كاختيار كله وأسقاط بعضه كاسقاط كله فن الأول يصح طالع ومن الثاني عفوس حتى القصاص  
عن بعضه لان هذا أي للبيع صفقة واحدة لا يقبل التبعض فها وان كان يقبلها بالشرع حل قال  
الزركشي لو مات من يستحق عليه رد المبيع وخلف ابن أحمد الما المشتري حل لأن رد على أخيه  
ففيه الظاهر نعم والوجه خلافه تبعض الصفقة مع ر ع وله الأرض في مقابلة النصف الذي خص  
أخاه وسطا عنهما قبل النصف الذي خصه لان الانسان لا يجبر على نفسه شيء وعلمنا ان يمكن دين  
والانطلاق جلة الأرض بالتركبة فاحم مع أر باب الدين عن (قوله فليس) أي من قوله صفقة  
شورى ولو قال يزوج بالصفقة كان أولى (قوله بتعدد البائع الخ) ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة ففصل  
مشتري كل تسعة هو ضابط ذلك أن تصرف عدد البائع في عدد المشتري بن عندا تعدد من الجانبين  
أو أحدهما عند الأفراد في الجانب الآخر فافصل فهو عدد العقود شرح مر (قوله بتفصيل  
الثن) أي مع الثمن (قوله وأما لرد) أي وعلم أن ما عا وهذا من قوله وان لم ينقص البعض  
برد موفيه ان هذا قدم التصريح به في قوله وان لم ينقص البعض برده أو يجب بأنه كره ما لو توفت  
لقوله وهو ما اقتضاه كلام ابن المقري كافي عن (قوله أطلقهما) أي عن التزجيج فلم يشرع لتزجيج  
واحد منهما (قوله والبولي) على حذف مضاف أي وكتاب البولي أو هو من قبيل التسع  
حيث سمي الكتاب باسم صاحبه كقول الناس قرأنا غلطيا أو أنه مشترك بين الكتاب ومؤلفه  
والبولي نسبة إلى يوطا قرية بصعيد مصر الادي وهو أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي كان  
خليقة الشافعي ومات محبوسا قيد الامتناعه من القول بخلاف القرآن اه برماوى (قوله على جواز  
ذلك) أي جواز رد بعض ما يبيع صفقة بما لا ينقص بالتبعض عن (قوله فحمل) في هذا الجواب  
نظر لان الكلام مفروض في لرد فغير ا على البائع وأما لو تراضى على الرد فلا خلاف فيه حج وهو ان  
كان فيه نظر أولي من التضييق حل (قوله أولى) أي أولوية عموم لأولو بهاهم لان إمام الاولوية  
مدفوع بأن العبد لقب أي جامد لا مفهوم كآقره شيخنا (قوله ولو اختلفا في قدم عيب) أي  
وحدونه أي وادى البائع الحدوث وقوله في قدم عيب أي واحد أو اثنين من قوله نعم لو ادعى قدم عيبين  
(قوله يمكن حدوثه) أي وقدمه وعبارته شرح مر واحتدل صدق كل (قوله حلف بائع) وكذا  
يحمل لو ادعى المشتري حدوثه قبل القبض لرد به وادى البائع قسمه حتى لا يرد به قال قول قول البائع  
وصورة ذلك فياذا باع بشرط البراءة من العيوب فإن الشرط أنما ينصرف لما كان موجودا عنده  
الصدق لا لما حدث فالبايع يدعى قسمه حتى لا يرد به لشمول الشرط له زى (قوله فالصدق للمشتري  
جيمه) فلو فصل عن العيب لم ترد على البائع ويمنع الرد لا نكول للمشتري ثبت كون العيب  
حادثا بالنسبة لبيع الرد على البائع فلا قاعدة في عيبه فلو فسخ البيع يتعاقف مكان البائع ان  
يخلص ان العيب حادث لا بعد أرضه حج ح وبعبارة قول لان العيب انما حدثا كانت تثبت

فان قال في جوابه ليس له  
الردي على العيب التي ذكره  
أولا يلزم قبوله وما يقبضه  
وبهذه العيب وأما يقبضه  
الاسلام من العيب حلف  
على ذلك ليطابق الحلف  
الجواب ولا يكف في  
الآيتين الترضي لعدم  
العيب وقت القبض لجواز  
أن يكون المشتري علم  
العيب مرضى به ولو نطق  
البائع بذلك كلف البيعة  
عليه ولا يكفي في الجواب  
والحلف ما عطف به هذا  
العيب عندى وله الحلف  
على البت اعتمادا على ظاهر  
السلامة اذ لم يعلم وأوطن  
خلافه وتصدق فيها ذكر  
بالنسبة لمنع الرد لا لتفريم  
الرضي فالحلف ثم جرى  
فسخ بتخالف فطالب  
بإرضي الحادث لم يجباله  
لان بيعة وان صلت  
للمع عنده لم يلزم الشغل  
ذمة المشتري بل للمشتري  
أن يحلف الآن أنه ليس  
بمحدث كالتوسط بها  
لقاضي الامام فان لم يكن  
حدوث العيب عند المشتري  
كشأن الشجرة المتدلة  
والبيع أسس صدق  
المشتري بلاعين ولو لم يكن  
تقدمه كحجر طرى والبيع  
والقبض من ستة صدق  
البائع بلا عين (وزيادة)  
في البيع والنحن (منصلة)  
كسمن وتعلم صنعوكبر  
شجرة (تبعه) في الرد

لمردود عليه حقا ولا حتى له عنا وجبته فالوجه أن يأتي هنا كسكتي في قوله ثم ان رضى به  
البائع الخ ويرصد في المشتري يعني عدم تقصيره في الرد في وجهه العيب أن يمكن خفاء مثله عليه عند  
الرؤية فان كان لا يخفى كقطع أنما وبه صدق البائع تشرح مر (قوله فان قال في جوابه الخ) الحاصل  
أن الشارح ذكر كرر بعد أجوبة الاول من العلمان والآخرا خاصا ولو أبدل أحد العلمين بالآخر  
أو أحد الخاصين بالآخر كفي وكذا لو أبدل العلم بالخاص لانه غلط على نفسه بخلاف ما أبدل الخاص  
بالعام بأن كان جوابه خاصا ذكر في بيته العلم فلا يصح في شرح مر ملخصا وعموم الاولين  
لشموعهما المردود العيب عند البائع ولو جود مع علم المشتري به وان كان الاول خاصا من جهة  
التقصيد بالعيب التي ذكره (قوله ولا يكف في الاولين) فلو حلف عليه قبل منه زى ويحرم على  
القاضي أن يكف ذلك لانه ر بما ترتب عليه عدم الرد مع استحقاقه لرد ع (قوله ولو نطق  
البائع بذلك) أي بأنه علم العيب ورضى به ع (قوله ولا يكفي في الجواب والحلف الخ) هذا  
تقييد لقول المتن حلف باع أي على البت لاعني في العلم وهذا بخلاف ما يلزمه بشرط براءة  
من العيوب وادعى المشتري على البائع حدوث عيب باطن به قبل القبض بعد البيع وادعى البائع  
ففيه ليرامه في كفه الحلف على نفي العلم اه ح (قوله ما عطف به هذا العيب) لانه يجوز الرد  
بالعيب القديم وان لم يعلمه البائع ولا يكف الحلف على نفي العلم بل على البت حل وهل اشتغاله بذلك  
مسقط لرد به أم لا فيه نظر والاقرب أن يقال ان كان جاهلا بذلك لا يكون مسقطا لرد به تعيين جواب  
صحیح ويحلف عليه وان كان عالما سقط رده ع (قوله وله الحلف على البت الخ) أشار به الى جواب  
سؤال وهو ان يقال كيف باع البائع الحلف على البت مع أنه لم يعلم بالخالي أي هل العيب قديم أو حادث  
فاجاب بقوله وله الحلف على البت اعتمادا على ظاهر السلامة أي وانما جاز له الحلف اعتمادا على ما يظن  
أنه لم يعلم حال البيع فساغ له الحلف على البت ولا يقال فيه ضمان فان يحلف على نفي العلم لان الشارح  
قال قبل ذلك ولا يكفي في الجواب والحلف ما عطف به هذا العيب وقوله خلافه أي خلاف ظاهر  
السلامة (قوله وتصدق فيه فاذا كرر) أي فبالواختلاف في نفسه (قوله لا لتفريم أرض) أي لا لتفريم  
المشتري أرض ذلك العيب حل وعبره تشرح مر وتصدق في البائع على عدم التقدم اءاهو لتع  
رد للمشتري لا لتفريم أرضه لو باع البائع فسخ وطالب بغيره أن حدوثه بيده ثبت بيعة (قوله ثم جرى  
فسخ) وصورته أنه بعد حلف البائع اذع اشتغاف في قدر النحن مثلا فحلفا ففسخا فلا يطالب البائع  
المشتري بأرض العيب بل يحلف المشتري أنه ليس بمحدث كقالة الشارح شخنا (قوله بل للمشتري  
أن يحلف) أي فبالواختلاف في نفسه (قوله وتعلم صنعة) ولا فرق بين أن يكون  
تألفاضه معبدا ولو نكل ردت على البائع وحلف واستحق الارض ولا يقال انه حلف أولا ولا  
تقول تلك ما نفع من الرد وهذه مثبته للارض فالمقصود من كل غير المقصود من الاخرى حل وعش  
وسل (قوله فان لم يكن حدوث العيب) محترز لقوله السابق يمكن حدوثه (قوله ولو لم يكن  
تقدمه) أي تقدم العيب على العقد وفي نسخة قسمه (قوله وتعلم صنعة) ولا فرق بين أن يكون  
باجرة أولا لم يعلم أولا والقصة ولصيح كالتصديق من حيث أنه لا شيء في نظره على البائع في الرد  
وكانتصلة من حيث أنه لا يجبر معها على الردف الاساك وطلب الارض كذا قاله شيخنا فأنما اه قل  
على الجليل (قوله وكبر شجر الخ) واعترض بما يأتي في الصدق فياذا أصدقها شجرة وتوكرت  
ثم طلقها قبل الدخول بأن كبر الشجرة يمنع الرد لانه زيادة ونقص لانه يقل به ثمها فترقم  
له نصف قيمتها عند المقدن لم ترض بأخذ نصفها وبجواب بأن جانب الزوج قبل الحلف من الكسر

بالفرق تراعى أكثر من البائع هنا بدليل أن الزيادة للتصلة تتبع الأصل هنا وفي سائر الأبواب إلا في  
 الصدق أه شورى **(قوله إذا لم يكن أفرادها)** أى بالغة ولأن الملك قد تجدد بالفسخ فكانت  
 الزيادة للتصلة فيه ناسبة للأصل كالعقد ولو باع أرضاً بأصول تحركات فثبت ثم رد بها بسبب فالتأنيب  
 للمشتري كما في شرح مدر وقال شيخنا وأشار الشرح بهذا إلى ضابط التصلة والتصلة قالوا  
 هي التي لا يمكن أفرادها بالعقد واثنيته هي التي يمكن أفرادها به هو المراد بقوله لا يمكن أفرادها أى  
 فعلها عن محلها **(قوله كمثل)** هذا نظير لاشكال بدليل عود الكاف وعدم عطفه على ما قبل به  
 وأيضاً الفرض أنه قارن البيع فلم يكن زيادة لأن الجمل مادام في البطن لا يقبل له زيادة محسلة ولا منفصلة  
 وإن أعطى حكم المنفعة تارة وحكم التصلة أخرى قال الشارح في شرح البهجة بعد تقريره بزيادة كرو يمكن  
 جعله هنا لا يعنى مضاف أى ذكر زيادة جمل بمعنى نحوه وكبر مشورى ويكون قد حذف العاطف وهو جائز  
**(قوله أو كان جاهلاً)** هذا ما قاله الأسنوى واعترض بأن الصواب ما أطلقه الشيخان هنا من عدم  
 الفرق بين حالى العسل بالجمل والجهل به يعنى أن المعتمد إذا اقتضاه بالزيادة لا يرد مطلقاً على الجمل  
 أو جهله ويرقى منه وبين القتل بالزيادة السابقة أو القطع بالجناية السابقة بأن النقص هنا حصل  
 بسبب ملك المشتري وهو الجمل فكان مضموناً عليه ما نقص بالزيادة وأما لفتل والقطع فلم يحصل  
 بسبب ملك المشتري وأيضاً فالجمل يتزايد في ملك المشتري قبل الوضع فأشبه ما إذا مات عند المشتري  
 بمرض سابق من سل وشرح مدرعش **(قوله وذلك)** أى كون الجمل يتبع أمه **(قوله)** وكان علماً  
 بالجل ليس بقيد على المعتمد **(قوله)** الحادث في ملك المشتري أى يكون حمل بهيمة بخلاف  
 حمل الأمانة عيب فيها حكماى فيمنع الرد القهرى وهذا التقييد لا ينفع في قوله قيد ثم وهما الأمانة  
 الخ لأن ذلك مفروض فيها بعد الاتصال بخلاف ما هنا فإنه مفروض قبل الاتصال **(قوله يأخذ)**  
 قال الماوردى والمشتري حبس الام حتى تضع مدرعش والثمة على البائع وإذا لم يحبسها  
 ولم توضع على البائع رده اليه ولو في يده إلا أنه قبل التمييز لا اختلاف المالكين فإن لم يقع الرد قبل  
 الولافة امتنع وله الأرض حالا **(قوله إذا انفصل)** أى قد ردها للبائع حالاً ما يأخذ الولافة الانفصال  
 ولا يحرم التفرق بعد الوضع في هذا الموضع لأنه لا يحصل بالرد لأن الرد حصل قبل الانفصال وانما هو  
 طارىء عليه فاعتذر للضرورة عش وس ل وعبارة حل قوله بأخذها إذا انفصل ولو قبل الاستفتاء  
 عنها وليس هذا من التفرق المحرم لأن الفرض أن الفسخ وقم قبل الوضع ففي وقت أخذها لو  
 لم يحصل تفرق لا اختلاف مالكيهما وقبل الانفصال لا تفرق إذ هو انما يكون بين الام  
 وفرعها لا بينهما وبين جملها أه **(قوله كونه)** قالوا إنه شيخنا الراجح أن الصوف والبن كالجمل أى  
 فيكون الحادث للمشتري سواء انفصل قبل الرد أو لا ومثلها البيض كاهو ظاهراً ويرجع في  
 كون البن حادثاً أو قد علمنا لمن هو تحت يده هو المشتري فيقبل قوله فيه بيينه وكذا يقال  
 في الصوف كما في عش على مدر **(قوله وأجرة)** والظاهر أنهم موزعون فإذا رد أخذنا تقريرنا ما وجد  
 المصنف بين الولد والأجرة ليعلم منه أنه لا فرق في عدم امتناع الردين أن تكون من نفس المبيع كالولد  
 أم لا كالأجرة قال عش وأشار بذلك للرد على أى حنفية وما لك حيث قال أن الزيادة أن كانت من  
 نفس الأصل كالولد وأجرة وجب ردها معه **(قوله وأجرة)** أى حدث بعد العقد سواء برأت أو لا  
 فإن كانت موجودة حال العقد فهو للبائع كالجمل وكأجرة الصوف والور والبيض والبن فما كان  
 منه موجوداً حال العقد فهو للبائع كالجمل وما حدث بعده فهو للمشتري سواء انفصل أو لا وإذا اختلط  
 الحادث من نحو الصوف بما كان عند العقد فهو كاختلط الخمرة وسائر قل **(قوله بالعيب)** أى

إذا لم يمكن أفرادها  
 (كحمل قارن بيها) فإنه  
 يتبع أمه في الرد وإن انفصل  
 إن كان له ردبان لم تنقص  
 أمه بالولادة أو كان جاهلاً  
 بالجل وذلك بناء على أن  
 الجمل يرد قابل بقسط من  
 الثمن فإن نقصت به أو كان  
 علماً بالجل لم يرد بها بل له  
 الأرض كاعلم عاصم وخرج  
 بالقرن الحادث في ملك  
 المشتري لا يتبع في الرد بل  
 هو له يأخذها إذا انفصل  
 (د) زيادة (منفصلة كولد  
 وأجرة) وتفرقة (لا تمتنع رد)  
 بالعيب عملاً بمقتضى العيب  
 (قوله وأشار بذلك للرد  
 الخ) أى مع ضميمته وهي  
 لمن حدثت في ملكه

(قوله مؤثرة) قال شيخنا  
 القويني الظاهر أنه ليس  
 بقيد بل المنادى على الوجود  
 أه ثم رأيت ابن حجر قال  
 والطاع كالجمل والتأثير  
 كالوضع فلو أطمت فيه يد  
 ثم ردها بسبب كان الطاع  
 للمشتري على الأوجه



نموله الامة التي لم يميز بين  
الرد لمرة التفریق بينهما  
كما مر في باب المناهي  
(كاستخدام) لمبيع من  
مشترا وغيره وللمتن من  
باتع أو غيره (ودوطه ثيب)  
يفرز نامتها قبل القبض أو  
بعده فانها لا يتمتعان الرد  
(وهي) أي الزيادة المنفصلة  
(لن) حدثت في ملكه  
من مشترا وبتاع وان رد  
قبل القبض لانها فرع  
ملكه ولان الفسخ يرفع  
القديم حينه لا من أصله  
وتصيرى بذلك اعسم من  
قوله للمشتري (زوال بكارة)  
للامتعة المبيعت مشترا أو  
غيره ولو بونه فهو اعسم من  
قوله واقتضاض البكر  
(عيب) بها فان حدث  
بعد قبضها لم يستند لبيع  
متقدم جهه المشتري منع  
الرد أو قبضه فان كان من  
المشتري فلا رد له بالبيع  
واستقر على من الثمن بقدر  
ما قص من قيمتها فان  
قبضها زوجه الثمن بكاله  
وان تقبل قبضها زوجه  
قدر النقص من الثمن أو  
كان من غيره وأجاز هو  
البيع فلا رد بالبيع ثم ان  
كان زوالا من البائع أو  
بأقاة أو زواج سابق فقدر  
أومن أجنبي فله الرد  
ان زالت بلا طوع أو بوطء  
زمانها لا الزم به مهر بكر  
منها بلا فرد ارش ويكون  
للمشتري لكتنه ان رد بالبيع

القديم وقوله علام يقتضى العيب أي ومقتضى العيب الرد (قوله) نموله الامة أي ومثله وقوله البيعة  
قبل استغنائه عنها ع (قوله) لحمة التفریق) فيجب الارش وان لم يحصل بأس لان تعذر  
الرد بانتماعه على ولو لمع الرضا صيرة كالشئ منه اه حرج ودمر وع (قوله) كاستخدام أي قبل  
الاطلاع على العيب حل (قوله) ووطء ثيب) أي ولو في البكر ومثله التورامع بقاء بكارتها ومثله  
التيبوطه البكر في دبرها فلا يمنع الرد ع على مر (قوله) يفرز نامتها) فان كان زمانها بان غنيت  
السبد جنبا فان كان قبل القبض فكذا ذلك وان كان بعد القبض منع الرد لانه عيب ما حدث حيث  
علم بأنماي الزوال لم يوجد عند البائع حل والظاهر ان هذا نزاع شوري (قوله) وهي لن حدثت في ملكه  
فان حدثت في ملكه الرفع فلهما أو المسترى فله وأما اذا كانت في زمن الخيار فان كان الخيار للبائع فهي له  
وان أجاز وان كان الخيار للمشتري فهي له وان فسخ وان كان الخيار لهما فموقوفه ع (قوله) لانها  
فرع ملكه يؤخذ منه ان محل عدم وجوب المهر على المشتري اذا كان الخيار له ولا خيار وان كان  
للبيات فله المهر على المشتري وكذا ان كان لهما ففسخ البيات وكذا يقال في البائع في الثمن شوري وحل  
(قوله) ولان الفسخ يرفع العقد أي اللقطة الخاصة بالمبيع وهي حل الاقتاع والا فاقصد المالك من  
الاستيجاب والقبول لا تصور دفعه ع (قوله) من حينه) أي الفسخ وقوله لا من أصله أي العقد  
(قوله) زوال بكارة أي لامة المبيعت من مشترا وبتاع أو أجنبي أو زوج أو بأ فله بونه كأشار اليه بقوله  
ولو بونه فبني فمفسد شوري زوالا على كل سواء كان الزوال قبل القبض أو بعده ولم يستند لبيع  
متقدم أو استند له عمله المشتري أو وجهه فله اربعة ضرب في الحمة بشرين فاشار الى خمسة عشر  
قوله فان حدث بعد قبضها ولم يستند الى الان قوله ولم يستند لبيع الخ صادق بثلاث صور: فمفسد بقرى  
الحمة أو شار بقوله أو قبضه فان كان الخ الى خمسة فمطلوب بروه فله القصة عقبة لانه لا يمكن جريان  
الحمة في الثلاث (واقتضاض البكر) هو بالقاف والفاء قال الشوري ودمر الاقتضاض ازالة اللقطة  
بفتح القاف أي البكارة (قوله) ولم يستند لبيع متقدم) كزواج سابق أن لم يستند لبيع أصله  
أو استند لبيع متاخر وقوله عمله المشتري ومفهوم هذا التي ما لو استند لبيع متقدم جهه المشتري  
وسمكه أنه ثبت الرد لوقه فيما تقدم حدث قبل القبض أو بعده واستند لبيع متقدم (قوله) فلا رد له  
بالبيع أي القديم (قوله) بقدر ما قص أي بقدر نسبة ما قص من القيمة أي قيمتها ساله والمراد  
بالقدر لكل أي فيؤخذ بمثل ذلك النسيب من الثمن لأنه يستقر عليه نفس ما قصا فليكون بقدر  
ما قص بقدر الثمن أو أكثر حل وهذا القدر لا يسمى أرش بل هو جزء من الثمن استقر للبائع في  
مقابلة الجزء الذي استوفاه من المبيع فانه قاله البكارة من المشتري في هذا المالحظ فقبل قوله الآتي ولا خلاف  
مشتري قبض (قوله) أو كان من غيره) بأن كان من البائع أو من زوج أو من أخته أو من أجنبي كما يأتي (قوله)  
فله الرد بالبيع) أي العيب القديم الذي اطاع عليه بعد ايجازه ببسبب زوال البكارة وليس له الرد بسبب  
زوال البكارة لانه اطاع عليه وأجاز البيع حل وقال ممر كذا قال الشارح وهو محمول على ما إذا لم يطاع  
عليه لا بعد ايجازه وقال ع (قوله) فله الرد الظاهر ان المعنى أنه اذا عارضه اقتضاض غيره فان فسخ فذلك  
وان جازم على العيب القديم فله الرد به وبيق الكلام فيما اذا علم من مامعاه قبل تخصيص الاجازة بسبب  
الاقتضاض والفسخ بالأخويه نظر اه سم والظاهر ان فسخه بأحد هما واجازته في الآخر يقطع خياره  
(قوله) فهدر) ومعنى كونه هدر انما إذا جاز للمشتري البيع أخذه او قطع جهان غير شرعي وان فسخ أخذ  
منه كله (قوله) فله الرد الارش) ويكون لن استقر ملكه على المبيع فان أجاز للمشتري فله والاف للبائع  
(قوله) ويكون للمشتري) هذا واضح اذا لم يكن في خيار البائع وحدهما وخيارهما ففسخ العقد فان كان

وأرض بكرة لان ملك المالك هنا ضيف فلا يتحمل شئين بخلافه ثم ولطام لا يفرقوا بين الحرة والاوتولما في آثار البيوع انتهى عنها في البيع يعا فاسدا من وجوب مهر بكر وأرض بكرة لوجود العقد المختلف في حصول الملك بهم

(قوله رجه ان سقط منه) من المهر قدر الارش بالغ ما بائنا ولو زاد على المهر فهو سواء اخذوا ما قال سقط منه جوا على القالب من زيادة المهر على الارش وانظر فما اذا زاد الارش على المثل هل يرجع للبائع على الاجنبى أولا سور جوابا وفرقا والقياس على نظاره انه يلزمه ذلك اذ من ثم ساق عبارة من قبل بعدها (قوله رجه ان يعا فاسدا) أى فلما استوفى بعض أجزاء المبيع أو جبناعليه ضيان جزء المبيع وهو الجلمدة والوطى بكر ايشية العقد أو جبناعليه المهر فتعدت الجهة فوجب الشيان لان من جهة واحدة لما يوجد منه الاجهة واحدة وهو النصب ليجب عليه أرض البكره لثلاثا يتضاعف غرم البكره من ثين مع اتحاد الجهة

البائع وحده فينبى أن يكون له من ذلك المهر ما عدا قدر الارش مطلقا كالمهر الفرض وكذا قدر الارش أيضا ان فسح لان ذلك القدر بدل بعض المبيع فيه وان كان لم يفسح فينبى أن يكون ذلك المهر جمة للبائع اذ عانى (قوله سقط) أى عن الاجنبى ان لم يكن قبضه المشتري والاولى أن يقول ثبت قدر الارش وهو ما خص من قبضتها حتى لو كان المهر قدر الارش استحققه البائع اذ اراد عليه بسبب ولا يلزم المشتري شئ لو كان الارش أكثر من المهر لان لم يدخل في ضيائه الى الآن اذ الفرض أنه قبل القبض من (قوله البائع) متعلق بمحذوف تهديره ويكون للبائع وسقوطه بالنسبة للمشتري (قوله لا يخالف) فيسأل الخلفاء موجودة قطعاً ما ذكره لا ينفها وانما يصلح فارقا بين المواضع فالاولى أن يقول كقالب من ورفق بين وجوب مهر بكرها ومهر ثيب وأرض بكرة في النصب الخ ويمكن أن يجاب بأن المعنى لا يخالف مخالفة مضرة أى من غير فرق (قوله) ما في النصب بأن غصب زيد أمة عمرو ووطئها بغير زنا منها وقوله والبيات أى فيما لو تعدى شخص على حرة وأزال بكارتها بالوطء مكرهه وعبارة الثمن في البيات ولو أزال أى الزوج بكارتها فلا تنى عليه أو غيره بغير ذكره كالحكومة أو به وعذرت فهو مثل ثيب وكومة ونظم بعضهم حكم هذه الابواب فقال

في النصب والبيات مهر ثيب • كذلك أرض البكره الطيب  
في وطء مشترى بقتة فاسدا • مهر بكر مع أرض أبدا  
في وطء زوج في نكاح فاسد • مهر بكر دون أرض زائد  
كذلك وطء اجنبى لأمه • قبيل قبض المشتري قد سقطه

(قوله لان ملك المالك) أى وهو المشتري هنا ضيف لان الفرض أنه قبل القبض فلا يتحمل ايجاب شئين ومهر أرض البكره ومهر ثيب بخلافه ثم أى في النصب والبيات فان ملك المالك قوى فاحتمل الشئين حل (قوله ضيف) أى بدليل أنه لو تلف المبيع انفسخ العقد لكونه قبل القبض أقول وقد يؤخذ منه أن الخيار اذا كان لمعاً والبائع ووطئها لا يجنبى بغير زنا لها ليس على الاجنبى الا مهر حكم بكر مثلها سواء عنها المشتري أم لا شورى (قوله بين الحرة) ان قلت الحرة لأمك فيها أصلا حتى يقال انه قوى قلت يمكن أن قال المراد به ملكها لا النفع نفسها قوى اذ شيخنا (قوله لوجود العقد المختلف في حصول الملك به) انظر ما وجه استفادة الفرق من هذا بل ان المناسب العكس اذ الملك هنا متفق عليه فكان أولى ليعاب شئين بخلاف ملك المشتري هناك فانه مختلف فعلى أن هذا الفرق لا يصح أيضا لان ملك المالك هناك التى هو البائع أضف بما اذا اختلف في حصول الملك للمشتري يستلزم اختلف في حصول الملك للبائع فيكون مختلفا فيه وما هنا متفق عليهم أن الفرض ان الواطى هو المشتري في صورة المبيعة بما فاسدا ومتفق في اختلف في حصول الملك له التخفيف فيها يجب عليه لا التقليل كالمهر الواقى وأن الواطى في صورة المبيعة قبل القبض شخص اجنبى غير المشتري والبائع وليس زوجا بل هو زان أو واطى بشبهة فليس له ملك لا متفق عليه ولا يختلف فيه والمناسب له التقليل لا التخفيف كالمهر الواقى فلا يثبت الدليل أى قوله لوجود العقد الخ يجب شئين فالتناسب في حصول الجواب ما يستلزم من كلام الزاى فيها كتبه هنا في الفرق بين النصب والبيع الفاسد وهو أن يقال في قوله لوجود العقد الخ أى فتعدت الجهة بسبب الاختلاف في حصول الملك أى وتعدت الجهة بخفض شئين بخلاف ما هنا فالجهة واحدة فالحاصل أن ما هنا اذا نظر اليه المصعب النصب

والذي يفرق القوة والضعف إذا نظر البيع الفاسد يفرق بتعدد الجهات وتعدد الجهة  
يعلم من كلام زكي فقول الشارع بوجود العقد المختلف الخ أي مع تعدد اللوجب وهو طء الشيء وتوارثه  
الجلدة فوطء الشبهة واجب مكر وأزالة الجلدة أوجب أرض البكرة لأن أجزاء المبيع مضمونة  
على المشتري وقوله في حصول الملك لأن بائنه في يرى حصول الملك للبيع الفاسد فان نال المبيع  
عند المشتري ضمنه بالثمن عنده **(قوله كذا في النكاح الفاسد)** والمعتمد وجوب مهر بكر فقط في  
النكاح الفاسد كما هنا فيرى فيمنه بين البيع الفاسد بأن البكر في النكاح الصحيح غير مضمونة  
بدليل ما لو أزال لبكرة بأصحه وطهها قبل الفسخ ليس عليه زيادة على نه المهر بخلاف ما لو  
أزال في البيع الصحيح فإنه يستقر عليه أرضها عن إذا فسد كل عقد كصحة في الضمان وعنده  
والبكرة مضمونة في صحيح البيع دون صحيح النكاح وأجاب عن عرش عن الشارع بأن التقييد في  
أصل الضمان لا في قدر المضمون **(قوله بخلافه في ذكر)** أي ليس فيه عقد مختلف فيما اتفقا فيه غيب  
من الاجنبي لكن بالضمان الملك وجب عليه مثنى واحدا لا بد من ملاحظة هذا المقدار في الفرق  
شور يرى وقال العلامة حل قوله بخلافه في ذكر أي أنه لا ملك فيه للاجنبي الواطء بالكيفية وموجب  
مهر البكر في طوء المبيعة بضعاً فاسدا ووطء الشبهة لانه لم يستمتع بها بكر او موجب أرض البكرة ازالة  
الجلدة ولا غنى أن هذا بعينه موجود في الجنابة والنصب مع أنه أولى بذلك لأن يقال اللوجب لمهر  
البكر وأرض البكرة في النصب جهة النصب وهي جهة واحدة فلو أوجبنا عليه مهر بكر لتنافى  
غرم أرض البكرة من نين من جهة واحدة وهو محتج حل فادفع ما يدل العاصم التي لم يختلف في عدم  
ملكه أولى بالتفريط عن اختلاف في ملكه اه حج زكي

### باب في حكم المبيع الخ

ذكر له حكماً ثلاثة لا تنسخ بالتفويض ثبوت الخيار بالنصب على التفصيل الآتي وعدم محلة التصرف فيه  
كما سيذكره بقوله ولا يصح تصرف الخ وقوله ونحوه كالمصدق والاجر والمعينة وأما المثل فداخل في  
المبيع وقوله قبل القبض ذكره في المتن منطوقاً وقوله بعده ذكره مفهوماً من التقييد بالظرف إذ يفهم  
من قوله قبل قبضه أنه بعده ليس من ضمان البائع لكن علمه أن لم يكن خيار أصلاً وكان المشتري وأولها  
فان كان للبائع وحده فهو من ضمانه أيضاً كقول قبل القبض في التفصيل الآتي لكن قوله ونحوه لم يذكر  
لنحو الأحكام الثلاثة التي ذكر للمبيع في ذلك التالف وهو عدم محلة التصرف فيه كشملة هجوم  
قوله ولا يصح تصرف الخ وقوله والنصب فيه هو ما سيذكره بقوله ولا يصح تصرف فيه بغيره وقوله  
وما يتعلق بهما الذي يتعلق بالمبيع ونحوه قبل القبض الكلام على القبض الآتي في قوله وقبض غير  
منقول إلى آخر الباب والذي يتعلق بالتصرف فيما تحت به التبرئة لا استبدال البيع الدين لمع من  
هو عليه الأتيان في قوله وصح استبدال الخ ومعنى تعلقهما بمسألة التصرف أنهما نظيران لما من حيث  
أن فيها تصرفاً في الدين وفيها تصرف في الدين وكل من الدين ليس تحت بالتصرف اه  
شبخنا **(قوله للمبيع)** خروج زوائده في أمانة ولا يجوز طلبها وان استعملها ولو بعد طلبها كالبيع  
أي أنه لا لاجرة له إذا استعمله البائع قبله وعبارته تشرع م المبيع قبل قبضه احتقر بالمبيع عن زوائده  
للتفصيل الحادثة في يد البائع كشره وتولن ويض ويوصف قائماً بأمانة في يد البائع وان ندى بحبس المبيع  
بأن طلبه المشتري فمضمول يمكن له حق الحبس ولو استعمل البائع المبيع قبل قبضه لم يلزمه جرة لضعف  
ملك المشتري وقال حج في شرح العايد أن طلبه المشتري وانتمت البائع من قبضه لزمته الاجرة  
والافلا **(قوله قبل قبضه)** أي عن جهة المبيع وهو الناقض الضمان وكذا بعده والخيار للبائع أو كان

كما في النكاح الفاسد  
بخلافه فياذ كر

(درس)

باب في حكم المبيع

ونحوه قبل القبض وبه

والنصف فيه تحت بد

غيره مع ما يتعلق بهما

المبيع قبل قبضه

(قوله فهو من ضمانه أيضاً

الخ) لا يأتي فيه قوله والتلاف

مشتري قبض ولا تخيير

بالتلاف الاجنبي وعبرة

شرح الرض ولو تلفه

متفقون بعد قبضه والخيار

للبائع وحده انفسخ البيع

كأن صوراً التالف انتهت

ومر ادهم التالف ما قدم في

قوله فرع لو تلف المبيع

بأتمه جارة بعد القبض

والخيار للبائع وحده انفسخ

البيع لانه ينفسخ بذلك

عند بقاء بده ففسد بقاء

ملكه أولى لان نقل الملك

بعد التالف لا يمكن اه

قوله فيما مرتب يشمل

الاجنبي والمشتري فيفيد

مجموع كلامه ان التالف في

مدة خيار البائع ينفسخ

العقد قبل القبض أو بعده

بأتمه أو بائع أو مشتري أو

اجنبي

القبض لاعتدال وجه البيع انتهى شو يرى وعبارته شرح در المبيع قبل قبضه أى الواقع من جهة البيع  
 قابض الواقع لاعتدال وجهه كالمبيع فهو يمد يده على كونه من ضمان البائع وذلك كأن قبضه المشتري  
 من البائع على سبيل الوديعة بأن أودعه البائع إليه فأخذ منه وديعته وكان البائع حق الجبس فنفقه  
 يمد المشتري في هذا الحالة كتلفه يمد البائع كالمسحوق به لا لأنه لا أثر لهذا القبض ولهذا كان الاصح  
 بقاء حبس البائع بعده فقول در وكان البائع حق الجبس مفهوماً أنه لو لم يكن له حق الجبس وأودع  
 له المشتري المبيع حصل له القبض المضمون للمشتري فكأن ع ش (قوله من ضمان البائع) وإن عرضه على  
 المشتري لم يقبله لبقاء سلطته عليه وإن قاله المشتري هو وديعته عندك ولا ينافيه قولهم إبداع من  
 يمد ضمانته يبرئه له ذلك مفروض في ضمان اليك الماعل والمسلم وما هنا في ضمان العقد شرح در (قوله  
 بمعنى انفساخ البيع الخ) وهذا يقال في ضمان اصطلاحاً ولا مشاحة فيه ولا نهماً كان يلزم دفع الثمن  
 للمشتري أن قبضه صار كأنه ضمن له بمعنى غرم به أى لا يضمن الضمان القدر هو غرم البديل من مثل  
 أوقية لأن ذلك في ضمان اليك وما هنا في ضمان العقد (قوله أو اتلافاً بطل) ولو باذن للمشتري حل  
 (قوله وإن أراه) أى البائع وقوله سئمه أى من الضمان أى من مقتضاه هو غرم الثمن والقبالة قد رد وقال  
 سم وإن أراه سئمه أى من الضمان بالمعنى المذكور كأن قاله وإذا قبل القبض لا يفسخ العقد  
 وإن تعيب لأخبارى وهذا غير ظاهر بل المراد أنه أبرأ من الضمان بمعنى غرم البديل فيه استخداً وأ  
 المعنى أبرأ من مقتضاه هو غرم البديل فيكون على حذف منافع (قوله فإن تلف) أى حالاً وشراً  
 ومن الثاني أن يدعى الصبيل على قبيل القبض ويحكم بغيره فلو كان بعد القبض لم يرجع على البائع  
 بالثمن لغيره بل يمد السؤل كقوله حل (قوله لتعريفه) أى مع عدم قيام البديل مقامه فلا رد  
 ما يأتى في اتلاف الأجنبي (قوله فيسقط الثمن عن المشتري) أى الذى لم يقبض فإن كان قد قبض  
 وجب رده لغوات التلم المستحق بالعقد فيقبل كالموقوف فاقبض أى التقبيل القبض  
 شرح در (قوله وينقل الملك في البيع الخ) وترتب عليه الزوال فتكون للمشتري حيث لم يخص  
 الخيار بالبائع وموثة تجهيزه على البائع كفى در وحل وكون الزواله للمشتري إذا كان الخيار لها  
 مشكلاً لا غير ملك حرر (قوله وكالتفوق وقوع دره) أى جوهره في البحر لا يمكن إخراجها منه  
 ولو بعصر فإن عادت في هذا الحالة تبين علم الانفساخ وكذا يقال في الطير والصيد بخلاف ما إذا انتقل  
 الحر فإن الفسخ باق بجهاله لأنه انتقل من حالة إلى أخرى بخلاف ما تقدم شو يرى وعبارته حل وزى  
 قوله وانقلاب الصبيل خراً أى ما لم يمدخلوا الاتية الخيار للمشتري (قوله واختلاص مقوم باستر)  
 أى البائع بخلاف اختلاص التلى بأخر فإن اختلط بغير جنسه كشجر برز ينفك كالتفصيل أو ان اختلط  
 بجنه بنبات الخيار للمشتري ويكون المختلط شركة ع ش على در وبغيره لوقوع الفروع وبابعد  
 بين كونه من البائع أو بنفسه فيفسخ البيع أو من المشتري فيكون قبضاً ومن أجنبي فيثبت الخيار  
 ومثله يقال في قوله وأما غرق الأرض الخ فتارة يكون لفرق وقوع الفروع من المشتري أو  
 البائع أو من أجنبي أو من غير فاعل والمظاهر أن هذا التفصيل متعين ولو قال الشارع وشمل  
 التفصيل الحسى والحقى كوقوع دره كإعير به قول لكان أوضح (قوله أو وجد البائع له)  
 بأن قال أملك هذا حل وعبارته ع ش قوله أو وجد البائمه أى بأن أنكر أصل البيع  
 فيحصل على ذلك ثم بعد الخلف حيث كان المشتري عالماً بأن البيع وقع له بغير بين الفسخ  
 والجزاء فإن فسخ أخذ الثمن من البائع إن كان قبضه ولا مسقط عنه وإن أجاز أخذ الثمن ونصرف  
 فيه المظفر بمعنى أنه يشتري بمثل البيع فإن لم يمد يده بقبضه البائع منه رخص السعر في الثمن

من ضمان البائع) بمعنى  
 انفساخ البيع بتلفه أو  
 اتلاف البائع وثبوت الخيار  
 بتعيبه أو تعيب البائع أو  
 أجنبي أو اتلاف أجنبي كما  
 يأتى (وإن أراه) منه  
 (مشتري) لأنه أبرأه  
 يجب (فإن تلف) بآفة (أو)  
 ألتفه بآفة انفساخ) البيع  
 لتعريف قبضه فيسقط الثمن  
 عن المشتري وينقل الملك  
 في البيع للبائع قبيل التملك  
 وكالتفوق وقوع دره في بحر  
 وانقلت طير أو صيد  
 من وحش وانقلب الصبيل  
 خيراً واختلاص مقوم  
 بالثمن بغيره أما غصب  
 المبيع أو قبضاً وجه البائع  
 له

(قوله أى البائع) فإن كان  
 لأجنبي صدق ذواليدى  
 قدر حق صاحبه يمينه اه  
 سم على حج وقوله فإن كان  
 لأجنبي أى وثبت للمشتري  
 الخيار كالتفاه اه شيخنا  
 قوله بغير بين الفسخ  
 والجزاء) وكذا خيار  
 أنكر البائع البيع والثمن  
 فإن فسخ أو أجاز في المظفر  
 فيما اه قوينى  
 (قوله فإن لم يمد يده بقبضه  
 الخ) كان الصواب أن  
 يقول فإن لم يمد يده بقبضه  
 البائع منه الخ اه شيخنا

أطرو عيب في الثمن أخذ المشتري ما تمس بماله فباع بطرق متوالة لأن لا يحلف البائع وينسخ  
 العقد ويأخذ الثمن لعدم وصوله إلى حقه **(قوله)** خذت الخيار وهو على التراخي في الثلاث على  
 المتعذر حل وعش **(قوله)** لا يمكن رفضها أي لا يسرقان لكن أصلا فكل أي فينسخ البيع  
 كذا قاله من في الحواشي وقال أيضا من روي أنهما لم يحلفا على ما عدا ذلك من غيرهما  
 فكما خلاط البصرة بغيرها سئل أي في خيار **(قوله)** عيب أي في خيار وقوله أي فينسخ  
 الاجارة **(قوله)** والفرق لا يخفى ظاهره وهو أن القصد من الاجارة المنفعة وهي تنقبض في الزمن لانها  
 تنقض الانتفاع في الحال وهو متعذر بخلاف الماء والصخرة بخلاف البيع فان القصد من مزايا المبيع  
 وهي بقبضه في الحال فلا يفسخ فيه حل لا يباح **(قوله)** وان لا يفسخ أي من وقع له العقد ولو باذن  
 البائع أو سكره لا يفسخ ولا يفسخ في حق المشتري وان باشر العقد كالأجنبي **(قوله)** فيضله أي ان كان الخيار له  
 أو له أو لا خيار أصلا والانتسخ هو يرى أي فيسترد للمشتري الثمن من البائع بغيره بدل المبيع من  
 مثل أوقية عش على مر والمراد أنه قبض حيث كان أهلا والأب ان كان غير أهله لم يكن قبض عليه  
 البذل ورد البائع الثمن المعين بالتساخ البيع وقد يتقاصم حل **(قوله)** أيضا قبض أي في غير البائع  
 بذلك فصحت التسمية بقره كالحل **(قوله)** كالحل كالحل طعنه قد يقتضي التسمية أن الخيار  
 لو كان البائع لا يكون اتلاف للمشتري فيضله هو كذا بل لو أتلفه بغير قبضه من اتلافه ففسخا وبغيره  
 كقوله بعض المتأخرين وأقره من حل قال حل وهذا القياس يقتضي أن اتلاف غير أهله لا يجوز  
 والصبي قبض لانه لو كل طعنه المصوب في خياره في النقص وليس كذلك والفرق أن ملكه على  
 ذلك مستقر وهو غير مستقر ثم كان اذن المشتري للأجنبي في الاتلاف انتهى وقوله فيضا حال  
 من المالك وهو ليس قبضا **(قوله)** فان القاصب يرأ بذلك أي اذ لم يحصت فيمشتا قال من ولا فرق في  
 ذلك بين أن يقدمه القاصب أو أجنبي أو يأكله هو بنفسه **(قوله)** وكردة وبمثل الرد ترك الصلاة  
 وقطع الطريق وزنا المحسن واعترض بأن الاحسان لا يتصور من الرقيق لأن شرطه الحرية أو أجيب بأنه  
 يتصور في ذنبي وهو محسن من حارب وأسرق ثم بيع فأنقذه المشتري عند البائع يكون قابضا له لا يقال  
 كيف يكون المشتري اذ لم يكن امانا قابضا بقتل المرتد ومن ذكره كرم أنه غير مضمون على قوله لا تقول  
 ينبغي أنه قتل ملكه من غير ضرر عليه فيستقر عليه متمولا لانه لا يلزم بين ضمان القيمة والثمن اذ لم يتد  
 وقاطع الطريق لا ضمان القيمة وضمنان الثمن وأم الوالد الموقوف لا ضمانان والثمن وضمنان  
 القيمة سئل وشرح الرض **(قوله)** والمشتري الامام أو نائبه والا كان قابضا لانه لا يجوز له الاقتيات  
 على الامام ولا ينظر لكونه مهورا أو استنسل بأنه غير مضمون وأجيب بان ضمان العقود لا ينافي عدم  
 ضمان القيمة فالمرتد لا يضمن بالقيمة وضمن الثمن ومثله قاطع الطريق وأم الوالد الموقوف بالعكس  
 وأعاد الكافي ثلاثا فيهم جوع قوله للمشتري الامام ما فيه وهو الصيالي والقود ومحل كون قتل الامام  
 للمرتد ليس قبضا اذ قلناه لاجل الرد وقالوا كان قبضا له سلطان **(قوله)** وفي معنى اتلافه أي فيكون  
 قبضا وكان النسب أن يقول وفي معنى اتلافه احيال الابو عجز المكاتب وموت المورث بصد البشراء  
**(قوله)** قابضها أبوهم وبزعمه القيمة مطلقا والمهر ان نزل بعد حصول الحشفة لا قبله ولا ماله ما أدخل  
 الادهي في ملكه من **(قوله)** والمشتري السليم من مكاتبه ظاهر هذا ابقاء العقد وحصول القبض  
 بذلك وهو كذلك شوري وقائمة كون هذا بمنزلة القبض محبة تصرف السيد والوارث في  
 العين وان لم يدخل تحت يده ومعه ثمن الدين التي على المكاتب والمورث بها بل ان كان له مال  
 غيرها كالمير قضي منه والاضاع على صاحبه ككافره شيخنا وعبارة العاني فان قلت ما قائمة كون

خذت الخيار وأما فرق  
 الأرض أو وقع صخرة  
 عليها لا يمكن رفعه افرجع  
 الشيخان هنا أنه عيب  
 وفي الاجارة أنه تلف والفرق  
 لا يخفى (واتلاف مستتر)  
 فيه حق (قبض) له (وان  
 جهل) أنه للمبيع كالحل  
 المالك طعنه المصوب  
 ضيقا للقاصب ولو جاهلا  
 بأنه طعنه فان القاصب  
 يبرأ بذلك أما اتلافه بحق  
 كميال وقود وكردة  
 والمشتري الامام فليس  
 قبض وفي معنى اتلافه ما لو  
 اشترى متعاقبا قبلها أبو  
 وماله واشترى السيد من  
 مكاتبه أو الوارث من  
 مورثه شيئا من عجز المكاتب  
 (قوله) أي من وقع له العقد  
 وكذا اتلافه قبضه بل أنه  
 حج ومر (قوله) لان وكيل  
 المشتري هذا لتقبل قوله  
 من وقع له العقد أي بالاشتراء  
 وان كان وكلا وقد  
 تصرف في غير متعذر ومر

التجيز وموت المورث كالإتلاف مع أن الفسخ والتمن ينقل للسيد أو الوارث قلت فاشهد ذلك أنه لو كان على المكاتبين وعلى المورثين فأنه يقضي من الفسخ لأنه استقر بذلك (قوله) أومات المورث) أي عن الوارث الحائز فان مات عن ابنين أحدهما المشتري لم يتصرف في النصف الذي يخص أخاه لا يصدق كذا كره في الارض حل قوله بصدقته أي من أخيه لا يقوم مقام المورث في اقباض النصف كما في الشورى (قوله) ومخير بإتلاف أجنبي) أي فورا (قوله) فلا يفسخ البيع) هذا لا يشكل بإفساخ الاجارة فيما لو غصب العين المؤجرة غاصب حتى اقصت المدة لان المعقود عليه هذا المال وهو واجب على الجاني بخلاف الاجارة فان المعقود عليه النفع وهي غير واجبة على متلفها سم (قوله) وهذا الخيار على التراخي) ضعيف وقوله لكن نظريه القاضي معتمد ع (قوله) كإتلافه) أي الغير فان كان بأمر البائع فكذا لا يفسخ البيع وان كان بأمر المشتري كان قابضاً وان كان بأمر الاجنبي خبير المشتري بين الفسخ والاجارة وان كان بأمر الثلاثة أي البائع والمشتري وغيرهما فلا يقاس الانفساخ في كلهما والقبض في كلهما التخدير في ثلثه قاله الاستوى قال شيخنا ولا يقال يلزم على ذلك تفرق الصفقة على البائع وهو يتمتع لانه لو لم يقبض ذلك وهو أمر من ذكر كإتلافه غصارتة لزمه رضاه بغير قبضها اه ومقتضاه ما لو كان باذن المشتري والاجنبي لا يكون المشتري قابضاً بالنصف ولا يتخبر في النصف الآخر لما يلزم عليه من تفرق الصفقة حل (قوله) في غير الربوي) أي للمعين لتغير التفاضل والبدل لا يقوم مقامه فيه حل وبعبارة ع أمال الربوي فيفسخ فيه العقد لأنه يشترط القبض في المجلس وهذا يؤخذ من قول الشارح والافسخ في البيع لا تفرم لثلاث اه (قوله) أهلا للاتزام) خرج به الحرفي وقد استطوعوا في الجاني في قبض القودان يكون ملتزماً للاحكام وأخرجوا به الحرفي وغير المكلف في نظر الفرق ويمكن أن يقال فرق بين التزام الاحكام والتزام الدين الذي يحق فيه فان كل من المير والمجنون أهل للاتزام فتمت به الدين وغير أهل للاتزام الاحكام أي التكليف (قوله) فرضيه مشتر) أي بان أجاز البيع وفهم من هذا التمييز أنه الخيار في هاتين الصورتين وهو كذلك كما قرر شيخنا وهذا الخيار على الفور وبعبارة أخرى مع شرح مر ولو عيبه البائع فانه له بوجوب الخيار للمشتري على الفور جزماً لأنه ما كالأفتاء واتلاف الاجنبي وكل منهما يثبت الخيار فان شاء فسخ وان شاء جاز بجميع الفسخ اه (قوله) وحصول العيب بغيره) أي فلا خيار له فلو ظهر عيب قديم امتنع عليه رد كاسر وصار قابضاً لما ألقه فيستقر عليه من الفسخ حصته وهو ما بين قيمته سليماً ومعيها فلو كان العيب جوا وبسري للفسخ استقر عليه الفسخ كره حل وقوله حصته أي حصته ما ألقه وقوله وهو ما بين قيمته الخ فيه تسامع وسق التمييز أن يقول وهو جزء من ثمنه نسبتاً إليه كنسبة التفات التي بين قيمته سليماً ومعيها (قوله) أهل للاتزام بغير حق) هما قديان في تفرم الارث لا في ثبوت الخيار فكان الاولى تأخير ذلك عنه مذ كره غرم الارث عناني لان التخدير ثابت مطلقاً (قوله) خير المشتري) أي فورا على أوجه الوجهين كما أفتي به الواه مر (قوله) فلا تفرم) أي الآن (قوله) ما ياتي في الديار) وهو أن لا المقدار لمن الحر يجب فيه ما قص من قيمته وما لم يقدر فقيمته للقيمة حل وبعبارة هناك وفي نفس رقيق قيمته وفي غيرهما ما قص منها لم تفرم من حره ولا فقيمته من قيمته (قوله) في بدل الرقيق) الا اذا كان القاطع لما للمشتري ثم تلف لا بالارثية عند البائع فأنه يستقر على المشتري من الفسخ ما قص حل وبعبارة ع في قوله في بدل الرقيق نصف قيمته أي اذا كان الجاني أجنبياً ما للمشتري فالارث في حقه جزء من الفسخ نسبتاً إلى الفسخ كنسبة ما قص المبيع من القيمة لولا كان حلياً فلو كانت قيمته سليماً ثلاثين ومقطوعاً عشرين استقر عليه ثلث الفسخ فاذا مات عند البائع بغير سرية ضمن للمشتري ما ذكر

(ولا يصح تصرف ولو مع  
 بائع بنحو بيع ورهن)  
 كبيع وكاتبه وأجرة (فبا)  
 لم يقبض وضمن بعقد)  
 كبيع ورهن ومصدق عينات  
 انتهى عن بيع المبيع قبل  
 قبضه في الصحيحين  
 وغيرها وضبط الملك  
 وعمل منع بيع المبيع أو  
 الثمن من البائع والمشتري  
 إذا لم يكن بعين المقابل أو  
 يشبهه إن تلف أو كان في  
 القيمة والا فهو إقالة بلفظ  
 البيع فيصح وعمل منع  
 رهنه منه إذا رهن بالمقابل  
 وكان له حق الحبس والأجاز  
 على الأصح المنصوص  
 (ويصح) تصرف فيه  
 (بنحو اعتاق ووصية)  
 كإيلاد وتغير وزوج  
 ووقف وقسمة وأباحة  
 طعام للفقراء اشتراء جزافا  
 لتشوق الشارع إلى التقى  
 ولعمد توقفه على القدرة  
 بدليل صحة اعتاق الآبق  
 ويكون به المشتري أيضا  
 وفي معناه البقية

(قوله أي فوفض المبيع  
 إلخ) انظره مع ما قبله  
 لأنه يؤخذ من قبله أنه قيد  
 من كونه الآن ولا كان  
 محل مسئلة الاستبدال  
 وسأتي ولعل مراده في  
 تقديمه موم ما هنا الاستبدال

فأن دفع ما يقابل أن المشتري إذا قبض المبيع أخذ بجميع الثمن كإعارة المصنف فكيف يستقر  
 عليه أمر من النقص (قوله ولا يصح تصرف) هذا من جملة حكم المبيع ونحوه قبل القبض أو  
 بعده بخلاف زوائده الخاصة بعد التقديس فيصحبها لتمامها كما تقدم ويمنع التصرف أيضا  
 بعد القبض إذا كان الخيار للبايع أو لها قاله شيخنا اه حل (قوله ولو مع بائع) القابلة لرد والمراد  
 بقوله لم يقبض أي قبضه مع ما لا تصرف سواء لم يقبض أصلا أو قبض قبضا ناقلا لقضائهم فقط كما  
 سيأتي في قوله وشروط في قبض ما يبيع مقدرا الخ ففرق بين القبض هنا والقبض في قوله المبيع قبل  
 قبضه من ضمان بائع إذا دار في ذلك على مطلق الاستيلاء من المشتري ولو بدون تقدير فبا  
 يبيع مقدرا اه (قوله فبا لم يقبض) وإن أذن البائع وقبض الثمن اه سمع عن (قوله وضمن  
 بعقد) وهو الذي يضمن بالمقابل (قوله عينات) وأما إذا كانت في القيمة ففيه تفصيل يأتي  
 في الاستبدال وهو أنها إذا كانت متما وصداق صحت أخذ غيرها عنها والافلا أو وهذا  
 يصدق عليه أنه تصرف قبل القبض في الثمن والصدائق شيخنا أي فوفض المبيع للمعين ليس  
 فيه إلا أنه لا يصح الاستبدال عنه مطلقا كما سيأتي (قوله إذا لم يكن بعين المقابل) بأن كان بغير  
 جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفقة وقوله أو كان في القيمة عطف على تلف أي أو لم  
 يتلف لكن كان في القيمة والأبأن كان بعين المقابل أو يشبهه ناقلا أو يشبهه إن كان في القيمة فهو  
 في هذه الصور إقالة حل (قوله أو كان في القيمة) صورة ذلك أن يشتري المشتري عبد أمثلا  
 بدينار مثاق فذمتهم يبيع له بائع قبل قبضه بد ينار في ذمة البائع أو يكون المشتري أقبض البائع  
 دينارا عا في ذمتهم يبيع له البائع بد ينار في ذمة البائع أو معين غير الذي دفعه له ولو مع وجود الذي  
 دفعه له وعلى كلا الصورتين يقال أنه يباع بمثل المقابل والمقابل في القيمة شيخنا (قوله منه) أي من  
 كل من المشتري أو البائع مثلا (قوله إذا رهن بالمقابل) أي عليه وقوله وكان له أي لكل (قوله  
 والا) بأن كان بغير المقابل أو به ولم يكن له حق الحبس جاز على الأصح وما يصدق به كلامه صحة  
 رهنه على غير المقابل مع كونه له حق الحبس هذا والتمنع عدم صحة الرهن مطلقا أي سواء كان بعين  
 المقابل أو بغيره وسواء كان له حق الحبس أم لا حل نصف الملك فليس مراد الشارح بالمنصوص  
 مانص عليه الشافعي بل هو حجت للأدعي والسبكي وضابط كونه له حق الحبس أن يكون  
 الثمن حالا لم يقبضه كالأو بعضا (قوله ويصح تصرفه فيه) أي فبا لم يقبض بنحو اعتاق هذه  
 صور ثمانية مستثناة عما قبلها ويسير قابضاني ثلاثة منها وهي الاعتاق والإيلاد والوقف ولا يصير  
 قابضاني الباقي (قوله كإيلاد) مثال لنحو التقى وقوله وزوج هو وما قبله مثال لنحو الوصية  
 وقوله ووقف ومثال لنحو الاعتاق كقوله الثوري وعبرة عن قوله كإيلاد وتغيرهم بنحو الوصية  
 لكونه تعليقا للثمن على الموت فأنشبه الوصية لكونها تلك الموت بشرط التقبول (قوله ووقف)  
 أي سواء كان على معين أو لا عن (قوله ووقف) أي قسمة إقرارا أو تصديلا أي لأن الرضا غير  
 معتبر فيه ما إذا لم يعتبر الرضا فإن لا يعتبر القبض كالشفعة سأل وعبرة حل قوله وقسمة أي إقرار  
 أو تصديلا لا رد للمبيع ولا بدخاها الإيجاب بخلاف التعديل بدخلها الإيجاب كما أنها ليست يباعا (قوله  
 وأباحة طعام للفقراء) ليس بقيد وانظر من إلهام قدام لا (قوله اشتراء جزافا) أي لثبات عدم القبض  
 أو لاشتراء أمثلا فلا بد لصحة الاحتسنة كيه وقبضه شرح الروض (قوله ويكون به) أي بالاعتاق  
 المشتري قابضا وانظر هل يرتب على كونه قابضا وغير قابض فائدة لأن القرض أو خروج من ملكه  
 شيخنا (قوله وفي معناه) أي التقى البقية أي في الصحة لا في القبض بدليل قوله لكن الخ والجامع

كون كل تصرف للمالك وقوله لكن الخ مقتضى كونه غير قابض بلذ كورات أنه اذا تلف أو ألقه  
البائع انفسخ البيع والتصرف المذكور **(قوله لكن لا يكون قابضا)** فان تلف كان من ضمان البائع  
**(قوله الوصية)** أي يكون قابضا فاعاد ذلك كالإبلاذ والاعتاق حل **(قوله ولا يتدبر)** لعله  
ما لم يتدبر المشتري لأنه يقتضي حثه فيكون قابضا وري **(قوله ولا بالقسمة)** أي غير الدار **(قوله)**  
ان لم يقبضه أي التفراء وأما اعدائك فلا بد فيه من قبض المشتري ومن يقوم مقامه عنه مونه  
حل **(قوله ولا يجوز اعتاقه)** تهديد لصحة الاعتاق بكونه على غير ما لم يعلم كونه من كفارة الغير  
فقوله ولا يجوز اعتاقه على مال أي لأنه بيع ولا عن كفارة الغير لأنه شبهة شرح هر أي ولا يلجئة  
الضمنية كالقول له أعتق عبدك عني ولدي كعوضا قابضه كقائه عرش والمراد بقوله على مال أي  
من غير العبد والافهوعقد عتاقه فيصح لأنه يقع بحما **(قوله ولدي كقائه عرش والمراد)** أي بالتصرف الذي  
يصح قبل القبض والذي لا يصح قبله قاعدة وقالك احتاج الشارح الى تعدد الامثلة في قوله كالإبلاذ الخ  
**(قوله ولا تصرف في ماله الخ)** هذا مفهوم وقوله ومن يقدر فخرج به ما ذالم ضمن أصلا وضمن بغير  
عقد كإذ كره الشوري وقوله في ماله بالإضافة لأنه باق للموصول يشمل الاختصاص وهو لا يصح  
بيمه فلا يمتنع فراءه بفتح اللام إلا لأنه قد ترجمه على الإضافة كما في عرش **(قوله كودية)** ومثله غلة  
وقف وغنيمة فلاحا للمستحقين والثامن بيع حصته قبل إفراز حاله شيخنا بخلاف حصته بيت  
المال فلا يصح بيعها قبل إفرازها ورؤيتها ككتفي بعض مشايخنا بالإفراز فقط ولومع غيره  
**(قوله فان المورث التصرف فيه)** بأن كان غير مرمون **(قوله وبقا يسوله بعد مرشد)** أو كان  
مضمونا لكن لا ضمان عقد بل ضمان بدفعه وقوله وما يؤخذ بسوم عقد على ودية لأن الودية مثال  
لما اتت في الضمان بالكتابة وهذا مثال لما اذا اتت في ضمان السفطان المأخوذ بالسوم مضمون  
ضمان يدان أخذ يشتر به كما قلنا أخذ يشترى نصفه مشا من نصفه لأن النصف الآخر فيه  
أمانة حل أي لا ن قوله مما لا يضمن بقصد صادق بان لا يكون مضمونا أصلا أو يكون مضمونا ضمانا  
يدخل الأول بقوله كودية وقراض مرمون وكذا في المأخوذ بالسوم والمأخوذ بالسوم والمأخوذ بالسوم  
ضمان القيمة في المقوم والمثل والمتمدان المأخوذ بالسوم مضمون بقيمته يوم التذوان كان  
مثليا كالماشوري **(قوله بعد مرشد)** أي أو بعد افاقة قلو غير بزوال الحجر لشملة اه بائي **(قوله)**  
أي يجبه) يضم الياء من أعجب قال تعالى بهب الزراع وأما الثاني فهو لازم قال تعالى وان نجبه  
فجبه قولم فيتمدى عن فيقال عجب من كذا فقول البرمادي أنه بفتح الياء من عجب غير ظاهر لأن  
عجب الثلاثي لازم والذي في الشرح متعدد فالصواب أن يكون يضمهما من الرباعي وفي الصباح والختار  
ما نصه وعجب من الشيء عجب من باب تعالى أن قالو عجبني حسنة **(قوله وعملوك)** أي لمبالغ بسبب  
فسخ البيع **(قوله وعملوك الماوك فسخ)** أي أي فسخ كسواء كان يبيع أو جارة أو صدق  
أو غيرها عرش **(قوله ولو كثر صياغة وقصار الخ)** هذا مواردا على قوله ولا تصرف فيه بل  
غيره مما لا يضمن بقصد صدقه بما لا يضمن أصلا وضمن ضمان بدفعه مستقنى من الأول كما قلناه الذي  
فكان الأولى أن يقول نعم لولا كثر الخ **(قوله وسله)** أي به ليكون عمال الكلام فيمحو تصرفه  
ماله وغيره والا فليس قيدا كاتبه عليه لشارع في شرح الروض فيمتنع عليه التصرف وان  
له يسهله في غير تشيخنا خلافة فليراجع حل **(قوله قبل العمل)** أي لتعلق حتى الاجبر به الان  
الاجرة لازمة من الطرفين وقوله وكذا بعده ان لم يكن سلم الاجرة لاستحقاقه حسب ما على الاجرة  
فكانه مجوز عن نفسه لشرعا **(قوله ووصح استبدال)** بشرط أن يكون الاستبدال بايجاب وقبول

بالوصية ولا بالتدبر ولا  
بالتزويج ولا بالقسمة  
ولا بإباحة الطعام للفقراء  
ان لم يقبضوه ولا يجوز  
اعتاقه على مال ولا عن  
كفارة العبد ولدي كروا  
لذلك قاعدة وتغيري بما  
ذكر أعظم من تغييره بما  
ذكر **(وله تصرف في ماله)**  
يد غيره مما لا يضمن بقصد  
كودية وقراض مرمون  
بعد انفساخه وموروث  
كان المورث التصرف فيه  
واقا يسوله بعد مرشد  
**(وما يؤخذ بسوم)** وهو ما  
أخذ منه بربد الشراء  
ليأتمه لا يجبه أم لا وما  
وعملوك يفسخ تمام الملك  
في المالك كورات وعمله في  
المالوك فسخ بعد مدعته  
لشتر به والا فلا يصح بيعه  
لأنه شبهة الى استرداد  
الثمن ولو كثر صياغة أو  
قصار العمل في ثوب وسله  
له فليس له تصرف فيه قبل  
العمل وكذا بعده ان لم  
يكن سلم الاجرة فتعبري  
بما ذكر أعظم مما عبر به  
**(وصح استبدال)**

**(قوله وهو لا يصح بيعه)**

فيه ان الكلام ليس  
مفروضا في خصوص البيع  
فالاولي العموم بأن يقرأ  
بافتعال الموصول **(قوله ولو لمع)**  
غيره أي غير المالك كرمون  
الربوة **(قوله وأكان مضمونا)**

**(الخ)** دخول على قوله وما يؤخذ بسوم



عمر كنت أبيع الإبل بالتمانيرو وأخذت مكنها الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذت مكنها التمانير فأبنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنته عن ذلك فقال لا بأس اذا فرقنا وليس بينك وبين رواه أبو داود وغيره ومعه الحاكم على شرط مسلم والتمن النقد فان لم يكن أو كانا تعدين فهو المصنف به الباء والتمن مقابلة أما الدين الثمن كالسلم فيه فلا يصح استبداله بما لا يضمن إقالة لعدم استقراره

(قوله رحمه الله ودين قرض) ولو كان القرض ذهباً فتعوض عنه ذهباً وفئة امتنع لأنه من قاعدة مدعجوة ودرهم ولا ينافي ذلك ما وصالح من حسين دينار وألف درهم على أني درهم حيث يجوز لأن ذلك استيفاء لالف درهم عن ألف درهم وتوضيض للآلاف الآخر من التمانير فلا يخفى ذلك أذ ليس فيه تموضيض المجموع عن المجموع حتى يجري فيه قاعدة مدعجوة وتودرهم فلو صرنا بموضيض المجموع

والإقالة كما سأخذه قال السبكي وهو ظاهر وجه الأذرى الصحة بناء على صحة المعاوضة سم (قوله ولو صلح) وصورة أن يقول لصاحبه من الدينار الذي أذرى عليك درهم وهذا هو المناسب لقوله ولو صلح أي ولو كان الاستبدال بواسطة صلح أو بأصغر بالعزيزي بقوله صورته أن يصالحه من الثوب الذي عليه باق ثم يستبدل عن الإقصاء فلا يظهر إلا إذا كان التعميم في الدين بأن يكون المضي وصح استبدال عن دين ولو صلح أي ولو كان الدين ثبت بواسطة صلح (قوله عن دين) أي غير بولي وغيره أي ما بالسلم على التعميم فليد ثلاثه وقوله خبر دين رابع (قوله غير ثمن) وهذا كل ما يجب تسليمه في المجلس كراس مال الدين أو البري أي الذي يبيع بشبهه كان شرح الروض وكما جاز الأجرة التي في التمه كقوله شيخنا (قوله بغير دين) أي سابق على الاستبدال والأفلاصحه بدين يحدث حيث قد صحح شو بولي (قوله كمن في التمه) قالوا بعضهم لكن بعد لزوم العقد فلا يجوز في زمن خاره قال في الإصاب عما يتبعه اذا كان الخبير له ما والبايع بخلاف ما اذا كان المشتري فان البايع يملك الثمن في المانع من جواز استبداله عنه شو بولي (قوله خبر ابن عمر) هذا دليل لجواز الاستبدال عن دين هو ثمن وقوله ليس بينك وبين رواه أبو داود وغيره (قوله والتمن النقد) أي منه يخذله أو باع ديناراً بفلوس ومدة لومة في التمه امتنع الاعتراض عنها لأن الدينار هو الثمن والفلوس هو الثمن ومثل الفلوس الامتعة والمبيد اذا كانت مملوكة في التمه اذا لفرق مقتضى هذا له لو قلنا سلت اليك هذا المبد في عشرة دراهم في ذلك مع الاعتراض عنها لأن الثمن مع أنها مسلم فيها وفي كلام المؤلف في شرح الروض قد بقرع عدم صحة الاستبدال عن ذلك ويجعل قولهم يصح الاستبدال عن الثمن على الغالب اه أو حيث لم يحدد بلفظ السلم وحيث يحتاج للفرق بين الثمن والممن لأن الثاني لا يصح الاعتراض عنه مطلقاً حل (قوله كالسلم فيه) أي ولو كان السلم فيه نقداً كأن أسلم عبداً في تمه يتم الاستبدال عن النقد على التعميم في شرح الروض وغيره مع أنه ممن لأن النقد في الحقيقة مسلم فيه فقوله يصح الاستبدال عن الثمن يجري على التلب أي ما لم يكن مسلفاً في السلم فيه المبيع في التمه أن عقده عليه بغير لفظ السلم كان عقد عليه بلفظ البيع شو بولي وهذا على غير طريقة لشرح أماغلى طريقته فليبيع في التمه مسلم فيه من عقد بلفظ البيع نظر المعنى كلياً في مفهوم قول الشارح كمن في التمه أن الثمن المبيع لا يصح الاستبدال عنه مع عموم التاميل الآتي وهو قوله الآتي ولأن الثمن نفسه سلباً له وعموم حديث ابن عمر التعميم وهو قوله كنت أبيع الإبل بالتمانيرو وأخذت مكنها الدرهم فسلمين والتمن التمه والظاهر أن قول الشارح في التمه ليس قيداً بل عليه عدم ذكره وعرضه يؤيد بهذا التعميم ما نقل عن الروض من أن الثمن الذي يصح الاستبدال عنه هو الذي لا يشترط قبضه في المجلس وهو شامل للتمن المعين فلعل ذكر التمه بياناً ثابت فيه ما شاءه الثمن فليأتمل اه كاتبه اط ف وهذا ينافي قول الشارح سابقاً كبعضه ممن وقد صدق معنيات الظاهر أن قوله في التمه قيد معتبر فالعين لا يجوز الاستبدال عنه لأنه يصدق عليه أنه تصرف فيه قبل قبضه لأنه باع بالتي قبضه بدله وحديث ابن عمر خاص بمافي التمه (قوله لا يضمن إقالة) بأن كان بغير جنس رأس مال السلم أو زيادة عليه أو تنقص كأن أسلم إليه درهماً في درهم في ذمته ثم أرا أن قبل الدرب بدين قولاً مثلاً فإنه لا يصح أن يستبدل بالقبول وهو الدرهم فإنه يصح اه بشي ويصر القرض ويناعى المسلم إليه

عن المجموع امتنع لأنه يضمن أفرادها هذا حاصل ما أتى به شيخنا الشهاب الرطبي وهو لا يملك فيه اه سم على حج

فيمح حيثما الاستبدال عنه **(قوله أنه مرض باقطاعه)** والحية في ذلك أن يتفاسخا عند السلم ليعبرأس المال ديناً في ذمته ثم يستبدل عنه بشرطه الآخر أي هنا في الثمن وعمل التفاسخ عند موجه كاتقطاع السلم فيه لأنه لازم لا يجوز فسخه إلا بالسبب اهـ ز يذير زيادة **(قوله لا تضناخ)** أي على اتقول الضيفو الاضناخ أي أنه لا يفسخ بالاضطاع بل بغير السلم قاله حل قوله أو الفسخ هو الاعتماد يعني أنه إذا اضطلع السلم فيه في وقت الحلول قيل يفسخ السلم وقيل ثبت السلم اختيار بين الفسخ والابارة وهو المتمد اهـ **(قوله بخلاف الثمن المذكور)** فإن المقصود منه المالية شوري **(قوله)** ونحوه أي من دين القرض ودين الائلاف ودين الاجرة وكل مضمون ضمان عقد حل وعمل منع الاستبدال في السلم فيه ما لم يضمنه شخص أمواله ضمنه شخص فان السلم أن يمتنع عنه من الضامن وهذه كلها مرفق شرعه عن والده وانما يصح فإذا ذكره في الحقيقة اعتراض عن دين الضامن لأن دين السلم فيه كقرره شيخنا العزري **(قوله كيه)** الضمير راجع للدين المقيّد بالكونه غير مضمون ويكونه بغير دين فاشتراط كونه بغير دين في هذه المسئلة مستفاد من الثمن فكان على الشارح تقديم قوله بغير دين على قولنا الثمن لغير من عليه حتى يكون من تمام تفسير الضمير فكان بقوله كيه أي الدين غير الثمن بغير دين لغير من هو عليه **(قوله أي الدين غير الثمن)** أي الضمير راجع للدين المستبدل عنه بقيدوه والكاف للتظهير في اصحة لا لقياس لأن هذا مقيس على الاول لوروده النص فيه كذا ذكره الشارح بقوله كيه عمل هو عليه **(قوله بغير دين)** أي سابق على الاستبدال والا فلو باعه بدين منشا وقت العقد فصحيح سول **(قوله لجزءه)** عن تسليمه لأن ما في القصة غير مقدور على تسليمه لأنه غير معين وما عين عين ما فيه وجوابه أن الشرط فقرة المشتري على التسليم وهو حاصل بالتبض في المجلس للمشروط بصحة ذلك **(قوله ويشترط)** أي في بيع الدين لغير من هو عليه كون المديون ملياً أي موسراً من الملاءة وهي السعة وقوله مقرا أي وعليه ينتهى قوله مستقراً أي مأمناً من سقوطه خروج به الاجرة قبل تمام القصة فانه ليست مستقرة فلا يجوز بيعها وكنجوم الكتابة **(قوله كذا تشارك في القصة)** أي في بيع الدين لمن هو عليه أي استبدالاً في القصة كان قال استبدلت عن الغرامم التي في ذمتك ديناراً في ذمتك وضيقت في المجلس ويحري في بيعه لغير من هو عليه أيضا كأن باع لصرو ماله على زيادة مائة في ذمة عمرو لان مثال الثمن شامل لهذه فأصل **(قوله وشرط في)** غيرهما حاصل المتمد أنه في بيع الدين لغير من هو عليه يشترط القبض في المجلس للموضين مطلقا أي سواء التحمل في القصة أم لا وأما في الاستبدال عن الدين ان انحصار في عمله لا يشترط القبض في المجلس والاشتراط التمين فقط وان لم يقبض فيه مشيخنا وانظر الفرق بينهما **(قوله تعيين لذلك)** أي البذل في الاول والموضين في الثاني **(قوله لا قبض فيه)** ضميها نسبة تبليغ الدين لغير من هو عليه **(قوله كذا لو عاونوا)** أي في قيا على ما لو باع الخ قال السنوي وعلى هذا يكون قولهم ما في القصة لا يتعين الا بالتبض محمول على ما به الزوم ما قبله فيتمين برضاها حل **(قوله في القصة)** راجع لكل من التوبى والدرهم لأنه أنسب بالقام وقوله لا يشترط قبض الثوب أي لا يولاه درهم بل الشرط تعيين كل منهما في المجلس ان كان من قبيل بيع الدين لغير من هو عليه وتعيين الدرهم فقط ان كان من قبيل الاستبدال كما قرره شيخنا **(قوله واطلاق الشيخين)** للمتمد اطلاق الشيخين لافرق بين التمتين في عمله را بوعرهما والجل ضعيف لأنه لا يأتي في قولنا شيخين أموالا عجز بدعائه على عمرو اهـ زى وعبرة حل المتمد أنه لا فرق ويصف هذا الجمل قول الشيخين في التميز لما بان اتباع

الاتلاف أهم من تعديره بالسلم فهو بقيمة المتلف (كيه) أي الدين غير الثمن (التميز من) هو (عليه) بغير دين (كان) باع لصرو مائة على زبدعائه فانه صحيح كما رجحه في الروضتنا وفي أصلها أنرا الخلع كيهمه هو عليه وهو الاستبدال السابق ورجع الاصل بالطلان لجزءه عن تسليمه والاول محكي عن النص واختاره السبكي قال ابن الزرقعة ويشترط كون المديون ملياً مقرا وان يكون الدين حالا مستقرا (وشرط) لكل من الاستبدال وبيع الدين لغير من هو عليه (في متفق) عليه كما قرره عن دناير أو عكسه (قبض) ليجل في الاول والموضين في الثاني (في المجلس) حذرا من الرافلا بشرط تعيين ذلك في العقد كذا لو عاونوا في القصة (و) بشرط (في غيرها) أي غـ بـ م متفق على اذرا كنوب عن درهم (تعيين) فذلك (فيه) أي في المجلس (نقطة) أي لا قبض فيه كذا باعوا بغير درهم في القصة لا يشترط قبض الثوب في المجلس وهذا مقتضى كلام الاكثرين في بيع الدين لغير من هو عليه وبه صرح

أى اشتري عيذ به عاتله على عمرو وفيه أنه لا منافاة اه بحروفه **(قوله)** خرج غير دين **(الح)** هذا مفهوم القيد الثاني للمصرح به ولا بقوله غير دين وتانيا بقوله كيدهاذا الضمير راجع للدين المستبدل عنه بقدها أى كونه غير مشتمن وكونه غير دين وأما مفهوم الاثر فصرح به فى الاول بقوله أما الدين المشتمن وسكت عنه فى الثاني كما قد مضينا **(قوله)** فياذكر أى فى بيع الدين لأن هو عليه واضع من هو عليه **(قوله)** الدين أى التاب **(الح)** أى بشرط فى الاستبدال به أن يكون غير دين ثابت قبل عقد الاستبدال بأن يكون عينا أو يكون ديننا متشابها قال المستبدل عن العشرين ربالا فى ذمتك خمسة نانير فى ذمتك لكن بشرط أن يقبضها فى المجلس لاختصاصهما فى علة الربا اه **(قوله)** كان استبدل عن دينه **(ك)** أن كان زبد على بكر عشر قدر اهرم ولكر عليه دينار فلا يصح أن يستبدل أحد همل عن دينه من الآخر وقوله على التاب كان أن زبد دينار على بكر ولعمر وعليه دراهم فلا يصح أن يبيع أحدهما دينار به درهم الآخر مع كونهما فى الذمتين غير قبض كما قرره شيخنا **(قوله)** الكالى هو الملمز كما مضيه شرح الحديث اه فتح البارى لحج على البخارى وهو من الكلاءة وهى الحفظ ولاشأن الدين محفوظ فكيف أطلق عليه اسم الفاعل والقياس اسم المفعول وجوابه أنه متناول ومن جملة ما قبل فى تأويله أنه مستعمل الاول فى موضع ثانى مجازا كقوله تعالى ما مدافق أى مدفوق ولا عاصم اليوم من أمر الله أى لا يصوم شورى **(قوله)** وفسر بيع الدين بالدين **(الح)** هذا التفسير ذكره الفقهاء أخذ من الرواية الأخرى والذى فى المحاح وغيره أن الكالى بالكلى هو النسبة بالنسبة أى المؤجل سم **(قوله)** وقبض غير منقول هذا بيان لحقيقة القبض المرتب عليه ضمان البائع قبله والمشتري بعده الله كوز أول الترجمة بقوله المبيع قبل قبضه أى فهو جواب سؤال كأنه قيل لهما القبض فينبه بقوله وقبض **(الح)** وحاصل أطراف هذه المسئلة أن المبيع المسمول وأغيره وكل اما حاضر فى مجلس العقد أو غاب عنه وكل اما يد المشتري أو غيره وكل اما مسمول أو غير مسمول والمشفول اما بابتة للمشتري أو البائع أو الاجنبي أو مشتركة والمشتري كما بينا من اثنين منهم أو بين الثلاثة والمراد بامتة للمشتري ماله يد عليها وحده ولو بردي عنوان كانت الباعة والأجنبي وكذا لبقية المراد قبض غير منقول حاضر بمحل العقد وليس بيد المشتري كما قبل ذلك من قول الآلى فان كان المبيع حاضرا **(الح)** حل أى مع فوه بشرط فى غاب والمراد بشرط المنقول مالا يمكن حله على الذى هو عليه حالة البيع فلا ينفى أن انتم متفقون على **(قوله)** وضياح بكسر الصاد جمع ضيعة وهى القرية الصغيرة فضطها على مقابها سفيرا لان القرية قد اسم للارض ولبناء **(قوله)** وشجر وان يبيع بشرط التقطع مر وحل **(قوله)** قبل أو ان الجفاد وكذا يدعى على التعمد كما صرحوا به فى مسئلة الرابحيثا كتبوا فيها بالتخليع والبيع واقع بعد أو ان الجفاد اه حل والجفاد يفتح الجيم وكسرهما مع انعام القالين واما الحافقيه أربع فماتت **(قوله)** أعم وجه العموم شموله لتبر النخل من النجر والقرية لبيعة على النجر فان المقارضى مافى المختار الارض والضياع والنخل لكنه قال فى باب المين الضيقة المقارضى قال قلت قال الأزهري الضيقة عند الحاضرة والنخل والكرم والارض والعرب لا تعرف الضيقة الا فى اخر قوتها الصنعة وعليه فوجه العموم شموله لغيره اه عى أى والمعار لا يشتملها لكن فى كلام بعضهم ما يشيد أن المقارضى يشمل القرية عند الفقهاء فهو حقيقة عرفية وعليه فلا غمى حل **(قوله)** بأن **(ك)** أى يلفظ بدل عليها تنكيت ينك ويسته أو بما يقوم مقام اللفظ كالكتابة أو الإشارة ومحل اشتراط ذلك كلفوا ظاهر أن كان البائع فى المجلس أما إذا لم يكن له فى أى أنه يستقل المشتري قبضه فلا يحتاج الى لفظ اه طند تانى شورى **(قوله)** ويسله المفتاح أى ان كان منقلا وكان المفتاح

وتخرج بشعر دين فهاذ الدين اى التاب قبل كان استبدل عن دينه دينا آخر وكان له اعداد بان على ثالث فباع أحدهما الآخر وبه دينه فلا يصح سواء اتحد المجلس أم لا انتهى عن بيع الكالى بالكلى واما ما ذكره قال على شرط لمفسر ببيع الدين بالدين كما ورد التصريح به فى رواية الباقى والتصريح بأشترط التعيين فى غير العلم من زيادته ولا يجوز استبدال المثل من الحال ويجوز عكسه وكان صاحب المثل يحل وقبض غير منقول من أرض وضياح وشجر وعمر متبعة عليها قبل أو ان الجفاد فتمضى بذلك أعم من قوة قبض المقارضى تخليعه **(لشتر)** بأن يمكن منه البائع ويسله المفتاح **(وتفرغه)**

**(قوله)** الرب الرب عليه ضمان البائع **(الح)** كان الدواب أن يقول المرتب عليه صفة التصرف بنحو البيع بعده **(قوله)** رجاءه **(وشجر)** هل يكتفى بالنقل لأنه أظهر فى القبض

**(قوله)** أيضا وشجر فيشترط تفرغه من الرجح بيع الشجر وسده اه بهامش وسيأتى ما يوضحه فى قوله ولو اشترى **(الح)**

في الدار المبيعة بمحل منها  
وخل بين المشتري وبينها  
سوى المحل مقبوض فان  
نقل الامتناع منه الى محل  
آتو صار قابضا للجملة  
وتصيرى بمتاع غيره أولى  
من تصيره بأمتعة البائع  
(و) قبض (منقول) من  
سفينة أو حيوان أو غيرها  
(بنقله) مع تفرغ السفينة

(قوله وأجسبي) الله حسي  
مقابل شرعي

(قوله لم يشترط التفرغ)  
ولا يشترط قبض الامتناع  
نقلها اذ شرح الروض  
(قوله أولئك) فيه انه  
اذ لم يكن خصما ولم يكن  
له حق الحبس فلا وجبه  
توقفه الاذن في النقل  
لقبض فان وجهه يكون بده  
عليه حسيه فانه اطلاق  
المثل بقوله لا يختص ولم  
يشهد بالاذن ونافه قوله  
استقلال بقبض الخ فالخاص  
انه ان كان له حق الحبس  
استيج الاذن في النقل  
لقبض والا فلا فانه ينقل الى  
فيه حق البائع والاحتياج  
له أيضا تأمل فاذا لم ينقل  
اليه ولم يكن له حق الحبس  
لم يجز لانه كما يقتضيه  
عموم قوله استقلال الخ  
وكون بده حسيه ضمه  
اليه مع عدم استحقاق  
الحبس ومن هذا نظر انه

موجودا ولو اشتملت البار على أما كن يوافي ببيع فلا بد من تسليم تلك المتاع وان كانت تلك  
الاما كن صغيرة كالحزاق الخشب اه حل فالدار بالفتح الحبس قولنا لا يباع له واستمع له  
متاعا فبني أن يستغنى بذلك عن تسليم المتاع اه سم ومع ذلك ينسخ العقد في الافح بما يباع له  
من الثمن ويثبت المشتري بقلته في يد البائع وان كانت قيمة المتاع نافية عن حل عمر والمرد  
تسليمه المتاع مع عدم مانع شرعي كشفل الدار بأمتعة غير المشتري أو اجسبي ككونها في يد غائب  
والمرد أيضا بالفتح متاع غلق مثبت بخلاف مفتاح القفل كقوله ع ش (قوله من متاع غيره) ولو  
اشترى الامتناع مع الدار فلا بد في قبضه ان نقلها ويصالح في بقاء الامتناع المحقرة كحسب لا كحسب  
صغير الجرم كثير القيمة في طرف صغير ويقر بينه وبين الحاقه بده لثاؤه بقصد حفظه في الدار واحرازه  
بها تمتد مشغولا كذلك اقبير اه س ول فصل بينهم فقال ان اشتراهما الدار أو بشدها الدار  
اشترط التفرغ وان اشترها قبل شراء الدار لم يشترط التفرغ (قوله نظر العرف) أي كالحياض المحرز  
(قوله لمع ما يضيئه) علته وصرح بما ذكر ان العرف مشترع من القصة الذي في جميع الجوامع خلافه  
وهو تقديم العرف على القصة في ذلك في الالفاظ الموضوعات أي أي يقدم المعنى الشرعي فان  
تفسر حل على المعنى العرفي فان تفسر حل على المعنى القوي وهذا للمراد من اللفظ الذي لم يوضع للمعنى  
وانما فهم مناه من الاستعمال بقرائن الاحوال ع ش (قوله فاسوى محل مقبوض) ظاهره وان كانت  
الامتناع في جانب المحل وهو واضح ان اعلق عليها بالبيع والافيني حصول القبض فباعدا  
الموضوع الحلوى للامتناع ع ر ع ش على مر (قوله أول من تصيره) أما أولا فلان قوله امتنع جمع  
فيهر اه لا يشترط التفرغ من متاع واحد وليس كذلك نعم لا يشترط التفرغ من متاع قليل  
القيمة كحجرة مكسورة أو ما تافلان كلامه يوم اه لا يشترط التفرغ من متاع الاجنبي وليس  
كذلك بل ولو كان مشتركين المشتري وغيره فلا بد من التفرغ كحجره مشينا (قوله وقبض منقول)  
أي حاضر بمحل العقد وليس بيد المشتري كايهم من قوله لا فان كان المبيع حاضرا حل (قوله من  
سفينة) أي صغيرة وكبيرة في البحر أما كبيرة في البر لا تنقل عادة قبضها بالتعليق والتفرغ من متاع  
غيره زى كالمقار وقال مر اذا كانت لا تنجر بالجر فهي كالسفار سواء كانت في البر أو البحر والابان  
كانت تنجر بجر مولو بمحاوطة غيره على العادة فكأنما نقل ولا يشترط أن تكون تنجر بجره وحده  
بدليل أن الحل الثقيل الذي لا يقدر وحده على تهو يحتاج للمعاونة فغيره فيمن المنقول الذي  
يتوقف قبضه على تهو ولا يشترط أيضا أن تنجر بجر مع الحل الكثير والافضل سفينة يمكن بجرها  
بجميع الحلتي الكثير اه (قوله بنقله) فاذا نقل المشتري للمشتري بالبيع من غير اذنه حصل  
القبض انتقالا للثمان لا للمبدأ لتصرف وكذلك نقله ياذنه لكن لا عن جهة القبض فان نقله ياذنه في  
النقل القبض حصل القبض المتيقن لا تصرف اه وان كان المكان الذي نقل اليه مختص بالبيع أو لا  
لكن ان كان لبايع مار المشتري غلبه اذالم ياذن في النقل اليه مع محبة القبض المتيقن لا تصرف  
فحينئذ نفس بل المثل بقوله لا يختص الخ اعلموه في كون المشتري غير مذهب كونه مستبها يقول  
الشارح في نقل القبض كان عليا أن يقول اليه اذهو محل التفصيل كما نقله بده في اذنه في  
النقل اليه (قوله بنقله) أي نقل المشتري له ولو بناتبه وان اشترى بده بعده أو اشتراه مع الحيز  
صفق ما لم يكن تابعا غير قصود كاه البئر لم يوجد حال شراء البئر وكنت نقل الحيوان أمره بالاتقال مع  
انتقاله ولا يكفي ركوه واقفا ولا استخدام الرقيق ولا الجالس على العراش البيع نهر اه بذلك  
البائع من ضمانه لماعلت من أن المداير في اراء البائع من الضمان على استيلاء المشتري

لحرف فيموروي الشبان  
عن ابن عمر كذا فتري  
الطعام جزا فها بالمسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن  
ينعه حتى تنقله وقيس  
بالطعام غيره هذا أن نقله  
(لما) أي لم يجر (لا يختص  
بأنه) (كشاعر أو دوا  
لشترى) (أو) يختص به  
لكن نقله بأنه في النقل  
لقبض (فيكون) سح  
حصول القبض به (معبرا  
له) أي العجز الذي أدنى  
النقل إليه القبض فان لم  
يأذن الا في النقل لم يحصل  
القبض القيد للتصرف  
وان حصل لضمان اليد ولا  
يكون معبراً للجزء وكنته  
بأنه نقله الى متاع ماله  
له وأما

(قوله وان لم يكن له حق  
الحبس) أي فلا ترتفع بنقله  
لما فيه حق الإذن في  
النقل القبض ثم ان قال  
هذا المحل مثلا كان معبرا  
والا كان المشتري غلبا  
(قوله ان يده عليه حصة)  
لكن عبارة الشارح في  
شرح الروض عدم التوقف  
على الإذن مطلقا لافا اذا  
كان له حق الحبس أنه ثم  
ظهر أن الإذن ان كان  
البائع حتى الحبس الإذن  
في الأخذ أما ان لم يكن له  
حق الحبس فالإذن يحتاج  
لمن حيث نقله لحي البائع

بوجهما حل (قوله أيضا ينقله) أي الى محل آخر فلا يكفي أحدهما وشبهه ولومده ولو كان كاله  
مر وبحت فيه عرش وقال يكتفي شبيهه لانه بعد خلافه اه (قوله الشهوة بالامتنعة) أي الصبر  
المعقبة كصبرة وبعض ما عورني في فلا يشترط تحليلها متمم مثل السفينة في ذلك كل ما يمدد في العادة  
فظهر الحيوان لا يمدد فاعاد فلا يشترط القامسا على ظهره من الامتنعة آلات السفينة حل (قوله  
نظرا للحرف) قدم الدليل القلي على النقل لمعومول كونه بدل على النقل والتفرغ والمحدث بدل  
على الإزالة فقط (قوله ويرى الشبان الخ) الحديث فيذكر الطعام وهو منقول ويقاس عليه كل  
منقول كقوله الشارع وكونه جزا فليس قيد ابل هو بيان الوافق وأقيد لا كغناء قبضه من غير  
تقديره ويقاس على منع بيعه له بقية التصرفات وكان حتى الشارع ذكر ذلك كعبر به الجلال  
المحلى في شرح الاصل (قوله لا يختص بانه) يقتضى أنه لو نقله الى مشترك بين البائع  
وغيره حصل القبض ولو بغير إذن قال الاسوي وفيه نظر والمعد أنه لا يحصل القبض بالنقل اليه كما  
هو قضية النظر زى أي فلا بد من الإذن فيه أيضا مع النقل اه شو يرى فلاولى أن يقول للمالك  
للبيع فيه حتى أى خاص فلا يراد الشارع والسجد وعوم لان حقه فباعا لم فلا يحتاج الى اذنه (قوله  
أودر المشتري) أي وأغيره ولو لم يظن رضاه لم يلحق وان حرم (قوله أو يختص به) ولو يشع  
اجارة ووصية وعلم بأن قلت يشكل على هذا قولهم ان المستعير لا يبيع مع ما يأتي أنه لا بد من معبر  
للبقعة قلت لا يشكل لما يأتي أن له انابته من يستوفي له المنفعة لان الانتفاع راجع اليه وما هان من هذا  
لان النقل القبض انتفاع يعود للبائع بره من الضمان فيكون اذنه فيه ولم يكن عرضا غير حتى يتمتع  
وحققتا تسميته في هذه معبراً باعتبار الصورة لا الحقيقة اه زى قال عرش وقضيته أنها لو تلفت البقعة  
تحت بالمشتري لم يضمن وهو ظاهر لما ذكره من انه في الحقيقة نائب في امتياز المنفعة عن المستعير  
(قوله في النقل القبض) فلا بد من ذلك وان لم يكن لمحق الحبس فيقول أذنت لك في النقل القبض  
لان يده عليه حصة حل ولا بد ان يقول أذنت لك في النقل القبض اليه أي الى المحل المختص به كما  
يحل عليه قوله فيكون معبراً له أي لحي الذي أدنى في النقل اليه (قوله فان لم يأذن الا في النقل) بأن  
قال أذنت لك في نقله ونقله لا القبض عرش (قوله لم يحصل القبض) أي ان كان له حق الحبس قاله  
السكي وغيره حرج وضعه الى يادى كلام السكي واعتبه التعديب أي سواء كان له حق الحبس أم لا  
(قوله أيضا لم يحصل القبض المفيد للتصرف الخ) لان بد البائع على حيزه فتكون يده على المبيع  
الذي فيه أيضا حل (قوله وان حصل لضمان اليد) وكذا لضمان العقد فينبغي على الأول أنه لو تلف  
حينئذ عند المشتري ثم خرج مستحقا فان المالك يطالب المشتري وهو يرجع على البائع بما يفرمه  
من بدله وفي روجه على البائع مع تلفه عنده نظر لان من ضمانه يتبين أنه لا عقد فبرع عنه على  
البائع ان كان قبض والاسقاط عنه وينبغي على الثاني أنه لو تلف عند المشتري لم يوجب البائع قبض  
وجعه المشتري التوفيق به ان كان له حق الحبس فان العقد لا يفسخ ولا يقطع الخ من عن المشتري  
لان هذا القبض كاف في نقل الضمان عن البائع وبعبارة سول قوله وان حصل لضمان اليد الخ فلو خرج  
مستحقا بعد تلفه غرم بدله مستحقا ويرجع به على البائع ولا يستقر عليه الخمن لو تصرفه كان غير  
مستحق بل يفسخ البيع لان بد البائع عليه الى الآن وهو بدل على ضمانه بد فقط (قوله ولا يكون  
معبراً للعجز الخ) لان اذنه في مجرد النقل لا يقتضى رفع يده عن المبيع فبده على البيع حصة حل  
فكانه نائب عن البائع في النقل بخلاف ما اذا أذن له في النقل اليه لاجل القبض ونقله فقدرت يده

لان يده عليه حصة فلا تزول الا بانه في القبض حيث كان النقل لما البائع فيه حتى تدبره

عن المبيع فيكون مبرا من المحرر عبارة عن قوله لا يكون مبرا من المحرر أي بل يكون المشتري غلبا له وعمله  
إذا أذن له في النقل ولم يقل لحري الخاص بل وأما إذا أذن له في النقل لحريه الخاص به ولم يكن أذنه في  
النقل إليه لجل القبض فلا يكون غلبا ولا يكون لاتباع مبررا لأن يده على المبيع وعلى مكانه باقية  
والمشتري تابع عنه في نقل المبيع من مكانه إلى مكانه لاخر تأمل (قوله) حتى يحضر المبيع به وعمله  
أن وضع ذلك المالك أو المالك في ذلك الحيز باذن البائع اه زى (قوله) فقول ما يخص  
بأن نفس ما يثنى (قوله) أن كان المتقول خفيفا تقييد لول المصنف بقوله ما إذا كان المبيع ثقيل  
(قوله) ووضع البائع للمبيع أي الخفيف وقوله يثنى المشتري أي بحيث يتناول يده وأن يكون  
أقرب إلى المشتري منه إلى البائع (قوله) بين يدي المشتري ليس قييدا بل وكذا عن يمينه أو يساره  
أو خلفه حيث سهل تناوله فالمراد بكونه بين يديه أن يكون في مكان يلاحظه (قوله) قبض أي قباض  
فمبر بالاذن لأنه يلزم من الاقباض القبض (قوله) لم يضمنه أي المبيع يده عليه ويستولى عليه  
والا فبضمه كافي حل وقوله لم يضمنه أي ضمان يده وعواظها وأما ضمان العقد فبضمه بهذا الوضع  
حيث لم يخرج مستحقا يعني أنه لو تقصم لم يفسخ ويستقر عليه الثمن (قوله) يده أسره وكذا أسره  
على الرابع خلافا للشرح (قوله) نزع مستحقا أي أو تقصم لم يضمنه أي لم يطلب بدله لأنه لم يضمن  
يده عليه وضمان اليد لا يضمن وضمانها حقيقة شرح حر (قوله) وقبض الجزء الثامن عبارة حر في  
شرحه ولو باع حصة من مشترك لم يجره له أو البائع إذا أذن في قبضه إلا باذن مشترك لا قاله كمان  
أقبضه البائع بلا إذن مناصرا بطرق خافي الضمان والقرار بما يظهر على المشتري على الحال أو جاهلا لمحول  
الثقل عنده وان خص بعضهم ضمان البائع بحالة المحلول لأن يده المشتري في أصله يد ضمان فلم يؤثر  
المحلول فيها أو بحر وقوله أذن الشر يك شرط في حل القبض في النقل في القدر الذي لا يد على النقل  
حسية وعلى المقار حكمية حل وقال سم أذن الشر يك شرط في حصة القبض وضمانه في حصة العقد  
عند حر أنه مشروط في حل قبض المتقول لا في حصة (قوله) والزائد أمانة أي أن كان الباقي البائع أو  
غيره وأذن له في القبض (قوله) وشرط في غائب أي يده المشتري بشرينة ماسيا من الاستدراك  
عش (قوله) عن محل العقد أي مجلسه وان كان بالبدع عش (قوله) مع اذن البائع في القبض بان  
يقوله لا أدت لك في قبضه وتسلمه وانظر ما للحكمة في تنبيه الشارح على هذا القيد في بعض الصور  
دون بعض من أن جميع صور الباب على حد سواء في هذا التقييد كقوله شيءنا (قوله) في زمن  
وابتداءه من العقد أن لم يكن البائع حق الجبس والافن حين الاذن اه شيخنا (قوله) والتفرغ  
فيه تسمح لأن ظاهره أن المراد أنه مشروط في هذه الحالة بتفريغ التفرغ وليس بواضح لأنه أن كان مشغولا  
بأشغال المشتري لم يشترط تفريغ لا حقيقة ولا تقدير أو أن كان فارغا لا معنى لتفريغ مع عدم  
تصوره وان كان مشغولا بأشغال غير المشتري فلا بد من التفريغ بالنقل فإتأمل سم وحمل وأجاب  
شيخنا بأن هذا الاشكال لا يتوجه على كلام المؤلف العند جعل التفرغ معطوفا على المضي الواقع  
في كلام الشارح فإن جعل معطوفا على مضي الواقع في كلام المؤلف يكون مشغولا بأشغال غير  
المشتري فلا اشكال في كلامه ويندفع الاشكال أيضا بجعله متوقفا على كون مشغولا به وكان  
الاولى للشارح تقديم قوله في غيره على قوله التفرغ في الحالتين أن التفرغ بشرط في كل من المتقول  
وغيره وأجيب بأنه يرى دل الغالب من أن التفرغ لا يكتفي في المتقول (قوله) لا الحضور  
أي حضور المبيع إلى مجلس التعديل في فيه وقوله فلا أسقطنا أي الحضور لمشي وهو المشقة  
(قوله) في الزمن أي في اعتباره (قوله) في اعتبار الزمن) ويتب على ذلك أنه إذا تلف

في حيز يخص البائع به  
قاله القاضي ويمكن دخوله  
في قوله لا يخص البائع به  
لصدقه بالاعتان كان  
المتقول خفيفا فقبضه  
يتناوله باليد ووضع البائع  
المبيع بين يدي المشتري  
قبض لم أن وضعه بغير  
أمره نزع مستحقا لم  
يضمنه وقبض الجزء الثامن  
بقبض الجميع والزائد أمانة  
ييده القابض وشرط في  
غائب عن محل العقد  
مع اذن البائع في القبض  
أن كان له حق الجبس  
(مضى زمن يمكن فيه قبضه)  
بأن يمكن فيه المضي إليه  
والنقل في المتقول والحالية  
والتفريغ في غيره لان  
الحضور الذي كنا نوجه  
لولا المشقة لباتى الا لهما  
الزمن فلما أسقطنا ما لمضى  
ليس موجودا في الزمن بقي  
اعتبار الزمن لم أن كان  
المبيع يده المشتري

وقبضه بماد كراول من  
قوله يمكن فيه المضي اليه  
فان كان البيع حاضرا  
منقولاً وغيره ولا متعقبة  
لغير المشتري وهو يسه  
اعتبر في قبضه مضي زمن  
يمكن فيه النقل أو التخلية  
ولاحتاج فيه الى اذن  
البائع الا ان كان له حق  
الحبس هذا كله فابيع  
بلا تقدير يكيل أو غيره فان  
بيع بتقدير فبأي وشروط  
في القبض كونه مرميا  
لقابض والافكا لبيع كما  
هـ الزكشي عن الامام  
(فروع) أي المشتري  
(استقلال قبض) فبيع  
(ان كان الفن مؤبدا)  
وان حل (أو) كان حالا  
كله أو مضوع (سلم الحال)  
لمستحق فان لم يسلمه بان  
لم يسلم شيأته أو سلمه منه  
لم يستقل قبضه فان  
استقبل الزم رده لان  
البائع يستحق جسده  
ولا ينفذ تصرفه لكنه  
يدخل في ضاهه ليطالب به  
ان خرج مستحقا ولستقر  
نعمه على وقولي أو سلم الحال  
أول من قوله أو سلمه أي  
الفن (وشروط في قبض  
ما يبيع بمقدار ما مر نحو  
ذرع) باجماع القائلين  
كيل ووزن وعدة بان يبيع  
ذرعان كان بذرع أو كيلا

قبل مضي الزمن يكون من ضمان البائع أو بعده يصكون من ضمان المشتري اه برماوي (قوله)  
اشترط هـ أو تخلطه) أي مع الترخيف أيضا والمعنى أنه لا يكتفي بغير زمن امكان النقل فقط  
بل لابد مع ذلك من النقل بالفعل كان يوجد النقل في الزمن الذي حصل به امكان الوصول اليه وليس  
المراد أنه لابد من زمن بحد من امكان الوصول بوجهه بل بالنقل فيكون الحاصل بعد امكان  
الوصول زمانين أحدهما يمكن فيه النقل والآخر يوجد فيه لان اعتبار مثل ذلك لامتنع له ع  
وكان عليه ان يقول اشترط هـ أو تخلطه وتقر به (قوله أيضا) أي كاشتراط ذلك في الحاضر (قوله)  
وضمير اه اذ كر) أي مضي زمن يمكن فيه قبضه وقوله الأولى وجهه الأولى أنه ما في الاصل بوجهه أن  
مجرد الوصول كاف ع (قوله فان كان البيع حاضرا) هذا قيد لا تقدم في المتن من قوله وقبض  
غير منقول وقبض منقول الخ فيحل ما تقدم اذا كان حاضرا بعجل العقد وليس بيد المشتري  
كانهنا عليه اه حل وقال ع ش انه مفهوم قوله في غائبه وهو غير ظاهر (قوله ولا متعقبة لغير  
المشتري) بان لا تكون متعقبة بالكلية أو فيه أمانة للمشتري فان كان فيه أمانة لغيره فقد تقدم في  
انتقاله بشرط تفرضا بالفعل ولا يمكن مضي زمن ذلك حل (قوله مضي زمن يمكن فيه النقل)  
ظاهره وان كان ذلك انقول خفيفا كقول برافعه يسه فلا بد من مضي زمن بعد العقد يمكن فيه  
تأويل ذلك انبوب لا يكون مقبوضا بنفس العقد حل (قوله مرتبا لبايع) أي وقت القبض أيضا  
كوقت الشراء أي ولو حكمه فاشتمل الغائب بان يلاحظ صفاته التي آه قبل (قوله والافكا لبيع)  
أي فان كان لا يلزم تغير في المدة الحاصلة بين العقد والقبض صح القبض ولا فلا (قوله فروع) أي  
ثلاثة (قوله استقلال) أي يعني أنه لا يتوقف صحة قبضه على تسليم البائع ولا اذنه في القبض ولكن  
لو كان المبيع في دار البائع وغيره يمكن للمشتري الدخول لآخذه من غير اذن في الدخول لما يترب  
عليه من الفتنة وحك ما لا الغير بالدخول فان امتنع صاحب الدار من تمنحه جاره الدخول لآخذ  
حقه لان صاحب الدار يلتصقه من التفكير بغيره كالتصاحب للمبيع ع ش على مر (قوله فان  
استقبل له زمه رده) أي عصى بذلك وزمه رده فلو قال له البائع حينئذ أنا ذك في قبضه ع ش لم يصح  
لاصاحدا لبايع والمقبض بخلاف ما لا بد من ذلك حل (قوله ولا ينفذ تصرفه) أي المشتري فيه  
وقوله لكنه يدخل في ضاهه أي ضاهه بدو زمان عقد كإشارته بقوله ليطالب به ان خرج مستحقا  
أي وتلقوا بشرطه عليه أي ان تأمل بخرج مستحقا فلهذا يدل على أنه ضمان عقد وما قبله يدل  
على أنه ضمان بد زى وول والتمتع عند مر أنه يضمن ضمان بد فقط لا ضمان عقدا فان في يده انفسخ العقد  
ضحي بوق ع ش على مر أنه يضمن ضمان بد فقط لا ضمان عقدا فان في يده انفسخ العقد  
ويستحقه الفين ويلزمه البذل الشرعي (قوله مع ماس) أي من النقل في المنقول والتعليق والتتخير  
من أمانة غير المشتري في غير ما يبيع من الارض مقدار بالقدراع اه ع ش والأولى خدم هذا  
أي قوله وشروط الخ في الفروع لا متعقبة في القبض (قوله نحو ذرع) ولا بد من وقوع ذلك من  
البائع أو نائبه فلو اذن للمشتري أن يكتله من الصبرة عنه لم يصح لاتحاد القابض والمقبض شرح بر  
(قوله من كيل أو وزن الخ) أي وان فعل به المشتري ذلك قبل شرائه فلا يكتفي بذلك الا ان يفي في  
القدراع أو المكيل فلا يحتاج الى تفرينه وعادته حل (قوله من اتباع طعاما) ليس في هذا دليل على  
خصوص الدعي بل هو عام للمشتري جزا القابل له وهو غير ضار في الدليل فغير الجراف دل عليه ما ذكر  
ويخرج الجراف بدليل آخر نحو ما تقدم فهار واه: يخان عن ابن عمر كاشتري الطعام الخ ووجه  
انه غير البهي فباقتهم بالنظر فدل على توقف البائع جزا على النقل لا على غيره من الكيل ونحوه

بشرة على أنها عشرة  
أسع من أنفق على كمال  
مثلا فذاك والانب  
الحاكمينا يتولا فلو  
قبض ما ذكرنا فاصبح  
القبض لكن بدخل  
المقبوض في ضامه (ولو  
كانه) أي ليكر (طعام)  
مثلا (مقرر على زيد)  
كشيرة أسع (ولعمرو  
عليه منة فليكتل نفسه)  
من زيد (ن) يكتل  
(لعمرو) ليكون القبض  
والا قباض صحيحين  
(ويكن استدامة في نحو  
المكيل) ههنا من  
ريادي (فلو قال بكر  
لعمرو (اقبض مني) أي  
من زيد (مالي عليه) بقيد  
فعل فلهما امتنع) بقيد  
زده بقول (4) لأحد  
القاض والمقبض وما  
فيه مضمون عليه  
ولا يلزم رده لخاصه بل  
كيفية القبض له لقابض  
وأما قبض ليكر فصحيح  
تبرأ به فذكر بدلالته في  
القبض منه (ولكل) من  
العاقدين من معين أوفى  
القيمة وهو حال (حبس)  
عوضه حتى يقبض مقابله

عش (قوله) فلا يبيع حتى يكتبه أي يبيع لم أن محبة البيع فرع من محبة القبض لكن ليس في الخبر  
أنه يبيع مقبضه بالكيل ولطعم أخذوا القيد بدلالة من المعنى أو من دليل آخر حل (قوله) أمينا  
أي كالأوزار وأعداد أقوال أخطأ الكيل وما عداه ما يكون ضمانا لتعديهم بخلاف خطأ التقاد  
ولو باجزة فانه لا يضمن ان تصد ربحه على المشتري مدر لكن لأجرة هاهنا في باعاطه فيه فقط  
دون القية وعدم ضامه لانه مجتهد بخلاف الكيل وما عداه ما القاني فيضمن لانه غير مجتهد فهو  
مقصر كالكيل والزمان والعدا ولو اختلفا في التعديل وعده صدق التقاد ويضمنه ولو أخطأ القاني في  
الوزن ضمن كالوزن في النقش التي على القيان ولو أخطأ في القيان كأن هس ما ثم قيان أقل  
أو أكثر ضمن أي النقش لا يضمن مجتهد بخلاف التقاد كمن قال هس شيخ عبد البرا لجهوري وهو  
ضعيف واغتمد عش على مدر عدم الضمان لانه غير مباشر ونصه ما قول في ضمن النقش نظر لان  
غايته ما أحسن فيه فعلا ترتب عليه نشر في المشتري وكثير وما أخاره فالحاصل منه مجرد نشر  
وهو لا يقتضي الضمان ويذكر ان مثل خطأ وزان والكيل في الضمان ما لو أخطأ التقاد من نوع  
النوع آخر وكان المبيع بينهما لامتطاه كالأر بالكيل الجيد المقصود وما وكان لا يعرف  
القبض بالزاد وأخير بخلاف الواقع اه عرفت وقوله أمينا يتولا أو باجزة بالنسبة لمبيع على البائع  
كإياله من كلامه الذي في باب التولية كأجر قاضه ما على عمل القعدو بالنسبة لضمن على المشتري وأما  
أجرة النقل المحتاج إليه التسليم فعل المشتري بالنسبة لمبيع وعمل البائع بالنسبة للضمن كأن أجرة نقد  
المن على البائع وأجرة نقد المبيع على المشتري كإياله من ذلك من كلامه لأن القصد لظاهر عيبه بان كان  
ليرده حل (فرع) الدلالة على البائع فلو نشر طهال على المشتري فسد ما المقدم من ذلك قوله بهتك بعشرة  
مثلا ما يقول اشتريت لسان مني قوله لسان الدلالة عليك فيكون العقد فاسدا قل (قوله)  
لم يصب القبض ولا يزمه رده) قال الشوري فلو قبض في يده في انقضاء العقد وجها من صحح التولي  
منهما التمس تمام القبض وحصول المال في يده حقيقة وانما عني معرفة ماله وهو المحسد وما لو أنقذه  
البائع فهل هو كذلك أو لا يفرق قال الشيخ فله نظر وما مدر الى الفرق (قوله في ضامه) أي ليطالب  
بهان تخرج مستحقا ويستقر عنه عليه ان يقبض مضمون ضمان ويضمن بدنه بقيد بقرين  
كالقبض في الفرع السابق فلما قلنا سابقا فالحاصل ان الشارع قد جعل بدلالة في هذا الفرع في  
ثلاث مواضع هذا القولي في الفرع السابق والآخر عقب قوله لا يكون مبراهه كآخروه شيخنا (قوله)  
مثلا) راجع لطعام وليكر لان بكر ان يتهمة دم ذكر حتى يرجع الضمير اليه (قوله) فليكتل نفسه  
أي يطالب أن يكيله لانه كيل نفسه لانه حينئذ يلزم عليه اتحاد القاض والمقبض فلا يصبغ ان مباشر  
الكيل وان أذن له المالك كآخروه شيخنا (قوله) ويكن استدامة في المكيل) ورتب على ذلك أنه  
لو اشترى ملء ذالكوز وركبنا واستمر جاز للمشتري بيعه مالا بولا يحتاج ان كيل لان عش (قوله)  
قولا (اقبض منه) بكسر الباء في الخبر اقبض الذي أخذته والقبض أضاء عدم البط وبابه ضرب  
(قوله) بقيد زده بقوله أي لعمرو (قوله) ولا يلزمه بل لا يوزله (قوله) بل يكيله المقبوض له) وهو  
بكر القاض وهو عمرو (قوله) وأما قبض ليكر فصحيح أي لان قبضه لنفسه عن الدين يستأنم القبض  
عن الأذن والأذن في التزام اذن في لازمه ضح في الأذن وان فسد في التزامه مشي  
من العاقدين) هذا هو الفرع الثالث (قوله) وهو حال (سبأني محترضا بالنسبة للضمن في كلامه المشي



غيره وهذا أهم من قوله  
والبائع حبس مبيعه حتى  
يقض ثمنه لما في اجباره  
على تسليم عوضه قبل قبضه  
ماله عليه فثبت من الضرر  
الظاهر (والا) بأن يخف  
فونه (فان تنازعا) في  
الابتداء بالتسليم فقال كل  
منهما لا أسلم عوضي حتى  
يسلمني عوض (أجبراً)  
بإزام الحاكم كلاهما  
بإحضار عوضه اليه أو أوال  
عدل فان فعل سلم الثمن  
والبائع والمبيع لشترى يبدأ  
بأيه ماله هذا (ان عين  
المن) كالبيع (والا) بأن  
كان في القصة (فاتح) بغير  
على الابتداء بالتسليم لزمه  
بتسليم حقه القصة (فاذا  
سلم) باجباراً أو بدونه (أجبر  
مشتري) على تسليمه (ان  
حضر الثمن) مجلس العقد  
(والا) فان أعسر به فالبائع  
فسخ (بالفلس) وأخذ  
المبيع بشرط حجر الحاكم  
كسائتي في بابه (أو أيسر  
فان يكن ماله بمساقفة قصر  
حجر عليه في أمواله) كما  
حتى يسلم الثمن لثلاث  
ينصرف فيها بما يطل  
حق البائع (والا) بأن كان  
ماله بمساقفة قصر (فليتم  
فسخ) وأخذ للمبيع لتصدر  
تصريح الثمن كالأفلس به  
فلا يكف المبرر لاحتضار

والمبيع معين وكان العقد لازماً حل (قوله ان خلف فونه) أي أو يأتي فيه ما يأتي من اجبار الحاكم  
كلا ولا يقال إنه حيثئذ متضمن المقابل لأن ما هنا أعوم والمقابل خاص بما اذا عين الثمن ولا يأتي اجبار  
الحاكم كالمسؤول الشارع لما في اجباره الخ لان الاجبار المعتنع اجباره على تسليم صاحبه (قوله لما  
في اجباره) أي اجبار كل واحد في اذناهما لا في اجبار كل واحد على تسليم صاحبه (قوله فان تنازعا في  
الابتداء) مقابلة عذوف العلم بتدبره وان لم يتنازعا فلا مظهر (قوله أجبراً) أي بملزم العقد  
(قوله هذا) أي اجبار هرمان عن الثمن كالبيع وبائع كل عن نفسه أو ما لو كان أحدهما وكلا أو ولياً  
أو ناظر وقصداً وعمل فراض فلا يجبر على التسليم بل لا يجوز له حتى يقض الثمن المذكور أي الحال  
ولو تابع نائبان عن الغير لم يتنازعا جبراً هـ اشرح مر (قوله ان عين الثمن) وكذا ان كان في القصة  
فيجزي فيه ما تقدم (قوله بأن كان في القصة) أي والمبيع معين وأما عكسه وهو أن يكون الثمن  
معيناً والمبيع في القصة وذلك في بيع القم الواقع بغير لفظ السلم اذ لا يشترط فيه قبض في المجلس ففي هذه  
الصورة بغير المشتري ان حضر للمبيع الى آخر التفصيل الآتي كحجر ومشيخنا (قوله لزمه) قضية  
الصلة انه لو كان الثمن معيناً والمبيع في القصة جبر المشتري فراجع برماوى وزى (قوله باجبار  
أو بدونه) متضمن بالنسبة للفسخ والعقد خلافه بالنسبة للفسخ لانه اذا سلم متبرعاً لم يجز له الفسخ  
اذا أدى للمبيع بالثمن فيعين أن صور المسئلة باجبار الحاكم وقد يقال هو بالنسبة للاجبار فقط لا لما  
بعده فلا تصحيف اه شوري والذي بعده قوله فليتم فسخ لانه لا يفسخ الا اذا سلم باجبار (قوله  
أجبر مشتري) فان أصغر المشتري على الامتناع لم يثبت البيع حتى الحس شوري (قوله ان حضر  
الثمن) المراد حضور عينه ان كان معيناً أو نوعه الذي يقضى منه ان كان في القصة فان ما في القصة قبل  
قبضه لا يسمي ثماً لا اجازاً خطيب شوري (قوله مجلس العقد) إنما اعتبر مجلس العقد من جلس  
الخصومة لانه الأصل فلا نظر لغيره لانه قد اتفق له خصوصاً شرح مر (قوله فان أعسر) أي بأن  
لم يكن عند مال في ثمنه قوله أو أيسر أي بأن كان عند مال في الثمن غير المبيع بش (قوله فليتم  
فسخ) قال حج بعد الحجر عليه لا قبله والتمتع عند شيخنا في شرحه انه لا فرق ويرشد اليه ما طلاق  
الشرع هنا وتقيده في ستة الاعصار قبله شوري (قوله بشرط حجر الحاكم) أي على المشتري  
قبل فسخ البائع ومفهومه ان البائع لو فسخ قبل الحجر على المشتري لم ينفذ فسخه فليحذر ا ط ف  
قال شيخنا وهذا الحجر ليس من الثمن بل هو الحجر المعروف اذ الفرض أنه مصر بخلاف الحجرين  
الذين في الثمن فيقال فليتم الثمن بشرط الفسخ فيجوز له موصور (قوله فان لم يكن ماله بمساقفة قصر)  
بأن كان دونها والحاصل ان الثمن بشرط الفسخ لا يفسخ الا اذا كان في القصة فليحذر  
أن يكون مصرراً أو موصوراً أو موصراً لمانه يكون ماله دون مساقفة القصر أو فيها واذا كان فيها قلنا  
أن مصرراً حضوراً ولا (قوله حجر عليه) أي حجره الحاكم كوهذا يسمى بالحجر الثمن قريب اذ يفرق  
حجر الفلس في أنه لا يرجع فيه بين المبيع ولا يتوقف على سؤال غيره ولا على فك القاضي بل ينفذ  
بمجرد التسليم على الواجعه ولا على خص ماله عن الوفاء لصغر البائع هنا حيث سلم باجبار الحاكم ومن  
ثم لو سلم متبرعاً اعتبر النص أي نفس ماله عن الثمن كالفلس وفي أنه ينفق على ماله ففهم موصور  
ولا يتعدى العادة لا يبيع فيمسكن ولا غداً لا مكان الوفا من غير ما إذا كان في المصلحة اه  
زي (قوله بما يطل) أي فوت حق البائع (قوله بأن كان ماله بمساقفة قصر) أي من بلد البيع فيها  
يظهر فلو انتقل البائع منها الى بلد آخر فلا وجه كما يقتضيه ظاهر تعليقهم بالضرر بالتأخير  
اعتبار بلد البائع لا بلد البيع (قوله لمانه) أي ثلاثين تصرف فيها بما يطل حق البائع (قوله وحمل

الحرف في هذا الخ فيه أن شرط الحجر بالنسبة إليه قد يقع على ما هو عليه يتأنيه اليسار التي هو فرض المسئلة لأن يقال المراد اليسار باليمن وذلك بجمع حجر الفليس سلطان وأجاب عن أن اليسار يتأنيه حجر الفليس في ابتداءه لأن الهواء قطر واليسار بعد الحجر لا يتأنيه **(قوله)** ما التمن للزوجه فليس البائع الخ ومن ثم كان ليس لأن يطالب المشتري برهن ولا ضمان وإن كان غريباً وتنافى القوت لتقصيره بعدم اشتراط ذلك في القيد وهو محتمل زوجه في السابق أو في السنة وهو حال **(قوله)** فلا حبس له أيضاً) خلاصه هذا وتكون الوتاية

### باب التولية والاشراك والمرافعة والمخالطة

هذا شروع في الألفاظ المطلقة التي لم يحدد لشرع يحمل عليه غير معناها التقوي والتولية اصطلاحاً قل جميع البيع إلى الولي بثلثي الثمن أو قيمته لتقوم بلفظ ولينك أو ما اشتق منه والاشراك نقل بعضه بنسبته من الثمن بلفظ أشركتكم أو ما اشتق منه ومعناه لغة تفسيره شركاء والرابعة بيع بثلثي الثمن أو ما قام عليه به مع زوج موزع على الأجزاء والمخالطة بيع ذلك مع خط منموذج على الأجزاء اه شورى **(قوله)** أصلها تقليد العمل أي لغة أي الزامه كأن أزمه القضاء بين الناس وأزيمه فعل غن قال في المصباح تقليد العامل توليته كأنه جعل العمل فلا بد من عتقه وقوله ثم استعملت فيما يأتي أي شرعاً وكلامه يفهم أن الاستئمه الملة كورقاصر على التولية وليس كذلك بل كل واحد من الاشراك وما بعده استعمل في الشرع بعد نقله عن التقوي أيضاً فكان الأول تأخير قوله ثم استعملت الخ عن الجميع لأن يجب بأنه حذف من الثاني وما بعده دلالة الأول أو أن النقل من هذه الثلاثة أعني الاشراك وما بعده إلى المعاني الشرعية لم تنقل إليها خاصة بل تستعمل فيها وفي التقوية فكذلك المائين واذن أحدهما الآخر في التصرف أي ففعلها المعاني الشرعية لا يتأني التقوية لوجود المعاني الشرعية فيها ع ش ا ط ف **(قوله)** وذكرها في الترجمة) واكتفى الأصل عنها بالرابعة لأنها في الحقيقة غير محتملة لثاني **(قوله)** لو قال لشتر أي بعد قبضه وزوم القيد وعلمه باليمن وأول المستأجر والمرأة في صداقها أو الرجل في عوض الخلع بأن ردت المرأة على صداقها بلفظ القيام بأن قالت ولينك الصداق بمقام على فكأنها باعت عوضه مهر للثلث أو الرجل في عوض الخلع ان علم مهر للثلث فبما بأن يقول الزوج لا خير ولينك عقد الخلع بمقام على فكأنه باعه عوضه مهر للثلث لأنه قيمة البضع الذي ملكته بالعوض الذي دفعته ومثال الإجارة أن يقول مستأجر دار شهرًا مثلاً ولينك عقد الإجارة بمقام على وهو الإجارة كلها أن كانت في قول المدعي لا يقطع منها فيصح على الوجه وهذا هو المتمدن زى فلو قال المصنف لو قال مستحق شيء بعد قبضه بثلثي شتر كان أعظم وقوله أي زى وزوم القيد أي من جهة البائع سواء زمن من جهة المشتري أم لا هر وشله إذا كان اختياراً وأذن له البائع **(قوله)** من علم غن ما شتره) بيان لكل من المشتري والغير فلا بد أن يكون كل من المشتري والغير على البائع قد راد وصغروها كونه عرضاً أو مؤجلاً إلى كذا ويكون الاجل من حين التولية وإن حل قبلها لا من العقد فلا تصح التولية من غير علم ولا تبرع حل وبعبارة زى ولهذا لو كان الثمن مؤجلاً يتفق حقه مؤجلاً بقدر ذلك الاجل من حين التولية وإن حل قبلها لا من العقد في الأوجه اه وشله هر **(قوله)** وعلمه) أي من البائع أو غيره قبل قبضه ولو بعد الإيجاب أماعله بعد الإقبال ولو لم يجلس العقد فلا يصح ويكون هذا مستثنى من قولهم الواقع في مجلس العقد كواقع في مله ع ش على هر **(قوله)**

الحرف في هذا وما قبله إذا لم يكن محجوراً عليه فليس والا فلا حجر أما الثمن للزوج فليس للبائع حبس البيع به لرضاه بتأخير ولو حل قبل التسليم فلا حبس له أيضاً درس

### باب التولية

أصلها تقليد العمل ثم استعملت فيما يأتي **(والاشراك)** مصدر أشركه أي صيره شركاً **(والرابعة)** من الزوج وهو الزائدة والمخالطة من الخط وهو التمس وذكرها في الترجمة من ز بدني **(لو قال)** مشتركة من ما عاين ما اشتراكاً راجعاً بعلم به قبل قبضه

**(قوله)** لو جسد الثاني الشرعية) له التقوية أي فيكون تخصيصاً لا تعقلاً **(قوله)** ربح للمشتري الثاني أي بالنسبة إلى المشتري به البائع والافتد يكون معها مضيواتاً لم يزد أصح بعد ما ذكر المحقق أو أكتفه اه ولا يتفق ما فيه أيضاً رأيت ع ش قال قوله أو اكتفه هو أولى لفرق بينهما فمما رجحاً أو يقال ترجم لشيء وزاد عليه ولا عيب اه



الموصى له بالثمن وأسطقه عن المشتري من الوارث وهو المولى فلا يسقط عن عمره والمولى لا يزهد  
أجنبي من العقد لأنه ليس باعتا ولا مشترا بصورة أو نحوه أو ما يباع به بذكر عبد امتلاش في خدمته ثم ان  
زهدا أحال غداً بدينه الذي عليه على بكر فباع بكر العبد بعقد التولية لعمره وجاء غداً المحتال وأسطق  
الدين المحتال به عن بكر أي رأى أصنف فلا يسقط عن عمره ولا نأهال أجنبي من العقد **(قوله بعد**  
**لزوم تولية)** أي من جانب المولى **ظاهر كلامهم** أن الحط لكل أو البعض يأتي في الروي وفي نظر لانه  
يقتضيه المحتال حل وعبرة الشورى قوله يخص عن التولية أي في غير عقد الراء بالمشتري فيه المحتال  
**(قوله ولو بعد التولية)** أي ولو قبل لزوم عرض والمشتري أن يقول ولو قبل التولية لانه التوهم  
فكلامه في البعض شامل لثلاث صور **(قوله انحص عن التولية)** شمل إطلاقه ما لو كان الحط بعد  
قبض المولى جميع الثمن من التولية فيرجع التولية بعد الحط على المولى بقدر ما سط عن الثمن كلاك كان  
أو بسنا لانه بالحط تبين أن اللازم للتولية ما استقر عليه العقد بعد التولية أو ما لو قبض الباقي من  
المولى ثم دفع إليه بسنائه أو كنهية فلا يسقط بسبب ذلك عن التولية ثم إن الهمة لا تدخل للعقد البيع  
الأول فيها حتى يسري منه إلى عقد التولية عرض على **مر (قوله لا خاصة التولية)** أي قائدها **(قوله**  
**واشراك بعض مابين كتولية)** قد يؤمن من التشبيه أنه لا حاجة ذكر الثمن وأظهر منه في ذلك قوله  
في شرح الررض والاشراك هو أن يقول المشتري لمن صرفي التولية أشركت في البيع فقوله لمن صرف  
في التولية أي وهو المالم بالثمن كالصريح في أنه لا حاجة ذكر الثمن إذا اشترط في بيعه كونه المقول  
عليه بغيره بقرينة التشبيه أيضا أنه إذا كان الثمن عرضا لبيع الاشراك الا ان انتقل العرض إليه الا  
ان قال يعاقم على فليتأمل سم **(قوله في شرطها)** من كون النسيب على ثمنه وقوله حكمها ومنها الحط  
فإذا سخط كما بعد لزوم الاشراك أو بعضه انقطع مطلقا عن المشتري الثاني لان الاشراك تولية في بعض  
المبيع حل وعبرة قول على الجلال قوله في أحكامها السابقة منها الحط ولو للبعض وأما لو كان حط  
البعض قبل الاشراك لم يصح الا بقدر ما ينضم من الباقي وأما لو سخط الثمن كله قبل لزوم عقد الاشراك لم  
يصح أو بعد انقطع عن الثاني وأما لو كان عرضا لم يصح الاشراك الا ان انتقل أول ذكر مع قبضت كالم  
وأنه متى انتقل الثمن منه أو أنه إذا لم يذكر لفظ العقد كان كناية على المتعبد كالم وعلى ذلك  
يحمل كلام المصنف ويصح رجوع كلامه للتولية أيضا وغير ذلك من الأحكام اه **(قوله كقوله**  
**أشركت فيه)** أي في العقد أو هذا المبيع أو في بيع هذا ولا بد من ذلك أي من ذكر العقد أو المبيع  
كاسياني في كلامه فلو قال أشركت في هذا لم يكف بل يكون كناية وان كان ظاهر كلامه كالم أنه  
لا يشترط ذكر ما ذكر في الاشراك ويشترط في التولية حيث صرح بالعقد في التولية وسكت عنه هنا  
مع أن الامام إنما بحث ذلك أي تبين العقد في الاشراك وقبض عليه التولية حل **(قوله انضمحل**  
**الثمن)** أي في المثل أي أو ضف فيه في العرض مع ذكر العرض أو ضف مطلقا ان انتقل إليه  
وان لم يذكر الثمن حل **(قوله في تبين النصف)** ولعل وجهه أن عدوله عن مبتدئه به بنصف  
الثمن لأشركت في ضفة فربما على ذلك والمعنى حيث أشركت فيه بمثل نصفه بنصف  
المن إلى أن يوسع ذلك في شيء يرضى ما لو اشتراه بمائة ثم قال لا أشركت في نصفه فحينئذ هل  
يكون له النصف أو ربع فيه ونظر الأقرب أنه ربع لان عدوله عن قوله بنصف الثمن القول  
بمضمين قرينة على أنه يبيع مبتدأ كما قال بمتك به بمضمين عرض على **مر (قوله لم يصح للجهل**  
**بالمبيع)** ظاهره وان قال بعد بنصف الثمن وأتوهم يعني أن محل البطلان المالم بين جزأ من الثمن فان  
ذكره كان قال أشركت في شيء منه بنصف الثمن أو بره كان خبره على ارضا متقابله من المبيع

**(بعد لزوم تولية أو بعضه)**  
ولو بعد التولية **(انقطع عن**  
**التولية)** لان خاصة التولية  
التنزيل على الثمن الأول  
وخرج بزاد في كنه بعد  
لزوم تولية ما لو سخط قبل  
لزومه سواء أ سخط قبله أم  
بعدا وقبل أو بعدا فلا  
صحح التولية لانها يمتد  
يبع بلاش من سواء في ذلك  
الحط من الباقي أو واره أو  
وكيله ومن اقتصر على  
الباقي جرى على الغالب  
**(واشراك في المشتري**  
**بعض مابين كتولية)**  
في شرطها وحكمها كقوله  
أشركت فيه بالنصف  
فيلزمه انضمحل الثمن فان  
قال أشركت في النصف  
كان له الربع الا أن يقول  
بنصف الثمن فيتمتع  
النصف كالمسرح به النوى  
في نكتة فلو لم يبين البعض  
كقوله أشركت في شيء  
منه لم يصح للجهل بالمبيع

(فلو أطلق) الاثر (صح) العقد (مناسبة) بينهما كالأثر بشئ لزيد وعمر وقضية كلام كبرائه لا يشترط ذكر العقد لكن قال الامام وغيره بشرط ذكر بان يقول أثرك في بيع هذا أوفى (٢٨٥) هذا العقد ولا يكتفى بأثرك في

هذا وقوله صاحب الانوار

وأثره عليه أثرك في

هذا كتابه (ومصحح

مراجعة كبت) أي يقول

من اشترى شيئاً بمائة افغره

بعتك (بما اشترت) أي

بئله (ورج درهم لكل)

أوفى كل (عشرة أوفى

ده يزدده) هو بالفارسية

بمعنى ما قبله فكما قال

بمائة وعشرة فبقيله

الخطبوطه اسم لعشرة

ويزدده اسم لاجد عشر

(د) (صحح بحاططة)

دعسى مواضع (كبت)

أي كقول من ذكر انفسه

بعتك (بما اشترت ووسط

دعيزده) فيقول (ويصح

من كل أحد عشر واحداً

كأن الرج في الرج بمحض واحد

من أحد عشر (و يدخل

في بعت بما اشترت منه)

الذي استقر عليه العقد

(فقط) وذلك صادق بما

فيه مما عاقد به بالعقد

أوز يادد عليه

(قوله فلا بد من ذكر البائع

لها) ثم اشترى بكل على

حدة كعتك بمائة على

وهو كذا وكذا دخل ماض

عليه وان لم يكن من مؤن

الاسترجاع وأما الواجب

كقوله بعتك بمائة على

فصح ويكون في الأولى شر بكذا الصنف وفي الثانية شر بكذا بع ع ش (قوله فلو أطلق الاثر) كقوله أثرك في هذا العقد فلو اشترى بشتيهم أثر كافي ثالثاً فليس ماذ كأن يكون شر بكذا بالصنف وبحال الزكش أن يكون كأحد ما يفيد كون شر بكذا بشرط حل (قوله كالأثر بشئ لزيد وعمر) لأن ذلك هو المتبادر من لفظ الاثر كلفظ قول ربيع الفتن سكان شر بكذا بع كاتقدم في أثرك نصف بنصف الفتن وتوهم فرق بينهما بسيد حل (قوله لكن قال الامام وغيره بشرط ذكره) وكذا بشرط في التولية (قوله ولا يكتفى بأثرك) أي في صراحة التولية والاثر كبدليل ما سيده ع ش (قوله ومصحح مراجعة) أي ونحوها عافي معناها من غير تولية واثر كلفظ لان خاصتها التزويل على الجن الاثر حل أي صح البيع المشتمل عليها وقوله ربيع درهم بالجور والتعب على الطغاف وأعلى المقول معه والرفع يعلم بذلك معنى المراجعة والحاططة فتوثر على يجوز أن يقال هما مصدران لراجع وحاطط لغيره فيكون معنى المراجعة إعطاء كل من اثنين صاحبه بمحاول الحاططة قص كل من اثنين شيئاً مما يستحقه صاحبه (قوله أي بئله) أي في المثل أي وبقيته في العرض مع ذكره وبمطلقاً انقل اليه على قياس ما تقدم في تولية واثر كلفظ حل (قوله لكل عشرة) أي أوفى كل عشرة ولولا ربيع درهم من كل عشرة صح على الوجه ثم ان أراد تبليلاً فلكلام والا فارجع والمعتد ان من كلام الثلاثين الفاء وقوله ربيع درهم هو روى (قوله ودهام لعشرة) عبارة شرح هو وده بفتح المهملة وهي بالفارسية عشيرة ويزاد وحده بمعنى ما قبله وأثر بالذ كر وقوعه بين الصحابة واختلافهم في حكمه اه قال شيخنا السجني والحاصل أن دهمام لعشرة ويزن يزدده اسم لواحظ ظاهر هذه العبارة ليس مراد لانه يؤهم أن يرج المشرقة عشر بل المراد منها أن يرج المشرقة واحد فقط وسيتذكر كان الظاهر المصنف أن يقول بئله دهمام ربيع دهمام بدون دهمام كاعتت ويحاج عنه بأن لفظ يزد في اللغة الفارسية لا يدل على الواحد الا اذا ضم اليه دهمام فذلك ذكره الشارح منضياً اليه فتكون دهمام يزد على ذلك وليست مقصودة بخلافك في ذلك اللفظ فانه يدل على الواحد سواء انضم الى لفظ دهمام لا اه وفي ع ش على مر مائه لا يقال قضية هذا التميز أن يرج المشرقة أحد عشر فيكون مجموع الاصل والرج واحد وعشر ين لا ما قول لا يزد يخرج الالفاظ الجعمية على مقتضى اللغة العربية بل ما استعمله العرب من لفظ الكم يكون خارجاً عن عرفهم وهو هنا بمنزلة ربيع درهم لكل عشرة وكان المعنى عليه ربيع دهمام بصرفه أحد عشر (قوله ومصحح بحاططة) أي يولوى تولية واثر كلفظ حل (قوله بما اشترى بوسط الخ) فلو اشترى بمائة فالتن تسعون وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً (قوله ربيع دهمام) الظاهر تعين النصب هذا الجذب الاول أن يقول وسط يازن يزدده لا يزد اسم لواحظ يصير المعنى وسط درهم من كل أحد عشر (قوله ويحط من كل أحد عشر الخ) بيان لاراد من العبارة وان كان ظاهرها غير مراد (قوله واحد من أحد عشر) باعتبار انضمام الواحد الى المشرقة (قوله ويدخل في بعت بما اشترى الخ) صورة المسئلة أن المولى قام عليه المبيع بمن مؤن استرجع باج والمشتري عام بهما تفصيلاً فاذا قال المولى بعتك بما اشترى يتم تدخل المؤن في عبارة فلا تزد المولى وان قال بعتك بمائة على دخلت في عبارة فتكلم المولى وأما لم تكن هناك مؤن فلا فرق بين الباعين وأما لو كان المشتري جاهلاً بالمؤن فلا بد من ذكر البائع لانه

وهو عشرة ثم تبين انها في مقابلة ما لا يدخل مع ما يدخل حطاً لزيادة اه حجج وفي هذه يحتاج الى قول بدخل الخ الاخراج غير مؤن الاسترجاع على أن في قوله وأما لو كان الخ اه لا يخفى على من أمن النظر في كلامه

في العقد لم يح ولا قال يدخل في بيت بمقام على المؤن لانه كورة مصر بمقام معنى له خولنا تأمل  
وقوله يدخل في بيت بالمشتريت أو وليتك العقد وأشركتك في هذا العقد فلا يخص هذا ببيع  
الرابعة والمخالطة كقوله يتوه من صفية حل وكذا ما بعد متناول الاربعه (قوله في زمن خيار  
الجلس) متعلق بالخطة والزيادة وأما الوسط في الرابعة بعد الزوم للعقد الاول وقبل لزوم عقد الرابعة  
أي بعد جوبلها وقبل لزومها لم يلحق المشتري فلا يحط عنه ولا يحيط عنه بعد لزومها وإن وقع الخط قبل  
جوبلها من الرابعة فإن حل الكيل لم يحز يبيع بل يظن قام على ويجوز بلطف الشراء وإن حل البعض جاز  
بلفظ الشراء ولا يجوز بلطف القيام إلا بعد إسقاط المخطوط حل وقال ع ش مفهومان هذا خاص  
بخيار المجلس والشروط دون خيار العيب وهو ظاهر (قوله يدخل في بيت بمقام على الخ) ومعنى هذا  
الدخول أن تضم هذه المؤن للتمن ثم يقول قام على كذا وقد يبتك بمقام على ورجع كذا وليس المراد  
أنه يطلق ذلك وظن المؤن تؤخذ منه للجهل بها حيث لا يعاب شو رى أما إذا كان معلما بها فمداخل  
وإن لم يذكرها بخلاف أجره عمله وحمل المخطوع عنه فلا يدخل إذا ذكرها وإن علم بها المشتري  
و يدخل في مقام على الكس بخلاف خلاص المصوب والفرق أن المكس متناول بدنه فالمشتري  
موطن فسه عليه والباع يشار بماتفاوت الفتن بسببه ولا كذلك المصوب فمأمل شيئا وقوله  
خلاف خلاص المصوب أي أن حدث غصب عنه المشتري أما إذا كان ذلك قبل البيع فيدخل كالمؤن  
للمرض القديس بهذا يجمع بين التنافس في ذلك (قوله كأجرة كمال) وأجور متناول للتمن وأما البيع  
فملى البائع وقوله للتمن المكيل أي فاتها على المشتري وأما كمال البيع فأجوره على البائع حل قال  
شيخنا محل كون هذه المؤن كوراة وقيمتها تازم التولى إذا كانت بقدر الأمان كانت بغير عقد  
كان كيل شخص من غير عقد أو دل عليه الدلائل من غير عقد أو يصغى من غير عقد فلا تازم التولى اه  
وعبرة الأعياب هنا كله كاهو ظاهر أن وقع عقد عو اجارة ثم دفع ما وقع به العقد أو القفل ذلك  
بلا عقد ثم دفع له نحو الاجرة كاهو المتاد فلا يدخل ذلك لانه متبرع به فقيده فانه بما توه فيه والمحكم  
فهاذا كوال عرف أي عرف التجار فاصدا لهم من مؤن التجارة دخل وما فلا دأ بما يرجع اليه  
فها لم يصوا فيه على شيء والاعمال بما قالوا وإن فرض أنه يخالف الدرف الآتي كما نظر ذلك  
انتهى (قوله ودلال للتمن) أي وأما البيع فهي على البائع ولو شرطها على المشتري فسد العقد  
ومن ذلك أن يقول يبتك كذا سلا لانه معنى ذلك أن الله الة عليك وكيف لا تزم المشتري ذلك أن  
يقول اشترت كذا ودرهم دلالة (قوله للتمن) بأن كان عرضا فاستأجر من يرضه لم يشرى  
السلعة بشو رى (قوله في الثلاثة) هي قوله وحارس الخ (قوله وسكان) أي قد كثرت لاجل  
البيع بخلاف ما يأتي في قوله في معنى أجره عمله أي قوله كذا فان صورته أن البائع كان مكثره  
للابيع بل كثر آخر شيئا غير ع ش قوله في معنى أجره عمله الخ لاتاني بين هذا وقوله ألا  
وسكان لان ذلك فهاذا كراهه لاجل أن يضمنه فهاذا إذا كان مستحقا قبل الشراء ووضعه فيه  
(قوله وتطين دار) كتيبيها بخلاف ترسيها لانه لا يستفاء حل (قوله زاع على المتاد للتمن)  
أي دوان لم يحصل ذلك بل دوان حصل منه المرض ع ش (قوله كأجرة طبيب) وخرج بآجرة الطبيب  
فمن الموافق لا يدخل حر الحظ (قوله إن اشتراه مريضا) أي دوان استمر مرضه وتزاد عند دوان ما  
حدث عنده من أكل الاول بخلاف ما لو اشتراه سليما ثم مرض عند فقائها لا يحجب عليه زى (قوله  
ويقع ذلك في مخالطة القوايد المستوفاة من البيع) أي ما يستحق استيفاء من فوايد ما وجبت والا  
فقد لا يحصل منه فوائد ومع ذلك لا يدخل شيء مكر ع ش الحظ (قوله لأجرة عمله) بالرفع عطا على

في زمن خيار المجلس أو  
الشرط (و) يدخل في بيت  
عما قام على تخم ومؤن  
استباح أي طالب الربح  
فيه كأجرة كمال للتمن  
المكيل (ودلال) للتمن  
النادي عليه أي أن اشترى  
بالمبيع (وحارس وقصار  
وقيمة صيف) للبيع في الثلاثة  
وكأجرة جمال وختان  
وكان وتطين دار وكلف  
زائد على المتاد للتمن  
وكأجرة طبيب إن اشتراه  
مريضا وخرج بمؤن  
الاستبراء مؤن استبقاء  
الملك كؤنة حيوان فلا  
تدخل ويضع ذلك في مخالطة  
الفوائد المستوفاة من  
البيع (لأجرة عمله) لا  
أجرة (عمل متعلق به) فلا  
تدخل لان عمله وما يتلوه  
بغيره لم يحم عليه وإنما قام  
عليه ما به

بكتنا بأجرة على أو أجرة  
المنطوق عني وهي كذا  
ورج كذا وفي معنى أجرة  
عملها جو مستحقه بتمه أو  
غيره ككتري (وليعلم) أي  
انتباها من وجوب (تمه)  
أي البيع في نحو بتمه بما  
اشترت (أو ما قام به) في  
بتمه بما قام على فلو جهله  
أحدهما لم يصح البيع  
(وليعلم) (بائع) وجوبا  
(في أخبارة) بقدر ما استقر  
عليه العقد أو ما قام به المبيع  
عليه وبتمه كتمه  
وتكسر وخلص وغش  
وبقدر أجل وبشراء  
بعرض قيمته كذا وببيع  
حادث وقدم وإن أقصر  
الأصل على الحادث وبتمه  
وبشراء من مولي أو بانه  
اشتره به من محال أو  
مصران كان البائع كذلك  
لأن المشتري يشتد أمانته  
في بتمه به من ذلك لاعتقاده  
نظر في خبره صادقا بذلك  
ولأن الأغراض تختلف  
بذلك لأن الاجل يثقله  
قسط من الثمن والعرض  
يشدد في البيع به فوق ما  
يشدد في البيع بالنقد والبيع  
الحادث تنقص القيمة به عما  
كان حين شرائه باختلاف  
أعرض بالقدم وبالبقية  
ظاهر فلو ترك الأخيار  
بتمه من ذلك فالباع  
صحيح لكان للمشتري الخيار لتدليس البائع عليه وسأني الإشارة إلى ذلك

قوله ومؤن استباح بالجر عطف على مدخول الكاف وهو الحسن ليكون فيه إشارة إلى أن هذين  
جمله مؤن الاستباح (قوله وطريقه) أي طريق أدنا لأجرة عمله والعمل المنطوق به أن يقول ماذا  
أي فاقدم كانت صورته أن يقول بتمه بك بما قام على ولم يقل وهو كذا أو كذا حيث كان عليه فيدخل  
فيه ما تقدم لأجرة عمله فإن أراد دخول ما ذكره في العبارة (قوله ورج) بالجر عطف على كذا المبرورة  
أو بالنصب مفعولا معه (قوله أجرة تمه) أي الشيء الذي يستحقه البائع بتمه أو بأجرة (قوله)  
(وليعلم) هذا شرط للصحة وسكت عن هذا وما بعده في الترجمة فكان حقه أن يقول وما يتعلق بذلك  
حل والمراد بالعلم هنا العلم بالندم والصفة والتسكن للمانة وإن كفت في البيع والأجرة فلو كان الثمن  
دراهم معينة غير موزونة أو حصة غير كمية لم يصح على الأصح اهـ شورى ومثله في شرح مدر قال  
عش عليه يعني إن عمل عدم الصحة لم يثقل المعين التولي والمراد أيضا عمله ما قبل العقد كأي عش  
(قوله أي المتبايعان) تولية أو أمرا كالأحاطة أو مراعاة حل (قوله أو بما قام به) لربا فيه بنحو  
كما يشهد مع أنه نحو كثبت وحصل ولعله حذف من الثاني لئلا يتركه الأول كما ذكره اللطيفي ويكني  
فيما قام علميا بقيمة في جواز الاختيار كان من أهل الخبرة أو الأقبال عدلين يقوماته أو وحدا على  
ما ذكره بعضهم فإن تنازع على مقدار القيمة إلى أخير بها فلا بد من عدلين فإن لم يتفق ذلك تحالفا لهما  
اختلفا فغير الثمن ونقل بالدرس عن شرح الروض ما وافقه عش (قوله وليصدق) هذا شرط  
لصدق الآم كإعلم من قوله لأنني فلو ترك الأخيار أي حيث كان علم المشتري لا يحصل إلا بذلك الأخيار  
لأن علم المشتري يكتفي فيه بإعلام البائع ولو قبل القبول بعد الإيجاب فإن لم يصدق أم تصح العقد  
حل (قوله بقدر ما استقر عليه العقد) أي عند لزوم فلو اشترى شيئا ثم خرج من ملكه واشترى ما ثانيا  
بأقل من الأول أو بأكثر منه خبر وجوب الأخيار فلو كان السكتر من الثمن في بيعه وإما أنه فله اختيار إن  
باعه مرة حل (قوله وبشراء بمرض) المراد به ما قبل النقد (قوله قيمته كذا) في وقت العقد  
ولما لا يثبت ثمنه بعد ذلك من حل (قوله من مولي) أي ابنه الصغير لأنه قد يزبد في الثمن (قوله)  
إن كان البائع) أي الأول (قوله لأن المشتري) علمه قوله وليصدق بتمه وكان الأول أن يقول لأن  
التولي (قوله يعتمد أمانته) أفهم أنه لو كان علم المشتري إلى الخيار وهو كذلك وكذا كل ما يجب  
الأخبار به قل (قوله شراء) أي اشتراه وهو في نسخة شرأه (قوله فلو ترك الأخيار بشئ من  
ذلك) أي الصادق بجميع ما تقدم بأن سكت عن الأخيار أو أخبر كاذبا بتمه إن أراد الثاني وأولى منه  
أن يقول فلو كتب في الخيار حل (قوله فالباع صحيح) وفيه من جهة ما صدق به اسم الإشارة  
الأخبار بقدر الثمن وصفته ترك الأخبار بذلك لجهل بمطل البيع وقد يجاب بأن الأخيار ما ذكر  
أما هو فتمه تصدق وهو أنه ترك الأخبار به لجهل بطل أو العلم بطل حل وأنت خير بأن هذا  
أما أقل إذا أراد بتمه فلو ترك الأخبار بالظاهر هو ليس مراد بالاعتناء فلو أخبر كاذبا بالان لا تف  
واللام فيه العهد والمعهود والأخبار على وجه الصدق لأن قوله وليصدق بتمه ولغيره صادقا وقوله  
لكن للمشتري الخيار عمله كاهو ظاهر إذا لم يشر ثم يبين خلافه إذ فيه لأخباره سواء تبين ثانيا  
أما أقل كما صرح به بعد قوله فلو أخبر بمائة ألف أو أكثر على المعتمد فإن الخيار فيه البائع لا للمشتري  
تدبر (قوله لكن للمشتري الخيار) أي فورا لأنه غير عيب عش على مدر (قوله وسأني الإشارة  
إلى ذلك) أي في قوله في حقه أنه لا بد للمشتري الخيار الخ ولا يتناقض ما سياتي على المروج  
لأنه ليس مرجوحا عنه اطف (قوله إلى ذلك) أي إلى صحة بيع أو إلى ادائي ثبوت الخيار للمشتري  
على الوجه الضعيف الآتي في كلامه فالصحة أشار لها في المتن بقوله فإن صدق صح وثبوت

صحيح لكان للمشتري الخيار لتدليس البائع عليه وسأني الإشارة إلى ذلك

تقديمه بمقالة (فلأخبر) بالمشاهدة (بماتة) وبلغه صراحتي أي بماتة مشهور مع درهم لكل عشرة كاس (فيان) أنه مشاهد (بافل) بجمعة أو اقرار (مسط) الزائد ورجعه كذبه (ولا خيار) بذلك طمأننا البائع فتدليسه وأما المشتري وهو ما قصر عليه الاصل فلانه اذا رضى بالاكثر فياقل أول (أو) أخبر بماتة (فأخبر) ثانيا (بازيد) وزعم غلطاً في اختيار ما أولاً بالنقص (فان صدق) المشتري (صح البيع) كلو غلط باز يادة ولا تثبت له الزيادة بخيار لا للمشتري (والا) بان كذبه المشتري (فان لم يبين) أي البائع (لطله) وجها (عتملا) بفتح الميم (ليرقى) قوله ولا يثبت ان أقامها عليه لتكذيب قوله الاثر لما عتملا (والا) بان بين لطله وجها عتملا فطلت راجعت جويدي فطلت من ثمن متاع الى غيره او جاني كتاب مزرور من وكلي ان الثمن قد (سمعت) أي يثبت بان الثمن از يد قيل لانسح لتكذيب قوله الاول لمطابق للطلب وهذا هو المشهور في المنهج 'نصوص عليه (وله

الاخبار اول من الشارح بقوله ولشترى حيثما اخبار (قوله) والمطابق للاخبار (حيث قال في اخباره من غير تعيين) ولا غير موقوله اول من تقديمه بماتة أي من قدر الثمن والجل وغيرهما وعبارته وليصدق في قدر الثمن والجل والشراء بالعرض وبيان العيبا لحادث عنده (قوله) فلأخبر بالرجوع وحيث قال رد الاعلام للمشتري بقدر الصفوة ولو بالكتاب حل ومقتضاها: يبيع مع أن السلم بقدر الثمن شرط لصحته الا أن يقال المراد بالمطل ما ينسل الظن القوي وهو حاصل مع اخبار البائع كذا (قوله) وابعه صراحتي) أخضع من قوله سقط الزائد ورجعه (قوله) سقط الزائد بوجه أي تبين انتقاد المقدر: اعادها فلا يحتاج لانشاء عقد كآمره عبارة الاصل من (قوله) فتدليسه (فيه قصور) اذ قد يكون معنورا في الاخبار الاول كقوله الرشيدي وعبارته عرض قوله فتدليسه أي في الجلة فدخل للمعنور اهـ (قوله) فلانه اذا رضى بالاكثر (الخ) من هذا التعليل يؤخذ أن هذا الاختصاص بقدر بل مثله الصفقة من الاجل وغيره فاذ لم يذكر أجلاً أصلاً أو ذكر أجلاً كثره ما بين أو ذكر كفة دون ما بين لا خيار له تأمل حل (قوله) وأخبر بماتة (فيه إشارة الى أن مدطوفاً وحذوف وقوله) فأخبر مطوف عليه فلم يجرم عليه ادخال حوف العطف على مثله وقال بعضهم أو عطفة على أخير والفاء عطفة على بأن كاشير اليه صنيع الشارح (قوله) وزعم غلطاً قال في شرح الروض اقتصر وافي حالة النقص على الغلط وقياس ما رضى الزيادة ذكر التعمد ولطعم تركوه لان جميع التنازع لا تأتي فيه اهـ سم (قوله) صح البيع (لحاجة اليه) بل بوجه أنه في حالة التكذيب لا يصح وليس كذلك ولعله اعلم في نظر الرد على المقابل القائل في ذلك بالطلان حل وعبارته أصله مع شرح مر ولزعمه أن أي الثمن مائة وعشرة مثلاً وأنه غلط فياقله أولاً انه مائة وصدقه للمشتري على ذلك لم يصح البيع الواقع بينهما صراحتي الاصح لتعذر قبول العقد يادة بخلاف النقص بدليل الارش قلت الاصح محتوماً على كمال لو غلط باز يادة وما عطل به الاول مردود لعدم ثبوت الزيادة لكن شيئاً لخيار البائع (قوله) كالو غلط باز يادة) وهو الصورة المتقدمة في قوله فلأخبر بماتة فيان باقل (قوله) ولا تثبت له الزيادة) لانها مجهولة ولم يرض بها المشتري وما يقد يقال حيث لم تثبت الزيادة فأي قاعدة في صدق المشتري الا أن يقال فان ثبوت خيار البائع وكذا يقال في بعده تأمل وسور (قوله) فان لم يبين (القائلة في كلام المصنف غير ظاهرة (قوله) عتملا) أي عتمله الشرع وقبله (قوله) بفتح الميم (أي يمكن قبله الشرع وبكسر ناقص الواقعة (قوله) جويدي) هي بفتح الجيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة اسم لدفتر المكتوب فيه ثمن أمعة ونحوها قل على الجلال وغيره لكن لم يرد في كتب الفقه كالصباح والخنار والقاموس الجريدة بهذا المعنى وقوله فطلت من باب طرط كافي الخنار (قوله) من وزن وكلي) أي عنه وعليه حل (قوله) سمعت) أي بينته وعلى السماع يكون كالوصفة فيأتي فيه خلاف الشيخين الراجح صحة البيع ولا تثبت له الزيادة وله اخبار لا للمشتري اهـ شوري لحكمها حكم صدق المشتري المتقدم في قوله فان صدق فلا تظهر القائلة بينهما ما يجب بالمقالة من حيث التنصيص الذي ذكره (قوله) وهذا هو المشهور) هو ضعيف والمعتدان اخبار البائع اهـ مر عرض (قوله) وله) أي البائع الثاني تخليف مشترى فيما إذا لم تقم البيعة للاختلاف قد تم تخليفه (قوله) وما اذا بين) أي ولم يقم بيعة فان أقامها فليس له التخليف عرض على مر (قوله) له لا يعرف ذلك (أي ان الثمن مائة وعشرة وقوله) بقدر ما فان أقر فيكون كالنقص في السابق في المقاييس في خيار البائع ولا تثبت له الزيادة وقوله مضى المقدار أي لا خير لرواحدهما ولا تثبت له الزيادة وقوله ولشترى حيثما أي حين حلف البائع بمن الراد وهذا لا يصح تركه على البناء المذكور لان البناء المذكور



فان حلف أمضى العقد  
على ما حلف عليه وان  
نكس عن العين ردت على  
البائع بناء على أن العين  
المردودة كالقرار وهو  
الظاهر فيحلفان مجتمعه  
اللازم ولو لا اشتري حينئذ  
الخيار بين امضاء العقد بما  
حلف عليه وبين فسخه  
قال في الروضة وأصلها  
كذا أطلقوه ومقتضى  
قولنا ان العين المردودة  
كالقرار أن يعود فيه  
ما ذكرنا في حالة التصديق  
أي فلا خيار للشرى قال في  
الانوار وهو الحق قال دوما  
ذكر ائمة من الملاحقة غير  
مسلم فان المتولى والامام  
والنزيل أو ردوا أنه  
كالتصديق

**(باب) بيع (الاصول)**  
(قوله في المصنف السابقة  
وهذا لا يصح ترتيبه  
الخ) ولذا ذكر المحل هذا  
أعني ثبوت الشرى قولاً  
عند التصديق ابتداء  
(قوله يقتضى تضيض الخ)  
أي بحسب الظاهر للتبادر  
وان كان قد بوجهه على  
البناء بها ليست كالقرار  
من كل وجه مروجح

يقتضى تضيض هذا أي يقتضى ان الخيار للبائع دون المشتري وقوله بما حلف عليه أي يلزم بآية حاتم  
عليه البائع أي فثبت الزيادة على هذا القول وقوله وأصلها أي لرافع وقوله كذا أطلقوه أي أطلقوا  
هذا الحكم وهو ان الخيار للمشتري وقوله مقتضى قولنا الخ أي فلا تطلق القول بالمد كقول بني العيين  
المردودة على القول بأنها كالقرار فمردود في معاذ كرا بقوله ما ذكرناه لعدم ثبوت الزيادة وثبوت  
الخيار للبائع (قوله فان حلف) أي المشتري (قوله كالقرار) أي من المشتري أي كما مقر بان منه  
الزيادة (قوله ردت على البائع بناء) أي ردت فيما بناء الخ وأما ان يبيننا على انها كالينة لم ترد الا فيها  
اذا بين لطلوع وجهها اعتماداً لا لا تدفع البينة عند عدم التبيين فكذا ما هو متلف في مفهوم كلامه  
تفصيل فلا يمتنع على ما قلنا حصل ان ما عاين به اليكون الرد في المشتري ما لو يبيننا على مقابلة لم ترد  
الا في الثاني دون الاولى وهي ما ذكرنا بين وجهها احتمالان البينة هناك لا تنصحين لا ترد العين لعدم  
فانها كما ينة اه شيخنا (قوله الخيار بين امضاء العقد) ههنا مبني على الرجوع القائل بثبوت  
الزيادة ما على الأصح فلا تثبت لمجمل البائع الخيار شرح مروجحاً شيخنا ما صوفيه والمشتري حينئذ أي  
حين حلف البائع بين الرد على هذا القول ثبت ان الزيادة للبائع كما اشار اليه الشارح بقوله بين امضاء العقد  
بما حلف عليه هذا والمعتد ان الخيار انما يثبت للبائع لا للمشتري ولا تثبت الزيادة في المد والحاصل ان الزيادة  
لا تثبت للبائع في جميع الصور وان الخيار لا يثبت للمشتري في جميعها على المعتد من خلاف في بعضه وان  
التفصيل في ثبوت الخيار للبائع وعدمه (قوله كذا أطلقوه) أي أطلق الفقهاء القول بأن الشرى  
الخيار أي لم ينو على ان العين المردودة كالقرار التصديق أو كاليته ولو ينو على واحد من هذين  
المسائل ان الخيار للمشتري بل قالوا لا خيار له لانه تنص في حالة التصديق أن الخيار للبائع لا للمشتري وكذلك  
اذا بين لطلوع وجهها اعتماداً وأقام بينة فان الخيار للبائع لا للمشتري وما هنا كذلك أيضاً في الخيار  
البائع لا للمشتري على المعتد فلهذا أطلق الفقهاء ذلك أي لم ينو على ان العين المردودة كالقرار أو  
كاليته قالوا للمشتري الخيار ولو ينو على واحد من المتقدمين لنعاه الخيار اه شيخنا وتفسير شيخنا  
المعتمد به بالاصحاب لا يناسب منيع الشارح وذلك لان المراد بالاصحاب اصحاب الامام وهذا لا يناسب  
قوله ان المتولى والامام والنزيل الخ فان هؤلاء ليسوا من اصحاب الامام وانما هم من اكابر الفقهاء  
وقال شيخنا ح ف قوله كذا أطلقوه أي عن البناء على أن العين المردودة كالقرار اذ لو ينو على  
ذلك لم يقولوا ان الشرى الخيار اذ لو افكر ان الخيار للبائع لا للمشتري كما مر فها اذا صدق وفيه أن الشارح  
لم يطلقه بل ندم على أن العين المردودة كالقرار الا أن يقال انها أطلقوه في كتبهم (قوله ومقتضى قولنا  
الخ) هذا اشارة الى بناء القول بالرد على القول بأنها كالقرار ولم يشر الشيخان الى البناء على انها  
كالينة لما عرفت ان ذلك انما يأتي في المشتري الثاني فهو ما اذا بين وأما في الاولى فلا يبيننا على انها  
كالينة لم ترد الا في البينة لا تنص في هذه الصورة فلا ترد العين (قوله أي فلا خيار للمشتري) تفسيره باللازم  
لما قلنا قوله ما ذكرناه لان المراد بان كرا ما قدمه وهو ثبوت الخيار للبائع وعدم ثبوت الزيادة  
(قوله قال في الانوار) هو لا رد يسله اه ع وش وقوله وما ذكرناه من كلام صاحب الانوار فلهذه  
الاعتراض على الشيخين (قوله وما ذكرناه من الملاحقة) أي الفقهاء (قوله فان المتولى الخ) وهو  
من اكابر الفقهاء (قوله أو ردوا) أي ذكرنا أنه أي حلف البائع بعد تكول المشتري كالتصديق  
والتصديق اقرار خيار للمشتري وانما قلنا

**(باب) بيع (الاصول والاشارة)**

أي بيان ما يدخل في لفظ العقود عليه وما لا يدخل اه قل وهذا شروع في الالفاظ المعلقة الى

أوسعها أو بضعها أو عرصة)  
مطلقا لا في رهنها (ما فيها  
من بناء وشجر وأصول بقل  
يبيح مرة بعد أخرى (أو  
تؤخذ تمر مرة بعد أخرى)  
ولو بقيت أصوله دون  
سنتين خلافا ليوهمه كلام  
الاصل فلا دول

(قوله فقد ترجم لشيء زاد  
عليه) وأعمال ينص عليه  
لتبعيته وإن أبعد ومعه  
يقال لا مانع من ذكره  
بطريق الإصالة وإن لم  
يترجم له أقدم على حج  
(قوله من كل ما ينقل) ولو  
في المال فسخت الوصية  
وجعل الجعالة سم على  
المنج

(قوله خلافا لفتح الخ) أصله  
في غير التحفة والاقتضى  
فيها فالتى يتجه أنه  
لا استبعاد فيه أه يعنى  
التوكيل ثم رأيت عبارة  
سم ونسها قال مهران  
التوكيل ببيع الأرض  
يدخل فيه ما فيها من نحو  
بناء وشجر واستدل بأن  
بعضهم قال إن بيع التوكيل  
كبيع المالك فليحرف على  
مقتضاها مع عبارة  
التحفة يكون الصواب  
للمعنى العكس نذكر  
(قوله فان قيدتني لم يدخل  
الخ) وانظر لو نص على

تستبيع غير مسماها أى القنوى والألفا تناولته يقال لها مسماها عرصة أى شرا (قوله وهي  
الشجر) تفسير مراد الاصول هنا الاقضى جمع أصل وهو لغة مائاتي عليه غيره عى وقال شيخنا  
حرف قوله وهي الشجر اعترض حصرا لاصول فإذ كرر بأنها أكثر من ذلك كالمراعى أصل بالنسبة  
لما فيها وكذا الدابة فانها أصل بالنسبة لنعلمها وكذلك البستان والقرية كائنا في ذلك إلا أن يقال  
اقتصرت على الأرض والشجر لأن كونهما أصليا لغيرهما أشهر في العرف بخلاف غيرهما وقال بعضهم  
إن الأرض شاملة لأموار ربة لانها تارة يبرعها بلغة الأرض وتارة بلغة الدار وتارة بلغة القرية وتارة  
بلغة البستان فلم يخرج من كلامه إلا الدابة فتضمم الشجر للأرض كالكوة فتكون الاصول  
للكوة هناسة قال مراد بالاصول الامور التى تستبيع شرعا غير مسماها عرصة كقوله قل على الجلال (قوله  
جمع نمرة) أى جمع معنى والافواه اسم جنس جى لها وجهه الحقيقى نمرات وفى المصباح الثمر فتحتين  
يجمع على ثمر مثل جبل وجبال ثم يجمع الثمار على ثمر مثل كتاب وكتب ثم يجمع تمر على ثمر مثل  
عقن وأعناق (قوله مع مائاتي) أى من قوله وغيره شراخ وقوله وجزا بيع زرع بالأوجه السابقة على آخر  
الباب فقد ترجم لشيء وزاد عليه (قوله يدخل في بيع) أى يبيع ومن كل ما ينقل الملك فلا ولأن يقول  
في نحو بيع أرض ما ينقل الملك لا في غيرها إلا ينقله أخذ من كلامه بعدد ولو كان في بيع أرض  
مثلا يدخل في التوكيل ما يدخل فيها ولو كان في بيعها لو كان في بيعها لو كان في بيعها لو كان في بيعها  
وباع العرصة دخل فيها ما يدخل في بيعها ولو كان في بيعها لو كان في بيعها لو كان في بيعها  
أرض ولو كان البائع وكلاما أدوناه في بيع الأرض من غير نص على ما فيها وبقي أن يشهدوا بالمجوز  
عليه بل أول ما به نائب عن المولى عليه شرعا فعمله كعمله (قوله يبيع أرض الخ) هذه الآية فى  
اصطلاح الفقهاء القطعة من الأرض حل وعش (قوله أوسعها) هى فى اللغة القضاء الذى لا ينافيه  
وقال مهران الفهرست منتهى بل إن الفقهاء لم يستعملوا الرصة والساحة فى معناها القنوى بل أشاروا إلى  
أن اللفاظ الارصة عرفا بمعنى وهو القطعة من الأرض لا بقيد كونها بين الفروع عى وقد يقال إذا  
كان معناها واحدا فلم جعلوا بينها وقال فى المصباح البقعة من الأرض القطعة منها بضم الباء فى الاكثر  
ويجمع على بقم كعرفه وعرفه بفتحها فتجمع على بقم ككلمة وكلا بوقال فيه أيضا ساحة الله ار  
الموضع للمسح أمامها أو جامع ساحت وقال فيه أيضا عرصة الدار ساحتها وهي البقعة الواسعة التى ليس فيها  
بناء والجمع عراض شكل كلاب وعراضات مثل مسجد أو مسجد أو ساحة أى وعطف الساحة على  
ما قبلها من عطف الخاص على العام (قوله مطلقا) أى بعد مطلقا غير مقيد بشئ وقيل مطلقا عن  
التي والاثبات فان قيدتني لم يدخل لآى البيع ولا فى الرهن أو بأبواب دخلت فيها ما ينقل الا بالتمر ولو  
قال بما فيها أو بحق وقاد دخل ذلك كله قطعنا عى في نحو الرهن أو دون حقوقها وما فيها لم يدخل قطعنا  
(قوله وأصول بقل) البقل خضراوات الأرض كقنى الصالح والاضافة بالنسبة للمعنى على الام  
فلاصول بمعنى الجنود والنسبة لما يؤخذ تمر مرة بعد أخرى يائنة فلاصول هى البقل نفسه كلاب  
البطيخ والخيار فيدخل في البيع قال فى المصباح البقل كل نبات خضرته به الأرض (قوله وأؤخذ  
نمرة) أى وأغصانه قال (قوله خلافا ليوهمه كلام الاصل) عبارة لا اصل وأصول البقل التى تبقى  
سنتين قال مهران فى شرحه وأقل وإن لم تبقى فيها الا دون سنتين يجوز مرة بعد أخرى فغيره

البعض نفيًا وأبطلوا عموم قوله مطلقا فيد قصر التالى والأليات

على البعض فلا يتبدى التالى لغيره لئلا يفتى بغيره ما نص عليه م

(كفت) بمشاة وهو

علف الهائم ويسمى

بالقرط والربطوا الصنفه

بكر الفاءين وبالمهملين

والقضب بمجمله وقيل

بمجملة وضناع (د) الثاني

(هو بنفسج) وزجس

وقفاء وبليخ وذلك لان

هذه المد كورات للثبات

والدوام في الارض فتضعها

في البيع بخلاف رهنها

لا يدخل فيمنع من ذلك

والفرق أن البيع قوى

بنقل الملك فيستنجع خلاف

الرهن ويؤخذ منه ان جميع

ما ينقل للمك من نحو حبة

ووقف كالبيع وان مالا

ينقل من نحو اقرار وعارية

كأرهن ومن التعليل

السابق تفيد الشجر

بالرطب فيخرج اليابس

وبه صرح ابن الرافعة وغيره

تنقها وهو قياس ما يأتي

من أن الشجرة لا تتناول

غصنا يابساً وعلى دخول

أصول البقل في البيع فكل

من الثمرة والجزء الظاهرين

عند البيع يباع فيشترط

عليه قطعها لانها تزيد

ويشبه البيع بغيره

(قوله) رحمه الله من نحو

(اقرار) أي فإذا أقر

شخص بقطعة أرض فلا

يدخل ما فيها من الشجر

ونحوه

جوى على الغالب والناط ما قلنا (قوله) كفت) أى وكفتص فارسي وساقى بكسر السين وهو معروف  
ومنه نوع لا يجر سوى مرثوا حداً في فلا يدخل وكالتيه والختاء (قوله) وهو علف الهائم (وهو المعروف  
بالبرسم قل وهذا تفسير مدر الاو في المصباح القضا الصنفه اذا بيعت (قوله) ويسمى بالقرط (بكسر  
القام فوسكون الراء بعدها طاء مهملة وهو شئ يشبه البرسم (قوله) والقضب (بمجملة كنة وكل هذه  
المد كورات ماعدا الضناع اسم للفتك ونه مطوقه على قوله بارط وقوله ونضاع مطوقه على قوله  
كفت شيخنا (قوله) وقيل بمجملة) أي متنوعة (قوله) ونضاع) في المختار الضناع والنعن كجففر  
وهذه بقية وفي القاموس ان الضنع كجففر وهم رمادى (قوله) ونفسج) بوزن سفرجل ع ش  
وهو ثمر أزرق كالياسمين (قوله) وزجس) بكسر الجيم وفي التون الفتح والكسر وهي زائدة لانه  
ليس في كلامهم فكل كذا في القاموس وهو زهر أصفر وهو اليه ورق أيضاً ذكر الراجحة (قوله) وقفاء  
في المصباح القضاء فعال وهز نه أصل وكسر القافاً كثر من ضمها وهو اسم لها تسميه الناس بالخير  
والهيجور والفقوس الواحدة قفاعة أو ش مثناة وذات قفاء وبعض الناس يطلق القضاء على نوع يشبه  
الخير وهو مطابق لقول الفقهاء في الرابو في الضناعم الخير ووجهان ولو حلف لا كل القافا كة لا ينجث  
بالضناع والخيار (قوله) وبليخ) بكسر الباء قافا كهم معروفه في لغة لاهل الحجاز تقديم الطاء على الباء  
والعامه فتفتح الأول وهو غلط لفقد قليل بالفتح مصباح (قوله) وذلك) أي وجهه دخول هذه  
المد كورات وقوله والدوام الدوام في كل شئ طول بقائه عادة لو سئله وأقبل وكتباً يناقوه لان هذه  
المد كورات ثابتة والدوام لا يقل ما معنى الدوام مع أن مدتها قليلة وان أخذت حرة بمداخري لانا  
نقول لما كان المتعاقب شيئاً فغداً معهما مع قيام صولة أشبه ما قصده الدوام ولا كذلك ما يؤخذ دفعة  
واحدة وعطف الدوام على الثبات عطف خاص على عام (قوله) فيستنجع) أي يطلب أن يبعه غيره  
(قوله) ويؤخذ منه) أي من الفرق ان جميع ما ينقل للملك الخ انظر جعل الجملة ولا يصد أنه كالبيع  
لان فيه تقلا وان لم يكن في الحال فليتا مل وقدي يده دخوله في الوصية مع أنه لا تنقل فيها في الحال ع ش  
(قوله) من نحو حبة) كوصية عوض خلع ومداخري وصلح وأجره بأن جعل الأرض جزء بخلاف  
مال أو جزء فلا يدخل فيها ما يأتي كافي شرح مردوخ عليه (قوله) من نحو اقرار) كالأجزاء تقرر اد  
بما لا ينقل للملك ما ليس فيه مثل ملك الأرض لان اقراره اخبار يبقى سابق وعدم دخول غير الأرض  
فيه لا يخل حدونه قل (قوله) ومن التعليل) أي ويؤخذ من السابق وهو قوله هذه المد كورات  
لثبات والدوام (قوله) وهو قياس الخ) بل أولى لانه لا شك ان دخول الله من في اسم الشجرة تأقرب  
من دخول الشجرة في اسم الأرض واستشكل عدم تناول اسم نحو الأرض الشجر اليابس بما يأتي من  
تناول المار ما ثبت فيها من ونحوه من واجب بأن الوعد ونحوه انما يدخل في اسم المار لا ما ثبت فيها  
لا ارتفاع فصل كجزءها بخلاف الشجر اليابس ومنه أخذنا أنه لو عرض على الشجر اليابس دخل في  
مسمى نحو الأرض لصيرورته كالجزء واعتمد شيخنا ان قصد التمر يش كاف فلا يشترط وجوده بالفعل  
وكذا اذا جعلت قطعة لجدار أو غيره ما ويربطا للدواب كالتدحل مع زيادة (قوله) وعلى دخول أصول  
البقل) أي ولا يجوز ينا على القول بدخول الخ وهذا اما على المعتمد الذي يقا له عدم الدخول وان لم يذكر  
هنا أو يقال وعلى دخول النوع الذي يدخل ثم ظهر أن هذه العبارات سرته لمن شيخنا على التذييه  
على الخلاف (قوله) فكل من الثمرة) كالخير والقضاء وقوله والخيز ينقص الجيم وكسرها كافي القاموس  
وقوله يباع كنفهم من قوله أصول شرح مردوخ والجزء يخرج بأصول الثمرة لكان أولى عناني (قوله)  
فيشترط) بالبناء للمفعول سواء كان الشرط من المشتري أو من البائع على تقصير بواقفه المشتري وقال

سواء أبلغ ماظهر أو ان  
الجزء لا تعلق التمسك  
القصب أي الفارسي فلا  
يكف قطعه الآن يكون  
ماظهر قدسرا ينتفع به  
وسكت عليه الشيخان  
والسبكي فيه نظره كونه  
مع الجواب عنه في شرح  
الروض وقوله أو عرصه  
من ز يدي وعلم ما عقر  
أن ما يؤخذ دفعة واحدة  
كبر جزير جلي لا يدخل فيها  
ذكر لأنه ليس التثبت  
والقوم فهو كالتقولات  
في العار (وغيره) شترقي  
يبيع أرض فيها زرع  
لا يدخل فيها (ان جله  
وتضرر) به

(قوله أو الحق بينهم شجر  
الاعتناء أيضا) وهو البان  
والتي حقه مر أنه نوعان  
نوع يقطع من أصله كل  
سنة فكالتصبيح فاجزى  
ونوع غيرك سامة وتؤخذ  
أغصانه فهو كالتنار اه  
يعني قيدخل في البيع  
والموجود منه لا بد من  
شرط قطعه ويكتفه فهو  
كالتنار المتلاصقة الغالية  
الاختلاط (قوله) وحينئذ  
يقال ما فائدة الشرط الخ  
ويقال أيضا ما فائدة الاعتناء  
مع أن الزيادة للمشتري  
الآن يقال غلط الموجود  
حال البيع بالبيع فلا يقاء  
قائمة بلوان تردد فيه

بضم

عش فيشترط أي المبتدئ منهما أي كان المبتدئ المشتري فالضمير في عليه البائع وان كان  
البائع فالضمير في عليه نفسه أي البائع وقوله قطعهما الضمير راجع للجزء لانهما أقرب مذكور وبديل  
قوله سواء بلغ ماظهر أو ان الجزء لا يقدصرح بها في شرح البيهقي فقال فيشترط عليه قطع الجزء  
اتهي وأما التمسك فبغيرها تفصيل وهو أنه ان غلب تلاصقها واختلاط الحادث بالموجود فلا بد من شرط  
القطع أيضا والا فلا يشترط وهذا التفصيل صرح ابن المقرئ في روضه لكن في شرح مر مانعه  
فيجب عليه شرط قطعهما وان لم يبدأ أو ان الجزء لا يقطع لئلا يدين فيشترط المبيع بغيره بخلاف الفترة  
التي لا يوجب اختلاطه فلا يشترط فيها ذلك انتهى بحرفه وقوله فيشترط المبيع أي فلا أثر لقطع وحصل  
الاختصاص باختلاف ذلك فان افتقاعا لشيء فذلك والاصدق صاحب اليد كجمله عرش عليه واختلافه  
بين كلام مر وما قبله عند التأمل (قوله سواء أبلغ) تعميم في محذوف والتقدير فيكف قطعه سواء  
أبلغ الخ وقوله الا لتصبيح استثناء من ذلك المحذوف وهو تكليف القطع لامن شرط قطعه لانه لا بد  
منه شو برى (قوله أي الفارسي) أي بأي التفسير لانه التفسير ليس في كلام التمسك وما في التمسك  
هو للمتعدي اه ف وقى قيل على الجمل قول الا لتصبيح هو مستثنى من لزوم القطع المفهوم من  
شرطه قال بعض مشايخنا لو لا أو فتمسك فقام المراد بالتصبيح الفارسي البرص المعروف فهو بالهامة  
المفتوحة وقوله الاستوى هو بالمهمة سهو وأمل التصبيح كقول وهو الحولشله وألحق به بعضهم  
شجر الاختلاف أيضا (قوله فلا يكف قطعه) أي وأما اشتراط قطعه فلا بد منه لانه لا يلزم من اشتراط  
القطع تكليفه وحينئذ يقال ما فائدة الشرط الآن يقال فائدة حصة البيع ولا بد في وجوب تأخير  
القطع الحاشي بل قد عرفت فلهذا يكف بذكر ذلك في بيع الفترة لما لك الشجرة حل وشرح مر وبعبارة  
عش قوله فلا يكف أشار به إلى أن كلام التمسك إنما هو في تكليف القطع لافي عدم شرط القطع  
فلاستثناء عما هو من تكليف القطع لامن شرط القطع زى وعليه فكان الاول أو يقول فلا يشترط  
عليه قطعهما مطلقا يكف قطعهما الا لتصبيح الفارسي فلا يكف قطعه (قوله ينتفع به) ولومن بعض  
الوجود وهذا غير ظاهر لان أي شيء ثبت ينتفع به من بعض الوجوه فيكون مثل غيره فلا يصح  
الاستثناء فالجواب أن المراد ينتفع به من الوجه الذي يراد الاعتناء به منه كالتصبيح وبعبارة دواة  
المتن أو أقل ما يكتب بها تأمل (قوله) ذكره مع الجواب عنه في شرح (الروض) عبارة في شرح  
الروض قال له سبكي في الاستثناء نظرو الوجه القسوي بقا ما ان يعتبر بالاعتناء في الكل أو لا يعتبر في  
الكل وهو الاجرب ويجاب عن كلام السبكي أن تكليف البائع قطع ما سكتي يؤدي إلى أنه لا ينتفع  
به من الوجه الذي يراد الاعتناء به بخلاف غيره انتهى أي أن الجزء الظاهرة من نحو التمتع  
والكرض والعسكرات والساق ينتفع به من الوجه الذي يراد الاعتناء به وان لم يبلغ أو ان الجزء  
بخلاف التصبيح الفارسي وحاصل الجواب الذي ذكره ان غير الفارسي من جزأ الرسم مثلا ينتفع به  
لا كل مشلا وأما التصبيح لم يظهر منه قدر فلا ينتفع به في جهة من الجهات لانه مر وأما تصبيح  
السكر فانه يدخل في بيع الأرض أيضا لانه يقطع ثلاث مرات مع بقائه له وهذا واضح بالنسبة لجزء  
الظاهر وقا ما بالنسبة للتمسك من كونها ينتفع به من الوجه الذي يراد الاعتناء به بغيره وان القطع  
فيه نظروسياتي في كلامه بما فيه أنه يكف قطعهما من الوجه المعتاد حل (قوله وعلم ما عقر) أي  
من قوله وأصول بل الخ (قوله دفعة واحدة) بضم الدال بفتحها تشرح مر (قوله وجزر) ينتفع  
الجهم وكسرها وفتح الزاي وقوله وجزر بضم الفاء بوزن قفل قاموس (قوله وغيره شتر) أي غوراني  
بيع أرض فيها زرع أي راعها بغيره أو من خلاله مر (قوله ان جله) وصورتان ترى الأرض من خلال

لتأخير انتفاعه

بالزرع فان علمه أولم  
يتصور به كان تركه البائع  
له وعليه القبول أو قال  
أقرع الأرض وقصر زمن  
التفرغ بحيث لا يقابل  
بأجرة فلا خيار له لاتفاء  
ضرره وقولي وتصور مع  
التصرع بلا تدخل من  
زباني (وصح قبضها  
مشغولة بالزرع قد دخل  
في ضمان المشتري بالتخيلة  
لوجود التسليم في عين  
المبيع وقرق نظيره في  
الامتنع المشحونة بها المار  
النسبة حيث يمنع قبضها  
بان تفرغ المار متأني في  
الحال بخلاف الأرض ولا  
أجرة له (مدته بقائه) أي  
الزرع لأنه رضى بتلف  
المنفعة تلك المدة فبقي ماله  
ابتاع دارا مشحونة بأمتعة  
لأجرة له مدة التفرغ  
ويستحق ذلك إلى أن  
الحصاد والقلم ثم ان شرط  
المنفعة ظاهر وجبت الأجرة  
لتركه الوفاء الواجب عليه  
(قوله مالم يتصور بذلك)  
فان تقصر كان لم يكن  
لأجله وقوم عظم ضرره  
للول، مدة تفرغه وكثرة  
أجره وكان الزرع يفتوت  
عليه منفعة الأرض  
المراعاة من الاشتغال بان  
كان لا يتأخر زرع عشي فيها  
مع وجود الذي بها الله سم  
وعش على الترحيل

الزرع ثم تمتعته اشتراها طائفة له صدمتلا فانه يتخير حينئذ ان كان باقيا أو آهاقه له شيخنا  
(قوله لتأخير انتفاعه) بهذا يفارق ما لو جيل ما يدخل فانه لا خيار وان قال بقومها شو برى (قوله  
فان علمه) أي قوله فلا خيار ظاهر مسواه كان الزرع لمالك أو لغيره بوجه ما به اشتراها صلبة المنفعة  
ولو قيل بان الخيار اذا كان الزرع لغير مالك لم يكن بعيدا لاختلاف الأغراض باختلاف الأشخاص  
والاحوال كقوله ع ش على م ر قال الشو برى ولو لم ير أمر يقضي تأخير الحصاد عن وقت المعتاد  
فله الخيار اه (قوله كان تركه) ولا يملك الا بالتخليك فان رجوع عاد خياره شو برى (قوله وعليه  
القول) معنى كونه عليه انه ان لم يقبل لا خيار له لأنه واجب عليه مشيخنا ور كاهراض لا تخليك  
الان وقع بصيغة تخليك أو مكن وإذا عاذه عاد الخيار قل وقال ع ش وعليه القبول أي فلا خيار له  
اذا امتنع منه مالم لا يتصور بذلك (قوله وصح قبضها مشغولة) أي القبض المفيد للتصرف ويترتب منه  
التنازل للضمان فكان عليه في التفرغ أن يقول فيصح تصرف المشتري فيها وأما تفرغ فله لتفعل  
الضمان فلا يترتب منه محلة التصرف (قوله حيث يمنع) أي الشحن (قوله متأني في الحال) أي شأنه  
ذلك فلا ردمه كان الزرع قليلا والامتنع كثيرة قل وع ش (قوله بخلاف الأرض) لا يتأني  
تفرغها من الزرع في الحال أي شأنها ذلك حل أي فلو كان الزرع قليلا جدا وكانت المار عاواة  
بأمتعة كثيرة لا يمكن تفرغها في الحال كان الحكم كذلك (قوله ولا أجرة له مدة بقائه) وكذا مدة  
التفرغ أيضا فلا خيار له في شرح الروض وقوله مدة التفرغ أي الواقع قبل القبض أخذنا من قول  
الشارح لأنه رضى بتلف المنفعة مع ومن قول المصنف الآتي وكذا أجرة مدة التفرغ صدق بسكن  
المطابق يقتضي عدم الفرق بين ما قبل القبض وما بعده قال سم هـ لسان التائري والجواب أنه قد  
يتخيل بينهما فرق وهو أن المشتري هنا الخيار مطلقا فضرر لم لا إذا كان جاهلا فيقول ضرر ما خيار  
وفي التجارة لا خيار له الا في بعض الاحوال كسبائي ع ش (قوله لأنه رضى) هذا لا يتأني في حالها  
الزرع قال الشيخ وأقول بل يقال مطلقة لا يتأني في الجهل والعلم لأنه اذا أجاز البيع ولوم الجهل  
بالزرع فقد رضى به تركه شو برى ايضا (قوله دارا مشحونة بأمتعة) ولو كانت الامتنع لغير البائع  
املاعة منه أو نحو ذلك أو ينصب فان المشتري يستحق على الاجنبي الأجرة وكذلك لو كانت  
للبياع ثم باعها لغيره فان الأجرة تجب للمشتري على المشتري من البائع قاله في حواشي شرح الروض  
شو برى (قوله إلى أن الحصاد) بكسر الحاء وفتحهاو يسماق في قوله تعالى وأتوا حقه يوم حصاده  
ولما دبقوله إلى أن الحصاد أي ولزمن إمكان الحصاد المعتاد في مثله ولا نظر بعد دخوله أولا، كانه  
الذي يادة تمنحه بمقاييسه بعد آخره من ذلك لزمنه الأجرة فوكتب أيضا لاعتيد خدمه لم يلزم  
للمشتري ابتداء ماله وأن الحصاد أو التفرغ شو برى (قوله أو التفرغ) كان يكون جزوا أولا أو بلا  
قال م ر وعند قلمه يلزم البائع وقطع ما ضررها كحقوق الفترة تشرح م ر وقوله  
ما ضررها كان الأولى أن يقول ما ضررها أو ما ضررها لان الفعل من هذه المدة ان كان مجرد اتعدى  
بنفسه أو من بديهي الهزة قد يجرى الجرف قال ع ش على م ر وعاذ كنهه ليحذر من الوقوع في  
مثله (قوله ثم ان شرط) هذا استدراك على قوله ولا أجرة له مدة بقائه اطاف (قوله وجبت الأجرة)  
أي من وقت القبض ع ش وظهر كلامهم هنا أنه لا فرق في وجوب الأجرة بين أن يطلب المشتري  
بالفعل الواجب فيمتنع ولا أو ينافيه ما يأتي في الشجر فأؤلفه بعد أو قيل بدو الصلاح المشروط  
قطعه لمنه انه لا يجب الأجرة الا ان طلب بالمشروط فامتنع وقد يفرق بأن المؤخر ثم عين للمبيع وهنا  
عين أجنبية عنه والمبيع يتسع فيه كثيرا بما لا يتسع في غير صاحبة بقا العقد بل ولغيرها الا ترى



ضرر قلها أو ضرر تركها  
وكان لا يزول باقعه فله  
الخيار كاصح به الشيخان  
في الأولى والمتولى في الثانية  
(وعلى بائع) حيث  
تفرغ للارض من  
الحجارة بان يقلها  
ويقلها منها (وتسوية)  
الحجر الخاصة بالباع  
في الملبأ بان بعيد القرب  
لزال بالقلع من فوق  
الحجارة مكانه أي وان لم  
تسود كراستوه فيها  
اذا علم المشتري ولم يضر القلع  
من زباني (وكذا) عليه  
(أجرة) مثل (مدة)  
التفرغ (الواقع) بعد  
قبض لاقبله حيث خبر  
مشتري لان التفرغ  
المفوت المنفعة

ثم نأى إلى خيار في ضمن الاتفاق إليه بقوله ولا بان علم الحال هذا مفهوم القيد الأول وفيه ثمان  
صور وتعلم من البيان السابق وقوله أو وجهه ولم يضر الخ هذا مفهوم القيد الثاني وفيه أربع صور كذلك  
وقوله أو تركها هذا مفهوم القيد الثالث الرددين القيدين السابقين وفيه صورتان أحدهما شيخنا  
(قوله أو تركه البائع) وهو اعراض حيث لم يوجد فيه شروط المطبة قلها الرجوع فيها أو يعود خيار  
المشتري ولا يسقط خياره بقول البائع أنا أعزم لك الاجرة والارض المنة لا خالي في الترك منه ولا يلزمه  
تحملها لان القول للمنة فيها حصلت بما هو متصل بالمبيع فبشبه جزء بها فلا فيها في ذلك اه شرح مر  
شوري (قوله ثم) استتركك على قوله ولا بان علم الحال فلا خيار شوري (قوله وكان لا يزول  
بالقلع) أي أو يزول بل لكن يحتاج لمدتها أجرة بان كانت موقفا كالأجر يمينها كتمثل ما قاله  
البنديجي والردائي وأما كثر من ثلاثة لم على ما في الجواهر في الاجرة من المارودي والهي يتبعه  
في ذلك انه يختص باختلاف البلاد والحال ان محرشوري (قوله والمتولى في الثانية) أي نظرا الى  
انه اذا علم ما وجعل ضرر تركها كان طامعا في أن البائع يتركه بخلاف اذا علم به ولم يضر تركها  
لا خيار له لانه لا يعلم حيث نرضف كلام المتولى بان طمعه في أن البائع يتركه لا يشبث بخيار كذا  
في شرح الرض وهو يحتاج إلى تحرر روي ع ش ماضه قوله المتولى في الثانية خفيف والمعتد  
أه لا خيار له في الثانية رضاه بما يتوهم من الضرر سواء كان بالترك أو بالقلع ولا يضر بجعله ضرر الترك  
لان الاصل في المتقولات حيث تدخل في البيع أن يأخذها البائع وقد علم أن قلعهما ضرر فقامه  
رضا بالضرر الحاصل انتهى وعبارة الشوري قوله في الثانية ومضى كلام الشيخين فيها عدم ثبوت  
الخيار وهو لا يعتمد وليتأمل وجهه مع أن الفرض وجود الضرر اه (قوله وعلى بائع حيث نأى) أي  
حين اذا خيار المشتري أو خير وأجاز حل (قوله قال في المطالب) لا يقال إيجاب التسوية على  
البائع والغاصب بشكل عليه عدم وجوب إعادة الجدار على هامة لانه لم طم الارض لا يكاد  
يتفاوت وهيئة الانية تفاوت فالطم يشبه المثلي والجدار يشبه المتقوم شوري (قوله بان بعيد  
القرب) فان تلف عليه الانيان يتلخص مر سم والكلام في القرب الطاهر اما التجسس كرماد  
التجسس والسر جين فلا يلزمه مثله لا ليس مالا انتهى ع ش على مر ولا أجرة عليه مدة عاد قما ذكر  
وان طالت وكانت بعد القبض كافي حل (قوله مكانه) قد يقتضى انه اذا لم يعل الحفرة يجوز وجهه في  
جانب منها كيف كان ولو لمع الارتفاع أو الانخفاض لكن الظاهر أنه يسو به في حال الحد الذي يتسوى  
اليه تفرغ ببالارض من الصفه التي كانت عليها بحسب الامكان شوري (قوله أي وان لم تسو) ولا يجب  
عليه أن يأتي بآب آخر ليعد إيجاب عين لم تدخل في البيع ثم ان تلف القرب كلفه الانيان يسيره  
ولا أجرة عليه مدة عاد ماذ كروان طالت المدة وكانت بعد القبض حل فان حصل فيها قص  
بالتفرغ بعد القبض لزمه أرش كباقي في قوله وكذا الاجرة لزوم الارض حل وع ش (قوله وكذا)  
عليه أجرة الخ) ويفرق بين هذو مسئلة الزرع حيث لا لزوم الاجرة مدة التفرغ بع بعد القبض لان  
تفرغ الزرع أمر لازم فاذا كان طالوا أجاز فقطع نفسه على وقوع ذلك فلا جوة بخلاف الحجارة  
تفرغها ليس لازما مشا في لزوم اجرة التفرغ البائع مع تحوير المشتري واجازته وقفة لا باجازه  
وطن نفسه على عدم لزوم الاجرة حل (قوله بعد قبض) ظاهره كغير حصول القبض مع كونها  
مشنولة بالخيار وذلك بشكل على الفرق الذي قسمه في الامتعة المشحونة بها الجدار وقد يجب بان الامتعة

الشوري وليتأمل الخ لعدم ضرر الترك الذي وجهه ولا خيار بالقلع وان تولد منه ضرر لمعه به ولم يوجد مدتها أجرة تدبره منصف

مدته جنابة من البائع وهي مضمونة عليه بعد القبض لأقله قال البقيني فلو باع البائع الجرار بطريقه لم يحل المشتري محل البائع أو يلزمه لأجرة مطلقاً ما أجنبي عن (٢٩٦) البيع لم أنقصه على ثقل والاصح الثاني فإن لم يتغير فلا جرة له وإن طالت مدة

تم المتعلقة بالظاهر فكانت مائة من الانتفاع مع تأتي ثمر فيها ما بخلاف ما هنا لا يمنع من الانتفاع لأن الجارة يباطن الأرض شوري (قوله مدته) بالنصب ظرف لقوله الموت وأظرف للتفريغ وقوله جنابة خبران وليس مدته مبتدأ وجنابة خبره والجاء خبران كلقاه البض شيخنا (قوله بطريقه) أي بأن يباعه المان وأما قبل الدفع ع ش (قوله لم يحل المشتري محل البائع) أي في هذا التفصيل وهو أنه يلزم مشتري الجرار تشتري الأرض أجرة مثله بالتفريغ الواقع بعد القبض بخلاف الواقع قبله كقرره شيخنا وفي المصباح وحلت بالبدل حلولا من باب قد نزلت به اه (قوله مطلقاً) أي سواء كان ذلك بعد القبض أو قبله اه عن (قوله لأنه أجنبي عن البيع) أي بيع الأرض والأجنبي جنابته على البيع مضمونة بخلاف جنابة البائع لأنها كالأجرة فلا تضمن عليه شرح مر (قوله أم أجنبية) أي في جواب هذا التردد وقوله والاصح الثاني الظاهر أن هذا من كلام الشارع لأن من كلام البقيني كإدله عليه عبارة مر وهذا التصريح ما قال في كلام الشارع تنافي بحيث قال لم أنقصه على ثقل ثم قال والاصح الثاني وحاصل الدفع أن الأجر من كلام البقيني والثاني من كلام الشارع وهذا أولى من قول بعضهم قوله لم أنقصه على ثقل أي في كلام الشافعي وقوله والاصح الثاني أي الرابع عندي الثاني لأنه بناء على أنهم من كلام البقيني فتأمل وفي ما أف أن قوله والاصح الثاني من بقية كلام البقيني ويصرح بكونه من كلام البقيني قول مر كاهو أصبح احتياين في كلام البقيني لأن جنابته أي الأجنبي مضمونة مطلقاً اه (قوله فإن غشير) أي بأن كان مالها به (قوله فلا جرة له) قال الشوري وانظر وجهه عدم وجوب الأجرة مع العلم دون ما إذا غشير وقرره شيخنا ح ف وجهه فقال لأن أقدمه على البيع مع علمه بالحال يقتضي رضاه بشغلها مدة التفريغ وأما في صورة ما إذا جهل الحال وكان لا يضر القناع فإنه ليس هناك مد تقابل لأجرة كإفاده به مر فيأمر وأما في صورة ما إذا جهل الحال ذكره كالبائع فلا جرة عليه لنفسه (قوله ولو بعد القبض) لأجابه إليه لأنه من المعالوم أن الأجرة لا تكون إلا بعد القبض لأن يقول الأول للحال ويصير ما بالواقع اه شيخنا (قوله وكذا زوم الأجرة لزوم الأرض) قضية هذا التشبيه أنه إن حصل العيب بعد التسوية قبل القبض لا يجب أرش على البائع أو بعده وجب لكن قضية قول سم على حج فبأنه قد ع من شرح الروض من قوله وظاهر ما أنه لا أرض أيضاً عدم الفرق ع ش (قوله أولى) لأنه لا لزوم من النقل التفريغ لأنه قد ينقله من محل إلى آخر متناهياً بهذا التفسير بالنقل لا يشمل مدة سفر الأرض وأخرج الجرار من باطنها إلى الظاهر ع ش (قوله وبدخل في بيع بستان) وكذا في رهنه بخلاف الشارع في بعض كتبه ولا ينبغي أن شريف ثم البناء الذي في البستان لا يدخل في رهنه لأنه ليس من مساهمته ينبغي دخول الساقية أيضاً اه شوري فإن قلنا أن البستان مسهل لخدمة أرض وشجر وبناءه وكلامه في ألفاظه تستعصم غير مساهمة وأوجب أن المراد ببناء البناء الداخل في البستان كما فهم من قوله وبناؤه فمعاها الذي من مساهمه هو البناء المحيط به (قوله وقرية) وكذلك يدخل في بيع أرض البستان والقرى بمقاييم ما من بناءه وشجره خلافاً لما يوصف على ذلك الآلات أو مثلهام دونها في المسمى عرفاً فاعرف المدق اه

التفريغ ولو بعد القبض وكذا لزوم الأجرة لزوم الأرض وبقي في الأرض بعد التسوية عيبها قاله الشيخان واستقدمه السبكي وتعييرى بالتفريغ أول من تعيره بالنقل (و بدخل في بيع بستان وقرية أرض وشجر وبناء فيهما) ليتها لا مزمارع حواماً انتهى ليستهما

(قوله دخول الساقية) متصلاً وكذا منفصلاً القى توقف عليه تقع متصلاً اه مر وسم والمراد من الساقية الآلات الخشب التي يستقى بها من البئر فتدخل في بيع البستان ومع ذلك لا تدخل في بيع البئر استقلالاً وإن أقيمت وبقيت كاصرح به ع ش على مر فدخل فإنه نص على دخول الآلات السقية في بيعها وقرع ع ش نفسه بينهما وبين الآلات مدقق البين أعنى العمد الجدي بحيث لا تدخل على ما استظهره بأن الانتفاع بالساقية يتوقف على ذلك الآلات أو مثلهام دونها في المسمى عرفاً فاعرف المدق اه

فصل هذا كان المناسب دخول آلات التي

تدبره تأمل بتدبر ما أتى للرشدي قد ينحل هذا الاشكال



هذه) الثلاثة أي الأرض  
والشجر والبناء التي فيها  
حتى جامها (ومثبت فيها  
البقايا وما به) أي ثبتت  
(كأبواب منصوبة) لا  
مقلوعة (وحلقها) بفتح  
الحاء وَاغْلَظْهَا الثبَتَ  
(وابانات) بكسر الهمزة  
وتشديد الجيم ما ينسل فيها  
(ورف وسل) بفتح الراء  
(مثبتات) أي الابانات  
والرف والسل (ومجرى  
رسي) الأعلى والأسفل  
الثبت (ومفتاح غلق  
مثبت) وبمائه فم الماء  
الحاصل فيها لا يدخل بل لا  
يصح البيع الا بشرط دخوله  
والا اختلط ما ما اشترى به  
البائع وانفسخ البيع وذكر  
دخول شجر القسرة  
والدار مع قيد الابانات  
بالاثبات من ز يادى (لا)  
منقول كدلو وركرة)  
بفتح الكاف واسكانها  
مفرد بفتح  
(وسرير) وجام خشب  
فلا يدخل في بيع الدار  
لان اسمها

(قوله بخلاف الاقفال)  
ظاهرة ولو كانت مقفلة حال  
البيع على أبوابها يمكن  
أن يجري فيها ما جرى في  
وتر القوس من الجمل مذبح  
ومع ذلك أطلق الشرحان  
عدم الدخول فيما أضحى  
القفول ومفتاح موصرح

ما صرح به المصنف من عدم دخول المزارع ونحوه على قول بمقتضى عدم اقتضاء العرف دخوله  
ولهذا الاعتصام من حلق لا يدخل الثمرة بدخولها من ر ع ش (قوله يدخل في بيع دار) مثله الخان  
والخوش والوكلا والزر يمتدحها لخلق الربيع بذلك فراجعه قل على الجلال ولو باع عا لعل سقف  
فهل يدخل السقف لانه موضع القرار كالارض ولا يدخل ولكنه يفسق الاتفايع به على العادة لان نسبتته  
الى السفلى أظهر منها للدار والوجه الثاني كما نفى به الوالد خلافا لآخيه الجلال من الدخول هو يظهر  
فانه عدم الدخول في الواسم السقف فانه يأخذ البائع بعد ان يملكه ولا يملكه اعادته وفيما لو لم يضرر  
من صاحب الدار لم يصح السقف فانه يضمنه كاذكره اطف بقتل من ع ش (قوله حتى جامها)  
ابتدائية واخبر بحذف أى حتى جامها لا يدخل في بيعها لا غلظة لان عطف الخاص على العام انما يكون  
بالواو فقط لا اعتراض على المصنف شرحه من ملخصا ولو ان يكون من عطف الجزء على الكل  
فلا حاجة الى جعل حتى ابتداء تتبع حذف الخبر وانظر لمفسر عليه وبعبارة ع ش قوله حتى جامها غايته  
البناء فلا حاجة الى قيد ما ثبتت على أن التقييد به يفهم من قوله الآتي وجام خشب اه (قوله  
ومثبت فيها البقاء) قضية اختصاصه بالدخول في الدار عدم دخوله في بيع البستان فليحذر شوي  
(قوله وتابع) المراد اتباع هذا شكل منفصل توقف عليه المأثبات (قوله كأبواب منصوبة لا مقلوعة)  
بخلاف دار باب الدكان والآلة السيف فانه يدخل وان كانت منفصلة لان العادة تجار يبايعه لذلك  
بخلاف باب الدار حل (قوله مفتاح الحاء) في المختار الحلقة بالثقلين الحلقه المزع وكذا حلقه الباب  
وحلقه القوس والجمع الحلق بفتح الحاء مفتحتين على غير قياس قال الاصمعي اجمع حلق بكسر هاء وفتح  
وقمع وسكن يونس عن أبي عمرو بن العلاء حلق في الواحد بفتح الحاء والجمع حلق وحلقات قال ثعلب  
كلهم على ضعف قال أبو عمرو والنبياني ليس في الكلام حلقة بفتح الحاء الا في قولهم هؤلاء قوم حلقه  
الذين يحقون الشرع مع حلق ومثله في الصباح (قوله مثبتات) ظاهره ولو بل بفتح اللام والرف وفي  
كلام بعضهم ما يقتضي أن الف والسم لا يدخل في جعله مثبتين من تسميهما أو يثبتهما كقوله مشينا  
حقت ومثله حل وهو المتمد (قوله ومفتاح غلق) أي شبهة بخلاف الاقفال الحلقه فانه لا يدخل  
هي ولا مفتاحها وكذا وتر القوس كقوله حل وقال قل على الجلال لا يدخل وتر القوس في بيعه  
ومال شيخنا عدم دخوله وأشار بعضهم الى الجمع بأنه ان يبيع وهو موثر دخل وتره والا فلا فراجع  
ودخل من في شرحه دخول العجر الأعلى ومفتاح الطلق مثبت لانهما بايعان ثبت قال الرشيدى عليه  
لانهما بايعان مثبت أي مع كونهما لا يستعملان في غيره الا بتوقيع جديدهما ما لم يمتصا ثمة فلا يرد  
نحو الدلو والبكرة مما تقدم وبهذا تلزم الجواب عما وقع السؤال عنه في درس الشيخ كالتي حاشيت  
من أنما ذاع مدق البين هل تدخل آتية اليد في بيعها أو لا وهو أنها لا تدخل لانها كما تستعمل فيه  
تستعمل في غير من غير علاج وتوقيع فهي كالبرق فكذا ما أخذت الى مما ملكتك الشيخ في الحاشية  
كلاختي (قوله ثم الماء الحاصل فيها الخ) هو مفهوم قوله بمائه فلامعني الاستدراك وقال بخلاف  
ما ثبتا كان أولى ع ش (قوله الا بشرط دخوله) ولو بيعت مستحقولا بدم من معرفة العاقدين قدر  
ما في البئر من الماء فلو اضرعوا موقعا كان فيه سم عن شرح الرض وقرره حن وكالماء فذا ذكر  
المعادن المظاهرة كاللحم والنورة والكبريت بخلاف الباطن كالحديد والفضة شوي (قوله وانفسخ  
البيع) مراده ان لا بشرط بل البيع لا يصح ثم انفسخ شوي يرى في ظاهره ان الانفساخ عدم الصحة  
وبعبارة ع ش أي الى الانفساخ لانه انفسخ بمجرد الاخذ لا (قوله لا منقول) أي غير تابع

حج بعدم دخول الوتر فظاهر اتحادهما حكما

(قوله لايتاول) أي شرعا والاقبال الكلام في ألفاظ تتناول غير مسماها أي التوري وان كان مسماها شرعا (قوله ويدخل في بيع دابة نعلها) أي المسمى كقوله السبي وغيره يدل عليه التعليل سواء كانت الدابة من الفواب التي تشمل عادة كالتيل والبال والجراد أو من غير (قوله لايتاول بها) أي مع كون استعماله منفعة تصود على الدابة فلا يرد عدم دخول القوط وانما هو الحرام مع اتصاله بالبيع ع ش على م (قوله كبرة العير) وهي الحلقة التي يحبل في أضعافها فها يدخل عالم نكح من أحد النكحين لعدم المساحة بذلك فهو راجع للسنتي والسنتي منمكن نساخا فوس من ذهب وأغلة من ذهب قال شيخنا وكذا أصح من ذهب ولا نظر إلى أنه قد يصبى بالاصبع لأنه كالجزء منه ومن ثم لا يضر وإن كان الفهم ذهباً حل (قوله لا في بيع رقيق ثيابه) وعلى هذا فهل يلزم البائع إبقاء ثياب عورته إلى أن يأتي له المشتري بساتر فيه نظر وبدل على عدم الزوم جواز رجوع مبيع بساتر العورة كما تقر في باب الحارفة سم على ابن حجر أقول لو تصرف على المشتري ما يستره بعورته عقب القبض ولو بالاستعجال لا يجد تمام زوم سائر العورة البائع بأجرة على المشتري ع ش على م (قوله كذا يدخل سرج العارباخ) وكذا لا يدخل اللجام واللقود والبرذعة والحزام قل (قوله اشتري سمكة فوجد في جوفها جوهرة فبقي البائع إن لم يكن عليها أثر ملكه والافقطة قل) (قوله ويدخل في بيع شجرة) أي منفرداً أو مع عملها تصرعاً وتباعاً كلامه شامل لثلاث صور يبيعها وحدها أو ثيابا الأرض أوهما معا فإذا بيعت الأرض وحدها كانت الشجرة تابعة لها أو أصلاً ما عليه كمن قول المتن بعد لا مفرسها يناسب يبيعها وحدها فقط وهذا أي بيع الشجرة هو الأصل السادس وأخوه لطول الكلام عليه وتقدم خمسة أصول (قوله أغصانها الرطبة) هذا التقييد جاري كل من الأغصان والورق والعروق فيخرج البائس من كل منها فلا يدخل في البيع على المتعمدة وهو ولو بابا ضعيف ومثل الأغصان المرجون م (قوله وورقها شمل ورق النيلة والحناء) على كون النيلة الموجودة عند البيع البائع إذا كانت النيلة غير ورق وأما إذا كانت ورقاً كحنا فها يدخل في البيع بناء على أن النيلة والحناء من الشجر وكذا إذا قلناهما من أصول البقل فدخل في الجزاء الظاهرة في البيع ويخص كونهما البائع غيرهما حل ملخصا (قوله أو ورق نوت) هذان من جهة الغاية وهي بالنسبة إليه للرد على الوجه الضعيف وبعبارة أخرى مع شرح م (قوله نوت) أي النيلة البيضاء التي المبيضة شجرته في زمن الربيع قد خرج به أن لا يدخل لأنه بقصد التزيين والقر والتوث بناء على الفصحح وفي لغة العرب لثة في آخره (قوله مطلقا) كان (البيع الخ) هذا التعميم إنما هو في بيعها وحدها فلو يأتى أو مع أصله جائز لا بشرط قطعه ومثله شرط الطاع وكذا يقال في قوله إن لم بشرط قطعه وفي قوله في اليابسة فلو بشرط قطعه الخ فالجواب أن هذه المواضع التثنية في كلام الشارح تهيد بما هو يبيع وحدها ما لو يبيع مع الأرض فلا يبيع بشرط القلم ولا القطع كجائز وأخذ الشارح هذا التعميم من قوله وكذا أعروها إن لم بشرط قطعه (قوله لا ن ذلك يضمنها) أي عارفاً بالكلام في ألفاظ تستدعي غير مسماها وفيه أن هنا يقتضي أن اسم الشجر في اللغة لا يتناول الأغصان والورق والعروق وهذا إبيد جداً أو هو قد شامل (قوله وكذا أعروها) ولو استندت جاوزت العادة كما شمل كلامهم لأن ذلك من مسماها تخرج م قال ع ش عليه قوله ويجاوزت العادة أي ولم يخرج ذلك إلا امتداداً عن أرض البائع فإن خرجت كان لصاحب الأرض تكليفه قطع ما وصل إلى أرضه اه (قوله ولو يابسة) ضعيف (قوله إن لم بشرط قطعه) بأن أطلق أو بشرط القطع أو الإغارة (قوله ولا فلا تدخل عملاً بشرط) أي وقطع الشجر من وجه الأرض بناء على ما جرت به العادة

بيع (دابة نعلها) لايتاول بها إلا أن يكون من نحو فضة كبرة العير (لا) في بيع (رقيق) عبداً وأمة (ثيابه) وإن كانت سائر العورة فلا تدخل كذا لا يدخل سرج الدابة في بيعها (د) يدخل في بيع (شجرة) بقيد زده بقول (رطبة) ولو مع الأرض بالتصريح أو ثيابا (أغصانها الرطبة وورقها) ولو بابا أو ورق نوت درس

مطلقا كان البيع أو بشرط قطع أو قطع أو إبقاء لأن ذلك يضمنها بخلاف أغصانها اليابسة لا تدخل في بيعها لأن العادة فيها التطع كالشمرة (وكذا) يدخل (عروقها) ولو يابسة بقيد زده بقول (إن لم يشترط قطع) والأفلا لا تدخل عملاً بشرط (لا مفرسها) بكسر الراء

(أصوله وكذا أعروها) فلا يشتري أخذ العروق وإن تولد منه هدم بناءه البائع رضاه بذلك ولا تضمنه المشتري في أخذ حقه اه ع ش على م (قوله ما وصل إلى أرضه) ولا يضمن بناء فوقه حيثئذ لعدم إمكان مطلوبه إلا بالمسلم فأن يرضى بآجرة فأنه ع ش وانظر لو

كان البناء مستحقاً للبائع بنحو اجرة هل تبين الاجارة ونحوها

أي موضع غرسها فلا يدخل  
في بيعها لأن اسمها لا  
يتناول (و لكن المشتري  
يتنفع به ما يجب) أي  
الشجرة يتعامل (ولو أطلق  
بيع) شجرة (بابية) زرم  
مشتريا قطعها (للعادة فلو  
شرط قطعها أو قطعها زرم  
الوفاء به أو إيقاضها بطل  
البيع و ما تقرر على أن بيع  
الشجرة اليابسة يدخل  
فيما غصنها وورقها مطلقا  
وعروقها أن أطلق

(قوله فلا وارد المشتري الخ)  
هل ولو كان مستورا  
لأرض تراب مثلا تأمل  
والظاهر أن له الخسار  
أن يظهر عادة تأمل  
(قوله أي ما ساقها من  
الارض) أي من أصلها  
كأعبر به قول على الجلال  
قوله هذا علم من الملقن  
بالأولى للملصوم من الملقن  
بالأولى عموم الأثر عند  
الشرط لا خصوص كون  
الأثر الجاهل بالمشروط  
(قوله أي من قوله رطبة)  
فيما ن رطبة لا يقيد شيئا من  
ذلك ولعل الأنسب أن  
ذلك علم من عدم ذكره  
في مقام البيان شيئا يخالف  
فيه الرطبة اليابسة إلا زرم  
القطع جازع عند الإطلاق  
وحيث كان الإيجاب موجبا  
للقطع فمأذاهم عدم الاتفاص  
بالمغرس

في مثلها فلا وارد المشتري فخر من من الأرض ليتوصل به إلى زرعها بقطعها يمكن (قوله أي موضع  
غرسها) أي ما ساقها من الأرض وما يتعداه عرفها فيمتنع على البائع أن يتنفع به ما يضر الشجرة  
وقيده أنه علم على ذلك أن يتحدد كل ساعة لشترى استحقاقه لم يكن له ورديته لا مانع من ذلك  
لأن البائع مقصر حيث لم يشرط القطع حل ودفع الرشيد على مر هذا اللازم بقوله لا يمتنع  
عن أصل استحقاقه الممتنع أنما هو بتجديد استحقاقه مبتدأ كما فصيح به حج ولا يمتنع في دفع  
الاشكال (فرع) لو ثبت شي من الشجرة سولا صالحا فاحتال أن يظهر مما استحقاق إيقاضها كإصاها  
و يحصل كخط الشجرة والعروق الحادثة شو يرى قال مر ولو تفرغ عنها شجرة أخرى استحق  
إبقاء ذلك كالأصل سواء أعل استخلافها كالوزن أم لا (قوله لأن اسمها) أي الشجرة لا يتناول فيه  
نظر لأن هذا الباب معقوف لما يتناول غير مسماه إلا أن يقال المراد مسماه اللغوي وما يتناول هو مسماه  
عرفا وهذا غير مسماه اللغوي حل فقوله لا يتناول أي عرفا (قوله ويتنفع به) أي بما من غير أجرة  
ما يجب أي يتنفع به بالاتفاق المتعلق بالشجرة على العادة فليس له إلزامه لاحتوائه لآخره البائع كخطه  
عش على مر وعبرة قول على الجلال لكن يستحق للمشتري منفعة لا بمعنى أن له إجارته أو وضع  
متاع فيها وأخبرته بل بمعنى أن منع البائع أن يفعل فيما يضر بالشجرة بخلاف ما يضر هائله فله ولو  
بمصرف (قوله ما يجب) فإن قلت وأنت لم تجز له إعادته بطلانها بل ولا إعادتها وإن يرى  
عودها على الأوجه من تردد لزو كشي أصاب قال سم قال شيئنا مر وإذا قلت أو أهلت  
ولم يضر وأراد إعادتها كما كانت في الدار وأقره ع على مر ثم قال بقوله وإذا قلت أي ولو يضر  
المشتري حيث كان لضره كالفهم من قوله ولم يضر وقوله ولم يضر أي يرجع في ذلك إليه أنه وحل  
استحقاقه من باب العار به اللازمة أو الإجارة جوي ابن الرقصة على الثاني وفي الإيجاب الذي يتجه  
الأثر شو يرى وعبار قول على الجلال قوله ما يجب الشجرة قوله مثلها وإن أثر بطلانها ثابت  
من محل قطعها لعودها بقطعها كانه حية تثبت والأقوال ليس له غرس بطلانها ولا إيقاضها  
أن جفت وله وصل غصن بها في حياتها ولا يطلب المشتري بقطعها إلا أن زاد على ما تنص به عادة  
أغصانها (قوله ولو أطلق بيع شجرة الخ) مفهوم قوله رطبة وإشارة إلى أن في المفهوم نفسه لا وهو أن  
اليابسة أن بيع بشرط الإبقاء فسد البيع أو بشرط القطع أو القلع أو أطلق صح البيع وبزرم القطع  
في صورته شرطه في صورته في صورة الإطلاق ولا يتنفع المشتري بغيره فاختالف الرطبة  
في هذه الأمور الثلاثة وهي بطلان البيع بشرط الإطلاق أو بطلان البيع بعدمه استحقاق المشتري  
بغيره وتوافقه في دخول الأغصان والورق والعروق (قوله زرم مشتري قطعها) ظاهر ما ن قطعها  
غير كاف مع أن فيه تركا لبعض حقه إلا أن يدل على لزوم القلع إذا كان قضاء الأصل مضر البائع (قوله  
زرم الوفاء) هذا علم من الملقن بالأولى إلا أن يقال في أنه لو تملك ما يضره فمأذاهم (قوله بطل البيع) أي  
أن لم يكن له غرض في إيقاضها كوضع جذع عليها ع (قوله و ما تقرر على الخ) أي من قوله رطبة  
ومن التعليل بقوله لأن ذلك يضرها فمأذاهم بطلانها فمأذاهم بطلانها فمأذاهم بطلانها فمأذاهم بطلانها  
وعروقها الخ علم من رطبة بطل بق المفهوم تأمل وبذلك يقال عليه يظهر لتقيد الشجرة بكونها  
رطبة فمأذاهم أن الذي تلخص من كلامه أن الرطبة واليابسة على حد سواء في تناول الأغصان والأوراق  
لأن الغرس نعم يتخالفان في التفصيل الذي ذكره في العروق بقوله وكذا عروقها الخ وفي قوله ويتنفع  
بما يجب فالتفصيل بالنسبة لذكره فقط (قوله وورقها مطلقا) أي بشرط القلع أو القطع أو الأخلاق  
هذا هو المراد من الإطلاق بدليل ما يرد عليه أن يراد به ما يشمل التميم في الورق والأغصان بالربط

واليايس من كل منه ما الذي بعد أن تكون اشجرة قايسة والاغصان أو الأوارق رطبة قبل على الجلال ولواستثنى لنفسه شجرة من بستان باعه لم يدخل المرس في الاستثناء وله الاتفاقه بكسر وحل اللبث كمرس الشجرة (فرع) لو قطع شجرة فوقعت على شيء فأنقته ضمنه ان عليه والا فلا قاله شيخنا مبر وقال حج وغيره بالضم مطلقا لانه من باب الالتاف ولا دخل لشرط المبر فيه راجعه قول (قوله أو شرط القاع الخ) بخلاف شرط الابقاء فإنه مبطل لما مر بخلافه في الرطبة وقوله وان المشتري الخ هنا عمن من قوله ولو أطلق بيع شجرة الخ أي ومن قوله ما بقيت (قوله وثمة شجر مبيع) قد يتوهم أن هذا شروع في بيع الثمار التي هو القسم الثاني من الترجعة وليس كذلك بل هو من ثمة ما قبله لانه لما تكلم على الاغصان والورق ولعمري شرع بتكلم على الممر من حيث التبعية وعندها لكن تكلم عليه بوجه أعين التبعية والشرط وعلى كلهما الثمرة ليست حسيبة بديل أنها قد تكون البائع بالشرط وان لم يظهر منها شيء وكذلك قد تكون المشتري بديل عن عدم التفصيل بين وهو الصلاح وعدمه وانما البيع الشجر وحده وما مبيع الثمرة وحدها ومع الشجر فسيأتي شيئا والمراد بالفرع ما يشمل المشعوم كالورد والياسمين والمرسين ومثله شجرة تابل قبل التي تؤخذ منه بعد أخرى وقد قدم عن الصمبران بالذبحان والبطيخن البقول والظاهر ان مثلها البامية اه حل (قوله ان شرطت لاحدهما) أي شرط جميعها أو بعضها المبيع كما نصف شرح مبر (قوله ظهرت الثمرة أم لا) قد يقتضى أنه يصح أن شرط البائع حال عدم وجودها أصلا وهو نوع من بل هو فرع الوجود كما هو الغرض لتفسيرهم الظهور بالتأثير وعدم الظهور بعدم ذلك فتقوله ومثله شجرة أي موجودة ع من ملخصا (قوله بتأثير) أي ولولبعضها وان قل ولو في غير وقته كما هو قسفة اطلاقهم خلافا لما روي وان تبعه ابن الرقعة شرح م رأي حيث قال ان شققت قبل أو فانه ما يشتري والا فليأثم (قوله أو بدونه) أي بدون التأثير لعدم اتصاف ثمرة غير النخل به لما يأتي في نزع الغايب والتأثير وليس المراد أنه يتبع بالتأثير لكنه لم يوجد ع ش (قوله لا نورها) النور بفتح النون الزهر على أي نون كان شرح م وقال ع ش خلاص المختار ان الزهر بفتحين وفي اصباح زهر النبات نور الواحدة زهر قتل ثمرة وقرعة وقد يفتح الهاء قالوا لا يسمى زهر حتى يفتح (قوله وتثار) أي يبلغ زمان ينثري فيه النور عادقوان لم ينثر بالفعل حل (قوله كشمش) بكسر ميمه وكس فتحهما وفي النهاية لابن الاثير انه مبتذل الميمين (قوله لبائع) لكن ان لم يزل المشتري ينحو التاثير لم يبق ربه تغير شو يرى ويصدق البائع في أن البيع وقع بعد التأثير حتى تكون الثمرة قسمة ما لو اشتغل بالكانت الثمرة موجودة قبل القضا وحلت بعد ما لم يقد البائع على الاصح عند الشارع خلافا لشيخ ع ش (قوله وألصق افراد المشاركة) المراد بالافراد التمييز ليس بتمييز نصب المشتري في المشاركة أي الغائصة أي اذا قلنا ان الظاهر لبائع وغيره المشتري فالإضافة على معنى في المراد ان شأنه مبر الافراد فلان قال أنه قد لا يصر أصلا كما يظهر في شجر واحد من اشجار وهو معطوف على قوله كما في ظهور الخ أي لقياس على ظهورها ولصراخ وهو قياس أدون (قوله بالوجه المذكور) أي بالتأثير وما بعده (قوله لما مر) أي في قوله في تقليل دخول الاغصان والورق لان ذلك بعينها كالورق حل ورمای (قوله ولغيره المصحين) معطوف على مجموع الملل الثلاثة فهو راجع الى على الثلاثة (قوله قد أثرت) بالتخفيف والتشديد لانه يقال في الفعل ير النخل من باب ضرب واره بالتدريج بمعنى كافي المختار ع ش وأتته لانه اسم جنس جوي يجوز تأنيته قال تعالى كاهم بغير نخل خاوية وقال تعالى كاهم بغير نخل متعمر (قوله فتمت البائع) خلافا له يرجع الصمبران ولعله أظهر للايضاح

أو شرط القاع وان المشتري لا يتفق بغيرها (وثمة شجر) هو أعين من قوله غل (مبيع ان شرطت لاحدهما) أي المتبايعين (قوله له) علام بالشرط ظهرت الثمرة أم لا (والا) بان سكت عن شرط الواحد منهما (فان ظهر) منها (ثمن) بتأثير ثمرة نخل أو بدونه في ثمرة لا نورها كتوت أو لمّا نور وتثار كشمش (قوله كشمش) (البائع) كافي ظهورها كالمفهوم بالاولى وأصر افراد المشاركة (والا) بان لم يكن ظهور بالوجه المذكور (قوله كشمش) (المشتري) كما مر وتلبر الصمحين من باع خلا فصار ثمنه البائع

(قوله على مجموع الملل الثلاثة) لعله الاربعة والرابع القياس



الافراد راجع لما اذا اختلف الجنس اجماعا وبعبارة اخرى قوله لا تقطع التبعة هذا تعليل عام وقوله  
واختلاف زمن الظهور أى فيما يأتى فيه الاختلاف من الجنسين واليستأنين وقوله باختلاف ذلك أى  
المجموع الثلاثيرد المقدم اهـ **(قوله باختلاف ذلك)** الاشارة واقعة على أنواع الاختلاف الاربع من  
حيث تعلقها بالعلمة الاولى وعلى اختلاف الجمل والجنس من حيث وقوعها على الثانية فالعلمة الاولى شاملة  
لاربعة والثانية لاثنتين منها وأما الثالثة فهي شاملة لاربعة أيضا وقيل بضمه قوله واختلاف زمن  
الظهور باختلاف ذلك أى الجنس والحمل والبستان والمعد فان قلت لا يلزم من اختلاف ما ذكر  
اختلاف زمن الظهور لانه يمكن اتحادهم مع اختلاف ما ذكر قلت الفرض أن زمن الظهور يختص به كما  
ذكره الشارح بقوله والظاهر من ذلك فى أحد معانيه فعمل هذا يكون كل واحد من العلم الثلاث علمة  
للمصور الاربع من جعل الثانية علمة لاثنتين منها لم ينظر لقوله والظاهر من ذلك الخ **(قوله)** نعم لو باع نخلة  
عتمر قوله علفا فكان عليه أن يقول وسرجه أو ترك التقييد بفلا قال الشورى وهذا لا يمتنع بل  
يجوز أن يكون استمررا كاعلى قول المتن فكل حكمه بل هذا أولى **(قوله)** نعم لو باع نخلة أى  
ظهر والافتراض أنه موجود **(قوله)** لانه من ثمرات العام الاول أى الظاهر ذلك فقد اتحد الحمل لان  
النخل لا يحمل من ثين ومقتضى ذلك أنه لو تحقق كونه جلا أتى لا يكون للبائع التبعة بل المشتري  
وقد دفع ذلك الشارح بقوله والحقا فلاندر بالأعم القالب بالنسبة للجنس أى القالب فى النخل أن لا  
يحمل فى العام الاسمر تواحدة فلو وجد منه ولو تواعى خلاف ذلك لا عبرة به ولو طردت جلده بأن  
كان يحمل من ثين درأما حل وحيتن يكون مستثنى من اتحاد الحمل **(قوله)** لاندرا وهو كونه جلا  
فان لا ان كونه يحمل من ثين فى العام نادر وقوله بالأعم الاغلب وهو كونه من تحت الحمل الاول لان  
القالب لا يحمل الاسمر تواحدة فى العام **(قوله)** فى حكمه أى التين السابق وتوقفه فى أى فى الحكم  
السابق وهو أن ما ظهر من ذلك البائع وما لم يظهر للمشتري حل أى لانه يحمل فى العام مرتين فكانت  
الاولى البائع والثانية كاسر للمشتري فى قوله والابان تعدد الجمل الخ فالمراد بحكمه السابق فى قوله والابان  
فلكل حكمه سوى كلام بعضهم ما يقتضى أن الضمير للاثين والضمير يؤيد مقول الشارح على وجه  
أسوق التوقف فى النيب أى دون التين الذى توقف فيه وهذا واضح لوقال الشارح فى الحكم السابق  
والاضمير حكمه يرجع للاثين أى جعلوا حكم النيب حكم التين المستأنم ذلك لعدم جله وحيتن يكون  
الشارح أقام الظاهر مقام الضمير حل أى لانه اذا كان الضمير فى توقفه فى امره الظاهر مقام الضمير حيثن لانه  
للعنب فقط فيكون قول الشارح فيما يأتى فى التوقف فى النيب أهمل الظاهر مقام الضمير حيثن لانه  
حيثن كان المناسب أن يقول فى التوقف فيه لانهما حيثن لم يتوقفا فى النيب وهذا ويمكن حيثن  
ان يكون قوله فيما يأتى فى النيب بدلا من الضمير فى فيه فى قوله وتوقفه وما بينهما اعتراض وهو  
بعدم الفصل والاولى أن يكون الضمير فى فيه راجعا لحكم النسبة للاثين والعنب بدليل قوله فى النيب  
فما يأتى **(قوله)** وتوقفه أى بعد أن سوي بينهما فلا تعلق بالنيب قاله منقولة عن التذيب  
والتوقف من عندهما فلا تعلق والتى يؤرخ من كلام المراد أن التوقف انما هو فى النيب لان حكم  
التين حكم وفاق كما يدل عليه قول الشارح ولعل النيب نوعان وسكت عن التين وبدله أى انما يتنيل  
الشارح ساقا للاثين ولا ينافيه قوله فى النيب لانه اظهر على محل الاشارة للايضاح والتوقف فى الحقيقة  
فى سبب الحكم وهو تصدده فى العام كما يدل عليه قوله ولعل النيب نوعان لان المراد به الجمع  
بين القولين فالنيب ينظر النوع الذى يحمل فى العام مرتين والتوقف ينظر النوع الآخر لكن  
لما كان يلزم من التوقف فى سبب الحكم التوقف فى الحكم جعل التوقف فى الحكم اهـ **(قوله)** ول

بختلاف ذلك واستفاء  
عسر الافراد بخلاف  
اختلاف النوع نعم لو باع  
نخله وبنى ثمره لم يخرج  
طعم آخر فانه للبائع كاسر  
به الشيطان قال لانه من  
ثمره لعام الاول قلت والحقا  
فلاندر بالأعم الاغلب واعلم  
أنهما سوى يبين النيب  
والثين فى حكمه السابق  
فصلان النيب والتوقف  
فيه ول

**(قوله)** من حيث تعلقها  
أى الاشارة بذلك وبمع  
أن المراد تعلقها أى كلة  
باختلاف **(قوله)** لم ينظر  
لنصه والظاهر لكن  
حيث لم ينظر لانهما يكون  
العلمة الثانية القاصرة على  
الاولى لانه لا يسلم من  
اختلاف الجنس اختلاف  
زمن الظهور تأمل

بهما أسوة في التوقف في (قوله في التوقف في الغيب) أي بل يلحق بالظاهر لما يظهر لانه لا يتكرر حله في السنة حل (قوله ولهذا يذكره الرواي) في البحر فليأخذنا في الجلال الخي حل (قوله ولعل الغيب الخ) أي فاني التذنب بحول على ما يعمل مرتين في العام ويحتد يكون هذا النوع من الغيب كالتي وردت في حديثي من العلم مرتين نادر النخل فليكن مثله في التبعة لان هذا التمدد نادر لا عبرة به حل وفي هذا الرد بعد به التسلية أنه نوعان قل ع ش وقد أخبرني من أتى به عن مشاهدته في المرة أن فيه نوعا يعمل بسبعة بطون (قوله فان شرط قطعها) أي وجودها وذلك غالب الاختلاط حادتها وجودها أو جواز ذلك في غيره ح ل قال شيخنا وفيه أن السلام هنا في بيع الشجر قوما سيأتي من اشتراط القطع فيما دلب فيه اختلاط انما هو بيع الفخر فتأمل (قوله الى القطع) أي زمنه المتأخر فاعتد طعه قبل نفيه قطع كذلك وما اعتد طعه بعد قطع كذلك كما فصح عنه الشارح الآن قوله ولو كانت من نوع الخمر بما يؤم ان هذه العبارة لا تشمل ذلك فتأمل حل وعبرة شرح مر نم لو كانت الفجرة من نوع يتأخر قطعه قبل نفيه كما لا ولا يخضر في بلاد لا يتسنى فيها بيعها البائع قطعها على العاد فلا يرد هذه الصورة لان هذا الوقت جذاذها في قوله أي قوله ولو كانت الخ إشارة إلى قيود ثلاثة في قول المأني فله تركها لانه قال ما لم تكن من نوع يتأخر الخ وما لم يتأخر السقي وما لم يحصل لها آفة وسيأتي قيد رابع بقوله ولواءه الخ (قوله للعادة) فان اختلفت العادة كأن اعتاد قوم تركه الى التمتع وقوم قطعها فيه الى الاستدكار عن ابن القطان أنه يعمل على عرف البائع قال الفارقي وعندي أنه يعمل على الأكثرين (الباقي في الايعاب وما قاله الفارقي وجهه وعليه فليكن أكثرها لوجه ترجيح الاول ع ش (قوله زمن الجذات) هو وقت فتح الجيوب وكسرها واهمال الدين وانها ما شرع مر (قوله لم يكن من أخذ الفخر الخ) أي ما لم تغير العادة بأخذها كذلك ويعمل بالأخذ بالاطلاق قاله حل فان أخرز له الاجرة لم يند العادة ولو بالطلب كما في البرماوى (قوله ولو تأخر سقي الفخر الخ) غرضه بهذا تنقيده فله تركها ليه وكذا يقال فيما بعده انه شيخنا وفي شرح مر مانصه وقد لا تفرق التبعة كأن تصد السقي لاقطاع الماء عظم ضرر النخل ببقائها وأما بنها آفة فلا يبق في تركها فائدة كارجحان رخصة وبغيره (قوله وللسقي الخ) أي يمكن البائع من السقي مما اعتد بسقيها منه وان كان للشري كثير دخل في البيع وليس فيه أنه يصير شرط لنفسه الانتفاع ملك المشتري لان استحقاقه لذلك ان كان من جهة الشرع اغتفره شرح مر فان لم يأمن أحدهما الآخر نصبا لحاكم أمينا ووؤته على من لم يأمن كالتي شرح الارشاد ولولم يسق البائع وطالب أن يأخذ لنفسه الماء الذي كان يسقى به لم يكن من أخذه قل (قوله في الايقاع) وهو المشار اليه بقوله فله تركها بصورتها كقورنين في الشرح (قوله وهذا أعم) لانه يشمل ما إذا لم يكن نفع ولا ضرر والى اعتمده مر في شرحه أنه لا يسق أحدهما في هذه الصورة الا بالارضا فلكلام الاصل هو العتد (قوله وان ضررهما حرم) على كل برضاهما لان النفع الحق الفير قد ارغم برضاه وان بقيت الحرام من جهة اتلاف المال لغير غرض حل لا يقال فيه انه ادلل باله وحرام ولوع رضاهما لا تاخول الا فساد غير محقق ولان النفع الحق الغير نفع بالرضا يبق ذلك بالسياسة تصرفه في خاصه وله و هو تمتع على الوجه المذكور لانه يتلاف بفعل فاشبهه احرق المال شرح مر وعبارته بامر وادى ليس هنا ضاععمال لان محل حوثها اذا كان ميها فاعلا وسامته هنا أشبه بالترك على ان ما غرضه وهو حوسه على نفع صاحبه وعلى نفع نفسه باقائه العتد (قوله وان ضررها) فغيره عدم قطعها بدليل ما قبله في محل ما لواتقى

بهما أسوة في التوقف في  
الغيب ولهذا لم يذكره  
الرواي وغيره مع التين  
وهو الواقع من أنه  
لا يعمل في العام مرتين  
ولعل الغيب نوعان  
يعمل مرة ونوع يعمل  
مرتين وذكر حكم ظهور  
البعض في غير النخل مع  
ذكر اتحاد الحل والجنس  
من زيادتي (واذا بقيت  
عمرته أي بالتمتع بشرط أو  
غيره كما) فان شرط  
قطعها مرة والا بأن شرط  
الابقاء وأطلق (فله تركها  
اليه أي الى القطع أي زمنه  
للعاد فلو أجاز زمن الجذات  
لم يكن من أخذ الفخر على  
التدريج ولا من تأخيرها  
الى نهاية التمتع ولو كانت  
من نوع يتأخر قطعه قبل  
التمتع كلف القطع على  
العادة ولو تأخر سقي الفجرة  
لاقطاع الماء وعظم ضرر  
الشجر باقائها فليس له  
ايقاؤها وكذا لو أضافها  
آفة ولا فائدة في تركها على  
أحد قولين أطلقها  
الشيخان واليه ميل ابن  
الرخصة (ولكل) من  
المتبايعين في الايقاع (سقي)  
ان (لم يضر الآخر) وهذا  
أعم من قوله ان اتفق به  
شجر وغر (وان ضررها حرم)

العقد أي فسخه الحاكم  
لعدم امتثاله بالإضرار  
بأحدهما فإن ساع المتضرر  
فلا فسخ كإيه من قول  
وتنازعا وصرح به الأصل  
إيضاحا له متى ساع  
المتضرر فلا منازعة (ولو  
امتنع طرفه من شجر زم  
البائع قطع) للشر (أو  
سقي) للشجر دفعا لضر  
المشترى

### فصل

في بيان بيع الثمر والزرع  
وبطو صلاحهما (بأن يبيع  
ثمران بصلاحه) وسيأتي  
تفسيره (مطلقا) أي من  
غير شرط (وبشرط قطعه  
أوراقه) خبر الشيخين  
واللفظ لسم لا يبيعوا الثمر  
حتى يبدو صلاحه أي  
فيجوز بعد بدوه وهو  
صادق بكل من الأحوال  
الثلاثة والمعنى الفارق بينهما  
أن الماعة بعده غالبا وقوله  
تسرع إليه لضعفه فيفوت  
بتلغافه لأن وبه بشرط قوله  
صلى الله عليه وسلم رأيت  
أن يمنع الفرج فقم بصل  
أحدهما بالأنية (والأ) أي  
وان لم يبد صلاحه (فإن  
يبع وحده) أي دون أصله  
(لم يجز) للشيخين المذكور  
(الابشرط قطعه) فيجوز  
اجتماع بشرطه السابقين  
البيع من كونه مريما منتقيا

والضرر عن كل منهما كما قال شيخنا الزملي وهو المتمد خلافا لما في شرح الإرشاد (قوله الإبراهيم)  
أي بالنظر لضعفه وإن حرم من حيث حق الله تعالى فبني عدم الجواز المزمع وهذا في الرشد يسلط تصرف  
عن نفسه قل (قوله فسخه الحاكم) المتمدن الذي يفسخ هو المتضرر وحل وعش وقد على  
الجلال وما قبل مما يخالفه ضميم فاحذره

فصل في بيان بيع الثمر والزرع أي وما يذكره من ذلك من قوله وعلى أي ما يبدو صلاحه إلى آخر  
الفصل (قوله أن بصلاحه) ولوحدة في بستان بأن يبيع بغير شرط فيها غالبا حل (قوله أي من غير  
شرط) بين به أنه ليس الغرض من الإطلاق التميم وهذا إن لم يطلب اختلاط حاله بموجوده وإلا  
فلا بد من شرط القطع كما سيذكره حل (قوله وبشرط قطعه) أي إذا بيع وحده كاهو الثمر أو ما إذا  
بيع مع أصله فلا يجوز بشرط قطعه على قياس ما يأتي وإن أوهمه تفصيله ثم عدم جواز ذلك هنا اه  
شورى قال سم فإن باعه بشرط قطعه وأخلفه فله البيع بخلافه ما لو باعه بشرط قطعه قال سم  
أخلته للشرى (قوله أي فيجوز بعده بدوه) لأن مفهوم الغاية محتج به حل (قوله وهو) أي  
الحديث صادق بكل من الأحوال الثلاثة لأن الحديث في تأويله ينكره بعد النبي أي لا يجوز بيع  
الثمره فكيف يكون علوا عبارة عن وهو أي الحديث صادق بعدم الصحة قبل بدو صلاحه في الأحوال  
الثلاثة لكن خصصه الاجماع بغير شرط القطع كما يأتي اه وكذلك مفهومه صادق بالصحة في الأحوال  
الثلاثة (قوله والمعنى الفارق بينهما) أي بين ما يبدو صلاحه والمأبد صلاحه ع (قوله فيفوت)  
أي لو صحنه (قوله به) أي بهذا المعنى الفارق بشرط قوله صلى الله عليه وسلم رأيت أن يمنع الفرج والظاهر  
أن ذلك من ثمة الحديث المتقدم حل ويصح جوع الضمير للفوات أيضا كما قاله الشورى (قوله  
أرأيت) أي أخبرني ببيان وقوله أن يمنع الفرج أي سلبا عليها الماعة أي أن يمنع الفرجة لا يكون نالبا  
الا لعدم بدو صلاحه لضعفه حينئذ حل والماعة الآفة (قوله فإن يبيع وحده) أي على شجرة  
ثابتة أخذ ما يأتي أو ما لو كانت على شجرة منقطوعة فسيأتي أنه لا يجب شرط القطع وخرج بالبيع  
المبطل والزم أن لا يجب شرط القطع فيه أو وجعه ذلك أنه بقرنة الثمرة بما تحته لا يفوت على المذهب  
شي في مقابلة الثمرة فكذلك المزمع لا يفوت عليه إلا بمجرد التوثيق ودينه باق بماله بخلاف البيع فإنه  
بقرنة الثمرة بما تحته يضييع الثمن لا في مقابلة شيء فاحتيج فيه لشرط القطع ليأمن من ذلك ع  
على م (قوله الخبر المذكور) أي خبر الشيخين (قوله لا بشرط قطعه) أي حالا ولأنني عنه  
المادة قوله للشرى القطع قولوا لا يجوز عليه لو تأخروا بقرنة الثمرة البائع لفئة الماعة بها لشيخنا  
م (الآن طالبه بالبيع به والشجر في بدو الشرى أمانة لعدم إمكان تسليم الثمر بطونه وبذلك فرق  
ككون طرف البيع عليه ولو استثنى بالعم الشجرة الثمرة قبل بدو صلاحه لنفسه ليجب شرط  
القطع بل يجوز بشرط الإبقاء لأنه استدلت ملك قل (قوله فيجوز اجبا) والاجماع خصص  
للخبر المذكور فإنه يقتضى أنه لا يجوز بيع ما لا يبدو صلاحه مطلقا حل (قوله منتقيا به) لإقبال أنه  
غير محتاج إليه لأنه معلوم من اشتراط النفع في كل بيع لا تأهول هذا شرط زائد وهو الاتفاق في  
الحال لا وجوب قطعه لأن غيره فإنه يكفي في وجود النفع في المستقبل كعش صغير كآدم أي  
فما لا ينتفع به في الحال لا يصح بيعه بشرط القطع ولا يضره وإن أمكن الاتفاق به في المستقبل  
بقرنته على الشجر كما حل (قوله وإن كان أصله الخ) هو غاية لعدم الجواز أي لا يجوز بيعه



لعموم الخبر والمخى (لكن لا يترجمه وقاه) به في هذا ما لا معنى لتكليفه (٣٠٥) قطع ثمرة عن أصله على أنه صحيح في

الروضة في باب المساقاة صحة  
يبيع له بلا شرط لانها ما  
يجتمعان في ملك شخص  
واحد فاشبه بالواشترهما  
معاولو باع ثمرة على شجرة  
مقطوعة لم يجب شرط  
القطع لانها لا تليق عليها  
فيبيع كشرط القطع (أو)  
بيع الثمرة (مع أصله) بغير  
تفصيل (جاز) لا بشرط  
قطعه) لانه تابع للأصل  
وهو غير معرض للعاهة  
أما يبيع بشرط قطعه فلا  
يجوز لما فيه من الحجر عليه  
في ملكه وفارق جواز يبيع  
لمالك أصله بشرط قطعه  
بوجود التبعية هنا لشمول  
القدح لهما وانفصالهما فان  
فصل بيعكك الأصل  
بدينار والثمرة بنصفه لم  
يصح بيع الثمرة إلا بشرط  
القطع لانتفاء التبعية  
وتعبري بالاصل أعم من  
تعبير بالشجر لشموله بيع  
البطيخ ونحوه وان خالف  
الامام والفرازي حيث قالوا  
بوجود بشرط القطع معطافا  
في البطيخ ونحوه لتعرض  
أصله للعاهة (وجاز بيع  
زراع) ولو بقاء (بالوجه  
السابقة) في الثمرة واشترط  
القطع كما يعم ما يأتي (ان بدا  
صلاحه والاد) يجوز بيعه  
(مع أرضه أو بشرط  
قطعه) كتنظيره في الثمرة (أو قلعه)

وحده قبل بدو صلاحه ولو لمالك أصله لعموم الخبر والمخى وقوله لعموم الخبر والمخى على عدم الجواز لما لك  
الاصل لا لقوله بشرط القطع تأمل ان الجوز له الا جاع حل (قوله لعموم الخبر) وهو قوله لا يتبعوا  
الخرجن يبيع صلاحه فانه علم لما اذا كان المشتري مالكا لاصل الثمرة والعموم في الحقيقة انما يحق  
الإجاء انقص الخبر من قوله والمخى وهو قوله والمخى الفارق بينهما أن المخى فانه علم ما اذا  
لما اذا باعها لملك الأصل أي لا يترجمه وقاه وانظر أي فائدة في الشرط مع عدم لزوم الوفاة (قوله)  
على أنه صحيح في الروضة في باب المساقاة (الخ) وقال م. ب. بعد ما ذكر لكن المتعمد ما هنا لعموم انتهى  
والمخى اذ البيع الثمرة ولونقلت لم يبق في مقابلة الثمن شيء كالمس (قوله ولو باع ثمرة الخ) هنا محتمل زفيد  
ما لحظ فها سبق وصرح به م. ب. فقال وقبل بدر الصلاح ان يبيع وهو على شجرة ثابتة ثم قال أما يبيع ثمرة  
الخ (قوله لم يجب بشرط القطع) أفهم جواز شرطه وهو ظاهر سم على حج ويوجب الوفاة به لتفريق  
ملك البائع عن (قوله فيصير) أي عدم الإبقاء (قوله أو مع أصله) ظاهر كلامه أن هذا الحكم  
خاص بما إذا لم يبد صلاحه وليس بمغتابه كما هو ظاهر من (قوله بغير تفصيل) أي صفقة واحدة  
حل (قوله وفارق) أي يبيع مع أصله بشرط قطعه حيث لا يجوز وقوله جواز يبيع لملك  
أصله بشرط قطعه حيث يجوز بوجود التبعية هنا أي يبيع مع أصله وانفصالهما ثم أي يبيع لملك  
الأصل والفرض من هذا الفرق إبطال قياس القول الضعيف القائل بالتسوية بين صورتين  
(قوله بوجود التبعية) يرده عليه أنه مخصوص عليه في الصفة كما يفهم من قوله لشمول العقد والتبعية  
انما تكون فيما لم يدرى الصفة ويدخل بها كالأوراق الشجرة وعليها ثم لم يؤمر ويوجب بأنه  
يمكن أن التبعية بالنظر المقصود من العقد وهو الشجرة فان الثمرة وان ذكرت ليست مقصودة بالذات  
وانما المقصود بالشجرة لحصولها في جميع الاعوام ونظير ذلك ما لو باع دارا فبها اما عنب يمثلها فالأما  
لا بد من ذكره صحة العقد وعدم ذلك لا بد من قاعدة مدحجوة قد رهم قالوا ان الماء ليس مقصود  
العين بالنظر للدار المبيعة فافهم ذلك وتأمل عن (قوله ونحوه) كالتقاء والخيار من كل ما هو غير  
للبيع حل (قوله) حيث قال بوجود شرط القطع مطلقا أي بد صلاحه أو لا يبيع مع أصله  
أو منفردا ويردها بأنه بعد التامر بأمن العاهة اه حل (قوله وجاز بيع زرع) أي حيث لم يستتر  
في سنه وأما إذا استتر في سنه كالبرقي في الشرح أنه لا يصح بيعه في حال استتاره وبعبارة حل  
وجاز بيع زرع ولو بقاء لا يجوز صرا على من الزرع واليقول والافهم ما يختلط حادثه بالوجود فلا بد  
من شرط القطع وان بد صلاحه اه (قوله ولو بقاء) يقتضي ان الزرع لا يبيع بقاء مع أن تفسير البقاء  
بمخضرات الارض يشمل الزرع كابر والشعر للهم إلا أن يخص الخضضرات بنحو الملوغية والوجه  
والخيرية اه وبعبارة الرشيدى قوله ولو بقاء أي قالوا بالزرع هنا ما ليس شجرا كما فسح به الاذرى اه  
وقال بعضهم قوله ولو بقاء غايه لان الزرع يشمل الاخضر وغيره كالبر والشعير في أن حصادها  
(قوله بالوجه السابقة) أي معطافا وبشرط قطعه وبشرط اقامه أي حيث لم ينقلب اختلاط حادثه  
بالوجود والافاد من شرط القطع كما يعم كلامه الآتي حل واشترى زرعاً بشرط القطع فلم يقطع  
حتى زاد قال زرع حتى السائل البائع وقد اختلط البيع بغيره اختلاطاً لا يخرج زرعاً واشترى بشرط القاع فلم  
يقطع حتى زاد ففيه المشتري لانه اشتري الشكل فما ظهر يكون وهذا التفصيل هو العمد كما في الرمادى  
(قوله أو قلعه) وإذا باع بشرط قطعه فمما خلف كان ما يخافه للمشتري وإذا باع أصول نحو  
بطيخ أو قورع قبل بد صلاحه وحدت هناك زيادة بين البيع والاخذ ففيه المشتري سواء

لا مطلقا ولا بشرط ابقائه  
وتسمى بالوجه السابقة  
ويبدو الصلاح اعم عاير  
به وعدم اشتراط القطع أو  
التام في بيع بصلح  
صرح به ابن الرقعة تعلقه  
عن القاضي والمأوردى  
وتأخر نص الام وحمل  
المطلق من أطلق كالاصل  
اشتراط ذلك في بيع الزرع  
الاخضر على ما لم يبد صلحه  
وقولنا أرفقه من زيادى  
وتأخر عما مر في القرابة  
لا يجوز بيع الزرع من  
الارض بشرط القطع أو  
التام وعلم ما مر في البيع  
أنه لا يصح بيع حبست  
في سبيله الذى ليس من  
صلحه

## درس

وأنه لا يضركم إلازال الا  
لا كل وأن ماله كان يصح  
يبيع في الكم الاسفل دون  
الاعلى (وبدو صلاح  
ماسر) من ثمر وغيره  
(بلوغه صفة يطالب فيها  
غالباً) وعلاشه في الثمر  
لما كوله المتلون أخذ في  
جرة أو سود أو صفرة  
كبلح وعنب ومشمش  
واجاص يكسر الهمة  
وتشديد الجيم وفي غير  
المتلون منه كالعنب الأبيض  
ليتموت به وهو صفاؤه  
وجريان الماء فيه

شرط القطع أو الضم وبه تعلم الخالفين أصول الزرع ونحو البطيخ عرش على مر (قوله لا مطلقاً  
ولا بشرط ابقائه الخ) أى فلا يجوز أى يحرم ولا يصح شرح مر (قوله) وحمل المطلق من أطلق  
الخ) فلا أزمانا يشتري لرمي البهائم فطر يقان يشتري بشرط القطع ثم يشتري الأرض ويستمرها  
له زى وحرف (قوله وتظهر عاير) أى من قوله أو بيع المهرم أصله جاز لا بشرط القطع من قوله  
أما يبيع بشرط قطعه فلا يجوز الخ وغيره من هذا تنبيه وقول المتقن والأفم أرض موقوفة لم يمس في البيع  
الخ غرضه به الاعتذار عن عدم ذكر هذه الفروع الثلاثة في المتن مع ذكر الأصل لمكانها (قوله أنه  
لا يجوز بيع الزرع) أى الذى لم يبد صلحه اذ الذى مر في الثمرات هو التقيد الذى لم يبد صلحه أما  
ما بصد صلحه فليس بقيد هذا القيد كان الواقع أنه لا بد من تنبيهه أيضاً كمنع الحواشي هذا هو  
للمناسبت في فهم العبارة (قوله وعما مر في البيع أنه لا يصح) قال ابن الرقعة والكتان اذا بصد صلحه  
يظهر جواز بيعه لان ما يفر منه ظاهر والساس في بطله كالنوى في الثمر لكن هذا لا يغير رأى العين  
بغلاف الثمر والنوى له والأوجه أن محله أخذ عاير ما يبيع مع زهره بعد بصد صلحه والأفم لا يصح  
كالخنة في سبيلها شرح مر (قوله يبيع حبست في سبيله) كبروسم وعش وحسن وحده  
أدوم أصله أما ما ذابم الأصل وحده فيصح ولا يصح بيع البرسيم مع حبه أو مع نصفه ولرمي البهائم ولا نظر  
لكون حبه ليس مقصوداً لأن بخلاف شعير وذرق أو زرق السبل فإنه يصح بخلاف السلم فإنه لا يصح  
لاختلاف شجرة خفة ووزانه ولا يصح بيع عجوز أو جمل وثوم وبصل في الأرض لاستناره مقصوده  
بغلاف الخس والكرب وقصب السكر لان ما ستر من ذلك غير مقصود وغالباً حل وقوله بخلاف شعير  
قال سم ينبغي في الشعير أنه لا بد من رؤية كل سنبلة ولا يقال رؤية البص كالبية وذلك كما لو فرقت  
أجزاء الصبرة لا يكفي رؤية بعضها (قوله وأنه لا يضركم) كالرمان وطلع النخل والبطيخ حل  
والجلبع أكلم وأكلم وكلم وأكلم عرش على مر (قوله دان ماله كان) كالجوز واللاوز  
والباقل حل (قوله في الكم الاسفل) لان بقاءه فيمن مصالح دون الاعلى لاستناره بما  
ليس من مصالحه شرح مر (قوله وغيره) وهو الزرع وقوله بلوغ أى وصوله وقوله صفة أى حاله وقوله  
يطالب فيها كسبية بمعنى الباء أى يطلب بسببها أى بمعنى مع أى معها يمكن بقاؤه على حاله مع  
تقدير مضاف أى يطالب فى وأما (قوله وعلاشه في الثمر لما كوله الخ) وفي غير لما كوله كالنظر  
أن يتبها لمقصد منه كدبغ وحاصل ما ذكره أربعة أنواع من ثمانية ذكرها للمأوردى  
كغيره بقوله أحدها اللون كالبلح والعنب ثانياً بالطم خلاصة القصب وحوضه الرمان ثالثاً بالنضج  
والابن كالتين والبطيخ رابعها بالقوة والاشتداد كالتمسح والشبر خامسها بالطول والامتلاء  
كالعنب والبقول سادسها بالبر كالنماء سابعاها بانتفاق كاله كلفن والجوز ثامناً بافتتاح كالورد  
ونحو سبها ما كاله كالباسمين فيظهوره ويمكن دخوله في الأخيرة قبل (قوله لما كوله المتلون)  
أى غير الباسمين فلا يشترط تلونه أى طرولون عليه وهو المفرة (قوله كالباح وعنب) يضم الباسمين  
إلى طرف وهما لئلا للحمرة وقوله ومشمش مثال لاصفر وقوله واجاص مثال لاسود وهو أمر وف  
بالقراسبة قاله والنشر لم يخط وقبل البلح مثال للجميع ولان ما منعتوا لاولاً فقد قبل (قوله كالعنب  
الايض) ان قلت اذا كان ايض فيكون داخل في المتلون لأن قال المتلون هو الذى يحدث له لون  
بعد آتو وهذا العنب ايض خلقه ويستمر على البياض فكان نوعان العنب على هذا الحالة بدليل  
وصفه بقوله الايض وليس الراد مطلق العنب شيخنا (قوله وتجر به) عطف تنصير الاولى نوعه لانه  
يقال في فصله ثمه اذا لوان وليس مصدره على نحو به ثم يقال ثمه الذى نحو ما طلاء بفضة وأذهب تحت

ذلك نحاس أو حديد ومنه النحو وهو التليس اه مختار ومعانوم أن ذلك ليس مرادها نح  
**(قوله وفي نحو الفناء)** مقتضى عطفه على التروا فراده بعلامة على حدته أنه لا يقال له نحر وهو خلاف  
ما تقدم من أنه يقال له نحر في قوله وتغيير بالاصل اعم من تغييره الشجر لشموله بيع البطيخ ونحوه  
ومن النحو الفناء فقرره شيخنا الآن يقال هو من عطف الخاص على العام وكذا يقال في قوله وفي  
الورد الخ فكان الأولى أن يقسمه على الزرع لأن من الثريا أيضا **(قوله اعم وأولى)** وجه العموم ظاهر  
لشموله الزرع وأما وجه الأولوية فإن عبارة التاج فيها الاخبار بالخاص وهو قوله ظهور مبادئ النضج الخ  
لأنه خاص بما فيه حلالة كالقصب والريمان وليس شاملا للين العنب ونحوه والنضج في كلامه  
استواء وهو بضم النون عن العام وهو قوله وبدو صلاح الثمران الثمر في كلامه شامل للقرع والخيار  
والبطيخ والباذنجان واليئون المالح والخلو والريمان والخلو والخاص وهو لا يجوز بخلاف عبارة الشارع  
وأما يوهيم عدم اشتراط اللين والنحو به فيما لا يتلون مع أنه لا بد من حافيه وأيضا يوهيم أن الصفرة  
ليست بدو صلاح النسبة لما يتبعها كالشمس وأيضا يوهيم أنه لا بد من اجتماع النضج والحلاوة  
مع أن الريمان الخاص بدو صلاحه الحلو وسواء أوجب الجلاله على التاج بأن قوله فيما لا يتلون  
متعلق بدو ظهوره فاستوى على هذا المبدأ والخبر في الخصوص شيخنا وأجيب عن الأخير بأن  
الوارد في قوله والحلاوة بمعنى وفي شمل الريمان الخاص واليئون الخاص فادفع ما يقال ان الاخبار  
بالخاص عن العام لا ينفع على كلام الحلي أيضا لعدم شموله الريمان الخاص والقرع والباذنجان لعدم  
الحلاوة فيها وقول الأصل في غيرهما مستقلة ليست من الخبر بدليل قوله بأن يأخذ ولو حذف الباء  
لكانت من الخبر **(قوله وان قل)** كعبه عنب في بستان وسبلة في زرع كثر جدا لان اشتراط بدو  
صلاح الجميع فيه من السرما لا يتجنى لأنه يؤدي إلى أن تباع الحبة بعد الحبة حل وعبرة م لان الله  
تعالى امتن علينا بطيب الثمر على التمر مع الحلة زمن التفكه فلو شرط طيب جميعه لادى إلى أن  
لا يباع شيء لان السابق قد يتلف أو تباع الحبة بعد الحبة في كل سحج شديد اه وقوله كظهوره أي  
قياسا على ما تقدم في ظهور البعض كالتا ويرحب كتنفي البعض أي عن الكل بالشرط السابق وقد  
أشار إلى ذلك بقوله ان اعتد الخ ح أي فكان ظهور البعض فيما كظهور الكل فكذلك جعل  
هنا بدو صلاح البعض كبدو صلاح الكل **(قوله كظهوره)** التشبيه في مطلق التبعية وفي الشرط **(قوله)**  
وعقد أي وحل في ثمر أو ما أسقطه لان كلامه فيها هو اعم من الثمر كجواهر شويري أي لان كلامه  
يشمل الزرع ولا يقال فيه محل لان الفرض انه باع الثمرة الموجود وهناك باع الأصول وبقيت الثمرة  
البالغ بظهور بعضها ببقية ما لم يظهر لما ظهر ان اعتد جعل كالاعتد في ولو أتمر التين بطنها بصلاحها وبطن  
لم يبد صلاحها بيع الكل وجب بشرط القطع فيما لم يبد صلاحه دون ما بدا **(قوله وتغيير بمأذكري)**  
بقوله وبدو صلاح بعضه وقوله لافان الشرط المذكور وهو قوله ان اعتد بستان وقوله أولى وجه الأولوية  
أن ما في الأصل يوهيم أن اكتشاف بدو صلاح البعض وان اختلاف الجنس **(قوله وعلى باع ما بدا صلاحه)**  
أي حيث باع لغيره ملك الأصل من شجر وأرض فان باعه له لم يزمه مسمى كجواهر ظاهر لا قطع العلقه بينهما  
شرح م وكذلك لا يزمه السقي اذا باع مع الأصل بالأولى سم على حج ولو باع الثمرة بغيره باع  
الشجر لتمرر وهل يزم البائع السقي لا في نفسه ولا اقرب الزوم لأنه انتم له السقي فيبيع الشجر لغيره  
لا يسقط عنه انتمه ع ش على م **(قوله وأبى)** أي استحق ابقاءه ما بيع بعد بدو صلاحه مطلقا  
بشرط بقائه أخذنا من قوله الآتي فلا بيع بشرط القطع الخ ع ش على م **(قوله سقي ما بقى)** أي ان  
كان ما بقي وأما ما يحتاج إلى سقي كان كان يشرب بمرقه لقر من الماء كالبطيخ فلا يزمه

وفي نحو الفناء أن يبي  
غالب الكل وفي الزرع  
استداده بأن يتألف  
المقصود منه وفي الورد  
افتتاحه بتغييره بما ذكر  
المأخوذ من الروضة  
كاملها أعم وأولى من  
قوله وبدو صلاح الثمر ظهور  
مبادئ النضج والحلاوة  
فيما لا يتلون وفي غيره بأن  
يأخذ في الحرارة أو السواد  
(وبدو صلاح بعضه)  
وان قل (كظهوره) فيصح  
بيع كل من غير شرط القطع  
ان اعتد بستان وحبس  
وعقد والافسك حكمه  
فيشترط القلع فيما لم يبد  
صلاحه دون ما بدا صلاحه  
وتغييره بما ذكر لا فادته  
الشرط المذكور أولى من  
غيره (وعلى باع ما بدا  
صلاحه) من ثمر وغيره  
وأبى (سقي ما بقى) قبل  
التخلي

**(قوله في مطلق التبعية)**  
والاخذ بما صلاحه يجوز  
بيع مطلقا بخلاف ما لم يبد  
صلاحه  
**(قوله بدو صلاحه)** ولو  
البعض

وبعدها قدر ما نحو به وسلم

فلا يشترط على المشتري

بطل البيع لانه خلاف

قضيته وبما تقرر علم ان

ذلك عمله عند استحقاق

المشتري الا بقاء فلو بيع

بشرط القطع لم يلزم البائع

السقي بعينه التخلية

(و يتصرف فيه) (مشتريه

و يدخل في ضلته بعد

تخلية) وان لم يشترط

قطعه لم يحصل قبضه بها

وأما خبر مسلم انه صلى

الله عليه وسلم أمر

بوضع الجوائح فحمل

على التنبؤ بما ذكره

ما صرح به الاصل انه لو

اشترى ثرا أو زرع قبل

بدو صلاحه بشرط قطعه

ولم يقطع حتى هلك كان

أولى بكونه من ضلته علم

بشرط قطعه بعد بدو

صلاحه لتفريطه بترك

القطع المشروط أما قبل

التخلية فلا يتصرف فيه

المشتري وهو من ضلته

البائع كقوله (فلو تلف

بترك سقي) من البائع قبل

التخلية أو بعدها

(انتفىص) البيع وهذا

من زبدتي

(قوله ثم باعها لآخر الخ)

أي الاجار لآخر أي فاته

لا يحمل ذلك الآخر على بائع

في كون الاجرة لا تلتزمه

الا بعد القبض بل حكمه

اه حل (قوله وبعدها) انظر لو باع المشتري هل يسقط السقي عن البائع ويلزم المشتري الاول السقي له ولو لم يحمل المشتري الثاني على المشتري الاول فيلزم البائع السقي له استظهر شيخنا لزاي الثاني وقرق بينه وبين ما تقدم فيا لو اشترى راضوا وجدها بجماعة ثم باعها لآخر لم تقدم في كلام الشارح بان السقي له غاية بخلاف وضع الاجار بالارض اه وحزم المعاني الثاني فقال يلزم البائع وان تعدد المشتري وانظر حكمه هل هي كبيعته أو يفرق وانظر ايضا الوتلف الفخر بترك السقي هل ينفسخ العقد الثاني فقط أو الاول لكل يحمل ولعل الثاني في الجميع أقرب اه شوري (قوله قد يرمانجو) قضيته أنه لا يكتفى ما يدور به عنه التلف والتعيب بل لا بد من سقي غيصة في العادة في مشله وهو ظاهر وقوله ويسلم من التلف عطفه مع الفاسد عطف تفسير أو ما يرمانجو يد بالتعيب ع ش على مر (قوله من نعمة تسليم أي الواجب (قوله كالسقي في المكيل) ايضاح أن البائع التزم البقاء الذي استحققه المشتري بالعقد وهو لا يتم الا بالسقي اه زى (قوله فلو شرط على المشتري بطل البيع) سواء اشترط على المشتري سقيهم من الماء المصلحة أو بطلبها ما ليس معد السقي الشجرة للبيعة ثم ع ش على مر (قوله وبما تقرر) أي من قوله أو بقي ع ش (قوله فلو بيع) أي ما بعد اصلاحه بشرط القطع أو الفلح ومثل ذلك اذا لم يبد اصلاحه وبعده بشرط القطع حل (قوله لم يلزم البائع السقي بعد التخلية) أي الا اذا كان أخذه لا يتأخر الا في زمن طويل يحتاج فيه الى السقي والأرجح عليه السقي فيخرج بعد التخلية ما قبلها فيلزمه السقي لانه من ضلته ع ش وعبارة ع ش قوله لم يلزم البائع السقي بعد التخلية مفهومه وجوب السقي قبل التخلية وان لم تكن قطعه الا وشرطه في شرح مر ولم يذكر حج هذا القيد فقضيته أنه لا فرق بين ما بعد التخلية وما قبلها وهو ظاهر لان المشتري لا يستحق ابقاءه فلا معنى لتسكين البائع السقي الذي غيبه ثم رأيت سم على حجج كنعوذ ذلك وقد يقال بوجوبه قبل التخلية كجاء فحده كلام الشارح ووجهه بأن التصبر من البائع حيث لم يحمل على المشتري وبينه فاذن بترك السقي كان من ضلته وقد يصرح بقوله المصنف أول باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع وأن البائع لا يبرأ من اسقاط الضمان اه (قوله ويصرف فيه) أي فإذا كرم الثمر وغيره لا يقيد كونه بدو صلاحه كذا قاله بضمهم وفيه أن قوله الآتي وما ذكره ما صرح به الاصل يدل على أن الكلام فيما بعد اصلاحه خاصة اذا على الاول يكون ما صرح به الاصل من أفرادها لا معلوم من الاول اه حل (قوله بعد تخلية) راجع للالتصين (قوله وان لم يشترط قطعه) أي سواء شرط أم لا فهو غاية للضمان لا للتصرف حل قال شيخنا ح ف وانظر لم يجعل غاية لما اضع ان الامر كذلك فيهما اه (قوله لم يحصل قبضه بها) أي بالتخلية وان دخل وان الجذا خلا فان قال لا يحصل قبض الثمر الذي يلزم اوان الجذا اذا دخله مر وانظر هذا الاطلاق ع ش ان الذي شرط قطعه لا يحصل قبضه الا بالتخليص سم (قوله أمر بوضع الجوائح) أي عن المشتري جمع جاحته وهي العادة والآفة كالرمح والكمس والاغربة أي بوضع عن متلف الجوائح (قوله فحده على التنبؤ) أو على ما قبل التخلية حل فيكون الامر للوجوب (قوله وبما ذكره) أي من قوله وان لم يشترط قطعه (قوله فلو تلف الخ) تنبيه لقوله ويدخل في ضلته بعد تخلية اذ مقتضاها ان العقد لا ينفسخ بالتلف ولا خيار التعيب فكأنه قال محل دخوله في ضمان المشتري بالتخلية بالنسبة لغيره تلفه وتعيبه بسبب ترك السقي والا فهو من ضمان البائع شيخنا وهذا ع ش من قوله ولا وعلى بائع ما بدو صلاحه من ثم فرع هذا عليه باقاه (قوله والتعيب) الظاهر أنه لا يشترط في التعيب هنا عرض ما ينقصه عن قيمته وقت البيع بل المراد بما يشمل عدم نموه كمنوع

نوعه لما امر أنه يجب عليه السقي قد مر ما يجنبه ويقيه عن التلف اه ع ش على م ر **(قوله)** أو تعيب به خبير  
 مشتر أي فورا خرج ما لو تعيب بغيره أو انظر لتعيب بما هل يشتبه الخيار أو لا إذا قلنا بالثاني هل له  
 أرض العيب بترك السقي بمجرد شوري الظاهر أن له أرض العيب **(قوله)** خبير مشتر هذا كلام  
 يتطرق السقي فان تضمن بأن غلبت العين أو انقطع النهر فلا خيار له كما صرح به أبو علي الطبري ولا انفاسخ  
 بالتلف أيضا نعم ولا يكف في هذه الحالة بوجوب ما أمّر كما هو قضية نص الام شرح م **(قوله)** بين الفسخ  
 والاجازة فلو لم يفسخ وأل به التعيب إلى التلف وعلم به المشتري ولم يفسخ لم يفرم له البائع شيئا بناء  
 على الرجوع من وجهين حل **(قوله)** وان كانت الجائفة أي متلفه أو أوال الحال وقوله من ضلها أي  
 المشتري بعد التخليه حل **(قوله)** لان الشرع علة لا امرين قبله **(قوله)** فالتلف والتعيب بترك  
 الخ أي بخلافه ما للجائفة فانهم من ضمان المشتري فكون متلفا للجائفة من ضمان المشتري لا ينافي  
 كون متصرف السقي من ضمان البائع **(قوله)** ولا يصح بيع ما أي غير أزرع كما قاله شيخنا كان حجر  
 والمراد زرع بحمرة بعد آخر بحيث يكون بعضه للبائع وبعضه للمشتري حل **(قوله)** ما يوجب اختلاط  
 حادته بموجوده أي يقينا أخذ من قوله أو فبالا يوجب سواء أندر الخ ع ش واحتج بذلك بحال غير  
 كبر أو صغر أو رداء وجوده أو غير ذلك ولا فسخ ولا انفاسخ كما في الشوري **(قوله)** بطلب تلاحقه  
 أشار به إلى أن ذكره في متن التهاج ليس ضروريا وان الاختلاط يفتي عنه فذلك اقتصر في المتن على  
 الثاني وهو وان استأنز التلاحق فالتلاحق لا يستلزمه لجواز أن يظهر ثمره ثانية قبل قطع الأولى وتنبه  
 به المفسر هنا أو ردا منها أو غير ذلك لكن ان حل التلاحق على مشاركته الأولى في الوجود والصفة كانا  
 متساويين وقوله وان بصداله يجوز ان تكون الأولو الحال حل حكم ما به بصداله تقدم  
 أن محتمله لا بد لما من شرط القطع ويجوز ان تكون التعميم وهو لا يضر لان غايته ما من عطف  
 العام بعد الخاص وهو جائز لكن يفيد بناء على هذا قوله بشرط القطع عنه الاختلاط بما بعده  
 الصلاح لان ما قبله لا يدينه من شرط القطع حالا كما تقدم ع ش **(قوله)** لعدم القدرة الاختلاط  
 الحادث الذي هو ملك البائع للبائع والأولى التعديل بالتسليم كاسم **(قوله)** لا بشرط قطعه فالتسليم  
 في الحال والقطع عند خوف الاختلاط **(قوله)** عند خوف الاختلاط الأولى اسقاطه لانه ان  
 تعلق بالقطع يقتضي أنه لا بد من ذكره في العقد وان تعلق بالشرط اقتضى أن الشرط يكون عند  
 خوف الاختلاط وليس كذلك بل لا بد منه حال البيع وأقول هو متعلق بمحذوف والتقدير  
 ويكفي القطع عند خوف الاختلاط كابدل عليه كلام حل **(قوله)** زوال المحذور السابق وهو  
 عدم القدرة على التسليم **(قوله)** أو يصح فيما لا يوجب وهو ما ينذر اختلاطه أو نساوى فيه الامران  
 أو يجهل حاله حل **(قوله)** كاسم لعل المراد في قوله فصل جازي بيع ثم بصداله كما قد ذكره موطئة  
 لبين حكمه اذا وقع فيه الاختلاط ع ش **(قوله)** خبير مشتر وهو خيار عيب فيكون فورا ولا يتوقف  
 على ما لم يصدق بعد العيب السابق عليه فانه لا يخلو من نقص القيمة لعدم الرغبة فيه حيث كان  
 اجاز التسليم ولم يسمع بانه جاه فيه ما يأتي ولا يخفى أن صاحب البيع حينئذ البائع شرح م مع زيادة  
 للحلي **(قوله)** جهة ان قلت بشرط في الموهوب أن يكون معلوما وهذا ليس كذلك قلت جازت الجهة  
 هنا وان كان الموهوب غير معلوم للضرورة كقولنا نظيره في اختلاط حمام الريحين فهو متضمن من عدم  
 صحة جهة الجهول **(قوله)** وأعرض) وبذلك بخلاف العمل لان عود متوقف شوري وبعبارة حل قوله  
 أو أعرض وحينئذ لم يكن من غير صفة فليس له الرجوع فيه وهو مخالف لنظره لانه لا سبيل الى  
 تمييز حق البائع كماله السالب بالاعراض ولا أثر لثبوتها لكونها في ضمن عقد بخلاف العمل لا

(أو تعيب به خبير مشتر)  
 بين الفسخ والاجازة وان  
 كانت الجائفة من ضمانه  
 لان الشرع أزم البائع  
 التنمية بالسقي فالتلف  
 والتعيب بتركه كالتلف  
 والتعيب قبل القبض (ولا  
 يصح بيع ما) هو أعم من  
 قوله ثمر (بطلب) تلاحقه  
 (اختلاط حادته بموجوده)  
 وان بد اصلاحه (كتين  
 وقاء) وبطيخ لعدم  
 القدرة على تسليمه (الا  
 بشرط قطعه) عند خوف  
 الاختلاف فيصح البيع  
 لزوال المحذور ويصح فيما  
 لا يوجب اختلاطه مطلقا  
 وبشرط قطعه أو باقائه كما  
 مر (فان وقع اختلاط  
 فيه) هو من زائد (أو  
 فيما لا يوجب) اختلاطه (قبل  
 التخليه) سواء أضر وعليه  
 اقتصر الاصل أم نساوى  
 الامر ان أم جهل الحال  
 (خير مشتر) دفعا للضرر  
 عنه (ان لم يسمع له) به  
 (بائع) جهة أو أعرض  
 والا فلا خيار له لزوال المحذور  
 وكلام الاصل كالروضة  
 وأصلها يقتضي تغيير  
 المشتري أولا حتى يجوز له  
 المبادرة بالفسخ فان بدر  
 البائع

بملكه البائع باع عرض المشتري عنه فياذا نزل الدابة تم اطلع على عيبها ورودها لان النعل عوده  
 للمشتري متوقفاً بامكان انصافه عن الدابة اهـ **(قوله)** وسمع بفتح الميم والفتح الصباح سمع يسمع  
 بفتحين سموحاً وسامحاً وسامحة جاد اهـ **(قوله)** سقط خياره انظر لو قرأ من مساحة البائع فسقط المشتري  
 هل يظن القسح فينفذ والساحة فلا ينفذ حور وشو برى **(قوله)** قال في الطلب ضعيف **(قوله)** على أن  
 الخيار للبائع أي بين السامح وعمه لا بين افسخ والاجازة أي فلا يخير المشتري الا بعد تخيير البائع  
 واظهار أن البائع لو سكت ساعة يتروى أي ينشئ لا ينقطع خيار المشتري حل مع زيادة **(قوله)** ظاهر  
 في الاول وهو كون الخيار أولاً للمشتري وقوله ويحتمل الثاني وهو كون الخيار أولاً للبائع بين ان يسمع  
 بالزائد أولاً ووجه ظهوره في الاول انه شامل لتخير المشتري مع عدم علم البائع بالكيله فله ان يفسخ  
 حينئذ لان قوله ان لم يسمع معناه ان لم يوجد عنه الساحة وهو صادق بعدم العلم وقوله يعني متعلق  
 به يحتمل على انه نص بره **(قوله)** وهل اليد بعد التخليه للبائع أي أن بعض المختلط لمع كون الاصل  
 له يتناول على هذا فهو المصدق وقوله والمشتري لان بعض المختلط له وعلى هذا فهو المصدق وهو المتمد  
 وقوله وأولها أي لان مجموع المختلط لهما وعلى هذا فيقسم ما تنازع عليه بينهما وهذا الخلاف خاص بهذه  
 المسئلة والاخيرهما من كل مبيع بعد قبضه اليد في المشتري اتفاقاً شيخنا **(قوله)** ولهم العلم بالمائة فيما  
 عبارة طرح مر ووجه فسادهما ما فهمان الرابعم انتفاء لزومة في الاول ولهذا باع زرع غدير يري  
 قبل ظهور الحب حبس أو برصاصاً فيشعر وتقابض في المجلس جازاً لا بلو يؤخذ من ذلك أنه اذا كان  
 أي الزرع يروى كان اعتيد أكله كالحلبة امتنع بيعه بمجبه بزم الزكشي اهـ **(قوله)** سميت  
 أي المحاقفة بمعنى العقد بذلك أي بهذا اللفظ **(قوله)** والافتقار على ما مر أي في باب الرابا فيها كما فاده  
 التحليل الاول وفي باب البيع في المحاقفة كما فاده الثاني **(قوله)** ورخص في بيع العرايا هذا مستثنى من  
 قوله ولارباع على تحلل الخ فكأنه قال الا في العرايا ولو حذف الشارح لفظ بيع لكان أولى لان  
 المرخص فيه انما هو العرايا للمعنى الشرعي وهو بيع رطب باع كأي في صير المعنى مع ثبوت لفظ البيع  
 ورخص في بيع البيع وهو تنافس يمكن جعل الاضافة بينا في بيع هو العرايا وفيه ان الرخصة لا تكون  
 في طلب الوضع والصحة والفساد منه الآن يقال والترخص من حيث الحكم الشرعي وهو تحريم  
 بيع الربويات بعضها بدون الشرط اهـ شيخنا **(قوله)** في العرايا أي بطلنى القنوى كما خاره بقوله وهو  
 جمع عربى فصح ما قدره الشارح والا فلا كانت للمعنى الشرعي لكان التقدير ورخص في بيع البيع اهـ  
 شيخنا وفيه ما اذا كان المراد بها المعنى القنوى يكون في المتن قصوراً إذ يكون التقدير ورخص في بيع  
 ما يرددها لكان لا كل والترخص الترخص في بيع الرطب والنسب على الشجر مطلقاً **(قوله)** جمع  
 عربية وأصلها عريرة قلبت الواو ياء أو غمت في الياء فهي لغة النخلة فعلة بمعنى قاعة عند الجمهور  
 لاتباع رطبها امال كها المعن باقى النخل فهي عريرة بمعنى مغولة عند آخرين من عريرة يوروه  
 اذا تاه لا مال كها يوروه أي يأتيا فهي معروفة وعليها فندمية العقد بذلك مجاز عن أصل ما عقد  
 عليه شو برى وهذا ظاهر بحسب اللغة وأما بحسب اصطلاح الفقهاء فقد يقال ان اطلاقاً على العقد  
 حقيقة كقوله الثاني وقوله الشورى وأصلها عريرة قال ظاهر ان قننا اتاهم عن عريرة بمعنى نزل  
 وأما قننا اتاهم عن عريرة يعرى كتب يثب فأصلها عريرة يياه من أدمت احداهما في الاخرى وهذا  
 هو للناسب قول الشارح لاتباع رطب الخ **(قوله)** لاتباع رطب لان حكم جميع البستان أن الزكاة  
 متعلقة به عنه ولا يجوز التصرف فيه والعربة عربت عن حكم جميع البستان لاتباع رطب الزكاة في  
 لاتباع رطب عن حكم جميع البستان

(وهي بيع رطب أو عنب على شجر خر صا ولا غنياء بخر أوز بيب كيلا) لأنه صلى الله عليه وسلم أرخص فيها في الرطب رواه الشيخان وقيل به العنب بجماع أن كلامه نماز كوي يمكن خرصه ويدخر بايه وظاهر الخبر التسوية بين الفقراء والأغنياء وما ورد مما ظاهره تخصيص ذلك بالفقراء ضعيف وتقديره مقتضى ذكره حكمه المشروعية ثم تقديم الحكم كافي الزم والاضطباع والرطب البسر بعدد صلاحه لأن الحاجة إليه كهي إلى الرطب ذكره الماوردي والروائي قيل ومثله الحصرم ورد بأن الحصرم لم يبدله صلاحه العنب بأن الحصرم لا يدخله لأنه لم يفتاه بكونه بخلاف البسر فيهما أو قول خرصا من زيادتي ودخل بقولي كيلا لما باع ذلك بخر أوز بيب على شجر كيلا بخلاف ما باعه بخر صا فتقييد الأصل بغيره بالأرض جرى على الغالب وأن فهم بعضهم أنها قيد معتبر في البيع المنع ذلك مطلقا ولهذا لم يقيدها في الروضة كما صلاها وحل الرخصة فيها دون خمسة (أوسن)

الذمة ويجوز التصرف فيها أي لأنه خرص بعض البستان فقط ليتصرف في هذا الخرص أو أكل أو غيرها (قوله وهي بيع رطب الخ) الضمير راجع للعرايا بلغي الشرعي والعرايا المتقدمة بالعسنى القوي وفيه استبعاد (قوله خرصا) ويكني خرصا واحد ويكني كونه أحد لعاقدين توسعا في الرخص شورى (قوله ولا غنياء) فلا يختص بيع العرايا بالفقراء وإن كانوا هم سبب الرخصة لشكايتهم لعل الله يعلوهم ولا يجنبون شيئا يشتركون به الرطب إلا أن العرايا العريضة بعموم اللفظ دون خصوص البسر والمراد بالفقراء من لا تقدر بأيديهم وأن ملكوا أموالا كثيرة غيره اهـ حل (قوله كيلا) أي مكالبة بأن يذكر في العقد مكالبة احتراز لمن الجراف وليس الغرض أنه لا يبيعه إلا بعد التكيل إذهاب ليس شرط ما حتى قال مكالبة وما يدل على ذلك كالمصاع كأن يقول بعني صاع رطب بصاع تمر صاع البسر وسياقي للشرط وهو التقاض في كلامه شبيختنا (قوله في الرطب) بدل اشتغال من الضمير (قوله وقيل به العنب) فان قلت هذه رخصة فقال الشافعي ولا يمتد إلى الرخصة موضعا قلت محله حيث لم يذكر للعسنى فيها كما شار إلى ذلك المحقق الحلي شورى (قوله حكما في الزم والاضطباع) فان حكمة الشروعية ففيها أن المشركون كانوا يتلون ضغف الصلابة حيث قالوا أضغفهم حتى يرب أي الميتة ففعلوا بها ليلتوا أنهم أقوا ياء فيها بوزنهم اهـ شبيختنا (قوله وكالرطب البسر الخ) ربما يفيد أن ما لم يبدل صلاحه يقال بهسر اهـ حل وقوله بعد بخلاف البسر فيما يقتضى أنه بدها صلاحه فيمكن حمل ما يأتي على ما إذا: ناهت جحرته أو صفرته وجل كلامه قيل على ما إذا لم يفتاه والبسر هو البسح الجار والأصفر وفيه أن الجامع المتقدم لا يوجد فيه لأنه لا يدخر بايه (قوله الحصرم) هو العنب الذي لم يبدل صلاحه وهو كسر الحاء على وزن بروج قال في المصباح الحصرم أول العنب مادام حاصلا أبوزيد حصرم كل شيء شغفه ومنه قيل للبخل حصرم عـ ش (قوله بخلاف البسر فيما) أي في بدو المصالح والخرص عـ ش (قوله على شجر كيلا) أي مقدرا بكيل أي وقت التسليم والأفلا يمكن أن يكال وهو على الشجر فالعقد وهو على الشجر فقط ثم يقطع بمذوق عقده عليه وكال اهـ قل واعتمد الرمي أنه لا بد أن يكون على الأرض حينئذ لا يجوز أن يشتري وهو على الشجر وفيه ما يخفى عني فالأرض قديمة معتبر عند مر والمراد بكونه على الأرض كونه مقطوعا ولو على رؤس الشجر عـ ش على مر وعبرة قل على الجلال اعتمد شبيختنا الرمي أن الأرض قديمة خلافاً للشيخ الإسلام في أنها حج وغيره وفيه نظر ظاهر لأنه إن أراد بكونه على الأرض حالة التسليم فهو لا يخاف شيخ الإسلام باعتباره كيلا فلا حاجة لاعتاده ولا تضعيف أو كونه عليها حالة العقد فلامعني لأنه لا يقطع ويكال في المجلس ووجود الرخصة لا يوجب اعتباره لوجود القياس فيها على أن المراد بالأرض ما ليس متصلا بالشجر لا حقيقة الأرض فالوجه كلام شيخ الإسلام وأما كون الرطب والعنب على الشجر فلا بد منه لأنه سمى العرايا بالأفهومين بإبنا بالمرم فتأمل (قوله بخلاف ما باعه خرصا) أي تخميناً بأن قال بثلث مكال على هذا الشجر فالمراد أنه باعه جزءا (قوله فتقييد الأصل) قال شيخنا المتقدم التقييد لأن الرخص لا تتجاوز محل ورودها وانما تجاوزت إلى الأغنياء لتصريحهم بذلك ولهذا قال شيخنا سم معتزاً بقبحه لوزنه بقياس العنب على الرطب والصحيح في الأصول جواز الرقياس على الرخص ومن ثم اعتمد شيخنا طلب أنه مثال لا قيد شورى (قوله المنع في ذلك) أي فيما إذا كان على الشجر (قوله مطلقا) أي كيلا أو خرصا اهـ اج (قوله ولهذا) أي لتكون التقييد بالأرض جري على الغالب (قوله فبإذن خمسة أوسن) أي بقدر يز بدعي تفاوت الكيلين فالجدة تقر وبقول تحديد فان زادت بطل في الكل ولا تفرق الصفقة قل اهـ وهذا عني

خسة أوسق شك دودن  
الحسين أهدروانه فأخذ  
الشافي بالأقل في أظهر  
قولي وظاهران محل الرخصة  
فيها اذ لم يتعلق بها حق  
الزكاة بأن كان الموجود  
دون خسة أوسق أو  
خصص على المالك أما  
ما زاد على مادونها فلا يجوز  
فيه ذلك (فان زاد) على  
مادونها (في صفقات) كل  
منها دون خسة أوسق  
(جاز) سواء تعددت الصفقة  
بتعدد المقدام بتعدد  
المشتري أم البائع (وشرط)  
في حصة المرء (ان يقاض)  
في المجلس لانه يبيع معلوم  
بمعلوم (بتسليم ثمر أو  
زبيب) كيلا (وتخلط في  
شجر) ومعلوم أنه لا بد  
من المائتة فان تلف  
الرطب أو الغنبد فذلك وان  
جفف وظهر تفاوت بينه  
وبين الثمر أو الزبيب فان  
كان قدر ما يقع بين الكيلين  
لم يضر وان كان أكثر  
فالمقدار باطل وخرج  
بالرطب والغنبد سائر الثمار  
كالجوز والوزن المشمش  
لانها متفرقة مستورة  
بالأوراق فلا يتأتى  
التحرس فيها وقولوا  
زبيب من زبادي ولهذا  
عبرت بشجر بدل نصيره

قوله فيادون الخ متعلق برخص ولعله بدل من الرايا كقائه الشوري هلا عن سم فحينئذ الحاجة  
الى هذا التقدير أي قوله محل الرخصة وجواب بأنه محل معنى لعل الفصل لاجل اعراب قال ابن حجر  
لا بد أن يكون النقص فوق ما يقع بين الكيلين والام يصح وجوب عليه الشيخ في شرحه اه شوري  
(قوله بتقدير الجفاف) متعلق بدون أي حاله اذ لو كان بدون بالنظر لحال جفافه وان كان وقت  
البيع أكثر من خسة وقوله بتميز متعلق بمحذوف حال من الدون أي حال كونه مبيعاً بمائته اه شيخنا  
(قوله روى الشيخان) استدل على هذا الشرط (قوله بغرضها) بكسر الخاء وفتحها والفتح  
أفصح كقائه النووي في شرحه سم أي بقدر تخروصها اه زى (قوله وظاهران محل الرخصة فيها اذ لم  
يتعلق بها حق الزكاة الخ) والخاص أنه لا يجوز بيع الرايا لا ببيع شروط أن يكون المبيع غنيا أو  
رطباً وان يكون ماعلى الأرض مكثراً ولا آخر غرضاً وأن يكون ماعلى الأرض باسلاً ولا آخر رطباً وان  
يكون الرطب على رؤس الاشجار وأن يكون دون خسة أوسق وأن يتفاضل في التفرق وأن يكون  
بداصله وأن لا يتعلق به زكاة وأن لا يكون مع أحد هاتين من غير جنسه يؤخذ من كلام المتن  
والشرح ثمانية شروط (قوله وأخص على المالك) أي وضمن المالك حق المستحقين في ذمته  
وكان موسراً كما تقدم وظاهره أنه لا بد من خصوص الجميع مع أنه يكفي خصوص قدر المبيع وظاهره أيضاً أنه  
لا يحتاج الى خصوص مادونها مع أنه لا بد منه في حصة البيع وجواب بأنه لا يحتاج له بالنسبة لمر كانه قدم  
وجوبه سابقاً فلا ينافي أنه يحتاج له في حصة البيع هنا (قوله أما ما زاد على مادونها) أي صفة واحدة  
بديل قوله فان زاد الخ (قوله فلا يجوز فيه ذلك) فيبطل في الجميع فلا يخرج على تقرير في الصفقة  
شرح مر (قوله فان زاد على مادونها) تقييدهم المتن (قوله أم بتعدد المشتري) علم منه أنه لو  
باع اثنتان اثنتين صفقة فيادون عشر من صحن لان الصفقة هنا حكم راحة عقود بني تعدد الصفقة  
فتفصيل المتن فتأمل شوري وقد يقال انها داخل في كلام الرايا أيضاً فتأمل (قوله بسلام ثمر أو زبيب  
كيلا) أي لانه متقول وقد سبق مقدراً فاشتراط فيه ذلك كاس في باب وقوله وتخلط في شجر أي لان  
غرض الرخصة طول التفكه بأخذ الرطب شبه أقتسماً الى الجذاذ فلو شرط في قبضه كله فأت ذلك  
شرح مر (قوله وتخلط في شجر) أي وان لم يكن مجلس العقد لكن لا بد من بقائهما فيه حتى  
يمضي زمن الوصول اليه لان قبضه إنما يحصل حينئذ ولا ينافي ما مر في الرايا أنه لا بد فيه من القبض  
الحقيق لان ذلك في قبض المتقول وهذا في قبض غير المتقول اه س (قوله بين الكيلين) أي كيله  
رطباً و كيله جافاً (قوله لم يضر) لان الظاهر في العقود بيعها على الصحة ومن ثم لم يجب بعد الجفاف  
الامتحان ليعرف النقص أو مقله اه ابن حجر

### باب الاختلاف في كيفية العقد

(درس)

أي فيما يتعلق بمن الخ التي يقع عليها من كونه ثمن قدره كذا وصفته كذا ع وش وهربها بالكيلية  
وما يأتي بالصفة للتفريق أي وما يدكره من قوله ولور مبيعاً مبيعاً الخ ع ش على مر (قوله هذا  
أعمن تعبيراً الخ) انما خصها بالذكر لان الكلام في البيع والاختلاف فيما أغلب من غيره والافضل  
عقد معاوضة وان لم تكن حصة وقع الاختلاف في كيفية كذا كشرح مر (قوله اختلف مالكا  
أمر عقد) المراد بأمر المقدما ترتيب عليهما من القبض والخيار والفسخ شيخنا (قوله أيضاً مالكا  
أمر عقد) أي ولو في زمن خيار مر وفيما ن في زمن الخيار يمكن الفسخ بدون مخالفتها والغاي في

بتميز الجفاف بتهري الشيطان

هذا أعمن تعبيراً باختلاف المتباين وكذا

كلام

تعبيرى بالعقد والموضع فيما يأتي أعمن من تعبيراً بالبيع والتمن والمبيع ولو (اختلف مالكا أمر عقد)



كلام هر فرد علی ابن القری القائل بأنهما لا يتحالفان في زمن الخيار للتمسك من الفسخ بدون التحالف وأجيب بأن الفسخ صار له جهتان وأنه لا يلزم من التحالف الفسخ وبعبارة الشوری وأجاب عنه الإمام بأن الصالح لم يوضع الفسخ بل تعرض للعين على التكرار ما أن يشك الكاذب فيقرر العقد بعين الصادق اهـ (قوله من مالکین) هذه صورة واحدة وقوله وأثبتهما يشمل أربع صور الأولى والوكيلين والولي والوكيل وقوله ووارثهما يشمل صورة واحدة وقوله وأحد هما واثب الآخر يشمل أربع صور البائع مع الولي أو مع الوكيل والمشتري مع الولي أو مع الوكيل وقوله وأورثه يشمل صورتين البائع ووارث المشتري والمشتري ووارث البائع وقوله أنائب أحدهما ووارث الآخر يشمل أربع صور الولي مع وارث البائع والولي مع وارث المشتري والوكيل مع وارث البائع والوكيل مع وارث المشتري جملة ذلك خمس عشرة صورة زى الأولى ستة عشر قال شيخنا حاصل المورخين وعشرون صورة لانهما المالكان أو وليان أو وكيلان أو وراثان أو عبادان مأذونان وهذه الخمسة تضرب في نفسها بمخمسة وعشرين وعلى كل ما أن يكون الاختلاف في الفدر أو الجنس أو الصفة أو الاجل أو قدره فهذه خمسة تضرب في خمسة وعشرين بمائة وخمسة وعشرين اهـ وعلى كل ما أن تتفق البينة لكل منهما أو لكل بينة أو ملقت أحدهما وأرخت الأخرى أو أرختا بتاريخ واحد تضرب الماتة والخمسة والعشرون في هذه الأربعة أيضا تبلغ الصور خمسين وقال شيخنا العزى يشمل التاليان تسع صور لأن النائب المالى أو الوكيل أو العبد المأذون له لأن أذن السيد له استخدام لا توكيل فهذه ثلاثة من جهة البائع تضرب في مثلها من جهة المشتري وقوله وأحد هما واثب الآخر فست البائع مع نواب المشتري الثلاث الولي والوكيل والعبد والمشتري مع نواب البائع الثلاث اهـ (قوله وأورثهما) إطلاق الوارث يشمل ما أو كان يت المال فيمن لا وارث له غيره فهل يملك الإمام كاشم له كلامه أولا فيه نظر اهـ يعاب أن عاشر واستوجه اطف عدم حلقه (قوله وأنائب أحدهما ووارث الآخر) فيسته صور أيضا وان

من مالکین أو نائبهما أو وارئهما أو أحدهما واثب الآخر أو وارثه أو نائب أحدهما ووارث الآخر (في صفة عقد معاوضة وقد صرح كفسر عوض) من نحو مبيع أو ثمن ودمعى المشتري مثلاً في المبيع أكثر أو البائع مثلاً في الثمن أكثر (أوجبه) كذهب وفضة والتصریح به من زيادى (أوصفته) كههـاج

(قوله وإن اعتبرت الذى الخ) أى فى كل المسائل (قوله وقادته فى غير اللازم لزوم العقد) أى مضيه والا فهو باق على الجواز اهـ شيخنا

اعتبرت الذى يبدأ بالخلف هل هو البائع أو المشتري وهل يبدأ بالثمن أو الأثبات زادت الصور كثيراً وإذا نظر لكون العقد بيعاً أو صلحاً أو كتابة أو غلماً أو صلحاً عن دم أو صداق أو إجارة أو مساقاة أو قراضاً زادت كثيراً (قوله فى صفة عقد معاوضة) خرج بالصفة اختلافهما في أصل العقد وسياق أى في قوله ولو أدى أحدهما بيعاً أو إجارة أو صلحاً أو كتابة أو غلماً أو صلحاً عن دم أو صداق أو إجارة أو مساقاة أو قراضاً أو ثمن أو لثمن أو فى صفة جزئ من حلول أو تأجيل أو اختلاف في صفته وإن كان بواسطة وقوله وأجل لم يقل وأجله لا: لا: فهو مرجوع الضمير في قوله وأجله الموضع فيكون مكرراً مع قوله كقدر عوض وخرج بالمعاوضة غيرها كوقف وهبة وصيغة فلا يتحالف فيه مخرج بقوله وقد صرح ما لو اختلفا في الصحة والقدوسياق في قوله ولو أدى أحداهما بمهنة الخزى (قوله معاوضة) ولو غير محضة أو غير لازمة كهدايا وخلع وصلح عن دم وقراض وجهالة وقادته في غير اللازم لزوم العقد بالنكول من أحدهما أو بعد الفسخ في الصادق والخلع يرجع للمهر المثل وفى الصلح عن الدم إلى البدية أو بعد فسخ عوض الكتابة بعد قبض السيد يرجع قيمته قال في الارشاد ونرجعو بعد الفسخ يرجع العقد في مسائر المعاوضات إلى عين حقه الا الصادق والخلع والصلح عن الدم والعق بوض كالكتابة فلا يرجع فيها في عين الدم والبيع وربة العبد تنفسرها بل باعتبار يرجع لبدنه أو هو لدية في الأول ومهر المثل في الثانى والثالث والقيمة في الرابع والمخسوخ فيها هو المسمى لا العقد (قوله وقد صرح) أى بانفاقهما أو بين مدعيها حل (قوله مبيع) كتبك مداهم فقال بل مدني بصرح مروج (قوله أكثر) قضية ضمنية أن هذا لا يمتنع

فيا يأتى من الجنس وما بعده وهو ظاهر فلما راجع سم **(قوله وكسرة)** بأن قطعت بالقرض أجزاء معلومة لأجل شراء الحاجات والأشياء الصغيرة ما نحو أرباع القروش ففى هو صحيحة وأما نحو التاميص والذهب المشهور وكذا الكسرة فالتعبد بالجلل الجهل بقينها قبل **(قوله بأن لم تؤرنا بتار يخين)** أى مختلفين بأن أطلقنا أو أطلقنا سادهم أو أرباعنا الأخرى أو أرباعنا بتار يخ واحد لأن التقي دخل على مقيد بقيد بن فيصدق ثلاث صور فإن أرباعنا بتار يخين مختلفين حكم بقعدة التاريخ كان تقول إحدى البنتين نشهد أنه اشتراه بما نحن من صفته وقوله الأخرى نشهد أنه باعه بخمسين من متاع شهر فيحكم للأولى لنفسه والأخرى لا تعارض حال السابق بل تعارضها بالنسبة لعدم التماثل فترى فينا فقلان بالنسبة إليها فيعمل بالسابقة فلو عاين المعارض ولا نظر لأحوال عوده واتقاه عنه لأنه خلاف الأصل والظاهر كما فى شرح مرقى كتاب الدعوى والبيئات وكذا إذا كان لادرمها بينة دون الأخرى فيحكم لمالك البينة وهذه المورثة بأصل من محترق وقوله ولا ينفك وقوله حكم بقعدة التاريخ أى ما لم يقو بجانب مؤثره كان كان داخل لكن لا يقرب بينه إلا بعد إقامة خراج بينته اه سلطان **(قوله تعالفا)** وإن كان زمن اختيار بائيا كفى حل وعن والتعالف على التراخي والفسخ كذلك على الراجح بدليل قولهم إن المبيع لو كان أمة بازالتى وطوها قبل الفسخ وبعد التعالف كذا بخط شيخنا مر اه شورى والمراد من قوله تعالفا أى عند الحاكم الحاقى به المحكم نخرج تعالفا بما أغسهما فلا يؤثر فسحا ولا زما ومثله فاذ كرجع الإيمان التي يقرب عليها أصل الخصومة فلا يعتد بها إلا عند الحاكم أو المحكم كما شرح به ع ش على مر **(قوله)** منها ما لو اختلاف في ذلك بعد القبض) ومنها ما لو وقع الاختلاف في عهدها كان قبل التأخير أو الولاد تأو بعدها فلا تعالف وإن رجع الاختلاف إلى قدر المبيع لأن ما وقع الاختلاف فيه من الحلال والحر تابع لأصح أفرادها بقدره قاله قول البائع حينه لأن الأصل بقا ملكه ممن ثم لو زعم المشتري بأن البيع قبل الإغلاص أو الحل صدق وهو ظاهر إذا الأصل عنه عند البيع كذا قبل والأصح تصديق البائع شرح مر **(قوله في ذلك)** أى قدر العوض وما بعده **(قوله بعد القبض)** أى قبض ما وقع الاختلاف فيه ثمتنا أو ثمتنا وهذا أعنى قوله بعد القبض ليس قيداً بل هو تصور ركائ ع ش وقال البرماوى قيد به لأنه قبل القبض مع الإقالة لا لأدنى في الاختلاف **(قوله مع الإقالة)** كأن باعه أو ببشرته ثم أقاله وقيل ثم أتى المشتري بالتوب فقال البائع ما بينك الآن وبين فيختلف المشتري أنه توب واحد لأنه مدعى النقص أو أدنى البائع للمشتري الثمن وهو العشرة فقال المشتري ما شئت بالاعشرين فيصدق البائع في هذه لأنه علم بكماله للشيخ عسبر به وقوله لا غارم في هذا أى غارم للتنازع فيه والاقلمشتري غارم أيضاً فتأمل ولتحصل الإقالة إلا ان صدرت بإيجاب وقبول بشرته لما رقى البيع من كونه القبول متصلاً بالإيجاب بأن لا يتدخلها كلام أجنبي ولا سكوت طويل على ما مر شرح به مر وع ش **(قوله أو التلق)** أى الذى ينفذ به أو القديان قبضه للمشتري وكان اختيار البائع وحده ثم تفنى في يد أمة ساو به أو بالتلف البائع ثم اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن مثلاً أو قدر المبيع الذى يرجع بقيمته ع ش وهو عطف على الإقالة أى لو كان بعد القبض وتلف وليس عطف على القبض حتى يكون للعين بعد التلف سواء كان بعد القبض أو قبله كما يدل على الأول كلامه الذى فى قوله الأولى بشهها اه حل وعسارة الشورى وقوله والتلف أى قبل القبض مطلقاً وبعد اختيار البائع وألفتم أو تلفاً أى لا نضاهه بذلك فلا يمكن الفسخ التعالفا لأن ضمان المبيع بعد القبض من ضمان البائع إذا كان الخيار له وحده أو لغيره

وكسرة (أو أجل أو قدره) كسهر وشهرين (ولا ينفك) لأحد ما (أو السك) منها ينفك (تعارفتا) بأن لم تؤرنا بتار يخين وهو من زياتى (تعالفا) وقول (غالباً) من زياتى وخرج به مسائل منها ما لو اختلف في ذلك بعد القبض مع الإقالة والتلف

(قوله أى مختلفين) لأحاجة لعل لا يفهم لمع ما رده من قوله أو بتار يخ واحد تأمل (قوله) كان كان داخل (قوله) وهو ذواليد تأمل وأجله فهذا التقيد ليس بظاهر أصلاً لأن محل هذا التقيد فيها إذا تداعى العين وهما يتداعى العين إنما تداعى العقد وأرزم تداعى العين اه قويسنى وقوله إنما تداعى العقد أى وهو لا يدخل تحت اليد

(قوله هل كان قبل التأخير أو الولاد الخ) كأن قال بعتها قبل أن تلد قاله بعتها وقال بعتها ببدان ولدته هو باق على ملكي فالصدق البائع اه قويسنى

دعوى صاحبه في الثانية على الأصل وعدلت عن قوله اتفاقا على صحة البيع إلى قوله وقد صرح لأن الشرط وجود الصحة للاتفاق عليها في الرخصة كأصلها لوقال بعتك بالف قفان بل بخسبالة وزجر حلف البائع على نفي سبب الفساد ثم يتخالفان (فيحلف كل) منهما (يعينا) واحدة (تجمع نفيًا) لقول صاحبه (وابتداء) لقوله فيقول البائع مثلا وألغى بعتك بكذا ولقد بعتك بكذا ويقول المشتري وأنت ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا أحلف كل منهما بالخبر مسلم البين على المدعى عليه وكل منهما مدعى عليه كأنه مدع وأما أنه في عين واحدة فلا بد الدعوى واحدة ومنه كل منهما في ضمن مثبتة لخارج التصرعي البين الواحدة لاني والابتاء ولا نهأ أقرب لفصل الخصومة وظاهران الوارث إنما يحلف على نفي العلم

(قوله ما واختلفا في عين أحدهما فقط) أي واتفقا على صفة الآخر وقدره أو اختلفا في أحدهما أم مر (قوله أي غالباً) وقد تكون

تسمية (قوله أوفى عين نحو المبيع والتمن معاً) كأن يقول بعتك هذا المائة العبد بهذه المائة لدرهم فيقول المشتري بل هذه الجارية بهذه المائة كما ذكره الرازي في شرحه يقولنا ما مالوا واختلفا في عين أحدهما فقط فأنهما يتخالفان في القول المنع خلافاً لما جرى عليه بينهم من عدم التخالف بل يحلف كل على نفي مادعى عليه ولا يفسح شرح مر (قوله فلا تخالف) أي لأنه لا معنى للتخالف في مسألة الاتفاق إذ كان الاختلاف في الأجل وفي غير ذلك وإن كان له معنى لأنه لا يفتق إليه حل (قوله بل بحلف مدعى النقص) هذا لا يشمل الجنس فأنهما قد يتخالفان فيه ولا تنقص كأن ادعى البائع البيع بكذا من درهم وادعى المشتري أنه بكذا من الدينار وقدرهما متساو فالصق حينئذ الفارم ط ب (قوله الأولى بشقها) معاً فلو لمع الاتفاق أو التائب والثانية هي قوله أوفى عين نحو المبيع والتمن معاً ع ش (قوله على نفي دعوى صاحبه) أي ويلزم كلاهما ما مأخذه برماوى وبعبارة ع ش على مر قوله وكل منهما على نفي دعوى صاحبه ولا يفسح بل يرتفع العقد بحلفهما في نفي العبد والجارية في بد البائع ولا يفتق إلى على المشتري ويجب عليه رد ما قبضه منه إن قبضه المشتري ولو لا كان ممن أقر شخص بشئ وهو يشكره فيثبت بد البائع الرجوع المشتري وأعتاقه فهو يتصرف البائع فيه بحسب الظاهر أما في الباطن فالحكم بحال على ما في نفس الأمر اه فان أقام البائع بينة أن المبيع هذا العبد والمشتري بينة أنه الأمة فلا تراض إذ كل أثبت عقداً وهو لا يقتضي نفي غيره ويؤخذ منه أن صورتهما لا تتفق البينتان على أنه لا يجر العقد واحد وحينئذ ففسل الأمة للمشتري وبقر العبدية إن كان قبضه له بالتصرف فيه ظاهر إمامه ضرورة وهذا في الظاهر أما في الباطن فالحكم بحال على حقيقة الصدق والسكب اه شرح مر (قوله لأن الشرط وجود الصحة) ولو بين البائع (قوله حلف البائع على نفي سبب الفساد) أي في البض وهو مقابل الخمر والأقلام مع الخسبالة لا يقتضي الفساد في الكل لأنه من باب بيع حلال وسامع في الحل وفسد في الحرم فراه بقوله وقد صرح أي في الكل وقد أده حلفه صحة العقد في جميع المبيع ولكن لا يثبت الألف ولهذا احتج إلى التخالف بعد وحينئذ فيظهر أن المشتري يحلف كادعى اه رشيدى على مر وقوله حلف البائع أي فيقول في حلفه وأنت ليس في الخمر خر شيخنا عزى (قوله ثم يتخالفان) من تمة كلام الرخصة وهي أيضاً صالحة للدخول على كلام المصنف ع ش ولا يحصل التخالف بمجرد حلف البائع على نفي النقص بل ينفي بعد حلفه مطالبة المشتري ببيان من صحيح فان بين شياً وأوقعه البائع عليه فذاك والاختلاف (قوله كما أنه مدع) قال بعضهم الأولى اسقطه لأن المدعى في جانبه البينة وقول حل فيه إن عين المدعى على ما يدعيه خارجة عن القواعد لأن البين إنما على المدعى عليه أي غاي (قوله وأما أنه) أي الحلف وهو مطابق وقوله في عين واحدة متفق فاختلاف الطرف والمطروق بالاطلاق والتقييد ورجوع الضمير إلى الجمع المفهوم من قوله تجمع نفياً بسيد ويجوز أن يكونا في عينين واحدة لاني وواحدة لألأيات بل يظهر استحبابها بخروج من خلاف من أوجبها كآله ع ش على مر (قوله ومنه كل منهما) أي في نفي كل منهما في ضمن إثبات مثبتة بظاهر العبارة ليس مراداً كالإثباتي أو المعنى الثاني من حيث نفيه في ضمن اثبت من حيث إثباته ما قد يفهم ما يقال ليس الثاني في حلف المشتري في ضمن مثبتة (قوله وظاهر أن الوارث الخ) ومث له في النجوى اه شورى وبعبارة شرح مر ومعالم أن الوارث في الإثبات يفتى على البتة في نفي على نفي العلم وفي معنى الوارث سيد العبد المأذون له لكنه يحلف على البت

ومفهومه ما لو اختلفا في عين ما إلى الصفوة والضرر لا تخالف عليه فيقول شارحنا بينهما ليس قيداً أم

على المدعى كالقسمه أو الإحسان اه قويمى

(وبدا في العين (بني)

(٣١٦)

لانه الاصل فيها (وابع) مثلا لان جانيه أقوى لان المبيع يعود اليه بعد الفسخ

الترتب على انصاف ولان ملكه على الثمن قدم باعتد وذلك المشتري على المبيع لا يتم الا بالقبض فحل ذلك اذا كان المبيع معينا والثمن في القدمة في العكس يبدأ بالمشتري وفيما اذا كان معينين أو في الذمة يستويان فتخير الحاكم بأن يجتهد في البداة بأيهما (تبدأ) لا وجوباً لحصول المقصود بكل منهما وهذا من زيادتي (ثم) بعد التحالفا (ان) أعرضاً عن الخصومة (أو) تراضياً) بمقالة أحدهما فظاهر بقاء العقدة في الثانية والأعراض عنهما في الأولى وهي من زيادتي (والا فان سمح أحدهما) لا كتر بما ادعاه (أجبر) الآخر) وهذا من زيادتي (والا فسواء أحدهما) أو الحاكم

(قوله رجاءه والافساده أو أحدهما (بني) ولو قال لا خرداني تحت يدك مبيعة فأنت حر فلا أجرة عليه لاعتراقه بأنها ملكه ولو كان أمة ووطئها فلا تقرب لزوم الهروا إذا حصلت منه قالو له ردني ولا يبرمه قبته لا لقرار البائع بأنها ملك المشتري ولا لحد لثبته وإذا ملكها بعد ذلك صارت مستوفاه مؤخذة

في الطرفين بقوله على في العلم أي في الشيء وعلى البت في الأليات ولوحظ على الأليات كفي الأولى (قوله وبدأ بني) أي ليكون الأليات بعده فائدة لأنه قال ما بهت لك سبعين بيتي لقوله ولقد بهت لك بمائة فائدة لم تستفد من التي بخلاف ما قال بهت لك بمائة بيتي قوله وما بهت لك سبعين لمجرد دألك والتأسيس غير مهم اه قرره شيخنا البايلي اعيد البرا والاعراف بالآليات نظر الاغناء عن الذي لان الايمان لا يكتفي فيها بالازم والمقهور ومن ثم انجيه عدم الاكتفاء بهت الا بكرا وما اشترت الا بكرا لان التي فيه صريح والآليات مفهوم كالحق في الاصول اه برماوي (قوله وابع مثلا) كالزوج قال مر والزوج في الصداق كالبائع فيدأ به لقوة جانيه بية اه التمتع كقوي جاب البائع يعود للمبيع ولان أثر التحالف يظهر في الصداق لا في البضع وهو باذله فكان كالبائع اه شرح مر وكان القياس أن يبدأ بالزوجة لانها نظير البائع رى (قوله لان المبيع يعود اليه) أي عين المبيع المعقود عليه ولا يأتي مثل هذا في الثمن الذي هو في القدمة كغيره ولو قبضه البائع لان البائع ليس عين الثمن المعقود عليه لانه في القدمة والقبوض بدل عن شئنا وعبرة عن عث لان المبيع أي الذي هو المقصود بالقبض فلا يرد أن المشتري أيضا يعود له الثمن اذ قبضه البائع سم (قوله ولان ملكه على الثمن) أي الذي في القدمة قترن بالمقد بل لئلا أن يحيل عليه و يستبدل عنه قال الشوري فان قلت ما في التهمة مرض لاسقوط بثلث مقابلة العين فلمعنى تمام ملكه واستقرار ما بعد أعجب بأن معنى استقراره جواز الحوالة به وعليه والاستبدل العنة (قوله فعل ذلك) أي البداة بالبائع وهذا غير على قوله ولان ملكه على الثمن قد تم بالقبض لان هذا لا يجري الا اذا كان الثمن في القدمة لان العين لا يملك الا قبض (قوله في العكس يبدأ بالمشتري) أي لا يصرقو باحتياط فلخص من هذا أن السلب يذيقه بالسلم الذي هو المشتري لان المبيع الذي هو السلم فيه في القدمة والثمن الذي هو رأس المال ماعين في القدمة أو في المجلس والتميين فيه كالتعيين في العقد عث على مر وعبرة حل قوله في العكس وهو كون الثمن معينا والمبيع في القدمة يبدأ بالمشتري لان ملكه على المبيع قد تم بمعنى أنه لا ينسخ باقتطاعه والا فالعقود عليه غير صحيحة اه (قوله معينين) أي في المجلس أو في العقد شو برى (قوله أو في القدمة) قال صوراً رى (قوله تبدأ) أي حال كونه مندو بأو ذاندب أو يندب بعداً فهو على الاخير مغفول مطابق كذا في الايجاب وعليه فليحرم صاحب الحال وعلمها قال الشوري والظاهر أنه حال من البدء المفهوم من يبدأ (قوله لا وجوباً) لحل الايمان بذلك لثلاثتهم قراءة تبدأ بأنها الثانية مع الفعل الماضي البني لا يجوز أولد مقابله وهو الوجوب وعليه كثيرون شوري وحل (قوله حصول المقصود) تحليل لنفي الوجوب وانما ذكر نفي الوجوب مع انه لازم للندب فقد اراد على من ذكره ووسيلة لتعليل لئتم به الرد ولو ذكر التعليل دون نفي الوجوب لم يصح لان الندب يفيد الطلب والتعليل لا يتغني عن (قوله وتراضياً) قال القاضي حين وليس لاحدهما الرجوع بعد رضاه سم (قوله فان سمح أحدهما) أي في الأثر على النزاع قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه كالمو رضى بالمبيع حج عث وقوله بمادعاء أي ادعاء الآخر (قوله أجبر الآخر عليه) فان قلت كيف يجبر عليه مع أنه مدعى ومطلوب بأجيب بأن معنى اجباره اجباره على بقاء العقد وليس له الفسخ حينئذ (قوله والا فسواء أحدهما) علم من عدم انقضاءه بنفس التحالف جواز وطء المشتري الامة المبيعة حال النزاع وقبل التحالف وبمدا يضاع على أوجه الوجهين لبقا مملكة بل قضية تعليلهم جواز اه يضادد الفسخ

له بقوله ولو كان هذا بحسب الظاهر اه عث على مر

اذا لم يزل يملك المشتري وهو كذلك اه شرح مر وقوله اذا لم يزل يملك المشتري أى يتعلق حق  
 لارم به كان كان مرهوا ولم يصير البائع الى فكاكه كما سيأتى اه وشيئى أى غله الوطء حيث  
 لكن باذن المهرن اركان قد كاتبه كتابه صحيفة **(قوله)** أى لكل منهم فسحة انظر هل كاتبه يوم  
 الاجتماع حتى دفعه بذلك وهذا انهم بعد مذكر اوقد يقاتل بذلك لدفع توهم الوجوب  
 وحيث يفسخ ظاهر او باطنا وذلك ظاهر اذا فسح كل منهما أو الحاكم وأما لو فسح أحدهما فلا  
 يفسخ ظاهر او باطنا الا اذا كان صادقا والا فلا يفسخ ظاهر افسط حل **(قوله)** لانه فسح لاستدراك  
 الظلامة أى نفاذها بأن زال وهذا المانع لتبطل الفسخة افسح أحدهما وأما فسح الحاكم  
 فأما هو فليقطع الخصومة كاعله مر **(قوله)** فأشبه لفسخ العيب أى من جهة جواز علم جهة كونه  
 على الفور فإن الفسخ هنا على التراخي اه سلطان **(قوله)** لكنهم اقتصروا فى الكتابة أى التى هى  
 من أفراد ما هنا أى فانهما ضعيف من حيث صدقهما بالكتابة اذ المذكور فى بابها ان الفاسخ لما هو  
 الحاكم فقط هذا امراده والمعتمد أن الكتابة كذره فافسحها لرفيق أو السيد أو الحاكم وقوله  
 وفصل اوليه أو فى فسح الحاكم بين قضايه أى فى فسح عقد انجوم لاعقد الكتابة وقوله وعدم  
 قيمته أى فى فسح عقد الكتابة أى وهذا التفسير خلاف ما هنا إذ مقتضى ما هنا ان الفسخ لعقدها  
 مطلقا والمعتمد التفسير الآخر فى الشرع أنهم صرحوا فى الكتابة بما يخالف ما هنا من وجهين  
 الاول انهم اقتصروا على ان الفاسخ لما هو الحاكم فقط والثاني انهم فصلوا هناك بالتفصيل المذكور  
 ومقتضى ما هنا ان الفسخ لعقد ما من غير تفصيل وبذلك فالخالف من الوجه الثاني مسئلة ومن الوجه  
 الاول ضيقة اه حل **(قوله)** على فسح الحاكم للمعتدان الكتابة كالبيع من حيث ان الفاسخ  
 هو أحدهما أو الحاكم أو الحاكم فقط حل **(قوله)** بين قبض ما دعى أى فيعتق ولا فسح لعد  
 الكتابه وقوله وعدم قيمته أى يفتق ويفسح الحاكم وحاصله انه ان كان السيد قبض ما كاتبه  
 عليه ودعى المدين نصف ما قبضه عن الكتابة ونصف الآخر ودعى عند السيد كان أقبض السيد  
 عشر فوادى ان خمسة منها عن الكتابة وان المقدوم على خمسة فقط وان الخسة الاخرى ددية  
 عنده بخلاف ما يفسح الموضع فقط وحكم بهتقه ويرجع السيد عليه بقيمته ويرجع المدين اداها والا  
 بأن لم يقبض شيئا مما واو فسح عقد الكتابة وحكم بقره كقوله شيخنا **(قوله)** وسيأتى بيان ذلك  
 فى الكتابة) وبعبارة المصنف هناك ثم ان لم يقبض ما دعى ولم يفتق ففسح الحاكم وان قبضه وقال  
 المكاتب بصدقه وددية عتق ويرجع ما دعى والسيد بقيمته وقد يقاصر **(قوله)** ثم بعد الفسخ رديم  
 أى ان كان باقيا يتعلق به حق لازم لقره وقوله بى يادمتة أى لتبعتها لا اصل دون المتصلة  
 قبل الفسخ ولو قبل القبض لان الفسخ يرفع المقدم منه لا من أصله وشمل ذلك ما لو فسخ الفسخ  
 ظاهر افسط واستشكل السبكي به بأن فيه حكما ظاهرا وأجاب جو عنه بأن الظالم لما لم يضمن اغتفر  
 ذلك وعلى البائع رد الفسخ كذا وكذا ومثله الردعى الراد كما فهمه التعبير يرد الفاسدة ان  
 من كان ضامنا للمعين فوفقه ردها عليه كذا كره مر فى شرحه وفى قول على الجلال قوله بى يادمتة  
 أى مطلقا أى ومنفصلة ان حدثت بعد الفسخ **(قوله)** ان تعيب ظاهر اطلاقه ولو بعد الفسخ وهو  
 كذلك لانه مضمون عليه ضامن بد حل **(قوله)** وهو ما نقص من قيمته يوم التعيب كيوم التصويل  
 ولو كان ارش مقدم من حر الظاهر ثم فى قطع بده ما نقص من قيمته لانصفا فالارش هنا غيره فباصر  
 فى باب الخيار سم **(قوله)** فان تلف حسا أى بأن مات وقوله كما وقف الخامة لتلف الشرعى  
 عن **(قوله)** أو كاتبه أى كتابة صحيفة عن **(قوله)** ردمته) ولو لم يفسد سحره الباقى وبطل التالف

أى لكل منهم فسحة لانه  
 فسح لاستدراك الظلامة  
 فأشبه الفسخ بالعيب  
 لكنهم اقتصروا فى الكتابة  
 على فسح الحاكم وفصلوا  
 فيه بين قبض ما دعى  
 السيد من النجوم وعدم  
 قبضه وسيأتى بيان ذلك  
 فى باب الكتابة (ثم) بعد  
 الفسخ (رد مبيع) مثلا  
 (بزيادة) له (متصلة) وأرش  
 (عيب) فيه ان تعيب وهو  
 ما خص من قيمته كما يضمن  
 كله ما ذكر كرا زيادة المتصلة  
 من زيادتي (فان تلف)  
 حسا أو شرعا كان وقفه أو  
 باعدا أو كاتبه (رد مبيع) ان  
 كان مثليا أو دينا من زيادتي  
 (أو قيمته)

حين تلف) حيا أو  
شرعان كان متوقفا  
وان رهنه فلباتبع قيمته  
أو انتظار فكاك أو أجوره  
فلهذا لا يفسد ولا يضره من يد  
المشتري حتى تنقضي المدة  
والمسمى المشتري وعليه  
البائع أو ممثل ما بينهما  
واعتبرت حقة المتقوم حين  
تلفه لا حين قبضه ولا حين  
العقد لأن الفسخ رفع  
العقد من حينه لا من  
أصله وهو أولى بذلك من  
المستام والمستعار (ولو  
ادعى أحدهما ريعا  
والآخر حبة) كان قال  
بعتك بكذا فقال بل  
وهبني (حلفك) منهما  
(على نفي دعوى الآخر ثم  
برده) لزوم (مدعيها) أي  
الحبة (زواؤه) المتصلة  
والمتصلة إذا ملك فيه  
ظاهرا وإنما لم يتحالفا  
لأنهما لم يتفقا على عقد كما  
علم ذلك من أوله الباب  
وإنما ذكره تعالى رب عليه  
رد الزواؤه فإنه قد يفتني  
(أو ادعى أحدهما ريعا)  
أي البيع (والآخر ضاهدا)  
كان ادعى اشتائه على شرط  
فاسد (حلف مدعيها) أي  
الصحة فيصدق لأن الظاهر  
مع خروج زواؤه (غالب)  
مسائل منهما الرباع ذراعا  
من أرض معاونة الترعان  
ثم ادعى إرادته

(قوله حين تلف) وقارقر اعتبارها بما ذكرنا اعتبارها للعرش فأقل قيمته العقد والقض كالمس  
بأن النظر إليها لا يتفرم بل يعرف منها الأرض وهذا لتمام القيمة فكان باعتبار حالة التالف أليق  
خط وتقص بأنه جعل النظر إلى قيمة الثمن التالف عند رد ما يجب حكم الأرض من اعتبارها أقل ما كانت  
من يوم العقد إلى يوم القبض مع أن النظر فيها يتفرم إذا سئل (قوله فطالع قيمته) وهي القيمة  
باعتلاف مال أو وجهه ما باله يفرم قيمته يوم الحروب المحاولة سئل وفي شرح حج ولورهنه أو  
كاتبه كتابة صحيحة غير البائع بين أخيه قيمة القيمة المحاولة بغيره في الأقالق لأنه لا يمنع تلك المبيع  
بغلاف الرهن والكتابة فأشبهها البيع (قوله أو انتظار فكاك) وأعمال غير الزوج في نظيره من  
الصدق لأن جبر كسرهما بالطلاق اقتضى إجبارهما على أخذ ليدل حالا (قوله فله أخذته) أي يجب  
عليه أخذه والرد إذا أخذه حكما بدليل قوله ولا يضره الخ وليس له طلب قيمته ع ش هلا عن شرح  
الروض وعن م ر و ظاهر كلام حج والشارح أي حيث قال فله أخذته أي يغير بين أخذه حالا مع أجرة  
مثل ما بين وبين الصبر إلى فراغ المدة وأخذ القيمة المحاولة (قوله وهو) أي المتقوم المقسوخ  
ببعضه أولى بذلك أي باعتبار قيمته يوم التلقيم المستام والمعار لهما غير ما لو كان حل وهذا كان  
معا كالمشتري قبل الفسخ ولأن الضمان متأصل فيما وقدا عتبرت قيمته ما وقت التلف فهذا أولى  
شو يرى ولأن المالك هنا ساطل المشتري على المبيع ببضعه (قوله حلفك) ما على نفي دعوى الآخر  
يعلم من هذا الفرق بين التحالف والحلف وهو أن التحالف لا بد فيه من نفي وإثبات كاتقدم بخلاف  
الحلف شو يرى (قوله ثم رد مدعيها زواؤه) استشكل رد الزواؤه فسمع اتفاقهما على حدوثها في ملك  
الارد مدعيها طبع توافقا أو البائع له بالبيع فهو كونه واقف على الإقرار بالبيع وخالف في الجهة وأوجب بأنه  
ثبت حين كان أن لا عقد فعمل بأصل بقاء الزواؤه في ملك مالك العين ولا يشكل بأنه لا أجر للبائع  
فيها واستعمله مدعي الحب لأنه يقتصر في المنافع ما لا يقتصر في الأعيان شو يرى (قوله إذا ملك له فيه  
ظاهرا) قد يقال الملك ثابت على كل حال وأما اختلاف ما بينه هل هو الحب أو المبيع إلا أن يقال ثبت  
جميعهما لأن عقد أصلا تأمل (قوله على عقد) أي بل اختلاف في العقد الواقع بينهما ع ش (قوله  
كأن ذلك من أول الباب) أي من قوله في صفة عقد لأن هذا اختلاف في أصله ويكون علم طريق  
المفهوم كما يؤخذ من كلام الزبلي (قوله أو ادعى أحدهما سمته) أي البيع والآخر فاده من ذلك  
ما لو ادعى أحدهما ريرة بالمبيع والآخر سمته سواء كان للمدعي البائع أو المشتري ومن ذلك ما لو  
ادعى أحدهما أنه كان حال العقد مضميا أو مجنونا والآخر خلافه فالصديق مدعي الصحة على التعمد  
م ر ز ي ومن ذلك ما لو ادعى أحدهما أن سمته من ثم أخذ ما المشتري في ذاته ثم بعد ذلك وجد فيه  
فازقيمة فذل المشتري البائع هذا كان في أنالك وقال البائع كان في أنالك فيصدق البائع لا مدعي  
الصحة برماوى وهذا محترز قول المصنف أولا وقد صرح (قوله أي البيع) بنوع في ذلك الأصل وكان  
الأولى أن يقال أي العقد ليشمل عقد النكاح ولا يناسب كلام السابق وقوله فبايأتى وما وقع الصلح  
الخ شو يرى (قوله معاونة الترعان) كأن وجهه التقيد به أن مجهولها لا تقيد دعوى المشتري  
شروع الترعان الصحة ألا يصير المبيع معلوما جزئية بل هو على وجهه بخلاف معلومة لأنه يصير  
معلوما جزئية نحو م م (قوله ثم ادعى إرادته ذراع معين) أي في إرادته ليفسد البيع ظلالا للمعين  
لهم أي عند المشتري فيكون معينا في إرادته بالبيع ثم معا عند المشتري فيكون مجهولا للمشتري  
لأنه أتى بترتب عليها الفساد لا للمشتري لأن إرادته لا يترتب عليها الفساد حينئذ أو المراد الشخص

ذراع معين لفسد الباع

وادعى المشتري شيوعه

فيصدق البائع حينئذ وبال

اختفاً هل وقع الصالح

على الانكار أو الاعتراف

فيصدق مدعى الانكار

لأنه الغالب (ولو رد)

للمشتري مثلاً (مبيعا

معينا) هو أولى من تعبيره

بالبعد (مبيعا فأنكر البائع

أنه المبيع حلق) البائع

فيصدق لأن الأصل معنى

العقد على السلامة فإن

كان المبيع في التهمة ولو

مسلماً فيه بأن يقبض

المشتري ولو سلمها المؤدى

عما في التهمة ثم يأتي بمجيب

فيقول البائع ولو سلمها

إليه ليس هذا القبول

فيحلف المشتري أن هذا

هو القبول لأن الأصل

بقاء شغل ذمة البائع

ويجوز مثل ذلك في الغبن

فيحلف المشتري في الغبن

والبائع فيما في التهمة وذكر

الحايف من زبدي

درس

(باب في معاملة الرقيق •

عبدان أو أمة فتعيرى

به فما يأتي

(قوله على القول بالرجوع

وقعت هذه العبارة فيها

في حجج وتعبه أن الشبهة

المذكورة متحققة على

الاصح أيضا

(قوله والاصح أنه

استخدام) ومن ثم لم يثبت لقبوله بل لم يؤثر رده فيما يظهر صريح

ويكون وجه الإعلان عدم موافقة المشتري عليه تأمل شوهرى مع زيادة (قوله ذراع معين) بأن يقول أردت ذراعا بعينه في العشرة المادق بأوطأ وأتوهرها واحد من وسطها وحيداً يكون شيبها بعد من عبيد ذلك باطن له عبد البر وقال سم الرادبايعين المبيع فيكون مجازاً علاقه المدنية والقرينة استحالة المعنى الأصلي لأن التعيين لا يقتضى الفساد (قوله فيصدق البائع حينئذ وبال) أى لأن ذلك لا يصلح الأمن جهته شرحه (قوله على الانكار) فيكون بلحا (قوله مدعى الانكار) فلو دفع إنسان عبداً آخر وادعى الدافع أنه دفعه إليه ليشترى بها وقال المدفع عليه بهى هدية فيصدق الدافع حينئذ عى (قوله مبيعا معينا) أى فى المقدأوى مجلسه فمدار التعيين فى هذه المسئلة سواء كان فى البيع أو فى الثمن على التعيين فى المقدأوى بمجلسه حل (قوله هو أولى من تعبيره بالبعد) الأول أن يقول أعم لأن العبد لا مفهوم له فلا يلزم من الحكم عليه بشئ عي من غيره فغيره مسكوت عنه عى وشوهرى وسبائى فى جنابة الرقيق أنه قال وتسميرى بهما عى فله أمل وجه الفارقة (قوله حلق البائع) فيصدق ولو رد عليه سواء كان الثمن معينا أو فى التهمة (قوله أن كان المبيع الأصل مضمي العقد على السلامة) عبارة صحيح لأن الأصل السلامة وبقاء العقد (قوله أن كان المبيع فى التهمة) والضايف أن يقال إن جرى العقد على معنى قاله قول البائع المبيع ألىع أو الثمن لا هما اتفاقاً على قبض ما وقع عليه القيد وتنازع على سبب الفسخ والأصل عدمه وأعلى ما فى التهمة وقبض فى المجلس قاله قول الردود عليه بأنها كان أو شترى لو أن جرى على ما فى التهمة ولم يقبض فى المجلس قاله قول الرد كذلك ويجرى هذا الضابط فى جميع الدرون وسائر المعاضات كما قاله شيخنا العلامة العزى ولبعثهم

### بما فى المعامع فى المعين • وأخذ فى ذمة فأن

وقوله فى المعين أى فيما إذا كان المدفع معينا ثمتا أو شترى أو غيرهما وقوله وأخذ فى ذمة أى وبما فى الأصل أخذ فيما إذا كان المأخوذ ثابتا فى ذمة المأخوذ منه سواء كان ثمتا أو شترى أو غيرهما وأطلق التهمة على ما فيها تنجوزا (قوله فيحلف المشتري فى المعين) أى ولا رد عليه سواء كان المبيع معينا أو فى التهمة وقوله والبائع فيما فى التهمة أى برده على المشتري سواء كان المبيع معينا أو فى التهمة

### باب فى معاملة الرقيق •

وما يتبع ذلك من قوله ولا يملك ولو جليك رد كرهنا تبعاً لشفائى أولى من تقديمه عن الاختلاف الواقع للحاوى كالرافى لأن تبع للحرف فأخوت أحكامه عن جميع أحكامه ولو تأنى فيه بضها وتوجيه ذلك يمكن أيضاً بأن فيه اشتراكاً بين التحالف فى الرقيقين كالمرد من تعقيبهم للأمر الواقع فى التنبيه لأنه وإن أشبهه أن كلاً فيه تحصيل ربح باذن فى تصرفه لكنه إنما يتضح على القول بالرجوع إن اذن السيد لفته وتوكيل والاصح أنه استخدام شرحه وقوله معاملة الرقيق مصدر مضاف لغايله أو مفعوله وكل مراد بالمعاملة أخص من التصرف وهو الرادعنا كجسائى (قوله عبدان أو أمة) لأن الرقيق يستوى فيه الذكر والمؤنث شيخنا ومقتضاه أنه لا يبالى بريقته مع أنه واقع فى كلامهم قلت محل استواء الذكر والمؤنث فيه أى فى فعل إذا جرى على موصوفة نحو امرأه رقيق ورجل رقيق وإنما إذا لم يجر على موصوفة فالتأنيث واجب فعلا لا لئلا يسى نحو بعترقية مثلاً ذكر الشورى هذا التفصيل فى باب قسم الثاوى والفتية وأشار إليه فى الخلاصة بقوله

ومن فصيل كفتيل أن تبع • موصوفة غالباً التامتع

(قوله أولى من تعبيره بالبعد) لأنه هو من الأحكام التي تثبت للبعد لا تثبت للأمة مع انهما متوابعان  
وساقي في جنابة الرقيق أنه قال وتسمي به ثم قل نظر وجهه لقار فوقفه وإن قال ابن حزم لم يثبت  
اليه لأنه خلاف المشهور حل (قوله الرقيق) خرج بالرقيق الظاهر فإنه رقيق الشكل المبعض فإنه  
إن كانت مهاباً لم يتوقف شرائؤه لنفسه في نوبته اذن مالك يصفه في غيره من أنه لا يصح شرائؤه  
لما كان لم يتكهن مهاباً فصع شرائؤه لنفسه إن قصه هادراً طاف في ظاهره ترجيح من تردد وقيل  
يجري فيه خلاف تفريق الصفة وهما احتمالان لا لاخرى شوبرى باختصار (قوله نصرفه) المراد  
بالنصرفات الافعال ولوقوله لا تنافس الا لسان فقوله كولو لايت أي أكثرها كالشروع والنساء  
والاراد النفوذ الاعتداده شرعاً وقوله كالعبادات ولوقوله قائم الافعال كمر شيخنا (قوله كالولايات)  
أي ثل الولايات أي ما ينشأ عنها من التزوج والحكم مثلاً والولايات نفسها لا تنصرف بكونها تصرفاً  
بل هي معنى قائم بالشخص شيخنا ولا فرق في الولايات بين أن تكون عامة أو خاصة كآل عرش (قوله  
والشهادات) أي تحملاً وأداء (قوله كالعبادات) ومنها الحج فيصح به غير اذن سيده وبقوله فلا  
وإن كان له تحليله اه عرش قال شيخنا ولا ينبغي ما في اطلاق التصرف على العبادات من المساحة وكذا  
الشهادات إلا أن يراد بالتصرفات مطلق الافعال والشهادات فعل اللسان والعبادات فعل الاركان  
ومعنى كون العبادات نافذة أنه معتد بها في اسقاط الفرض (قوله بالاجارة) سواء وردت على العين  
أو على ما في الأمة عرش (قوله لا يصح تصرفه مالي) أي لا يصح مبادرته لعقد شتمل على مال محله  
في المعاملة المحض لخرج الخلع أو ما هو فصح منه سواء كان زوجاً أو زوجة وعبارته في الخلع وشروط في  
الزوج محبة طلاقه فيصح من عبيد ومحجور وسفوف دفع العوض لملك امرأته ثم قال وشروط في  
المقتزم اطلاق تصرف مالي فلو اخذت أمة بلا اذن سيدها بعت بغيره مثل فذمتها أو بعت بغيره بغيره  
(قوله بغير اذن سيده) وقد يصح تصرفه بغير اذنه كأن امتنع سيده من ائتمانه عليه أي لم يجلب  
اتفاقه عليه أو قنعت مرأجته ولم يتمكن في صورتين من ارجعة الحاكم فيصح شرائؤه في الأمة  
وبعين مال سيده ما تمس حاجته اليه وكذا لو قبل الرقيق هبة أو وصيته غير اذن صاحبه ولو لمع نهي  
السيد عن القبول لأنه كغيب لا يعقبه عوض كالاحتطاب ودخل ذلك في ملك السيد فقهر الأذن  
يكون الموهوب أو الموصى به أصلاً أو فرعاً للسيد يجب عليه نفقته حال القبول له وحرمانه أو صفر فلا يصح  
القبول ومثله قول الولي لوليته ذلك شرح مر ويثنى أن مسائل المال الاختصاصات فلا يصح رفع  
يده عنها بحرم على الأخذ ذلك وأما اقتصره على المال لأنه الذي يتصف بالصدقة والفساد ولا غيره  
تابع له عرش على مر وقوله أيضاً بغير اذن سيده وإن كان في الأمة وإن تعدد السيد فلا بد من اذن  
كل واحد منهما ويكون مأذوناً لكل منهما وكذا لا بد من الآخر بأن قال لا تجزى ولشركى في كونه  
يصبر وكلاهما كل بالقول المذكور نظراً لأن كلاهما يأتى في ذلك الآن يقال هي ولة حكمية عالم  
يكن مهاباً أو لا كتنى باذن صاحب لثبوت حل وعبارته مر رأى كل من له عليه سيادة فهو كان  
لاثنين رقيق فاذن أحدهما لا يصح حتى ياذن الآخر كما واذن له في النكاح لا يصح حتى ياذن الآخر  
نعم إن كان بينهما مهابة كى اذن صاحب التوبة اه وقوله سيده أي الكامل أو وليه وإن تعدد فلا  
بدى المشترك من اذن جميع الشر كما وإن كان التصرف لواحد منهما في المهابة بغير اذن صاحب  
التوبة والبدعى في نوبته كالمرفوق غيرها كالرقيق إن تصرف له به فإن تصرف لنفسه بعه  
صحيح ولو في نوبة السيد بغير اذنه كقالة العلامة الأبلأوى (قوله فبرذلك) أي يجب رد على  
مالكه فوراً وإن لم يطالبه رد فقرة لرد على من العين في يده وتعلق بذمة السيد على القاعدة

أولى من تعبيره بالبعدوان  
قال ابن حزم لفظ البعد  
يتناول الأمة (الرقيق)  
نصرفه ثلاثة أقسام مالا  
ينفذ وإن اذن فيه السيد  
كولايات والشهادات  
وما ينفذ بغير اذنه  
كالعبادات والطلاق والخلع  
وما يوقف على اذنه  
كالبيع والاجارة وهو  
ما ذكرته بقول (لا يصح  
تصرفه مالي) هو أولى  
من اقتضاه على الشراء  
والاقراض (بغير اذن  
سيده) فيه (إن سكت  
عليه) لأنه محجور عليه  
لحق سيده (فرد) أي  
المبيع أو نحو سواء كان  
يهدم بغيره (المالك)  
لأنه لم يخرج عن ملكه  
(قوله أي تحملاً) كان  
الأولى حذفان الردود  
على الرقيق أو ذواته  
فصح تحمله قال المتن صوح  
أداء كامل تحملاً نقلاً اه  
شيخنا



ولو أدى الثمن من مال  
سيده استرد أيضاً (فان  
تلفق فيه) أي بالرقين  
(ضمنه في ذمته) لانه  
ثبت رضا مستحقه ولم  
يأذن السيد فيه (أو)  
تلفق (بسيده ضمن  
المالك أهما شاء) لوضع  
يدهما عليه بفرض (و)  
لكن (الرقين أهما يطلب  
به بعد عتق) له أو لبعنه  
لانه لا مال له قبل ذلك  
(وان أذن له) سيده (في  
تجارة) تصرف بحسب  
أذنه (فتتح السجين أي  
بقدره

(قوله بوضع السيد يده)  
قيد لأجل مطالبة السيد  
والأفله مطالبة الغير سواء  
وضع السيد يده أو لا  
(قوله والقرار على السيد)  
أي أن تلف عبده وان  
أوجت مع ما قبلها خلاف  
ذلك تأمل وكان الأولى أن  
يقول والقرار على من وقع  
التلف تحت يده إلا أن كان  
بإتلاف فعل التلطف تأمل  
وفي المقام صور لاضطح على  
القطن  
(قوله وانظر لوقال الم)  
الظاهر أن من باب المانع  
والقضي قبيل المانع  
أه شيخنا مرصق م  
ويده عن الشيخ القويضي

قل في ذي ذمة العبد ان كان المبيع في يد مولى السيد ان كان في يده (قوله ولو أدى الثمن من مال سيده استرد) أي الثمن لكن ان رده الآخذة للسيد فظاهر وأما رده إلى العبد فهل يرأى أم لا قال شيخنا ع ش الذي يظهر أنه ان كان المال تحت يد العبد بإذن السيد يرى رده اليه وان كان تحت يد العبد بشراف من سيده يبرأ أو رده العبد برأى (قوله فان تلف في يده ضمنه في ذمته) أي ان كان بالمرء شيئا فان كان سقيا فالحق الضمان برقة العبد لا بد منه وهذا بخلاف مال أو دعة مرء شيئا فالحق في يده فلا ضمان وان فرط كاذر كراه الشيخ في باب الوديعة وحصل الفرق بينه وبين ما هنا حيث تلقى الضمان بذمته لأنه التزمه هنا بقصد فحق به بخلاف ثم إذا التزم فيه بالبل وان التزم الحفظ ع ش على مر (قوله لانه ثبت رضاستحقه) لتليل لكون الضمان في ذمته لا لخلق الضمان إذا القاعدة أن مال زمره رضاستحقه ولم يأذن السيد فيه فحق في ذمته وما زمره بفرض رضاستحقه كتحقق نصب يتعلق برقبته فقط أي وان أذن له السيد في التصرف مال زمره رضاستحقه وأذن السيد فيه فحق في ذمته وكسبه وما يده زى ولا يبره إلا اكتساب مال بمس به كأيان نظيره في القلوس شرح مر وجمع بعضهم حاصل ما في هذا المقام بقوله

ضمن عبد التلحق ذمته • ان رضاً للمالك دون سادته  
وان يكن بالرضاء من استحق • فليس إلا بالرقية اعتلى  
ورضا للمالك مع سيده • علق بضمته وما في يده

(قوله ولم يأذن) أي بالمال وهو عطف على ثبت ع ش (قوله أو في سيده) أو غيره به - وضع السيد يده عليه - مر (قوله ضمن المالك الخ) والقرار على السيد لانه بوضع يده عليه (قوله ولكن الرقين الخ) راجع لكل من السجين وقوله بعد عتق أي ويرأى رده عليه فلو غرم العبد بالعتق وقد تلفت العين في يد السيد فهل يرجع ما غرمه عليه لان قرار الضمان على من تلفت العين تحت يده أو لا فيه نظر وقياس ما ساقى من أن أذن له إذا غرم بعد عتقه مال زمره بسب التجارة لا يرجع على سيده لأنه هنا كذلك وهو الاعتماد وقد يفرق بين المأذون له لما كان تصرفه بإذن السيد وشأنه الذين نزل ذلك منزلة المنفعة التي استحقها قبل اعترافه كأن أجروه مدة ثم اعتمه ظان الاجرة لسيده بعد الاعتاق ولا يرجع بهما عليه العبد بخلاف ما هنا فان تصرفه ليس ناشئاً عن إذن السيد ولا علاقة به ففزل ما يفرمه بعد العتق منزلة غرم الاجنبي وهو يرجع على من تلفت العين في يده ع ش على مر (قوله أو لبعنه) مثله حج قال ع ش على مر والأقرب ما قاله حج لان امتناع مطالبته لجزم عن الاداء بعدم الملك حيث ملك ما بقدر به على الوفاء ولو لبعض ما عليه فلو حج للنع على أن التأخير قد يؤدي إلى تفويت الحق على صاحبه رأساً لجواز تلف ما يده قبل العتق أه لكن المتعمد ما في شرح مر أن عتق جميعه قيد معتبر عرف وبعبارة يده عتق لجبهه ما يده قبل العتق وكلام حج وجميع (قوله وان أذن له) أي أو لبعنه أن كان سيده محجوراً عليه وكان الثمن نقة زى (قوله في تجارة) بان قال الجري أو قال الجري ولم يقل بخلاف التجار كانه قد قلد فيما يظهر من احتمالات في ذلك ولا يشترط قبول الثمن للأذن بل لا يرد رده لانه استخدام لا توكيل إيجاب وانظر لوقال الجري وانفسح شوري (قوله بحسب أذنه) فان لم ينص له على شيء تصرف بحسب المصلحة في الأنواع ولا يشترط قبول الثمن للأذن بل لا يرد رده لانه استخدام لا توكيل من تعيينه بل الشرطية أن تعيين النوع لا يشترط لانه استعمال فيما يجوز أن يوجد وان لا يوجد ولا يستعمل فيما لا بد منه بخلاف إذا قل والأسر كذلك أه مر فان لم يدفع له مالاً في تصرف في الذمة حيث (قوله فتتح السجين) وقد يمكن لكن في الشرع خاصة ولم يثبت ذلك في القاموس أه حل

(قوله فان اذن له في نوع الخ) كالوكيل وعامل القراض وسكت عن تقدير الاجل والحال لان الحال قد يقتضي ابدال ذلك لمصلحة كافي الوكيل قال ابن الخطاط اه حل (قوله) ومخاصمة في عمدة أى علاقة ناشئة عن المعاملة فلا يخاصم نحو سارق وغاصب أى من مال التجارة اه زى (قوله) ولا ينزل بذلك) وبني ماو من أو أغنى عليه ثم أطلق حل يحتاج الى اذن عند بد أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لانه لا يستعمل وترد فيه سم على التهج ع ش على مر (قوله) وله التصرف في البلد قال ابن الهيثم وهل يتقيد ذلك بما ذكرنا سوى قد اعمس أم لا فيه نظر والاقرب أنه يتصرف فيها بما يتصرف به في محل الاذن من قد يلدأ وغيره حيث كان في مخرج وقتنا يدع بالمرض كامل القراض واذا اشترى شيئاً يز يدع في محل الشراء على منتهى محل الاذن لم يجز الا اذا غلب على غلبه حصول مخرج كان يقسر يصفى محل الشراء بزيادة على ما اشتراه به ع ش على مر (قوله) يصح تصرفه لنفسه أى بان يكون مكلفاً رشيداً زى (قوله) ولا يبرع أى اذا لم يبرع السيد والافيجوز ع ش (قوله) ولا في كسبه أى الحاصل من غير مال التجارة سول (قوله) ولا اذن لرقبة وأغبره أى غير اذن السيد فان اذن له فيه جازو ينزل الثاني ينزل السيد وان لم ينزع من هذا الا هذا كذا في التصرف العام فان اذن للمأذون السيد التجارة في تصرف خاص كشرائه أو توبى جاز على المتمد ع ش على مر وهذا خرج قوله في تجارة وله الشراء ليستة لا البيع سول (قوله) لرقبة) ساهم في نفسه من حيث كونه يتصرف فيه ولا إضافة تأتي لادنى ملايسة (قوله) لاها) أى التجارة لا تتناول شيئاً منها أى في غيبة السيد المذكورة (قوله) ولا ينفق على نفسه من مال التجارة) والقياس أنه يرجع الحاكم في غيبة السيد لياذنه في الاتفاق على نفسه فان تصدرا جاز لا استقلال بالاتفاق لا الغرض وقوله ليس له الاقراض على المتمد زى ويستحق في قدر ما نفقه كآله ع ش وانظر الفتحة على أموال التجارة كالسيد والهائم والذي يتجه أنه ينفق عليها لانه من توابيع التجارة شو يرى (قوله) ولا يعمل سيده) ولو بطريق الوكالة عن الغير بأن يوكل الغير السيد في شراء شيء فلا يصح أن يشتريه من ذلك السيد لانه صار يشتري مال نفسه اه عبد البر ومثل السيد مأذون له يبيع أو غيره لان تصرفه مر ع ش وعبارة الشيخ سلطان قوله لان تصرفه لسيده يؤخذ من التعليل أن السيد لو كان وكيلاً عن الغير في شراء شيء ووجده عند سيده كان له الشراء منه (قوله) بخلاف للمكاتب) فانه يعمل سيده لانه معه كاجل في فهو راجع لاخر فقط لانه مفهوم التعليل أى قوله لان تصرفه لسيده ان يفهم من ان الذي تصرفه لنفسه وهو المكاتب يصح أن يعمل سيده وهذا علم أن المراد بالكتابة الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فلا يعمل سيده كاجز به بن المقرئ في فروضه وهو المتمد شو يرى واعتمد ع ش التوبة بينهما وعبارته بخلاف للمكاتب ولو فاسدة لانه مستقل كآلى التذنب وهو متفقى لاطلاق الشارع كالرلى وقال حل قوله بخلاف للمكاتب فآل المكاتب مستثنى من الرقيق في قوله الرقيق لا يصح تصرفه وهذا يدل على أن قوله بخلاف للمكاتب متعلق بقوله الرقيق لا يصح تصرفه فانه ما هو ويعيد فكلام الشورى أولى بل صواب لان كلام حل يقتضى أن المكاتب يصح تزوجه وتبرعه بغير اذن سيده مع انه ليس كذلك كما نص عليه المتن في باب الكتابة (قوله) وسياق في الاقرار) مراد به هنا الاستثناء من القسم الاول وهو قوله لا يصح تصرفه في مالى غير اذن سيده لان الاقرار المذكور يصح بالاذن وبغيره وكان الانسب تقديمه على قوله وان اذن له وفيما ان الاقرار ليس تصرفاً واجباً به يشبهه من جهة انه فيه هل المقر به من شخص الى آخره مراداً أيضاً الاعتذار عن ترك ذكره هاهنا ذكر الاصل له شيخنا وعبارته في كتاب الاقرار وقبل اقراره رقيق بموجب عقوبة ودين جنابة ويتعلق بدمته فقط ان لم يصدق سيده

فان اذن له في نوع أو وقت أو مكان لم يتجاوزوا مستفيد بالاذن فيها ما هو من توابيعها كشره ولى وحل متاعه الى ما هو من توابيعه ومخاصمة في عمدة (وان) أى فانه تصرف بحسب اذنه ولا ينزل بذلك لانه معصية فلا توجب الجرح وله التصرف في البلدة التى أبقى اليها الا ان يخص سيده الاذن بشيئها وظاهر أن شرط صحة تصرف الرقيق بالاذن كونه بحيث يصح تصرفه لنفسه لو كان حراً (وليس له) بالاذن فيها (نكاح) ولا تبرع ولا تصرف في نفسه) رقة ومنفعة ولا في كسبه (ولا اذن) لرقبة أو غيره (في) تجارة) لاها لا تتناول شيئاً منها ولا ينفق على نفسه من مال التجارة وتعتبرى بالتبرع والتصرف اعم من تبرعه بالصدق والابارة (ولا) يعمل سيده لا يبيع وشراء وإجارة وغيره لان تصرفه لسيده بخلاف المكاتب وسياق في الاقرار صحة اقراره بدون معاملة وبغيره

وقيل عليه بد من تجارة أذن له فيها **(قوله ومن عرف)** أي والشخص الذي عرف العامل رقاً أي رقبته  
 الشخص العامل فن واقعة على الشخص العامل بفتح الميم فالمصلحة جرت على غير من هو له ولم يرز  
 لكون الأبرار لا يجب إلا في الوصف بخلاف الفعل وليست من واقعة على العامل بكسر الميم لأنه يلزم  
 عليه حينئذ عود الضمير في رقبته إلى الرقيب ولا معنى لكونه يعرف فرق الرقيق إلا بالتأويل بأن يراد  
 بالرقيق الشخص بقطع النظر عن وصفه بالرق وعبارته الأصل ومن عرف فرق عبد قال حج الأفراد البعد  
 الإنسان وقوله أيضاً ومن عرفه الراد المعروف يشمل الظن الراجع ع ش فإن يعرفه ولا  
 حتى يتجاوزته لمعاملته لأن الأصل في أناس الحرية كما يجوز معاملته من لم يعرفه وده وسلفه مشرح  
 در **(قوله لم يرز)** ولا يضح ظاهراً ع ش **(قوله حتى يعلم الأذن بسامع الخ)** أي فتجاوز معاملته وإن لم  
 يثبت الأذن بالسامع منه ولا الشروع كما سيأتي ع ش وقوله حتى يعلم الأذن أو يظن بقوله السيد أو  
 يبينه أو شيوخ فاستعمل العدل في حقيقته ومجازته موى **(قوله أو يبينه)** المراد بالبينه هنا أخبار  
 عدلين أو رجل وامرأتين أو عدل إن لم يكن عندهما كشيئنا **(قوله حفظ الله)** في تحليل عدم  
 جواز المعاملة بهذا نظر إذا يلزم الإنسان حفظ ما له ورشيد **(قوله جواز)** أي التعامل المفهوم  
 من المعاملة **(قوله بخبر عدل)** ولو علمه رواية كهد وامرأة س ل **(قوله وإن كان لا يكتفي)** أي  
 خبر العدل عند الحاجة وقوله كالا يكتفي سامعاً أي عند الحاجة ك ظلمني بنبي الأكتفاء بخبر عدل واحد  
 في جواز معاملته وإن كان خبر العدل الواحد لا يكتفي في الثبوت عند الحاجة كوتنزع العامل والسيد  
 انتهى عبد البر كان اشتري شيئاً من وطالب البائع به ليدفع من الدرهم التي في يده فأفكر السيد أنه  
 مأذون له في التجارة واختصم هو العامل عند الحاجة كطلب الحاجة كمن العامل بينه أن هذا السيد  
 مأذون له فلا يكتفي عدل واحد في الثبوت عند مشيخته موى وقوله وإن كان لا يكتفي أي خبر العدل  
 عند الحاجة كالا يكتفي سامعاً من السيد ولا لشروع هكذا إجابات لافي بعض النسخ وفي بعضها بالمسألة  
 منها موصوفة توجب ذلك أن إثباته يبنى على أنه تظهر لقوله وإن كان لا يكتفي عند الحاجة ك واسقطها  
 مبنى على أنه تظهر لقوله وينبغي جواز خبر عدل أي به يجوز معاملته بخبر العدل كما يجوز بسامعاً من  
 السيد والشروع **(قوله كالا يكتفي سامعاً)** أي سامع العامل بلا واسطة أي لا يعمل بقوله فسمعته  
 أي الأذن من سيده حتى يحكم الحاك بذلك وإن كان يكتفي سامعاً لجواز معاملته وقوله ولا الشروع  
 أي لا يثبت الأذن عند الحاك كالا لشروع حتى يحكم بذلك وإن كان يكتفي الشروع لجواز المعاملة اه زى  
 بإيضاح فالكلام في مقامين فالشيخنا العزى صورته في المسألة أنه إذا أنكر السيد الأذن بعد  
 المعاملة واختصم هو العامل وادعى العامل أن سمع الأذن من السيد أو من الأشاعة لا ينفع ما ذكر  
 عند الحاك ك فلا يثبت الأذن عند الحاك ك مما ذكر حتى يحكم به **(قوله فلا يكتفي)** وإن ظن صدقه لأنه  
 يثبت نفسه ولا يؤيد فرق الوكيل بأن الوكيل يهد في الجلة بدليل جواز معاملته بناء على ظاهر اليد  
 تأمل شو برى **(قوله رجوع عايشه بيله)** ولو بعد عقده ولا يرجع على سيده بما غرمه بعد التمتع  
 بخلاف عمل المضاربة والوكيل فإن الرب اله من مطالبهما وإذا غرم راجع لأن ما غرمه بعد التمتع مستحق  
 بالتصرف السابق على عقده وتقدم السبب كتقدم السبب فالقروم كالتقروم قبله س ل **(قوله)**  
 فتعاقب به الهدية أي التبعة والقروم والمواخضة شرح الروض **(قوله وله مطالبة السيد)** ومن غرم  
 منها لا يرجع على الآخر بخلاف الوكيل وعمل القراض إذا غرم ما بعد المزول لكن لا يطالب السيد في  
 العقد القاسد لأن الأذن لا يتناول به فاعتق بضمه السيد فقط قل على الجلال **(قوله وإن كان يبد**  
 الرقيق) الغاية لرد **(قوله لا نه ثبت رضاستحقه)** أي وقد أنزل السيد **(قوله لا نه المباشرة العقد)**

(ومن عرفه لمعامله أي  
 لم يجز أن يعامله حتى يعلم  
 الأذن بسامع سيده أو  
 يبينه أو شيوخ) بين  
 الناس حفظ الله قال  
 السبكي وينبغي جواز خبر  
 عدلوا لحصول الظن  
 به وإن كان لا يكتفي عند  
 الحاك كما لا يكتفي سامعاً  
 من السيد ولا الشروع  
 وخروج بما ذكر قول  
 الرقيق أن ما مأذون فلا  
 يكتفي في جواز معاملته لأنه  
 قسم (ولو نفق في يد  
 مأذون) (من سلفها  
 قاستحق) أي خرجت  
 مستحققة رجوع عليه مشر  
 بيله) أي أنها لا نه المباشرة  
 العقد فتعلق به الهدية  
 فله الأصل بدلها أي  
 بدل ثمنها وله مطالبة السيد  
 بما يطالب بئن ما اشتراه  
 الرقيق) وإن كان يبد  
 الرقيق وقه لأن العقد  
 فكأنه الماقد (ولا يتعلق  
 دين تجارته برقيقه) لأنه  
 ثبت رضاستحقه (ولا  
 بضمه سيده) وإن اعتق وأ  
 باعه لا نه المباشرة العقد (بل  
 يتعلق بعمل تجارته)  
 أصلاً ورجم (وبكسبه)  
 بأعطيا ونحوه بقيد زنه  
 يقول

(قول حجر) فيؤدي منها

لاقتضاء العرف والاذن

فذلك ثمان بن بعد الاداء

ثمن من الدين يكون في ذمة

الرفيق الى أن يشتق

فيطالب بولاني ما ذكر

من ان ذلك لا يتعلق بذمة

السيد مطالبته بهاذ لا يلزم

من المطالبة بشئ ثبوته في

القصة بدليل مطالبة

الرفيق بنفقة قريبه

والموسر بنفقة الخطر

والمراد انه يطلب ليؤدي

مما في بالرفيق لامن غيره

ولو ما كسبه الرفيق بعد

اطرح عليه وقادته مطالبة

السيد بذلك اذا لم يكن في

بالرفيق وقادته انما أنه

يؤديه لان له علة في الجلة

وان يلزم ذمته فان أمه

برئ ذمة الرفيق والا فلا

(ولا بلك) الرفيق (ولو

بجليك) من سيد أو غيره

لانه ليس أهلاً لذلك واصله

لذلك اليه في خبر الصحيحين

من باع مبدل ومال فله

للبايم الا ان يشترطه المبتاع

لاختصاص لا ذلك

وتعيرى بمذكرتهم

قوله ولا بلك بعد بجليك

سيدة

(درس)

(كتاب السلم)

ويقال له السهو الاصل

فيقبل الاجماع أنه لا يباع

الدين آمنوا اذا قد انتم

بدن فسر هان عباس

أى سيدة لم يشترط ان الليل المدعى (قوله قبل حجر) أى قبل أن يحجر عليه السيد يسع أو  
 اعتاقاً ونحوها حل كتمه من التصرف بالاراد كسبه بعد لزوم الدين لامن حين الاذن كالنكاح  
 بخلاف الضمان والقرض ان المضمون ثابت من حين الاذن بخلاف مؤن النكاح والدين من وهذا  
 أى قوله قبل الحجر راجع لكسبه بدليل اعادته لانه اذا يظهر رجوعه لماله تجارته في شرح مر أنه  
 راجع للامرين (قوله من أن ذلك) أى دين التجارة (قوله مطالبته به) أى كسبه في قول المتن  
 ولمطالبة السيد بالخ واصلها أن قول المتن ولمطالبة السيد بنافي قوله لا بد من سيدة دفع الشارح  
 الشافعي (قوله والموسر بنفقة الخطر) أى مع عدم ثبوته في ذمته مخرج مر (قوله والمراد انه  
 مطالب) راجع لقول المتن ولمطالبة السيد كالمطالب بن ما اشتراه الرفيق أو راجع لطلبه لانه كونه في  
 الاراد الاذن والى لان فيه شرح المتن وقوله ليؤدي عما في بالرفيق راجع لثبانه في ذكرها الشارح  
 سابقاً قوله وان كان بيد الرفيق وقادته وقوله لمطالبة السيد راجع لمطالبة السيد تحت الغاية لانه كونه  
 فلذلك كونه والمراد ان بعد قول المتن كالمطالب بن ما اشتراه الرفيق لكان أحسن فأنال (قوله عما  
 في بالرفيق) أى ما سقه أن يكون في يده وان اقترعه السيد منه هو مال التجارة أو ماله من محال  
 (قوله ولو ما كسبه) أى ولو كان ذلك التبرع بالخ (قوله لانه) أى السيد وقوله أى بالدين وقوله  
 في الجلة أى في هذه الصورة وانما كانه تلحق بالدين في هذه الصورة لانه أذن له في التصرف فكان اذنه  
 سبباً لزومه لبعده بخلاف المنصوب والسرور فلا علة في سببه أصلاً وانما يحتاج لقوله في الجلة اذا  
 أراد به الدين مطلق الدين الشامل لدين الماسة وغيرها كبدل المنصوب والمسرور وقادته انما كان أراد  
 به دين الماملة فقط كاهو الظاهر فلا حاجة لقوله في الجلة ومن لم يرد كرها سحج (قوله وان يلزم  
 ذمته) أى السيد والاول الحال (قوله ولا بلك الرفيق) ولو أمه فذلك (قوله ولو بجليك) غاية لرد  
 على القسم القائل بأن الرفيق بجليك سيده وعلى أن خيفة أيضا القائل بذلك لكن  
 ملكه ضيف عنده (قوله واصله لذلك) أى والاضافة التي ظاهرها الملك الخ وعلى بعض  
 النسخ واصله المال وهي أولى شيخنا والمراد بالاضافة التوقية (قوله الا ان يشترطه المبتاع) أى  
 يشترط دخوله في بيع بأن يقوله به في هذا البيع الذي يضمن ثياب وغيرها فباعه الجميع  
 وأما شرطه في العقد من غيرهم مبيحا فالظاهر أنه يبطل للعقد سرور (قوله لا ذلك) والا فلا يحل  
 السيد اه زى (قوله أعين قوله الخ) أجيب عنه بأن مراده الرد على الخائف صريحاً وبأن غير  
 التحريك به هم الاول

### كتاب السلم

من العلوم أن السلم من افراد البيع يقر بنتقوله هو يسع موصوف بالخ وانما أفرد بكتاب لاختصاصه  
 بالشرط البيعة لأتية فالترض من هذا الكتاب ذكرها (قوله ويقال له السلم) أى لغة  
 وهذه البيعة تشر بأن السلم هو الكثير المتعارف وان هذه العقيلة وذكرها بولته للخبر الاثني  
 وصح هذا العقد بالاذن تسليم رأس المال في المجلس والباقي لنقد يذكروا بمن عرفنا السلم ولعل  
 عدم اقتضاه الفقهاء على السلم لانه قوي اشتراك بين هذا والقرض بل صريحاً بشارته القرض أو  
 أنهم ينظر والخالف ابن عمر لان الشافعي لم يوافقه على ذلك حل (قوله ولا اصل في الخ) أى لو ان فيه  
 رقفاً فان رباب الشياخ قد بحثنا جون الى ما ينقونه على مصالحها فيفتنون على العلة وأر باب البيون  
 يتفقون بالرخص فحوزة لكوان كان فيه غير كالا جارة على المنافع المضمومة شرح مر (قوله اذا  
 تدانتم بدن) أى تحلتم ديناً بالباء مشقة شيخنا وقال الجلال في تلهم بدن (قوله فسر هان عباس

رضي الله عنه ما لم يأمر به الدين فيها بدن السل وهو لم يفي شيئا فخطب فيها للمسلم اليوم  
**(قوله من أسلف)** أي من أراد السلف في شيء أو لم يسلح وحج وعلمه من أسلف في شيء أو لم يسلح  
 ولعله ما رواه يثان وقضيت أنه لا يجوز فيها قدر بالقرع والمد وهو غير مراد وإنما عبر بذلك جر ياعلى  
 الضال بعبارة حل من أسلف في شيء أي من أراد أن يسلح في مكمل فليكن معلوماً وموزوناً فليكن  
 معلوماً والى أجل فليكن معلوماً لأنه حصري في الكيل والموزون والمؤجل لأنه عند الإطلاق يكون  
 حالاً فلا يتأني أيضاً يأتي أن السل يكون فيما بعد كالعين أو فيما يفرع كالتدابير مع تضييق غيرها  
 كالحيوان **(قوله وزن)** الواو بمعنى أراد لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن ع ش على مر **(قوله هو)**  
 بيع موصوف الخ قال المحلى بالجرى في موصوف موصوف ع ش في شيء موصوف كقوله الشارح  
 هنا ما قبل كذلك لأن البيع لا يصح وصفه في القيمة قالوا في البايع كان المعنى بيع موصوف في  
 القيمة **(قوله في ذمة)** متعاقب موصوف أو بيع على سبيل التنازع وقوله بعد فلا بأس في معنى يؤيد  
 الثاني أن البيع لا يصح وصفه بكونه في الذمة إلا بتجوز كأن يقال موصوف مبيعاً وأما قوله به أو نحو  
 ذلك ولا حاجة إلى التجوز وهذا معناه شرعاً لا ما يقتضيه ذكره المصنف ولا غيره من الشافعية لكن  
 ذكر العلامة من لا يسكن من الحنفية في شرح الكتران معناه لغة الاستيهال وقال شيخنا أنه لغة  
 التقديم أو التأخير لأن فيه استيهال رأس المال وتقدمه وفيه تأخير للسل في حال ع ش ويؤخذ من  
 جعله بيعاً أنه قد يكون صريحاً وظاهره وقد يكون كتابة كالكتابة وإشارة الأخرى التي يفهمها  
 الفطن دون غيره يؤخذ أيضاً من كون السل بيعاً أنه لا يصح إسلام الكافر في الرقيق المسلم وهو الأصح  
 ومثله المند كهم في البيع شرح مر ومثل ذلك كل ما يتبع تلك الكفر كالمضروب كسب العلم  
 ع ش وقوله أنه لا يصح إسلام الكافر في الرقيق المسلم مفهومان أن المسلم إذا أسلم الكافر في عبده لم يصح  
 قال حج الذي يجمع فيه عدم الصحة مطلقاً أي سواء كان حاصله عند الكفر أو لا ثمرة دخول العبد  
 المسلم في ملك الكافر فأشبه السل فيما بين وجوده ولا يرد ما لو كان في ملكه مسلم لأن ما في القيمة  
 لا ينحصر فيه ولا يجب دفعه عما فيها ويجوز تأجيله قبل التسليم فلا يحصل به المقصود ع ش على مر  
**(قوله أنه لا يلفظ البيع)** تعطيل لمحفوف أي لا يلفظ البيع لأنه الخ **(قوله لكن نقل الاستوى الخ)**  
 ويتفرع على اختلاف جواز شرط اختيار ونسليم رأس مال السل في المجلس والاستبدال عن الفتن  
 والخوالة وعليه والراجح أنه لا يفسد في قبض في المجلس لكن بشرط التعيين في المجلس لئلا  
 يكون بيع دين بدنه ويجوز الاعتياض عن الفتن ويثبت فيه خيار الشرط وأما الاعتياض عن البيع  
 فلا يصح على القولين شو برى مرز ياذق **(قوله والتحقق أنه بيع)** هو الاعتماد اعتباراً باللفظ والأحكام  
 أيضاً تابعة للفظ فلا يشترط قبض عنه في المجلس ويصح الاعتياض عنه والخوالة به وعليه غير ذلك  
 من الأحكام وهذا قولنا بقصد الجمع بين القولين ولو كان سلباً لم يضره الضيف **(قوله لكن)**  
 الأحكام تابعة لمعنى أي أنهم إنما يجمعون المعنى إذا قوى ولم يبين السبب الذي اقتضى ثبوته فالمعنى هنا  
 ولعله كونهم اشتراطوا فيه شرطاً ورتبوا عليه أحكاماً فاستبرأوا به المعنى كمنعهم الاستبدال عن رأس  
 مال السل على ما يأتي في كلامه والافليس في اللفظ ما يدل على قوة المعنى ع ش **(قوله تابعة للمعنى)**  
 ضيف **(قوله حتى يمنع الاستبدال فيه)** أي في المبيع **(قوله الشو برى والاولى أن يكون الضمير راجعاً)**  
 للمقيد بالتسليم رأس مال السل لأن الاستبدال عن المبيع يمنع قطعاً سواء قلناه أنه مبيع أو سلم وأما اختلاف  
 في رأس مال السل قلناه أنه لا يصح الاستبدال عنه وآخره فيمنع عن المجلس وشرط التخيير في وان  
 قلناه أنه لم يصح هذا الثلاثة ويكون قوله كهم معناه نظراً ما روي في خبره ع ش قوله فيه أي

**(قوله يؤيد ذلك الثاني)** فيه  
 أن الدين إنما يقابل  
 الموصوف لانه تأملى  
**(قوله أن البيع لا يصح)** هذا  
 التعليل لانه لا تناسب  
 كلامه فالاولى ذكر هذا  
 التعليل في القولة قبل  
**(قوله قال حج القى)**  
 يشهد فيه عدم الصحاح  
 الظاهر أن مثله المصحف  
 ونحوه لكن يظهر محتمل  
 مسلم إلى الكافر في عدة  
 سوب تأمل **(قوله ونسليم)**  
 رأس مال السل **(الاولى)**  
 وتأخير تسليم رأس المال  
 عن المحل تأمل

كاسر وقالة الجهور خلافا لما في الروضة كلها ويدل لذلك ما ذكره في اجابة المصنف بأنها الجارة ويتبع فيها الاستبدال نظرا للمعنى ثم محل الخلاف اذا لم يذكر بعده لفظ السلم والواقع سلمها كاجزءه السبخان في تفریق الصفة (فلأول سلم في معنى) كان قال أسألت اليك هذا الثوب في هذا البديل قبل (لم ينعقد) سلمها لانتهاء البنية ولا يعلما لاختلال القفل لان لفظ السلم يقتضي البنية وهذا جرى على القاعدة من ترجيح اعتبار القفل وقدر يحوج اعتبار المعنى اذا جرى كترجيحهم في الحجة بنواب معلوم انقضاء هائما (وشروط لهم شروط البيع) غير الرؤية سبعة أمور أحدها وهو من زيادتي (حاصل رأس مال) كالأرباب (نائبه) (تسليمه بالجلس) قبل التفرق اذ لو تأخر لكان ذلك في معنى بيع الكائني بالجلس ان كان رأس المال في القصة ولان السلم عقد غير يجوز الحاجة فلا يضمن اليه غير آخر

(قوله الا اذا قلنا متصلا) ولا بد ان يكون التالف هو المبتدئ اهـ قل

نمنا أو شمتنا لكن بشكل عليه قوله كاسر لان الذي مره صيغة الاستبدال عن دين غير ممن كدين قرض الخ وقد يقال لاشكال ويجعل قوله كاسر أي بالنسبة لأم من الذي وقع في كلامه وبالنسبة لثمن الذي وقع في كلام غيره في ذلك الموضع كالروض والبيع فانهما صرحا بمتنع الاستبدال عن رأس مال السلم (قوله كاسر) الذي مرعده صيغة الاستبدال عن الثمن في القصة بل يبيع أو سلم حل (قوله) وبدل ذلك أي لكون الاحكام تابعة لمعنى (قوله) بمتنع فيها الاستبدال أي من الجرفوع لنفسه معاوله غير مراد بل المراد الاول فقط اخذ من قولهم في الاجارة يجوز ابدال المستوفى به والمستوفى فيه فليراجع ع (قوله نظر المعنى) لانهما في النافع معنى وأجيب عنه بأن الاجارة لما وردت على معلوم يتغير استيفاءه دفعة واحدة فضعفت جبرها بمتنع الاستبدال عن عوضها (قوله) اذا لم يذكر بعده أي بديل البيع (قوله والواقع سلمها) هل ولو تراخي قوله ذلك أم لافيه ونظر والا قرب أنه لا يعتد به الا اذا قلنا متصلا ليكون سلمها ع (قوله فلأول سلم في معنى) مفهوم قوله في ذمة توك عتق قوله بلفظ سلم وقد استوفى في الشرح (قوله ولا يعلما) وان نواه حج (قوله وهذا) أي عدم انقضاءه بما جرى على القاعدة (قوله من ترجيح اعتبار القفل) لان في قوله سابقا لكن الاحكام تابعة لمعنى لان هذا في التسمية وذلك في الاسكاف ما يقال هذا على كلام غير موداك على كلامه حور (قوله كترجيحهم في الحجة بنواب الخ) أي لأن ذكر الثمن قرضي اعتبار المعنى (قوله غير الرؤية) أقول ان أبر يمد على البيع لم يحتج لاستثناء الرؤية لانها متعارضة في بيع العينية لانها في القوم يبيع مافي القوم سلم فليتا مل سم شورى في شخص البيع هائيم الاعيان لان بيع القصة سلم في المعنى زى (قوله سبعة أمور) لكن الاولان منها متعلقان برأس مال السلم والخمسة الباقية متعلقة بالسلم فيه تأمل (قوله) حاله رأس مال) ويتجه في رأس المال أنه لا يشترط فيه عدم عز الوجود ويقر بينه وبين السلم فيه بأنه لا ضرر هنا لانه ان أقبضه في المجلس صح والاختلاف سم شورى (قوله كالأرباب) أي قياسا على الربا جامع أن كلا منهما يشترط فيه القبض بالجلس وبتنع الاعتياض عن كل (قوله) تسليمه بالجلس المراد به ما يبيع التسليم كافي الرافض مع النهي عنه كالأرباب في الوضع بين يديه وقال شيخنا حر لا بد من التسليم بالفعل وقال بعضهم يمكن القبض هنا ولو مع النهي عنه فخرا من بطلان المقدور هو ظاهر وخروج هذا الموقول لانه لا بد من القبض على رأس مال سلم على كذا في ذمتك اذ ذمة غيرك فلا يصح لانه اما قبض من قبض من نفسه أو وكيل في ائز الله ملك نفسه وكل باطل ومن لازم التسليم غالبا كونه حالا فلا يصح فيه الاجل وان قل وحل وقبض في المجلس وليس من التسليم عتق العبد المجهول رأس مال لمدوم القبض الحقيقي بخلافه في البيع فان قبض قبل التفرق صح المقبول فالتق على المتمد اهـ (قوله قبل التفرق) أي وقبل استخاره وهذا بيان للامر من المجلس حتى لو قاما وتماشيا تنازل حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضر ع ش على حر قل (قوله اذ لو تأخر) علة للاسرين (قوله لكان ذلك) أي المقد في معنى بيع الكائني بالجلس أي الدين بالدين وانما كان في معناه ولم يكن منه لان هذا بيع دين منشأ ذلك بيع دين ثابت قبيل دين كذلك ولا يخفى أنه يتخلص من بيع الكائني بالكائني بتعيين رأس المال وتعيين المبيع في المجلس وذلك غير كاف هنا قوله فلا يضمن اليه غير قوله أن تعينه في المجلس ينشئ التردد لانه بذلك تعين حل أي فكلا التعليلين لا يتبع للمدعي (قوله فلا يضمن اليه غير آخر) لانه اذا لم يسلم رأس المال للمدين يحمل أن لا يوفى أو يتلف فيكون غررا (قوله أيضا فلا يضمن اليه غير آخر) وهو تأخير قبضه عن المجلس أي ان كان رأس

(ولو) كان رأس المال

(منفعة) فيشترط تسليمها

بالجلس (وتسليمها بتسليم

(العين) وإن كان المتبرع

السلم القبض الحقيقي كما

سيأتي لأن ذلك هو الممكن

فقبضها لانها تابعة للعين

(فلا خلاف) رأس المال

في العقد كأسلمت اليك

ديناراً فذمتي في كذا (م)

عين و (سـ) فيه أي في

الجلس (صـ) لوجود

الشرط (كألو أودعه)

فيه السلم اليه (بعد قبضه

السلم) أودعه اليه عين دين

فانه يصح خلافاً لرواياتي

في الثانية لأن تصرف أحد

العاقدين مع الآخر

لا يستدعي لزوم الملك (لأن

أحيل به) من المسلم فلا

يصح السلم (وان قبض

فيه) أي قبضه الحال وهو

المسلم اليه في المجلس لأن

الحالة يتحول الحق

الذمة الحال عليه فهو

يؤديه عن جهة نفسه

لأن جهة المسلم ثم ان

قبضه من الحال عليه وأومن

السلم اليه بعد قبضه بذاته

وسلمه اليه في المجلس صح

ولو أحيل على رأس المال

من السلم الوتر فاقبل

التسليم يصح السلم لأن

جعلنا الحوالة قبضاً لأن

تغيرته حال قبض الحقيقي

ولهذا لا يكتفي بالأبراء

للمال معينا يقال بقبوله في القصة شيخنا **(قوله ولو منفعة)** كأسلمت اليك منفعة نفسي أو خدمتي شيها أو تعليمي سورة كذا وإذا سلم نفسه ليس له أخرجها ولو كان رأس مال السلم عقاراً غائباً كان قبضه من قبض في المجلس زمن يمكن الوصول اليه والتخليص وتفرغ من أتمته غير المشتري حل ولا يكتفي أسلمت اليك منفعة عقار صفة كذا لأن منفعة العقار لا تثبت في القصة عـش على مـر وحاصل ما لم يخص من شرح مـر وعـش عليهما أن المنفعة يصح كونها رأس مال لأن كانت بمعنى سواء كانت منفعة عقاراً وغيره وإن كانت في القصة لا يصح جعلها رأس مال لأن كانت منفعة غير عقار **(قوله وتسليمها بتسليم العين)** فلو تلفت العين قبل فراغ المدة يعني انقضاء السلم فيما يقابل الباقي لتبين عدم حصول القبض فيه **كجـ** لو تلفت الدار المؤجرة قبل المدة فليحرق مـم عـش **(قوله لأن ذلك)** علة لحذف تقديره ولم يثبتها القبض الحقيقي لأن ذلك الخلق قوله وتسليمها الخ وقوله لانها تابعة للعين علة لقوله وتسليمها بتسليم العين ويدل تلك عبارة الشارح في شرح الروض وهي قبضها بقبض العين لانها تابعة وأعلى للعلمه كآقرره شيخنا وأقول الظاهر أنه علة لقوله وتسليمها الخ وقوله لانها تابعة علة للعلمه **(قوله فلا خلاف)** الاطلاق نارة يكون في مقابلة التقيد كلياً في زيارتي مقابلة التبيين وهما منه والأفوه مقيد بما في القصة تأمل شو برى وعبارة مـر فلا يطلق أي عن تعيينه في العقد **(قوله في ذمتي)** ليس قيداً بل يكتفي أسلمت اليك ديناراً يجعل على مالي القصة تأمل عـش على مـر **(قوله لوجود الشرط)** وهو الحلول والتسليم قبل التفرق لأنه لا إطلاق يصير حال **(قوله كألو أودعه)** أي رأس مال السلم حل والهاء في أودعه مفعول ثان وقدمه لالتصال به العادل والسلم مفعول أول لأنه فاعل في المعنى **(قوله فانه يصح)** أي كل من عقد السلم والإدعاء وزد العين الدين **(قوله لأن تصرف أحد العاقدين)** تعليل لقوله فانه يصح بالنسبة للثانية لأن الأولى ليس فيها تصرف وقال بعضهم أنه علة للمستثنين قبله ومقتضى أن تصرف أحد العاقدين في المبيع أو اثنين مع الآخر لا يستلزم انقطاع الخيار الذي هو مفقود لعقد السلم إذا وقع قبض القبض فأدعاه أو رده عن الدين تصرف في القن وهذه الـمـرف لا يتوقف على لزوم العقد ولا يقتضيه لو وقع بالفعل فلا مانع منه **(قوله لا يستدعي لزوم الملك)** أي لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبضه لزومه بخلافه مع الاجنبي فانه يستدعي لزومه أي لا بد أن يترجم والاولي قبض بصحة ذلك قبض لزوم مـم اسقاط ما ثبت لحد المتبايعين من الخيار وقوله بخلافه مع الاجنبي الخ يريد على هذا أقوله في سابق والتصرف فيهما من مشتاجرة إذا كان الخيار لمهما ولمع أنه لزم الملك وأجيب بأن محل كون تصرف المشتري مع الاجنبي اجزئاً فزمن الخيار لمهما أن ذلك البائع كالمصرح به الشارح هناك بقوله والبقية صحيحة إن كان الخيار له وأذن له البائع فعلاً أذن له البائع كان البيع زمن من جهة فصح تصرفه حينئذ **(قوله لأن أحيل به)** أي برأس مال السلم كما شـأل السلم المسلم اليه برأس مال السلم على شخص آخر ولا ينبغي أن الحوالة وعليه غير صحيحة قال فيقيد فيه نظر اهـ حل مع ياتوقال بعضهم لم يقبل أو علق لاجل الغاية لانها تأتي في الحوالة عليه بل يفصل بين القبض وعده كما شار اليه الشارح **(قوله فهو يؤديه)** أي وقتنا بصحة الحوالة حل **(قوله ثم إن قبضه)** أي السلم وهو الخيل من الحال عليه وهو الاجنبي وأومن السلم الذي هو الحال بذاته أي اذن جديد غير الذي تضمنته الحوالة لفساد الاذن الذي تضمنته الحوالة بخلاف الحوالة إذا بطلت في مـم الاذن فيها لانها تصرف عن الغير بخلاف الحوالة ولو أذن للمحال عليهما بذاته لم يدفعه للمحال تصح حل قال العلامة الشو برى هذا الاستدراك فيه نظر لعدم دخوله في قبضه فهو استثناء صوري لبطان الحوالة **(قوله بعد قبضه)** أي قبض المسلم اليه برأس مال السلم **(قوله وتفرقا)** ليس قيداً لأن الحوالة عليه بالعلمه مطلقاً **(قوله فان أذن السلم اليه)** هذا تفصيل

فان أذن المسلم اليه السلم في التسليم إلى الحال ففعل في المجلس صح

في مفهوم قوله السابق وتفرق قبل التسليم أي عمل الصلوة ان تفرق جسدك اذا اذن المسلم اليه المسلم في القبض وفيه أنها جئت وكالاته (قوله وكان) أي الحال وكالاته أي المسلم اليه على كل تقدير فالخوالة بالغة لتوصفتها على صحة الاعتياض على الحال به وعليه هو متفق في رأس مال السلم فلا تغفل شو برى (قوله وعلم بما ذكرناه) أي قوله شرط لمع شروط البيع وفيه نظر لتول غير الرؤية إلا أن يقال الاستئنا نسبة للمسلم فيه شو برى والاولى أن يراد به ما ذكره أزل البيع بقوله وتحسني ما يتعوض الخ كافة عرش (قوله من أن رؤية رأس المال) أي للمسلم على الاصح والمقوم اتفاقا شرحه (قوله عن معرفة قدره) فثبت أنها لا تكتفي عن معرفة الجنس والصفة ولعله غير مراد كاتقدم في البيع من الاكتفاء برؤية العوض المعين وان جهل جنسه أو صفته ثم رأيت سم على حج صرح بذلك فراجع عرش (قوله بمقتضيه) كاتطاع السلم فيه حل (قوله باق) أي لم يطبق بحق التثاويلا في جميع ما مر في الفن بعد الفسخ ونحوه وديب وأقالة أو تحالف وانظر لوضح من ملكته ثم عادوا يظهر أنه كاتعرض فيه شو برى وبعبارة قول المراد كونه في ملكه كان زال وعاد صرح به أيضا عرش على (قوله رد) أي ولا أرش له في مقابلة العيب لانه حدث في ملكه كاتمن فان للشرى يأخذ من البائع بالأرش اذا فسخ عقد البيع بعد بيعه حيث كان العيب نقص حصة أو نقص عين فان كان كذا لم يرد مع الارش كما صرح به الشارح في باب التخليع عرش والمراد بنقص الصفتا لا بغيره بل بقدره فيشمل قطع نحو اليد والمراد بنقص العين ما يفرده بقدره كتنقص أحد العيدين كقائه لـ (قوله وان عين) الثانية الرد على من قال ان عين في المجلس لا يجب رده عينه بل يجوز ردها وبعبارة أمه وقيل المسلم المرد به ان عين في المجلس دون العقد (قوله لا في العقد) نظر فائدة الثانية به (قوله وثالثها بيان عمل التسليم) وحاصلها أن الصور ثمانية لان المسلم فيه امحال أو مؤجل وعلى كل ما نقله محل التسليم وثمة ولا فقهه أربيع وعلى كل اما ان يكون للمكان الذي عقد فيه صالحا للتسليم أم لا فقهه ثمانية أربعة في المؤجل وهي كأن لنقله مؤثما لا سواء كان المكان صالحا للتسليم أم لا فيجب بيان عمل التسليم في هذه الاربعة الا صور قمتها وهي ما اذا كان المحل صالحا للتسليم ولا مؤثمة للموثر بعه في الحال أيضا مثل هذه المقدمة فصل في كلام الشارح لا يجب البيان فيها كلها كما يؤخذ من قوله اما اذا أسلم في حال حيث أطلقه وفصل في المؤجل بعده والتمتد له يجب البيان فيها لو كان الموضع غير صالح كأن لنقله مؤثما أم لا فان كان اثنتان يضافان ثلاثة للمؤجل تكون الصور التي يجب فيها البيان خمسة والثلاثة لا يجب فيها البيان كما تقدم شيخنا صرح به سم على حج قال هر ومضى اشترط التبيين فتر كل لم يصح العقد عرش والحاصل ائمان لم يصح الموضع وجب البيان مطلقا أي حالا أو مؤجلا فله مؤثما لان اصله ليس للمؤثمة لا يجب البيان مطلقا أي حالا أو مؤجلا وان صلح وله مؤثمة وجب البيان في المؤجل دون الحال وبهذا يعلم احتياج كلام المحلى أي وكلام الشيخ في تنقيده سم على حج (قوله لا يصح له) سواء كان للمؤثمة أم لا (قوله اوله) أي أو يصح له لمؤثمة وقوله أو للمؤثمة أي من المحل الذي يطلب تحصيله منه على عمل المقدور وقع في نسخة المؤلف استقامت الحزب هنا واثباتها في قوله فيما سأتى في الشرح ولا مؤثمة للموثر والاولى اثباتها هنا واستقامتها لم يقدح ما سأتى في رمزي (قوله فيما يرد من الامكنة في ذلك) أي بسبب ذلك أي في أو أسلم في مؤجل يحصل لا يصح له الخ فالظرفية بمعنى الباء وقوله فيما يرد متعلق بالاغراض وقوله من الامكنة بيان لما وقوله في ذلك متعلق بتفاوت شيخنا وقال عرش قوله في ذلك أي في التسليم وهو أظهر (قوله وان عينها غيره عين) ظاهره ولو غير صالح وقر شيخنا زى انها اذا عين غير صالح على عمل العقد حل وبعبارة الشو برى أي ولو كان غير

وكان وكالاته في القبض وعلم بما ذكرناه أولا صرح به الاصل من أن رؤية رأس المال تكتفي عن معرفة قدره (ومضى فسخ) السلم بمقتضيه (وهو) أي رأس المال (بالمقابلة) بينه (وان عين في المجلس) لا في المقدلانه عين مال المسلم فان كان فالقارده من مثل أو قيمة (د) ثالثها (بيان) ينفع الحاد أي مكان (التسليم) للمسلم فيه (ان) أسلم في مؤجل يحصل (لا يصح له) أي للتسليم (أو للموثر) أي السلم فيه (مؤثمة) لتفاوت الاغراض فيما يراد من الامكنة في ذلك أما اذا أسلم في حال أو مؤجل لكن بمحل يصلح للتسليم ولا مؤثمة للموثر فلا يشترط فيه ذلك ويتعين عمل العقد للتسليم وان عينها غيره عين والمراد بمحل العقد



صالح كاجتهد البرهان الملقى ثم رأيت أنه يتعين أقرب محل صالح على الأقرب من وجهين اه باختصار  
**(قوله تلك الحقبة)** فيكتفى أي موضع منها وإن لم يرض به المسلم ولا يلزمه إيداعه إلى منزله وولائق أي  
مكان من الحقبة أو البلد بضران لم يرض البلد والافسد كما هو قال في أي البلاد شئت أوفى بلد كذا قل  
وولائق لتسليم في بلد كذا هو غير كيركية كفي احترا في وطاوان بعد من منزله كما في شرح مدر  
وعش ويبيق ما لو اخضعنا اعتمادا على البرية بعقيد المسلم أو المسلم إليه فيه نظر والأقرب ان العبرة  
بعقيدنا كما المرفوع إليه ع ش على مدر **(قوله نخرج عن صلاحية التسليم)** أي سواء كان ذلك  
خراب أو خوف أو غيرهما ولا يظهر خلافا لما في العباب من التفرقة بين الخوف والخراب حيث قال  
ان كان خراب معين أقرب موضع وان كان خوف فلا يجب على المسلم القبول فيه ولا المسلم إليه النقل  
فيختار المسلم قاله ع ش على مدر وفي قل على الجلال ويبنى عينا أو غير صالح بطل العقد ويبنى خروج محل  
التسليم عن صلاحية معين أقرب محل إليه ولأبعد من الاول ولا أثر ولا خيار للمسلم لانه من تمتة  
التسليم الواجب مدر بل لو طلب المسلم التسليم في الذي خرج عنها لم يجب اليه لتعين الأقرب شرعا  
كانت عليه اه قال ع ش على مدر وفي ما لو تباين المكان هل يراعى جانب المسلم أو المسلم إليه  
فيه نظر والأقرب غير المسلم إليه لصدق كل من الطرفين يكون مضافا للمسلم من غير مبيع  
لغيره عليه وقوله ولا أثر أي بأخذ المسلم في الأبعد أو المسلم إليه في الاقصر والمراد أجرة  
الز ياد في الابعد أو أجرة النقص في الاقصر **(قوله ومصح السليم)** أي ان كان المسلم فيه موجودا  
حيثما ولا التبعين كونه موضع لا شرح مدر يعني أنه يتعين التصريح بانماجيل والانه قد عثر بشي وقوله  
حالا وثالث الائمة الثلاثة اه رمادى **(قوله بأن يصرح بمصالح)** اعني قد جرد التلايت كرمع وقوله  
ومطلقه قال **(قوله ولا ينقض)** أي التعليل **(قوله والتأجيل يكون الخ)** دفع بها توجهه العابر من أنه  
اذا أجل بأجل مجهول لم يأخذها يصدق عليه أنه مؤجل وان كان المقدس ماضيا أنه حيث فقد  
المقدسات في القيمة تنصف بحلول ولا تأجيل ع ش **(قوله يعرفه العاقدان أو عدلان)** واكتفى  
هنا بمعرفة العاقدان الاجل أو معرفة عدلين ولم يكتف بذلك في صفات المسلم فيه كسبائي لأن الجهالة  
هنا راجعة الى الاجل ولم الى المقدود عليه فجاز أن يحتمل هنا ما لا يحتمل هناك وقوله أو عدلان أي  
فيكتفى أحد الأمرين بخلاف ما يأتي في الصفات حيث قال ذكرها في المقدس بة يعرفها أو عدلان  
ولا يكفي علم غيرها **(قوله أو عدلان)** أي في محل يلزمهما الحضور منه لودعيا للشهادة على ما بحث اه  
شو برى وهو وفاة العدوى قل **(قوله الذي يليه)** أي على عقد الإسلام **(قوله أو جادين)** يضم  
الجسم وقسم الميراث والدالو بياين الاولى منها متعلقة عن الاث التي في القرد وكسر النون قال في  
الخلاصة آخره صورتي اجهلها \* ان كان عن ثلاثة مرتبيا

**(قوله ربه انما وعدلان)**  
ولا يشرط حضور العدلين  
ولا معرفة العدلين لمحال  
الشرطان يوجب في غالب  
الزمان من يعرف هذا  
الاجل من عدلين أو عدد  
توابع اه شيخنا

صالح كاجتهد البرهان الملقى ثم رأيت أنه يتعين أقرب محل صالح على الأقرب من وجهين اه باختصار  
**(قوله تلك الحقبة)** فيكتفى أي موضع منها وإن لم يرض به المسلم ولا يلزمه إيداعه إلى منزله وولائق أي  
مكان من الحقبة أو البلد بضران لم يرض البلد والافسد كما هو قال في أي البلاد شئت أوفى بلد كذا قل  
وولائق لتسليم في بلد كذا هو غير كيركية كفي احترا في وطاوان بعد من منزله كما في شرح مدر  
وعش ويبيق ما لو اخضعنا اعتمادا على البرية بعقيد المسلم أو المسلم إليه فيه نظر والأقرب ان العبرة  
بعقيدنا كما المرفوع إليه ع ش على مدر **(قوله نخرج عن صلاحية التسليم)** أي سواء كان ذلك  
خراب أو خوف أو غيرهما ولا يظهر خلافا لما في العباب من التفرقة بين الخوف والخراب حيث قال  
ان كان خراب معين أقرب موضع وان كان خوف فلا يجب على المسلم القبول فيه ولا المسلم إليه النقل  
فيختار المسلم قاله ع ش على مدر وفي قل على الجلال ويبنى عينا أو غير صالح بطل العقد ويبنى خروج محل  
التسليم عن صلاحية معين أقرب محل إليه ولأبعد من الاول ولا أثر ولا خيار للمسلم لانه من تمتة  
التسليم الواجب مدر بل لو طلب المسلم التسليم في الذي خرج عنها لم يجب اليه لتعين الأقرب شرعا  
كانت عليه اه قال ع ش على مدر وفي ما لو تباين المكان هل يراعى جانب المسلم أو المسلم إليه  
فيه نظر والأقرب غير المسلم إليه لصدق كل من الطرفين يكون مضافا للمسلم من غير مبيع  
لغيره عليه وقوله ولا أثر أي بأخذ المسلم في الأبعد أو المسلم إليه في الاقصر والمراد أجرة  
الز ياد في الابعد أو أجرة النقص في الاقصر **(قوله ومصح السليم)** أي ان كان المسلم فيه موجودا  
حيثما ولا التبعين كونه موضع لا شرح مدر يعني أنه يتعين التصريح بانماجيل والانه قد عثر بشي وقوله  
حالا وثالث الائمة الثلاثة اه رمادى **(قوله بأن يصرح بمصالح)** اعني قد جرد التلايت كرمع وقوله  
ومطلقه قال **(قوله ولا ينقض)** أي التعليل **(قوله والتأجيل يكون الخ)** دفع بها توجهه العابر من أنه  
اذا أجل بأجل مجهول لم يأخذها يصدق عليه أنه مؤجل وان كان المقدس ماضيا أنه حيث فقد  
المقدسات في القيمة تنصف بحلول ولا تأجيل ع ش **(قوله يعرفه العاقدان أو عدلان)** واكتفى  
هنا بمعرفة العاقدان الاجل أو معرفة عدلين ولم يكتف بذلك في صفات المسلم فيه كسبائي لأن الجهالة  
هنا راجعة الى الاجل ولم الى المقدود عليه فجاز أن يحتمل هنا ما لا يحتمل هناك وقوله أو عدلان أي  
فيكتفى أحد الأمرين بخلاف ما يأتي في الصفات حيث قال ذكرها في المقدس بة يعرفها أو عدلان  
ولا يكفي علم غيرها **(قوله أو عدلان)** أي في محل يلزمهما الحضور منه لودعيا للشهادة على ما بحث اه  
شو برى وهو وفاة العدوى قل **(قوله الذي يليه)** أي على عقد الإسلام **(قوله أو جادين)** يضم  
الجسم وقسم الميراث والدالو بياين الاولى منها متعلقة عن الاث التي في القرد وكسر النون قال في  
الخلاصة آخره صورتي اجهلها \* ان كان عن ثلاثة مرتبيا

لوقوع فيه لامن حيث الوضع ولامن حيث العرف بل من حيث صدق الاسم به كجوه القاعدة في  
التطبيق بالصفات أنه حيث صدق وجود الاسم للعق به وقع المطلق اه حجج من اختصاره اه شورى  
وأما السلب فلهما قبل التأجيل للجهول لم يقبله العام **(قوله)** أولى من قوله ويشترط العلم بالاجل لانه  
يوهم أنه يشترط علمهما وأوجب بأن المراد علمهما وعمد على غيرهما **(قوله)** ومطلقه حال ولواحقه  
أجل في المجلس حتى ولو سر حاله لاجل في العقد ثم أسقط في الجاس سقط وصار حالاً ولو حذاه في المقعد  
لم ينقلب العقد صحيحاً س **(قوله)** وذلك بأن يقع العقد أولاً أي بقوله علانية أي كلها بخلاف ما إذا  
وقع في أنشائها قبلت كلها اه دلالة بل البعض شيخنا **(قوله)** ونعم الأول ثلاثين انظر لماذا ذكر لفظ  
الأول وهما شمر و يكون الضمير راجعاً للمتكسر ولعله لا يوضح وقوله بمابدها لاقال بمابده  
و يكون الضمير راجعاً للباقي المتقدم الآن يقال بما يتوهم رجوعه للأول وأنت الضمير نظر للمعنى  
**(قوله)** ولا يلحق بالتكسر أي اليوم الذي وقع فيه العقد وما بعده إلى آخر الشهر والمراد بالغاثة ان  
لا يحسب من المدة بل يتم **(قوله)** نعم الخ فقد حملت الخافعة في هذه المدة وقلنا سبق في قوله فان انكسر  
شهر الخ اذ مقتضى ماسبق ان لو قصم الاخير نعم اليوم بمابده ليكمل التكسر ثلاثين يوماً فهو  
استدراك على قوله ونعم الأول ثلاثين بمابدها لو ليس استدراك على قوله ولا يلحق التكسر لان  
مضى الانقضاء عدم الحسبان ونصف اليوم في هذه الصورة محسوب من لاجل وان قصم الاخير شيخنا  
وانظر كيف يجب نصف اليوم مع ان الاشهر التي وقع التأجيل بها لم تنضمه فيزوم على سببانه أن  
يكون الاجل أزيد مما شرطه وقوله نعم الخ استدراك على قوله ولا يلحق التكسر **(قوله)** اكنى  
بالاشهر بعده يزم عليه تأخر ابتداء الاجل عن العقد ولعله اغتفر لقلته **(قوله)** ولا يتم اليوم أي  
الذي وقع العقد فيه **(قوله)** وان قصم آخرها تأمل هذه الغاية وأصل الوجه حذف الواو ثم طهر ان  
الوجه اغتاضها لان المراد لا يكمل يوم العقد بمابدها مطلقاً أي قصم آخرها ولا وأما من الاخير فيفضل  
فيه بين كلاً ولان كان يفهم من عدم التكميل مع النص عدم التكميل مع الكمال بالأولى  
تأمل شو برى بإيضاح والحاصل ان اليوم الذي وقع فيه العقد لا يكمل من الشهر الذي يلي الاشهر  
المؤجل بها مطلقاً سواء أكلت أو قصمتو يكمل من آخر الشهر المؤجل بها ان كل معنى انه يحل الدين  
في أنشائها وان قصم لم يكمل **(قوله)** كراول أي من حيث الشرع وان كانت ناقصة شورى **(قوله)**  
و يتم من الاخير فإذا وقع العقد وقت الزوال من آخر ذي الحجة مثلاً أو أجل ثلاثة أشهر اكنى  
بالمرحوم وصرف مطلقاً كاملين أو ناقصين واختلفين وكذا ربيع الأول ان قصم بخلاف ما ذكر كان  
الدين محل يزول اليوم الاخير من عش وقوله بخلاف الخ انظر الفرق بينهما تأمل **(قوله)** وقدر على  
تسليم يؤخسن كون هذان شروط البيع كما يأتي أنه كان الاولى التعيين بالقدرة على التسليم كما عبر  
به فيا سبق في هذا الاولى أن يكون شرطاً لتمام البيع اه لكن الحق محقق هذا التعيين  
وفرق بين ما هنا وما سبق كافي ع على مر وعبارته وقدر الفرق بين ما هنا وبين البيع بأن البيع  
لما ورد على شيء يبيعه اكنى بقدره المشتري على اقتزاعه بخلاف ما هنا فان السليم يرد على ما في القيمة  
فلا بد من قدرة التسليم اليه على تسليمه لكن مقتضى قول الشرح وهذا الشرط في الحقيقة من  
شروط البيع أن الشرط الغير على التسليم خرد ذلك **(قوله)** محل لاجل أي أن يسلم حالة العقد  
قدره عليه عند حلول الاجل وقال الامام مالك وعنده العقد وقال الامام أبو حنيفة وفيما بينها قل  
**(قوله)** كل طرب في الشتاء أي في كثر البلاد ما في بلد يوجد فيه الربط في الشتاء كثيراً فيصح السلم  
فيه اه اعني بشورى **(قوله)** ما يأتي وهو قوله فلما لم يفسد الخ اه شيخنا **(قوله)** ولان

اول من قوله ويشترط  
العلم بالاجل (ومطلقة أي  
السلم بأن يطلق عن الحال  
والتأجيل حال) كائن  
في البيع المطلق (وان عينا  
شهوراً ولو غير مربية)  
كالنرس والروم (صح)  
لانها مصلوة مضبوطة  
(ومطلقة هلالية) لانها  
عرف الشرع وذلك بأن  
يقع العقد أولاً (ان  
انكسر شهر) منها بأن  
وقع العقد في أنشائه (حسب  
الباقي) بعده (بأهل ونعم  
الأول ثلاثين) بمابدها  
ولا يلحق بالتكسر ثلاثين  
ابتداء لاجل من العقد  
نعم لوقوع العقد في اليوم  
الاخير من الشهر اكنى  
بالاشهر بعده بالأهلة وان  
قصم بعضها ولا يتم اليوم  
بمابدها وان قصم آخرها  
لانها مضت عرية كراول  
و يتم من الاخير ان كل  
(و) رابعها (فقد على  
تسليم) للسلم فيه (عند  
وجوبه) وذلك في السلم  
الحال بالعقد وفي المؤجل  
بحلول الاجل فلا سلم في  
منقطع عند حلول كل رطب  
في الشتاء ليصح وهذا  
الشرط في الحقيقة من  
شروط البيع وانما صرح  
بهنا مع الغتناء عنه  
بقوله مع شروط البيع  
ليزب عليه ما يأتي ولان

القصد بيان الخ هذا أولى مما قبله لان محصل هذا أن الشرط كون القدرة عليه في عمله وهذا زيادة على مفهوم القدرة على التسليم فلا ينافي أن الامر بالمعترضة تسعة ليس منها القدرة على التسليم بخلاف الجواب الأول فإنه يستلزم أن من الشروط المعترضة القدرة على التسليم مع القدرة على التسليم وهو كلام لا معنى له ويحوج إلى تأويل العبارة بما يخرجها عن معناها شرطاً ع من قال سم ويرد عليه أنه لا محال إلى عدم افتراق البيع والبيع في التهمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهي تارة تخزن بالمعترضة تارة عنه كان السلم كذلك فاستوى السلم والبيع في الجملة في ذلك وملاحظة البيع المعين دون غيره الافتراق بينه وبين السلم مما لا حاجة إليه إلا أن يقال يسع المعين هو الغالب فاجتبهت ملاحظته دون غير سلطان **(قوله مطلقاً)** أي سواء كان الثمن مؤجلاً أو حالاً ولا فالحال المعين لا يكون مؤجلاً سوى برى وقال ع من قوله بالقدرة مطلقاً مجرد التأكيد إذا لمعين لا يدخلها أجل وعبارته توهّم أنه يصح ما دون مؤجلاً وليس كذلك فكل المراد بالخلق أنه ليس له إلا هذه الحالة وأن المراد لو كان منه حالاً أو مؤجلاً لكن هذا مبني على السياق فالأصح لفظه مطلقاً لكان أولى كالأخفى على المخاطب **(قوله بلا مشقة)** أي بالنسبة للغالب الناس في تحصيلها في موضع وجوب التسليم ع من والمراد مشقة لا تحتمل عادة فيها يظهر شو برى **(قوله كقصد كثير من الباكورة)** الباكورة هي البرقة عند الإيتام وعند التفاد أي الانتهاء راجع الأوراشو برى وفي المصباح وزي وبأكورة تلفظ كتهاء ولما يدرك منها **(قوله فإنه يصح)** أي فلو تبين أنه كثير في نفس الأمر فهل يفتن بمصحة القصد كثناء بما في نفس الأمر أو لا نظر القصد الشرط ظاهر أنه في ظرفية قولهم الصبرة في شروط البيع بما في نفس الأمر الأول ع من **(قوله يجعل آخر)** ولو فوق مسافة التصرف لا لأمانة لتفعله على السلم إليه حل لا النافق غيره **(قوله اعتد بقوله من)** قاله الدارمي ينبغي أن لا يكتفى باعتد بقوله من تأمر تبين بل أن يعتد بقوله كثيراً أو غالباً لأنهم اعتبروا عموم وجود السلم فيه عند الحمل شو برى وبعبارة ع من اعتد بقوله أي كثيراً أخصاً من قوله نادراً فإنه يفهم منه أنه لا بد في الكثرة من الاعتناء اه وبني ما إذا استوى الأمران فهل يصح السلم حينئذ أم لا فيه نظر وينبغي القول بالصحة لأنه حيث لم يمتدح ملامشة في حصوله ع من على مر **(قوله كالمدينة)** أي ولم تجر عادة المهدى إليه بالسلم ولكن هو السلم إليه أو يصح فيها قاله شيخنا ونوع في الثانية لأنه قد يفتق فلا يجوز بقاء قبل على الجلال في ع من على مر أو نقل نحو هدية أي مما يعتد المهدى إليه يهبها واقتضون كالتقوّل للبيع وبي ما لو كان السلم المهدى إليه هل يصح أيضاً فيه نظر والقرع عدم الصحة لأنه لا يتقاعدهما الواسط في لحم المهدى الذي يميز وجوده لمن هو عنه وقد قالوا فيه بعدم الصحة على المتعمد هو الواسط لكافر في عدم سلم فإنه لا يصح ولو كان عنه عبد كافر وأسلم لندرتمك الله اه لأن قالوا لا يعتد بقوله المهدى إليه كثيراً وهو السلم إليه صيره بمنزلة الوجود وقت وجوب التسليم **(قوله وما لا استصانة)** أي استصانة وصفه **(قوله مثل أولئك كبار الخ)** لا يلايد فيهما من التعرض للمعجب والوزن والشكل والصفا واجتماع هذه الأمور نادراً شرح مر **(قوله كبار)** بكسر أوله فإن ضم كان مفرداً وجئنا تشديد الباء وقد تخفف اه شرح مر وظاهره استواء محمد في مفهومه ما وفرق بينهما بأنه إذا أقرط في الكبير قيل كبيراً مشدداً وإذا أقرط في قيل كبيراً بالضم مخففاً ومنه طول التشديد والتخفيف كافي للتمييز فيهما ع من على مر قال تعالى ومكر واكمرا كباراً أي عظيماء بما أن كذبوا وأثاموا ذوو من تبعه اه جلال **(قوله وما لا تدرة)**

القصد بيان محصل القدرة وهو حالة وجوب التسليم وهي تارة تقترب بالقدرة لكون السلم حالاً وتارة تتأخر عنه لكونه مؤجلاً كآخر بخلاف البيع للمعين فإن العتبر افتراق القدرة فيه بالقدرة مطلقاً وخروج برى بادي بلا مشقة عظيمة ما لوطن حصوله عند الوجب لكان بمشقة عظيمة كقصد كثير من الباكورة فإنه لا يصح كالمال الشبان أنه الاقرب إلى الكلام الأكثرين (ولو) كان السلم فيه يوجد (يجعل) آخر فصيح ان (اعتد بقوله) منه لبيع فان لم يعتد بقوله بان قوله نادراً أو لم يغفل بأسلاو اعتد بقوله لغير البيع كالمدينة لم يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه (فقال سلم فيا يميز) وجوده اما قلته (كصيد يجعل غزاة) أي يجعل يميز وجوده فيه (و) اما الاستصانة وصفه الذي لا بد منه في السلم فيعتدل (أو لو كبار يوقوت) اما لندرة

اجتماعه مع الصفات مثل  
(أما وأخنها وولدها موصوف)

فيه لا تنفاه الوتوق بتسلطه

في الأولى ولندرة اجتماعه

مع الصفات المشروطة ذكرها

في الأخيرين وشرح

بالكبار الصغار فيجوز

السم فيها كالأوز تأوي

ما تطلب التادى والكبار

ما تطلب التزين قال الماوردي

ويجوز السمل في البور

بخلاف الحقيقي لاختلاف

أجباره (أو) السمل في بام

فأقطع كلما به سنة (ق)

عنه بكسر الحاء أي وقت

حاله (خير) على الترافق

بين فسخه والصبر حتى

يوجد فطلبه فان أجاز

ثم بدله أن يفسخ يمكن من

الفسخ ولو أفسط حقه من

الفسخ لم يسقط على

الاصح في الروضة وعلى من

تحصيره لا يفسخ السمل

ذلك بخلاف تلف البيع

لأن السمل فيه يتعلق بالصفة

(الأقبل انقطاعه فيه) أي

في الحد أو عطفه فيها أي

فلا خيار له إذ لم يحن وقت

وجوب التسليم (و) ساسها

(قوله وسط الصغر وزن

الخ) عبارة شرح مر

وسطها الجوى بن سدس

دينار ولعله باعتبار ما كان

من كثر وجود كبار في

زمنهم أما أن لا يفسد

لا يطلب إلا لأنه لا غير فلا

يصح السمل فيه لم تكن انتهت

اجتماعه) وان كان عنده ذلك حل قال شوري وأورد على هذا أن شرط في الجارية أنها ماضية

أرفى البديهة كاتبه أن ذلك صحيح مع أنه يزعم وجوده باعتبار ما شرط فيه من الصفات وأجيب بأن

الكتابة والتشطيف صفتان ويمكن تحصيلهما بخلاف هذا فعين أخرى يستبر فيها صفات أخرى

(قوله مثل أنه) أي وكذا أبيه وتوابعها فان قلت هذا لا ينسب اجتماعهما قلت بغير النظر للأوصاف

التي يجزئ كرها في السمل كإشارته إلى الشارح بقوله صفات فكون البهيمة توصف بأوصاف

مخصوصة وولدها بأوصاف مخصوصة ما ينسب فتأمل وكذا تقول في القول والباقيات والأما وأخنها

وولدها كافي سمل (قوله لا تنفاه الوتوق) ان كان انشفاً لا تنفاه الوتوق لتسرة فغير غاي في تحليل الأولى

والثانية وان كان غيره فلهو ولا على بالندرة فيها أيضاً وقد يختار الأول وانما غير لان الندرة في

الأولى ذاتية وفي الثانية عرضية باعتبار ما عرض له فتأمل شوري (قوله بتسلطه في الأولى) هي

قوله اما قلته (قوله ولندرة اجتماعه مع الصفات) فيه إشارة إلى أن الأخيرين مؤداهما واحد وهما من

الأول والكبار لا ينسب اجتماعهما إلا مع الصفات وكذا الأمثلة بنتها سمل (قوله فيجوز السمل فيها)

إذا مع وجودها حالة تفاوتها فهي كالقسم والقول ووسط الصغر وزن سدس متعلق بنبض ضبطه بما

لا يقبل الثقب حل (قوله والكبار ما تطلب التزين) أي تقبل الثقب وخواص كلامهم أنه لا يجوز

في القول والكبار الواحد من الجملتين القياس بالطنين محتق في الجملة لا في الجملة لا يحتاج إلى ذكر الجملتين كل

واحدة حيث لم يذكر مع ذلك العد على ما يأتي حل (قوله فاطم) أي من بلد التسليم ويجب

تحصيله منه بان كان يئونه وينسبون مسافة التصرف لم يتلف بغيره ينتفع به من يئونه منه مثله لانه

يجب على السمل إليه تحصيله حيث لا يغير السمل حيث لا يغيره لو كان يحصل فوق مسافة التصرف

من بلد التسليم أو دونها وكان يئونه لا يئونه إلا بأكثر من ثل فلا يجب عليه تحصيله حيث لا يغير السمل

حيث حل باختصار وفي معنى انقطاعه ما لو غلب السمل اليوتنصر والوصول إلى الواقع وجود السمل فيه

شرح مر وعبرة من سمل المراد بانقطاعه ان لا يوجد أصلاً أو يوجد عليه بيد بمسافة التصرف أو يملك

آخر ولو قل أصداً ولو يوجد لا يعتد قوم لا يبيعونه أو يبيعونه بأكثر من ثل مثله بخلاف ما إذا

غلبه فله يملكه في شرح مر ولو وجده يبيع بثلث أو يملكه بثلث مثله وجب تحصيله

وهذا هو المراد من روضة بقوله وجب تحصيله وان غلبه من لأن المراد أن يبيع بأكثر من ثل مثله

لان الشارع جعل الموجود بأكثر من قيمته كالصدم كمال الرقعة وما الهطارة وأيضاً فالغالب

لا يكتف بذلك على الاصح فهذا أولى (قوله بكسر الحاء) أي لانه يقال في الفعل منه حل العين بحل

بكسر الحاء واسم الزمان والمكان فيه على مفعول بالكسر مالم الزمان من حل بمعنى نزول المكان

فبالفتح والكسر لانه لا يضر على بالضم ع ش على مر (قوله بين فسخه) أي الضيق في جمعه

ولا يصح في بعضه وان قبض بعضه الآخر حتى لو فسخ في بعضه انفسخ في جميعه كذا قولنا وقد مر

أنه اذا تفرقا قبض بعض رأس المال صح فيه بقدر من مقابله فقيسه هنا كذلك الآن يفرق

فراجع اه قل (قوله فيطلب به) لعله تفسير مراد لانه لا يتفرع على كون التحليل على التفرق

ولو عبر بالاول كان أولى اه ع ش وأجيب بأنه مقرر على قوله حتى يوجد (قوله وعلم من تخيره

الخ) غرضه هنا الرد على التصغير عبرة عما صرح شرح مر ولأولئك فيما يملك فاطم على محله لا يفسخ

كأنه يبيع قبل القبض اه (قوله لانه لا يفسخ السمل ذلك) أي لا انقطاع وقوله بخلاف تلف

البيع أي قبل القبض (قوله لا قبل انقطاعه) عطف على مقدراً أي خبر وقت انقطاعه على محله لا قبله

فأما **(قوله)** وعلم بقدر قيل هذا معلوم من شروط البيع إذا لم يسبق في القصة لا بد من علمه قدر اوصفة وأجيب بأن الكلام في البيع للمعين وما هنا في البيع في القصة والشرح يرى أن البيع في القصة لم يكن وكذا يقال في قوله ومعرفة أوصاف الخ **(قوله)** كيلاً يتميز من قدر محمول عن المضاف إليه أي بقدر كيل وقوله وأما مجموع موقوف عليه ونحوه لا تعرف إلا بالاشتراك كقولهم فلا يلزم وقوع القيمة معرفة شيئا **(قوله)** الخبر السابق وهو من أسبق في شيء فليس يصدق كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم **(قوله)** مع قياس ما ليس فيه وهو الموقوف للشرع على ما فيه وهو المكيل والموزون حل **(قوله)** معلوم أي من كلام الأصحاب عبارة حل قوله معلوم أي مقرره النفس لما علم أنه لو أسلف في موقوف لا بد من الصدوق أسلف في مندرج لا بد من القدر فراجع بين الصفتين لا بد من مقتضاها فيه ومعلوم أن الجمع بين القدر والحد لا يوجب عزة الوجود **(قوله)** كبط يضمن جمع بساط بكسر الباء ككتابك ركتب قال في الخلاصة

وفصل لاسم ر كبط أي يحد • قدر يحد قيل لا ماعلا لا قدر

وبجوز تكليف السنين تخفيفا **(قوله)** نحو جوز) كوز وفتق وبنق في خشرها الأسفل أي الذي يكسر عندنا لكل لا الأعلى الذي يزال عنه عادة قبل بيعه ولما فهم أنه كرهه المسئلة فائدة لأنما كان الفرض من ذكره أن الجوز ونحوه المضاف فيه الكيل ويصح السلم فيموزنا فهو الجوز ونحوه متوزن لأن الكيل إنما هو ضابط فيها وأقل جوامع القير وسيمرح جهه المسئلة في قوله وصح مكيل بوزن الخ فليحذر حل وأجيب بأن مراده بقوله وصح نحو جوز الخ ما هو أعم من كونه الكيل يسد ضابطاً أولاً وان قوله وصح مكيل بوزن الخ اعتد كمرع علمه من هنا نوتة لقوله لا بهما في شرح مـ ما يفيدان الجوز مكيل حيث أقر كلام الأصل وهو قوله وكذا كيلاني الأصح ذكر مقاليه حيث قال والثاني للتجافيه عما في المكيال اه ثم رأيت في عـ ش على مـ ما منه قوله يجوز ما هو مكيل وفي الـ باجهل ما يصد الكيل فيه ضابط ما كان قدراً القير فاقفل فانظر الفرق بينهما وقد يقال كان الغالب على الـ بال تمسك احتياطاً لفقد ماله بهد كيل في زمنه صلى الله عليه وسلم بالقر لكونه كان مكيلاً في زمنه عليه السلام بخلاف السلم اه حـ **(قوله)** وصح نحو جوز) من لوز وفتق والخ في بعضهم البن المعروف الآن اه شـ يرى ولا فائدة قد كرهه المسئلة لأنما كان المراد من ذكره أن الجوز ونحوه مكيل وصح وزناً فلا حاجة إليه لمع قوله لا في وصح مكيل بوزن وان كان المراد منه التنبيه على أن الجوز ونحوه موزون فلا حاجة إليها أيضاً مع قوله الآتي وصح موزون بكيل الخ ومن جلت الجوز كلفي الشرح وطـ ا قال حل لم أفهم أنه كرهه للمسئلة فاشترى أجيب بأنه في جهال على الامام ومن تبعه لأنه منع السلم في الجوز والوزن وكذا إن كان من نوع يكثر اختلافه بنقل فتشوره وتنبأ كياتي فافهم **(قوله)** ما لم يجره كجره) ويصح بالوزن فيجاز جرمه على الجوز بالاول وعلى هذا افلاشكال في قوله بعد وما صغر جرمه كجوز الخ والحاصل أنه اعترض قوله بغيره الكيل ضابطاً ويانه قوله وما صغر جرمه كالجوز بأنه لا حاجة إليه بل لا يصح جعلهما لالموزون على هذا الوجه لأنه حاصله ان ما صغر جرمه موزون ومكيل وحاصل الجواب كما علم إنما أشار إلى أن الموزون لا يتغير بجرم وثانياً ان ما صغر وزناً يصبح كيلاً إذا عُد فيه الكيل ضابطاً بل كان قدر الجوز فادونه فأد أن الجوز وما دونه يصبح كيلاً ووزناً وما زاد على الجوز يصبح وزناً كيلا هذا وقد اعترض على قوله وصح نحو جوز بوزن بوجه آخر وهو ان قوله وصح الخ يشيدان الأصل في الجوز الكيل وان الوزن طارئ عليه وقوله ثانياً موزون بكيل

(علم بقدر) له (كيل)  
فيا كيل (أو نحوه) من  
وزن فيا بوزن وعدها  
يعود وزنه فيها بوزن فليخبر  
السابق مع قياس ما ليس  
فيه على ما فيه معلوماً به  
لو أسلف في مندرج معلوم  
كبط اعتبره القير العد  
(وصح نحو جوز) بما  
جرمه كجره فاقفل  
درس

(قوله) وأجيب بأن الكلام  
الخ) لكن في هذا الجواب  
نظر لاه قال وشرط له مع  
شروط البيع وحلوه على  
البيع لمعين فيكون داخلاً  
فيها تقدم أول الدرس قبل  
الآن يقال ان العلم بالقدر  
في البيع للمعين خاص  
بالخطوط وهذا علم فليدخل  
بهذا الاعتبار

في نوع يصكرا اختلافه  
بغلق قشوره ورفقها خلافا  
للإمام وان تبعه الرافعي  
وكذا التورثي في غير مخرج  
الوسيط (راجع (موزون)  
أى سلمه (بكيل) بقيد  
زنده بقول (بعد) أى  
الكيل (فيه ما يبال) لان  
المقصود معرفة القدر

كصفتي وما صغر حجمه  
كجوز ولوز وان كان في  
نوع يكثر اختلافه بأمس  
خلاف ما لا يعد الكيل  
فيه ما يبال كفتات مسك  
وعنبر لان قدر اليسر منه  
مالية كثيرة والكيل لا يعد  
ضايفا فيه وكبيخ  
وباذنجان ورمان ونحوها  
عما كبر حجمه فيتمتع فيه  
الوزن فلا يكفي فيه الكيل  
لانه يحتاج في المكيال  
ولا السلك كثرة التفاوت  
فيه والجمع فيه بين المد  
والوزن لسلك واحد مقصد  
لما يأتي بل لا يجوز السلم في  
البطيخة

(قوله راجع الى الجوز)  
الاولى لما صغر حجمه

(قوله تنبيه على اشتراط قطع  
أشاع الخ) أى هل يشترط  
في السلم أن تقطع أشعاعه  
أم لا أى هل يلزم للسلم اليه  
قطع الخ

(قوله وان البطيخة  
الواحدة الخ) انظر الى التفرع

غيبا أن الأصل في الجوز الوزن والكيل طارى عليه فكانه قال المكيال الأصل في الجوز الكيل والمكيال  
الأصل في الجوز الوزن وهو تناقض والجواب انه إنما قصد بذلك مجرد بيان ضابط الموزون والمكيل  
من غير التفات الى أن أحدهما أصل والآخر طارى اه ع ش (قوله أى سلمه) فمرد لان الصحة  
لا تتحقق بالقوات بل بالقصور والعبادات والاضافة بمعنى في والتقدير أى السلم فيه (قوله خلافا  
للإمام) أى حيث قال لا يصح فيه أصلا أى لا كيل ولا وزن بما مر بقوله الآتي وان كان في نوع الخ الرد  
على الإمام أيضا (قوله في غير شرح الوسيط) أما فيه فوافق غير الإمام من الجمهور وقدم ما في  
شرح الوسيط على غيره لانه متبع فيه كلام الأصحاب لا مختصر في ع ش بل قيل انه أتوه ولقد انه  
(قوله كجوز ولوز) سوف يقتضى أن موزون الأصل وقدم قبله انه مكيل وأنه يصح سلمه موزونا  
تأمل وقد يقال الذي تقدم إنما هو بيان صحة السلم فيه وزنا أى لأصالة الوزن فيه فأومأ فيه هنا  
الى بيان أصالة الوزن فيه شورى (قوله وان كان في نوع) الغاية الرد في معنى من أن كان ضمير كان  
راجعا الى الجوز وان كان راجعا الى السلم كانت على بابها قوله بأمس أى بظلم قشوره ورفقها (قوله  
كفتات مسك) في الصياح الفتات بالضم ما فتت من الشيء (قوله والكيل) الاولى التفرع (قوله  
وكبيخ) مطوف على قوله كفتات الخ (قوله وباذنجان) بفتح الباء وكسر الذا لفتحها شورى  
ورمادى (تنبيه) في اشتراط قطع أشعاع الباذنجان احتالان للمردى رجع الزركنى منهما المفعول قال  
لانه المعروف فيهما لكن يشهد للاشتراط قول الإمام اذا سلم في قصب السكر لا يقبل أعلا الذي  
لا حلا فيه ويقطع جامع رقص أسفله يطرح ما عليه من القشور رأى الورق وعلى الاول يفرق  
بأن التفاوت فيها ذكر في القصب على منه في الأشعاع فوسع هنا ثم اه حج وقوله لا يقبل ظاهره  
صحة القصد بدون اشتراط القطع ولكن اذا أحضره السلم اليك بالورق لا يجزى على السلم القبول اه ع ش  
على مر (قوله عما كبر حجمه) كالبيض وهو يضم الباء في الماضي والأجرام كانهوا بكسر هاء السنن  
يقال كبر بكسر الباء في الماضي وفتحها في المضارع للكثير في السنن وبضمها فيهما للكثير في الجسم  
والمتى وقد نظم بعضهم ذلك فقال

كبرت بكسر الباء في السن واجب • مضارعه بالفتح لا غير بإصاح  
وقد الجرم والمضى كبرت بضمها • مضارعه بالضم جاء بإصاح

اه من حاشية ع ش على المراهب (قوله والجمع فيه) أى المذكور من البطيخ وما بعده (قوله  
لكل واحدة) أى للجملة كما عتمدت شيئا للشهاب مر وحيثما ظلت بطيخة واحدة والعدد من  
البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلما قلنا ان كان عددا من البطيخ فهل ضمن قيمته لا غير مسمى  
لانه لا يصح السلم فيه وأضمن وزنه بطيخا لا ينع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه إنما  
جاء من جهة ذكر عدم مسم وزنه فيه ونظر الوجه ما حرم من المباح منهم مر ان العدد من البطيخ  
مثلى لا يصح السلم فيه وزنا فيضمن ثلثه اذا تلف وأما يرضى له امتناع السلم فيه اذا جمع فيه بين المد  
والوزن التبر التفرع بين أن البطيخة الواحدة مستقيمة مقضض بالقيمة لأن الأصل منع السلم فيها وان  
عرض جوازها فيها اذا أراد الوزن التفرع ب (سم) (قوله والوزن لسلك واحد مقصد) هذا تبع فيه  
السكى والمقصد البطلان مطلقا سواء قال لسلك واحدة أم للجملة لانه لا وجود اه زى وقوله لما يأتي أى  
في قوله فلما سلم في ما تصاع برعى أن وزنهما الخ والذي يأتي فيه قوله لا ينع وجود عبارة مر في  
شرحه ثم لو أراد الوزن التفرع فلا وجه الصحة حيث تد في الصورتين وهما المبلغ بين الكيل والوزن  
أوالمد والوزن لسلك واحدة لا تنفعه أن لا وجود لذلك وقول السكى عنوه اه ع ش وكلمته في

ونحوها لانه يحتاج الى

ذكر جوما مع وزنها

فيوزن غرة الوجود وقولي

يبد فيه ضابطا أولى بما

ذكره (ر) (ص) (مكيل)

أي سلمه (وزن) (لمس)

(الابهما) أي بالكيل

والوزن معا فلو سلم في مائة

صاع برعى أن وزنها كذا

لم يصح لان ذلك يمز وجوده

(ويجب في ابن) بكسر

الباء وهو الطوب غير

الحرق (عدو سن) معه

(وزن) فيقول مثلاً ألف

لبنة وزن كل واحدة كذا

لانه يضرب عن اختيار

فلا يميز وجوده والامرفي

وزنه على التقريل لكن

يشترط أن يذكر طوله

وعرضه ونحاشته وأنه من

طين معروف وذكر سن

الوزن من زياتي (وفد)

السلم ولو حالاً (تعيين نحو

مكيل) من ميزان وذراع

ومسجحة

(قوله) ذكره ثم لبيان انه

موزون) عليه يكون

معامولاً ما كان موزوناً

يعلم محضونه على انه تقدم

انه مكيل عند مر تأمل

وتضمنه الاول قصداً

وان كان قوله بوزن فبما

مستمر

(قوله) (لص) أي المارود

لوزن التفرجى كانه قد

عن مر

البطيخ بين الصد والوزن الجع في التوب بين القرع والوزن بخلاف الخشب ونحوه لان مكان تحت مازاد ولا يتأنيق ذكر طوله وعرضه ونحاشته لان الوزن فيه تفرجى شوري (قوله) ونحوها) كغيره سلة ويمتد قايضين خانم لوزن التقريبي فلا وجه للصحة في الصورين أي في هذه والتي قبلها لا اشتقاء عز الوجود اذا ذلك حل (قوله) وقولي يبد فيه ضابطاً (الخ) قال في القوت طاقوا اجواز السلم في القبول وزنا في الحادي لمارودي انها ثلاثة اقسام قسم بضمنه شيئاً أن أصله ورقة كالحس والقيلع قال سلمه باطل وقسم متصل به ليس مقصوده كالحجر والفت فلا يجوز الا بعد شرط قطع ورقه وقسم كانه مقصود كالحديد فيجوز وزنا حل وعبرة . وفي شرح قول المتن والخطة وسائر الجواب كالحجر وصح في القول ككراتونوم وصل ونخل وساق ونشاع وهندابوزن فاذ كرجسها ونوعها ولونها وصغرها أو كبرها اه وهي عطفة لكلام حل الا أن يجعل ما قاله على السلم في رؤسه مع ورقه وكلام مر على السلم في أحدها كذا فقررنا شيئاً غيراً في سم على حج ما يشهد لشيء خارج قال ولذا قلنا أن يقول في القسم الاول يبنى الجواز يقطع ورقه أو رؤسه زوال الاختلاف فتأمل اه من خط شيخنا الشهاب ح (قوله) (وصح مكيل بوزن) (الخ) والفرق بين هذا الباب وبين الراجح جوازنا وزن ما يكال وعكسه هنادون ذاك أن الممار في هذا الباب على هم المعادين بالقدرو هو موجود بوزن المكيل وكيل الموزون وذلك فيه ضرب من التبدل فيصيح في المكيل وزنا والموزون كيلاً فتأمل شيخنا عزري وأجيب أيضاً بأن الممار في الرابع على الميار الشرعي وهو الكيل في المكيل والوزن في الموزون قال الشوري هذا علم من قوله وصح نحو جوز بوزن وقد يقال ذكره نونه لقوله لاهما ويقال ذكره ثم لبيان أنه موزون فقط لا لبيان أنه مكيل أصالة ويصح السلم فيب وزناً تأمل (قوله) (لمس) أي من أن المقصود معرفة المقدار شوري (قوله) في مائة صاع (ر) وكذا لو أسلم في مائة ثوب على أن وزنها كذا أو ثوب واحد على أن وزنه كذا لم يصح لانه الله كور في خلاف الخشب فان زاده نبحث شرح مر والصاع اسم للوزن أصالة لانه أربعة أمداً والد رطل وثلاثم صارماً للمكيل عرفاً وهو المراد هنا كافي قل (قوله) وهو الطوب غير الحرق) وشبهه بصد حرقه أن لم يكن رخواً وكذا الخرف ان انضبط وميعاره العدوكذا الخشب ان فيه القود أخذ من العلة والاعتبار فيه الوزن فقط قل (قوله) على التفرجى) أي يعمل على ذلك فلو أراد التحد بدف كذا ذلك لانه يضرب عن اختيار حل (قوله) وفد تعيين نحو مكيل غير معتاد) بأن لم يعلم مقداره فان علم المعادين وعدلين صح وجب تعيين المكيل لان تعدد المكيل ولا غلب وتعيين ذراع اليد مفسد لم يصح فصره لا خيال الموت اه قل وفي مر ولو اختلفت المكيل والموازين والقران اشترط بيان نوع منه ما لم يكن ثم غالب فيجعل عليه الاطلاق ومثل ذلك ما لو اعتد مكيل مخصوص في جب مخصوص في يد السلم فيجعل الاطلاق عليه اه وقوله ولو اختلفت المكيل (الخ) من ذلك ما هو بصراً من تفاوت كيل الرملة وكيل غيرها من بقية مكيل . مصر وعليه في تعيين ان المعادين ان كانوا من الرملة حل عليه أو من غيرها حمل عليه اه عني على مر (قوله) ولو حالاً) الثانية للرد على من قال لا يصح التعيين للذ كوفي في الحال قياساً على الموقال بذكره اه هذا الكوز من هذه الصورة ورد بأن لصيرتها كانه معينة حاضرة أمكن أخذ منها قبيل ثلثه والذ كثر عدليه الشارح بقوله لا يقد يلم قبيل قضه (الخ) وبقوله بخلاف الموقال بذكره (الخ) (قوله) من ميزان) كأن قال له أسلمت اليك ديناراً فبما هذا ثوبان أي الذي وزن به الثوباني من ثمر مثلاً وير قادر بما جرحه بأن عيناً علم من ميزان الثوباني وقال أسلمت اليك فبما يخرج من وضع آلة الوزن على هذا المحل والمنجعة تنبع بوزن به مجهول المقدار كأن قال أسلمت

(غير معتاد) ككوز

لانه قد يتلف قبل قبض  
مافي القيمة فيؤدي الى  
التنازع بخلاف ما قول  
بعتك لم هذا الكوز من  
هذه لغيره فانه يصح لعدم  
الفرق فان كان معتادا لم  
يفسد السلم ويلتزم تصنيعه  
كسائر الشروط التي لا غرض  
فيها ويقوم مثل للمعين  
مقامه فلو شرط أن لا يبدل  
بطل السلم ويحرم من زيادتي  
(د) فسد أيضا بتعيين  
(قصر من ثمرة بقليل)  
لانه قد ينقطع فلا يحصل  
منه شيء لان ثمرة بقليل  
لانه لا ينقطع غالبا وتعيير  
بالقليل والكثير في الفر  
أولى من تعييره بهما في  
الفرقة اذا اختلف بكثر في  
الصغيرة دون الكبيرة (د)  
سادسها (معرفة اوصاف)  
السلم فيه أي معرفتها  
للعاقدين وعديلين (ينظر  
بها اختلاف غرض وليس  
الاصل عدمها) فان فقدت  
لم يصح السلم لان البيع  
لا يحتمل جهل العقود  
عليه وهو عين فلان  
لا يعتمد وهو دين أولى  
وتوجب بالقيس الأول  
ما ينسحب باهمال ذكره  
كالكمال والسمن في  
الرفيق وبالتالي وهو من  
زيادتي كون الرفيق قويا  
على العمل او كذا مثلا فانه  
وصف يظهر به اختلاف  
غرض

اليك قد مر هذا الجرم من الغر بأن يوضع في كفة الميزان ويقال له السلم في الكفة الاخرى وبذلك  
حلت المتعارفة بين الميزان والمنفعة اه شينخا وقال في الصباح قال الاخرى قال القراء هي بالسمن  
ولا يقال بالصاد وعكس ابن الكيت وتبعه ابن قتيبة فقال منجبة الميزان الصاد ولا يقال بالسمن وفي  
نسخة من التهذيب منجبة وسن وأعرب وأصح لان الصاد والمسلم لا يعتمدان في كفتريه كما  
في ع ش على مر (قوله غير معتاد) المراد به ان لا يكون معلوم القدر والمتاختلف حل (قوله لانه قد  
يتنازع) هذا لا يشمل الحال كذا قيل وهو ممنوع شوري أي بل رسله لانه قد يؤخر القبض  
في الحال فيتلف المكيل كقصره شينخا (قوله فانه يصح) أي فلو لم يقبل القبض تغير للمشتري  
فان اجز صدق البائع في قدر ما يبيع به الكوز لانه القارم وقصته قوله من هذه انه لو قال لمن البر الفلاني  
المعلم لم يأت بصح ولم يله غير مراد أو نسوي على الغالب وان المداير كون البريعنا كادل عليه قوله  
لانه قد يتلف قبل قبض مافي القيمة ع ش على مر (قوله لعدم الفرق) لان المعين يتأني فنه لا اختلاف  
مافي القيمة اه حل (قوله فان كان معتادا) بأن عرف قدره أي عرفه العاقدان وعدلان غيرهما  
وهذا كذا لم يختلف نحو المكيل ولم يكن ثم غالب الا فلا بد من بيان نوعه فان كان ثم غالب حل  
الاطلاق عليه كان اعتدكيل مخصوص ببلد السلم فيجعل الاطلاق عليه حل (قوله من ثمرة بقليل)  
قليل هو الذي لا يؤمن فيه الاطعام والكثير بخلافه شوري مافي السلم كذا غير صحيح في او كذا  
شرح مر لانه قد يتلف منه شيء وينقطع جسمه (قوله لانه قد ينقطع) والذي يتجه له الفرق بين  
الحل والمؤجل حل (قوله لامن ثمرة بقليل) وهو ليعين ذلك انقرأ ويكي الانبان بخلافه  
احتمال ان كلامه والمفهوم من كلامه الاول وعليه لو أتى باجود من غير ذلك القر بغير علم قبوله شرح  
مر (قوله وتعيير بالقليل والكثير) أي منطوقا ومعنويا (قوله أول من تعييره بهما في  
الفرقة) أي بالقليل والكثير أي يلزمهما وهو الصغير والكبير لان الاصل انما يعير في القرية  
بالصغيرة والكبيرة لا بالقليل والكبيرة وفيه انه لا يلزم وأجيب بأن بينهما تلزاما على (قوله أي  
معرفة اوصافها) ولواجب لا كحرفة الاعمي الاوصاف بالسماح وعديلين ولا بد من معرفة اوصافها  
بالتعيين لان الفرض منهما الرجوع اليهما عند التنازع ولا تحل تلك الفائدة الا بمعرفة اوصافها  
كذلك قاله في القوت وهو حسن تعيين اه ع ش على مر فاذا سلم اليه في عبد تركي فيكني معرفة  
العاقدين بأن في العبد نوعا تركيا اما العدا لان في شرط علمها هذا النوع تفصيلا بان يعرف اعلامه  
التي يتميز عن غيره بحيث اذا عرض عليه ما لمسلم فيه يعرف انه تركي وغيره فالمراد بالاصاف  
ما يشمل النوع الآتي فالرفيق وكذا اذا سلم في برسقي (قوله وعديلين) وان لم يحضر العقد شوري  
والمراد ان يوجد ابدأ في الغالب في عمل التسليم وما قرب منه عدلان يعرفان الاوصاف أي ملو لها  
يرجع اليهما عند التنازع في ان هذه الصفات ليست المشروطة والمراد اعدا لشهادة ولورجل واسرائين  
بأن يوجد ابدأ في ساقفة العدوي شينخا (قوله فان فقدت) أي المعرفة (قوله فلان لا يعتمد) الام  
لام الابتداء وان لا يعتمد مستبدا مؤول بمداير أي فلم يدرك احواله أولى شينخا (قوله خروج بالقياس الاول)  
وهو ظهور اختلاف الفرض ولو شرط ذلك أي ما يساق بهما لاعتبر ولم يجب القبول بدونه حل و مر  
(قوله وبالتالي) وهو كون الاصل ليس عندهما وقد يتوقف كون الاصل في العبدان لا يكون قويا  
على العمل الا ان يقال المراد شدة القوة وبه قال شينخا كحج وأورد ان شبهة على هذا الصابط اشتراط  
الثبوت به مع ان الاصل عندهما وأورد بأنه لما غلب وجودها صرحت بجزءها الاصل وجوده فلهذا صح كشيخنا



مع أنه لا يجب التعرض

لأن الأصل عدمه (د)

سابعها (ذ) كرها في العقد

بلغة يعرفها (أ) أي يعرفها

العاقبان (وعدلان)

غيرهما يرجع إليهما عند

تعارض العاقبين فلا يوجها

أو أحدهما أو غيرها لم

يصح العقد وهذا بخلاف

ما مر في الاجل من

الاكتفاء بمرفقها أو

معرفة عدلين غيرهما لان

الاجل يترجع الى الاجل

وهنا الى العقود عليه بخلاف

أن يحتمل ثمةا لا يحتمل

هنا وليس المراد هنا

عدلين معينين اذ لو كان

كذلك لم يجز لاحتمال أن

يوتا أو أحدهما أو يبقيا

وقت الجمل فيتعذر معرفتها

بل المراد أن يوجد أدلى

الغالب من مرفقها عدلان

أو أكثر تعبيرى بديلين

أولى من تعبيره بشير

العاقدين (لا) ذكر

(جود ورواءة) فها لم

يفتقد بشرط ذكر شيء

منها (وطلقة) أي الملم

فيه بأن لا يقيد بشئ منها

(جيد) المعروف ويقتل

على أقل درجاته وكذلك

شرط شئ منها حيث يجوز

ولو شرط ودي نوع أو

أردأ جاز لا لاضطرابها وطلب

أردأ من المضر عناد

بخلاف ما لو شرط

أه حل (قوله مع أنه لا يجب التعرض له) المتسبب أن يقول مع أنه لا يشترط معرفته لأنه لا بد من قوله  
ومعرفة أوصاف الآن يقال في كلامه من مقدور التقدير ومعرفته أوصافه التي يجب التعرض لها في العقد  
كأن يشرح البهجة لكن لما كان يلزم من في وجوب التعرض في وجوب المعرفة استغنى عنه لكن  
على هذا التقدير يكون الشرط السامعاً الآن قبل عمله قوله في العقد بلغة يعرفها (قوله لا بد من كرها في  
العقد) أو أراد تهافتاً لا لا بعد موقوف في المجلس قال الاسنوي وهذا من المسائل التي لم يجدها لو اطلع الواقع  
في المجلس كالأوضاع في العقد حل قال شيخنا ومحل الشرط هو قوله في العقد لا قوله بلغة في العقد لا قوله بلغة  
يعرفها الخ قد علم من الشرط السادس كذا كره م من أن كون ذكر كرها في العقد بلغة يعرفها الخ  
من لازم معرفة العاقدين وعدلين بالصفات وعبارته مع الأصل ويشترط ذكرها في العقد معتدلة بما يستعمل  
المعقود عليه فلا يكفي ذكره قبله ولا بعد موقوف في المجلس المتقدّم إن توافق قبل العقد قالوا لا بد من حالة  
العقد ما كنا اتفقنا عليه صح على ما قاله الاسنوي وهذا نظير من له بنات وقال لا خور زوجتك بنى ونوى  
معينة ولا بد من كون ذكر كرها على وجه لا يؤدي الى عزلة الوجود أي قلته لان الشرع كما مر أنه لم يأت  
في قل على الجلال ما مضى ذكر كرها في العقد فلا يكفي ذكرها قبل العقد ولا بعد موقوف في مجلسه ولا يفتيا  
مطلقاً ما نقل عن شيخنا الرمي من الاكتفاء بنيتها في العقد كالمعقود عليه في النكاح لم يرتفع شيخنا  
قال ويرى بينهما باختلاف الفاتح (قوله يعرفها وعدلان) المراد بمعرفة اللغة معرفة معلوما  
وحيث يقال هذا في عني مقابلة اذ لا يتصور معرفة اللغة أي من حيث مدلولها مع جهل الصفات  
وعبارته مخرج م من لازم معرفتهم ذكرها كصفات ذكرها في العقد بلغة يعرفها العاقبان وعدلان  
أه فاذا شرط كونه داعياً أو أياً أو كلاً اشترط معرفة مدلول هذه الألفاظ من العاقدين وعدلين أه  
(قوله فلو جهلها) أي اللغة أو ما جهل الصفات فقد تقدم تعليله شورى (قوله فيتعذر معرفتها)  
أي الصفات (قوله بل المراد أن يوجد أدلى في الغالب الخ) أي الغالبين بوجود في سائر الأزمنة والمراد  
وجودهما في محل التسليم فانفق على مسافة المدعى لأن من تعين عليه أداء الشهادة لا يجب عليه  
الاجابة الا من المحل لا كور كالمحل لها حل وعبارة الشورى بل المراد أن يوجد أدلى أي في محل  
التسليم أو ما قرب منه اه ولا يخفى أن في العبارة تقدماً وتأخيراً والمراد أن يطلب وجودهما غلبة غير  
متفككة قد دفع ما يقال أن قوله أدلى أي في قوله في الغالب فثابت ما قلنا أن يطلب وجودهما في سائر الأزمنة  
فقوله في الغالب بمنزلة البذل من لفظ أدلى فالمراد بالبدنية الغالبة في غالب الأزمنة اه (قوله ممن يعرفها)  
أي الصفات واللغة حكمها كذلك شورى (قوله أولى من تعبيره بفيرا العاقدين) وجه الاول وبقا  
غيرهما يصدق بفاسقين أو بعدل فقط أو بعدل وطاسق أو فاسق فقط ع (قوله لا جوده) فيه  
الطعن على ضمير الخاضع من غير اعتدائه الخاضع على رأي ابن مالك (قوله منها) أي من الجوده  
والرواءة (قوله حيث يجوز) وذلك فيما إذا كان ردي نوعاً وأردأ في الرواءة كإتيان على الاثر كقول  
أسلمت اليك في ردي قد سمع بردي أه أو أرى أوفياً اذا شرط كونه جدياً في الجوده فيقول على أقل  
درجات الردي أو الادراء والجيد قوله حيث يجوز حيثية تقييد النسبة للرواءة بخلاف الجوده لاها  
لا تكون الاجازة وقد شرح هذا القيد قوله بخلاف ما لو شرط ردي وعيب أي أو أدلى لا بد من قوله  
أو أوجه مفهوم الجوده فلو اختلف ان في الرواءة فالجوده بقدر ردي أو أدلى أو جيد أو أوجه المتنع الاخير  
فقط وفي العيب اثنان ردي وعيب أي ردي وعيبه أو ردي وعيبه ومثل (قوله ردي نوع)  
أي ردي نوع وقوله ردي وعيب أي ردي وعيبه أو ردي وعيبه ومثل (قوله ردي نوع)  
بالفصح المنسوس لان السوس لا ينطبق (قوله وطلب أردأ من المضر عناد) جواب عما لا بد من شرط

ردي. النوع يؤتى الى التنازع وحاصل الجواب انه يجبر على دفعه لمن أردأ الأنواع وان كان هناك  
أردأ منه لأنه أعلى من المشروط ان كان هناك أردأ من المدفوع **(قوله ردي عيب)** مالم ينضبط  
كالعيب وسكت عن الورد في العيب وفي شرح الارشاده كذلك حل **(قوله اذا تقرر ذلك)** أي  
ما ذكر من الشرطين الآخرين فهذا فرع عليهما كما يدل عليه كلامه في شرح البهجة وبعبارة  
الشورى قوله اذا تقرر ذلك أي معرفة الاوصاف وذكرها في المقادير وليس المراد باسم الإشارة  
جميع الشروط المتقدمة كاللا يخطئ اذ هو الرأس المثل والنسليم مويان المثل والقدر فوقه ولا يتفرع  
عليه ما ذكره والظاهر أنه يتفرع أيضا على العلم بالقدر لان له دخلا في الانضباط ومعرفة الاوصاف  
لا تنفي عنه وفي الشيدى انه أي قوله فيصح تفرع على اشتراط معرفة الاوصاف اذا ما لا ينضبط مقصوده  
لا تفرع وأوصافه اه **(قوله في منضبط وان اختلف)** فيشترط علم المقادير بكل من أجزائه على التعمد  
وعليه فيظهر الاكتفاء بالظن اه حجج شورى **(قوله من الثياب)** والوجه ان المراد بالانضباط هنا  
معرفة المتعاقدين وزن كل من الاجزاء كجبري على ذلك الاذرى خلافاً للسبكي لان القيم والاغراض  
تتفاوت بذلك تفاوتاً ظاهراً مراعى **(قوله وهما)** أي الثاني واخر مقصود أركانها برفع  
أركانها على النيابة عن الفاعل ولا تصح الاضافة قل **(قوله على الاشهر)** قال الشورى  
انظر غير الاشهر اه ولعله الكسر فيهما وليس في المصاحف والاختار الوجوهان المذكوران ولفظ  
الثاني والشهد يفتح الشين وضمة السلسل في شمعها والجمع هو ادالكسركفات اعاقال في شمعها  
لان السلسل يذكر ويؤنث ولكن الاغلب عليه التأنيث اه ثم رأيت في قل على الجلال قوله  
يفتح الشين وضمة أي مع يكون الماء وبكسرهما **(قوله وشع)** يفتح الميم وسكونها لمن  
عش وهو من اضافة الجزء للكل **(قوله وجين)** يضم فسكون أو يضمنت مع تخفيف التون  
وتشددها نعم ان تهري أو كان عتيقاً يصح السلسل فيه لعدم ضبطه والسلك المملح مثله اه قل  
وقوله والسلك المملح كالجين قضية التنظير أنه لا يصح في القديم اه **(قوله قوامه)** يفتح القاف  
وكسرها والكسر أفصح **(قوله على مجرور الكاف)** فهي من أمثلة المنضبط لكن من القسم  
الثاني منه هو ما اختلفا بضمة بعض وذلك البعض غير مقصود **(قوله لا مجرور في)** فيلزم أن يكون من  
غير المنضبط ومن هذا يعلم الاتفاق على صحة السلسل في الشهادت اختلفا عما هو هل هو منضبط أو لا وتقل  
شيخنازي ان بعضهم قال يضم تحت السلسل فيه لعدم انضباطه ولعل قائل ذلك يقول بعدم صحة السلسل في  
كل ما ذكره الشهد من الجين والاقط والخسل لانه قيل فيها انها غير منضبطة قال شيخنا مرام والوجه  
المراد بالانضباط هنا معرفة المتعاقدين وزن كل من الاجزاء مويان المقادير لا يعرفان مقدار وزن  
كل من السمع والسلسل وكل من المين والاقط والسمع والسمع الذي يبنى ان المراد بالانضباط أنه لو زاد أو نقص  
أفسد هو واضح على ما فيه في الجين والاقط دون الشهد والسلسل اه حل **(قوله في)** تقسم عن شيخنا  
مرام انه لا يصح بيع القسطة ولا يصح السلسل بشمعه ولا يصح الزبدول والبراهم فقوله هنا كثره انه  
يصح السلسل في الزبدان خلاص كثير يخض وفي القسطة ولا يصح ما فيها من بعض الطرون أو دقيق  
أرز في السلسل بشمعه عايناه ذلك مع أن السلسل أخشن من السبع فالوجه عدم الصحة في ذلك وليس  
السمع في السلسل كالنوى في النخل لان السمع مقصود لانه وليس بقاؤه فيه من صاحبه لانه ان عجن معه  
فهو كالجزء من الجوينة المختلطة بالنوى فلا يصح والاقط السمع ما من من معرفة قدر السلسل فيه فوم من الجبل  
بأحد المقصودين على أنه ما من رؤية السلسل فيه أيضاً لانظر لحو الشهد في كلام المصنف مراده  
من حيث الصحة السلسل الخالص من شمع فقط لانه وتفسيرنا شارح لبيان لحناه النوى في ذاته

ردي عيب لعدم انضباطه  
أو أوجد لان أقصاه غير  
معلوم اذا تقرر ذلك  
**(فيصح)** السلسل في منضبط  
وان اختلفا بضمة بعض  
مقصوداً أو غيره **(كمتاني)**  
من الثياب الاول  
مركب من قطن وسور  
والثاني من ابريسم وور  
أوصوف وهما مقصود  
أركانها **(وشهد)** يفتح  
الشين وضمة على الاشهر  
مركب من غسل وشمعه  
خالقة فهو شبه بالنمر وفيه  
النوى **(وجين واقط)** كل  
منهما فيصح بالجين المقصود  
المملح والاقط من مملحه  
**(وخل نمر أوزيب)** هو  
يحصل من اختلاطهما  
بالماء الذي هو قوامه فشهد  
وما بعده معطوفان على  
مجرور الكاف لا مجرور في  
**(قوله كالجين)** عبارة  
شرح مروي ذكر نوع  
الجين وبلده ووطونه  
ويصه الذي لا تغير فيه أما  
ما فيه تغير فلا يصح فيه لانه  
معيب وعليه يجعل منع  
الشافعي السلسل في الجين  
القديم

(الافيا لا ينضب مقصوده كهريسة ومجهر وغالية) وهي مركبة من مسك وعنبر وعود وكافور وكذا في الروضة كأصنافها في تحرير النوى ذكر الدهن مع الاول فقط (وخف مركب) لاشناله على غلار تو بطانة (٣٣٩)

أقدارها وأوضاعها وتخرج  
يزيد في مركب المفرد  
فيصح السليم فيه ان كان  
جد بدوا اتخذ من غير جلد  
والامتنع وهذا ما حره  
السبي وغيره لكنهم  
أطلقوا الصفة في غير الجلد  
ويشهد لافته صحة السليم  
في الثياب النخيلة الجديدة  
دون اللبوسه (وزر ياق  
مخلوط) فان كان مفردا جاز  
السليم فيه وهو يشاء مشاة  
أردال المهمة وأطاء كذلك  
مكسورات ومضمومات  
ففيه ست لغات ويقال  
دراق وطراق (دروس  
حيوان) لانها تنضم  
مقصودة ولا تنضب  
بالوصف ومعظمها النظم  
وهو غير مقصود (ولا في) ما  
تأثير ناره غير منضبط) هو  
أولى مما عبر به فلا يصح  
السليم في خبز وطبخ  
ومشوى لاختلاف القرض  
باختلاف تأثير النار فيه  
وتسمر الضبط بخلاف  
ما ينضب تأثير ناره كالصل

(قوله لاختلاف حوصته)  
عبارة تشرح مر ولا يصح  
في حاض السليم لان  
حوصته عيبا لا في خفيض  
لاما فيه فيصح فيه ولا  
يضر وصفه بالجوشة لانها

أو لضرورة كونهم المختلط الذي في كلام المصنف على أنه غير مختلط فتأمل قول وتألف زى فقال  
يصح السليم في الشهد وبصح السليم في الخفيض ان خلان الماء وكذا يصح في اللبن بسا وأواعه لا  
المختلط لاختلاف حوصته (تنبيه) علم مما ذكر أنه يصح السليم في الزبد والسمن حيث ذكر حيوانه  
وما كوله ولا بد ان يبين جد بدو السمن من عتقه وطرقا زبد وصددها وجامد السمن الذي يتجان  
في المكيا لوزن لان الكيل لا بعد ضابطا فيه وأقنى والله سيخنا بصحة السليم في القشعة ولا يضر فيها  
الاعرون لانهم من مصالحها حل (فرع) أقنى شيئا بأنه لا يصح السليم في القول للمدشوش ولا يجزى  
أن مثله القمح المدشوش وقال في شرح الروض يجوز السليم في النخالة اذا انضبط بالكيل ولا يكثر  
تناوبها فيه اسم (قوله لافيا لا ينضب مقصود ما) علم من كلامه أن المختلط أربعة أقسام مختلط  
أركانه مقصودة غير منضبطة كهريسة وغالية أو منضبطة ككتاف وتر أو بعضها مقصود والآخر  
للإصلاح كالعين والاقط وهذه كلها صناعية أو مختلط خلق وهو الشهد فالاول لا يصح السليم فيه وما  
عدمه يصح السليم فيه أم س (قوله وفي تحرير النوى ذكر الدهن) ولا مخالفة لافيا بقوله نعمل هكذا  
وهكذا الكن الدهن مراد في الاول أيضا والمختل لدهن بالزبد وقم في كلام بعضهم قتلان التحرير  
والشهور عند أهل الجواز واليمن أنه دهن البان لا غير اه اعصاب شورى (قوله وخف مركب) أي  
ونزل وقوله لاشناله على غلار تو بطانة وليست منضبطة وكل منهما مقصود ان كانت من جنس واحد  
وظاهر كلام المصنف كماله أن قوله وخف عطف على هريسة فيفيد أن المنع فيه لعدم انضباط أجزاءه  
لأن المناع من ذلك ما شاربه بقوله والعبارة تلخ وقد اشار الى ذلك أي أن الاولى عدم عطف الخف  
على الهريسة لاجل الخلق بقوله وكذا الخفاف اه حل (قوله والعبارة) أي عبارة العاقد بن ل عبارة  
الكتاب (قوله وأوضاعها) أي أشكالها بعبارة تشرح مر لان العبارة غير وافية بذكر انضباطها  
وأقدارها (قوله والا) بأن لم يكن جديدا أو اتخذه من جلد (قوله لكنهم أطلقوا) ضعيف وقوله  
ويشهد لافته وهو صحة السليم في الخف الجديدا كان من غير جلد حل وقال بعضهم قوله لافته وهو  
تقييد للصحة في غير الجلد الجديدا (قوله وتر ياق مخلوط) أي من أجزاء طاهره قاله ياق الا كبروه  
الذي يجعل فيه لهم الحيات لا يصح يسه ولا السليم في لافته شرط محتمه وهو طهارة عينه فقوله المصباح  
وقيل ما عوذ من الرق والتأزامة وزنه فعال بكسرهما فيهم من ريق الحيات بيان لحكمة  
السمية وهو لا يستلزم صحة البيع اه ع وش وفي الزيدى قال القاضي بر الطبيب وغيره الرق نجس فانه  
يطلع فيه لحوم الحيات وألين الا ان ونص عليه في الام قال الرشيدى فيحمل كلام المصنف وغيره  
على زر ياق طاهر (قوله ويقال دراق وطراق) أي بكسر أو طحا وضمو والتشديد كذا دخل عن شيخ  
الاسلام هاشم شرح الروض واعيانا في التعبير لان الاخيرتين قليلتان جدوا عبارة قول ودق  
بدل المهمة أو لعلها طامة بعدة أو مشنة كذلك يجوز اسقاط التحفة في الاولين مع تشديد الراء  
وكل منهما ضم أوله وكسر مقبفه عشر لغات وقال الجلال لغات الطامة رديته اه (فرع) يصح السليم في النيدة  
والنية الخالص من تحوطين وفي البهجة غير المجهوة بنوها اه قول على التحرير (قوله اجناسا)  
من علم ولهم ودهن وعبارة تشرح مر ولا شطها على أبيض مختلفة من المناشور والمنافر وغيرهما  
وتعتبر ضبطها (قوله لافيا تأثير ناره غير منضبط) عطف على فبا لا ينضب حل (قوله كالصل

مقصود قهروا بين المطلق يحمل على الحلو ولطف اه شرح مر ثم قال يصح السليم كيلا ووزن تاو ووزن برغونه ولا يكال بالانها لا تؤثر

المتن) أي عد التحل لانه المنصرف اليه الاسم عند الإطلاق مذهب أبي (قوله والسكر) أي والصابون والجص والنورة والزجاج والقصع اذا انضبط وماء الورد والسمع وقد يقال في انضباط نثار العسل نظر لانها تتميز به فاختير حاصلها خفت وكثرت تأمل حل (قوله والقائيد) وهو العسل المأخوذ من أطراف القصب المسماة بالكاليك أي الزعازيع وهو غير معلوم قبل المأخوذ من القصب جميعه والله بس ماء الغلب بمرطبيته (قوله والباقي) بالمعز والقصر أول ما يجب (قوله في كل مائة نثار لطيفة) المراد باللطيفة المضطقة وان ترتب شيئا (قوله ومثل بللة كورات غير العسل) وهو السكر والقائيد والحبس والباقي حل (قوله يميل الى النعم) أي في المذكورات غير العسل (قوله كافي الراي) أي لانه لا يجوز بيع بعضها ببعض الجهل بالمائة (قوله حصة السلف في الآجر) ومثله أو في الخرف حل (قوله ومناورة) تجمع على منائر بالمعز على غير قياس تشبها بالاصل بلزا ثمأوا أصله مناور كذا في الصحاح وغيره ونظيره مائب أصله ماصوب فزع بعضهم أن الصواب مناور لما نثر غير صحيح ايما مشوري والمراد بالمناورة المراجعة التي يقاد فيها مأخوذة من النور (قوله وخرج بمعمولة) لاجتماع مع قول المتن ويصح فها يصح منها في قالب وانما ذكر المصنف المهور لاجل قوله بعد واسطال فيه معن ان السلف يصح فيها مطلقا وكان الاول تقديم قوله ويصح على الجاد ليصل القهوم بالمطوق أو تقديم المجلس على البرية (قوله في قالب) بفتح الهم اذ مكسورها البسر الاجر وقيل يجوز هنا الكسر أيضا حجب شوري وفي قل على الجلال وهو أنه يصح بها الا في نصب المعادن المتألفة فيها من غير طرق ولا قد اه والجمع فوال بكسر الهم لا لان ما كان مفردا على فاعل بفتح العين بجمعه فواصل بكسرها كلام بالفتح وعو اليه الكسر اه ع ش على حر (قوله كاشمه الكلام الآتي) هذا يقتضي أن ما يأتي اعم من هذا مع أنه عينه كما يعلم من قول المتن منية بل الاول أن قول كما يعلم من الكلام الآتي (قوله أولى بمعامته) لان إطلاقها غيبا مثل المر بقتل الدولة اه وتأخيرها يفيد حصة السلف فيها لان كانت معمولة ولمل وجهه أن المعمول منها لا تختص بجزء أو مرقعة وغلاظ حل وانظر الفرق بينا وبين الطنجير وقد يقال الفرق أن الطنجير لما كان شأنه أن يستعمل في النار كان اختلاف اجزائه بالرقعة والخن مضر لانه ربما أسرع اليه الخل من الجزء الرقيق وان السطيل لما كان المقصود الاغلب استعماله في غير النار كان اختلاف اجزائه بخلاف ذلك غير مضر لكن رد على هذا الفرق نحو الطشت والقمقم (قوله لا يتلها) لتضاد أحكام السلف والصرف لان الصرف يقتضي قبض الوضوء والسلف اعما يقتضي قبض أحدهما في المجلس فيزم أن يكون الموضان يستعمل قبضهما ولا يستعمل قبضهما في المجلس اه حل وقول حل يستعمل قبضهما أي فيكون الشيء الواحد يستعمل قبضه ولا يستعمل وفي بحث بأن ذلك محتمل ولا عن دور في مثله الا أن يقال لجهتان المسدتان لعقد واحد في حكم الجهة الواحدة اه سم قال في شرح الروض ثم محل ذلك اذ لم يشوب السلف عقد الصرف ولا صح لان ما كان مرسعا في بابيه ولم يجد نفاذا في موضوعه يكون كناية في غير وهذا أي كلام المجلس المتقدم اعما لم يكن وكان السلف يقتضي تأخير القبض على المجلس كالاختي مع انه ليس كذلك بل انما حاله ان لا يقتضي القبض ولا عده أي في السلفه (قوله وشروط في رقيق الخ) ثم روع في تفصيل ما جعلها ولا يقول هو ذكرا هي الصفات التي يختلف بها الفرض وليس الأصل عدها في العقد ع ش و يلزم ان النوع من الصفات شيئا (قوله كثر كثر) ان قلت الترتيب ليس نوعا وانما هو صنف من النوع الذي هو ان كان موقرا في المنطق وكلام الشرع يقتضي أن الرقيق جنس والتركيب نوع من أنواعه مع أن الجنس انما هو الحيوان قلنا

للمراد

أو مؤجلا (وشروط في) السلف (ورقيد) كونه كثر (أو جشني) فان اختلف صنف النوع وجب ذكره

التبني في كل ما دخلته نار لطيفة ومثل بللة كورات غير العسل لكن كلام الرافعي يميل الى المنع كافي الربو به بجزء صاحب الانوار واعتمده الاسنوي ويؤيد الادلة صحة السلف في الآجر كما يحصه الشيخان وعليه يفرق بين البابين يضيق باب الر (ولا في) (فختلف) أجزاؤه (كبرية) أي قسر (وكوز وطس) بفتح الطاء وكسرها ويقال فيه طست (وقم ومناورة) بفتح الميم (ولنجير) بكسر الطاء الدست وفتحها النوروي وقال الحريري فتحها من حلن الناس (معمولة) كل منها لتعلم ضبطها وخرج بمعمولة بالصوبة في قالب فيصح السلف فيها كاشمه الكلام الآتي (وجلد) لاختلاف الاجزاء في الرقة والظلم يصح السلف في قطع منه مذبوحة وزنا (ويصح) السلف (في قالب منها) أي بللة كورات أي من أصلها المذهب (في قالب) بفتح الهم اذ فصح من كسرها (و) يصح في (أسطال) مربعة أو مدورة فأطلاق لها عن تعيينها بل يعمد تأخيرها ٤ اصعب منها في قالب أولى بمعامته ويصح السلف في درهم ودانير بغيرها لا يتلها ولا في أحدها بالآخر لما كان

المراد بالجنس والنوع هنا عند أهل اللغة فاتهم يطلقون الجنس على ما تخته أصناف والنوع على ما تحتها  
 أفراد وليس المراد اصطلاح المتطهين شيخنا **(قوله كنهان)** بتخفيف الطاء نسبة إلى خطاء بادة  
 بالجه وهو وما بعد مصنفان من التركي شيخنا **(قوله وذكر لونه)** أي الرقيق ان اختاف كأيض فثبتته  
 أن لون التركي يختلف فيكون أبيض نلرة وأسود أخرى وليس مراداً بل كله أبيض وعلمه قال مراد  
 التفات في مقدار البياض عش لكن حيث لا حاجة إلى ذكر اللون لأنه لا يختلف وإنما يختلف وصفه  
 فقد ذكر الوصف يعني عنه وأن رابد لا اختلاف اختلاف اللون من أصله فقد ذكر النوع يعني عنه لأنه  
 إذا ذكر النوع لا يكون لونه الواحد وان اختاف بالحدة والضعف فقد ذكر النوع مستدرك على كل  
 حالة تأمل **(قوله كأن يصف بياضه بسمرة)** أي بجمرة بأن يكون البياض من وبجمرة وقوله أو  
 شقرة أي صفرة **(قوله كالزنجي)** يفتح الزاي وسكن كسرهما عش وفي المصباح الزنج طائفة من  
 السودان تسكن تحت خط الاستواء وإس وراههم عارة قال بعضهم وتعد بلادهم من الغرب إلى  
 قرب الحشوة وبعض بلادهم من نيل مصر الواحد زنجي مثل روم ورومي وهو بكسر الزاي والفتح لغة  
 اه **(قوله وأما)** أي أول علم احتلامه من احتل بالفضل أو قته وهو تسع سنين مر والأفان عشرين  
 سنة يقال به محتمل زى وقوله أو قته أي أول وقت إمكانه دليل قوله وهو ابن تسع سنين وأما قول  
 حج وهو خمس عشر سنة فهو بيان لوقت المحقق فلا تنافي **(قوله وذكر قدمه)** أي القامة كان  
 يقول سنة ثمانية ملاح حل **(قوله من قصر أو ربة)** نعم لواء به قصيرا على خلاف العادة لا يجب  
 قبوله لأن القصير على خلاف العادة تعجب حل **(قوله أو ربة)** يسكون الباء وقحها شو يرى **(قوله)**  
 حتى لو شرط الخ) اقتصر على هذا لأن ذلك لا يأتي في غيره معاذ كرمه مرور حل أي من الوصف والقدم  
 ويمكن أن يأتي فيها أيضا بأن يقول طوله خمسة أشبار ولا ينقص أو يقول بياضه مشوب  
 بجمر مثل هذا الشخص لا ينقص عليه ولا ينقص عنه بأن يكون تسعين شيخنا **(قوله)** ويعتمد قول  
 الرقيق أي العدل في دينه **(قوله في الاحتلام)** ظاهر مولا كافر أو هو ظاهر بوجه بأن ذلك لا يعلم  
 الا من كان كرم الشيخ جدان عش لكن هذا لا يتم الا إذا كان المراد بالاحتلام الاحتل بالفعل وأما إذا كان  
 المراد به من باغس من الاحتلام وان لم يحتل فلا يقبل قول الرقيق في الاحتلام بهذا المعنى فقول الشارح  
 ويعتمد قول الرقيق الخ بعين أن المراد بالاحتلام من احتل بالفعل وقوله ان كان بالغاً أي مسلماً وقوله ولا  
 فقول سيده أي المسلم **(قوله والاقول سيده)** أي العدل المسلم ظاهر أن السيد لا يقبل قوله الا إذا  
 كان العبد غير بالغ وله غير مراد وحيث قد يمكن تقرير الشرع بما حاصله أنه يعتمد قول الرقيق  
 ان كان بالغاً أو غير بالغ بل يوجد ذلك بأن كان غير بالغ أو بالغاً ولم يفرق قول السيد ولكنه يقتضي أنه إذا  
 تعارض قول العبد والسيد فقدم قول السيد لأنه اعقاب قول السيد عند عدم أخبار العبد وهو عمل  
 تأمل ان ظهرت قرينة تقوى صدق السيد كان وله عنده وادعى أنه أرخ ولادته ولم يذكر العبد  
 قرينة يستدل بها بل قال سني كذا لم يزد ثم رأيت في شرح العباب لحج ما يصرح بالاول حيث قال  
 والآي وان لم يولد في دار الاسلام ولم يعلم السيد من حاله شيئاً وان كان الرقيق غير بالغ أو بالغاً ولم يعلم  
 سن نفسه وكذا لو اختلف السيد في سن العبد فياظهر اه أي فيقدم خبر العبد عش في مر **(قوله)**  
 ان ولد في الاسلام) ليس قيدا أي قلادراً على نفسه وان لم يولد في دار الاسلام مر وعارة قبل ان ولد  
 أي العبد في الاسلام أي ان كان أي حين ولادته مسلمة أو سيده كذلك والمراد المسلم العدل في كل ما ذكره  
 جـ **(قوله فقول النخاسين)** أي اثنين منهم فياظهر لولادة واحد لم يعد بشرط فيها التكليف  
 والعدالة نظير ما في الرقيق والسيد ويظهر لا كنفه بهذا الرواية شوري فان لا يفسد وادعى

كنهان أو وي **(وذكر)**  
 لونه) ان اختلف كأيض  
 أو أسود (مع وصفه) كان  
 يصف بياضه بسمرة أو  
 شقرة وسواده بصفاء أو  
 كسرة فان لم يختلف لون  
 الرقيق كالزنجي لم يجب  
 ذكره **(وذكر)** (سنة)  
 كان ست أو سبع أو عظم  
**(وذكر)** (قدمه) طولاً أو  
 غيره من قصر وربة  
 (تقريباً) في الوصف والسن  
 والقدم حتى لو شرط كونه  
 ابن سبع سنين مثلاً بلا  
 زيادة ولا نقص لم يحسب  
 له وره ويعتمد قول  
 الرقيق في الاحتلام وكذا في  
 السن ان كان بالغاً والاقول  
 سيده ان ولد في الاسلام  
 والاقول النخاسين أي  
 الدالين بظنهم وقول  
 أو غيره أو لم يولد وقوله  
**(قوله رجالة قدر اهم)**  
 كان الاول التمييز بين  
 لان غير المضروب مثله  
 وغير النقد مثله هكذا  
 صرح في شرح الروض  
**(قوله أي فيقدم خبر العبد)**  
 الصواب ان كانت عبارة  
 العباب كذلك أن يقول  
 أي فيقدم قول النخاسين  
 فلا تصريح بالاول  
 ولا ملامة تأمل

(د) ذكر (ذكورة أو  
أوتته) وثبوته أو بكرة  
(لا) ذكر (كل) يفتح  
الكاف والحاء وهوان  
يعالجون العينين سواد  
من غيرا كتحال (وسمن)  
في الامة (نحوها) كلاحه  
ودعج وهو شدة سواد  
العين مع سحتها وتكتم  
وجوهوا استدانه لتساع  
الناس باهمال (د) شرط  
(في مائتة) من اجل وغير  
وغنم وخيل وبغال وجبر  
فهو أعم من قوله في الابل  
والخيل والبغال والحمير  
ذكر (تلك) أي الامور  
الذكورة في الرقيق من  
نوع كقولهم من نمل  
كذا أو نمل في فلان يكون  
وذكورة أو نمله وسمن  
كأن غنما أو ابن لبون  
(الوصفا) لأن (وقدا)  
فلا يشترط ذكرهما  
والصريح بهذا الاستثناء  
من زبادي وهل الرافعي  
اتفاق الأصحاب عليه في  
الثانية لكن جزم ابن المقرئ  
فيها بالاشتراط وسبقه إليه  
الموردي قال وليس  
لاختلاف به وجه ويسن  
في غير الابل ذكر الشبهة  
كحجبل وأغر ولطم وهو  
ماسالغرنه في أحشى  
وجهه ولا يجوز السلم في  
أبلى لعدم انضباطه (د)  
شرط (في طبر) وسمنك  
ولطمها

وقبأ أمره إلى الاصطلاح على غير كافي عش والنخس في الأصل الضرب باليد على الكفل (قوله)  
وذكورة نال أي ولا يصح في الخنثى وإن اضحك كونه نال في وجوده وعليه فلو أسلم البع في ذكر  
لجاءه يخنثي انضحت ذكوره نوكتنا لو أسلم اليه في أي أنه يخنثي انضحت أو تنهت يجب قوله لان  
اجتماع الآيتين يخلل الرغبة فيو يورث بعدا في خلقه ومثل الخنثى الحامل للعلالة كونه وقد تقدم  
عدم صحة السلم في الحامل عن حج هذا الأولى أن يقال هذا إذا لم يذكر في العقد كون السلم في حامل  
أو حامل نال في الحامل فإن كانت بما يمدح في عيبا لم يجب قبولها أو الأوجب عش على مر (قوله)  
وثبوته أو بكرة) انظر هل هذا راجع للذكر أيضا بأن تقدمه تزوج ولاشي أو لاشي فقط شيخنا  
وعبارة عش نصها وبني تقييده بالانثى وعبارته من الرض وشرحه ويجب في الامتد كالثبوت  
والبكرة تأتي أحدهما اه (قوله لا ذكر الخ) لكن لو ذكر شيأ منها وجب اعتباره باتفاق القولين  
ويترك على أقل الرجات بالنسبة لغير الناس اه عش على مر (قوله ينفون العينين) أي من  
داخل (قوله في الامة) راجع لكل من الكحل والسمن وانما قصر على الامتد كونها محل  
توهم الاشتراط دون المبد فلا اعتراض عليه كالحل في تقييده بالامة عش وأيضاً ذكرها لا محال  
اختلاف لا نه قيل بالشرائط ما فيها وأعمال بشرط لان القصم من الرقيق الخمسة (قوله كلاحه) وهي  
تسلب الاعضاء أو صفة يلزمها تسلب الاعضاء والمراد الملاحاة بالنسبة لغير الناس عش وقيل لو قل  
حل هي الحسن قال سلم الشئ انضم ملو حقه ملاحاة أي حسن فهو ملوح وملاح (قوله ودعج)  
ولو اشترط شئ من ذلك حالة العقد وجب اعتباره وينزل على أقل الرجات بالنسبة لغير الناس  
والقاعدة ان كل ما لا يجب ذكره في العقد من الاوصاف اذا ذكر تعين لا التزامه بالشرط قل (قوله)  
لتساع الناس لان القصم من الرقيق الخمسة (قوله من نوع) أي أي ما يقوم مقامه وقوله كقول  
الخ بيان لما يقوم مقام النوع ومثال النوع يخفى أو عراب أو يقال يمكن أن يكون تخيل الشرح  
لنوع باعتبار ما هو معلوم عند العاقدين وعدلين أن نمل في فلان يخفى أو عراب مثلاً شيخنا (قوله)  
وقل الرافعي قال شيخنا في شرحه يجعل على كون ذلك يبدل باختلاف ذكره وعدمه غرض صحيح  
شو يرى وما جزم به ابن المقرئ في الثانية هو المعتمد (قوله ويسن في غير الابل) قضته أن النسبة  
توجد في البقر والغنم وغيرها من بقية الأنواع الا الابل مع ان الاقسام التي ذكرها انما عرفت في الخيل  
دون غيرها وعليه فكل المردان غير الابل لا يقيد كونه من الخيل ولا غيرها توجد فيها شبيهة مجودة عند  
من يعانها وافرادها مختلفة باختلاف الأنواع فيوجد في البقر مثلاً صفة مجودة أو غرض فيها أو كذا يوجد  
في غيرها من الغنم ونحوها فتأمل عش لكن عبرته في شرح البهجة يسن في الخيل ذكر الشبهة  
(قوله ذكر الشبهة) أي اللون مختلف لمطعم لونها ومنه لاشية فيها زى (قوله كحجبل) هذا وما  
بعداً مثلاً الشبهة كالحجبل هو الذي في قواً بهياض والاغرة الذي في جبهة بهياض مختلف لمطعم البدين  
شبيهاً (قوله ولا يجوز السلم في ابلى) قال شيخنا مر الا في بلد غلب وسوءه فيها قل وهو  
مبنى على أن العقد في عمة السلم فيه عزلة الوجود فعلي القول بأن العقد في الابل انضباط فلا يصح  
السلم مطلقاً كقوله عش وفي المختار الباقى سوادو بهياض يحتمل ان المراد بالابلى في كلامهم ما شتمت على  
فيبنى أن يلحق بالابلى ما فيه حرة وبياض يحتمل ان المراد بالابلى في كلامهم ما شتمت على  
لوتين فلا يختص بمافي بهياض وسواد عش على مر ويصح في الاغرة وهو لون بين البياض والسواد  
قل (قوله وشرط في طبر) أي غير النحل أما النحل فلا يجوز السلم فيه وان جزمنا بيمه كالحش  
الازعى لانه لا يمكن حصره بعدد ولا كيل ولا وزن شرح مر وقوله النحل الجاه المهمة وأما النحل

(نوع وجنة) كبر أو صغرا

أي ذكر هذا الامور وكذا  
ذ كوراً أو ثوراً ان لم يكن  
التمييز واختلف بهما  
الترض وان عرف السن  
ذكر أيضاً و يذكر في  
الطير لونه ان لم يرد لا كل  
وفي السمك أنه نهرى أو  
بحري طرى أو مالخ (وفي  
لحم غير صيوطير) قد يد  
أوطرى ملح أو غيره ان  
يذكر (نوع) كحجم بشر  
عرب أو جوابيس أو لحم  
ضأن أو دمنج (وذ كرشى  
رضيع مخلوف جذع أو  
ضها) أي أشى مثل فطيم  
راع نجي والرضيع والفطيم  
في الصغير أو المالكبير منه  
الجذع والذى ولا يكتفى في  
المخلوف الملقب مرة أو  
مرات بل لابد أن ينهى  
الى مبلغ يؤثر في اللحم قاله  
الامام وأقره الشيخان  
وذكر في جذع من زيادى  
(من نخد) بإجماع القائل (أو  
غيرها) ككتف أو جنب  
من سمين أو هزل كفى  
الروضة كأفها عن  
المرائين وتعبيرى بغيرها  
أعم من قوله أو ككتف أو  
جنب شوخ يز يلقى غير  
صيد وطير لهما في ذكر في  
لحم الصيغ غير السمك ما  
ذكر في غيره ان لم يكن  
وأنه صيدهم أو أجولة أو  
جرحه أو خنا كلب أو أهله

بإظهاره صفة السمك فيه لا مكان ضبطه بالطول ونحوه فيقول أسلت اليك في نخلة صفتها كذا  
فيحضر هاله بالصفة التي ذكرها ومن الصفة أن يذكر مدة تلباه من سنتين مثلاً كقوله عش عليه  
(قوله نوع وجنة) خلافاً لى ذكر كروا ذكر كبقية المخلوقات شو برى (قوله أي ذكر هذه  
الامور) فيه انهم آمن ان لأن يقال المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله ان لم يرد لا كل) وفيه ان  
الاوز لا يبيض إلا عوزاً كله بصراه حل قال الشيخ منصور الطوحي ولعله اذا طبخ وبات لانه يحصل  
منه ضرر شديد (قوله أنه نهرى) أي من النهر الحلو وقوله أو بحري أي من البحر المالح اه عش  
(قوله طرى أو مالخ) ليس متقابلاً بل الطرى قابله القديم والمالخ قابله غير المالح بدليل ما أتى ففيه  
اكتفاء (قوله وفي لحم غير صيد) لم يشك على الصيد نفسه لا منطوقاً ولا منهوماً ولكن دخوله في  
المالشة فله حرر حل ولواختلف لمسلم والمسلم اليه كونه من كى أو غيره صدق المسلم عملاً بالأصل مالم  
يقبل المسلم إلا نادى كيت فيصدق عش على مر (قوله قد يد) فيها إشارة الى أنه لا بد في صفة السمك في اللحم  
من بيان كونه قديداً أو غيره وان كان قول المتن وفي لحم غير صيوطير نوع الخ قد يبرهم خلافه فلو  
أخرأى قوله قد يد الخ وجعله من مدخول الاشتراط كان أظهر عش لانه لا بد من ذكره (قوله  
أن يذكر نوع) حكاه ذمل المصنف هنا وفي المخلوقات الى آخر الفصل وذكر في المخلوقات قبله أفظ  
ذكر في المتن حيث قال بشرط في رقيق ذكر نوعه ثم قدر ذلك في المخلوقات الحياذ كرها ما بعده  
فلتأمل وجه مغاير فالاسلوب مع تقديم ما يقتضى الاتيان به مصدر امر بمحاو كونه فتفتنا لغيره كلف  
فلتأمل شو برى قلت أنا فلو كان غيره الخ إضافة على إعراب المتن لانه لو قدر المصدر هنا أزم عليه  
جور المرفوع وأما ما سبق قلنا لطائف مجرورة فاسب فيها تقدير المضاف لكن يعكس على هذا  
التوجيه ما صنعت في قول طير نوع حيث كان مرفوعاً كالذى بعده ومع ذلك قدر فيه المصدر  
الصريح على وجه لا يغيره عن كونه مرفوعاً كجاري وكان يمكن أن يدره في البقية على هذا الوجه  
فيبحث الشورى باق للامثلة لكن تقدير المصدر مؤثراً فيه طول العبارة عش فان قلنا لم غابرى  
الاسلوب فيه فاسبق بذكره هنا بأن يذكر قلت عبر به لفتن أو أنه لم يذكر العامل وكان  
الأصل في العمل للفعل كان تقديره أولى (قوله بقر عراب) وهو ما قبل الجوابيس الذى أشهر بإطلاق  
البقر عليه الآن (قوله أو لحم ضأن) جرح ضأن شو برى (قوله خصى) بفتح الخاء شو برى (قوله  
جذع) أنظر لوز كرو كونهما جذعاً من هلى يجرى أي جذع قبل العام أو ما تأخر إجماعها عن تمام  
العام وقد يقال لا يجوز في الأول وكذا في الثاني ان ختلف به الرض من على منوج والأقرب الاكتفاء  
به إذا أجمع قبل تمام السنة في وقت جرت به العادة تجاذع مثلها فيه لان عدوله عن التقدير بالسن  
فريقته على ارادة تسمى الخ جذعاً وكذا بعدها مالم تشمل الى حد لا يطلق عليها جذع عرفاً عش على  
مر قال الشورى برى قياس ما تقدم في محتم من أنه يؤخذ الحتم بالسن أو بالاحتلام أن يكون هنا كذا  
فيؤخذ ما لماسة أو جذعاً مقدم أسنانها وان لم يبلغ سنة فقد قالوا ان الاجتماع قبل عام السنة  
كالو غ لا احتلام فليست (قوله ان لم يكن) لهما احتراز عن الحساء وشد وعن العلف وشد وفيه  
أنه يمكن وجودهما بأن اسطاد غزال أو حياء وعلفه ثم يصفه فاعل كلامه مفر وض فبالاذا يحبه عقب  
اصطياده كاهو الغالب قلما كان لحم الصيد ينقص عن غيره عاد كرو يز بدعيه من كونه صيد سهم  
أو أجولة الخ ليرضه مع غيره لما تى في التراح من مفهوم المتن لحم الطير والسمك ذكرهما بقوله  
وفي لحم الطير والسمك ما مرأى في قوله وفي ما يبر وسمك ونحوهما لغيره فترسه تكميل مفهوم المتن  
وان علم حكمهما ما مر فلتكرار في كلامه ولحم صيد السهم أطيب لان السهم نرج الدم والأجولة

وفي لحم الطير والسماك مامر وتغيرى بالتوسع اولى واعبر به (و يقبل عظم اللحم) المعتاد) لانه بمنزلة النوى من الثمر فان شرط نزعها جائز ولا يجب قبوله ولا يجب ايضا قبول (٣٤٤) جلده يؤكل علاق مع اللحم كجلده الجدى والسماك ولا يجب قبول

[illegible]

مفسولین از ضبط طول و عرض و مساحت و ضیقاً بخلاف انالوس مفسول کلان از غیره لای مضبوط (و شرط (فی غیره) ۱۰  
 ز (ب) هومن ز یادی (و ج) کمر و شیب از یک دیگر (و د) کبری نیمه علی (و لو) کجتر و (و هـ) بلند (کندی و میکی (و ح) ۴۰



بضم العين (أو حداته)

ولا يجب تقدير مدة عتقه

قال الماوردي وبين أن

الجفاف على التخل أو بعد

الجفاف وشرط في الربط

والضمان كرا الا لعتق

والحدانة (وفي غسل) أي

غسل نخل وهو المراد عند

الاطلاق أن يذكر مكانه

كجبل أو بلى وبين

بلد كجبل جازي أو مصري

(وزمانه كصبي) أو خرفي

(ولو) كأيض أو صغرا

لتفاوت الفرض بذلك قال

الماوردي وبين مره

وقته أو رقبته لاعتقه أو

حداته كما صرح به

لاصل لانه لا يعتق الفرض

فيه بذلك بخلاف ما قبله

(فصل في بيان أداء غير

المسلم فانه وقت

أدائه مكانه

(صحن يؤدى عن مسلم

فيه أروأ أو أوجد منه

(صفة ويجب قبول

الاجود) لان الامتناع

منه عند ادولان الجوده عتقه

لا يمكن ضله فقهى تابعة

بخلاف مالوأسلم اليه في

خشب عتقه أذرع عتقه

بها أحد عشر ذراعا أما

الأردأ فلا يجب قبوله وان

كان أجود من وجه آخر

لانه ليس حقه من نصرة

به وخرج به ذكر أدأ غير

جسه ونوعه عنه كبر عن

هنا فيبدأ من المراد بالاداء القطر لا شخص البلد ومحل حيث لم يختلفا قال السبكي جرت عادة الناس أن لا يذكر والاول ولا صغرا الجباب هو عتقه فائدة مخالفة لنص الشافعي والاصحاب حل قال اشوري فلينبه اه (قوله كبرا أو صغرا) أي لان صغرا الحب أقوى شرح مر (قوله بضم العين) وضبطه الاستوى بكسرها وفي القاموس ما يصحح بجواز كل منهما فليحذر شوري (قوله ولا يجب تقدير مدة عتقه) فيه نظر لاختلاف الفرض به حل (قوله وبين أن الجفاف على التخل أو بعد الجفاف) أي لان الأول أبقى والثاني أصلب لامتداد جفافه الا في محل يختلف فيه الفرض بذلك حل (قوله أي غسل نخل) ويسمى الحافظ الامين لانه يحفظ كل شئ وضع فيه من التغير (قوله وزمانه) لم يخل وزنه الا خصر ولعله لو اتزمت لكانه شوري (قوله وبين مره) الضمير للمسلم بقدر مره مضاف أي مره أي أصله وهو النخل وكذا ما بعده والمراد بين وجوب (قوله وقوته) بنشدن الاول لانه لا قرئ باسكانه انكر مع قوله مره والمراد بها التخن بدليل قوله أوردته وفي حج ما يفيد ذلك وعليه فصل المراد بالتقو ما قبل الرفع ع و تقتصر في الباب على ذكر مره قال الايام تنبيه حذرا المصنف من كلام الماوردي ومن تبعه قوله وقوته وكأنه فهم انه أ كيدوان النخل لا قوله لا مره وفيه نظر بل متى لم يكن مره أي كما يفهمه ملاك وحينئذ يختلف الفرض بايعطه فوجب بيانه شوري اه فيكون عتقه على المرعى من عتقه العام على الخاص

(فصل في بيان أداء غير المسلم فانه عتقه) (قوله ووقت أدائه) معطوف على قوله المسلم فيه فتكون غير مسلطة عليه وايضا للاضافة على معنى في أي وبين أدائه غير وقت أدائه أي بيان أدائه في غير وقت أدائه وفي غير مكان أدائه وذكر الاول بقوله ولو لم يخل الخ والثاني بقوله ولو لم يخل الخ كقائه وشيئا وعبارة قل على الجلال فصل في الاستدلال عن المسلم فيه زمانه ومكانه (قوله أروأ) أي لانه من جنس حقه فاذا تراخيه كان مسامحة يصفه مر (قوله ويجب قبول الاجود) فلو كان عليه في قبوله ضرر ومشتقة كان كان به عتق عليه أو وزوجه لم يجب قبوله ولو قبضه بها لاصح وعتق عليه وانفسخ نسكحه ولو كان لا يعتق عليه لمن كان عمله مشللا لم يجب قبوله نظرا الى أن بعض الحكماء وهو الحكم الحنفى يحكم بعتقه اه حل (قوله بخلاف الخ) غرضه بهذا افساد القياس الذي عكس به الضعيف ابداء فأردع عبارة مر والثاني لا يجب لما فيه من المنية كالأوأسلم اليه في خشبة خمسة أذرع جاءه هاسته فلا يلزمه قبوله أو فرق الاول بعدم إمكان فعل الجوده فقهى تابعة بخلاف يادنا لخشبة اه (قوله مالوأسلم اليه في خشبة عشرة أذرع) أي فان الجوده وهي الزيادة ليست فرع بل عين ويمكن ضلها فظهر الفرق بين ما هنا وبين الخشب ففرقه بخلاف الخ راجع لقوله ولان الجوده الخ وغرضه منه الردعي المسترض بالخشب وليس عتق زفوقه صفة لانه سيأتي محتمر زها فابعد اه شيئا وعبارة حل قوله بخلاف مالوأسلم الخ أي لا يلزمه قبوله الا مكان فصل ما زاد وهذا على أن الزيادة القصر من زيادة الصفة الا في غير جازم من كلامه اه محروفة وما تقدم اول (قوله لانه ليس حقه) فيه ان الاجود ليس حقا أيضا فلذلك زاد الصلة قوله مع نصرة به (قوله وخرج به ذكر أدأ) أي قوله أروأ أو أجود صفة فانه ظاهر في أن المخالفة بين المؤدى والمؤدى عنه انما هي في الصفة فيجب اتحاد الجنس والنوع فيخرج بمذاكره الشارح حل (قوله كبر عن شعير) ومن اختلاف النوع اذا كان أحدهما مستقيما والآخر مائلا والآخر مائلا بعين اه شوري (قوله فلا يصح) أي ولا يجوز لان عدم الجواز لازم لعدم الصحة ع على مر (قوله لا امتناع الاعتراض عن المسلم فيه) أي حقيقة أو حكما فان اراد الممنع يشمل ما عده عليه بنظر البيع ولم يعمل ذلك اعتضا فبالأو ختمه صوابه الصفة التي

شعير وغيره معقلى عن غير ربني فلا يصح لامتناع الاعتراض عن المسلم فيه

اعتبرت في العقد له لان الصفات لعدم كثرة التفاوت بينهما حدث واحدة فلم يتوقف الاما عقده عليه  
 عن ش قال مر والحيلة في الاعتراض أن يستحال بأن يتناقض لافي ثم يعتاض عن رأس المال اه قال  
 الرشدي قوله بأن يتناقض لا يحل في التفسير الذي ذكره الشارح اه وقوله ثم يعتاض عن رأس المال أي لو كان  
 كان هذا فقد ذكر هذا التفسير الذي ذكره الشارح اه ع ش على مر **(قوله كاسر)** أي في باب المبيع قبل قبضه لكن  
 تقدم أن عمل ذلك اذ لم يضمنه شخص والاباز لا يعتاض عنه بغيره أو نوه على ما لا دين ضيان  
 لادين سلم لان الثابت في ذمة الضامن نظير المسلم فيه لا يعتز برى **(قوله من مدر)** أي حصي غير  
 وقوله ونحوهما كالتين **(قوله جاز)** أي وجب لأن يكون لا يخرج نحو التراب مؤثقا فلا يزمه قبوله  
 شو برى حل **(قوله أو وزنا)** أي فلا يجوز أي لا يجب القبول شو برى **(قوله لا يجوز قبضه وزنا)**  
 وبالعكس أي ولا يكيل أو وزن غير ما وقع العقد عليه ولا يزول المكيال ولا يبرح الكف على  
 جوانبه بل يؤدب على رأسه بقدر ما يحمل اه شرح مر وقوله ولا يزول المكيال أي وان اعتدي  
 ذلك في بعض الأنواع وكان السلم فيه منه لا ينجبه المكيال مع الزلزلة لا ينشأ فلا تغات إلى اعتياده  
 اه قال في شرح الروض فان ناقض لزمه الضمان لفساد القبض كالمقبض جزا فلا ينفذ لتصرف فيه كما  
 صرح في البيع وكذا الواكنة لغير الكيل الذي وقع عليه لعقد كان باع صاعا قال كتابه على ما رجه  
 ابن رفعة من وجهين والمراد انضمار ضمان اليد وهو انشئ في المشتري وقوله ثم انشئ ان تلف كالشام  
 اه سم وقل **(قوله والرطب غير مشدخ)** بضم الميم وفتح الشين المجهدة وتشد بالهمزة المهملة وآخره  
 ناعمة بفتح بلح يسر مشرق في نحو ش لم يصير رطباً يقال بهمسر للمعمل فان اختلفا في انه معمول صدق  
 السلم اليه لان الاصل عدم التشديد بخلاف ما اختلفا في حكمه أمة أو مذكرة ثم ان قال المسلم اليه  
 ذبحته بنفسى صدق هو والتصديق فياذكر باليمين ويجبر الحاكم المسلم على القبول ثم بعد ذلك انظر  
 ماذا يفعل فهل يجوز له لتصرف فيه بالبيع ونحوه لا يحكم الحاكم بالظاهر أو يعمل بظنه فلا  
 يجوز له استعماله ولا التصرف فيه لانه مينة في ظنه في ظاهره والظاهر الثاني ع ش على مر **(تنبيه)**  
 جملوا هذا اختلاف لنوع كاختلاف الجنس وفي الرابا كاختلافه لاحتياط فيما مأم فواضح وأما  
 هذا لان فيه فرار وهو يكفر مع اختلاف النوع دون العدة قل وحج **(قوله ولو عمل مؤجلا)** ومثل  
 السلم فيه في جميع التفاسيل الآتية كل دين مؤجل شرح مر وقال حل ولو عمل مؤجلا أي في مكان  
 التسليم أولا **(قوله إلى علف)** أي لموقع أو محتاج إلى مكان حفظه أو مكان ترقيبه ز يادمر قل **(قوله)**  
 طريا راجع لمعنا لم يثن لان تعليلا تنوي فيه القدر وغيره وفيه ان فيلدا لا يستوي في المشتري وغيره  
 اذا كان بمعنى مفعول وهذا ليس كذلك لانه بمعنى قام به الطرارة قالاه أن أن قال طريا أي كل منهما  
 أو أقر ولان العلف بأو اه شيخنا **(قوله أو وقت نهب)** عطف على حيوان فيكون المني أو كونه  
 أي المسلم فيه وقت نهب وهذا لا بد لان فيه الاخبار باسم الزمان عن القات وهو المسلم فيه وأوجب  
 بأن كلامه على تقدير مضافين أي كون وقت تجهيله وقت نهب وصرح الشارح بأولهما اخذنا من  
 الخبر وأل في الوقت معروض عن التسليم فادفع ما قاله من أن أخذ الشارح لفظ الوقت ولم يتقدم  
 ما قبل عليه وهذا قال أو كونه وقت نهب ويكون على تقدير مضافين كقوله **(قوله كاسر)** أي في  
 قولهم تضرر به **(قوله أجبر على قبوله)** أي فقط على المتضمن والالتزام في مقابلته بقوله وقيد لا يجوز  
 يخص الاجبار بهذه المسئلة بل يجبر المشتري على قبول كل دين حال أو الأبراء عنه اشتاء غرضه وقد

كاسر ويجب تسليم البر  
 ونحوه فتيامن مدر ورتاب  
 ونحوهما فان كان فيه  
 قليل من ذلك وقه أسلم  
 كيلا جازاً أو وزناً فلا رماً سلم  
 فيه كيلا لا يجوز قبضه وزناً  
 وبالعكس ويجب تسليم  
 التمر جازاً والرطب غير مشدخ  
 (ولو عمل) السلم اليه مسلماً  
 فيه مؤجلاً قبل قبضه السلم  
 (لغرض صحيح ككونه)  
 هو أو من قوله بان كان  
 (حيواناً) فيحتاج إلى  
 علف أو كونه ثمراً أو لحماً  
 يريد أكلها عند الحمل  
 طريا (أو) كان الوقت  
 (وقت نهب) فيختص  
 ضياء (بجبر) على قبوله  
 وان كان للآؤى غرض لا  
 مر فان لم يكن له غرض  
 صحيح في عدم قبوله أجبر  
 على قبوله سواء كان للآؤى  
 غرض صحيح في التجهيل  
 كفك رهن أو ضمان

أحضره من هو عليه وأورثه لأجنبي عن حق بخلافه من حيث لا تركه فبما يظهر لصاحبه براءة ذمته  
وسياق أن الدين يجب بالطلب إذا وه فوراً شرح هر **(قوله)** أو مجرد براءة بقتته) وكذا يجوز لم يكن  
له غرض أصلاً قال شيخنا الربيعي ثلاثة من الشرحين والروضة لكن في وجوده نظر اه قال ثم أتت  
في ع ش على مر مانته قوله أو لا ترض في تصوير انتفاء الغرض للسلم اليه نظر إذا قل المراتب  
حصول البراءة بقضيه السلم له اللهم الآن قال المراد أنه لم يقصد حصول البراءة وإن كانت حاصلة  
بقبول السلم ولا يلزم من كون الشئ حاصلًا كونه مقصودًا اه بحر وفه **(قوله)** وعليه اقتصر الأصل  
أي كونه له في غرض **(قوله)** أم لا) أي لا ترض أصلاً أي لم يلاحظ عند الأداء واحدًا من أمرين وهذا  
يندفع بما قاله لا شك أن البراءة حاصلة بذلك ولا بد فلا يصح عدم الغرض بالسكية لأنه لا يلزم من  
حصول البراءة عملاً حلتها حل **(قوله)** أخذه الحاكم) ويظهر وجوبه عليه عند الطلب ويبدأ المدين  
وحيث أخذه الحاكم فهو أمانة عنده كأموال الثابتين اه شرح هر وقل **(قوله)** ولو أحضر المسلم فيه  
الحال) أي صافق مثله المؤجل إذا حل ومثله كل دين حال اه زى وهذا مفهوم قول المقل ولعل وقوله وقد  
يقال بالخبر في المؤجل أي المذكور في قول الشارح فإن لم يكن لغرض أي برعى قبوله وقوله والحال  
المحضر في غير مكان التسليم مفهوم قوله ولو أحضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم **(قوله)** انرض غير  
البراءة) فكذلك رهن وضمان **(قوله)** أي برعى القبول أو الإبراء) لأن قول هلا جبر في الشئ الأول  
أعني إذا كان الغرض غير البراءة على القبول أو الإبراء كأي الشئ الثاني أعني إذا كان الغرض البراءة  
لأن الغرض في الشئ الأول فكذلك الرهن يحصل به البراءة لأن يفرق بأنه لم يكن في الشئ الأول  
البراءة مقصودة بالقاء اقتصر على الأصل من مطالبته بالقبول بخلافه في الشئ الثاني سم وبعبارة قل  
وانما يجبر على إعدامه في الشئ الأول لعدم محض غرض البراءة فيه **(قوله)** بالتخير في المؤجل) أي  
ولم يكن للسلم غرض صحيح في الامتناع لأن هذه بعينها هي مفهوم القن الذي صرح به بقوله قبل فإن لم  
يكن لغرض صحيح أجبر على قبوله لجزم بالإيجاب على القبول ج برعى للمتمتع وانما ذكر ههنا الغرض  
الفرق الذي أشار إليه بقوله وعليه أخشينا **(قوله)** في المؤجل) أي الذي عمل على عمل التسليم ولم يكن  
للسلم غرض صحيح في الامتناع وكان غرض المؤدي هو البراءة وقوله والحال أي وكان غرض المؤدي هو  
البراءة وقوله المحض صفة للحال أخشينا وحل **(قوله)** في الثاني) أي الحال وقوله وعليه يفرق أي بين  
المؤجل مطلقاً أي المحضر في مكان التسليم أو لا والحال المحضر في غير مكان التسليم وبين الحال المحضر في  
مكان التسليم وقوله في مستأنا أي وهي قوله ولو أحضر المسلم اليه الحال في مكان التسليم فعمل من هذا  
التقرير أن المسلم إذا لم يكن لغرض في المؤجل المجلل وكان المسلم اليه غرضه من تعهيد براءة ذمته يجبر  
للسلم على القبول فقط لا عليه وعلى الإبراء الذي هو التخير حل **(قوله)** الإيجاب فيما) أي أن لم يكن  
للسلم غرض صحيح في الامتناع فإن كان لغرض كان قد تعلقه مؤنة إلى عمل التسليم ولم يتحملها المسلم  
البساً وكان الوضع عوقفاً يجبر كأي **(قوله)** ولو جود زمانه ومكانه) أي ولا نظر لتضرره لكون الزمن  
زمن نهج بخلاف قبل الحال اه شوي **(قوله)** بطلب الإبراء) أي والقبول وفيه نظر لأن التضييق في  
ذلك أشد لأن فيها الإيجاب على القبول وفي مستأنا التخير بين القبول والإبراء تأمل وأجيب بأن  
طلب الإبراء فيه تضييق حيث قبل له أم أن تقبل أو تبرئ **(قوله)** بخلاف ذلك) أي المؤجل والحال  
المحضر في غير مكان التسليم فإن المؤجل الذي عمل والمحضر في غير مكانه قد اختلف فيه الزمان والمكان  
والمحضر في مكانه قد اختلف فيه الزمان والحال المحضر في غير مكانه اختلف فيه المكان حل وقول الروضة  
هو المتمسك **(قوله)** ولتعلقه مؤنة) ومثل المؤنة ارتفاع الأسعار فإذا وجد المسلم اليه عمل كان المسلم

أوجبر براءة قسمة وغليه  
اقتصر الأصل كل روضة  
وأصلها أم لا كما اقتضاه  
كلام الروض وهو أوجه  
لأن عدم قبوله ذهنت  
فإن أصري على عدم قبوله  
أخذه الحاكم ولو أحضر  
المسلم فيه الحال في مكان  
التسليم لغرض غير البراءة  
أجبر المسلم على قبوله  
أو تبرئها أي برعى القبول  
أو الإبراء وقد قبل بالتخير  
في المؤجل والحال المحضر  
في غير مكان التسليم أيضاً  
وعليه جرى صاحب  
الانوار في الثاني والذي  
يقضيه كلام الروضة وأصلها  
الإيجاب فيما على القبول  
فقط وعليه يفرق بأن  
المسلم في مستأنا استحق  
التسليم فيها لوجود زمانه  
ومكانه فاستأنع منه محض  
عناد فضيقت عليه بطلب  
الإبراء بخلاف ذلك (ولو  
ظاهر) للسلم (به) أي  
بالسلم اليه (بعد المحل)  
بمسار الحال (في غير محل  
التسليم) بقضه أي مكانه  
العين بالشرط أو العقد  
ومطالبه بالسلم فيه (والتعلق)  
من عمل التسليم إلى محل  
الغفر (مؤنة) ولم يتحملها  
للسلم عن المسلم (لإلزامه  
أداءه) لتضرر المسلم اليه

فيه أعل منه في محل التسليم فلا يلزم التسليم اليه تسليمه فيه قبل يومه وقوله ولتلقه مؤنة هل ولو كانت نافذة  
شورى يرى شرح مر أنه لا بد أن يكون لما وقع عرفاً وقوله ولتلقه من محل التسليم إلى محل الظاهر  
العزلة متقابلة وأصلها لتلقه من محل الظاهر إلى محل التسليم مؤنة كابدل عليه قوله بعد كأن كان لتلقه من  
إلى محل التسليم مؤنة الظاهر من **(قوله ذلك)** أي بالتزام مؤنة النقل لأن الأصل في الادعاء أن يكون  
كذلك اهـ حل **(قوله ولا يطالبه بيمينه)** قال الزركشي لكن لا بدعى عليه ولازم ما سطر إلى محل  
التسليم أو التوكيل ولا يجسب اهـ سم **(قوله فله الفسخ)** بأن يتقارب عقد السبل من **(قوله ولم)**  
يتحملها السبل اليه بأن يتكفل بتلقه من محل التسليم بأن يستأجر من يحمل ذلك وليس المراد أنه  
يدفع أجراً فذلك السبل لأنه اعتياض أي نية اعتياض لانه اعتياض عن صفه السبل فهو يهيئ النقل  
لأن السبل فيه اهـ حل بزيادة **(قوله فأن لم يكن لغرض صحيح)** هذه بينها هي مسئلة الأنوار المشار  
إليها وقوله في سابقه والحال المحض إلـ لكن ذكرها هناك لغرض الفرق وهناك كونها مفهوم المقتضى فلا  
تكرار وقد يقال إن هـ تدفع في الحال بعد الاجل كما أشار إليه بقوله بهـ والحال والمتقدمة أي مسئلة الأنوار  
في الحال ابتداء بتدليل أن الحيوان لا حقوقها إلا في الروام **(قوله إن كان للوذي غرض صحيح)**  
الاولى حذفه لأن مفهومه معل عناني **(قوله ولو اتفق كون رأس مال السـ إلـ)** كأن أسلم جارية  
صغيرة في جارية كبيرة فكبرت عندها أي متصفة بالصفات التي ذكرها فيها أي ولو وطئها السبل السـ إلى الجـ  
زى وقوله فكبرت أي الجارية التي هي رأس مال السبل حيث وجدت فيها صفات السبل في التي ذكرها  
وبأن مشقة سائر الحيوانات وغيرها وانما خص الجارية بالذكر لأنه قد يتوهم اشتباخها من  
وطئها مردها عن على مر

**فصل في القرض** أي بيان حقيقة وهو يفتح القاف أشهر من كسرهما ولشبه السبل في الضابط الآتي  
جعله ملحقاً به فترجم له بفصل بل هو نوع منه إذ كل منهما يسمى سلفاً شرح مر وقال عـ قد يقال  
بمجرد تسمية كل منهما بذلك لا يقتضى أنه نوع منه لتفاوت مفهومهما إذ السبل بيع موصوف في القيمة  
والقرض تحريك الشيء على أن يرد به فكيف يكون نوعاً من نوعه مع تفاوت حقيقة تسمية كل منهما  
بذلك يقتضى أن السلف مشترك بينهما اللهم إلا أن يقال إن المراد بجمعه نوعاً من بئز منزلة النوع لأنه  
نوع حقيقة وانما يزل لمرة النوع لأن كلاهما ثابت في القيمة انتهى وانما عبر بالقرض دون الاقراض  
لأن المذكور في الفصل لا يختص بالاقراض بل غالب أحكامه الآتية في الشيء المقرض كقوله ومالك يثبت  
وقوله وأداء وصفه ومكاناً كسبل فيعوب بعض الأحكام في القرض بمعنى الاقراض فلهذا عبر بالقرض  
بعبارته تعلق على العين وعلى الاقراض فلو عبر بالقرض لكانت الترجمة قاصرة وهذا أولى مما  
حاشية الشيخ اهـ رشيدى على مر وبعبارة عـ قوله في القرض ولعلنا نره على ما في المتن لاختصار  
التعبير به وليفيد أن استعمالين وبهذا اندفع عدم المطابق بين الترجمة والمقتضى والقرض يفتح  
القاف لثمة القطع الملق **(قوله يعلق)** أي شرعاً وقوله أسما أي اسم عين لا اسم مفعول **(قوله بمعنى)**  
الشيء المقرض ومنعوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فهو مقبول به لا مفسد ولا كان  
القياس اقراضاً شورى **(قوله ومصدراً)** أي لقرضه موقوفه بمعنى الاقراض توطئة لقوله الاقراض  
سنة **(قوله وهو عليك)** أي شرعاً **(قوله على أن يرد مثله)** وما جوبته بالعاقبة زماناً من دفع  
النقود في الاقراض لمصاحب الفرح في يده أو به مأذونه هل يكون هبة أو قرضاً أطلق الثاني  
جمع وجرى على الأول بسببهم قال ولا أثر للفرق فيه لا يضرب به المثل خذ مثلاً وينوى القرض

بذلك ولا يطالبه بيمينته  
ولو لا جيلولة لامتناع  
الاعتياض عنه كما سطر  
الفسخ واسترداد رأس  
المال كالأصل السبل فيه  
أما إذا لم يكن لتلقه مؤنة أو  
تحملها السبل فيلزم السبل  
إليه الأداء وإن امتنع  
السبل من قبوله ثم أي  
في غير محل التسليم وقد  
أحضر فيه وكان امتناعه  
(لغرض) صحيح كأن كان  
لتلقه من إلى محل التسليم  
مؤنة ولم يتحملها السبل  
إليه أو كان الوضع حقوقاً  
(لم يجبر) على قبوله لتضرره  
بذلك فأن لم يكن لغرض  
صحيح أجبر على قبوله أن  
كان للوذي غرض صحيح  
لتحصل براءة التهمة ولو  
اتفق كون رأس مال السبل  
بصفة السبل فيعاقب حصره  
وجب قبوله وتيميرى  
بقرض أعمر مما عبر به  
**فصل في القرض**  
يلقى اسماً بمعنى الشيء  
للمقرض ومصدراً بمعنى  
الاقراض ويسمى سلفاً  
(الاقراض) وهو تحريك  
الشيء على أن يرد مثله

و يصدق في نية ذلك هو وورثه وعلى هذا يحمل إطلاق من قال بالآتي رجع بعضهم بينهما يحمل الاول على ما اذا ابتدئ الرجوع ويختلف باختلاف الاشخاص والمقدار والبلاد ولثاني على ما اذا اعتيد وحيث علم اختلاف نيتين ما ذكر شرح مر بحروفه **(قوله سنة)** الا في المضطر فواجب ولو في مال محجوره كاليجب عليه بيع مال محجوره للمضطر المصرية ومحل السمية ما لم يعلم ان المضطر ينقذه في معصية والاحرم عليه ما يحرم الاقراض على غير مضطر لرجع الوفا من جهة ظاهره تعالى لم يقرض بماله حل فالحاصل انه يكون سنة كإتلاف المصنف وقد يجب كإتي المضطر وقد يحرم كمن ظن منه صرفه في معصية وكثير مضطر لرجع وفاء اذ لم يعلم المقرض بماله ولكن أظهر صدقة لمقرض بماله لم يقرضه كإتي صدقة انطلق ولا بدخلة الاباحة لان أصله انذب وقال شيخنا هاتيا ذالم رجع وفاء كإس وعلم المالكة بماله فراجعه قل على الجلال وقوله ولا بدخلة الاباحة في عبارة ع ش على مر ولم يذكر المباح ويمكن تصور ما اذا دفع الى غني بئس من الله دفع مع عدم احتياج الغني اليه فيكون مباحا لاستحبابه لانه يشتغل على تنفيس كرجوعه فيكون في ذلك غرض لا دفع حفظ ماله في ذمة المقرض وقوله اذ لم يعلم المقرض بماله فان علم فلا حرمته وهل يكون مباحا ومكره فيه نظر ولا يعد الكراهة اذ لم يكن ثم حاجة ع ش على مر **(قوله لان فيه اعانة)** فهو افضل من درهم الصدقة الذي قد لا يكون فيه ذلك وما ورد انه صلى الله عليه وسلم رأى ليلة للعراج على باب الجنة مكتوبا ان درهم الصدقة بعشرة قودره المقرض ثمانية عشر و زاد الثواب دليل الفضل وقال عليه جبريل لما سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن زيادة ثوابه بانه لا يقع الا في بدحتاج في القلب واعتمد شيخنا مر ان درهم الصدقة افضل لعدم العوض فيه وحكمة كونه ثمانية عشر ان فيه درهمين بدلا ومبدا لافهما عشرون يرجع المقرض في الاصل وهو اثنان فتبقى المضاعفة وهي ثمانية عشر قل على الجلال وبعبارة مر ووجه ذلك ان درهم المقرض فيه تنفيس كرجوعه وانظار الى قضاء حاجة فيه عبادتان كل عبادة بعشر حسنة الضعف ثمانية عشر والا اصل اثنان لكن الاصل سيبرد ومن ثم لو رأته كان له عشرون ثواب الاصل والمضاعفة اه ثم قال مر في بعض اسناده ضعف وعلى محتمه فيمكن أن تعدل الثمانية عشر حسنة من حسنة درهم الصدقة وقال السيدي على الالهيوري في كتابه النور الوهاج في الاسراء والعراج وجه ذلك بأن درهم المقرض لما كان لا يأخذ الا المتاح كان بمنزلة درهمين من الصدقة كما ورد وكل منهما بعشر فمأثله فضعفه عشر من حسنة اثنان اصليان وثمانية عشر مضاعفة لهما فطرده المقرض البرهم للمقرض سقط ما يقابلوه هو اثنان لا من منزلة درهمين أخذوا وادوا بقى من اثنان ثمانية عشر حسنة وانما ينظر رجوعه اهلها كإبطال ذلك الاصل رجوعه له لا مهمان محض فضل الله تعالى وما كان كذلك فلا يسطر كما سقط أصله كانه لا يؤخذ في مظالم العباد كما يؤخذ أصله وقوله لا يؤخذ في ما كان بمحض فضل الله وهو التضعيف لان المأخوذ من حسنة الظالم للظالم انما هو أصلها لا المضاعف **(قوله على كسفرة كرجوة)** أي ازالة الصدقة والكشف الازالة والكسفرة السددة شيخنا **(قوله واركأه ركان البيع)** ومنه يعلم أنه لا بد ان يكون المقرض معلوم القدر ولو لا دليل صحة اقراضه كف طعام ليرد مثله حل **(قوله بمثله)** راجع للمكتسبة أو على أن ترد به أو خذته ورد به أو اصر في حوائجك ورد به حل **(قوله بخذته بمثله)** المتعمد عند شيخنا أنه صرح هنا لا صرح ولا كناية في البيع على التعمد اه شوري لان موضوع القرض دليل حقيقة أو صورته وهو لا يحمل غير القرض بخلاف خذته كناية في البيع مر وزي وفي قل على الجلال قوله خذته بمثله أو

(سنة) لان فيه اعانة على كشف كرجوة كانه ما كان البيع كإبطال مما يأتي ويحصل (بالتجارب) صريحا (كأقرضتكم هذا) أو سلفته أو لمكتسبة بمثله (أو) كناية (بخذته بمثله) (قوله ولكن أظهره صفة) شاملة لصفة الغني مع انه لو أظهره في صدقة انطلق ملكه بلا حرمته (قوله ولا بدخلة الاباحة) فان ظن صرفه في مكروه كرجوع (قوله هل يكون مباحا الخ) هذه التي حرم فيها قل بالاباحة عن شيخه (قوله في بعض اسناده أي) حديث الثمانية عشر (قوله كانه لا يؤخذ) انقسام في الصوم رده (قوله ولو لا بدليل الخ) أي بشرط أن يشهد بصدقه فيها بعبارة حج ويجوز قرض كسفن بخود درهم لينتفع قدرها بصدور بدله هنا ولا أثر للجعل بها حاله العقد

ببده فيه ماصريمان خلافا لما في النسخ ولو قال خذ هذا الدرهم بدهم فكتابة لا يثبت البيع  
والقرض فان نوى به البيع فيجوز الاقرض وأما خذ فقط فكتابة لا يثبت القرض والصدقة ونية  
البلد والمثل كذا كرو يصدق في ارادتهما وكذا لم يكتسك ولو في منظر دفع المثل من هذه المكرمة  
وفي حرج أن لفظ العارية كناية في قرض المنفعة لعينة راجعة اه ولو اقرض بقرض وقال اقبض  
صدق بينهما لم يمس المثل فاذا اقرض يطلق عليه اسم القرض قبل القرض كالمشرح در **(قوله)** وقبول  
أي لفظا فلو لم يقبل لفظا ولم يحصل إيجاب معتبر من القرض لم يصح ويحرم على الآخذ التصرف فيه لعدم  
ملكه لكن اذا تصرف فيه ضمن بده بالمثل أو بالقيمة ولا يلزم من اعطاء الفاسد حكم الصحيح  
مشابهة من كل وجه ع ش على در **(قوله)** كالبيع الماذر المصنف فيها يأتي شروط القرض  
والمقترض وسكت عن شروط الصيغة شرط الماشرح بقوله كالبيع أي في الشروط المجتمعة حتى  
موافقة القبول لا يجب ولو قال اقرضتك ألفا فقبل خسا ئره بالعكس لم يصح وما اعترض به من  
وضوح الفرق بأن القرض متبرع فيه فصدق فيه قبول بعض المسمى ولا زائدة عليه رد بمنع المطلق  
كونه متبرعا كيف وضع القرض أنه ملك الشيء ليرد مثله فلو البيع اذ هو ملك الشيء فكذا  
اشتراط ثم لو اوقف كذا هنا كون القرض فيه ثمانية تبرع كأي في اثنائه ذلك لان المعاوضة فيه هي  
المقصود تشرح در **(قوله)** نعم القرض المحكمي ومن القرض المحكمي أمر غير باعطاء ماله غرض  
فيه كاعطاء شاعر أي حيث شرط الرجوع وظالم أو طاعما فقيد وكيع هذا واقف على نفسه فكيف نقضه  
القرض يصدق فيه ما هو عمر دلري كأي آخر الصلح وفاد كر ان المارجموع به معتبرا أو متبرعا يرجع  
بنقله ولو صورة كالقرض كاشتره هذا بنو بكلى فيرجع بقيته در وع ش قال اطف أي حيث شرط  
الأسر الرجوع كاشار اليه در لان ما كان لازما له كوفاء الدين وأمثالها لا يلزم الاذن كقول الاسير  
لغيره اذ في المحتج فيه إلى شرط الرجوع وما لم يكن كذلك لا بد فيه من شرط الرجوع واعطاء نحو  
الشاعر من هذا القبيل ويحتمل أن لا يحتاج لشرط الرجوع فيه بدونه للشاعر والظالم لان القرض  
من ذلك دفع هجو الشاعر حيث لم يعلم ودفع شرط الظالم عنه وكلامهم لا يمتلئمة الاذن كذا في عمر دلري  
لان العادة وان لم تكن لازمة لكنها تقتل من قبله لجر بان العرف بعدم اهمال الشخص للملكة حتى  
يغرب وهذا الاحتمال هو الذي يظهر ثم ان عين الدافع قد اقرضك ظاهر والاصدق المانع في القدر  
الاتفاق ع ش ومن ذلك ما يدفع بعض الناس الدرهم عن بعض في القهوة والحامات ونحوه بعض  
الجيران بهوة وكل من كان ع ش ومن ذلك أيضا كسوا لحاج بما جوت العادة بأنه يرد كأي قول  
أما ما جوت به العادة من دفع النقود لغيره والشاعر ونحوهما لا رجوع به الا اذا كان باذن صاحب  
الفرح وشرط الرجوع عليه وليس من الاذن سكوت على الآخذ ولا وضه الصينية المعروفة الآن  
على الارض وأخذ النقود وهو ساكت اه والذي يخرج من كلام الرمي وحجج وحواشيها أنه  
لا رجوع في النقود المتدا في الافراح أي لا يرجع به ماله اذا وضه في يد صاحب الفرح أو بد  
ماذونه الا بشرط ثلاثة أن يأتي بلفظ تحذو نحو ها وان ينوي الرجوع ويصدق هو ووارثه فيما إذا  
يمتد الرجوع فيه واذا وضه في يد المارجموع ونحو ما في الطاسة المعروفة لا يرجع الا بشرط ان اذن  
صاحب الفرح وشرط الرجوع كاحققة مشيخنا ح **(قوله)** كالاشفاق على القبط أي ممن لا يجب  
عليه بان كان معسرا بخلاف الموسر اذا كان المنفق عليه معسرا فلا يكون قرضا بخلاف الموسر والمراد  
أيضا ان الشاق لا يذن الحكم فان لم يوجد أشهد بالاشفاق فان لم يوجد أو نفق بنية الرجوع والامرجع

وقبول) كالبيع نعم القرض  
الحكمي كالاشفاق على  
القبط المحتاج

**(قوله)** فيه ماصريمان في  
غير ر بوى شرط فيه  
للمائة والا فكتابتان  
نوى به ما وقع أو قرضا  
فذلك لان الدية واجبة  
فيه أيضا عنه البيع وان  
كانت مثلية البيع حقيقة  
ويكتفي هنا بالصورية  
وعبارة مع والقي شج  
انهما ان نوا يملكك  
الدرهم بدهم أو يملك  
البيع أو القرض فحين  
تقرر من صلاحته لها  
والا كان في مثله صريح  
قرض وفي بدهم صريح  
بيع هلا بالتبادر فيما هو  
صريح في البابين ويتخصص  
بالبينان وجددت والا  
في التبادر والقرن ذلك  
لضرورة اقتضاء النظر  
انتهت بتصريف

كأنى سأل قال الشورى وانظر هل الواجب مثل ما نفقه ولومتقوما أو بدله ونفسه كلامهم الأول  
 قبل وصرحوا في باب الأطعمة واللقطة بالثاني فليراجع له وفي مرماه صوفى ذكر أن كان المرجوع  
 به مقدرا أو مبينا يرجع مثله ولصوره كالقرض (قوله وأطعام الجائع) أى الذى وصل إلى حالة  
 لا يمكن أحد التقدم وهو يشترط غناؤه فلا يصح لمن لم يصل إلى ما ذكر فلا تنى عليه لأن المال كالمقصر  
 حيث لم يذكر عوضا بخلاف الفقير فلا يجب عليه شيء لأن طعامه حينئذ من فروض الكفاية على  
 أهل الثروة وهذا أكثر برسقا ما هو من تنافس كلامهم هنا وفي السير والأطعمة شوى وحرف  
 وعبارة حل قوله ولا يشترط إلى العجب وظاهر كلامهم وإن كانوا أهلا لتخاطب فلا تنقيد ذلك بأن  
 يصلوا إلى حالة لا يشترطون فيها من الخطاب اه بحر وحق كونه أطعامه فراضا حيث كان المانع غنيا  
 والمفوع له غنيا أو كافي بين أو كان له مانع فقير أو المفوع له غنيا كان المانع غنيا والمفوع له  
 فقيرا فلا يكون قرضا لوجوب الدفع وفى السير أن طعام الجائع ونحوه واجب ينبغي عدم الأخذ  
 فيه ولو ادعى المقر أنكر المانع ع ش (قوله) فإذ كره بقوله وصيته أقرضتك الخ) عبارة وصيته  
 أقرضتك وأسلفتك وأخذ منها وأمسكك على أن تردده اه وحديثه كان على الشارع أن يرد  
 أنه على ما على عبارة قال حتى تظهر المناقشة المذكورة وكان عليه أن يناقش أيضا بأن عبارة أولى  
 من حيث أن إعادة الكلف تقيد ما يملكه بالتعلق سابقا لى كونه كناية وما قبله امر محال على طريقته  
 (قوله) وحرف مقرر اختيار) انه قال ذلك ولم يقل وشرط الاتقاء لاختلاف الشروط المستترة فى  
 القرض والمقترض فى البيع لما كان المعبر فى البائع متبرعا فى المشتري قال بشرط فى العائد ولما  
 كان المعبر هنا فى المقرض أهلية التبرع وفى المقرض أهلية المعاملة ذكر ما يخص كلاهما افتراضا وما  
 لم يذكر حكم المقرض فى المتن لأن حكمه عام من شروط العائد فى البيع وذكر القرض لأنه يقتضى أهلية  
 التبرع وهو ليست شرط ما فى البيع اه قاله ع ش وفرض الاعي واقترانه كيمه فلا يصح فى المعين ويصح  
 فى القيمه يؤكل من يقبض به أو يقبض عنه كفى شرح بر وع ش (قوله) فلا يصح اقراض مكره  
 أى بغير حق فلو أكره بحق صح وذلك بأن يجب عليه الاقراض بنحو اضطرار رأى مع التحصير الاصر  
 فيه ع ش (قوله) وأهلية تبرع أى تبرعا مطلقا بآثار التصرفات حل (قوله) فباقرضه) فلا يرد عليه  
 محتموسة السميعة ويروى عنه بمنفعة بدله الخفيف شرح بر (قوله) لأن فى الاقراض تبرعا أى  
 بمنفعة الشيء المقرض تلك المنة لا يمينه لأنه يردده (قوله) أمينا موصرا أى عدم المنة فى ماله ان  
 سلم منه مال المولى عليه وجب الاضمان عليه بأخبره ان رأى ذلك بر وهذا الشرط معتبرة فى  
 اقراض المولى أيضا وقوله حينئذ أى حين ان يكون المقرض أمينا موصرا لم يرد عليه أن  
 من الضرورة ما لو كان المقرض مضطرا لوقت نقل عن ابن حجر انه يجب على المولى اقراض المضطر من مال  
 المولى عليه مع انتفاء هذا الشرط ومن الضرورة ما لو أضرع المولى عليه على الهلاك بنحو غرق  
 وتعين خلاصه فى اقراضه به اشتراط ما ذكر فى هذه الصورة قال شترطه بقيدى الى اهلاك  
 المالى والمالك لا يرد بالتلاف (قوله) لكثرة اشتغاله أى بأحكام الناس فر بما يغفل عن المال فضاء  
 فيقرض من غير ضرورة ليحفظه عند المقرض شيئا (قوله) إذا أرضى الفرماء) ظاهره أنه لا يشترط  
 رضا الفلاس وقيل يشترط رضا مرمض الفرماء لا ممالك ولم يحق فيه (قوله) وأهليته لملة) بأن  
 يكون بالغا عاقل غير محجور عليه فدخل العبد المأذون له شيئا وعبارة ع ش وأهلية معاملة أى  
 وإن لم يكن أهل تبرع كالكاتب فيقرض بلا إذن من سيده ولا يصح اقراضه لعدم أهليته للتبرع

والطعام الجائع وكسوة  
 العازى لا يشترط إلى العجب  
 وقبول وأقاد قسوى  
 كاقترضت انه لا يصح  
 لصيغ العجب فإذ كره  
 بقوله وصيته أقرضتك  
 الى آخره (وشرط مقرر)  
 بكسر المراء (اختيار) فلا  
 يصح اقراض مكره كإثر  
 عقوده وهما من زباني  
 (وأهلية تبرع) فباقرضه  
 لأن فى الاقراض تبرعا فلا  
 يصح اقراض المولى مال  
 محجوره بلا ضرورة لأنه  
 ليس أهلا لتبرع فيه نعم  
 لقاضى اقراض مال  
 محجوره بلا ضرورة ان  
 كان المقرض أمينا موصرا  
 خلافاً لسبكي لكثرة اشتغاله  
 وله اقراض مال الفلاس  
 أيضا حينئذ إذا رضى  
 الفرماء بتأخير القسمة  
 ليجتمع الملى وشرط  
 المقرض اختيار وأهلية  
 معاملة (وأما قرض

(قوله) وأما يرد كحكم الخ)  
 الذى تقسم إنما هو فى البيع  
 ولا يلزم اعتباره فى القرض  
 ولم توجد إشارة هذا ولا  
 هناك الى ذلك اه تهر بر

أه ويصح اقتراض الولي لولي له أهل العامة في ماله وإن لم يكن أهلاً للبرع (قوله ما يسل فيه) أي في نوعه لا قائلين لا يصح السلم فيه إن جرى أي فلا يراد للمدين فاته يصح إقراضه لا أن يسل فيه لكن يصح السلم في نوعه وهو ما إذا كان في النمة وقوله معينا كان الخ تعميم في القرض فلا يصح اقتراض العادة الحامل لعدم صحة السلم فيها ع ش على م ر (قوله أو موصوفا) أي أن قبضه قبل طول الفصل ولو بعد التفرق شرح م ومثله سم وشو يرى بخلاف المدين في العقد فيمضي قبضه ولو بعد طول الفصل لتصل كما في شرح م ر أيضا وانظر الفرق بينهما ويمكن الفرق بأن المدين لا كان أقوى في التمسك بالقبض بشرط فيه القبض حالا (قوله لصحة قبضه) أي ما يسل فيه حل (قوله لأن مالا ينضبط) ومن ذلك قرض الفضة تقاصيص فلا يصح قرضها لهذه المقادير في الصحة فيها أن يقرضها زنا أو اقرب عدم صحة قرضها مطلقا وإن لا وغيره فتفاوتها في نفسها كبر أو صغر أو أن وزنت وم ذلك أو خالفا وفعلوا وانختلفا في ذلك قالوا لقول الأخذ به تساوى كذا من المراهيم الجيدة فدر فيها ع ش على م ر (قوله بتعذر أو يتعذر) راجع إليه على سبيل القصد والنشر للرب (قوله يتم يجوز اقتراض نصف عقار) هذا مستثنى من المفهوم وقضيته أنه لا يصح السلم في نصف العقار فادونه ولعل وجهه عزة الوجود ع ش وخرج قوله نصف عقار اقتراض ثلثي عقار أو كله فلا يصح أن ثلثي العقار أو كله لا يوجد له مثل في الصورة وإن كان له نظير من عقار آخر الذي يردا عما هو المثل السوري كجسائي بخلاف نصف العقار فإنه مثلان في الصورة يمكن تحصيله وهو نصف الآخر وانظر ما لا مانع من صحة قرض ثلثي العقار أو كله ويستبدل عنه من عقار آخر لأن الاستبدال فيه جائز بخلاف السلم وأوجب بأن القرض قد لا يرضى بالاستبدال فيتمتع بثلث (قوله نصف عقار) أي شاعنا بخلاف المدين فإنه لا يصح قرضه عن ولو كان المدين عقارا أو أقل من النصف كما لا يصح السلم فيه وإنما لا يصح اقتراض نصف العقار المدين لأن النصف الثاني قد لا يكون مثل الأول فلا يرضى به القرض (قوله واقتراض الخبز زنا) اعتمده زى ودر م أنه لا يصح السلم فيه فالأولى وهن مستثناة من المفهوم ويجوز اقتراض العيين ولو خيرا حاضرا وزنا لا ذكر وقوله وفي الكافي اعتداه طب وهو ما جرى عليه الناس في الأمصار والأعمار فالوجه اعتباره والعمل به كما قاله قل وضعفه ع ش والمراد الخبز بساتر أنواعه كافي ع ش وقوله يجوز عددا وعلى الأول لو رده عددا لم يصح قبضه لما في السلم من أنه لا يصح قبض ما أسلم فيعوز بالكيل ولا عكسه فيجب رده له أفعاله بني وقيمتان تلقوا يستبدل ما قرضه زنا ع ش على م ر (قوله لا أمة تحمل للقرض) ولو كان صغيرا جاز لا نهر بما تبقى عنده إلى بلوغه ضمنا يمكنه التمتع بها فيه ع ش على م ر (قوله فلا يجوز اقتراضها) أي كلها ويجوز في بعضها انتفاع العامة قل (قوله لأنه عقد جائز) وبه فرق جواز جهة الجارية ولو لم يجمع جواز استرجاعها بعد بطلان العقد أو بطلان لازم من جهة التملك أي من حيث هو وإن كان جائز في هذه الصورة فارق ما لو كان رأس مال السلم جارية في جارية فغير ردها عن المسلم فيوان وطها حيث كانت الصفات كما تقدم لأن ذلك أنزله من الجانبين من مل بإيضاح (قوله ور ما يسلوها) الوطه ليس قيد دور بما يؤخذ منه جواز قرض بخور تقاء وأقرناه سبا لنحو مسح وللمتد امتناعه لأن المانع خوف التمتع وهو موجود فغيرهم بخوف الوطه جرى على الغالب كذا ذكره حل ولو قال لا نهر بما يمتنع به المكان أولى ليشمل ما ذكر وبعبارة ع ش على م ر قوله لأنه قد يسلوها أي أو يمتنع ما فيدخل المسوح بها المكان (قوله أو تجس) فلو أملت استمرت الصحة وانظر على الأسفل ردها لم يجوز الوطه حينئذ زال المانع أولا لا خيارا لدفعه في المحذور قال الشيخ

ما يسل فيه) معينا كان أو موصوفا لصحة قبضته في النمة بخلاف ما لا يسل فيه لأن مالا ينضبط أو يتعذر وجوده يتعذر أو يتعسر ردهم له نعم يجوز اقتراض نصف عقار فأقل واقتراض الخبز زنا للعموم الحاجة إليه وفي الكافي يجوز عددا (الأمة تحمل للقرض) فلا يجوز اقتراضه ولو غير مشتهة وإن جاز السلم فيها لأنه عقد جائز ثبت فيه الرد والاسترداد ور بما يطؤها المقرض ثم ردها فيه شبهة إعلنة الاماء الوطه بخلاف من لا يجز له وطؤها محرمة أو تجس

(قوله أي أن قبضه الخ) الأولى كتابة ذلك على قوله وذلك قبضه كاصنع الشارح في شرح الهبة تأمل (قوله ويمكن الفرق بأن المدين الخ) أي بخلاف ما في النمة فيبعد بعد طول الفصل بناؤه على العقد الماضي تأمل فأده حج وبعبارة الهبة به بما ذكر الحكم قال لتعذر البناء على المقدس حنن

(قوله من جهة التملك) له الملك والأورد القرض راجعه



في نظرهم رأيت شيخنا في حواشي شرح الروض يؤم بمذاهب الوفاء لان المانع طرأ الاختيار به وبما قرئت  
 نحو أخت الزوجة وقضية جواز افتراض الامة الزوجية ويستمر القرض بعد رافعه لان عروض الحل  
 فيها على قرنه ليس باختيار تأمل شو برى **(قوله أو نحوه)** كلالته **(قوله)** نحو أخت الزوجة  
 الفرق بين هذا وبين الجوسية وان كان المانع يمكن الزوال في السك أن زواله ليس في وسعه في الجوسية  
 بخلافه في نحو أخت الزوجة شيخنا وقضية هذا التعليل الفارق بين الجوسية ونحو أخت الزوجة ان  
 المعلقة تلاجل قرنها المعلقة لم يثبت بعضهم عدم حله تقرب زوال مانعها بالتعليل كما شرح مر  
 وعبارة الشورى اعتمد شيخنا انه يجوز افتراض المعلقة لأنها لم تقفها وان جبر انتم وتوزع في تعليل  
 بقوله تقرب زوال مانعها بالتعليل بأنه لا يمكن من حلها الا برضاها ولو رضى لم يصح الحل على التطبيق  
**(قوله وعنها)** الواو بمعنى أو **(قوله وقد كرسنا)** حله لا ينتج أن يكون مقترضا لامتثال  
 له كان ذكرا كما يدل عليه كلامه بعد ابعاده انما به كونه وكان مقتضى الاحتياط المنع لاحتلال  
 ذكوره في الواقع بذلك ان يطلق القرض لان الصبرة في القرض لانه ينتفي في الدوام لا ينتفي في  
 أسنات الوفاة في الجوسية أو عطلت المعلقة لأنها لم يطل القرض لانه ينتفي في الدوام لا ينتفي في  
 الاشداء ويحل بغير حله الوفاء حيث لا احتمال أن يرد هاهنا في المحذور والذكر والتجملات  
 وينتج أن يكون مقترضا لعدم صحة السلم فيه لانه بمن وجوده كذا في المال يقتل من كونه متغيرا  
 لامة ومعار حل بائناح **(قوله)** واستثنى مع الامة الزوجة وهي خير من الدين الحاضر تلي على الدين  
 الحليب فيروب قاله الجوهري زى قال شيخنا وهو من ألحقها بغيره تأخير وهذا الاستثناء بهم أن  
 الزوجة يصح السلم فيها ولا يصح قرنها فهي مستثنى من الطرد وفيه نظر لانها من مفهوم القاعدة على  
 الضابط المذكور الذي ذكره المصنف لانه لا يصح السلم فيها ولا افتراضها كما هو ضمن قوله لاختلافها  
 فالحق عدم استثنائها اهـ شيخنا قوله تراءى بقوله واستثنى **(قوله)** وملك قبضه أي قبض  
 المبيع من النقل في الثقل ولو التخلية في غيره ثم ان الشيء القرض ان كان معينا بأن وقع العقد عليه  
 صح قبضه في المجلس وبمعلوم زمن طو بل وان كان في القصة اشترط قبضه في المجلس أو بعده على  
 الفور وانما اشترط قبضه على الفور لانه ثبابة عوض ماقى القصة وتوسعا وانما في ذلك كما كتبوا قبضه  
 ولو بعد التفريق لكن على الفور مر وشورى وحل ومنه يؤخذ ما يقع من أن الشخص يستحب  
 برافق الشاة ليرد به في المصنف فان كان المقتضى على ع. بين البرص قبضه مطلقا أو على ماقى القصة  
 اشترط قبضه في المجلس أو بعده على الفور قال مر فلو قلنا أقرضتك ألفا وقبيل وتلازمه أعطاك ألفا  
 جاز ان قرب الفصل مر فلو لا فلان نزع فيه السبكي ما لقال أقرضتك هذا الاقصد مثلا وتلازمه  
 ثم سلمها اليه لم يضر وان طال الفصل **(قوله)** قبضه فلا يجوز الا تصرف فيه قبل القبض بعد  
 التمتع قبل على الجلال **(قوله)** وان لم يتصرف فيه غايته لرد على المصنف القائل بأنه انما يملكه  
 بالتصرف المزيل للملك يعني انما تصرف فيه شيين حصول الملك من حين القبض شرح مر  
**(قوله)** كالوهاب أي فلا بد ان يكون القبض باذن القرض أي كالوهاب وان الزاوي قبل القبض  
 للمقرض كاهوضية انتظار بل على مصرح به غير شورى **(قوله)** ولقرض رجوع أي بصفة  
 رجعت فيه أو فسخت والمقرض رده عليه زى وشرح مر قال سم وقضية كلامه اهـ  
 ليس له المطالبة بالبدل لاعند الفوات وهو ظاهر لان المدعى بالبدل غير ملتزم فكأن المدعى عليه  
 من دفع الميعن المقرضة اهـ **(قوله)** وان وجد ميثورا و ياخذ مملوكا للثمن لا يكون له  
 أجر المدة الباقي من حين الرجوع والمقرض المسمى كافي نظائره لانه لا يقول له هنا مندوبة وهي

أو نحوه فيجوز اقرضه  
 ثم التجه كقوله الاسوى  
 وغيره المتع في نحو أخت  
 الزوجة وعنها وقد كرت  
 حكم كون الغنى مقترضا  
 أو مقترضا بفتح الراء في  
 شرح الروض واستثنى مع  
 الامة الزوجة لاختلافها  
 بالمجوعة (وذلك) الشيء  
 المقرض (قبضه) وان  
 لم يتصرف فيه كالوهاب  
 (ولقرض رجوع) فيه  
 ان (لم يطل به حق لازم)  
 وان وجد ميثورا أو مملوكا  
 عنقه بصفة أو خرج من  
 ملكه

**(قوله لان المانع طرأ)**  
 له لتعليل لقوله استمرت  
 تأمل (قوله) ان كان معينا  
 أي غير مقيادا تقسم من  
 عدم صحة قرض الميعن من  
 المقار تأمل

أخذ المثل المورى والحقى من وعبار تشرح من واذارجع فيه مؤيد نصير بين الصبر ولا غناء  
المؤمن غير آخرته وبين أخذ بدله اه قال ع ش وظاهر ما نلوا اراد ان يأخذ م سلوب المنفعة لا يمكن  
منه وهو غير مراد فله ان يرجع فيه الآن ويأخذ م سلوب المنفعة وعليه فيختبر بين الصبر الى فراغ  
الدة وبين أخذ م سلوب المنفعة حالا وبين أخذ البذل اه ولا يرجع بأجرة الدالة بالية لان المنفعة  
عن أخذ م هو أخذ البذل من (قوله ثم عاد) أى لان الزائل لما دنا كفى لم يزلوا نتي بعضهم  
في جنح نخل اقترضوا بنى عليه موجب بفره انه كالمالك فيتمين بده تشرح من (قوله كفى) كثر  
نظاره أى المشار اليها في النظم المشهور وهو

وعائد سكرائل لم يعد • في فلس مع حبة فلس

في البيع والقرض وفي الصدق • بسكن ذاك الحكم باخاف

كاذبا ع شيأ وباعه المشتري ثم رد عليه عيب فقدم فاه برده على ما هو صورة الصدق أن يحصل  
صدق ما دابة مشلا ثم باعها ثم رد عليه عيب فقدم فاه فافترقا زويها قبل الدخول وجع فيها أوفى  
نصفها (قوله أو أخذ مثله سلما) فقيمتا له لو طاب المقرض خلافه لا يجاب وهو ظاهر بل الجاب  
القرض وبجارة سم أوجب ما نقصان شاء أخذ مع أرشاه ومثله سلما قاله الماوردي ع ش قال  
حل ويصدق المقرض انه قبضه به هذا القصص بدأ بان الاصل راءة القائمة ولا نظرا لى كون  
الأصل السلامة وان الحادث بقدر بأقرب زمن (قوله وبما تقر) أى من قوله وان وجدته مؤجرا  
الحديث جعل عبارة مثله شذا كله خصوصاً من جعلته قوله أو ناقصا رجع فيه مع الارش الخ وقوله  
ان تعبى بما ذكر أى قوله لا يطل به حق لازم أولى من قوله مادام باقيا بحاله لا يخرج ماله ووجه  
زال م علوم ماله ووجه ميباير بمليخرج ماله ووجه مؤجرا اه (قوله ويرد المقرض) ولو قد  
أبطل السلطان المماثلة به ومثل النقد الفلوس الخ: وقد بحث بهذه البلية في البذل للصبرية في غلب  
الارزاق فليت كان ذلك قيمة أى غير انها قد مثله والارزاق قيمته باعتبار أقرب وقت الوقت والمطالبة  
له فيه قيمة حل ومن (قوله وتقوم مثله صورة) أى ولو كان القرض قد اخلط مع ماله في القاسد  
بوجوب القيمة شو رى (قوله اقترض بكرا) وهو ما دخل في السنة السادسة وقوله ويرد رايها  
بفتح الراء وتخفيف الياء على وزن مفاعل وهو ما دخل في السنة السابعة حل وانظر سبب صرفه  
ولهذا للتناسب قال زى نعم تمتع على مقرض لنحو محجور أو وجهه وقدر ذات يادة اه (قوله ان  
خيار كذا حسنك قضاء) قال الكرمانى خيار كذا يمتل أن يكون مفردا يعنى الخبر وأن يكون جمعا  
فان قلت أحسن كيف يكون خبره لا مفرد قلت أفضل التفضيل الضاف لمعرفة المقصود به ان يادة  
جاء زية الافراد والمطابق قل هو لشو رى قال ابن مالك

وناولك طبق وما لمعرفه • أضيف زوجيه عن ذى معرفه

(قوله وأداؤه مئة) انما يقبل بمئة لمع قوله كسمل في اذاء النوع والجنس هناليس كالمسل فيه  
لانه هنا يصح اداء غير جنسه من نوعه بمئة لا اعتياض هنالايصح في السلم كاتهم وقوله كسمل فيه أى  
كاتهم في قوله ولو ظفر به بسا حل في غير محل التسليم الخ وفي قوله وان امتنع من قبوله ثم اقترض  
لم يعبر بقول الشارح فلا يجاب قبول الرضى الخ تفرع على قوله وأداؤه مئة وقوله لا قبول للمثل الخ  
تفرع على قوله ومكانا لكن فعملت ان قوله ومكانا مفردا موزنا والشارح في التفرع سلك  
القب والنشر المتشوش لان قوله ولا قبول للمثل الخ نظير قوله في السلم وان امتنع من قبوله ثم اقترض  
لم يعبر وهذا متأخر في المتن وقوله ولا يلزم القرض الخ نظير قوله ولو ظفر به الخ وهذا مقدم هناك

ثم عاد كفى كثر نظاره  
ولان له قير بم بدله عند  
القوات فالمطالبة به أولى  
فان يطل به حق لازم كان  
وجده مرهونا أو مكانا  
أو متعلقا برفقته أرض  
جنباة فلا رجوع فيه فان  
وجده زائدا زيادة منفصلة  
رجع فيه دونها أو ناقصا  
رجع فيه مع الأرض أو أخذ  
مثله سلما وبما تقر ع أن  
تعبى بما ذكر أى قوله  
قوله مادام باقيا بحاله (و رد)  
المقرض للمثل (مثلا لانه)  
أقرب الى الحق (ولتقوم  
مثلا صورة) تخبر مسلم أنه  
صلى الله عليه وسلم اقترض  
بكرا ودر رايها وقال ان  
خيار كذا حسنك قضاء  
(وأداؤه) أى الشيء  
المقرض (وصفة ومكانا

(قوله خلاطع الخ) شى  
ع ش فباصر على ما لم

كان لغرض صحيح كأن  
كان لتفقه مؤنة ولم يعملها  
المقرض أو كان للوضع  
عقوبا ولا يلزم المقرض  
الدفع في غير محل  
الاقراض الا اذا لم يكن  
لتفقه مؤنة أوله مؤنة  
وعملها المقرض (لكن  
له مطالبة في غير محل  
الاقراض بقيمة) أي  
لتفقه (مؤنة) ولم يعملها  
المقرض لجواز الاعتراض  
عنه بخلاف نظيره في السلم  
و بخلاف ما لا مؤنة لتفقه  
أوله مؤنة وعملها المقرض  
وتعتبر قيمته (بمحل  
الاقراض) لانه محل العقد  
(وقت المطالبة) لانه وقت  
استحقاقها وهذا من  
زباني واذا أخذ قيمته  
فهي لقيصومه لا للحيولة  
حتى لو اجتمعا بمحل  
الاقراض لم يكن المقرض  
ردها وطلب التسل ولا  
للمقرض استردادها  
ودفع المثل (وقد) أي  
الاقراض (بشرط جر  
تفعل المقرض كرد زبادة)  
في التقدر أو الصفة كرد  
صحيح عن تكسر (وكأجل  
لغرض) صحيح (كزمن  
نهب) بقيد زونه تبعا  
لشرحين والروضة بقولي  
(والمقرض على) (لقول  
فلا بد من عبير رضى الله عنه

وعذر الشارح في عدم سلوك الترتيب ان قول المتن لكن لمطالبة المستدراك على مقتضى التنظير  
بالسلم في الشئ الأول الذي هو قوله ولو لغرض به بعد المثل الخ ذلك أو الشارح ليتصل به الاستدراك  
وقول المتن وكما يقرى أو جلاهم قدس في السلم لان الاجل لا يدخل القرض لانه ان كان لغرض  
أي والمقرض على نفسه والافاد كره اه شيخنا فقوله صفة أي اجنسنا ونوعا فان أدى غير  
جنسه أو نوعه صحيح فوجوز ان يؤدي عنه غير جنسه موصفته (قوله كسب فيه) انظر هل يشترط لمحل  
تسليمه ما تقدم في السلم فيه من تعيينه ان كان محل العقد غير صالح أو للجموئة وألا يفرق بينهما  
مال شيخنا زى الى الاول فليحرجه شوى برى (قوله كأن كان لتفقه مؤنة ولم يعملها المقرض) فان  
تعملها جبر المقرض على القبول وشمل تحملها ما لو دفعها المقرض وعليه في غيابه في السلم فيماتنتاع  
الاعتراض في السلم لانه عش والمراد بقوله بأن كان لتفقه مؤنة أي من محل العقد الى محل  
الاقراض أو كانت قيمته بمحل العقد أكثر من قيمته بمحل الاقراض فأخذ الامرين أي مؤنة  
القل وارفع السرا من من الاجبار على الاداء كاتسهم في السلم فيه لان من ينظر الى المؤنة ينظر الى  
القيمة بالطريق الاول لان الممار على حصول الضرر وهو موجود في الحالين وكلام الشافعي يثير الى  
كل من المتين فاذا أقرضه طعاما بمصر ثم بقيه بكم لم يزمه دفعه اليه لانه بكمه أعلى كذا نس عليه  
الشافعي بهذه المسألة وبأن في هذه الى مصر ضررا فالظاهر ان كل واحد منهما مائة مستقلة ولا تلازم  
بين مؤنة النقل وارفع الاسطر فتدبر جد ارتقاء السرو كونه أخص حل أي من غير مؤنة النقل  
(قوله لكن لمطالبة) ولا يطالب في هذا المثل بالمثل شرح مر وشمل ما لو كان بمحل الطرف أقل  
قيمة كالذا أقرضه طعاما بكمه ثم بقيه بمصر لكن الذي في شرح الاذرى انه ليس في هذه الصورة  
مطالبة بالقيمة بل لا يلزم الا انه رشدي (قوله في غير محل الاقراض) فلا أسقط آل منق  
الموضين وسكنهم من قوله والمطالبة والام الاول من قوله للمقرض لرعاية الاختار وما قلناه اثبات  
المذكورات تأمل شوى برى (قوله وقد بشرط الخ) (فاضة) الشرط الواقع في القرض ثلاثة أقسام ان  
جره المقرض يكون مقسدا وان جره المقرض يكون قاسدا غير مقسدا للقرض كأن أقرضه عشرة  
صحيفة ابره هاتكسرو كان للوثوق كشرط رهن وكفيل فهو صحيح زى فالشرط الاول قاسد  
مفسد والثاني قاسد غير مقسد ومعلوم ان محل القرض اذا وقع الشرط في صلب العقد أم الوتو افتاع  
ذلك ولا يشترط في العقد فلا فساد على شى مر (قوله جره المقرض) أي وحده أو مع المقرض لكن  
لم يكن نفع المقرض أقوى بدليل ما ساق في قوله أو طعاما المقرض مصر كفى شرح مر (قوله كرد  
زبادة) أي كشرط زبادة (قوله وكأجل) أي شرطه (قوله بقيد زونه تبعا) نظر حكمه التبعة في هذا  
القيودون غير من بقية التبدوشوى برى (قوله والمقرض على) أي بالقرض أو بدفعها يظهر شرح مر  
قال الرشدي قوله والمقرض على المقرض أي في الوقت الذي عينه والا فإلزامه على ربه عند العقد  
لم يتصور اعساره حينئذ أي عند العقد (قوله لقول فضالة) هو محض وقوله يحضره على افعليه  
وسلم وأقره عليه فهو حديث وفضالة بفتح الفاء والصاد كفى الشوى برى (قوله بوجعته) أي شرط  
فيه بوجعته للمقرض شرح مر فالردا جوا بشرط ما جره من غير شرط فلا يضر (قوله أمانة  
لأولى) وذلك لان اقتصاره على الاثني بوجه ان الصاد خصوص بها لا يتجاوز هالى غيرها عش  
(قوله فلوردا زب) ولولى البروى كفى مر ولا يجوز جوعه في الزائد لانه بة مقبوضة ولا يحتاج

قرض جر منته فهور بالوصي فيه ان موضوع القرض الاقاضي فاذا شرط فيه لتفقه حقا خرج عن موضوعه فصح منه وجبى شرط جرانفع  
للمقرض ضابطا للقاسد مع جعل ما بعده أمانة أولى من اقتصاره على الامنة (فلوردا زب) قدرا أو دعة (بلاشرط جن) لما في خبر

مسلم السابقين خيلكم  
 أحسنكم فضاوا لا يكره  
 القرض أخذ ذلك  
 (أو شرط) أن يرد (أشهر)  
 قدر أو وصفه كرد مكر  
 عن صحيح (أو أن يقرضه  
 غيره) وأجلا بالقرض  
 صحيح أو به والقرض غير  
 ملء (لنا الشرط قط)  
 أي لا القعدان ما جرمين  
 المنفعة ليس للقرض بل  
 للقرض أو لمما والقرض  
 مصر والمقد عند اوراق  
 فكأنه زاد في اوراق  
 ووصفه وعدا حسنا  
 واستشكل ذلك بأن منه  
 يفسد الرهن كما سيأتي  
 ويحجب بقوة دأى القرض  
 لأنه سنة بخلاف الرهن  
 وتيسر بأقصر أعسم من  
 قوله بكسر العين صحيح  
 (وصح) الافتراض بشرط  
 رهن وكفيل واشهاد  
 لأنها توثيقات لا منافع  
 زائدة فلم يقرض إذا لم  
 يوف القرض به التمسك  
 على قياس ما ذكر في  
 اشتراطها في البيع وإن كان  
 له الرجوع بالشرط كما  
 وذكره الأستاذان زيادتي  
 في كتاب الرهن  
 هولة التوثيق ومنه الحلة  
 الرأحتوتوها

(قوله) أي والحبس (الواد  
 بمعنى أولان كلام معنى  
 مستقل

فيه إلى يجب قبوله في شوري لأنه يكتمل بما كان متبعا كأن قرض درهم فدها ومعهما  
 نحو خمس ويصدق الآخري كون ذلك هدية لأن الظاهر معه لأداءه المانع أما ما أتى به لياخذ  
 به ذلك كره معلوم مما صورناه من القرض والزيادة متما دأى من أن الزيادة ليست هدية أما لو دفع إلى  
 القرض ونحوه مع كون الدين باقيا فمته وادعى أن من الدين لأهلية فانه يصدق الدفاع عن على  
 مر (قوله) أو أن يقرضه غيره) أي أن يقرض للقرض القرض قرضا أو حولا وزي وليس المعنى  
 أن يقرض القرض القرض لأنه حينئذ يجر قضا القرض فلا يصح تأمل (قوله) والقرض غير  
 ملء) أي بالقرض أو ببدله حل (قوله) لا الشرط) أي فقط ويسن الوفاء به في الصورة الثالثة كورة  
 شرح مر (قوله) بل القرض) لوقلتنا بصحة الشرط والافهول لا وكذا يقال فيما بعدهم كونه للقرض في  
 الثلاثة الأولى (قوله) أو لمما) أي في صورة ما إذا كان الاجل لقرض صحيح والقرض غير ملء بأن  
 كان مصرا أو عبارة مر ولا عبارة يجره القرض في الأخيرة لأن القرض لما كان مصرا كان الجرا إليه  
 أقوى فطلب اه (قوله) والقرض مصر) راجع لقوله أو لمما فقط والظاهر أنه لا حاجة إليه (قوله  
 واستشكل ذلك) وهو كون جولة المنفعة للقرض لا يفسد القرض المتقدم في قوله بل للقرض بأن منه  
 وهو كون المنافع للرهن يفسد الرهن ومنها الغارقة المشهورة فهي وبالان دافع الغرامه يتنفع بالعين  
 للرهن والحليف ذلك أن يفسد الأرض أو يؤجره له بأجر معلومة (قوله) ويجنب الخ) ولأن وضع  
 القرض على جولة المنفعة للقرض فلهذا بشرطه شوري (قوله) دأى القرض) أي الباعث عليه  
 وهو التواب (قوله) بشرط رهن) من فواتح أن القرض لا يحل له التصرف في العين التي اقتضها  
 قبل الوفاء بالشرط شوري (قوله) وإن كان له الرجوع لشرط) فانه قد يفسد منه إذا كان بلا  
 سبب أو يفسد الرجوع حينئذ جائز قطعا بخلافه بلا سبب مرادى عبارة حل فإن الحياة والمرواة  
 يمنانه من الرجوع بلا سبب فلذا وجد سبب من هذا السبب كان القرض معسورا إلى الرجوع  
 حينئذ غير ملوم عليه ومن فوائد الشرط أيضا الامتنان من الجلود والبث على الاستيفاء وصون  
 المرض عن الرجوع بلا سبب

### كتاب الرهن

(قوله) هولة التوثيق) أي والحبس هنا ظاهر بناء على أنه مصدر رهن لازما بمعنى دام وثبت ولكنه  
 لا يناسب قوله الآتي بمناظره أو أقبضوا أما إذا جعل مصدر الرهن متعديا فله يناسب أن يقال هو  
 لغة الأثبات والحاصل أن رهن يستعمل لازما بمعنى دام وثبت ومته بإيقال رهن الشيء عنده ومناه  
 أثبتة عندهما التوثيقا بما يناسبه لازم دون المتدنى الذي هو المقصود اللهم الآن يقال أطلق التوثيق  
 الذي هو أثر الاتيان وأردابه الاتيان نفسه لكنه لا يناسب قوله ومنه الحلة الرهن أو أقبضوا بما يصح من  
 رهن بمعنى ثبت ودام لأن الأركان الآتية لا تنسب عن ش (قوله) رهن أقصر من أرهن بل من  
 الأزهرى الثانية شوري (قوله) ومنه) أي من الأول ومن الثاني نفس المؤمن مرهونة بدنه  
 حتى يقضى عنه ينأى عن محبوسة عن مقامها الكرم وهو محمول على غير الاتيان وغير نحو السليان  
 كان لهم دين بالآلافه كانه محمول أناعلى من لم يفتقروا فمع تمكن من الاداء أو عصى بالاستامانة  
 حل دم وشهوه من خضوفه لا يحبس وإن لم يقض لأن التصدير حينئذ من الورثة قالهم  
 عليهم شلق الدين بالتركه فإذا تصرفوا فأتى الدين بذمتهم وأمان مات ولم يفتقروا ولم  
 يتمكن من أدائه فلا تكون نفسه مرهونة لأنه معسوراه عتاق وعبارة خط محبوسة في  
 القبر غير منبذة مع الأرواح في علم البرزخ في الآخرة متوقفة عن دخول الجنة قال ع ش البرزخ

يستوفي منها عندئذ  
وقائه والاصل فيه قبل  
الاجماع قوله تعالى فحين  
مقبوضة قال القاضي معناه  
قارنوا وأقبضوا لانه  
مصدر جعل جزاء المشرط  
بالباء جرى مجرى الامر  
كقوله تعالى فتحرر برقية  
وخير الصبيحين انه صلى  
الله عليه وسلم رهن درعه  
عند يهودي يقال له أبو  
الشحم على ثلاثين صاعا  
من شعير لاهله والوثائق  
بالحقوق ثلاثة شهادة  
ورهن وضمان

(قوله جعله اقبضوا والاصل فيه  
الح) لا يخفى انه ان مقبوضة  
التي في الآية الشرية  
قياس فعله قبض يداله  
على هذا قول الخلاصة وفي  
اسم بفعل الثلاثي المرد  
زنة بفعل ثمن ان قبضوا  
تفسير القاضي لا يخلو اما  
أن تقطع حمزة زما أن  
توصل فان قطعت زيم  
عطفة ماقى الآية اذ كان  
قياس اسم المفعول حيث  
مقبوضة كالمظهر وان  
وصلت لزيم اختلاف معنى  
الضميرين في ارهنوا  
واقبضوا اذا خاطب به من  
بالرهن من عليهم الدين  
وبالقبض من لهم الدين  
وكان فيهما موافقة ماقى الآية  
الان يختار الاول ويكون

المعاني بين الموت والحيث مات فقد أدخل العرَض (قوله جعل عين) قد شتم التعريف  
على الزكائن الاربع لان الجمل بصيغته تستلزم موجبا قالوا قوله عين مال أى شتموا زيادة  
الى المروهن بقوله بدن إشارة الى المروهن بقوله وثيقة بدن أى ولو نفعه بخلاف المروهن فلا  
يصح كونه منفعة اه شيخنا (قوله يستوفي منها) أى من ثمنها وهذا ليس من التعريف بل بيان  
لما قد به وقيل انه منه لاخراج مالا يصح الاستبقاء منه كالوقوف والمصوب ومن في قوله منها  
لا يتبداه لا يتبعض لانه يقتضى أن تكون قيمة العين زائدة على الدين مع انه لا يشترط وقوله  
عندئذ مصدر وقائه ليس بقيد بل جرى على القالب والضمير في وقائه عائد على جنس الدين  
الصادق ببعضه شيخنا قال العلامة قل وعلم من ذلك انه لا يلزم كون المروهن على قدر الدين  
الاقرب من دلى على مال محجوره (قوله والاصل فيه) أى مشروعيته وطلبه كابدل عليه  
جعل المصدر في الآية دالا على الامر (قوله قال القاضي) أى القاضي حسين على ما هو  
القاعدة من انصراف هذا الاسم الى عبارة الفقهاء وليس المراد البيضاوى كما هو مسمى  
تفسير الآية وقوله معناه غرضه هنا تصحيح كونه جزاء المشرط لانه لا يكون الاجرة وورد عليه بان  
هذا المطلوب لا يتوقف على كونه بمعنى الامر بل يمكن جعله جملة اسمية أى فليكن رهن أى اعيان  
مروهن بدليل قوله مقبوضة وقوله تعالى وان كنتم على سرائى عزمين على سفر وقوله ولم نجعلوا كتابا  
فيه بل ان القالب ان رهن لا يكون لا اعتمد الكتاب كقوله بعض القسرين وقوله لانه مصدر رأى  
باعتباره مفردة فيه نظر لان هاتين الين مصدر ابل هو جمع رهن بمعنى موهون بدليل وصفه بقبوضة  
وحينئذ فليس هو كما نظر به من الآية وقد يجاب بوجه رهن الذى هو المصدر ورواينا فيه  
مقبوضة لان وزن مفعول رأى مصدر ابل ايضا يوجب الشورى وقال شيخنا غنا عبيد رهن قلت  
اذا كان كذلك لا يصح وصفه بقبوضة لان الحدث لا يصح وصفه بكونه مقبوضا لان من صفات  
الاعيان الان يقال وصفه باعتبار متعلقه لان الرهن متعلقه العين وأن يكون هذا من باب الاستخدام  
بمعنى ما جعلنا الرهن بمعنى المصدر وأما اذا جعلناه بمعنى الاعيان فلا شك انه وعبارة سم فيما ن وصفه بقبوضة  
ان الرهن بمعنى المصدر وأما اذا جعلناه بمعنى الاعيان فلا شك انه وعبارة سم فيما ن وصفه بقبوضة  
بمعنى ما جعلناه الرهن بمعنى المصدر اذا رأى يتعلق به القبض انما هو العين لا الحدث الآن يقال وصفه بالقبض  
من الاستناد المجازى والاصل مقبوض متعلقه أى وهو الاعيان وأن استعماله بمعنى العين مجاز عن  
المصدر ش على هر (قوله فتح ررقية) أى فان المراد منه فليحر ررقية (قوله أبو الشحم)  
لكونه كان سمينا (قوله على ثلاثين) أى على ثمن ثلاثين وقوله لاهله أى اشتراها لاهله وافكه  
بعده أبو بكر وقيل على وقيل غيرهما والصحيح انه افكه قبل موته كقوله قل ورمادى وثاق  
عش فقال الاصمغاني نوقى ولم ينكح موته في شرح هر وهو ضعيف والمولود عليه ما قاله قل وعبارته  
على الخلال والصحيح انه افكه قبل موته كقوله كلاً أى مصرح به عن الماورى وغيره من الاتحواكون  
الهرع لم يؤخذ من اليهودى لا بصمود التي صلى الله عليه وسلم لا بدل على بقائه على الرهن لا احتمال  
عدم المبادرة لآخذه بعد فكها في شرح شيخنا غير مستقيم ولا يجوز أن يقال ان اليهودى أبرأ من  
الدين لان البراءة منه صدقة كذا ذكر في باب الايمان وهي محرمة عليه وبذلك يصح رد القول بأنه  
لواقتضى من أصحابه كانوا يرثونه فتأمل وانما أثر اليهودى بالرهن منه على أصحابه لبيان جواز  
معاملة أهل الكتاب بجواز الأكل من أموالهم ولأن أصحابه لا يرثونه وأغبر ذلك ليس من المنه  
اه مجروده (قوله والوثائق الثلاثة) أى بحسن الحقوق اذ منها ما تدخله الثلاثة كالبيع ومنها ما تدخله

ما في الآية باعتبار لازم ما قاله القاضي عادة قرر شيخنا القويسني فاقهم فانه نفيس

الشهاد فقط وهو المساقعة ونجوم الكت: به ومنه ما تدخله الشهادة والكافة دون الرهن وهو المساقعة  
 قبل الفراغ من العمل ومنه ما تدخله الكافة فقط كضمان الدرك ع ش على در وشو برى **(قوله)** كما  
 مر قبيل الباب) أى فى قوله لا يهاون وثبات لا منافع ولكن مسبق لا يفيد الحصر اقول ذ كرهنا فاعمل  
 المراد أنه من كونها وثبات أو أن الحصر استفيد مسبق مع رعاية المقام والباب والكتاب يطلق كل  
 منها على الآتى قال المصنف بالكتاب دون الباب اه ع ش **(قوله)** ومرهون ومرهون به) انما  
 يقل بدلها ومعقود عليه كافي في البيع ونحوه لان الشروط المعتبرة فى أحدهما غير المعتبرة فى الآخر  
 فكان التفسير أولى لما يقتضيه ما بعد من قوله بشرط فى الرهن كونه عينا ع ش على در **(قوله)**  
 فى البيع) قسم شروط الصفة اهتمامها بالاختلاف فيم اويؤخذ من هذا اشتراط غلظتين وقم به الصفة  
 فغير ما صرف في البيع فلو قال رهنتم موكك لم يصح خلافا لغيرهم كما عتمد در وقد يفهم ايضا توافق  
 الايجاب والقبول ولعله غير مراد ويرى بأن الرهن يبرع محض لا يبرع فيه عدم التوافق كإى القبة  
 فلو قال رهنتمك هذا بن فقبل أحدهما صح وكذا لو قال رهنتمك هذا بألف فقبل بضمائة كافى ع ش  
 على در ولو قال بتمك هذا على أن ترهننى عليه كذا فقبل اشترى بتمك صح وليس هنا قبول ولو كان  
 ما صدر من البائع مغبيا عنه وقال البئوى والقاضى لابد من القبول بعد ذلك اه واعتمد شيخنا طاب  
 الاول ولما صحح ابن قاضي عجولون أنه الراجح واعتمده در ايضا اه سم **(قوله)** فان شرط  
 فيه) فربيع على قوله شرط فيها ما فى البيع أى من الشروط الخمسة من صحتها بشرط مقتضاها أو مالا  
 غرض فيه أو بطلانه بغيره لجميع ما صرف في البيع مجرى هنا ولو لا مجرى فيها ما فى البيع لكان أظهر  
 لان صحتها بشرط وعندها لم يذ كر فى مقام الشروط واتخذ كره فى مقام آخر وان كان يؤخذ لكونه  
 شرطا **(قوله)** مقتضاها) التقضى والصلحة متباينان وذلك لان التقضى عبارة عما يلزم العقد وهذا  
 ثبت فى العقد وان لم يشترط وأما الصلحة فلا يلزم فيها ما ذكر كالاشهاد فانه مصلحة بل مستحب  
 فيه وما يترجم على أن المراد بالصلحة ما ليس بالزوم مستحبا كان أو مباحا ع ش على در **(قوله)**  
 أو شرط فيه) أى الرهن أى فى عقد موقوفه مصلحة أى للعقد وصكنا يقلد قوله كاشهاده  
**(قوله)** كأن يأكل العبد المرهون) قد يقال كون هذا الشرط بالمعارض فيه محل نظر لجواز  
 أن يأكل غير ما شرط بضرا العبد مثلا فربما قصت به الوثيقة بخلاف البيع فانه لما عرج عن ملك  
 البائع لم يكن له غرض فيما يأكله وان أضربه ع ش على در **(قوله)** ولغا الشرط الاخير) أى فهو شرط  
 فاسد غير مفسد الشرط الاول تأ كيدوا كفى معتبر قبل در وماوى **(قوله)** أى المرهن والراهن  
 تفسير المضاف اليه هو قوله هامن لفظ أحدهما فهو الجرو ويصح حمله تفسيره لقوله أحد هو بدل على  
 ارادة الشارح للاول عدم الاتيان بأوع ش **(قوله)** كأن لا يبيع) أى أصلا ولا بأكثر من ثمن مثله  
 قبل **(قوله)** وكسرت منفعة) أعدل الكاف لانه مثل ما يضرا الراهن وما قبله بضرا المرهن ع ش **(قوله)**  
 أو أن تحسب زوائده مرهونة) أى أن تكون زوائده مرهونة حال حصولها لأنها تحدث موصوفة بالرهن  
 ولا يصح شرط رهن الا كسبا والمنافع قطعاً قال **(قوله)** لا خلال الشرط بالرهن) لان الرهن يسه  
 عند المحل حل **(قوله)** وتفسير فضية القديح) أى لان فضية الضمان تكون منافع الرهن المرهون للراهن  
 حل لان التوثيق انما هو بالعين والمنافع للرهن وقد قيل هذا المذهب موجود على الثالثة ايضا وان كان الاثنى  
 أن يقول وتفسير فضية القديح فى الاخيرتين بلجهة الزوائد فى الثالثة فتكون الثالثة مطلقة بلتين  
 فافهم وقال بعضهم فيه أن كون النفعة للراهن ليس فضية عقد الرهن بله مطلقا رهن فلم يرهن  
 لا ما صرف مملكة الا ان قال ان فضية عقد الرهن التوثيق فقط وشرط النفعة للمرهن تفسير لفضية

كاسر قبيل الباب قاله شهادة  
 تخوف الجحد والأثران  
 خوف الا فلاس (أركانه)  
 أربعة (قوله) ومرهون  
 ومرهون به وصيغة شرط  
 فيها) أى فى الصفة (ما)  
 مر فيها (فى البيع) وقد  
 مرينا فى باب وهذا من  
 زياتى (فان شرط فيه)  
 أى فى الرهن (مقتضاها)  
 كتقدم مرهون به) أى  
 بالمرهون عند تزاحم الفرع  
 (أو) شرط فيه (مصلحة)  
 له كاشهاده أو ما لغرض  
 فيه) كأن يأكل العبد  
 المرهون صكنا (صح)  
 العقد ولغا الشرط الاخير  
 (لا) ان شرط (ما يضر  
 أحدهما) أى المرهن  
 والراهن (كان لا يبيع)  
 عند المحل والتفسير هذا  
 من زياتى (وكسرت  
 منفعة) أى المرهون المرهن  
 (أو) شرط (أن تحدث  
 زوائده) كسرت الشجرة  
 وتاج الشاة (مرهونة)  
 فلا يصح الرهن فى الثلاثة  
 لا خلال الشرط بالرهن  
 منه فى الاولى وتفسير فضية  
 العقد فى الثانية ولجهة  
 الزوائد وعلمنا فى الثالثة  
 فان قدرت المنفعة فى الثانية

المقدّم (قوله والرهن مشروط في بيع) يخرج ما لو لم يكن كذلك كرهتكم هذه المأثر على كذا على أن يكون لك سكنها سنة بدنيا وانظر ما للمانع من صحة هذا لو كان جمعا بين رهن وأجرة فليراجع شو يرى ومنه في حل وبعبارة قبل على الجلال نعم إن قدرت المنفعة بحد مسماة كسنة فهو صحيح بين بيع ورهن وأجرة أن كان الرهن مزوجا بعد البيع والأفوجه جمع بين بيع وأجرة مشروط رهن وكل صحيح وبعبارة شيخنا مدر في شرحه ثم لو قيد المنفعة بسنة مثلا وكان الرهن مشروطا في بيع فهو جمع بين بيع وأجرة فيصح ما إذا قال شيخنا وسكت عن اشتباهه على عقد الرهن لأن الرهن المشروط في البيع يحتاج إلى عقد جديد بعد ذلك بخلاف المزوج به بدليل قولهم أن المشروط عليه قد لا يفي بالشرط ويحتمل فيقال إن استحققت المنفعة بالعقد كما هو قضية الجمع المذكور فليس من أجرة مضمون والأفلاج لتوقف الأجرة على وجود الرهن ولم يوجد فهي باطلة لعدم اتصال المنفعة بالصدق في شرح الروض أن الشرط من جهة المزج حيث قال مانعه ولو قال بعتك أوز وبتك أو بعتك بكذا على أن ترعني كذا فقال الآخر اشتريت وأزوتجت أو استأجرت ورهنت صح وإن لبس الآخر بعده قبلت أو أرتفعت تضمن هذا الشرط الاستيجاب اه وعلى هذا في نظر مأمورة الشرط المحتاج إلى عقد رهن بعده المشار به بقولهم السابق وبعبارة الثاني والرهن مشروط في بيع حذف هذا القيد في الشرط فاقضى كلامه الصحة مطلقا فراجع (قوله فهو بيع وأجرة) بأن يقول بعتك عبدي بمائة، ثلاث شرط أن ترعني بما دارك وأن تكون منفعتي سنة قبض المبيع ويبعضه أجرة فيقال بالمنفعة المأثورة كانت منفعة الدار في هذا المثال نسوي شقين فالعبد موزع على العسرين والمائة الجزئية فثلثه مبيع في مقابل المائة وتلك أجرة في مقابل المنفعة تأمل هذا التوزيع فكثير من الناس يجزئ عنه وقد ظفرت به في بعض شروح التنبيه أن نكولو في هذا التوقف كثيرا والسؤال عنه كذا في ربيع العبد على المنفعة والمائة زى وقوله بعتك عبدي بمائة يعطى من قيمة عيانه أن في هذا اعتبار مساهمة وأن المضي بعتك بصف بمائة وقوله وأن تكون منفعتي سنة أي ببقية العبد والافظها لأن المائة ومنفعة الدار سنة مجموعها من العبد وانظر ما للمانع من إبقائها على ظاهرها أو يقطع النظر عن كلام زى آخر حر قال حل فلو عرض ما يوجب انقضاء الأجرة فانقضى البيع فيما يقابل أجرة مثل الدار سنة من العبد اه كلامه وموصاه انقضى العقد أو انقضت الأجرة لأن البيع لم ينقض ولا يثبت للشرطي اختيار في البيع عند انقضاء الأجرة ولو قاته بعض المبيد لأن الانقضاء لم يتحدأما هنا بيع وأجرة فلو اختيارا بما يثبت حيث انقضى الصفقة ع على مدر (قوله وشرط في العقد) أي لشدة عقد مطلقا غير مقيد بضرورة وأغلبه بدليل قوله فلا يرهن ولي الخ لا يقتضي اشتراط أهلية التبرع في العقد أن الولي لا يصح رهنه وارتهانه مطلقا اه شيخنا (قوله وأهلية التبرع) لم يظهر لهذا الاشتراط في الرهن وجه لأنه لا يبرع بئيل بل نوق على وجهه وكذا لم يظهر في الرهن وجه أيضا لأن منفعة الرهن لاهته ولا يمكن من الانقضاء بولو بالاسترداد كاسي أني فلم يكن متبرعا بشئ وبعبارة شرح مدر وفي الرهن نوع تبرع لأنه جسد مبيع يعرض اه ولم يظهر منها أن التبرع بأي شئ حصل وكون الحبس بغير عوض لا يظهر فيه تبرع لأن الحبس لا يقابل بمال الأول كانت المنافع تنوق على المال وليس كذلك كما عرفت اه وأجيب بأنه يشبه التبرع لأن فيه قل عين من شخص إلى آخر من غير عوض والمرتين متبرع ببقاء الدين في ذمة الرهن تأمل (قوله فلا يرهن مكره) أي ولا يصح رهنه ع (قوله أوجدا) أي عندئذ لا ب وقوله وأوصي أي بمن تأخر موته منهما وقوله أوجدا كأي عند فقد الثلاثة أي إن بشر بنفسه وقوله وأمين أي أن أقامه تابعا له شيخنا (قوله وأغلبه ظاهرة)

والرهن مشروط في بيع  
فهو بيع وأجرة وهو جائز  
(وشرط في العقد) من  
راهن ومضمون (ما) م  
(في الرهن) من الاختيار  
وهو من ز يدي وأهلية  
التبرع (فلا) يرهن مكره  
ولا يرهن كما شرعوه  
ولا (رهن ولي) أيا كان  
أوجدا أو وصيا أو حاكما  
أو أمين (مال محبوسه)  
من صبي ومجنون وسفيه  
فهو أعم من تبعية الصبي  
والجنون (ولا يرهن) له لا  
لضرورته وأغلبه ظاهرة  
(قوله يحتاج إلى عقد جديد)  
أي حيث لم يأت في التأخر  
بصفة كأن قال قبلت على  
ذلك فلا تنصف ولا توقف  
ولا حاجة لما أطال به أبا  
أي التأخر بصفة رهن  
في جملة المزوج  
(قوله ما يوجب انقضاء)  
الأجرة أي قبل استيفاء  
شئ من المنفعة لا ليل كلامه  
بمدون لم يكن قيدا

يأتي في الشركتان التبعض له وقع فانظر مفاد قوله هنا ظاهرة شو برى وجوابه أن المراد بظهورها ظهور نفسها الولي فقد يكون ماله وقع لكن يارض بشار **(قوله)** فيجوز له الرهن هنا جواز بعد امتناع في صدق بالوجوب فيجب عليه ذلك المصلحة بما روى بخلاف القرض فإنه يقرض بما ملقا لان القرض مضمون والرهن غير مضمون **(قوله)** على ما يقرض الحاجة أي شدة بدت لا تلائم قوله لا لضرورة وهذا ادفع ما يقال الحاجة أعين الضرورة فانها تشمل التفكوتين بالانتماء فمختلف فكيف فسر الضرورة بذلك **(قوله)** أو اتفاق يفتح التوهم أي رواج وقوله كاسد أي أثر وفي اختيار نفق المبيع ينفي بالضم نفاقا راج وفي المصباح غفقت السعة والمرأة نفاقا الفتح كثر ملهاها وخطأها اه وفيه ما أيضا كسد الشيء يكسدهم باب قتل كسادا ينفي لغة الرغبات فيه فهو كاسد حل **(قوله)** وأغوه كسرة **(قوله)** أن رهن ما يواى مائة لان المرهون أصل فظاهره والا كان في المبيع ما يبره فان امتنع البائع الأهرن ما يز بد على المائة ترك الشراء اذ قد يتلف المرهون فلا يوجد جازا به شرح مر **(قوله)** بمائة نسيئة أي وقته اشترط البائع الرهن كظواهر أن الولي لا يجوز له في مثل ذلك الرهن من غير شرط لانه عند تأجيل الثمن حينئذ يستفيد المبيع فأى حاجة له في الرهن حينئذ وقد عرفت في الحال أيضا بأن اشترى عاقلة فطلب فتعذر فزهن عليه في شرط في الرهن ماذا كركاه واضح ايجاب شوري **(قوله)** وهو يساوى مائتين أي حالتين عميرة وشو برى وعش وانظر ما وجه التبيين بكونهما حالتين وعبرة قلى على الجلال قوله يساوى مائتين تشمل حاله وأوجهه بثل ذلك الاجل وتبينهم بالجلال ليس قيد اه **(قوله)** كسجى في باب الجبر راجع لسورتي رهنان الولي أي رهنانه لاجل البينة وارتهانه لاجل الضرورة وعبارته هناك متنازعا ويصرف الولي لمصلحة ولونه بينة ومن مصالح النسبة أن يكون بزيادة أو تخوف علمين نحو تبهيد أن يكون المعامل عليه أئمة ويشهد حثاني يسه ينسبوا رهنهم كذلك بالثمن رهنوا فاقبا **(قوله)** الامن أمين أي يجوز له بداع بان يكون عدله رواية آمنة أي لا يجتهد اليه الخوف في زمن الخوف ولا بد من الاشهاد كون الاجل قصيرا عرقا كما تقدم فان قد شرط من ذلك بطل البيع فان خاف تلف المرهون فالاول عدم الارتهان لاحتمال رفعه بعد تلفه الى ما كرم سقوط الدين بتلف المرهون مر ع وش وان لرهنه فلا بد أن يكون الرهن واقفا بالدين وان يكون الاجل قصيرا ويشهد بشرط الارتهان ثلاثة وشروط الرهن أربعة المتقدمة في كلامه وشروط بعضها في الارتهان شرطان ارباها وهما أن يخاف تلف المرهون لانه بما رفعه الى ما كرم يسقط الدين بتلف المرهون سول لكن الذي في ع وش فان خاف تلف الرهن فالاول عدم الارتهان **(قوله)** وما يقرر أي من قوله وشروط في العاقداس في القرض **(قوله)** الذي فرع عليه قوله الخ وحينئذ فلا يصح نفع منع من الولي وارتهانه الذي ذكره على ما قبله ويجب بفتح كونه مطلق التصرف اذ حقيقة مطلق التصرف هو من لا يجبر عليه فيه أصلا وهو حجر عليه التبرع فكأنه غير مطلق حقيقة ايجاب شو برى **(قوله)** لانهم مصرحوا غلة الخوف أي وهذا تبرع لا يصح لانهم الخ أو غلة قوله أولى وقيل اشعار بأن الاول بعد انما في النظر لمصرحوا به والاف يمكن حل إطلاق التصرف على ما يروى أهلنا تبرع وقضا جاب بذلك الشرح بما شاع الديري حيث بين بما صلحه الامم في التصرف للاستغراق أي بأن يصح منه كل تصرف وهذا عين أهلية التبرع اه ع وش مع زيادة **(قوله)** وكالولي فيذكر المكاتب الامم السيد فيجوز رهنه وارتهانه معه ومع غيره على ما يؤدى به النجم الاخير لافته تعالى المتق حل وفي شرح مر ما قاله من اقتضاء جواز رهن المكاتب وارتهانه مع السيد مطلقا سواء كان على ما يؤدى به النجم الاخير أو على غير وجه غيره

فيجوز له الرهن والارتهان فهم مادون غيرهما لانها لا ضرورة أن رهن على ما يقرض الحاجة لولته لولتي مما ينتظر من غلة وأحوال دين أو اتفاق متاح كاسد وأن رهنه على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلا لضرورة تهب أو يحصوه ونالهما لانبطة أن رهن ما يساوى مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسبتة وهو يساوى مائتين وأن رهنه على ثمن ما يبيع مائة نسبتة بصفة كما سيحى في باب الجبر وادار رهن فلا رهن الامن أمين آمن وما يقرر علم أن تعبيري بما يتضمن أهلية التبرع أولى من تعبيري بمطلق التصرف الذي فرع عليه قوله فلا رهن الولي لانهم مصرحوا بأنه مطلق التصرف في مال محجوره غير أنه لا يتبرع به وكالولي فيذكر المكاتب والعيد المأذون له

**(قوله)** سقوط الدين أي حينئذ يساوى فية المرهون ويطلب الرهن بما زاد على النسيئة ان نقص كذا قال الحنفية



ان كان على ما يؤدى به النجم والاخير وعبارته وحسبنا الكلاب فيمشتى رهنه وارتهانه مع السيد  
 والورهن مع غير السيد على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى المتق اقول لا يخالف بمجمل قوله  
 على ما يؤدى به النجم الاخير اجمالا غير وقوله فاذا كزى في كونه لا يرهن ولا يرهن الا لضرورة أو  
 غلبة ظاهرة شيخنا (قوله ان اعطى مالاً أوريح) قيد في اليد فقط والا بأن لم يسطح ولا راجح فله  
 البيع والشراء في القيمة لا اودم ولا اودم ولا اودم ولا اودم ولا اودم ولا اودم ولا اودم ولا اودم ولا اودم  
 كان اشترى دابة عن في ذمته ثم اشترى شيئاً آخر عن في ذمته ومن هذه الهابة على الفتن فيجوز له  
 الرهن مطلقاً شيخنا ومثله سم على حج (قوله أوريح) أى لا يسطح مالا لكن حصل له ربح بان  
 صار يبيع ويشترى في القيمة وحصل له ربح شيخنا (قوله عينا) ولوموصوفة في القيمة بصفة السلم  
 أو مشغولة بنحو ربح والقول بعدم محترهن المشغولة بحول على غير المرتقبيل والمراد بكونه عينا ابتداء  
 والافتاء ببيع المرهون دينا كسبائي كالوقوف المرهون بالتلف فيه له في ذمة الجاني رهن قال ع ش  
 على مر وظاهره أنه لا يشترط في محتم عدم طول الفصل ينمو بين القبض على خلاف ما مر في القرض  
 في القيمة وقد يفرق بأن القرض من الرهن التوثيق وما دام باقيا في ذمة الراهن هو محتاج الى التوثيق  
 والقرض من القرض دفع الحاجة وانقلاب عدم بقائها مع طول الفصل بين التفرق والقبض بل اذا طال  
 الفصل قلنا غالب على المقرض اعراضه عما اقترضه والسوق في تحصيل غيره لظنه امتناع المقرض من بقائه  
 على القرض ولعلهم لا ينظرون الا في المعين لانه تجبره عن غيره وتعلق في المقرض بدون غيره ومن  
 بقيه مال المقرض زل من ذمة المقرض في تعاقب نفسه بهوء م التفتا الى غير ما دامت العين باقية له  
 (قوله فلا يصح رهن دين) الكلام في الرهن الجلي فلا ينافي محتره شرعا في اولى ما عليه دين  
 وقد بين برماوى (قوله لانه غير مقدور على تسليمه) عبارة شرح مر ولا نه قبل قبضه غير موقوف  
 به وبدءه شرح من كونه ديناً له وعبارة حل لانه غير مقدور على تسليمه أى لانه لا يلزم الا  
 قبضه واذ قبض خرج عن كونه ديناً (قوله ولا رهن منفعة) أى لو في التمتع أى ابتداء ما يضاف لارد  
 ما لو كانت تركة قل (قوله لا المنفعة تتألف) فيه نظر بالنسبة للعمل المتعزم في القيمة مثلاً وبالنسبة  
 لمنفعة ذلك الراهن كان برهنه منفعة سكنى دار مستعنة من غير تعيين السنة سم على حج اقول فيه  
 نظر لان المنفعة المتعلقة بالعين يشترط اتصالها بالمقدور يؤدى الى فواتها كالأو بعضا قبل وقت البيع  
 ع ش على مر (قوله ولو مشاعاً) فلو رهن حصة من بيت دار مشتركة قسمت افرازا فوق البيت  
 في نصيب الشريك لم يمتد حقها لكانها لانه بعد ان لا قل (قوله ولا يجوز نقلها الى) أى بمرور و يصح  
 وخرج به الفقار فيجوز فيرذل الشريك ينيى أنها ذاتك عدم الضمان ووجهه بأن اليد عليه ليست  
 حسيبة وأنه لا تدعى في قبضه لجوازه ع ش (قوله فيرذل الشريك) فان نقله فيرذله حصل قبضه  
 وصارت حصة الشريك مضمونة على الراهن وعلى من هي تحت يده والقرار عليه وقال السبكي النقل  
 يحصل بالقبض سواء كان باذن الشريك أم بغير اذنه لكن لا يحل الا بانه لا يوقوف على اذن الشريك  
 في المنقول حصل القبض لا محتم كذلك في حوائى الرض شو يرى ومثله ع ش على الشرع (قوله  
 جاز وبأن عنه في القبض) مقتضاه أن يكون نائباً عنه بنفس الرض وليس كذلك بل لا بد من اللفظ من  
 احدهما وعدم الرهن الآخر كما حل من باب الوكالة ع ش على مر (قوله وان تنازعا) أى الرهن  
 وشريك الراهن (قوله نصب الحاكم عدلاً) أى عدل شهادة لا رواية كاهو ظاهر وتكون يده نائباً  
 عن أحدهما وشرع الرض أنه نعمهما يؤجره ان كان بمأجور أى الحاكم العدل باذن الحاكم  
 عليهما وان أيا الاجارة لانه لا يزمه رعاية المصلحة ولا طرأ وتهما كاملين فكيف يجرهما على ذلك

ان اعطى مالاً أوريح (د)  
 شرط (في) للمرهن كونه  
 عينا) يصح بيعها فلا يصح  
 رهن دين ولو عين هو عليه  
 لانه غير مقدور على تسليمه  
 ولا رهن منفعة كان رهن  
 سكنى دار مودة لان المنفعة  
 تتلف فلا يحصل بها استيفاء  
 ولا رهن عين لا يصح بيعها  
 كوقف ومكاتب وأموال  
 (ولو) كان (مشاعاً)  
 فيصح رهنه من الشريك  
 وغيره وقبض بتسليمه  
 كالأى البيع فيكون بالتخلية  
 في غير المنقول والنقل في  
 المنقول ولا يجوز نقله بغير  
 اذن الشريك فان أوى  
 الاذن فان رضى المرهن  
 بكونه في بدالشريك جاز  
 وناب عنه في القبض وان  
 تنازعا نصب الحاكم عدلاً  
 يكون في يده طمأ

لأنه يستأنه اصارا كالتأمين بهو سفته فكنت الشارع من جبره رعاية لصلحتهما فان قلت  
 يشكل عليه ما يأتي في نظيره أو آخره الصارفة به عرضهما حتى يصلح ما حلت بقرق بان مال كل من في  
 به وليس للإمام زعمه من لانه لا موجب له إلا عرض عنهما أو ما هنا قانه بقرق الا خدمته المتعذر  
 وضعه عندا هما اذا أخذ صار من جهة الأموال التي تحت به وهو بقرق رعاية الاصلح لهما كما  
 وحيدان في وجوب الاجارة عليه ما قرر أنها اصلح لهما صاحب شري (قوله أو كان أم) في  
 جهة غاية لقوله كونه عينا يصح بيعها نظر لان الام وحدها لا يصح بيعها ولا الوالد يمكن الجواب بأن الام  
 يصح بيعها في حد ذاتها قطع النظر عن حرمه التفريق أو ان الغاية راجعة لتقيده لا يفيد أو ان هذا  
 إشارة الى الاستثناء من المفهوم وان كان خلاف الظاهر أو ان المراد يصح بيعها ولو مع غيرها اه ع ش  
 وهذا أي كون الموهون أمة دون ولدها عيب فيها يفسخ البيع به المشروط فيه الزهني ان كان الموهون  
 جاهلا كونها ذكوات لم يأت بجوز الزهني الذي هو البائع ففسخ البيع للذكوات أي به الراهن الذي هو  
 المشتري بأتمه فنهائمه ثمين له أنها ذكوات ولعزم التفريق به لو يبينه اه من شرح م ر و ع ش  
 قال قل ومثل الامة غيرهما من كل حيوان يحرم التفريق بينه وبين ولده (قوله ويباعن معا) أي ان  
 كاهل كالراهن والايح الموهون وحده حل ولورهن الامة عندا وحده ولو لم عندا أو واختلف  
 وقتا استحقاق أخذهم الذين كان أحدهما ذكوات لا الآخر مؤجلا لهل بيعا من استحقاق دينه  
 دون الآخر للعاجلة أو بقتل حلوله للوحي لبيعهما أو ويباعن بوزع الحق فابنص احوال يوفى به  
 ويبانص المؤجل يرهن به الى حلوله احتيا لا تقرر بها الثالث ووجه به عهد بيع الموهون قبل حلول  
 الدين عند الاحتياج اليه ويحفظ عنه الى الحلول لم يبعد تأخير بيعه بدو حلوله حتى لو شرط في العقد تأخير  
 بيع الموهون عن الحلول لم يبعد لم يصح (قوله ثم الام) وعكس هذا التوقيف صحيح فم ليست  
 للترتيب ولا يمين وصفا لام يكونها حاضنة والوالد يكونه محضوا اه قل (قوله ووزع الثمن عليهما)  
 وقائدة هذا التوزيع مع قضاء الدين بكل حال نظره عند تراحم الترماء شري (قوله ورهن جان)  
 هذا الحكم علم من قوله كونه عينا يصح بيعها فصح من الرد علمت من قوله بيعها المتعلق وعدم صحة  
 رهن الجاني من مفهوم قوله يصح بيعها ع ش (قوله وتقدم في البيع) أي صريحا وقوله في الخيار أي  
 ضمننا فاذل تقدم في قوله وقدره تسلمه الى ان قال الموهون على ما يأتي ولا جان تعلق برقبته ما قبل  
 اختياره اموالا في تقدم في قوله ويضمنه البائع بقتله بردة سابقة (قوله واذا صرح رهن الجاني) أي  
 المتعلق برقبته مال وهو المروجح المبني على مقابل الاصح القائل بصحة بيعه فكان من حق الشارع  
 اسقاط هذا لا يضر على ضيف ومن علمه ان لا يذكر الضيف ولا ما يبنى عليه الا أن يقلل  
 كان الفرق على الضيف فيه عوض احتاج ذكره تأمل وكتب أيضا أي اذا قلنا بصحة ذلك في  
 المتعلق به وقدره وبقتل عمال كذا يبادر لفهمه وليس مراد الان الضمان بما هو في المتعلق برقبته مال  
 لا يثبت مال ولا برقبته قصاص بل المراد اذا قلنا بصحة رهن الجاني المتعلق برقبته مال وذلك على الوجه  
 الضعيف لقائل بذلك حل وعبارته الجلال على في شرح الاصل وعلى الصفة في الجاني الاول لا يكون  
 بالرهن مختارا لقدا عند الأكثرين وبه يعلم ان كلام الشارع مخرج على ضيف وهو محذور رهن الجاني  
 المتعلق برقبته مال يبنى على خطأ أو شبهه مما الجاني المتعلق برقبته قصاص فيه مع صحيح وكذا رهنه ولا  
 يقلقه لا يكون به مختارا للقدا لان الاختيار انما هو من الجاني عليه لان من سيده يذري (قوله بخلاف  
 بيعه على وجه) أي على الوجه الصحيح ليعتد بالبيع مختارا للقدا والفرق واضح وذلك لان محل

(أو) كان أمة دون  
 ولدها الذي يحرم التفريق  
 بينها وبينه (أو عكسه)  
 أي كان الموهون ولدها  
 دونها (ويباعن) معا  
 حفران التفريق بينهما  
 المهي هذه (عند الحاجة)  
 الى توقيف الذين من ثمن  
 الموهون (ويؤم الموهون)  
 منهما موصوفا بحسب كونه  
 حاضرا أو محضوا (ثم)  
 يقوم (مع الآخر فالزائد)  
 على قيمته (قيمة الآخر)  
 ووزع الثمن عليهما  
 تلك النسبة فاذا كانت  
 قيمة الموهون مائة وقيمته  
 مع الآخر مائة وخمسين  
 فالنسبة ثلاث فيثقل  
 حق الرهن بثلاث النسخ  
 والتفريق في صورة  
 العكس من زيادة  
 (ورهن جان ومرد)  
 كبيعهما) وتقدم في البيع  
 انه لا يصح بيع الجاني  
 المتعلق برقبته مال بخلاف  
 المتعلق بهما أو بغيره  
 مال في الخيار انه يصح بيع  
 الرد واذا صرح رهن الجاني  
 لا يكون به مختارا للقدا  
 بخلاف بيعه على وجه لان  
 محل الجناية باقي في الرهن  
 بخلافه في البيع (ورهن  
 مدبر) أي على حققه  
 بموجب سيده (ومع حققه  
 بصفة

لعلهم الحلال الدين (قبلها)  
 بأن علم حاله بعدها أو  
 معها أو استعمل الامران  
 فقط أو مع سبقه واحتتم  
 حاله قبلها وبعدها ومعها  
 وبالحل) نفوت الغرض  
 من الرهن في بعضها والقر  
 في الباقي وان كان الدين  
 حالا فيسئله للدبر لانها  
 لاتسلم من الرهن رجوت  
 السيد فجاءه علم على  
 مسئلة المعلق بصفة الحلال  
 قبلها او كان الدين حالا مع  
 رهنه وكذا في الصور  
 انذ كورة ان شرط يمه  
 قبل وجود الصفة كقال  
 ان ابي عمرو في الرهن  
 فيما يصدق بالاحتمالات غير  
 الاخير ومثله البقية بل  
 أولى وما يحضر رهن أن  
 تعبرى بمذاكر أولى من  
 تعبيرة بصفة يمكن سبقها  
 حلول الدين لانتفاء تعبيرة  
 الصفة في صورتى العلم  
 بالمقارنة واحتمل المقارنة  
 والتأخر هنا وقد قال في  
 الروضة القروى في الجليل  
 صحة رهن المبرراتى  
 واستشكل الفرق بينه  
 وبين المطلق عنه بصفة  
 بناء على ان التدبير تطبيق  
 عن بصفة على الاصح

تعلق عتي بصفة لان صيغته صيغة تطبيق وفي قول وصية للعبد العتق نظرا الى ان اعتاقه من الثالث  
فلو رجع عنه بقول ومثلها شارة خرس وكتابة مع نية كابطلة فسقطت هفتته رخصت فيه مسح  
الرجوع ان قلنا للرجوع انه وصفا ليس من جواز الرجوع عنها بالقول والابان لم تهمل وصية بل  
تعلق عتي بصفة كما هو الاصح فلا يصح الرجوع بالقول بل بالفعل نحو يسه كسائر التعلقات **(قوله)**  
فليصح رهنهما أي مطلقا ويصح رهنهما أي مطلقا أي فكيف يطل رهن المديرة مطلقا وصح رهن  
العتق عتقه بصفة اذا كان الدين حالا وعمل الحلول قبل الصفة حل **(قوله)** كما قاله البلقيني قدم  
البلقيني مع تأخره عن السبكي لجزمه بما قاله وتروى السبكي كما شربه بقوله كما مال اليه السبكي ع  
**(قوله)** انتهى أي كلام المستشكل أو كلام السبكي **(قوله)** ويكن الفرق الخ) هلا فرق بما اشار  
اليه فيا تقدم وهو ان المديرة لا يسلم من الفرر بموت السيد فجاء فتأمل شو برى **(قوله)** بأن العتق في  
المديرة اكتمت انظر وجهه الا كدعيه فانه جعل جريان الخلاف دليلا على الا كدعيه ولم يبين وجه  
الا كدعيه التي ترتب عليها جريان الخلاف ع من وجهها بفسادها بأن المديرة معلق عتقه بصفة خاصة  
وهي الموت وهو اقرب من حيل الور يد فكان الفرر فيه اقوى **(قوله)** وعمل بما تقرروا أي من قوله  
وفي المرون كونه عينا يصح بها قال العلامة الشو برى انظر هل هذا مكر مع ما تقدم في شرح قوله  
وشروط في المرون كونه عينا فتأمل ولا يظهر الا تكراره لكن أخير بعض المتأخرين انه مضروب  
عليه في بعض النسخ انتهى وقال سمل ذكره جوابا عن كونه مستغنى عن شروط المرون كونه  
يصح يسه **(قوله)** وموقوف) هنا تقدم ذكره عند شرح قوله بشرط في المرون كونه عينا  
يصح يسه فهو مكرر زى وعش **(قوله)** وصح رهن ما يسرع فساده) يتطرق هذا للقمام من  
كلامه ست عشرة صورة لانه اما أن يكن تخفيفه أولا وكل منهما فيه ثمان صور لانه اذا ما يكن  
تخفيفه لما أن يزن بحال أو مؤجل حل قبل الفساد أو بعدا ومعه واحتمل اثنان من الثلاثة  
أي احتمل حلوله قبله وبعدا وقبله ومعه أو بعث ومعه أو الثلاثة هذه ثمان صور واعتبر مثلها  
فيها لا يمكن تخفيفه ثم الكلام فيها في مقامين الاول في محبة الرهن والثاني في ما يعمل قبله الرهن أما  
الاول فالرهن يصح في جميعها لكن بشرط في البعض كما اشار اليه بقوله أو يعمل بفساد ما عتقه قوله  
وصح رهن ما يسرع فساده ان ما يكن تخفيفه فيه ثمان صور تعلم من البيان السابق وأشار الى خسة مما  
لا يمكن تخفيفه بقوله أو رهن بحال أو مؤجل حل قبل فساد ما عتقه لا أي قبينا أو احتملا لا خال  
واحدة والمؤجل حل اما أن يعمل الحلول قبله أو يحتمل قبله أو بعدا وقبله ومعه أو الثلاثة وقوله أو  
شرط الخ اشارة الى ثلاثة بأن عمل الحلول بعدا ومعه واحتمل الامر ان يعمل أو امانة خلوها  
كله في القمام الاول واما الثاني فيجحف في ثلاثة من الثمانية الاولى كما اشار اليه بقوله ان رهن مؤجل  
الخ لان النسبة في قوله لا يعمل قبل فساد مصادق بأن حل بعدا ومعه واحتمل الامر ان يباع في  
ثلاثة عشر دأخلة تحت التعبير في قوله ويصح في غيرها ويكون ثمنه رهن في ثلاثة منها الى هي صور  
الشرط السابقة محتاج الى انشاء رهن للثمن في العشرة الباقية **(قوله)** يعمل قبل فساد) أي يضمن يسه  
اليه عرقا شيخنا ح ف وقوله ولو احتملا المعنى قبينا أو احتملا أي احتملا لا قبلية بأن احتمل الحلول  
قبله ومعه أو قبله وبعده أو قبله ومعه وبعده نحو ج ما اذا انتفت القبلية الحقيقية والتمتة بأن علم  
الحلول بعد الفساد وعلم معه واحتمل أنه يعمل بعد الفساد ومعه فالنسي ثلاث صور فقول الشارح  
بأن لم يعمل الخ تصدير لقول المتن يصل قبل فساد ونواحيه لا لازم الا يضمن ثبوت القبلية قبينا أو

فليصح رهنهما كما قاله  
البلقيني أو يمنع كما مال اليه  
السبكي وقال انه مقتضى  
الاطلاق النصوص انتهى  
ويكن الفرق بأن العتق  
في المديرة اكتمت على  
العتق عتقه بصفة بدليل  
انهم اختلفوا في جواز يسه  
دون للمعلق بصفة وعلم بما  
تقرر عدم محبة رهن  
مالا يباع ككتاب أو مؤجل  
وموقوف (وصح رهن  
ما يسرع فسادا) ان ما يكن  
تخفيفه) كرتب وهن  
يشجعفان (أو رهن بحال  
أو مؤجل حل قبل فساد  
ولو احتملا)

دوس

هتفه بصفة يحتمل سبقها الحلال وتأخره

بہارِ نور ماسی الصبح

فيها بشرط وصورة العلم بالحوادث قبل الفساد وعدمه على العاين

فيها بالشرط وصورة العلم بالحلول قبل الفساد تخدمت على الغاية

فما سيأتي لا يبعد بشرط تعجيل مؤجل أو بشرط رهن، ثم يفسد البيع لفساد الاذن بفساد الشرط  
 ووجه فساد الشرط في الثانية بجهاه القن عند الاذن اه فلأذن الرهن للمرتهن ففطر بأن  
 تركه أو لم يأت به وترك الرفع إلى القاضي كالجحش الرافعي وقواه التوردي ضمن اه روض وشرحه  
 شو برى **(قوله وجفت في الأولى)** هي قوله وصح رهن ما يسرع فساد ما أن يمكن تحقيقه أى يعبر  
 عليه وقوله رهن يؤجل لا يحل قبل فساد ما أن كان يحل بعد ما ومعه وأستعمل حلوله معه وبعده  
 فهذه ثلاث صور ومثله إذا كان يحل قبله زمن لا يسرع البيع وخرج بالموجل الحال وقوله لا يحل  
 قبل فساد ما إذا كان يحل قبل فساد ما فبينا وأحياناً لا بان احتمال حلوله قبله وبعده أو قبله ومعه  
 أقبر له وبعده ومعه فصور الاحتمال ثلاثة أيضاً تنضم إلى القليلة فبينا وإلى الحلول فالجميع خمس  
 صور ليس فيها تصفيف بل يباع فيها كما سيأتي في قول الشارح وذكر البيع فيما خرج بقيد الأولى فراه  
 بما خرج بقيد الأولى هذه الصور الخمسة مما يمكن تحقيقه لأن قوله يبيع غيرها أى في غير الأولى  
 بقيدها وهو صادق باتفاقها مع بقيدها أو بانتفاء بقيدها فقط وبيع أيضاً في الصورة الثانية  
 والثالثة أى قول المتن أو رهن يحل أو مؤجل يحل قبل فساد وكذا إذا شرط بيعه وكان يحل  
 بعد فساد أو معه أو بمحمل المعية والبعده بوجوه ذلك ثمان صور وهي صور لا يمكن تحقيقه  
 فتضم هذه الثمانية للخمسة السابقة فيكون البيع في ثلاث عشرة صور منها ثلاثة شرط فيها البيع  
 والتجفيف في ثلاثة وقوله وجفت في الأولى أى وجوباً **(قوله على المالك)** ولو عبرا وقوله الجفت  
 له أى الأمر بتحقيقه وانما جفت حفظ الرهن فان امتنع أجبر عليه فان تضرع أو غشى منه باع  
 الحاكم جزأ منه وجفت بجنه ولا يتول المرتهن الا باذن الرهن ان أمكن والارابع الحاكم حل  
 وقوله أى الأمر به أى على وجه يستلزم العوض أى بان سعى أجرة والا فلا يفتى عليه **كأن قال**  
**لأنه غسل نوى ولم يسم أجرة ثم ان كانت الاجارة بحيث تترك للمسمى وان كانت مسددة فأجره كالثلث**  
**عش (قوله وبيع في غيرها)** أى غير الأولى وهي مالا يمكن تحقيقه ورهن بحال ومؤجل يحل  
 قبل الفساد حل أو بعده أو معه وشرط بيعه في بيع عدم إمكان التجفيف الثمانية وفيما  
 خرج بقيد الأولى وهو قوله يؤجل لا يحل قبل الفساد فالتخرج به خمس صور الحال والمؤجل الذى  
 يحل قبل الفساد فبينا وأحياناً والاحتمال شامل لثلاث صور القليلة والبعده أو القليلة والبيعة  
 أو القليلة والبعده بوجوه المعية **(قوله عند خوفه)** محله في صورة الحال اذا لم يكن الرض التوفيق  
 والافتياع من الآن **(قوله حفظ التوفيق)** راجع لكل المورد وقوله وعمل بالشرط أى في مستنته  
 شو برى **(قوله ويكون في الأخيرة)** وهي ما إذا كان يحل بعد فساد أو معه وشرط بيعه أى  
 يكون الذى رهنه من غير انشاء عقد حل **(قوله ويحل في غيرها)** وهي للمستلة الأولى بالنسبة  
 لما لا يتجفف والافهى ثانية بالنسبة لما يسرع فساد وهي ما إذا رهنه بحال والثانية وهي ما إذا  
 رهنه بمؤجل يحل قبل الفساد فلا بد من انشاء عقده من في ذلك خلافاً للشيخ خط حيث قال  
 بعدم اشتراط انشاء عقد في المورد الثلاث شو برى **(قوله فيما خرج بقيد الأولى)** هو قوله ان رهن  
 بمؤجل لا يحل قبل الفساد فالتخرج به ما إذا كان حالاً أو مؤجل يحل قبل الفساد قاله حل وفيما لا يحتاج  
 للبيع حينئذ وجعل ثمنه رهنه لا وجوب وقاد الدين فلو اوجب بيعه له وبجابه قديتاً شر دفع الدين  
 وان كان حالاً وفيه أيضاً ان هذا ليس بقيد الأولى بل بقيد التجفيف في الأولى فتأمل في التعبير  
 مساعداً والتقدير وخرج بقيد التجفيف في الأولى **(قوله وقول منه تنازعنا)** وكذا  
 قوله رهنه لأنه كان عليه ان يأتى بضمة الرهن ويؤخره بقوله ثمنه رهنه لا يكون لاي معمول الالهمل

**(وجفت في الأولى)** بقيد  
 زده بقول **(ان رهن**  
 يؤجل لا يحل قبل فساد)  
 ومؤنه تحقيقه على المالك  
 المجففة كقوله ابن الرضة  
**(وبيع وجوباً في غيرها**  
 عند خوفه) أى فساد  
 حفظ التوفيق وعمل بالشرط  
**(و يكون في الأخيرة**  
 ويجعل في غيرها ثمانية  
 رهنه) مكانه وذكر البيع  
 فيما خرج بقيد الأولى مع  
 قول في الأخيرة ويحل  
 في غيرها من زيادته وقول  
 منه تنازعنا يكون ويجعل  
**(قوله باتفاقها مع قيدها)**  
 وفيه ثمانية وقوله بانتفاء  
 قيدها الخ وفيه خمسة  
**(قوله في ثلاثة)** وهي تمام  
 الستة عشر لأم من جهة  
 الثلاثة عشر تأمل فتقوله  
 والتجفيف عطف على  
 البيع من قوله فيكون  
 البيع

وهو يكون كإبداله قول ابن مالك هـ وأخره ان يكن هو الخبر هو الناظر في المنسوخ فأنظر وجهه ومله  
 حذف على منعه بعضهم **(قوله وفهم عاذاكر)** أي من قوله لكن شرط بيع مشوري **(قوله)**  
 أو أطلق) أي بان لم يشترط بيعا ولا عدمه ولو أذن في بيعه مطلقا لم يقيد بكونه عند الاشراف على الفساد  
 أو الآن فهل يصح جلاله على كونه عند الاشراف على الفساد ولا أحاطه ليه الآن فيه نظر الأقرب  
 الاول لان الاصل ان عبارة المكف تصان عن الالتقاء عـ على مر **(قوله في الاولى)** هي منع  
 البيع والثانية الاطلاق وقوله فلا يـ أي لفساد المـ قبله اذ فرض المسئلة على بيعه بفساده  
 وقوله فيه أي الثانية وهي صورة الاطلاق **(قوله وهذا ما صرح الاصل بصحيحه)** مستند وقوله  
 وعـ في الشرح الصغير الى تصحيح الاكثرين تضعيف عـ **(قوله)** ويبيع عند فرضه  
 لفساد) ويصير منه رهنه على دينه من غير انشاء عقد ا كفاء بكون الرهن مقتضيا لهذه  
 الصبورة شوري **(قوله ولا يشترط وما عرضه)** أي في دوام صحة الرهن أي لا يقتضي انفساخ  
 الرهن مر **(قوله كرايتل)** الاولى ان يقول كرايتل برشوري لان الابتلال هو الذي عـ  
 لفساد وقال البرماوي قوله كرايتل مثال الرهن الذي طرأ عليه ما عـ لفساد لا لسبب فلا يقال  
 كان الاولى كابتلال رها ومثل هذا ما لو مرض الحيوان مرضا غفيرا فيجبر الرهن على  
 بيعه ويكون منه رهنه فاقول الرهن انما يـ القيمة لتكون رهنه ولا أوسع فالظاهر اجابته  
 كافـ سم وقيل **(قوله لان الدوام أقوى)** الا ترى ان بيع الآتي باطل ولو اتي بعد البيع وقيل  
 الفضل ينسخ شرح مر **(قوله وجعل منه رهنه)** أي بانشاء عقد عـ وفي الشوري هـ لا  
 عن الايمان الثمن يكون رهنه من غير انشاء عقد **(قوله وبيع رهن معار)** ولو كانت العارية  
 ضمنية تخار رهنه عبدك على عني ديني ففعل فانه كالمقبوض ورهنه حـ لو يجوز له الانتفاع بالمـ  
 الذي رهنه لبقاء العارة مر قال عـ ويشترطها الى انه لا يشترط كون المـ ملكا لـ الرهن  
 بل يصح ولو مـ **(قوله فيشترط ذكر جنس)** أي المـ وعلم المـ بالدين مـ عن ذكر هذه الامور  
 كافـ الايمان شوري **(قوله وقدره)** وفي الجواهر لو قال رهن عبدي بما شئت صح ان يـ رهنه  
 باكثر من قيمته حل **(قوله وصفته)** ومن ذلك كونه عن دين القرض أو غيره فبالو كانا عليه فلا بد  
 من تعيينه حل **(قوله واذا عين شيئا من ذلك)** ولو بان عين له زبدان يـ من وكيلها وعكسه على  
 ما عـ بعضهم أو عين له ولي محجور فـ رهنه منه بعد كـ برماوي **(قوله لم تجز مخالفة)** فلو خالف زيادة  
 بطل في الجميع لان الزيادة غلط خلافا للسبكي شوري **(قوله ثم لو عين له قفرا)** استسرا على قوله واذا  
 عين شيئا حل لـ على قيامه لو عين له جلا فـ رهنه باطل منه جاز وتـ فيه شيئا وقال بنـ انه لا يجوز  
 لا اختلاف القرض لان المـ قد عـ على تخصيصه في الزمن الذي عينه دون غيره انتهى **(قوله فـ رهن)**  
 بدونه) أي من جنسه فلو استأجر لـ رهنه على ما تـ دينار فـ رهنه على ما تـ درهم لم يجز اـ من وكـ  
 لو طلبه منه لـ رهنه عند غيبة فـ رهنه عند ثقة لانه قد يكون له غرض لسهولة معاملة غيره الثقة ومثله ما لو  
 استأجر لـ رهنه على حال فـ رهنه بجـ لـ رماوي زيادة **(قوله ولا ضمان)** أي ولو كان الرهن فاسدا لانه  
 يستفاد به الاذن لـ الرهن بوضع المـ تحت يد المـ رهن حل لانه وان بطل الخصوص وهو التوثيق  
 لا يبطل العموم وهو اذن المالك بوضع تحت يد المـ رماوي **(قوله لو تلف في يد المـ رهن)** انما لو تلف  
 عند المـ قبل الرهن أو بعد وبعدها كـ كـ فيضنه كـ الوارثي لـ **(قوله ولا على المـ رهن)** أي

فيه لمالكه والا لم يكن لهذا الرهن معنى أما قبله ففيه الرجوع فيه لعدم لزومه (ولا ضمان) على المـ (لو تلف) المعارف بـ المـ لان

الحق لم يسقط عن ذمته ولا على المـ لان ما عين

ما لم يقصر اقل قصر امتنا **(قوله)** ويرجع راجعة الخ هو كسر الباء وسكون الياء وهذا أظهر من قراءة  
 بفتح الباء وموضع العين وقد انزل العلامة الهدى هنا فقال انما هو نوح يصح فيه جزاء من اذن المهرتين  
 وصورة استرشاد ليرهنه بشرطه ففعل ثم اشتراط المستعير للمهر بشرط ان المهرتين لعدم تقويت  
 الوثيقة وهو الاوجه خلافاً لبقين حيث تردد شرح مدرع وقد نظم ذلك بعضهم بقوله  
 عين لئلا موهنة قد صححوا • ينال لمن غير اذن المهرتين  
 ذلك معار باعه للمهرين • من استعار الرهان قارن  
 والمراد بقوله ويرجع راجعة كما في بيده الخ حكم راجعة كما لمصلحة به فان لم يأن في بيعه يسع  
 قهر اعليه وبعبارة أصله مع شرح مدرع فاحل الدين أو كان حالاً أو مهلة المهرتين فان طالبه الرب الدين  
 وامتنع من أداء الدين روجع الملك للبيع لأنه قد يبدى ملكه **(قوله)** بشرط يتناهن أي يتساع  
 الناس بشله والابان كان كثيراً لا يتساع به فلا يسع البيع عباب **(قوله)** بشرط في المهرين به  
 أي عليه قاله بمعنى على أو سميعة وقوله ليسع المهرين دفع بما يقابل الشروط انما تكون للفقود  
 والعبادات والمهرين به ليس واحداً منهم فأكانه قال بشرط صحة الرهن الخ عن **(قوله)** ديناً قال  
 الخطيب ومن هنا يؤخذ بطلان ما جرت به عادة بعض الناس أي بطلان الشرط للأوفى من  
 سكوته يفت كتماناً وبشرط ان لا يعار أو يخرج من مكان يحبس فيه الا يرهن وصرح الماوردي  
 وان أفتى الفاعل بخلافه وقيل السكوت ان أراد الواقف الرهن القوي وهو ان يكون المهرين تذكرة  
 لاجل رده صح وكذا ان لم تعرف له ايراد فوجعل على القوي تصحيحاً الكلام مأً ممكن وهذا هو  
 التعمد سول وغيره **(قوله)** ولو منقعة • وصورتان ان يقول شخص أنا زلت ذمتك حتى الى  
 المكان الفلاني بجزء معينة أو قد ذمتك يدفعها في المجلس وبأخذه رهنه على المنفعة **(قوله)**  
 فلا يسع الرهن بمعنى أي على عين بان يهره عيناً أو غنماً أو ناقاً وقوله ولا يتنفعها أي ولا على  
 منفعتها قاله في الموضوعين بمعنى على كان يؤجره دابة وأخذ منه رهنه على منفعتها فانه لا يسع لان  
 منفعة العين المينة ليست ديناً **(قوله)** ولو مضمونة الغاية لرد **(قوله)** لانها أي العين ومنها  
 منفعتها والناسب ان يقول لا مهادا لدمعي عدم الصحة في العين ومنفعتيها **(قوله)** وفارق صحة ضمانها  
 الخ غرضه بهذا الرد على الضيف القائل بصحة الرهن كالضمان وبعبارة شرح مدرع والثاني يصح  
 كضمانها وفارق الاول بان الضامن للمعين من يضر على تخليصها فيحصل المطالب الضمان وحصول  
 الضمان من عين المهرين لا يتصور لانها لا تتصرف من غنة **(قوله)** بان ضمانها لا يرجع • وصورتها  
 ان يضمن شخص دابة أو ثوباً أو رجل للضمان من يضرها على أن رد هالك لانها مادامت باقية  
 لا يلزم الضامن سوى الرد وإذا تلفت انك الضمان ويصح الرهن على بدلها من الغاصب فيستوى  
 الضمان حيث تقدم الرهن اه عبيره **(قوله)** ولو تلفت • وكذا تلفت أيضاً فانه لا يضمن كما هو معلوم  
 لانهم يضمن الورد العين لا البذل سول ولانها تلفت انك الضمان وانما عبيره أي بالثمن الذي  
 وبين العين المهرين عليها ما تلفت فلا يلزم فلا فرق وبعبارة شرح مدرع قوله تلفت فهو الضمان  
 لو تلفت وليس مراد الان الضامن للمعين لا يضمن شيئاً تلفها ولو تلفت انك الضمان لان صورة الضمان لا تخاف  
 الرهن بعد التلف بل لا يفرق فان الضامن لا يلحقه ضرر مادامت العين باقية والراهن يلحقه ضرر بدوام  
 حبس العين الموهنة بين المهرتين **(قوله)** الى ضرر دولم الخ الاضافة بآية وبعبارة شرح مدرع الى ضرر  
 دولم الخ في المهرين لان غاية لانه كما علمت لا يمكن تحصيل العين ولا منفعتها من عين المهرين **(قوله)**  
 قدر او صفه أي وعينها **(قوله)** ثانياً هذا لا حاجة اليه لانهم لو وجدوا عين غير ثابت حل **(قوله)** أي موجوداً

**(ويص)** المار **(عجاجة)**  
 مالكة في دين **(حل)**  
 ابتداء أو بعد تأجيل **(ثم)**  
 رجع أي الملك على  
 الراهن **(بغته)** التي يسع  
 بمسواه أي قيمته أم  
 باكثر أم بأقل بقدر يتناهن  
 الناس بشله **(و)** شرط  
**(في المهرين به)** ليسع  
 الرهن **(كونه ديناً)** ولو  
 منقعة فلا يسع الرهن بعين  
 ولا ينفعتها ولو مضمونة  
 كخصو يقومارة لانها  
 لا تتصرف من عين المهرين  
 وذلك بخلاف فرض الرهن  
 عنده البيع وقارقر صحة  
 ضمانها لرد وان اشترط كافي  
 التوثيق بان ضمانها لا يسع  
 لو لم تلف الى ضرر بخلاف  
 الرهن بها فيجوز الى ضرر  
 دوام الخ في الرهن  
**(معلوماً)** للعائد قدرا  
 وصفة هو من زاد في فلا  
 يسع الرهن بدين مجهول  
 كضمانه **(ثانياً)** أي موجوداً  
**(قوله)** رجع الله لانها  
 لا تتصرف لانه ان كان  
 الرهن على العين لم يصح  
 لانها مادامت باقية يجب  
 ردها وان رهن على ما يجب  
 لمن بدلها في المستقبل  
 فهو رهن على ما لم يجب  
 اه قواي



أى: لأن ولا يثبت عنه لفظ الدين اذ لا يلزم من التسمية بالوجوب والاداء اسم المعلوم معدوماً شرح مر  
وفيه انه فرق بين المعلوم والدين **(قوله فلا يصح بمسبب)** كتنقذ زوجه في القدر **(قوله لا زماً ولو  
مآ لا)** أى كآلال الزوم بنفسه فلا مردان جعل الجملة آيل الى الزوم لانه بواسطة العمل لا بنفسه تأمل  
**(قوله وأدبه)** أى راجعاً الى شئى وحده لا يملك الياء مع الفتح حتى رهن عليه **(قوله والمكاتب  
له الفسخ حتى شاء)** ولا يقال بآى فاقبل قبل الزوم لان البيع وضعه على الزوم فهو أقوى **(قوله)**  
ولا يصح جملة صورة الجملة أن يقول من رد عيسى فله دينار فيقول شخص انتنى رهن وأنا أرد  
ونله ان ردته فله دينار وهذا رهن عليه أو من جاء به فله دينار وهذا رهن عليه **(قوله وان  
لزم الجاعل)** أى يلزمه أو تمثّل العمل ان ظهر أثر في العمل كأن جاعله على بناء دار مثلاً فبني بها  
فان لم يظهر أثر في العمل كأن قال من رد عيسى فله كذا ففسخ في رد شخص من غير اذن المالك ففسخ  
قبل ان يرد فغلاش عليه اه شيخنا **(قوله وصح من رهن)** قال في شرح التنقيح ولا بد من ثبوته الا  
في صورة من رهن بالبيع أو القرض بشرط تأخير أحد طرفي الرهن انتهى وبه يعلم ان المشتقة مستتة  
أى من شرط الثبوت فلا حاجة الى التعللات والتكليفات شوى واستفيد من صنيع المفسر ان  
الشرط وقوع أحشي الرهن بن شئ نحو البيع والآخر بعده ما فيصح اذا قال ببنى هذا بكذا ورهنت  
به هذا فقال ببنى ورهنت ولولا قال ببنى وكذا وأجرتك بكذا على ان رهنتى كذا فقال لا شربت  
أو تزوجت أو استأجرت ورهنت صح كلاهما بن القرى ومن صور لزج أن يقول ببنى عبدك بكذا  
ورهنت به الثوب فيقول بعت وارهننت اه من شرح **(قوله فيقول والآخر)** ولو أقصر على  
قبول البيع لم يصح لعدم المراقبة اه شوى **(قوله لان شرط الرهن في ذلك)** أى في نحو البيع **(قوله  
لانه)** أى المشترى والمقتضى للملازمين من القام وقوله قد لا يفي بالشرط أى بخلاف المزج لا يمكن  
من عدم الوفاة به اذ لا يصح ان يقول قبل البيع ولا يقول ورهنت اذ لو فصل كذلك بطل عقد البيع  
لعدم توافقي الاجاب والقبول **(قوله واغتفر تقدم أحد طرفي المالح)** جواب عما يقال أن مقتضى شرط  
في صحة الرهن ثبوت الدين وفي هذه الصورة حكمه صحة الرهن مع أن الدين غير ثابت لانه لا يثبت الا  
بتمام صيغة البيع فأجاب بقوله واغتفر المالح وقوله قال القاضي المالح جواباً عن هذا الاشكال وحاصله  
أن الدين ثابت بتقدير اذ ان الرهن انعقد بذلك وتقدر اياً أيضاً شيخنا قال ابن القاسم فيقال بل  
الطرفان جعلا متقدما في صورة القرض بناء على أنه انما يملك بالقبض اذ مقتضى توقف المالك على  
اقتضى توقف الدين عليه اذ كيف ثبت بدون المالك الا ان صور ذلك بما اذا وقع القبض بين الشقين  
بأن عقب **(قوله أقرضتك هذا المراه)** بصلحهما وقد يجمع ملكهما بهذا التسليم قبل تمام العقد الا ان  
يقول بكفى ملكهم تمام العقد فيصدق انه لم تقدم إلا أحد الشقين **(قوله حاجة التوثيق)** أى  
الثا كدوا لا التوثيق يحصل بالاشتراط مع تأخر طريقه اه ح **(قوله قال القاضي)** لا حاجة اليه  
مع قوله واغتفر لا فهو عبارة مر بعده كلام القاضي والوجه عدم الاحتياج فذلك أى بتقدير دخوله  
في ملكه هنا لا اغتفر التقدم فيه لا حاجة بخلاف ذلك لا يستغنى عنه وقد يقال في الجواب عن الشارح  
ليس مرادنا من هذا الاحتياج البيع فهو واغتفر المالح بل المراد ما كاي قولاً لتزويجه الصحة مقابل قوله  
واغتفر والمضى أن الجمهور واغتفر وأمثل هذاوا كنفوا به ومنهم من قال تمام الصيغة مقدر قبل  
طرفي الرهن فكان صيغة الرهن تنقح الابد تمام صيغة البيع عن فهو جواب ثان قالوا لا الاين

وقد مر

(قوله رجه الله وصح من رهن

رهن المالح) هل عمله اذا ازم

البائع البيع أو فتنكر كونه

في زمن خيارها

(قوله رجه الله اذا توسط

المالح) خرج ما قالوا لرهنت

كسوا بعت ذا بعثرة فقال

قبلت ورهنت وما قال بعت بكذا ولرهنت

عليه كذا فقال رهنت بعت فلا يصح

بإلوا كان يقول وقتل القاضي **(قوله وجوب الرهن)** أي يئونه **(قوله وانسداد الرهن عقبه)** أي الوجوب بهذا التقدير لا ينفع في القرض لأنه لا يملك إلا قبض فيحتاج القاضي في سوة الرهن إلى التوجه السابق كقرره شيخنا **(قوله وصح ز يادترهن)** هذا متاسب قوله ثابتاً بالظن لقوله لا عكساً له لمصح لكان رهنا على ما لم يثبت **(قوله أي ز يادترهن)** على دين برهن واحد في هذا تصريح بأن محل الطلان إذا رهنه ثانياً مع إرادته بقائه رهناً لأول وأما قوله رهنا للمني بأن فسح الأول وأول يصح بالفسح لانه كورصح وكان فسح الأول كالمسكن في حل قال مر ومن هذا ما ورهن الوارث التركة التي عليه الدين ولو غره مستغرق لم يكن غره مالم يدين آخره لأنه لا يصح الرهن كالعبد الجاني وتزويلاً للرهن الشرعي من قبل الجاني شرح مر **(قوله بأن هذا مشغول مشغول)** أي فهو نقص من الوثيقة لأنه صار يصهره على الدين الآخر وقوله وذلك شغل فارغ أي فهو زيادة في التوثيق شرح مر وينبغي أن يزاد في العلة بأن يقال بأن هذا مشغول مشغول أي لغير ضرورة فيجوز لا ردما ذكره في الاستدراك وبعبارة حل قوله مشغول والمشغول لا يجوز شغله لغير ضرورة فلا ينافي أن العبد الجاني إذا جنى جناحة أخرى تتعلق برقبته كالاولى وما سياتي في كلامه اه **(قوله ففداه المرتين)** بأن الرهن فلفداه بلاذن فهل يصح القبض للفداء أو يكون متبرعاً به يمكن وفي دين غيره بفداءه أهبط له الرجوع على المدفوع له بمادة مقية نظراً لاقتراب الثاني لأنه أتم على غن الصحة أنه يصير مرهوناً بالدين ولا سبب في ذلك عند دفع المصنف عليه ع ش على مر **(قوله ليكون رهنا بالدين : الفداء)** وقوله بالدين والنفقة ظاهر ولو لمع الجهل بقدر الفداء والنفقة فالأذن وقديلتهم ويتفرق الجهل محافظة على ملحقة حفظ الرهن حرج شوري **(قوله بشرطه)** أي الاتفاق أي بشرط الرجوع فيه وهو اذن المالك أو الحاكم عند تقدير الأذن من المالك وانظر هل يشترط بيان قدر النفقة لأن شرط للرهن به كونه معلوماً ويتفرق هذا الوقوع تأملاً كل محتمل ولعل الأول أقرب شوري وع ش ولا بد من علم الأليم التي تنفق فيها أن يكون المرهون عليه معلوماً **كقوله مر (قوله ولا يلزم الرهن الا قبضه)** فلو أقبض المرهون ولم يقصد أنه عن الرهن فوجبهان بل ترجيح قال مر والمعمد أنه لا يقع عن الرهن سم ع ش وهل يمكن قبض المشترك بين الرهنين دين غيره بفداء ذلك الشيء ولا بد من اذن ذلك الشيء ليلزم الرهن المتقوله عن السبي أن اذن الشيء دفع الام لا لزوم الرهن وفي الايجاب خلافه حل قال ع ش على مر ولو اختلف المالك والراهن في الاذن له في وضع يده عليه أو رهنه وعندهما الظاهر تصديق المالك لأن الأصل عدم الاذن وعليه إذا قبض المرهون ضمن باقي القيم اه **(قوله أن محل ذلك)** أي محل كون الرهن يلزم قبض بالاذن والاقباض كقرره شيخنا لكن لا يناسب قوله لم يجز قبضه والمسألة أن يقول لا يلزم قبضه وبعبارة مر بعد قوله من يصح عقده فلا يصح نحو مجنون ولا من وكيل راهن جن أو أغنى عليه قبض اقباض وكيله ولا من مرتين اذن له الرهن أو أقبضه فطر ذلك قبل قبضه **(قوله إذا لم يرض مانع)** أي قبل وجود القبض وقوله أو أقبض أي شرع في الاقباض وقوله لجن الخ أي قبل قبض المرتين **(قوله لم يجز قبضه)** أي ولا يلزم إذا قبضه لأنه يلزم من عدم الجواز عدم الزوم فأن دفع ما يقبل الأول أن يقول يلزم لأجل المقابلة **(قوله والازوم انما هو في حق الرهن)** أمال المرتين لنفسه فلا يلزم الرهن في حقه وقدر يسور فسح الرهن الرهن بمسقطه كان يكون الرهن مشروطاً ببيع وبقبضه قبل التفرق من المجلس ثم فسح البيع فيفسخ الرهن تبعاً كقوله أرافي في باب اختيار شرح مر والازوم مبتدأ خبره قوله انما هو الخ أو منصوب معطوف على اسم أن أي ومعلوم أن الزوم الخ أو مجرور عطفاً على اسم الاشارة أي ومعلوم

وجوب الرهن وانسداد  
الرهن عقبه كقوله لا يعتق  
عبدك عني على كذا  
فأنت عنه عتق بقدر الملك  
له فتمت عليه لا قضاء  
العتق بقدر الملك ونصيري  
بما ذكر أعمر عتق كره  
**(و) صح (ز يادترهن)**  
على رهن (بدن) واحد  
لأنه زيادة توثيق فهو كالمو  
رهنه بما معاً (لا عكس)  
أي زيادة دين على دين  
برهن واحد وإن وقيهما  
فلا تصح كالأصل رهنه عند  
غير المرتين وقرئ ما قبله  
بأن هذا مشغول مشغول  
وذلك شغل فارغ فتم يجوز  
العكس فيجوز الرهن  
فداه المرتين بأن الرهن  
ليكون رهناً بالدين والفداء  
وفيما لو أفق المرتين عليه  
بشرطه ليكون رهناً بالدين  
والنفقة (ولا يلزم الرهن  
الاقباض) بمصر في باب  
البيع قبل قبضه من ضمان  
البائع (بأن) من الرهن  
(أو اقباض) ممن ز يادتر  
ومعلوم أن محل ذلك إذا لم  
يرض مانع فلو اذن أو  
أقبض جن أو أغنى عليه  
يجز قبضه والازوم انما هو  
فحق الرهن والقبض  
والاذن أو الاتفاق انما  
يكون (من يصح عقده)  
الرهن فلا يصح شيئاً منها  
من غيره كصبي ومجنون  
ومعجور وسفه

(وله) أي لعاهد (أنا بغير) فيه كالعقد (لا) إناية (مقبض) من رهن أو تامة لا يؤدى إلى انعقاد القابض والمقبض فلا يؤذن الرهن  
 لقوله في الإقباض استنتجنا أنه في القبض بخلاف ما أوردناه في الرهن فقط تعمير القبض أولى من تعمير الرهن (و) إناية (رقبة)  
 أي القبض ولو كان بقبضه ما يؤذن له أن يده كيد (الامكاتب) تصح إنايته (٢٧١) لاستقلالها باليد والتصرف

كلاجنبي ومنه مبني  
 ينمو بان سيده مهايأة  
 ووقعت الإناية في نوبته  
 ولا يلزم رهن ما يده غيره  
 منه كودع ومصوب  
 ومعار (الابض زمن  
 إكسان قبضه) أي الرهن  
 (واذنه) أي الرهن  
 (فيه) أي في قبضه لأن  
 اليد كانت عن غيره  
 الرهن ولم يقع تصرف  
 القبض عنه والمراد بمقبض  
 ذلك مقبض من الأذن  
 (ويبره) عن ضمان يده  
 إبداءه لارتبائه) لأن  
 الإبداء إتيان ينافي  
 لا ينافيه فلو تعدى في  
 الرهن صار ضمانا مع  
 بقائه الرهن بماله ولو تعدى  
 في الوديعة ارتفع كونها  
 وديعة وفي معنى ارتبائه  
 قراضه وتزوجها وجارته  
 وتوكلها وأبرأه عن ضمانه  
 وتعمير في خدمته التي قبلها  
 بمالك أي أعم مما عساه به  
 (وبحصول رجوع) عن  
 الرهن (قبل قبضه) تصرف  
 بزيل ملكا

(قوله المصوب) والمغصوب  
 إيجار الرهن على إيقاع  
 بدعيه ليبرأ من الضمان ثم يستعيد منه بحكم الرهن فان لم يقبل رفع المال كما لم يأمر بالمقبض فان في قبضه ما لم يؤمنه ويرد إليه  
 ولو قاله القاضى براءتك أو استأنستك أو أودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التطبيق يرى وليس الرهن إيجاره على رطل الرهن  
 اليد بوقع بدعيه ثم يستعيد منه للرهن بحكم الرهن إذا عارض في برأه من الرهن اه شرح حر

أن حصل الزوم الخ وقوله القبض مبتدأ خبره قوله ما يكون الخ أشار به إلى أن قول المعلن في بيع  
 عقده متعلق بكل من الثلاث اه (قوله وله) أي للعاهد مطلقا إناية غيره فيما يفي القبض والأقباض  
 وبعضهم خص الما قبل الرهن بدليل ما يده موعودة هر ويحرم فيه أي في كل من القبض والأقباض  
 النيابة لكن لا يستتبع الرهن في القبض رهاها اه والمراد بالقبض من يبيع قبضه ليخرج نحو محجور  
 السفه كافي عش (قوله) استنتجنا أنه في القبض) أي إناية للرهن كلاً من الرهن والتعمير وقوله ولا  
 ياتفر قبضه أي ولأن نيب للرهن في القبض رقيق المقبض وأغصاح تركه في شراء نفسه من مولاه  
 لتتوف الشارع لعق في نظر وفي ذلك إلى تعزيل العبد منزلة مولاه في ذلك اه حل وقوله وأما  
 صح الخ أي مع أن القياس أنه لا يصح لأن توكل العبد توكل لبيده فكأنه ما وكل العبد وكل سيده  
 فصار باعاً شترياً (قوله الامكاتب) أي الصحيح الكتابة أخص من التعليل شوري (قوله) ووقت  
 (الإناية) الأولى القبض وقوله في نوبته أي بزيل السيل أو بشرط عليه القبض فيها وقبض في نوبته حل  
 وبعبارة هر ومنه المبني أن كان يشي وين سيدهما: أو وقع القبض في نوبته وان وقع التوكيل  
 في نوبته السيد ولا بشرط فيه القبض في نوبته (قوله) ولا يلزم رهن ما يده غيره منه) أي (قوله  
 واذنه) عطف على معنى الإذن زمن بدليل قول الشارع والمراد الخ أي فلا بد من إذنه بالفعل وقوله  
 كان أظهر (قوله والمراد الخ) قيل لو قدم الإذن في المعلن على معنى الفهم منه ما ذكره تأمل وفيه عني  
 (قوله) ويرته) أي يرى الشخص الذي عنه عني مضمون ضمان يده كالنصوب إبداءه أي إبداء  
 المالك ليدفعه مصدر مضاف للفعول بعد حذف الفاعل (قوله إبداءه) أي إبداء الشيء المضمون  
 المفهوم من ضمان (قوله لا ارتبائه) أي لا ارتبان الشخص إليه فهو مضاف للفعول أيضا وحذف  
 الفاعل وكذا يقال في قراضه وما يده وهذا هو القبض فكرهنا للسنة في باب الرهن فلو قدم  
 الارتبان بأن يقول ولا يبره عن ضمان بغير تائه بخلاف إبداءه كان أنسب كفضل الأصل وأعم أنه  
 لا يضمن ضمان يده إلا بقرعة النصوب والمعار والمستام والقبوض بالشراء الفاسد وما عداها يضمن  
 بالمقابل حرف (قوله قراضه) أن من تصرف في مال القراض يرى كسب ياتي في يده لأنه نسبه يادن  
 ماله وكذا عنه بده شرح الرهن زى وكذا إذا تصرف فيه بغير تائه بزمان ضمانه (قوله  
 وتزوجه) بأن كان أسة (قوله وتوكله) أي في بيعه متلا (قوله) وأبرأه عن ضمانه) لأنه أبرأه عما  
 لم يجب ولا يبرأه عن عينه ولا أتمها يكون عن دين وتصور إيجاع القراض والمعار في فاطرة  
 النقد للذين أؤرهنما والضرب على طبعه وإذا تصرف فيه برئ منه حل وهر (قوله) وبحصول رجوع  
 عن الرهن) والمراد به العقد (قوله) بتصرف بزيل ملكا) كنحو بيع متأو بشرط الخيار لشترى  
 وكذا البائع أو لها هر وبعبارة عش على هر بعد قوله كبيع وظاهره أن البيع رجوع وان كان  
 بشرط الخيار لا ياتر مع غيره من ذلك مادام الخيار باقيا ومقتضى قوله والملك خلافة لكن  
 الأول ظاهر بناء على ما يأتي في الهبة والرهن قبل القبض لأن ترتب الملك على البيع بشرط الخيار  
 أقرب من ترتبه على الهبة قبل القبض لأن البيع بشرط الخيار يؤول إلى لزوم نفسه ولا كذلك الهبة

بدعيه ليبرأ من الضمان ثم يستعيد منه بحكم الرهن فان لم يقبل رفع المال كما لم يأمر بالمقبض فان في قبضه ما لم يؤمنه ويرد إليه  
 ولو قاله القاضى براءتك أو استأنستك أو أودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التطبيق يرى وليس الرهن إيجاره على رطل الرهن  
 اليد بوقع بدعيه ثم يستعيد منه للرهن بحكم الرهن إذا عارض في برأه من الرهن اه شرح حر

وعليه نقول المصنف بتصرف بـ بل ملكه ما به يترتب عليه زوال الملك أو تصرف هو سبب لزوال الملك  
 اه (قوله كية مقبوضة) أي مقبوض متعلق به هو الموهوب وقيد القبض فيها وفي الرهن لا مفهوم  
 لفهما رجوع ولو بلا قبض وتقييد الشيخين با قبض لكونهما اللين لما في الملك حقيقة وشمل  
 الرهن ما كان مع الرهن وهو كذلك فيكون فسخ الرهن الأول قبل (قوله ويرهن) أعاد العمل  
 انشاؤه استقلاله أي فاقس معطوفا على الهبة لان هذا لا يزيل الملك بل على تصرفه به يفسد ما قد  
 يتوهم أنه لو قال كيهنورهن مقبوضين لكان أخصراى لأنه لا يصح عبارة عن شيء أعاد العمل لثلا  
 يتوهم أنه بما يزيل الملك (قوله وقضيت) أي قضيتا لتقييد أن ذلك إلى الهبة كورهن الهبة والرهن  
 (قوله وهو موافق لتخرج الربع) أي لا يستنبط من كلام الامام الثاني من أن رجوع الأصل  
 فيها به لقرع بهيته لغيره لا يحصل الا قبضه للموهوبه بخلاف ما بدون ذلك فانه لا تكون رجوعا عن  
 الهبة لقرع قطعا فان الموافقة لهنا أنه لا يحصل الرجوع عن الرهن بما ذكر الا قبضه والتخرج بان  
 يكون في المسئلة قول الجنبه فيخرج منها إلى مسئلة أخرى نظيره لما وأثار ابن السبكي إلى ضابط  
 التخرج بقوله وان لم يعرف الجنبه قول في المسئلة لكن عرف في نظيره فهو قوله التخرج فيها على  
 الأصح اه وحاصله كما وضعه شارحه وحواشيه أن يكون هناك مسلتان متشابهتان فينبس  
 الجنبه في كل على حكم غيرا من عليه في الاخرى فيخرج الاصحاب في كل منهما قولاً آخر استنباطا  
 من المنصوص في الاخرى ومثاله نص الثاني في الرجوع عن الرهن بهية أو رهن على أنه لا يحصل الرجوع  
 بهما ولو بلا قبض ونص في نظيره هذه المسئلة وهو هبة الأصل لقرع على أنه لا يحصل الرجوع عن ضابطة  
 أخرى أو رهن الامم القبض على قول خرج الربع في مسلتا الثاني قولاً آخر وهو أنه لا يحصل  
 الرجوع بهما لعم القبض استنباطا من المنصوص في مسئلة الهبة لقرع ومقتضى الضابط أن الربع  
 خرج الثاني في مسئلة الهبة قولاً بأنه لا يحصل الرجوع بهما ولو بدون قبض استنباطا مما هنا لكن  
 ينافيه قول مر في الهبة انها قبل القبض لا تكون رجوعا قطعا (قوله وصوبه الاذرى) هو المتمد  
 فيكون القبض ليس قيدافهما (قوله لنظيره في الوصية) أي في الوصية أو وصي لشخص بهذا المبدع  
 وهما امر وفيكون رجوعا عن الوصية وان لم يقبض الموهوبه (قوله وعلى الاول) هو قوله وقضيت  
 ان ذلك الخ والثاني هو قوله لكن هل السبكي الخ ع (قوله لم يوجد فيها قبول) بل مجرد الاحتباب  
 وهوبها ضعيف لان محتمة متوقفة على القبول والقبول لا يصح الا بعد الموت شورى مع زيادة (قوله  
 بخلاف الرهن) قاله لا بد فيه من القبول ويحاج بان الرهن وان وجد فيه قبول لكنه ضعيف لعدم  
 ثروته لكونه قبل القبض فيبطله مجرد الهبة والرهن القبول وان لم يقبض نازد كشيخنا لما يبطل  
 ولما يبطل ضابطا هو كل تصرف يتم ابتداء الرهن اذا لم يقبل القبض أو بطله وكل تصرف لا يتم ابتداء  
 الرهن اذا لم يقبل القبض لا يبطله الا الرهن والحبث وهذا انما يصح عندما من قول بعدم اشتراط القبض  
 كشيخنا للذ كور فليخرج كل ولا يرد عليه التخصر والابق مع انهما بمنزلة ابتداءه ولا يبطله اذا  
 طرأ قبل القبض لانهما لا يبادا خيل في التصرف وقوله الا الرهن والهبة ومثلها البيع بشرط التحابر  
 لغير المشتري والكتابة الفاسدة والجنابة الموجبة للال على مر (قوله وكتابة) ولو فاسدة كانت  
 في الشورى و مر والفرق بين ما هنا وما تقدم في الوأنا بكانه في القبض من اشتراط كون  
 الكتابة صحيحة ان الماد هنا على ما يفسر بالرجوع و تم على الاستقلال وهو لا يستقل الا اذا كانت  
 الكتابة صحيحة عن (قوله واحبال) أي منه أو من أصله والاول وحبل يشمل ما لا حاجت  
 بحبله أو باستتمال ما له ولو في الدرر كما قلنا ع على مر أو اخلق الاحبال وأراد به الحبل

كيفية مقبوضة) لزوال محل  
 الرهن (ويرهن كذلك)  
 أي مقبوض متعلق حق  
 الغير وتقيدها بالقبض  
 هو ما يترتب به الشيخان  
 وقضيت أن ذلك بدون  
 قبض لا يكون رجوعا  
 وهو موافق لتخرج الربع  
 لكن نقل السبكي وغيره  
 عن النص والاصحاب أنه  
 رجوع وصوبه الاذرى  
 وهو الموافق لنظيره في  
 الوصية وعلى الاول يفرق  
 بينهما بأن الوصية لم يرد  
 فيها قبول فلم يستتبع في الرجوع  
 عنها القبض بخلاف  
 الرهن (وكتابة وتدبير  
 واحبال) لان مقصودها  
 التثنية

وهو نافله الرهن (لا يوطء  
 وزوج) لعدم منافاته له  
 (وموت علقه) من رهن  
 أو مرتهن (وبسونه)  
 وأغنامه لا يصح عليه الرهن  
 فلا يرتفع بذلك كبيع في  
 زمن الخيل فيقوم في  
 الموت ورثة الراهن والمرتهن  
 مقامهما في الاقباض  
 والقبض وفي غيرهما ينظر  
 في أمر الجنون والدمي  
 عليه (وغمر) لصير  
 كتخمره بعد قبضه  
 الفهم بالاول لان حكم  
 الرهن وان ارتفع بالتخمر  
 غاد باعقاب التجر خلا  
 (واباق) لرفيق الحاقاله  
 بالتخمر (وليس رهن  
 مقبض رهن) لئلا يزاحم  
 المرتهن (د) لا (وطء)  
 تخوف الاجبال فيمن يحمل  
 وصاحب باب في غيرها (د)  
 لا (تصرف يزيل ملكا)  
 كوقف لانه يزول الرهن  
 (أو ينقصه كترديج)  
 وكابرة والدين حال أو  
 يحمل قبل انقضاء مهلتها  
 لان ذلك ينقص القيمة  
 ويقل الرغبة فيه فان كان  
 الدين يحمل بعد مدة الاجارة  
 أوجب فراغها بإزالة الاجارة  
 (قوله فقامت) صحيح (وبع حل  
 الرجعة لم يحرم عليه الوطء  
 بعد ما وكذا الممتنع حيث  
 خشي الوطء كثيرا بل ولو  
 اشتراه بعد الرهن ولو حمله

استعما لا للمصرف في أثره فيشمل ما لو استدلت عليه به المحرم أو عات عليه به اندفع ما قيل كان  
 اللاتي التمسير بالجل (قوله وهو منافله الرهن) أي مع ضمه حيث بعد القبض فلا يردان الاجبال  
 بعد القبض لا ينافيه كإياق (قوله لا يوطء) أي لا اجبال لانه لا يستخدام وقوله وزوج لانه لا تنق  
 له بغير الرهن بل رهن الزوج ابتداء بآز سواه كان للزوج عبدا أو أمه مر ومعنى كون هذه  
 الد كورات لا يحصل بها الرجوع أن الرهن لا ينفسح به ابل هو باق كأي من المتاح (قوله من رهن  
 أو مرتهن) أي أي وكليهما أو كأي أحدهما مر (قوله ووجونه وأغنامه) أي أو حرم عليه بسفه  
 أو قل شرح مر (قوله لا يصح ما) قد يمنع هذا التعليل لان معنى مصرف القدي الرهن إنما  
 يكون في العقود التي تلزم بنفسها بسد زوال المانع كالبيع بشرط اختياره اذا انقضت الخيار ثبت بنفسه  
 والرهن إنما يلزم بالقبض الا أن يقال هو بالنظر للبالغين أن الراهن اذا رهن الثالب عليه أن يقبض  
 العين المرهونة عى (قوله فلا يرتفع بذلك) أي بل يرت وما بعده (قوله فيقوم في الموت ورثة  
 الراهن إلخ) ويحتل بالترفع المرتهن به على الفراء لان حكمه يتعلق بعين التركة بالموت كذا قاله  
 البلقيني ورد بأن المرتهن يتعلق حقه بالرهون قبل الموت لير إن العقد حل (قوله والمسمى على)  
 الاعتماد انتظار افاقته ثلاثا لأنه اه ح ف ويمكن حل كلامه على ما إذا أيس من افاقته أو زاد على  
 ثلاثا لم (قوله كتخمره بعد قبضه) الكاف لقياس بدليل العطف وهو قياس أدون فقوله  
 وكتخمره علقا ولوقوله وان إلخ علقا ثانية (قوله ولا يصح حكم الرهن) وهو التوثيق (قوله عا) أي  
 يعود باعقاب التجر خلا من هذا ليعلم أنه لا يصح قبضه حال التخمر فان فعل استوثب القبض بعد التخلل  
 لتفساد القبض حل قال مر لكن مادام خرا ولو بعد القبض حكم الرهن باطل فخرجه عن المالية  
 فاذا غفل عادت الرهنية ولو قبل القبض (قوله وابق رفيق) ظاهر وان أيس من عودوه ينافي في  
 هذا من لم يعلية الراهن بالدين حيث حل لانه في هذا الحالة يعد كالتاف عى على مر (قوله الحاقاله  
 بالتخمر) يجمع أن كلا منهما انتهى الى حالة تمنع ابتداء الرهن فالحل على شوى وهذا الجامع يقتضى  
 أن كلاما من التخمر والابق يزول الرهن ككس من الضابط الذي ذكره عى مع ان القرض أهما  
 لا يزول لانه لا يولى ان الجامع رجاء المودى كل (قوله وليس رهن إلخ) أي لا يجوز له ذلك ولا ينفذ الا  
 ماسيا في بخلافه قبل القبض فيجوز التصرف سواء حصل به الرجوع أم لا شيئا وقوله لئلا يزاحم  
 المرتهن في المصاحبة من حتمت جامن بفق دفعه فتراحم بفتح الحاء وكسر هاءى لئلا يكون سببا في  
 من احتمه (قوله ولا ووطء) أي لمصر وخرج بالوطء الا استخدام فله ذلك كإياق نعم لو خان الزنولم  
 يطأ حقه وهو طافا يظهر لانه كالضرف قاله الاذرى وخرج بالوطء بقية التفتان فان خان الوطء اذا تمت  
 حرم والا فلا وهدا ما يرم به الشرح واستظهره مر عى (قوله أو ينقص) بفتح التثنية الثانية  
 وسكون النون وضم ما بعده وهو افاقته لقوله تعالى لم ينقصكم شيئا (قوله كترديج) سواء العبد والامة  
 وخرج بالزوج الرجعة فقامت لتقدم على الزوج اه حل (قوله قبل انقضاء مهلتها) ظاهر وان  
 قلت المدة كان حل الدين قبل انقضاءها باعطة وضعية المدة بخلافه لان ذلك لا يقل الرغبة فيه ولا ينقص  
 القيمة بل هو كالبيع بدون ثمن لئلا يغير ثقيان به على الاول بوجه البطلان ببقاءه بدلتا بوجه حالته  
 بعد انقضاء المدة عى (قوله فان كان الدين يحمل بعد مدة الاجارة) أي ولو احيانا بأن احتمل  
 حمله قبلها وبعد ما بأن كانت الاجارة مقصرة بمحل عمل كبناء وغياطه ونحوه فجزت الاجارة تأي ان  
 كان المستأجر عدا لأرضي المرتهن يده حل وانظر لم لأظهر في محل الاضطر وهذا قاله اجازت  
 فلوفرى حلال الدين قبل فراغها كان مات الراهن فلا يصح أنها تبقى الاجارة بمحاملها وينظر

اخضاؤها لان الشيء يفتقد وما يقابل مع الترماء بدنيه في الحال وبعد انضائها يقضى باقى دينه  
 من الرهن شورى أو يصير الى انضائها **(قوله)** ويجوز التصرف المذكور مع الرهن لكن  
 لا يجوز الرهن منه الا بعد فسخ الاول بخلاف البيع فانه يجوز مطلقا **(قوله)** من هذه التصرفات  
 أى المزية لملكه أو لنقصه بقرينة تنبيهه حل **(قوله)** الاعتاق (موسر) أى وقت الاعتاق وكذا  
 الايلاد والاقدام عليه جائز كالمسرح به من شرعه وانظر هل مثله اقدم للموسر على الوطء لان  
 غاية الاحبال واجبه نافذة كاعتاقه يظهر الآن ثم حرم به حل لكن قيده بما اذا قصده الايلاد  
 وحديثه ينحصر قوله لا يجوز الوطء خوف الاحبال الخ في المسرح سم وقد يفرق بين الاعتاق  
 والايلاد بان الحرية تاتى في العتق فتوى نظر الشارع الهالوا كذلك الاحبال فاعتقته وقد لا يحصل  
 ويؤيد أن العتق التام هو المظنور اليه أنه لو باع العبد بشرط اعتاقه منجز اصح أو غير منجز  
 كاعتاقه غدا لم يصح ع ش **(قوله)** بسراية اعتاق أحد الشرىكين لان الرهن والرهن كأنهما بشرىكين  
 في المهرن **(قوله)** لقوة العتق (حال) أى بالنسبة للاعتاق وقوله أما بالنسبة لايلاد شورى وهو  
 على ما علم مع علمنا وعلة قوله تشييعا ولما ورد على هذه المسألة احوال المعسر واعتاقه فقتضها أنها  
 يفتقدان أيضا فدفعه بقوله مع بقاء حق الوثيق الخ **(قوله)** لم لا يفتقد اعتاقه عن كفارة غيره لانها  
 وقع بسؤال العبد وكان يوضع كان يطلو الا كان هتو هو ممنوع عنهما فان كان العبد هو المهرن جاز  
 لان ما ذكر جائزه وينفذ عن كفارته اه حل **(قوله)** للموسر بقيمة المهرن (موسر) ضيف وبحت  
 البقيني اعتبار يسار قبل الاسرين من قيمة المهرن ومن قد اراد به وكذا ان ذكرى المهرن أى  
 ع ش سواء كان الدين حالا أو مؤجلا على المتعد كافة الزيدى وقوله الموسر بقيمة المهرن أى  
 قاضيا عن كفارة يومه وليكن محتسبا لضعفه بما في الفطرة اه شورى ولي قل على الجلال والمراد  
 بمن ذلك قدر ما يميزه ياد على ما يترك للفلس **(قوله)** فلهذا يسر قيمته هذا الجري في العتق  
 والايلاد فينفذ الايلاد في البعض فيعتق بموت السيد والبعض الآخر يباع في الدين كغيره مشيخنا  
**(قوله)** وتكون رهنا مكانه بغير عقد الخ عبرتها بالضرر وقبالي في قوله غرم قيمتها وكانت رهنا  
 مكانها لماضى له لان ما يأتى تحقق فيه وجوب القيمة عليه بموت المتأمل ما هنا فلا احوال بمجرد  
 لا يستلزم كونها رهنا لحوالها عرض ما يقتضى عدم بيع الامة بعد جملها بيان ما يقتضى فساد العتق  
 فتأشب التبر فيه لم يستقبل المحتمل لعدم الوقوع ع ش **(قوله)** وقيل الترم يقضى الخ ولا يضر في  
 كون القيمة قبل الترم دينما تصد من امتناع رهن الدين لان الرهن انما يمتنع رهنه ابتداء وقامته  
 ذلك تصدق للرهن بذلك على الترماء وعلى مؤنة التجهيز لو مات الرهن وليس لموسر قدر القيمة  
 اه حل **(قوله)** كالارض في ذمة الجاني كان قطع شخص يد السيد المهرن فان ارض السيد هو نصف  
 قيمته يكون رهنا في ذمة الجاني قبل الترم وكانت ذلك كالفاتحة في الذى قبله اه شيخنا **(قوله)**  
 (الموسر) أى وقت الاعتاق والايلاد وان يسر بعد كفى حل **(قوله)** فلا يفتقد منه اعتاق ولا ايلاد  
 ظاهر وان يجوز ناله الوطء خوف الزنا وهو ظاهر في سم على حجب نفوذ الايلاد والظاهر عدم النفوذ  
 لان في النفوذ نفوذ متعلق للرهن فليتنامل ع ش **(قوله)** والوك (سريش) أى وان لم يفتقد استيلاده  
 لانها عتقت به في ملكه صحيح فتولى من وطء الزان أى ولو مسرا **(قوله)** لكن يدرم ارض البكرة  
 أى ما يخص من قيمتها بكر أو هذه المسترارة على قوله ولا مهر عليه وبنيه عليه مع امداخل في القيمة  
 لانه يدرم قيمة بكر لثلاثتهم سقوطا وقال هو راجع للمعروف فقط وعليه ففاته مظاهر لانه يتوهم  
 من عدم نفوذ الايلاد عدم غرم ارض البكر فغلبه على انه يدرمها شيخنا **(قوله)** ويكون رهنا (أى مع

ويجوز التصرف المذكور  
 مع الرهن ومع غيره  
 باذن كاسياتى (ولا ينفذ)  
 بمجمة ثمن من هذه  
 التصرفات لتضرر الرهن  
 به (الا اعتاق موسر  
 وايلاده) فيفتقدان تشييعا  
 لها بسراية اعتاق أحد  
 الشرىكين نصيبه الى  
 نصيب الآخر لقوة العتق  
 حالا أو ما لامع بقاء حق  
 الوثيقة بغير القيمة كجائى  
 نم لا يفتقد اعتاقه عن كفارة  
 غيره ولما رد بالموسر للموسر  
 بقيمة المهرن فان يسر  
 ببعضها فلهذا يسر قيمته  
 (ويغرم قيمته وقت اعتاقه  
 واحباله وتكون رهنا)  
 مكانه بغير عقد لقيامها  
 مقامه وقيل الترم يفتق أن  
 يحكم بأنهما رهونة كالارض  
 في ذمة الجاني وتخرج  
 بالموسر المعسر فلا يفتقد منه  
 اعتاق ولا ايلاد وذكر  
 الترم في الايلاد من زيادى  
 (والوك) الحاصل من وطء  
 الزان (حر) نصيب ولا  
 يدرم قيمته ولا حلا مهر  
 عليه لكن يدرم ارض  
 البكر فتكون رهنا

(وإذا لم ينفذ) أي الاعتناق

(والإيلاد) (فأشك) (الرهن

من غير علم) (فإذا إيلاد)

لا الاعتناق لان

قول يقتضي العتق في الحال

فإذا ردنا لا إيلاد فصل

لا يمكن رده وأما منع حكمه

في الحال حتى القبر فإذا زال

الحق ثبت حكمه فان أشك

يبيع بنفسه الإيلاد إلا أن

ملك الامة (فإلومات

بالولادة) وهو معسر حال

الإيلاد ثم أيسر (غرم

قيمتها) وقت الاحبال

وكانت (رها) مكانها

لانه تسبى أهلها كما

بالاحبال بغير استحقاق

(ولو علق) عتق المرهون

(بصفة فوجئت قبل الفك)

لرهن (فكاعتاق)

فينفذ العتق من المورس

ويقرب عليه ما فيه

لان التعلق مع وجود

الصفة كالتميز (والا)

بأن وجدت بعد الفك أو

سعه وهون زيادتي (فند)

العتق من مورس وغيره

اذ لا يبطل بذلك حتى

الرهين (وله) أي لمرهون

(انتفاع) بالمرهون

(لا ينقصه كركوب وسكني)

لغير القارى الظاهر برك

بنقصته اذا كان مرهونا

(لأناه وغرس) لأنها

ينقصان قيمة الأرض ثم

لو كان المرهون مؤجلا وقال

القيمة **(قوله وإذا لم ينفذ)** أي أكون كل من العتق والمحل بمعسر الأول وقت الاعتناق والثاني وقت الوطء الذي منه الاحبال وظهر كلامه الآتي انه لو أيسر بعد ذلك لم ينفذ الإيلاد إلا ان أشك الرهن بغير بيع حل وحيث بيعت أم الولد فاعلم يجوز بثلاثة شروط أن تقع ولها أن لا تسر وأن تضعه الجأ وأن توجد له مخرجة تكفيه فإذا وجدت جاز التفريق بينهما لكون الولد هو أه ح ف **(قوله فإذا رد)** المراد رده عدم نفوذ قوله لا إيلاد فصل لا يمكن رده بدليل نفوذ من السفيه والمجنون دون اعتناقهما حل وقوله وأما منع حكمه وهو عدم صحة البيع ومنع عدم صحته كناية عن صحته **(قوله إلا أن ملك الامة الخ)** فلو ملك بعضها ففصل إيلاد فيموسرى أن كان موسرا حينئذ وكذا لو أيسر بعد فاعلم يظهر كذا في شرح الغاية شوري **(قوله فإلومات بالولادة)** مفرغ على محذوف تقديره هذا إن بقيت والافتراض على ما قبله غير ظاهر وقيل انه قيد المهر المفق أي محل كون الامة التي أحبلها للمسر باقية على الرهن من غير غرم قيمتها لأن ثمة بالولادة ولو وطئ حرة شبهة فانت بالولادة لا يجب عليه ذينها لان الوطء سبب ضعيف ولأنها لا تدخل تحت اليد وأما أوجب الضمان في الامة لان الوطء سبب الاستيلاء عليها والعالمون من آثاره وأمنابه اليد والاستيلاء والحرة لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا شيء عليه في موت زوجته ثمة كانت أو حرة فالولادة تولد لمن مستحق شرح مر وخرج به لو كان الموت بنفس الوطء فليقبل قيمتها ان كانت أمود بتأدية خطأ ان كانت حرة ولو انتكح الزوجان والوارث في موتها به فالمصدق الواطء لان الأصل براءة ذمته وعدم الموت به لانه الغالب ادعش **(قوله وهو معسر)** كأن التقيد بذلك لان المورس يلزمه قيمتها بمجرد الاحبال من غير توصله في موت بالولادة انتهى سم **(قوله فم قيمتها)** أي اذا كانت مساوية للدين أو أقل والأقل لا يبرم الاقتصار بالدين شيخنا ح ف **(قوله ولو علق عتق المرهون بصفة فوجئت)** أي سواء كان التعلق قبل الرهن بأن علق بصفة يعلم حلول الدين قبلها وانفق إليه أربع ووجدت الصفة قبل انفك الرهن أم كان بعده عش **(قوله فينفذ العتق من المورس)** ولا ينفذ من المعسر وان وجدت ثانيا بعد الفك لا يحل التعلق ولا من غير تأثير سم **(قوله ويقرب عليه ما فيه)** أي من غرم قيمته وقت اعتناقه وصبرها حل **(قوله اذا يبطل بذلك حق الرهن)** أي لا يحصل به فوات حق الرهنين لاسيما انه قبل العتق أو سمه عش **(قوله أي لمرهون)** ومثله ومصر به ذلك **(قوله انتفاع به)** فان تلف بالانتفاع فلا غرم عليه فان ادعى رده على الرهنين فلا يصدق الا بالينة نظير عكسه اه ح ف **(قوله كركوب)** أي لغير سفر وان قصر بعد الا في البدان انتست جدا حل **(قوله اذا كان مرهونا)** انظر وجهه التقيد به شوري وأوجب بأن التقيد به لانه للموهم **(قوله لا بناء وغرس)** بالرفع أغنته من ضبطه بالقدر ما شوري ويبحث الأثر في استثناء بناء ضعيف على وجه الأرض بالبن كظالة الناطور لانه زرع من قرب كالزرع ولانقص القيمة به ولزعم ما يدرك قبل حلول الدين أو سمه ولم تنقص به قيمة الأرض اذا ضرر على الرهنين فإذا حل الدين قبل ادراكه لما رضى تركه الى الادراك **(قوله ينقصان قيمة الأرض)** لكونهما مشفرا له بالبناء والغرس الخارجين عن الرهن لان حق الرهنين يتعلق بالأرض خاليه منهما متخايع للدين وحدهما عكس كونهما مشفرا لهما فاعلم ما قبل البناء والغرس يزبدان قيمة الأرض لانقصهما كما قبل الشرح **(قوله فله ذلك)** أي ما ينقص قيمة الأرض بالفتح ولم تقل مدته حل **(قوله ما قبلها)** وهو قوله انتفاع شوري **(قوله وان علم)** أي الحكم بما مرأى قوله وليس لمرهون مقبض رهن ولا تصرف به بل ملكا وينقصه كترج لان هاتين جلتا ينقصه حل حكم البناء والغرس علم من منطوق قوله السابق أو ينقصه كترج وحكم جواز الانتفاع من الركوب

إذا أفلح عند الاجل فله ذلك وحكم البناء والغرس مع ما قبلها وان علم ما مرأى

قيمتها (بالدين وزادته) أي بقطع ذلك ولم يأذن الراهن في بيعه مع الارض ولم يحجر عليه تعلق حتى المهرين بأرض طارئة فان وقت الارض بالدين أولم تزد بالعلم أو أذن الراهن فبأذن كراؤ حرجه لم يرفع بل يباع مع الارض ويزرع الثمن عليهما وبحسب النقص على البناء والفرش (ثم ان مكن بلا استرداد للرهن (انتفاع برده) الراهن منه كأن يكون عبداً يغيث وأراد منه الحياطة (لم يسترد) لان اليد للرهن كسباني وقولي برده من ز ياذي (والا) أي وان لم يمكن الانتفاع به بلا استرداد (فيسترد) كأن يكون داراً يسكنها أو دابة ركبها أو عبداً يخدعه ويرد إليه أجرة والعبد الى الرهن لئلا وشروط استرداده الامة أمن غشيانها كونه محرماً أو ثقة وله أهل (ويشهد) عليه للرهن بالاسترداد لانتفاع شاهدين في كل استرداد (ان اتهمه) فان وثق به فلا حاجة الى الشاهد (وله ياذن مرتهن مامنتاه) من تصرفه وانتفاع فيصل

والسكنى علم من مفهوم القول المذكور (قوله ليبي عليه) أي حكم البناء والفرش مع ما قبله فيبني على حكم البناء والفرش (قوله فان فصل الخ) وينتج على حكم ما قبله ما هو الانتفاع قوله بعد ثم ان مكن الخ أي قلنا قال ما يأتي لم يقل ليبي عليه قوله فان فصل الخ (قوله بل يقطع بعده) أي يكف القلع والشرط والاربع مائة كورة (قوله ان لم تقبل الارض) أي دعي مشغولهما (قوله ولم يحجر عليه) أي يخلص حل (قوله بل يباع مع الارض ويزرع الخ) أي في الارض الأخيرة وتاليها كاهو ظاهر شورى وبيع الارض وحدها في الأولين (قوله وبحسب النقص) أي فيا قبل الأخيرة فقط وهي الثالثة وهي قوله أو أذن الراهن اه عزيزي وبعبارة مر بل يباع مع الارض أي في الأخيرة من ويزرع الثمن عليهما وبحسب النقص في الثالثة على الزرع أو البناء والفرش وكذا في الرابعة كافي كلام الشيخين اه رشدي (قوله وبحسب النقص على البناء والفرش) صورته أن تقوم ارض خالية عن البناء والفرش ثم تقوم مشغولة بهما مع قطع النظر عن قيمتهما فلا كانت قيمة الارض خالية عشرين مثلاً ومع البناء والفرش مع قطع النظر عن قيمتهما عشرين مثلاً أو قيمة البناء والفرش عشرين ثم يعاد ما يلائم مثلاً في نفس الارض لثلاثين مثلاً حتى الرهن بهما والبناء والفرش الثلث هذا ان حسب النقص على البناء والفرش ولو لم يحسب عليهما كان ينقص الارض التصرفها نصف شيخنا (قوله ثم ان مكن بلا استرداد ما يده الخ) يظهر ان لو كان له حرق لا يمكنه يد الرهن الا أنه ناجاه زلة زرع لا شيئاً ما أعلاها اه فتح الجواد وظاهره ان لو ملكته ما أعلاها عند الرهن لا يجب لانها غرضه مشغول (قوله ولا فيسترد) أي وقت الانتفاع وأهمه التقييد بوقت الانتفاع ان ما يدهم اسبقاً من فاقه عند الراهن لا يرد مطلقاً وان غيره يرد عند فراقه فبذلك لا يرد للمركوب المتعفف مما تراه في الوقت تقيي جوت الماد بقرارة فيه لا وقت القيولة في الصنف لافيه من المشقة الظاهرة ورماد يتبع به لئلا كالخرس نهاراً وفارق هذا المحبوس بالثمن فان بد البائع لا تزال عنه لاستيفاء مناعته بل يكتسب بدها المشتري بأن ملك المشتري غير مستقر بخلاف ملك الراهن مخرج مر واذ انقص يدهم غير تقصير فلا ضمان كالمخرج به او ياتي في البحر (قوله مبني على الغالب غلو كان عمل العبد لئلا يرد منه لئلا (قوله أو ثقة) أي أو كونه ثقة (قوله وله أهل) أي حليته وهل مثل ذلك محرماً غداً ما يأتي بعد حل وبعبارة مر أو ثقة عنده نحو حليته يؤمن معانته عليها فالمراد حينئذ بالأهل من يمنع الخلوة وان لم يكن زوجة (قوله ويشهد) أي له الامتناع من المبيع ان يشهد لآله بما يترك ذلك أي فليس له ان يمنع من دفعه الى ان يشهد في غير الاول حل فلا يجب عليه الاشهاد أصلاً كافي مر (قوله شاهدين) أي أو رجل أو امرأتين كافي المطلب لآله في المال وقباسة الاكتفاء بواحد لحلفه مع شرح مر (قوله في كل استرداد) المعتد به لا يجب في غير المرة الاولى حل وكلام الشرح وجب لان الفرض انه اتهمه في كل مرة (قوله ان اتهمه) أي في انه أخذ له الانتفاع شرح مر واتهمه بان ظن انما أخذ له لغير الانتفاع كادعائه انفسك الزهن ثم ان كان مشغولاً بالحياة لم يزمرد له وان أشهد لغيره بمقتضى في اتلافه بل يرد له ما قاله شيخنا مر اه قل (قوله فان وثق) بان كان ظاهر حاله المدة من غير ان يعرف بطلنه اه شرح مر (قوله وله ياذن مرتهن مامنتاه) من جهة ذلك الزهن فيجوز ويغفون ويكون فسخ الاول بان كان الزهن من غيره فان كان منه فلا بد من الفسخ قبل ذلك على ما تقدم اه حل (قوله ياذن) وان رد له برتدياً يظهر كان الاباحة لان يدها لرد فارق الكافة بانها عفش شرح مر (قوله فيجعل التوابع) ولا يتناول الاذن فيه

الوعد فان لم يحل فالرهن بهما وان أحبل أو أعتق أو باع نفعته بطل الرهن



(لا يبعه بشرط تعجيل

مؤجل) من غنم وعليه

اقتصر الاصل أو غيره

(أو بشرط (رهن ثمنه)

وان كان الدين حالا فلا

يصح البيع اقتصاد الاذن

فساد الشرط ويصحوا

فساد الشرط في الثانية

بجهاة الثمن عند الاذن

(وله أي للرهن (رجوع)

عن الاذن (قبل تصرف

راهن) كالمكول الرجوع

قبل تصرف الوكيل وله

الرجوع أيضا بعد تصرفه

بجهة أو رهن بلا قبض

وبوطء بلا ايجاب (فان

تصرف بعده) أي بعد

رجوعه ولو جاهله (انما)

تصرفه كتصرف وكيل

عزله هو كنه درس

فصل فيما يترتب على

زوم الرهن

(الاذن) الرهن (قاليد)

في المروهن (المروهن)

لانهما الركن الاعظم في التوثيق

وخرج بزبدي (غالبا)

ما لو رهن رقيقا مسلما أو

مصحفا من كافر أو مسلما

من حي في قبض عند

(قوله رهن الله قاليد) أي

الحسية حتى يتم قوله غالبا

والا قاليد الحكيمية وهي

منع الراهن من التصرف

فيه موجودة حتى في الحس

صور المالك كورة

الامر فلا بد في كل مرقة من اذن جديد وان حلت لانه لا يبطل بالايجاب حل قال مر خلا عن  
الفتاوى فلا اذن له في الوطء فوطئ ثم أراد العود اليه منع لان الاذن يتضمن أول مرة الا ان يحل من  
تلك الوطء فلا يمنع لان الرهن قبل وأقره الشوري وهو الموافق لقول الشارح وان أحل الخ (قوله  
لا يبعه بشرط) بأن يصرح بالشرط أو ينويه والا فلا يصرع بشرط وهذا المراد ان يصرح به في حالة  
الاذن أو صلب البيع فان كان المراد الاول كما هو الظاهر فواجب فساد الشرط وانظر هل الشرط  
من الراهن أو المرتهن لكن قول الشارح لفساد الاذن بفساد الشرط يقتضي ان الشرط في الاذن وان  
الشرط من المرتهن لان هذا تهديد اقوله بالذن من رهن ما منعنا منه لانه مستثنى منه (قوله ووجوه  
فساد الشرط) وجهه التبري ان قضية هذه الملة انه لو عين الثمن صرح والظاهر عدم الفرق ولهذا اعلم في  
الابانة انه كالشرط ان يرهن عنده عيناً أخرى وهو على صحة قوله شيخنا في شرحه شوري وقال  
عشر لجهاة الثمن أي غالبا (قوله قبل تصرف راهن) وكنا معه لبقاء حقه شوري (قوله  
وبوطء بلا ايجاب) معطوف على قوله بجهة أي وله الرجوع بعد تصرفه بوطء بلا ايجاب والاصل معنى  
الرجوع انه ان يتنعم من الاذن في الوطء مرة أخرى لانه يتوقف على الاذن كل مرة والا فليس  
هناك شيء ينقصه بوطئه بوجوه وجهه ان يتوقف في التقييد بقوله بلا ايجاب لان الوطء يتوقف  
على الاذن كل مرقة ولو كان بعد الحبل فليتام (قوله فان تصرف بعده) أي بغير اعتاق وبلاد

وهو موسر مر

فصل فيما يترتب على زوم الرهن وهو كون ليد الرهن أي وما يتبعه من نحو توافقهما على وضعه  
عند ثالث وبيان ان فاسد كل عقد كصحة عشر على مر وفي الحقيقة الترجمة لا تزل الا على قوله  
الاذن قاليد للرهن غالبا وما عداه من مسائل الفصل كما زعم على الترجمة (قوله اذالم  
الرهن) أي اقباضاً أو قبض مع الاذن أو بمعنى زمن يمكن فيه القبض في الغالب من الاذن والمراد  
لزم من جهة الراهن لانه من جهة المرتهن جائزاً (قوله قاليد للرهن) أي اليد الحسية أي كونه  
في حوزة رهنه مثلاً وحاصل ما خرج بقوله غالبا مسائل خمسة الرقيق المسلم والمصحف والسلاح  
والامة والمروهن من حيث هو في حوزة الراهن لا في حوزة الراهن عليه لغير المرتهن على التخصيص  
لذالك ووجه حمل اليد على الشرعية أي كونه في سلطنته وفي ولايته بحيث يتمتع على الراهن التصرف  
فيه بما يزيل المانع وينقصه بغير اذن المرتهن ليجتنب للتقيد بما لا يلائم الايد الشرعية على المروهن  
لرهنه دائم حتى في الصور المحسنة المذكورة وخرج بالمرتهن وارنه فليس على الراهن الرضا بدموان  
ساواة في العدة كالشوري (قوله لانهما الركن الاعظم في التوثيق) هذا يقتضي ان هناك بد أخرى  
لهما دخل في التوثيق وليست ركناً اعظم وليس المراد بهما يد الراهن لانهما في التوثيق فليست ركناً قلل  
المراد بهما ثالث يوضع عنده الرهن كإثبات في ركن في التوثيق لكن يد المرتهن اعظم (قوله  
رقيقا مسلما) ولو فامضي في مثل المرد (قوله فيوضع عنده) كونه في حوزة المالك مقتضى صيغة ان كلاً من  
المصحف والمسلم والسلاح يسلم ليس له تملكه ثم يترفع منه ويجعل تحت يده من تملكه ذلك وفي كلام حج  
ان من ليس له تملك ذلك يوكل في قبضه من تملك ذلك وقدم ان في المصحف يتعين التوكيل دون المسلم  
والسلاح والظاهر ان المراد بالمصحف ما يحرم على المحدث مسه دون غيره مما يحرم عليه تملكه ويجوز  
للمحدث مسه ككتب العلم الشرعي المشتعل على شيء من القرآن وكذلك العبد يسلم له ثم يترفع منه وهل  
المراد من يصلح تملكه او من يصح أن يملكه ليخرج من أقر يجره الرقيق أو وقف أو وقف  
المصحف حل وعبرة (أمرادى قوله فيوضع أي يصدق قبض ما عدا المصحف وتقدم في كتاب البيع عن

شرح مر أن المراد بالمصنف الذي يصح أن يملكه الكافر ما فيه قرآن وإن قل ولو سوان قصد أنه من القرآن ولو في ضمن نحو تفسير أو علم وقوله وهل المراد من يصلح الخ لوجه هذا التردد بل المراد به من يصلح لملكه جزئيا يدخل ما لو أقر بحرية الرقيق أو شبهه لأنه لا يفتى أي لا يحكم بملكه عليه بوضع يده عليه من غير تلك تأمل (قوله من له تلك) عبر بذلك دون قوله عنده لم يشمل جواز وضع السلاح عندي في قبضتنا عش ويقض المرتين المبدون للمصنف ويفرق بينهما بأن المبدون يمكنه الاستغناء إذا حصل له اذلال (قوله فإن كانت صغيرة لا تشهى) أي لا حيلة لها لاهل طبع سليمة أم لا فلو كان ابن لا يحل حتى تشهى فيحتمل أن يقال يمنع وضه عنه ابتداء ويحتمل أن يقال توضع إلى حين تشهى فتؤخر عنه اه علقى شوري بهذا الثاني هو المصنف وفي عش على مر فلو صارت الصغيرة تشهى قلت وجبت عند عدل برضاها فإن تنازعوا وضها الحاكم عندهم براه ومنه ما لو ماتت حليته أو عمره أو سافرت قال حج وشرط خلاف ذلك مفد وقضته أنه مفد للعقد وهو ظاهر لأنه شرط خلاف مقتضاه اه قال شيخنا وهذا الشق من التفصيل ليس خارجا جابجا بل هو منه وانما ذكره لضرورة التقسيم وانما الخارج الشق الثاني وهو قوله لا يفتى عزم الخ (قوله محرما) أي لا يرى نكاح المحرم حل (قوله أو تقة) لعل المراد به غيب عن الزناحل (قوله من امرأة) بيان للفقو برده عليه أن من يباينة ولا يستغناء منها أنه يشترط في المرأة وما يبعدها المدة لأن ما يبعين اليباينة مفد لم يقلها والمضى عليه أن التقه في المرأة وما يبعدها سواء كان كل منهما مد لا أو فاقا أو يكن جعل من حاله قيد التقه يعني أنه يشترط في التقة كونه امرأة أو عسوا أو أجنبيا عنه من ذكر فلا يكفي أجنبى عدل ليس عنده من ذكر من الحلية وما يبعدها ما ذكر بقضى ان حلية لا جنبى وعمره لا يشترط فيهما المدة وبوجه بأن الحلية لا تعار على حليتها والحرم يستحي منها فاكتفى بهما ولو فاسقين كإفدية تقيده المرأتين بالقتين دونهما ع (قوله وأمرأتان تفتان) هلا اكتفى بواحدة لانهما المرهونة يجوز الخلوة بهما وأما حصة الخلوة فما قبل المرهونة فأمر آخر لا نعلق به بل هي مهرأيت مر قال يكفي واحدة سم لاجتماع الأمة يجوز الخلوة بهما يؤده الاكتفاء بالحرم الواحدة وخالف حج قال ع (قوله) والاقرب ما قلناه حج لأن مدة الرهن قد تطول وذلك يؤدي إلى اشتغال المرأة بالتقة في بعض الأزمنة فتحصل خلوة المرتين بالإمة ويرد عليه أن هذا يأتي في الحرم الواحد والحلية الواحدة بحرقه وبعبارة من قوله وأمرأتان تفتان اعتمد شيخنا أنه يكفي امرأ واحدة وقال ان كلام الشارع مبني على أنه لا يجوز الخلوة بأمرأتين والراجح الجواز واعتمد حج كلام الشارع وفرق بين ما هنا وحل الخلوة بأمرأتين بأن المدة هنا قد تطول فيكون وجود الواحدة مئة للخلوة بها انتهى (قوله والأفند عزم لها) بأن لم تكن صغيرة ولم يكن المرتين محرما لها ولا تفتن من رايقال هذا عين ما قبله وهو قوله أو كان المرتين محرما الخ فلا تحسن الغاية لا تقول المحرم والتقة هنا غير المرتين بخلافهما فيما (قوله من مر) أي في قوله من امرأة الخ ولعل المراد بالتقة هنا العفيف عن الزنا وان كان ناسقا بغيره (قوله واغتني كالامة) أي فيا قبيل الا وما يبعدها (قوله لا يوضع عند امرأة أجنبية) أي يوضع عند غيرها من مر من مسوح الخ ع (قوله) وظاهره أنه يوضع حتى عند أجنبى عنده حليته أو عمره لكن قال شيخنا ينبغي أن لا يوضع عنده لاحتمال أن يخرج الأجنبى لحاجة فيلزم عليه اختلاف الرجل على احتمال براءة حينئذ لا يوضع الا عند محرم له أو عسوا ح اه من ول وعش واستوجه الشوري أنه يوضع عنده لان كلام الحرم والحلية يعم الخلوة به بفرض كونه أنثى (قوله) وتقدم أن الابد الخ أي فيضم لما خرج بقوله غالبا ع (قوله) فهو في المعنى مطوف على قوله ما لو رهن

من له ملكه وما لو رهن أمة  
فان كانت صغيرة لا تشهى  
أو كان المرتين  
محرما أو تقة من امرأة أو  
مسوح أو من أجنبى عنده  
حليته أو عمره أو أمرأتان  
تفتان وضعت عنده والا  
فند عزم لها أو تقة من  
مر واغتني كالامة لكن  
لا يوضع عند امرأة أجنبية  
وتقدم ان اليد

(قوله) رجسه الله لا يوضع  
عند امرأة الخ) سكتوا  
عن حكم الذكر وكان  
للمرتين امرأة أو كان  
أمر دجلا سره  
(قوله) لان كلام من الحرم  
الخ) هذا ليس دافعا  
للاشكال المتقدم

لأن كلاهما قد لا يبق  
 بالآخر وكما يتولى الواحد  
 الحفظ يتولى القبض أيضا  
 كالقبض على الإرفعة  
 (ولا ينفرد في صورة  
 الاتيين أحدهما بحفظه)  
 كظفره في الوكالة والوصية  
 فيجعلانه في حوزهما فإن  
 انفراد أحدهما يحفظه ضمن  
 نصفه وأسلم أحدهما الآخر  
 ضمنا معا النصف (الا  
 بذين) من العاقلين فيجبوز  
 الانفراد وتفسيرى كالروضة  
 وأصلها بثالث أولى من  
 تعيينه بسدل فإن العاقل  
 كالمسدل في ذلك لكن عمله  
 فيمن تصرف لنفسه  
 التصرف التام أما غيره  
 كولى ووكيل وقيم وما ذنون  
 لهو عمل قراض ومكاتب  
 حيث يجوز لهم ذلك فلا بد  
 من عدالة من يوضع  
 المهرن عنده ذكره  
 الاذمى (ويقل عن هو)  
 أى المهرن (يده) من  
 مرتبه أو ثالث أو من يتبر  
 حاله إلى آخر (بأخافهما)  
 عليه وان تغير حاله بوجه أو  
 فقه أو زيادة فسق أو  
 مجز عن حفظه وأحدث  
 عداوة بينه وبين أحدهما  
 (قوله مقتضاه أنه لا يقسم  
 الح) أى على التعمد والا  
 فهنا قول بالنسبة ان

وقيل فيهمون جملة ما وج بالغالب وقال الشو رى وهذا جواب من حذف من الأصل قوله ولا زال  
 الاتفاق فأجاب بقوله وقد علم الخ (قوله زال الاتفاق) أى وازاله بده لاتفاق الاستيلاء عليه حكما  
 عزى (قوله ولما شرط وضعه) أى دائما أو في وقت دون وقت كأن شرطاً كونه عند ثالث وما  
 وعند المهرن وما عند الزاهن وما يرامى وهذا زاد بدلى الترجة لأن الشرط في العقد لا يبدل الزوم  
 (قوله عند ثالث) أى ولو قلنا ومثل الثالث ما لشرط أن يكون بعد الزوم قبض المهرن موضوعا  
 عند الزاهن سم ودر (قوله يتولى القبض) أى ذلك والأفليس بلانم ان يتولى القبض بل يجوز  
 ان يتولى المهرن ويتولى الثالث الحفظ كالمظهر قوله ولما شرط وضعه عند ثالث تأمل وبعبارة  
 من قوله يتولى القبض أيضا فلا يحتاج في توليته الحفظ إلى أن يقبض المهرن بذن الزاهن ثم يدفعه  
 لثالث بل كاستيقل بالحفظ يستقل بالقبض (قوله والوصية) أى الإيصاء أو في باب الوصية لأن  
 الإيصاء فصل منها (قوله فيجعلانه في حوزهما) مقتضاه أنه لا يقسم لكن سبباً في الوصية ان  
 الأكثرين فإذا اختلفا في الحفظ والى يكونوا مستقلين به أنه يقسم وهو الأصح شرح الروض أقول يمكن  
 الفرق بأن تصرف الوصى أم فإن التصرف هنا مقصور على الحفظ شوى رى (قوله فان انفراد أحدهما  
 يحفظه ضمن للفرق) وكذا صاحب ان أمكنه دفعه لأنه كالوديع والدمع واجب عليه تأمل شوى رى  
 (قوله ضمن نصفه) يبنى أن يكون المراد ضمان الاستقراء بأن يكون الآخر طر: فمافى ضمان ذلك النصف  
 إذا تمكن من حفظه ومنعه الآخر من أخذه فترك لأنه ووديع يجب عليه الحفظ مع التمكن وقال الشيخنا  
 الطيلورى ثم عرضته على مدر فوقف عرض (قوله ضمنا معا النصف) أى ضمن كل منهما جميع  
 النصف أى النصف الذى سئل لا آخر لأن أحدهما امتدب بالتسلم والآخر بالتسلم وأما نصفه الذى تحت  
 يده فلا يضمنه لأنه أمين بالنسبة والفرار فى النصف للضمن على الذى تقبض يده فإذا غرم لم يرجع  
 وإذا غرم صاحبه رجع عليه ظاراد يكونهما يضمنان معاً النصف أيهما يطالبان به لأن كل واحد  
 يضمن ربه سم بإيضاح (قوله فيجبوز) وحيث ليس لما أن يقبضه حل (قوله أولى من تعيينه  
 بسدل) فتدعى أن عبارة الأصل أولى من عبارته لأن فى مفهومه تفصيلا وهو أنه ان كان يتصرف  
 عن نفسه لا تشتط العدالات ولا اشترطت وبعبارة شاملة تغير المراد ان الثالث يشمل العاقل: يقطع  
 النظر عن قوله لكن عمله الخ فيقتضى المفهوم أنه لا فرق بين أن يتصرف عن نفسه ولا أنه عرض  
 (قوله لكن عمله) أى على وضعه عند وانفاسق في الزاهن والمرتهن الذين يتصرفان لانضمامان  
 يكون كل سوارشيد ليس تابعا عن غيرهما فأنهم قوله بعد فلا بد من عدالة من يوضع المهرن عنده  
 (قوله كولى الخ) هذه الاشئلة ما عدا المكاتب محترز قوله يتصرف لنفسه فان الولى وما بعده لا  
 يتصرفون لانفسهم وقوله ومكاتب محترز قوله التصرف التام وقوله حيث يجوز لهم ذلك أى الزهن أى  
 اذا كان لضرورة أو غيبة ظاهرة قالوا لا يجوز له الزهن من مالم يوليه الا لضرورة أو غيبة ظاهرة  
 وكذا يقال فبابه شبهنا (قوله وان تغير حاله) لو اختلفا في تغير حاله صدق الثاني بلا يعين قال  
 الاذمى وينبى أن يحل على نفي العلم حل (قوله بوجه) من فعل أنه لومات المهرن وورثته  
 عدول كالأهراهن قلهم أن يديهم كالمسرحوا بذلك وبعبارة المكاتب كالروض وغيره ولو كانت اليد  
 للمهرن فتغير حاله أو مات فلزاهن طلب النقل سم (قوله أو فسقه) ظاهر كلامهم أن العدل لا  
 يعمل عن الحفظ بالنسبة قال ابن الرفعة وهو صحيح لأن يصكون الحما كماله الذى وضعه عنده

أمكن قسمته بل قال البرلى أنه اذا ضاع على لكل الانفراد ان اتفاقاى كونه عند أحدهما فذاك وان تنازعا وهو بما يقسم قسم  
 بينهما وان لم يقسم حفظ هادئة وهذا آخرى اه سم ملخصا

لانه نائبه فيمنزل بالتسليم (قوله) ونشاقبه أي في النقل بأن قال أحدهما ينقل وقال الآخر لا ينقل وقيل الصير راجع للآخر أي يوضع عندهما فلو نشاقبه عندهم تغير حاله ينبغي أن يلتفت اليهما بل يبقى في يده ولو تساقوا فيه تصرح بأن الثالث لا ينزل عن الحفظ بالنسبة أي الحاصل عند الوضع وهو واضح أن كان تأنيها ولم يكن أحدهما رهن عن غيره حل (قوله) وتعيير بما ذكر أعني تشبهه للرهن أي إذا كان المرهون تحت يد المرتهن فإن واريته يحمي مقامه إذا مات وبثقه الوارث والراهن ويضعه عنه عند تأنيها بينهما وجهه الأول أنه أن عبارة لا حصل تقتضي أنه لا يجوز أن يجعله حيث يتفقان إلا أن مات وتغير حاله بالنسبة وليس كذلك بل مثله الهز عن الحفظ أو حدوث عداوة بينه وبين أحدهما شيئا وأيضا يقتضي كلام الأصل أنه لا يجوز نقله من يده إلا أن تقرر مع أنه يجوز نقله بتأنيها وان لم يتغير وقول الأصل وإن تشاقبا مقابل لقوله حيث يتفقان فيقتضي أنه خاص بموت العدل أو فسقه مع أن وضع الحال كإلزامه عندهم يراد حيث يشمل حدوث العداوة والجزع عن حفظه (قوله) وإن تشاقبا أي والحال هذه حل (قوله) ويبيع الرهن) فلا قال الراهن كإلزامه من قوله للحاجة فلا قال الحاجة مع أنه أخسر وقوله أي عندهما إشارة إلى أن اللام بمعنى عند (قوله) بأن مرتهن) ولا يزعم من يده فلو حل الدين فقال الراهن ودله يعلم يجب بل يباع في يده ثم يرد وقوله أي الدين يسلمه المشتري رضا الراهن أن كان له حق الجبس أو للراهن رضا للمشتري ما لم يكن له حق الجبس واللام يحجب رضا الراهن لا أحدهما إلا إذا كان الآخر فأن تنازعا فلا حكم شرع مدر وقوله ما لم يكن له أي للراهن وهذا قيد في قوله رضا المشتري وقوله ولو لا بأن كان له حق الجبس لم يحجب إلى رضا أي المشتري بأن يني عليه بعض الثمن (قوله) بأن مرتهن) فإن عجز عن استئذانه واستأذنه الحال كم صرح به حل لكن لا تصرف في غنمه لتعلق حق الغير به وقاعدة البيع استراحت من الثقة عليهم مثلا حل (قوله) للحاجة) أن تأنيها بها نوتة للتفصيل الذي والا فلراهن يبيع بالاذن مطلقا كاسم في قوله وله بأن مرتهن ما منعه (قوله) أي عندها) أشار به إلى أن اللام بمعنى الوقت لا لتعطيل له بل لأنها سبق الحاجة ومقارنتها بأنواعها ع وش وعرفه ولم يقل الحاجة ليدل على أن اللام العهد فأنقض الاعتراض بأن الأولى حذف أل (قوله) بأن حل الدين) أي أو أشرف الراهن على الفساد كما هو ظاهر شو برى عبارة حل قوله بأن حل الدين ولم يوف أي من غيره ومنه يعلم أنه لا يجب على الراهن أن يوف من غير المرهون وإن لزم عليه تأخير كثير بوجه بأنه ليس من اللاتق أن يستمر الراهن محجور عليه في العين المرهونة مع مطالبته بوفاء الدين من مال آخر حاله الحجر اه وطريق المرتهن في طلب التوفية من غير المرهون أن يفسخ الرهن لجواز من جهته ومطالب الراهن بالتوفية اه عمرة ع وش والرهن طلب بيع المرهون أو فاء دينه فلا يتعين طلب البيع وفهم من طلب أحد الأمرين أن للراهن أن يختار البيع ولتوفيق من غير المرهون وإن قدر على التوفية من غيره فلا نظر لهذا التأخير وإن كان حق المرتهن راجعا فورا لأن تعلقه بعين الرهن رضانه باستيفائه منه وطريقه البيع اه شرح مدر (قوله) قاله الحالك) هلا قال كما كادى قبله وكذا قيل فإباده شو برى فإن أجيب عنه بأن أل العهد العلمي فيفهم منه كما قبله ودع عليه تنكيره قبله (قوله) بحبس وغيره) متعلق بالزوم والباءية أي بسبب حبس (قوله) فإن أصرا أحدهما) هذا ظاهر عند استمرار الراهن فإن أصرا المرتهن فلا مانع من إذن الحال كإلزامه في البيع وصرح به غير واحد شو برى والأصرا ليس فيه ما يلحق بحجر الامتناع كقوله حل (قوله) على الإبراء) أو أقام المرتهن حجة على الدين الحال في غيبة الراهن ولو لم يجد في غيبة الراهن بينة أولم يكن ثمما كفي البلد فله البيع

(ونشاق) فيه (وضعه) حاكم عند عدل) يراد قضاة للزراع وتعيير بما ذكر أعني وأولى من قوله ولومات العدل أو فسق جعلاه حيث يتفقان وإن تشاقبا وضعه الحال كم عند عدل (ويبيع الرهن) ولو بنائبه (بأن مرتهن) ولو بنائبه (للحاجة) أي عندها بأن حل الدين ولم يوف وإنما احتج إلى إذن المرتهن لأنه فيه حقا (ويقدم) أي المرتهن (غنه) على سائر القراء لأن حقه متعلق به وبالقيمة وحققه متعلق بالقيمة فقط (فإن أي) المرتهن (الاذن) قال له الحال كم إذن) فذا يبيع (أو أرى) دفا لضرر الراهن (أو) أي (الراهن) يبيع الزم الحال كم به) أي يبيع (أو بقاء) بحبس وغيره (فإن أصرا) أحدهما على الإبراء

في غيبته لأنه يبيعه افتراض  
ففيه فيهم في الاستحباب  
وترك النظر في الغيبة دون  
الحضور ثم إن كان الدين  
موجلا أو قال به بكذا  
صح لبيع لاتفاه التهمة  
(ولثالث بيعه) عند  
الحل (إن شرطاه وإن لم  
يراجع الرهن) في البيع  
لأن الأصل دوام الأذن  
أما الرهن فقال العراقيون  
يشترط مراجعته فقلنا  
فر بما أمهل أو أقر أو قال  
الامام لا خلاف أنه لا  
يراجع لأن غرضه توفيق  
الحق والتمتع الأول لأن  
أذنه في البيع قبل القبض  
لا يصح عكسها لأن الرهن  
وينزل الثالث بعزل  
الراهن لا للرهن لأنه وكيله  
في البيع وأذن الرهن  
شرط في محته ويكون بيع  
الثالث (بمن مثله حالاً  
من قبله) كالوكيل فإن  
أخل بشئ منه لم يصح البيع  
لكن لا يضر النقص عن  
تم التسل بما يتأخر به  
الناس لأنهم يسأعون

**قوله** أي لأن الرهن لم  
يأتم هذا الخاص يكون  
الأذن قبل القبض وأما لو  
أذن بعد القبض فإنه أذن  
في غير وقت الحاجة لكن  
هذا التعليل غير ظاهر  
لقولنا وله بأذن من تهين

ما منعنا من بيعه من جملة البيع قبل الحلول فالأولى تعليل حل

بنفسه كالظاهر بغير جنس حقه حل **(قوله** باع الحاكم) أي قهر عليه بعد ثبوت الدين والراهن  
كالمعتق بإذنه من البيع لأنه مشورى وقال العلامة حج قياس ما يأتي في الفلاس أن الحاكم  
لا يتولى البيع حتى يثبت عنده كونه ملكاً للراهن لأن قال المدعي عليه الرهن فيكي إقراره بأنه  
ملك للراهن حل وأقضى السبكي بأن للاحكام بيع ما يرى يضمن الرهون وغيره عند غيبة الراهن  
إلى صافة العدوى واستناعه لأن له ولا يعلى القالب في فعل ما رام مصلحة فإن كان له قد من جنس  
الدين وطلبه للرهن وقامته شرح حر **(قوله** وقضى الدين من ثمنه) قال حر ولو كان حينئذ يبيع  
غير الراهن من أمواله بالمصلحة ابن شوري فقله من ثمنه ليس بقيد **(قوله** بأذن راعه) عمله إذا قال  
لرهن يبيلى أو أطلق فإن قال بملك لم يصح التهمة حج **(قوله** وحضرته) ظاهره ولو تعدد الراهن  
ولا يكفي حضور بعضهم وهو ظاهر شوري **(قوله** وترك النظر) عطفاً لازم **(قوله** ثم إن كان  
**الدين موجلاً** أي وأذنه في البيع حالاً **(قوله** صح البيع) وكذلك لو كان ثمن الرهن لا يفي بالدين  
والاستيفاء من غيره متعذر أو متعسر فليس وأغبره لأنه يحصر على أوفى الأثمان أي تقتضف  
التهمة أو تنتفي كما يحتمل الركني حل حر **(قوله** إن شرطاه) أي شرطاه عليه عند الحل حل والمراد  
بشرطاه في عقد الرهن كافي شرح حر **(قوله** وإن لم يراجع الرهن) هلانكره كالتى قبله شوري  
**(قوله** لأن الأصل دوام الأذن) أي الذى تضمنه الشرط حل **(قوله** قلنا وقوله بعد لا خلاف) الخ  
بينهما مناقضاً لعل كلامهما في الخلاف سابقاً لعدم اعتداده به لظهور دليله عند مضعف دليل مقابله  
حج **(قوله** لأن أذنه) على حذف أي ولا يكتفى بأذن الرهن السابق لأن الخ والمراد الأذن الذى  
تضمنه الشرط الخ ومقتضاه أنه لو كان ذلك بعد القبض بعثده وليس كذلك وحيث كان لا يصح لا  
يتأى خلاف الامام وقرر شيخنا زى أنه لا بد من مراجعته للرهن وإن أذن إذا أتى غير الذى تضمنه  
الشرط بمدقضى الثالث الخ أذنه من التعليل بالامهال والإبراء حل فقول الشارح قبل القبض ليس  
بقيد **(قوله** لأن أذنه) أي أذن الرهن قبل القبض لا يصح أي وشرطهما أن يبيعه الثالث وإن كان  
مضمناً للأذن من جهة الرهن أي أيضاً لأنه قبل القبض أي قبض الثالث وقوله لا يصح أي لأن الرهن  
لم يأتم حينئذ **(قوله** وينزل الثالث) أي من البيع وقوله لأنه أي الثالث وكيله أي الراهن الخ **(قوله**  
لا للرهن) لكن يبطل بعزله لأنه مشورى **(قوله** وأذن الرهن شرط الخ) ويبطل أذن الرهن فلا  
بدن تجب بالأذن منه هل ولو للراهن انظره حل وبعبارة حل قوله شرط في محته لكن يبطل  
أذنه بعزله وموته فإن جدد علمه بشرط تجب بدو كمال الراهن لأنه لا علم ينزل وإن جدد الراهن أذنه بعد  
عزله بشرط أذن الرهن لا يزال الصل بعزل الراهن **(قوله** ويكون بيع الثالث) قيد به ولم  
يقول ويكون بيع الجميع الشامل للراهن والرهن كخصل حر لكونه في كلام الأصحاب والأئمة الراهن  
والرهن كما يأتي في كلامه ع ش وأما غير العامل مع أنه يصح تعلقه بلفظ بيع في قوله ولثالث يبيع  
لأن إتياءه باللام يومه أنه يجوز بيع الثالث بأقرب من ثمنه فقيد العامل فقلنا التوهم لأنه يبيد  
لزم يبيع بغير التسل **(قوله** بغير ثمنه) إن لم يزد رغب أخذاً ما بعده **(قوله** من قبله) أي البيع  
**(قوله** كالوكيل) ومنه يؤخذ عدم شرط الخيار لغير موكله ولا يسل المبيع قبل قبض الثمن  
والأذن حل قال قول وألم يكن من جنس الدين وبيده الحاكم بجمعه **(قوله** فإن أخل بشئ  
منها) أي من هذا المور التلازم ببيع البيع وظاهره وإن كان تعدد غير البائع الخ **(قوله** لكن  
لا يضر النقص الخ) مالم يكن ثمنه يدفع عن الثل والأفلا يبيع الأمانة حل **(قوله** لأنهم يسأعون

فيه بالغ فيه تعليل الشيء بنفسه لان التقابن التسامح واجب بالانسان معناه التسامح وانما معناه  
 يتقبل بالعين به كثيرا وتفسيره بما تقدم تفسيره بالازم سم بالشيء وعبارة عرش على مر بما يتقابن به  
 الناس أي يتولون به كثيرا وذلك انما يكون في الشيء اليسير **(قوله وفي معنى الثالث الراهن)** أي فلا  
 يجوز له البيع بدون ثمن للثل لان كان الثمن الذي يبيع به في بالدين فيصح وان كان مبالغ به دون قيمته  
 بكثير لانه محقق ولا ضرر على المرنه فيه وانظر لم يدخل الراهن والمرتهن في الملق مع امكان شمله ولهما  
 بأن يكون قوله ثمن مثله ارجاء البيع الراهن والمرتهن أيضا بأن يقولوا يكون بيع الجميع له ثمن مثله لان  
 الثالث هو الموجود في كلام الاصحاب ولانه عمل التوهم أي توهم بيمينه بأي شيء كان وعمله في بيع الراهن اذا  
 قص عن الدين فان لم ينقص عنه كالمكان الموهون يساوي مائة والدين عشرة فباعه باذن المرنه  
 بشرط تصح اذا ضرر على المرنه فيه لم يضر له لو سلطان **(قوله ولو رآى الحاكم)** أو الراجح الذي هو المالك  
 وهذا تنقيح لقوله من تعد اليك **(قوله من غير عقد البديان)** معتمدا على كلامه لانه لا يراه ذلك سم  
 أقول القياس أن لذلك الطريق الأول ثم لو اراد بيمينه بغير جنس الدين وتحصيل الدين منه فينبغي  
 امتناعه الا بدين المرنه لانه مما أدى ذلك الى تأخير التوقيف فيضرب المرنه عرش **(قوله فان زاد)**  
 في الثمن أي والزيادة محرمه لانه من الشراء على الشراء كالمسا ولا يحرم البيعة من الوكيل لانه  
 يتصرف عن غيره بالمصلحة كافي قبل وعش وعبرة من مل وظاهر كلامه هنا جواز الزيادة وعليه  
 فلا ينافيه ما مر من حرمه الشراء على شراء الغير لا يمكن جعل ذلك على انه تصرف لنفسه لكن ظاهر  
 كلام سم انه لا فرق وهو الذي يتجه وعليه فاعلم انما لو ايجابتك الاحكام مع صحتها غاية حتى الغير  
 انتهى بحر وفه **(قوله راعبها أي)** موقوف به وسلم ما من الشيعة ان سلم منها المبيع فيظهر بل لو كان  
 المبيع أقل شفعة من ماله احتمل انه لا يفتقر لزيادة أيضا شوري **(قوله واستقرت الزيادة)** وكانت  
 مما لا يتقابن بثلها وقوله قبل لزومه بأن كان زمن خيار المجلس والشرط للباقي لم يلح ولمحل المراد  
 باستقرار الزيادة عدم رجوع الطالب بها عنها كافي الشوري والظاهر ان هذا التفسير لا يصح لان  
 الشارح جعل استقرار الزيادة شرط في قوله فليبيعه والا لا تنسخ ومقتضاه انها لو لم تستقر بأن رجوع  
 الراغب بها عنها لم ينسخ وقد صرح الشارح بخلافه في قوله ولو رجوع الراغب بالغ وعبارة عرش  
 على مر واستقرت الزيادة بأن جزم الراغب فيها بها وهو أظهر **(قوله فليبيعه بالزائد)** أي  
 للراغب والمشتري حل **(قوله والا لا تنسخ)** لان زمن الخيار كالحالة المقدسه هو مجتمع عليه ان  
 يبيع بثلن للثل وهناك راعب بزيادة ولو لم يعلم أي الثالث بالزيادة حتى زعم البيع وهي مستقرة  
 قال البهكي الاقرب عندي تبين الفسخ لان العبرة في لعقود بما في نفس الامر لكن لم  
 أر من صرح به ولو ارقت الاسواق في زمن اختيار فينبغي أن يجب عليه الفسخ كما لو طلب بزيادة  
 بل أولى ولابد كرهه ولا فرق في ذلك بين عمل الرهن وغيره من الوكلاء والاوصياء ونحوهم  
 من يتصرف لغيرهم شرح مر وحل وقد دلل لان العبرة في العقود بما في نفس الامر **(قوله)**  
 بعد التحكم من يمينه أي الراغب **(قوله اشترط بيع جديد)** لان نسخ الاول أي من غير افتقار  
 الى اذن جديد ان كان اختيارهما والباقي لعدم انتقال الملك شرح الروض شوري والا فلا بد من  
 اذن جديد في قول على الجلال ولا يحتاج في يمينه الى اذن الراهن لعدم خروج المبيع عن ملكه فلا  
 ينافي ما في خيار العيب من أن المبيع اذا رد ببيع لم يبعه الوكيل الا بدين جديد لانه فيها ترجع عن  
 ملك المولك **(قوله لانه قد يفسخ)** أي يستقبل بالفسخ مع إلج بخلاف ما اذا استقبل بالمبيع من ابتداء

المرنه من كونه الاسوى  
 ولو ارأى الحاكم يمينه  
 الدين من غير عقد البديان  
**(فان زاد)** في التمس  
**(راعب قبل لزومه)** أي  
 البيع واستقرت الزيادة  
**(فليبيع)** بالزائد وان لم  
 يفسخ البيع الاول ويكون  
 الثاني فسخا **(ولا أي)**  
 وان لم يبيع به بدت تحتمل من  
 يمينه **(انفسخ)** وهذا من  
 زبدي ولو رجوع الراغب  
 عن الزيادة بعد التحكم من  
 يمينه اشترط بيع جديد  
 وقول فليبيع على من قوله  
 فليفسخ وليبيع لانه قد  
 يفسخ

**(قوله تفسيره بالازم)** وعلى  
 تسليم ان معناه لا يراد  
 تقديم لانه يصير للمضى ولا  
 يضر النقص بما يتسامح به  
 للتسامح به وهذا لا يحذور  
 فيه لانه تعليل لعدم ضرر  
 النقص اه شيخنا  
**(قوله بالطريق الاول)**  
 قد ينازع في الاولوية  
**(قوله لو كانت مما لا يتقابن)**  
 إلج على هذا يكون حكم  
 التقابن به قبل البيع مخالفا  
 لما بعده كما قدمه حل  
**(قوله حتى زعم البيع)**  
 مقتضى تعليل ان يفسخ  
 أيضا بمضي زمن يتكفه فيه  
 البيع وهي مستقرة **(قوله)**  
 فلا بد من اذن جديد أي

الامر **(قوله فبرج الراغب)** أى عن الزيادة قبل التمسك من البيع لانه بعد التمسك ينسخ البيع **(قوله فان ز يد بعد الزوم)** أو كان الخيار لشترى فقط كذا قل حل والظاهر أنه لا حاجة لهذا اذا جلت الزوم في كلام اللقن الزوم من جهة البائع الذى هو ان لا يسوا من جهة الشترى أو لا يلحق فهم أن المراد الزوم من الطرفين فاحتاج الى زيادة هذه الصورة **(قوله فلا تزلزلة)** لكن يسر للبائع أن يستعمل أى يطلب الاقل من المشتري ليمه للراغب بالزاد شرح مر وقول **(قوله واللقن عنده)** أى التمسك من إرسال الدين بدنيه ليس له الدائن فقال للدائن أن تركه عنده وهو من ضايق تلف عند الرسول فهو من ضمان المرسل شرح مر وانظر هلانكر الراهن وكذا المرهون وكذا قوله المشتري والراهن بعده وقوله والقرار وسمى تركه تركا وتسمى رعايته الاختصار تأمل لا يقال عرفنا لقن فرار من الابتداء بالتمسك لا نقول اذا وصفت سماع الابتداء بها كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك شوبرى **(قوله صدق)** أى المرهون لان الاصل عدم التسليم وقوله فان ادعى الثالث فصدق بينه المراد أنه يصدق بينه على تفصيل الوديعة **(قوله ورجع الراهن على الثالث)** وحينئذ قل هذا الثالث أن يرجع أن كان صادقا فنفس الامر على المرهون فاذا ظفر بشئ من ماله أخذه كالمظفر بحقه لانه تسبب في رغبته وعلى الراهن لانه الذى غرمه ما يفرق بين أن يصدق في الدفع الى المرهون فبرج عليه ولا يصدق فبرج على المرهون ولعل هذا أوجه فليحذر شوبرى **(قوله وان كان أدن له في التسليم)** أى انقصه بعلم الاشهاد مع عدم عود غرة على الراهن نعم ان قال وان لم تشهد فلا رجوع له عليه كالمقره شيخنا ح ف عبارة سول قوله أدن له في التسليم أو صدقه في التسليم أول ما يصر بالاشهاد لتقصيره بترك الاشهاد فان قاله أشهدت وغلبت الشهود أو ما نوا أو صدقه الراهن أو قاله لا تشهد وأدى بحضره قال الراهن لم يرجع لاعتراقه في الآتين وذهبه في الثالثة ولتقصيره في الرابعة **(قوله فان تلف القن في يده)** أى بلاقرب أخذها بعده **(قوله ورجع المشتري عليه)** لانه وكيل الراهن أو على الراهن لانه أقام الثالثة معه والا فهو لم يقع منه عقد ولا بد له على القن حل رسم لان قرار الضمان عليه **(قوله وأعلى الراهن)** وجه ذلك أنه بالوكيل الخا المشتري شرعا لي تسليم القن للمدلل هذا غاية ما قيل فيه والافعال له مشكلة لانه لا بد له لاعتق ولا يضمن بالتفرزى قال الشوبرى لو كان الراهن مباحرا رجوع على المبيع أيضا وعليه أى الثالث فقطح ورو عبارة قل ولو خرج الرهن المستعار مستحقا لمولب الراهن والمدلول والمبر والقرار عليه لانه غلب **(قوله فان كان الأدن له في البيع الخا كالمخ)** هذا تنبيه لقول اللقن رجوع عليه أو على الراهن أى عمل هذا اذا كان الثالث وكيل الراهن فان كان ما ذن الخا كمرجع المشتري في مال الراهن ولا يطلب الثالث **(قوله وهو)** أى الخا كرايضمن فكذا تابه **(قوله ولو تلف القن في يده)** أى قبل تسليمه للمرهون والابان نسله المرهون ثم أعاد الثالث صا طر بقا الضمان فبرج المشتري عليه أيضا شوبرى ومر **(قوله قصر الضمان عليه)** أى انما تسلم كون الراهن طر بقا الضمان أيضا ع ش على مر والقى قرره شيخنا العزيزى أن المراد يكون قصر الضمان عليه لانه لا يردد الطلب بين الثالث والراهن اه **(قوله وان اقتضى الملاق غير)** أى أطلقوا أن المشتري يردد الطلب بين الثالث والراهن اذا تفت تحت يده والقرار على الراهن ولم يفتوا بين كون الثالث متعديا للتلف أو لا كالمقره شيخنا ح ف ومقتضى هذا أن القول الضعيف بقول ان قرار الضمان على الراهن مع كون التلف بتفرط الثالث ويمكن جعل الاطلاق على ما ذلت تلف بلانقرط لان سبب نفسه من الراهن كالمعت كونه قائم

فبرجع الراغب فان ز يد  
بعد الزوم فلا تزلزلة  
(واللقن عنده من ضمان  
الراهن حتى يقبضه المرهون  
لانه ماله والثالث أمينه  
فالتلف يده يكون من  
ضمان المالك فان ادعى  
الثالث تلفه صدق بينه أو  
تسلمه الى المرهون فأنكر  
صدق بينه فاذا حلف أخذ  
حقه من الراهن ورجع  
الراهن على الثالث وان  
كان أدن له في التسليم فان  
تلف الثمن (في يده ثم  
استحق المرهون رجع  
المشتري عليه وعلى الراهن  
والقرار عليه) فبرجع  
الثالث الزوم عليه فان  
كان الأدن له في البيع الخا ك  
لتعويبة الراهن أو  
موت مرجع المشتري في مال  
الراهن ولا يكون الثالث  
طر بقا الضمان لانه نائب  
الخا ك وهو لا يضمن ولو  
تلف القن في يده بتفرط  
فقتضى تصوير الامام  
قصر الضمان عليه قال  
السبكي وهو الاقرب وان  
اقتضى الملاق غير  
خلافه في معنى الثالث

وأمر نسق أشجار وجهاد  
نمار وتجفيفها ورد آتى  
ومكان حفظ فيجبر عليها  
لحق المرنين (ولا ينع)  
الزاهن (من مصلحت)  
أى المرون (كفصد  
وحجم) ومعالجة بأدوية  
عنه الحاجة إليها حفظا  
للك ولا يجبر عليها (وهو  
أمانة بيد المرنين) خبر  
الزهن من راضته فمن  
ضمانه رواء ابن حبان  
والحاكم وقال على شرط  
الشيخين فلا يسقط بقله  
شئ من دينه كوت الكفيل  
بجماع التوثق ولا يضمنه  
المرنن إلا إذا تصدى فيه أو  
امتنع من رده بعد البراءة  
من الدين

درس

(وأصل فأسد كل عقد) صدر

(قوله ولا لحق إتلاف) لأنه  
من جهة حق الله تعالى له  
قطع الأشجار وهدم الدار  
بلا غرض وإن حرم من  
حيث المالك

(قوله إن غلبت السلامة)  
سواء كان يتبدل قبل  
الحلول أو لا وظل الفرق  
بينها وبين ما قبلها تأمل  
وعبارة حج في السلامة  
كهناء الأندك في المختار  
من أجل الاندمال قبل  
الحلول عدم بقص القيمة

الثالث مقامه وجعل يده كيده فإذا فرط فقد استقل بالصدون فأبستل بالضمان حل (قوله فباذ كر)  
أى فى التفصيل التقيد من قوله والحق عندهم ضمان الزاهن إلى هذا مقتضاه أن المرنين إذا باع باذن  
الزاهن لا يملك منه بقبضه وان كان من جنس دينه يوجه بأن فيه اتحاد الفاض والمقبض تأمل و سر  
(قوله أى الزاهن المالك) وأما فى المستبر على مالك المرون وهو المبرحل وشو يرى (قوله)  
وعليه مؤنه مرون) أى الذى بها قاضه فخرج نحو أجر طبيب ذبح دواء ففى واجبة ولو لم يبر مرون  
وتعومؤنه سم من فلا يجبر عليها ولو تضررت المؤمن من الزاهن لثبته وأعسار ماله الحاكم من ماله ان  
رأى له مالا ولا يفتقرض عليه أو يبيع جزأ من مولى ماله المرنين رجح ان كان باذن الحاكم أو بأشهاد  
عند فقد مالا فلا قل على الجلال (قوله كنفقترقيق) ويعايزم كل مؤن اعادة ما تهمس من المرون  
وأنما يجب نظير ذلك فى الدار المؤجرة لان تخيير المستأجر يجبره بضره بذلك والمرنين لاجاب لتضرره  
الاعادة المرون على ما كان عليه هذاما يتجنى للفرق كلابغنى قائم على الإيعاب شو يرى (قوله)  
فيجبر على الحق المرنين) أى لمن حيث المالك لان ترك سقى زرعه وعمارته داره ولا لحق الله تعالى  
لا خصامه بذى الروح وأنما يلزم المؤجر عمارته لان ضرر المستأجر يدفع بثبوت تخييره لرى  
(قوله ولا ينع الزاهن من مصلحته) لأن من حيث المالك ولان من حيث حق الله تعالى لا خصامه بذى  
الروح له ضمان الرقيق وإن كان كبيرا ان لم يخف منه وكان يتبدل قبل الحلول لان الغالب فيه السلامة  
وله قطع سلامة ان غلبت السلامة والا فلا حل وقول قال العلامة الشو يرى ولم يشهد بالمالك كسابقه  
وأعله خفف منه له لالة سابقه كإبرئ دالية قوله مفظا للكهو ببقى النظر فى المستبر الزاهن هل هذا ذلك  
بنفسه لانه من المصالح تومله الوديع وأولادى ذلك من مراعاة الحاكم والمالك وأصل هذا هو الوجه  
فلا يرجع (قوله كفصد وحجم) وكذا اخن ولو لكبير مع غلبة السلامة وقطع سلمة كذلك قل  
(قوله عند الحاجة إليها) فلو لم يكن حاجة منع من القصدون الحيلة قاله الماوردى والرويانى خبر  
روى قطع العروق مسقمة والحيلة خير منه شرح مر (قوله ولا يجبر عليها) أى لحق المرنين فلا  
ينافى وجوبها على السيد لحق الرقيق كافى التفقات شو يرى (قوله وهو أمانة بيد المرنين) واستثنى  
القبضى من هذه القاعدة بما لا يحال على ثمان مسائل ما لو تحول المصوب وبرهنا وتحول المرون غصبا  
أو تحول المرون عار بقا وتحول للمستعار رهنا أو رهن القبوض فأسد أو رهن مقبوض بיום  
أو رهن ما يده باقاة أو فسح قبل قبضه أو خالع على شئ ثم رهنه قبل قبضه بمن خالع فيه شرح مر (قوله)  
أى من ضمانه) أى لمن ضمان المرنين فاللالة على المعنى مفهوم الحديث خلافا للمالك وأبى حنيفة  
قائم ما يحاله من ضمان المرنين وأنه يسقط بقله قدره من الدين عن الزاهن ولو زاد فلامطالبة بالزيادة  
كافى قبل وحمل سقوط قدره من الدين عند الامام مالك اذا كان على باغنى كدواب ولم تقم بينه على  
الثاب (قوله فلا يسقط بقله شئ من دينه) أى سوا تلقت بغير ط أو بدونه وان كان عند التفریط  
يصم فيعتومع ضمانه لهدا ينه لاق وقوله بجماع التوثق الظاهر ان المعنى بجماع قوت التوثق يسنى  
مع قيام الدين بجماله وعند أبى حنيفة يسقط أقل الامر من قيمته والدين وعند مالك كذلك  
ان تصب بسبب شئ والا فلا كفى قل (قوله وامتنع من رده) أى بعد طلبه كما يفهم من الامتناع  
قبل طلبه أمانة والمردود تخليته قبل وعبرة مر اومنع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة أما  
بعد سقوطه وقبل المطالبة فهو باق على أماته (قوله وأصل فأسد كل عقد داخ) المراد بالأصل  
الصك كبر والغالب قال خط ولوقيل فى هذه القاعدة كل عين لا تصدى فيها وكانت مضمونة بعقد

به والظاهر أنه لم يرد كرم فى السلامة لان الغالب عدم النص بقطعه فافهم اسواء



(من رشيد كهيجه في ضمان وعدمه لانه ان اقتضى جميع الضمان ففاسده أولى أو عدمه ففاسده كذلك لان واضع اليد أنتم لما بذن المالك ولم يلتزم بالعقد ضمانا فلقبوض بفاسد بيع أو أغارة مضون وبفاسد هرهن أو هبة غير مضون وخرج بز ياذن من رشيد مالو صهر من غيره ملاقضى جميعه الضمان فانه مضون ونهبت بز ياذن أصل تبعا للأصحاب على أنه قد يخرج عن ذلك مسائل

(قوله لم يرثنى من هذه المستنبات الخ) لانه أخرج ثلاث مسائل بالنسبة للثقة الأولى وهو الضمان وهي غير واردة على عبارة خط لان السمل في الأولى والثانية ليس عينا وما عقد عليه الجزية ليس عينا بل هو في القيمة وأخرج بالنسبة للثقة الثاني ثلاثا وهي العمل في الشركة والمروهن أو المخرج المصوب بالعمل ليس عينا والمروهن أو المخرج وان كان عينا لانه متعدي كاهو معلوم

صحيح كانت معصونة بفاسد ذلك العقد ومالا فلا يرثنى من هذه المستنبات التي ذكرها الشارح بعد (قوله من رشيد) بأن كان كل من الماعدين رشيدا أي غير محجور عليه فيشمل السفيه المهمل والمراصد من رشيد مع رشيد فلو صدر مع سفيه فلا يضمن السفيه مطلقا كإسائي في قوله ولا يضمن أي السفيه ما قبضه من رشيد ولو قبل بالثقة في غير أمانة ومثله الصبي أي لا يضمن ما قبضه ولو بالثقة كاصرح به في شروط العاقد في أول البيع وقوله في ضمان أي في مطلق الضمان وان كان المبيع في البيع الصحيح يضمن بالثقة وفي البيع الفاسد يضمن بأقصى القيم في التقويم بالثقة في التلى فلا راد من هذه القاعدة والتسوية في أصل الضمان لافي الضمان فلا يراد أن الولي لو استأجر لوليه فأسدا تكون الاجرة عليه وفي الصحيح على موليه لافي القدر فلا يراد أن يكون صحيح البيع مضونا بالثقة وفاسده بالبدل والقرض مثل التقويم الصوري وفاسده بالقيمة نحو القراض والاجارة والمساواة بالصبي وفاسده بأجرة الخلل اه حج (قوله لانه ان اقتضى جميعه الخ) المقام للثقة ببيع كالأجنبي (قوله ففاسده أولى) لان الصحيح فأسد في الشارع والمالك والفاسد لم ياذن فيه الشارع بل فيه التجري عليه شيئا حاف (قوله ففاسده كذلك) أي يقتضى عدم الضمان لانه أولى لان تعليه بقوله لان واضع الخ لا يبعد الاذالك وبعبارة ع ش على مر وقوله ففاسده كذلك قال سم ولم يقل أولى لان الفاسد ليس أولى بعدم الضمان بل بالضمان انتهى ووجه ذلك أن عدم الضمان تخفيف وليس الفاسد أولى به بل حقنه أن يكون أولى بالضمان لاشيائه على وضع اليد على مال الغير بلا حق فكان أشبه بالثقة اه فيكون قياس الفاسد على الصحيح في عدم الضمان قياسا أدون (قوله لان وضع اليد) جواب عما يقال الصحيح لا يضمن لانه أدن في كل من الشارع والمالك وأما الفاسد فلي ياذن فيه الشارع فكان يناسب الضمان لئلا يسمى الشارع عنه فاجاب بان واضع اليد لما كان ياذن المالك لم يرتب عليه الضمان وقوله ولم يلتزم بالعقد ما تكون محجبه غير مضون فقوله ولم يلتزم بالعقد أي الفاسد (قوله وخرج بز ياذن من رشيد) اعترض بضمه التقييد بالرشيد لانه لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لا اختلاف ركنه لا فاسد والكلام في الفاسد وأقول هذا الاعتراض ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندا سواء الا فالاستثنى وهو أربعة الحجج والعارضة والخلق والكتابة بالنسبة لاحكام مخصوصة فالتقييد غاية الصحة والاحتياج اليه فليتنامل (قوله مالو صدر الخ) ما لا أولى مصدرية ولو زائدة والثانية واقعة على عقد أي وخرج صدور عقد لا يقتضى الخ وصنيعه يقتضى أن قوله من رشيد يقتضي في الثقة الثاني فقط وهو قوله وعدمه لانه لم يذكره محترضا في الأول بل في الثاني وهو متعين لان البيع الصادر من رشيد اذا كان مضنا يكون الصادر من غيره مضنا بالاول (قوله ما لا يقتضى جميعه الضمان) كالرهن واجبة (قوله فانه مضون) أي متعاقبة وهو القبوض فيه على التابض الرشيد (قوله تبعا للأصحاب) أي في قولهم الاصل ان فاسد كل عقد كهيجه قال بعضهم مراد الاصحاب بالاصل الضابط وحمله المصنف على الغالب فلا يظهر كون كلام الاصحاب مستند له (قوله على أنه قد يخرج عن ذلك) أجاب مر وغيه عن خروج هذه المسائل بأن المراد الضمان وعدمه في المال الذي وقع عليه العقد وأما في القراض والمساواة فالقراض والغرامة التي في المساواة غير مضون وكذلك مال الشركة لا ضمان فيه وضمان المروهن والمكترى المغصوب بين امراض الغصب لا من حيث الفساد والصحة فلم تدخل حتى يخرج اه ح ف أي قال الكلام في الاعيان المقبوضة التي لا تعدى فيها كالأموال من قول الشارح فلقبوض الخ وأما عمل

فمن الاول ما قال قارضك

فهر على أن الرجح كله في  
فقرض فاسد ولا يستحق  
العامل أجرة وما لو قال  
سأفكتك على أن أفترق  
الملكاه في فوض فاسد ولا يستحق  
العامل أجرة وما لو صدر  
معه المدة من غير الأمان  
فهو فوض ولا جرة فيه  
على الذي ومن الثاني  
لشركته فانه لا يضمن كل  
من الشريكين عمل الآخر  
معهمها ويضمنه مع  
سأداها وما لو صدر الزهن  
والإجارة من متعدد  
فغاصب فتلقت العين في  
يد الزهن أو المستأجر  
فالمالك تضمنه وإن كان  
القرار على المتدبر مع أنه  
زحان في صحيح الزهن  
والإجارة (وشرط كونه)  
في الزهن (مباحه) عند  
الحل بكسر الجاء أي وقت  
الحلول (مفسد) للزهن  
تأقيته والبيع تطبيقه  
وهو أي الزهن بهذا  
شرط (قبلة) أي قبل  
الحل (أمانة) لأنه مقبوض  
حكم الزهن الفاسد بعده  
مقبوض لأن المقبوض  
حكم الشراء الفاسد فأن  
الزهن كذا وإذا لم يقض  
منه الحل فهو مبيع منك  
بعد البيع قال السبكي  
للزهن في ظاهر لانه لا يشرط  
فيه شيئاً وكلام الروائي  
يقتضيه (وحلف) أي

العامل فليس عيناً مقبوضة حتى يرد من ثم لم يذ كر في المناهج لفظ أصل **(قوله من الأول)** أي ما يخرج من الأول وهو قوله في شأن أي إذا كان صحيحه يقتضي الضمان ففساده أولى وقد يقتضي جميعه الضمان وقاسده لا يقتضيه كالمسائل التي ذكرها ومنها أيضاً ما لو عرض العين المكترة على المكتري مانع من قبضه إلا أن القضاة الملة فاستقرا الاجرة في الإجارة المصححون ولو كانت قاسدة لتتم فترشرح **(مر)** **(قوله فوقروض قاسد)** فصحيحه يقتضي ضمان عمل العامل بالرجع المشروط وقاسده ما ذكره كور يقتضي عمله **(قوله ولا يستحق العامل أجرة)** مع أنه يستحق في الصحيح جزأ من الرجوع ولو قالوا لا يستحق العامل شيئاً لكان أوضع فتأمل وقد يقال للاحلف قوله ولا يستحق العامل أجر من أحدهما استثناء به كره في الآخروالمراد بقوله ولا يستحق العامل أجرة أي وان جهل الفاسد على الضم لا نه عمل غير طامع كافي عش **(قوله ومن الثاني)** أي وما يخرج من الثاني وهو قوله وعدمه الذي حذفه المصنف كقضاء كرمقابلة كافي قوله تعالى سرايل فتيك الحراي والبرد هو أي بوري **(قوله فانه لا يضمن كل من الشريكين)** أي لان المساعدة في العمل متعاد بين الشريكة فإذا صح عقد الشر كالمقرب بينهما تقصير ولا يبدان مقصرين بخلافهما عند الفاسد فانهما لما قصرا أو امتنعوا مقتضى ذلك التقصير بدلهما فوجب الاجرة في الفاسدة تغليظاً وزجراً عنها إيجاب شو بوري **(قوله عمل الآخر)** أي أجرة عمله **(قوله ويضمنه فسادها)** أي فيضمن كل أجرة عمل مثل الآخرون اتفاقاً عليه فلو اختلفا وادعى أحدهما العمل صدق المنكر لان الأصل عدم العمل واختلفا في قسرا لاجرة صدق الفاسد حينئذ أي امر الاتفا ع ش على مر **(قوله فلما لك تضمنت)** أي المرهين والمستأجر **(قوله وان كان القرار على المسمى)** أي إذا كان الأخذ منه يجهل تعديه والافتقار الضمان على من هي تحت بدله على المتعدي شو بوري **(قوله وبشرط كونه سميما)** أي بأن قاله رهنك هذا بشرط أني وأعلى أن أن أوف عنه المالحول فهو بيع منك قاله زمن مؤقت للاحول وتأنيب بطله لانه بشرط فيماني البيع كالمروقتنا ما ملو قاله رهنك هذا إلى للاحول الدين بربح كقالة الفاني لانه يقتضي أنه ينفك عنه المالحول وان لم يوف الدين بربح فتأمل قال همر ومن فروع هذه القاعدة أي قوله وقاسدك فقد كصحيحة ما ذكره بقوله وبشرط كونه سميما الخ فقوله هو قبله أمانة مفرع على قوله وعدمه فكان المناسب الاتيان بالقاء بأن قول هو أمانة وقوله وبدءه مضمون مفرع على قوله فكان على التاب والنشر المشوش ثم قال ومن ذلك أي من فروع هذه القاعدة ما لو رهنه روضاً وأذن له في غرسها بد شره في قبل الشهر المأته بمحكم المرن وبدءه على بضوءه بمحكم المار به لان القبض موقع عن الجهتين جميعاً فزم كونه مستتباً بعد الشهر **(قوله أي قبل المجل)** وكذا بعده إلى مضى زمن يمكن فيه قبضه قل **(قوله وبدء مضمون)** أي بأقصى القيم قل **(قوله بمحكم المار به)** القاسد) ثم بحث الزركشي أن لو لم يرض بعد المالحول زمن يتأتى فيه القبض وتوقفه لانه لا يضمن لانه لا على حكم طرفه من الفاسد وفيه تأمل لان القبض يتصرفه في أدنى زمن يقبض انشاء المرن من غير فاصل بينهما فترشح حججهم قال مل اعتمد شيخنا كلام الزركشي ونظر فيه ع ش على مر بأن القبض الأول وقع عنهما **(قوله فان قاله رهنك الخ)** غرضه بهذا بيان محذور قوله وبشرط كونه الخ وعبارة تشرح مر وتخرج بقوله وبشرط الخ ما لو قاله رهنك الخ **(قوله قال السبكي لا لمرن الخ)** الا لا وجه فساد لمرن أيضاً لانه مؤقت بمعنى الآخر رهنك بشرط أن يكون سميما عندك عند اتفاقا الواقشو بوري **(قوله لانه لم بشرط فيه شيئاً)** لك أن تقول كيف حاله لم بشرط فيه شيئاً ومعنى العبارة كإني رهنك بشرط أن يكون

مبينا منك عند انتهاء الوفاء لا بقال صورة المستأجر يراعى هذا القول عن صفة الرهن لا تافه ذلك  
 بدعي الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيناظر لامتني لشو برى وقوله ومضى  
 العبارة بل السبكي يمنع أن معناها ذلك ويكون قد عطف جلة مستقاة على صفة الرهن فلا يثار بها كالم  
 قال طفتك وعليك أقب حيث يقع رجاء ولا يلزمه الا لقب نعم ان أراد انرا طاف ذلك في الرهن ليجب الاطلاق  
 كافي نظيره الله كور انتهى بحرفه قوله لا للرهن ضعيف والمضد عدم صحة الرهن أيضا لانه مؤقت  
 معنى **(قوله)** ففيه التفصيل الآتي في الوديعة عبارة هناك متناوذة راجحة في تلفها مطلقا أي  
 من غير ذ كسب أو بسبب خفي كسرة أو ظاهر كخر يق عرف دون عموم فان عرف عموم  
 ولم يتم فلا يلزم وان جمل السبب الظاهر طوبى بيينة بوجوده ثم يحلف بها لتلفه انتهى **(قوله)**  
 والمراد أي قولنا انه يصدق بيمينه **(قوله)** والا فلتعدي كالغاصب أي والا هل ان المراد بتعديقه  
 انه لا يضمن بل قلنا انه يضمن البديل فلا يصح لان التعدي كالغاصب يضمن فيلزم عليه مساواة التعدي  
 لغيره يؤخذ من ههنا كلام المتن قاعدة وهي ان كل واضع بدسواء كان أمينا أو ضامنا يصدق  
 في دعوى التلف بيمينه وأما دعوى الرد فيفصل فيها بين الضامن فلا يصدق الا باليمين من غير استثناء  
 وبين الامين فيصدق بيمينه الاستأجر والرهن قال ع ش وليس من المستأجر الدلال والصباغ  
 واغياط والطعان لانهم أجواء لا مستأجرون لاني أبديهم فيصدقون في دعوى الرد بلاينة  
**(قوله)** قال مر في شرحه بقول المتن والرد بالسبب على الفور كل بد ضامنة يجب على رادها مؤنة  
 الرد بخلاف بد الامة اه أي فان مؤنة الرد على المالك **(قوله)** كالغاصب يصدق بيمينه في ذلك  
 أي في دعوى التلف أي لاجل الانتقال من العين الى القيمة والافوه يضمنه بأقصى القيم شيخنا  
**(قوله)** لانه فيمنع لنرض نفسه وقد قالوا كل أمين ادعى الرد على من اتهمته صدق بيمينه الا للرهن  
 والمستأجر لان كلامنا يجب لنرض نفسه حل قال شيخنا ح في هذه العلة تأتي في دعوى التلف  
 والفرق الواضح بينهما أن التلف غالبا لا يمتنع باختياره فلا يتكمن من اقامة الينة عليه فيه  
 بخلاف الرد فانه يتعلق باختياره فلا تنصرف فيه الينة **(قوله)** كالسعيير هوليس بأمين بل هو ضامن  
 فهو قياس أدنى وانما شبهه المستأجر لان كلامهما أمين فلو عير بالمستأجر بدل السعيير لكان أولى  
**(قوله)** ولو وطئ الرهن أي الله كرا الواضح المرهونة الاتي الواضحة من غير ان الرهن أي المالك  
 فدخل المعبروخ السعيير قل **(قوله)** ازنه مهر أي مهر يرب ان كانت تيدلوه مهر بسكران كانت  
 بكر او ارش بكارة ان لم ياذن له في الوطء والارش بغيره ع ش على مر قوله ازنه  
 مهر قال شيخنا زى ووجب في بكره بكره بغيره ارش البكرات مع عدم الاذن لاسم وجوده لان  
 سبب وجوبه بالانلاقض وانما يفسد اربا لاذن وهذا هو للمتمد **(قوله)** كأن كرها) ولا تدخل  
 تحت يده بذلك فالتصريح بمؤنة عليه ولو تفتت به ذلك بغير الوطء ما توافقت به فيضمن ولو اختلف  
 الواطئ واللاقئ الا كرا وعده محل تصديق الامنة والواطئ فيه نظروا يحتمل الاول لان الاصل وجوب  
 المهر في وطء امة الغير والا قرب الثاني لان الاصل عدم الاكراه وعدم لزوم المهرضة الواطئ ع ش  
 على مر **(قوله)** وأوجهل التحريم انظر هل يندعيها التحريم بما أتى في الرهن في قوله كأن  
 جهل تحريمها أو أن يفيقه الرهن الح فيقال هنا واذن لم السيد فيمكن الرهن من وطئها أو قرب  
 عهدا بالاسلام أو نساء بيعة عن العلماء اه شيخنا ح في الشو برى مانصه قوله وأوجهل  
 التحريم وظاهر اطلاقهم وجوب مهر الجاهلة وتقييد جهل الواطئ بما أتى أنها غافله في ذلك  
 ويمكن أنهما منهل في التفصيل الآتي وحذفه لعدم يمكن الفرقان من شأن النساء جهل مثل

ففيه التفصيل الآتي في  
 الوديعة والمراد انه لا يضمن  
 والا فلتعدي كالغاصب  
 يصدق بيمينه في ذلك (لا)  
 في دعوى (رد) الى الرهن  
 لانه قبضه لنرض نفسه  
 كالسعيير (ولو وطئ)  
 المرهن المرهونة شبهة أو  
 بدونها (ازنه مهر)  
 عثرت) كأن كرها  
 أوجهل التحريم كالجمية  
 لاقتل (ثم ان كان) وطؤه  
 بلا شبهة) منه حد لانه زان

**(قوله)** فان مؤنة الرد على  
 المالك) لكن ر بما فيه  
 كلام سم استثناء من  
 لا يصدق في الرد  
**(قوله)** على من اتهمه صدق  
 الح) وله تقرير المالك مؤنة  
 الرد اه سم

**(قوله)** من غير ان الرهن  
 ليس بقيد لان الكلام هنا  
 في لزوم مهر وهو يلزمه  
 وان كان زانيا وانما عدم  
 الاذن يقيده لزوم الارش  
 أي ارش البكرات شبهة شيخنا

(ولا يقبل دعواه جهلاً) يتحرر الوطء (والوالمريق غير نسيب والا) بان كان وطؤه بشبهة متعنه كأن جهل عمر به واذن له فيه الزمان  
أقرب إسلامه أو نشأ بعيداً عن (٣٨٨) العلماء (فلا) أي فلا يصح يقبل دعوا الجاهل عنه والودس نسيب لاحتق به الشبهة (وعليه

قيمة الولد المالك له)

لتوفيه الرق عليه وقولي

ولو وطئ إلى آخره أعم ما

ذكره (ولو أنفس مرون

قبيله) ولو قيل قبضه

(رهن) مكانه بغير عقد

ويجعل به قبضة في يده من

كان الاصل في يده من

الرهن أو التمسك به يبرئ

بما ذكره أبو من قوله ولو

أُتلف المروهن وقبضه

صار رهنه لما عرفت أنه

يكون رهنه ناقلاً قبضه وان

كان ديناً كالرهن في الرزمة

لأن الدين إنما يتمتع رهنه

ابتداء (والخصم فيه) أي

في البذل (المالك) رانها

كان أو مبيعاً للمروهن لأنه

المالك للرقبة والتمتع

(قوله والذي يشبه الأول)

هو مخالفتها له في الجهل اه

شيخنا

(قوله أي حيث كان لا يخفى

على مثله) لكونه بين أظهر

العلماء بعيداً عن الإسلام

أي أو كان يخفى عليه ولم

يأذن له بالزنا

(قوله رجه التمسك يجعل به

قبضه) ظاهره عدم

الاكتفاء بقبض الثالث لو

كان هو الموضوع عنه

الاصل بل لا يثبت قبض

الراهن من التمسك أو قبض

الرهن من الراهن التمسك

و بإرفاقه عدم تعيين ماني المدة لا قبض صحيح لكن قد يقال ما كان الاصل يده  
وكان مستحقاً لوضع البذل عنده صار نائباً عنه باعتد بقبضه اه سم بصرف وظاهره انه لا يجوز اتحاد القابض والمقبض

ذلك مطلقاً والذي يشبه الأول باب اه (قوله ولا يقبل) أي حيث كان لا يخفى على مثله بان كان  
من العلماء حل (قوله يتحرر الوطء) أي بان لم يأذن له الراهن ولا نشأ بعيداً عن العلماء ولأقرب  
عنده ما لا سلام أخذ من قوله ولا بان كان وطؤه الخ ع (قوله غير نسيب) انما ذكر به قوله  
ريق لا نه قد يكون رقيقاً وهو نسيب كان تزوج حر بأمته وطئ أمته غيره بشبهة فزوجه الامنة  
ع (قوله بان كان وطؤه بشبهة) كان ظناً طلته أو جهل عمر به أي كان أن الزمان يبيع  
الوطء أي ان كان من جهل ذلك ولو طئ زوجته الرقيقة قاله رقيق حل (قوله كان جهل عمر به)  
وكان من جهل ذلك بان لم يكن مشتتاً بالعلم فان كان مشتتاً فلا يثبت ولا يعتد بما نقل عن عطاء  
من اختلف الجوارى للوطء باذن السيد لانه مكتوب عليه انتهى مر وع (قوله واذن له) أي  
وكان من يخفى عليه ذلك ولو نشأ بين العلماء بائناً لان التحرر مع الاذن لا يخفى حيث كان مثله يخفى  
عليه ذلك وان كان من المسلمين إلا صلة الخاطئين لئلا ينشئ على عطاء وطأوس وحيث وجد  
الاذن لا يضمن أرض البكارة لانه اتلاف باذن اه حل واعتمده ع (قوله وأقرب  
إسلامه) سواء نشأ بين أظهر المسلمين أو قدم من دار الحرب ع (قوله) أو نشأ بعيداً عن  
العلماء أي بهذا الحكم يظهر ضبط اليد بمسافة القصر مشهورى وحل (قوله وعليه قيمة الولد)  
أي وقت الولادة وان كان من يعتق على الراهن بأن كان للرهن ابنه فيكون الولد ان ابنه خلافاً  
لذكر كشي وان نسيه الخطيب ولو ملكها للرهن بعد لم تصراً موله الا ان كان بالراهن ولو ادعى  
الرهن الواطئ أنه تزوجها من الراهن أو اشتراها منه وأنها بنته وقبضها أو نكر الراهن صدق عينة  
والود رقيقاً فان رد عليه العن أو ملكها بعد في غير صورة التزويج صارت موله والود حر ق ل وشرح  
مر (قوله ولو أنفس مرون) أي كلاً وبضامن أجنبي أو الراهن أو الرهن فيده رهن ولو زاد على  
قيمته كأن قطع ذكره أو شياءه فان فعل به ذلك وهو باق كان مرونه مبيعاً ويكون البذل رهنه ولو في  
ذمة الراهن أو للرهن اذا كان هو التمسك فانه قد رهنه في ذمة الراهن من منع التمسك من المطالبة بماني  
ذمته فقدم به على التمسك فبالومات الراهن ولم يخطف الا ذلك القدر بل وعلى مؤنة تجهيزه والخالفة هذه  
حل وقوله أو الراهن الخ وبه يلحق فيقال لنا شخص اتلف ماله فوجب عليه غرم بده والمراد بقوله  
ولو أنفس مرون أي اتلافه ضمننا شرح ما لو تلف نفسه أو تلف دفع الصلح فلا بد له بل بغوث الراهن  
حيث اه (قوله بغير عقد) بخلاف بدل الموقوف اذا أُلغى فان الاصل أنه لا بد من إنشاء الوفاء  
فيقول القرقان القيمة يصح أن تكون رهنه ولو أصبح أن تكون وقفاً سلطان (قوله من الرهن أو  
الثالث) أي أو الراهن ولو قال بوجيل يده من كان الاصل يده ليشمل الراهن فبالوفاً فاقضى أن يكون  
تحت يده لكان أولى ع (قوله) بان قال ان كونه في يد الراهن ليس في كلام الاصحاب (قوله والخصم  
فيه) أي في البذل أي في استئصاله من التمسك حل فلا ينافي أن للرهن من يخاضع من جهة  
استحقاقه التوفيق بالبذل كأدفع ما يقال ان الخصم في كلام المصنف غير مسلم ولذا ادما لك التصرف  
ليدخل الوصي والقيم وأما اذا ر بمالك الرقة كليهما من قول الشارع لانه مالك الرقة والتمتع  
فيكون المفهوم فيه تفصيل وهو ان غير المالك ان كان وصياً أو قاضياً أو مضافاً أو مضافاً أو مضافاً  
فليس يخصم والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يترض به كأدفع الاعتراض بأن المالك يخرج الوصي  
والقيم مع أنهما خصان فتأمل اه ح (قوله أو مبيعاً للمروهن) نعم ان تعددت خاصية الراهن

لنفيه

تخلف الرهن وان تلقى

حقه بما في التمسك ولماذا

خاص للمالك حضور

خصومته لتلقي حقه بالبدل

وتعبرى في الموضين

بالمالك أولى من غيره

بالرهن (فلو وجب شخص)

في المهرين التمسك

(واقص) أى المالك له

أو عفا بالمال (فالت الرهن)

فيا جنى عليه لقوات محله

بالبذل (أو) (وجب مال)

بغوه عن قصاص بالأو

كون الجنابة خطأ أو شبه

عمدا وعمدا يوجب مالا

لعم الكفاة وتقتل وتعييرى

بذلك أعم من قوله فان

وجب مال بغوه وبجنابة

خطأ (ايصح غوه عنه)

لحق الرهن (ولا) يصح

(إبراء الرهن الحائى) لانه

ليس عاك ولا يسطع بإرائه

حقه من الوثيقة (وسرى

رهن الى زيادة) فى المهرين

(تمسك) كسمن وكبر

شجرة اذا لم يكن انضالها

تخلف التمسك كثيرة

وولد ويض لا تنفاه ذلك

ولا انعقد لازيل الملك

فلا يسرى اليها

(فولرحه افاقت الرهن)

قالى شرح الرضون لم

وجبت قيمته بان كانت

تحت بدغلب وأنحوه لم

يتعين الرهن بل تكون

قيمتها رهنها مكانه اه

ويفيد قول الترمذ بالبدل

لغيرته وكان التمسك الرهن جازلا من الرهن الخاصمة ليتوقف بالبدل كذا قبل في المستأجر اذا تصرف  
بخاصمة المؤجر لغيرته شو رى (قوله بخلاف الرهن) هذا اذا أراد الخاصمة فى المستأجر مع حضور  
الرهن ولو امتنع الرهن من الخاصمة قال الرهن الخاصمة لم يتوقف بأن يدهى أنه يستحق  
التوقف على دينه بهذه العين وأخاص قد مال يشه وبين ذلك كان له ذلك خصوصاً مع غيبة الرهن  
وتعذر خاصمة فيحتاج فى دعوى اثبات حقه التوقف الى اثبات ملك الرهن للعين فان أنكر الغائب  
انتهام ملك الرهن كان له اثبات ذلك بالينة كأن يدهى ان هذه العين ملك فلان رهننا عندى وقد  
غصبها فلان منى وكانت يدهى على ما يحق وان سألته رفع يده عنها كان له ذلك أيضاً كذا قبله من عن  
البقيش واعتمده وقيد به اطلاق الشيخين سم فقوله بخلاف الرهن الخ أى فليس له خاصمة من  
حيث ملك العين وأماناً من حيث كونه يستحق بدلا وثيقة عنده فله الخاصمة من فقوله لو حضور  
خصوصة معناه ما يخاصم من حيث كونه يستحق البدل وثيقة عنده بأن يدهى انه يستحق التوقف  
على دينه العين التى تلفها هذا الرجل واستحق بدلا لا توفى بها على دينى وليس المراد انه يحضر  
مجلس الخصومة من غير خاصمة لان غير مثله فى ذلك شخص خاضع لربى وتقدم عن سم وقوله لو اذا  
خاصم الملك حضور خصوصته أى ليس للقاضي منعها اذا حضروا الا فى غير من ليس له تلقى الحضور  
ولكن للقاضي منعه ح (قوله وتعييرى فى الموضين) هو قوله وعليه قيمة الولد لملكها  
وقوله وان خصم فيه الملك وجبه الاولوية ان تعيره بوه من القيمة فى الاولوية المستعيرة وان اخصم  
فى الثانية وليس مراد ان يخاصم الملك القيمة فى الاولوية للمعير وهو اخصم فى الثانية ع (قوله أولى  
من تعيره بالرهن) قال الماوردى وانما يعبر بالرهن ليشمل الولد والوصى وهو ما شرح من  
(قوله واقص الخ) ولوأعرض الرهن عن القصاص والمقو بأن سكت عنهما لم يعبر على أحدهما  
شرح من (قوله فالت الرهن) أى ان كانت الجنابة فى النفس فان كانت فى طرف ونحوه فالرهن باق  
بجمله شرح من وقد يقال قوله فالت الرهن أى كلاً أو بعضاً كابدل عليه قوله فيا جنى عليه فلو كان  
الرهن عبدين وقتل أحدهما واقص فالت الرهن فيه فقط (قوله أيضاً فالت الرهن) أى بطل العقد  
وليس المراد بالرهن المهرين لما يزم عليه من تعليل الشئ بنفسه فى قوله لقوات محله لانه المهرين  
لعدم الكفاة مثلاً) أى كالجرامات التى لا تنطبق فها توجب المال ابتداء مع وجود الكفاة  
كالخاتمة عن (قوله ايصح غوه) ولا تصرف فيه بغير اذن الرهن وصار المال مهوراً ولو ان لم  
يقض كاسر حل (قوله ولا يسقط بإرائه حقه من الوثيقة) الا ان أسقط حقه ما شرع من بأن  
قال أسقط حتى من الوثيقة فانه يسقط حقه من حل (قوله وسرى رهن الى زيادة تمسك) ضابط  
التمسك هو الذى لا يمكن افرادها بالمقتضى لعل من التمسك كقرره  
شيعنا (قوله وكبر شجرة) ظاهره ان الراد غلظها لا غلظها لبدل عطفه على السمن كما يصرح به تعليله  
بقوله اذا لم يكن انضالها على هذا فلو لم يكن انضالها لمقتضى فلا يسرى اليه وشملها سائل  
الزراع الحادثة بعد الرهن ولوقيل قيمته ولو لم يفسد ونحوه صوف غنم كذلك فراجعه قل على  
الجلال (قوله ودله) أى حدث بعد التمسك غنم من قوله بخلاف رهن الخائى الخ (قوله ويض) ولو  
موجود حالة الرهن وصوف وان لم يبلغ أو ان الجزواين ولو فى الضرع وقت الرهن ولورهن بيضة  
ففرخت ولو بالان أو بفر فرعه كذلك فثبت فالفرخ والبيضة رهن وقال الامام أبو حنيفة  
يسرى الرهن الى ابدان التمسك كالتمسك وقال الامام مالك يسرى اليه ان كانت من جنس الاصل  
كولجار به بخلاف ثمر شجرة قل (قوله لا تنفاه ذلك) أى عدم امكان الانفعال كفى حل

والشورى وهو علة قوله بعد فلا يسرى إلخ ولو أوتيه مدرك كان أولى فتأمل **(قوله كالأجارة)** أى  
 فى أنه لا يسرى حق الاستأجر إلى زواج المدعى لنفسه فهو يرى **(قوله ودخل فى رهنه حامل حالها)**  
 ولو اختلف الرهن والمرهن فى الجمل وعلمه فيبقى تصديق الرهن لأن الأصل عدم الحمل عند الرهن  
 فيكون زيادة منفصلة له عرش على مر **(قوله بناء على أن الحمل يدر)** أى يعمل بمعاملة العلوم  
 فصح دخوله فى عقد الرهن ولو بني على أنه لا يعلم بدخل لأنه لا يصح رهن ما لا يعلم وإنما قلنا يعمل  
 بمعاملة العلوم لأنه ليس معلوما حقيقة لاحتمال كونه نفاق **(قوله بناء على ذلك)** انظر وجه هذا البناء لأنه  
 على هذه العلة الدخول وعلى ما هنا المدعى والمطالبة الواحدة لا ينتج التقييد لأن يقال قوله وأبناء  
 على أن الحمل يعلم أى مع وجوده حال العقد فكان إذن رهنه وقوله ثانيا بناء على ذلك أى مع عدم  
 وجوده حال العقد فكان إذن غير رهن وقيل وجه البناء فى عدم التبعة أن الحمل عندهم بمنزلة الزيادة  
 المنفصلة بما يقابل يتبع كل زيادة المنفعة فقال الشارع لا يتبع بناء على ذلك ولو بني على مقابلة قيل  
 بالتبعة لأنه كان زيادة المنفعة الحادثة بعد الرهن وبعبارة بعضهم قوله لا يتبعها إلخ لما كان الحمل الحادث  
 يتوهم أنه زيادة منفصلة كالسمن الحادث فيكون رهنه يدفعه بقوله بناء على ذلك أى على أن الحمل  
 يعلم وهذا غير معلوم لعدم وجوده فيكون كان زيادة المنفعة التى توجد بعد الرهن وإذا قلنا لا يعلم  
 رهنه كان زيادة المنفعة الحادثة بعد الرهن تدبر **(قوله وتقدر رهنها حالها)** فى شرح شيخنا كحج  
 أن التعذر مخصوص بالذا كان الحمل لغير الرهن بأن كان موصى به وحيد فتأتى الاستدراك  
 الآن حل أى أن الاستدراك مفروض فماذا كان الحمل للرهن وبعبارة عرش قوله وتقدر رهنها  
 حالها هذا أن تلقى به حق ثالث بوصية أو حرج فليس وأتعلق الدين برقبته ما به دونه كالجانية والمارة  
 للرهن أو نحوها فان لم يتعلق بها أو جهائش من ذلك أزم الرهن بالبيع أو توفية الدين ثم بعد البيع أن  
 تسأى الدين والحق فذاك وإن فضل من الحق شئ أخذ المالك وإن قص طوبى لباقي انتهى  
 زى ومثله مر **(قوله لأن استثناء الحمل)** أى فى عقد البيع كأن يقول بعتك هذه لأجلها  
 وقوله متمم لأنه لا يجوز أفرادها بالعقد فلا يستثنى كعصاة الحيوان وخرج بهما ورهنه غلة  
 فأخلت فاته يصح بيعها واستثناء القربة **(قوله لكن نص فى الالم)** وهو المتمم وهو استدراك  
 على قوله بتعذر بيعها حال القيد أنه ينتج بيعها مطلقا لوجه لتوقف حل **(قوله كان له ذلك)**  
 قال حج ومن هنا قولهم بغير الدين على بيعها إذا لم يكن عنده غيرها المستشكل الأسنوى مام  
 من التعذر ثم حله على ما إذا تلقى بالحمل حق ثالث له سلطان **(قوله ولو جنى مرهون على اجنبى)**  
 على نفس أو غيرها ولم بأمره السيد وهو غير عيزر أو أجمعى يقتد وجوب طاعة سيده ولا كان  
 السيد هو الجانى حتى يجب عليه قصاص فى ١٤ أدوية فى خطأ ولا يتعلق برقبته العبد مخدوم على الأصح  
 فى الروضة كاصحها وقد يقال لأجابه لهذا الاستثناء لأن كلام المصنف حيث أزدحم على عين  
 مرهون حقان بقرينة قوله قدم به وحيث كان السيد هو الجانى لا يتعلق حق الجانية بالدين المرهونة  
 سم زى ولا يقبل قول السيد بأن مرته أى غير المميز بالجانية فى حق الحق عليه لأن قوله للذكور  
 يتضمن قطع حقها إلى الجنى عليه عن الرقبة بل يباع فى الجانية وعلى السيد قيمته لتسكون رهنه كما  
 لا قرار به بالجانية قاله حل فلو اختلف المرهن والسيد بأن أنكر السيد الأمر وأعترف به  
 وأنكر كون الأمر غير عيزر أو كونه يقتد وجوب الطاعة ولا يتوعد ممكن ذلك المأطول المدة  
 بين الجانية والمنازعة بحيث يمكن حصول القيد أو زوال العجز أو حصول حاله تنسرح ما ادعاه السيد  
 صدق السيد لأن الأصل تلقى جناية العبد برقبته لم يوجد مسقط كافى عرش على مر

كالأجارة (ودخل فى رهن حامل حالها) بناء على أن الحمل يعلم فهو رهن بخلاف رهن الحائل لا يتبعها حالها الحادث فليس برهن بناء على ذلك وتقدر رهنها لاجل أن استثناء الحمل متعذر وتوزع الحق على الالم والحمل كذلك لأن الحمل لا تصرف قيمته قال الأسنوى كذا أطلقه الرافى لكن نص فى الالم على أن الرهن لو سأل أن يتابع ويسلم الحق كله للمرهن كان له ذلك درس

(ولو جنى مرهون)

(قوله ولم بأمره السيد) ليس بقيد قال مر وأمر غير السيد العبد بالجانية كالسيد كذا كره فى الجنايات وصرح به الماوردى اه

(قوله لأجابه لهذا الاستثناء) أراد بالاستثناء قوله ولم بأمره الخ وقد يقال بل هو محتاج إليه لأن المصنف قال ولو جنى الخ والمأمور الأجهى أو غير المميز جان صورة فإذا احتاج إلى قوله لم يأتمل وإن كنا نلاحظ أن ما يسميه قوله قدم الخ يكون الحق مع

**(قوله على أجنبي)** يمكن أن يراد به ما يشمل الرهن ويكون المراد بقوله تقديمه على للرهن أي قدمه بين الجناية على دين الرهن أو يقال للرهن فيه جهتان من حيث الجناية أجنبي ومن حيث الرهن غير أجنبي فلاتهافتي المباشرة شوبرى على عرش المراد بالأجنبي غير السيد عبد مائ غير المرهون عنه شخص آخر بقرينة قول المستفتي أن قتل مرهون الخ عرش على مر **(قوله لان)** حقه متعين في الرقبة بدليل أن المرهون لو مات فهو الجاني يقطع حقه حل وعبر به بدون التعاق كإفائه بعده للاختصاص هناك التامين ألق **(قوله فان اقتص)** قد علم من اقتصاره على القصاص والبيع أنه لو سقط حق الجني عليه بغيره أو فداء لم يطل الرهن سل **(قوله المستحق)** بدل من الفاعل المستتر العائد على معلوم من المقام وليس من باب حذف الفاعل لأنه لا يجوز في مثل هذا حذف وانما عبر بالمستحق دون الجني عليه لمعومه لان المستحق أعم من أن يكون الجني عليه فيأذا كانت الجناية على الطرف أو وارثه فيأذا كانت الجناية على الكل **(قوله أى لحقه)** أشار به الى تقديم مناف وأن اللام لا تليق بالاعتدية **(قوله فالت الرهن)** أى كلاً أو بعضاً أى انقص عقده وليس المراد به المرهون للتالي لم عليه لتليل الشيء بنفسه في قوله نفوات محله وقوله فيما اقتص فيه من النفس أو غيرها وقوله أو بيع أى كلاً أو بعضه فيفوت في كلاً أو بعضه حل **(قوله فيما اقتص فيه)** أو بيع احتراز عن غيره فلو كانت الجناية قطع بدفع طم بده بطل الرهن بالنسبة ليدودن باقيه ولو كان الارش قدر بعض قيمته فقط يبيع منه بقدره وبقي باقيه رهنان فتمد بيع بعضه او اقتص بالتبعض يبع الكل وبقي الفاضل عن الارش رهنان مر سم **(قوله نعم ان وجبت قيمته الخ)** صور فلهذا غلب من عند الرهن وجبى عند القاصب أو كان منصوباً بعنده أى للرهن ثم رهنه عنه وجبى جناية عمدتوج عليه فاصح اختلاف ما لو أوجب الجناية ما لا فان القاصب الذى هو الرهن يترفع فاداه وهو باقى على رهنه كما هو ظاهر شوبرى وهذا الاستدراك على قوله فالت الرهن بالنسبة للقصاص وأما بالنسبة لوجوب المال فيجب فيها الرهن بحله عند الرهن ويقبده القاصب بأقل الامرين من قيمته وأرض الجناية كاسية كره للمتن بقوله ولو جنى فغصب فتعلق برقبته مال فداء القاصب بأقل من قيمته والمال شيخنا وسئل **(قوله كان كان تحت بدناص)** أى أو مستعيراً ومشتراً بشره فأمد مر **(قوله فلو عاد المبيع الى ملك الراهن)** أى عاد به البيع في الجناية بسبب آخر غير ما يتناقى بمقدار البيع الكائن لاجل الجناية كان عادله بشره أو وارثاً أو وصية أو غيرها فان عادله يفسخ أو ورد بسبب أو إقالة تين بقاء حتى الجني عليه عرش على مر وقوله تين بقاء حتى الجني عليه أى متعلقاً برقبته الجاني وذلك لان الخن قد يرجع الى المشتري فيرجع حتى الجني عليه متعلقاً برقبته كما كان قبل البيع والظاهر أنه يعود رهنه أى بان كان الجني عليه مقدماً به وكان الاولى أن يقدم هذا على الاستدراك منه غير تفرع **(قوله لم يكن رهنه)** أى قال نزل المأذنها كالتى لم يرد **(قوله فان اقتص منه المستحق)** وهو السيد غير النفس والوارث فيم افان لم يقتص لا بدوت في هذا حذف الفاعل في غير موضعه وكان الاولى اسقاط لفظ المستحق ويجعل اقتص مبنياً للمفعول كذكره شيخنا الرضى وفيه نظر اه حل وأجاب شيخنا حذف بان الفاعل ضمير عائد على معلوم من المقام والمستحق بدل منه وبعبارة عرش على مر وقد يجب بان هذا ليس من الحذف في ثبوت الفاعل المستتر يعود على المستحق المعلوم من السياق وذلك بحرف قوله تعالى حتى نوارت بالجاب **(قوله فيفوت الرهن لئلا)** أى نفوات محله حل **(قوله)** لان وجب بسبب وجوب مال معطوف على مقدره والتقدير أو جنى على سيده ووجه سبب فود الخ لان وجب الخ وهو في المعنى معطوف على فاقص لانه يترجمه وجود سبب القود وه لا قال لان لم يقتص

على أجنبي قدمه) على  
الرهن لان حقه متعين في  
الرقبة بخلاف حق الرهن  
اتعاقبه بها وبالنسبة (فان  
اقتص) منه المستحق (أو  
يبع) أى لحقه بان  
أو يجب الجناية ما لا أو جنى  
عنه على مال (فالت الرهن)  
فيما اقتص فيما وسيع نفوات  
محله نعم ان وجبت قيمته  
كان كان تحت بدناص  
يفت الرهن بل تكون  
قيمتهم هنا مكانه فلو عاد  
المبيع الى ملك الراهن لم  
يكن رهنه (كالو تفت)  
الرهن بان تقسامة (أو  
جنى على سيده فاقص)  
منه المستحق فيفوت  
الرهن لئلا (لان وجب)

بذلك أعم من تعديره بهي  
على مال (وان قتل  
مروهون مروهنا لسيده  
عند آخر القصاص منه  
السيد (قات الرهائن)  
لقوات علمهما (وان وجب  
مال) كأن قتل خطأ وعنى  
على مال (تعلق به) أى  
بالمال (حق مرتين  
القتيل) والمال متعلق  
برقة القاتل (فبيع) بقيد  
زديته بقوله (ان لم تزديتم  
على الواجب)  
(ونعمه) ان لم يزد على  
الواجب (رهن) والاقتصر  
الواجب منه لانه يصير  
تصديرا

(قوله وقد يقال انما قيد  
بالمال) حاصله انما  
قيد بالمال لعدم إمكان  
القوات أصلا بخلاف  
القصاص يمكن القوات اذا  
وجبه

(قوله تمت مات المورث) أى  
بغير الجناية اه قوينى  
قال في شرح الروض وان  
قتلها ي مورث السيد أو  
مكاتبه خطأ أودعها فمقتا

السيد على المورث وجب  
المال بناء على انه ثبت  
لمورث ثم ينتقل عنه الوارث  
ويقاس بالورث المكاتب  
والجناية على عبيده يره  
السيد اذا مات المورث  
كالجناية على ماله المورث

أو يقول فان لم يقتص فلا يفوت سمع انما أوضح وأخصر وأجاب ح ف بأنه لو قال ذلك لتوهيم ان الكلام  
في العبد فقط (قوله والجناية على أجنبي) وفى بعض النسخ وهو المرجوع اليه على غير أجنبي زيادة  
غير وهو اصلاح ليس بضرورى لان معنى قوله فلا يفوت الرهن أى بمجرد وجود السب وانما يفوت  
بالباع إلا ان يقال فى التقيد بالأجنبي نظرا من حيث ان غيره كذلك تأمل وأضيف مخالفة لكلام الاصل  
لانه فرضه فى الجناية على السيد وإلزامه ان سب القصاص بخلاف سب المال فيفوت الرهن بمجرد  
وليس مراد ابل انما يفوت فخيما بالقصاص أو الباع فيلزم من هذا التوجيه هذه الاظنار وعلى المرجوع  
اليها يلزم واحد منها شوى لكن رد عليه انه لا حاجة اليه أى قوله والجناية على غير أجنبي وهو  
السيد أو عبده لانه موضوع المسئلة إلا ان يقال هو بيان الواقع وفى قتل على الجلال فقوله والجناية  
على غير أجنبي متعين خلافا لما فى بعض النسخ من إسقاط لفظ غير لكن تقييده بوجود السب بالمال  
غير مناسب اذ وجود سب القصاص كذلك اذا لا يفوت إلا ان اقتصر بالفعل وقد يقال انما قيد بالمال لانه  
بالنظر لما بعد وجود السيد وقد يوجد القوات فى القصاص دون المال فتأمل (قوله سب وجوب  
مال) وتختلف السبب عن السب لوجود مانع وهو ان السيد لا يجنبه على عبده مال وهذا أعنى قوله  
لا ان وجبه سب الخ يؤيد النسخة التى فيها غير فى قوله والجناية على غير أجنبي والقتال إلا ان وجب مال  
تأمل (قوله كأن على مال) قيد بقوله على مال ليكون مثالا لقوله لا ان وجب مال والاعلا يقترب  
عليه شئ هو كفوهم مجازا لان السيد لا يجنبه على عبده مال (قوله لا يفوت الرهن) لان السيد لا يثبت  
له على عبده مال ابتداء لا فى ذمتهم ولا متعلقا برقبته بخلاف الدوام كالجنى غير عبد له على طرف مورثه  
أو مكاتبه تمت المورث وعجز المكاتب فان المال يثبت للسيد يستند ويصعبه ح لوفى على الجلال  
وسم لا يثبت على الدوام ما لا يثبت على الابداء قال سم ويقدم على الرهنين يوفى فوفت الرهن (قوله  
مروهون) ليس هذا بآيا الكون القاصر غفورا اذا أصبح حقه كما هو معلوم هو تفسير لتفسير  
المستكن فى الفعل وكان عليه أن يأتى بأى التفسير يفتقرون وان قتل أى مروهون (قوله قات  
الرهائن) فان عفا السيد مجازا أى بلامال بطل الرهن فى القتل فقط وبني رهن القاتل قتل  
(قوله وان وجب مال) من هذا تم ان كون المال يثبت للسيد هنا على عبده مستغفرا لاجل حق الرهنين  
ولو عني على غير مال الصح بلاشكال عميرة وعبارة الشورى روى قوله وان وجب مال الوجوب هنا زيادة  
حق القية وان استند وجوب شئ السيد على عبده (قوله والمال متعلق برقة القاتل) أى لحن مرتين  
القتيل لان السيد لو ألتف المروهون لزم قيمته لحن الرهنين فقلعه بعد ما دلى (قوله فبيع) أى ان  
لم يبتق الرهن والمزمن على قتلها خفان كلامه بعد (قوله ان لم تزديتم الخ) أى بان ساءت وأقتص  
وصرح كلامه انه اذا لم تزديتم على الواجب يباع جيعمان زادا فحن على الواجب وانه لا يصير هنا  
الاقتدار الواجب من الثمن لا الجيع شوى أى والراى على الواجب يستوفى به مرتين القاتل (قوله  
ونعمه ان لم يزد الخ) لا يقال يفتى عنه قولان لم تزديتم الخ لانما لا تلازم بين الثمن والقيمة فقد  
تكون قيمته ماؤه ويشتريه شخص بمائة وعشرين مثلا (قوله رهن) أى من غير انشاء عقد  
شورى (قوله والاقتصر الواجب) أى بان زادته على الواجب هذا امر اذ هو اما محترز قولان لم يزد  
قيمه فقد ذكره بعد بقوله فان زادت الخ ولو لم يذكر الشارح محترزه بعد لكان داخل فى عبارته  
الذ كورة وكان أخصر (قوله لانه يصير نفسه رهن) معطوف على قوله فبيع أو على وتضمن رهن  
أى لانه يتحول رهنه عند مرتين القتل وهذا رد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وقيل يصير



تقدرهنا ولا. اع اذا لاقته في البيع حيث كان الواجب كثر من قيمته ومثلها ورد بان حق المرتبه في. ليه في عينه وبانه قدر غلبه في ثم قال وعلى الخلاف عند طلب الراهن النقل ومرتبه القاتل البيع اما لطلب الراهن. لبيع ومرتبه القاتل الحق لطلب الراهن قطعاً اذا لحق للرتبه في عينه (قوله لان حق المرتبه) على قوله لبيع وقوله في ماليتها قيمته وقوله لاق عينه على قوله لانه يصير الحق وقوله ولاه قدر غلبه فيه لتليل لسلل منوماً ونجموهما (قوله ولاه قدر غلبه فيه) أي في القاتل وقوله مرتبه القاتل هلا قاتل مرتبه لان المحل للاضبار وانظر حكمه الاظهار وكون النسيب ربايتوهم عوده على مرتبه القاتل بعينم السياق وكذا يقال في قوله لاق ليس كرتبه القاتل (قوله وحكم منه مامر) أي من أنه رهن ان لم يرد على الواجب والافقدر الواجب منه (قوله أو نقص به) أي قص البعض بالبيع يعني نقص عن قيمته في الجمله. مثلاً اذا كانت قيمة السلل عشرين فقيمة النصف في الجمله عشرة ولو بيع النصف وحده لم يرغب فيه الا بسبعة مثلاً (قوله وصار الزائد) أي من الثمن لسلل رهناء عند مرتبه القاتل أي من غير انشاء عقد يعني وصار قدر الواجب من السلل رهناء عند مرتبه القاتل من غير انشاء عقد (قوله ولو تفرق الراهن الخ) تنبيه لقوله فبيعاً وانظر الحكم عند الاختلاف في كتب عليه ايضاً هذا راجع لجميع ما سبق أي حتى لما اذا زادت قيمته على الواجب لان المراد بالنقل الذي اتفق عليه هو نقل كامله فاذا لم يزد قيمته على الواجب ونقل بضائه الذي هو بقدر الواجب فما اذا زادت قيمته على الواجب سم (قوله على النقل) أي لسلله أو بعضه أي ان يجعل القاتل موهوباً بدين القاتل ويحتل بالدين عقد الراهن ولا يكون رهناء بمجرد الاتفاق حل (قوله فصل) أي فسخ عقدهن القاتل وجعل رهناء على دين القاتل والالجل عين مكان عين موهوبه من غير فسخ عقد الراهن غير صحيح حل (قوله فنقل الشيوخ الخ) معتمد ولا نظر لتوفيق الزيادة لان الاصل عدمه اهـ مر وقوله طلب البيع أي بيع القاتل وقوله ثم قال لا خفيف ويجاب عن مقتضى التوجيه المذكور بان مرتبه القاتل لا يثبت له حق بفرض عدم الزيادة حتى يراعى بخلاف مرتبه القاتل نظير ما يأتي من أن الواو لطلب أخذ التركة بالقيمة وانفردم بيعها لرجاء الزيادة بحاج الوارت حل (قوله انه ليس لمرتبه القاتل الخ) بل ينقل كما قاله مر ولا نظر لاحتمال وجود الراغب الذي أشار اليه الراعي لان الاصل عدمه كما ذكره هناك فم ان وجب الراغب بالفعل لوجب مرتبه القاتل (قوله عند شخص فاكثر) فهي مطلقه عن التقيد بشخص كما يأتي فيكون قوله عند شخص راجعاً الى الثاني فقط كما عليه بعد بدل عليه اعادة الباء في قوله أو بدينين وهذا يوجب عن توقف الشورى الآتي (قوله فانت الوثيقة) هـ لاقال فانت الرهنان كما بقه وانظر حكمه التحالفة ولطها لتفان أولاً ختمار في قوله لا تقت (قوله بل وجب مال متعاقب رقبته) أي فائدة في تفاق المال بربقته ولعل الأولى أن يقول فان وجد سبب مال كماله ولا (قوله بأن بيع) هـ بيان معنى النقل (قوله وبصيرت من رهناء) أي من غير انشاء عقد كما قاله زري (قوله ولو كان أحد الدينين) نفعه على قوله لفرض لكن على التفرع في قوله فان كان حالاً فانه في الخ واقبله توطئه وقوله وان اتفق الدينان الخ: ريع على قوله وان لم يكن في نقلها غرض والمراد ولو كان أحد الدينين حالاً أي في اتفق حلولاً أو تأجيلاً لكن اختافا فغيره بديل قوله وان اتفق الدينان الخ وفي شرح مر ومن اتفاهم ما في القدر ما واختلفا جساباً وتساوى في المالية بحيث لو قوم أحدهما بالآخر لم يزد عليه ولم ينقص عنه (قوله أو

على الواجب بيع قدره وحكم منه مامر فان قصدر بيع بعضه أو نقص به يبيع السلل وصار الزائد رهناء عند مرتبه القاتل ولو اتفق الراهن والمزمتان على النقل فسلل الزا رهن ومرتبه القاتل ففصل الشيوخ عن الامام أنه ليس لمرتبه القاتل طلب البيع ثم قلا ومقتضى التوجيه بتوقفه زياده راغب أن ذلك (فان كانا) أي القاتل والقتيل (مرهونين بدين) واحده عند شخص فاكثر (أو بدينين عند شخص فان اقص سيد) من القاتل (فانت الوثيقة والا) بان لم يقتض منه بل وجب مال متعاقب رقبته (نقتض) أي لوثيقة (في الأولى) وتنقل في الثانية (انرض) أي فائدة للرتبه بان بيع القاتل ويصير منه رهناء مكان القاتل فان لم يكن في نقلها غرض لم ينقل فكان أحد الدينين حالاً والآخر موهجلاً أو كان أحدهما خالراً أو جلاً من الآخر فله مرتبه التوفيق ثمن القاتل بدين القاتل فان كان حالاً فانه استيفاءه من ثمن القاتل في الحال أو

مؤجلة فقد توثق) والقائمة حيث أن من الافلاس عند الحلول وأما قوله وبطلان فليس بنا القائمة لان له المطالبة ولو قبل النقل (قوله وان اتفق الدبران) هذا تصور لا انتهاء الأرض ولعدم النقل (قوله لم تنقل الوثيقة) ولو كان بأحدهما الذي هو دين القاتل ضامن فطلب المرتين نقل الوثيقة من الدين الذي باضمان الى الاخر حتى يحصل له التوثيق فيهما أجبب لانه لغرض لطلان (قوله لعدم القائمة) فيه نظر لانه قد يكون قيمة القاتل قدر المرتين فيقبل منها قدر دين القاتل ليكون التوثيق على كل منهما وهذه قائمة أي غائبة تومن ثم قال الشيخ بغيره ينبغي أن يحمل لهما جميعاً على ما إذا كانت القيمة لا يزيد على الدين كما هو الحال بوارضاه لمطوب يرى أي فيقبل قول الشارح وقيمة القاتل أكثر مما إذا كانت قيمة القاتل مساوية لدين القاتل وأقل منه اهـ (قوله وان كانت قيمة القاتل) هو من حيث المعنى معطوف على قوله لو كان أحد المرتين حالاً لا الذي هو تفرع على منطوق المتن لان هذا المعطوف فيه قائمة أيضاً فهو من التفرع على المنطوق تأمل (قوله غنله) أي من غنمه بأن يباع ويحمل من غنمه قدر قيمة القاتل ع ش قال سم طه هروان كان الباقي من قيمة القاتل دون قدر الدين الموهون هو عليه انتهى (قوله مع الاطلاق عن التقييد) أي مع عموم الاطلاق أي العموم الذي يفهم منه وهو قوله عند شخص فأكثر والاطلاق لا يسلفاً حتى يكون من زياته واعلم أن الاول لما كان حالة فوات الوثيقة وذلك عند انقضاء حالة شهاده ذلك عند وجوب المال وعلى كل منهما مطلقاً عن التقييد يكون الدين عند شخص واحد وان الاصل لم يذكّر حالة الفوات فيها فضلاً عن الاطلاق والتقييد وانما ذكر حالة النقص وقيدها بكون الدين عند شخص وعبارته فان كانا موهونين عند شخصين واحد نقصت الوثيقة وبدينين وفي نقل الوثيقة غرض نقلت اهـ فقوله الشارح في النقص حال من الاول أي وأما الاطلاق عن التقييد في الاولى في حالة الدوات فليس من زياته لان الاصل لم يذكّر حالة الفوات كاعتبار فضلاً عن الاطلاق وتقييدها اهـ (قوله عن التقييد في الاولى) انظر هل يكره على دعواه الاطلاق في الاولى فلو سلم ان القيد اذا تأخر كما هنا رجع لجميع المعطوفات وحيث فلا خلاف في شوري وبجواب بأنه لا يكره لان عمله عند عدم قرينة التخصيص والقرينة هنا عادة الباء في المعطوف فهي قرينة على كون القيد خاصاً به ولا يرجع للمعطوف عليه (قوله في النقص) أي لا في الفوات عتاني أي لان الاول لما شاع في الفوات والنقص حل وقوله في النقص أي في حالة نقص أي نفس الوثيقة في قوله والاقتض وهو بطلان الاول وهو على نسبة تكرار العامل فلا يلزم له في حرق جو بمعنى واحد بعمل واحد ومتعلق بمعد وفي أي الكاتبة في نقص (قوله بشفك بفسخ مرتين) ماله يكن الدين على ميت وقلنا بأن التركة رهن بالدين وهو الاصح فلا يشفك بفسخ المرتين الذي هو رهن بالدين لان الرهن لصاحبه الميت والشفك يفوتها له حل ولو اعتاض عن الدين عتائفاً لكان الرهن فلو تلفت أو عتاق لا يملك له الوضعية قبل قبضها عاد الرهن هنا (قوله ولو بدون الرهن) أي ولو بدون فسخ الرهن ع ش (قوله لان الحق له هو جازم من جهته) بخلاف الرهن لان لا يشفك بفسخه بلزوم من جهته حل (قوله بأداء) أي من الرهن أو من غيره عنه وقوله وأبرأ أي من المرتين فقط (قوله أو حواله) أي من الرهن المرتين أو من المرتين اقره على الرهن زى (قوله أو غيرها) كارت وأعتاض لكن لو تقابلت الاعتاض عاد الرهن كما عاد الدين سم (قوله لا براءة من بعضه) فلو مات الرهن عن ورثته فادى أحدهم نصيبه بشفك في المورث ولان الرهن صدقاً بتمامه من واحد وقد بته حسب كل الرهن الى البراءة من جميع الدين بخلاف ما لو قدى به من التركة بأن دفع ما يخصه من الدين فانه يترك لان تصاق الدين بالتركة أما كعتاق الرهن فهو كالتصديق للرهن وكعتاق

مؤجلة فقد توثق ويطلب بالحل وان اتفق الدبران قدره وحلوا أو تأجيلاً وقيمة القاتل أكثر من قيمة النازل أو مساوية طالم تنقل الوثيقة لعدم القائمة وان كانت قيمة القاتل أكثر من قيمة قدر قيمة القاتل وذكر فوات الوثيقة في المورثين مع الاطلاق عن التقييد في الاولى في النقص بشخص من زياته (وبشفك الرهن) بفسخ مرتين ولو بدون الرهن لان الحق له وهو جازم من جهته (وبراءة من الدين) بأداء أو أبراء أو حواله أو غيرها (لا) براءة من بعضه فلا يشفك شيء من الرهن

(قوله على ما إذا كانت القيمة لا تزيد) أي قيمة القاتل لا يزيد على القيمة الذي هو موهون عليه تأمل أي زائد صورة في الفهم فيقال وان كانت قيمة القاتل أكثر أي أو مساوية أو أقل وزادت على دينه الذي هو موهون به قال شيخنا وهو أحسن وأسهل معاملة المحشي به

كفى حبس للمبيع وعق

الكتاب ولا نوتيقه جميع

أجزاء الدين كالتهاد

(الان تعدد عقد أو

مستحق) الدين (أو مدبر

أوامك معارهن) فينفك

بعضه بإقتضا كان رهن

بعض عبدين وبلغه

بأكثر ثم برئ من دين

أحدهما أو رهن عبداً

اثنين بدنيهما عليه ثم برئ

من أحدهما أو رهن اثنان

من واحد بدنيه عليهما ثم

برئ أحدهما عليه أو

رهن عبداً استعمر

اثنين برئته ثم أذى نصف

الدين وقصد فكك نصف

العبد أو أطلق ثم جعله عنه

وذكر تعدد المستحق

وأما العار من يادى

درس

(فصل في الاختلاف

في الرهن وما يتعلق

بـ) (اختلاف)

أى الرهن والرهن (في

رهن تبرع) أى أصله

(قوله رجاء الله أو مستحق

الدين) أى تعدد المستحق

استدعاء بمقتضى ما لذات

الدين ولو رهن قاذى للدين

ال بعضهم بعض الدين فلا

ينفك نى من الرهن لاتهم

كبرهم أه شيئا

(قوله رجاء الله أو مدبر)

أى ابتداء قان تعدد ابتداء

كان مات الرهن وخلف

ورثته فلا ينفك شى ليداء أخدهم بأخصه بخلاف الرهن الشرعى فى هذا أه شيئا

الارض الحائى فهو كالرهن العبد لا يشترط فأذى حد الشر يكفى نصيبه فيقطع التعلق عنه شرح  
(قوله كفى حبس المبيع) أى قان جلته محبوسة بكل جزء من الثمن فلأذى بعض الثمن لا ينفك شى  
من المبيع عن الحبس أه (قوله ولا نوتيقه) أى كفى شى من الرهن أنه لا يقضى شى من الدين انك  
من الموهون بقدره قد الرهن حل (قوله كالتهاد) أى كفى كالتهاد وتيقه جميع أجزاء الدين  
فلا بد من كون كل من الشاهدين يشهد بجميع الشى الذى يدعى به فلا كفى شهادة كل منهما بنصفه  
شيئا عزى (قوله أو مستحق للدين) لا يقال ما أخذه أحدهما من الدين لا يخص به بل هو  
مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن بأخذه لانه لو صور المسئلة فإذا اختص القاض  
بأخذه بأن قصد الدافع أن المدفوع له وحده بخلاف الارث ودين الكتابة كخسائى فى آخر الشركة  
مدروس (قوله وأما معارهن) يجوز أن يقرأ بالأضافة أى معارهن على كون رهن مصدرها  
وبعد ما أه معارهن على كونه فلابد من القول وانظر أه ما أولى ولعل الأولى والأضافة على  
معنى اللام أى معارهن أى الموهون (قوله كأن رهن بعض عبدين) و ينفك بعضه أيضا فكك الرهن  
كان فسخ الرهن فى بعضه لأن له فسخ كله فسخه أولى (قوله ثم برئ من أحدهما) أى بأداء أو إبراء  
بشرط أن يقصد ذلك عن البعض المذكور فان قصد الشروع فلا وان أطلق صرفه أو ما شاء شرح مر  
وعبرة فى قوله ثم برئ من دين أحدهما أى ولو بالدفع لسواء تعدد الدين خلافا لمخالف أو اختلف  
لان بأخذه يخص به وكذا سائر الشركات فى الدين لان شركة الا فى مسائل ثلاث الارث والكتابة  
وربع الوقف فأخذه أحد الورثة من دين موزعهم لا يخص به نعم ان أحال به اختص المحتال أه  
أخذ موهده من حبس الاختصاص وأخذ أحد السيدين مثلا من دين الكتابة لا يخص به وما  
أخذ أحد الموقوفين عليهم من ربع الوقف لا يخص به وان كان له النظر حصته وأجرها بنفسه قاله  
شيئا مر واعتد موصوم عليه وفيه نظرقا له ونوع بالموقوف عليهم أرباب الوظائف المشتركة  
فأخذه أحدهم من الناظر أو غيره يخص به وان حرم على الناظر تقديم طالب حقه من غير عمله  
برضا غيره منهم أه قاله شيئا مر (قوله أو رهن اثنان من واحد بدنيه) هو بيان تعدد الدين  
بخلاف بدنيه على غيرهما بأن قاله هناك عبيدا لانه لا يلى لك على فلان قان نصيب كل منهما  
رهن بجميع الألف بجزءه فى التهمة أه شورى (قوله أو رهن عبدا استعاره من اثنين  
لبرهنه) وان قال لأمر ناك المبدل رهنه بدنيك خلافا لركشى حيث قال فى هذه لا ينفك نصيب  
أحدهما بأداء نصف الدين لان كان منهم مراضى رهن الجميع بجميع الدين وصورة كلام الأصحاب  
أن يأذن كل منهما فى رهن نصيبه بنصف الدين وكتب أيضا وظاهر كلامهم أن قصد الدافع  
أحدهما وحيدته خلفه ما سائى من أن العبرة بقصد الذى أه حل (قوله أو أطلق ثم جعله عنه) أه  
انك فيه نظرا إلى تعدد مالك بخلاف ما إذا قصد الشروع أو أطلق ثم جعله عنهما أو لم يعرف  
حاله ولومات الرهن قبل ان يصرفه فى هذه الصورة وصورة تعدد العقد قائم وارثه مقامه قان قصد الوارث

جعل بينهما مر

(فصل فى الاختلاف فى الرهن) أى الشامل لاصله أو عينه أو قدره كذا كرمه وقوله وما يتعلق به  
مطلوف على الرهن والشه برعا عليه بالعى المذكور والمراد بما يتعلق بقدر الموهون به وعينه وقبض  
الموهون والرجوع عن الاذن فيه والاختلاف فى الجناية الى آخر الباب فكأنه قال فصل فى الاختلاف  
فى عقد الرهن الموقوف فى يتعلق به ومستثنى عليه بيان بأحدهما وتيقه ترجع الى ما يتعلق  
به فى الجلة (قوله أى الرهن والرهن) أو الرهن والمبيع حل (قوله فى رهن تبرع) وهو الذى لم

ورثته فلا ينفك شى ليداء أخدهم بأخصه بخلاف الرهن الشرعى فى هذا أه شيئا

يشترط في بيع أخذ من كلامه بعد **(قوله)** كأن قال رهنتي كذا أي وأقرضتني لأن شرط الدعوى أن تكون مازمة كذا قاله البرماوي وفي الشو ري ما يقتضي أن هذا التقييد ضيق فيها قوله حلف رهن في شرح الباب قال الزركشي والكلام في الاختلاف بعد القبض لأنه قبله لأنه في تحليف ولا دعوى يجوز أن نسمع فيه الدعوى لا احتمال أن ينكح الرهن فيحلف المهرن ويلزم الرهن بإقباضه كما ذكره في الحواشي والقروض ونحوهما انتهى واعتمد مر في شرحه هذا الاحتمال ثم قال شيخنا ونسبتهما رهنهما في هذه الصور تأتي الاختلاف في أصلها ما هو محبب الظاهر أو بسبب زعم المهرن **(قوله)** وأقرضه أي المهرن وكذا المهرن بأوصفته كقدر الاجل ومنها ما لو قال رهنتي العبد بمائة فضة لكن قال كل نصفه بنمسين مثلا قل على الجلال وحل **(قوله)** بمعنى المهرن ففي كلام المصنف استخدا **(قوله)** فقال بل الثوب) حيث صدقنا الرهن في هذه فلا تعلق للمهرن بالثوب لأنكاره ولا بالعبد لأنكاره لملكه عليه فلما أراد الرهن التصرف في الثوب يبيع أو غيره فهل يتوقف على إذن المهرن لأنه مهرن يزعم الملك أو لا لأنه إنكار للمهرن لم يبق له حق وقياس ما سبذ كره عن سم اعتبار أنه وقد يفرق وهو المعتد بأنه فيما يأتي إذا انقطع حق الجني عليه ما براء أو نحوه ثبت الحق للمهرن كقوله سم فيما يأتي وهذا إنكار للمهرن أسقط اعتبار قول الرهن بالكيانة كمن أقر بشئ لمن ينكره حيث قيل بطل الاقرار وتصرف فيه بغيره بما شاء ولا يعود للمقر له وإن كذب نفسه إلا بإقراره يدو يأتي مثل ما ذكره في الاختلاف في حله كقوله قال رهنه بالثوب بركة ليل للدرهم عش على مر **(قوله)** وأقرضه مهرن) وعينه كدراهم ودنانير وصفته كان يدعى المهرن مهرن على المائة الحلة فيستحق الآن بعه وأدعى الرهن أنه على الموزل حلف **(قوله)** حلف الرهن) الأولى أن يقول حلفا ما لم يشمل مهر الرهن عش على مر وفي قول على الجلال قوله رهن ولو كان مستعيرا فلتغير بأدلى من التعبير بالملك خلافاً لزم زعمه **(قوله)** وإن كان المهرن يبيع المهرن) غاية الرد على القول الضعيف القائل إذا كانت العين بيد المهرن فهو المصدق ترجيحاً لدعواه بيده كافي للمبرى **(قوله)** لأن الأصل الخ) وإن لم يدين الرهن جهة كونه في يده سل **(قوله)** واختلاف في شيء عامر) من قدر المهرن وأوعيته أو القدر المهرن به **(قوله)** غير الأولى) وهي الاختلاف في أصل الرهن بأن قال المهرن رهنتي كذا ووفيت بالشرط وأنكر الرهن ذلك وقال لم أرهن فلا تخافوا صدق الرهن بيمينه والمهرن فسخ البيع حيث لم يرهن عنده لا يقال هذا بيمينه يأتي في غير الأولى أيضاً لا نقول في غيرها فتقاعلى عقد الرهن واختلاف صفته فتخالفا بخلاف في الأولى لم يتقاعلى العقد تأمل حل **(قوله)** فتخالفاً في (قوله) وإذا تخالفاً فبشيء ما هي عقد الرهن أو أحدهما أو الحاكما في الاختلاف في اشتراطه في البيع فيفسخ البيع وانما تخالفاً لهما اختلاف في صفة عقد معاوضة وهو الرهن أو اشتراطه كالتقدم في باب التحالف في البيع حل **(قوله)** وأقبضاه) قال حل بنظر حكمة التقييد بالا قباض في هذه دون التي قبلها وأجاب عش بأنه إنما يقبضه لاجل أن تكون الدعوى مازمة لانهما بدون قبض غير مازمة فلا تسمع **(قوله)** ما مر) أي لأن الأصل عدم ما يدعيه المهرن شو ري **(قوله)** فإن شهدعه آخر) أي وأما رهنان متلاعش **(قوله)** ولو اختلاف في قبضه) أعما فصل هذه عن الصور الأربعة السابقة من الحكم في الجبيع واحد وهو حلف الرهن لطول الكلام عليها بقوله ولو أقر الخ **(قوله)** وهو يديران) أي وقال المهرن أخذته لا انتفاع مثلا فقوله وقال الخ راجع لثانية شيخنا **(قوله)** وأقبضته عن جهة أخرى) وكذا ما أقبضه عن جهة الرهن وهو المتمدن وجوب قصد الاقباض عنه وظرف في البيع بأن البيع لازم قل **(قوله)** كاعارة

كان قال رهنتي كذا فانكر (أو قرضه) أي الرهن بمعنى المهرن كان قال رهنتي الأرض يشجره فقال بل وحدها (أو عينه) كذا العبد فقال بل الثوب (أو قرضه) كذا لقين فقال فقال بل بأقصد وهذا من زباني (حاضر الرهن) وإن كان المهرن يدير المهرن لأن الأصل عدم ما يدعيه المهرن وخرج رهن التبع الرهن المشروط في بيع بأن اختلاف في اشتراطه في أو اتفاق عليه واختلاف في شيء مما مر غير الأولى فيتخالفاً في قبضه كسائر صور البيع إذا اختلفا فيها (ولو أدعى أنهما هذها عدهما بمائة وأقبضاه وصدة أحدهما فمضيه رهن بنمسين) مؤاخذهه بإقراره (وحلف المكذب) لما مر (وتقبل شهادة المصدق عليه) فخلوا عن التهمة فإن شهدعه آخر أو حلف المصدق ثبت رهن الجبيع وقول وأقبضاه من زباني (ولو اختلفا في قبضه) أي المهرن (وهو يديران) أي يدير المهرن وقال الرهن غمضته أو أقبضته عن جهة أخرى) كاعارة أو إقباض

(د) لان الاصل عدم

لزوم الرهن وعدم اذنه في

القبض عن الرهن بخلاف

ما لو كان يد المرتهن ووافقه

الراهن على اذنه في قبضه

عندئذ لم يملك له القبض

عنه او رجعت عن الاذن

فيطلب المرتهن (ولو

أقر) الراهن ولو في مجلس

الحكم بعد الدعوى عليه

(بقبضه) أي قبض

المرتهن المهرض (ثم قال

ليكن إقراره عن حقيقة

فله تحليفه) أي المرتهن

أنه قبض المهرض

(قوله) فإنه لم يثبت بها حق

(لاراهن) فيه أنه يثبت له

حق استخلاصها من يده

إذا كان التالف بعد الخلف

(قوله) روحه أنه بخلاف

ما لو كان الخ) قال الشيخ

عجزة الوجه عدم التقيد

لكونه في بدلهان الفرض

أنهما بالتقاضي على قبضه

والاذن وإنما قال الراهن

أنت لم تقبضه عن جهة

الرهن وأما إذا اختلفا في

القبض فالصحيح من هوى

يده أنه شوري وأجاب

بعضهم بأن معنى قوله يده

المرتهن أنه سلطته كما هو

مقتضى دعوى الراهن

لان الراهن أقر بالقبض

ولكن قال أنك لم تقبضه

عن الرهن الخ) أي فو يسئ

بحث السبكي في صورته المأثرة أن محل قبول قول الراهن فيما بالنسبة لكون القبض ليس عن جهة  
الرهن لا لثبوت المأثرة حتى تصير العين مضمونة وهو متجس شو برى (قوله) أي الراهن ولا  
يلزم النصب لان يمتنع وان سلمت لدفع الرهن فلا تصح لثبوت المرتهن بما تضمنته دعوى القبض  
من أقصى الثمن ان نفذ وأجره التام ان منتهى ما أجرة عيش (قوله) لان الاصل عدم لزوم الرهن  
راجع للصورتين وما بعده راجع الثانية (قوله) وعدا اذنه في القبض) فلو اتفقا على الاذن في القبض  
وتنازعا في قبض المهرض صدق من هو في يده ولو كان في يد المرتهن وقال له الراهن أنت لم تقبضه عن  
الرهن فقد ذكر الشارح حكمه بقوله بخلاف الخ وقوله في حلف المرتهن أنه قبضه عن الرهن في الاولى  
وأما لا يلزم رجوع الراهن عن الاذن في الثانية حل وقوله وعدم اذنه في القبض أي وعليه فلو تلتف  
في هذه الحالة في يد المرتهن فهل يلزم قبضه وأجره أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني لان يمين الراهن إنما  
قدسها فلم دعوى المرتهن لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت القبض ولا غيره ونظير ذلك ما تقدم  
من أنه لو ظهر في المبيع عيب فادعى المشتري قبضه ليرده وادعى البائع حمله لم يكن من ضمان  
المشتري غاب القول فيه قول البائع ومع ذلك لو فسخ عقد البيع ورد البيع على البائع لا يلزم المشتري  
أرض العيب الحادث بمقتضى تصديق البائع في دعوى الحياض وعلموه بأن يمين البائع انحصاراً  
لدفع الرهن فلا تصح تنفيم الارش وعلى عدم لزوم الرهن ما ذكره الراهن أن يستأنف دعوى جديدة  
على المرتهن ويقيم الرهن عليه بأنه غصبه فان لم تكن حلف المرتهن أنه ما غصبه وإما قبضه عن جهة  
الرهن وقد يقال ان مجرد حلف الراهن أنه ما قبضه عن جهة الرهن يوجب ضمان القيمة على المرتهن  
لا به يمين الراهن انتهى استحقاق وضع يد المرتهن عليه بحق وذلك موجب للضمان وقد يبرق بين هذا  
وبين الاختلاف في عدم العيب المذكور بأن حلف البائع أقاده وعدم المشتري عليه بخلاف ما هنا  
فإن لم يثبت بها حق للراهن فليراجع عيش على مر (قوله) بخلاف ما لو كان يد المرتهن) محترز قوله  
وقال الراهن غصبته الخ قال العلامة الشوري التقيد باليد في المستثنين مستدرك بل مضر كما قاله  
الشيخ عجزة فالوجه أنه حيث كان الراهن مقرراً بالاذن في القبض عن جهة الرهن ويزعم أن المرتهن  
قبضه عن جهة أخرى وأنه يرجع عن الاذن في القبض كما هو فرض الكلام أن يكون المصدق المرتهن  
وان لم يكن يده وأما يحتاج لتقيده بيده إذا أنكر الراهن أصل القبض ولو كان المرتهن موافقاً  
على الرجوع ولكن زعم أنه عن القبض فالصحيح ان الرهن وكتب على قوله وان لم يكن بيده قد  
يقال حيث وافقه على قبضه قاله مطلقاً وليس مراد الشارح اليد الحرة فلا اعتراض شوري وقوله  
في المستثنين هما قول الشارح لكنه قال أنك لم تقبضه عنه أو رجعت عن الاذن اه (قوله) في قبضه  
عنه) أي عن الرهن (قوله) لم تقبضه عنه) بأن قال قبضته على سبيل الوديعة أو غيرها (قوله) في حلف  
المرتهن) وجهه في الاولى أنه أدى بصفة قبضه به فإقر تصديق الراهن في قوله أقبضته عن جهة  
أخرى لانه أدى بصفة قبضه وفي الثانية لان الاصل عدم الرجوع عيش ملخصاً (قوله) ولو في مجلس  
الحكم هذه الغاية لرد على من قال إذا أقر في مجلس الحكم ليس له تحليفه وعبارة شرح هر  
ومقتضى كلام الشارح عدم الفرق بين كون الإقرار في مجلس الحكم بعد الدعوى أم لا وهو كذلك كما  
هو مقتضى كلام العراقيين وبجزم به ان المقر وان قال لثبوت ايمس له التحليف إذا كان الإقرار في  
مجلس الحكم اه (قوله) بعد الدعوى عليه) أي من المرتهن أنه قبض المهرض وكذلك تحليفه بعد  
حكم الحاكم قبضه ان علم استناده بخبر والاقرار ان علم استناده الى البيئة وأما ذلك لم يحلفه من  
(قوله) فله تحليفه) أي فللراهن تحليف المرتهن أنه قبضه عن جهة الرهن على المتمد سواء وقع

الاقرار في مجلس الحكم أولا بعد الدعوى عليه أولا حكم الحاكم عليه أولا وليس هذا أعني قوله فله تخليفه جواب الشرط بل هو محذوف قد برهنا قبل رجوعه واذ لم يقبل فله تخليفه وقائدة التحليف مع ثبوت القبض باقراره رجاء ان يقر المهرن عند عرض المهرن عليه بعدم القبض أو ينكحل عنها فيحلف الراهن و ثبت عدم القبض **(قوله وان لم يذكر)** الغاية للرد وقوله كقوله ظننت الحاشال للتأويل وعبارته أصله مع شرح هر وقيل لا يحلف إلا أن يذكر لاقراءه تأويلا وأجاب الاول بانهم في الغالب ان الوثائق يشهد عليها قبل تحقق ما فيها فأي حاجة الى تألفها بذلك **(قوله بالنقول)** أي بقولي أقبضتك **(قوله أو شهدت على رسم القبالة)** المعنى أو أقررت بالقبض قبل حصوله لاجل ان أشهد على رسم القبالة أي على ما رسم وكتب فيها من الاقرار بالقبض فلا يشهد ليس على رسمها بل على ما تضمنته وكتب فيها ويرجع المعنى على أن على تعليبه أي أشهدت على الاقرار بالقبض قبل حصوله لاجل رسم القبالة أي لاجل ان يرسم فيها وقوله لا نعلم الحاشال لقوله وأشهدت الحاشال لكونه تأويلا وعذرا وقوله قبل تحقق ما فيها أي قبل حصوله في الخارج فعادة كسبة الوثائق اسهم بكتوبن أو قرفلان بكذا أو رباع أو أقرض فلان كذا أو يشهدون قبلا وجودها في الخارج وقوله على رسم أي كتابة والقبالة يفتح أوله اسم الورقة التي يكتب فيها الحق المقرب مثلا أي أشهدت على الكسبة الواقعة في الوثيقة قبل القبض كأنه قد **(قوله لا نعلم الحاشال)** قال قل يعلم هذا ان ما ذكره لا يتجس بما هنا بل يجري في سائر العقود وغيرها كالقرض وعن المبيع اهـ ومنه في حل **(قوله قبل تحقق ما فيها)** أي قبل تحقق ما كتب فيها وهو ناقض الرهن للمهرن **(قوله ولو اختلف في جنابة عبد مهرن)** أي بعد قبضه سواء ادعى الجنابة الراهن أو المهرن حل في الاول صورتان وكذا في الثانية لان قوله قبل قبض شامل لما قبل المقدول عليه وقبل القبض كالفي هر ويبنى تقييد الاول بما اذا وقع الاختلاف بعد القبض كالثانية فلا فرق بينهما إلا أن المدعى في الاولى جنابة الآن وفي الثانية جنابته قبل القبض سمع **(قوله أو قال الراهن)** أي صدر منه هذا القول بعد القبض كجديده هر والا صدق أي الراهن وامتنع عليه قباضه للرهن وتعلقت الجنابة برقبته ع ش قال بعضهم وهذا أي قوله أو قال الراهن الحاشال لان عطفه على اختلافه يقتضي أنه ليس فيه اختلاف لانه يسيرا المعنى أو لم يختلف الحاشال مع أن الاختلاف حاصل فيه أيضا تأويل **(قوله جنى قبل قبض)** أي قبل العقد متى يكون رهنه بلا خلاف أي قبضته كالا وهو بيان أي وأنكر المهرن أصل الجنابة وقوله قبل قبض متعلق بجنى لا بدل وعبارة هر ولو قال الراهن بعد القبض جنى قبل القبض سواء أقال جنى بعد الرهن أم قبله وهذه العبارة أي عبارة المقتضى تصدق بما اذا كانت الجنابة بعد العقد وقبل القبض وهي لا تنطبق المقدوه الله كورتي قوله أو قال الراهن الحاشال ثم رأيت عن شيخنا وحج صورها بصورتين أي كون الجنابة قبل القبض أو العقد **(قوله حلف منكر)** قد علمت ان المورد أو بمثل المهرن ينكر الجنابة في ثلاثة وينكرها الراهن في واحد فمن صورتي الاولى فقولنا إلا أن يذكرها الراهن في الاولى ليس استرازا عن انكاره لثاني الثانية بل بيان لحالة انكاره لانه لا ينكر الا في الاولى **(قوله فعلى البيت)** أي لان فعل المملوك كفعل المالك وكذا يحكم المهرن المنكر على البيت فيها بعد القبض وهي الصورة الاخرى من صورتي الاولى لانه صار كالمالك شوري هر واعتمد هر أنه يجب على نفي العلم كالشرح **(قوله لان الأصل عدمها)** على لقوله حلف منكر وقوله بقاء الراهن في الاولى أي بقاء الترتيب لان الرهن لا يرفع بمجرد الجنابة والراد بما مؤمن غير ضيف والافتيق أيضا لو صدق المقر بالجنابة بقا ثبوت الرهن الا اذا بيع في الجنابة وقتل فودا سكنه ضعيف بشرطه ان لا يبيع او بالتفصيص

(وان لم يذكر) أي الراهن

لاقراره (تأويلا) كقوله

ظننت حصول القبض

بالقول أو أشهدت على

رسم القبالة لا نعلم أن

الوثائق في الغالب يشهد

عليها قبل تحقق ما فيها (ولو

اختلفا في جنابة) عبد

(مهرن) أو قال الراهن

جنى قبل قبض (حلف

منكر) على نفي العلم

بالجنابة الا ان ينكرها

الراهن في الاولى فعلى البيت

لان الأصل عدمها وبقاء

الرهن في الاولى وبسبابة

الحق للمهرن في الثانية

(قوله ويبنى تقييد الاولى

الحاشال) وانظر حكم قول المهرن

بعد القبض جنى قبله

بصورتيه والظاهر انه يجب

الشكر ولا يزمه تسليمه

وانما قيد بالراهن لاجل

قوله واذ احلف الحاشال

(قوله واذا بيع الدين في الاول) سواء كان المقر الزاهن أو المرتهن فلائح الجني عليه لان المقر ان كان هو المرتهن فقد حلت له المالك لم يضمن وان كان المقر هو الزاهن فقد حلت للمرتهن أنه لم يضمن فلم يزل العبد مريواً مع مجوراعه ملحقه وحيداً قد حيل بين الجني عليه وبين ما حقه فيه وهو العبد بغير المرتهن فلا يرجع على الزاهن لان حقه متعلق برقبته لعبد فقط وفي صورة اذا كان المرتهن هو المقر وقد حلت المقر الزاهن أنه لم يضمن ثم باع العبد فلا يلزم تسليم نفسه المرتهن لامتصراً بأن الحق في نفسه للجني عليه فقوله ولا يلزم المخاصمة بالصورة تأمل شيخنا قال سم وانظر كيف باع الدين اذا أقر المرتهن بالجناية وكان وجهه ذلك مراء غرض الزاهن في التوصل الى براءته من الدين فاذا طالبه أجيب اليه فتأمل سم على حجر فلو لم يبيع في الدين بل فك في بيع في الجناية اذا كان المقر هو الزاهن مؤاخذه بقراره وقوله ولا يلزم المخلو وكان المقر بالجناية هو الزاهن لم يلزمه غرم جناية المرهون لتعلق حق المخلو عليه بالرقبة فقط فاذا أقر بوجود الجناية قبل القبض فهو متد بقايضه فلها غرم أقل الامر من حل زيادة وكتب أيضاً: واذا بيع الدين في الاول سواء كان مقر الزاهن أو المرتهن وكذا اذا بيع له في الثانية بصورتها لائح المقر وهو الجاني عليه لحقت المرتهن على عدم الجناية ولكن يلزم تسليم الثمن في المصروفين المرتهن لذلك وقوله الى المرتهن المقر أي فيما اذا ادعى الجناية أم لا لشكر يعني في الاول فيلزم تسليم الثمن له لانكاره الجناية وعلى كل من المصور لا يجب عليه دفعه للجني عليه فتاخص أهملتي بيع دين المرتهن فلائح المقر من نفسه في المصور الاربع بقوله لا يلزم تسليم الثمن المرتهن في ثلاثة منها ولا يلزم في واحدة (قوله فلائح المقر) وهو الجاني عليه لحقت الزاهن أن لا يباية وقوله ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن لتفسيه الوثيقة عليه فهو متد على نفسه بقرره وبتوفيقها على استئذنه لانه لا يحكم ببقائه الهنية كمال اليه بن قاسم رشيخنا اه شوري (قوله ولا يلزم تسليم الثمن) أي من حيث كونه رهن وان لم يضمن حيث وفاة الدين قل قال الزهري قضيت جواز التسليم وهو كذلك وتليسه فهل يجبر المرتهن على قوله ولا يظهر الاول ان عرض الزاهن وتبرأ به ذمته حيث لم يعلم صدق المرتهن ويلزم المرتهن تسليمه للجني عليه لاعترافه بأنه يستحقه دونه هكذا ظهر في خبر شوري ولمرتحن أخذ من نفسه مال الزاهن بطريق الظرف اه اطاف (قوله واذا حلف أي لشكر في الثانية) أمانى الاول فلائح المقر فاذا كان المقر فيها المرتهن لان اقراره لا يغني بالنسبة للمقره وان أمك الزهن سم بالمعنى أي لا يسجل حق المرتحن السابق على الجناية لان الفرض انه ادعاه بعد القبض أي ادعى وجودها سم بخلاف الثانية (قوله أي لشكر) أي المرتحن وقوله في الثانية أي بصورتها (قوله غرم الزاهن) قال في الروض الحائض اه وقضيتها ما اذا فك الزهن له الرجوع فيها غرمه وبيع الزهن الجناية قاله الشيخ ووجهه أنه لا يجب عليه الغرم عيناً الا لتعاقب حق القبر وحيز الزرع الى الاصل وهو تخيير بين الغرم وتسليم البيع اه شوري (قوله فيهما) أي في المصورين كل واحدة بصورتها وقوله حلت للجني عليه أي في المصور الاربع وقوله لا المقر هو الزاهن في ثلاثة والمرتحن في واحدة وقوله ثم يبيع الجناية أي في الاربع بقوله ولا يكون له في رهنه أي في صورة واحدة من صورتي الثانية فقط وهي ما لو ادعى الجناية قبل العقد (قوله حلت للجني عليه) وبه يلتزم قبل لتأمين رده على ما على غير المدعي لان الجني عليه غير مدع هنا (قوله ولا يكون لباقر رهنه) أي ان كان باية قبل القبض ويرى وماه قبل العقد كما يؤخذ من التعليل وحده في احدى صورتي الثانية ومجابهة سم ان كانت الجناية قبل العقد أم لا وكانت بعد القبض أو بينه وبين العقد كان لباقر رهنه قطعاً اه (قوله لا يلزم المدين مردودة) أي من المرتحن على الجني عليه قل سم يؤخذ منه أنه

(واذا بيع الدين في الاول)

فلائح المقر له ولا يلزم تسليم

الثمن الى المرتحن المقر

(واذا حلف) أي لشكر

(في الثانية غرم الزاهن)

لجني عليه (الاول من

فيتمه) أي السرهون

(ولا شرا) كما في جناية

أم الولد لا تمتنع البيع (ولو

نكح) لشكر فيهما

(حلت للجني عليه) لان

الحق له لا للمقر له لم يدع

لنفسه شيئاً (ثم) اذا حلف

الجني عليه (بيع) العبد

(لجناية) لتزويها بهين

(المردودة) ان استقرت

أي الجناية قيمته والا يبيع

منه بقدرها ولا يكون الباقي

رهنه لان الجني المرتودة

كالينة أو كالأقر بأنه كان

جائز في الابتداء فلا يصح

رهن شيء منه وقول ولو

نكحني إلى آخره من زادي

في الأولى وإن استغرقت

من زادي في الثانية (ولو

أذن) أي المرتهن (في بيع

مرهون فبيع ثم بعده

(قال بجعل قبله وقال

الراهن بعده) فالمرتهن

لان الأصل عدم رجوعه

في الوقت الذي بدعيه

والأصل عدم بيع الراهن

في الوقت الذي بدعيه

فيتعارضان ويبقى أن

الأصل استمرار الرهن

وذكر حكم التعديف في

هذه والتي بعدها من

زادي (كن عليه دينان

بأحدهما وثيقة كرهن

(فأدى أحدهما ونوى

دينها أي الوثيقة فانه يحلف

فهو مصدق على المتحقق

القائل أنه أدى عن الدين

الأخر سواء اختلفا في نية

ذلك أم في لفظه لان المؤدى

أعرف بقصد وكيفية

أدائه (وإن أطلق) بأن

لم يشيأ (جعله ضمانا)

منهما كما في زكاة المالين

الحاضر والغائب فإن جعله

ضمانا فطاع ما بالأسوة

بالأبسط كما وضعت في

شرح الروض وتغيريها

ذكر أعم من قوله ألقان

بأحدهما رهن

﴿فصل في نقل الدين

بأثره﴾ (من مات وعليه دين)

ادعى ما بيني قبل الرهن بالسكية بخلاف ما إذا ادعى قبل القبض وبعد الرهن فيكون ما زاد على

الأرض رهنا بأخذ المرتهن سم (قوله كالينة) أي من القرض وهو الراهن (قوله أو كالأقرار) أي

من المرتهن (قوله في الابتداء) بأن صرح بأن الجناية قبل المقدار لا دعوى بأنه بيني قبل القبض

لاستنزاه الجناية في الابتداء فالجناية بعد العقد وقبل القبض لا تبطل الرهن س (قوله قبله)

أي البيع فلو اختلفا في نفس الرجوع بأن قال بعد البيع رجعت عن الإذن وأنكر الراهن فالقول

قول الراهن يمينه لان الأصل عدم الرجوع س (قوله في الوقت الذي بدعيه) وهو رجوعه قبل

البيع (قوله والأصل عدم بيع الراهن في الوقت الخ) وهو قبل رجوعه عن الإذن (قوله وبقي أن

الأصل استمرار الرهن) وبطل البيع تبعا له ح فلو أنكر الراهن سلم للمرتهن وبمقتضى على

الراهن التصرف فيه لاعترافه بأنه للمرتهن وظاهر أنه لا يبرم قيمته للعيلة لان رهنه ساقى على

ذلك حل (قوله فانه) أي من عليه دينان فأن مات ولم ينم يمينه جعل بينهما مناصفة ح (قوله

فهو مصدق الخ) ويجرى ذلك في المكاتب إذا كان عليه دين معاملة ونجوم كتابه فأدى وهو ساكت

ثم ادعى أنه قصد النجوم وادعى سيده أنه قصد دين المعاملة فالقول قول المكاتب يمينه بخلاف

ما لو تنازعا في الابتداء فالقول قول السيد إذا قد أخذ عنه دين المعاملة لا يمرض السقوط

من غير بدل بخلاف دين الكتابة فانه وإن كان معرضا لا قوط أيضا لكن له بدل وهو الرقبة زى

قال ع ش على مر ومن ذلك ما لو اقترض شيئا ونذر أن القرض كنما دام المال في ذمته أو شيء منه

ثم دفعه له فقراره يجمع المال وقال فقصد به الأصل فسقط عني فلا يجزى عني من الدين شيء فيصدق

ولو كان الدفع من غير جنس الدين ومحل ذلك حيث لا يقل وقت الدفع أنه من النذر والأصدق

الأخذ ويصرح بقوله سواء اختلفا في يمينه أو لفظه اه (قوله لان المؤدى أعرف بقصده) قال

ابن حجر ومن ثم لو أدى له ما تم شيئا وقصد به عن دينه وقع عنه من غلبة الدين ودعيه أو هديه كذا

قالوا وقضيت أنه لا فرق بين أن يكون الدين بحيث يجزى على القبول بأن كان من الجنس وأن لا بأن

كان من غير الجنس لكن بحث السبكي أن الصواب في الثانية أنه لا يدخل في ملكه الأرضاء

وللمتصدق صدق الدافع مطلقا ولو كان من غير جنس الدين حيث أخذ مريضه بى زى ملخصا (قوله

جعله ضمانا) فأن ما قبل التمين قام وأمره مقامه كافى به السبكي فهاذا كان بأحدهما كقيل

فان تعدد ذلك جعل بينهما نصفين وبالتميين يبين أنه يرى من منتهى حين الدفع لامن التمين كافى

الطلاق للمجم حل

﴿فصل في نقل الدين بأثره﴾ أي وما يتبع ذلك من قوله ولورث أسما كما بال قبل الخ ومن قوله ولو

تصرف وارث الخ وهذا هو الرهن الشرعي وما تقدم في الرهن الجسلي وقوله بأثره أي ولو كانت

دينيا ومنفعة وإن كان الرهن الجسلي لا يصح بهما (قوله من مات) ولو كان رهنه ويكون له تعاقان

تعاق خاص وتعلق علم وقائدة ثانيا أن الرهن إذا لم يمه براسم يمينه له قاله العراقي في التكت

شو يرى (قوله وعليه دين) أي غير لقطة تملكها لان صاحبها قد لا يظهر فيزوم دوام الحجر لا إلى عاية

لانه لا غاية لتعلقه وقد صرح النووي بأنه لا مطالبة سوى آخره لان الشارع جعلها من جهة كسبه بخلاف

دين من انقطع خبره لا انتقاله لبيت المال بعد مضي العمر الغالب بشرطه فيدفع لاما عادل ففاض

أمين ثقة ولومن الورثة يصرف كل منهم في مصارفه وشمل الدين ما به رهن أو كفيل وشمل

دين لله تعالى وحت الحج فليس للورث أن يتصرف في شيء منها حتى يتم الحج ولا يكتفى بالاستئجار

ودفع الجرة كذا قاله النجاشي ولو كان الدين لورث سقط عنه بقره قل على الجلال (قوله



(قوله فإن انفك تعلق الخ)

ينافيه قول حج أو أربأ

مستحقه الآن أراد الإراء

من غير الميراث فلا راجحه

الوارث

(قوله فبما يدفعها) يفيد

أن محلها ذوات الأجرة بما

يجب دفعه وهو الظاهر

(قوله فليحرر الجواب)

ببينة القاضى من القاتب

يندفع المخرج

(قوله رجاءه لو أدى

الخ) يمكن أن يحمل

الاستدراك قوله بخلاف

لأن التركة شاملة للامرهونة

ابتداء والوارث عند عدم

الرهن يكون كالزاهن

تخلفا وتعددا كما يفيد

التشبيه انفكاك شيء من التركة إذا أدى أحدهم نصيبه فجاء الوارث قبل موته جلياً تأمل

مستغرقاً وغيره) أي وإن قل الدين جداً (قوله بتركه) أي غير المهرون منها تعلق حق الميراث به قبل الموت فإن انفك تعلق الدين به بخلاف حق الميراث فإنه تعلق ببقية التركة أيضاً فله شيخنا مر اه حل (قوله كرهون) أي جعل فلا ينافي أن هذا رهن شرعى قال الشو برى قيل يرد عليه أن التركة لو كانت أقل من الدين خلصت بدفع الوارث فغيرها وذلك (الف كون التمتع بقدره في هذه الصورة انتهى وقال من قضية كلامه إن الدين لو كان أكثر من قدر التركة ففي الوارث قدر حافظ لا تنتفك من الرهنية وليس مرادوا يجب بأن التشبيه في أصل التعلق به يجب بما أورد عليه أي بأن مقتضى ما إن الوارث يصح تصرفه فيما يذون صاحب الدين لأنه كالرهن والوارث بمنزلة الزاهن انتهى (قوله وإن انتقلت) الوارث حال (قوله كأي) أي في قوله ولا يمنع تعلق الدين به الركن ولو قبض بعض الورثة بعض الدين الموروث لم يخص به فلا حال بمحضه اختص المحتال بما قبضه لأنه عن الحول لا عن الإرث حل (قوله ويستوى في حكم التصرف) كان الانسب أن يقول في حكم التعلق أو يؤخر هذه عن قوله فلا ينفذ تصرف الوارث أي في شيء منها أي سواء أذن لمصاحب الدين في التصرف أم لا وهذا إذا تصرف لنفسه أما إذا تصرف لغيره المثلت كقضاء الدين فيصح باذن الغرماء ولا يصح بدون إذنهم وحمل الصحة إذا أذن الجميع فلا يكتفى إذن بعضهم إلا إذا كان البعض الآخر غائباً وأذن عنه الحاكم ولا بد أن يكون ذلك التصرف بمن المثل ويكون التفت قبل دفعه للدين رهنه راجعاً لبراءة ذمته المثل ع ش على مر وأقضى بعضهم بأنه لا يصح إيجار شيء من التركة لقضاء الدين وإن أذن الغرماء ووجهه أن في ضرر راعى المثل ببقاء رهن نفسه إلى تصادمه الإجارة اه وأقول هذا ظاهر أن كانت الإجارة متصلة على الشهور مثلاً وموئجة إلى آخره لتمامها لو أجزأها جازة فبعضها ودفعها بالدين ففيه نظر لأن الإجارة لا تملك بالعقد فبما دفعها للدين لا يقدح بحمل تلك العين المخرجة قبل إتمام العقد فتفسخ الإجارة فبما بقي من المدة لا يقول الأصل عدمه والأموال المستقبلة لا ينظر إليها في أداء الحقوق وقدم اه يجوز جعل رأس السلم منفعة عقار وإن كان السلم حالاً فقبض بعض محلها ولا ينظر لاحتمال التمسك بظاهره لأنه لا فرق في ذلك بين أن يتصرف عن نفسه وعن غيره كالولي في مال الصبي ع ش على مر (قوله فلا ينفذ) وإن أذن له الدين مرارة تعلق الميت وقوله تصرف أي لنفسه بخلاف لقضاء الدين الحلف وكلامه شامل لما إذا كان الدين قليلاً جداً كفلس والتركة كثيرة جداً وشامل لما إذا كان صاحب الدين غائباً بلا بديهة وقا فله قدره بدفعه في عدم محبة التصرف في شيء منها رج وسيق لا يجازا كانت الورثة محتاجين أو صغاراً وذلك الضيق قبل أن يوجد منه في الربيعة لأنه تمت به البولي لأنه قد قل أن يوجد مورث يرى من الدين وإن قل فليحرر الجواب (قوله) إن كان موسراً أي عند الاعتاق والإيلاد لأنه وقت الائلاف ولا يضر عروض الأعراس وإن لم عليه ضرر رب الدين شو برى لأنه لا محاصر معسر الزم عليه عدم دفع قيمة الذي اعتقه وأجبه للأزمة له باعتاقه وإحالة لاجل وطاء (قوله كالرهنون) راجع لثلاثه أي لقوله ويستوى وقوله فلا ينفذ الخ وقوله غير اعتاقه وقوله وسواء علم الوارث الخ راجع أيضاً لكل من الثلاثة (قوله لأن ما تعلق) أي التصرف الذي تعلق بالحقوق أي الدين ومعنى تعلق التصرف بالدين أنه لا ينفذ حتى توفي الدين وقوله بذلك أي بالعلم والجهل اه (قوله نعم الخ) هذا الاستدراك لمحل لأن الزمان لم يعلل ينفك فيه بعض المهرون بأداء الدين إذا تعدد الزمان فالشرعى والجهلى على حد سواء في هذا الحكم وقوله بخلاف ما ورثه المورث الخ رهنه جلياً وقوله فلا ينفك شيء منها أي عن الجلي وذلك لأن الزمان واحد وهو المورث شيخنا (قوله لو أدى بعض الورثة) أي لجميع أرباب الدين فبعضيته أنه

لوكان الوارث واحدا وادى البعض لا ينفك وتقدم في الحامش خلافة فليحمر وكتب ايضا انظر لو أدى  
 لجيع أر باب الدين بعض مال كل شو رى الظاهر لا ينفك شئ منها حتى يوفى الجيع **(قوله)** فلا ينفك  
 شئ منها الا بأداء الجيع أى كفى المورث ولان الرهن صدر ابتداء من واحد وقضية حبس كل  
 المرون الى البراءة من كل الدين ومنه يؤخذ أنه لو مات الرهن عن اثنين فوق الرهن لاحدهما نصف  
 الدين لا ينفك نصيبه وهو ما ذكره السبكي وأطال في الدعي ابن الرضة حيث بحث أنه ينفك إه  
 شرح الرض سم **(قوله)** اذليس في الارث أى مع الارث **(قوله)** الفيد للملك قال في التحفة  
 وقضية كونهما ملكه اجباره على وضع يده عليهما وان لم يقبل الدين ليوفى ما ثبت منه لانه خليفة  
 مورثه ولان الرهن يجبر على الوفاء من رهن لا يملك غيره فان امتنع نائب الحاكم عنه وكلامهم في وارث  
 علم الماساقتا في ذلك انتهى أقول وقضية ما قرره من لار باب الدين مطالبة هذا الوارث وان  
 لم يضع يده على التركة لا يملكها بوضع يده عليها شو يرى **(قوله)** كثر أى نطق أى كثر **(قوله)**  
 بالورث الاول حنفى **(قوله)** تعلق أى كتمان رهن وأورث وقوله وذلك أى تعلق الرهن والأورث  
 لا ينعى الملك في المرون والجاني أى فكذلك تعلق الدين بالتركة لا ينعى الارث كغيره شيئا أى  
 ليس تعلق الدين بالتركة كترن تعلق الدين بالمرون ومن تعلق ارث الجاني بالبعد الجاني بل مساو  
 أو أقل والتعلق بهذا لا ينعى الملك بدليل نفوذ الاعتناق بالأداء من الرهن المورث والظاهر والاخضر  
 في التعليل أن يقول اذليس تعلق الدين بالتركة كترن تعلق الدين بالمرون والارث الجاني تأمل  
 وعبارة الرسل لان تعلقه بالارز يدعى تعلق حق الرهن بالمرون والجاني عليه بالجانية في كلام  
 الشارح تقدم يوتاخير وحذف ياداة انتهى **(قوله)** وتقدم الدين مبتدأ وقوله لا ينعى خبره وهذا  
 وار دعى قول الملق ولا ينعى وارثا حاصل اليراد أن مقتضى الآية أن الدين يمنع حيث قيد فيها بقوله من  
 بمصومية يوصى بها وأردن فظاهر ما أن الورثة لا يملكون التركة الا بعد استخارج الدين والوصية وهذا  
 ينافي للمدعى هنا وحاصل الجواب الذى أشار اليه ان التقديم فى الآية من حيث القسمة والاخراج لامن  
 حيث الاستحقاق أى انه عند القسمة وانصرف فى التركة يجب تقديم اخراج الدين على اخذ الوارث  
 حصة وهذا لا ينافى أنه استحق التركة من حين الموت وقوله لاخراج من أصل التركة على لقوله لا ينعى  
 ذلك مقدمة عليه وأصل الكلام وتقدم الدين على التركة فى قوله تعالى لا ينعى ذلك أى ملك الوارث  
 طالما اخرج من أصل التركة أى لكون التقديم من حيث الاخراج والقسمة لامن حيث الاستحقاق  
 تأمل وهو بعيد والظاهر أن قوله لاخراج متعلق بتقديم وليس علما بعده **(قوله)** فلا ينعى بزادها  
 ظاهره ولو متصلة كالسمن فتقوم مهنزلة ثم سمينه فإزاد عن قيمتها من رزاقها خص به الورثة لكن  
 عبارة حج بزادها التركة المتصلة ومهنزلة من الدين كمن ذكر بعد ذلك فى الجنب  
 اذا انصف بمسوة الدين ما يقتضى أن الزيادة المتصلة لا تكون رهن فتقوم التركة بالزيادة ولو  
 كسفى فليراجع ولو بذرا رضا مات والبره ستر بالارض لم يبرز من شئ ثم ثبت وبرز بعد الموت  
 قال هر يكون جميع ما برز بجماعه للوارث لان التركة هى البره وهو باسناد فى الارض كالتاب وما  
 برز منه ليس عينه بل غيره لكن متولها وتانى منه كقوله هر وأظن أن ذلك بحث منه لاهل فيه فبأتمل  
 اه سم أى فانه قد يقال ان البذر حال استازره كالجل وهو للمورث مطلقا انتهى ع ش على هر  
 وسبأى ما فيه عن قبل قريبا وعبارة الرمل **(قوله)** لو مات ترك رزعا لم يبرز سبأى ثم سبيل  
 فهل تكون السبيل للوارث أم تركه قال لا ذرى الاقرب الاول أى فى اخذ الوارث السبيل وما زاد  
 على ما كان موجودا وقت الموت فلو برزت السبيل ثم مات وصارت جبا فبذموضع تأمل والاوجه

فلا ينفك شئ منها الا بأداء  
 الجيع والفرق ان الرهن  
 الوضى أقوى من الشرعى  
 ولا ينعى تعلق الدين بها  
 ارثا اذليس في الارث  
 المقيس للملك أكثر من  
 تعلق الدين بالمرون وتعلق  
 رهن أو أرض وذلك لا ينعى  
 الملك في المرون والبعد  
 الجاني وتقدم الدين على  
 الارث لاخراجا من أصل  
 التركة فى قوله تعالى من  
 بمصومية يوصى بها ودين  
 لا ينعى ذلك فلا ينعى  
 أى الدين بزادها أى  
 التركة

**(قوله)** اذا انصف غيد  
 وجوده الا أنه غير متقدم  
 ان وضع كلام حج فبالو  
 مات عن زرع ولم يسبيل ثم  
 طال أو سبيل فما وجد  
 الوارث لتضرره فهو  
 كازيادة المتصلة اه ثم  
 ذكر فى السبيل لو وجدت  
 عند الموت هل تكون تركه  
 لوجودها عند الموت أولا  
 لمسم بمصودها كمنك ارد  
 الا ذرى فترتب عليه أنه  
 فبالو برزت السبيل فبات  
 ثم صارت حيا موضع تأمل  
**(قوله)** وسبأى ما فيه عن  
 قل الخ الا فى الغامض  
 سبيل الزرع لافى البذر  
 تأمل

ما فيه بضمهم ان الزيادة الخاصة بعد الموت لا تعلق بها الدين وفصل الحكم في ذلك فيما  
 يظهر أن يقوم الزرع على الصفة التي كان عليها عند الموت فتعلق الدين بقدر ذلك من ثمنه والراثة  
 الوارث أما التركة غير الحب فمثل بعض المتأخرين ان مات وقد برزت ثمرة لا كما لها فهي ركة وكذا  
 ان كان لها كالم لكن أبرت قبل موته فان لم تؤر أو ترك حيوانا حاملا فزوجها بناء على أنه يأخذ  
 قسطا من الثمن أولا شرح مر والراجح أن الحمل يأخذ قسطا من الثمن فيكون ركة على المتعد  
 من **(قوله ككسب وتاج)** بعيدا أن المراد الزاوية المتصلة ومنها سابل زرع وز يافته في الطول  
 وطول شجرة أما المتصلة كسمن وغلاظ شجرة وطلم لم يؤر رجل موجودين وقت الموت فهي من  
 التركة فتعلق بها الدين ونقل عن شيخنا الرمي أنه يقوم الزرع ونحو موقت الموت ويرف قيمته  
 فإراد الوارث وهذا بالنسب القواعد ولم يرتفع شيخنا كالاملة ابن قاسم ولي هذا السوء اه قل  
**(قوله وتاج)** بان حلت بعد الموت أما لو حلت به قبل الموت فانه يكون ركة **(قوله والوارث اما كما)**  
**(الح)** نعم لو أوصى بقضاء الدين من ثمنها بعد بيعها أو من عيناها أو بدفعها بدلا عنها وتعلق بينهما لم يكن  
 للوارث اما كما هو المقصود من غيرها قل وحل قال ع ش فلو لم يخل فخل نفذ تصرف وإن أتم  
 باسمه كما إذا استحق بماله الوارث ووصله إلى حقه من الدين ويحتمل فساد القبض لمخفيه  
 من فهو يتغير في المورث والظاهر الاول وصحنا ولو اشتملت التركة على جنس الدين فليس له  
 اما كما قضاء الدين من غير هذا لان صاحب الدين أن يستقل بالأخذ اه زى بلشني أقول  
 بتأمل وبه ذلك فان مجرد استقلال صاحب الدين بأخذه من التركة لا يقتضي منع الوارث من أخذ  
 التركة ودفع جنس الدين من غير هذا فان رب الدين لم يتعلق حقه بالتركة تعلق شركة وانما تعلق بها  
 تعلق رهن والراهن لا يجب عليه توفيق الدين من عين الرهن اه نه رأيت في حج **(قوله والوارث)**  
 اما كما **(الح)** يستثنى من جواز أخذه ما إذا أوصى ببيعها إلى وفاء دينه وما إذا اشتملت التركة  
 على جنس الدين لان صاحبه أن يستقل بأخذه وماذا تعلق الحق بينها اه زى **(قوله أعجب)**  
 الوارث) نعم ان وجد الراغب بالفعل أعجب الترماء من قول **(قوله لان الظاهر انها لا تزيد)**  
**(الح)** ولان الناس غرضاني أخفاء ركة مورثهم عن شهرتها لكن هذا التعليل ربما يقتضي إجابته  
 ولو كان هناك راغب بالفعل وتعليل الشارح يقتضي أنه يجب الترماء حل **(قوله وهذه الصورة)**  
 واردة **(الح)** قد يقال الحاصل في هذه قضاء بعض الدين لاجب الدين فلا رد كذا قرره شيخنا زى  
 وفيه نظر لا يخفى اه حل وأجيب عنه بان كلامه في الجواز لا في لزوم وهذا أحسن من قول زى  
 قد يقال **(الح)** **(قوله ولم يسطع)** أي قبل الفسخ **(قوله فسخ التصرف)** أي فسخته الحاكما  
 ما لم تكن قيمته الردية على بيتي في علم الراهن من الدين والافيشني ان لا فسخ سم وحل **(قوله فسل)**  
 أي من قوله فسخ ع ش **(قوله انه لم يبين فساد)** وحيث قلنا رد قبل طر والدين للمشتري  
 لان الفسخ يرفع القسمن حينه لان أصله **(قوله لانه كان جائزا لمطاهرا)** أي لو باعنا ع ش **(قوله)**  
 أما لو كان **(الح)** مفهوم قوله فسل أدب لان الدين هنا كان موجودا **(قوله ككسرت الاشارة اليه)** أي في  
 قوله سواء علم الوارث الدين أو لا ع ش أو قوله يستوى في حكم التصرف **(الح)**

﴿ كتاب التفتيش ﴾

أي إيقاع وصف الافلام من الحاكم على الشخص واختير هذا التعبير على الافلام الذي هو  
 وصف الشخص لانه المقصود شرعا كما شار إليه الجلال المحلى في شرح الاصل بقوله يقال قلب

ككسب وتاج  
 حدثت في ملك الوارث  
 (والوارث اما كما بالافضل  
 من قيمتها والدين) حتى  
 لو كان الدين أكثر من  
 التركة وقال الوارث أخذها  
 بيمينها وأراد الترماء بيعها  
 لتوقع زياد فوا غيب  
 الوارث

درس

لان الظاهر انها لا تزيد  
 على القيمة وهذه الصورة  
 واردة على قول الاصل  
 للوارث اما كما وقضاء  
 الدين من ماله (ولو تصرف  
 ولادين فطرا دين) بنحو  
 رد مبيع بسبب تلف ثمنه  
 و(لم يسطع) أي الدين بإداء  
 أو إبراء أو نحوه (فسخ)  
 التصرف فسل انه لم يبين  
 فساد له كان جائزا له  
 ظاهر أو تصويري بما ذكر  
 أول معانيه به أما لو كان ثم  
 دين حتى ثم ظهر بعد  
 تصرفه فهو قد كسرت  
 الاشارة إليه

﴿ كتاب التفتيش ﴾

هولة

الحاكم كالمدينون مغلبا بينهم  
من التصرف في حاله والا اصل  
فيه ما رواد القادر قلتي  
وصحح الحاكم استاده ان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
حجرجل معاذ ذاب ما في  
دين كان عليه وقسمه بين  
غرمائه فأصابهم خسة  
أسباع حقوقهم فقال لهم  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ليس لكم الا ذلك (من)  
عليه دين آدمي لازم حال  
زاد على ما له حجر عليه)  
في ما له ان استقل (أرعى)  
وله) في مال مولىه ان لم  
يستقل (وجو) فلا حجر  
بدين لله تعالى غير فوري  
كندر مطلق وكفارة لم  
يعص سبها ولا بدين غير  
لازم كنجوم ككتابة  
لنتمكن الدين من استقامه  
ولا يؤجل لانه لا يطالب به  
ولا بدين مسأله أو ناقص  
عنه فلا يجب الحجر في  
شئ من ذلك ثم لو طلبة  
الغرماء

(قوله) وانصهر مستحقوا  
حيث قد تبال انصهر فلا  
فرق بينها بين غيرها في  
ذلك لانه اذا انصهر  
مستحقوه جاء الحجر  
لا تنفاه المني الذي ضعفه  
الحجر حتى اتموه وهو عدم  
تعين طالبيه لان الضعيف

الحاكم نأدى عليه بالفلوس قبل والتفليس لمتصغر فله أي نسبة للافلاس التي هو مصدر افلاس  
أي صار الى حاله الفليس معناه الفلوس شرح مر (قوله) النداء على الخلق) أي للمسر لا بقيد الشروط  
الآتية في موجب الحجر ع ش على مر (قوله) وشهره) أي ايشاره بصفة الافلاس عطف تفسير وقائده  
بيان ان المراد النداء عليهم من جهة الافلاس لا من جهة أخرى سم ويصح أن يكون من عطف الازم  
على المزوم والسبب على السبب (قوله) بصفة الافلاس) تنازع على من النداء وشهره (قوله) لنهي  
أغنى الاموال) أي بالنسبة لغيرها فانها بالنسبة للذهب والفضة خيسة وباعتبار الرغبة فيها العامة  
والادثار خيسة ع ش على مر (قوله) مغلبا) ينبغي شبعه بفتح الفاء ونسبه بدالام لانه للموافق  
لقول مر هو أي التفليس مصدر فله اذا نسبة للافلاس اه ع ش والمني جعل الحاكم المدينون  
مغلبا أي مولى من التصرف بجمع الحاكم ليدفع مصدر مضاف لمتصغره (قوله) بمنعهم من التصرف)  
ظاهره انه يكفي في الحجر منهم من التصرف وهو الوجه وقيل يعتبر ان يقول حجرت عليه بالفلوس لان  
منع التصرف من أحكام الحجر فلا يقع به الحجر سل (قوله) حجر على معاذ) أي بؤاؤه وقيل يسؤل  
غرمائه والاول احوب ولا مانع من موافقة سؤاله والهم من كون الواضع متعمدة أي السؤال والا  
فيصداه حجر عليه من بين فانه لو نكر ونقل كما في شرح مر وع ش ثم بهت الى المنى وقال لعل الله  
يجبرك ويؤدى عنك دينك فز يلزمين حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا حره سل جبر  
وقضى دينه الباقي بركته عليه الصلاة والسلام وقوله في دين أي في جنسه لان الذي عليه ديون بديل  
قوله بين غرمائه (قوله) ليس لكم الا ذلك) أي الآن والقرينة قول النبي في آتوا الحديث لعل الله  
يجبرك ويؤدى عنك دينك ولو كان الباقي سقط عنه لما تروى النبي وقال الدين فاذا قبر بعد على  
الوفاء وجب عليه التوفية (قوله) من عليه) ولو رقيما ما ذاك فالجهر عليه بالفلوس لقاضي للسيد  
والمراد بالدين ما يشمل المنفعة كأن يقرضه رجل جماعة لا كسنة على ع ش (قوله) زائد على ما له) أي ولو  
بأقل مشدود و يعتبر ان يكون ما له الذي ينسب اليه الدين زائد على ما يدين من نحو دست ونبشوري  
(قوله) حجر عليه في ما له) فان لم يكن له مال بالسكية بحث الرافعي جواز الحجر عليه منعاه من التصرف  
فيما عدا بحث باسطايد ونحوه ورد ما من الرضة بأنه انما يصح على ذلك تعال وجود وما جاز تعال  
يجوز قصد اقال الاذرى وهو الحق والحاجو هو الحاكم لا احتياجه الى الحجر لنظر والاجتهاد أو الحكم كما  
في شرح الباب ويكفي فيه منع التصرف ولا يجب أن يقول حجرت بالفلوس حل (قوله) وجو يا  
أخذ بالقاعدة ان ما جاز بهل متناع وجب حل وان قال بضمه بالجواز (قوله) غير فوري) ضعيف  
والعثمان حقوق الله تعالى لا فرق فيها بين الفوري وغيره لانه يشاء على السهلة مر ثم لو زمت الزكاة  
القيمة وانصهر مستحقوه فلا يبعد الحجر حينئذ سم وسل وحل (قوله) كندر مطلق) ليس بقيد  
على العتد وكذا قوله لم يعص سبها وانما قيد بها جوا يعلل كلامه من التقييد بغير الفوري (قوله)  
وكفارة) ككفارة تقتل خطأ (قوله) كنجوم ككتابة) وكالمن في عدم اختيار المشتري فلا حجر به لا تنفاه  
الازم كاصح به مر وكشرطه المشتري شرطه بائع أو لم فلا حجر به لا تنفاه الدين لكن رأيت  
بعض الهوامش أنه يحجر باليمن في زمن خيار المشتري لا يملك الازم وفيه وقع ع ش (قوله)  
لنتمكن المدين) أي وهو المكاتب (قوله) فلا يجب الحجر) بل يجوز بل يزعم الحاكم بشفاء الدين  
فيه اذا راد ما له أو كان مساويا له بدينه فان امتنع باعه عليه أو أكرهه عليه بالضرب والجلس الى أن يبعه

ويحسرك

ناظر الى انه يطالب به معين فضعف بأنه لا تعيين حتى في الفوري تأمل رأي فرق بين الزكاة

وغيرها من حقوق الله (قوله) ليس بقيد) لكن مقتضى مسألة الزكاة انه اذا انصهر المنتظر ولم المنتور القيمة عدم بعد الحجر فتأمل

في المساوي أو الناقص بعد  
الاستناع من الاداء موجب  
لكنه ليس بمجبر فليس بل  
مجرر غير وبال مراد به  
ماله العيني أو الدين الذي  
يتيسر الاداء منه بخلاف  
المنافع والمنصوب والغائب  
وتحويها وقولي أدى لازم  
مع قولنا وعلى وليه وجوبا  
من زيادتي وإنما يجبر  
على من ذكر (بطله)

(قوله فلا يكتفى اقراره)  
لعل الاولى اقامتها بدل  
اقراره ولا فلا من ثبوته  
حيثما يكتفى القاضي بسبب  
الاقرار تأمل ثم ظهر كأن  
مرادهم الاتبات فلا بد  
من تقسيم الدعوى في الجميع  
بمذلك فانظر توقفه على  
الاثبات وهذا يكتفى بثبوته  
وله لانه بمآتهم بنحو  
تقليص نفقة توقف على  
تصديق الخصم بالدعوى  
ثم رأيت سم على ع قال  
بعد قوله بالدعوى ولو لم  
يدع الرقعة ففتضى كلام  
ابن الرقعة فخرج الحجر  
على الحكم بالرقعة فظهر انه  
لا يكتفى بقوله فلا يكتفى الخ  
لما هو مقرر من أنه يحكم  
بعله في مثل ذلك

ويكرر ضرر بل لكن عهلي في كل مرة حتى يبرأ من ألم الاولى لتلاؤذي الى قتله اه حج قال سم عليه  
قوله بالضرب قال في شرح الروض قال لم يبرز بل ليس القى طلبه التبريم ورأى الحاكم ضرر به وأخبره  
فصل ذلك وان زاد مجموع على الحد اه واما جازت الزيادة على الحد هنا لا يستعاض به بمثل الا ووقع  
الصال لا يتقيد وقوله ويكرر ضرر به أي ولا ضمان عليه اذا مات بسبب ذلك انتهى (قوله في المساوي  
أو الناقص) هي مسألة نفيسة فلا يتقيد بها لاقصد تقع كثيرا سم ع وشي الخبر عليه بعد طلب الرقعة  
والاستناع من أداء الدين فياذا كان الدين مساويا وناقصا (قوله ليس بمجبر فليس) ينبغي على ذلك  
انه اذا قضى الدين انك بشير فك قاض بخلاف هذا (قوله بل مجرر ب) هذا واضح اذا كان  
الدين نحو عين اذ قضية كلامهم في بيعت الخبر التبريم اختصاصه بذلك موافقا للعاملات من أن  
تكون سبيل الضمان الاموال ما اذا كان نحو اتلاف فلا يجزى في الناقص ولا في المساوي غير بياولا غيره  
وهذا مع حسن حجج وسم وقال حل الخبر التبريم هو الذي لا يتوقف على فك قاض بل ينكف  
بمجرد دفع الدين فيقارن الخبر المعهود في هذا وبفارقاً يضاف أنه يتفق على عونه نفقة المورسين وفي  
انه لا يتعدى لاحداث من أمواله وان لا يباع فيه مسكنه وعاديه موسمي غير بيا لكونه اموالاً فيجوز فيه  
شرط وبيع التمس (قوله والمراد به) أي في كلام المتن وأما قول الشارح في ماله قال مراد به ما يشمل  
المنافع وما بهما بدليل قول الشارح بعد ومنفعة بعد قبول المتن به يتعلق حق الرقعة بهما و بدليل  
قول المتن فيا يأتى ويترجم بعد انقسامه لاجل تأمل ولهم موقف عليه قلل الذي يقابل بينه وبين الدين  
الذي عليه لا يدخل فيه نحو المنافع وذكر وان كان الخبر عليه يتعدى لما في الكلام في مقامين ع  
على مر ملخصا (قوله الذي يتيسر الاداء منه حالا) بأن تكون العين حاضرة غير موهنة والدين  
على مقراء به بينه وهو حاضر وينبغي أن يكون موسرا حل وهو يقتضى أن الذي يتيسر الاداء منه  
راجع للثنتين (قوله بخلاف المنافع) أي التي لا يتيسر الاداء منها أي فلا تعد من ماله فلا تعتبر في زيادة  
الدين عليها وان تعدى الخبر عليها لم تكن من تحصيل أو جوتها لا ولا اعتبرت وينبغي أن مثل المنافع  
الوظائف والجنسية التي اعتبرت لتزول عنها بعوض فيه برالمعوض الذي يرغب بثله فيها عذو يضم له  
الوجود فاذا زاد على مجموع ذلك حجر عليه والا فلا ع ش على مر (قوله أيضا بخلاف المنافع)  
محتمرا للتقييد بالدين وقوله والمنصوب الخ محتمر وقوله الذي يتيسر الاداء منه النسبة لكل  
منهما محتمر ما بالنسبة للدين والمنصوب والغائب ومحتمره بالنسبة للدين داخل في قوله ونحوها وذلك  
كالدين المحمود والدين على مصر أو موسر وليس به يتعدى لا اقرار تأمل (قوله والمنصوب) أي الذي  
لا يتيسر الاداء منه حالا ومثل المنصوب الرهون فلا تعتبر زيادة الدين عليه حل (قوله والغائب)  
ويظهر انما لا يتيسر الاداء منه في الحال وهو أن يكون فوق مسافة التصرف وقوله ونحوها كالرهون  
وكذا دينه وسجل أو حال على مصر أو موسر ولا يتعدى عليه كجعله في شرح الروض فلا يعتبر  
زيادة الدين عليها وان شمله الخبر وقادته في الرهون خلافا لابن الرقعة منع التصرف فيه ولو باذن  
المرتهن وانظر حكم الدين الرهون عليه هل يحسب من الدين المجبور بها ولا نظر الى أنه لا يطلب  
بمن غير الرهون اعتمد شيخنا زى الثاني شو يرى (قوله بطله) أي طلب من عليه من بعد  
الثبوت عليه اقراره أو حكم القاضي أو إقامة القرض الماله بعد تقسيم دعواهم فلا يكتفى اقراره من غير  
تقدم دعوى شو يرى أو اقراره أو إقامة القرض لان العلق بأوى طلبه أو وليه انتهى لاجل مجبر بدني غائب  
رشيده لا يطلب كالاستوفى بدنه فمن كان من عليه الدين غير نفقة عرض الدين على الحاكم كره  
قضيه ان كان أمينا أو الاسم كما هو ظاهر ويؤخذ من لزوم قبضه أنه يجبر عليه حتى يقبضه منه لتلا

بضمه قبل تيسر التقيض منه ويحتمل خلافه حج س (قوله ولو بوكيلة) لانه لو بناتيه كالتى  
 بعده لان النائب يشمل الولي فيقتضى أن الحجر على الولي يطلب وليه مع أن الحجر عنه وعلى الولي  
 ق مالمويل كالتقدم (قوله وأطلب بعضهم ودينه كذلك) و بعد الجبر بذلك لا يقتضى صاحب ذلك  
 الدين بل يرمي كل حق حال قبل القسمة فيترامح صاحب مع الترماء حل (قوله فان كان لغيره مولى  
 خاص) بتقييد لقوله وأطلب غرامته أى محله ان استقل الترماء كما قبل عليه عبارة حج (قوله جبر  
 عليه المال كم) أى وجوب باعلى التعمد والمراعاة فى بلد المحجور عليه لا فى بلد ماله خلافاً لا ذرى  
 بل لا يجوز له كما يعلم مما يأتى فى الحجر و جاز الحجر من غير سؤال لان القاضي ان كان لا يعلم فظاهر والا فهو  
 يلزمه النظر فى حاله لمصلحة الصلحة وهى منهصرة فى الجبر بشرطه وهو يزاد الدين على ماله على اصاب  
 شوبرى وعبارة حج وقد يجب على الحاكم الحجر من غير طلب ذلك فيما اذا كان الدين للموجب الحجر  
 له جداً ووجهه طاعة كالتقراء كالسنتين فيمن مات وورثه له مال على مناس شوبرى (قوله حج  
 التداء عليه) فيقول للمنادى الحاكم حج على فلان بن فلان وأجرو للمنادى فى ماله بقسمه ما على جميع  
 الترماء كالتى قبل على الجلال وكان القياس انه لا يجب أجرو للمنادى على النفس لا على الترماء بل فى  
 مال المصالح وأحوالها ووجه خلافه كما علمت قل والتداء سنة أيضاً فقوله مع التداء متعلق بأشهاد أى  
 سن له الاشهاد والتداء وعبارة حج وأشهد الحاكم بما على حجرو من أن يأمر بالتداء عليه ان  
 الحاكم حجرو عليه اه (قوله بحال) هو يشهد بالام لا تخفيها له الجبر يبنى انما جبر بسبب الدين  
 الحلال لا ليجل المؤجل حش وقال حل يجوز أن يقرأ بالتخفيف أى بحال من الاحوال ويجوز أن  
 يقرأ بالتشديد وهو وان كان غير محتاج اليه به عليه لا يفضل عنه اه قابلا على الاول بمعنى وفى على الثانى  
 سببية وهى على الاول متعلقة يسجل وعلى الثانى بجبر (قوله بخلاف الموت) واراد للتصلة بالموت  
 والاسترقاق فانه جعل فيها الدين المؤجل وتظهر فائدة ذلك فياذا اراد المحجور عليه الذى عليه دين مؤجل  
 وقسم ماله على ديونه الحاله دون المؤجلة ثم مات فان ربه الدين المؤجل يشاركهم و يبين فساد القسمة  
 من حين الردة بمرامى وقائمة حاوله بالرق مع ان الرقيق لا مال له انه يقتضى من ماله الذى غنم بعد الرق كما  
 ذكره فى الجهاد (قوله لان القسمة) هى وصف قائم بالانسان صالح للالزام والالزام وهو يزول بالموت  
 فلا يمكنه التملك بعده وقال بعضهم للمراد بقائمة محلها وهو الفات وقوله خرب بالموت خرب كعلم والمعاد  
 شوبرى بالنسبة للمستقبلات التى لم تقدم لها سبب اما بالنسبة لما مضى ولما تقدم سببه فلا كما اذا خربا  
 عدوا فاقامه ضمن موقوف فيه فلو وقع فيه أى أخذت دين من تركه عند عدم العاقلة فان لم يمس التركة  
 باليد أخذت من بيت المال ويجعل لتقدم سببه كالتقدم وشمل الموت الردة المتصلة بالموت أى يبين  
 بالموت اسهل من حين الردة وتظهر فائدة فيها لو قسم ماله بين رده وموته ثم مات فيبين فساد القسمة من  
 حين الردة اه بمرامى أى اذترك المؤجل قال الرافى وكذا استرقاق الحجر وقوله من النقص ويؤخذ  
 من الحلول بالموت ان من استأجر محلاً أو مؤجلاً ومات قبل حلوله وقبل استيفاء النفقة حلت جهته كما  
 أفتى به الشافعى والمتاوى وأما افتاء الجلال المحل بعدم حلوله نظر الى أنه مات لم يستوف المقابل بخلاف بقية  
 صور الحلول بالموت فردود بأن سبب الحلول بالموت خرب القسمة وهو موجود هنا اه س (قوله وبه  
 يتعلق حق الترماء بماله) أى ما يمكن سبيطاً زمن خياله أى له ولها فان حق الترماء لا يتعلق به فله  
 الفسخ والاجازة على خلاف المصلحة وما لم يكن يترك لمن ثياب بدنه فله التصرف فى ذلك كيف شاء  
 حل وكذا النفقة التى يعطيها الحاكم له أو لموته انتهى شيخنا ح (قوله أو بدنه) أى المأشارة

ولو بوكيلة لان فيه غرامه  
 ظاهراً (أو طلب غرامه)  
 ولو بنواهم كانوا لهم لان  
 الحجر عنهم (أو طلب  
 بعضهم ودينه كذلك)  
 أى لازم الى آخره فان كان  
 لغيره مولى خاص ولم يطلب  
 حجرو عليه الحاكم (وسن)  
 له (اشهاد على حجرو)  
 أى النفس مع التداء عليه  
 ليس على الناس معاملته  
 والتصرع بالنسب من  
 زائدنى (ولا يجعل) دين  
 مؤجل بجبر (بحال)  
 بخلاف الموت لان القسمة  
 خربت بالموت دون الحجر  
 (وبه) أى وبهونه  
 طلب أو بدنه (يتعلق  
 حق الترماء

بما كلهن عينا كان

أودنا أو منفعة (فلا)  
تراجع فيه الدين الحادثة  
ولا يصح تصرف فيه بما  
يضرهم كوقف وهتولا  
يصح (بهم) ولو لمزماه  
بدينهم بغير إذن القاضي لأن  
الحجر ثبت على العموم  
ومن الجائز أن يكون له  
غرم آخر أو خرج بحق  
الفرما حتى الله تعالى القيد  
بما سكر كقولنا نذكره  
فلا يتعلق بمال الفليس كما  
يؤزم به في الروضة كأنها في  
الايمان وبصرف فيه  
تصرفه في غيره كتصرفه  
بمعا وشراء في ذمته فثبت  
المبيع والمقن فيها ككساحه  
وطلاقه وتعلمه ان صدر

من زوج

(قوله رد على الفائل الخ)

هل يؤول بصحة الاعتراض  
عند اختلاف الجنس أيضا  
وقوله ان اتحدى ان هذا  
هو محل الخلاف والافولم  
يتحد كان كبيع زيد  
وعمر وعبد بهما من واحد  
أثبت قابطلان أيضا  
واضح لضرر البقية أي  
قابطلان قطع في القهوم  
تأمل وبعد ذلك فقيده  
الاتحاد الطلان بقده  
لامن حيث التفليس لأنه  
لا يصح من غير الفليس أيضا  
فلاداعي لذكره هنا  
الذي يخص البيع والصحة  
فدتها هل تصح هنا أولا  
فلاداعي الاقوله ان بهم

بقوله فان كان لغير مولى اه (قوله بما) بكسر اللام كاشطة المذهب فيتم وان كان شطبه بالفتح  
يشمل الاختصاص والباقي به السببية (قوله عينا) كان أودنا أو منفعة لا يقال هذا التعميم ينافي  
قوله ولا يخلطل النافع لا نقول المراد بما تقدم ان النافع لا تضم الى مال العيني والدين الذي يتيسر  
الوفاة منه ثم ينظر في النسبة بين الثلاث بين الدين وأعيان نظر العين والدين فقط ثم اذا زاد فيه على  
ما ذكر حجر عليه بعد الحجر يتعدى الى عيانه ودينه ومنافعه فتؤجر أودله وموافق عليه مرة بعد  
أخرى حتى يوفى ما عليه من الدين فلا منافاة بين تعدى الحجر الى المنفعة وعدم اعتبارها في الابتداء على  
أن السلام في منفعة لا يتيسر منها ما يضمن الى المال لا وما هنا في الاعم فلا تافى قال هذا عمن المال  
قبل الحجر قال في نافي فيه خاص والعين والدين والمنفعة الذي يتيسر الاداء من الكل بخلاف المال بعد الحجر  
ففرق بين المال الذي يقابل ينمو بين دينه وبين المال الذي يتعدى اليه الحجر ثم ما تقرر من تعدى  
الحجر الى المنفعة التي لا يتحصل منها ثمن في الابتداء هو كتمدى الحجر الى ما يحدث من كسب وغيره اه  
عش (قوله فلا تراجهم فيه الدين الحادثة) أي عند العلم بالحجر على طر يقته الآية ما عند الجهل به  
فتراجعون على ما يأتي به فلا منافاة بين هذا وبين ما يأتي آخر الفصل من ومع ذلك فالتمسداً لظنه  
هنا من عدم التراجع مطلقاً (قوله ولا يصح تصرف فيه بما يضرهم) ضابط ما لا يصح منه كل تصرف  
مال متعلق بالعين مفقود على الفرما ما ناشئ في الحياة ابتداء فخرج المال نحو الطلاق والعين الائمة  
كالسرو بالفقوت ممكن من يفتي عليه جهة أو أوارث أو صدق لها بان كانت محجور عليها وجعل من  
يعتق عليها صداقا ولو وصية في الابتداء الاقرار وسيأتي وبالحياة كالتدبير والوصية نحو حواو في الابتداء  
رده بسبب ونحوه قال الاذمري وهو التصرف في ثقتهم وكونه بأي وجه كان قل وقوله كوقف رهبة  
أي وبالإدلاء على التعمد (قوله ولو لمزماه بدينهم) غاية لرد على القائل بصحة البيع حينئذ ان الحد  
جنس الدين وباعهم لفظ واحد زى (قوله لان الحجر ثبت الخ) هذا الملقح بما تقتضي البطان  
حيث اذن القاضي وقد مر صرح شيخنا بصحة البيع ولو لا جنسي بأذن القاضي كابد عليه قوله بغير إذن  
القاضي وقد يفرق بأن القاضي يحيط بظهور القرم فيما يضمن لظهوره عند عدم الاذن (قوله على  
العموم) أي لاجل الفرما الخاصين وغيرهم فعلى التلايل وقوله ومن الجائز من تمام الله وهو محالها  
(قوله ان يكون غير بما آخر) أي لا يترتب من ندائه عليه وقت الحجر بلوغه ذلك لجميع أبواب الدين  
لجواز غيبة بعضهم وقت النداء أو مضاف في الحال عش على مر (قوله القيد بخاص) أي في قوله  
غير فوروى والتمسده انه لا فرق حل (قوله فلا يتعلق بمال الفليس) لبنائه على المسألة حل (قوله  
وبصرف فيه) كان الأولى أن يقول الخ بدليل قوله رده بسبب وذلك لان المذكور قيدان قوله تصرفه  
فيه وقوله بما يضرهم فخرج بالاولى التصرف في ائتمه والسكاح والطلاق والخام واسقاط القصاص وخرج  
بالثاني الرد بالبيع والاقالة (قوله) وكساحه ملاقاة الخ معاذة لفاها وفي نوذاسيلاده خلاف  
الراجع عدم النفوذ لان حجر الفليس امتناع عن حجر المرض بكونه يتصرف في مرض منه في تلك الحالة  
وعن حجر السكاح كونه على الغير سل (قوله ان صدر من زوج) أي لانه يأخذ العوض في العبرة  
تسبح فكان الحسن أن يقول ان كان أي الفليس هو الزوج فيخرج به ما لو كانت هي الفليس فان  
خالت بهين من أعيان مالها لا يصح وملاصحه معر المشل قياسا على ما لو اختلفت بعين منصوبة  
وأوجب بأن الحجر على العين المنصوب بشرطه وعلى عين مالها على الجدي أقوى من الشرعى وان  
خالفت في منهاصه وعبرة عش قوله ان صدر من زوج فان صدر من غير وهو الزوجة أو وكيلها أو  
الاجنبي اذا كان كل منهم مقلداً فيه تفصيل وهو انه ان كان بعين لا يصح الاختلاع بمسماه انتم

ومفهومه أنه يصح بهر المثل في ذمته فلا يرجع أو بدین صح وزم ذمته لا بإزامه به القراء لمخوفته بعد  
 الحجر **(قوله)** واستقاطه القصاص أي ولو جئنا لأنه لا يثبت الا كسب أو إتمام يتبع الصفو بجائنا  
 لعدم الثبوت على القراء وقيل ما يأتي من وجوب الكسب على من عصى بالدين أي ما هنا عنى هنا  
 عن القصاص وجب كونه على مال لأنه كالكسب الواجب عليه لكن لو عني بجائنا احتمل الصحة  
 مع الإثم كإقتضاه الملاحم ع ش **(قوله)** ورده يبيع أي يجوز ذلك ولا يجب على المذم لا لأنه لا يترتب  
 الا كسب كإثبات قتيبه وهو شامل لرد ما اشتراه في حال الحجر وهو الوجه وأما لزوم الولي لرد لاه  
 يترتب رعاية الأخط لموليه ثوري وصل **(قوله)** في حقهم أنما يقيد به لاجل التفصيل المذكور في المتن  
 أما في حقنا أي المرقن نفسه فيقبل مطلقا من غير تفصيل بمعنى أن ما أقر به يستقر في ذمته **(قوله)** ولو بعد  
 الحجر أي ولو كانت الجنابة بعد الحجر ومثلهما حدث بعد الحجر وتقدم عليه كانهما ما يؤمر  
 قبل إقلاسه والحاصل أن ما وجب بعد الحجر أن كان برضا مستحقه قبل ولا قبل وإزام القراء  
 من لى أو لى أو أئنه الوجوب بعد الحجر فهذه الآية بالنسبة لغيره بقاى سواء أسندها لقبل الحجر  
 أو بعد مولاه يظهر رجوعها للمعين أي ما يمكن رجوعها للمعين حيث وجب بها الأمن حيث ذاتها أي ولو  
 كانت العين وجبت أي ثبتت للقرن عند القاس بعد الحجر كأن غشيها بعد مولاه يصح رجوع التعيم  
 لاد قرار لأن الفرض أن الإقرار في الشكل بعد الحجر وأيضا لأنه في مقابلة تنقيح المتن **(قوله)** كما يصح في  
 حقه الكف القياس أي قياسا على حقه وقوله وكذا الرمي ضاح أي يجمع الحجر على  
 كل وإن كان في الرمي بالنسبة لما زاد على الثالث **(قوله)** وإزامه القراء بمحتمل أنه سبني للفاعل  
 والفاعل ضمير يعود على الرمي وإزامه في الحقيقة وإن كان هو المرقن بالدين لكن يصح استناد  
 الزامه للقرن بضمير باعتبار إقراره فهو السبب فيها ومحتمل بناؤه للقول والقراء نائب الفاعل والتقدير  
 بإزامه المرقن القراء **(قوله)** فإن أسند وجوبه لما بعد الحجر هذا عتذر التنقيح بقوله لما قبل الحجر  
 وقوله أو لم يسند وجوبه إلخ محتمل رقبه أسند وجوبه به فهو لم يسند وشوش **(قوله)** في حقهم وأما  
 بالنسبة لحق نفسه فإن ما أقر به يثبت في ذمته **(قوله)** لتقصير به معاملته في الأولى وهي ما إذا  
 أسنده لمعاملة وقوله في الثالثة وهي ما إذا لم يسند وجوبه لما قبل الحجر وقوله وقيدته في الثالثة  
 وقوله فينبى أن إزامه فإن أسند لما قبل الحجر فواضح أن ما بعد ما قبله من ذمته معاملته لم يقبل أو  
 بغيرها كالجنابة قبل حل **(قوله)** على أقل الراتب أعنا كان أقل لأنه لا يقبل إقراره به في حقهم ودين  
 الجنابة أعلى لأنه يقبل إقراره به في حقهم وحقهم وهلا على بقوله وتنتز على الغالب وهو دين المعاملة لأنه  
 غالب بالنسبة لدين الجنابة **(قوله)** بما إذا انفردت من إجماعه كان مات أو من أو خوس **(قوله)** لأنه يقبل  
 إقراره أي فيقبل تصير معاملة قبل ناقص **(قوله)** بأنه لو أقر بدین أي من معاملة وقوله قبل أي بالنسبة  
 لحق القران بالنسبة لحق القراء لا به تقدم قرر بيان ما وجب بعد الحجر لا يقبل في حقهم فلا يرجعهم المرقن  
 من **(قوله)** وبطل الخ قال شيخنا وهو ظاهر في التقدير السابق فذلك التقدير للقرن به فدانته وأما ما هو  
 أكثر فلاح وإن كان مقتضى تعليل الشارح بطلان ثبوت اعساره مطلقا أي بالنسبة لجميع الديون قال  
 ابن قاسم لا يذنب أن يفهم من بطلان ثبوت الاعسار بطلان الحجر وأما ذلك فإنه لا وجه لذلك لأن إقراره  
 بالملاءة أدت بوثها بعد الحجر لا يذنب في محتمل لجواز طررها بعد مولاه فرض وجودها قبل من فواته بطلان  
 ثبوت الاعسار مع بقاء الحجر لوطا ليوه بذلك التقدير لأن يتوزع على نسبة ديونهم لم يشهد سوى  
 الاعسار ولم حبه وملازته على وفاة الدين إذا لم يوف الدين وإن كان الحجر باقيا لأنه لا ينفك الا بملك

واقصاصه واستقاطه  
 القصاص ورده يبيع أو  
 أقله إن كان بنية أدلا  
 ضرر على القراء بذلك  
 (ويصح إقراره) في حقهم  
 (بين أوجباته) ولو بعد  
 الحجر (أو بدین أسند  
 وجوبه لما قبل الحجر)  
 كما يصح في حقه وكذا قرار  
 الرمي بدین وإزامه فيه  
 القراء فإن أسند وجوبه  
 لما بعد الحجر وقيد بمعاملة  
 أو يقيد بها ولا بغيرها  
 أو لم يسند وجوبه لما قبل  
 الحجر ولا ما بعد لم يقبل  
 إقراره في حقهم فلا يرجعهم  
 للقرن في الثالث لتقصيره  
 بمعاملته في الأولى وتنتز به  
 على أقل المراتب وهو دين  
 المعاملة في الثانية ولأن  
 الأصل في كل حادث تقديره  
 بأقرب زمن في الثالثة  
 وقيدته في الروضة بما إذا  
 انفردت من إجماعه المرقن  
 أمكنت فينبى أن يرجع  
 لأنه يقبل إقراره انتهى  
 ويتجه مثله في الثانية  
**(تنبيه)** أخفى ابن الصلاح  
 بأنه لو أقر بدین وجب بعد  
 الحجر واعترف بقدرته  
 على وقائه قبل وبطلان ثبوت  
 اعساره أي



تستلزم قدرته على وقائه  
بقية الديون (ويتعدى  
الجزءا حدث به) وبكسب  
كاستياد) وهذا أعم من  
قوله حدث بعده باستياد  
(وصية وشراء) نظرا  
لقصود الجبر مقتضى شموله  
للحادث أيضا نعم ان وجوب  
له بعضه وأوصى له به وتم  
التفاداه يقتضى عليه ولا  
تعلق للقرءاء به (ولبيان)  
ان (جهل) الحال الفسخ  
والتعلق بماله كسبائي  
(و ان يزاحم القرءاء) فخره  
وان وجد عين ماله بخلاف  
العالم لتقصيره

فصل فيما يفعل في مال  
المحجور عليه بالفلس من  
بيع وقسمة وغيرها  
(بيادر قاض يبيع ماله)  
بقدر الحاجة لا لطلب  
زمن الجبر ولا يفرط في  
المبادرة لا يقطع فيه عن  
بخس (ولو مكرهه)  
وسكنه

(قوله يبيع الحاكم ليس  
حكما) لا لعمل له انابل  
عليه قوله ولا بد الخ  
(قوله الا أن يجاب الخ)  
وبجواب بيان المال الذي  
يتعلق الدين به أكثر من  
الذي ينظر بينه وبين  
الدين كالنفع الخ لا يتأني  
الاستيفاء منها حال وجوب  
ذلك تأمل

القاضي وان بطل اعساره سم وحل (قوله لان قدرته على وقائه الخ) لانه لا يوجب الامازاد لان  
الفرض انه حدث بعد الجبر (قوله على وقائه شرعا) الذي يظهر أن يحمل كلامه على ما اذا قال  
وأقصر على وقائه شرعا فليثبت بحسب ولازم حتى يوفى جميع الديون كاملة وبطل ثبوت اعساره (قوله  
تستلزم قدرته الخ) لانه لا يجوز له توفيقه لا بعد توفيقه جميع الديون المتقدمة عليه بارة سول قوله  
لان قدرته الخ فيه نظر لان عبارة القربس فيها تقيده القدرة بالشرعية ويجوز ان يراد القدرة  
الحسية فالوجه ان بطلان ثبوت اعساره ما هو بالنسبة لتلك القدرة الذي اعترف بالقدرة عليه  
فليتأمل سم اه سول لان الاستلزام لا يكتفي في ذلك الباب فيجس وبلازم إلى أن يوفى ذلك القدر  
القاد عليه ويسمونه بينهم ولا شيء لفرقه لحدوث دينه بعد الجبر (قوله لما حدث) أي وان زاد ماله  
على الديون لانه دوام يقتضيه مالا يتفرق في الابتداء سول (قوله نظر القصد الجبر) وهو وصول  
كل ذي حق حقه (قوله وتم العقد) راجع لكل من الهبة والوصية ونماه في الهبة بالقبض وفي  
الوصية بموت الموصى والقبول بعده (قوله وليائع) أي عن فذمة الفلوس وأما البائع بعين من ماله أي  
الفلوس فيبيعها بالمل من أصله ويصدق في دعوى الجهل لان الأصل عدم العلم كما في شرح مروعش  
(قوله أن يزاحم) واراجع أنه لا يزاحم حيث أجاز لان مقتضوه أي مخاضا من المزاحمة فسخره  
سول وحل فان وجد عين ماله ففسخ وأخذ والا في المال في ذمة الفلوس (قوله بخلاف العالم) فلا  
يزاحم ولا يفسخ كما يأتي في قوله ففسخ معاوضة محضة لم تقع بعد سحر علمه لتقصيره وشك في عدم المزاحمة  
الجاهل اذا أجاز خلافا لما اقتضته عبارة قال في العباب فان علم أو أجاز لم يزاحم القرءاء لحدوثه براءة  
قال شيخنا وما في العباب هو المقتول انتهى شوري درس

فصل فيما يفعل في مال المحجور عليه بالفلس (قوله وغيرها) كترك ما يليق به من الثياب  
والنقعة عليه وإجارة ولد ماعى وما يتبع ذلك كثبوت اعساره الخ المشار اليه بقول المتن واذا أنكر  
غرماء اعساره الى آخر الفصل (قوله يبادر قاض الخ) المراد بالقاضي قاضي بلد الفلوس اذا لولا على  
ماله ولو بغير بدله لتبعيا للفلوس وما يتبع للفلوس من بيع ماله كاد كرك رعاية فخلق القرءاء يأتي نظيره  
في مجتنع من أداء حق وجب عليه بأن يسر وطالب به صاحبه وامتنع من أدائه فيأمر بالخا كره  
فان امتنع وله بالظاهر وهو من جنس الدين وفي منه ومن غيره باع عليه ماله ان كان يجعل ولايته  
ولكن يفارق المجتنع الفلوس في أنه لا يتعين على القاضي بيع ماله كالفلوس بل له بيعه كما تقرروا كراه  
المجتنع مع تفرقه بجميس أو غيره على بيع ما في يدين من ماله لا على بيع جميعه مطاوعا بيع المالك  
أو وكيله باذن الحاكم أولى من بيعه لانه لا يحتاج الى بيته بالملك بخلاف ما لو باع الحاكم  
أو نائبه بالبدان ثبت أنه ملك على ما قبل ع ش على مخرج المحكم فليس له البيع وان قلناه الجبر  
على ما قلناه حج في شرح العباب وان كان عموم قول مرفع سابق سحر القاضي دون غيره خلافه  
لان الجبر يدعى قسمة المال على جميع الترماء من الجاز أن تم غير غرماء له الموجودين ونظر المحكم  
قاصر عن معرفتهم ع (قوله يبيع ماله) ومنه النزول عن الوظائف بغير اهدم بيع الخا كليس حكما  
على العتمة اه قل (قوله بقدر الحاجة) متعلق ببيع قال ع ش على مرفع هذا صريح في أنه لا يبيع  
الا بقدر الدين ويشكل ما تقرره من أنه لا يجوز عليه الا اذا زاد دينه على ماله لان الجواب بأنه فقيره  
بعض الترماء بعد الجبر ومحدث له ما بعد مارت ونحوه (قوله ولا يفرط) أي جوبا ع ش وهو ضم  
الباء وكون القاء أي يسرع (قوله بخس) أي قايل (قوله ولو مكرهه) الغاية لرد وكذا كتب

ونامه) وإن احتاجا

لنصفه أو لغيره لانه يسهل

تحصيل ما يوافقان تعترض على

المسلمين والتصرع بذكر

المركوب من زباني

(بحضرة) بنفسه أو نائبه

(مع غرامه) بأنفسهم أو

نوابهم لانه أطيب للقلوب

ولانه بين ماني ماله من

اليب فلا يروهم قد

يزيدون في الفئ (في سوفه)

لان طالبه فيه أكثر

(وقسم منه) بين غرامه

(تدا) فبالجوع وهو من

زباني فان كان لقل المال

الى السوق مؤنة ورأى

القاضي استدعاء أهله اليه

جاز قال الماوردي وابن

الرفعة ولا بد في المبيع من

ثبوت كونه ملكه وحكي

فيه السبكي وجهين ورجح

الاكتفاء باليد ويؤيد

الاول ان الشركاء لو طلبوا

من الحاكم قسمته في يديهم

لم يجهم حتى ثبت ملكهم

(بمن مثله حال من نقد

عده) أي البيع لانه أسرع

الى قضاء الحق (وجوباً)

في ذلك وهو من زباني نعم

ان رأى القاضي البيع من

ديون القرماء أو روضاع

الفلس بمن مؤجل أو بشير

تداحل

(قوله يشتره امره الخ)

قا كنفي باليد لظهور ان

لا متاع ظهور الحجز

العلم ان استثنى عنها الوقت (قوله ونامه) أي وفرشاً لا ما يسامح به فينته كغيره وكاء خلقين

حل (قوله وألغى) كرامة وهي كل داء لازم زمن الانسان فينته من الكسب كالعلمي وشلل

الدين زى (قوله لانه يسهل تحصيله بأجرة) أي من بيت المال وقوله قضي المسلمين أي ميسرهم

أي وإسالة لأقراضا واعترض بأن ميسرهم أنما يميزهم التي الضرورية أو ما يقرب منه وما ذكر

ليس ضروري بالنص ولا قريناً منه وأجيب بان أهية التصبر بما يقرب عليها مصلحة عامة فزلت منزلة

ما يقرب من الضرورية زى والاية بضم الهمز توشد بدل الباء الواحدة معناها الغفر والسر (قوله

بحضرة) الباء بمعنى ممتلئة ببيع والحامثلة والتشع أفتح (قوله لانه) أي حضوره وحضورهم

أطيب للقلوب (قوله ولانه بين ماني ماله) أي أويذ كرمه مطلوبه فتكثر فيه الرغبة حل (قوله

والتصرع بذكر المركوب) لانه داخل في المال (قوله في سوفه) أي وقت قيامه كيوم الخس

مثلاً والمراد السوق المعهود لكل نوع فالأضافة للمعد شيخنا عزى بالسوق مؤنة وقد نذكر

مشتقة من السوق لسوق الناس بشارتهم اليها كما قاله بعض شراح البخاري قال ابن مكي والتأخيرا

التأثيث قبل والهيل على ذلك تصغيره على سؤفة ذكر مصاحب الاشارات ويوسهر بيع القمار

ليظهر الراغبون ولو باع في غير سوقه بعير مثله جاز نعم ان تعاق بالسوق غرض معتبر للفلس ولا القرماء

وجب سول ودر (قوله وقسم منه) معلوف يع عده وقوله بمن مثله الآتي متعلق ببيع (قوله

بين غرامه) أي على نسبة ديونهم واستثنى من القسمه ما هو حجر على مكاتب الفلس عليه دين

معاملة دين جنابة فانه يقدم دين للماملة ثم دين الجنابة ثم النجوم لان دين الماملة يثنى بما فيه

ودين الجنابة مستقر متعلق بالرفقة ويحوم الكتابة معرضة للسقوط حل (قوله مؤنة) أي كبيرة

بحيث لا يسامح بها في قلة عاده عن (قوله ورأى القاضي استدعاء أهله) أي السوق اليه أي للمال

(قوله جاز) بل وجب رعاية المصلحة عزى وحل (قوله ولا بد في المبيع من ثبوت الخ) أي لان بيع

الحاكم حكم بأنه لان نصف الحاكم حكم كجاسي في الفرائض وهل عن شعبان ان تصرف ليس

حكماً ولا ما هو نايبة اقتضتها الولاية حل وهذا أي قول الشارع ولا بد الخ ضعيف (قوله ويؤيد

الاول الخ) ويزيد بان الحجز يشتره امره فلو كان ثم مستحق اظهر بخلاف الشركاء حل وبعبارة

سول وفرق بضرر المحجور عليه وتعلق التبر به هنا ور بما أخر بهم مساعدة البيعة ولا كذلك

الشركاء وفرق ع ش بأن حق القرماء في ذمة الفلس لا في أعيان ماله فلو أخذنا عنهم عيناً من أعيان

ماله بدنه ثم خرجت مستحقة لا يسقط حقه متعلقة بالذمة بخلاف الشركاء فان حقهم في العين وهذا اولى

من فرق حل لعدم ظهوره (قوله بمن مثله) ولو قل من يشتري به بمن مثله من نقد البلاد وجب

الصبر بخلاف قال النووي في فتاويه وقال ابن أبي القهم يباع المهر من يداؤه بعد النكاح والاشتهار

وان شهد عدلان له دون من مثله بخلاف بناء على ان القيمة موصفة قائم بالذات فان قلنا ما انتهى اليه

الرغبات فواضح لان ما دفع فيه هو بمن مثله وعليه فافرق الرهن مال الفلس بأن الرهن التزم ذلك

حيث عرض ملكه رهه للبيع ألا ترى بأن المسلم ايل التزم غميل المسلم فيدزمه ولو بأكثر من

مثله اه م قالو ردأي الفرق بأن هذا لا يتبع بيع ماله بدون من مثله بل الاوجه استواءهما ولو باع

بمن مثله ثم وجد راغب في زمن الخيار وجب البيع له فان لم يبع له انسخ البيع سول (قوله حالا)

فلا يبيع بمؤجل وان حل قبل القسمة حل (قوله لانه أسرع) علة اقوله حالا وما بعده (قوله ان من

رأى القاضي الخ) استدراك على قوله حال من نقد محله وقوله بمن مثله ديونهم الخ أي وكان غير نقد المحل

(قوله وأرضوا الخ) أي بعد ان القاضي لم يفي البيع اذ ما طلع من غير تنفيذ شيء ع ش وكذا لرضوا

لحاجته الى النفقة وكونه  
عرضة لهلاك (فتقول  
فقاراً) بفتح العين أشهر  
من ضمها لان المتقول  
يخشى عليه السرقة ويخوها  
بخلاف الفقار وقال السبكي  
الاحسن تقديم ما تعلق به  
حق ثم غيره ويقدم منهما  
ما يخاف فساده قال الاذري  
والطاهران الترتيب في غير  
ما يخاف فساداً ومغبر  
الحوان مندوب لا واجب  
(ثم ان كان النقد) الذي  
بيع به (غير دينهم) جنساً  
أو نوعاً (اشترى) لم (ان)  
لم يرضوا) بالنقد لانه  
واجبهم (والا) بان رضوا به  
(صرف لهم الا في محسوس)  
بما يمنع الاعتراض فيه  
كبيع في القمعة فلا يجوز  
صرفه لم ويخون من زيادتي  
(ولا يسل) القاضي (مبيعا  
قبل قبض ثمنه) احتياطاً  
لانه يتصرف عن غيره فان  
خالص من كذا في الروضة  
وأصلها وينبغي كما  
قال السبكي ان عمله اذا فعله  
جاهلاً أو معتقداً بغيره  
فان فعله باجهاداً وتقليد

صحيح

(قوله) ويقدم منه المرون  
(الخ) فيه ان المرون وما  
معه مقدم عليه بغير ائنة  
كأنه لم يعم قوله فما تعلق  
به حق كما يشهد به آخر كلامه

بدون ثمن المتعلق القاضي قياساً على ما قبله وأما احتيج لصاله القاضي لانه قد يكون هناك غريم آخر  
زي بزيادة وقد يقرض بين البيع بدون ثمن المتعلق وبينه بالرجل بان انقص خسران لاصلة فيه  
والقاضي انما يتصرف بهاسم ومن ثم لم ير الى المتعلق وقرق بأن القاتل هنا جزء من الثمن فيحتاج  
فيه لاحتمال ظهور غريم بخلاف الرجل فان القاتل فيه صفة وكذا غير هذا البلد (قوله) وليقدم أي  
وجوبه بوقال شيخنا بعلال شيخنا مر ان التقديم في هذا البلد كوراة متعوط برأي القاضي فيما يرام من  
الصلحة قول (قوله) ما يخاف فساداً أي أوثنيه وأستبلاه ظالم عليه شرح مر (قوله) للتلاصيح  
انظر لوقدم غيره فلفه هل يصح له التمسكه أولاً لانه لم يوجد منه فعل شوري والا قربان يقال ان  
قدم غيره لصلحة فلفه هو لا ضمان والا ضمن اه اطلق (قوله) فما تعلق به حق أي بدأ وناظر لم  
لم يعلقه كما سبق له لاحقاً تأمل (قوله) خيراتاً أي وجوباً بالمال يكن مديراً في الام انه لا يبيع الا ان تعذر  
الاداء من غيره فيؤخر عن الكل وجوباً قبل تدبيره لصيانة التدين من الابطال حل وألحق بعضهم به  
المعلق عتقه بصفة لاحتمال موت السيد وجوباً للصفة فراسعه ويقدم جان على مرون وهو على  
غيره قول (قوله) فتقولاً أي بدأ ويقدم منه الملبوس على نحو النحاس ويقدم منه المرون وما  
القراض على غيره بل قال شيخنا حتى على الحيوان (قوله) فقاراً) ويقدم البناء على الارض حل  
وسل وقول (قوله) وقال السبكي (الخ) ضعيف وقصته ان الذي تعلق به حق ولا يخاف فساداً يقدم  
على ما يخاف فساداً ما لم يتعلق به حق وليس تنجيه لان قوله ثم غيره شامل لما اذا كان يخاف فساداً وما  
تعلق به حق ولا يخاف فساداً وهذا وجه ضعيف لان ما يخاف فساداً يقدم والاحسن من ذلك كما  
قال الاذري ان يترك الامر الى نظر القاضي وما يرام لصلحة ويجعل اطلاق الاصحاب على الغالب سم  
سل وعش (قوله) ثم غيره) بالرفع والتقدير ثم يباع غيره أو ثم غيره يباع وأما نصبه أوجره فالاول  
خلافه لما يابز عليها ما ليس مراداً اذا التقدير في النصب ثم يقدم غيره في الجرم ثم يقدم غيره وليس  
بعدمه ثم يقدم غيره ع (قوله) ويقدم منهما ما يخاف فساداً أي على ما لا يخاف فساداً منهما  
وحينئذ يفيد ان ما تعلق به حق ولم يخف فساداً يقدم على ما لم يتعلق به حق وخيف فساداً وليس  
معتمداً وحينئذ لم ان قول المصنفو يقدم ما يخاف فساداً أي وجوباً بقوله فما تعلق به حق أي بدأ  
وقوله خيراتاً أي وجوباً بقوله فتقولاً أي بدأ حل (قوله) في غير ما يخاف فساداً وغير الحيوان (الخ)  
أي وأما فيها فواجب (قوله) والا بان رضوا به (الخ) أي ان كانوا مستقلين أو أوالاً أوهم والصلحة في  
التعويض لولم عليه حل (قوله) كبيع في القمعة) ومنفعة في اجارة القمعة حل (قوله) ولا يسل أي  
لا يجوز ذلك فيجرم ولوم وجوده من ثمة أو رهن عش ومنسل القاضي في هذا الحكم ما ذكره  
كالمجلس في بيع ماله (قوله) قبل قبض ثمنه) ويستثنى منه ما يباع شيئاً لاجل الثمن أو لاجل الثمن  
له عند القسمة مثل الثمن الذي اشتراه به بقائه يجوز ان يسله قبل قبض الثمن والاحوط بقائه في ثمة  
لا أخذه واعادته اليه لانه ان كان الثمن من جنس الله بن جاء التقاض وان لم يكن من جنسه ورضى به  
حصل الاعتراض فله يحصل تسليم بقاء الثمن على كل تقدير قال حج والاحوط بقائه في ثمة وان لم  
يحصل تقاض ولا اعتراض سل (قوله) لانه يتصرف عن غيره) اشارة لاضابط وهو ان كل متصرف  
عن غيره فلا يسل المتصرف فيه حتى يقبض ماله شيخنا عز بزي وهو علة لعملة أو لعل مع علته  
(قوله) فان ثالثاً من أي المبيع يبقته ولو مثلاً لانه لا يحل له وعلى هذا يغير المسترى على التسليم  
أولاً ما لم يكن نائباً عن غيره والا فلا يجيران على التسليم بل يجيران على القسمة حل وتأمل قوله

عن شيخه فان كان المراد به يقدم من تعلق به حق فله على الحيوان وجوباً على الفقار لم يصح قوله ببذل قال شيخنا حتى على الحيوان تأمل

القسمه وعبارة مر فان تنازعاً جبر المشتري على التسليم أولاً لم يكن بائعاً غير فبيعان فيما يظهر أى البائع والمشتري وهو ظاهر ان كان البائع المفلس بائناً للقاضى أم لو كان البائع هو القاضى فلزم بالبداهة وجوب احتضاره عنده ثم أمر المشتري بالاحتراز إذا حضر سلمه للمبيع وأخضع الثمن عرض على مر **(قوله فلا ضمان)** لان خطأه غير مقطوع به حل **(قوله وما يقضى قسمه)** أى ندبا شرح مر وصنع مر في شرح المناهج يقتضى ان يقرأ قبض البناء للفعول لكن المسموع عن الشيخ مضطرب بالبناء للمعاقل له لكن بحث السبكي ان الفراء إذا استؤوا وطلبوا حقهم على الفور وجبت القسوة قال الجوزي وهو متجه جداً فمن التزجيج ومن اضطرار بعضهم بالتأخير أو الحرمان ان ضاق المال شرح مر **(قوله بن الفراء)** أى الخالد يؤمنه ولا بد من تلؤل رجل شيئاً وقوله بنسبة يؤمنه وهذا بخلاف المدبون غير المحجور فإنه يقسم كيف شاء وفى قول نعم يقدم مرتهن على غيره لتعلقه بالعين ومستحق أجره على عمل في عين كحصارة لان الحبس له أجره القاسم في مال الصالح فان تصرفه في المفلس وإذا تأخرت قسمه فما قبضه الحالك قالوا لى أن لا يجبهه عنده للتمه به بل رضى أميناً ومراعاة فيه الفراء غير ما طرأ ولا يكلف رهنه لانه لا حاجة به اليه وانما قبضه لمصلحة المفلس وفى تكليفه الرهن سدلها به فأرق اعتبارها في التصرف في مال نحو الطول فان فقد أو دعه فقه يرضونه فان اختلفوا فيمن يوضع عنده وعينو غير فقه فن رأى القاضى من العدول الأولى وتلقفه عنده من ضمان المفلس شرح مر وبحث الاذرع ان ابقاءه بضمنه شتر أمين أولى من أخذه وإفراضه لثقله من حل وقول **(قوله بل ان طلب الفراء)** أى الجنس فيصدق بطلب واحد منهم شى **(قوله بل ان طلبوا قسمته)** انظر ما وقع فى هذا التركيب وهذا فى الواو وجب بائناً لثقل الاضرار ولو أتى بالواو لكان أحسن تأمل **(قوله فى النهاية)** معتمد وجمع بينهما بفعل مافيه الصلحة كما أتى فى قوة ولعل هذا مراد الشيخين قول **(قوله الظاهر خلافه)** معتمد وكل منهما له توجيه كما أشار اليه بقوله ولان الحق لم **(قوله ولعل هذا مراد الشيخين)** أى فكلام الشيخين محمول على ما إذا ظهرت الملحقة فى التأخير وكلام الهابية على خلافه اه **(قوله ولا يكفون الخ)** أى امسراقمة البيعة على النسي أى لا يكفون اثبات ذلك اما بالبيعة وأخبار من كما أتوا قبلت البيعة مع انه نفي عام لانه محصور بخلاف الورثة حيث يكفون أن لا وارث غيرهم حل أى لان الورثة أضبط غالباً كذا قالوا وفيه نظر قول وعبارة مر و يخالف نظيره فى الميراث ان الورثة أضبط من الفراء وهذه مشادة بعسر مدركها فلا يلزم من اعتبارها فى الاضبط اعتبارها فى غيره اه وإذا كانت الورثة أضبط نهل إقامة البيعة على ان لا وارث غيرهم لان شأنهم ان يعرفوا **(قوله هو أعم من قوله بيعة)** لان عبارة المصنف شاملة لشاهد بين وأخبارا كما كما أتوا فقامها ثبات وليس البيعة بخلاف عبارة لاصل شيخنا وفى شرح مر ولا يكفون بيعة أو أخبارا كما قال عرض عليه قوله وأخبارا كما أتى وأعلم كما مر **(قوله لان الجرح الخ)** أى لان وجود غريم آخر لا يمنع الاستحقاق من أصله ولا يستحق من اجتهه لجواز ابرائه بخلاف الوارث فإنه قد يمنع استحقاق غيره الارث ويصح من اجتهه حل **(قوله فظهر غريم)** أى يجب ادخاله فى القسمه بأن سبق دية الجرح شرح مر والقاضى يعنى الواو لا تسترط الفورية كفى عرض **(قوله وأحدث دين الخ)** مطوف على ظهر الواقع في حيز الفاء فكل من الحدوث والظهور واقع بعد القسمه ومن المعلوم أن الحدوث هو الحمول ولو التجدد بعد ان لم يكن إذا علمت هذا فاعلم ان ما علم به الشارح غير مطابق لكلام الثمن وذلك لان الدين في المثال هو بدل الثمن الناقص عند المفلس ووجوب السداد لمن حين تلف الثمن وتلقفه تارة يكون قبل الحجر دارة بعده كما ذكره حل وكل

فلا ضمان (واقضى قسمه) بين الفراء بنسبة ديونهم على التدرج لئلا منه ذمة المفلس ويصل اليه المستحق بل ان طلب الفراء القسمه وجبت (فان عسر) قسمه قلته وكثرة الديون (أخر) قسمه ليجمع ما يسهل قسمه فان أربوا التأخير بل طلبوا قسمه فى النهاية يجبهم وثقله السبكي عن المرافقين وقال الشيخين الظاهر خلافه فوله غيرهما عن الماردى وغيرهم قال السبكي بل الظاهر ما فى النهاية لان الحق لم فلا يجوز تأخيره عند الطلب الآن فظهر مصلحة فى التأخير ولعل هذا مراد الشيخين (ولا يكفون) عند القسمه (اثبات ان) هو أعم من قوله يستبان (لا غريم غيرهم) لان الجرح يشتهر ولو كان ثم غريم لظهر ومطلب حقه (فلقوم فظهر غريم أو) حدث دين

سبق سببه الحجر) كأن استعنى بميع مفلس قبل حجره وكنه القبوض ثالث (شارك) الفرع في الموردين الغرماء (المصلحة) فلا تنقض القسمة بطول المقصود بذلك مع وجود الملوغ ظاهر أو فارق فنهى (٤١٣)

وارث بن حنق الوارث في عين المال بخلاف حق الفرع فإنه في قيمته فلو قسم مال المفلس وهو خمسة عشر على غريمين لاسدما عشرين ولا آخر عشرة فأخذ الأول عشرة والأخر خمسة ثم ظهر غريم له ثلاثون رجس على كل منهما بنصف مأخذه هذا إذا أيسر الغرماء كلهم فلو أعسر بعضهم جعل كالمدوم وشارك الغريم الباقي فإن أيسر رجعا عليه بالقسمة كما أوصفت في شرح الروض وتعيير بما ذكر أعمر من اقتضاه على ما نلت به في الشرح

درس

(قوله رجعت له وشارك) قوله رجعت له وشارك

الفرع إلى أن الدين

الفرع إلى أن الدين

منهما سابق على القسمة فثبت الدين قبلها لا بعدها كما يفهمه عطف حدث على ظهر الواقع بعد القسمة فيثبت هذا المثال ظهر فيه الدين بعد القسمة فملي هذا يكون قول الحق فظهر غريم مفلسا عن قوله أو حدث دين إلخ وعبارة تأصيله ولو خرج شيء باع المفلس قبل الحجر مستحقا والتمن المقبوض ثالث فكذلك ظهر ثم قال مرأي من غير هذا الوجه فسقط القول بأنه لا ممتنع للكاف بل هو دين ظهر حقيقة انتهى فانتزعه فجعل بهذا الدين من قبيل مظهر لا من قبيل ما حدث فالاول التخييل لما حدث بما ذكر مر في شرحه بقوله والدين المتقدم سببه كالقدم فلو أجزدار أو قبض أجزها أو أنفها ثم انتهت بعد القسمة رجوع المستأجر على من قسم عليهم بالمصلحة اهـ (قوله سبق سببه الحجر) أو كان سببه جنابة ولو حدثت بعد القسمة حل (قوله مبيع مفلس إلخ) وأما الاستحقاق مبيع قاض فيأتي في قوله أو الاستحقاق مبيع قاض إلخ (قوله وكنه القبوض ثالث) قبل الحجر أو بعده فلو كان باقياره حل (قوله حصول المقصود بذلك) أي بالمشركة (قوله مع وجود الملوغ للقسمة) وهو أن لا غريم ولا دين حل (قوله وفارق) أي عدم النقض المأخوذ من قوله فلا تنقض القسمة وغرضه بهذا الرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وقيل تنقض القسمة كما لو اقتسمت الورثة ثم ظهر وارث آخر فانهما تنقض على الأصح ومحل نقضه في المتقومات دون التليات فيؤخذ منها الزائد على ما مضى الأخذ قاله شيخنا العزري (قوله فلو قسم مال المفلس وهو خمسة عشر إلخ) ولقاعدة أن يسبب دين كل غريم لمجموع الديون ويؤخذ بذلك النسب من الموجود (قوله فلو أعسر بعضهم) الحق بذلك أبو زرعة قالوا القسم الورثة التركة فظهر دين وقد أعسر بعضهم فيجعل مامع المومرين كأنه كلها فيأخذ الدائن كل دينه ثم إذا أيسر الميسر يرجع عليه بقدر حصته اهـ وواضح أنها لو قسمت بين غرماء المبت فظهر غريم فمكها هنا أيضا اهـ حج (قوله وشارك الفرع الباقي إلخ) عبارة مر فلو كان الملتف أخذ الحصة أسدر إلخ كما من أخذ العشرة ثلاثة أخسها لمن ظهر وهي ستة ثم إذا أيسر الملتف أخذ منه الأخرا نصف ما أخذ وقسمه بينهما على حسب دينهما رفس على ذلك (قوله رجعا) أي الغرماء عليه بالمصلحة فلو كان الذي نصف ما أخذه وهو ميسر أخذ الحصة أخذا إلخ كما من أخذ العشرة ثلاثة أخسها للفرع الذي ظهر فإذا أيسر من ذكر أخذ منه الغرماء نصف ما أخذه وهو اثنان ونصف وقسموه بينهم على حسب دينهم فاختصم له العشر وواحد ومن له الثلاثون واحدا ونصفا وبقي له اثنان ونصف وهي التي خصه لأن دينه نسبت إلى بقية الديون السدس فله سدس الحصة عشرة وقد أخذ ثلثها فيؤخذ منه نصفه وهذا كطريقة أخرى نظمه بعضهم بقوله

إذا عزم ديون قبل مال المفلس \* ففي المال قاض رب دين كل غريم واحد له فأقسم على الدين كله \* فتر نصيب الشخص عند علم

وهناك طريقة أخرى وهي أن تنسب المال الموجود إلى جميع الديون وتطلي كل واحد من دينه بمثل تلك النسبة فإذا نسبت الحصة عشر لمجموع الديون وهو ستون وجدتهار بها فطع على كل واحد ربع دينه ربع العشر فأثنان ونصف وربع العشر بن خمسة وربع العشر بن خمسة ونصف فلو ظهر للمفلس مال قديم أو حادث بعد إجماعه ظهور الفرع بمصر فنهى ذلك الفرع بمسقط مأخذه الغرماء وما فضل بقسم عليه وعليهم نعم إن كان دينه حادثا فلا مشارة في المال القديم حل (قوله وتعيير بما ذكر)

فيستقر لمن الحصة التي أخذها اثنان ونصف هي سدس الحصة عشرة ويؤخذ منه ما زاد وهو اثنان ونصف تنقسم بين صاحب العشرين والثلاثين بنسبة كل من الدينين إلى الآخر فيأخذ صاحب العشرين واحدا ويأخذ صاحب الثلاثين واحدا ونصفا فامل

أى بقوله أو حدث دين سيق سببه الخراج وقوله على ما تلت به في الشرح هو قوله كان استحق مبيع الخ شو برى **(قوله ولو استحق مبيع قاض)** قال الزركشى فان قيل كيف تصور ذلك اذا قلنا انه لا يبيع الامايت عندها فملك القاض فكيف تنضى أى تقبل وتسمع البينة بخلافه والجواب ما قاله في البحر ان قوم يمتدونه بأنه كان باعهم قبل الحجر أو وقفه فانها تقدم على بينة الملك المالكى أو بينة الملك مانع وبغرض سلامته تقدم بينة أخرى مهمها بيع آخر كشافه دين مع شاهد ومين شو برى وقوله اذا قلنا الخ أى على القول الضعيف فهذا الاراد عليه ما عالى المتعمد وهو الا كشفه ما ليد فلا يرد **(قوله مبيع قاض)** أى وانابته مر وليس من النائب القاض بأن يجعل القاضى القاضى نائبه عنه فى البيع كفى شرح الروض وابس القاضى وما ذونه طر بقاى الضمان سم وعلاه بأنه نائب اشترع وفى سم عن شرح الروض وان كان البائع القاضى قبل الحجر فكدين قديم ظهر فيشارك المشتري من غير نفس القسمة كما تقدم بخلافه الجهر قانه لا أثر له لانه دين حادث لم يتقدم سببه اه ومعلم انه لا يبيع الا باذن القاضى ولم يلحقه بيعه وذلك يدل على أن المراد باذن القاضى الذى يلحق به من عينه القاضى لا يبيع من أعوانه مثلاً ومن ثم عبر غير الشرح عن ما ذون القاضى بأمينه اه عنى على مر **(قوله لا يرغب الناس)** أى تفقده من مصالح الحجر حل **(قوله ويؤمن عونه)** أى وجوب بائقة وكسوة واسكان واخذ ما حل وهو معطوف على قوله يبادر قاض الخ وكذا قوله ويرك لمونه دست ثوب لائق **(قوله الا ترى تكسجهن قبل الحجر)** أما التلكوحات بعده فلا ينفق عليهن من ماله وفارقت الولد المتجدد ولومن التلكوة بعده بأنه لا اختيار له فيه بخلافها ولابد على ذلك تكسجهن من استلحاقه بعده فقيه لانه واجب عليه فلا اختيار له ايضاً وانما نفق على والفسية اذا اقرب به من بيت المال لان اقراره بالمال وما يقتضيه غير مقبول بخلاف اقرار القاضى شرح مر وحل وقال شيخنا الزيزى أى ماله التلكوحات بعده فتفقتهن في ذمته فيصيرن حتى ينفك الحجر ويوسر اه وقال قى على الجلال ينفق عليهن من كسبه اه ويمكن حل كلام الشيخ على ما ذالم يكن له كسب وقوله وفارقت الولد المتجدد الخ بأنه لا اختيار له الخ أى والوطء وان كان باختياره لا يلزم منه الاحمال عى **(قوله وأقاربه)** المراد بالاقراب الاصل والفرع ولا ينفق على القرباب الا بعد طلبه ان تأهل فلوكا ن طغلا أو مجنوناً وما يجازعن الارسل للما كرم من أنفق عليه بلا طلب حيث لا لوله خاص بطلبه شرح مر فلوا أنفق عليه من غير طلب فهل يضمن للقر مامساً نفقه أو لا والا اقرب عدم الضمان وانه لا رجوع عليه لانه في نفس الامر أخذ نفقه عى **(قوله وان حدثوا)** أى المالك والاقارب لان النفقة على المالكين من مصالح الرماء لانهم يبيعونهم ويسمون منهم فان قيل هذا لا يتأتى فى أم الولد بناء على نفوذ اياديه فيها واشترى أمته في ذمته بعد الحجر قالوا هانذا قد تبايع في كثير من الصور وهذ منها وانما وجب النفقة لما لا يها قد تأسر حل قال شيخنا ح ف وجبوعه لامهات وألا دمنى على القول بنفوذ البلاد موالصح اه لا ينفذ استيلاده بعد الحجر وفى عى مثله قاله راجعة لتغير امهات الاولاد **(قوله)** وتعييرى بماد كرى أى من قوله ويؤمن ويوجب العموم أن المونة أعمن من النفقة وذلك قال مر فى شرح عبارة الاصل والمراد بقوله ينفق يؤمن فشملى الكسوة والسكان والاعدام وتكفين من مات عنهم قبل القسمة لان ذلك كله عليه وشمل ما ذكر الواجب في تجهيزه وكذا المتدوب ان لم يمنعه الرماء انتهى **(قوله ماله م يتعلق به حتى آخر)** أى وحمل الاتفاق من ماله ما يتعلق الخ أو ما اذا اختلف به حتى آخر كان يكون جميع ماله موهوناً ينفق عليه ولا على عياله منه سى لا يوضح **(قوله نفقة المصيرين)** شامل لزوجات قال العلامة الشيخ سلطان واعترض بأنه لو أنفق على الزوجة نفقة المصيرين ما أنفق على

**(ولو استحق مبيع قاض)**  
ونعمه المقبول نائب **(قدم)**  
مشتري (يبدل عنه اذ لو  
خاص الرماء به لادى  
الرغبة الناس عن شراء  
مال القاضى ما غير التالف  
فبرد (ويؤمن أى القاضى  
من مال القاضى (عمونه)  
من نفسه وزوجاته الا ترى  
تكسجهن قبل الحجر ما ليك  
كاهيات اولاده وأقاربه  
وان حدثوا بعده وتعييرى  
بذلك أهم من قوله وينفق  
على من عليه نفقته (حتى  
بعض يوم قسم ماله بيليته)  
التي بعده وأوليه قسم ماله  
يومها الذى بعده ما لم  
يتعلق به حتى آخر كرى  
وجناية وذلك تحديراً بما  
بنفسك ثم بمن تقول  
وينفق عليهم يوماً يوم  
نفقة المصيرين

القرى لان نفقته لا تجب على المصور وادان الإسلام المتعبر في نفقة الزوجة غيره في نفقة القريب  
 لان الموصري نفقته من بفضل ماله عن قوته وقوت عياله يوم وليته وعبره تلقى هناك فصل ارم  
 موسراول بكسب يلقى بما يفضل عن قوته وقوت عياله يوم وليته كفاية ما صل وخرج لم يكسها  
 ونجرا الفرع عن كسب يلقى الخ والمواد بالمال في كلامه ما عدا الاصل والفرع وفي نفقة الزوجة من  
 يكون دخله أكثر من خرج (قوله) ويكسوم بالمعروف (الذي في الروضة) كسوة المصرب حل  
 فلو كان أم وله ما يلقى بها نعمتوا كسواها ما يلقى بخلاف ما اذا فصل بالزوجة والقريب ذلك  
 انتهى حواشي روض أي فانها على كل ما دفع لها فلا يبدل وكتب عليه شيخنا الشو برى لعل  
 المراد أنه كسوة له قبل الحبر وكذا الزوجة والقريب ووجهه بان أم الولد لا تنك ذلك فتحقق  
 منها ولو بعد الحبر بخلاف الزوجة والقريب والاكساي بعد ما نعمتوا الحاك كالمعروف في الجرح  
 فتأمل اه عن (قوله) واما استمر ذلك أي الاتفاق الى القسم لانه موسراي بنفقة القريب وان  
 كان مصرا بنفقة الزوجة لان الإسلام المتعبر في نفقة لزوجة غير الإسلام المتعبر في نفقة القريب حل  
 (قوله الى القسم) أي يومه وليته (قوله) لانه موسراي زل ما كس (أي وتعلق حتى اقترعا بالاموال  
 بطريق المروض والافو بطريق الاصل المستحق بالتمه كقوله شيخنا المزري (قوله) الا ان يقتنى  
 أي الفلن شرح مر وان كان ظاهر كلامه أنه راجع لموته الشامل لا قار به يؤيد الا قول الا ان  
 يفضل الخ (قوله لا تبه) بأن لا يكون مزرياه ولورضى ما يلقى به وهو مباح لم يمنع منه وعبرة  
 مر بكسب حلال لا تقي قال ع في التقييد بهما نظر والظاهر أنه جرى على الغالب مع ما يأتي من أنه  
 ان امتنع من الكسب لا يكتفه وفيه التقييد بما ذكره ان ا كسب غير لا تقي به ينفي عليه من  
 ماله مع حصوله كسبه في بدل الظاهر أنه غير مراد وعبرة خط ولورضى بما يلقى به وهو  
 مباح لم يمنع من قال الا ذري وكذا ما توى اه فيتحصل ما نعمتوا ما يأتي ان ا كسب بالفعل  
 لا يفتى عليه من ماله وان امتنع لا يكف الكسب (قوله) وبصرف كسبه الى ذلك وان كان الكسب  
 لا يزمه كأي (قوله) فان قصر ولم يكسب (أي وان سبق له أمرا بالا كسب ع ش على مر (قوله  
 قضية كلامهم اه) أي القاضي يجوز من الفلن من ماله أي الفلن ولا يجبر على الا كسب وقوله  
 خلافه وهو ان لا يفتى على عونه من ماله بل يكف الا كسب بالنسبة لقريبه ولا يكف بالنسبة  
 لنفسه وزوجته لقدرهما على الفسخ سم (قوله) دست توب (أي لان الخ افضل من الميت والميت يقدم  
 كنفه على الدين والمرت لفظا تجمعا اشتهرت في الشعر وهي اسم قمرزة من الثياب أي الجلبقة من  
 الثياب كأي المصباح اه اج وعليه حاشا فاعقوب بياتي المواد بالتوب الجنس قال الشيخ س حل  
 أي كسوة كسوة ولو غير جديدة بشرط ان يتيقن فيها انعم عرقا فاقيا يظهر ليس كل ما ذكره متعين الا ان  
 تختل مروا انه يترك شيء منه اذا واجبه من ذلك ما تختل المرأة بفقدته ومنها التديل والتكة (قوله  
 وسراويل) أي ان كان عن يلبس ذلك كأي حل وهو مر بذكر كرويت وشو بالتون بدل اللام  
 وبلاجمعة بدل الملهة ايضا قال الزهري السراويل اجمعة عرب شجاء السراويل على لفظ الجلام  
 وهي واحدة وأول من لبس الخليل صلى الله عليه وسلم واشتراه صلى الله عليه وسلم وكسح  
 ولم يصح أنه لبسه ووجد في ر كتم صلى الله عليه وسلم كأي الشو برى (قوله) وطلسان) وهو ما جعل  
 فوق الصمامة كالشال والقوطه شيخنا في المصباح الطلسان فارسي معرب قال الفارابي هو فيلحان  
 بفتح الفاء والعين وبضمه يقول كسر العين لفة (قوله) ودراعة) بضم الدال وتشديد الراء اسم  
 للملونة ونحوها ما يلبس فوق القميص كجوخة وجبة والرداءه يترك له ذلك ان كان من لبس

ويكسوم بالمعروف وانما  
 استمر ذلك الى القسم  
 لانه موسراي زل ما كسها  
 وقوله بليته من ز يادى  
 (الا ان يقتنى بكسب)  
 لاقى به فلا يؤنه منه  
 وبصرف كسبه الى ذلك  
 الا ان يفضل منه شيء فهد  
 الى المال وان قص كل  
 منه فان قصر ولم يكسب  
 قضية كلامهم انه يجوز  
 من ماله واختاره الاسنوي  
 وقضية كلام الشو خلافه  
 واختاره السيكي (وترك)  
 من ماله (لموته دست  
 توب لا تقي) بمن قيس  
 وسراويل وعجملة وكذا  
 ما ليس تحفا فيها يظهر  
 ومداس وخف وطلسان  
 ودراعة فوق القميص

(قوله) رجاءه لا موسر  
 الخ أي يسارا بالنسبة  
 لنفقة القريب وهو ان  
 يكسها زاد على كفاية يومه  
 وليته ما يلقى بكفاية القريب  
 وان كان مصرا بالنسبة  
 للزوجة لان سارها هو ان  
 يفضل دخله عن خرج  
 كفاية العمر القالب أي  
 قيار القريب لا بتاني  
 اعدا الزوجة فويسى

(قوله وزاد في الشتاء) أي ل الشتاء في فعلية وكتب أيضاً إن وقت القسمة فيه أو دخل وقت الشتاء في الحجر على المستوجه الشيخ إن قاسم شوري وبعبارة عرض قوله في الشتاء أي وإن وقت القسمة في الصيف ولا نافية تعبرهم في أنها التعليل بدليل قول بعضهم وزاد بالرد بدليل أنه يترك له الطلسان للتجمل به والافتراك الجبة أكد اه حج والمتمتع خلاف ذلك م رأي فلا يبطئ ذلك إلا إذا وقت القسمة في الشتاء وأدخل الشتاء وقت الحجر (قوله والمرأة مقنعة) بأن كانت محجورة أو كان زوجها محجوراً عليه عليها والمرأة مقنوعة على الصبر المستتر في زواله أنه لا غفلس مطلقاً أي رجلاً أو امرأة (قوله مقنعة) قال في مختار الصحاح المقنعة والمقنعة بكسر أولهما ما تنقع بالمرأة أترسها أي تنقبها به كالقنطرة والمقنعة أو سرح من المقنعة كالخبر من الملاء انتهى بحرفه عرض (قوله ولا يترك له فرض) بضم الفاء والراء قال تعالى منكثين على فرض بطانتها من استبقر الآية (قوله لكن يساع باليد والحصر الخ) ويظهر أن آلا كل والشراب إضافة القيمة كذلك حج عرض على مر (قوله تقريباً) أي مثلاً يعاب وكتب عليه أيضاً لو كان يلبس لا لتقدير بل لنحو الاقتداء بالفساد وكسر النفس أو نحو ذلك من الأغراض الصحيحة والظاهر أنه يرفع ما ذكر الالاتي إذا لا يقي أن يكون مثل هذه الأغراض الصحيحة سبباً ملحه عن الاتي فليتأمل قولهم من اعتاد ذلك لا يتأثر بغيره فلامعنى لرد معن شوري (قوله ويترك للعالم كتيه) مالم يستغن عنها بالموقوف أي بخلاف آلات الحرف فلا تترك ومثلها رأس مال يتجر فيه وأن لم يحسن الكسب الإبه اه وبحث بعضهم أنه يترك لرأس مال يتجر فيه أو لم يحسن الكسب الإبه حل وفي زى ولأرأس مال وإن قل وقول ابن سريج يترك لرأس مال أو لم يحسن الكسب الإبه جله الأذرى على نفيه اه وينبغي أن يأتي هنا عند تعدد النسخ ما يأتي في قسم الصدقات من أنها تبقى لو احتاد أن يكون مدرسا فيبقى له سجنان لأجل المرجع وتوحيتم الفرق شرح مر ويبيع المصحف مطلقاً لأنه يسهل مراجعة الحفظه ويؤخذ منه أنه لو كان محل لاسفاظ فيه ترك له شرح مر وصل (قوله وكل ما يترك الخ) قال شيخنا وقد أطلق كثيرون أن كل ما يترك له ولو لم يجده بماله اشترى له وظهر ما اشترى له الكسب ونحوها ما ذكر وفيه نظر ظاهر ومن ثم بحث بعضهم عدم شراء ذلك له لاسيما عند استغنائه بموقوف ونحوه بل لو استغنى به عنها يبيع ما عنده وقال الشوري الأوجه شراءه وإن لم يستغن عنها بموقوف ولا يترك للحجر عن المفسر بأقضاء القسمة ولا باتفاق الفرماء على رفعه وإعائه بفك القاضي لانه كاتقدم لا يثبت الإلزامية فلا يرفع الأرفقه كحجر السفه لا يحتاج إلى نظروا جهاد كافي شرح مر وقوله وإنما يفك القاضي قال الرشيدى ظاهره وإن حصل وقاء الديون أو الأبرار منها مشلا ولعل وجهه احتمال ظهوره غيرهم آخر كما عايناه عدم إقادة مرض الفرماء فلا يرجع (قوله ويلزم بعد القسم إجاره تام ولده) أي يلزم المفسر فهو مخاطب بالوجوب وبعبارة الرض وعليه أي المفسر أن يأجلهم مستوفاه وموقوفاً عليه اه رشيدى لكن ينبغي تفصيل الوجوب عليه بما إذا كان الحاكم قد فك الحجر عنه فإن لم يفكه فالوجوب على الحاكم كالأجنبي (قوله وقوف الخ) وفي الرض عن الغزالي أنه يجبر على إجارة الوضى أي بإجرة مهيأة له لا يظهر تفاوت بسبب تجميل الإبرة إلى حد لا يتفان به الناس في غرض قضاء الدين والتخلص من المطالبة ومثله المستوفاه وينبغي أن يكون إجاره ما ذكر كل مرة بوجوده من تغلب على الظن بقاؤه إلى قضاء ما وإن لا يصرف من الإجرة إلا ما يبين استحقاق المفسر بعض المدفوعة فيه أنه لا يصرف الفرماء إلا ما فضل عن مؤنة المفسر وموجبه لانه يستحقون بذلك إلى الحاضر في المنزل منزله أول وقد يمنع بالارعى حقوقهم في المستقبل بل يوم

وزاد في الشتاء جبة أو نحوها والمرأة مقنوعة غيرها بما يليق بها ولا يترك له فرض بسط لكن يساع باليد والحصر القليلة ولو كان يلبس قبل الأفلاس فوق ما يليق به رد إلى الاتي أو دونه تقبيل المزد عليه ويترك للعالم كتيه قاله العبادى وابن الأستاذ وقال فقهاء يترك للجندي المرتزق خيله وسلاحه المحتاج إليهما بخلاف المتطوع بالمهاد وكل ما يترك للمفسر إن لم يوجد في ماله اشترى له (ويؤزم) بعد القسم إجارة أم ولده وموقوف) هو أصم من قوله والأرض الموقوفة عليه (للقيدون)



بليل أمه القاضى بالقبض  
 فيصرف بدل منفعتها  
 للمدين ويؤجران مرة بعد  
 أخرى الى البراءة إبطال  
 الشيطان وقضيته ادامة  
 الحجر الى البراءة وهو  
 كالسبند (لا كسبو لا)  
 (ابارة نفسه) فلا يزمانه  
 لقبية الدين قال تعالى وان  
 كان ذو عسرة فنظرة الى  
 ميسرة حكم بانظاره ولم  
 يأمره بالسبب نعم يلزمه  
 السبب بن عمى بسببه  
 كاتفه ابن السلاخ عن  
 محمد بن الفضل الفراءى  
 (وإذا أنكر غرقاً) أى  
 المدين (أعاده) قال لم  
 يعرف له مال حلق  
 فيصدق لان الاصل الدوم  
 (والا) بأن عرف له مال  
 كأن لزومه بشراء أو قرض  
 (لزومه) بعلمه وحلف  
 معه يطلب الحسم ويثنى  
 عن مئة الاعل مئة تلق  
 المال وتعتبرى بما ذكر  
 أولى من تغييره يلزم  
 الدين في معاملة مال اذ  
 المعاملة ليست شرطاً وشرط  
 مئة اعساره كونه (غير  
 قوله بحلف ثانياً) يؤخذ  
 من الفرع الآتى القول  
 عن سم أن عمل كونه  
 لا يحلف اذا ادعى الآخر  
 قرضاً لا لاولاً أو أكثر  
 منه فان كان أقل منه قادى  
 ظهر تخليفه لانه لا يلزم من اعساره بالنسبة لتغير اعساره بالنسبة لاول منه

القصة فقط كسروهم من هذا القبيل فالوجه حيث نختلفه شرح م (قوله لان منفعة المال  
 مال) أى بخلاف منفعة الحجر فليست بمال شرح م (قوله وقضيته) أى قوله الى البراءة وقد يمنع  
 صكونه هنا قضيته لأن براد ادامة الحجر في منافعهما أى المولى والوقوف لاسطفا (قوله وهو  
 كالسبند) قد يقال هو وان سلم استبعاده لا بد من المعبر اليه لكن لاسطفا بل فيها هو مؤجر عليه  
 للثلاث تصرف فيه بما يفسخ جازعاً أو يطل منفعة وعبارة التنازل قلنا يؤجر عليه فيدم الحجر  
 عليه في المنافع الوفاء الدين اذا المنافع لا حصر لها شو يرى وقال شيخنا هو ظاهر بالنسبة لتغير المنافع  
 المؤجر تلبية الدين أما هي فلا ينفعك الحجر فيها تعلق أى المنافع به وان فكك القاضى ومن ثم قال  
 ببسبب وهو كالسبند أى بعد فكك الحجر والافلاستعداد لانه لا ينفعك الايفك القاضى واذا فكك  
 انكك فيما بعد المنافع (قوله لا كسبو) أى ان كان حراً اما المأذون له فيكف الكسب لتعلق الدين به  
 شو يرى (قوله فلا يزمانه لقبية الدين) لا قال الا ككتاب لمنفعة القريب واجتمع انها سقطت بحض  
 الزمن بخلاف الدين لان اقول قدر النقطة بسير الدين لا يضيظ قسره س (قوله نعم يلزمه الكسب)  
 هذا المعارض وهو الخروج من المعصية لا للدين (قوله الدين الح) وان صرف ذلك الى الدين بطاعة  
 فيلزمه الكسب لتحقيق تو به وان كان في هذه الصورة يعطى من الزكاة حرق قال ع ش على م  
 ويلزمه الكسب وان كان مريضاً يمتنع من الخلق اذ لا نظر للمروءة فى جانب الخروج من المعصية  
 انتهى وهل من الكسب فيلزمها التكاح بحسب أهل عصرى والزوم واستبعده شيخنا اه  
 شوى (قوله بن عمى بسببه) كسرهام غصباً حل قال الشيخ س وحل عن الغزالي أن  
 من استطاع الحج ولم يحج فليس له الحج فان لم يقدر فليس له أن يسأل الناس ليصرف اليه من الزكاة  
 أو اصدق ما يحج به فان سأل قبل الحج ما عدا ما يوصله ع ش على م (قوله الفراءى) بالضم  
 نسبة الى فرواد بل يقرب خولزم انتهى اب السيوطى ع ش وهو روى صحيح الايام مسلم  
 وصاحب امام الحرمين انتهى شوى (قوله واذا أنكر غرقاً ما حل) محل التفسير المذكور ان لم يسبق  
 منه اقرار بالملاءة فلو اقر بهام ادعى الاعسار في فتاوى الفقهاء لا يقبل قوله لأن نعم بينه بذهب مال  
 القى أقر بأنه ملى به س (قوله أى المدين) أى لا يقيد كونه مغلوباً بل دليل قوله الآتى لا المكتب  
 للنجوم فان من المعلوم ان المكتاب لا يحجر عليه الفلوس للنجوم فهذه المسئلة من مبادئ الباب شيخنا  
 عز روى (قوله فان لم يعرف له مال) كأن لزومه المال به فان أو اتلاف (قوله حلق فيصدق الح) فلو  
 ظهر غريم أو لم يحلف ثانياً ومن هذا يلزم حكم ما عمت به البوى انه لو حلف أن يوفى فلا يحلف في وقت  
 كذا ثم ادعى الاعسار فيه فمئة التفسير السابق في الفلوس فيصدق مجتبه ولا بحث ان لم يعرف له مال  
 ويعتبر بنية صاحب الدين قال شيخنا وبنيته هو قبل الوقت ونوزع فيه بأنه فوت البر باختياره قال  
 بعض مشايخنا وينظر مال المراد بالاعسار هاهنا هو كالفلس فلا بحث بما يترك له أو المراد بخزع من  
 جنس الدين واذا كان أن السار لا يكون بالعرض بل بالضرورة بالذهب مثلاً له يصدق ويصرف فيه  
 راجع وحرو وبتجه أنه يصدق في كل ما شرع الله به يثنى عليه واذا حبست الزوجة فلا تنقلها ولومن  
 الزوج وكذا عكسها الا ان حبسته بحق فله النقطة قول (قوله أو قرض) أى لتغير النقطة زى وعش  
 (قوله لزومه) وهو ريلان لا رجل وامرأتان ولا رجل وبين (قوله وتعتبرى بما ذكر) أى قوله  
 والا لزمه مئة لا مة شامل لما ذكره الدين بمعاملة وغيره بخلاف تغيير الاصل فانه قاصر على الاول وبعبارة  
 الاصل فان لزومه الدين في معاملة مال بشراء أو قرض فليس له البتة ولا يصدق مجتبه في الاصح (قوله  
 وشرط مئة اعساره الح) خرج مئة نقب ماله فلا يشترط فيها خبره بل مئة كفى الباب سم (قوله غير

باطنه في المختار غير الامر علمه وباه نصر والاسم اعبر بالضم وهو العلم بالشيء واختبره امتحنه والخبره  
بالكسر منه انتهى **(قوله بطول جواره)** بكسر الجيم أفصح من ضمها شو يرى وأشار إلى أن وجوه  
الاختيار ثلاثة إما الجوار والمعاملة والمرافقة في السفر ونحوه كما وقع ذلك لأمير المؤمنين ع رضي الله  
عنه حيث قال لهذا كذا الشاهد بن عاذر فهو ما قال بالدين والصلاح فقال له هل أنت جاره ما تعرف  
صاحبه ما وساه ما قال لا قال فهل علمته ما في الصغراء والبيضاء أي القصب والفضة قال لا قال فهل  
رافقت ما في السفر الذي يسفر أي يصكك عن أخلاق الرجال قال لا قال فاذبك لا تعرف فما  
لعلمك أنيها ما في الجامع بصليان قل على الجلال ثم قال لمات ما في بن يعرف كما **(قوله فتقيد**  
**التي ولا تمنعه)** عبارة تشرح مر وليقل الشاهد هو معسر ولا يعضد التي كقولك لا يملك شيئا لأنه  
لا يمكن الاطلاع عليه بل يجمع بين نفي وإثبات بأن يشهد أنه معسر لا يملك الأقوت يومه وثياب بدنه  
واعترضه البقي أي خدام من كلام الاسنوي بأنه فذلك غير ذلك كمال غائب عسافه القصر وهو معسر  
بدليل فسح الزوجة عليه واعطاه من الزكوة كدين له مؤجلا أو على مصر أو جاهد وهو معسر أيضا  
لما ذكر ولا نه لا يزم الحسب بأن قوت يومه قد يستغنى عنه بالكسب وثياب بدنه قد يذبح على ما يلقى  
به فيعبر موسرا بذلك قال الطبري إن يشهد أنه معسر عاجز الجز الشري عن وفاء شيء من هذا الدين  
أو معسر لا مال له يحجب فاعتني من هذا الدين منه أو ما في معنى ذلك فإن أثر ثبوت الاعسار من غير  
نظر إلى خصوص دين قاله أشهد أنه معسر الاعسار الذي يقتنع معه المطالبة بشيء من الدين اه وبجواب  
بأن ما ذكره من الصيغ إنما يأتي المطلق من عالم هذا الباب وفق مذهب الحنابلة فيه وأما في شهادته  
بغير أن يملك كذلك فلو نظر لما ذكره لتعذر أو تفسر ثبوت اعساره وقية من الضرر ما لا يخفى فكان  
اللائي بالتخفيف ما ذكره الشيخان مع أنه المتقول ولا نظر للمشاكلة التي ذكرها لأن المراد الاعسار  
في هذا الباب ولا يلو قسر على الكسب أو كان معه ثياب غير لا تقفه لمخلف على دائه غالباً فكان  
سكونه عن ذلك قربة على عدم وجوده مع أنه لا ثبوت بذلك لا ينظر إليه غالباً في قضاء الديون  
والجس عليها **(قوله لأنه كذب)** أي ومع ذلك لو بحثت التي كفي وثبت الاعسار اذ غابته الكتب  
ولكنه في الواحدة لا رد للشهادة بها كذا اعتماد مر **(قوله)** اذ ثبت اعساره بالنسبة لقدر ثبوت  
بالنسبة لما فوقه دون ما دونه سم **(قوله ولا يلزم)** أي لا يطالب بقتل من مطالبته كاصرح به في الجواهر  
شو يرى **(قوله بخلافه)** من لم يثبت اعساره فإنه يجس وأجرة الجس والرجحان عليه ومحل كونه يجس  
إن كان يفرج بالرجحان والارأى فيه ما بارأ من ضرب وغيره حل وبعبارة رويها الجس والسجحان  
على الجيوس ونفقه في ما له أي إن كان له مال طهر والا فني بيت المال ثم على ميسار المسلمين فإن لم  
يزجر بالرجحان رويها الحاكم ضرب به وغيره فعل ذلك وإن زاد مجموع على الحد ولا يهزمه ثابته يرا من  
الاول اه فإن خالف ضمن ما أوليته به ع ش وقال مر أيضا في باب القضاء بعد قول المصنف وسجنا لاداء  
حق وأجرة السجن على المسجون لأنها أجرة المكان الذي شغلها وأجرة السجنان على صاحب الحق  
و بينهما غائب قال ع ش يمكن أن يفرق بينهما بأن الحق ثم ثابت صاحبه فحسبه لجر دغرضه فازنه  
الاجر قوا الجس هنالته صيره بدم إقامة الينة التي تشهد باعساره ويصور بما إذا جسد لاثاب الاعسار  
فقط وما هناك بالثبوت عليه الحق بالفعل وامتنع من ادائه وجس له اه **(قوله)** نعم لا يجس الوالد  
الح (أي كل من له ولادة سواء كان ذكراً أو أنثى من جهة الآباء والأمهات) انتهى شو يرى ومثل من ذكر  
المرضي والخضر قوا بن الجبل فلا يجسون كما عتده الوالد واقفي به بل يركبهم ليرتدوا ولا يظفروا ولا  
الجنون ولا أدبره والوصي والقيم والوكيل في دين لم يجب بمالههم ولا أبعد الجاني ولا صيده

باطنه (بطول جواره وكثرة  
مخالطته فإن الاموال تخفى  
فان عرف القاضي أن  
الشاهد بهذه الصفة فذاك  
والافضل اعتماد قوله أنه بها  
(ونشده أنه معسر لا يملك  
الامايبي لمونه) فتقيد  
التي ولا تمنعه كقولها  
لا يملك شيئاً لأنه كذب  
(واذا ثبت) أي اعساره  
عند القاضي (أهل) حتى  
يوسر فلا يجس ولا يلزم  
للاية السابقة بخلافه من  
لم يثبت اعساره لم لا يجس  
الوالد الولد ولا المكاتب

#### للعجوم

**(قوله رحمه الله وكثرة  
مخالطته)** أي قوا هو يعني  
أو كافي مر اه

اجارة للدين اذا تضرع له  
في الحبس بل يقدم حق  
المكتري (والعاجز عنه)  
أي عن يئسه الاعسر  
بيعت عنه أي عن حاله  
فاذا ظن اعساره بقرائن  
اضافة من أضاف الرجل  
أي ذهب ماله (شبهه)  
لثلاث يتخذ في الحبس

درس

(فصل) في رجوع العامل  
لفلس عليه بما عليه ولم  
يقض عوضه  
(فصل) معاوضة محتمل  
تقع بعد حجر عمله بان  
وقت قبل الحجر أو بعده  
وجهه فيرجع إلى ماله ولو  
بلا قاض

(قوله وكانت في الفسخ)  
الحظا ظاهره انما لم تكن  
في الفسخ بان كانا على حد  
سواء وكانت في المضاربة  
انه يجوز له الفسخ مع ان  
الظاهر انه يجب عليه عدم  
الفسخ في الاثر من تأمل  
وعبار تشرح هر وقد  
يجب الفسخ بان يقع من  
يلزمه الصرف بالتمسك  
وهي في الفسخ ككتاب  
وولي ومنه البائع اذا  
افلس وحجر عليه وطلب  
غرامته من الرجوع على  
ما بحثه بعضهم والوجه  
خلافه لم يلزمه

شرح هر (قوله ولامن وقت على عينه اجارة) لكن للقاضي أن يستوثق عليه مدة العمل وان خاف  
هر به فدل ببراءة (قوله) القاضي منع المحبوس من الجعة والجمعة ومن الاستمتاع بحليلة  
ومحادة صدقاته ومن شم الرايين ترهأى للارض وان حبست الزوجة على ما استندت له ولو باذن  
زوجها سقطت نفقة معاملة نفسها فان طرأ المرض على المحبوس أخرج ان لم يجد مرضه حل وهر قوله  
ومن الاستمتاع بحليلة قال حج ولا يلزم الزوجة اجابته الى الحبس الا ان كان يتألفها لطلبها  
للسكنى فيه فبايظهر عش (قوله اجارة) أي انفسه بالدين اه شوري (قوله للدين) أي لا يجس  
للبين لان العمل مقصود لذاته والحبس مقصود لتغييره وراجع للاخيرة والاخص من مسافة المدوى  
اذ لم يتيسر العمل في الطريق حف (قوله) والعاجز عنه أي يحبس القاضي ثم يركله به وجوب لمن  
بيعت عنه اثنين فاكثر فلا بد من الرقعة عليه بعد ثبوت اعساره بألم انه استفاد ما لا وينو اجهة ذلك  
سمعت دعواهم ولم يحلفه ما يظهر للقاضي أن غرضهم ايدأؤم الا لا تسع دعواهم ولو اقيمت بينة  
باعساره وأخرى يساره قسمت بينة الاعسار حيث لم يعرفه قبل ذلك ماله الا قدمت بينة البسار حل  
وعبارة زوى لو أقام البينة على الاعسار فادعى غرضه البسار أو أقام بينة فان عرف له قبل ذلك البسار قسمت  
بينة الاعسار لانهما شهدت بأمر بلطن خفي على بينة البسار و بينة البسار شهدت بأمر ظاهر كما فهمت بينة  
الجرح على بينة الدمل وان لم يعرفه قبل ذلك ماله قدمت بينة البسار لانهما شهدت بأمر جاد خفي  
على بينة الاعسار و بينة الاعسار شهدت بالاصل لان الاصل في الناس الاعسار كما تقدم بينة البيع  
والتقضى على بينة الملك انتهى وهذا يظهر ما في كلام حل من مخالفة (قوله يوكل القاضي) أي بعد  
حبسه شوري وقوله من يبيع عنه أي ويكون الباحث اثنين وأجرة الموكل من بيت المال فان لم  
يكن في ذمة الدين إلى أن يورس فيها يظهر ان لم يرض أحد بأن يبعث سقط الوجوب عن القاضي فيما  
يظهر شيخنا

(فصل) في رجوع العامل لفلس أي اتى عجره عليه بالفلس وكالحجر بالفلس الموت مفلس أي مصرا  
فلم يرجع في المعاملة بواحد من هذين الامرين وعبار تشرح هر وفي حكم الحجر بالفلس الموت مفلسا  
ففي خبر أبي هريرة تأييد رجل أفلس أو مات مفلسا صاحب المتاع أحق بمشاعه اه ومثله الموت تأني  
في التراض في قول المتن وما مات مستتر بمفلسا وسأى أي أن معنى قوله مفلسا أي مصرا ائنه سواء  
أعجر عليه قبل موته أم لا كسأى في النسخ فلو أفلس الرجل ولم يعجر عليه ولم يمت أو عجر عليه  
للسنة فلا يرجع له عليه اه (قوله ولم يقض عوضه) أي لم يقض جيع عوضه بان يقض بعضه  
فقط أو لم يقض شيئا منها خذاعا يأتي في كلامه وكثيرا ما ينفذون من الاول دلالة الثاني عليه عش  
على هر وعبار تعلق الشرح قوله ولم يقض عوضه أي شيئا منها خذاعا يأتي في كلامه وهذا يجب  
ما فهم من أن قوله فان كان قد قبض بعض الثمن مقابل هذا وليس كذلك لان هذا من الترجعة بل  
هو مقابل المقدر والتقدير له فسخ معاوضة أي في جميعها ان لم يقض شيئا من الثمن (قوله فسخ  
معاوضة) أي حسمه يكن من ينصرف البعطة كالولي وكانت في الفسخ والواجب الفسخ حل  
(قوله محتمل) وهي التي تصد بفساد المقابل فخرج النكاح والخلع وفي ساشية الشيخ سل قوله  
محتمل كالأجار والسر والقرض وان كان لا يتعين في القرض الفسخ بل الرجوع وان لم يعجر على  
المقرض اه ومثله في الخطي (قوله لم تقع بعد حجر عمله) تصدق بالمقفلن فله الرجوع في عينه وعبارة  
شيخنا تقتضي عدم الرجوع حل (قوله ولو بلا قاض) أي فلا يحتاج في الفسخ إلى الرفع له عش

(فورا) تختيار العيب بجامع

في الروضة خلفه وأومح  
كلام الاسل (ولم يتفق به  
حق لازم ولوحضال)  
اصالة وأعرنا ولو بعد  
الحجر (وتعذر حصوله  
بئلاس) فليبر المحييين  
إذا أقلل الرسل ووجد  
الباتر سلعته بمنها فهو  
أحق بمان الرماء وقياسا  
على خيار المسلم باطلع  
المسلم فيه وعلى المكترى  
بإنهزام المار بجامع تعذر  
استيفاء الحق ولو قبض  
بعض الموصوف فسخها  
قابل بصفة الأكراني  
تخرج بالموضوعة الهبة  
ونحوها وبأنهية غيرها  
كالكساح والخلع والمصع  
عن دم لانها ليست في  
معنى الموصوف عليه لاقاء  
الموضف في الهبة ونحوها

(فوله رجالة كالنكاح)

كَانَ تَزْجِيهَا بِحَرِّ فُضْتِهِ  
 وَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ حَرَّ عَلَيْهِ  
 فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَنْسُخَ أَمَّا  
 كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ قَانَهَا  
 تَنْسُخَ هَكَذَا قَالَ حُلْ  
 وَالَّذِي حَرَّ مِنْ كَلَامِهِمْ  
 وَافْتَدَا عَلَيْهِمُ أَنْ تَزْجِيَهُ لَيْسَ  
 لَهَا النُّسْخُ بِالْقَلْبِ حَتَّى  
 تَنْسُخَ حَالًا لِيُظْهَرَ أَوْ النُّسْخَةُ  
 وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْأَسْتَدْرَاجِ نَمِ  
 فَكَأَنَّ مَعْنَاهُ انْهَارَ النَّسْخِ

بالمهر من جهة الاعصار

فَيُزَيَّبُ عَلَى ذَلِكَ إِنْ كَانَ الْأَعْمَارُ

بلاهر فلا تفسخ الا بعد قسمة ماله لانه لا يترك

(قوله فوراً) ولو ادعى جهله بالقول بمقتبل كالدبيب بل أولى لأنه ما يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك ولو صرح عن النفس في مال لم يصح وبطل حكمه من النفس إن علم إلا أن جهل ولو حكم بمنع النفس حاكم لم ينقض حكمه لأن المستقلات نهية وبالخلاف في أقوى الأدلص كما يحتمل أنه أحق بعين متاعه بحتم أم لا حتى يمنة وإن كان الأول أظهر فلا نفيه قولهم لا يحتاج إلى النفس الحاكم لتبنيه بالنفس مخرج (قوله ولو غفل ملك غيره) أي وعاد له بلا معاوضة أخذها بما يأتى في كلامه الآتى وهو قوله فإن خرج من ملكه وعاد بمعاوضة ولم يقض الثاني الموضع أيضاً فهل يقدم الأول والخ فأنزلوه تحمل معناها على ما إذا عاده بغير معاوضة لكان بين هذه العبارة والعبارة الآية تناف فان هذه تقتضى أوله لك غير ممتنع عاديه بقدم الأول والآية تصرح فيها بالخلاف بشو له فهل يقدم الأول والثاني الخ اه شيخنا اه فاذا أتت العادة كالتي لم يزول عنه، ولكل واحد خلافه كما قال وعائد كرأى لوعد \* فغلس مع هبة لوفد

(قوله) وان صحح في الزمعة خلافه الذي صحح في الزمعة نظرياً بأن في الحبة ولو وارق  
الزبد ما يبر وجوع السباق بالطلاق بان الرجوع في الاولين خاص بالمين دون البذل وبان الزوال  
المين فاستحب زوالا بخلافه في الاخيرين فانه علم في المين وبطلان في زوال الزوال س (قوله) ولم  
يتناق به) أي وقت الرجوع حتى لازم أي يمنع بيمينه كإثباتي (قوله) والعوض حال قال م في شرحه  
وعلم ما عثر أن شروط الرجوع تسعاً أولاً كونه حامله محتمة كبيع ثيابها رجوعه عقب علمه ما عثر  
ثانيها كون رجوعه بنحو فسخ البيع كإبرائها بها كون عوضه غير مقبوض فلو كان قبض منه شيئاً  
ثبت الرجوع بما يقابل الباقي خامساً وانقضاء استيفاء عوضه بسبب الإفلاس سادساً كون عوض  
ديناً لو كان عيناً فدم ما على الغرماء سابعاً ما حاول الدين ثمنها بأقوى ملك للمفس تاسعاً عدم تعاق  
حتى لازم به اه بحر ومفهوم تأمل في المتن وجد الشروط أحد عشر آخرها قوله بنحو فسخ لا بوجوه  
الخالق قوله والعوض حال أي دين حال اه حل وقول المتن وتعرض حصوله بالإفلاس فيدان كما يسل  
من كلامه بعد فيخرج به المين وسيد كرهه الشارع بقوله وأشترى للمفس شيئاً بعين (قوله) أو  
عرضا بأن حل الاجل وقت الرجوع (قوله) ولو بصد الحرج غايه في قوله وأعرضاً (قوله) فغيراً  
أفلس الرجل الخ) والمفس شرحه على المحجور عليه كما قدم أول الكتاب فادفع ما يقابل من أين يستفاد  
من الحديث أنه محجور عليه (قوله) فهو أحق بها) أي حقيق بيمينه بصد الفسخ فاضل التفضيل ليس على  
بأيه (قوله) وقيام الخ) القياس عليه في مطلق ثبوت اعتبار وان كان خيار السليم على التراضي شوري  
(قوله) بائناً للمداري أي تسمية هذه ما تنفسخ به الاجارة كما هو ظاهر شوري وألردا بائناً للمداري  
بعضها كقوله عرض وبعبارة سول أي تسمى تسمى تسمى تسمى تسمى تسمى تسمى تسمى تسمى تسمى تسمى  
بنفس التلف (قوله) يجمع تعذر استيفاء الخ) فيه انه اذا كان المراد بائناً للمداري بعضها فلا يتضر  
الاستيفاء لأن جواب بان الراد تضر الاستيفاء التام أو على الوجه المقصود (قوله) ولو قبض بعض  
الموض) مراده هذا أن قولهم قبض عوضه أي كلاً وبما وقوله كلاً أي أي قول للمتن فان  
كان قبض بعض الثمن أخذ ما يقابل باقيه فهذا يدل على ان قوله الثاني فان كان قبض الخ راجع لقوله  
له فسخ معاوضة كإثباتي لما قبله تأمل (قوله) المبرعوهها) كالمدينة والصدقة والباية عرض على  
بر والمراد الحبة بلانواب كان وجه معينا أو قبضها (قوله) كان كساح) صورته ان يتزوجها بمهر في ذمته

**ویدخل**

يُرب على ذلك ما لا يتحقق الا بعد قضاياه لانها لا يتحقق الا بعد قضاياه وان كان بالنقطة فلانسخ الابعد مضي ثلاثة ايام من القصة تأمل وافهم

و يدخل بها ثم يحجر عليه فليس لها الرجوع في بضعها وكذا لو كان الصداق معينا فاتها غلظك بنفس  
العقد وتطالب به بعد الحجر وصورة الخلع أن يخالفها على عوض في ذمتهم يحجر عليها الفلاس فليس له  
فسخ عقد الخلع والرجوع في المرأة وصورة الصلح عن الدم أن يستحق عليه قضاؤه يصلحه عنه  
على دين ثم يحجر على الجاني فليس له استعنى فسخ الصلح والرجوع لتقصص ع ش تتضمن الصلح  
العقود عنه عبارة الشوري كالنكاح ولو قبل الدخول ولا يشكل عليه قوله فتعترضا استغفانه كما توهم  
لان المراد عدم نطقه عليه بعد الصلح والدم ما هو التالف فيه وكذا الخلع انتهى أي ليس فيه شئ  
تألف حتى يكون المراد بالتعذر نفس العوض وفي حل تقييده بكونه بعد الدخول وعبارته قوله  
كالنكاح أي بعد الدخول كما علم من الاستدراك الآتي وهو الظاهر وفي قول ماوافق الشوري  
وعبارته وسواء فيه وفي الخلع قبل الدخول وبمدموالتحويل في النكاح لا يغلب **(قوله)** وتعتبر  
استغفانه أي العوض بمعنى العوض وهو البضع في النكاح والخلع فليس لها أن تفسخ النكاح  
وترجع في بضعها لقوله لان الفرض به بعد الدخول وليس لها أن تفسخ عقد الخلع ويرجع في بضعها  
لقوله بالدينونة وهو في الصلح التقصص فليس الجاني عليه ان يفسخ عقد الصلح ويرجع الى التقصص  
لقوله بالصلح حل لانه يتضمن الضعفة **(قوله)** في البقية وهي النكاح وما بعده ع ش **(قوله)** ثم  
للزوجة أي قبل الدخول في المهر ومطلقا في النفقة حل وعبارته لا يعاب ولا يدعى هذا ما يأتي  
من فسخ المرأة النكاح بغير الرجوع بالمرأ والنفقة لانه انما يغيره اذا ومن ثم لم يتقيد بالحجر اه وبه  
تعلم وجه قوله ثم الخ فالاستدراك صوري وكتبا أيضا قل سم فعله المودة التي رتبتي فيها الفسخ  
بافلاس الزوج بدون الاعسار له كور حتى يصح قوله السابق كالنكاح انتهى وقد يجب أن المراد  
أن لا يفسخ من حيث الفلاس وان فسخت من حيث الاعسار كما أفهمه قوله لكن لا يختص الخ  
شوري وهذا استدراك له ع وم قوله بالحقه غيرها انتهى **(قوله)** لكن لا يختص ذلك بالحجر  
وهل لها في صورة الفسخ بمجردها أو بتتبع الفسخ مادام المال باقيا لا يتحقق اعساره الا بجملة  
أمواله فيه نظرا لاقرب الثاني اذ من الجائز حدوث حاله أو براءة بعض القراء له أو ارتفاع بعض  
الاعسار وأما الفسخ بالنفقة فليس لها الفسخ الا بدمية أمواله ومضى ثلاثة أيام بعد ذلك كما يأتي  
في النفقات ع ش على مر **(قوله)** وما لو تراضى الفسخ عن العمل أي بأن له الخيار على الفور **(قوله)**  
وما لو خرج المالك عن ملكه وكذا الرجوع له مال احوله لو كان المبيع صيدا فأحرم البائع فاذ حل  
من احواله رجع ولو كان المبيع كافرا فأفسد في بد الشترى وبالبائع كافر رجع ولا يشكل بما تقدم في  
مسئلة الصيد بقر بزال المانف فيها وان المسلم يدخل في ذلك الكافر في صور عديدة بخلاف الصيد  
مع الحرم اه ل **(قوله)** حسا أي بسبب حسى وقوله وشراعى بسبب شرعى وقوله كتفصيل  
للحسى وقوله بيع ورفض مثال الشرعى شوري والحقى أيضا كقوله البرماوى **(قوله)** بيع أي  
بشأ والخيار للشرى يوجب بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع او لم يحل ورسول وليس للبائع فسخ  
هذه التصرفات بخلاف الشفع لسبق حقه عليه ان حق الشفعة كان ثابتا حين تصرف المشتري  
لانه ثبت بنفس البيع وحق الرجوع لم يكن ثابتا حين تصرف البائع لانه انما يثبت بالا فلاس والحجر  
اه **(قوله)** وما لو تعلق به حق لازم أي بمن يملكه كايون ضمن كلامه بعد فافوز لا التامق جاز الرجوع  
وكذا لو عجز المالك بشرح مر ظاهرا بالحق اللازم الذي يمنع به لا اللازم من الطرفين والا فلاجارة  
لازمة منهما والرجوع والكتابة لازمان من طرف واحد فقط مع دخولهما وخروج الاجارة **(قوله)**  
كرهن مقبوض ولو قال البائع للرجوع اني اؤدم لك حقلك واخذعين مالي لم يجبه على الاوجه من وجهين

ولتعترضا استغفانه في البقية  
نعم لازمة باعسار زوجها  
بالمهر أو النفقة فسخ  
النكاح كسبائي في بابه  
لكن لا يختص ذلك بالحجر  
وتخرج البقية ما لو وقعت  
المواوضة بعد حجر علمه  
لتقصيره ولان الافلاس  
كالمبيع فيفرق فيه بين  
المع والمعهمة وما لو تراضى  
الفسخ عن العلم لتقصيره  
وما لو خرج للعلم عن ملكه  
حسابا وشرا كتلف بيع  
ووقف وما تعلق به حق  
لازم كالث كرهن مقبوض  
**(قوله)** وليس البائع فسخ  
هذه التصرفات الخ أي  
لان حقه متأخر عن  
التصرف لانه لا يثبت حقه  
الا بعد الحجر بخلاف نظيره  
من الشفعة فلاخذ  
بالشفعة فسخ التصرف  
التي فعله لا تأخذ منه  
تأمل لتقدم حقه لانه يثبت  
نفس البيع اه فويسى

طردهما الاذرى في الجنى عليه انتهى س (قوله وجنابة) أى توجب مالا متعلقا برقبته كفى  
 شرح م ر لانها التي تمنع البيع بخلاف ما توجب القصاص لانها لا تمنع البيع كقوله م فردا بالالزام ما يمنع  
 البيع كقوله حل و يدل عليه قوله لانها لا تمنع البيع فإذا أخذ البائع ثم قتل قصاصا فهل يرجع على  
 القتل أو يفرق بين العلم والجهل حور والظاهر الثاني (قوله وكتابة) أى صحيفة والاستيلاء  
 كالكتابة كفى الروضة (قوله ونحوها) كتطبيق التوقيع بصفة والكتابة القاصدة ع ش (قوله  
 فى أخذه في الجارة سلوب المنفعة) ولا يرجع بأجرة لئلا ياتي من المدة بخلاف ما تقدم من الخالف  
 من انه اذا وجده بعد القبض مؤجرا يرجع به وله أجرة لانه لا يمتدحه هناك بخلافهنا  
 اذ لم يمتدحه وهي المضاربة س وحل قال زى نم لو أقرضه المشتري لغيره وأقبضه اليه ثم هجر  
 عليه وأبعده و هجر عليه في زمن الخيار رأى الثابت له وأطما وأوهب مولودا مقبضه له وأبعده آخر ثم أقبضا  
 و هجر عليهما فليشع الرجوع اليه كالشترى والمتمتع في هذه الصور لا رجوع الا اذا كان الخيار للبائع  
 وأطما فإنه لا يمنع الرجوع لعدم زوال الملك وحيث زال الملك امتنع الرجوع واذا حل كلام  
 الماوردى على ما اذا كان الخيار للبائع وأطما كاتفر فلا ضعف وكان صحيحا زى (قوله فان خرج  
 الخ) تقييد لقوله ولو تخلف ملك غيره بما اذا عاهد بغير معاوضة فكان الاولى ذكره عقبه (قوله وعاد  
 بمعاوضة) أى فكلام الروضة المتقدم فيها اذا عاهد بغير معاوضة أو بمعاوضة وأقبض الثاني العوض والا  
 كان كالتى لم يرد بحيث لا يكون هذا مخالفا لما سبق عن الروضة حل وقوله فكلام الروضة المتقدم  
 فيها اذا عاهد بغير معاوضة الخ أى كالمثل عليه قول الشارح هنا يرجع الشيطان منها شيئا مع أن النوى  
 صاحب الروضة يرجع عدم الرجوع كما تأمل (قوله فهل يشهد الاول) أى سبق حقه وقوله أو  
 الثاني أى تقرب حقه (قوله أو يرجع كل منهما الى النصف) ان تساوى الثمن والاربع كل بنسبة ثمنه  
 حل (قوله فيما أوجه) يرم أن الاوجه غير ما ذكره مع انها عين ما ذكره فقول فيه هذه الاوجه  
 لكن أظهر فتأمل وأجيب بأن قوله فيه متعلق بمرجع وقوله أوجه خبر ابتدا محذوف تقديره هذه  
 أوجه (قوله لم يرجع الشيطان منها شيئا) فبان الشيطان صرحا بان الزائل العائد كالتى لم يزل  
 وهو بخلاف ما تقدم عن الروضة لأن يقال هذا على خلاف المصحح في الروضة حل (قوله  
 ويرجع ابن الرضة الثاني) ترجيعه شتمين على تصحيح الروضة المتقدم ومحل الاربعه انما هو على  
 طريقة الشارح والمتمتع بكلام الروضة وكتبا أيضا كالثاني الثالث والرابع وهكذا الاخير وأولى  
 شورى وهو مخالف للحل (قوله لان المال في حقه) أى الثاني باقى على ملكه (قوله ثم عاد) أى  
 فكأنه لم يعد كحال

وعائد كرائ لم يصب • فى فلس مع هبة لاوله

(قوله وخرج ما لو كان العوض مؤجلا) اذا لم يطالب به في الحال وهذا مكرره مع قوله وخرج بالبقية الا  
 أن يقال عاده لمطول العهد والافتضى السياق أن يقول ما لو كان العوض مؤجلا (قوله كان كان به  
 رهن) مثال لما اذا لم يتصرف حصوله أصلا (قوله نفي به) فان لم يهب به فله الرجوع فبايضا بل لا يني به  
 حل (قوله أو ضمان على مقر) أو عليه يئنه يمكن الاخذ بها حل وأما لو كان الثمن معسرا أو  
 جامدا ولا يئنه فيرجع لتمذر الثمن بالا فلاس شرح م (قوله أو اشترى شيئا بعين) كان اشترى  
 القلنس عدا بائة ولم يسهلها وهذا خارج بدى الذى وقع حال صفه له كاتفر تادم حل لكن الشارح  
 جعله خارجا بقوله وتمذر حصوله فعلى كلام حل كان الاولى قد يهاوضها بقوله ما لو كان العوض  
 مؤجلا اه وعبرة ع ش أو اشترى شيئا بعين هذا خارج بقوله حال لان الاعيان لا تؤصف

عن ملكه بخلافه بيه  
 واجارة ونوعها لانها لا  
 تمنع البيع فإخذته في  
 الاجارة مسلوب المنفعة  
 أو يضرب فان خرج عن  
 ملكه وعاد بمعاوضة ولم  
 يقبض الثاني العوض أيضا  
 فهل يقدم الاول أو الثاني  
 أو يرجع كل منهما الى  
 النصف فيه أوجه لم يرجع  
 الشيطان منها شيئا ويرجع  
 منها ابن الرضة الثاني وبه  
 جزم الماوردى وغيره لان  
 المال في حقه باقى سلطنة  
 الترم حتى فى الاول والى  
 ثم عاد وخرج ما لو كان  
 العوض مؤجلا حال الرجوع  
 وما لو لم يتصرف حصوله  
 بالا فلاس كان كان به رهن  
 نفي به أو ضمان على مقر ولو  
 بلاذن أو اشترى شيئا بعين  
 ولم يسهلها وهو ظاهر

(قوله لا رجوع) أى للبائع

والظاهر ان المشتري البائع

لا سؤله الرجوع مطلقا في

صورة يبيعان أقل

قوله لم يرجع الشيطان

الخ والمسراد لم يرجع

صريحان كان به رهن

عدم الرجوع في صورتين

قبل عدم الرجوع في هذه

بالاولى تتعلق حتى ثالثه

اه شيخنا (قوله الآن

يقال الخ) هذا الجواب مع

القول بعد لا محل لها بعد

الحل المتقدم تأمل

معلوم ولا تأجيل والشارح جعله خارجا بقوله وتمت حصوله كأنه لأنه أنسب الصور التي خرجت بهذا  
 القيد فغلب الاختراج اليه لصحة تخرجه به كما يصح بغيره واختاره لكونه أنسب الصور المذكورة  
**(قوله فيطالب)** أي البايع المفلس في الأخيرة وهي قوله أو اشتري شيئا يمين وقوله في الأولى هي  
 مسئلة الانقطاع وقوله في غيرها هي مسئلة الحرب والامتناع وقوله أو الصريح بمحضه بقوله ولم  
 يتعلق بحق لازم في نسخة بعد قوله والتصریح بمحضه ذكر ولم يتعلق بحق لازم اه ع ش **(قوله)**  
 وكاقطاع جنس الخ كان اشتري رجل شيئا عن معلوم وفقد الثمن وقوله أو هر بموسر أو هو  
 المفلس بأن ليس بعد أن يجر عليه وهر بالمعنى أو امتنع من دفعه وهو موسر وهذا لان انحصار  
 المحجور عليه فعمل من ادال شارح الاطلاق و بدع عليه قوله أو هر بموسر حيث لم يقل أو هر به أي  
 المفلس فراد العموم وهذا مثال لما إذا تضرر حصوله بغير الافلاس اه وبعبارة حل وكاقطاع جنس  
 العوض الذي هو الثمن فهو معطوف على كأن كان به رهن يفي به فهو من جملة محترز قوله وإنما حصله  
 بالافلاس لانه شامل لما إذا تضرر حصوله بغير الافلاس انتهى وفيه أن هذا خروج عن موضوع المسئلة  
 لان الكلام في الافلاس الآن يقال لا يضر كون الاقسام أهم من القسم كقوله شيخنا العزيز  
**(قوله فان فرض عجز)** أي من السلطان **(قوله وبالشروط)** أي والتصریح بالشروط المذكورة  
 بقوله وان وجد ما لم يلج فالمراد بها ما صرح فيه بمادة الشرط لاجمع القيد المذكورة وهذا وقوله في مسئلة  
 الجهل وهي المعاملة بدار الحرب مع الجاهل به الماخلة في منطق قوله لم تنع بعد عجزه عليه **(قوله)** في مسئلة  
 الجهل ووجه ذلك أنه ذكر في التنازع أنه لو علمه بعد عجزه عليه كان له الفسخ ولم يذكر له شروطا  
 وذكرنا أنه لو علمه قبل الجرح ثم عجز عليه كان له الفسخ بالشروط والمصنف لم يعبر بقوله لم تنع بعد عجز  
 عليه شمل ذلك القول يمكن ثم عجز أصلا أو كان وجهه والشروط التي ذكرها راجعة له ففيها بالنسبة  
 لجهل المخبر من يذنه ع ش **(قوله وان قدمه الترماء)** هذا غاية لقوله فسخ الخ وهذا بخلاف ما لو  
 قدم الترماء للرهن بدنه فإنه يمسك حقه من الرهن والفرق أن حق البايع كدلالته في العين  
 وحق للرهن في بدنها كافي شرح مر **(قوله فله الفسخ)** صرح به وان كان معلوما من جعله غايه  
 لجواز الفسخ بناء على المشهور في تحوز بدوان كثر ما به تجل من أن الواو في قوله وان اعتراضه وحذف  
 جواب الشرط لدلالة خبر البيدة عليه والتقدير يز بدخيل وان كثر ما به فهو تجل فهو هنا وان كان  
 معلوما احتيج اليه وفاق بما يقتضيه التركيب عربية اه ع ش وقيل ان وصليه لاجوابها **(قوله)** اما  
 في التقديم من المسئلة أي في القول فدموم من ما لم وقوله وقد يظهر الخ فما إذا قدم موم من مال المفلس اه  
 س ول وقيل لاجابة لهذا لان المسئلة موجودة وان قدم موم من مال المفلس وان كانت غيرة فم **(قوله)** وقد  
 يظهر غريم فلو أجابهم ثم ظهر غريم آخر ووجع اليه بالحصصة لم يرجع أي البايع فيما يقابل ذلك من  
 العين لتقصيره ورضاه بالترك وكتب أيضا فلو أجابهم ثم ظهر غريم آخر لم يرجع لان ما أخذه لم يدخل  
 في ملك المفلس حقيقة بل ضمناعلى قول من جوح والتمراء ما يتعلق بما دخل في ملكه حقيقة حل  
 وقوله فيما أخذه أي بان كان من مال المفلس فان كان من مال الترماء فلا يرجع له لم ملك المفلس له  
**(قوله)** وبمحل الفسخ الخ قدره لطول الفصل والافتقار بنحو متعلق بقبح التقديم **(قوله كنهت قد)**  
 أي وأبطلته أو ردتها الثمن أو فسخت البيع فيه أو رجعت في المبيع أو استرجعت حل **(قوله)**  
 لا يوطء وان توى به الفسخ كافي حل لان القدم لا يقوى على رفع الملك المستقر بخلاف في زمن  
 الخبار لعدم استقرار الملك كذا ما مش شرح الروض يخط والشيوخ واقضية علمه خاصا بالخيار  
 بغير خيار العيب لان خيار العيب طرأ بعد استقرار الملك الآن يقال لما تقدم سببه كان كقدم شو يرى

فيطالب في الأخيرة بالعين  
 وكاقطاع جنس العوض  
 أو هر بموسر أو امتناعه  
 من دفعه لجواز الاستبدال  
 عنه في الأولى وامكان  
 الاستيفاء بالسلطان في  
 غيرها فان فرض عجز فاد  
 لا عبرة به والتصریح  
 بمحضه وبقول لم يتعلق  
 بحق لازم وبالشروط في  
 مسئلة الجهل من ز يادني  
 وان قدمه الترماء  
 بالعوض فله الفسخ لما في  
 التقديم من المسئلة وقد يظهر  
 غريم آخر فراجعه فيما  
 يأخذه وبمحل الفسخ  
 (ينحو فسخ العقد)  
 كنهت قد أو رفضه  
 والتصریح به هنا من  
 ز يادني (لا يوطء وتصرّف)

قال ع ش على هر وإذا اقتناهم الفسخ به هل يحجر عليه ولا الظاهر الأول لبقاء الموطأ وعلى ملك المثلث ولا حذ عليه الخلاف في أنه يحصل به الفسخ أولاً **(قوله)** كاعتاق وبيع (وقف) أي وتلوه هذه التصرفات لمادتها الملك المتبرع مر **(قوله)** كأي الحب الفروع حيث لا يحصل الرجوع فيها بذلك حل **(قوله)** ولو تعيب أي بأن حصل فيه نقص لا يرد بالفضة ما لو كان فرد به فهو داخل في عموم قوله الآتي ولما حذ بعضهم يضارب بمصيبة الباقي وله ذلك أشار الشارع بقوله سواء أنقص الباقي أم لا **(قوله)** بجناية بائع أي مثلاً وحذفه للبر به ما قبله **(قوله)** وأما بجناية أجنبي أي تضمن جنايته أماً لا أجنبي الذي لا تضمن جنايته كالحر في جنايته كالأففة انتهى شرح مر **(قوله)** وضارب من غنه أي شارك بالنقص من نفسه فن تبيع فيه سواء أخذ المثلث من الأرض أو الجاني أولاً ع ش قال شيخنا وصور ذلك فيما إذا كان الجاني البائع أن يبيع بمضمين وقيمته مائة ثم يبيع عليه البائع فيسأوى بسبب الجناية تسعين فينقص عشر القيمة وهو عشر تونسية النقص إلى الثمن عشر وهو خمسة ثم يحجر على المشتري أو يعل البائع بطرح فيرجع البائع في مبيعته ويضارب بمشترئ التي هو خمسة ويأخذ منه المشتري التي هو المثلث عشر القيمة التي هو عشرة **(قوله)** بنسبة نقص القيمة هذا ظاهر فيما لأشرفه مقدر أمانه أرض مقدر ف يرجع عليه به **(قوله)** التي استحقها المثلث أي على الجاني وهو صفة لنقص القيمة وحمل كونه يستحق ما نقص من القيمة في غير العبد وكذا فيه أن لم يكن للجناية أرض مقدر من حر ولا قالوا جرح مثل ذلك لعدم من قيمته كافي نظراً كافي حل وبعبارة قوله التي صفة لنقص وهذا جرى على التاليين أن الجناية في العبد لا تكون على ماله أرض مقدر فلو كانت غله أرضه على كل قال البائع أنما يضارب من غنه بنسبة ما نقص من القيمة انتهى والضرب يرجع إلى نقص القيمة والحاصل أن البائع يرجع بالأرض وهو جزء من الثمن نسبتاً إليه كمنه ما نقص المبيع من القيمة إليها والمثلث يرجع عليه بنقص القيمة وقد يؤدي إلى الحال التي انقضى ولو في البض كان به الشهاب ابن قاسم شدي على مر **(قوله)** يرجع بعشر الثمن) ومعنى رجوعه أنه يضارب به **(قوله)** أخذه ناقصاً أي بالأرض **(قوله)** أو ضارب غنه) وهذا مستثنى من قاعدة ضمان كنه ناقصاً من بعضه ومن ذلك الشاة المحقة في الزكاة إذا وجدها ناقصة قيمتها، الأخذ أو ناقصة استردادها بلا أرض وعلوه بأنه نقص في ملكه فلا يضمنه كالمثلث وقد يضمن بعضه ولا يضمن الكل وذلك فيما إذا يحن على كتابه فإنه إذا قلتم لم يضمنه وإن قطع عنه وضمنه حل وحل **(قوله)** وله أخذه بضته أي بعد الفسخ كأن باعاً أردب قمع بثلاثين نصفاً قال أن أخذ نصفه الأردب ويضارب بقيمة النصف الآخر ولو كان باقياً وهو خمسة عشر انتهى وقيد الآخر في الرجوع بما إذا حصل به ضرر بالتقصي على الغرماء وقال البيهقي لا يثبت ذلك واقتصر عليه شيخنا في شرح الروض وهو المتعدد خط لان التفرق بالنسبة للغرماء أشنع من الفسخ في كله حل **(قوله)** أم) وهو أن كان في غير طريق الصفقة إلا أنه لا ضرر فيه على المثلث بل فيه تنفع للغرماء لكونه يضارب بالباقي كقوله روي شيخنا ح وبعبارة شرح مر وكما استردا للمبيع له استردا بضته لأنه مصلحة للغرماء اه **(قوله)** فإن كان قد قبض الخ) هذا مفرع على قوله ففسخ بمواضعة الخ كانه قال محل كونه يفسخ في البيع كنه أن لم يقبض شيئاً من الثمن فإن كان قبض بعض الثمن أخذ من ماله أي بعد الفسخ في البض الذي لم يأخذ بمقابل الخ وصورتها كأن يبيعه أردب قمع بأربعين نصفاً أو بأغفنه عشر ين ثم يحجر على المشتري فيأخذ من ماله ما يقابل باقي الثمن وهو نصف الأردب ويكون هذا النصف في مقابل العشر ين التي لم يأخذها شيخنا فلو باعه عبد ين بمائة وتسارقت قيمتها وقبض منه تسعين رجوع عليه بضتها مالا في عبد منها إلا بغيرها

كاعتاق وبيع ووقف كأي الحب الفروع فتنعبر إلى بصرف أعين اقتضاه على الاعتاق والبيع (ولو تعيب) مبيع مثلاً بجناية بائع) يميز زده بقول (بعد قبض أو) بجناية (أجنبي) أخذه وضارب من غنه بنسبة نقص القيمة) البالي الذي استحقها المثلث فلو كانت قيمته سلها مائة وممياً تسعين رجوع بعشر الثمن (والا) بأن تعيب بائعاً سهوياً أو بجناية بائع قبل قبض أو بجناية مبيع أو مشتري كزوجه له عبداً كان أمانة (أخذه) ناقصاً (أو ضارب غنه) كأي تعيب المبيع في يد البائع فان المشتري يأخذ ناقصاً أو يترك (وله أخذه) سواء أطلب الباقي أم لا (و) يضارب بمصيبة الباقي فان كان قد قبض بعض الثمن أخذ

**(قوله)** أي بأن حصل فيه نقص) كان الأول أن يقول أن كان ناقص لا يرد الخ والأفلا معنى لكون النقص لا يفسد فان حل على الناقص فلا معنى لكونه حصل فيه نقص تأمل



لان فيه ضرر اعلی الترماء من ل وحل (قوله من ماله) أى البائع ولو قال من البيع لكان أظهر  
وسامه بالنظر لما كان (قوله بلا مصلح) قد قبل لاجابة اليه بل هو بيان لواقع لان التمس مصدر تمل  
بنفسه بخلاف التلميم فانه مصدر علمه غيره وقيل يحتاج اليه لان تمل يكون مطاوعا لم يقل علمه تمل  
فيمدق أيضا بما اذا تمل يعلم وهو الظاهر فلو كانت بمعنى كان المشتري شرى كالباز يذود لقاعدة أنه حيث  
فعل المبيع ما يجوز الاستبعاد عليه كان شرى كالباز يذود لقاعدة أنه حيث  
وكذا حكم ان يذوق جميع الابواب الا في العقد فان الزوج اذا فرق قبل الدخول لا يرجع بالانصف  
الزائد الا برضا الزوجة كإنا يان ولو تغيرت صفة المبيع حتى صار الحبز رغا خضرا والبيض فرغا أو العمبر  
خلأ والزرع مشتدا لجا وزوج الامه ولدت وأخطأ الزيت ونحوه من التلبيث بمنله أو بدون ترجع  
البائع فيه بانما فرغا أو خلأ ومشتد الحب لانها من عين ماله كتبت حصة أخرى فأشبهه بغيره  
الودى تخلأه حجلا يلزم من الرجوع حيث كونه الزيادة تأمل قال سم وقياسه على الودى  
في مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافي أن الزيادة في الودى اذا صار تخلأ البائع كاهو ظاهر بخلاف الزيادة  
في المذكورات فاما الفلاس كاذ كفى المهمات انتهى وصار يشرح م بعده قوله وان يذوق لئلا يذوق  
ولو تغيرت حصة المبيع كان زرع الحب فثبت قال الاسنوىي قال اصح ما يقتضيه كلام الرافعي أنه  
يرجع وزج به ابن القري وأقضى به الشيخ قال الاسنوىي ومقتضى الناطق في المسئلة السابقة أن لا يغوز  
البائع بان يذوقه فله اه قال ع ش عليه قوله أن لا يغوز البائع أى بل يشاركه المشتري ولعل صورة  
المشاركة أن يقوم المبيع جأ ثم زرعوا قسم بينهما بالنسبة نظير ما يأتي في مسئلة الصبي اه فكأن  
الزيادة للفلاس كانت من من حل خلافا للظاهر كلام ابن حجر (قوله عند البائع) أى وبفصل قبل  
الرجوع ع ش (قوله هو أولى من قوله) وجه الاول به أن ما في الاصل يشعل المميز وله البيعة  
المستغنى عن العين ع ش (قوله ولم يذوق) فان بذل البائع بيعته أخذ مع أمه لا امتناع التفرق ولو  
بذل البائع قيمته وطلب الفلاس المبيع فظهر ارجاءه البائع لان ماله الفلاس مبيع كه زى (قوله بجمعة)  
أى مضمومة لانه من باب نصر ع ش (قوله حذر من التفرق) كذا قالوا وأنت خير بأنه اذا اختلف  
المالك لم يحرم التفرق وحيث صححوا الرجوع هنا في الام ففقد اختلف المالك فلا مومة وقد يقال  
نظرا الى ما ل الرجوع وهو يعيد بل غير مستقيم قبل (قوله وأخذ حصة الام) وكيفية التقسيط كما  
قاله الشيخ أى لو كان يقوم الام ذات وله لانها تنقص به وقد استحق الرجوع فيها ناقصة ثم يقوم الولد  
أى بصفة كونه عضو ناقص قيمة أحدهم الى قيمة الآخر وتقدم عليه ما شرع م وماذا كرمن  
كيفية التقسيط هنا على مقابل الاصح فيما لو رهن الام دون وله والاصح ثم أن يقوم الام وحدها  
ثم مع الولد قاله قيمته وعليه فينظر الفرق بين ما هنا ثم حيث جزم هنا بمقابل الاصح هناك وسوى  
حجج بين ما هنا ثم ع ش على م (قوله فان بذلأ خذها) والاولى اه لا بد من عقد بأن يقول  
رسحت في الامه وتخلكت ولدها بكذا نظير ما يأتي في تلك المعبر الفراس والبناء في الارض المعارقاته  
لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه حذر من التفرق؛ نهما ذهو متجنس ولو في  
لحقة كما اقتضاه اطلاقهم يشرح م (قوله ولو وجد حبل) للسنة أو بعبارة احوال اما ان يكون  
موجودا عند البيع والرجوع أو عند البيع دون الرجوع أو عكسه فيرجع فيه البائع في الثلاث والرابطة  
لم يكن موجودا عند البيع ولا عند الرجوع عكس الاولى ومعناه أنها جازت عند الفلاس وانفصل قبل  
الرجوع فانه يكون للفلاس وكذا لو حدثت عهده المبيع وكانت مؤبرة عند الرجوع فهي للفلاس اه

من ماله (ما يقابل بانيه) أى  
ما في الثمن ويكون ما قبضه  
في مقابلة غير المأخوذ كالو  
رهن عشرين بمائة وتلف  
أحدهما وقد قبض خي  
فالباقى من موهون بالباقي  
وقول والابن أخو أم عم  
ذكره (والز يذوق لئلا يذوق)  
كسمن وتمل صنعة بلا مصلح  
(البائع) فيرجع فباعه  
الاصل (والمنفصلة)  
كشجرة وولد عند البائع  
(المشتري) فلا يرجع فيها  
البائع مع الاصل (فان)  
كانت أى ان يذوق للمنفصلة  
(وله أمة ليرعى) هو أولى  
من قوله فان كان الولد صغيرا  
(ولم يذوق) بجمعة  
(البائع قيمته يبعها)  
مع حذر من التفرق  
المعنونة ثم (وأخذ حصة  
الأم) من الثمن فان بذلأ  
أخذها (ولو وجد) المبيع  
(حبل) وأمر

مر وصورتا إذا كان ظاهرهما عندهما وان كانت خارجتهما من المكان ألتاها فصل بالاولى أى فيرجع بالولى  
من كونه موجودا عند أحدهما فقط اه حرف وعبارة للتحتاج ولو كانت حاملة عند الرجوع دون البيع  
أورعكس أى حاملة عند البيع دون الرجوع بأن انفصل الولد قبله لا يصح تعدى الرجوع الولد اه فلا  
حذف المختص بقوله لم يظهر لكان أو وضع لانه ليس بغيره **(قوله)** لم يظهر عند بيع أى لم ينصل الجمل  
ولم يظهر الثمن من كبرانه فالرأى لم يظهر لكل وأقر الضمير لان الصنف بأو وقيد ببلانه انتهى بوجه عدم  
الرجوع فيه سينتدأ ما إذا كان كل ظاهرهما عند البيع والرجوع فالمر واضح وأراد بظهور الجمل  
انحصاره لانه لا يسمى جلاحيته حقيقة وأراد بظهور الثمن تأويله وتشقيقه النخل وسقوط نحو  
النور في غيره حرف **(قوله)** عند بيع أورجوع ظرف لقوله يوجد كجاء عليه قول الشارع بأن  
كان الجمل الخ وأوفى كلاما متعلقا بفتح جازع حيث يصدق منطوق المتن ثلاث صور ذكر الشارع  
منها اثنين بقوله بأن كان الخ والثالث ما لو كان كل منهما موجودا عند كل من البيع والرجوع وهذه  
مستفادة من كون أوبانته خلوت تركه الشارع لان حاكمهما معلوم بالاولى من الصورتين اللتين  
ذكرهما ومفهوم المتن صورة واحدة لا يأخذ البائع فيها الجمل ولا الثمن فتوى ما إذا كان كل منهما غير  
موجود عند البيع والرجوع بان حدث كل واحد انفصل بين البيع والرجوع فيكونان المشتري وهذه قدمت  
في قول الشارع كتمت تولده عندنا بعد البيع تأمل **(قوله)** بأن كان الجمل متصلا بالثمن مستترا عند البيع  
بان باعه الهابة ووجها في بيعها عند البيع أو باعه الشجرة والفرم مستترا أى لم يؤر بعند البيع وقوله  
دون الرجوع أى لم يكن الجمل ولا الثمن مسترا حال الرجوع بل كان الجمل منفصلا حال الرجوع بان  
انفصل عند المشتري وكان الثمن ظاهرهما عند الرجوع بأن ارعنه المشتري فالتأثير كان انفصال الجمل مر  
وشيعنا **(قوله)** أورعكس بان كان الجمل متصلا بالثمن مستترا عند الرجوع بان باعه الهابة وهى حائل  
ثم حلت عند المشتري أى وانفصل عند البائع بعد الرجوع أو باعه الشجرة وهى غير مشتملة ثم أبرت  
عند المشتري ولا يصح أن يقال في صورة العكس بأن كان الجمل متصلا بالثمن مستترا عند الرجوع  
دون البيع بأن كان الجمل منفصلا عند البيع والثمن ظاهرهما عند البيع لانه لا يمكن شيعنا **(قوله)** بناء  
في الجمل في الاولى على أنه يعلم فكأن ما عيين فيرجع فيها ما كان ينشأ على أنه لا يعلم فلا رجوع فيه  
**(قوله)** ونعنا في البقية أى صورة الثمرة بقسمها وورد في الجمل في العكس وقوله لان ذلك أى المذكور  
من الجمل والثمره وهذا لتبديل القيمة وقوله يفرق الخ راجع لاحدى صورتي الجمل وهى صورة العكس  
بالنسبة اليه تأمل **(قوله)** بين ظنير في الرهن كأن رهن عند الهابة سائلا ثم تحمل عند الرهن  
فان الجمل لا يدخل في الرهن وقوله في رد العيب كأن يبيعه الهابة سائلا ثم تحمل عنده ثم يظهر بها  
عيب قدم فانه بردها ويرجع في الجمل اذا انفصل وقوله يرجع الى الوافى هبته كأن يبيع لولده دابة  
حائلا ثم حلت عنده ثم يرجع الوافى الهابة فانه يرجع فيها دون الجمل لانه لولده باخذها اذا انفصل كقتره  
شيعنا **(قوله)** بأن سب الفسخ وهو عدم توفية الثمن **(قوله)** من أخذه من وهو الفليس أى  
فقطنا عليه وفضيته ان المشتري لو اطعم على عيب في المبيع فرد على البائع ان يكون الجمل المشتري  
ولو كان موجودا عند البيع لان الفسخ نشأ من تقصير البائع بعدم اعطاء المشتري بيبه وليس مرادا  
لان الجمل من الزاد للتمتع لان جميع الابواب الى الفليس عيش ومثله تجبيل الزكاة **(قوله)** ولو غرس  
أى للفليس الارض أى وأراد البائع الرجوع ولم يقل ثم يحجر عليه كقائل ذلك فما اذا طعن حل ولعله  
لسموه لانه اذا اقدم الحجر على البيع بان كان البائع جاهلا بالحجر اه وجواب الشرط محذوف تقديره

لم يظهر عند بيع أورجوع  
بان كان الجمل متصلا بالثمن  
مستترا عند البيع دون  
الرجوع أورعكس (أخذ)  
بنافى الجمل في الاولى على  
أنه يعلم ونعنا في البقية  
للاصل لان ذلك يتبع في  
البيع فكذلك في الرجوع  
ويفرق بينه وبين نظيره  
في الرهن بان الرهن ضعيف  
بخلاف الفسخ لانه لا يملك  
وفي الرد يبيع ورجوع  
الوالد في هبته بأن سبب  
الفسخ هنا نشأ من أخذ  
منه بخلافه ثم والتصرح  
بحكم عدم ظهور الثمن عند  
الرجوع من زى يادى (ولو  
غرس) الارض

**(قوله)** وهى غير مشتملة (الخ)  
الادو ولا يثر عليها ثم اثمرت  
عند المشتري أى لم يؤر  
لان حاصل ما ذكره صورة  
وجوده عندهما الا أنه لم  
يظهر عند البيع وظهر عند  
الرجوع تأمل  
**(قوله)** لاحدى صورتى  
الجمل وكذا لاحدى  
صورتى الثمن وهى صورة  
العكس أيضا

ففيه تفصيل وأشار بهذا إلى أن الزيادة ثلاثة أقسام لانها إما متميزة كالولد والكراس وأغير متبعة  
تكملة الخطة بأجودتها أو بالسمن أو صفة كالطحن والقضارة **(قوله المبيعة)** أي أو المأجورة  
كان استأجر أو ضام غرضها أو نفي فيها ثم حجر عليها فأنفق قوله المتضمن ففسخ معاوضة الخ أي تم  
أن فسخ ببعضه مدققلها أو قضارب بها أو الأفسخ ولا منازة بفسخ أو الاجرة بفسخ ع **(قوله)**  
فإن اغتق هو أي المثلث وغر ماؤة أي غير البائع **(قوله قلموا)** ظاهره ولو بنيران القاضي وإن لم  
يكن مملعة شوى يرى أي بان نقص قيمة البناء والكراس ولا نظر لاحتمال غير آتو لان الأصل عدمه  
ثم لو اتقى على خلاف الأصل ظهر وغر بآتو فهل يتغير الحكم أم لا وفيه نظر والأقرب الثاني للملة  
الذكورة ع ش على مر **(قوله وليس البائع)** هذا يشكك على ما مر عن شيخنا من الزام المثلث  
بأخذ قيمة الولد لأن يفرق بحجة التفرق هناك وإن كان فيه نظر كما مر **(قوله ليتملكه مع)**  
الارض الخ أي مع رجوعه في الارض وليس المراد مع تلك الارض اه أي ليتملكه بعقد من  
القاضي أو المالك بذنه ع ش على مر **(قوله وجب دونه الحفر)** أي إعادة ترابها فقط ثم إن حصل  
نقص بأن لم يحصل التراب بالمعادو تمت قيمته الزام المثلث الارض ع ش على مر **(قوله وإن)**  
حدث في الارض نقص أي بعد الرجوع أم قبله فأنشأ له لأنه كالصبي فقتشوى برى عبارة من  
فان قيل لرجوع فرش النقص مع أنه لا يرجع به فبما اذا وجد المبيع تفصل برجوع فيه من غير شيء أجيب  
بأن النقص هنا حصل بعد رجوعه **(قوله يضارب البائع به)** أي بالارش وأجرة ما نسويه بالحفر  
فالضرب راجع للذكور في المشتئين زى بالفي وهو ضعيف **(قوله لانه لتخليص ماله)** أي وجب  
لاجل تخليص ماله أي مال المثلث وهو البناء والكراس أي وجب بسبب تخليصه من الارض فهو  
من تمام التسليم ويصير رجوع الضمير البائع ويراد به الارض **(قوله وهو الاوجه)** هو الضمير  
كأن قيل **(قوله تملكه)** أي يلفظ بدل على التملك فلا يرجع ولم تملك تبين بطلان الرجوع من  
والعقد ما من القاضي أو من المالك بذن منه كالتقدم في بيع مال المثلث وظاهره مع ما تقدم في باب البيع  
من أنه لا بد لصحة من العلم بالذن أن يبيعت عن القيمة قبل المقدس في عرف فقهاءهم كرها في  
العقدو يحتمل الاكتفاء هنا بأن يقول بملك هذا بيمينته يمرض على أرباب الخبرة ليعرف قدرها  
ويتفرق ذلك هنا بالدارة في فصل الارض في مال المثلث انتهى ع ش على مر **(قوله بيمينته)** أي  
مستحق القلع مما والمراد بيمينته وقت التملك من **(قوله وأقلعه)** وينبغي كما قاله الأدرسي أن لا  
يقلع الا بعد رجوعه في الارض كالتقضاء كلام المصنف وغيره ولا يفتدوا فقههم ثم لا يرجع فيضربون  
الآن تكون المصلحة لهم فلا يشترط خدم رجوعه ولو امتنع من ذلك ثم عاد اليه يمكن شرح مر **(قوله)**  
وغرم أرض قصه وهو التفاوت بين قيمته كما أي مستحق القلع وقيمته فلو حال **(قوله لان)**  
مال المثلث علة لقوله تملكه وقوله والضرر يدفع الخ علة للأمرين وقوله بكل منهما أي التملك  
بالقيمة والقلع وغرم أرض النقص **(قوله بخلاف مال وزرعها)** هو محترز قوله ولو غرس أو نفي وقوله  
المشتري هو المثلث وانظر لأظهر ولم يضر زى **(قوله لان لزوع أمدا ينتظر)** يؤخذ منه أنه لو كان  
يراد للامور ويجزئة بعد آخرى بأن يكون حكمه حكم الفرس والبناء وهو ما ذكر ابن عبد الحق  
وقرره شيخنا الزمري والذوق كره ع ش على مر أنه لا فرق في الزرع بين الذي يجزئ مرة بعد أخرى  
وغيره أخذ بالظاهر أي فينتظر من الجز فيجزه ثم يأخذ البائع أرضه اه وكلا ع في بقائه من غير  
أجرة المرة على أصلها كأي الارض ويترحم ذكر الشوى برى أي لانه لذكورة قال ع ش وقضية  
التعليل أن مثل الزرع في ذلك التسلل الذي جرت العادة بأنه لا يجوز الا اذا نقل إلى غير موضعه اه

**(قوله أي مستحق القلع)**  
الخ عبارة حج بيمينته  
وقت التملك غير مستحق  
القلع مما كاهو ظاهر

**(قوله فهل احتاله)** أي ولا يجوز فائدة لا موضع يحق له أن يمتد نظر وهو ظاهر فإما تأخر عن وقته المتعاد أوالأما تأخر عن ذلك بسبب اقتضاه كعروض برد أو كل جواز تأخر به عن إدراكه في الوقت المتعاد وقصر المشتري في التأخير فهل البائع الاجرة لم يفي به نظر الأقرب الأول لأن عروض مثل ذلك نادر والمشتري في صورته التأخير مقصور به فإزنته الاجرة عرض على مذهب **(قوله فان اختلفوا)** أي الفلاس والفرماء كان طلب الفلاس القطع والفرماء تلك البائع القيمة أو بالكمس أو وقع الاختلاف بين الفرماء بأن طلب بعضهم القطع وبعضهم القيمة من البائع حل وهذا مفهوم قوله فان اختلفوا **(قوله عمل بالصلح)** أي مصلحة الفلاس **(قوله ويلاذكري)** أي قوله تلك الخ أي من اقتضاه على ما ذكر **(قوله ولا يزال الضرر بالضرر بالضرر)** أي لا يزال ضرر البائع بضرر المشتري ولو اتفق البائع والفرماء والفلاس على بيع الأرض بمائة أجاز وزرع الفلن بمائة في الرهن واغتفر هنا قصد المالك لأن ما في الأرض تابع مع الاحتياج إلى بيع مال الفلاس وبذلك فارق عدم محتج به نحو عود جها من واحد ولو بيع الفراس والبناء في تخيير البائع بين الفلن من المشتري الثاني والقطع والمشتري الخيارين جهل قبل **(قوله غلظه)** أي المشتري ولو بالذمة أو اختلط بنفسه أو غلظه نحو ميمية ونحو ما لو غلظه اجنبي فيرجع البائع الأرض على الفلاس إذا غلظه براد أو يضارب به ويرجع به الفلاس على الاجنبي لا يبرم الضرر على الفلاس والفرماء قبل ومرة قال عرض عليه قوله فلو غلظه اجنبي أي أو بالذمة لا حيث غلظه تصدى به أي في غير أرض النقص للفرماء حال ثمان رجوع في العين بعد الحجر ضارب بمائة وان لم يرجع فيها ضارب بكل الفلن ونحو ذلك ما لو كان المختلط من غير جنس المبيع كزيت بشيرج فلا رجوع لعدم جواز اقسمة انتفاء القتال فهو كالتنازع شرع مذهب أي فيضرب بنفسه **(قوله كنقص العيب)** أي أيا فتمشلا فانه يأخذه ناقصا أو يضارب كاس **(قوله حذر من ضرر الفلاس)** لعدم جواز اقسمة حينئذ فالاختلاف بالأجود كالاختلاف بغير الجنس حل **(قوله كقدر تفاوت الكيلين)** أي يقع به التفاوت ولو كل ما يتعلق بالبائع حل كل رد بخرطه ربع أجود منه **(قوله ولو طعنه الخ)** وما قبل ذلك أي بالتوصل به الشركة لتزيمه منزلة العين أن يفعل به ما يجوز الاستنجار عليه ويظهر أثره كذبح الشاة وتوثي اللحم وضرب اللبن من تراب الأرض وتعليم الرقيق الحرفة أو القراءة ورؤية الدابة بخلاف ما لا يجوز الاستنجار عليه كتمسين الدابة وما يظهر أثره كسياسة الدابة وحفظها إذا أظهر أثر ذلك على الدابة حل وقيل وسئل **(قوله أي الحب)** قال الصغير راجع لمعلوم من الفعل فيه **(قوله يعلم)** ولو تبرع بالحل وم **(قوله ثم يحجر عليه)** قال حج في هذا وفيه فاقبله ليس بقيد ولو بد كوله مستند ولو بد كره على سبيل البحث حل ومرة حج أن التزيم المستفاد من ثم ليس بقيد ولا فالجبر لا بد منه وكان حل فهو مراد من ادان الحجر ليس بقيد اه وأقول ما قاله حج ظاهر لا يلو وقع هذا بعد الحجر وكان قد باع جاهلا به كان الحكم كذلك كما قررته شيخنا العزيز **(قوله وزادت قيمته الممنعة)** وهي الطعن والقصر والمصنف بفتح الصاد حل وهذا التقييد لا يحتاج إليه الا في مسألة المصنف لأن فيها عينا أخرى زائدة على الممنعة قد تنسب إلى يادها وفي قد تنسب إلى الممنعة وأما في مسألة الطعن والقصر فليس هناك الا الممنعة فلا يحتاج إلى التقييد بنسبة اليها شيئا إلى هذا قول الشرح الآخ فان ياد من ارتفع سعر سلعة **(قوله بالزيادة)** أي بسبب الزيادة **(قوله سواء يبيع المبيع)** وينبغي أن يكون بيع بعد رجوع البائع في حقه اذ لو لم يرجع وأراد المضارب فلا تعلق له بخصوص ذلك بل تباع الجائزة بقسمتها لجميع الفرماء كما هو ظاهرهم والبائع له الحما كزائنه أو الفلاس

فسهل احتاله بخلاف الفراس والبناء فان اختلفوا عمل بالصلح توينا ذكر على ما ليس بالبائع أخذ الأرض وإجاء الفراس والبناء فالفلاس ولو بلا جرة وبه صرح الأصل لنقص قيمته بما لأرض فيحصل له الضرر والرجوع انما شرع لدفع الضرر ولا يزال الضرر بالضرر ولو كان المبيع له مثليا كزيت غلظه بئله أو باراد منه (رجع) البائع (بغير من الخواطر) ويكون في الإدرا سماعا بنقصه كنقص العيب (أو) خاطئه (باجود) منه (فلا) يرجع البائع في الخواطر حذرا من ضرر الفلاس ويضارب بالفلن نعم ان كان الاجود قليلا جدا كقدر تفاوت الكيلين فالوجه القطع بالرجوع كما قاله الامام وأقره الشيخان وتعميري بالثلى أعمن تغييره بالخطئة (ولو طعنه) أي الحب للمبيع (أو قصره) أي التوب للمبيع (أو صبه) أو تعلم العبد منعت بعمل ثم يحجر عليه (وزادت قيمته) بالممنعة (فالفلن) شريك في زيادة) سواء أبيع المبيع وعليه اقصر الأصل

بأنه مع البائع عش **(قوله في الأولين)** أي الطحن والقصر **(قوله وقار في نظيره)** غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل بأن البائع يفوز بلزادة كما يفوز بهافي السمن ومحو عياره تشرح مر والثاني لا يشترك المفضل في ذلك لأنهم أتر كسمن الدابة بالمضرب وكبر الشجر قباليق والتعهد وقرى الأول بنسبة الطحن والقصر فلهذا خلاف السمن وكبر الشجر فكان المضرب والقيس يوجبان كثيرا ولا يحصل السمن ولا الكبر فكان الأتر فيه غير مذهب إلى فلهذا بل بعض صنع الله تعالى ولهذا امتنع الاستعجار على تكبير الشجرة ونسب الدابة بخلاف الطحن والقصرة **(قوله في سمن الدابة)** أي وكبر الشجرة **(قوله فانه يحض صنع الله تعالى)** فيمان غيره كذلك كالطحن والقصر وأجيب بأن العبد له صنع فيه ظاهر الكونه به. **(قوله بخلاف السمن فانه وان كان يحصل فلهو هو المفضل لكنه سبب بعيد ولا ينسب إليه ظاهر)** تأمل ويشير له أقول التارح يحض صنع الله تعالى **(قوله ولو كانت قيمته في الثالثة)** أي في الصبغة بعد غدا في قيمته قبل الصبغ **(قوله والصبغ)** أي قبل جعله في التوب وهو مطوف على الضمير في قيمته بدون إعادة الخافض وقوله وصارت قيمة التوب الخ أي بسبب الصنعة أي جعل الصبغ فيها **(تنبيه)** لم ترصر بمجاورت اعتبار قيمة التوب والصبغ ولا بوقت اعتبار الزيادة فيها أو انقص عنهما في كل ما ذكر والذي يظهر اعتبار وقت الرجوع في الكل لانه وقت الاحتياج الى التقوم ليفر مال البائع والمفضل واعتبر قيمة التوب حينئذ خلية عن الصبغ وقيمة الصبغ حينئذ تعتبر الزيادة حينئذ هل هي لمسا أو لاسد هما عش على مر **(قوله ثلث لثمن)** أي ان يبيع أو القيمة ان أخضعه البائع وهو راجع لقرنه مستند دراهم وقوله أو خس ذلك فيها إذا كانت قيمة خمسة دراهم وقوله أو نصفه أي فيها إذا كانت قيمة ثمانية دراهم شو برى **(قوله والنقص في الثانية)** أي وكذا الزيادة كما علم من قوله أو نصفه **(قوله كاعلم)** أي من قوله أو خس ذلك **(قوله وهل قول الخ)** مراده من شرح قول اللقن شريك بالزيادة أي شريك بجوار على الأول له حذا وشيوع على الثاني وينبغي عليه أنه إذا ارتفع سعر إحدى الساعتين بغير الصنعة تكون الزيادة قلن أو رفع سعر سلعتهم على المستند ولهما على مقابله وسينبه عليه الشارح آخر أقوله وهذا كلام الخ لكن فيه ان كلام الشارح الآتي في أصل الزيادة أي فيها إذا كانت الزيادة من أصلها بسبب ارتفاع السوق وليس هناك زيادة بسبب الصنعة أصلا وكلامه هنا في بر ما ينشئ على الخلاف انما هو في زيادة أخرى بسبب ارتفاع السوق غير الزيادة التي بسبب الصنعة فهنا في يادان وأما ما سألني في الشارح فهو في يادة واحدة وتأمل ويمكن أن يقال كلام الشارح الآتي فيها هو أعم قوله هنا في إذا زادت القيمة بسبب الصنعة أي فيها إذا كانت يادة القيمة بسبب الصنعة سواء كان معيار ياد بارتفاع السعر أم لا وقوله فان زادت بارتفاع السوق الخ معناه فان كانت الزيادة بارتفاع السوق أهم من أن تكون معيار يادة الصنعة أم لا فان ياد قلنا حصلت بارتفاع السوق لن ارتفع سعر سلعتهم حينئذ فصح أن في كلام الشارح الآتي تنبيه على ما ينشئ على الخلاف وان كان أي كلامه الآتي فيها هو أعم من الزيادة بارتفاع السعر التي معيار يادة بسبب الصنعة ومن الزيادة بارتفاع السوق فقط وفي كل على الجلال قوله وجهان المعتمد منهما الأول فهي شركة مجاور توفرت عليها فلوزادت العرفقة بارتفاع سعر أحدهما فهي لصاحبه وأسرها فهي لمالكها بالنسبة وكذا الوجهان سبب الارتفاع فيهما ياد أي مثل ذلك في جميع ما يأتي وأما ما زاد بسبب شي أو بسبب الصنعة فهو للفقير كما في قول التاج ويشهد الثاني صوابه بالأول وفي بعض نسخهم يشهد أنه لا يرد لما ذكره عن الشافعي في الفصص سبق في وليس في محله كالمصرح به غير متأمله انتهى وهذا الاعتراض مني على ظاهر العبارة وجوابه أن الثاني في كلام السبكي هو الأول في كلام الشارح وعبارة السبكي وهل قول يشتركان أو قول لكل التوب البائع

**(قوله تنبيه الخ)** هولاء  
حرف في شرح الأصل

الأولين أم أخذه البائع فلو كانت قيمته في الأولين خمسة وبلغت بذلك ستة فلفلس سدس الفن في صورة البيع وسدس القيمة في صورة الأخذ وقار في نظيره في سمن الدابة بلفه بان الطحن أو القصرة منسوب إليه بخلاف السمن فانه يحض صنع الله تعالى اذ المفضل يوجد كثيرا ولا يحصل السمن ولو كانت قيمته في الثالثة أربعة دراهم والصبغ درهمين وصارت قيمة التوب مئوبغا ستة دراهم أو خمسة أو ثمانية فلفلس ثلث الفن أو القيمة أو خس ذلك أو نصفه والنقص في الثانية على الصبغ كاعلم لانه هالك في التوب والتوب قائم بحاله وهل قول لكل التوب البائع وكل الصبغ للفلس أو قول يشتركان فيها بحسب قيمتها لتضمن التغيير وجهان رجع منهما إلى المقر الأول قال السبكي ويشهد الثاني نص الشافعي

وكل الصب المغلس ويشهد لثاني الخ لا ه ولا مخالفة ولا تضعيف **(قوله في نظير المسئلة من الصب)** أي فيها  
إذا غصب أو باوصفه وبعبارة المؤلف هناك وليس المراد اشتراكهما على جهة الشروع بل أحدهما  
بشرى والآخر بصفه **(قوله فان لم يزد قيمته بذلك)** أي بالصفة بأن ساوت أو هتت وهذا مفهوم  
قوله وزادت قيمته بالصفة **(قوله فلا تثنى للبائع)** للتسبيل للمفهوم أن يقدم المغلس بأن يقول  
فلا تثنى للمغلس ولا البائع الخ وأقرب البائع لأجل قوله وان هتت **(قوله وان هتت)** أي في  
صورة النقص لأن في الزيادة يصدق بالنقص فالواحد لاجل ذلك لا يتوهم ثبوت ثمن البائع حتى ينشئ  
الاق صورة النقص شيئاً **(قوله اشتراكه من أومن غيره)** أي لم يدفع ثمنه في صورتين **(قوله)**  
وصفه به لا حاجة اليجمع قوله أو وصفه بصبغ اشتراك **(قوله فان لم يزد قيمتهما)** المراد قيمة الثوب  
مصبوغاً على قيمته غير مصبوغ فها هو المراد هنا وفي آياتي **(قوله أذ غداً البائع بمبيعه)** هذا ظاهر في الصبغ  
في صورتين الزيادة والمساواة ما في صورة النقص التي مثل لها الشارع بالجائز قال تبع بأخذ بعض مبيعه  
قانه أخذ الواحد إلا أنه فقط ولا يرجع بقيمة ثمن الصبغ على المغلس بل في هذه الصورة إن شاء قطع  
بالواحد إن لم يوافق إن شاء ضارب ثمن الصبغ تمامه كما يؤخذ من شرح حر **(قوله من الثوب والصبغ)**  
أو مانعة خلوصها لجمع أي من الثوب فقط أو من الصبغ فقط إذا كان لكل مالك ومعنى كون هذا  
بأخذ هذا وهذا بأخذ هذا أهمياً بأخذ الثوب تمامه أو يشتر كان فيه وإذا كانا لواحد فالأمر  
واضح ورجوعه في الصبغ إما حقيقة إذا أمكن فصله أو حكماً في الرجوع بقيمة إذا لم يمكن  
فصله ولو اتفق الترماء والمغلس على قلع الصبغ وغرامة نقص الثوب جزا كاتباء والفراس  
ولصاحب الصبغ الذي اشتراه المغلس من غير صاحب الثوب بقله ويرغم من الثوب ولمالك  
الثوب قلعه من غير نقص الصبغ قلعه للمولى وعمل ذلك إذا أمكن قلعه بقوله أهل الحجة  
والأفمنعون منه قلعه الزركشي عن ابن كعب في الأول وفي معناه الأخير إن شرح حر **(قوله)**  
وذ كر أخذ البائع للمبيع في الثانية هي ما به الأولى شاملة للصورة إذا اشترى الصبغ من صاحب  
الثوب أو أجنبي قلعه ما صح قوله في أو اشترى الخ **(قوله بسبب الصنعة)** هذا التقييد لا يحتاج  
إليه إلا في مسألة الصبغ لأن فيما عينا أخرى زاد على الصنعة قد تنسب الزيادة إليها وقد تنسب  
إلى الصنعة وأما في مسألة الطحن والقصر فليس هناك إلا الصنعة يشير إلى هذا قول الشارع  
فازيادة لمن ارتفع سعر سلته **(قوله وتسلمت الإشارة إليه)** بقوله وزادت قيمته بالصفة  
حل وفيه ان هذا تصريح بالإشارة **(قوله ان ارتفع سعر سلته)** عبارة حر فلو زادت بارتفاع  
سوقها وزعت عليها بالنسبة وهذا في غير صورتين الطحن والقصر فإذا ساوى الثوب قبل نحو  
الصبغ خمسة وارتفع سوقه فصار يساوي ستين بنحو الصبغ سبعة فله مغلس سبع فان ساوى مصبوغاً  
سبعة دون ارتفاع سوقه كان لمبعه ان

### باب الحبر

**(قوله هو لثة التم)** أي مطلقاً **(قوله وشرع المتع الخ)** مثله حر وبعبارة جزم من تصرف خاص  
بسبب خاص وهي أولى لأن اللاد في التصرفات الواقعة في تصرف الشارع ظاهر في الاسترقاق وهو  
لا يتحقق في جميعها إذا لم يوافق السلف يصح فيها بعض التصرفات للمالك كالتدبير والوصية من الثاني  
وكإصل الهدية من الأول فيحتاج لاستثناء ذلك من التعريف ولا يليق بذلك عتق هذا ويمكن  
أن يجعل ألف التصرفات لجنس وبعبارة لرشيد قوله من التصرفات المالية ولو في ثمن خاص  
ليشمل جميع أنواعه الآتية وأن مراده تصرفه مقصود الباب خاصة فهو على إطلاقه حر

في نظير المسئلة من الصب  
قوله لم يزد قيمته بذلك فلا  
ثنى للبائع وان هتت ولا  
للمغلس (أو بمبيعه) بصبغ  
اشتراه منه) أيضاً (أومن  
غيره) وصفه به ثم حجر  
عليه (فان لم يزد قيمتهما  
على قيمة الثوب) غير  
مقصوب كان صارت قيمته  
ثلاثة وأربعة (قال الصبغ  
منقود) يضارب بثمنه  
صاحبه وصاحب الثوب  
واجبه فيرجع فيه ولا تثنى  
له وان هتت قيمته كما  
والا) بأن زادت قيمتهما  
على قيمته (أخذ البائع  
مبيعه) من الثوب والصبغ  
سواء أسوت قيمتهما  
بما به الصبغ قيمتهما قبله  
أم هتت عنها أم زادت  
عليها كان صارت قيمتهما  
سنة أو خمسة أو ثمانية  
(لكن المغلس شريك)  
لهما فإذا اشترى الصبغ  
من آخر وبائع الثوب فيها  
إذا اشتراه منه (بالزيادة  
على قيمتهما) فله في  
الأخير ترجيح عن الثوب  
أو قيمته مصبوغاً وذكر  
أخذ البائع للمبيع في الثانية  
في أو اشترى الصبغ من آخر  
مع ذكر كون المغلس  
شريكاً في أو اشترى الصبغ  
من بائع الثوب من زيادته  
وهذا كله فيما إذا زادت  
القيمة بسبب الصنعة كما هو  
المباين من العبارة وقد تقدمت

(قوله)

الإشارة إلى ما كان زادت بارتفاع السوق قاله زيد بن أنس رفعه

من التصرفات المالية

والاصل فيه أنه وابتاع  
التي هي بآية فإن كان الذي  
عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً  
وفسر الشافعي السفيه  
بالبكر والضعيف بالصبي  
وبالكبير المختل والذي  
لا يستطيع أن يعمل بالغلوب  
على عقله والحجر نوعان نوع  
شرع لمصلحة الكبير والحجر  
على الفاس للقرماء  
والراهن للمرتهن في  
الرهون والمرضى للورثة  
في ثلثي ماله والعبد لسيده  
والمكاتب لسيده والله تعالى  
والمرتهن للسلفين وط أبواب  
تقدم بعضها وبعضها يأتي  
نوع شرع لمصلحة المحجور  
عليه وهو الحجر (يجنون  
وصوابه فاجنون

(قوله فتبقى مرتهنة)

لاتحصن القابلة فبأذنه

في جهتها دفع المطالبة وقد

ينوبه

(قوله ربما تدخل في

عبارة الشيخ) ككائه

يدخل الأولى في العبد

والآخرين في الرهون

(قوله به - صوخ المشتري)

أي وقد جسد العبد اسم

(قوله إن لم يكن عليه الخ)

أطلق العبارة - حج وغيره

بأن ذكر مر نفسه ما يلحق

بالضعف التقيد فراجع

وذكر مر ما يلحق بالضعف

بأن الكلام في الحجر

عليه في التبرعات تأمل

(قوله من التصرفات) لا يمنع من هذا القيد عدم صحة أقوال الصبي والمجنون مطلقاً لأن ذلك لسبب  
عبارتهما وهو أمر زائد على الحجر سم شوري (قوله وابتاعوا التي هي) كنى عن الحجر بالابتداء  
لأنه يلزم من الابتداء تهمد الحجر وكنى عن البلوغ ببلوغ النكاح شرح مر زيادة ووجه التسمية أنه  
لما أمر بأخيارهم دل على أنهم ممنوعون من التصرف عن (قوله وابتاع فإن كان الذي عليه الحق)  
فيه أن الآية مفروضة في إتمام الحق للكاتب كقوله فكتبوه ثم قال لعل الذي عليه الحق أي يمل  
الكاتب أي يمل عليه ما يكتبه لأن يقاس عليه بقية التصرفات شيئاً وانظر وجه دلالة هذه الآية على  
الحجر وأوجب بأن محل الآية قوله فليمل وليه بالعدل لأنه راجع للجميع واللام الثانية بدل من الياء  
والاصل فليمل وعبارته الجالدين قوله فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أي مبتدراً أو ضعيفاً عن الإتمام  
بصرف أو كبراً ولا يستطيع أن يعمل هو غرس أو جهل بالافتقار ونحو ذلك فليمل وليه متولى أمر من والده  
ومضى وقدم وترجم قال عن ع وقائده ذكر الآية الثانية بعد الأولى أيها أقادتم نفعه الأولى وءالم  
يقصر على الثانية مع شوطه للماني الأولى بناء على ما قدر به لأن في الأولى التصريح باليمن وبأن ماله  
لا يسلم إلا لغيره اه (قوله وبالكبير المختل) أي يحتل النظر بسبب الكبر في غير ما بعده لأنه  
مختل بالمجنون حرف (قوله بالغلوب على عقله) بأن زال شعوره بطرق سواء كان كبيراً أو صغيراً وهذا  
بغير تفسير الضعيف بالصبي وبالكبير المختل فإن المراد بالاختلال فيه إضعاف عقله لازواله ع (قوله  
لمصلحة الغير) أي غير المحجور عليه أي قصداً كجهود واضح فلا يثنى أن فيه مصلحة للمحجور أيضاً  
كسلافة من حقوق لغيره إذ لم يحجر عليه في الأولين لضعفه في غير راته افتتحي مرتهنة بدنيا  
في الآخر وتوالت بيني عليه بعض خبراً قالوا ورثته في العبد والمكاتب بيني عليه حق سيده اه إيجاب  
شوري (قوله كالحجر على الفاس) أشار بالكاف إلى عدم انحصار هذا النوع فبأذنه كرهه فبأذنه اه  
بعضهم إلى نحو مبين صورة بل قال لا أدرى هذا باب واسع جداً لا تنحصر أفرامه الله ومنه أيضاً  
الحجر على السيد في العبد الذي كاتبه العبد الجاني والورثة في التركة قبل وفاة الميراث لأن هذه الثلاثة  
ربما تقتضي في عبارة الشيخ وأصله والحجر القريب والحجر على البايع بعد فسخ المشتري بالبيع  
حتى يدفع الثمن وعلى البايع الحجر في مال له إذا كان على الحرف في دين والحجر على المشتري في البيع  
قبل القبض وعلى البايع المأذون لمحق القرماه وعلى السيد نفقة الأمة والمزوجة تصرف فيها حتى  
يعطيها بدله ودار العتقة بالآراء وأما الجمل وعلى المشتري في العبد المشتري بشرط الاتفاق وعلى السيد  
في أم الولد سم مع زيادة (قوله والمرضى للورثة) أي ونحوه من كل من وصل إلى حاله يعتبر بماله التبرع  
من الثلث كالتقدم للقتل حل (قوله في ثلثي ماله) أي أن لم يكن عليه دين مستغرق فإن كان عليه  
دين مستغرق فيحجر عليه في جميع ماله شرح مر (قوله والمكاتب لسيده) أي إذا تصرف  
تصرفاً يخطر كالتراض أو تبرع وفيه ما يقتضي أن السيد لو أن له فبأذنه كرهه لبقاء حق الله تعالى  
وليس كذلك حل وجهه لا يورث المحجر فيه شرعاً للميراث أي لمصلحة التبرع ولمصلحة المحجور  
عليه وجعله نوعاً ثالثاً كقوله سئل (قوله وبه تعالى) أي لأجل تحصيل الحرية (قوله تقدم بعضها) بعضها  
وهو الحجر على الفاس والراهن والعبد في معاملة الرقيق وبأن بعضاً وهو حجر المرض في القراض  
وحجر المرتد في الرد ونحوه للمكاتب في الكتابة ومراده بهذه العبارة الاعتراض عن عدم ذكر هذه  
الأمور في المتن فنامع أن أصله ذكرها (قوله وهو الحجر يجنون الخ) والحجر في كل واحد من  
الثلاثة أعمر ما بعده موليتهم

ثمائية لا يشمل المحجر غيرهم • ثمتهمايت وفيه عاين

صبي ومجنون سفيعومئاس \* رقيق ومريض وراهن

فالثلاثة الاول حجر عليهم لغفهم ومن بعدهم لحن غيرهم والرفيق في البيت شامل القن والمكاتب **(قوله)** يسب العبرة) أى سواء كانت له كالاسلام أو عليه كالردة فقفوه ولا سلام أى فلا تتركوا قوله والولاية أى الثابتة بالشريعة كولاية النكاح أو بالتبويض كالإيماة والقضاء وعبر السلب دون المعنى لأن الذى لا يبعد السلب يدل على أن الاسرار مانع من الولاية في النكاح ولا يسلب ولهذا يزوج الحاكم في حال اسرار الولي دون الابد شرح مرمع زبادقن الشورى وشمل المجنون المهرس حيث لا إشارة مفهومة فويله ولي المجنون ولو طرأ أن كان لمجنون له نوع تمييز كان كسبي المميز فيأتى حل **(قوله)** والدين بكسر الهمزة وإسكانه إسلامه لتوقفه على التكليف زى **(قوله)** والإيماة أى لا تتنقصه على أولاده من غير عش **(قوله)** والإيتام أى ولاية الإيتام فلا يصح أن يكون المجنون موسى له على الإيتام وفيما عليه حتى إذا جن أنزل حل **(قوله)** فيعتبر منها الفلج أى حصول الفلج من غير اعتبار لفظ بدل عليه عش **(قوله)** وبنت (نسب بزراء) كأن وطئ امرأة فأنت منه بولد قائم بنسب اليه ولا يقال ولد الزنا لا ينسب إلى أبيه لا تقول إطلاق الزنا على فعله إنما هو باعتبار الصورة لا الحقيقة كما يلزم من بابه شوري فهو وطء شبهة لان زوال عقده صيرناه كوطئه بشبهة لعدم قصد عش فيزيره المهران لم تكن مطاوعا وذاتا وطئ امرأة حرم عليها ما وطئها وصوت على أبيها وبه **(قوله)** ويغرم ما أتته) نعم لا يضمن سيد أخته في الحرم كما في شرح مرمع لبناء حتى الله تعالى على المسامحة **(قوله)** ويستمر سلبه ذلك لم يقل ذلك إشارة إلى أنه يتعدى بنفسه وعدمه فما بعده الإلام إشارة إلى جوارزه أيضا وغير بين الحليين قوله لما ذكر له لا يتفقن شوري **(قوله)** إلى إفاقة) أى ساقية من شبل يزودي لحدة في الخلق كاصرح به مرمع في النكاح اهدش **(قوله)** بلائك قاض) لانه حجر ثبت بالانحراج قاض فلا يتوقف على فك أى وكل حجر ثبت بقاض توقف زواله على فك قاض فهتان قاعدة من ثم لا تعود ولاية السابقة على المجنون الا بولاية جديدة حل **(قوله)** أى يسلب العبرة) أى في الهمالة كالبيع وفي الدين كالاسلام واسلام سيدنا على رضى الله تعالى عنه وهو صبي يكون الاحكام قبل المحجرة كانت منوطه بالتمييز ثم أنيط بالتكليف بل قال الامام أحمد رضى الله تعالى عنه أنه كان بالعاقيل الاسلام **(قوله)** من عبادته من يميز) لكن شاب على الفرضة أقل من ثواب البالغ على النافذة ولعل وجهه عدم خطابه بها لولائها فاقلة منه وهو ناقص وكان القياس أن لا تواب له أصلا لعدم خطابه بالمعادة لكن أئيب تغيب الله في العبادة فلا تتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى عش على مرمع **(قوله)** ما مون) أى لم يحجر عليه كدب ويغيب رجوعه لاذن في دخولها يصاحبه عش **(قوله)** وقول كذا الخ) المراد بقوله الخ لفظه الاما استثنى فقط كما يلزم بمراجعة الأصل **(قوله)** سلبه لما ذكر) عدمه بالإلام لانها لا تقوى والا فهو يتعدى بنفسه كما قال أولا سلبه ذلك **(قوله)** إلى بلوغ) لو بلغ وادعى الرشد وأتكره الولي ثم فنكح المحجر عنه ولا يحل الولي كذا حتى والقيم لان الظاهر في قريب العهد بالبلوغ عدم الرشد الا أن تقوم به بينة ولان الإلهام فيمن علم المحجر عليه استصحابه حتى ينسب على الظن رشده مرمع **(قوله)** فلا يتوقف زواله على فك قاض) أى كلامه انما هو في مقام الاضمار ولم يقل بلا خلاف كاسبي وقد يقال عدم الولاية والعبرة بالإفاقة قد يتوهم خلافا لخلاف زوال حجر الصبا بالبلوغ لا يتوهم أولا به حتى الثاني خلاف وان لم يكن في نفس الحجر الصبا خلافا حل **(قوله)** كحجر المجنون) لم يقل هذه العبارة في المجنون حتى ينظر به حل أقول قد قال في المجنون بعد قول المتن إلى إفاقة وقد قيل مراده العبارة التعليل فغامه أى قوله لانه حجر الخ وهذا لم يتقدم فغامه

(قوله)

يسلب العبرة) كبيرة للعامة والدين كالبيع والاسلام (والولاية) كولاية النكاح والايماة والايتم بخلاف الافعال فيعتبر منها الفلج والاحتساب ونحوه والائلاف فينفذ منه الاستيلاء ويثبت النسب بزنا ويغرم ما أتته ويستمر عليه بذلك (إلى إفاقة) منه فنكح بلائك قاض بلا خلاف (والصبا) القائم بذكر أوائمي ولو جمعا (كنكح) أى يسلب العبرة والولاية (الا) ما استثنى من عبادة من يميز ممن يؤمن وقولي يميزون في دخول وإيصال هديته ممن يميز مؤمن وقولي كذا الخ أتوسم زبادقن ويستمر سلبه لما ذكر (إلى بلوغ) فينكح بلا قاض لانه حجر ثبت بلا قاض فلا يتوقف زواله على فك قاض كحجر المجنون وعبر الأصل ككثير بلوغ رشيد قال الشيخان وليس اختلافا محققا بل من غير بائني



أراد الاطلاق الكلي وقوله ومن عبر بالاولى بالبلوغ من غير تقييد بالزمن  
عبر بالاول أراد حجر الصبا وهذا اول الان الصبايب  
مستقل بالمجر وكذا  
التدبر وأحكامه مائة تأخرة  
ومن بلغ مبغرا حكم  
تصرفه حكم تصرف الفقيه  
الحكم تصرف الصبي  
انتهى ومن ثم عبرت  
بالاولى بلوغ يحصل اما  
(بكال خمس عشر سنة)  
قربة بعد بدنة تطهير ان  
عمره في اقله عشرين  
على التي صلى الله عليه  
وسلم يوم أحد وأبان أربع  
عشر سنة لم يجز في دهرى  
بلغت عرضت عليه يوم  
الختنق وأبان خمس  
عشر سنة فجاز في دهرى  
بلغت رواه ابن حبان  
وأصله في الصحيحين  
وابتداءها من انفصال  
جميع الولد (وأمناء) آية  
وادان بلغ الاطفال من الحكم  
والعلم الاحتلام وهو آفة  
مازاه النائم والمراد هنا  
خروج النقي في نوم أو يقظة  
بجماع أو غيره (وأمناء)  
أي وقت إمكان الامناء  
(كل نسمة سنين) قرينة  
بالاستقراء والظاهر أنها  
تقرينة كافي الحيش  
(أو حيش) في حق أمي  
بالاجماع (وحل أمي  
أمناء) أي علامة على  
بلوغها بالامناء فليس بلوغا  
لانه مسبق بالازال

(قوله أراد الاطلاق) أي ان الشك الكلي وقوله ومن عبر بالاولى بالبلوغ من غير تقييد بالزمن  
أراد حجر الصبايب أراد زوال حجر الصبا ولحقه حجر آخر بسبب السفة وغيره (قوله وأحكامه ما  
متقاربة) أي لان الفقيه يصح منه التدبر والوصية والصلح عن قصاص عليه ولو زاد على الدية  
والفوق عن قصاص له وغير ذلك مما هو من كرو في باب كالتكاح باذن الولي والطلاق والعلم بخلاف  
الصبي فلا يصح منه شيء مما ذكره يرى (قوله ومن بلغ مبغرا) كان المقام التفريع لان هذا توجيه  
لقوله وأحكامه مائة تأخرة (قوله حكم تصرفه حكم تصرف الفقيه) أي المحجور عليه وكتب أيضا  
قد يقال هو سفيه فكان المناسب أن يقول تصرفه تصرف الفقيه إلا أن يراد الفقيه المحجور عليه  
لانه المراد عند الاطلاق حل (قوله ومن ثم) أي من أجل قوله وهذا أول الخ عبرت بالاولى أي إلى  
بلوغ (قوله بكال خمس عشر سنة) وقيل بأولها وقيل بصفها سم (قوله عرضت) أي فبين عرض  
من الجيش هل يصلح القتال فيؤذن له أو لا فيصير أم حديد بل بدنة الشريعة على أقل من فرسخ  
منها به قهره ومن عليه السلام وكانت هذه الفتوة سنة ثلاث من الهجرة اه عن وبرة (قوله يوم  
أحد) أي زمن غزوة أحد في السنة الثالثة من الهجرة اتفاقا قول (قوله وأبان أربع  
عشر سنة) أي طغت فيها شينها (قوله فلم يجز في) أي لم يأن لي في الخروج لغزو لعلهم بعدم بلوغ ع وش وانظر  
للمبدأ أن لمع أن خروج الصبي الجهاد جائز باذن وليه وإن كان غير واجب فانظر هل عدم اذنه  
لعدم اذنه وليا أو لا نه كان مختصا في أول الاسلام حور (قوله ولم يرقى بلغت) أي لم يجز في دهرى  
على أنه معلول أي لانه لم يرقى وكذا يقال في قوله ورأى الخ (تنبه) الرشد ضد النلالر لانه لفتة  
الخفة والحركة ولو أقر الولي برشته الولد انزل عن الولاية عليه ولا يثبت الرشد به ولو أنكر رشته الولد  
صدق بلايين ولو بلغ وهو غائب لم ينزل الولي إلا أن علم برشته ولو تصرف الولي فإن رشته قد انقضى  
فبدا تصرفه ولو تعارضت بيننا رشتا وسف قدمت الناقلة منهما قول على الحلال (قوله وأبان  
خمس عشر سنة) أي استكملها لان غزوة أحد كانت في شوال سنة ثلاث والختنق في جادى سنة  
خمس م ر ع ش أي فيهنما سستان (قوله وأمناء) منابطة ما يوجب الفصل ولو أحسن بالي قصة  
الذكر فقبضه فلم يخرج من منى حكم بلوغه وان لم يجب الفصل لاختلاف البابين لان الدار في الفصل  
على الخروج إلى الظاهر وفي البلوغ على الانزال قاله م ولا يرد هذا على قوله السابق ان منابطة  
ما يوجب الفصل لان المراد ما يكون شأنه إيجاب الفصل لو خرج فليتنا مل سم (قوله ما يراه النائم)  
أي من انزال النائم شو يرى وقيل بطنا (قوله والمراد به هنا الخ) قلن في الشرعي أمع من المعنى القوي  
على كلام الشورى وهذا عكس المهور (قوله خروج النقي) أي من طهره المتأخر وغيره مع انسداد  
الامس على ما بين الفصل وكلامه يقتضى تحقق خروج نقي فلو أتت زوجة الصبي بولد لحنه  
ولا يحكم بلوغه به وهو لا موصوفته (الافى) باب الامان عن الاصحاب لان الولد يلحق  
بالامكان وبلوغ لا يكون لا يشققه على هذا الا بامكانه ما ذا وطى أمته وأنت بولد وهو كملك  
خلافا للقبلي في ثبوت الامكان الحكم بلوغه م ر اه والفرض أن الصبي استكمل تسعين  
(قوله أي وقت) قدر المنافع لاجل محنة الاخبار لان الامكان ليس عين كالتقسيم (قوله كافي الحيش)  
للعتماد أنها عديمة هذا وقت بية في الحيش وقرق بينهما لان الحيش ضبط له أقل وأكثر فالزمن  
الذي لا يسع أقل الحيش والظهر وجوده كالمع بخلاف التي شرح م ر ويصدق مدعى البلوغ الاحتلام  
أو الحيش بلايين ولو قى خومة لانه لا يعرف الامنه إلا ان طلب سهم المقاتلة كان كان من الفتاة  
أوطابا يات اسمه في الدوران فانه يحذف التهمة حل (قوله أو حيش) بالجبر عطفًا على امناء

**(قوله فيحكم بعد الوضع الخ)** وما قبل ذلك بمقتضى أن يكون ثماناً **(قوله قبله بسة أشهر)** مالم تكن معلقة فإن كانت حكماً يلوغها قبل الطلاق باحطة وصورة المستأن الوضع تأخر بعد الطلاق بسة أشهر فأكثر حيثئذ لمصلحة قبل الطلاق وما بعد مشو برى **(قوله وشي)** عبارة هر لحطة شو برى **(قوله وحاض من فرجه)** أو أمي من ذكره وفرجه جيماً رشيدى **(قوله حكم يلوغها)** أى واشكاه **(قوله وان وجداً أحدهما فلا)** هذه العبارة تصدق بست صور لان وجود اللى وحده امام الله كراؤ من الفرج وانهما وكذا يقال في وجود الحيض فقط ويزاد على هذه الستة ثلاثة أخرى وهي ما اذا وجد احداهما من الله كراؤ الفرج أو اللى من الفرج والحيض من الله كراؤ الحكم في الجميع ما ذكره بقوله فلا عند الجمهور الخ **(قوله ويجعله الامام)** أى جعل وجوداً أحدهما **(قوله فان ظهر خلافه غير)** أى فإذا أمي من ذكره حكماً بانه كورنمو يلوغها فلا حاض من فرجه حكماً بأنوثته وبلوغه من حيثئذ لان الانماء كان من آلة الرجل بهى زادة حيثئذ حل وعبارة الشورى لعل مراده أنه لو أمي بذكره مثلاً حكماً يلوغها فلا حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم بالبولغ المتقدم وجعل البولغ من الآن لمصلحة الحيض للى فليشأمل قال في شرح الروض فان قلت لا منافاة بين الحيض وخروج اللى من الله كراؤ الفرج يخرج اللى من غير طريقه المعتاد قلت ذلك محله مع انساد الأصل وهو متصف هنا وفيه إشارة إلى أن خروج اللى من غير طريقه المعتاد مع افتتاح المعتاد لا يكون بولوغاً عند الشيخ س ل **(قوله فان ظهر خلافه غير الأول)** ولا يكون بولوغاً لان تكرار الفرق بين كلام الامام والمثولى اه **(قوله وهو حسن)** أى من حيث الحسن غريب من حيث النقل ع **(قوله كنبت)** ويصدق ذلك كافرسي قاضي الاستبصار بدواء جينه دفع القتل لالاسقاط بـ بولوغاً من أولاد أهل الميت وطول بها والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الخابن ويجب تحليفه في الأولى اذارة الحاكم ولا يشك تحليفه بأنه ثبت صباه على الصلى لا يخلو فانه يكونه يشبه بل هو ثابت بالاصل وانما العلامة هي الابنات عارضها دعاء الاستبصار فضعفت دلالتها على البولغ فاحتج بيمين لما عارضها وهو اليمين شرح هر **(قوله عانة)** وهي الشعر بناء على ما هو الاشهر أن النابت عانة والنبت شجرة بكسر أوله حل وهر **(قوله خشنه)** أى يحتاج في ازالته الى حل وان كانت نائمة س ل **(قوله فانه أماره على بولوغه)** فانما ادعى عدم البولغ بصدق حل **(قوله قتل)** رتب القتل على الابنات تصرح بان البولغ يقطع به قطعي فيخالقه ما من كونه علامة الآن يقال قد يوجد مع العلامة قرائن تقتضى اليقين وهذا ما نفتأمل أو يطلق ان يطلق العانة علامتها مع اعشوقه بقطعية وان خالفه ظاهر كلام الشارع في حل الجلال **(قوله بخلوى في السبي)** أى مع السبي أى الناموا لاطفال **(قوله أنه ليس بولوغاً)** أى يجوز تخالفه عنها وفيه أنه حيث وجدت العلامة وجد الملم حل وفيه أن الذى في كلام الشارع أماره علامة واجب بيان المراد بالامارة العلامة **(قوله ولهذا)** أى ولكون ابنتها ليس بولوغاً قوله بأن عمره دون خمس عشرة سنة أى وكال تسع سنين وقوله ليحكم بولوغه بالابنات اذ لو كان بولوغاً لغيرها لم تسمع الآية وحيثئذ تخلف الشيء عن علامته وهو خلاف قولهم العلامة تطرد حل والمعتد ان الحكم ببولوغه ولا عبرة بالنبه كآله س ل وزى ويدل عليه قوله في الحديث من أبت الشعر قتل انتهى ولا يمكن خروج منيه من غير شعور فيشترط إمكان الانماء فتأمل **(قوله بالابنات)** من أبت اللازم كنبت يقال أبت البقل ونبت يصح من الممدى ويشهده من أبت الشعر في الحديث شو برى **(قوله وقضيت)** أى قولهم وشهد عدلان أى مفهوم قولهم وشهد عدلان أنه أماره ببولوغ السن اذ لو كان أماره على البولغ بالاحتلام لحكم ببولوغه لجواز

فيحكم بعد الوضع بالبولغ  
قبله بسة أشهر وشي وذكر  
كونه أماره من زياتى ولو  
أبى الخشنى من ذكره  
وحاض من فرجه حكم  
ببولوغه وان وجداً أحدهما  
فلا عند الجمهور ويجعله  
الامام بولوغاً من ظهر خلافه  
غير قال الشيخان وهو  
الحق وقال المثولى ان تكرار  
قسم والا فلا قال النوى  
وهو حسن غريب  
**(كنبت عانة كافر)**  
يقينه أنه بولوى **(خشنه)**  
فانه أماره على بولوغه خبر  
عطية اقرطى قال كنت  
من سبى قرينة فكانوا  
ينظرون من أبت الشعر  
قتل ومن نبت لم يقتل  
فكشوا عانتي فوجدوها  
لم تنبت بخلوى في السبي  
رواه ابن حبان والمحكم  
والترمذى وقال حسن صحيح  
وأقار كونه أماره أنه ليس  
ببولوغ حقيقة ولهذا لم يحتم  
وشهد عدلان بان عمره  
دون خمس عشرة سنة لم  
يحكم ببولوغه بالابنات قاله  
للنوى وقضيت أنه  
أماره ببولوغ السن وحكى  
ابن الرضا في موضعين

**(قوله قبل الطلاق)** أى  
حيث استكمل نسها  
قبل الطلاق فان لم  
تسكها قبل الطلاق لم  
يلحقه ولم يحكم ببولوغها

قبل التسع كذا استخرجهم سم بعد فقعه من مر انه يحكم بالحقوق لا البولغ

أن يكون بلغ بالاحتلام وإن لم يعلم أنه احتلم فلا يقال القرض في كلام الماوردي أنه لم يحتلم بالفعل لأنه يجوز أن يحتلم وإن لم يعلم له حل وقال الشوري وقضية تراجم لكلام الماوردي قال سم وفي دعوى أن ذلك قضيته نظر دقيق اه أقول لعل وجهه أنه لو كان أماره على البلوغ بالسن كان وجوده مراحق شهادة اليمين بأنه لم يبلغ بالسن اذ قضية قبوله أنه ليس علامة على ذلك واللازم سبق عليه وإن لم عليه أيضا تخلف العلم وهو البلوغ بالسن عن علامته وهو الابتناء ثم يظهر كونه علامة عليه عند عدم الشهود المذكورين وجوبه أن العلامة لا يلزم إيرادها لجواز سبقها على منغص من شهت اليمين بأنه لم يبلغ بل يادة سوار نحوها في وجود المارض وهو قيام اليمين على هذا القيل الآن المناسب السابق الكلام ولا حقا من بقال قضيته أنه ليس علامة على البلوغ بالاحتلام فلعلى هذا وجه نظر الخنثى (قوله أحدهما هذا) أي أمارته على البلوغ بالسن حيث لم يشهد عدلان بأن عمره دون خمس عشرة سنة حل فيؤخذ منه أن قوله وقضية أنه أماره للبلوغ بالسن أي حيث لم يشهد عدلان بما ذكر (قوله أنه) أي الابتناء أماره للبلوغ بالسن وانظر ما مانع من جعله أماره على الحيض أيضا وأي فرق بينهما (قوله على البلوغ بأحدهما) أي بهما وهو المتمدن فأثار ثلاثة شوري (قوله وتنفوا قالوا لايت) أي لجمعها شرعية أو جلية فاندفع ما يقال إلا أني واخنتي كل منهما يصح كونه مصادرا من مرجح حل (قوله وهذا) أي التعليل الأول في المسلم بقوله لسهولة الخ وفي الكافر بقوله فانه يفضي الخ وقوله والافلاخنتي والاشي أي الكافران محترز الغالب بالنسبة للثاني وقوله والطفل محترز الغالب بالنسبة للأول وعبرة الشوري قوله وهذا أي ما ذكر من قوله لسهولة مراجعة آياته إلى آخر التعليل وهو جيد تأمل (قوله والافلاخنتي واخنتي) لعل المراد من الكفار أي فتنهم الا يقتلوا ولا يؤذوا عليهم فالتعليل بالافناء إلى القتل أو ضرب الجزية على الغالب ولا ينبغي أن يراد بالاشي واخنتي من المسلمين لما شاركتهما الفكر في دفع الحجر وتشفو الولاية أما الأول فظاهر وأما الثاني فلانه ثبت له الولاية بنحو وصاية وشرط نظر وقض فليس التعليل بدفع الحجر وتشفو الولاية جويا على الغالب كنه ابن قاضيها مش الامداد شوري (قوله أيضا والافلاخنتي واخنتي) أي والاشي هذه التعليل جويا على الاصل والغالب بل كانت مطردة بما فلا يصح التعليل بهما بالان الخنثى والاشي الكافرين يكون الابتناء أماره على البلوغ في حقهما م أنه لا يفضي بهما إلى القتل ولا إلى طلب الجزية كأي خنثى من سول وشوري فقوله حكمهم كذلك أي يكون الابتناء علامة على بلوغ الاشي واخنتي الكافرين ولا يكون علامة على بلوغ الطفل المسلم الذي نظرت مراجعة آثاره كأي خنثى من كلام الشوري خلافا لما حل وعش (قوله وقت إمكان نبات العاقل الخ) هذا يناسب القول بأنه دليل البلوغ بالاحتلام دون القول بأنه دليل البلوغ بالسن وأدليل البلوغ بأحدهما فلا يلزم به منع ذكر الخلاف المتقدم فيه نظر لان هذا كملت لايتى على كل قول من الثلاثة وقد يقال هو: أي على القول بأنه أماره على البلوغ بالسن ولا يضر احتمال نباته قبل كمال خمس عشرة سنة اه حل (قوله وقت إمكان الاحتلام) فلو ثبت قبل إمكان خروج الحي بمحكم بلوغه ع على مر (قوله ويجوز النظر) أي وكذا للسليم كونه خشنا شوري وينبغي جله على خلافه كنه فيها بالنظر في حصوله التصود والافلاخ ينفسها فلا حاجة اليه وينبغي ان اذا اكتفى بالسليم بالنظر ع (قوله بها) أي بالعمامة أي يثبتها لان التبت هو الامارة كاس (قوله كشر الاطب) (يكون الباء) (قوله والحية) أي فليس دليلان لندرتها دون خمس عشرة سنة فلو جعلت أماره لادى إلى تفويت المال بخلاف نبات العمامة الغالب وجوده قبل خمس

أحدهما هذا وانما هما  
أماره البلوغ بالاحتلام قال  
الاستوى وشبهه أنه أماره  
على البلوغ بأحدهما وانما  
يكون أمارته حتى الخنثى  
إذا كان على فرجه قاله  
الماوردي وخرج بالكافر  
للسهولة مراجعة آياته  
وأقر به المسلمين ولانه  
منهم الابتناء فرجانه  
بدوا دفعا للحجر وتشفوا  
لولا لا يتخلف الكافر  
قانه بغضه إلى القتل أو  
ضرب الجزية وهذا جرى  
على الاصل والغالب والا  
فالاشي واخنتي والطفل  
الذي تنظر مراجعة آثاره  
المسلمين لوت أو ضربه  
سكهم كذلك وألحق  
بالكافر من جهل اسلامه  
وقت إمكان نبات العمامة  
ويجوز النظر إلى مثبت  
عائقم احتجنا بالمعرفة  
بلوغها للضرورة كإسليم  
من كتاب النكاح خرج  
بالعمامة غيرها كشر الاطب  
والحية

(قوله دون القول بأنه الخ)  
قال سم علقنا على القول  
السابق والقول بأنه دليل  
البلوغ بأحدهما اه وهي  
أولى من كلام حل

عشرة سنة زى **(قوله وتقل)** بالرفع عطف على غيره وهو أولى من جره لأنه ليس من جنس الشعر **(قوله ونهوه الذى)** أى زى يداة ارتفاعه عما كان **(قوله فان بلغ رشيدا)** والمراد ببلوغه رشيدا ان يحكم عليه بالرشيد باعتبار ما يرى من أحواله ولا يتحقق ذلك الا بعد مضي مدة يظهر ذلك فيها عرفا فلا يتبدى بخصوص الوقت الذى يبلغ فيه كوقت الزوال والعسلا عش **(قوله ابتداء)** خرج به دوما كأيان فى قوله فلوفسى بمعنى بعد بلوغه رشيدا فلا يجزأى فلا يشترط فيه صلاح الدين واحكامه بل صلاح المال فقط كاهو ظاهر شو يرى مع زيادة **(قوله صلاح دين ومال)** خلافا لى خيفة ومالك حيث اعتبر اصلاح المال فقط ومال اليه ابن عبد السلام واعترض الاول بل الرشدى الآية إنكر فى سياق الاثبات فلاتم وأجب بها فى سياق الشرط فتم وأيضاً الرشدي مجموع أمرين بل لكل واحد سم وفى قول على الجلال واعتبر الاثمة الثلاثة صلاح المال وحده وقرره شيخنا **(قوله حتى من كافر)** أى متى كثر ما هو صلاح عندهم فى الدين والمال كتحقيق الرضا عن القاضي أبى الطيب وغيره وأقره وظاهر كلامهم عدم الحاق الاختصاص به بالنال وهو محتمل ومحمّل خلافه اهـ مر وعش وفى حاشيته على مر الله جدا لحقه بالمال فيجرم اضا عما يمتد متغلبا به من عرفا ولا يحجر بسببه اهـ **(قوله فان أنتم منهم رشدا)** لأنه إنكره فى سياق الشرط وعلى العموم شرح مر **(قوله بأن لا يبدل محرما)** أى عند البلوغ بدليل ماسيا فى المثل أن فلوفسى أى يفعل الكثرة أو الاصرار على الصغيرة بعد البلوغ لم يحجر عليه الصادق ذلك بقلة الزمن بين البلوغ وبين الفسق وكثرة عليه فلا يتحقق السفه الا عن أى بالفسق مقارنا بالبلوغ وحيث أنه بالبلوغ فى خلافة السفه فى غاية التدور كالأبني فليظن هل هذا الاقتضاء مراداً من لا رشيد على مر والذى قرره شيخنا كلام عس المتقدم ونرح بالمرم غيره ما يتبع قبول الشهادة لاخلاله بالرأى كالا كل فى السوق فلا يمنع الرشيدان لاخلال بالمرأة لا يحرم على المشهور الا ان تحمل شهادة لكن الحرمة لا سرا خارج ولوا دعى بلوغه سنيا قبل قوله بلايين **(قوله ولا ينفى فى الثانى)** وهو صلاح المال **(قوله باحتال)** لم يظهر لفظة الاحتيال فأنه قد قلها زائدة فتأمل **(قوله غبن فاحش)** أى وقد جهل حال المعاملة والا بان كان غلها واعطى أكثر من الثمن كان الرأى صدقة خفية محدودة فلا يكون تديرا بل هو بيع محابطة حل وخط ولو كان يفتن فى بعض التصرفات لم يحجر عليه كإرجاء القبول وقيل لا ذرى يشبهه اعتبار الاغلب انتهى مر قال الشيخ ابن قاسم يشكل عليه قصة حبان بن منقذ أنه كان يخذل فى البيوع وأنه صلى الله عليه وسلم قاله من يايت فقل لا خلافة لى قاتن هاصر حجة فى أنه كان يفتن وفى حجة يجمع ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم عليه وسلم لم يمنعه من ذلك بل أقر موأثره الى اشتراط الخيار الآن يجب بانه من أين أنه كان يفتن غبنا فاحشا فلما كان يفتن غبنا يسيرا ولو سلم فن أن يفتن كان عنه بلوغه فله عرض له بعد بلوغه رشيدا ولم يحجر عليه فيكون غبنا همل وهو يصح تصرفه لكن قد يشك على الجواب ما ذكر أن ترك الاستعمال فى وقائم الاحوال يفتل لمقتضى العموم فى المثل وقد أقره صلى الله عليه وسلم على المباشرة وأوردته الى اشتراط الخيار ولم يستعمل عن حاله بل رآه بعد بلوغه رشيدا أولا ولا هل كان التين فاحشا ويسيرا او لو غبن فى تصرف دون تصرف آخر لم يحجر عليه لتعدد اجناع الحجر وعدمه فى شخص واحد شرح مر **(قوله عشرة بنسمة أى من الهدايا وخروجها القروش والدينار فليحتمل فيها ما ذكر)** **(قوله أوربيه)** معطوف على احتال **(قوله وان قل)** أى المتحول فيها يظهر بخلاف غيره كعبه يروى يحتمل أنه لا فرق لان التين باقتليل جريه بالكثير يؤيده جعلهم استحلاله كفر افلا بدح حيث أنه أن يسوى بينهما أى ان القاء كل مفقود اهـ شورى

وتحمل الصوت ونهوه الذى **(فان بلغ رشيدا)** أعطى ماله زوال المانع **(والرشيد)** ابتداء صلاح دين ومال حتى من كافر كاقصره آية فان أنتم منهم رشدا **(ان لا يبدل)** فى الاول **(محرما)** يبدل عدالة من كبراً وأصرار على صغيره لم تغلب طاعته **(ولا ينفى فى الثانى)** بان يمنع مالا باحتال غبن فاحش فى معاملته وهو مالا يحتمل غالباً كإسائى فى الكوفة بخلاف اليسير كبيع ماسواى عشرة بنسمة **(أوربيه)** وأن قل **(فى غير)** ونحوه

**(قوله وما كان اليه الخ)** وهو الذى ينبغى الاقتداء به فى هذا الزمان اهـ قويسى **(قوله فلهما زائدة)** أى يمكن أن يقال المعنى بأن يصنع مالا يتحمل غبن فاحش فلا حاجة لزبدتها اهـ قويسى

(أوصرفه) وإن قل (في محرم لا) صرفه في (خير) كهدية (و) لاق (نحو ملابس ومطاعم) كهدية شرعية إمامه كثيرة للتمتع وإن لم يبق بحال إلا المال يتخلف فيه ما ليس بحرام (٤٣٧) وهو كذلك ثم إن صرفه ذلك بطريق الاقتراض له ولم يكن له ما بقي به بخرام ونحوه من زائد ويختبر (رشد) أي اختبره الولي ولو غيره أصل وجوده باقيل بلوغه بمن قرى به بلوغ حل (قوله قبل بلوغه) والمراد بالقبلة الزمن المقارب بلوغ بحيث يظهر رشده بل هو إليه المال كما شار إليه الامام عن الأصحاب شرح حر (قوله وإتوا البناي) أي اختبروهم (قوله والشهات) هذا يقتضي أنه لو أنكب الشهات لا يكون رشيداً وليس مراد الماسر أن صلاح الدين أن لا يفعل محرماً يبطل العدالة وأما مراده بذلك المبالغة في استكشاف حال الصبي عى حر (قوله فيختبر ولدناجر) : يمكن اختياره في نوع من أنواع التجارة ويحل ما ذكره حيث لم يكن للولد حرفة والاخبار بما يطاق بحرفة نفسه ولم ينظر حرفة لأنه قد لا يتطالع بها ولا يحسنها من لوم لا حرفة ولا لا يختبر بالنفقة على الصلاد يختبر ولد الفقيه في نحو شراء الكتب ونفقة العيال وولد الأمير لا اتفاق على نفسه والجد وغيرهم قل (قوله أي مشاحة) بالتحقق عما يطلب البائع وإن زيادة عما يطلب المشتري (قوله ويسلم المال) قال سم أي حاجة تسليم المال مع أن المالك كسبه بدونه يمكنه أه وقد يقال في تسليمه قوة أصية على المالك وتطيق له في المصاهرة بإدق رغبة وأقدم على إجابته عما كرهه شوى يرى قال من لا يضمنه الولي أن ينفق لأنه مأثور بالتسليم إليه كذا أطلقوه ولو قيل يلزمه مراعاة ما قبله لا يكون أغفاله حاملاً على تضييعه والاضطرار بعد أه (قوله يعقد وليه) وهل بعد عده وليه يدفعه إلى أو يدفعه من يده أو يدفعه إلى حل وبعبارة قول عقد الولي ثم يدفع الولي المال كان معه أو يأخذ من الصبي يدفعه قال بعض شيخنا وصح دفع الصبي بأمر الولي لأنه لم يكن أه بحرفه (قوله بأن ينفق على القوام) ظاهر أنه يسلم النفقة بنفسه وهو فنية كلام حج ومال شيخنا قال أن الولد بما كس فقط والولي هو الذي يعقد ويسلم الأجرة أه شوى في إيراد النفقة الأجرة (قوله والمراد بأمر غزل) بالمعنى المصدري أو بمعنى المنزول فيمن يلقى به ذلك بخلاف بنات الملوك والختبر بل الولي والمحرر وأغيرهم يتعامل في قبول شهادة الأجنبي بل يرشدوه المتمدن حل وبعبارة

قل بالزول في المنزول من عمل وحفظ وبيع وشراء ونحو ذلك وهو أول من يقاؤه على المعنى المصدري وهذا في غير بنات الملوك فمن يختبر بما يناسبه أه (قوله وصون نحو اطعمة) يشار كفاية الله كره وقوله كتماش فانه يسان عن الفأر (قوله هرة) هي التي وجهها كره بقرب والذكر كره وجهه كره كره وقدره قل وزى (قوله فافسقى) مفهوم قوله والرشد ابتداء والمراد فسق بغیر التبذير بدليل الصب (قوله أو بذر بعد ذلك) أي بعد بلوغه رشيداً (قوله حجر عليه القاضي) أي وجوبه بأن لا يحجر أمه وأدراشه بعد الحجر لم ينكح الأبناك القاضي للاحتياط للاجتهاد حينئذ من وأقوم كلاماً من هذا ما دل على حجر عليه يصح تصرفه كذا وكذا أه هو مراده بقوله السفيه المهمل ملحق بالرشيد في أطلقوا السفيه المهمل اختص به شوى (قوله وهو وليه) فإذا جن بعد ذلك انتقلت الولاية من القاضي للأب أو الجد كما تعتمد من زى يقال رتفع حجر السفيه وخلفه حجر الجنون كافي خط شيخنا حر شوى يرى (قوله أو جن) لو أتى من هذا الجنون مبذراً فهل الولاية بعد الأمانة لولي الصغير استصحاباً لقبل الرشد كالمبلغ مبذراً أو لقاضي لأنه كان وليه قبل الجنون فيه نظر

عمر عليه لأن الأولين لم يصحروا على النسقة (أو بذر) بعد ذلك (حجر عليه قاضي) لا غير مطلق ما قبله بأن التبذير يستحق به نفع بيع المال بخلاف فسق (وهو وليه) وتقييد الحجر بالقاضي من زائد (أو جن) بعد ذلك

وهو كذلك ثم إن صرفه ذلك بطريق الاقتراض له ولم يكن له ما بقي به بخرام ونحوه من زائد ويختبر (رشد) أي اختبره الولي ولو غيره أصل وجوده باقيل بلوغه بمن قرى به بلوغ حل (قوله قبل بلوغه) والمراد بالقبلة الزمن المقارب بلوغ بحيث يظهر رشده بل هو إليه المال كما شار إليه الامام عن الأصحاب شرح حر (قوله وإتوا البناي) أي اختبروهم (قوله والشهات) هذا يقتضي أنه لو أنكب الشهات لا يكون رشيداً وليس مراد الماسر أن صلاح الدين أن لا يفعل محرماً يبطل العدالة وأما مراده بذلك المبالغة في استكشاف حال الصبي عى حر (قوله فيختبر ولدناجر) : يمكن اختياره في نوع من أنواع التجارة ويحل ما ذكره حيث لم يكن للولد حرفة والاخبار بما يطاق بحرفة نفسه ولم ينظر حرفة لأنه قد لا يتطالع بها ولا يحسنها من لوم لا حرفة ولا لا يختبر بالنفقة على الصلاد يختبر ولد الفقيه في نحو شراء الكتب ونفقة العيال وولد الأمير لا اتفاق على نفسه والجد وغيرهم قل (قوله أي مشاحة) بالتحقق عما يطلب البائع وإن زيادة عما يطلب المشتري (قوله ويسلم المال) قال سم أي حاجة تسليم المال مع أن المالك كسبه بدونه يمكنه أه وقد يقال في تسليمه قوة أصية على المالك وتطيق له في المصاهرة بإدق رغبة وأقدم على إجابته عما كرهه شوى يرى قال من لا يضمنه الولي أن ينفق لأنه مأثور بالتسليم إليه كذا أطلقوه ولو قيل يلزمه مراعاة ما قبله لا يكون أغفاله حاملاً على تضييعه والاضطرار بعد أه (قوله يعقد وليه) وهل بعد عده وليه يدفعه إلى أو يدفعه من يده أو يدفعه إلى حل وبعبارة قول عقد الولي ثم يدفع الولي المال كان معه أو يأخذ من الصبي يدفعه قال بعض شيخنا وصح دفع الصبي بأمر الولي لأنه لم يكن أه بحرفه (قوله بأن ينفق على القوام) ظاهر أنه يسلم النفقة بنفسه وهو فنية كلام حج ومال شيخنا قال أن الولد بما كس فقط والولي هو الذي يعقد ويسلم الأجرة أه شوى في إيراد النفقة الأجرة (قوله والمراد بأمر غزل) بالمعنى المصدري أو بمعنى المنزول فيمن يلقى به ذلك بخلاف بنات الملوك والختبر بل الولي والمحرر وأغيرهم يتعامل في قبول شهادة الأجنبي بل يرشدوه المتمدن حل وبعبارة

قل بالزول في المنزول من عمل وحفظ وبيع وشراء ونحو ذلك وهو أول من يقاؤه على المعنى المصدري وهذا في غير بنات الملوك فمن يختبر بما يناسبه أه (قوله وصون نحو اطعمة) يشار كفاية الله كره وقوله كتماش فانه يسان عن الفأر (قوله هرة) هي التي وجهها كره بقرب والذكر كره وجهه كره كره وقدره قل وزى (قوله فافسقى) مفهوم قوله والرشد ابتداء والمراد فسق بغیر التبذير بدليل الصب (قوله أو بذر بعد ذلك) أي بعد بلوغه رشيداً (قوله حجر عليه القاضي) أي وجوبه بأن لا يحجر أمه وأدراشه بعد الحجر لم ينكح الأبناك القاضي للاحتياط للاجتهاد حينئذ من وأقوم كلاماً من هذا ما دل على حجر عليه يصح تصرفه كذا وكذا أه هو مراده بقوله السفيه المهمل ملحق بالرشيد في أطلقوا السفيه المهمل اختص به شوى (قوله وهو وليه) فإذا جن بعد ذلك انتقلت الولاية من القاضي للأب أو الجد كما تعتمد من زى يقال رتفع حجر السفيه وخلفه حجر الجنون كافي خط شيخنا حر شوى يرى (قوله أو جن) لو أتى من هذا الجنون مبذراً فهل الولاية بعد الأمانة لولي الصغير استصحاباً لقبل الرشد كالمبلغ مبذراً أو لقاضي لأنه كان وليه قبل الجنون فيه نظر

سم **(قوله)** فويله في حشر) شمل الوصي قال في شرح الهبة وسكتوا عن الوصي فيجتمعل أنه كالأب والجدو يمتثل وهو الظاهر أن لا تعود إليه الولاية **س** **(قوله)** والفرق) أي بين التبذير والجنون **(قوله)** والابن (هو المولى) أي في الآية والأقرب في الأصل اسم لأبصار قال تعالى أنس من جانب الطور نارا أي أبصر **(قوله)** ولم يحجر عليه) هذا غير محتاج إليه لأنه محجور عليه شرعا فلا يحتاج إلى حصر الولي إذا لم يقتضيه **(قوله)** بالسفاهة (المهم) المشهور المطلق هذا الاسم على من يضر بغير رشده ولم يحجر عليه القاضي مدر شريفة تقدم من هذا المشهور أن المطلق أي فارة يصح تصرفه على أحد ههنا المشهور وثارة لا يصح وقوله لا حالاً لم يحجر عليه أحد **(قوله)** والتمسح به بأن ويلي) أي التمسح به الذي أكد التشبيه **(قوله)** شرعا) بأن بلغ غير مصلح له فيه وماله وقوله وحسباً أي بأن بلغ مصلحاً له فيه وماله ثم يضر فلا بد من حصر الحال كما عليه شو برى وفيه أنه محجور عليه شرعا أيضاً **(قوله)** إقرار بشكاح) أي بالطلاق أي عن نفسه وعن غيره كمن يبيع مولى له أو مولى غيره يوكاله لأن حصر السنة يمنع ولاية الشكاح كسأقي وأقول لا نفسه بغير إذن وليه بخلاف قبوله لغيره بوكالة فصحيح وعلم في الرجل وأما المحجور عليها بالسفاهة فصحيح إقرارها بالشكاح حل ومهر وقوله لا يبيع المطلق الخ هذا التفصيل الذي ذكره أن كان مبيعاً في هذا المكان ككتابه على هذا الوجه اشتباه لأن كلام الشارح - وق في الإقرار بالشكاح والتفصيل المذكور إنما هو في المباشرة أي إنشاء الشكاح كما ذكره مدر ويجب بأن الإقرار بالشكاح كإنشائه في التفصيل المذكور كقائه مدر وماله حل في نفس مباشرة الشكاح وعبارته شرح مدر مع الأصل ولا يصح من المحجور عليه بسفاهة بيع وشراء واعتاق ولا هبة ولا نكاح بقبوله لنفسه بغير إذن وليه لأنه خلاف الأصل ومظنة اتلافه ما يقبوله الشكاح لغيره بوكالة فصحيح **كقائه** الرضى في الوكالة وأما لا يجب فلا مطلقاً لأصل الوكالة ولو لم يكن الولي من قال في موضع آخر ولا يصح إقراره بشكاح كالأب كإنشائه اهـ **(قوله)** كالأب يصح منه إنشاءه) أي بغير إذن وليه لأنه خلاف الأصل حيث يزوج بالملحقة أو مظنة اتلافه أن فرض عدم العلم بالتمتع بالملحقة شرح مدر وقوله أو بدين أي أو بدين هي في بدهمال الحرج وقوله أو اتلاف مال أي أو بتأنيب توجب الأضرار مدر وأو بمعنى الولو وأعداء التلويح عطفه على إقرار **(قوله)** قبل الحرج أو بسده) راجع لكل من التلويح **(قوله)** ثم يصح إقراره) المتمد له لا يصح إقراره مطلقاً لأن صاحبه سلطة على اتلافه زى أي حيث كان بدين معائنها ما إذا كان بالاتلاف فله ما يملكه أو تقدم سببه على الحرج **(قوله)** ولا يصح منه تصرف مالي) أي أن تصحيحه يؤدي إلى البطلان معنى الحرج ولأنه اتلاف ومظنة الاتلاف ثم قال الماوردي لا يبيع إن لم يكن علمه مقصوداً في نفسه لاستغناء به لئلا لا يتطوع بتمتعته حيث أنه لا يبارأه ولا يخلو ما إذا قصد له اتلافه بغيره على السبب حيث لا يفرق بين النفقة فلا يتماثل ببارأه غير مشرح مدر **(قوله)** غير ما يذ كرى بوابه) من ذلك الوصية والتبذير والصلح عن قصاص له ولو على أقل من القيمة لأن له الفوق عما هو المصلح عن قصاص عليه ولو باكثر من القيمة لو كان قبوله الشكاح وعقد الجزية يدينار وقبضه بدينار أو قبوله الجزية ولا يسلم له وهو يور ويبحث في الطلب يجوز تسليم له وهو يور إذا كان منهم بقرعة منه من قب تسليمه من ولي أو حاكم **(قوله)** كبيع) ومنه الشكاح فلو نكح رشيدة مختاراً فلا يملكها كالمصرح به في كتاب الشكاح بخلاف السفهة والكره فهو حرمها فيجب لمن مهر للثلث من المهر المأدب قوله كبيع ولو في التمتع وكشراه وإن أذن الولي وقدر العوض لأن تصحيح ذلك يؤدي إلى إبطال معنى الحرج كما حل **(قوله)** ولا يضمن ما قبضه) هذا متعلق بقوله ولا يصح منه تصرف مالي أي بأن وقع قبض فلا يضمن الخ والمراد

**(قوله)** فويله في حشر) (قوله بولي في حشر) وسبأني وإنه والفرق أن التبذير لكونه منها عمل نظر واجتهاد فلا يعود الحرج عليه بغير قباض بخلاف الجنون (كن بلغ غير رشيد) الجنون أو سفه باختلال صلاح الدين أو المال فان ويلي عليه في السفر فيصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه مفهوم أي أن استم منهم رشداً والابن هو العلم ويسمى من بلغ فيها ولم يحجر عليه بولي بالسفاهة المهم وهو محجور عليه شرعا لا صا والصريح بأن ويلي عليه في السفر من زباني (ولا يصح من محجور سفه) شرعا وحسباً **(إقرار بشكاح)** كالأصح منه إنشاءه وهذا من زباني (أو بدين أو اتلاف مال) قبل الحرج أو بسده ثم يصح إقراره في الباطن فيفرم بصدقه الحرجان كان صادقا فيه (ولا يصح منه) تصرف مالي غير ما يذ كرى بوابه كبيع ولو بنبذة أو بدين الولي

درس

**(ولا يضمن ما قبضه من رشيد يذنه)** أو قبضه من المتهم بالزنى (وتقب)

ولا بالذلة له في غير أمانة  
(قبل طلب) وإن جهل حاله  
من عاهله فتصير في البعث  
عن حاله بخلاف ما لو قبضه  
من غير رشيد أو من رشيد  
بغير إذنه وإقباضه أو تلف  
بعد طلبه والامتناع من  
رده أو تلفه في أمانة  
كودعة نعم كالرشيد من  
سفه بغير رشده ولم يحجر  
عليه القاضي وسفيه أذن له  
ولي به في قبض دين له على  
غيره والتقييد بالرشد  
وبالأذن وبقبل الطلب  
من زباني وتبصرى ما  
ذكر أعظم من اقتصره على  
الشراء والاقراض (ومصح  
افراه) (موجب غنوة)  
كحد وفود وإن عفى عنه  
على مال لعدم تعلقه بمال  
ولا تشاء التهمؤ لزم المال  
في الغنوة بتأني باختیار  
غيره لا بإقراره فيقطع في  
السرقة ولا يلزمه المال  
كالمبدع يصير في الغنوة  
أهم من تبصيره بالحد  
والقصاص (د) (يصح فيه)  
نسبا لما رواه حديثه  
لجان في الزوجية بخلافه في  
الامة فتصير بذلك أعظم  
من تقييده بالمان ويصح  
استلحاقه النسب

(قوله استحل كل باه لا  
يثبت الخ) (المتبعية اليقينة)

لا يضمن لأظاهر ولا يثبت لكل من التمسوا بالاتلاف فلا يثبت بعد فك الخ رشع أصلا في التمسوا في  
الاتلاف كما في شرح مروياته بعدم المطالبة به في الآخرة لكن نفس في الام على أنه يضمن بعد فك الخ  
عنه زى (قوله ولو بالذلة) أي قبل رشده أو خدام قول مروا في بغير رشده ثم تلفه ضمنه أو دخل  
في عموم مسأله أو لم يمسها فأقله يقتضيه عدم الضمان لان العار بقايسة أمانة في ذلك نظر شري  
(قوله أو تلف بعد طلبه) أي أو قبل طلبه أو مكته بالرشد كما يؤمن من مر ولو انشئت أنه  
تلف بعد طلبه أو قبلها أو سأل عنها أو بغير رشده قبل صدق المالك أو الأخذ الأصح الثاني حل (قوله  
أو تلفه في أمانة كودعة) فانه يضمن لان المودع لم يسلطه على الاتلاف حل ومثل ذلك ما لو طيرت  
الرجح شيئا فأقله (قوله) من سفه بغير رشده) يقال سفه بغير رشده بضم الفاء أي صار سفيا وبحجوز  
كسر الهمزة من دخل قاله ابن نثر في الأفعال مر شري وعبارته لمصباح سفه بالكسر والضم صار  
سفيا وهو باعثر فوطر ب قال قبل سفه نفس فبالكسر لا غير لان فعل بالضم لا يكون متعديا يختار  
(قوله وسفيه أذن له) ولي به في قبض دين الخ قال الشيخ ينبغي أن الحاصل أن قبض ديونه بغير إذن وليه  
لا يثبت به فقرا المانع والضمن في المسئلة ما إذا نه فثبت به ويضمن الولي أن قصر بأن تلفت في  
بده بعد تمكن الولي من زبها أو قبض أعباءه بذن وليه سمعت به فقرا المانع مطلقا فإن قصر  
الولي ضمن والا فلا فان قبضا بغير إذنه فان قصر الولي في زبها ضمن والضمن المانع والقاري بن  
العين والدين أن التسعة في الدين متغلبة له لا يراه أنه لا يقبض صحيح وسياق الشارح يعني حج كلام  
في الخلع بوافق ذلك ابن شوري وقبض بقوله أن قبض ديونه بغير إذن وليه لا يثبت به أنه يجب على  
وليه أخذ مودعه أو المدون ثم يستعيد منه أو يأذن في دفعه للولي عليه ثانيا بعد قبضه فلا أراد  
التصرف فيه قبل رد ممل عليه الدين لم يصح ع ش على مر وقوله وسفيه أذن له وليه في قبض دين له أي  
لغيره ومثله دين الولي وسياق في باب الخلع أن الدين يراد دفع ذلك وهذا استدراك على قول المصنف  
ولا تصرف مالي وما قبله على قوله ولا يضمن ما قبضه من رشيد أي على مفهومه وهو قول الشارح  
بخلاف الخ فكذا في الأولى تأخير هذا عن ذلك ليحصل الترتيب حل وإن كان القبول الذم الموشى جائزا  
وهذا يقتضي أن قبض الدين من التصرف المالي وفيه شيء يجب أن يملح به (قوله) ويصح  
بمقوبة) هنا عتزز قوله بنكاح أو دين أو اتلاف مال (قوله فيقطع في السرقة) فيما شكك في  
لاهم صرحوا في السرقة بأنه لا قطع إلا بعد طلب المال وحيث لم يطلب قطع وأجيب بأن صورته أنه  
أقر بعد دعوى صحيحة فان قبل شرط الدعوى أن تكون ملازمة قلت يمكن أن تقام عليه البينة يلزمه  
المال كما قاله في باب الدعوى فيمن لا تسلم عليه الدعوى فليحرقه شوري وفيه أنه خروج عن  
موضوع المسئلة الذي هو الإقرار وعبرة ع ش على مر قوله فيقطع فان قلت كيف يقطع مع أن  
القطع توقف على طلب المالك المال وهنالك طلب أيضا إقراره بالمال ملق قلت فالتأني على صوري لان  
القره يطلب من المقر أنه لا يلزمه المال أي الذي قطع بسبه اه (قوله ولا يلزمه المال) الوجه  
لزمه باطنا إن كان صادقا شوري (قوله كالمبدع) أي إذا أقر بالسرقة ولم يصدق سببه فانه يقطع  
حالا ولا يثبت إلا بعد اعتق وصدارة شيخنا (قوله وفيه نسبا) هو مع ما بعده محتمز قوله مالي  
وأخر مفهوم الأولي المال تملكه من سائل الصحة مع بضمها ورسائل البطان كذلك (قوله) ولا يملكه  
الامة) استدسكال باه لا يثبت كونها راشا لا بالقرار بلوط ثم إن ولد تله لا يمكن أن يكون منفعوه  
منه عن شرع أو لا يملكه ولا يجوز تهيؤه واجب بأقر كذا ولو لم تله يمكن في الظاهر أن يكون منه  
من (قوله) ويصح استلحاقه النسب) أي ولو ضمنا بأن أقر باستلاد أخته فانه وان لم ينفذ ذلك إذا كانت

ذات غراس وولدت له ذكراً كان لحقه وصارت أم ولد من **(قوله)** وينفق على الولد المستلحق من بيت المال انظر هو يكون ذلك محتملاً وقرضاً لا قرباً الثاني ان تبين للمستلحق مال قبل الاستلحاق أو بعده وقبل الاتفاق عليه من بيت المال فيخرج عليه لأنه إنما نفق عليه لعدم ماله لا مال غيره ماله بعداً وصار للمستلحق إرثه فلا يرجع عليه بما نفق عليه كالاتفاق على التغير من بيت المال إذا طرأ له مال من **(قوله)** وسلم حصة نكاحه الخ إشارة للاعتذار عن عدم ذكر هذه المسائل في المتن هنا مع ذكر الأصل لمهاضاً تأمل ومراعاة أن الشارع رد الاعتذار عن عدم ذكر هذه المسائل في المتن هنا مع ذكر الأصل لمهاضاً تأمل وفي حل قوله وسلم حصة نكاحه الخ لأن ما عدا الخلع لا نفق له بل المال الذي حجب لاجله وأما الخلع فكما إطلاقه بل أولى انتهى **(قوله)** وخلمه ولو بأقل من مهر التلوي يسلم للمولود حل أو إليه بل لأن وليه ومعه مال يعلقه بأعطائه فان علقته بأعطائه كان أعطيت كذا فانت مطلق فلا بد من الوقوع من أخذه ولو بغير إذن وليه ولا تضمن الزوجة بتسليمه لغير أهله حجج عن عي على مهر ولا يملكه إلا قبض **(قوله)** وأما ولاية واجبة المراد بالولاية الواجبة بأصل الشرع لتخرج المنذورة قاتلاً فتخرج حال الحجر بل تستقر في ذمته لما بعد ذلك الحجر انتهى رشدي **(قوله)** وغيرها عبارة في شرح الروض وكذا كذا الكفارة ونحوها اه كتب عليه شيخنا أي أن قلنا يكفر بل لا أمنا إذا قلنا يكفر بالصوم فيبعد القتل فلا خلاف ثم يجعل على كفارة ثم قبل الحجر عليه وكانت مرتبة شو يرى وبعبارة شرح مهر ويكفر في غير القتل كالتامين بالصوم كالصيام لا يبيع ماله بخلاف القتل فان الولي يعتق عنه به لأن سببه حصل به قتل آدمي معصوم حتى ألقه تعالى بدليل ما حكاها في المطالب عن الجوزي عن نص الشافعي من أنه يكفر بالصوم في كفارة الظهار فظهر أن المعتد ساقط عنه ويجوز عليه ابن القرني في روضه وقضية ذلك أنه يكفر بالدم في كفارة الجراح وهو كذلك خلافاً لما ذهب إلى تكفيره بل بالدماء يفرق بين القتل وغيره بأن فإذا كرز الجراح عن القتل لضرره باخراج ماله في كفارة مع عظم القتل ونشوق الشارع لحفظ النفوس **(قوله)** لا إذن من وليه فلا إذن له الولي وعينه المدفوع إليه مع تصرفه لكن لا بد أن يكون بمحضرة الولي لأنه قد ثبت في المال إذا غلبه أو بدعي صرفه كاذباً من قال لم يحضر الولي ولا نائبه فان علم أنه صرفه اعتد به وإن لم يسم المحضور لأنه واجب للصحة والأشمن سم فتمين المدفوع له دفع الأثم للصحة دفعه فلو لم يسم المدفوع له ودفع للشفق صح الدفع وأجزأ **(قوله)** كصدة التطوع أي لو لم ينقته ومثل صدة التطوع من ذمته المدفوع له وهو محمول على ما لو نذر التصديق بمال معين بدليل قوله بعد ما نشره بل في ذمته وهو صحيح والمراد بصحة ثبوته في ذمته إلى زوال حجه اه **(قوله)** فلا تصح من أي مال تكن جواراً زمة على السفر على المحضر أو زادت وكان له كسب في طريقه قدر الزيادة كإشارته إلى هذا التفتيد بمفهوم قوله أو تطلق الخ **(قوله)** وإذا سافر لعل الانبب أن يقول وقد سحره فسلك واجب **(قوله)** لسلك واجب أي أدى أوفضاً وأمنه ورقبل الحجر أو بعده ذاك سلكه به سلك واجب للشرع وهو الأصح شرح مهر **(قوله)** ولو سافر أي قبل الحجر أو بعدهم **(قوله)** أحم به أي قبل السفر **(قوله)** قد سحر فيه أن جواب الشرط لا بد أن يكون مستقبلاً واجب بأن الجواب محذوف تقديره ما قبل قد سحر أو قبله أذكره هنا لأنه قد سمر تأمل **(قوله)** وهو أن يصحب وليه الخ ولا بدفعه خوفاً من فقره فيه وفي بحث جهنهم أن السفر إذا قصر رأى الولي دفع ذلك له بإجازة حل **(قوله)** أو نائبه ولو بجزء من مال النسبة عن عي **(قوله)** ما يكفيه مفعول صحب أي أن يكون الولي صاحباً ما يكفيه وإذا كان صاحباً ما يكفيه يكون صاحباً شيخنا قال عي وشيخنا أنه يشق أن يرضى خروجه معه مصرفه عليه إن فوت

وينفق على الولد المستلحق من بيت المال وسلم حصة نكاحه بل أن وليه وماله من خاتمه وظهر ما يلاحظ من أبوابها (د) تسلم عبادته بدنية كانت (أ) وأما ولاية واجبة لا يمكن إلا بدفع المال من زكاة وغيرها (بلاذن) من وليه (ولا تعيين) منه للدفع إليه لأنه لا تصرف ماله في المال المستد به كصدة التطوع فلا تصح منه وتقييد المالية بالواجبة مع قول بلاذن ولا تعيين من زكاة في تصرفه يدفع المال أعم من تغييره بتفرقة الزكاة وإذا سافر أنسك واجب ولو بشر أحم به أو لصرم به (قد سحر) حكمه في الحج وهو أن يصحب وليه بنفسه وأتبعه ما يكفيه طر يقو يصيرى بنسك أعم من تغييره صح (أو) سافر أنسك (تطوع وزادت مؤتمراً) لا علم نكاح أو اتبانه به (على نفقته الممودة) حضراً

**(قوله)** وصارت أم ولد أي من جهة الشرع فرتبه الشرع على حقوق الولد الثاني بقراره **(قوله)** أو صار للمستلحق الخ أي أولم يطرأ له مال وصار للمستلحق له رشيداً فانه حينئذ ينفق عليه (الرشيد) ولا يرجع عليه بما نفق من بيت المال



خروج كسبه وكان فقيرا أو احتاج بسبب الخروج إلى زيادة يصرفها على مؤته حضرا كأجرة نحو  
 المركب اه وعباراته الحاج وإذا أحرم بمحج فرض أعطى الولي كفايته ثقة بنفق عليه في طريقه **(قوله)**  
**فأوليه منه** أي يجب عليه منه لأنه جواز بيمينته كإني قال حل ومنه يؤخذ صحة حواصمه بدون  
 إذن وليه وهو واضح لأنه مستقل بخلاف الصبي اه **(قوله)** لم يكن في طريقه كسب أي لم يكن  
 هذا الكسب في الحضر والأفقه منه أيضا شوري قال في المطلب وفيه نظر إذا كان عمله مقصودا  
 بالاجرة بحيث لا يجوز له التبرع به وأوجب بأن المسألة مفروضة فيها إذا كان الكسب في طريقه فقط  
 كما هو ظاهر عباراتهم حل حج إذا لم يجز الولي منه بلزما أن يسافر معه لوجوب ذلك الكسب أو بول  
 من يؤمروه ثم بنفق عليه منسلا **(قوله)** والأفلايمنة **(قوله)** فلو عجز في أثناء الطريق فهل نفقته حينئذ في ماله  
 أو على الولي لا ذمة والى نتيجة الأول لأن الولي حيث حرم عليه المنع لا يعمه صرا اه حج سئل **(قوله)**  
 كحصر لو كان الاحمار بمحج فرض تحلل بالمال شوري **(قوله)** وسألني أي أم الثنية مر شيخنا  
**(قوله)** فهو كالأب أي فيصحب وليا وأتابه ما يكفيه فإن لم يكن ماله فالتظاهر أن الحام لم يقم واحدا  
 بنفق عليه بأن يأخذه معه من الثقة اه

**فصل** فيمن يلى الصبي أي وما ينع ذلك من قوله فان ادعى بعد كهرشدا الخ وحكم الجنون ومن  
 بلغ سفيا كالصبي في ترتيب الأولياء وفي جميع ما يأتي حتى في قوله فان ادعى بعد كهرشدا الخ وإذا قيد  
 المثل بالصبي لسانته فصار الولي ذنك عليه حيث قال وأمين فولي وليه في الصغر يمكن لمخ غير رشيد فلم  
 يحتاج هنا إلى بيان الولي والصبي يعلم منه ولذ ذنك بضميمة الخوالة لئلا يتركها إذا كان تكرارا  
 كما يأتي في شرح مر والرشيدي عليه **(قوله)** ولي صبي هو شدا للذكور والبنين وهو من اه  
 الثقة ومن الولي المذكور النسبة وهو نوع مميز وكذا الجنين الذي التصرف في ماله فلا يصح لانه  
 غير محقق قول قال مر وقضية تعيينه بالصبي أنه لا ولاية للذكور بن على الاجتهاد بالتصرف  
 وصرفه في الفرائض لكنه بالنسبة إلى الحام فقط ومنه البقية خط قال ابن حجر لا ولاية لمسلم  
 بالنسبة للتصرف في الفرائض لانه بالنسبة إلى الحام فقط ومنه البقية خط قال ابن حجر لا ولاية لمسلم  
 المراد كما هو ظاهر أنه إذا ولد بان محبة الإصاء **(قوله)** بعد الله الظاهرة فلو فسق قازع القاضي منها  
 المال لا يطل البيع إذا حصل الله في دمته وقبل الإلزام كقوله السبي ويثبت الخيار لمن بعده من  
 الأولياء قال ابن شكيل ولو علم القتل واضطرر لولاية قاسق فاعل الأرجح نفوذ ولايته كما هو ولاه ذو  
 شوكة لكن لا يقبل قوله في الاتفاق لأنه ليس بولي حقيقة سئل **(قوله)** إذا الكافر يلى ولده الكافر  
 أي حيث كان عدلا في دينه مر **(قوله)** لم يهرهم طريقته والمعتد بخلافه كإني قال على الجلال **(قوله)**  
 ولين نحن أمرهم انظر أي ساجد للدينان بقوله نحن وقد يجاب بأنه أي دفعه للماء ما نقرأ أو يلى  
 بفيرانون لكن يمنع من ذلك الاستدراك وغاية ما يقال أنه ذكر مالا يوضح **(قوله)** بخلاف ولاية  
 النكاح أي فأنظرهم إذا ترافوا البناقل عى التمسد أنه لا فرق بين ولاية المثل والنكاح  
**(قوله)** وهي في المسلمين أقوى أي منهن في الكفار ولو أقارب **(قوله)** وهي في الكافر أي أقارب  
 لولي عليه أقوى أي منهن في السلم الأجني من المولى عليه **(قوله)** فوصي أي ولو أمامه أي ولو أوصى  
 الأب في حياة الجسد ثم مات الجسد قبل موت الأب لا تلحقه الصحة حينئذ شوري **(قوله)** عن نأخر  
 موته منها أي أن كان الجسد بصفة الولاية والأفوصى الأب وإن تقدم موتا شوري **(قوله)** وسباني  
 في الوصية الخ لربا بذلك فيها بل قالتم عداة ولو ظاهر قمع ذلك فالتعمد ما هنا من اشتراط العدالة  
 الباطنة كقوله رى والأولى في الجواب أن يقال ذكره هنا على نيته بذكر العدالة الباطنة هناك ثم

(فأوليه منه) من الانعام  
 أو الاتيان (ان لم يكن له في  
 طريقه كسب فبشرائه لدية)  
 لؤنه والأفلايمنة (وهو)  
 فياذا ينعته وقد أحرم  
 (كحصر) فيتحلل  
 بصوم وحلق لا بد لانه  
 ممنوع منه كإني باب  
 الاحمار ولو أحرم بطوع  
 ثم حجر لم يقبل إمامه فهو  
 كالواجب ذكره في الروضة  
 وأصلها في المصح  
 (فصل) فيمن يلى الصبي  
 مع بيان كيفية تصرفه  
 في ماله  
 (ولي صبي أب قابوه) وان  
 علا كولاية النكاح ويتثنى  
 بعد الله الظاهر ولو فور  
 شفقتهم لا يشترط ما هنا  
 الآن يكون الولد مسلما  
 إذا الكافر يلى ولده الكافر  
 لكن إذا ترافوا البناقل  
 نفرهم ونحن نحن أمرهم  
 بخلاف ولاية النكاح لان  
 المقصود بولاية المال الأمانة  
 وهي في المسلمين أقوى  
 والمقصود بولاية النكاح  
 الموالاتة وهي في الكافر  
 أقوى (فوصي) عن نأخر  
 موته منها وسباني في  
 الوصية ان شرط الوصي  
 العدل الباطنة

**(قفاض)** بنفسه وأمينه  
 لشجر السلطان ولي من  
 لاوله له رواه الترمذي  
 وحسنه الحاكم ومجمله  
 والمراد قاضي بلد الصبي فان  
 كان ببلد وماله آخر فولي  
 ماله قاضي بلد المال بالنظر  
 لتصرفه في المقتضى والتعهد  
 وفصل ما فيه المصلحة اذا  
 أثرت على الملاك كجبه  
 واجارته ما بالنظر لاستنائه  
 فالولاية عليه لقاضي بلد  
 الصبي كما وضعت في  
 كتاب القسمة من شرح  
 الروض ووقع للاستوى  
 عزوما بخلاف ذلك الى  
 الروضة وأصلها فخره  
 وخرج بمن ذكر غيرهم  
 كلام والأقارب بالوصاية  
 فلا ولاية لكن للصبي  
 الاتفاق من مال مسمى في  
 تأديته وتعليمه وان لم يكن  
 لهم عليه ولاية لانه قليل  
 فسوجه قلة في المجموع في  
 احوال الولي عن الصبي  
 ومثله المجنون ومن بالغ فيها  
**(ويصرف)** له الولي  
**(بمصلحة)** سائرته تعالى  
 ولا تصرف بالبيت الا  
 بالتي هي أحسن فيشرته له  
 لفقرو هو أولى من البارة  
 اذا حصل من ربه الكفاية  
**(ولو)** مكان تصرفه  
**(نسبت)** أي باجل بسبب  
 العرف (وبمرض) فن  
 معالجته يكون فيخرج

عن له المسمى على خلافه بحسب مظهره في الموضوعين ع **(قوله قفاض)** أي عدل أمين واذا لم يوجد  
 قاض كذلك فالولاية للمسلمين أي لصالحا شهيد يكون الفاسق كالمدم على المتجبه وأخفى ابن عبيد  
 السلام فيمن عنده يتم اجني مال ولو سلمه لما كثران فيه بأنه يجوز له التصرف فيه بالضرورة  
 أي ان كان عدلا أميناً كالمظهر ويؤخذ من علمنا له الولي عدل أمين وجبر رفع الامر اليه ويستند  
 لا يتصرف تصرف في زمن الحاش على الاوجه ابن حجر شوري دهر ويصدق تصرفه زمن الحاش  
 لانه كان وليا تصرفا حيث يصدق الوصي والتقسيم بأن ادعى قدر الاتفاق الاتفاق ع **(قوله)** والمراد  
 قاضي بلد الصبي أي وطنه وان سافر عنه بقصد الرجوع اليه كالمظهر ابن حجر س **(قوله)** على  
 الملاك منه يعلم أن الراد الملاك الا من تقبض العين وذهاب النعمة وان كانت العين باقية فلو كان  
 له عقار ببلد قاضي المال دون بلد الصبي أجز قاضي بلد الصبي بالمصلحة والتصرف اجارته من قاضي بلد الصبي  
 لانه يتصرف في محل ولا يتصرف ببلد المال منها وتقتل بالمرس عن سم عن العباب ما يوافق ذلك  
 ع **(قوله)** فالولاية عليه لقاضي بلد الصبي ولقاضي بلد الصبي أن يطلب من قاضي بلد المال احضاره  
 اليه عند امن الطريق ليتجره أو يشتري به عقرا ويجب على قاضي بلد المال الدلالة فله ذلك حل  
**(قوله والاقرار)** كالاقرار **(قوله لكن للصبي)** أي عند فقد الولي الخاص فيما يظهر بالتقدير  
 بقصد الخاص يعلم الفرق بين هذا وما مر أن الولاية عند فقد الولي لصالحا المسلمين لان ذلك في فقد  
 مطلقا في خاصا علما في عبارة س **(قوله)** لكن للصبي الاتفاق أي عند فقد الولي الخاص وقضيته  
 أنه بذلك ولو مع وجود قاض وهو متجهان خيف عليه منه بل في هذه الحالة للصبي وصلاعه ببلده بل  
 عليهم كالمظهر تولى سائر التصرف في ماله بالقطعة بان يتفقوا على مرضى منهم بولي ذلك ولو بأجرة  
 له مجرد فلولو حضرة الولي وأنكر أنهم أنفقوا عليه ما أخذوا من ماله أو أنكر أن فعلهم كان بالمصلحة  
 فالظاهر تصديق الولي فليعلم البيئة ادعوه ع **(قوله)** أو أنكر أن فعلهم كان بالمصلحة  
 أي في أن للصبي الاتفاق من مال كل منهما في تأديته وتعليمه وان لم يكن لهم ولاية لعله المذكورة ع  
**(قوله)** يتصرف له الولي **(الح)** يجب على الولي أن يفي ماله بقدر الكفاية أي ينفقه والزكاة وأترك سقى  
 العادة ضمن والتفويض النخل فلا ومثل التفويض عمارة القمار حتى تترك كجوى عليه ابن حجر وجوز  
 شيخنا على أنه كترك المصروف في العمارة والتفويض بأن اشأن انما يفتو به مجرد جوده في  
 التمرة شوري وبعبارة قول على الجلاله يتصرف الولي وجوبه ولو بالزراعة حشرها ولا يجوز  
 نصب غيره عنه ولو بأجرة مثله من مال المحجور أو رفع الامر لهما كفضل ما فيه المصلحة والولي غير  
 الحما كإن يأخذ من مال المحجور قدر أقل الامر من أجرة مثله وكفانيه فان حصص من كفاية الاب  
 أو الجدة الفقير فله تمام كفايته ولا يتوقف في أخذه ذلك على ما كثر من ع **(قوله)** لا لا ينفق  
 ع **(قوله)** على من خرج بالولي غيره كالوكيل الذي لم يجعل له حصة شيئا على عمله فليس له الاخذ لما يأتي  
 أن الولي انما يجازيه الاخذ لانه يأخذ تصرف في مال من لا يمكن معاقبته وهو يفهم عدم جواز  
 أخذ الوكيل لانه كان مراجه متموكة في نفسه يرثي له أو عز من التصرف ومنه يؤخذ امتناع ما يقع  
 كثيرا من اختيار شخص حاذق لشراء متاع فيشتريه باقل من قيمته لحظه ومرفقه وأخذ نفسه  
 تمام القيمة معلا ذلك بأنه هو الذي وفره لحظه دفعه بفوت على نفسه أيضا فانه كان يمكنه فيه  
 الاكتساب فيجب عليه رد ما في ذلك لانه اذا كثر من امكان مراجه الخ فنهيه فانه يقع كثيرا  
**(قوله بمصلحة)** ومنها بيع ما هو به عليه من مثله خشي رجوعه فيبيع ما خشي خرابه أو هلاكه



بقيد كايؤخذ من كلام سم فيضمن وان لم يتجر بموشل ذلك النظر على الوقت **(قوله هو أعم)**  
 لشمولة البائنين والواحين **(قوله بطين وآجر)** واختيار البائنين دون غيره لانه قابل المنة وينتفع  
 به بعد التقصير والآجر يبقى قال مر في شرحه وما ذكر من قصه البناء على الآجر والطين هو ما نص  
 عليه الشافعي وجري عليه بالجمهور وهو المتمدن وان اختار كثير من الأصحاب جواز البناء على عادة البلاد  
 كيف كان واختاره مالو ياتي قال في التبيان بعد محاكاة ما مر عن النص وهذا في البلاد التي يجر فيها  
 وجود الجائر فكان كان في بلد توجد الجائر ففيه أولى من الآجر لان بناءه أكثر وأقل مؤثراً ونقل  
 سم عن مر في غير الشرح ان لوجه اتباع عادة البلد وقال جع الاوجه مبركوا يمكن حمل  
 ما في شرح مر على ما اذا لم تقتض المصلحة الجري على عادة البلد واعتمد زي اعتبار عادة البلد  
 وأول من منع الآجر هان عند بناء الصرح لفرعون كافي قل زوى **(قوله بشرط ان الصباغ)**  
 اعترض بأه يتره منع البناء لان ذلك نادر جداً لمعناه ليس بشرط زى **(قوله ولا يبيعه)** أي  
 عقاره أي الذي للفنية لا غيره كايؤخذ من منعه حل واقضى القفل بجواز بيع ضيقة قيم خربت  
 وتراجها يستأصل ماله ولو كان يبيعها بغيره لان المصلحة فيه مخرج مر واخراج كان على القيم  
 بأن كانت الضيقة يبيعها أرض زرع وشبهه ما عت به البلوى في مصرنا من أن ما توجب من الاوقاف  
 لا يصر فيجوز اجارته أو ضل من يصرفها بأجرة وتوان قلت الاجرة التي يأخذها وطلبت عدة الاجارة حيث  
 لم يوجد من يستأجر زيادة عليها ثم بعد ذلك على الناظر صرفه في مصارف الموقوف عليها **اه** ع  
**(قوله بأن لم يتجشع)** أي بأجرة مائة أو يزيد مقرضاً أو رأى المصلحة في عدم القرض ومن الحاجة  
 خوف غلا أو خراباً وعامرة بقية املا كذا والصكونه بغير بلده يحتاج اكثر ثمونة لمن يتوجه  
 لا يجر بموشل غش غشوه يظهر ضبط هذه الكثرة بأن تستقر في أجرة العقار أو في بيانهما بحيث لا يبيح  
 منها الا الاوقع له عفا **س** **(قوله أو غبطة)** **تنبيه** المصلحة أعم من الغبطة اذا الغبطة بيع  
 بزيادة على القيمة طارئة والمصلحة لا تستلزم ذلك لصديقها بغيره وشرا ما يتوقع فيه الربح وبيع  
 ما يتوقع فيه الخسران ولو بني وسبأ في ذلك في كلام الشارح في باب الشركة كشو **بري** **(قوله وهو يجد)**  
 مثله **ينبغي** كقول بعضهم أن يكون المراد امكان الوجود عادة من غير اشتراط الوجود **س** **(قوله)**  
**آنية الفنية** بكسر القاف وضدها **(قوله أي ماعد امال التجارة الخ)** وماعد امال التجارة كعبه  
 ودائمه وأمال التجارة فبيع المصلحة حل والحاصل أن العقار آنية الفنية لا يبايعن الحاجة  
 شديدة أو غبطة ظاهرة ومال التجارة لمصلحة ولو بلا غبطة كقوف من تهب وماعد ذلك  
 كالأواب والنياب تباع الحاجة بغيره عر قليل **اه** خليف وعز **زي** **فرع** **قوله** لا يجر بموشل استخدام  
 محجور هافيا لا يقابل بأجرة ولا يضر به على ذلك واغتره ذلك وتضمن من متعلم منه ما ينفعه دنيا  
 ودنيا وان قول بأجرة وبجثمان علمه رضالي كاذنه وان الولي يجار بغيره بغيره متجسده ان علم أن  
 له قيمه لمصلحة لكون نفقته أكثر من أجره عادة حجج وقضية قوله لا يقابل بأجره لو استخدمه  
 فيما يقابل بأجره ثم وان لم يكن له ملكه ولا يتره عايداً أقصد بانفاقه عليه جعل النفقة في مقابلة  
 الاجرة اللازمة له برئت ذمته لا محل وجوب نفقته عليه اذا لم يكن له مال أو كسب نفقة عليه منه  
 وهذا وجوب الاجرة له مالاً أما الاخوة اذا اوقع منهم استخدام لبعضهم وجبت الاجرة عليهم  
 لأصغار منهم اذا استخدموه ولا تسقط عنهم بالاتفاق عليهم لأهم ليس لهم ولاية التملك ولو اختلفا  
 في الاستخدام وعدمه صدق منكره لان الأصل عدمه موطن من أراد الخلاص من ذلك أن رفع  
 الامر إلى الحاكم يستأجر اخوه العقار بأجرة معينة ويستأذنه في صرف الاجرة عليهم فغيراً

هو أعم من تغييره بدوره  
**(بطين وآجر)** أي طوب  
 عرقي لا يجس بدل البائنين  
 لكثرة مؤنهم ولا يبين بدل  
 الاجرة لقلة بقائه وشروطه  
 الصباغ في بناءه العقار أن  
 يساوي ما صرف عليه  
**(ولا يبيعه)** أي عقاره إذا  
 لاحظ له فيه وشبه آنية  
 الفنية كافي الكفاية عن  
 البند ينجي **(الحاجة)**  
 كنفقة وكسوة بان لم تق  
 غلته بها **(أو غبطة ظاهرة)**  
 بان يرغب في أكثر من  
 ثمن مثله وهو يجد مثله  
 ببعض ذلك الثمن أو غيرها  
 منه بكماله ان الرضوخا  
 عدا العقار وآنية الفنية  
 أي ماعد مال التجارة  
 لا يباع أيضا الحاجة أو  
 غبطة لكن يجوز الحاجة  
**(بغيره)** عر قليل لا تقي

بذلك ومثل ذلك في عدم براءة الآخر مثلا ما لو كان لآخره جا مكية مثلا أو أخته ما يتحصل منها وصرفه عليهم فلا يراى من ذلك وطريقه الرفع إلى ما كمال آخر ما تقدم عرض على مر **(قوله بخلافهما)** أى المعارضاتية القنينة **(قوله ويرى كماله)** وكذا بدنه قال شيخنا مر وجوب باقورافهما وقال شيخنا جوازنا لذلهم بعتدا وجوبها بأن كانا حنينين وفيه نظر اذ لا زكاة عندهما فهي عندهما حرام فيحصل كلام شيخنا الرضى الله كور على ما إذا كانا شافعيين فإن كان أحدهما شافعيًا يابى لولى الآخر اراج وعليه حل كلام الشيخين وقال بعضهم يجب عليه فيه ما قال شيخنا والاولى الاولى مطلقا رفع الامر لحاكم يلزمه بالاخراج أو عدمه حتى لا يطالبه الولى عليه بعد كماله وإذا لم يخرجها أخبرهما بعد كماله قول **(قوله ويرى كماله)** أى وبدنه ان كان منزهة زعموا وافق مذهب الولى عليه أم لا لأنه قائم مقامه فان لم يكن ذلك منه بة فالاحتياط كآفتى به القفل لأن يحسب زكاة حتى يبلغ فيخبره بها أو يرفع الامر لقاض يرى وجوبها يلزمه بها لئلا يرتفع بعد بلوغه لحق يفرمه لها اه حج وعرض وقضية التعبير بالاحتياط جواز الاخراج حال لا وفيه نظر فانه كيف يضع ماله في الأجرى وجوبه عليه فاعل المراد بالاحتياط وجوب ذلك وظالم المولى على عرض على مر **(قوله ويومنه بمعرف)** على ما يليق بحال الولد وان غاب حاله لا يبره حقا ومليسا يرى **(قوله فإن ادعى بعد كماله يباع له)** محل هذا في غير أموال التجارة وكل ما يمسر الا لشهاد عليه أما فيما كان ظاهر كماله الزكوى قول قولهما اعسر الا لشهاد عليهم ما فهمت شرح مر **(قوله فهو وأولى من قوله بعد بلوغه)** أى لشموله السفيه والمجنون **(قوله وأخذ الشفعة)** بأن ادعى أن الولى ترك الاخذ مع أن المدلحة فيه قل **(قوله بلامصلحة)** أى ولا يثبت شرح مر **(قوله لانهما غير متممين)** أى لو فور شققتهما وادتهما ماله الوصية أو صولها لا وصيا وان توفقت ولا تنها على حكم أخذ من العلة قل **(قوله بخلاف الوصى والامين)** وإذا باع الوصى أو الامين العقار لا يصح حكم القضى بذلك حتى ثبت عندنا أنه على وفق المصلحة بخلاف بيع الأب والجد قل **(قوله ودعواه على المشتري من الولى كفى على الولى)** أى فإن كان الولى الذى اشترى منه موصيا أو قويا للقاضى حاشا للمدعى الذى كان صيبا وان كان الذى اشترى منه أب أو جد أو المشتري ومثل المشتري من الولى المشتري من المشتري وهكذا من كل من وضع بدتكف حل **(قوله أما للقاضى الخ)** العقد اه كالموصى فيقبل قول المدعى بمينه حل وشرح مر ولست أعلم

بخلافهما (ويرى كماله ويومنه بمعرف) حثافهما وتصيرى بالمؤنة اعم من تميزه بالحق (فان ادعى بعد كماله) يباوخر ورشد فهو أولى من قوله بعد بلوغه (يباع) أو أخذا بشفعة (بلامصلحة على وصى أو أمين) للقاضى (حاشا) أى المدعى (أو ادعى ذلك على أب أو أوى يبع حلقا) فالمتبر قولهما لانهما غير متممين بخلاف الوصى والامين ودعواه على المشتري من الولى كفى على الولى أما القاضى فيقبل قوله بلامصلحة ولو بعد تزويج كاعتصده السبى آخره انه عند تصرف نائب الشرع

تم الجزء الثانى من حاشية البجيرى ويليها الجزء الثالث ولعلب الصلح

## مصحفة

- ٢ كتاب الزكاة  
 ٣ باب زكاة النسيئة  
 ١٨ باب زكاة الثابت  
 ٢٧ باب زكاة النقد  
 ٣٤ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة  
 ٤٧ باب زكاة لقطر  
 ٥٧ باب من تفرغ زكاة المال وما يقبضه  
 ٥٦ باب أداء زكاة المال  
 ٥٩ باب تجهيل الزكاة  
 ٦٣ كتاب الصوم  
 ٦٧ فصل في أركان الصوم  
 ٧٩ فصل في وجوب صوم رمضان  
 ٨١ فصل في غيبة فوت الصوم الواجب  
 ٨٧ باب صوم التطوع  
 ٩١ كتاب الاعتكاف  
 ٩٧ فصل في الاعتكاف المنصور  
 ١٠١ كتاب الحج  
 ١٠٨ باب المواقيت  
 ١١٣ باب الاحرام  
 ١١٩ باب صفة الفسك  
 ١٢١ فصل فيما يطلب في الطواف الحج  
 ١٢٨ فصل في الوقوف بعرفة  
 ١٣٦ فصل في المبيت بزدلفة  
 ١٣٤ فصل في المبيت ببنى لى الى ايام التشريق  
 ١٤١ فصل في أركان الحج  
 ١٤٦ باب ما سحر بالاحرام  
 ١٦١ باب الاحصار والقنوات  
 ١٦٤ كتاب البيع  
 ١٨٨ باب الربا  
 ٢٠٤ باب فيما نهى عنه من البيوع وغيرها  
 ٢١٧ فصل فيما نهى عنه من البيوع نهياً لا يقتضى طلائها وما يذكرونها  
 ٢٢٥ فصل في نفي رى الصفقة وتبطلها

- ٢٣١ باب الخيل  
 ٢٣٧ فصل في خيار الشريط  
 ٢٤٤ فصل في خيار العيب وما يذكر معه  
 ٢٦٧ باب في حكم البيع ونحوه قبل القبض وبمداخ  
 ٢٨٢ باب للتولية والاشراك والرابعة والخامسة  
 ٢٨٩ باب بيع الاصول والفرع  
 ٣٠٤ فصل في بيان بيع الثمر والزرع  
 ٣١٢ باب الاختلاف في كيفية العقد  
 ٣١٩ باب في معاملة الرقيق  
 ٣٢٤ كتاب السلم  
 ٣٤٥ فصل في بيان أداء غير المسلم فيه عنه ووقت أدائه ومكانه  
 ٣٤٨ فصل في القرض  
 ٣٥٦ كتاب الرهن  
 ٣٧٧ فصل فيما يقرب على لزوم الرهن  
 ٣٩٥ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به  
 ٤٠٠ فصل في تعلق الدين بالتركة  
 ٤٠٣ كتاب التقليل  
 ٤٠٩ فصل فيما يفعل في مال المحجور عليه بالقليل  
 ٤١٩ فصل في رجوع للعامل للقليل  
 ٤٣٠ باب الحجر  
 ٤٤١ فصل فيمن على الصبي













0598518